



PJ
6101
I172J336
1890
v.2
c.1
ROBA

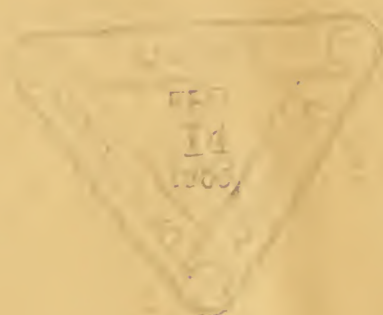


Presented to the
LIBRARY *of the*
UNIVERSITY OF TORONTO
by

the estate of
M. Durmuş Gökçen

10 2

112



نجز ختام طبع هذه الحاشية المفيدة * التي فيها العالم التحرير المكرم *
والكامل الفاضل المسمى بمحرّم * على شرح الكافية للمولى الجامي * قدس الله
سرها السامي * مع تكميلتها التي حرّرها العالم العلامة * والفاضل الفهامة *
رئيس مشايخ القراء * واساتذة اصحاب التجويد واهل الاداء * الامام الاول
في جامع ابى ايوب الانصارى * المدعوّ بالحاج الحافظ عبدالله الايوبى * في عصر
سلطنة حضرة سلطاننا الاعظم * والحقان المعظم * حامى حاة الملة والدين *
راعى رعاة اهل اليقين * ألا وهو السلطان ابن السلطان ابن السلطان
الغازى **عليه السلام** خان * ادام الله دولته وابد سلطنته ما تعاقبت الازمان *
بحرمة نبي آخر الزمان * عليه صلوات الله الرحمن * وكان ذلك في المطبعة
العثمانية * في دار الخلافة العلية * صانها الله تعالى وسائر البلاد عن الآفات
الكونية * خمسة عشر ليال بقين من جمادى الاولى * سنة تسع وثلاثمائة
بعد الف من هجرة من له العز والعلی في الآخرة والاولى * الحمد لله
ولى الاتمام * والصلاة على سيدنا اسعد الانبياء والرسول محمد
عليه السلام * وعلى آله الفخام * واصحابه الكرام *
عليهم رضوان الله المنان

باب مشيختنا بهiden تعيين اولئان بايزيد
جامع شريفى درسعاملرندن اكينلى
اشرف زاده الحاج حافظ محمد خلوصى
افدى المصحح

باب مشيختنا بهiden تعيين اولئان
ايدىنى قاضى زاده الحاج حافظ محمد
امين افدى المصحح

نور عثمانیه امام اولى ريزه لى الحاج
حافظ احمد افدى المصحح

السبت الحادى عشر من رمضان المنتظم فى سلك شهور سنة سبع وتسعين
 وثمان مائة من الهجرة النبوية عليه افضل التحية) هذا آخر ما قصدت
 من اتمام حاشية محرم * اكمل الله تفائنا بحرمة البيت المحرم * وقد فرغ
 من تسويده قلم الفقير عبد الله بن صالح * غفر الله له ولوالديه واصكرمه
 بالتوفيق الى العمل الصالح * فى اليوم الخامس والعشرين من شهر مولد النبي
 صلى الله عليه وسلم من شهور سنة سبع وثلاثين بعد المائتين بعد الالف اصلح الله
 من سماح غلطات كلماته وافاض انوار عنايته على من اصلح سقطات حروفاته
 وارجو من الله الذى اعرب السنة الانسان ونهى له بيتا فى جوفه وعلمه البيان
 ورفع درجات الذين اتوا العلم بما خصهم بعناياته ونصبه خليفة فى الارض
 بمناصب علمه ودراياته وخفض درجات الجهلة بتخفوضات افعاله
 واحصى ما صدر عن الانسان من الفاظه واقواله ان يخلص
 من قبضة النفس الجامى وان يحرم على النار برحمته
 الجامى بحرمة حبيبه الذى لا يرضى واحدا
 من امته فى النار حيث قال ولسوف
 يعطيك ربك فترضى



(واجعل نونات نقائضا) وفيه تلميح الى ان الاعمال السيئة التي تصدر من الانسان مؤكدة باعانة الوسواس يعنى اجعل ماصدر عنا من النقائص المؤكدة (خفيفة كانت) اى تلك المؤكدات يعنى الصغائر (او ثقيلة) يعنى الكبائر (فى مواقف الندامة منقلبة بالف) وقوله بالف يحتمل ان يكون بفتح الهمزة وسكون اللام وان يراد به الالف من الحروف وباضافته الى (آداب عبوديتك) اشارة الى ان القيام عند ربه ممدود مثل الالف وفيه استعارة مصرحة حيث شبه قيامه بالالف والقرينة اضافته الى الآداب و اشار بقوله (على نهج الاستقامة) الى ترشيح الاستعارة يعنى بدل سيئاتنا الى الحسنات حيث وعدته بقولك فاولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات ويحتمل ان يكون بكسر الهمزة من التأليف والمعنى اللهم وقفنا الى التوبة بترك المنكرات والتأليف بحسن الطاعات والعبادات (وصل على من كمة شفاعته فى محو ارقام الضلالات) يعنى به المعاصي غير الشرك فان الشرك لاتنفع فى حقه شفاعة الشافعين فقوله كمة مبتدأ وخبره قوله (كافية) والجملة صلة من وقوله (ومن مضرة) معطوف على قوله فى محو يعنى كمة شفاعته من مضرة (شناعة اسقام الجهالات شافية) ولا يخفى ما فى قوله كمة وكافية وشافية من الاشارة الى حسن الاختتام بالفاظ تدل على الكلمة وعلى اسمى كتابين للمصنف (وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من كمد) وهو بفتح الكاف والميم بمعنى الحزن والغم (الانتهاض) هو الشروع يعنى قد تم حزن الشروع وقوله (لنقل) متعلق بالكمد يعنى كنت بعد اتمام التسويد محزونا على عدم نقل (هذا الشرح) من التسويد الى التبييض فيسر الله الى اتمام التبييض ايضا فزال عنى ذلك الحزن بالاستراحة من نقله (من السواد الى البياض) وقوله (العبد) فاعل استراح يعنى نال الراحة العبد (الفقير عبد الرحمن بن محمد الجامى) وهو الشيخ عبد الرحمن بن محمد الجامى وقد ولد رحمه الله بحمام من قصبات خراسان اشتغل او لا بالعلم وكان من افاضل عصره ثم سحب المشايخ الصوفية وتلقن من سعد الدين الكاشغرى وسحب مع خواجه عبيد الله السمرقندى وتوفى بهراة سنة ثمان وتسعين وثمان مائة وقيل لما توجهت الطائفة الاردبيلية الى خراسان اخذ ابنه جسده من قبره ودفنه فى ولاية اخرى ثم فتشوا قبره ولم يجدوه واحرقوا ما فيه من الاخشاب وتاريخ وفاته ❀ ومن دخله كان آمنا ❀ (وفقه الله سبحانه فى وظائف عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعواض والاعراض فحوة

الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا) فقوله في البيت لا تهين بمعنى لا تحتقر
وعلك لغة في لعلك اجرى مجرى عسى في دخول ان في خبرها والمعنى لا تحتقر
الفقير عسى ان تركع وتزل يوما والزمان رفعه واعزده فيستغنى هو وتفقراأت
لان احوال الزمان لا تدوم (و) (تحذف ايضا الخففة) (في) (حال)
(الوقف) (على ما الحقت) اى على حرف الحقت تلك النون (به) اى
بذلك الحرف (تحقيقا) اى لطلب التخفيف (اذا ضم) اى هذا اذا ضم (او
كسر ما قبلها) اى ما قبل النون الخفيفة (كما يحذف التنوين لذلك) اى للتخفيف
(فردة) اى خيئتذردة (ما) اى لام الفعل الذى (حذف) اى كان محذوفا
(لاجل الخففة كما) اى حال هذا كحال ما (اذا الحقت الخففة باغزوا) اى
بحو اغزوا (او اغزى وقلت) اى وارتد ان تلحق بهما الخففة وحذفت
الواو والياء لاجله وقلت (اغزن) بضم الزاى (واغزن) بكسرها
(بحذف الواو) فى الاول (والياء) فى الثانى (فاذا وقفت عليهما) اى على
اغزن واغزن (وجب ان ترده المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف
التنوين فانه) اى التنوين (لا يرد ما) اى الحرف الذى (حذف لاجله لان
التنوين لازم فى الوصل والخففة ليست بلازمة) يعنى اذا حذف النون اعيد
الى الفعل الموقوف عليه ما اريد عدمه فى الوصل بسببها من الواو والياء
بناء على انهم قد دروا النون المحذوفة للوقف معدومة من اصلها لعدم لزومها
للفعل بخلاف التنوين فانه لازم اذا لم يكن مانع فكا أنه ثابت عند عروض
الحذف واذا حصل الفرق بينهما بلزوم التنوين وبعدم لزوم النون (فجعل)
اى لاجل هذا جعل (للازم مزية) اى اريد أن يعطى لل لازم فضيلة زائدة وهى
(بإبقاء اثره على ما ليس بلازم) (و) (الخففة) (المفتوح ما قبلها قلب الفاء)
(كقولك فى اضربن اضربا) ومنه قوله تعالى ﴿وليكونا من الصاغرين﴾ وقوله
تعالى ﴿نسفعا بالناسية﴾ (تشبيهها) اى لقصد تشبيه الخففة (بالتنوين) فان
التنوين اذا افتتح ما قبله قلب الفاء واذا انضم او انكسر يحذف (نحو اصب
خيرا) هذا مثال لما فتح (واصابنى خير واختم لى بخير) ولما ختم الشارح آخر
امثله بالخير تفألا تصدى الى ادعية بليغة فقال (اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا
ولا تلحق بنا من تبعه شرورنا) اشار به الى ان الشرور تتابع كثيرا وقوله (ضيرا)
بفتح الضاد وسكون الياء لغة فى الضرر ثم تصدى الى مناجاة ملائمة لما ختم المصنف
كتاب به من مسألة نون التأكيد واشار بها الى وجه ختمه بتلك المسئلة فقال

مثالا للجمع المذكور المخاطب (ومن ثمه قيل اعزّون برّ الواو المحذوفة)
 اى التى حذفت للوقف (كإيرت) اى الواو (مع ضمير التثنية فى اعزّوا) (واعزّن)
 اى ومن ثمه قيل اعزّن فى اعزّوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كاقيل) اى
 بحذفها (اعزّوا القوم) فانها كالمفصلة لكونها مع ضمير بارز بخلاف الاول
 (واعزّن) (فى اعزّى بحذف الياء المكسورة ما قبلها كاقيل اعزّى القوم وهذه
 الامثلة) التى اوردها المصنف (وقعت) اى مرتبة (على ترتيب تصريفها
 الواقع فى كتب التصريف) يعنى لم يورد امثلة النونين فى غيرهما مع الضمير
 البارز معا وكذا لم تورد امثلتهما مع غير الضمير البارز معا جريا على ترتيب تصريفها
 الواقع فى كتب التصريف وهو الابتداء بالواحد المذكور ثم بالجمع المذكور ثم بالواحد
 المؤنث (بعضها) اى حال كون بعضها مثالا (لما هو مع الضمير البارز كالمفصل)
 وهو هل ترين وهل ترون (وبعضها) اى وحيث ذكر بعضها (لما هو مع غير
 الضمير البارز كالمتصل) وهو هل ترين واعزّن (كما اشرنا اليه) (و) (النون)
 (الخفيفة تحذف للساكن) هكذا لفظ الساكن وقع مفردا فى بعض النسخ فيكون
 المراد (اى لالتقاء الساكن المذكور بعدها) يعنى هذه النسخة محمولة على انه اراد
 بالساكن الواقع بعد النون الحقيقية لا الساكن الذى هو النون (وفى بعض النسخ
 للساكنين) اى وقع فيه والخفيفة تحذف للساكنين فيجئذ يريد بأحد
 الساكنين النون الخفيفة وبالاخر ما وقع فى اول الكلمة التى تليها (كقول
 الشاعر * لاتهن الفقير علك ان * تركع يوما والدهر قدر فعه * اى لاتهنين)
 يعنى اصله لاتهنين بضم التاء وكسر الهاء وسكون الياء وفتح النون بعدها
 وبالنون الخفيفة (حذفت النون الخفيفة لالتقاءها) اى لالتقاء تلك النون
 (اللام الساكنة التى بعدها و ابقيت فتحة ما قبلها) وهى فتحة النون (لتدل)
 اى تلك الفتحة (عليها) اى على النون الخفيفة المحذوفة وانما يحمل على هذا
 (والا) اى وان لم يحمل على هذا (لكان الواجب ان يقال لاتهن الفقير) يعنى
 بالنون المكسورة بعد الهاء المكسورة يعنى الواجب ان تكون النون متحركة بالكسر
 كما فى امثالها من قوله * لم يكن الذين * (ولم يحرّكوها) يعنى وانما حذفوا النون
 ولم يحرّكوها بالكسرة (كما يحرّك التوين) يعنى اذا وقع التوين قبل الساكن
 يحرّكون ذلك التوين بالكسرة ولا يحذفونه ولم يذهب هنا الى هذا الطريق
 (فرقا) اى لتحصيل الفرق (بينهما) اى بين النون الخفيفة والتوين (وانما
 لم يعكس) يعنى وانما اختاروا الحذف فى النون والتحريك فى التوين ولم يعكسوا
 الامر (حطا) اى لقصد الخط (لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل

في الثاني حال كونهما مع ياء المخاطبة (يحذف الياء كما حذفت) اى الياء (في اغزى
 الخيش وارمى الغرض) وهذا اذا كان الواو والياء بعد المفتوحة وامكسورة
 واما اذا كان مقبليهما مفتوحا فحكمه ليس كذلك كما قال (وتضم الواو المفتوح)
 اى تضم انت الواو التى فتح (مقبليها) ولم يحذف الواو فيه (نحو احسبون
 كما ضمتها) اى كما ضمت الواو المفتوح مقبليها اذا وقعت (مع) الكلمة (المنفصلة
 نحو احسبوا الرجل) قوه (وتكسر) معصوف على قوله وتضم يعنى وتكسر
 ايضا ولم تحذف (الياء المفتوح مقبليها كما كسرتها) مع المنفصلة تقول
 اخشين) اى في المخاطبة (كخشي الرجل) يعنى كما كسرتها اذا التقت مع الكلمة
 المنفصلة في نحو اخشي الرجل (وان لم يكن) اى وان لم يكن التون (اى مع الضمير
 البارز وهو) اى عدم كونه مع البارز واقع (في الواو احد المذكر نحو اغزو اياه واخش
 فكاكتصل) (اى فان تون كالكلمة المتصلة) اى فحال ان تون فيه كحل الكلمة
 المتصلة (ويعنى بها) اى بما كان كمتصلة (الف التثنية تقول اغزون وارمين
 واخشين برد الامات) اى الحذوفة قبل حقوق التون (وفتحها) اى فتح كل واحدة
 من الواو والياء (كما قلت اغزوا وارميا واخش) اى هذا كما قلت برد الامات
 وفتحها اذا اتصلت الف التثنية التى هى متصلة بالفعل ولا يجوز انفصالها
 عنه (ومن ثم) اى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالتصل ومع الضمير البارز
 كما تفصل (قيل هل ترين) اى بفتح الراء وبكسر الياء لا يحذفها (في هل ترى
 كما يقال هل تريان) اذا كان بفتح التثنية (هذا مثل لغير البارز الذى تحركت
 لامه بفتح كما تفتح مع المتصل) (و) (هل) (تروى) اى وقيل ايضا هل
 تروى (في تروى باسقاط تون اجمع) لاجل تون التأكيد (والحق تون التأكيد
 وضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا مثل مفيه ضمير بارز يضم لاجل
 التون) (و) (هل) (ترين) اى وقيل هل ترين يعنى كسر الراء والياء
 (في مثل هل ترين باسقاط تون الواحدة وبثبات الياء وكسرها) اصله ترين يعنى
 في مخاطبة ترى والاول مخاطب ترى وقوله (كما يقال) متعلق بالثالين الاخيرين
 يعنى حركت الياء في ترى وترين بالكسر اذا لحقت بهما التون لكونهما كمتفصلة
 وكما حركت الياء في المتصلة في قوله (لم ترى الناس) حركت بهما ايضا (هذا مثال
 مفيه ضمير بارز يكسر لاجل التون) (واغزون) (عطف على هل ترين) حتى يجوز
 ان يقدر ويقال هل ترين في هل ترى (لا على ترين) فانه اذا عطف على الاول
 تكون الكلمة مفردا مخاطب وهو المطلوب واما اذا عطف على الثاني يكون

وجازاً قوله معتقداً يسكون الغين المعجمة والفاء من الغفر وهو العفو أي يحمله
مغفواً عنه في دخول الخفيفة (كما) كان مغفواً (في الوقف) فإن التقاء الساكنين
اجتزأ في الوقف فإن قولك نستعين إذا وقفت عليه أسكن النون مع أن الياء
ساكن أيضاً فيجتمع الساكنان أحدهما الياء والثاني النون مع أن الثاني
ليس بمد غم وإذا وقفت على نحو نصر أيضاً فيه اجتماع الساكنين مع أن الأول
ليس بحرف مد والثاني ليس بمد غم وقوله (وهو ليس) رد لقول يونس يعني
ليس تجوزة قياساً للوقف (بمضى عند الأكثرين) ولما كان في النونين معاملتان
أحدهما معاملة المنفصل والثانية معاملة المتصل قال (وهما) (أي النون الثقيلة
والخفيفة) (في غيرهما) (أي غير التثنية وجمع المؤنث) (مع الضمير البارز) (أي واو
جمع المذكر وياء المخاطبة) (كالمفصلة) (أي كالكلمة المنفصلة) يعني حكمهما
حكمهما (يعني) تفسير لكونهما كالمفصلة أي يريد المصنف به أنه (يجب أن
يعامل آخر الفعل مع النونين معاملة) أي معاملة الآخر (مع الكلمة المنفصلة
من حذف الواو والياء) تارة (أو تحريكهما ضمًا وكسراً) تارة أخرى كما سيحيى
(وغرضه) أي غرض المصنف (من هذا الكلام بيان الأفعال المعتلة الآخر)
أي بيان حكم الأفعال التي كان آخرها حرف علة (عند الحاق النون) أي
عند إرادة الحاق النون من النونين (بها) أي بتلك الأفعال المعتلة (ومعنى
كلامه) يعني معنى كلام المصنف بناء على كون غرضه هذا (أن النونين حكمهما
مع المثني وجمع المؤنث مذكراً) وهو قوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث يعني
أن حكمهما مع التثنية وجمع المؤنث عدم دخول الخفيفة بهما وإبقاء الألف
مع المشددة (ومع غيرهما) يعني وأما حكمهما مع غير التثنية وجمع المؤنث فهو
(على ضربين) فأنهما (أما مع ضمير بارز) أولاً (وهو) أي الفعل الذي فيه ضمير
بارز (شيثان) أحدهما (جمع المذكر) أي واوه (نحو اغزوا وارموا واخشوا)
الآخر (الواحدة المؤنثة) أي ياء المخاطبة (نحو اغزى وارمى واخشى) (وأي
أنهما) (مع ضمير مستتر وهو) أي وهذا الفعل (الواحد المذكور نحو اغز وارم
واخش) (فإن ضميرها أنت) وهو مستتر تحتها (فالنون) أي وإذا عرفت هذه
الاقسام فنون التأكيد (مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة) يعني فكما حذف
الواو والياء إذا التقي بالساكن الذي في ابتداء الكلمة الثانية تحذف منهما كذلك
(نحو اغزن) بضم الزاي (وارمن) بضم الميم (يا قوم بحذف الواو) منهما
(كما حذف في اغزوا الكفار وارموا الغرض) فإن الواو حذف في اللفظين
لكونهما مع الكلمة المنفصلة (وكذا) أي كأغزن وارمن حال كونهما بضم
الزاي والميم (نحو اغزن وارمن يا امرأة) يعني بكسر الزاي في الأول والميم

يعنى ليدل ذلك الضم على الواو التى حذفت لثقله (بعد الضمة وقبل النون المشددة) وهذا يكون وجها لحذفه (ان لم يشترط فى التقاء الساكنين) اى فى كونه على حده (ماذكر) اى كونه فى كلمة واحدة وقوله (و) (مع ضمير) (المخاطبة) عطف على قوله مع ضمير المذكورين يعنى ان النون اذا كانت مع ضمير المخاطبة (وهو الياء) فالحرف الذى يقع قبلها (مكسور) وهذا ايضا (ليدل) ذلك الكسر (على الياء المحذوفة) اى على الياء التى حذفت اما (لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة) (و) (ما قبلها) (فيما عدا ذلك) (المذكور) اى فى ما عدا الذى ذكر (من ضمير المذكورين و ضمير المخاطبة وهو) اى ما عداها (الواحد المذكور غالباً كان) اى ذلك الواحد المذكور (او مخاطباً) نحو ليضربن واضربن (والمؤنثة الغائبة) نحو تضربن وما قبل كل منها (مفتوح) وانما فتحت (طلباً) اى لقصد الطلب (للخفض وظاهر) يعنى ومن الين (ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما) اى مع كون حكم النون فى التثنية وجمع المؤنث (غير ماذكر) من ان النون المشددة مكسورة فيهما وان الخفيفة لاتدخلهما واذا كان حكمهما غير ماذكر (فقوله) (وتقول فى التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربان) اى يكون هذا القول (بمنزلة الاستثناء منه) اى من حكم ماذكر (فتقول فى المثني) هذا تفصيل لكونه بمنزلة الاستثناء يعنى انك تقول فى المثني (اضربان بآيات الالف) اى بلا حذفها مع وجود التقاء الساكنين فى الكلمتين وانما غير الحكم ههنا (لئلا يشبه) اى لئلا يكون شبيهاً بحذف الفه (بالواحد واضربان) اى وتقول (فى جمع المؤنث) اضربان (بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التأكيـد لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات) احداها نون جمع المؤنث والاخرى نون التأكيـد المشددة فانها نونان فى التلفظ * ثم ذكر الفرق بين المشددة وبين الخفيفة فقال (ولا تدخلهما) (اى التثنية وجمع المؤنث) هذا تفسير لضمير التثنية يعنى لاتدخل التثنية وجمع المؤنث (النون) (الخفيفة) هذا عند الجمهور وقوله (للزوم التقاء الساكنين) اشارة الى دليل الحكم بانها لاتدخلهما بمعنى لايحوز دخولها لانه لو دخلت عليهما لزم التقاء الساكنين (على غير حده) فان الساكن الاول وان كان حرف مد لكن الثانى ليس بمدغم وقد عرفت ان ابقاء الساكنين على حالهما انما جاز اذا كان على حده وهو كون الاول حرف مد والثانى مدغماً وهو انما وجد فى المشددة لافى الخفيفة (خلافاً ليونس) يعنى خولف الجمهور خلافاً ثابتاً ليونس من النحويين (فانه) اى يونس (يحجز التقاء الساكنين) على حده وان كان (على غير حده ويجعله) اى يجعل التقاء الساكنين على حده (مغفراً) اى مسوغاً

وانما جاز قليلا تشبيها له) اى للنفي (بالنهي) (ولزمت) (اى نون التأكيدي) (فى مثبت القسم) (اى فى جوابه المتيب) وفى هذا التفسير اشارة الى ان اضافة المتيب الى القسم من قيل اضافة الصفة الى موصوفها والى ان الجواب مقدر فيه اى مثبت جواب القسم وانما لزمت النون (لان القسم محل التأكيدي فكهروا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو) اى الامر المنفصل (القسم) وقوله (من غير) متعلق بقوله ان يؤكدوا يعنى انهم لما اكدوا الفعل بالقسم الذى هو امر منفصل عنه كرهوا ان يخصص التأكيدي به من غير (ان يؤكدوه) اى الفعل (بما) اى بشئ من مؤكداته (يتصل به) اى بذلك الفعل (وهو) اى المؤكد المتصل (النون بعد صلاحيتها) اى بشرط ان يكون الفعل صالحا (له) اى لقبول النون وذلك بان يكون مثبتا وبه اشارة الى وجه تخصيص الزوم بالمتيبت (وفى قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التأكيدي فباعدا مثبت القسم غير لازم بل جائز) وقال العصام ان قوله لزمت النون فى الجواب المتيب منقوض بقوله تعالى ﴿ولئن متم اوقتتم لالى الله تحشرون﴾ يعنى فان تحشرون جواب مثبت بغير النون ثم قل ان المتيب مقيد بان لا يتعلق به ظرف او جار مقدم عليه فإداة النقص مثبت لكن يتعلق به الجار المقدم (وكثرت) (اى نون التأكيدي) (فى مثل اما تفعلين) قوله (اى الشرط المؤكد) تفسير للمثل يعنى ان المراد بمثل اما تفعلين كل شرط اكدي (حرفه) اى حرف ذلك الشرط (بما) اى بلفظ ماسواء كان التأكيدي لازما كما فى حيثما واذما او جائزا كما فى اذا ما وانما كثرت فى مثل هذا (فانه لما اكدوا الحرف) اى حرف الشرط بالحاق لفظ ما به (قصدوا) اى اكيد الفعل ايضا) اى كئى اكيد حرفه (لئلا ينتقص المقصود من غيره) اى لئلا يكون المقصود الاصلى الذى هو الفعل ناقصا من غير المقصود الذى هو الحرف * ولما فرغ من بيان مسائله من حيث تلفظه ولحوقه شرع فى بيان تلفظ حرف يقع قبل النون فقال ﴿وما قبلها﴾ (اى ما قبل نون التأكيدي خفيفة كانت او ثقيلة) (مع ضمير المذكرين) (وهو) اى ضمير المذكرين (الواو) يعنى اذا وقع كل من النونين مع الواو الذى هو ضمير جمع المذكور السالم فالحرف الذى قبلها (مضموم) وانما ضم (ليدل) اى ذلك الضم (على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء الساكنين على حده) يعنى ان التقاء الساكنين انما يكون وجهها لحذف الواو على مذهب من قال ان كون التقاء الساكنين على حده اى على محله مشروط بشرط وهو (ان يكون الساكنان) اى اللذان التقيا (فى كلمة واحدة) فعلى هذا لا يكون التقاء الساكنين اللازم من الواو والنون على حده لانهما فى كلمتين (فان النون المشددة كلمة اخرى) فلا يكون هذا الالتقاء على حده فيجب حذف الواو ليدفعه وقوله (اولثقل الواو) معطوف على قوله لالتقاء الساكنين

والكسرة (لثقلها) اى لكونها ثقيلة لكونها مشددة (وخفة الفتحة) اى ولكون
 الفتحة اخف من الحركتين الباقيتين بنيت عليها لتكون خفتها معادلة لثقلها وقوله
 (مع غير الالف) كاستثناء من قوله مفتوحة يعنى ان المشددة مفتوحة اذا كانت
 مع غير الالف وقوله (اى غير الف التثنية) اشارة الى ان المراد من الالف
 المستثنى اعم من الف التثنية (نحو اضربان والجمع) وقوله (اى الالف
 الفاصل بين نون جمع المؤنث و) بين (النون المشددة) تفسير لالف الجمع يعنى
 المراد به الالف الذى يكون فاصلا بين النونين فاضافة الالف الى الجمع لادنى
 ملازمة لان الالف لا تكون علامة الجمع فى الفعل (نحو اضربان فانها) اى
 اذا كانت المشددة مع الالف (تكسر معهما) اى مع الالفين المذكورين وانما
 تكسر حين المقارنة بهما لشبههما) اى لانها تكون (فيهما) مشابهة (بنون
 التثنية) ثم شرع فى بيان الخواص لهما مشتركتين فقال (يختص) (اى نون
 التأكيد) مع قسميه مطلقا (بالفعل المستقبل) والباء ههنا داخلة على المقصور
 عليه يعنى نون التأكيد مقصور على الفعل المستقبل الموصوف بالصفات الآتية
 ولا يلحق بغيره وقوله (الكائن) اشارة الى ان قوله (فى) (ضمن) (الامر)
 ظرف مستقر صفة للمستقبل (نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد) وقوله
 اضربن يحتمل ان يكون مثالا لمفرد الغائب للامر ولمفرد مخاطبة له ولجمع
 المذكر الغائب فانه اذا قرئ بفتح الباء يكون مثالا للاول وبكسرها للثانى
 وبضمة للثالث وفى ايراد المثالين اشارة الى ان هذه الصيغة محل لدخول
 النونين (والنهي) اى ويختص بالمستقبل الكائن فى ضمن النهى (نحو لا تضربن)
 بفتح الباء وكسرها وضمها كاسبق (والاستفهام) اى وبالمستقبل الكائن فى ضمن
 الاستفهام (نحو هل تضربن) (والتمنى) (نحو ليتك تضربن) (والعرض)
 (نحو ألا تنزلن بنا فتصيب خيرا) (والقسم) اى وبالمستقبل الكائن فى جواب
 القسم نحو والله لافعلن) وقوله (بالتخفيف والتشديد) اشارة الى ان النون
 قابل للتمثيل بالقسمين (فى جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون) اى نون
 التأكيد مطلقا (بهذه المذكورات) اى بالفعل المستقبل المذكور فى ضمن
 المذكورات (الدالة) اى التى تدل (على الطلب) فان الامر والنهى لطلب الفعل
 والاستفهام لطلب الفهم والتمنى لطلب ما يتمناه والعرض لطلب الزول والقسم
 لطلب الحمل على الفعل (دون الماضى والحال لانه) اى لان نون التأكيد (لا يؤكد
 الا ما يكون مطلوبا) (وقلت) (اى نون التأكيد) يعنى لحوقها (فى النفي)
 (فلا يقال زيد ما يقوم) وقوله (الا قليلا) استثناء مفرغ يعنى لا يقع فى النفي
 استعمالا الاستعمالا قليلا وانما قلت فيه (خلوة) اى خلوة النفي (عن معنى الطلب

وجوبا) يعنى انه يحذف حذفاً واجبا لا يجوز ذكره (من العلم) وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (موصوفاً بـ) حال من العلم وايضاً قوله (حال كون الابن) اشارة ان قوله (مضافاً الى علم آخر) حال من الابن يعنى اذا وقع علم موصوف بالابن المضاف الى علم آخر يحذف التنوين وجوباً من العلم الاول الموصوف (نحو جاءني زيد بن عمرو) فان زيدا موصوف بـ (ابن مضاف الى عمرو) (وذلك) اى كونه محذوفاً ثابت (لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به) اى بالابن (والآخر مضاف اليه له) اى للابن واذا كثر استعماله بهذه الكيفية (فطلب التخفيف) اى فكان التخفيف (لفظاً) مطلوباً (بمحذف التنوين من موصوفه وخطاً) اى كان تخفيفه مطلوباً ايضاً من جهة الخط (بمحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه) اى من هذه القيود (انه اذا كان) اى لفظ ابن (صفة) اى نعنا (لغير العلم او كان) نعنا للعلم لكنه لم يكن مضافاً الى العلم بل كان (مضافاً الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد) هذا مثال لكون الموصوف غير علم فانه في هذا المثال لفظ رجل (وزيد ابن عالم) يعنى ونحو جاءني زيد ابن عالم وهذا مثال لما كان لفظ الابن مضافاً الى غير العلم فان الابن فيه مضاف الى لفظ عالم وهو ليس بعلم (لم يحذف التنوين من اللفظ) اى من لفظ الرجل في الاول ومن لفظ زيد في الثاني (والف ابن) اى ولم يحذف الف ابن (من الخط لقلّة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفاً انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة) بل كان خبراً (نحو زيد ابن عمرو) انما يكون هذا مثلاً بناءً (على ان يكون ابن عمرو خبراً عن زيد وحكم الابنة حكم الابن) فيقال هذه هند ابنة عمرو (في جميع ما ذكرناه) اى من حذف التنوين من اللفظ (الافى حذف همزتها) اى همزة ابنة (فانها) اى فان الهمزة فيها (لا تحذف حيثما كانت) بل تحذف تارة وتذكر اخرى وانما لم تحذف حيثما كانت كما حذف في ابن (لئلا يلتبس بنت في مثل هذه هند ابنة عاصم) يعنى بالالتباس انه اذا حذف همزة ابنة لالتبس الكلام بكلام هو قوله هند بنت عاصم وقال العصام ان في الاستدلال على استثناء همزة ابنة بدفع الالتباس نظراً لانه لا التباس ههنا لان تاء بنت اذا طوالت لم يلتبس برسم خط ابنة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الالف للتخفيف لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمله بها انتهى (نون التأكيد) (قسيان) وفيه اشارة الى ان قوله نون التأكيد مبتدأ وقوله (خفيفة ساكنة) خبره وقوله مشددة عطف عليه وانما كانت النون الخفيفة ساكنة (لانها) اى لان الخفيفة (مبنية والاصل في البناء السكون) ولذا لم تكن مبنية على الحركة وقوله (ومشددة مفتوحة) بالرفع معطوف على قوله خفيفة وانما كانت المشددة مبنية على الفتح دون الضمة

(الصوت) لعدم حصول حروف الاطلاق التي هي حروف المد (كقول الشاعر
 * وقائم الاعماق خاوى المحترقن * مشبه الاعلام لماع الحققن *
 فان روى القافية في هذا البيت القاف الساكنة) يعنى قاف المحترق في آخر
 المصراع وقاف الحقق في آخر البيت (ولا يمكن مد الصوت بها) اى في المذكورة
 في الاخر لكونها قافا ساكنة غير حرف مد (محركت) اى القاف في الكلمتين
 (عند التغيى بالفتح) اى في لفظ المحترق (او الكسر) اى او بالكسر في لفظ
 الحقق لكونه مجرورا بالانضافة فصار الاول المحترق والثاني الحقق (والحق بها
 النون فقيّل المحترقن واحققن) فتوله وقائم الاعماق مجرور بواو رب وجوابه
 محذوف اى قطعه او سلكته والقائم المكان المظلم المغبر من القتام وهو الغبار
 والاعماق جمع عمق بفتح العين وهو ما بعد من اطراف المفازة والحاوى من
 خوى البيت اذا كان خاليا والمحترق بضم الميم وفتح الراء والقاف ويكسر ايضا
 الحّل الذى تحترقه الريح وتمرّ فيه بسهولة يعنى مهب الريح بحيث لا شئ يمنعها
 من المرور والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به في الطريق واللماع مبالغة للامع
 واراد بالحقق السراب اخلفق اى المضطرب من خفق اذا اضطرب والمعنى رب
 مهمه مظلم الجوانب في المفازة اى بعيد الاطراف خالى الطريق عن الاستخبار
 مشبه الاعلام اى ملتبس غير متميز لماع السراب قطعه (ويسمى هذا القسم
 من التنوين الغالى) اى التنوين الغالى (لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد
 تجاوز) فوجد هذا المعنى في هذا التنوين لانه قد تجاوز (البيت بلحق هذا التنوين
 عن حد الوزن) فيكون هذا من قليل تسمية المسبب باسم السبب (ولهذا) اى
 ولكون التنوين متجاوزا عن حد الوزن (يسقط) اى وزن البيت الذى لحقه
 ذلك التنوين (عن التقطيع وليس للقسم الاول) اى اللاحق بالقافية المطلقة
 (اسم يختص به) اى يمتاز بذلك الاسم (واعلم ان تنوين الترتم ليس موضوعا
 بازاء معنى من المعانى) كما كانت سائر التنوينات (بل هو موضوع لغرض الترتم
 لا ان معناه الترتم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى
 من المعانى) واذا كان كذلك (ففي عدة تنوين الترتم من اقسام الحروف التي
 هي من اقسام الكلمة المعبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات
 الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا) اى كما في تنوين الترتم (تأمل)
 كتثوين العوض والمقابلة فان تنوين العوض لغرض جبر النقصان وتنوين المقابلة
 لغرض المقابلة بخلاف تنوين التمكن فانه يدل على مكانة الكلمة في الاسمية بحيث
 لا تشبه الفعل ومبنى الاصل وبخلاف تنوين التذكير فانه يدل على ان مدخوله غير
 معين (ويحذف) هذا بيان لمسئلة التنوين من حيث حذفه وذكره (اى التنوين

لان فيه ترك الترم (وانما اعتبروا مالحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان لحقوقها للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها) اى في اثناء الابيات والمصاريع (جائزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء) ومع هذا الجواز الواقع اعتبروا الاخر (لان محل التغنى به) بالتونين (انما هو الاخر) وانما انحصر في الاخر (لئلا يختل سلك النظم) فانه لو اعتبر ماوقع في اثنائها يلزم الخلل في سلك النظم (بتخلله) اى بسبب تخلل التونين (بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل) بالنصب عطف على قوله لئلا يختل يعنى وقوعه في الاثناء كما يقتضى اخلال سلك النظم يقتضى ايضا الخلل (بفهم المعنى) الذى هو المقصود (وهو) يعنى توين الترم (اما يلحق القافية المطلقة وهى) اى القافية المطلقة (ما) اى قافية (كان رويها) الروى الحرف الذى تبني عليه القصيدة فيقال قصيدة لامية وقصيدة رائية (متحركا مشبعا باشباع حركته) اى حركة ذلك المتحرك وقوله (واحدا) بالنصب كما فى النسخ يحتمل ان يكون مفعولا ثانيا بالاشباع بتضمنين معنى الجعل يعنى يجعل حركته مشبعا واحدا (من الالف) ان كانت الحركة فتحة (والواو) ان كانت ضمة (والياء) ان كانت كسرة (وسميت هذه الحروف) اى الزائدة (حروف الاطلاق لاطلاق) اى لوجود اطلاق (الصوت) الذى يترك الحسن (بامتدادها) لكون الثلاثة حروف مدة (ولحق التون) وهو بالرفع مبتدأ يعنى ان حاصل ما ذكرت ليس فيه توين مع ان الكلام فيه فاجاب ان لحق التون الساكنة (بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به) اى بالتون (كفى قول الشاعر

* اقلى اللوم عاذل والعتابين * وقولى ان اصبحت لقد اصابن *

فروى هذا البيت الباء) لان آخر المصراع الاول العتاب وآخر البيت اصاب (وحصل باشباع فتحها) اى فتح الباء فى اللفظين (الالف) فيكون العتابا واصابا (وعوض) اى ثم عوض (عن هذا الالف) الذى هو للاطلاق (عند التغنى نون الترم) فقوله اقلى امر حاضر مؤنث من الافعال وعاذل منادى حذف منه حرف النداء اى يا عاذلة بمعنى لائمة ثم رخم فحذف التاء من آخره فبقى عاذل بفتح اللام والمعنى اقلى لومك وعتابك على ما فعله وتاملى فيه فان كنت مصيبا فيبنى (واما) اى توين الترم اما (يلحق القافية المقيدة وهى) اى القافية المقيدة (ما) اى قافية (كان رويها حرفا ساكنا تحيحا كان) اى ذلك الحرف الساكن (او غير صحيح وسميت هذه الحروف) اى تلك القافية (مقيدة لتقيد الصوت بها) اى فى تلك القافية (وامتناع) اى ولا امتناع (الامتداد) وانما امتنع الامتداد (لانه ليس ههنا حركة تحصل من اشباعها حرف الاطلاق) وقوله (ليتسر) متعلق بتحصل يعنى لا يتيسر (امتداد

وهو نون مسلمون (كمسلمات) اى مثاله كالتنوين فى نحو مسلمات يعنى الجمع المؤنث السالم الذى جمع بالالف والتاء (فان الالف والتاء فيه) اى فى مثل مسلمات (علامة الجمع كان الواو علامة) اى كما كانت واو مسلمون علامة الجمع (فى جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها) اى فى مثل كلمة مسلمات (ما) اى علامة (يقابل النون فى ذلك) اى فى مسلمون (فزيد التنوين فى آخره) اى فى آخر مسلمات (ليقبله) اى ليكون ذلك التنوين مقابلا للنون هذا ما اختاره الجمهور من ان التنوين فى مثل مسلمات للمقابلة خلافا للبعض وهو قوله (وتوهم بعضهم انه) اى ذلك التنوين (للممكن) لالمقابلة (وهو) اى هذا التوهم (خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة ثبت فيها التنوين) مع انها تكون غير منصرف ولا يوجد فى غير المنصرف (ولو كانت) اى تلك التنوين (للممكن لزاله) كما زالت فى مثل ابراهيم واحمد فان لفظ مسلمات غير منصرف (للعتين) اى لوجود علتين (العلمية والثانث وظاهر) يعنى ومن الين (انه) اى التنوين فى مثل مسلمات (ليس بتنوين التذكير لوجوده) اى لكونه موجودا (فما) اى فى اللفظ الذى (كان علما كعرفات) فانه علم للجبل المشهور ووجوب تنوين التذكير فى العلم مناف لما وضع له فانه موضوع للدلالة على ان مدخوله نكرة (ولانتوين العوض) اى وليس التنوين فى نحو مسلمات تنوين عوض (لعدم مساعدة المعنى) اى لما عرفت من ان تنوين العوض فيما حذف المضاف اليه ومعنى نحو مسلمات لا يساعد لحذف المضاف اليه (ولانتوين الترم) اى وليس ما لحق مسلمات تنوين الترم (لوجوده) اى لان تنوين الترم مشروط بكونه فى آخر الابيات والمصاريح وتنوين نحو مسلمات ربما يوجد (فى غير اواخر الابيات والمصاريح) يعنى انه يوجد فى الاوائل والاواسط (فتعين ان يكون للمقابلة) اذ لم يبق قسم آخر (لانها) اى لان المقابلة (معنى مناسب تحمل التنوين) اى التنوين الموجود فى مسلمات (عليه) اى على ذلك المعنى المتعين الذى هو المقابلة (والترم) وفى الصحاح الترم بفتح حين الصوت وقد رنم من باب طرب وترنم اذا رد صوته والترنم مثله وترنم الطائر فى هديره وترنم القوس عند الانباض انتهى يعنى ان التنوين قد يلحق لمجرد الترم (وهو) اى اللاحق للترنم (ما) اى تنوين (لحق اواخر الابيات والمصاريح لتحسين الانشاد) وانما اختير التنوين لهذا القصد (لانه) اى لان التنوين (حرف يسهل به) اى باستعانتة (ترديد الصوت) اى الذى هو سبب لتحسين المطلوب (فى الخيشوم) فانه الذى هو محل الغناء (وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء) فسمى تنوين الترم لذلك لان الترم حسن الغناء وقال العصام ومن لم يتب به لما ذكره قال سمي به

على غير التمكن (والتكثير) اى وهو للتكثير (وهو) اى تنوين التكثير (الفارق)
اى التنوين الذى يفرق (بين المعرفة والتكثرة) فلا يتصور دخوله على المعرفة
فما وجد فى المعرفة غير تنوين التكثير كتنوين زيد فانه تنوين تمكّن (فهو) اى
هذا التنوين (دال على ان مدخوله) اى من الاسم (غير معين نحو صه) بفتح
الصاد المهملة وبكسر الهاء المنونة فانه اسم فعل استعمل بوجهين فان استعمل
بالتنوين يكون معناه غير معين (اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما) يعنى ان سكوتك
مطلوب فى اى سكوت كان وفى اى وقت كان فلا اطلب منك سكوتا معيناً
فى وقت معين (واما) اذا استعمل لفظ (صه بغير التنوين) يعنى بكسر الهاء
غير منونة (فمعناه اسكت السكوت الآن) يعنى اطلب منك سكوتا خاصا فى هذا
الآن فلا ينافى سكوتك فى غير هذا الآن ونقل العصام عن الرضى بان فيه مذاهب
قليل انها مختصة بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه وقال فى الصحاح
تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل ينون وقيل للفرق بين
المعرفة والتكثرة فقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين وهو الفارق بين
الوصل والوقف انتهى (واما التنوين فى نحو احمد و ابراهيم) يعنى قبل الحكم
بمنع صرفهما او اذا استعملا غير علم (فليس) ذلك (للتكثير بل هو للتمكن قال
الشارح الرضى) وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتكثير معا
فاقول التنوين فى رجل) كما يفيد عدم انصرافه (يفيد التكثير ايضا فاذا جعلته)
اى جعلت لفظ رجل (علما تمحض للتمكن) يعنى يكون مخض التمكن (والعوض)
اى هو للعوض (وهو) اى ما هو للعوض (ما) اى تنوين (لحق) اى ذلك
التنوين (الاسم عوضا) اى لقصد كونه عوضا (عن المضاف اليه لتعاقبها
على آخر الكلمة) اى وانما صح ان يكون عوضا عنه لكون التنوين مذكورا
عقيب الكلمة بلا فصل كالمضاف اليه المذكور عقيبها (كيومئذ) اى مثل التنوين
فى مثل يومئذ وكذا فى حينئذ وليئذ (اى يوم اذ كان كذا فالיום مضاف
الى اذ) اى الذى هو ظرف بمعنى وقت (واذ كانت مضافة الى الجملة التى كانت)
اى وقعت (بعدها) اى بعد كلمة اذ (فلما حذفت الجملة للتخفيف) وهى كان كذا
(الحق بها) اى بآخر كلمة اذ (التنوين عوضا) اى لقصد أن يكون عوضا
(عن الجملة) اى التى حذفت وانما عوض عنها مع انه جاز ابقاء المضاف على حاله
كما فى الغايات (لثلاثى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ) مثل
(جعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت) اى وكذا قولك مررت
(بكل قائماى بكل واحد وامثال ذلك) (والمقابلة) اى التنوين للمقابلة (وهو)
اى التنوين الذى للمقابلة (ما) اى تنوين (يقابل نون الجمع المذكر السالم)

فان النون الساكنة من من مثلاً هي نون ساكنة وآخر كلمة من (وانما قال تتبع حركة الآ خر ولم يقل تتبع الآ خر لان المتبادر من متابعتها الآ خر لحوقها) اى حقوق نون التثوين (به) اى بالا خر (من غير تخلل شئ بينه) اى بين الا خر (وبينها) اى وبين النون الساكنة (وههنا) اى ولو قال تتبع الا خر لم يوجد المحوق بتلك الصفة لانها لاحقة بالآ خر مع حصول التخلل بينهما وهو (الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتثوين) فان ضمة زيد المرفوع مثلاً متخللة بين الدال التى هي آخر الكلمة وبين النون الساكنة (فان قلت فآ خر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة) يعنى ان هذا القيد مستدرك فانه لو قال تتبع الآ خر لحصل المراد (قلت المتبادر من الآ خر الحرف الأخير) يعنى لانسلم انه يفيد المراد لان المراد من الآ خر ليس هو الآ خر مطلقاً بل المراد منه بقرينة التبادر هو الحرف الأخير الذى قام به الحركة (ولم يقل) يعنى انما قال حركة الآ خر ولم يقل (آخر الاسم) مع ان التثوين من خواص الاسم (ليشمل) اى التعريف (تثوين التثنية فى الفعل) (لالتأكيد الفعل) يعنى ان النون الساكنة الواقعة فى الآ خر انما سميت تثويناً اذا كانت داخلية عليه لالتأكيد الفعل (فخرج به) اى بهذا القيد (نون التأكيد الخفيفة) فانها ساكنة يصدق عليها التعريف واما الثقيلة فليكونها غير ساكنة لم تدخل فى التعريف حتى تحتاج الى الاخراج (ولا ينتقض التعريف بالنون فى نحو ياربجل انطلق) فانه يؤهم ان قوله نون ساكنة تتبع حركة الآ خر لتأكيد الفعل بعينه يصدق على النون الساكنة فى قوله انطلق فانها نون ساكنة تتبع حركة اللام فى رجل فاجاب عنه بانه لا يرد النقض به (فان المراد بتبعية حركة الآ خر) ليس مجرد وجودها بعدها بل (تلفظها) اى بتبعية النون (لها) اى لحركة الآ خر (فى الوجود تطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعة لحركة لام الرجل بهذا المعنى) ثم شرع بعد تعريف التثوين فى بيان انواعه فقال (وهو) (اى التثوين) ذكره باعتبار لفظ التثوين وان جاز تأنيته باعتبار أنه نون ساكنة (للممكن) (وهو) اى التثوين الذى يكون للممكن (ما) اى تثوين. (يدل على امكانية الكلمة) يعنى على تثبيت الكلمة واحكامها * ولما كان المراد من الكلمة ههنا الاسم فسر به قوله (اى كون الاسم لم يشبه الفعل) اى كون اسميته محققاً ثابتاً قوياً بحيث لم يوجد فيه مشابهة للفعل اصلاً حتى تضعف اسميته (بالوجهين) اى بالعتين (المعتبرين فى منع الصرف) او بما يقوم مقام العتين فى منع الصرف (وحينئذ) وحين اذفر التمكن بهذا (لا يتصور معناه) اى معنى التمكن (فى غير المنصرف) يعنى فلا يمكن وجود هذا التثوين فيه فاذا دخل تثوين فى غير المنصرف يجب ان يحمل

(شرح الرضى هذا) اى ما ذكر من التوجيه (مقالة النحاة) واليه ذهب المصنف
 (ولا منع) يعنى انه فى الحقيقة لا وجه مانع (من جعل هذه الحروف ضمائر
 وابدال الظاهر منها) اى ولا مانع من جعل الظاهر الذى بعدها بدلا منها اى
 وان كان لزوم الضمائر قبل الذكر مانعا منه بناء على جعلها ضميرا فاعلا وجعل
 الاسم الظاهر الذى بعدها فاعلا ايضا لكن يجوز أن تجعل تلك الحروف ضمائر
 مرفوعة على انها فاعل والاسماء الظاهرة التى ذكرت بعدها بدلا من ذلك الضمير
 (والفائدة فى مثل هذا الابدال مامرة) اى فائدته مرت (فى بدل الكل من الكل)
 وقوله (او تكون) عطف على مدخول من فى قوله من جعلها يعنى لا منع
 ايضا من ان تكون (الجملة خبر المبتدأ المؤخر) وهو الاسم الظاهر المذكور
 بعدها (والغرض) اى يجوز أن يكون الغرض من اضمار الفاعل وذكره
 بعدها ظاهرا (كون الخبر مبهما) اى الابهام او لا والتصريح ثانيا وهو
 غرض صحيح عند البلغاء (التون) ولما كان المراد بالتونين ههنا معناه
 الاصطلاحى وكان له معنى لغوى اراد ان يبين معناه اللغوى الذى نقل منه
 فقال (فى الاصل) يعنى التونين فى الاصل اى فى اصل اللغة قبل النقل (مصدر
 نوتته) يعنى يقال نوتت زيدا مثلا (اى ادخلته نونا) فكان التونين على هذا
 فصل المتكلم فالتكلم منون بكسر الواو وزيد منون بفتح الواو والتونين آلة
 لذلك الفعل يعنى مابه ينون (فسمى مابه) يعنى ثم نقل هذا اللفظ من المصدر الى
 مابه (ينون الشيء) فوضع له وضعاً عرفياً فسمى مابه ينون الشيء (اعنى
 التون تنوينا) وانما نقل من معنى المصدر (اشعارا) اى لقصد الاعلام (بحدوثه)
 اى بحدوث ذلك التون (وعروضه) عطف تفسير للحدوث وانما افاد هذا
 الاشعار (لما فى المصدر) اى لمعنى يقع فى المصدر (من معنى الحدوث ولهذا)
 اى وليكون الحدوث والعروض معنى مستقراً فى المصدر (سمى سيويه المصدر
 حدثا وهى) اى التونين انث باعتبار الخبر (فى الاصطلاح) اى فى اصطلاح
 اهل العربية (نون ساكنة) اى بذاتها يعنى ان سكونها اصل فيها ولازم لذاتها
 واذا كان كذلك (فلا تضرها) اى لا تضر سكونها ساكنة (الحركة العارضة)
 بسبب آخر وهو اجتماع الساكنين (مثل عادا الاولى وهى) اى النون اذا بقيت
 معرفة بهذا القدر من التعريف (شاملة نون من و) نون (لدن و) نون (لم يكن
 وامثالها) من النونات الساكنة التى لا يطلق عليها التونين فصار التعريف
 شاملا للاغيار (فاخرجها) اى اراد المعرف ان يخرج ما ذكر (بقوله) (تتبع
 حركة الآخر) (اى آخر الكلمة) وانما خرجت المذكورات بهذا القيد (فان هذه)
 اى النونات المذكورة (او اخر تلك الكلمات لا) انها (توابع حركات او اخرها)

ان ينبه (من اول الامر بسكون هذه) اى بسكون التاء اللاحقة بالفعل (على بناء
 ملحقة) اى على ان ملحقت به تلك التاء مبنى (وبحركة) اى واريد ان ينبه بحركة
 (تلك) التاء اى اللاحقة بالاسم (على اعراب ما وليته) اى على ان ما وليت له
 التاء من الاسم معرب وانما جاز التنبه به (لانهما) اى اللاحقة بالفعل واللاحقة
 بالاسم (كالحرف الاخير مما تلحقانه) ثم شرع فى تفصيل مسائلها بان الحاقها به
 قد يكون مخيرا وقد يكون واجبا فقال (فان كان) (اى المسند اليه اسما)
 (ظاهرا غير) (مؤنث) (حقيقى) فانه ان كان اسما ضميرا راجعا الى مؤنث
 حقيقيا كان او غير حقيقى وجب الحاق التاء وكذلك اذا اسند الى ظاهر حقيقى
 واما اذا اسند الى ظاهر غير حقيقى (مخير) (اى فانت مخير بين الحاق تاء التانيث
 وبين عدمه) اى وبين عدم الحاقه (او فهو اى الحاق تاء التانيث) وعدم الحاقه
 (مخير فيه على الحذف والايصال) يعنى ان فى التفسير الاول نائب الفاعل لقوله مخير
 تحته مستر عبارة عن مخاطب فاعله قوله فيه فحذف الجار واستر المجرور تحته كما
 كان فى قولهم مال مشترك وظرف مستقر (و) لما ورد صاحب المتوسط على المصنف
 ان ذكر (هذه المسئلة) اى مسئلة التخير فى التانيث (قد تقدمت) اى فى بحث المؤنث
 فذكره مستغنى عنه فاجاب الشارح بانه وان تقدمت فى بحث المؤنث (الا انها) اى لكن
 هذه المسئلة (قد ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا) اى وذكرت هنا
 (من حيث انها من احكام تاء التانيث) وقال العصام بهذا لا يندفع كون ذكره مستغنى
 عنه فالوجه ان يقال المتبادر من قوله يلحق الوجوب فاستغنى منه الظاهر الغير
 الحقيقى (واما الحاق علامة التثنية والجمعين) (اى جمى المذكر والمؤنث
 فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقن النساء) (ضعيف) (لعدم
 احتياجها) اى لعدم احتياج المذكورات (الى هذه العلامات مثل احتياج
 المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا) ولم يكن فى لفظه
 علامة كونه مؤنثا كهند (اوسماعيا) مثل شمس ولو لم يوجد فى فعله علامة
 ايضا لم يوجد علامة اصلا ولم يعرف انه مؤنث او مذكر (وعلمة التثنية) اى
 بخلاف علامة التثنية (والجمع) فان العلامة فيهما (غالبا ظاهرة غاية الظهور
 واذا الحقت) اى ومع انها لو الحقت (على ضعفها) اى مع ضعفها (فليست
 بضمائر) اى لم تكن تلك اللواحق ضمائر (لئلا يلزم الاضمار) يعنى انها لو كانت
 ضمائر يلزم الاضمار (قبل الذكر من غير فائدة بل هى) اى بل علامة التثنية
 والجمعين الواقعة (حروف اتى بها) اى الحقت بما الحقت (للدلالة من اول
 الامر) اى قبل ذكر الفاعل (على احوال الفاعل) من كونه تثنية وجمعا
 مذكرا او مؤنثا (كتاء التانيث) اى كما الحقت تاء التانيث لتلك الفائدة (وفى

تعالى كلا ان الانسان ليطغى) اى حق وثبت طغيان الانسان ويجوز أن
يجاب ايضا به نحو قوله تعالى ﴿كلا بل تجبون العاجلة﴾ (واذا كان بمعنى
حقا جاز أن يقال انه اسم بى) يعنى على الالف (لكون لفظه) اى لفظ كلا
حال كونه اسما (كلفظ) اى مثل لفظ (كلا الذى هو حرف) فيدلها مناسبة
لفظية (ولمناسبة معناه) اى معنى لفظ كلا حال كونه اسما بمعنى حقا (لمعناه)
اى لمعنى لفظ كلا حال كونه حرفا للردع وتلك المناسبة المعنوية ثابتة (لانك
تردع) اى تزجر وتمنع (المخاطب عما يقوله تحقيقا لصدّه) يعنى كأن الله تعالى
فى قوله ﴿كلا ان الانسان ليطغى﴾ لما اثبت طغيان الانسان زجر عن الاثبات
بضده الذى هو عدم طغيانه هذا خلاف ما اختاره المصنف فان الظاهر
من كلامه انه حرف على كلا المعنيين بناء على انه وان جاز أن يكون الثانى
اسما على ما تصرف الشارح فيه (لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى
حقا ايضا لما) اى للمعنى الذى (فهموا من ان المقصود به) اى بلفظ كلا بمعنى
حقا (تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان) فى قوله ان زيدا قائم فحينئذ شابهت
بان (فلم يخرجوا) اى بهذا السبب لم يخرج النحاة (ذلك) اى لفظ كلا اذا كان
بمعنى حقا (عن الحرفية) (تاء التانيث الساكنة) واثار بقوله (للا متحركة)
الى فائدة التقييد بالساكنة بانه احتراز عن تاء التانيث المتحركة (لانها)
اى لان المتحركة (مختصة بالاسم) وفى بعض الحواشي ان كون المتحركة
مختصة بالاسم ممنوع فان لفظ رب وثبت فيه تاء تانيث مع انها قد دخلتا
على رب وثم وها حرفان اللهم الا ان يقال ان قوله مختصة بالاسم بناء على عدم
التدرة فان دخولها على الحرف نادر قال العصام ولو لم يقيد المصنف لم يصح
اى لم يصح كلامه بقوله (تلحق) (الفعل) (الماضى) فكان العصام اشار
الى ان ما علة الشارح بقوله لانها مختصة فى حيز المنع والدليل الصحيح على
تقييده به لانه خصص تلك التاء بلحوقها بالفعل الماضى وما لحق به يعنى الساكنة
لا المتحركة وانما تلحق تلك التاء بالماضى (لتكون) اى لقصد أن تكون تلك التاء
(من اول الامر) اى قبل ظهور المسند اليه (علامة) واللام فى قوله ﴿لتانيث
المسند اليه﴾ متعلق بقوله تلحق بالنظر الى عبارة المصنف وبقوله علامة
بالنظر الى عبارة الشارح (فاعلا كان) يعنى ان المسند اليه الذى قصد تانيث
فعله اعم من ان يكون فاعلا بان اسند اليه الفعل على جهة قيامه به (او) يكون
(مفعول ما لم يسم فاعله) بان اسند اليه الفعل على جهة وقوعه عليه (وانما
جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم) اى الاصل
فى الاسم (الاعراب واصل الفعل) اى ولان الاصل فيه (البناء فبه) اى فارىد

المذكورين فيما بعد اما اراد الشارح ان يردّه فقال (واما تقديره) وهو مبتدأ وخبره قوله فوجهه غير ظاهر يعني ان تقدير البعض في المثال المذكور (على تقدير الرفع) اى على تقدير كون المذكور فيما بعد اما مرفوعا نحو اما زيد فنطلق حيث وجهه (بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول) وهو لفظ يذكر (المحذوف على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف) يعني نائبه (وتقديره) اى وكذا تقدير هذا البعض (على تقدير النصب) اى فيما وقع ما بعد اما منصوبا وجهه (بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم) بناء (على ان يكون يوم الجمعة) مثلا (منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه) اى فوجه كل من التقديرين (غير ظاهر) فانه لو كان معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل رافع اى مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تاويل مرجوح وهو تقدير العائد اى منطلق فيه ولجاز نصب زيد فى اما زيد فنطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز وقوله (مع انه) اشارة الى هذا التوجيه مع عدم نفعه لكونه غير ظاهر فله ضرر لايهام شئ آخر مضر وهو انه (يوهم جواز اما زيدا فنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب و) يوهم ايضا (جواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم الجمعة بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازها) اى مع ان نصب زيد ورفع يوم الجمعة غير جائز (بلاخلاف) ثم ان المصنف لما اكتفى بمثال واحد وترك الآخر واختار منهما ذكر مثال منصوب اراد الشارح توجيهه فقال (واما مثل المصنف) اى اختار المثال (بما) اى من قيل ما (تكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها) (حرف الردع كلا) بفتح الكاف وتشديد اللام (الردع هو الزجر والمنع كما تقول لشخص فلان يغضك فيقول) اى ذلك الشخص جوابا لك (كلا ردعا لك) اى زاجرا لك ومانعا من مثل هذا الكلام (اى ليس الامر كما تقول) وفى العصام ان هذا مثال لردّ الخبر ونفى خبره يعني لانه ردّ لنفس الخبر فانه يجوز بغض منه وقد يكون بيانا لكون الخبر الذى اتى به المتكلم منكرا فى نفسه كقوله تعالى ﴿ واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا ﴾ (وقد يحى بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا) ونحيب له بقولك (كلا اى لا تجاب) يعني لا ينبغي ان تجاب (الى ذلك) اى ما امرتى به (وقد جاء) (اى) وقد ورد لفظ (كلا) على غير معنى الردع بل ورد (بمعنى حقا) يعني ثبت ما يقال ثبوتا (والمقصود منه) اى من هذا اللفظ (تحقيق مضمون الجملة) فيثبت يجوز أن يحجب القسم (كقوله

الذي هو مهما يكن وبقي ظرفه (صار) اى التركيب (اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل) اى المبرد (لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا) يعنى ذهب الى ان ما بعد الفاء لا يجوز تقديمه عليها سواء كان مستعملا مع اى او لا * ثم شرع فى نقل المذهب الثالث الذى هو التفصيل بين ما جاز تقديمه وبين ما لم يجز فقال (وقيل) (القائل المازنى) حيث ذهب الى انه (ان كان) (ما توسط بين اما وفائها) (جائز التقديم) (على الفاء مع قطع النظر عن الفاء) اى مع عدم وجود مانع آخر غير الفاء (كالمثال المذكور) وهو قوله اما يوم الجمعة فزيد منطلق (فن) (قيل القسم) (الاول) (وهو) اى المراد بالقسم الاول (ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء) كما كان المذهب الاول مطلقا (والا) (اى واى لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء) اى ليست الفاء مانعة عنه (بل انضم اليها) اى الى الفاء (مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما فى حيز ان لا يعمل فيما قبلها) فانه لما وقع لفظ ان فى هذا المثال حصل مانع غير الفاء من التقديم واذا كان كذلك (فن) اى فيكون من (قيل القسم) (الثانى) (وهو) اى القسم الثانى (ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف) كما هو مذهب المبرد مطلقا الذى نقله المصنف (وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون) اى وبين ان يوجد مانع (فجعل) اى جعل هذا القائل بهذا التمييز (لما) اى اعطى لها (خاصية قوة رفع حكم الامتناع عن الاول) يعنى ان لاما خاصية وهو نسخ ما اقتضى الفاء من امتناع تقديم ما فى حيزها فى غير ما وقعت مع اما (دون الثانى) اى ليست لها قوة ترفع بها امتناع ما يقتضى مانع غير الفاء (هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما) معمول (منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فنطلق فتقديره) اى يكون تقدير الكلام (على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد) اى قدم على الفاء وجعل متوسطا (بين اما والفاء لما ذكرنا فصار) بعدا لجعل المذكور (اما زيد فنطلق) اى فهو منطلق (فارفع زيد) اى فيكون زيد على هذا التقدير مرفوعا (بالابتداء كما كان او لا) اى قبل التقديم كذلك (وعلى المذهب الثانى) وهو كون المرفوع جزءا من الشرط فتقديره (مهما يكن زيد فنطلق اى فهو منطلق) وفى هذا التفسير اشارة الى ان قوله فنطلق خبر للمبتدأ المحذوف وهو معه جملة اسمية جزائية وزيد فاعل فعل الشرط الذى هو يكن (اقم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط) اى قوله يكن فبقى فاعله مذكورا (فصار اما زيد فنطلق فزيد) اى المذكور بعد اما مرفوع على انه (فاعل الفعل المحذوف) اى لانه مرفوع بالابتداء * ولما كان فى هذا المقام مذهب آخر فى توجيه المرفوع والمنصوب

فعلها) اى يجب حذف فعل اما وذلك الفعل (الذى هو الشرط) (وعوض
 بينها) (اى بين) كة (اما) (وبين فائها) اى وبين فاء اما (الواقعة فى
 جزائها) فاضافة الفاء الى ضمير اما لادنى ملايسة لان الفاء فى الحقيقة للجزاء
 فقولها عوض فعل مجهول وقوله (جزء) نائب فاعله يعنى جعل (مما فى
 حيزها) (اى حيز فائها او حيز اما) عوضا عن الفعل المحذوف * ولما ورد
 على التفسير الثانى بانه لم جاز أن يرجع ضمير حيزها الى اما قال (لان حيز
 الفاء ايضا حيزها) اى حيز كة اما * ثم اشار الى تعميم ذلك الجزء بقوله (سواء كان
 ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فنطلق) حيث قدم زيد الذى هو المبتدأ الواقع
 فى حيز الفاء وعوض بين اما والفاء (او) كان ذلك الجزء (معمولا لما وقع بعد
 الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق) فان يوم الجمعة معمول لمنطلق الواقع
 بعد الفاء وقوله (مطلقا) مفعول مطلق لقوله عوض واليه اشار بقوله (اى
 تعويضا مطلقا) وقوله (غير مقيد بحال) تفسير للمطلق يعنى ان ذلك التعويض
 تعويض مطلق غير مقيد بحال (تجوز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه)
 يعنى لم يقيد بانه اذا كان ذلك الواقع فى حيز الفاء من المعمول الذى جاز تقديمه
 على الفاء او بانه لم يحز تقديمه عليه بل عوض وقدم عليها سواء كان جازر التقديم
 اولاً (وهذا) اى ما اختاره المصنف من الاطلاق (مذهب سيويه) فجعل سيويه
 لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا (وقيل) (القائل المبرد)
 (هو) (اى ما وقع بينها وبين فائها) (معمول الشرط المحذوف) لانه معمول
 لما بعد الفاء وقوله (عملا) (مطلقا) اشارة الى انه مفعول مطلق وقوله (اى معمولية
 مطلقة) اشارة الى ان العمل مصدر المجهول لا مصدر المعلوم فان مصدر المعلوم بمعنى
 العاملة ومصدر المجهول بمعنى معمولية وقوله (غير مقيدة) تفسير للمطلق يعنى
 المراد بقوله مطلقا ان معمولية ذلك المعمول الواقع بين اما والفاء غير مقيدة (بحال
 تجوز التقديم وعدمه) كاذه ب سيويه الى ما ذهب كذلك * مثل اما يوم الجمعة
 فزيد منطلق (فان التقدير على المذهب الاول) هو كون يوم الجمعة معمولاً
 لما بعد الفاء ثم قدم (مهما يكن من شئ) فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل
 الشرط الذى هو يـكـن من شئ واقـم اما مقامهما ووسط (اى جعل (يوم
 الجمعة) الذى هو معمول مما فى حيز الفاء مقدما مذكورا (بين اما وفائها)
 وانما جعل ذلك (لثلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة
 فزيد منطلق كما ترى واما) اى التقدير (على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن
 من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط) الذى هو
 يـكـن لانه معمول لما بعد الفاء كما كان فى الاول (فلما حذف فعل الشرط) اى

موضوع له والتفصيل يقتضى مجعلا وهذا التفسير اشارة الى بيان المجمل الصالح له وهو اجمال المتكلم وهو نوعان احدهما ما اجمله في الذكر والثاني ما اجمله في الذهن والاول (نحو قولك جئتني اخوتك) هذا مجمل اجمال المتكلم في لفظ الاخوة جميع اخوة المخاطب * ثم فصل ماصدر منه في حقهم فقال (اما زيد فاكرمه واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه واما جملة) اى او اجمال المتكلم هذا المجمل (في الذهن) قوله (ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن) اشارة الى ان الباعث الى اجماله في الذهن هو وجود القرينة وقال الرضى وقد يحذف لكثرة الاستعمال وانما يطرء ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا اذا فسر به فلا يقال زيدا ضربت ولا زيدا فضربت بتقدير اما فمواقع في توجيه اوائل الكتب في قولهم وبعد فان الى آخره من انه بتقدير اما فحينئذ عدم التقدير مما لا ينبغي انتهى ما نقله العصام عنه (وقد جاءت) اى كلمة اما (للاستثاف من غير أن يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب) وقال في شرح اللب ان اما الواقعة في اوائل الكتب مندرج فيما اجمله المتكلم في الذهن فحينئذ حمل الشارح على الاستثاف تضييع للوضع (ومتى كانت لتفصيل المجمل) المذكور او المقدر (وجب تكرارها) وظهر منه ان ما لم تكن للتفصيل بل كانت للاستثاف على ما قرره الشارح لا يجب تكرارها (وقد يكفي بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور) يعنى اذا ذكر ضد شئ يكون قرينة على ان ضده الاخر مذكور تقديرا (لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعنى واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات) ولما حكم في اما بانها للشرط ولم يحكم في حين واذا بانهما للشرط اراد ان يذكر وجه الفرق بينهما وبينها فقال (والحكم بان كلمة اما للشرط) يعنى ان وجه الحكم عليها بانها للشرط وعدتها من حروف الشرط دون غيرها انما هو لوقوع امرين احدهما (لزوم الفاء في جوابها و) الآخر (سبية الاول للثاني) ولم يحكم بكون اذا وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه واذا لقيته فانا اكرمه وله شواهد كثيرة في القرآن لعدم لزوم الفاء فيهما بل جملا حين الاتيان بالفاء ظرفين جاريتين مجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل في الظرف الماضى وان امتنع وقوع المستقبل في الماضى لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلية حتى كان هذه الافعال المستقبلية وقعت في الازمنة الماضية فصارت لازمة لهما كل ذلك لقصد المبالغة كذا في العصام * ثم ذكر هنا خاصة اخرى لا ما دون الاولين فقال (والترم حذف

من حيث المعنى الثاني (اى بالنظر الى المعنى الثانى الذى هو تقديم الشرط والغاء
 القسم) (اختلاف بين اعتباريه) فان فى المثال الاول يوجد الغاء القسم ولم يوجد
 تقديم الشرط بل تقديم غير الشرط وفى المثال الثانى يوجد تقديم الشرط ولم يوجد
 الغاء القسم بل وجد اعتباره (بخلاف المعنى الاول) اى الذى هو ما يراى به
 تقديم الشرط واعتبار القسم فان المثال الاول يكون مثالا لتقديم غير الشرط
 والغاء القسم والمثال الثانى يكون مثالا لتقديم الشرط واعتبار القسم واذا لم يوجد
 اختلاف على تقدير الحمل على الاول (فالحمل عليه اولى) اى من حملة على المعنى
 اثنى لوجود الاختلاف فى الثانى (وعلى تقدير الحمل عليه) اى على الاول
 (وان كان رعاية) اى ولو وجد فى هذا الحمل رعاية واعتبار (كون النشر على ترتيب
 اللف يقتضى) اى لكن هذا الحمل يقتضى (تقديم المثال الثانى) اى الذى فيه
 تقديم الشرط (على الاول) اى على المثال الاول الذى فيه تقديم غير الشرط
 (لكنه) اى لكن المصنف (اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان) فان غير
 الشرط ذكر فى الممثل مؤخرا والاتصال يحصل بتقديم مثال الثانى والشرط ذكر
 مقدما فتأخير مثال الاول يقتضى تأخير الثانى (على تقدير تقديم اللفين) احدهما
 تقديم الشرط والغاء القسم والثانى تقديم غير الشرط واعتبار القسم (على
 نشرهما) اللذين احدهما المثال الاول للثانى والثانى للاول (من حيث مثالهما)
 قيد للنشر * ولما فرغ من ذكر القسم المنفوخ شرع فى حكم القسم المقدر فقال
 (وتقدير القسم كاللفظ) (اى كالتلفظ به) وهذا تفسير لقوله كاللفظ لانه بمعنى
 التلفظ حتى صح تشبيه التقدير وقوله (او مقدره كمنفوخه فى صدر الكلام) اى
 او المعنى ان تقدير القسم فى صدر الكلام كذكره فيه وقوله (فلزم فى الشرط)
 تفريع عليه يعنى انه لما كان تقديره كمنفوخه لزم فى الشرط (الذى بعده المضى
 وكان) اى ولزم ايضا ان يكون (الجواب للقسم) (نحو) (قوله تعالى) (لئن
 اخرجوا لا يخرجون) (اى والله لئن اخرجوا فالشرط) وهو قوله اخرجوا
 (ماض ولا يخرجون) اى الجواب (جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط
 لكان) اى ورود قوله لا يخرجون فى النظم (الحزم بحذف النون اولى به) اى
 من وروده بالنون مرفوعا (اى لا يخرجوا) (و) (كذا قوله تعالى) (ان
 اطعموهم انكم لمشركون) (اى والله ان اطعموهم انكم مشركون فالشرط)
 اى قوله اطعموهم (ماض و) قوله (انكم لمشركون) جواب القسم فانه لو كان
 جزاء الشرط يلزم الاتيان (اى اتيانه) (بالفاء) فكان يرد فانكم (لان الجملة
 الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء) ولما فرغ من بيان مسائل ان ولو شرع فى
 بيان اما فقال (واما للتفصيل) (اى لتفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر) يعنى انه

ترتيبه اذ ليس في المثال الاول اثر من تقديم الشرط المذكور في اللف الاول ولا في المثال الثاني اثر من الغاء القسم المذكور في اللف الثاني بل كل واحد منهما مثال لبعض اللف الاول وبعض اللف الثاني اللهم الا ان يقال ان اللفين المستفادين من من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والالغاء وتقديم غير الشرط معهما وان المثالين من صنعة الاحتباك وهو حذف من الاول بقرينة الثاني ومن الثاني بقرينة الاول ولا شك حينئذ في اشتغال كل من المثالين على الامور الثلاثة فيكون اللف والنشر على حقيقته هذا * ثم ان قوله (وعلى المعنى الثاني) عطف على قوله فعلى المعنى الاول اى وبناء على المعنى الثاني وهو ثاني الاحتمالين (هذا) المثال (مثال لتقديم غير الشرط) وهو انا كما مر (وجواز اعتبار الشرط) بالجر عطف على تقديم اى حيث روى جانبه وجزم الجواب (فيكون) اى فحينئذ يكون (النشر باعتبار التقديم) يعنى تقديم غير الشرط (على غير ترتيب اللف) انظر ما الفرق بين ما هنا وما تقدم حيث خالف ثمة وجعله على ترتيب اللف وقد عرفت ما فيه (و) يكون النشر (باعتبار الشرط على ترتيبه) اى اللف وقول المصنف (وان اتيتى والله لا تينك) عطف على المثال الاول وهو بتقديم الشرط على القسم * ولما توهم الشارح ان ههنا سوءا وهو ان يقال لم يخالف المصنعه الاول حيث اورد الشرط في ذاك المثال بصيغة المضارع واورده هنا بصيغة الماضي فهل لذلك من نكتة اجاب عنه بقوله (وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي) حال كونه جاريا (على خلاف المثال الاول) الذى اورد فيه الشرط بصيغة المضارع (اشارة) اى لقصد الاشارة (الى اشتراط المضى) اى الى انه اشترط كون الشرط ماضيا (في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه) اى توسط القسم كما في هذا المثال (كاشتراطه) اى مثل اشتراط كونه ماضيا (على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول) اى على كون الاعتبار والالغاء مسندين الى القسم (هذا المثال لتقديم الشرط) وهو ان اتيتى حيث قدم على القسم (وجواز) اى ومثال لجواز (اعتبار القسم) حيث اورد الجواب باللام فقال لا تينك وعدم الجزم (فهو) اى هذا النشر (باعتبارها جميعا) اى باعتبار تقديم الشرط واعتبار القسم (نشر على ترتيب اللف) حيث ذكر تقديم الشرط واعتبار القسم مقدمين في اللف (وعلى المعنى الثاني) وهو اعتبار الشرط والغاء القسم (مثال لتقديم الشرط وجواز) اى ولا اعتبار جواز (الغاء) اى الغاء القسم (فالنشر) اى الامثلة (باعتبار الاول) اى الذى هو ما يراد به تقديم الشرط واعتبار القسم (على ترتيب اللف) اى الممثل (وباعتبار الثاني) اى الذى هو ما يراد به تقديم الشرط والغاء القسم (على غير ترتيبه) اى ترتيب اللف فانه في اللف قدم اعتبار القسم (ففي كل من المثالين) وهما انا والله ان اتيتى وان اتيتى والله (يقع)

ومتعلق به كما عرفت وقوله (وان توسط) (اي القسم) يحترزه بقوله واذا تقدم القسم اول الكلام وذلك بان يقع (بين اجزاء الكلام) اي في خلاله واثناؤه والباء في قوله (بتقديم الشرط) سببية اي بسبب تقديم الشرط (عليه) اي القسم كاسيأتى في قوله ان اتيتي والله لا تيتك (او) بسبب تقديم (غيره) (اي تقديم غير الشرط) فقوله غير معطوف على الشرط لاعلى التقديم فان غير تقديم الشرط اعنى تأخره لا يستلزم التوسط وسيأتى مثاله في قوله انا والله ان تأتى آتاك وقوله (جاز) جواب ان اي صح فيه امران احدهما (ان يعتبر) (القسم) فيراعى في الجواب مقتضاه من لزوم عدم الجزم ودخول نون التوكيد اذا كان مضارعا مثبتا (ويلغى الشرط) فلا يراعى مقتضاه من جزم الجواب ودخول النون فيه (و) (الثاني ان) (يلغى) (القسم) ويكون الشرط معتبرا قد عرفت معناها مما قبلهما فلا نطول بالاعادة* ولما كان المصنف رحمه الله لم يصرح بنائب الفاعل في قوله جاز أن يعتبر وان يلغى وقد حمله الشارح فيهما على القسم كما عرفت وكان يمكن حمله ايضا على الشرط نبه على ذلك بقوله (ويحتمل) اي على بعد (ان يكون المعنى جاز أن يعتبر الشرط) فيلزم الجزم ولا يجوز دخول نون التأكيد في الجواب اذا كان مضارعا مثبتا (ويلغى القسم) فلا يراعى جانب (و) جاز ايضا (ان يلغى الشرط ويعتبر القسم) وهو ظاهر مما سبق وذلك (كقولك انا والله ان تأتى آتاك) بصيغة المضارع مثبت الجزم بخذف الياء شرطا وجوابا (فعلى) اي فبناء على (المعنى الاول) وهو اول الاحتمالين (هذا) اي المثال المتقدم (مثال لتقديم غير الشرط) وهو كلة انا (وجواز الغاء القسم) بالجر عطف على تقديم اي حيث اعتبر الشرط فجزم الجواب (فيكون) اي فحينئذ يكون (باعتبار التقديم) اي تقديم غير الشرط (و) اعتبار (الجواز) اي جواز الغاء القسم (كليهما) اي كل منهما (نشرا على غير ترتيب اللف) اعلم ان اللف والنشر عبارة عن ذكر متعدد على سبيل الاجمال ثم ذكر مالكل من آحاده على سبيل التفصيل من غير تعيين اعتمادا على ان السامع يردّه الى مجمله وهو اما على ترتيبه بان يكون الاول للاول والثاني للثاني او على غير ترتيبه وهو ضربان معكوس الترتيب ومختلط الترتيب* ثم ان هنا لفين لف تقديم الشرط وتقديم غيره ولف جواز الاعتبار وجواز الالغاء وبهذا تعلم ما في عبارة الشارح من المخالفة حيث قال نشرا على ترتيب اللف وكان الظاهر أن يقول على غير ترتيب اللف لانه اذا اعتبر مجموعهما لفا واحدا ومجموع المثالين نشراله فلا شبهة في كونه نشرا لكنه نشر على غير ترتيب اللف وهو ظاهر وان اعتبر كل واحد لفا على حدة فلا يكون شئ من المثالين نشر الواحد منهما فضلا عن ان يكون على ترتيب اللف او على غير

للتوهم وقوله (لزمه الماضي) جواب واذا فسرده الشارح بقوله (اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا) يجعل الضمير للقسم مع بعده لفظا رعاية لجزالة المعنى لان لزوم الشرط للماضي يحتاج الى اعتبار تكلف لزوم الكل للجزء (لفظا ومعنى) تعميم في الماضي (ليكون) اي الشرط الماضي ماضيا (على وجه لا تعمل فيه ادوات الشرط) اي لا تؤثر فيه ولا تفسره (فيبقى اي الشرط الجواب) في العموم لفظا فيهما (حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب) لصيرورته جوابا للقسم يعني انه لما بطل عمل حرف الشرط في الجواب لكونه صار جوابا للقسم طلب ان لا يعمل في الشرط ايضا ليتطابقا ولا يتخالفا فوجب ان يكون الشرط ماضيا حتى لا يعمل فيه حرف الشرط مطابقة للجواب وقول المصنف (وكان الجواب للقسم) عطف على قوله لزمه الماضي وانما كان للقسم ليقويه بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط وربما يجوز أن يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم في نفسه لانه كزائد في المعنى والشرط مراد فيه معنى التوقيت وانما قال الشارح (فقط لكونه اهم بدليل تقدمه على الشرط) لان الاطلاق قرينة التجريد وقوله (لفظا) تمييز اي كان الجواب للقسم من جهة اللفظ (لا للقسم والشرط جميعا) حيث لا يصح من جهة اللفظ (لانه يلزم ان يكون مجزوما) بالنسبة الى الشرط (وغير مجزوم) بالنسبة الى القسم (وهو محال) لما فيه من اجتماع القيصين وهو باطل وقال بعض المحشين يلزم ان يكون مجزوما اي بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير الموجهة بجهة وغير مجزوم اي دائما لانه المقابل للاطلاق العام فاندفع ما قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم قوله مجزوما وغير مجزوم الا ان يتكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما ووجوب عدم كونه مجزوما انتهى وقوله (واما معنى) مقابل قول المصنف لفظا فهو تمييز ايضا اي واما من جهة المعنى (فهو جواب) لهما جميعا (للقسم لكون اليمين عليه) اي لانه هو المحلوف عليه (وللشرط ايضا) اي كما كان الجواب للقسم كان للشرط (لكونه) اي الجواب (مشروطا بالشرط) اي مرتبطا ومتعاقبا وحينئذ يكون لكل منهما فيه نصيب وذلك (مثل والله ان اتيتي) بتقديم القسم على الشرط وهو (مثال للماضي لفظا) اذ لفظ اتيت ماض (اولم تأتني) عطف على اتيتي وهو (مثال للماضي معنى) لان تأتني وان كان مضارعا لفظا ومعنى باعتبار اصله الا انه لما دخلت عليه لم قلبت معناه للمضى فصار ماضيا معنى (لا كرمك) هذا هو الجواب وهو جواب للقسم لفظا ومعنى لانه روعي فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التوكيد وتقوى بالتصدر وكان هو المحلوف عليه وجواب للشرط معنى فقط لانه مشروط له

فقوله ان في محل رفع بالابتداء كما ان جملة تدل في محل رفع ايضا على الخبرية
والفاء في قوله (فهو) فصيحة اى اذا عرفت ماتقدم فهو اى لفظ ان الدال
على الثبوت (عوض عنه) اى عن الفعل المحذوف المقدر اعني ثبت (من حيث
المعنى) متعلق بعوض (والفعل الواقع فيه خبرا) اى في ان يعنى في خبره وهو
انطلقت المذكور (عوض عنه) اى المحذوف المقدر الذى هو ثبت (من حيث
اللفظ) واذا كان الامر كذلك (فليس شئ منهما) اى من ان وانطلقت
(عوضا حقيقيا) اى من حيث المعنى واللفظ معا حتى تتم عوضيته (عن الفعل
المقدر) الذى عرفته (بل) هو (كالعوض) حيث لم تتم فيه العوضية (وهذا)
اى الاتيان بالفعل في خبر ان دون الاسم انما يلزم (اذا كان الخبر) اسما
(مشتقا) كمنطلق بحيث (يمكن اشتقاق الفعل) كانطلقت (من مصدره)
كالانطلاق مثلا وهذا على ما اشتهر من ان الاشتقاق من المصادر (فان كان)
الخبر اسما (جامدا) كالحجر في قولك لو أنه حجر لكان جامدا بحيث (لا يمكن
اشتقاق الفعل منه) لعدم تصرفه (جاز) اى لم يتمتع حينئذ (وقوع ذلك
الاسم الجامد خبرا) حيث لم يمكن الاتيان بالفعل (لتعذر) (اى تعذر
وقوع الفعل في موضع الخبر) لضرورة عدم الاشتقاق والضرورات تبيح
المحظورات وقوله (كقوله تعالى ولو أن ما فى الارض من شجرة اقلام) تمثيل للجامد
(فان الاقلام ليس مشتقا) بحيث يمكن الاتيان فيه بالفعل حتى (يوضع فعلاه في
موضعه) كوضع انطلقت موضع منطلق * ولما انتهى المصنف من الكلام ما يتعلق
بلو شرع يتكلم على ما يتعلق بان يفهم من سياق كلامه فقال (واذا تقدم القسم)
بفتحيتين اى اليمين (اول الكلام) بالنصب على الظرفية كما هو المختار واما تفسير
الشارح له بقوله (اى في اول زمان التكلم بالكلام) الخ فبنى على ما ذهب اليه من انه
ظرف زمان يحذف زمان وان المراد بالزمان زمان التكلم على التوسع وجعل
الكلام بمعنى التكلم ولا يخفى ما فيه * ثم انه فرع على ذلك قوله (فيصح ترك) وعمله
بقوله (لكونه) اى اول (ظرف زمان) وقد ذهب الفاضل الهندي الى انه منصوب
بتضمين التقدم معنى الدخول اى وتقدير في جائز في المبهم من المكان بعد الدخول
وفيه ما ثبت بالاستعمال تقدير في بعد صريح دخلت فاما فيما تضمنه فلا شاهد
وقياس المتضمن على المصرح انما يتجه اذا كان التقدير في المصرح قياسا
قتامل (واحترز به) اى اول (عن توسط القسم) اى اورده للاحتراز عن
توسطه الحاصل (بتقديم غير الشرط) اى عليه وتأخير الشرط عنه كما سيأتى في قول
المصنف انا والله ان تاتى آتاك وقوله (على الشرط) من تمة كلام المصنف
* ولما كان قد يتوهم تعلقه بمقابله من الشرح قال الشارح (متعلق بتقدم) دفعا

الضمير المتصل (منفصلا بارزا) الصواب اسقاط بارزا ايضا لكونه لقوا وقوله
(وليس تأكيداً لفاعل الفعل المحذوف) دفع للتوهم اى ليس اتم في الآية تأكيداً
للضمير المتصل على ان يكون التقدير لو تملكون اتم تملكون على ما ذهب اليه
البعض قليلاً للتصرف (لان حذف الفعل والفاعل) اى معا (ابعد من حذف
الفعل وحده) فيه انا لانسلم انه ابعد من جعل المتصل منفصلاً وعدم المطابقة
بين المفسر والمفسر والقول باعادة الفاعل في المفسر لامتناع وجود الفعل بدون
الفاعل فتأمل (ومن ثمه) (اى ومن اجل لزوم الفعل بعدها) يعنى من حيث
ان ان ولو يلزم دخولهما على الفعل لفظاً او تقديرًا (قيل) اى قال النحويون
(بعد) كلمة (لو) (المحذوف فعلها) الداخلة عليه (انك بالفتح) اى فتح
الهمزة (لا بالكسر) اى كسرهما (لانه) (اى ان) الذى هو حرف تأكيد
حال كونه (مع معموليه) الاسم والخبر فى هذا المثال (فاعل) (للفعل المقدر
بعد لو) المحذوف فعلها لفظاً (والصالح للفاعلية) اى والذى يصلح لان يكون
فاعلاً من ان المفتوحة وان المكسورة انما (هو أن المفتوحة لا) ان (المكسورة)
تقول اعجبني انك قائم بالفتح دون الكسر اذ لا يصح فيه (و) (قيل) عطف
على قيل المتقدم اى ومن حيث انهم اذا حذفوا الفعل بعد لو فسروه بفعل
ولم يفسروه ههنا التزموا ان يكون خبران فعلاً ليكون كالعوض عن الفعل
المفسر فقالوا لو أنك (انطلقت بالفعل) (بصيغة الفعل) المتصل بقاء المخاطب
ولم يقولوا لو أنك منطلق بصيغة الاسم بل وضعوا انطلقت (موضع منطلق)
وتفسير الشارح بقوله (اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق) للإشارة الى انه
منصوب بنزع الخافض وقوله (لان الاصل فى خبران هو الافراد) تعليل
للباق وقوع منطلق خبراً اذ هو مفرد بخلاف انطلقت لانه جملة وانما عدل
عن الاصل اللائق بالمقام وقيل انطلقت (ليكون) (الفعل المذكور) الموضوع
فى (موضع اسم الفاعل) الذى هو منطلق (كالعوض) (عن الفعل المحذوف)
يعنى مدخول لو والفاء فى قوله (فيقال) للسببية اى فبسبب ذلك يقال (لو أنك
انطلقت) بالفعل (ولا يقال لو أنك منطلق) بالاسم على الاصل * ولما توهم
الشارح ان ههنا سوء الا وهو أن يقال لم قال المصنف كالعوض ولم يقل عوضاً
هل لذلك من نكتة اجاب عنه بقوله (وانما قال كالعوض) اى ولم يقل
عوضاً (لان الفعل المقدر) من حيث هو (لا بدله من فعل يفسره) كما مر مثاله
فى قوله تعالى قل لو اتم تملكون * (وان) اى وكلمة ان التى دخلت عليها لو فى
قولهم لو أنك انطلقت (لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت) وضعا
(تدل على معنى) لفظ (ثبت) الذى هو الفعل (المقدر ههنا) اى فى هذا المثال

الثاني للو استأنف الكلام على استعمال آخر لها فقال (ولها) خبر مقدم
 (استعمال) مبتدأ مؤخر (ثالث) صفته (وهو أن يقصد) مبنى للمجهول (بيان)
 نائب الفاعل وهو مضاف الى (استمرار شيء) يعني هو قصد القائل اظهار
 الدوام لشيء من الاشياء (فربط) مبنى للمجهول (ذلك الشيء) نائب فاعله
 اى فبسبب هذا القصد يربط القائل ذلك الشيء الذى اراد بيان استمراره
 (با بعد النقيضين عنه) اى عن ذلك الشيء ليدل على ربطه باقرب النقيضين
 منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين
 النقيضين وذلك (كقولك لو أهاتنى لا كرمته) حيث ربطت الاكرام
 بالاهاة وعلقته عليها وهى ابعد النقيضين عنه (ليان استمرار وجود
 الاكرام) تعليل لربط الاكرام بالاهاة فى المثال المذكور (فانه) الحال والشان
 (اذا استلزم الاهاة) بالرفع فاعل (الاكرام) بالنصب مفعول وهى ابعد
 النقيضين عنه (فكيف) الفاء واقعة فى جواب اذا وكيف استفهام انكارى اى
 فلا يصح انه (لا يستلزم الاكرام الاكرام) بل يكون استلزامه له بطريق
 الاولوية اذ هو اقرب النقيضين منه فيدل ذلك على استمرار وجود اللازم على
 كل حال (وتلزمان) (اى ان ولو) يعنى يلزم دخول كل منهما (الفعل) هذا
 بالنسبة الى الشرط واما الجزاء فقد يكون جملة اسمية او مضارعا مجزوما بلم
 او ماضيا فى اوله لام مفتوحة وقوله (لفظا) الخ تعميم اى سواء كان الفعل لفظا
 (كم فى الامثلة) من قوله ان تكرمنى اكرمك وان اكرمك تكلمك ولو ضربت
 ضربت ولو تضرب اضرب (او تقدير) عطف على لفظا وذلك (نحو قوله تعالى
 (وان احد من المشركين استجارك) وقوله تعالى ﴿قل﴾ (لو اتمتملكون) الاولى
 مثال لان والثانية للوقد فسر الشارح التقدير فى الاولى بقوله (اى وان استجارك
 احد) وفى الثانية بقوله (ولو تملكون اتم) هكذا فى النسخ والصواب اسقاط
 اتم كما يدل عليه آخر كلامه (فاحد واتم) اى فى الآتين (مرفوعان لانهما
 فاعلان لفعلين محذوفين) اى ليسا بفاعلين لما بعدها بل هما فاعلان لفعلين
 محذوفين مفسرين بالفتح (يفسرهما الظاهر) اى الفعل الظاهر بعد كل
 منهما * ولما كان فى فاعلية اتم نوع خفاء بسبب الانفصال وربما توهم انه ليس
 بفاعل لحذف الفاعل مع الفعل وانما هو تأكيد للفاعل اراد الشارح بيان ذلك
 دافعا للتوهم فقال (اما حد فظاهر) اى فكونه فاعلا ظاهرا (واما اتم فلانه
 كان ضميرا متصلا مستترا) قال السيلكوتى الصواب اسقاط مستترا لكونه لغوا
 وليس سهوا الاعلى قول الاخفش والمأزنى فانهما قالا الواو حرف والفاعل
 مستتر انتهى (فلما حذف الفعل) اى المفسر بالفتح (صار) جواب لما اى صار ذلك

المطابق مقامه ووضعوه موضعه تنبيها على ذلك فاحفظه ولذلك قال
الشارح (فاستعمال لوبهذا المعنى) اى الالتزامى المقدم ذكره (هو الكثير
المتعارف) بين النحاة (وقد تستعمل على قصد لزوم الثانى للاول) اى من غير
قصد كونه معلقا عليه وفي هذا اشارة الى انه معنى مجازى لان اللزوم لازم
للتعليق والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيه المشار اليها بقوله (مع انتفاء
اللازم) متعلق باللزوم فيكون مدلوله مع الانتفاء (ليستدل به) اى باللزوم
المقارن لانتفاء اللازم (على انتفاء الملزوم) ولذا لا يحتاج الى استثناء التالى
ولا يجوز استثناء المقدم وذلك (كقوله تعالى لو كان فيهما) اى فى السموات
والارض (آلهة الا الله لفسدتا) مثل بهذه الآية الكريمة استظهارا للمقام
(فان لو ههنا) اى فى الآية (تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة) المستفاد
من الجمع (و) تدل ايضا (على ان الفساد) اللازم (منتف) وفى هذا اشارة
الى ان لو قائمة مقام استثناء التالى (فيعلم من ذلك) اى من انتفاء الفساد الذى
هو اللازم (انتفاء التعدد) الذى هو الملزوم * ثم ان الشارح رحمه الله قد اورد
ههنا اعتراضا فقال (ومن هذا الاستعمال) الذى هو قصد لزوم الثانى
للاول مع انتفاء اللازم (توهم المصنف ان لو) تستعمل (لانتفاء الاول)
كتعدد الآلهة فى الآية (لانتفاء الثانى) كالفساد (وخطأ عكسه المشهور) وهو
انها لانتفاء الثانى لانتفاء الاول (ولم يدر) عطف على توهم اى لم يدر المصنف
ان استعمال التعليق غير استعمال اللزوم و (ان ما ذكره) اى من اللزوم (معنى
يقصد اليه) اى يقصده البلغاء (فى مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم)
كالفساد (على انتفاء الملزوم المجهول) كالتعدد (و) لم يدر ايضا (ان المعنى
المشهور) وهو معنى التعليق انما هو (بيان سببية احد الانتفائين المعلومين
للاخر) كسببية انتفاء الحجى لانتفاء الاكرام المعلوم كلاهما وقوله (بحسب
الواقع) متعلق بقوله بيان واذا كان كذلك (فلا يتصور هناك) اى فى بيان
السببية (استدلال) لمعلومية الانتفائين وقوله (فانك اذا قلت لو جئتنى
لا كرمتك) تعليل لنفى تصور الاستدلال (لم تقصد) جواب اذا اى لم يكن
مقصودك فى صورة التعليق (ان تعلم المخاطب ان انتفاء الحجى من انتفاء الاكرام)
كما تقصد فى صورة اللزوم اعلامه انتفاء التعدد من انتفاء الفساد (كيف)
استفهام تعجبي اى كيف تقصد هذا الامر العجيب (و) الحال (كلا الانتفائين
معلوم له) اى المخاطب * ثم ان الشارح اضرب عن ذلك فقال (بل قصدت
اعلامه) اى المخاطب (بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء الحجى) اى مسبب
عنه لا غير وحينئذ لاستدلال فتدبر * ولما فرغ من التكلم على هذا الاستعمال

الكلام على استعمال لوم من حيث مدخولها شرع يتكلم على استعمالها من حيث
معناها فقال (واعلم) ايها الطالب (ان المشهور) المتعارف (ان لو)
تستعمل (لانتفاء الثاني لانتفاء الاول) كما اذا قلت لو سألتني اعطيتك حيث
امتنع الاعطاء لامتناع السؤال فانتنى الامر ان وكان انتفاء الثاني وهو الاعطاء
لاجل انتفاء الاول وهو السؤال (وهذا) اي المشهور وهو (لازم معناها) اي
مدلولها اللازم لمعناها المطابق (فانها موضوعة) اي مطابقة (لتعليق حصول
امر في الماضي) اذ هي حرف شرط ومعنى الشرط مراعى فيها وبه صرح
التفازاني في المطول وشرح المقاسح والباء في قوله (بحصول امر آخر)
متعلقة بقوله لتعليق وهو بمعنى على او سببية وقوله (مقدر فيه) بالجر صفة امر
والضمير راجع الى الماضي اي مقدر ومفروض وجوده في الماضي وهذا بناء على
العرف وما قيل ان المقدر يشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح المنطقيين (وما)
اي الامر الذي (كان حصوله) وجوده وثبوت (مقدر) مفروضا
(في الماضي كان منتفيا فيه) اي الماضي (قطعاً) اي جزماً واذا كان كذلك
(فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما) اي الامر الذي (علق به) اي عليه (ايضا)
اي كانتفاء الاول وهذا تحقيق لمعنى التعليق فان معناه ان حصول المعلق وهو
الجواب منوط بحصول المعلق عليه وهو الشرط ومتوقف عليه لاعلى غيره (فاذا
قلت مثلاً لو جئتني لا كرمك) مثال لبيان التعليق (فقد علق حصول الاكرام)
وهو معلق (في الماضي) متعلق بقوله حصول والباء في قوله (بحصول) بمعنى على
فتكون متعلقة بعلقت او سببية اي بسبب حصول (محيى مقدر) وهو المعلق عليه
(فيه) اي الماضي والفاء في قوله (فيلزم) سببية اي فبسبب هذا التعليق التام بارتباط
المعلق بالمعلق عليه يلزم (انتفاؤها) اي المعلق والمعلق عليه حال كونهما
(معاً) اذ المعلق عليه وهو حصول المحيى المقدر في الماضي منتف وبانتفائه
انتفى المعلق وهو حصول الاكرام في الماضي (و) يلزم ايضا (كون انتفاء
الاكرام مسبباً لانتفاء المحيى) يعنى ان انتفاء المحيى سبب لانتفاء الاكرام وهو
مسبب وناس عنه (في زعم المتكلم) متعلق بقوله مسبباً وانما قيده اشارة الى
انه لا يلزم كون الثاني مسبباً في نفس الامر كما في قول ابى العلاء المعري * ولو طار
ذو حافر قبلها * لطارت ولكنه لم يطر * والحاصل ان معنى لو المطابق هو
التعليق المخصوص وان انتفاء الامر ينسب سببية امتناع الثاني لامتناع الاول
هو المدلول الالتزامى وانه لما كان كلا الانتفائين معلوماً للمخاطب ولم يكن تعليق
الحصول بالحصول المفروض مقصوداً بنفسه اذ لا فائدة فيه بل لاجل افادة السببية
قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول فاقاموا ماهو المقصود من المعنى

وقد نقل في الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى فهمى من اضافة الدال الى المدلول اى الحروف الدالة على التعليق وهى ثلاثة (ان) بكسر الهمزة وسكون النون (ولو واما) بفتح الهمزة والميم المشددة (لها) اى لكل منها (صدر الكلام) فيجب تقديمها على ما دخلت عليه (لما مر) من انها تدل على نوع من انواع الكلام (فان للاستقبال) اى لحصول ما دخلت عليه فى الاستقبال (وان دخلت على الماضى) يعنى انها تجعل الفعل الذى دخلت عليه بمعنى الاستقبال سواء كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او مضارعا نحو ان تضرب اضرب (ولو عكسها) اى عكس ان وقد بينه الشارح بقوله (يعنى) اى يقصد المصنف بالعكس ان لو (للماضى وان دخلت على المستقبل) اى انها تجعل الفعل الذى تدخل عليه بمعنى الماضى سواء دخلت على الماضى نحو لو ضربت ضربت او المضارع نحو لو تضرب اضرب قال الشارح (وفى بعض النسخ) اى نسخ المتن مانصه (فان للاستقبال ولوللمضى) اى بدون ذكر المبالغتين (ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على الماضى او المستقبل) يعنى ان المبالغة الموجودة فى النسخة الاولى مرادة وان لم يصرح بها فى الثانية وليس معناه ان ان مختصة بالمستقبل فلا تدخل على الماضى وان لو مختصة بالماضى فلا تدخل على المستقبل كما قد يتبادر منه وقوله (نحو ان تكرمى اكرمك) مثال لدخولها على المستقبل (و) نحو (ان اكرمتنى اكرمك) مثال لدخولها على الماضى واذا كان كذلك (فعنى المثال الثانى بعينه) وهو الذى للمضى (معنى المثال الاول) وهو الذى للاستقبال لان قائل الاول (يعنى) اى يقصد به (ان وقع منك اكرامى فى الاستقبال ووقع منى ايضا اكرامك فيه) وعلى هذا يكون معناه معنى الثانى بلا فرق بينهما (وكذلك لوللمضى على اتيهما دخلت) اى سواء دخلت على المستقبل او الماضى (نحو لو ضربت ضربت) مثال للماضى (ولو تضرب اضرب) مثال للمستقبل ومعناه معنى ما قبله فهما (بمعنى واحد) بلا فرق (اى لو وقع منك ضربى فى الماضى فقد وقع منى ضربك ايضا فيه) وعلى هذا يكون معنى العبارة فى النسختين واحدا قوله (وقد تستعمل كان فى المستقبل) اشارة الى ان لو تجبىء مثل ان فتكون للاستقبال وان دخلت على الماضى وذلك (نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من شركة ولو اعجبتكم) فان المعنى والله اعلم ان لا تعجبكم او تعجبكم وقال الرضى وقد تكون بمعنى ان الناصبة كقوله تعالى ﴿وَدَّ الْوَكَافِرُونَ﴾ وكقوله ﴿وَدَّ الْوَثِدْنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ وكقوله ﴿يُودُّ الْمُجْرِمُ﴾ لو يفدى لا يجوز ان تكون ههنا لامتناع لانه لا جواب لها انتهى ولما نهى الشارح

(منه) كما تقدم (و) الثالث ما ذكره بقوله (تقول) مستفهما عن احد الامرين (ازيد عندك ام عمرو) ملابسا (بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة) اذ هي مختصة بها (فانه) الحال والشان (لما قصد الاستفهام عن احد الامرين) وهو اما حصول زيد او حصول عمرو (تعدد المستفهم عنه) جواب لما واذا كان كذلك (فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه) لكونها موضوعة له (انصب وأليق) من استعمال هل عند العقل ثم انهم خصصوا الاستعمال بما هو الانسب عند العقل فلا يرد أنه لا يدل على عدم جواز جعل هل معادلة لام المتصلة بل على عدم الانسية فتأمل (ويقع هل مع ام المنقطعة) لامتصاة المختصة بالهمزة (لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد) بل هو امر واحد (لانها) اى ام المنقطعة واقعة (للاضراب عن السؤال الاول) الداخلة عليه هل (واستثناؤه سؤال آخربام) المنقطعة (المقدرة ببل والهمزة) كما مر في الحروف العاطفة (فان قولك هل زيد عندك ام عمرو) لاتعدد فيه اذ هو (في تقدير بل أعندك عمرو) حيث تركت السؤال عن زيد وأضربت عنه الى السؤال عن عمرو (و) الرابع ما ذكره بقوله (تقول) اى تاليا لقوله تعالى (اثم اذا ما وقع) آمتم به (و) قوله تعالى (آمن كان) على بينة من ربه (و) قوله تعالى (او من كان) ميتا فاحيناه (بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو) الكائن كل منها (من الحروف العاطفة) وذلك رعاية لتقام التصدير لعراقتهما في الاستفهام فالعاطف لكونه رابطا لمَدْخوله بما قبله لو دخل على الهمزة لكان لها تعلق بما قبلها وذلك لا يقتضى كمال التصدير وهذا عند الجمهور خلافا للزمخشري فان الهمزة عنده داخلية على مقدر معطوف عليه مناسب للمعطوف فيقدر في مثل ﴿ أفلا تعقلون ﴾ ﴿ أجنتم فلا تعقلون ﴾ وفي نحو ﴿ اولا يعلمون ﴾ اجهلوا ولا يعلمون وقد قال الرضى الحق ما قاله الجمهور اذ لو كان المعطوف عليه مقدرا لجاز وقوعها في اول الكلام من غير أن يتقدم ما يصلح العطف عليه مع انه لم يجز في الاستفهام الامنيا على كلام متقدم انتهى * ثم ان قول المصنف (بخلاف هل) متعلق بقوله تقول ازيدا ضربت الى آخره فيكون قيدافى الكل يعنى انك لا تقول هل في هذه المواضع فقول الشارح (لكونها فرع الهمزة) تعليل لما استفيد من قوله بخلاف هل اى لا تقول هل فيها لان الهمزة اصل وهل فرعها (فلا تتصرف تصرفها) اذ الفرع لا يتصرف تصرف الاصل ومن ذلك ان الهمزة قد تحذف وهى مرادة عند القرينة كقول الشاعر * فوالله لا ادري وان كنت داريا * بسع رمينا الجرام بئانيا * يعنى اسع تحذفت للقرينة وهذا بخلاف هل (حروف الشرط) الشرط في اللغة ازام الشيء والتزامه

والمقصود انه اذا امكن مراعاة حالها الاصلى التزم والترك* ولما كان قول المصنف فيما سبق وكذلك هل موها لعمومها ولحصول المساواة بينها وبين الهمزة في جميع التصرفات وكان الواقع بخلاف ذلك لان الهمزة هي الاصل في الاستفهام وهل فرعها فيه والفرع لا يتصرف تصرف الاصل اراد المصنف ان يرفع ذلك الابهام فقال (والهمزة اعم تصرفا) اى من جهة التصرف فهو تمييز من النسبة ولذا فسر الشارح العبارة بقوله (اى التصرف فيها) يعنى الهمزة وقوله (باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها) قيد للاحتراز عن التصرف فيها من حيث الذات فانه لا يتصرف في الهمزة بخلاف هل فانه يتصرف فيها بقلب الهاء همزة كما سبق آنفا فقوله لا يتصرف فيها مبتدأ وقوله (اكثر من التصرف في هل) خبره (تقول) هذا شروع في بيان المواضع التى تستعمل فيها الهمزة دون هل وعد منها هنا اربعة احدها ما ذكره بقوله تقول (ازيدا ضربت) ملابسا (بادخال الهمزة على الاسم) يعنى زيدا (مع وجود الفعل) وهو ضربت في حيزها لما سبق من انها تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا (بخلاف هل زيدا ضربت) بادخاله على الاسم مع وجود الفعل في حيزها فانه لا يجوز (لما عرفت) من انها لا تدخل على اسمية خبرها فعل الا شدوذا للغة المتقدمة (و) الثانى ما ذكره بقوله (تقول) منكرا (اتضرب زيدا) الحال (هو اخوك) (باستعمال الهمزة لاثبات ما) اى الفعل الذى (دخلت) الهمزة (عليه) حال كون ذلك (على وجه الانكار) هذا المثال من قبيل الانكار التوبيخى وهو أن يكون ما بعد الهمزة واقعا وما كان ينبغي ان يقع وفاعله معلوم نحو ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ وقد يجرى للانكار الابطالى وهو أن يكون ما بعدها غير واقع ومدعيه كاذب نحو ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ﴾ ومن حيث كون الانكار بقسميه مختصا بالهمزة قيل هنالو حمل الشارح المثال على مجيئها للانكار مطاقا بان يقول باستعمال الهمزة لانكار ما دخلت عليه لكان اشمل وافيد (دون هل تضرب زيدا) الى آخره حيث لا يجوز (لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة) اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب الذى هو معلوم الوجود فى الانكار التوبيخى ومعلوم الانتفاء فى الانكار الابطالى بخلاف الرضاء المفهوم من التعليل بقوله (لان اصله أترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك) فانه امر خفى واقترانه بالحال الذى ينافيه يدل على عدم استحسانه (وهل ضعيفة فى الاستفهام) هذا من تمة التعليل (فلا يحذف فعلها) بسبب ضعفها لكونها فرعاً فيه (بخلاف الهمزة) حيث يحذف فعلها (فانها قوية) فى الاستفهام لكونها الاصل

قولهم ال فعلت بمعنى هل فعلت على ما حكاه قطرب عن ابى عبيدة فلغة في في هل
بقلب الهاء همزة (ولهما) اى للهمزة وهل (صدر الكلام) بحيث (لا يتقدمهما
في خيزها) لوجوب تقديمهما عليه (لدالتهما على احد انواع الكلام)
وهو الانشاء اذها لانشاء الاستفهام (كأمر) في الكلام على كم الاستفهامية
(وتدخلان) اى تدخل كل من الهمزة وهل (على) الجملة (الاسمية و) الجملة
(الفعلية) يشير الى هذا العموم تعدد الامثلة في قوله (تقول) اى عند دخول
الهمزة (في) جانب الجملة (الاسمية) (ازيد قائم و) عند دخولها (في) جانب الجملة
(الفعلية) (اقام زيد وكذلك) اى وتدخل (هل) على الجملتين ايضا دخولا
مثل دخول الهمزة عليهما حال كونك (تقول) عند دخولها (فيهما) اى الجملتين
(هل زيد قائم) في جانب الاسمية (وهل قام زيد) في جانب الفعلية وقوله (الا ان
الهمزة تدخل على كل اسمية) اشارة الى ان قول المصنف وكذلك هل ليس على
عمومه بدليل قوله بعد والهمزة اعم تصرفا فكأنه في معنى الاستثناء من هذا الحكم
ولذا ذكره الشارح هنا وكان الاوجه ذكره في قوله تقول أزيدا ضربت كإشير اليه
قوله لما عرفت فتأمل (سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا) تعميم في الاسمية بالنسبة الى
الهمزة (بخلاف هل فانها لا تدخل على) جملة (اسمية خبرها فعل) وذلك (نحو هل
زيد قام) حيث لم تستعمل هذا الاستعمال على اى حال من الاحوال (الاعلى) حل
(الشدوذ) اى الاستعمال الغير الفصيح كما صرح به في المفتاح (وذلك لان اصلها)
اى اصل هل في الاستعمال (ان تكون بمعنى قد) التحقيقية فهي قد جاءت على الفرع
الذى هو معنى الاستفهام (كما جاءت على الاصل) الذى هو معنى قد (في قوله
تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى) فكما لا يقال قد زيد قام لا يقال هل زيد قام
قال الرضى فان قيل مقتضى ما ذكرتم ان لا يقال هل زيد قائم لامتناع ان يقال
قد زيد قائم قلنا انما جاز حملها على اختها وهى أزيد قائم وانما لم تحمل على
اختها في مثل هل زيد قام لان هذه الجملة اقرب لباب هل فاعتبارها نفسها
اولى من حملها على اختها انتهى (فلما كان اصلها) اى اصل هل (قد وهى)
اى قد (من لوازم الأفعال) ومختصة بها (صارت) جواب لما (اذا رأيت فعلا
في خيزها) اى وجدته في مكانها (تذكرت عهدا بالحلمى) جواب الشرط والعهود
جمع عهد والحلمى كالى ما يحكى من الكلاء والمراد الارض التى فيها الكلاء
(وحنث) وهو اما بالتخفيف من الحنو بمعنى الميل او بالتشديد من الحنين بمعنى الشوق
(الى الالف المألوف) اى الحبيب المحبوب (وعانقته) التزمته وضمته الى نفسها
(وان لم تره في خيزها) اى لم تجده في مكانها (تسلت عنه) تكلفت السلوان عنه
حال كونها (ذاهلة) هذا تمثيل لحال هل مع الفعل بحال العاشق مع المعشوق

هذا في الماضي وسيأتي لها معنى رابع في المضارع وهو التقليل وإنما تعدت هذه المعاني إذا كانت قد حرفا فاما إذا كانت اسما فهي بمعنى حسب تقول قد زيد درهم اى حسبته وقدنى دينار اى حسبى قوله (وقد يكون) اشارة الى ان هذا استعمال قليل ولذلك انكره الخليل اى قد يكون كلمة قد مصاحبة (مع التحقيق والتقريب) فقط (من غير توقع) فلا تجتمع المعاني الثلاثة ومثل لذلك بقوله (كما تقول قد ركب زيد) اى تحقق ركوبه في الماضي القريب من الحال والجار في قوله (لمن لم يتوقع ركوبه) متعلق بتقول (و) (هى) اى كلمة قد دخل كونها واقعة (فى) (الفاعل) (المضارع) اطلاق المصنف المضارع قرينة التجريد ولذا قيده الشارح بقوله (المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس) مثل يجود فى قولك قد يجود البخيل ثم ان فى توسط الشارح كلمة هى بين العاطف والمعطوف فى قول المصنف وفى المضارع اشارة الى ان قوله (للتقليل) خبر للمبتدأ المقدّر المعطوف على المبتدأ المصريح ومعنى كونها فى المضارع للتقليل هو أن يكون وقوع مصدره قليلا وهذا مع التحقيق اذ المراد بدخول قد على المضارع انما هو تحقيق الامر لانه الاصل فى معانيها كما تقدم والتقليل فرع عنه ولذا فسر الشارح المعنى بقوله (اى يضاف) بالبناء للمجهول بمعنى يضم (الى التحقيق فى الاغلب) احتريزه عن غير الاغلب وهو استعمالها للمجرد التحقيق كما سيذكره وقوله (التقليل) بالرفع نائب فاعل يضاف وحينئذ يجتمع المعنيان كافى (نحو) قولهم (ان الكذوب) المبالغ فى الكذب (قد يصدق) بمعنى انه يكون وقوع الصدق منه قليلا بحققا وقوله (وقد تستعمل) اى لفظ قد (للتحقيق مجردا عن معنى التقليل) اشارة الى مقابل الاغلب كما عرفت وذلك (نحو) قوله تعالى ﴿قد نرى قلب وجهك فى الساء﴾ وقوله ﴿قد يعلم الله المعوقين منكم﴾ اذ هى هنا للتحقيق فقط وقيل انها فى الآية الاولى للتحقيق مع التكثير ثم ان الشارح اراد أن يتم الكلام عليها فقال (ويجوز) اى لا يمتنع (الفصل بينها) اى كلمة قد (وبين الفعل) الداخلة عليه والباء فى قوله (بالقسم) اى اليمين متعلقة بالفصل وذلك (نحو) قولك (قد والله احسنت و) قولك (قد لعمرى) بفتح اللام الموطئة للقسم والعين المهملة اى لحياتى وبقائى (بت ساهرا) حيث فصل بالقسم بين قد ومدخولها اقول تكميلا للفائدة ويجوز ايضا حذف فعلها تشبيهها بلما فى التوقع لانهم قد يحذفون الفعل مع لما لجعلها ما عوضا عن الفعل لان لما كانت فى الاصل لم ثم زيد عليها ما فصارت لما وذلك نحو قول الشاعر * اذف الترحل غير أن ركابنا * لما نزل برحانا وكان قد * اى وكان قد زالت (حرفا الاستفهام) اى طلب الفهم وهما (الهمزة وهى) فقط واما

فكأنه قال كن نادما على تركه (ومعناه في المضارع) يعني اذا دخلت عليه (الحض) اى الحث والتحريض (على الفعل والطلب) بالرفع عطف على الحض اى معناه الطلب (له) اى الفعل اذا كان معناه للطلب حين دخولها على المضارع (فهى) اى فتكون تلك الحروف (في المضارع بمعنى الامر) فكأنه قال في قوله هلا تضرب زيدا اضرب زيدا (ولا يكون التحضيض في الماضى الذى قد فات) فانه لافائدة في الحث عليه والطلب له (الا انها) اى لكن تلك الحروف (تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه) اى المخاطب (ترك في الماضى شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكأنه من حيث المعنى للتحضيض على فعل) اى على فعل يمكن وقوعه في المستقبل (مثل ما) اى مشابه لفعل (فات) (حرف التوقع) (والتقريب) (قد) (سمى) اى لفظ قد (بهما) اى بحرف التوقع كما اكتفى به المصنف وبحرف التقريب كما زاده الشارح (لجئها) اى لجئ كلمة قد (لهما) اى للتوقع والتقريب (فان هذا الحرف اذا دخل على الماضى او المضارع فلا بد فيه) اى في هذا الحرف (من معنى التحقيق ثم انه) هذا اشارة الى ان كلا من المعنيين فرع لمعنى التحقيق اذ هو اصل لمعانيها وانما لم يصفها المصنف اليه لاختصاص التوقع بها وللرد على من قال انها ليست للتوقع في الماضى ومن ذهب الى انها ليست للتوقع مطلقا ولذا قال الشارح انه اى حرف قد (يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى) اى معنى التحقيق فيعنون به فيقال قد حرف تحقيق نظرا الى انه الاصل في معانيها (وهى) اى كلمة قد حال كونها واقعة (في) الفعل (الماضى) المثبت المتصرف كائنة (للتقريب) اى تقريب زمنه (عن) زمن (الحال) حال كونه مصاحبا (مع التوقع) اى الانتظار من المخاطب قبل الاخبار ولذا فسر الشارح معنى تقريرها الماضى من الحال مع التوقع بقوله (اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب) حال كونه (واقعا عن قريب) اى واقعا في الزمان القريب من الحال سواء وقع بالفعل بان حصل مدلوله في الخارج او بالقوة بان اشرف على الوقوع وقد مثل للاول بقوله (كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير) اى ينتظر حصوله (قد ركب) مقول القول (اى قد حصل عن قريب ما) اى الامر الذى (كنت تتوقعه) اى تنتظر حصوله و اشار الى الثانى بقوله (ومنه) اى ومن كون قد في الماضى للتقريب من الحال مع التوقع وهو خبر مقدم وقوله (قول المؤذن) مبتدأ مؤخر وقوله (قد قامت الصلاة) مقول القول اى اشرف على القيام وشرع في مقدمتها تحقيقا والفاء في قوله (ففيها) للفصيحة اى اذا عرفت ما تقدم من المعانى ففي كلمة قد (اذن ثلاثة معان مجتمعة) احدها (التحقيق و) الثانى (التوقع و) الثالث (التقريب)

(للاسمية) هو (انها تعمل في جزئها وتجعلها في تأويل المفرد) وهذا تفسير وتفصيل لان مدخول المشددة جملة اسمية داخلة على مشتق يقبل التأويل واما اذا لم تدخل على المشتق فما معنى دخولها عليها فاراد بيانه فقال ان معنى كونها داخلة على الاسمية ليس معناه انها جعلت الجملة في تأويل المصدر بل معناه انها لما عملت في جزء الجملة اعنى الخبر جاز أن تجعل ذلك الخبر فقط في تأويل المفرد (الذى هو مصدر خبرها) ان كان الخبر مشتقا (نحو اعجبني انك قائم اى قيامك او ما فى معناه) اى تجعلها في تأويل المفرد الذى ليس بمصدر صريح بل هو فى معنى المصدر ان لم يكن مشتقا (نحو اعجبني ان زيدا اخوك اى اخوة زيد) فالاخوة وان لم تكن مصدرا لاخوك الذى هو الخبر لكنهما فى معنى المصدر له لكونه فى معنى اعجبني ان زيدا يواخيك او مواخيك (فان تعذر) اى تعذر مصدر خبرها او ما هو فى معناه بان يكون الخبر جامدا محضا (قدر) اى حين التعذر (الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اى كونه زيدا) لان كل خبر جامد له نسبة الى الخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن زيد ومعناها واحد (حروف التحضيض) اى الحث والتحريض على شئ هي اربعة (هالا والا) (مشددتين) اى بتشديد اللام فيهما (ولوما ولولا) فهذه الاربعة للتحضيض (لها) اى للاربعة (صدر الكلام) (لدالتها على احد انواع الكلام) يعنى ان دلالة تلك الحروف على احد نوع مبهم من انواع الكلام تقتضى تبين ذلك النوع (قتصدر) اى للاحتياج الى البيان تجعل تلك الحروف فى صدر الكلام (لتدل من اول الامر) اى لتبين قبل شروع المتكلم فى الكلام ولتدل (على ان الكلام) اى الواقع بعدها (من ذلك النوع) اى من الكلام الذى ينبئ الاهتمام والاعتناء به لا من الكلام الذى هو فيه (ويلزمها الفعل) اى الفعل لازم لتلك الحروف يعنى انما تدخل على الفعل (وفى بعض النسخ وتلزم الفعل) اى تلزم تلك الحروف الفعل وقد عرفت انه اذا اريد بالزوم عدم الانفكاك فلا اشكال فى كون الفعل لازما او ملزوما وقوله (لفظا) حال من الفعل اى حال كونه ملفوظا (نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا) (او تقديرا) (نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه) يعنى ان زيدا لما وقع بعد هلا وجدت قرينة النصب فصار منصوبا بفعل يفسره ما بعده كما عرفت فى باب الاضمار على شريطة التفسير ثم اراد الشارح ان يبين الفرق بين دخولها على الماضى وبين دخولها على المستقبل فقال (فمعناها) اى معنى التحضيض (اذا دخلت على الماضى التويخ واللوم على ترك الفعل) يعنى ان مراد المتكلم بقوله هلا ضربت زيدا اللوم على المخاطب على ترك الضرب والندامة عليه

الصريح (لاوحينا) وقال الرضى وبذنى ان يعلم ان ما بعد أن المفسرة ليس من صلة
مقابها بل يصح الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الامن جهة التفسير للمبهم المقدر
فقوله تعالى ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ليست ان فيه مفسرة لان
قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم هذا وبذنى ان يجعل من حروف
التفسير الفاء في قوله تعالى ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ الآية على مذهب سيويه
انتهى ما افاده الرضى (حروف المصدر) اى حروف المصدر هى (ما وان)
(المفتوحة المحففة) احتراز عما سيجى من المشددة وهو قوله (وان) (المفتوحة
المشددة) (فالاولان) (اى ما وان المفتوحة المحففة) (للفعالية) (اى للجملة
الفعالية) وهذا تفسير لموصوف الفعلية وقوله (اى تدخلان على الجملة الفعلية)
تفسير للام يعنى المراد بكونهما للفعالية انهما تدخلان عليها وقوله (فتجعلانها)
بيان لفائدة دخولهما عليها يعنى انهما انما دخلتا عليها لافادة جعل تلك الجملة
(في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضائق عليهم الارض بما رحبت) يعنى
ان ما في ما رحبت مصدرية دخلت على الجملة الفعلية التى هى رحبت وجعلتها
في تأويل المصدر حتى دخل عليها حرف الجر (اى برحبها بضم الراء وهو) اى
معنى الرحب (السعة) اى وضائق عليهم الارض بسعتها اى مع سعتها (ونحو
قولك اعجبني ان خرجت) فان ان دخلت على جملة خرجت فجعلتها في تأويل
المصدر حتى جوت كونهما فاعلا لا اعجبني (اى) اعجبني (خروجك) ثم انه لما كان
في اختصاص ما بالفعلية خلاف بين سيويه وغيره اشار الى هذا الخلاف والى ان
المصنف ذهب الى مذهب سيويه فقال (واختصاص ما المصدرية بالفعلية)
على ما ذكره المص (انما هو) اى ذلك الاختصاص (عند سيويه وجوز غيره)
اى غير سيويه (بعدها الاسمية) اى وقوع الجملة الاسمية بعدما المصدرية
(وقال الشارح الرضى وهو) اى تجوز وقوع الاسمية بعدها وعدم اختصاصها
بالفعالية هو (الحق) لا ما ذهب اليه سيويه من عدم التجوز (وان كان) اى
ولو كان وقوعها بعدها (قليل) وهذا اشارة الى دليل سيويه يعنى انه رجح
عدم التجوز لقلة وقوعها لكن غيره من الائمة رجحوا جوازها اعتبارا
لوقوعها (كما وقع في نهج البلاغة) قوله (بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية) فان ما
دخلت على الجملة الاسمية في هذا الكلام الصادر من البليغ على الجملة الاسمية التى هى الدنيا
باقية (وان) (المفتوحة المشددة) (للالسمية) (اى للجملة الاسمية)
(خاصة) ولا تدخل على الفعلية (الا اذا كفت) اى منعت المفتوحة المشددة
من العمل (بما) اى بسبب الحاق ما الكافة بها (فيجوز) اى يجوز حينئذ
(بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها) اى كون المشددة المفتوحة انها

فيه اشارة الى ان في اعني في قوله في معنى القول مجاز لان الفعل الذي بمعنى القول ليس داخلا فيه بل دالا عليه فشيبه معنى القول بالظرف ولفظ الفعل المفسر بالمظروف في التقرير بقرينة ان هذا الفصل (غير منفك عنه) اى عن معنى القول كما لا ينفك الظرف عن المظروف فاطلق ما وضع للمشبهه على المشبهه فان هذا المجاز شائع فانهم تارة يجعلون اللفظ مظروفا والمعنى ظرفا وتارة بالعكس كما في اوائل الكتب ولما كان قوله مختصة بما في معنى القول غير شامل لتفسير صريح القول لكونه ظرفا وحكم المظروف لا يشمل الظرف فرع عليه بقوله (فلا تقع بعد صريح القول) فلا يقال قال زيد ان جاء عمرو بل يقال قال زيد جاء عمرو (ولا) يقع ايضا (بعدها) اى بعد الفعل الذى (ليس في معنى القول) لانه لو كان كذلك لزم انفكاك الظرف عن المظروف * ثم اشار الى خاصة اخرى لها بقوله (فهى) اى كلمة ان (لا تفسر في الاكثر) اى في اكثر الاستعمال (الا) تفسر (مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول) يعنى انها لا تفسر المفعول اللفظى بل تفسر لمفعولا مقدرا غير مذكور للفعل الذى هو ليس بصريح القول بل تكون تفسيرها لمفعول فعل (مؤد معناه) اى معنى القول (نحو قوله تعالى وناديتاه ان يا ابراهيم) فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديتاه (المقدر) اى لمفعوله المقدر وهو كلمة بالفظ في قوله (اى ناديتاه بلفظ) وهذا هو المفعول المقدر لناديتاه الذى هو ليس بصريح قول وقوله (هو قولنا) تفسير لذلك اللفظ المقدر يعنى ان اللفظ الذى ناديتاه هو قولنا (يا ابراهيم) وكذلك قولك كتبت اليه ان اتت اى كتبت اليه شيئا هو ان اتت (اى كلمة ان في قولك ان اتت) (حرف دال على ان اتت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت) يعنى الذى هو لفظ شيئا ولما كان قوله انها لا تفسر في الاكثر الامفعولا مقدرا اقتضى ان تكون في الاقل تفسر مفعولا مذكورا فثله بقوله (وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله) يعنى ان هذا مثال لوقوعها تفسيراً للمفعول المذكور فان قوله ان اعبدوا الله (تفسير للضمير في به) وهذا اشارة الى جواز وقوعها تفسيراً للمذكور وقوله (وفي امرت معنى القول) اشارة الى رد من قال انها تفسير لصريح القول وهو ما قلت لهم يعنى انه لا يجوز وقوعها تفسيراً لصريح القول وانه في هذه الآية تفسير لقوله امرت وفيه معنى القول (وليس تفسيراً لما) اى للفظاً ما (في قوله تعالى ما امرتني لانه) اى لان ما (مفعول لصريح القول) وذال لا يجوز (وقد يفسر بها) اى بكلمة ان (المفعول به الظاهر) اى الظاهر الصريح (كقوله تعالى اوحينا الى امك ما يوحى ان اقدفيه فان قوله ان اقدفيه تفسير لما يوحى) اى لهذا اللفظ (الذى هو المفعول الظاهر

المطلوب الجائز على تقدير كون المراد بمانعك المعنى الحقيقي هو مامنعك ان تسجد
لانه انما امتنع عن السجود ولهذا ذمه بهذا القول فلو كانت لا غير زائدة كان
المعنى مامنعك عن عدم السجود وامتناع عدم السجود هو السجود فيلزم
ذمه على السجود وهو غير جائز وهذا اذا حمل قوله مامنعك على الامتناع
واما اذا حمل على معنى ماحلك فلا تكون لا زائدة فيكون معناه اى شئ حملك
على عدم السجود ومن حملها على الاول نظر الى نظائره في القرآن كما وقع
في غير هذا الموضع بدون لا ومن حمل على الثاني نظر الى ان الحكم بعدم الزيادة
اولى من الحكم بالزيادة كما هو شان الكلام المنيف وذكر بعضهم نكتة خاصة
في وجه زيادة لابان فيها اشارة الى انه لا مانع من السجود الا العزم على عدم السجود
كما قيل (وقلت) (زيادة لا) (قبل اقسام) وان كثرت قبل القسم الذى جوابه
نفي للابان بان جوابه نفي نحو لا والله لا افعل كذا فى العصام (نحو قوله تعالى
لا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد) فان معناها اقسام (والسر في زيادتها)
اى زيادة كلمة لا فى هاتين الآيتين قبل اقسام (التنبيه على جلاء القضية) يعنى
تزداد لا قبل اقسام للتنبيه على ان المقسم عليه امر جلى (بحيث يستغنى عن القسم
فيبرز لذلك) اى لافادة هذا المعنى يبرز الكلام (فى صورة نفي القسم) فكأنه
سبحانه وتعالى يقول انه لا يحتاج الى ان يقسم عليه (وشدت) (اى زيادتها)
(مع المضاف) (كقوله) اى كقول الشاعر (فى بئر الحور سرى ولا شعر)
بافكه حتى اذا الصبح جسر (اى فى بئر حور والخور الهلكة جمع حائر اى
هالك) مأخوذ (من حار اى هلك) والباء فى بافكه متعلق بلا شعر ومعنى البيت
ذلك الرجل العاشق سرى فى بئر الهلاك وماعلم انه سار فيها بسبب افكه وكذبه
الى ان اضاء الصبح وظهر الحق الكاشف عن الشبه وكلمة لادخلت بين المضاف
الذى هو بئر وبين المضاف اليه الذى هو حور (ومن والباء واللام تقدم
ذكرها) (مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها) يعنى هذه
الحروف تكون زائدة ايضا فى نحو قوله ما جاءنى من احد (وكفى بالله * ورد فى لكم *
(حرف التفسير) اى اللفظ الذى وضع للتفسير حرفان احدهما (اى) بفتح الهمزة
وسكون الباء (فهى) اى كلمة اى (تفسير كل مبهم) سواء كان (من المفرد نحو
جاءنى زيد اى ابو عبد الله) فانه تفسير لزيد (والجملة) اى سواء كان من الجملة
(كما تقول قطع رزقه اى مات) فان مات تفسير لمضمون جملة قطع رزقه (وان)
اى وثانى الحرفين هو ان بفتح الهمزة وسكون النون (وهى) (اى) كلمة (ان)
غير شاملة كائى بل هى (مختصة بما) اى بتفسير الفعل الذى (فى معنى القول)
كما فسره الشارح بقوله (اى بفعل مقرر فى معنى القول تقرر المظروف فى الظرف

في هذه الحالة لانها تكون احسن (وما) اى كلمة ما تزداد (مع اذا) الشرطية
 (نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج) (و) (مع) (متى) اى تزداد
 ايضا مع متى (نحو متى ما تذهب اذهب) (و) (مع) (اى) (نحو ايا ما
 تدعو فله الاسماء الحسنى) (و) (مع) (اين) (نحو اينما تجلس اجلس) (و)
 (مع) (ان) بكسر الهمزة (نحو فاما ترين من البشر احدا) وقوله (حال
 كون تلك المذكورات مع ما) للإشارة الى ان قوله (شرطا) حال من جميع
 ما ذكر من مدخولات ان (اى) حل كون اذا ومتى واى واين وان (ادوات
 الشرط) اعلم ان قوله مع ما متعلق بالمذكورات لا بالكون حتى يلزم كون المجموع
 شرطا والواقع خلافه فان الشرط هو المذكورات وحدها لا المجموع من المذكورات
 كما صرح بذلك فى الرضى وغيره وقوله (و) (مع) (بعض حروف الجر) بالجر
 عطف على ما قبله يعنى ان كلمة ما تزداد كثيرا مع بعض حروف الجر (نحو) قوله
 تعالى (فبما رحمة من الله لنت لهم) اى فبرحمة (و) قوله تعالى (ما خطيئتهم
 اغرقوا) اى من اجل خطيئتهم (و) قوله تعالى (عما قليل) اى عن قليل
 فكلمة ما فى هذه الآيات زيدت بين الجار ومجروره ولم يبلغ عمل كل منها بقرينة
 كون ما بعدها مجرورا وانما زيدت لتحسين اللفظ وقوله (وزيد صديق كما ان عمرا
 اخى) مثال لما دخلت بين الكاف ومجروره الذى هو جملة ان (وقلت)
 (زيادة ما) (مع المضاف) (نحو غضبت من غير ما جرم) اى من غير جرم
 (و) (نحو قوله تعالى (ايما الاجلين قضيت) اى اى الاجلين ادت ومنه قوله
 تعالى ﴿مثل ما انكم تنطقون﴾ اى مثل نطقكم (وقيل ما) اى كلمة ما (فيها) اى
 فى هذه الامثلة (كأها نكرة) اى تامة بمعنى شئ (والمجرور) اى المجرور الذى
 يقدر مجرورا (بعدها) وهو جرم والاجلين (بدل منها) والمعنى فى الاول
 من غير شئ جرم وفى الثانى اى شئ الاجلين فعلى هذا التوجيه لا يلزم حمل
 الآية على الاستعمال القليل فافهم (ولا) (اى كلمة لا تزداد) (مع الواو)
 (العاطفة) (بعد النفي) يعنى انها تزداد مع ما اذا عطف شئ على مدخول نفي
 سواء كان ذلك النفي (لفظا نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو او معنى نحو قوله تعالى غير
 المغضوب عليهم ولا الضالين) فان عمرا فى المثال الاول معطوف على زيد داخل
 فى حيز النفي اللفظى وهو ما والضالين فى النظم معطوف على المغضوب الذى
 هو مدخول غير وليس بنفى لفظا بل معنى (و) (تراد) اى تزداد لا
 ايضا (بعد) (ان المصدرية) (نحو قوله تعالى) خطابا لابليس وقت عصيانه
 باستكفاف السجود لا دم (ما منعك) اى اى شئ منعك يا ابليس (ان لا تسجد
 اذ امرتك) اى ان تسجد فان لا الداخلة بين ان وبين منصوبه زائدة اذ المعنى

من محسنات الشعر (ولا يجوز خلوها) اى كون تلك الزائدة خالية (عن الفائدتين معا والا) اى وان فرض انها ليست في زيادتها فائدة من الفائدتين (لعدت) اى للزم ان تكون زيادتها (عبثا ولا يجوز ذلك) اى العبث او الزيادة من غير فائدة (في كلام الفصحاء لاسيا في كلام البارى سبحانه وتعالى) لكنها لما وقعت فيه فلا يجوز أن يخلو عن فائدة ما فقوله حروف الزيادة مبتدأ وخبره قوله (ان) بكسر الهمزة (وان) بفتحها حال كونهما (محققين) (وما ولا ومن والباء واللام) اى هذه الحروف السبعة (فان) (بكسر الهمزة وسكون النون) وهذا القيد للاحتراز عن المفتوحة وقوله (تزداد) للاشارة الى ان قوله (مع ما) متعلق به على انه خبر للمبتدأ يعنى كلمة ان تزداد مع ما (النافية) وقوله (كثيرا) لتحصل المقابلة بين زيادتها مع النافية وبين زيادتها مع المصدرية حيث قال فيه وقلت وقوله (لتأكيد النفي) بيان لفائدة معنوية حصلت من زيادتها (نحو ما ان رأيت زيدا) فان النفي مع تلك الزيادة يكون مؤكدا (اى ما رأيت زيدا) وفي هذا التفسير اشارة الى التأكيد المستفاد منه (وقلت) (اى زيادة ان) وفيه اشارة الى ان فاعل قلت ضمير مستتر تحته راجع الى الزيادة المفهومة من تزداد اى قلت زيادتها (مع) (ما) (المصدرية) (نحو انتظرني ما ان جلس القاضي اى مدة جلوسه) (و) (قلت) زيادتها (ايضا) اى كما قلت فى المصدرية (مع لما) (نحو لما ان قام زيد قلت) فان ان ههنا زيدت بين لما وبين مدخوله وهو قام (وان) (بفتح الهمزة وسكون النون) اى كملها وهو مبتدأ وقوله (تزداد) خبره وقوله (مع لما) متعلق بتزداد وقوله (كثيرا) للاشارة الى المقابلة ايضا (نحو فلما ان جاء البشير) (و) (تزداد) (بين لو والقسم) اى وبين القسم (المتقدم عليه) اى على لو (نحو والله ان لو قام زيد قلت) (وقلت) (زيادتها) (مع الكاف) (نحو كأن ظبية تعطو الى ناضر السلم) فان كلمة ان زيدت بين الكاف وبين مجرورها الذى هو ظبية وهذا (على تقدير رواية ظبية بالجر) والمصراع الاول قوله * ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى ناضر السلم * فقوله توافينا من الموافاة وهو الاتيان والمجازاة الحسنة وقوله مقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة اى الحسن من القسامة وهو الحسن وقوله تعطو من العطو وهو تناول برفع الرأس واليدى اى تناول وعدى بالى لكونه متضمنا لمعنى الميل والجملة صفة ظبية والناضر بالضاد المعجمة من نضر وجهه اذا حسن واراد به الخضرة والظراوة والسلم بفتحين جمع سلمة وهى شجرة عظيمة لها شوك والمعنى يوما تأتينا كظبية تمد جيدها الى غصن ناضر من هذه الشجرة واتما شبهها بها

الهزمة وبتشديد النون يعنى ان هذه الثلاثة (تصديق للمخبر) (بكسر الباء)
 اى لتصديق المتكلم الذى اخبر عن شئ (وفى بعض النسخ تصديق للخبر
 كقولك اجل او جبر او ان للمخبر قد اتاك زيد اؤلم يأتك) فرادك بالجواب باحد
 الحروف الثلاثة فى الاول تصديق له او رد مثالين للاشارة الى انها لتصديق
 المخبر موجبا او نافيا (اى قذاتى) وفى الثانى تصديق له نافيا اى (اؤلم يأت وجاء
 ان) اى دون اجل وجبر (لتصديق الدعاء ايضا) اى كما جاء لتصديق الخبر
 (نحو قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتى اليك) فقال ابن الزبير له
 (ان ورا كبتها اى لعن الله تلك الناقة ورا كبتها وجاء) اى ان خاصة (بعد
 الاستفهام ايضا) اى كما جاء بعد الخبر والدعاء (فى قول الشاعر * ليت شعرى
 هل للمحب شفاء * من جوى جبهن ان اللقاء) الجوى قال فى القاموس
 الجوى هو الحزن الباطن والحرقه وشدة الوجد وداء فى الصدر وكلها فى المقام
 حسن والمعنى انى لا اعلم ولا اشعر هل يوجد شفاء للعاشق من داءه الذى
 حصل من جبهن واجاب بقوله ان اللقاء (اى نعم اللقاء شفاء للمحب فجيئها)
 اى مجيئ ان (فى هذين الموضعين) اى فى الدعاء والاستفهام (خلاف ما ذكره
 المصنف من كونها تصديقا للمخبر) (حروف الزيادة) فاضافة الحروف
 من قيل اضافة الموصوف الى صفته اى الحروف الزائدة ويؤيد ما قلنا
 قوله (وانما سميت هذه الحروف زوائد) يعنى انها سميت به (لانها قد تقع
 زائدة) فلا ينافى وقوع بعضها معنى وفائدة (لانها) اى لا ان المراد بهذه
 التسمية انها اى تلك الحروف (لا تقع الا زائدة) فانه ينافى وقوع بعضها غير
 زائدة (ومعنى كونها زائدة حين تقع زائدة ان اصل المعنى بدونها) اى بدون
 تلك الحروف (لا يخل) بل يبقى على المعنى الذى يفيد اللفظ خاليا عن تلك
 الحروف (لانها) اى ليس معنى كونها زائدة انها (لا فائدة لها اصلا) بل
 باتيانها تحصل فائدة زائدة ليست له عند خلوه عنها وانما كان المعنى كذلك
 (فان لها) اى لتلك الحروف (فوائد فى كلام العرب اما معنوية) اى اما ان
 يحصل له فائدة معنوية (واما) فائدة (لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما فى من
 الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس) اى فى قولنا ما من احد يجيئ وقولنا ليس
 زيد بقاءم (واما الفائدة اللفظية فهى تزيين اللفظ وكونه) اى كون الكلام
 (يزيادتها) اى بسبب زيادة تلك الحروف (افصح) اى من الكلام الذى ليس
 فيه تلك الزيادة (او) الفائدة اللفظية (كون الكلمة) اى التى زيدت فيها
 (او الكلام) او كون مجموع الكلام (بسببها) اى بسبب تلك الزائدة (متميا)
 اى مستعدا وقابلا (لاستقامة وزن الشعر او تحسين السجع او غير ذلك)

قيام زيد بقوله مقام زيد وقلت في جوابه بلى كان معناه (اى قدم قام) فيكون ردًا عليه وكأنه قال انك اخطأت في هذا الاخبار (او مقرونا) اى او كان النفي مقرونا (به) اى بالاستفهام (فهى) اى كلمة بلى (اذن) اى فى وقوعها بعد النفي المقارن بالاستفهام تكون (لنقض النفي الذى بعد ذلك الاستفهام) كما هو المختار لانها لتقرير الاثبات المفهوم من نفي النفي كما هو غير المختار (كقوله تعالى ألسنت بر بكم قالوا بلى) اى قالوا (اى بلى انت ربنا وقد جاء) اى لفظ بلى (على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول فى جواب أقام زيد بلى قد قام زيد) (واى) بكسر الهمز وسكون الياء اى كلمة اى التى هى من حروف الايجاب (اثبات بعد الاستفهام) يعنى انها مختصة بكونها للاثبات الذى وقع بعد الاستفهام * ولما كان مراده به ان كونها كذلك غالى لالزومى اشار اليه بقوله (ولاشك فى غلبة استعمالها) وقوله (مبسوقة) حال اى لاشك انها فى استعمالها الغالى حال كونها مبسوقة (بالاستفهام) يعنى انها تقع بعد الاستفهام (وذكر بعضهم انها تحيى لتصديق الخبر ايضا) وعلى هذا التأويل لا يكون الاستعمال الاخير مخالفًا للكلام المصنف (وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم) يعنى انها مقررّة لما سبق (وهذا مخالف لما ذكره المصنف) لانه يقتضى ان يذكرها مع نعم بان يقول فعم واى مقررّتان لما سبقهما ولما ذكرها المصنف ههنا بقوله انها اثبات بعد الاستفهام لم يكن كلامه قابلاً لتأويل يوافق ما ذكره ابن مالك (ويلزمها) اى من خواص كلمة اى انه يلزمها (القسم) غير المصنف العبارة حيث لم يقل مثل ما سبق فى لكن وغيرها للتفنن فان ما ل قوله واى لازمة للقسم وقوله يلزمها القسم هو ما فسر به بقوله (اى لاتستعمل) اى كلمة اى (الامع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اى اقسمت وربى) يعنى لا يجوز تصريح ذكر متعلقه كما يجوز تصريحه فى بقاء القسم وهذه خاصة اخرى وقوله (ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري) خاصة اخرى (تقول اى والله واى وربى واى لعمري) وزاد العصام خاصة اخرى لها وهى انها يجوز استعمالها بحذف حرف القسم ونصب المقسم به فتقول اى الله الا اذا كان قبله كلمة للتثنية نحو اى ها الله فانه مجرور لا غير لنيابة ها مناب الجار وفى بقاء اى ثلاثة اوجه حذفها وفتحها للساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده لان المدة والمدغم فى كلّين اجرى لهما مجرى كلمة واحدة كما فعل فى الله ثم قال وهذا ايضا من خصائص لفظة الله تعالى (واجل وجبر) (بالكسر والفتح) اى بكسر الراء وفتحها فالكسر على اصل التقاء الساكنين كالمس والفتح للتخفيف كأين وكيف كذا فى بعض الحواشي (وان) بكسر

اخبر فقط * ثم اراد أن يفصل خواص كل منها مع اشتراكها في الكون للايجاب
 فقال (فم مقرر لما سبقها) (اى محققة لمضمونه) يعنى المراد بكونها مقرر
 انها محققة وبقوله لما سبقها انه لمضمون ماسبقها (استفهاما كان) اى ماسبق
 (او خبرا فمى) اى فكلمة نعم (فى جواب أقام زيد بمعنى قام زيد وفى جواب ألم يقيم
 زيد بمعنى لم يقيم زيد) يعنى ان الفرق بين نعم وبلى هو أن الاولى لتحقيق ماسبق
 فان كان نفيا فمى لتحقيق النفي وان كان اثباتا فمى لتحقيق الاثبات (وبلى) يعنى
 بخلاف كلة بلى (فى جواب ألم يقيم زيد) يعنى يظهر الفرق بينهما فى جواب النفي
 فانه اذا اجيب عنه بنعم يكون بمعنى لم يقيم زيد كما عرفت واذا اجيب عنه ببلى يكون
 (بمعنى قام زيد) يعنى على خلاف لما قلت * ثم اراد أن يؤيد هذا بقوله (فعنى)
 والفاء فى قوله فعنى تعليلية يعنى ان كلة بلى بعد النفي لايجاب النفي لان معنى
 (بلى فى جواب ألت بر بكم انت ربنا) وقوله (ولوقيل) اشارة الى انه اثبات
 بابطال نقضه يعنى كون كلة بلى لايجاب النفي فقط ثابت لان المعنى الصحيح
 فى تلك الآية هو أنت ربنا فحينئذ لو قيل (فى موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا
 فان معناه حينئذ) انت (لست ربنا) لكون نعم محققة لمضمون ماسبق نفيا واوثباتا
 ومضمون ماسبق ههنا منفي لدخول ليس وهذا هو المختار عند البلغاء لما تقرر
 فى علم المعانى من ان مضمون النفي الداخل عليه همزة الانكار منفي وقال بعضهم
 ان مثل هذا المضمون اثبات بناء على ان معنى قوله تعالى ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾
 انه هو كاف واليه اشار بقوله (وقيل يجوز استعمال نعم ههنا) اى فى جواب قوله
 تعالى ﴿ ألت بر بكم ﴾ (بجعلها) اى بناء على جعل كلة نعم (تصديقا للاثبات
 المستفاد من انكار النفي) يعنى ان الهمزة الداخلة عليه لما كانت للانكار اقتضى
 ان يكون مضمونه اثباتا كما كان مضمون قوله تعالى ﴿ أليس الله بكاف ﴾ هو أنه كاف
 وكذلك يكون مضمون ألت بر بكم هو أنا ربكم فكلمة نعم تكون مقرر
 انا ربكم لان معنى ألت بر بكم (وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال احد يا زيد
 أليس لى عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا) يعنى يكون بمعنى ان لك
 على الف درهم (ويقوم) اى لفظ نعم (مقام بلى) فى هذا الكلام (لتقرير الاثبات)
 اى لتقرير الاثبات الذى حصل من الانكار والنفي (بعد النفي) (وبلى مخصصة
 بايجاب النفي) يعنى انها غير مستعملة فى تقرير النفي كفى كلة نعم والباء فى بايجاب
 النفي داخلة على المقصور والمعنى ان بلى متميزة عن نعم بكونها لايجاب النفي
 وقوله (يعنى) تفسير لقوله بايجاب النفي يعنى ان المراد بكونها لايجاب النفي
 انها (تنقض النفي المتقدم) وتهدمه (وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا
 عن الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد) يعنى اذا اخبر احد بنفي

انتم هؤلاء وقل الفصل بينها وبين اسم الإشارة بغير الضمير المرفوع المفصل
 كاسبق وغير القسم نحوها الله ذاتعلموا ونحوها لعمر الله ذاقسمى وفرق الصحاح
 بين اما والافعال اما تحقيق للكلام الذى يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعنى انه
 عاقل على الحقيقة دون المجاز والافتتح بها الكلام للتنبيه بقول ألان زيدا
 قائم كاتقول اعلم ان زيدا قائم هذا كلامه ثم قال ومنه علم ان اعلم يستعمل لمجرد
 التنبيه وحينئذ يناسب ان تجعل ان بعدها مكسورة فتأمل ثم اشار بقوله فتأمل
 الى ان فيما قاله الصحاح نظرا (حروف النداء) اى الحروف التى تستعمل فى النداء
 خمسة (يااعمها) اى احدها كلمة ياوهى اعم حروف النداء (استعمالا) اى من
 جهة الاستعمال وانما كانت اعمها (لانها) اى لان كلمة يا (تستعمل لنداء القريب
 والبعيد) وكذا للمتوسط قال العصام اعلم ان ياكما انها اعم بحسب موارد الاستعمال
 اعم ايضا بجواز كونها محذوفة ومذكورة ولايخذف من حروف النداء سواها
 وايضا لاينادى اسم الجلالة الا بها وكذا الاسم المستغاث واياها وايتها والمندوب
 لاينادى الا بها (واياوهيا) اى هذه الكلمة موضوعة (للبعيد) اى لنداء البعيد
 ومختصة به (واى) (بفتح الهمزة وسكون الياء) (والهمزة) اى وكذا الهمزة
 المفتوحة موضوعة (للقريب) ولما كان كلام المصنف خاليا عن ذكر المتوسط
 اراد الشارح ان ياول كلامه بحيث لايرد عليه النقض فقال (وكأنه) اى اظن
 ان المص (اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل) اى حين اراد به معنى انه مالىس
 ببعيد يدخل (فيه) اى فى القريب (المتوسط ايضا) وانما ادخله فى القريب (فان
 القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله) اى ووضعت له
 اى لهذا القريب (كلمة اى والى اقرب متصف بزيادة القرب وله) اى ووضعت
 لهذا الاقرب الموصوف بالزيادة (الهمزة) اى مسمى الهمزة الذى هو (بخلاف
 البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان) واذا كان كذلك (فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب)
 لا بالمعنى المقابل للبعيد (هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب) (حروف
 الايجاب) اى الحروف التى يحجب بها ستة وهى (نعم وبلى واى) وقوله
 (بكسر الهمزة وسكون الياء) قيد للاخير للاحتراز عن اى التى بفتح الهمزة فانها
 حرف نداء او تفسير (واجل) بفتح الهمزة والجيم (وجير) بفتح الجيم وسكون
 الياء (وان) (بكسر الهمزة وفتح النون المشددة) وقوله (ومن بيان معانى
 تلك الحروف) متعلق بقوله (تين) اى ظهر (وجه تسميتها بحروف الايجاب)
 من بيان معانى كل من الحروف فيما سياتى وذلك ان معانى جميعها ايجاب
 واثبات الا انها تفرق فى ان بعضها لايجاب ماسبق من الكلام فنيا كان
 او اثباتا استفهاما كان او خبرا وبعضها لايجاب النفي فقط وبعضها لايجاب

الحكم عن الاول نحو مقام زيد لكن عمرو اى قام عمرو) فان الحكم بالقيام منى
عن زيد وذلك لازم فانه لو لم يرد نفي الحكم عن الاول لقال مقام زيد ولا عمرو
وعطفه بالواو (وان كانت) اى كلمة لكن (لعطف الجملة على الجملة) اى
موضوعة له وفى بعض النسخ فى عطف الجملة اى مستعملة فيه (ففى) اى حينئذ
كلمة لكن (نظيرة بل فى مجيئها بعد النفي والاثبات) يعنى فى جواز وقوعها بعد
النفي مثبتة وبعد الاثبات نافية (فبعد النفي) اى فان وقعت بعد النفي تكون
(لاثبت ما بعدها وبعد الاثبات) اى وان وقعت بعد الاثبات تكون (لنفي ما بعدها
نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم ينجى) فان قوله عمرو لم ينجى جملة عطف على
جملة جاءنى زيد فلما وقعت فيه بعد الاثبات كانت لنفي ما بعدها هذا مثال لوقوعها
بعد الاثبات وقوله (وما جاءنى زيد لكن عمرو قد جاء) مثال لوقوعها بعد النفي
(فعلى كل تقدير) من التقديرين (غير مستعملة بدون النفي) وقد عرفت ان المراد
بالزوم هو هذا المعنى (حروف التنيه الا واماوها) يعنى كلمة الا بتخفيف
اللام وكلمة اما بتخفيف الميم ايضا وقال العصام الظاهر أن هذه الحروف
ليست حروف معان بل اصوات وضعت لغرض التنيه والا ليق ان تجعل
من قيل حروف الزيادة انتهى وانما قال الظاهر والا ليق لاحتمال ان يقال
ان المصنف فرق بينها وبين حروف الزيادة بلزوم الصدارة لها والله اعلم * ولما
اكتفى المصنف باضافتها الى التنيه فى انها تقتضى الصدارة اراد الشارح
ان يبينها فقال (يصدر بها) اى باحد الحروف الثلاثة (الجل كلها) اى سواء كانت
اسمية او فعلية وقوله (حتى لا يغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه) يعنى
انها وضعت لتنيه المخاطب قبل الشروع فى الجملة ليتفطن لما يقال له ويلقى اليه
فلا يغفل عنه اذ قد يفوته بعض ما ذكر على تقدير الغفلة (ولهذا) اى ولكون
الغرض منها هذا التنيه (سميت حروف التنيه نحو الأ زيد قائم وأما زيد قائم وها
زيد قائم) ثم بين الفرق بين الاخيرة وبين الاوليين فقال (وتدخلها) اى كلمة
من الثلاث (خاصة من المفردات) يعنى ان الاوليين مختصتان بالدخول على الجملة
بخلافها فانها تدخل على الجملة والمفرد لكن ليست بدخلة فى جميع المفردات
بل تدخل منها (على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التى لاتعين
معانيها) اى معانى تلك الاسماء (الابها) اى الابقهم الاشارة حتى تعين معناه الجزئى
(نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء) وقال العصام ان الصدارة فيها لازمة
الا فى ها المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة فيقال زيد هذا
وقام هذا ومررت بهذا ثم قال وهذا اذا لم يفصل بينها وبين اسم الاشارة واما
اذا فصل بينهما ففى صدر الكلام نحو قوله تعالى ﴿ها اتم اولاء﴾ والاصل

عليه بل اذا انصرف حكمه الى المعطوف كان باقيا بلا حكم من النفي والاثبات
فحينئذ يكون (في حكم المسكوت عنه) اى كما ان شيئا اذا لم يذكر لا يحكم عليه بشئ
فكذا هذا المذكور لم يحكم عليه بشئ وقوله (فكأنه) تفرغ لكونه في حكم
المسكوت عنه يعنى انه شابه بشئ (لم يحكم عليه بشئ لا بالجبى) لانصرافه
عنه الى المعطوف (ولا بعده) لانه ثبت الحكم له قبل العطف (والاخبار الذى
وقع منه) بكسر الهمزة وهو مبتدأ وقوله (لم يكن) خبره اى اخبار المتكلم
عن مجي زيد لم يكن (بطريق القصد) بل القصد اخباره (بمجي عمرو ولهذا) اى
ولكون الاخبار عن مجي زيد غير مقصود (صرف) اى الحكم (عنه)
اى عن زيد (بكلمة بل) فانه لو كان المقصود اثبات حكم المجيئة اليهما لقال جاني
زيد وعمرو ولو كان فيه عن الاول لقال لم يجي زيد بل عمرو ولما انعدم الحكم
للاول بالوجهين * ثم شرع في بيان الاستعمال الثانى لهما فقال (واما كة بل بعد النفي)
صدرتها بما بالتفصيل لوقوع الاختلاف في حكمها يعنى انها اذا وقعت بعد
النفي (نحو ماجاني زيد بل عمرو ففيه خلاف) اى في كون الاول في حكم
المسكوت عنه كما في الاثبات وفي كونه محكوما عليه بالنفي (فذهب بعضهم الى
ان كلمة بل لصرف حكم المنفى عن المعطوف عليه الى المعطوف) يعنى انها تنصرف
حكم عدم المجيئة في هذا المثال من زيد الى عمرو فيكون المقصود نفيه عن عمرو
فمعنى قوله (نحو ماجاني زيد بل عمرو اى بل ماجاني عمرو والمعطوف عليه) يكون
(في حكم المسكوت عنه) كما في الاثبات يعنى لا يحكم عليه بنفى ولا باثبات (وذهب بعضهم
الى انها) اى الى ان كلمة بل اذا وقعت بعد النفي (ثبت الحكم المنفى) اى لاثبات الحكم
الذى ينفى (عن المعطوف عليه للمعطوف) يعنى انها للحكم باثبات ما نفي قبلها للمعطوف
(والمعطوف) اى حينئذ يكون المعطوف (عليه في حكم المسكوت او الحكم منى عنه
عنه فعنى ماجاني زيد بل عمرو) هو أنه (بل جاني عمرو وزيدا) اى حينئذ يجوز
في زيد المعطوف عليه بقاءه (في حكم المسكوت عنه او الجبى) او لم يبق على السكوت
عنه بل يجوز أن يحكم عليه بان الجبى (منفى عنه) (ولكن لازمة) بتخفيف النون
وسكونها (لنفي) (اى غير مستعملة بدونه) اى بدون النفي وقد مر ما فيه ولما تبدل
حكم كلمة لكن من حيث وقوعها لعطف المفرد او لعطف الجملة اشار اليه بقوله
(فان كانت) يعنى انها اما لعطف المفرد او لعطف الجملة فان كانت (لعطف المفرد
على المفرد فهى) اى فكلمة لكن (نقيضة لا) فان لا لما كانت لنفي ما ثبت في الاول
(فتكون) لكن (لايجاب) اى لاثبات (ما انتفى عن الاول فتكون) اى حينئذ تكون كلمة
لكن (لازمة) هذا بيان وتقرير لقوله ولكن لازمة للنفي يعنى ان لزوم كلمة لكن
بمعنى انها غير مستعملة بدونه شامل للاستعمالين فانها في هذا الاستعمال لازمة (لنفي

على اما الثانية لعطفها) اى لعطف اما الثانية (على اما الاولى واما الثانية لعطف مابعداها على مابعد اما الاولى فلكل منهما) اى من الواو واما (فائدة اخرى) اى فائدة مستقلة (فلا تكون لغوا) وقال العصام هذا الجواب من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسى حيث قال العاطفة كلتاها الواو لاحداها على الاخرى ليجعلها كحرف واحد يعطف به مابعد الثانية على مابعد الاولى ويتجه على الشارح انه لو لم تكن اما الاولى للعطف فكيف عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد لشركة المعطوف عليه في حكم الترتيب والمشهور أن الواو زائدة لتأكيد العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قيل التزامها فيها دون لكن للزومها مصاحبة غير العاطفة بخلاف لكن انتهى وفي بعض الحواشي انا لانسلم كونه من مخترعات الشارح الفاضل كيف وقد قال المص في شرح المفصل ان الواو في اما حرف عطف دخل على اما لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ولا تكون اما نفسها لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ثم قال المص فيه ان هذا صحيح فظهر منه ان هذا ليس من مخترعات الشارح بل الشارح ناقل وقوله ويتجه على الشارح ليس في محله والعجب منه انه بعد اعترافه بانه اخذه من كلام الاندلسى كيف يجوز أن يقول انه من مخترعاته واظن ان قوله ويتجه على الشارح سهو من قلم الناسخ بل العبارة الصحيحة ان يقول ويتجه عليه بان يكون الضمير راجعا الى القول المذكور لالا الى الناقل والله اعلم (ولاو بل ولكن) (وهذه الحروف الثلاثة) (لاحدها) اى موضوعا لاحد الامرين كالخروف الثلاثة السابقة لكن الفرق بينهما ان السابقة لاحدهما مبهما وهذه الحروف لاحدهما (معينا) (اى لنسبة الحكم الى احد من الامرين) وقوله (المعطوف والمعطوف عليه) بدل من الامرين (على التعيين) اى على وجه التعيين بخلاف او ونحوها فانها على وجه الابهام * ثم فصل الشارح كلامها فقال (فكلمة لا) يعنى كون كلمة لا من الثلاثة موضوعا للنسبة المذكورة هو أنها (تنفى الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف) وهو متعلق بتنفي (فالحكم ههنا) اى الحكم الثابت متعين (للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لاعمر و فحكم المجيء فيه) اى في هذا (لزيد) اى ثبوته معين لزيد (لاعمر و) فيكون الاحد المعين فيها هو المعطوف عليه (وكلمة بل) يعنى انها تستعمل على وجهين احدهما بعد الاثبات والاخر بعد النفي فان كانت (بعد الاثبات) تكون (لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اى بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه) اى في هذا التركيب (للمعطوف) اى لعمرو (دون المعطوف عليه) اى دون زيد فيكون استعمال بل (على عكس) استعمال (لاو والمعطوف عليه) اى في ما عطف

تستعمل فيه وفي غيره وقال العصام بعد نقل هذا الكلام ونحن نقول يجوز عطف
 قصة على قصة سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز أن يؤول بل أي شيء الى
 قولك اشك و اتردد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشيء بالاخبار عن الشك
 والتردد فيه كذا حقه عصام الدين * ثم شرع الشارح في بيان التوجيه الثاني
 فقال (واما استفهام) يعني ان الواقع بعدها اما استفهام (كما تقول أزيد عندك
 ام عمرو اي بل عمرو حين يقصد) اي المتكلم (الاضراب عن الاستفهام الاول)
 وهو قوله أزيد عندك (بالاستفهام الثاني) وترك الاول * ثم شرع في خواص اما
 العاطفة التي هي لاحد الامرين ايضا فقال (واما) وهو مبتدأ اي كلمة اما بكسر
 الهمزة وقوله (قبل المعطوف عليه) ظرف للخبر وهو قوله (لازمة) وقوله
 (مع اما) ظرف له ايضا وقوله (اي غير مستعملة الامعها) تفسير للزوم وقوله
 (يعني اذا عطف شيء) تفسير المجموع اي يريد بالزوم انه اذا عطف اي اذا اريد
 عطف شيء (على آخر بما يلزم ان يصدر المعطوف عليه او لا) اي قبل العطف
 (بما) اي بكلمة اما (ثم يعطف عليه المعطوف) اي الشيء الثاني الذي اريد
 عطفه على الاول (بامحو جاءني اما زيد واما عمرو) وانما يلزم تقديم اما في المعطوف
 عليه (ليعلم) اي اقصد أن يعلم (من اول الامر أن الكلام مبنى على الشك) وقوله
 (جائزة) بالرفع خبر بعد خبر اي كلمة اما قبل المعطوف ليست بلازمة (مع او)
 (يعني) اي يريد بهذا الكلام انه (اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يصدر
 المعطوف عليه بما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب) اي ذلك كما في العطف
 بما بل يجوز في العطف باو (نحو جاءني زيد او عمرو) اي بلا تصدير اما وهذا عند
 الجمهور وتبعهم المصنف (وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف
 العاطفة والا) اي وان كانت من الحروف العاطفة لزم اخلف فان العاطفة
 (لم تقع) اي لم يجوز أن تقع (قبل المعطوف عليه) قوله (وايضا) اشارة الى
 دليلهم الاخر على عدم كونها عاطفة وهو أنه لو كانت عاطفة لم يحز دخول
 العاطفة الاخرى عليها وليس كذلك فانه (يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت
 هي) اي اما (ايضا) اي كالأو الداخلة عليها (للعطف يلزم اراد العاطفين
 معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول) اي عن دليلهم الاول وهو منافاة
 التقدم للعطف (ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف) يعني انه لا يلزم
 من تقدم اما عدم كون الثانية عاطفة وانما يلزم لو كانت الاولى للعطف وليس كذلك
 (بل هي) للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني (اي والجواب
 عن الدليل الثاني وهو لزوم اراد العاطفين بانه لا يلزم اراد العاطفين معا وانما
 يلزم لو كان كلاهما عاطفين لشيء واحد وليس كذلك بل) ان الواو الداخلة

متعلقا (بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى)
 * ولما فرغ من بيان ام المتصلة شرع في بيان ام المنقطعة فقال (و) (ام) (المنقطعة)
 وهو مبتدأ وخبره قوله (كبل) يعنى ان كلمة ام التى يقال لها ام المنقطعة
 مشابهة بالحرفين وهما بل والهمزة لوجود الاضراب والشك في معناها فن
 جهة كونها للاضراب مثل كلمة بل (فى الاضراب) اى فى كونها للاضراب
 (عن الاول) (و) (مثل) (الهمزة) (للشك فى الثانى) اى ومن جهة
 كونها للشك فى الثانى مثل همزة الاستفهام ولما كان فى اللفظ الذى وقع بعدها
 وجهان ولم يتعرض المصنف لتفصيلهما بل اكتفى بايراد مثال واحد يصلح
 الاول اراد الشارح ان يفصلهما بطريق مزج كلام المصنف فقال (والواقع
 بعدها) اى الاسم الذى وقع بعد ام المنقطعة (اما خبر) يعنى ليس بانشاء
 (مثل) (قولك) (انها لا بل ام شاء) (اى ان القطيعة التى اراها لا بل)
 يعنى اذا رأيت شيئا وجزمت بانها قطيعة ابل (وهى) اى وهذه الجملة (جملة
 خبرية فلما علمت) اى بعد ان جزمت (انها ليست بابل) فظهر خطأؤك
 فى الحكم والجزم (اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت) لكنك لم تجزم بانها شيء
 معين فانك لو جزمت بالثانى استعملت فيه بل لكنك لما يحصل لك علم فى الثانى
 ولم يقع رجحان على شيء حصل الشك (فى انها) اى القطيعة المرئية (شاء و شيء آخر
 فاستفهمت) اى طلبت من المخاطب الفهم (عنها بقولك ام شاء اى بل أى شاء)
 فيكون معناها مركبا من معنى بل والهمزة اعلم ان استعمال ام المنقطعة فى هذا المعنى
 هو الاكثر وقد يحجى مجرد الاضراب من غير شك اذا كان ما بعدها مقطوعا به
 نحو قوله تعالى ﴿ ام انا خير ﴾ اذ لا معنى للاستفهام فى هذا الكلام لانه حكاية
 عن فرعون بانه قال ام انا خير ولا شك انه جزم بكونه خيرا فى زعمه بقرينة
 المقام وكذا لو كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى ﴿ ام هل
 تستوى الظلمات والنور ﴾ فان وجود هل الاستفهامية يقتضى تجريد ام عن
 الاستفهام للاحتراز عن التكرار ثم اعترض على قولهم انها لا بل ام شاء بانه
 من عطف الانشاء على الاخبار وهو غير جائز بالاجماع واجاب الفاضل الهندى
 بانه استفهام مستأنف ورد بانه يلزم ان لا تكون ام المنقطعة من حروف العطف
 بل تكون حرف استئناف والكلام على تقدير عدها من الحروف العاطفة واجاب
 ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك أى غير شاء ام شاء ورد بانه يلزم منه ان
 تقول المنقطعة الى المتصلة واجيب بمنع الزوم لان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام
 سواء كان بالترديد كما قال فتشتمل على معنى ام المتصلة او بدونه فلا تشتمل كأن يقتصر
 على أى شاء وعلى اى تقدير يحصل الفرق بينهما بان ام المتصلة مختصة بالاول والمنقطعة

بان يقال لم يحيى زيد ولا عمرو (لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما)
 يعنى قد يكون المستفهم مخطئاً في دعواه ثبوت احد الامرين حيث اورده بالهمزة
 وام الداليتين على ان المتكلم اعتقد أن احدهما جاء لكن طلب من المخاطب
 تعيين ذلك الاحد فيقال له على الرد لما توهمه من وقوع احدا الامرين ويدكر
 له بعد ذلك ما يردده الى الصواب بنفى كلا الامرين بان يقال لم يحيى كلاهما
 واعتقادك وقوع احدهما خطأ ومنه ما وقع في الحديث ان ذا الدين من الصحابة
 سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين سلم على رأس الركعتين في
 احدى الصلوات الرباعية أقصرت الصلاة ام نسيت يا رسول الله فاجابه عليه
 الصلاة والسلام بقوله ﴿ كل ذلك لم يكن ﴾ وقال العصامان مراد الشارح باتيان هذا
 الكلام يحتمل ان يكون اعتراض على المصنف بأنه لا يخصص الجواب في التعيين وان
 يكون تنبيها على ان مراده بالحصص الاضافي يعنى انه يصح التعيين
 بنعم اولا فحينئذ لا ينافي هذا الحصر صحة وقوع جواب آخر ثم قال ونحن
 نقول ان حصر المصنف الاكتفاء في الجواب بالتعيين اولى مما ذهب اليه الشارح
 فان الجواب بنفى كليهما ليس باجابة بل تخطئة للمتكلم واللازم للجواب ان يكون
 اجابة والاجابة انعام المسؤل بالامثال لقوله تعالى ﴿ وما السائل فلا تنهر ﴾
 والرد ليس بانعام فلا يكون جوابا ولذا حصر المصنف حصرا حقيقيا صحة الجواب
 في الجواب بالتعيين انتهى ملخصا * ثم اراد الشارح ان يعترض على المصنف
 بوقوع التكرار في كلامه مع ارتكابه على زعم منه فقال (فالشارح اليه ثمة) في قول
 المصنف ومن ثمة (في الموضوعين) اى في قوله ومن ثمة لم يحجز وفي قوله ومن ثمة
 كان (امر واحد) فعلى هذا كان على المصنف ان لا يكررها كما هو شان امثاله (لكنه
 لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة) يعنى باحد الشرطين ولى
 احدهما الهمزة وبالاخر طلب التعيين (فرع) اى المصنف (عليه) اى على المشار
 اليه (باعتبار كل واحد منهما) اى من الشرطين (حكما آخر) بان كان الحكم
 بأنه لم يحجز مفرعا على الاول بالحصص الجواب في الثانى وهذا اشارة الى زعمه وقوله
 (وجعلها) اشارة الى الاعتراض وهو مبتدأ و (اشارة) بالنصب مفعول له
 يعنى ذكر المصنف كلمة ثمة مكررة لقصد الاشارة (في كل موضع) اى من الموضوعين
 (الى شرط آخر لا يخلو) اى هذا الجعل بناء على هذا القصد (عن سماجة) وهو
 بالجيم بمعنى القبح يعنى لا يخلو عن قبح (ولو اقتصر على قوله) هذا اشارة الى
 العبارة التى تفيد المرام بلا قبح وهى الاقتصار على قوله (ومن ثمة لم يحجز) وقوله
 (فى اول الكلام) متعلق باقتصر (وعطف قوله) اى ولو اقتصر على هذا وعطف
 قوله (كان جوابها بالتعيين على قوله لم يحجز وتعلق) اى ولو جعل (كل حكم)

(احسن وافصح) من التركيب الاول (وحينئذ) اى وحين يكون المنقول عن
سيبويه هذا (يكون تركيب رأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحاً وان لم يكن
احسن وافصح) لحينئذ ثبت خلل في كلام المصنف حيث كان مخالفا لما نقل
عن صاحب المذهب وقوله (وفي الترجمة الشريفة) اشارة الى تخلص
المصنف عنه بان الحكم بعد الجواز بناء على نسخة من نسخ الكافية بانه وقع
(انه وجد في بعض نسخ الكافية المقررة على المصنف وعليه خطه هكذا يليها
احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثمه ضعف رأيت زيدا
ام عمرا) وهذا ما وجد من النسخ الصحيحة المنصوصة وقوله (ولا يخفى) اشارة
الى ان في النسخة التي وجدت هكذا خلافا ايضا لان حاصل اشتراط الولي للافصح
والحكم بضعف هذا التركيب لا يبطلانه لكن (ان هذا الحكم بضعفه)
التركيب (لتزله) اى لقصده الاخبار (عن) تنزله (منزلة الافصح الى)
منزلة (الفصحى غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحاً لا يعد ضعيفاً) يعنى
ان مدار تخلص المصنف اذا وجدت نسخة بانه لم يكن فصيحاً (وبالجملة)
اى سواء كان الواقع من المصنف قوله لم يحجز اوقوله ضعف (فكلام
المصنف هننا لا يخلو عن اضطراب والحق مانقل عن سيبويه) وقوله (و)
(ايضا) (من ثمه) شروع في تفريع آخر وقوله (اى من اجل ما ذكر
بعينه) لبيان ان المشار اليه فيما سبق هو المشار اليه هننا (كان جوابها) (اى
جواب ام المتصلة) (بالتعيين) (اى) جوابا صحيحا (بتعيين احد الامرين)
بان اجاب بانه زيد او عمرو (لان السؤال عنه) اى عن التعيين (دون نعم)
يعنى لم يحجز ان يجاب بنعم (اولا) (لانهما) اى لان نعم ولا حرفا تصديق
لكنهما (لا يفيدان التعيين) بل يفيدان اقرار اصل الفعل او نفيه وهو
خلاف المطلوب فانه اذا قيل زيد جاءك ام عمرو فاجبت عنه بنعم او لا يفيد معنى
انه جاء او لم يجرى ولا يفيد ان الجأى هو زيد او عمرو (بخلاف او واما مع الهمزة)
وهذا شروع في بيان الفرق بين ام المتصلة مع الهمزة وبين غيرها من حروف
التريد وهى او واما فانهما ايضا تستعملان مع الهمزة (كما اذا قلت أجهك
زيد او عمرو او) قلت (أجهك زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما) اى الجواب
عنهما (بلا ونعم لان المقصود بالسؤال) اى باو واما (ان احدهما لاعلى التعيين
جاءك اولا) واذا قلت في جوابه نعم يكون معناه ان احدهما جاء لاعلى التعيين
واذا قلت لا يكون معناه ان احدهما لم يجرى بمعنى انها لم يحسب قوله (وقد
يجاب عنه) الخ متعلق بجواب ام المتصلة ان الجواب عن السؤال بالهمزة وام
المتصلة لا يصح بنعم بل اما بتعيين احدهما كما صرح به المصنف او (بنفي كليهما)

ام المتصلة وبين المنقطعة فرق بحسب لزوم الهمزة وغيره اراد ان يبين خواص كل منهما فقال « وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام » وفسر الشارح قوله لازمة بقوله (اى غير مستعملة بدونها) للإشارة الى دفع ما قيل من ان فى عبارة المصنف خلافا فان عبارته تقتضى ان تكون ام المتصلة لازمة للهمزة وهذا ليس بصحيح فانه لو كان كذلك يلزم ان لا يوجد همزة الاستفهام بدون ام فانه لما كانت كلمة ام لازمة لها كانت الهمزة ملزومة بل العبارة الصحيحة ان يقول ام المتصلة ملزومة للهمزة فالجواب ان المراد باللازم ليس اللازم المنطوق بل بمعنى انها غير مستعملة بدونها (يليها) (اى يذكر بعدها بلافاصل) (احد المستويين) يعنى انها تذكر فى تركيب فيه مستويان احدهما يلى ام المتصلة (و) (المستوى) (الآخر) (يلى) (الهمزة) فقوله والاخر بالرفع عطف على احد والهمزة (اى همزة الاستفهام) عطف على الضمير المنصوب المتصل فى يليها وقد اشار اليه بتكرره ذكر يلى وهذا جائز لانه من عطف الشئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وقوله (بعد ثبوت احدهما) ظرف لقوله يليها وقوله (اى احد المستويين عند المتكلم) للإشارة الى ان المتكلم يجب ان يكون عالما بثبوت احدهما لاعلى التعيين وجاهلا فى التعيين فتستعمل ام المتصلة بهمزة الاستفهام فى السؤال عن الامرين المتساويين بحيث يلى احدهما تلك المتصلة والاخر همزة الاستفهام بعد تحقق وجود احد المتساويين بلاشك بخلاف كلمة او فانها للشك فى التحقق وقوله (لطلب التعيين) متعلق بقوله يليها اى انما يليها كذلك لقصد طلب تعيين ذلك الاحد الذى وقع بلاشك لادفع الشك وقوله (من المخاطب) متعلق بالطلب وفيه اشارة الى ان التعيين لما يوجد للمتكلم وجب احاله الى المخاطب (ومن ثم) (اى لاجل) ما ذكرنا من الشروط وهو (ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين) (لم يجز) (تركيب) (رأيت زيدا ام عمرا) (فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما) اى احد المستويين وهو عمرو (وان ولى) اى ولو ولى كلمة (ام) حيث وجد فيه الشرط الواحد (لكن الآخر) وهو زيد (لم يل الهمزة) بل وقع بينه وبينها فعل وهو رأيت (هذا) اى الحكم بعدم جواز مثل هذا التركيب (ما) اى الحكم الذى (اختاره المصنف) حيث حكم بانه لم يجز اصلا (والمنقول) يعنى ان ما اختاره المصنف مخالف لما نقل (عن سيبويه) لان المنقول عنه (ان هذا) اى هذا التركيب ليس بممتنع بل (جائز) لكنه ليس بالجائز الاحسن الافصح بل هو جائز (حسن فصيح و) تركيب (أريد ا رأيت ام عمرا) بتقديم المفعول وهو مفعول رأيت بحيث يلى الهمزة

معطوفها بكونه جزءاً من متبوعه (اى ظهر قوله ومعطوفها جزء من متبوعه
 (وعدم الحاجة) وظهر ايضا عدم الاحتياج (الى ان يقال الجزء اعم من ان
 يكون حقيقة او حكماً ليشمل) الحقيقى الذى هو المستعمل فى العاطفة و ليشمل
 (المجاور) الذى هو الجزء المجازى (ايضا كما وقع فى بعض الحواشى) وفيه
 اشارة الى ترجيح الوجه الاول * ولما فرغ من بيان الحروف التى تكون للجمع
 شرع فى بيان ما لا يكون للجمع فقال (واو واماوام) (كل من هذه الحروف الثلاثة)
 (لاحد الامرين) (اى للدلالة على احد الامرين او الامور) وانما فسر بقوله
 للدلالة لان هذه الحروف ليست بموضوعة لاحد الامرين فان او مثلاً فى قولنا
 جاءنى زيد او عمرو ليست بموضوعة لزيد او لعمرو بل موضوعة لتدل على
 ان هذا الفعل صدر من احدهما وزاد الشارح قوله او الامور للاشارة الى ان
 مراد المصنف بقوله لاحد الامرين انه لاحد الامور ايضا لكنه اكتفى باقوله
 كما اكتفى فى قوله الكلام ما تضمن كلمتين وفى قوله واذا تنازع الفعلان وقوله (حال
 كون ذلك الاحد) للاشارة الى ان قوله (مبهما) حال من احدى فسر الشارح
 المبهم بقوله (اى غير معين) وليس هذا التفسير لكون معنى المبهم خفياً محتاجاً
 الى تفسير بل لايضاح ان المراد بالابهام ليس هو ما كان مبهماً فى الخارج بل المراد
 منه ما يكون غير معين (عند المتكلم) هذا بحسب اصل الوضع واما المعانى الاخر
 مثل الشك والابهام وغيرها فاما تعرض فى الكلام فيحتمل ان يتجه ما قيل ان هذا
 التفسير انما يصح فى او اذا كان للشك واما اذا كان للتفصيل كما فى التقسيمات
 او للابهام فهو للمعنى وقوله (ولايتوهم) ردت على ما توهم (ان او فى مثل قوله تعالى
 ولا تطلع منهم آئماً او كفوراً) يعنى اذا وقع فى حيز النفي ليس لاحد الامرين بل
 (لكل من الامرين) حتى يحصل فى نفيه نفي كل منهما كما هو المراد منه لا نفي احدهما
 لانه ليس بمراد فاجاب بان هذا التوهم (لانها) اى كلمة او فى مثل هذه الآية
 (مستعملة لاحد الامرين) ايضا كما فى الاثبات وبقية (على ما) اى على المعنى
 الذى (هو الاصل فيها) اى فى كلمة او (والعموم) اى عموم النفي الذى هو
 المراد منه (مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفي) يعنى ان كلاماً من
 الآثم والكفور واقع فى سياق النفي فيلزم نفي الامرين بناء على ما هو المقرر
 من ان النكرة اذا وقعت فى سياق النفي تفيد العموم (لا) ان العموم مستفاد
 (من كلمة او) والحاصل انه جرت عادة العرب انه اذا استعمل لفظ احد او ما
 يؤدى معناه فى الاثبات فمعناه للواحد واذا استعمل فى غير الموجب فمعناه
 العموم فى الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط فاحفظه ينفعك * ولما كان بين

اسناد الفعل الى كل من يصدق عليه المعطوف عليه بالضرورة فيفيد عموم
 الفعل وكذلك يفيد ذلك العموم اذا كان المنتهى غير داخل في ما قبله بل كان
 مجاورا لجزئه الاخير (كقولك نمت البارحة حتى الصباح) اى كنت نائما فى الليلة
 الماضية الى هذا اليوم حتى انتهى نومى الى الصباح فان الصباح غير داخل
 فى اجزاء الليل لان البارحة يطلق على الليل لكن الصباح غاية ينتهى اليها
 الجزء الاخير من الليل (فانه) اى فان هذا الانتهاء الواقع فى هذا التركيب
 (يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليل) مع ان حتى فى هذه التركيب جارة
 وليست بعاطفة (ولذلك) اى ولا فائدة الجارة هذا العموم (استعملت حتى
 الجارة فى المعنيين جميعا) اى جاز استعمالها فيما يكون المنتهى جزءا مما قبله وفيما
 لا يكون جزءا بل كان ملاقيا للجزء الاخير (الا انه) اى لكن الفرق بين الجارة
 وبين العاطفة انه (لم يأت فى العاطفة ما) اى لم يأت المنتهى الذى (يلاقى
 الجزء الاخير) ولذا قيد المصنف بكونه جزءا من متبوعه (فان اصل حتى ان
 تكون جارة لكثرة استعمالها) فى الجارة (فتكون العاطفة محمولة عندهم على
 الجارة واذا كانت) اى العاطفة (محمولة عليها) اى على الجارة (لم يستعملوها)
 اى العاطفة (فى معنيها جميعا ليلقى للاصل) اى للجارة التى هى
 الاصل فيه (على الفرع) اى على العاطفة التى هى الفرع (مزينة) اى شرف
 وفضيلة وهذا بيان لتفريقهم فيما بينهما وهذا يقتضى ان استعمال الجارة
 فى كل من المعنيين وعدم استعمالها فى البعض يدل على تعيين ذلك البعض لكون
 الطرفين مبهمين وقوله (وانما استعملوها) بيان لوجه الترجيح فى تعيين
 البعض للتركيب يعنى انما استعملوا حتى الجارة التى هى الاصل وخصصوها
 بالاستعمال فى المنتهى الملاقى وتركوا استعمال ذلك فى العاطفة لان هذا المعنى
 ليس باظهر بالنسبة الى المعنى الذى هو كون المنتهى جزءا فاستعملوا العاطفة
 التى هى الفرع (فى اظهر معنيها وهو كون مدخولها جزءا) اى من متبوعه
 وانما كان هذا المعنى اظهر من المنتهى الملاقى (لان اتحاد الاجزاء فى تعلق
 الحكم اعرف فى العقل) لان الانبياء والمشاة المذكورين فى المثالين لدخولهما
 فى عموم ما قبلهما يكون اسناد الموت او القدوم اليهما اعرف بخلاف الصباح
 فان البارحة لما كان ظرفا للنوم لم يكن وجود النوم فى الصباح الذى هو الخارج
 عنها اعرف مما يكون جزءا منه وقوله (واكثر فى الوجود) عطف تفسير لقوله
 اعرف يعنى ان المراد بكونه اعرف هو كون وجوده اكثر (من اتحاد المتجاورين)
 والمراد بالمتجاورين الملاقى والجزء الاخير (هكذا) اى ذكر التوجيه كما قلنا
 (فى بعض الشروح ومن هذا) اى ومن هذا التوجيه (ظهر وجه اختصاص

آحاد الحجاج لضعف الماشي منهم وقوله (والفرق) شروع في بيان الفرق
 (بين ثم وحتى بعد اشتراكهما) اى مع كونهما مشتركين (في الترتيب) اى في
 كونهما للترتيب (مع المهلة) فعلم مما سبق ان الفرق بينهما (من وجهين
 احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزأ من متبوعه ولا يشترط ذلك) اى
 كونه جزءاً (في ثم) فان المعطوف في ثم لا يشترط كونه جزءاً فيلزم حينئذ أن
 يكون المعطوف عليه صالحاً للتجزى فلا يقال جاء في زيد حتى عمرو (وثانيهما)
 اى الوجه الثانى من الوجهين (ان المهلة المعتبرة في ثم انما هى بحسب الخارج
 نحو جاء في زيد ثم عمرو) فان عمرا جاء بعد زيد بمهلة ولا يتصور عكسه (وفى حتى)
 ان المهلة المعتبرة فيه (بحسب الذهن) لا بحسب الخارج (فان المناسب
 بحسب الذهن ان يتعلق الموت او لا بغير الانبياء) لان غير الانبياء ليس لهم
 شرف مثل شرفهم حتى يستبعد موتهم لان حياة غيرهم وموته متساويان
 قوله (ويتعلق) بالنصب عطف على ان يتعلق يعنى ان المناسب ان يتعلق الموت
 (بعد التعلق بهم) اى بغير الانبياء من الناس وقوله (بالانبياء) متعلق يتعلق
 (وان كان) اى ولو كان (موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء سائر الناس)
 فلا يجوز أن يقال فيه مات الناس ثم الانبياء فانه خلاف الواقع (وهكذا) اى
 كما كان المناسب ان يكون كذا فى هذا المثال كان (المناسب) ايضا (فى الذهن)
 بان يقال فى المثال الثانى (تقدم قدوم ركبان الحجاج) اى كان المناسب ان
 يكون كل راكب منهم مقدماً (على رجالهم) بضم الراء مع تشديد الجيم جمع
 راجل يعنى ماش منهم هذا بحسب الذهن والملاحظة (وان كان فى بعض الاوقات
 على عكس ذلك) بان قدم الركبان بعد المشاة او قدم بعض المشاة على بعض الركبان
 (ومع هذا) اى والحال انه مع وجود عكسه (يصح ان يقال قدم
 الحاج حتى المشاة) يعنى فلا يضر وقوع العكس لصحة هذا التركيب بخلاف ثم
 فانه لا يجوز أن يقال فى هذه الصورة قدم الحاج ثم المشاة لانه لما اعتبر فيها المهلة
 بحسب الخارج لزم ان يصح ايضا فيما وقع فى الخارج كذلك واعلم ان بينهما فرقا
 آخر وهو كون المهلة فى حتى اقل منها فى ثم كما سبق من الشارح ولم يذكر الشارح
 هذا الفرق هنا بل ذكره فيما قبل * ولما كان الانتهاء فى كلام المصنف مقيداً بان يكون
 الجزء الاقوى او الاضعف جزءاً من متبوعه علم منه ان الجزء المجاور الذى هو
 من مستعملات حتى خارج عنه فاراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (واعلم ان الانتهاء
 بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ) كذلك الانتهاء
 بالملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم) يعنى ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف يفيد

للجمع مع الترتيب (الانها) اى لكن كلمة ثم (مقرونة بمهلة) وقال العصام
 ان الفاء و ثم قد يصاحبان لتركيب واحد بان يكون المعطوف امرا متدا وكان
 انتهاؤه متراخيا عن المعطوف عليه وابتدأؤه عقيبه بلا مهلة فلك ان تعطف بالفاء
 نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف ثم نظرا الى بعد انتهائه
 وتراخيه عنه انتهى (وحتى مثلها) (اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة غير أن المهلة
 فى حتى اقل منها فى ثم) واذا كان كذلك (فمى) اى كلمة حتى (متوسطة بين
 الفاء التى لامهلة فيها) اى اصلا (وبين ثم المفيدة للمهلة) وهذا فرق بين ثم
 وحتى وقوله (ومعطوفها) اشارة الى فرق آخر (اى المعطوف بجتى) وفيه
 اشارة الى ان اضافة المعطوف لضمير حتى لادنى ملائسة لان المعطوف ليس
 بمعطوف بجتى بل حتى آلة للعطف يعنى أن حتى وان كانت مثلها فيما ذكر لكن
 المعترف فى العطف بها ان المعطوف بها (بحسب ما اقتضاه وضعها) اى وضع
 حتى وهو كونها موضوعة للغاية (جزء) (قوى او ضعيف من حيث انه قوى
 او ضعيف) قيد بهما ليكون مصححا لتعلق قوله (من متبوعه) لانه متعلق بالجزء
 لتضمنه هذا المعنى وقوله (اى متبوع معطوفها) اشارة الى ان الضمير المذكور راجع
 الى المعطوف وانما اشترط بهذا (ليفيد) (اى العطف بها) اى بجتى (قوة)
 (فى المعطوف) (اوضعا) (فيه) اى فى المعطوف وقوله (اى ليدل عليهما)
 تفسير لقوله ليفيد يعنى ان المراد بافادة العطف للقوة والضعف دلالة عليهما لان
 القوة او الضعف حاصلان فيه قبل العطف بل العطف دل عليه لانه افاده وقوله
 (حتى يميز الجزء) اشارة الى ان المفيد لقوة المعطوف اضعفه انما هو العطف
 بجتى لا بغيره من العواطف لان حتى يميز الجزء (بالقوة والضعف عن الكل فصار
 كأنه غيره) اى بسبب تمييز حتى بين الجزء والكل صار ذلك الجزء مشابها بما هو
 غير الكل وان لم يكن غيره فى الحقيقة (فصلح) اى واذا كان ذلك الجزء المميز
 مشابها بالغير كان صالحا (لان يجعل غاية) وقوله (وانتهاء) عطف تفسير للغاية
 يعنى صالحا لان يجعل ذلك المعطوف انتهاء (للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل
 اليه) اى الى ذلك الجزء المعطوف (على شمول جميع اجزاء الكل) المغاير لذلك
 الجزء المميز المخرج عنه بالعطف فى القوة او الضعف مثال الجزء القوى (نحومات
 الناس حتى الانبياء و) مثال الضعيف نحو (قدم الحجاج حتى المشاة) فان الانبياء
 فى الاول جزء من الناس وداخلون فيه دخول الجزء فى الكل لكن لما اريد انتهاء
 الفعل الذى تعلق واسند الى الكل الذى هو الناس اذ كل جزء منه منه فى القوة
 الى الجزء الذى هو الانبياء ميز عنه واستخرج بالعطف بمادل على الانتهاء فكأنهم
 كانوا غير آحاد الناس وكذلك المشاة من الحجاج وهو جمع الماشى اخرجت من

(الجمع) وقوله (مطلقا) حال من الجمع لا من الواو لان الاطلاق وصف للجمع ولا معنى في ان يكون وصفا للواو (لا ترتيب فيها) (فقوله لا ترتيب فيها) اى هذه الجملة (بيان لاطلاقها) اى اطلاق الجمعية ولذا ترك العطف بينهما فانه من مقام الفصل (اى لا ترتيب فيها) اى في كلمة الواو اذا عطف بهما (بين المعطوف والمعطوف عليه) وقوله (بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها) بيان لاطلاقها يعنى ان معنى اطلاقها عدم التقييد بالترتيب (وجودا وعدما) اى لا يفهم منها وجود الترتيب في الواقع ولا عدمه ففي قوله جاءني زيد وعمرو لا يفهم منه ان الترتيب الواقع مطابق للترتيب المذكورى او غير مطابق له لا انها مقيدة بالاطلاق حتى يلزم استعمالها في جميع موادها استعمالا مجازيا ضرورة انه لا تنفك في الصور الخارجية عن التقييد دون الاطلاق كذا في بعض الحواشي (والفاء) موضوعة (للاشارة) وفسره الشارح بقوله (اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة) للاشارة الى ان تقييد الترتيب بقوله للجمع لا بد منه لان الترتيب لا يستلزم الجمع فان الترتيب قديكون بالنسبة الى المتكلم وقد يكون في الذكر فمعنى كونه للجمع مع الترتيب انه يجمع المعطوف والمعطوف عليه مع كون الثاني يعقب الاول من غير مهلة وتراخ حقيقة في الوجود نحو جاءني زيد وعمرو اوفى الذكر اللفظي لافي الوجود الزماني فيكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه انما هو بحسب اللفظ الا ان المعنيين مرعيان في الوقوع بحسب نفس الامر وهذا قديقع كثيرا في عطف المفصل على المجرى فان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال نحو قوله تعالى ﴿فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة﴾ وقديكون في غير ذلك كقوله تعالى ﴿ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين﴾ وقوله تعالى ﴿واورثنا الارض تنبوا من الجنة حيث نشاء فبئس اجر العاملين﴾ لان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد ذكره او اعتباره حقيقة نحو قوله تعالى ﴿ثم خلقنا النطفةعلقة فخلقنا العاقله مضغة فخلقنا المضغة عظاما﴾ فان التعقيب هو كون الثاني يعقب الاول من غير مهلة في هذه المعطوفات بالفاء بالنسبة الى ما قبلها حقيقة للعلم بتراخي ما بين ازمته الاطوار المذكورة على ماورد في الحديث ولكن لما لم يتخلل بين الطورين آخر اجنبى عن التطوير اعتبر ذلك تعقيبا وعد الثاني كأنه وقع عقب الاول من غير تراخ هذا ما قالوا فظهر منه ان الجمع حاصل في الترتيب في الذكر وذلك ان معنى الجمع في الذكر حصول مضمونها في الذكر كما ان معنى الجمع في عطف الجمل حصول مضمونها في نفس الامر كذا في بعض الحواشي (وتم مثلها) (اى مثل الفاء في مطلق الترتيب) اى لا مقيدة الذي هو الترتيب بغير مهلة لان تم وان كانت مشتركة مع الفاء في كونها

(و) هو نحو قوله (ما جاءني زيد بل عمرو ليست) اى ليست كلمة بل التى تتصف بتلك الصفة (منها) اى من الحروف العاطفة (لان مابعدھا) اى لان مابعد بل حين وقوعها فى عطف المفرد على المفرد (بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها) اى بدون كلمة بل (غير فصيح واما) اى واما بدل الغلط (معها) اى مع كلمة بل (ففضيح مطرد) اى مستعمل استعمالا اطراديا (فى كلامهم لانها) اى لان كلمة بل فى مثل هذا (موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط) وحاصله ان المراد بآرادھا تصحيح تركيب بدل الغلط لان المراد بها العطف ويمكن ان يحاج ان تصحيح المذكور بالعطف لا يبل مجردة فتكون عاطفة ايضا * ثم شرع فى تفصيل كل منها فى معانيها المخصوصة فقال (فالأربعة الاول) بضم الهمزة وفتح الواو جمع الاولى صفة الاربعة والمراد بها الواو والفاء وثم وحتى يعنى هذه الاربعة موضوعة (للجمع) والمراد من الجمع (اعم من ان يكون جمعا مطلقا) اى من غير ملاحظة الترتيب كما هو واقع فى الواو (او مع ترتيب) كما فى الثلاثة الباقية وسواء كان الترتيب ايضا مطلقا (او مع المهلة او مع ملاحظة الجزئية كما ستعرف) وانما فسر الجمع بكذا ليكون شاملا للاربعة وقوله (و مراد النحاة بالجمع) بيان لتصحيح التفسير يعنى انما صح تفسير الجمع بما قلنا لان مراد النحاة (ههنا) من قولهم هذه الاربعة ما يقابل احد الامرين يعنى (ان لا يكون) ذلك الحرف (لاحد الشئين او الاشياء كما كانت) كلمة (او واما) يعنى بقرينة المقابلة وقوله (وليس المراد) معطوف على قوله و مراد النحاة وبيان لتصحيح اطلاق الجمع فى الاربعة على الاشتراك وذلك الاشتراك لا يحصل الا بان يقول ليس مرادهم بالجمع هو (اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل) بان يكون (فى زمان) واحد (او) فى (مكان) واحد فانه لو كان المراد هذا الاجتماع لم يجوز أن يقال ان الفاء وثم للجمع فانه فى تركيب جاءني زيد فعمر ولا يجوز أن يقال ان زيدا وعمرا اجتماعا فى الحيثية فى زمان واحد فانه ينافى التعقيب والامهال (فقولك جاءني زيد وعمروا) جاءني زيد (فعمر ووا) جاءني زيد (ثم عمرو او حتى عمرو) قوله فقولك مبتدأ وقوله (اى حصل الفعل من كليهما) خبره يعنى فى قولك جاءني زيد الخ سواء عطف عليه بالواو او بالفاء او بثم ان الحيثية حصلت من زيد وعمرو سواء كان فى زمان واحد او فى زمانين او مكان واحد او فى مكانين يعنى المراد بالجمع هذا (لا) ان المراد بهذا القول انه حصل (من احدها) اى من زيد مثلا (دون الآخر) اى من عمرو كما كان فى العطف باو ونحوه فانه لو اراد هذا المعنى لم يصح ان يقال انه للجمع * ثم ميز المصنف بين ماهو من الاربعة للمطلق وبين ماهو للمقيد فقال (فالواو) اى من الاربعة التى للجمع المقابل احد الامرين موضوعة

عما ورد على تأويل المصنف في شرح الكافية بأنه بعد حكمه بالشذوذ لاحاجة الى هذا التأويل فاجاب عنه اني اظن ان يكون مراد المصنف (بما ذكره من التأويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة) بل هو مستعمل على اللغة المقبولة وابي المغوار منصوب بلعل لكن لما وقع في قول شاعر آخر مجرورا حكاها هذا الشاعر بعينه (والا) اى وان لم يكن مراد المصنف هذا (فلا حاجة) اى فورد عليه بأنه لاحاجة (الى التأويل بعد ما جزم) اى بعد ما حكم المصنف نفسه جزما (بوجود الجربها) اى بوجود لغة تقع كلمة لعل جارة فيها (وحكم) اى بعد ما حكم (بشذوذه) فحينئذ يحمل قول الشاعر على تلك اللغة الشاذة فلم يحتاج الى تطبيقه على اللغة القوية * ولما فرغ من الحروف المشبهة شرع في مباحث الحروف العاطفة فقال (الحروف العاطفة) فالحروف مبتدأ والعاطفة صفتها وقوله الواو مع ما عطف عليه خبره * ولما لم يعرفها المصنف بتعريف خاص علم انه احال على معناها اللغوي فاشار الشارح اليه بقوله (العطف في اللغة الامالة) اى جعل الشيء مائلا الى شيء آخر يعنى ان معناه في اللغة الامالة مطلقا وفي عرف النحاة امالة المعطوف الى المعطوف عليه كذا في الامتحان واليه اشار بقوله (ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه) اى اما في الحكم والاعراب كما في عطف المفرد على المفرد او في الحصول كما في عطف الجملة على الجملة كذا في بعض الحواشي وفي العصام يحتمل ان تكون هذه الحروف سميت بها لانها تميل العامل الى المعطوف ولذا (سميت عاطفة وهى) اى تلك الحروف (الواو والفاء وثم وحتى واو واما) (بكسر الهمزة) احتراز عن اما يفتحها فانه ليس بعاطف (وام ولا وبل ولكن) بسكون النون هذا ماعدا عند الجمهور (وعند بعضهم) اى زاد بعضهم (اى) اى كلمة اى (المفسرة) بكسر السين (منها) اى من الحروف العاطفة وهو السكاكى وصاحب المستوفى وابوالعباس المبرد واليه ذهب الكوفيون واما الجمهور فلا يعدونها منها لانها لو كانت عاطفة لما وقع ما بعدها مفسرا للضمير المحرور من غير اعادة الجار والمرفوع المتصل من غير تأكيد بالتفصيل (وعند الاكثرين) اى واما عند اكثر النحاة فليست تلك الكلمة من الحروف العاطفة بل عندهم (ان ما بعدها) اى لفظ الذى يقع بعد كلمة اى (عطف ببيان لما) اى اللفظ الذى يقع (قبلها) اى كلمة اى وعند هذا البعض تكون الحروف العاطفة احد عشر حرفا وبعضهم نفوها كما قال (كما ذهب) اى ان المخالف للجمهور مذهبان احدهما المذهب الذى ذكرناه والاخر المذهب الذى يذكر بقوله (بعض آخر الى ان بل التى بعدها مفرد) سواء وقعت بعد الايجاب (نحو جاءني زيد بل عمرو) او وقعت بعد النفي

الغير الموجود* ولما كان مقابل المستحيل هو الامر الممكن سواء كان مرجوًا او لا وليس المراد به المطلق احتاج الى بيان معنى الترجي فقال (ومعناه) اى معنى الترجي (توقع امر مرجو) اى انتظار الامر الذى يرجى وقوعه (او) توقع امر (مخوف) اى او انتظار الامر الذى خيف من وقوعه مثال الامر الذى يرجى (كقوله تعالى لعلمكم تفلحون و) مثال الامر المخوف كقوله تعالى (لعل الساعة قريب والغالب) اى غالب الاستعما في (هو الاول) اى دخوله على امر مرجو* ولما كان في استعمال لعل لغتان احدهما ان مابعد منصوب وانه حرف ناصب ومن الحروف المشبهة وهى اللغة المقبولة المستعملة وثانيتهما ان مابعد مجرور وانه حرف وهى اللغة الشاذة اشار اليه بقوله (وشذ الجـ بها) (اى بكلمة لعل كما جاء) اى الجـ بها (فى اللغة العقلية) اى اللغة المنسوبة الى عقيل وهو بضم العين المهملة وفتح القاف بالتصغير اسم قبيلة (وانشد السيرافى فى ذلك) اى انشد شعرا يتضمن استعمال لعل جاريا وهو قوله (وداع دعا يامن يجب الى الندى * فلم يستجبه عند ذاك مجيب * فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة * لعل ابى المغوار منك قريب) فقوله وداع يحتمل ان يكون مرفوعا تقديره على انه مبتدأ وان يكون مجرورا بواو رب فقوله دعا خبر على الاول وصفة على الثانى والندى بفتح النون النعمة وابى المغوار لما وقع بالياء علم ان لعل مستعملة هنا بالجارة والمغوار بكسر الميم فلم يستجبه مجيب عند ذاك وهذا كناية عن كثرة فقراء اهل تلك البلدة فقلت للمنادى ادع دعوة اخرى وارفع صوتك بها اكثر من صوت النداء الاول لاني ارجو ان يكون ابو المغوار قريبا منك فيسمع صوتك ويحييك (واجيب عنه) اى اجيب عن انشاد السيرافى (بانه) لانسلم ان يكون انشاده دالا على استعمالها جارة لانه (يحتمل ان يكون) اى استعمال ابى فى ابى المغوار (على سبيل الحكاية) لانه انشاد والانشاد قراءة شعر الغير فيجوز ان تكون قراءته بالياء حكاية عن منشئه لالا التزامه لتلك اللغة (كذا قال المصنف فى شرحه يعنى) اى يريد (انه) اى لفظ ابى المغوار (وقع مجرورا فى موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان) اى ويحتمل ان يكون (اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار بالياء) ويكون لفظ ابى منصوبا على انه اسم لعل وقريب خبراله لكنه استعمل لفظ ابى فى محل النصب بناء على شهرته بذلك (فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلاث بالياء) فلم لا يجوز ان يكون منصوبا لكنه ترجح نصبه لترجيح استعمال اللفظ الاشهر فانه اذا اشتهر لفظ بحال يستعمل عليها فى الاحوال الثلاث كما يقال كتب على ابن ابوطالب بالواو مع ان المقتضى ان يستعمل بالياء لكونه مضافا اليه لا ابن وقوله (ولعل مراد المصنف) الخ جواب

كونها عاطفة اظهر من حيث اللفظ ولعل وجه الاظهرية ان الاعتراض يتعلق بما قبله وانما يؤتى به لغرض من الاغراض كالتأكيد وغيره والاستدراك من جملة الاغراض فيكون اليق بالاعتراض (وليت) اى هذا الحرف الذى هو من الحروف الستة موضوع (للتمنى) (اى لانشائه فتدخل) (تفريع لكونها موضوعة لانشاء التمنى يعنى انها اذا كانت موضوعة له يجوز دخولها (على الممكن) اى على امر ممكن لكن بشرط ان يكون بعيد الحصول حقيقة نحو ليت البخل يجرود لتحصل المقابلة بينها وبين لعل حيث كان الممكن فى جواز دخول التمنى مشروطا بكونه غير مرجو وفى جواز دخول الترجى مرجوا (نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل) اى وعلى الامر المستحيل (نحو ألا ليت الشباب يعود يوما) فان عود الشباب مستحيل عادة* ولما كان بين المحققين وبين الفراء خلاف فى تركيب وقع فيه الجزآن اللذان بعد ليت منصوبين فى ان الجزء الثانى هل هو منصوب بليت او بمحذوف ذكره المصنف بقوله (واجاز الفراء ليت زيدا قائما) (ب نصب المعمولين) وبانهما معمولان لليت (بناء على ان ليت للتمنى فكأنه قيل أتمنى زيدا قائما) ولما كان ليت داخلا على الجملة وكان التمنى راجعا الى الاسناد ولم تصح دلالة تركيب ليت زيدا قائما على معنى أتمنى زيدا فسرہ الشارح بقوله (اى اتمناه كأشئنا على صفة القيام) يعنى معنى أتمنى الذى دل عليه ليت متعلق بالكون الذى هو المقيد بمعنى الاسناد لانه داخل على القيام الذى دل عليه قائما (فالجزآن) اى فذهب الفراء الى ان هذين الجزئين (منصوبان على المفعولية بمعنى ليت) ثم حكى مذهب الكسائى فى مثل هذا التركيب فقال (واجاز الكسائى نصب الجزء الثانى بتقدير كان) يعنى تقديره ليت زيدا كان قائما (ومتسمكهما) اى ما تمسك به الفراء والكسائى فى اجازة نصب الجزئين هو (قول الشاعر* ياليت ايام الصبار واجعا) فالجزء الاول لفظ ايام والثانى لفظ رواجعا وكلاهما وقعا منصوبين فى قوله (فالبراء يقول معناه اتمنى ايام الصبار واجعا والكسائى يقول اى ليت ايام الصبار كانت رواجعا والمحققون) ومنهم المصنف (على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف) اى فى خبر ليت (اى ليت ايام الصبار) فقوله ايام اسم ليت وقوله (لنا) متعلق بخبره وهو قوله (اى كأئنه لنا حال كونها راجعة) اى هو حال من الضمير المستكن فى كأئنه* واعلم ان لفظ كان محذوف عند الكسائى وعند المحققين وعدوا هذا الحذف من المواضع التى حذفت فيها كان وجوبا لكن عند الكسائى من المواقع التى وجب فيها حذف كان وعند المحققين من المواقع التى حذفت فيها عامل الحال وجوبا كذا فى العصام (ولعل للترجى) (اى لانشائه ولا تدخل) اى لعل (على المستحيل) وكذا على الممكن

التغير المعنوى يعنى لا يشترط فى التغير بينهما ان يكونا متغيرين تغيرا لفظيا
 بل يكفي فيه التغير المعنوى سواء وجد معه التغير فى اللفظ او لا واليه اشار
 بقوله (والضرورى) اى الذى يفيد التغير بينهما بالضرورة (هو) التغير
 (المعنوى ولهذا اقتصر) اى المصنف (عليه) ولم يكتف بالاطلاق الذى يفيد
 التغير الكامل وهو التغير اللفظى (واللفظى) اى والتغير اللفظى (قد يكون)
 اى قد يوجد (نحو جاءنى زيد لكن عمرا لم يحى) فان جاءنى مغاير
 لقوله لم يحى لفظا ومعنى (وقد لا يكون) اى وقد لا يوجد التغير اللفظى
 (نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب) فان الحكمين متفقان فى الاثبات لكن
 ما يفيدده قوله حاضر مغاير لما يفيدده قوله غائب فكأنه قل زيد حاضر لكن
 عمرا غير حاضر (وتخفف) (اى لكن) (فتانى) (عن العمل بخروجها) اى
 بخروج كلمة لكن بسبب التخفيف (عن المشابهة) اى عن المشابهة بالفعل التى هى
 سبب لعمالها وانما تلغى عن العمل ولم يحز اعمالها فى المقدر اعتبارا لاصلها (لانها)
 لما خففت وخرجت عن المشابهة (اشبهت العاطفة لفظا ومعنى) اى وبعد خروجها
 اشبهت شيئا آخر غير عامل وهو لكن العاطفة فانها لما حصل فيها المشابهة لها
 (فاجريت) اى لكن (مجرها) اى مجرى لكن العاطفة اما مشابقتها لفظا فظاهر
 واما معنى فانها بمعنى الاستدراك (بخلاف ان وان الخففتين) يعنى المسكورة المخففة
 والمفتوحة المخففة (فانه) اى لان الشان (ليس لهما) اى للمسكورة المخففة
 والمفتوحة المخففة (ما اجرىتا عليه) يعنى ان مادة الالف والنون مخالفة لهما بعد
 التخفيف فانهما بعد التخفيف وان خرجتا عن المشابهة لكن لم يحصل لهما
 مشابهة اخرى بخلاف غير عامل مثلها هذا فى النسخ الكثيرة من غير قيد (وفى
 بعض النسخ) بقيد قوله (على الاكثر) يعنى فتلقى على الاكثر (وكأنه) اى اظن
 انه (اشارة الى ما جاء عن يونس والافخش من انه يجوز اعمالها) اى اعمال لكن
 بعد التخفيف (قياسا على اخواتها المخففة) وهى ان وان وكان وقوله (وقال
 الشارح الرضى) اشارة الى ضعفه الى ترجيح النسخة الاولى يعنى ان الشارح
 الرضى ضعف اعمالها بناء على ما جاء منهما فقال (ولا اعرف له) اى للاعمال بعد
 التخفيف (شاهدا) اى كلاما منقولاً عن البالغاء (ويجوز معها) اى مع لكن (مشددة)
 اى هذا الجواز شامل لها سواء كانت مشددة (او مخففة) (الواو) مثل قوله تعالى
 ﴿ولكن اكثرهم لا يشكرون﴾ وقوله تعالى ﴿ولكن كانوا انفسهم﴾ (وهى) اى تلك
 الواو التى دخلت على لكن (اما لعطف الجملة على الجملة) بان يعطف قوله لكن اكثرهم
 بان تكون مع اسمها وخبرها جملة معطوفة على مقابليها (واما اعتراضية وجعل الشارح
 الرضى الاخير) اى كونها اعتراضية (اظهر) من كونها عاطفة من حيث المعنى وان كان

ان يوجد في كَأَن المحففة (ضمير شان مقدر عندهم كافي ان) المفتوحة (المحففة
ويحوز أن تكون) اى كَأَن المحففة (غير مقدر بعدها الضمير) يعنى لا يحتاج
الى هذا التقدير (لعدم الداعى اليه) اى الى تقديره في كَأَن (كما كان) احتيج اليه
(في ان) المفتوحة (المحففة) فان الداعى في المفتوحة الى التقدير عدم انفكاكها
عن العمل في جميع اللغات وكَأَن ليست كذلك فانها ملغاة عن العمل في الافصح
قال العصام وهذا هو الموافق لعبارة المتن ههنا حيث قال المصنف ههنا
وتخفف فتعمل في ضمير شان مقدر ولم يقل هنا كذلك بل قال وتخفف فعلي
على الافصح وايضا موافق لعبارة في بحث ضمير الشان حيث قال وحذفه منصوبا
الامع ان اذا خفت انتهى يعنى انه حصر حذف ضمير الشان في ان المفتوحة
دون غيرها (ولكن) اختلفوا في تركيبها وعندهم فيها ايضا حيث قال (وهي
عند البصريين مفردة) اى حرف برأسها للفوجين السابقين (وقال الكوفيون
هى مركبة من لا) اى النافية (و) من (ان المكسورة) المشددة (المصدرة) اى
التي صدرت (بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف
وحذفت الهمزة) فصار لكن بكسر الكاف وتشديد النون (فكلمة) يعنى تكون
مركبة لان كل جزء من لفظه يدل على جزء معناه فان (لا) النافية (تفيد ان
مابعداها) اى ان حكم مابعداها من الجملة (ليس كما) اى حكم ما (قبلها بل هو)
اى ما بعدها (مخالف له) اى لما قبلها (نفيًا واثباتًا وكلمة ان تحقق مضمون
مابعداها) اى ان الجزء الثانى الذى هو كلمة ان يفيد معنى آخر وهو تحقيق مضمون
مابعداها والتحقيق يوافق المقام لانه مقام تأكيد وتحقيق لان السابق اوهم
خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه او تردد فيه واعترض القراء على
قولهم فنقلت كسرة الهمزة بانها نقل الحركة الى المتحرك كذا في العصام فقوله
لكن مبتدأ وخبره قوله (للاستدراك) وفسره الهندي بانه طلب درك السامع
بدفع ما عسى ان يتوهمه فجعل السين للطلب لكن هذا تفسير لا يوافق ما في الصحاح
حيث قال فلا استدراك مافات وتداركه بمعنى كون لكن لاستدراك مافات المتكلم
بإلهام كلامه مالىس بواقع ياراد رفع الكلام المتوهم وفسره الشارح بما يوافق
هذا فقال (ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني
زيد فكأنه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفه فرفعت) انت (ذلك
الوهم بقولك لكن عمر المبحى) ولما فرغ من بيان معناه شرع في بيان مواضع استعماله
فقال (ويتوسط) (اى لكن) يعنى انه يدخل (بين كلامين متغايرين) (نفيًا واثباتًا)
يعنى ان كان الكلام الذى قبلها نفيًا يكون ما بعدها اثباتًا وبالعكس (معنى) وفسره
بقوله (اى تغايرًا معنويًا) للاشارة الى انه مفعول مطلق بيان لنوع التغاير وهو

وليت وغيرها حروف برأسها بالاتفاق وهي كذلك وقوله (ولان الاصل) معطوف على قوله حملا يعنى استدل صاحب هذا المذهب على عدم تركيبها بوجهين احدهما ماذكر والثاني ان الاصل في الحروف (عدم التركيب ومذهب الخليل) يعنى ان المذهب الغير الصحيح هو ماذهب اليه الخليل وهو (انها) اى كلمة كأن (مركبة من الكاف وان المكسورة) واصلها كأن بكسر الهمزة وانما عين المكسورة دون المفتوحة لان الجملة التي بعدها باقية على ما هي عليه ولم تتغير بدخولها (واصل كأن زيدا الاسد) هو (ان زيدا كالاسد) وهذا اخبار لانشاء لانه اخبر به ان زيدا مشبه بالاسد (قدمت الكاف) اى على ان (ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر) كما هو شأن الانشائيات (وفتحت الهمزة) اى همزة ان (لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت) اى ولو خرجت الكاف (عن حكم الجارة) لكونها جزء كلمة والجارة تكون مستقلة في كونها حرفا (والجارة انما تدخل على المفرد) اى الاصل انه اذا اريد ادخال الجارة على مادة الالف والنون تفتح الهمزة فيها فان الجارة تدخل على مفرد حقيقة او على ما هو مفرد حكما فاحتاج الى تغيير الجملة والمغيرة للجملة انما هي المفتوحة (فرا عوا) اى اعتبروا (الصورة) اى في صورتها على قدر الامكان (وفتحوا الهمزة وان كان المعنى) اى ولو كان المعنى الذي اريد بها (على الكسر) (وتخفف) (اى كأن) كما تخفف اخواتها من النونيات (فتلغى) (عن العمل) (على) (الاستعمال) (الافصح) (لخروجها) يعنى وجه الغائها بالفعل كونها خارجة (عن المشابهة لفوات فتحة الآخر) بسبب اقتضاء السكون بسبب التخفيف (كقول الشاعر * ونحمر مشرق اللون * كأن ثدياه حقان) والواو في ونحروا ورب ونحروا مجرور بها والنحر بمعنى الصدر ومشرق اللون بالجر صفة يعنى رب صدر مشرق اللون لقيته وكأن مخففة و ثدياه تثنية ثدى وهو مضاف الى الضمير الراجع الى صاحب الصدر ولما وقعت الرواية بالالف علم انها لم تعمل فانها لو عملت يقتضى ان يقرأ بالياء هذا اذا لم تعملها (وان عملتها) اى ان عملت كأن (قلت كأن ثدييه) بالياء لانه يقتضى ان تكون التثنية منصوبة (لكنه) اى لكن القراءة بالياء (يعمل على الاستعمال الغير الافصح) فيكون اعمالها على الغير الافصح (لما عرفت) وهو فوات المشابهة ولما كانت كأن في صورة المفتوحة وقد عرفت حال المخففة المفتوحة بانها لا تعمل في الظاهر ابدا بعد تخفيفها مع انها لا تنفك عن العمل اضطرروا ان يجعلوها عاملة في ضمير الشأن المقدّر لثلاث فوات عن العمل فراعوا تلك القاعدة في كأن كذلك واليه اشار بقوله (واذا لم تعملها لفظا) كما في ان المفتوحة حين تخفيفها (فهيها) اى فينثذ يقتضى

مصدرية فانه لما كان للفعل ههنا مصدر وهو الكون احتاج الى الفرق ولما دخلت السين علم انها ليست بمصدرية لان الكون مصدر يكون لامصدر سيكون (اوسوف) اى اويلزمها سوف (كقول الشاعر واعلم فلم المرء ينفعه * ان سوف يأتى كل ماقدرا) فان ان الخففة كانت مقرونة بياى وهو فعل له مصدر وهو الاتيان ولما دخلت سوف علم انها مخففة وليست بمصدرية بل هى داخله على ضمير الشأن وجملة سوف يأتى مفسرة له وان مع صلتها مفعول لقوله اعلم وقائم مقام المفعولين (او قد) اى اويلزمها معه لفظ قد (نحو) قوله تعالى (ليعلم ان قد ابغوا رسالات ربهم ولزم هذه الامور الثلاثة) يعنى السين وسوف وقد (للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وتكون) اى هذه الامور (كالعوض عن النون المحذوفة) (او حرف النفي) اى اويلزم معه حرف النفي (نحو) قوله تعالى (أفلا يرون ألا يرجع اليهم قولا) فان ألا فى هذه الآية مركبة من ان ولا ولما قرئ يرجع فى القراءة المتواترة بالرفع علم انها ليست بمصدرية ناصبة فانها لو كانت مصدرية لقرئ بالنصب * ولما كان بين لزوم الامور الثلاثة وبين حرف النفي فرق فى علة اللزوم قال (وليس لزوم حرف النفي الا ليكون) يعنى ان لزوم حرف النفي ليس لما يلزم به الامور الثلاثة السابقة لان لزومها لوجهين احدهما للفرق والاخر للعوض ولزوم حرف النفي ليس كذلك بل هو لا يكون لازما الا ليكون (كالعوض عن النون المحذوفة) وانما خص له (فانه لا يحصل بمجرد) اى بمجرد وجود حرف النفي (الفرق بين المخففة والمصدرية فانه) اى حرف النفي (يجتمع مع كل منهما) اى مع كل من المخففة والمصدرية كفى قوله تعالى ﴿لئلا يكون﴾ وقوله ﴿ان لا تعبدوا﴾ وامثاله (الفارق) اى فحين الاشتراك يحصل الفرق بينهما معنى ولفظا (اما) اى اما الفارق (من حيث المعنى فلانه ان عنى) اى ان اريد (به) اى بحرف النفي (الاستقبال) اى النفي فى الاستقبال (فهى) اى مادة الالف والنون (المخففة والا) اى وان لم يعن به الاستقبال (فهى المصدرية واما) الفارق (من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفى منصوبا فهى المصدرية والا) اى وان لم يكن منصوبا بل مرفوعا كما فى قوله تعالى ﴿ألا يرجع﴾ (فهى المخففة) (وكان) اى من هذه الحروف التى عدت من الحروف المشبهة موضوعة (للتشبيه) ولما كانت هذه الحروف مخالفة لما سبق من الحرفين فى الخبرية والانشائية اشار اليه بقوله (اى لانشاء التشبيه) يعنى ان التشبيه حاصل به * ولما اختلف النحاة فى انها هل هى حرف برأسه او مركبة من الحرفين بينه بقوله (وهى) اى وكلمة كأن (حرف برأسه على الصحيح) اى من المذاهب (حملا) اى لانها محمولة (على اخواتها) فان اخواتها من لعل

فى سورتها فى مخففة سابقة
٢٤

المتبدأ والخبر (وشد اعمالها) (اي اعمال المفتوحة المخففة) (في غيره) (اي في غير
 ضمير الشأن ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها) (اي اعمال المفتوحة
 في الضمير في سعة الكلام نحو قولهم اظن انك) بسكون التون مخففة (قائم
 واحسب انه) بسكون التون مخففة ايضا (ذاهب وهذه) وهو اشارة
 الى اعمالها في المضمر وانت باعتبار الخبر وهو قوله (رواية شاذة) اي خارجة
 عن القياس (غير معروفة) بل المعروفة بتشديد النون فيهما (واما في الضرورة)
 يعني اما اعمال المفتوحة المخففة في غير ضمير الشأن (جاء) اي في كلام البائع
 (في المضمر فقط قال الشاعر فلو أنك) بتخفيف التون (في يوم الرخاء سألتني *
 فراقك لم ابخل وانت صديق) الرخاء مصدر رخی البال اي وسع الحال وفي
 الصحاح يقال رخی البال اي واسع الحال بين الرخاء بالمد والصدق يستوى فيه
 المذكر والمؤنث تشبيها له بفعل بمعنى المفعول يصف الشاعر نفسه بالوجود
 وموافقة الحبيب ويقول لو أنك يا محبوب في الرخاء والسعة الذي لا يوجب الفارقة
 سألتني ان افارقك لاجبتك لكرهتي لرد سؤالك وحرصا على رضاك * ثم شرع
 في بيان اللوازم التي تلزم المفتوحة لمخففة فقال (ويلزمها) (اي المفتوحة المخففة)
 وهذا تفسير للضمير المنصوب وقوله (حال كونها مقرونة) للاشارة الى ان
 قوله (مع الفعل) حال من مفعول يلزم وقوله (اي الفعل المتصرف) تفسير
 للفعل الذي تقارنه وانما قال حال كونها مقرونة ولم يقل حال كونها داخلة لان
 تلك المخففة ليست بداخلة في الفعل بل هي داخلة في ضمير الشأن المقدّر كما عرفت
 ايضا اشارة الى ان المراد به هو الفعل المتصرف بقرينة ذكره مطلقا فانه يصرف
 الى الكامل الذي هو المتصرف اي الذي له مصدر وقرينة لزوم ماسيأتي
 من الحروف لها ليحصل الفرق بينها وبين المصدرية لاشتراكهما في الدخول
 في الفعل والذي يحتاج الى الفرق هو الفعل الذي له مصدر وهو الفعل المتصرف
 (بخلاف غير المتصرف مثل) قوله تعالى (وان ليس للانسان الا ماسي) (اي
 وقوله تعالى) (وان عسى ان يكون قد اقترب) فان لفظ ان في المثالين مخفف قطعاً
 ولا يَحتمل المصدرية فانه لا مصدر ليس وعسى حتى يحتمل لها ولا حاجة الى الفرق
 فلا يلزم ما يلزم مع المتصرف وقوله (السين) بالرفع فاعل يلزم يعني يلزم السين
 وما ذكر بعده اذا كانت مقرونة مع الفعل المتصرف (نحو) قوله تعالى (علم
 ان سيكون منكم مرضى) (المخففة في هذه الآية دخلت على الضمير المقدّر وحالة
 ان سيكون مفسرة له وعلامة كونها مخففة هي دخول السين في ذلك الفعل فانه
 لو كان التركيب علم ان يكون بغير السين لم يفرق بين كونها مخففة وبين كونها

دليل لكن يؤيده الاستعمال وقوله (واعمال المكسورة) شروع في دليل آخر على ايجاب عمل المفتوحة وهو ان عمل المكسورة (بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لايوفينهم) اى على قراءة تخفيف لما (واعمال المفتوحة) يعنى بخلاف المفتوحة فان اعمالها (بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه) اى من اعمال الاضعف وعدم اعمال الاقوى في سعة الكلام (بحسب الظاهر) اى بحسب كون معمولها ملفوظا (ترجيح الاضعف) وهى المكسورة (على الاقوى) وهى المفتوحة (وذلك) اى ترجيح الاضعف على الاقوى (غير جائز فقد روا) اى فذلك المحذور قد روا (ضمير الشأن حتى يكون) اى ذلك المقدر (اسما للمفتوحة بعد تخفيفها) ليظهر ترجيحها على الاضعف اذا رجع باعمالها في سعة الكلام حين وجد معمولها ملفوظا فيرجح الاقوى عليها بانها سواء وجد او لم يوجد وسواء عمل او لم يعمل فمعمولها موجود البتة وهو ضمير الشأن المقدر وقوله (والجملة) بالرفع معطوف على اسم يكون اعنى المستتر تحته وذلك جائز لوجود الفصل يعنى قد روا ضمير الشأن حتى يكون ذلك المقدر اسما والجملة (المفبرة) بكسر السين (لضمير الشأن خبرها) اى للمفتوحة (فتكون عاملة) اى حتى حصل بذلك التقدير وبذلك الجعل عملها (فى المبتدأ والخبر كما كانت) اى تلك المفتوحة عاملة (فى الاصل فهى) اى المفتوحة حينئذ لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها (اى المكسورة) قد تكون عاملة (كما فى تلك الآية) (وقد لا تكون) كما فى حال الالغاء (والعمل) اى عمل المكسورة فى السعة (فى) الاسم (الظاهر وان كان) اى ولو كان ذلك العمل (اقوى من العمل فى المقدر لكن دوام العمل فى المقدر يقاوم العمل فى الظاهر) فترجح المفتوحة القوية بدوام العمل على المكسورة التى ليست بتلك القوة اذ دوام العمل فى كل وقت يرجح على العمل (فى وقت دون وقت فلا يلزم) اى حينئذ لا يلزم (ترجيح الاضعف على الاقوى) ثم شرع فى بيان فرق آخر بين المكسورة والمفتوحة فقال (فقد دخل) (اى المفتوحة) يعنى ان المكسورة اما يحوز دخولها بعد التخفيف على الفعلية التى فعلها من دواخل المبتدأ والخبر والمفتوحة ليست كذلك فان المفتوحة الخفيفة لما عملت فى ضمير الشأن المقدر وكانت الجملة التى بعدها تفسيرا لذلك الضمير فبناء على هذا جاز دخولها (على الجمل) (الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشأن) (مطلقا) (سواء كانت) اى تلك الجملة (اسمية) نحو (اشهد ان لا اله الا الله) (او فعلية وداخلا) اى على تقدير كونها فعلية سواء كان (فعلها) من الفعل الذى يدخل (على المبتدأ والخبر او غير داخل) على

والكوفيين أثبتوه وقوله (أى فى تعميم الدخول) إشارة الى محل الخلاف وهو تعميم الدخول والتخصيص وقوله (وعدم تخصيصه) بالجر عطف تفسير لقوله فى تعميم الدخول يعنى ان مراد الكوفيين من جواز التعميم عدم تخصيص دخولها (بدواخل) أى بالأفعال التى هى من دواخل (المبتدأ والخبر) وقوله (لا فى أصل الدخول) إشارة الى فائدة قوله فى التعميم اذ الاختلاف بينهما فى ذلك التعميم لا فى أصل الدخول بان يقول البصريون بانها تدخل (على الفعل) والكوفيون يقولون انها لا تدخل على فعل أصلا وليس المراد من محل الخلاف ذلك (فانه) أى لان جواز الدخول على الفعل (متفق عليه) أى بين الفريقين (فالكوفيون خالفوا) أى انما خالفوا (البصريين فى تجويز دخولها) أى دخول الخففة المكسورة (على غير دواخلهما) أى على الفعل الذى هو غير دواخل المبتدأ والخبر وقوله (متمسكين) أى إشارة الى بيان تمسك الكوفيين فى جواز التعميم أى انهم خالفوه فى حال كونهم متمسكين (بقول الشاعر * بالله ربك ان قتلت مسلما * وجبت عليك عقوبة المتعمد) يعنى أقسم بالله الذى هو ربك انك قتلت مسلما فوجبت عليك عقوبة من قتل مسلما عمدا وهو القصاص قالوا حيث دخلت المكسورة الخففة فى هذا القول على فعل قتلت مع انه ليس من دواخل المبتدأ والخبر فاجاب بقوله (وهو شاذ) أى هذا البيت شاذ (عند البصريين) (وتخفف المفتوحة) يعنى انه كما تخفف المكسورة تخفف المفتوحة ايضا واليه اشار بقوله (كالمكسورة) وقوله (فعمل) إشارة الى محل الفرق بين المكسورة والمفتوحة فان المكسورة يجوز الغاؤها واعمالها بخلاف المفتوحة فانها (عند التخفيف) تعمل (على سبيل الوجوب) (فى ضمير شان مقدر) فلا يجوز الغاؤها كالمكسورة ولما اوجبوا فى المفتوحة العمل بعد التخفيف ولم يوجبوه فى المكسورة اراد أن يبين سبب الفرق بقوله (والسبب) يعنى ان السبب (فى تقديره) أى فى تقدير ضمير الشان حتى لا تخلو عن العمل ولم يقدروه فى المكسورة ولم يبالوا بخلوها عنه فاما الفرق بينهما فقال ان الفرق بينهما ان المفتوحة اكثر مقتضيا للعمل من المكسورة وذلك الاقضاء (ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به) أى بالفعل (كما سبق) أى سبق ذكره ضمنا ان مشابهة المفتوحة بالفعل زائدة بوجه آخر على المكسورة وهو كون اول حروفها مبنيا على الفتح كالفعل حتى انه فى بعض المواضع لم يفرق من الفعل فى مثل قولك ان زيد فان قرئ زيدا بالنصب علم انه حرف وان قرئ بالرفع علم انه فعل ماض وزيد فاعله من ان يئن انا والمكسورة ليست بهذه المثابة فى المشابهة وهذا

اللام في الخففة على الاطلاق يعنى سواء ظهر الاعراب او لم يظهر (خلاف
مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول
الفرق بالعمل) قال ابن مالك هو حسن لانه يلزم ان اللام ان خيف الالتباس
بالنافية وقال الرضى فعلى قوله يلزم اذا كان الاسم مبنيًا معربًا مقصورًا وذهب
المصنف الى مذهب الاطلاق ولذا احتج الى التوجيه باطراد الباب وقوله
(و) (يجوز) تفريع آخر للتخفيف يعنى انها اذا خففت يجوز (دخولها)
(اي دخول ان الخففة) (على فعل من افعال المبتدأ) (اي من الافعال التي
هي من دواخل المبتدأ) (والخبر) (لاغير) وهذا التفسير اشارة الى ان اضافة
الافعال الى المبتدأ لادنى ملائمة لان المناسبة بين تلك الافعال وبين المبتدأ
هي كونها محتصة بالدخول عليه وانما زاد الشارح قوله والخبر لدفع توهم
اختصاص دخولها على المبتدأ دون الخبر حتى يرد عليه بان هذا الكلام غير
شامل على الفعل الذي دخل على الخبر فانه كما جاز قولنا ان كان زيد لقائم جاز
ايضا ان كان قائمًا لزيد وقوله لاغير بالنظر الى غيرها من الافعال يعنى ان
المكسورة الخففة لا تدخل الا على تلك الافعال ولا تدخل على غيرها من
الافعال وانما زاد الشارح قوله لاغير وفسره مراد المصنف بقريئة المقابلة
اعنى قوله خلافا للكوفيين في التعميم يعنى ان البصريين خصصوا دخولها
على تلك الافعال والكوفيين عمموا لتلك الافعال وغيرها ومثال افعال المبتدأ
والخبر (مثل كان وظن واخواتهما) وفي هذا اشارة الى ان تلك الافعال على
نوعين احدها من الافعال الناقصة مثل كان وكذا مثل عسى وكاد والاخر
من افعال القلوب مثل ظن وعلم واعلم وغيرها وانما جاز دخولها على تلك
الافعال دون سائرهما (لان الاصل) (اي في ان) (دخولها) (اي دخول ان حال
كونها مشددة) (عليهما) (اي على المبتدأ والخبر فانها في قولنا ان زيدا قائم
داخلة على المبتدأ والخبر (فاذا فات ذلك) يعنى اذا عدل عن الاصل بسبب
كونها مخففة وبالعناء عملها بسبب انعدام المشابهة (اشتراط ان لا يفوت
دخولها) (اي جعل عدم فوت دخولها عليهما بالكلية شرطًا لانه وان فات
دخولها على نفس المبتدأ والخبر رعاية لصورتهما) (على ما) (اي على الفعل
الذي) (يقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان) (اي وان امتنع
دخولها عليهما حال كونها عاملة ومؤثرة فيهما لكن لم يمتنع دخولها على
ما هو مؤثر فيهما وهو تلك الافعال مثال ما دخلت على كان (كقوله تعالى
وان كانت لكبيرة) ومثال ما دخلت على ظن كقوله تعالى (وان نظنك
من الكاذبين) (خلافا للكوفيين في التعميم) يعنى ان البصريين انكروا التعميم

اى ولا يلزم الغاؤها كنزوم اللام (اى ابطال عملها) لنظام بقاء معناها (وهو
 الغالب) يعنى كما يجوز الغاؤها يجوز اعمالها لكن الالغاء غالب استعمالها وانما
 كان الالغاء غالبا على الاعمال (لقوات بعض وجوه مشابهتها) اى مشابهتها
 الحاصلة (بالفعل) وانما قال بعض وجوه لانه لم يفت جميع وجوه مشابهتها
 لبقاء معناها الذى هو من جملة تلك الوجوه (كفتح الآخر) يعنى مثال المشابهة
 الفائتة كون آخرها ساكنا (وكونها) اى وكونها (على ثلاثة احرف) فانها
 لما خففت وقيت على حرفين فانت المشابهة التى هى كونها على ثلاثة احرف
 كالفعل الثلاثى وقوله (كيجوز اعمالها) بيان لتحقيق معنى يجوز يعنى انه كيجوز
 الغاؤها يجوز اعمالها وبيان لجواز علة الاعمال حيث قال (على ما هو الاصل)
 يعنى الاعمال مبنى على حالها التى هى الاصل فيها (ولهذا) اى ولكون الاعمال
 اصلا فيها (لم يذكره) اى لم يذكر المصنف الاعمال (صريحا) بان يقول يجوز
 الغاؤها واعمالها بل ذكره ضمنا لانه الطرف الآخر للجواز وقوله (واللام)
 شروع فى وجه قوله فيلزمها اللام يعنى ان دخول اللام فى خبرها (على كلا
 التقديرين) يعنى تقدير الالغاء والاعمال (لازم لهما) اى للمكسورة (امافى الالغاء) اى
 اما لزومها فى تقدير الالغاء (فالفرق) اى فلتحصيل الفرق (بين المخففة) اى بين كون
 ان حال كونها مكسورة وهمزة وساكنة النون فانها بعد التخفيف انتقلت الى
 تلك الصورة فصورة ان التى بمعنى النفي كذلك فاحتيج الى فارق بينهما فجعلت
 اللام لازمة للمخففة حتى يحصل الفرق بينهما (و) بين (النافية فى مثل ان زيد قائم
 وان زيد لقائم) فى الاول للنفي اى ما زيد قائم لعدم اللام فى خبرها وفى الثانى
 مخففة لدخولها فى خبرها وهذا الالتباس حاصل فى الحقيقة على هذا التقدير
 لان زيد مرفوع فى الصورتين (واما) لزومها (فى الاعمال) مع انه لا التباس فيه
 بينهما على هذا التقدير لكون زيد منصوبا فى المخففة ومرفوعا فى النافية (فلطرد
 الباب) اى وليكون باب المخففة مطردا وجاريا على نسق واحد من غير فرق
 الغائها واعمالها وقوله (ولان) معطوف على قوله فلطرد يعنى لزوم الدفع على
 تقدير الاعمال وان لم يقع الالتباس فلطرد الباب وان وقع فلدفع الالتباس لان
 الالتباس قد يقع على ذلك التقدير لان (كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب
 لفظى) حتى يكون قرينة على كونها مخففة عند النصب نافية عند الرفع وعدم
 ظهور الاعراب اللفظى اما (لكون اعرابه تقديرية) كما تقول ان موسى قائم
 وان موسى قائم (او لكونه) اى واما لكون الاسم (مبليا) كما تقول ان هو قائم
 وان هو قائم مثل قوله تعالى ﴿ان هو الاوحى يوحى﴾ فانها نافية لعدم اللام وقوله تعالى
 ﴿وان كانوا من قبل لى ضلال مبين﴾ فانها مخففة لدخول اللام (وهذا) اى لزوم

اللام على الاسم الذى وقع **(بينهما)** (اى بين اسمها وخبرها) وليس باسم
 وخبر بل متعلق بالخبر (نحو ان زيدا لطعامك آكل) فاسمها زيد وخبرها آكل
 وليس فيه لام بل اللام فى طعامك الذى هو مفعول آكل (وانما خص دخول اللام)
 اى وانما اقتصر جواز دخول اللام (بهذه الصور) يعنى دخولها على الخبر
 فى صورة تأخره عن الاسم ودخولها على الاسم فى صورة تقديم الخبر عليه
 للاحتراز عن توالى حرفى التأكيد (لانه فيما عداها يلزم توالى حرفى التأكيد
 والابتداء اعنى) اى بحرفى التأكيد (ان المكسورة واللام) يعنى ان هذه
 لام الابتداء المذكورة فى جواب القسم وكان حقها ان تدخل اول الكلام
 ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء فى التأكيد والتحقق وكلاهما حرف ابتداء
 (وهم كرها ذلك) اى النحاة كرها اجتماع ان مع اللام متوالين (واختاروا
 تقديم ان) يعنى انهما كانتا متساويتى الاقدام فى افادة التأكيد فايهما قدم يلزم
 الترجيح بلا مرجح لكنهم اختاروا تقديم ان (دون اللام ترجيحاً للعامل) اى
 الذى هو ان (على ما ليس بعامل) وهو اللام لان العامل احرى بالتقديم
 على معموله وخاصة اذا كان حرفاً اذ الحرف ضعيف العمل **(و)** (دخول
 اللام) **(فى لكن)** (على اسمها وخبرها او على ما بينهما) اى بين اسمها وخبرها
 كدخولها فى ان وانما غير العبارة وفسره بالدخول ليكون اشارة الى ان قوله
(ضعيف) خبر للمبتدأ المحذوف الذى دل عليه قوله دخلت وانما كان ضعيفاً
 (لانها وان لم تغير معنى الجملة) كحرف ان لكنها (الا انه لا توافق اللام) اى لا تكون
 موافقة ومساوية مع اللام (مثل ان) اى كموافقة ان (فى معناه الذى هو التأكيد
 وقد جاء مع ضعف فى قول الشاعر * ولكننى من حبها العميد) الضمير عائذ الى ليل
 والعميد من عمده العشق اذا اثقله وقيل هو من انكسر قلبه بالمودة واجيب عنه
 بان اصله ولكن اتى فقلت حركة الهمزة الى النون وحذفت النون الاولى
 كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت النون فى النون كذا فى بعض الشروح * ثم
 شرع المصنف بعد بيان خواص كل من المكسورة والمنقوطة فى بيان المسائل
 المتعلقة بتخفيفهما فقال **(وتخفف)** (ان) **(المكسورة)** وترك لفظ قد للاشارة
 الى ان تخفيفها شائع كثير كتشديد ها وانما تخفف (لثقل التشديد) وقوله
(وكثرة الاستعمال) بالجر عطفت على قوله لثقل من قبيل عطفت العلة على
 المعلول يعنى انما حصل ثقل التشديد لكثرة استعمالها فى الكلام (فيلزمها)
 عطفت على تخفف بالقاء للاشارة الى ان اللزوم متفرع على تخفيفها يعنى
 اذا تخففت يلزم **(بعد التخفيف)** **(اللام)** فى خبرها اما قبل التخفيف فدخولها
 غير لازم بل جائز **(و)** **(حينئذ)** اى حين اذ كانت مخففة **(يجوز العاؤها)**

كأن لان كون اسمه مشبها حادث بعد دخولها واما لئلا فلانها تغيرانها
 من الاخبار الى الانشاء والله اعلم * ثم ذكر فرعا آخر على عدم تغير المكسورة
 للجملة التي دخلت عليها وتغير المفتوحة لها فقال (و) (ايضا) فقلوه ايضا
 اشارة الى ان قوله (لذلك) معطوف على قوله وكذلك جاز (اي لاجل
 ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة) اي ولجل ان المفتوحة (تغيره)
 يعني لاجل مجموع الامرين (دخلت اللام) اي جاز دخول اللام (التي هي
 لتأكيد معنى الجملة) (مع المكسورة) اي مع ان المكسورة (التي هي) اي
 تلك المكسورة (ايضا) اي كاللام (لذلك التأكيد) اي للتأكيد الذي استفيد من اللام
 وهو تأكيد معنى الجملة ولو لم تكن الجملة باقية على حالها لم يجوز تأكيدها باللام
 لان التأكيد فرع وجود المؤكد (دونها) (اي دون المفتوحة) وهو ظرف
 مستقر حل من المكسورة اي دون المفتوحة وهو اي حال كون المكسورة في هذا
 الحكم يعني جواز دخول اللام متجاوزة للمفتوحة وانما لم يجوز دخولها على خبر
 المفتوحة (لكونها) اي كون المفتوحة مع اسمها وخبرها (بمعنى المفرد فلا يجتمع
 معها) اي لكون المفتوحة كالمفرد لا يجوز أن يجتمع مع المفتوحة (ما) اي اللام
 الذي (هو لتأكيد معنى الجملة) اذ لا مؤكدة فلا تأكيد وقوله (على الخبر) (متعلق
 بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها) يعني خبر
 المكسورة (نحو ان زيدا قائم) (او) وسط الشارح قوله (دخلت) ليكون
 اشارة الى ان قوله (على الاسم) معطوف على قوله على الخبر (اي على اسمها)
 يعني على اسم المكسورة ولما كان بين دخولها على الخبر وبين دخولها على الاسم
 فرق وهو أن دخولها على الخبر اذا لم يفصل ودخولها على الاسم (اذا فصل)
 على صيغة المجهول ونائب فاعله راجع الى مصدره يعني دخولها على الاسم
 وقت وقوع الفصل (بينه) (اي بين الاسم) (وبينها) (اي بين ان) وذلك
 الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان (نحو ان في الدار لزيدا) ومنه قوله تعالى
 (وان في ذلك لاية) وامثالها او ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائما ولا يدخل
 على الخبر الماضي المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل على حرف النفي
 ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المغنية
 عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لوضيعة وقد يتكرر اللام في الخبر المتعلق نحو
 ان زيدا الغنك لراغب ويدخل على نفسها اذا قلبت همزة هاء كما في لغة فيقال
 لهنك قائم كذا نقله العصام عن الرضى (او) وسط الشارح قوله (دخلت)
 ليكون اشارة الى ان قوله (على ما) (وقع) معطوف اما على قريبه الذي هو
 قوله على الاسم او على بعيده الذي هو قوله على الخبر يعني وايضا يجوز دخول

ثم فرّع عليه قوله (فلايجوز عندهم) يعنى لايجوز عند الجمهور (انك وزيد
 ذاهبان) لانه لم يوجد فيه شرط الجواز وهو مضمّى الخبر مع كون اسم ان مينا
 فلا فائدة في بناءه لدفع الاشتراط وهذا محل الاختلاف في الجواز وعدمه وقوله
 (كما انه لايجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان) وهذا محل الاتفاق في عدم الجواز
 وقوله (فان المحذور المذكور) اشارة الى دليل الجمهور يعنى انما يفيد كونه مينا
 للجواز لان المحذور الذى ذكره وهو اجتماع عاملين في لفظ واحد (مشترك
 بينهما) اى بين كونه معربا ومينا (خلافا للمبرد والكسائى) (فانهما يجوزان)
 وقوله (فى مثل انك وزيد ذاهبان) اشارة الى محل الخلاف يعنى انهما يجوزان
 العطف (على محل اسم ان بلا مضى الخبر) اذا كان اسم ان مينا وانما يجوز ان
 فيه (فانه) اى الشان (لما لم يظهر عمل ان فى اسمه بواسطة) اى لما
 لم يكن اسمها معربا لم يكن اعرابه الذى هو اثرها ظاهرا بسبب واسطة
 (بناءه) اى بناء الاسم يعنى لكونه مينا (فكأنها) اى فصارت كلمة ان مشابهة
 للتي (لم تعمل فيه) اى فى اسمه فى الصورة وان كانت عاملة فيه ومؤثرة فى
 محله (فلا يلزم المحذور المذكور) وهو اجتماع عاملين وكأن الجمهور لم
 يفرّقوا فى المحذور بين التأثير فى اللفظ والتأثير فى المحل وفرق بينهما (ولكن)
 اى كلمة لكن التى من الحروف الستة (فى جواز العطف على محل اسمه) اى
 اسم لكن (كذلك) (اى مثل ان) يعنى ان هذه المسئلة وهى جواز العطف
 على محل اسمه مشتركة بين ان المكسورة وبين لكن وانما كانت كذلك (لانه)
 اى لان حرف لكن (لا يغير معنى الجملة عما) اى عن الحال التى (كانت) اى تلك
 الجملة (عليه قبل دخوله) وانما لم يغير (فان معناه) اى معنى لكن (الاستدراك)
 وهو دفع توهم تولد من السابق (وهو) اى الاستدراك (لا ينافى المعنى الاصلى)
 اى لا يكون منافيا للمعنى الذى كان فى الجملة قبل دخوله (كما انه) اى كما ثبت انه
 (لا ينافيه) اى المعنى الاصلى الذى كان قبل الدخول (التأكيد) يعنى فى ان
 المكسورة (فيجوز) اى اذا لم تغير الجملة وبقي معناها الاصلى فى لكن كما بقي
 فى ان يجوز (اعتبار محل اسمه) اى الذى هو ابتداء الخ فانه قبل دخولهما
 كان مبتدأ مرفوعا بفتحة راء محته بعد دخولهما (وعطف شئ عليه) اى على
 اسمها (بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر)
 حيث عطف بكر بالرفع على اسمه الذى هو عمرا وكان رفعه تابعا لرفع محله الذى
 بقى (ولايجوز فى سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها) اى اسم
 سائر الحروف بل خص الجواز بالحرفين فقط (لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها)
 اى فيما عداها من الحروف (فلا يعتبر محل اسمها) اما فى ان فظاهر واما فى

العامل في نصب لفظ زيد هو كلة ان والعامل في محله الذي هو الرفع هو العامل
 المعنوي ولما كان خبر المعطوف والمعطوف عليه واحدا مرفوعا لزم ان يعمل
 في رفعه عاملان احدهما العامل اللفظي والاخر العامل المعنوي (مثل
 ان زيدا) يعني مثال عدم مضي الخبر ان زيدا (وعمر و ذاهبان فانه لاشك ان
 ذاهبان) اي لاشك في ان ذاهبان (خبر عن كل من المعطوف) اي الذي هو عمرو
 المرفوع (والمعطوف عليه) وهو زيد المنصوب حيث اورد بصيغة التثنية
 (فن حيث انه) اي من حيث ان لفظ ذاهبان (خبر عن اسم ان) اي كلة ان وقوله
 من حيث متعلق بقوله (يكون) وقوله (العامل) اسمه وقوله (في رفعه) حال
 من العامل او متعلق بـ يكون وقوله (ان) بكسر الهمزة خبر يكون يعني انه من
 هذه الحثية يكون العامل في رفعه لفظان (ومن حيث انه) اي ذاهبان
 (خبر عن المعطوف) وهو عمرو والمرفوع (على اسمه) اي على زيد المنصوب
 (يكون العامل في رفعه) اي في رفع ذاهبان (الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني)
 اريد بالعاملين (ان والابتداء على رفعه وهو) اي اجتماع عاملين في لفظ واحد
 (باطل) وخولف هذا الاشتراط (خلافا للكوفيين) (فانه لا يشترطون في
 صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان) اي لفظه (عندهم لا تعمل الا في الاسم
 والخبر) اي واما الخبر عندهم فهو (مرفوع بالابتداء) لابان (كما كان) اي
 كما كان الخبر مرفوعا بالابتداء (قبل دخول ان عليه) اي ذلك الخبر فلم
 يختلف العامل فيه حتى يختلف اثره (فلا يلزم) اي حينئذ (اجتماع عاملين
 على اعراب واحد) وقوله (ولا اثر) اشارة الى عدم الفرق عند الجمهور في هذا الحكم
 بين كون اسم ان معربا ومبنيا يعني لافائدة موجودة (لكونه) (اي لكون اسم ان)
 (مبنيا) (في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور)
 يعني ان الجمهور لما قالوا ان جواز العطف بالرفع على اسم ان مشروط بمضي الخبر
 لفظا او تقديرا وفرع عليه عدم جواز قولنا ان زيدا وعمرو ذاهبان للمحذور
 الذي ذكره فخالف الكوفيون اراد المصنف الاشارة الى اختلاف آخرين جمهور
 البصريين وبين المبرد والكسائي فان الجمهور ذهبوا الى ان الخبر اذا مضى على
 العطف لفظا او تقديرا جاز العطف على اسمها بالرفع سواء كان الاسم مبنيا
 او معربا واذالم يمتض الخبر عليه لا يجوز العطف على اسمها سواء كان الاسم
 مبنيا او معربا فوافقهم المبرد والكسائي في الحكم بالجواز عند وجود الشرط
 سواء كان الاسم معربا او مبنيا وفي عدم الجواز اذا كان معربا وخالف في الثاني
 اذا كان مبنيا فاشار بقوله ولا اثر الى ان حكم الجمهور عام وشامل في صورتين

المفتوحة صورة والمكسورة حكما (فيه بتأويل الجملة) لانه ناب مناسب
 المفعولين والمفعولان اللذان قام مقامهما جملة (فصح ان يرفع المعطوف على
 اسمه حملا على محله) واعترض عليه بانه لا يكون مع ما علمت بتأويل الجملة
 لان مفعول علمت في تأويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق بها
 نائبا عن مفعوله كونه في تأويل الجملة ولم يجوز السير في العطف على محل
 اسم ان المفتوحة كذا في العصام وقوله (دون ان المفتوحة) اما ظرف مستقر
 منصوب المحل على انه حال من المكسورة اى حال كون المكسورة متجاوزة
 او ظرف لجاز يعنى جاز العطف بالرفع في المكسورة لافى المفتوحة ويؤيده تفسير
 الشارح بقوله (فانه لم يجوز العطف على محل اسمه) اى اسم ان المذكورة
 (بالرفع) متعلق بلم يجوز وانما لم يجوز هذا العطف في المفتوحة (فانها) اى لان
 المفتوحة (لما غيرت) اى المفتوحة (معنى الجملة) كما هو الاصل فيها (لا يصح
 فرض عدمها) اى لا يصح حينئذ أن يفرض عدم المفتوحة حتى يكون
 يفرض عدمها مبتدأ مرفوعا ويبقى ذلك الرفع ملحوظا كما في المكسورة فان
 المكسورة لما لم تغير معنى الجملة صح ان يفرض عدمها وصحة فرض عدمها
 تقتضى بقاء فرض الرفع فيه وفي العصام ان في تخصيص جواز العطف
 بالرفع في المكسورة خلافا لبعض النحاة حيث جوزوا العطف في المفتوحة
 مطلقا واما في سائر التوابع مما سوى البدل فيجوز فيه الرفع عند الجرمي
 والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها وسكت الكل عن البدل ايضا ثم قال
 العصام والقياس ان يجوز في كل التوابع انتهى ملخصا وقوله (ويشترط)
 متعلق بمسائل ان المكسورة يعنى ان جواز العطف بالرفع على اسم ان المكسورة
 مشروط بشئ وقوله (في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع) اشارة اليه
 يعنى يشترط فيه (مضى الخبر) (اى ذكر خبرها) اى الشرط ان يذكر خبر
 تلك المكسورة التي عطف على اسمها بالرفع (قبل العطف) اى قبل ان يعطف
 عليه شئ وقوله (لفظا) تمييز من ذات مقدرة بين المضاف والمضاف اليه
 في قوله مضى الخبر كما في قوله اعجبني حسنه ابا يعنى مضى الخبر سواء كان
 ماضيا مذكورا من جهة اللفظ (مثل ان زيدا قائم وعمر) (او تقدير) اى
 او لم يكن مذكورا لفظا بل يكون مذكورا من جهة التقدير (مثل ان زيدا
 وعمر قائم) فان قائم خبر ان زيدا لكونه مفردا فانه لو كان خبرا عنهما لكان تثنية
 حينئذ وان كان مذكورا بعد المعطوف لفظا لكان في التقدير مقدم عليه (اى ان زيدا
 قائم وعمر قائم) وهذا تفسير التقدير المذكور وانما اشترط مضى الخبر (لانه) اى لان
 الخبر (لو لم يمتض قبله لالفاظا ولا تقدير الزم اجتماع عاملين على اعراب واحد) فان

من جنس المقولات وان جعلت ما) اى فى قوله ما اقول (مصدرية كان حاصل
 المعنى اول اقوالى حينئذ تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى
 هو معنى ان المفتوحة مع جلتها) يعنى الحمد (لا) اى لا يكون حاصله (ما هو
 من جنس المقول) كما كان فى الجعل الاول * ثم اشار الى صدق تلك الدعوى اعنى
 عدم تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة بحكمهم بجواز العطف على اسم المكسورة
 بالرفع دون المفتوحة فقال (ولذلك) (اى ولاجل ان) كلمة ان (المكسورة
 لا تغير معنى الجملة) التى دخلت هى عليها (كان اسمها المنسوب فى محل الرفع)
 وهذا اشارة الى الحد الاوسط بين قوله لذلك وبين قوله جاز العطف بالرفع
 لان اسمها كان فى محل الرفع وكل ما هو فى محل الرفع جاز العطف عليه بالرفع
 وقوله (لانها) علة للصغرى يعنى انما كان اسمها فى محل الرفع لانها اى لكون
 ان المكسورة الداخلة على تلك الجملة (فى حكم العدم) فان الجملة باقية على
 ما كانت عليه قبل دخولها (اذ فأنبتها التأكيد فقط) اى تأكيد مضمونها
 فقط لانها تغير مضمونها وجعلها فى حكم المفرد كما كان فى المفتوحة ولما
 ثبت كون اسمها فى محل الرفع (جاز العطف على) محل (اسم) ان (المكسورة)
 وقوله (من جهة انه فى محل الرفع) للاشارة الى ان جواز العطف يترتب على
 كون اسمها فى محل الرفع لاعلى عدم تغييرها الجملة بل ما يترتب عليه كون
 اسمها فى محل الرفع كما عرفت وان اهمل المصنف منه حيث جعل لذلك
 متعلقا بجواز فى اول الوهلة وقوله (سواء كانت المكسورة مكسورة) توطئة
 للتعميم المنفهم من قوله (لفظا او حكما) وقوله (بالرفع) متعلق بقوله
 العطف وقوله (بان تكون المفتوحة) تفسير للمكسورة الحكمية يعنى انما
 تكون مفتوحة فى الصورة ومكسورة فى الحكم بطريق ان تكون التى وقعت
 بالفتح (فى حكم المكسورة) فى جواز العطف المذكور (كما اذا وقعت) اى
 مادة الالف والنون (بعد العلم) وما يشق منه مثال المكسورة لفظا (مثل
 ان زيدا قائم وعمر و) مثال المكسورة حكما والمفتوحة صورة مثل (علمت ان
 زيدا قائم وعمر و) حيث جاز عطف عمرو فى المثالين بالرفع على اسم ان باعتبار
 محله الذى هو الابتداء وقال العصام ان النحاة اختلفوا فى هذا العطف فجعل
 بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان ورجح
 المصنف الاول وتبعه الرضى واوضحه انتهى وقوله (فان فى هذا المثال)
 بيان لكون المفتوحة فى حكم المكسورة اعم من اللفظية والحكمية لان كلمة ان
 فى المثال الثانى (وان كانت) اى ولو كانت (مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما
 حيث تكون) اى لانها تكون (مع ما) اى مع المعمول الذى (عملت) اى تلك

يجوز فيه الامران ووسطه بين العاطف وبين قوله ﴿ اذا انه عبد القفا
واللهازم ﴾ ليكون اشارة الى انه معطوف على مدخول مثل والى انه مثال
آخر وبيان لموضع آخر والى انه استشهاد بقوله فصيح وقوله ﴿ بما وقعت ﴾ بيان
للمثل ايضا بالنسبة الى المعطوف يعنى المراد بمثل هذا الشعر انها اذا وقعت
﴿ بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها ﴾ اى فى تلك المادة الكسر بناء ﴿ على انها مع
اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح ﴾ اى ويجوز الفتح بناء
﴿ على انها ﴾ اى كلمة ان ﴿ معهما ﴾ اى مع اسمها وخبرها ﴿ مبتدأ محذوف الخبر
اى اذا عبوديته ﴾ يعنى تقديره فى هذا البيت اذا عبوديته ﴿ للقفا واللهازم ثابتة ﴾
بان يجعل مبتدأ محذوف الخبر حينئذ يجب الفتح ﴿ واول البيت * وكنت ارى
زيدا كما قيل سيدا * اذا انه عبد القفا واللهازم * قوله ارى على صيغة المجهول ﴾
يعنى بضم الهمزة ﴿ بمعنى اظن وزيدا ﴾ بالنصب ﴿ مفعوله الثانى ﴾ ومفعوله
الاول مستتر تحته جعل نائبا ﴿ وسيدا مفعوله الثالث ﴾ فان ارى معناه جعلت
ظانا ﴿ وكما قيل ﴾ اى وهذه الجملة ﴿ معترضة ﴾ دخلت بين الفعل ومفعوله الثالث
يعنى ان ظنى كان موافقا لما اشتهر بين الناس بانه سيد وليس كذلك حيث
تحققت انه ليس بسيد فان من كان سيد القوم يكون خادمهم وكونه خادما
لاعضائه مناف للسيادة ﴿ ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لثيم يخدم قفاه ﴾ اى
رأسه ولهازمه اى همته ان يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان نائتان
فى اللحين تحت الاذنين جمعهما ﴿ اى قال اللهازم ولم يقل اللهزمتان ﴾ بارادة
اى بسبب كون الشاعر مريدا بالجمع ﴿ ما فوق الواحد او بارادتهما مع
حوالهما ﴾ اى من الاعضاء التابعة لهما ﴿ تغليا ﴾ ثم لما كان الحكم بجواز التقدير
غير مختص بما ذكر اراد أن يشير الى شموله فقال ﴿ وشبهه ﴾ وهو ﴿ بالجر
عطف على ﴾ تركيب ﴿ اذا انه عبد القفا الخ اى مثل عبد القفا ومثل شبهه ﴾
اى فى جواز التقديرين فيه ﴿ وما وجد ذلك ﴾ اى زيادة وشبهه ﴿ فى كثير
من النسخ ﴾ ثم انه لما كان اشباهه كثيرة اراد أن يبين الشارح بعضها فقال ﴿ فن
جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى احمد الله ﴾ حيث جاز فى قوله انى التقدير ان
جاز فيه القراءتان بالفتح وبالكسر ﴿ فان جعلت ما ﴾ فى قوله ما اقول ﴿ موصولة ﴾
بمعنى اول القول الذى ﴿ او موصوفة ﴾ بمعنى اول قولى ﴿ كان حاصل المعنى اول مقولاتى
تعين الكسر لان اول المقولات انى احمد الله ﴾ اى هذا الكلام المركب بالتركيب
الاسنادى ﴿ لا ﴾ اى لا يكون الحاصل حينئذ ﴿ المعنى المصدرى ﴾ بمعنى حمدى لله
﴿ فان المعنى المصدرى اعنى ﴾ بالمعنى المصدر الذى ليس بمفرد ﴿ الحمد ﴾ اى لفظ الحمد
وهو ﴿ قول خاص ﴾ يعنى انه حد اسند الى المتكلم وتعلق بالله وانه مفرد ﴿ وليس

اى قد عرفت هذا (نحو لولا انك منطلق انطلقت) وهذا التمثيل تمثيل تقديرى
 يعنى تقديره كذا حتى لا يكون ذكر الخبر منافيا لما سبق من ان خبر المبتدا
 الواقع بعد لولا واجب الحذف كما نبه عليه العصام (وكذلك) اى كما انها اذا
 وقعت بعد لولا الامتناعية تكون مفتوحة كذلك تكون مفتوحة اذا وقعت
 (بعد لولا التحضيضية) وانما تكون مثلها (لانيها) اى لان كلمة ان (مع اسمها
 وخبرها) حال كونها (بعدها) اى بعد التحضيضية (معمول للفعل الواجب)
 اى معمول للفعل الذى يجب (دخول لولا التحضيضية عليه) اى على ذلك
 الفعل (نحو لولا انى معادللك) اسم فاعل من المعادلة (زعمت) وهذا
 اشارة الى تفسير الفعل المحذوف (اى لولا زعمت انى معادللك) اى كن
 معادلا ومثالا فيكون خيرا لك (ولولا انك ضربتني اى لولا صدر الضرب
 منك) وقوله (و) (كذلك قالوا) (لو أنك) معطوف على قوله لولا
 انك يعنى ان النحاة كما قرأوا مادة الالف والنون اذا وقعت بعد لولا بفتح
 الهمزة كذلك قرأوها اذا وقعت بعد لولا (بفتح الهمزة) (لانه) اى ما بعد لولا (فاعل)
 لفعل محذوف (والفاعل) اى وقد عرفت ان الفاعل يجب ان يكون مفردا وما
 (يجب ان يكون مفردا) يجب فيه الفتح (نحو لو أنك قائم اى لو وقع قيامك) ولما
 فرغ من بيان الموضعين اللذين يجب فيهما احد الامرين شرع فى بيان ما يجوز
 فيه الامر ان فقال (فان جاز) (فى موضع) (التقدير ان) اى تقدير المفرد
 وتقدير الجملة (جاز الامر ان) اى احد الامرين اى الفتح حين يقدر مفردا
 (و) الآخر (الكسر) حين يقدر جملة وقوله (فى ان) متعلق بجاز (الفتح) اى
 جواز الفتح مبنى (على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا) بان تكون فى
 تأويل المفرد مبتدأ (والكسر) اى جواز الكسر (على تقدير جعلها) اى جعل
 تلك المادة (معهما) اى مع اسمها وخبرها (جملة) (مثل من يكرمنى فاني
 اكرمه) وقوله (مما وقعت) بيان للمثل يعنى المراد بمثل هذا التركيب انها اذا
 وقعت (بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمنى فانا اكرمه وجب الكسر
 لانها وقعت فى موضع الجملة) فيكون المبتدأ مع خبره الذى هو الجملة الفعلية الجملة
 الجزائية فعلية او اسمية فيجوز فيه التقدير ان (وان كان المراد من يكرمنى فجزاؤه
 انى اكرمه) يعنى بان يجعل مدخول ان فى تأويل المفرد خبرا ويقدر له مبتدأ (او
 اكرامى ثابت له) يعنى بان يجعل مبتدأ محذوف الخبر (وجب الفتح لانها) اى
 لان تلك المادة (وقعت فى موضع المفرد لانها اما مبتدأ) حيث يتعين فيجب
 فيه الافراد (او خبر مبتدأ) يجوز فيه الافراد والجملة فيجوز فيه الافراد بل يرجح
 لكونه اصلا فيه وقوله (و) منه (مثل قول الشاعر) شروع فى بيان موضع آخر

(الاسم) (الموصول) وانما كسرت بعده (لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اياه قائم) (وفتحت) معطوف على قوله كسرت يعني انه لما وجب الفتح في موضع المفرد اقتضى ان تكون تلك المادة (ان) بفتح الهمزة (حال كونها) اي حال كون كلمة ان (مع جملتها) وانما اورده الشارح ليكون اشارة الى ان قوله (فاعلة) بالنصب حال من المستتر في فتحت (نحو بلغني ان زيدا شاعر) يعني بلغني شعر زيد وانما وجب الفتح لكون التأويل بالمفرد واجبا وانما وجب التأويل هنا (لوجوب كون الفاعل مفردا) لكونه من اقسام الاسم الذي هو من نوع الكلمة الدالة على المعنى المفرد (و) فتحت ايضا (حال كونها مع جملتها) (مفعولة) (نحو كرهت ان زيدا شاعر) اي كرهت شعره (لوجوب كون المفعول مفردا) لمامر (و) فتحت ايضا (حال كونها مع جملتها) (مبتدأ) (نحو عندي انك فاضل) يعني فضلك ثابت عندي (لوجوب كون المبتدأ مفردا) (و) (حال كونها مع جملتها) (مضافا اليها) اي فتحت ايضا اذا اضيف شيء اليها مع جملتها (نحو اعجبنى اشتهار أنك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا) قال العصام ان الشارح نبه بقوله حال كونها مع جملتها فاعلة علي ان في كلام المصنف مسامحة لان ان مجردة ليست فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ ولا مضافا اليها لانها حرف بل هي مع جملتها احدهذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد المص كونهما احد هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى الثبوت وبهذا كانت مشابهة بالفعل كما مر ومعنى عندي أنك قائم عندي ثبوت قيامك فالمبتدأ في التحقيق هو الثبوت الذي هو مدلول ان وهكذا البواقي ومفعول مالم يسم فاعله مندرج في المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مقول القول ومفعول باب علمت اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فانه يجب كسرهما مع انها مفعولة والقياس ان يستثنى من المضاف اليه كلمة حيث فانها اذا اضيف حيث اليها تكون مكسورة ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر الجرور بحرف الجر نحو عجبت من أنك قائم لانه داخل في المضاف اليه عند المص كما مر من تعريفه للمضاف اليه انتهى من التنبيهات ما ذكره العصام رحمه الله (وقالوا) وانما غير العبارة للاشارة الى انهم اختلفوا في توجيه ان الواقعة بعد لولا مع اتفاقهم على فتحها فزعم المبرد والكسائي ان الواقعة بعد لولا فاعل فاراد المصنف ان يشير الى ما هو المختار عنده فقال انهم قرأوا (بعد لولا أنك) اي الواقعة بعد لولا (بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية) اي التي وضعت لافادة امتناع الشيء لوجود غيره وانما فتحوها (لانه) (اي ما بعد لولا الامتناعية) (مبتدأ) يعني هو المختار عندي (وكون المبتدأ مفردا واجب

كلمة ان كائنة في حكم المفرد مع جملة ما وفسر الجملة بقوله (اى مع اسمها وخبرها
سماها جملة) للاشارة الى ان المراد بالجملة في قوله معنى الجملة حقيقة الجملة وهى
ما تضمن الاشياء الثلاثة اعنى المسند والمسند اليه والاسناد التام بخلاف
ما ذكر هنا فانها ليست بجملة حقيقة بل مجازا بعلاقة الكون واليه اشار بقوله
(باعتبار ما كانت عليه) يعنى اطلاق الجملة عليها ليس باعتبار كونها جملة
في حال اعطاء حكم المفرد اليها بل باعتبار الوصف الذى كانت على ذلك
الوصف (قبل دخولها) اى دخول كلمة ان المفتوحة (عليهما) اى على
الاسم والخبر ولذا اوردها المصنف بالاسم الظاهر حيث لم يقل معها بل قال
مع جملة ما فقوله وان مبتدأ وقوله (فى حكم المفرد) خبره يعنى ومعنى كونها
فى حكم المفرد أنها لاتشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه بل تقتضى
جزأ آخر حتى يقع ذلك الاسناد بينهما * ثم فرع على هذا الحكم اعنى عدم
التغير فى المكسورة والتغير فى المفتوحة قوله (ومن ثم) (اى ومن اجل الفرق
المذكور) اى التغير وعدمه (وجب الكسر) اى كسر همزة مادة الالف
والتون (فى موضع الجمل) (اى فى موضع يقتضى) اى ذلك الموضع (الجمل)
اى ابقاء الجملة (و) (وجب) زاده الشارح للاشارة الى ان قوله (الفتح)
معطوف على فاعل وجب (فى موضع المفرد) (اى فى موضع يقتضى المفرد)
وفسر الشارح الاضافة فى الموضعين بهذا للاشارة الى ان الاضافة من قبيل
اضافة السبب الى المسبب لان الموضع سبب قوى لايراد الجملة او المفرد * ثم اراد
تفصيله بقوله (فكسرت) على صيغة المجهول ونائب فاعله ضمير مؤنث
مستتر راجع الى مادة الالف والتون فاشار اليه بقوله (ابتداء) وتفسيره بقوله
(اى فى ابتداء الكلام) اشارة الى ان قوله ابتداء منصوب على انه مفعول فيه
لقوله كسرت اما بتقدير المضاف عند الجمهور اى فى وقت ابتداء ليصح
حذف فى او بلا تقدير عند ابى على فان المصدر عنده ينزل منزلة الظرف كذا
فى المعرب (لكونه) اى لكون ابتداء الكلام (موضع الجملة) اى سواء كان
فى اول كلام المتكلم (نحو ان زيدا قائم) اوفى وسط كلامه اذا كان ابتداء
كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستأنف
وقع علة للاكرام كذا فى الرضى فالمراد بابتداء الكلام كلام المتكلم المستأنف
(و) (كسرت ايضا) اى كما كسرت ان فى ابتداء الكلام كسرت كذلك
اذا وقعت (بعد القول) اى بعد لفظ القول حال كونه مصدرا (و) بعد
(ما يشق منه) من قال و يقول و قل وانما كسرت ههنا (لان مقول القول
لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم) (و) (كسرت ايضا) (بعد)

في ذلك) اى فى افادة معنى عدم اقتضاء الصدارة يعنى ان المنفهم من الاستثناء عدم اقتضاء الصدارة وهو اعم من اقتضاء عدم الصدارة فلو حملناه على عدم اقتضاء الصدارة يلزم التكرار والاخلاق بالمقصود لان عدم اقتضاء الصدارة اعم من الوجوب والجواز والمقصود اقتضاء عدم الصدارة فلهذا لم يكتف المص بالاستثناء وقال فهمى بعكسها وكذا فى بعض الحواشى واعتراض عليه بان الاقتضاء لم يذكر فى المتن فالاستثناء يفيد ما يفيد فهمى بعكسها فهو مستدرك (وتلحقها) (اى هذه الحروف) اى الحروف الستة من غير استثناء شئ منها (ما) (الكافة) اى كلمة ما التى هى الكافة لاغيرها من الموصول ونحوه (فتلغى) بصيغة المجهول (اى تغزل هذه الحروف) فسر به للإشارة الى ان المراد بتلغى لازمه وهو الغزل اى تجعل الحروف بسبب لحوقها لالهوا فيلزم ان تكون معزولة وقوله (عن العمل) متعلق به اعتبارا بهذا المعنى اللازمى وانما يلزم الغزل بسبب لحوقها (لمكان ما الكافة) اى لوقوعها وقوله (على الافصح) متعلق بتلغى يعنى كونها ملغاة بها على الافصح (اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم) ومنه قوله تعالى ﴿انما الله اله واحد﴾ وقوله (وقد تعمل) اشارة الى المفهوم المخالف من قوله على الافصح يعنى انها قد تكون عاملة مع وجود ما لكنه (على غير الافصح كما وقع فى بعض اشعارهم) وهو اشارة الى الاستدلال بقول النابغة حيث قال * قالت ألا ليتا هذا الحمام لنا * الى حمامتا او نصفه فقد * حيث سمع منه لفظ هذا الحمام بالنصب وقال العصام ان هذا الاستدلال انما يفيد جواز العمل فى ليت فقط الا ان يراد بان استماعه فى البعض يشعر بمساعدته فى الجميع (وتدخل) (هذه الحروف) (حينئذ) (اى حين اذ تلحقها ما الكافة) (على الافعال) (لان ما الكافة اخرجتها) اى لما جعلت هذه الحروف خارجة (عن العمل) بطل وجوب اعمالها واذا بطل وجوب عملها (فلا يلزم ان يكون مدخولها) اى الواقع بعدها (صالحا للعمل) وهو كون مدخولها اسمها والفاء فى (فان) للتفصيل بمعنى انه شرع فى بيان الفرق بين المكسورة والمفتوحة وهو أن (المكسورة) (لا تغير معنى الجملة) وقوله (ولا تخرجها عن كونها جملة) عطف تفسير يعنى المراد بانها لا تجعل الجملة التى دخلت هى عليها مغيرة انها لا تخرج تلك الجملة عن كونها جملة * ثم اوضحه بقوله (فاذا قلت ان زيدا قائم احدث به) اى بذلك القول (ما) اى المعنى الذى (اقتدت) اى ذلك المعنى بعينه (بقولك زيد قائم) يعنى قبل دخولها عليه لكنه (مع زيادة التأكيد) (وان) (المفتوحة) (مع جملتها) وهو ظرف للنسبة التى بين المبتدأ والخبر يعنى

المضاف) وانما حمل على حذف المضاف اذ الضمير في بعكسها يرجع الى جميع
 هذه الحروف كما ان ضمير لها يرجع اليه لولم يقدر المضاف لزم ان يعكس الشيء
 بنفسه فانه يكون المعنى حينئذ أن للحروف الستة صدر الكلام والمفتوحة منها
 بعكس الحروف الستة فانه على تقدير ارجاع الضميرين الى الجملة الواحدة
 يثبت للمفتوحة حكمان متناقضان اعنى وجوب صدر الكلام وامتناعه ولو
 اخرج المفتوحة عن الضمير الثانى لاختلت الموازنة بين الضميرين لان الاول
 حينئذ يكون راجعا الى كلها والثانى الى بعضها ولقصده المماثلة بينهما اتركب
 هذا الحذف حتى يكون الضميران راجعين الى كلها فى الموضعين واعترض
 بعضهم عليه بانه لا حاجة الى هذا التقدير يعنى الى تقدير المضاف لتصح
 ارجاع الضميرين وقوله (بان تقتضى) اراد به تفسير بعكسها يعنى ان المراد
 بكون المفتوحة بعكس الباقي انما تقتضى (عدم الصدارة) وانما فسرده به
 لان العكس ههنا لما كان مقابلا لوجوب الصدارة كان بمعنى جواز الصدارة
 فيقتضى ان تكون المفتوحة يحوز فيها الصدارة وعدمها وليس كذلك لانها
 يمتنع فيها الصدارة فاحتاج الى تفسير يفيد المراد وهو أن المراد بها اقتضاء
 عدم الصدارة لا جوازها وانما تقتضى عدم الصدارة (لانها) اى لان
 المفتوحة (مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد) واذا كانت كذلك (فلا بد لها)
 اى فيلزم للمفتوحة (من التعلق بشئ آخر) لان المفرد لا يصاح ان يكون
 كلاما الا بضم شئ آخر اليه كما سبق (حتى تم كلاما) اى حتى يكون الكلام
 المشتمل على الجملة بالمفتوحة كلاما تاما بضم شئ آخر فان ان المفتوحة مع اسمها
 وخبرها ان كان مبتدأ يقتضى خبرا وان كان خبرا يقتضى مبتدأ وهكذا (وحينئذ)
 اى حين اذ كانت محتاجة الى شئ (لو وقعت) اى المفتوحة (فى الصدر)
 كما وقع باقى اخواتها (اشبهت) اى التبتت (بان المكسورة فى صورة الكتابة)
 وان لم تلبس بقراءة همزتها بالفتح والكسر لكن صورة المادة تحملهما
 واعترض فى شرح اللب على الشارح بان المقدمات التى ذكرت فى دليل عدم
 الصدارة مستدركة فان المقصود منها ان العلة لزوم الالتباس ولو قال انما تكون
 المفتوحة بعكسها لوقوع الالتباس لثم المقصود والاولى ان يذكر فى التوجيه
 انها بعكس الباقي لانها لا تقع فى الصدر اصلا انتهى ملخصا واقول ان التعليل
 بانها لا تقع فى الصدر يوهم المصادرة على المطلوب كما لا يخفى وقوله (وانما
 حملنا) شروع فى وجه تفسير العكس بقوله بان يقتضى يعنى انما حملنا قول
 المصنف (بعكسها على اقتضاء عدم الصدارة لاعلى عدم اقتضاء الصدارة)
 كما هو الظاهر بقرينة المقابلة (لان مجرد الاستثناء) يعنى بقوله سوى ان (يكنى

الفعل وعمل عمله الفرعى ونحوها اولها افراد ذهينة كثيرة تلاحظ معها اجمالا
ثم تعرف الخارجية تفصيلا بالتعداد فتناسب صيغة الكثرة فى الابتداء انتهى
فخذما صفا ودع ما كدر وقوله (وهى) اشارة الى ان قوله (ان) وما عطف
عليها بقوله (وان وكان ولكن وليت ولعل) خبر لقوله الحروف (اخرها)
اى جعل ليت ولعل مؤخرين فى التعداد (لكونهما) اى لكون هذين الحرفين
مخالفين للاربعة الاول فانهما موضوعان (للاشياء بخلاف الاربعة السالفة)
فان الاربعة السالفة موضوعات للاخبار (لها) (اى لهذه الحروف) اى الستة
المذكورة (صدر الكلام) وهذه الجملة اما جملة اسمية مستأنفة وقوله لها
خبر بعد خبر وصدر الكلام فاعل الظرف المستقر رفعه لكونه معتمدا على المبتدأ
بالواسطة وقيد الشارح بقوله (وجوبا) للاشارة الى دفع مايتوهم من اللام
من معنى الجواز يعنى ان كون تلك الحروف واقعة فى صدر الكلام وقوعا وجوبا
لاجوازا وانما وجبت الصدارة لها (ليعلم) اى لافادة ان يعلم (من اول الامر
انه) اى كون هذا الكلام الذى دخل عليه حرف من هذه الحروف (اى قسم
من اقسام الكلام) يعنى انه كلام اريد تحقيقه او تشبيهه (اذكل منها) اى لان كل
حرف من هذه الحروف (يدل على قسم منه) اى من الكلام (كالكلام المؤكد)
اى مثل الكلام الذى اريد تأكيد مضمونه فيقال فيه ان زيدا قائم (والمشتمل)
اى ومثل الكلام الذى اشتمل (على التشبيه) فيقال فيه كان زيدا اسد
(والاستدراك) اى اشتمل على الاستدراك (والتنى والترجى) وقوله (سوى ان)
استثناء من الحروف المذكورة يعنى ان كلا من تلك الحروف يجب صدارتها
الا ان (المفتوحة) وقال فى العرب ان سوى اسم من ادوات الاستثناء منصوب
على الظرفية تقدير مفعول فيه للظرف المستقر اعنى لها ثم حكي عن الرضى
وجه كونها للظرف بقوله وانما انتصب سوى لانه فى الاصل صفة ظرف مكان
وهو مكان قال الله تعالى ﴿مَكَانًا سَوِيًّا﴾ اى مستويا ثم حذف الموصوف واقامت
الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان
فى سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما
قام مقامه فى افادة معنى البدل تقول انت مكان عمرو اى بدله لان البدل ساد
مسد البدل منه وكان مكانه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت
جاءنى القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق
معنى الاستثناء فسوى فى الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم
بمعنى الاستثناء (فهى) اى ان المفتوحة كائنة (بعكسها) (اى بعكس باقيها)
وهذا التفسير للاشارة الى ان حجة قوله بعكسها موقوفة (على حذف

(على الفتح مثله) اى مثل كان الفعل كذلك (واما معنى) يعنى وانما مشتق بهتهاله
 فى المعنى او من جهة المعنى (فلان معانيها) اى الكون بمعنى تلك الحروف
 (معانى الافعال مثل اكدت) يعنى فى ان وان (وشبهت) يعنى فى كائن
 (واستدركت) يعنى فى لكن (وتتميت) يعنى فى ليت (وترجيت) يعنى فى لعل
 فالمراد بكونها كلافعال الماضية ليس انها بمعنى الافعال الماضية بان يكون
 ان مثلاً بمعنى اكدت فى الزمان الماضى بل المراد به انها لانشاء التأكيدي والتشبيهي
 والترجى والتتمى فى الحال فالتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى
 الافعال المقصود بها الانشاء والشائع استعمال الماضى فى الانشاء كصيغة
 العقود نحو اشتريت وبعث كذا فى العصام وقال فى شرح اللب انها مشبهة له
 فى معنى الدلالة على الحدث مثل التأكيدي والتشبيهي انتهى (وكان المناسب
 ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة) يعنى لما كان الحروف
 جمع كثرة والاحرف جمع قلة كان المناسب ان يعبر عن تلك الحروف بالاحرف
 المشبهة دون الحروف المشبهة (لكونها) وانما كان المناسب هذا لكون
 تلك الحروف قليلة لكونها (سنة لكنهم) استدراك على ارتكاب النحاة للتعبير
 الغير المناسب يعنى انهم (لما عبروا عن الحروف الجارة و) الحروف (العاطفة
 مثلاً بصيغة جمع الكثرة) لكون النوعين اكثر من العشرة (لم يستحسنوا)
 اى لم يجعلوا (تغيير الاسلوب) مستحسنين بان يعبر فى بعضها بصيغة القلة
 وفى بعضها بالكثرة (مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة)
 يعنى مع انه يجوز ان تستعمل احدهما (فى الاخرى) استعمالاً شائعاً وهذا
 ترق من التوجيه الاول يعنى انه لا يحتاج الى التوجيه الاول وانما يكون محتاجاً
 اليه لو لم يجز استعمال احدهما فى الاخرى وليس كذلك وقوله (على انها)
 ترق آخر يعنى مع قطع النظر عن الوجه الاول والثانى ان هذا الاستعمال
 فى موقعه لكون الحروف المذكورة اكثر من الستة (اذا لوحظت مع فروعها
 الحاصلة بتخفيف نواتها) فتكون ان بالكسر صيغتين بالتشديد والتخفيف
 وكذا ان بالفتح فتكون اربعة وكذا كأن ولكن صيغتين فتكون اربعة (و) كذا
 باختلاف (لغات لعل) حيث جاء فيه عل (تبلغ) اى اذا لوحظت كذا كان
 عدد تلك الحروف بالغاً (مبلغ جمع الكثرة) وهو ما فوق العشرة وقال فى شرح
 اللب ان فيه نظراً لان الحروف المذكورة اقل من العشرة فالمناسب رعاية
 تغيير الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال انما يكون مع القرينة
 والداعى فلا بد من بيانه والملاحظة المذكورة لاتأتى فيما عدا المشبهة ثم قال
 والاقترب ان يقال ان لهذه الحروف مفهومات مثل ما وضع للاقتضاء وما شابه

فيه وقوله (لانهما) اشارة الى تحقيق معنى الظرفية المحضة يعنى ان الظرفية المحضة فى المثالين انما تتحقق اذا كان الزمانان المذكوران (لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ماوراءهما) فانهما لو كانا كذا لم يصح ان يكونا مثالين للظرفية المحضة (فالمثالان المذكوران كلاهما) اى الظاهر أنهما مثالان (للاظرفية) لكن هل يمكن ان يجعل الاول مثالا للاول والثانى للثانى فحكم صاحب الوافية على الامتناع حيث قال ولايحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول فى الكتاب ابتداء الغاية وبالمثال الثانى الظرفية لان العرب لا تريد بهما اذا دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه الا الظرفية انتهى واليه اشار الشارح بقوله (ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر) يعنى ان حمل المصنف على ترك المثال للاول لا يليق بل الظاهر حملة على انه اورد المثالين للمقصد كما هو الظاهر من حاله (لكن) هذا الامكان انما يتأتى (بتقدير مضاف نحو ما رأيت مَدْخُولَ شهرنا) بان يجعل الابتداء من الدخول يعنى لكون الشهر عبارة عن زمان ممتد له اول وآخر يصلح ان يكون دخوله ابتداء للزمان فيكون المراد منه الزمان الماضى (وحاشا وعدا وخلا) يعنى هذه الثلاثة (للاستثناء) (اى لاستثناء ما) اى المجرور الذى (بعدها) اى بعد تلك الحروف (عما) اى من المذكور الذى (قبلها) اى قبل تلك الحروف الثلاثة (فاذا جررت) يعنى ان كونها حروفا جارة منوط على اعتبارك فانك اذا جررت (بها) اى بتلك الحروف (ما بعدها) اى الاسماء التى ذكرت بعد تلك الحروف (تكون) اى تلك الثلاثة (حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءنى القوم حاشا زيد وخلا زيد وعدا زيد واذا نصبت بها) اى واذا نصبت انت الاسماء التى بعدها (تكون) اى تلك الثلاثة (افعالا) (الحروف المشبهة بالفعل) فقولها الحروف مبتدأ والمشبهة بفتح الباء صفتها وبالفعل متعلق بالمشبهة وقال العصام كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة لان عملها النصب والنصب مقدم على الجر لكنه روى اصاله حروف الجر فى العمل وفرعية هذه الحروف الخ (وجه شبهها به) اى وجه مشابهة هذه الحروف بالفعل (امالفاظا) يعنى انها مشابهة له لفظا ومعنى اما مشابهتها فى اللفظ (فلا نقسامها) اى لقبول هذه الحروف التقسيم (كالفعل) اى مثل قبول الفعل لهذا التقسيم (الى الثلاثى والرابعى والخامسى) يعنى كما لم يوجد فى الفعل قسم ثنائى لم يوجد ايضا فى تلك الحروف قسم ثنائى بخلاف الحروف الباقية منها من الحروف الجارة والعاطفة فانه يوجد فيها مابنى على حرف واحد وعلى الاثنين (ولبنائها) يعنى مشابهتها لفظا موجودة بوجه آخر وهو أن كل واحدة منها مبنية

التحصيل فلعدم شموله للمستقبل وقوله (فهما) (للابتداء) بدل اشتغال من قوله للزمان يعنى انهما اما بمعنى من الابتدائية او بمعنى في الظرفية فقوله للابتداء بيان للاول وقوله والظرفية بيان للثاني يعنى انهما بمعنى من (في) (الزمان) (الماضي) وفسره بقوله (يعنى انهما للابتداء اذا اريد بهما الزمان الماضي) وقوله (فالمراد) تفصيل لقوله اذا اريد يعنى الحاصل منه ان اريد بهما الزمان الماضي ان (مبدأ زمان الفعل) اى الذى تعلقت به (المثبت او المنفى) اى سواء كان ذلك الفعل مثبتا او منقيا (هو) اى مبدأ صدور الفعل او الكف عنه (ذلك الزمان الماضي الذى اريد بهما) اى بمذ ومنذ (لا) اى ليس المراد بهما (جميعه) اى جميع ذلك الزمان كما هو المراد حين استعمالهما فى الحاضر (كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا) هذا مثال للفعل المثبت (او ما رأيت فلانا منذ سنة كذا) وهو مثال للمنفى (بشرط) يعنى حال كون هذا القول مشروطا بالارادة من السنة المذكورة فى المثالين (ان تكون هذه السنة ماضية لاحاضرة) كما قيده بقوله (لا تكون) اى انت (فيها) فانه ان كان المراد بالسنة المذكورة السنة التى يصدر هذا الكلام فيها يكون داخل فى الزمان الحاضر فحينئذ تكون للظرفية واذا قلت كذا بشرط هذه الارادة تكون مذ للابتداء (فان معناه حينئذ) اى حين اذا اريد به كذا (ان مبدأ) زمان (مسافرتي) كما فى المثال الاول (او عدم رؤيتي) كما فى المثال الثانى (كان) اى ذلك المبدأ (هذه السنة وامتد) اى ثبوت الفعل او نفيه (الى هذا الآن) اى الى زمان التكلم وقوله (والظرفية) بالجر (عطف على) قوله (للابتداء اى وهما) يعنى مذ ومنذ كائنان (للظرفية المحضة) يعنى بمعنى فى هذا تفسير لتصحیح معنى العطف وقوله (من غير اعتبار) اى مقيد من غير اعتبار (معنى الابتداء) لتحصل المقابلة بين الارادتين حتى يكونا للظرفية المحضة وقوله (في) (الزمان) (الحاضر) معطوف على قوله فى الماضي وهذا من قيل زيد فى الدار والحجرة عمرو وتفسير الحاضر بقوله (اى الذى اعتبرته حاضرا) اشارة الى ان كون الزمان ماضيا او حاضرا موقوف على الاعتبار وقوله (وان مضى بعضه) اى لو مضى بعضه للإشارة الى ان كون الزمان ماضيا لا يضر بتلك الارادة وقوله (يعنى) شروع فى تفسير الحاصل من المجموع اى يريد بالمجموع انه (اذا اريد بهما اى بمذ ومنذ الزمان الذى اعتبرته حاضرا فالمراد) اى فيكون المراد بهما (ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر) اى المذكور بعدهما (نحو ما رأيته منذ شهرنا ومذ يومنا) اى ما رأيته فى هذا الشهر وفى هذا اليوم (اى جميع زمان ابتداء انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا) اى ما كان المتكلم والمحاطب

نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان فاعلا مثله والثاني ما ذكره صاحب الكشف وهو أنهم قد قالوا مثلك لا يخل فني البخل عن المثل والغرض فيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله على اخص اوصافه ويسد مسدده فقد نفوه عنه كذا في بعض الحواشي فقال العصام ان الذين حكموا بالزيادة في الآية المذكورة حكموا بها بوجهين احدهما الحكم بزيادة الكاف كما عرفت والثاني بزيادة مثل لزيادة الكاف (وقد تكون) (اي الكاف) (اسما) حال كونه (بمعنى المثل) فتعين اسميتها بدخول عن عليها وتعين حرفيتها لوقوعها صلة وتحتملهما في نحو زيد كالاسد (نحو يضحكن عن كالبرد المنهم) وفسره بقوله (اي عن اسنان) وهو اشارة الى الموصوف المحذوف وقوله (مثل البرد) اشارة الى معنى الكاف والبرد هو حجب الغمام وقوله (الذائب) اشارة الى معنى المنهم فانه اسم فاعل من الانهمام وهو الذوب وقوله (للطافه) اشارة الى وجه التشبيه والمصرع الاول قوله ثلاث بيض كنعاج جم قوله نعاج بالكسر جمع نعجة وهي بقر الوحش وقوله جم بضم الجيم جمع جماء وهي التي لا قرن لها والمنهم الذائب وقوله ثلاث مبتدا خبره يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب في الرقة واللطافة (ويختص) (اي الكاف) يعني يمتاز الكاف من بين سائر الحروف الجارة (بالظاهر) (اي بالاسم الظاهر) ففسره ليكون اشارة الى ان المراد بالظاهر ما يقابل الضمير يعني من خواص الكاف دخولها على الاسم الظاهر دون الضمير وهذا (عند الجمهور) واختاره المصنف (فلا يقال) اي فينبذ لايحوز ان يقال (كه) وقوله (استغناء) مفعوله يعني اتماذهب الجمهور الى عدم جواز دخوله على الضمير لكونه مستغنيا (عنه) اي عن استعمال الكاف حال كونه في الضمير (بمثل ونحوه) اي بكلمة مثل ونحوها من كلمة الشبه يعني اذا اريد بيان تشبيه شيء بشيء معبرا بالضمير يورد بنحو مثله وشبهه فلا يحتاج الى التعبير عنه بـ (كه) (وقد تدخل في السعة) اي قد تدخل الكاف (على المرفوع) اي على الضمير المرفوع (نحو ما انا كانت) حاصله انه اجاز الجمهور دخولها في السعة على المرفوع دون غيره (خلافا للمبرد فانه) اي المبرد (اجاز ذلك) اي دخولها على الضمير (مطلقا) اي على المرفوع وغيره من الضمائر (نظرا) اي لانه ينظر نظرا (الى ما جاء في بعض اشعارهم) (ومذ ومذ) فقوله مذ مبتدا ومنذ عطف عليه وقوله (لزمان) ظرف مستقر خبر عنهما يعني كائنان للزمان وقيد الشارح بقوله (الماضي والحاضر) للاشارة الى التعميم من وجه والتخصيص من وجه اما التعميم فكونه اعم من الماضي والحاضر واما

المقصود (ولهذا) اى ولعدم كون الجملة المذكورة جوابا للقسم (لايجب)
 اى لايقع (فيه) اى فيما يدل عليه (علامة جواب القسم) من دخول اللام
 وان وحرف النفي (وعن) موضوع (للمجاوزة) وقوله (اى لمجاوزة شئ)
 اشارة الى ان المجاوزة من الامور النسبية المقضية للطرفين وهما المجاوز والمجاوز
 عنه وقوله (وبعديته) اشارة الى معنى المجاوزة وهو كون الشئ بعيدا (عن
 شئ آخر وذلك) اى ويستعمل هذا بصور ثلاث (امابزواله) اى بان يكون
 الشئ الاول زائلا (عن الشئ الثانى) وهو المجرور بعن (ووصله الى الثالث)
 وهو المجرور بالى (نحور ميت السهم عن القوس الى الصيد) فان السهم زال
 عن الشئ الثانى الذى هو القوس ووصل الى الشئ الثالث الذى هو الصيد
 (او بالوصول) اشارة الى الصورة الثانية وهى كونه واصلا الى الثالث
 (وحده) يعنى لازواله عن الثانى (نحو اخذت عنه العلم) يعنى ان العلم تجاوز
 عنه اى عن الثانى ووصل الى لكن لم يزل عن الثانى (او بالزوال وحده)
 وهى الصورة الثالثة يعنى زال عنه سواء وصل اولاً (نحو اذيت عنه الدين) يعنى
 زال عنه الدين (وعلى) اى لفظ على موضوع (للاستلاء) (اى لاستلاء شئ
 على شئ) يعنى لافادة كون الشئ عاليا على شئ اما حقيقة (نحو زيد على السطح)
 او مجازا ومثله الشارح بقوله (وعليه دين) (وقد يكونان) (اى عن وعلى)
 اى قد لا يكونان حرفين بل يكونان (اسمين) وبقوله قد يكونان اشار الى ان
 كونهما حرفين اكثر من كونهما اسمين بدخول من (يعلم ذلك) (بدخول من)
 يعنى انما تتعين اسميتهما بدخول حرف الجر (عليهما) فان الجر من خواص
 الاسم (نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى من فوقه) (والكاف)
 اى مسماة وهو الكاف المفتوحة موضوع (للتشبيه) اى لتشبيه شئ
 بشئ فى صفة (نحو زيد كالاسد) اى زيد مشبه بالاسد فى الشجاعة
 (وزائدة) اى الكاف قد تكون زائدة (نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير) اى
 وانما حكم بانها زائدة فى الآية المذكورة لان تقديرها (ليس مثله شئ) لان
 المقصود نفي ان يكون شئ مثله لا نفي ان يكون شئ مثل مثله بدليل سياق الكلام
 وهو قوله تعالى ﴿فاطر السموات والارض﴾ الخ وانما قال (على بعض الوجوه)
 لان فى الآية وجهين آخرين على ان الكاف ليست زائدة فيهما احدهما ان المراد
 نفي الشئ بنفى لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لـخ
 اخ بمعنى اخ زيد ليس بموجود لان اخ زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لـخ
 زيد من اخ هو زيد فنفي هذا الملزوم او المزيل لا نفي اللازم اى ليس لـخ زيد
 كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكيف نفي ان الله تعالى مثل مثل او المراد

جواب القسم يعني انه يحجب (في القسم) وقدمه بقوله (الذي لغير السؤال)
 ليحصل الاحتراز عن القسم الذي للسؤال والطلب (كاسنيته على وجهه
 وقوله (باللام) متعلق بمتعلق يعني ان جوابه يورد باللام (وان وحرف النفي)
 (اي) يعني سواء كان حرف النفي كلمة (ماو) كلمة (لا) ثم نبه على مواضع وقوع كل
 من الثلاث فقال (فاللام) (المتعلق) (في الموجهة) (اي في الجملة التي اريد احجاب نسبتها
 اسمية كانت) الى تلك الجملة الموجهة (نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله
 لا فعلن اكذا ولان) (اي بكلمة ان تقع في الجواب (فيها اي في الاسمية) خاصة لامتناع
 دخولها في الفعلية (نحو والله ان زيدا قائم وماولا) اي يقع كل منهما (في المنفية)
 اي في الجملة المنفية (السمية كانت) اي تلك الجملة المنفية (او فعلية نحو والله
 ما زيد قائم) مثال للاسمية المنفية (ولا يقوم) اي ونحو والله لا يقوم (زيد)
 مثال للفعلية المنفية (وقد يحدف حرف النفي) اي في الجملة الفعلية (لوجود
 القرينة كقوله تعالى قاله قتادة كرى يوسف اي لاقتا) يعني بالله لا تزال ان تذكر يوسف
 (واما قسم السؤال) اي الطلب (فلا يتلقى) اي فلا يحجب (الابما فيه معنى الطلب
 نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد) فالاول مثال للطلب في ضمن الامر صريحا
 والثاني مثال للطلب في ضمن الاستفهام (وقد يحدف جوابه) (اي جواب القسم)
 (اذا اعترض) اي وقت اعتراض القسم (اي توسط القسم) يعني معنى كونه
 معترضا انه اذا توسط القسم (بين اجزاء الجملة التي تدل) اي تلك الجملة (على
 جواب القسم) بان يكون بعض اجزائه مقدما عليه وبعضها مؤخرا (او قدمه)
 (اي القسم) يعني يحدف ايضا اذا تقدم على القسم (ما) اي الجملة التي
 (يدل عليه) (اي على جوابه) بان تكون الجملة بجميع اجزائها مقدمة عليه
 مثال المتوسط (نحو زيد والله قائم) فان القسم في هذا المثال توسط بين المبتدا
 والخبر (و) مثال المتقدم (زيد قائم والله) فان مجموع الجملة تقدم على القسم
 وانما حذف جوابه في صورتين (لاستغناء) اي لكون القسم مستغنيا
 (عن الجواب في هاتين الصورتين) وانما كان مستغنيا (لوجود ما يدل عليه)
 اي على الجواب وقوله (والجملة المذكورة) استئناف يعني وانما قلنا ان الجواب
 محذوف والمذكور دال عليه ولم يحذف المذكر جوابه لان الجملة التي ذكرت
 ليست جوابا بحسب اللفظ والمعنى فانها (وان كانت) اي لو كانت (جوابا للقسم)
 بحسب المعنى لكانت اي الشان (بحسب اللفظ لا تسمى الا المبال على الجواب لا الجواب)
 للزوم وقوع القسم في صورتين في غير صدر الكلام ووقوعه في غير صدر الكلام
 متبع في القسم لانه انشاء فيستحق الصدارة ليتفهم السامع من اول الامر على

بيان لما ذكر اى المراد بما هو كون فعلها محذوفاً (و) من (كونهما لغير السؤال) كما هو شرط الواو (و) من (الدخول على المظهر والمضمر مطلقاً) اى سواء كان من اسم الله اولاً كما كان اختصاص الواو بالظاهر مطلقاً (او على اسم الله خاصة) اى ومن الدخول على اسم الله كما هو شرط فى التاء وقوله (فى) تفصيل للعموم يعنى المراد بكون الباء اعم منهما (انها) اى الباء (كما تكون) اى توجد (عند حذف الفعل تكون) اى توجد (عند ذكره) اى ذكر الفعل مثال المحذوف (نحو بالله و) مثال المذكور نحو (اقسم بالله وكما) اى وايضاً ان الباء (تكون لغير السؤال) اى كما توجد حين كون جوابه خبراً (تكون للسؤال) اى توجد حين كون جوابه طلباً (ايضاً) مثال الخبر (نحو بالله لافعلن و) مثال الطلب نحو (بالله اجلس وكما) اى وايضاً ان الباء كما (تدخل على المظهر) اى على الاسم الظاهر (تدخل ايضاً على المضمر) اى على الاسم المضمر مثال دخولها على الظاهر (نحو بالله لافعلن و) مثال دخولها على المضمر نحو (بك لافعلن) وغير العبارة فى قوله (وفى الدخول) للإشارة الى انه مقابل للاختصاص باسم الله كما ان الاول مقابل للاختصاص بالمظهر يعنى انه على جواز دخولها يجوز ايضاً دخولها (على المظهر لا تختص) اى بحيث لا تختص (باسم الله خاصة) كما كانت التاء مختصة به بل يجوز دخول الباء على كل اسم من اسماء الله (نحو بالرحمن لافعلن) والباء فى هذه الامور كلها ملازمة (بجملتها) اى بخلاف الواو والتاء (فانهما) اى الواو والتاء (مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت) وقوله (فالمراد) تفريع على تفسير الشارح قوله فى الجميع بما ذكره يعنى اذا فسر لفظ الجميع بما ذكرنا يكون المراد (بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص) اى لان المراد بقوله انها اعم منهما فى الجميع انها اعم منهما فى الاختصاصات المذكورة فى كل منهما بمعنى انها مختصة ايضاً بما ذكر كما توهم وهذا اشارة الى ما ذكر فى الحواشى الهندية من السؤال والجواب وتقرير السؤال ان قوله فى الجميع يتناول الاختصاص المذكور ايضاً فى اعمية الباء منهما فى الاختصاص لا يصح ان يقال ان الباء توجد مع الاختصاص بالظاهر وبدونه للزوم المنافاة وهو أنها مختصة وغير مختصة وتقرير الجواب ان المراد بالجميع ما ذكر من الامور المختصة (فلا يرد) عليه (انه لا يصح ان يقال ان الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التناقى) يعنى انه اذا اريد به ذلك يلزم المنافاة بين قوله اعم وبين قوله فى الجميع فان الاول يقتضى عدم الاختصاص والثانى يقتضى الاختصاص * ثم شرع فى بيان مسائل جواب القسم فقال (ويتلقى) (اى يحجب) يعنى المراد بتلقى القسم

(حطالواو) اى لجعل الواو منحطة (عن درجة الباء) اى اتى هى اصلها وقوله (مختصة) بالنصب خبر ثالث لقوله انما تكون يعنى ان واو القسم تكون مختصة ومحصورة (بالظاهر) (يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر) بان تكون داخلة عليه لاعلى المضمر وهذا بيان للفرق بين الواو وبين اخويه من الباء والتاء والواو بهذه الحالة اخص من الباء وقوله (سواء كان) اشارة الى فرق آخر بالنظر الى التاء يعنى ان مدخولها اعم من مدخول التاء لانها تدخل على الاسم الظاهر سواء كان (اسم الله او غيره) بخلاف التاء فانها لا تدخل الا على اسم الله وقوله (فلا يقال) تفريع على كونها مختصة بالظاهر يعنى لكونها مختصة بالظاهر لا يجوز أن يقال (وك لا فعان مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص) اى وجه اختصاصها بالظاهر وعدم جواز دخولها على الضمير (ايضا) اى كوجه اختصاصها لغير السؤال (لحط رتبته) اى رتبة الواو (عن رتبة الاصل وهو) اى الاصل (الباء) وذلك الانحطاط (بتخصيصه) اى بسبب اختصاص الواو (باحد القسمين) من الظاهر والضمير حيث جاز دخول الباء عليهما ولو جاز دخول الواو عليهما ايضا لما وجد الفرق بين الاصل والفرع فلزم اختصاص الفرع باحد القسمين اما بالظاهر او بالضمير (وخص الظاهر) اى وجه ترجيح الظاهر من القسمين (لاصالته) اى لاصالة الاسم الظاهر فى القسم (والتاء) اى وتاء القسم (مثلها) (اى مثل الواو) وقوله (فى اشتراطها) بيان لمابه الاشتراك بينهما وهو وجهان احدهما كون الواو مشروطا (بحذف الفعل و) الثانى اشتراط (كونها لغير السؤال) وهذان الشرطان فى التاء ايضا بخلاف الباء وقوله (مختصة) بالرفع خبر بعد خبر او بالنصب حال من المضاف اليه فى قوله مثلها وهذا شروع فى بيان ما به الامتياز بين الواو والتاء وهو أن التاء مختصة (باسم الله) (من الاسماء الظاهرة) بخلاف الواو فانها اعم منهما كما عرفت وقوله (حطالرتبتها) مفعول له يعنى ذلك الاختصاص لتحصيل انحطاط رتبته اى رتبة التاء (عن رتبة اصلها الذى هو الواو بتخصيصها) يعنى ذلك الانحطاط انما يحصل بسبب تخصيص التاء (ببعض المظهر) كما كان فى الفرق بين الواو والباء فان التاء لو جاز دخولها على جميع الاسماء الظاهرة كالواو لم يوجد الفرق بين الاصل والفرع فلزم اختصاص الفرق ببعضها (وخص منه) اى رجح فى تعيين البعض (ما) اى اسم ظاهر (هو الاصل فى باب القسم وهو) اى الاصل فيه (اسم الله) اى لفظة الجلالة من اسماء الله الحسنى (والباء اعم منهما) (اى من الواو والتاء) (فى الجميع) (اى فى جميع ما ذكر) هذا تفسير للجميع وقوله (من حذف الفعل)

في حكمها الى ان الاولى للمصنف ان يقول واوها في حكمها ولا يختص مشاركتها في الدخول على نكرة موصوفة وكأن المصنف لم يقل واوها في حكمها لئلا يلزم لحق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال تدخل على نكرة موصوفة تنبئها على التفاوت بينهما في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل لعدم لحق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل انتهى ملخصا (مثل * وبلدة ليس بها انيس * الا العا فيروا لا العيس) فقوله وبلدة بالجاء بالواو والبلدة كل جزء من الارض عامر او عامر والانيس الموانس وكل ما يؤنس به من الانسان والحيوان المأنوس به واليعفور ظبي والعيس بالكسر الابل البيض تحالط بياضها شقرة وجملة ليس بها انيس صفة بلدة وقوله الا العا فير بالرفع على انه اسم ليس بمعنى لقيت بلدة كثيرة ليس بها ما يؤنس به الا الظليات والا الابل ثم انهم لما اختلفوا في حقيقة هذه الواو فعد جمهور البصريين غير سيبويه انها جارة كما اختاره المصنف اراد الشارح ان يذكر المذهبين الآخرين فقال (وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة) كما قال به الجمهور ثم اشار الى ضعفه بقوله (فان لم تكن) يعني اذا كان الامر كما قال به سيبويه قيل عليه ان تلك الواو ان لم تقع (في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله) اي وان وقعت في اول الكلام كما هو حكمها لاقتضاء الصدارة (فيقدر) اي حينئذ يقدر (لها معطوف عليه وعند الكوفيين انها) اي كلمة الواو (حرف عطف) اي في الاصل (ثم صار قائمة مقام رب) حال كونها (جارة بنفسها) اي لا بتقدير رب بان يكون العمل لها وانما تكون جارة (لصورتها) اي لانتقال تلك الواو من اصلها الى كونها (بمعنى رب) واذا كان الامر كذلك (فلا يقدرون لها) اي لتلك الواو (معطوفا عليه) لانه كان اصلا متروكا وانما لا يقدرون (لانه) اي لان التقدير (تعسف) (وواو القسم) اي الواو الجارة الموضوعة للقسم (انما تكون) بفتح الهمزة لوقوعها خبرا يعني انما تقع (عند حذف الفعل) (اي فعل القسم) اي الذي يتعلق به الواو يعني فعلا مشتقا من القسم كما قسمت واقسم (فلا يقال) اي حينئذ لا يجوز أن يقال (اقسمت والله وذلك) اي التزام حذف فعلها (لكثرة استعمالها) اي لكون الواو مستعملا بالاستعمال الكثير (نقسم في) اي الواو (اكثر استعمالا من اصلها اعني) اي اريد باصلها (الباء) فقرله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله (لغير السؤال) خبر بعد خبر (يعني لا تستعمل الواو في السؤال) يعني في الطلب (فلا يقال) اي فلا يجوز أن يقال (والله اخبرني كما يقال) اي كما يجوز أن يقال في الباء (بالله اخبرني) فان الباء تستعمل في السؤال ايضا وانما اختصت الواو بغير السؤال

خبره يعنى ان ذلك المضمر المبهم مفرد دائماً (وان كان) اى ولو كان (المميز مثنى او مجموعاً) وقوله (مذكر) خبر بعد خبر اوصفة مفرد (وان كان) اى ولو كان (المميز مؤنثاً نحو ربه رجلاً او رجلين او رجلاً) وهذا مثال لكونه مفرداً على كل تقدير وقوله (او امرأة) اى نحو ربه امرأة (او امرأتين او نساء) مثال لكونه مذكراً على تقدير تأنيث المميز وكونها داخلة على ذلك المضمر المبهم متفق عليه لكن كون الضمير المذكور غير مطابق لميزه مختلف فيه فاذكره المصنف بقوله مفرد مذكر يعنى انه غير مطابق مذهب البصريين (خلافاً للكوفيين) وهذه المخالفة (في مطابقة التمييز) والمطابقة مضاف الى مفعوله وفاعله محذوف اى في كون المبهم مطابقاً لتمييزه وقوله (في الافراد) بيان لمابة المطابقة وهو كونه مطابقاً في الافراد (والثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم) اى الكوفيين (يقولون ربهما رجلين وربهم رجلاً وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء) (وتأنيثها) وقوله (اى رب) تفسير للضمير المنصوب المؤنث وقوله (ما) فاعل تلحق وقوله (الكافة) بالرفع صفة ما وقوله (اى المانعة) صفة كاشفة للكافة يعنى تلحق كلمة ما التى تكف وتمنع رب (عن العمل) اى عن عمل الجبر كما تلحق بان وكان وقوله (وتدخل) معطوف على قوله تلحقها والضمير المرفوع راجع الى كلمة رب يعنى ان رب (بعد لحوق ما) يجوز دخولها (على الجمل) (نحو قوله تعالى ربما يؤذ الذين كفروا) فان رب دخلت على جملة يؤذ الذين والمراد بدخولها على الجملة هو أنها تدخل على الجملة اذا قصدوا تقليل النسبة المفهومة من الجملة نحو ربما قام زيد وربما زيد قائم يعنى انه قل نسبة القيام الى زيد ولا يقال ربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضى واما قوله تعالى ربما يؤذ الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة الماضى لصدق الوعد وتحقيقه فهو اذن بمنزلة الموجود الحاصل فيؤذ بمنزلة وديؤك ما قلنا قوله تعالى فسوف يعلمون اذا الاغلال في اعناقهم اتى باذ وهو للماضى وجع بينه وبين سوف التى هى للاستقبال لانه بمنزلة الموجود لتعريه من الريب كذا في الوافية (وقد تكون ما) اى لفظتها (زائدة قد دخل) فحينئذ تدخل كلمة رب (الاسم) اى المفرد (وتجرب) اى تعمل الجرب في ذلك الاسم فان ما لكونها زائدة لم تمنع عملها (نحو ربما ضربة) بالجرب يعنى رب ضربة حاصلة (بسيف صقل) اى مجلوة لقيتها وقوله (وواوها) مبتدأ (اى واورب) وقوله (في حكمها) خبر في كلام الشارح اما خبره في كلام المص فهو قوله (تدخل) يعنى ان واورب حرف جر ايضا ككلمة رب وحكمها حكمها في اختصاص دخولها (على نكرة موصوفة) لانهما في حكمها في كل ما يجوز لرب فلا يروج ما وجهه العصام بما وجهه حيث قال وكان الشارح اشار بتقدير

موصوفة (انما هو) ليكون اشارة الى ان قوله (على) (المذهب) (الاصح) ناظر الى كونها موصوفة يعنى انهم اتفقوا على انها مختصة بنكرة لكنهم اختلفوا في اشتراط كونها موصوفة فالاصح على انها مشروطة بها فلا يجوز أن تكون نكرة مختصة (وهذا) اى هذا المذهب الاصح (هو مذهب ابى على ومن واقعه) وقوله (وقيل) اشارة الى المذهب الغير الاصح وهو أنه (لا يجب ذلك) اى كون النكرة موصوفة بل يجوز كونها مختصة او موصوفة (والخيار عند المصنف الوجوب) ولذا قال على الاصح (وهذا الذى ذكره من التقليل اصلها) اى هو الاصل في كلة رب لكنه اصل يعدل عنه كثيرا وقوله (ثم تستعمل في معنى التكثير) اشارة الى انها تستعمل في خلاف الاصل اكثر مما هو في الاصل كما في مقام المدح والذم فيكون المقام قرينة على استعمالها في التكثير وكان الاستعمال اغلب من الاصل حتى كان (كالحقيقة وفي التقليل) اى وتستعمل في التقليل الذى هو الاصل اقل حتى كان (كالجواز المحتاج الى القرينة) وانما قل كالحقيقة والجواز ولم يقل حقيقة وجواز لعدم الاطلاع على معانيها الحقيقي ولكن الاستعمال الاول مشابه بالحقيقة في عدم الاحتياج الى القرينة والثاني مشابه بالجواز في الاحتياج اليها (وفعلها) (اى فعل رب يعنى) اى يريد بالفعل الذى اضيف اليها (الذى) اى الفعل الذى (تعلق به رب) وقوله وفعلها مبتدأ (فعل) (ماض) خبره وانما كان ماضيا (لانيها) اى لان كلمة رب (للتقليل المحقق) يعنى انها لحالة معلومة (ولا يتصور ذلك) اى التحقق والمعلومية (الافى الماضى) فان المعلومية تتحقق بعد مضيه ولا يتصور ذلك في المستقبل فانه ليس بمعلوم فضلا عن كثرته وقلته (نحور رب رجل كريم لقيته) فان كثرة الملاقاة وتقاييها انما تتحقق بعد وقوع الملاقاة وهذا مثال للماضى لفظا وقوله (اورب رجل كريم لم افارقه) مثال للماضى معنى والمضارع لفظا وايضا الاول للمثبت والثاني للمنفى وقوله (محذوف) بالرفع صفة ماض (اى ذلك الفعل الماضى) محذوف (غالبا) (اى في غالب الاستعمالات لوجود القرائن) ولو ذكر مع وجود القرائن المحققة القوية لزم الاطنباب ومثال اخذوف (نحو (رب رجل كريم) حيث حذف فعله وهو قوله (اى لقيته) (وقد تدخل) (اى رب) تدخل كثيرا على اسم ظاهر وتدخل قليلا (على مضمر) وقوله (مبهم) بالجر صفة مضمر وفسر المبهم بقوله (لا مرجع له) يعنى ان المراد بالمضمر المبهم انه ليس له مرجع وقوله (ميز) بفتح الياء صفة بعد صفة لمضمر يعنى على المضمر المبهم الذى يميز ذلك المبهم (بنكرة منصوبة) بالجر صفة نكرة وقوله (على التمييز) متعلق بمنصوبة (والضمير) بالرفع مبتدأ وقوله (مفرد)

للاختصاص يعنى ان اللام تكون بمعنى عن حال كونها واقعة (مع القول) اى
مع ما اشتق من القول (نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه) (وزائدة)
اى واللام زائدة (نحو) قوله تعالى (ردفكم اى ردفكم) (وبمعنى الواو)
اى اللام بمعنى الواو اذا كان (فى القسم) وانما لم يقل بمعنى الباء فى القسم مع ان
الباء اصل تنبيها على انه كواو القسم لا كبائه (للتعجب) اى لافادة التعجب
(نحو لله لا يؤخر الاجل) وانما لم يقل والله لاظهار أن مراده بالاتيان هو
التعجب (وانما تستعمل) اى اللام للتعجب (فى الامور العظام فلا يقال) اى
حينئذ لا يجوز أن يقال (لله لقد طار الذباب) بل يقال والله فان طيران الذباب
من الامور الخفية قوله (ورب) اما ان يقصده الحكاية او لا فان قصده
الحكاية فهو مرفوع تقديره على انه مبتدأ وان لم يقصده الحكاية فاما بتأويل
اللفظ او بتأويل الكلمة فان كان الاول فهو مرفوع منون لكونه منصرفا
وان كان الثانى فهو مرفوع غير منون غير منصرف للعملية والتأنيث كذا فى
المعرب وقوله (للتقليل) خبره ولما احتمل كونه للتقليل للاخبار والانشاء فسر
بقوله (اى لانشاء التقليل) (و) (لهذا وجب) ليكون اشارة الى ان كونه للانشاء
موجب لصدارته وان لم يذكره المصنف صراحة لكن يلزم ذلك فان قوله
(لها صدر الكلام) مستوجب لكونه للانشاء فدل عليه بالالتزام (كما ان كم)
اى كما ثبت لكلمة كم الخبرية انها (وجب لها) اى لكلمة كم (صدر الكلام
لكونها) اى لكون كلمة كم (لانشاء التكثير) وقوله (مختصة) خبر بعد خبر
او خبر للمحذوف يعنى ان كلمة رب مختصة (بنكرة) فلا تدخل على المعرفة
(لعدم احتياجها) يعنى انما اختصت رب بالنكرة لكونها غير محتاجة (الى المعرفة)
وقال العصام يرد على هذا التوجيه بانه لا فرق فيه بين رب وسائر حروف الجر
حتى تمتنع عن المعرفة لعدم حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه ما بينه الرضى وهو
انه لا يتحقق التقليل فى المعرفة لانها اما للكثرة فينا فيه واما للواحد المعين
فلا يجرى فيه التقليل لانه انما يجرى فيما فيه مظنة الكثرة ثم قال ولك ان تقول
ان مجرور رب فى معنى التمييز منها يعنى من كلمة رب لانها للتقليل كما ان كم
للتكثير ففيها شابة العدد الطالب للتمييز وهذا وجه وجيه وان خلا عنه
بيانهم انتهى وقوله (موصوفة) بالجر صفة بنكرة اى موصوفة اما بمفرد
او بجملة وانما اشترط بالموصوفة (ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب)
وانما يتحقق التقليل حين كونه كذلك (لانه اذا وصف الشئ صارا خصا واقل مما)
اى من الشئ الذى (لم يوصف) فان قولنا رجل عالم اخص من مطلق رجل
باعتبار ما صدق عليه واقل منه باعتبار الافراد وقوله (واشترط كونها

على السماع وقيل في الاستعمال ولكنها مقوية لفهوم الجار وعمله (واما التعدية
بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها
فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف) (والظرفية) (نحو جلست
بالمسجد اى في المسجد) وقوله (وزائدة) بالرفع عطف على محل قوله للاتصاق
يعنى ان كلمة زائدة (في الخبر) متعلق بزائدة وقوله (في الاستفهام) متعلق
ايضاه فالاول باعتبار كونه ظرف مكان والثاني باعتباره ظرف زمان يعنى
في وقوعه داخلا في الخبر في حالة الاستفهام (بهل) يعنى ان الاستفهام مقيد
بهل لا بغيرها من اداة الاستفهام واشار بقوله (لامطلقا) وفصله بقوله
(نحو هل زيد بقائم فلا يقال) يعنى انه لما اختص وقوعها بالاستفهام بهل
لم يجوز أن يقال (أزيد بقائم) فانه واقع في الاستفهام بالهمزة وقوله (والنفي)
بالجر عطف على قوله في الاستفهام وقوله (بليس) قيد ايضا للنفي يعنى انها
تكون زائدة ايضا في الخبر الذى وقع في النفي بليس (نحو ليس زيد براكب وبما)
اى في النفي بكلمة مالتى بمعنى ليس (نحو ما زيد براكب) ولما كان وقوعها
زائدة على قسمين احدها قياسا والثاني سماعا كما ذكره المصنف اراد أن يمهّد
بقوله (فهى) يعنى فالكلمة التى هى مسمى الباء (زائدة في الخبر في هذه الصور)
يعنى في الاستفهام بهل وفي النفي بليس وبما (قياسا) اى زيادة قياس
وقوله (وفي غيره) عطف على قوله في الاستفهام (اى في غير الخبر
الواقع في الاستفهام والنفي) (سماعا) ولما وقع سماعا اعم يعنى انه (سواء
لم يكن خبرا) (نحو بحسبك زيد) حيث دخلت فيه في المبتدأ (وكفى بالله
شهيدا) حيث دخلت في الفاعل (والقي بيده) حيث دخلت في نائب الفاعل
وتفسير الكل قوله (اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقي يده او) يعنى
الواقع سماعا سواء (كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك
زيد) حيث دخلت فيه في الخبر (واللام) بالرفع مبتدأ وقوله (للاختصاص)
ظرف مستقر خبره والجملة معطوفة على اخواتها ولما كان الاختصاص على
نوعين اشار اليه بقوله (بملكية) يعنى الاختصاص اما بسبب وقوع الملكية
(نحو المال لزيد) يعنى مختص لزيد لكونه مالكة (وبلا ملكية نحو الجمل
للفرس) فانه مختص لفرس معين لكن لا ملكية بينهما بل المالك لهما شخص آخر
وقوله (والتعليل) بالجر عطف على الاختصاص يعنى انها للتعليل (اى
ليبان علة شئ) اما (ذهنا نحو ضربت للتأديب) فان المتكلم لا حظ او لا في
ذهنه التأديب ثم شرع في الضرب (او خارجا نحو خرجت للحفاظ) فان الحفاظ
وقعت في الخارج ثم شرع في الخروج وقوله (وبمعنى عن) عطف على قوله

التخل اى على جذوع التخل (فان جذوع التخل لم تصلح ان تكون ظرفا حقيقيا للمصلوب فهذه قرينة صارفة على انه ليس بمستعمل فى ماوضع له بل هو مستعمل بمعنى الاستعلاء وفى شرح اللب ان المحققين قالوا انها للظرفية ايضا فى هذه الآية مجازا لتمكن المصلوب فى جذوع التخل تمكن المظروف فى الظرف انتهى (والباء للالصاق) ولما كان الالصاق ايضا عبارة عن جعل الشيء ملصقا بشئ اراد أن يعين ماهو ملاصق فقال (اى لافادة لصوق امر) اى متعلق (الى مجرور الباء هذه) اى كونها كذلك (كما ترى فى مررت يزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك يزيد اى بمكان يقرب) اى ذلك المكان (منه) اى من زيد (والاستعانة) بالجر عطف على الالصاق (اى استعانة الفاعل) اى طلب فاعل الفعل المتعلق لها العون (فى صدور الفعل عنه) اى عن الفاعل (بمجروره نحو كتبت بالقلم) اى طلبت الاعانة فى صدور الكتابة عنى بالقلم (والمصاحبة) (نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه) اى وجعله شريكا (مع الفرس فى الاشتراء) يعنى جعلت السرج شريكا للفرس فى الاشتراء * ولما كان بين كونها للالصاق وبين كونها للمصاحبة عموم وخصوص مطلق حيث اجتماعا فى مادة وافتراقا فى مادة اشار الى مادة الافتراق بقوله (ولا يلزم ان يكون السرج حل اشتراء الفرس) اى فى وقت صدور اشتراء الفرس (ملصقا به) بل يجوز أن يكون فى مكان آخر ويجوز أن يكون ملصقا به وعليه فان كان الاول يصدق عليه ان الباء فيه للمصاحبة بدون الالصاق وان كان الثانى يصدق عليه انه للمصاحبة والالصاق معا (فالالصاق يستلزم المصاحبة) فان كل ماهو ملصق بشئ فهو مصاحب به (من غير عكس) يعنى ان المصاحبة لا تستلزم الالصاق (والمقابلة) (اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة شئ آخر نحو بعت هذا بذاك) اى بمقابلة ذاك (والتعدي) (اى جعل الفعل اللازم متعديا لتضمنه) اى لكون الفعل اللازم متضمنا (معنى التصير بادخال الباء) اى بسبب ادخال الباء (على فاعله) اى فاعل ذلك الفعل اللازم وهو المرور بالباء (فان معنى ذهب زيد) فى حال كونه لللازم (صدر الذهاب عنه) اى عن الفاعل (ومعنى ذهبت يزيد صيرته ذاهبا) اى جعلته فاعلا للذهاب ومصدرا له وفيه فعلان احدهما الصيرورة حيث اسند الى المتكلم وهو المتعدى واثنيهما الذهاب وفاعله فى الحقيقة هو المجرور (والتعدي بهذا المعنى) يعنى بمعنى جعل اللازم متعديا (مختصة بالباء) وما وقع فى عبارة الصرفيين ان تعدي اللازم بحرف الجر فى الكل اى فى الثلاثى المجرد وغيره فمخصوص بالباء وايضا موقوف

حتى كما سيحىء واليه اشار الشارح بقوله (ولم يكتف) اى المصنف (فى كونها)
 اى فى كون كلمة حتى (بمعنى مع تشديدها الى كما اكتفى فى كونها لانتهاى الغاية)
 وقوله (للتفاوت الواقع بينهما) متعلق بقوله لم يكتف اى لم يكتف لوقوع
 التفاوت بين الى وحتى حال كونهما بمعنى مع (بالقلة والكثرة) فانه فى الى قليل
 وفى حتى كثير و اشار الى الفرق الآخر بقوله (وتختص) (اى حتى) (بالظاهر)
 (اى بالاسم الظاهر) وفسره به للتنبيه على ان الظاهر ههنا ما يقابل الضمير
 والباء ههنا داخل على المقصور عليه لان حتى مقصورة على الظاهر ولا توجد
 داخلة فى الضمير واما الاسم الظاهر فليس بمقصود لها بل يوجد فى الى ايضا
 وقوله (فلا يقال) تفريع عليه اى فبسبب اختصاصها بالظاهر لا يجوز
 أن يقال (حتاه) حال كونها داخلة فى الضمير (كما يقال) اى كما يجوز أن يقال
 (اليه) وقوله (لانها) اشارة الى وجه عدم جواز دخولها فى الضمير
 مع اشتراك الى وحتى فى معناه يعنى وانما لم يحجز دخولها فى الضمير لان حتى
 (لودخلت على المضمر لالتبس) اى لزم ان يلتبس (الضمير المجرور بالمنصوب)
 اى بالضمير المنصوب (لجواز وقوعهما) اى وقوع المجرور والمنصوب
 (بعدها) اى بعد حتى بل المرفوع ايضا كما اذا استعمل للابتداء وللعطف
 وهذا عند الجمهور (خلافا للمبرد) (فانه يجوز دخوله) اى دخول حرف حتى
 (على المضمر) كالى (مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة)
 وهو قوله فلا والله لا يلقى اناس * فتى حتاك يا ابن ابي زياد (والجمهور يحكمون
 بشذوذه فلا يجوزونه قياسا) فانه لا نقض لقاعدة بسبب ورود مخالفة نادرا (وفى)
 موضوع (للظرفية) ولما كانت الظرفية امرا نسبيا بين الظرف والمظروف وكان
 لتلك الكلمة متعلق ومدخول اراد أن يبين تعيين الطرفين فقال (اى لظرفية
 مدخوله) يعنى ان المراد بكونها للظرفية كون مدخولها ظرفا (لشئ) وهو المتعلق
 سواء كانت ظرفية المدخول فيه (حقيقة) بان يكون زمانا او مكانا يدخل فيه
 المظروف (نحو الماء فى الكوز او) لم يكن ظرفا حقيقة بان لم يكن زمانا او مكانا
 وكان مجازا نحو النجاة فى الصدق) لان الصدق فى الحقيقة ليس بزمان ولا مكان حتى
 يكون حقيقة بل هو مجازا ما بطريق الاستعارة بان يجعل الصدق كالظرف فى الاشتغال
 لكونه سببا للنجاة ومشملا له او مجازا عقليا لان النجاة فى الحقيقة من فعل الله تعالى
 وهو من عند الله عز وجل فانسب الى سببه مجازا عقليا كذا قيل (وبمعنى على
 قليلا) اى كلمة فى تحيى وتستعمل بمعنى على الاستعلائية (كقوله تعالى) حكاية
 عن فرعون حيث اوعد السحرة المؤمنين بموسى وقال (ولا صلبنكم فى جذوع

التام وقوله وقد كان مرادبه لفظه وهو مبتدأ وقوله وشبهه عطف عليه
 وقوله «متأول» خبر والجملة استئنافية وقوله (بكونها) متعلق بقوله متأول
 يعني اذا وقع من في كلام موجب وتوهم بانها زائدة يكون هذا التوهم فاسدا
 لان التي وقعت في امثاله ليست بزائدة لانها ما متأول بانها (للتبعض او) متأول
 بانها (للتبيين اى قد كان بعض مطر اوشئ من مطر اوهو) يعني هذا وامثاله
 (وارد على الحكاية) فلما راد بكونه في كلام غير موجب كونه في الحال او في الاصل
 كذا في العصام (كأن قائلاً قال هل كان من مطر) اى بالاستسهام (فاجاب) اى
 القائل عنه بقوله (بانه قد كان من مطر) فقوله من مطر يكون حكاية عن كلام
 السائل (والى) اى كلمة الى موضوعة (للانتهاء) (اى لانتهاء الغاية) في الزمان
 والمكان بلا خلاف ماهو المراد من الغاية واذا كان كذلك (فهي) اى كلمة الى
 (بهذا المعنى) اى حال كونها ملازمة بمعنى الانتهاء (مقابلة) بكسر الباء (لمن)
 اى لكلمة من التي للابتداء يعنى مقابلة لها في الجملة لان من اما للابتداء من الزمان
 او للابتداء من المكان والى قد تكون للانتهاء في غيرها كذا في العصام (سواء
 كان) اى سواء وجد واستعمل (في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان)
 اى او استعمل في الزمان (نحو) قوله تعالى (اتموا الصيام الى الليل او غيرها)
 اى او استعمل في غير المكان والزمان (نحو قلبي اليك) فان الانتهاء فيه ليس
 في الزمان ولا في المكان بل هي للانتهاء المطلق (فان قلب الخاطب منتهى اليه)
 اى ينتهي اليه قلب المتكلم (باعتبار الشوق والميل) وقوله (وبمعنى مع)
 معطوف على قوله للانتهاء يعنى ان كلمة الى قد تكون بمعنى مع حال كون
 ذلك المعنى «قليل» اى في زمان قليل او استعمالا قليلا (كقوله تعالى
 «ولا تأكلوا اموالكم الى اموالكم اى») لا تأكلوا اموال اليتامى (مع اموالكم)
 اى مخلوطة بها وقال في شرح اللب والحق انها بمعنى الانتهاء بتضمين الضم
 انتهى يعنى ولا تأكلوا اموالهم مضمومة الى اموالكم وفي الصحاح وقد يجيء
 بمعنى مع كقولهم الذود الى الذود ابل وقال الله تعالى ﴿ولا تأكلوا اموالهم
 الى اموالكم﴾ وقال الله تعالى ﴿من انصارى الى الله﴾ وقال الله تعالى ﴿واذا خلوا
 الى شياطينهم﴾ انتهى وكل من المذكورات بمعنى مع لكن يحتمل ان يكون فرعا
 لمعنى الانتهاء (وحتى) اى كلمة حتى (كذلك) وقوله (اى مثل الى) تفسير للمشار
 اليه وقوله (في كونها) اى في كون كلمة حتى (لانتهاء الغاية) تفسير لوجه التشبيه
 (وبمعنى مع) يعنى حتى تحيى بمعنى مع (كثيرا) وهذا كالاستثناء من قوله كذلك
 يعنى ان حتى مثل الى في جميع ما ذكر لكن بينهما فرق بوجهين احدهما كونها
 بمعنى مع كثيرا بخلاف الى وثانيهما ان الى تدخل الظاهر والضمير بخلاف

(نحو صمت من يوم الجمعة) يعني ابتداء زمان صومى يوم الجمعة (وعلازمة من الابتدائية) يعنى القرينة على كونها للابتداء (صححة ايراد الى اوما) اى اواراد شئ (يفيد فائدتها) اى فائدة الى وهى افادة الانتهاء وقوله (فى مقابلتها متعلق بالاراد اى ايراد ذلك فى مقابلة من فمثال صححة ايراد الى (نحو سرت من البصرة الى الكوفة) و) مثال ايراد ما يفيد فائدتها (نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وانما افاد ذلك فائدة معنى الى (لان معنى اعوذ بالله التجيى اليه) اى الى الله فحينئذ يفيد أن ابتداء التجائى وفرارى من الشيطان وانتهاه الى ربى **(والتيين)** (بالجر عطف على الابتداء اى ويحيى من للتيين ايضا) وهذا تفسير للعطف وقوله (اى لاطهار المقصود من امر مبهم) تفسير للتيين بانه بمعنى الاظهار يعنى اظهار ما قصد من ذكر امر مبهم (وعلامته) اى وقرينة كونه للتيين (صححة وضع الموصول فى موضعه مثل قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك اذا قلت يعنى اذا اوتلت قوله تعالى من الاثنان وقلت ان المراد به (فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان استقام المعنى) يعنى يكون المعنى مستقيما وقوله **(والتبعض)** بالجر عطف على ما قبله كما افاده بقوله (اى وقد يحيى من للتبعض وعلامته) اى علامة كونه للتبعض (صححة وضع بعض) اى وضع لفظ بعض (مكانه) اى مكان لفظ من (نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم) **(وزائدة)** (بالرفع عطف على قوله للابتداء فانه) اى لان قوله للابتداء وان كان مجرورا لفظا لكنه (مرفوع) محلا (بالجرية) وقوله (وزيادتها لاتكون) اى لاتوجد (الا) اشارة الى ان قوله **(فى غيره)** متعلق بالزيادة التى تضمنها قوله زائدة الى انها منحصرة فى غير (الكلام) **(الموجب)** اى لاتوجد فى كلام مثبت بل هى منحصرة فى كلام منفى (نحو ما جاءنى من احد وهل جاءك من احد) اورده بالمثالين للاشارة الى ان المراد بالمنفى اعم من ان يكون منفيا بالصراحة نحو ما جاءنى او منفيا بالدلالة نحو هل جاءك فان الاستفهام للانكار وهو بمعنى النفى وهذا الانحصار انما هو للجمهور من البصريين وقوله **(خلافا للكوفيين والاخفش)** (فانهم) لم يحكموا بالخصر فى غير الموجب (بل يجوزون زيادتها) اى زيادة من (فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم) يعنى دليلهم على جواز الزيادة فى الموجب هو قول العرب (قدكان من مطر) فان من فى قوله من مطر زائدة مع انها وقعت فى موجب (واجاب) اى واراد المصنف ان يحبيهم من طرف البصريين **(عن استدلالهم)** اى عن استدلال الكوفيين (بقوله) **(وقدكان من مطر وشبهه)** وقوله (مما يتوهم) بيان للشبه يعنى المراد بما يشبه هذا الكلام هو كلام يتوهم (منه زيادة من فى الكلام الموجب)

ولا يضر بدون هذه الاحرف الثلاثة في الشعر ايضا الا اذا انتهى (وواو القسم وتاؤه) (اى تاء القسم) (وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا) ولما كان بعض هذه الحروف مشتركا بين الحرف والاسم وبعضها بين الحرف والفعل اراد الشارح ان ينبه عليه فقال (فالشرة الاولى) وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه (لا تكون) اى تلك العشرة (الاحرف الخمسة التى تليها) اى تلى تلك العشرة وهي عن وعلى والكاف ومذ ومنذ (تكون حرفا واسما) يعنى تستعمل فى بعض المواضع حرفا وفى بعض آخر اسما (والثلاثة البواقى) وهي خلا وعدا وحاشا (تكون حرفا وفعل) والفاء فى (فن) لتفصيل وهو مبتدأ يعنى ان لفظ من مبتدأ وقوله (للابتداء) خبره وفسره الشارح بقوله (اى لابتداء الغاية) للإشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه * ولما كانت الغاية عبارة عن الجزء الاخير للمسافة وكان الابتداء عبارة عن الجزء الاول لها مع عدم الاتصال بينهما اراد أن يشير الى ان المراد به المجاز فقال (والمراد بالغاية المسافة) اى مجموع المسافة وقوله (اطلاقا لاسم الجزء) اشارة الى علاقة المجاز يعنى انه من قبيل اطلاق اسم الجزء الذى هو الاخير (على الكل) اى على المجموع وقوله (اذلا معنى) اشارة الى القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقى يعنى انما كان المراد به كذلك لانه لو حمل على معناه الحقيقى لم يحصل منه المعنى المراد لان الابتداء فى حقيقة متصل بالجزء الذى يلي الابتداء لا بالجزء الذى هو النهاية فينبذ لا معنى لقولنا (لابتداء النهاية) لما عرفت (وقيل كثيرا ما) اى اطلاقا كثيرا (يطاقون الغاية ويريدون بها) اى بالغاية (الغرض والمقصود) اى من النعل واذا كان كذلك (فالمراد بهما) اى بالغاية (الفعل) اى فعل يترتب على فعل آخر (لانه) اى لان الفعل الذى يعبرون عنه بالغاية هو (غرض الفاعل) وقوله (ومقصوده) بالرفع عطف تفسير للغرض يعنى ان المراد بغرض الفاعل هو ما قصد و اشار الشارح بقوله قيل الى ضعف هذا القول لانه فيه تخصيص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التى لها غرض كما قاله العصام ثم قال والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اى ان من لابتداء له نهاية لا لابتداء ليس له نهاية كالامور الابدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعماله فى الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او التنزيلية * ثم اشار الى نوعى الابتداء بقوله (وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة) يعنى شرعت فى سيره ابتداء ونهاية فابتدأه من حيث المكان هو البصرة (او من الزمان) يعنى ابتداء اما من الزمان

تأويل ما رُحِبَ (وسميت هذه الحروف) يعني كما سميت هذه الحروف بحروف
الجر سميت (حروف الاضافة ايضا لانها) اى لكونها (تضيف الفعل او معناه
الى ما يليه و) سميت (حروف الجر لانها) اى لكون تلك الحروف (تجرّ
معاني الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر) اى اوسميت بها لكون
الاثر الحاصل بها فى الاسم الذى يليه هو الجرّ من انواع الاعراب فالاول بناء
على كون الجر بمعناه اللغوى والثانى بناء على المعنى الاصطلاحى وهو التأثير فى الاسم
بالجر * ثم اراد بعد التعريف ان يبين عددها اجمالا ثم ما اختص بكل واحد
منها من الخواص والمسائل فقال (وهى) (اى حروف الجر) (من)
ابتدأ بها لانها للابتداء وعقبها بالى فقال (والى) لكونها للانتهاء (وحتى)
لكونها للغاية (وفى) ولما كانت هذه الحروف على نوعين احدهما ما اتحد
اسمه ومعناه والاخر ما افرق اسمه عن معناه اراد الشارح ان ينبه عليه
بقوله (وذكر هذه الحروف) اى ذكر المصنف هذه الحروف الاربعة (على
سبيل الحكاية) اى على طريق حكاية الفاظها من الحركة والسكون بان كانت
اعاربها تقديرية يعنى مرفوعة تقديرا على انها خبر للمبتدأ (لانه) اى الشأن
(ليس لها) اى لهذه الحروف (اسماء خاصة) اى كما كانت للحروف الاتية
فان الحروف الاتية لها اسماء خاصة (يعبر بها) اى بتلك الاسماء (عنها) اى
عن مسمياتها (والباء واللام) بالرفع فيهما على انهما معطوفان على احد الحروف
السابقة (ذكرهما) اى ذكر المصنف هذين الحرفين (باسميهما) فان
مسمياتهما الباء واللام المكسورتان (لوجودهما) اى كون اسميهما
موجودين (وكذلك ذكر الواو) اى سواء كانت للقسمة او بمعنى رب
(والتاء) اى للقسمة (والكاف) اى ذكر الثلاثة (باسمائهما حيث) اى لان
اسمائهما (وجدت بخلاف ما بقى) اى الحروف التى بقيت (منها) اى من الحروف
(ورب وواوها) (اى الواو التى تقدر بعدها رب) يعنى تقدر رب بعد تلك
الواو * ولما كان خلاف بين البصرية والكوفية فى ان الجار هل هو رب او واوها حيث
قال البصريون ان العمل لرب وقال الكوفيون انه للواو وكان اللائق على حال
المصنف ان يحمل كلامه على مذهب البصريين اشار الشارح اليه بقوله (وفى
عدتها) اى عدته واو رب (من حروف الجر) بان ذكرها على حدة (تساع) بناء
على جعل العمل للواو على خلاف مذهب البصريين ولذا لم يجمع واو القسم
معها كما جمع باء مع الباءات فرقا بين المعدود مساححة وبين المعدود حقيقة
وقال العصام والاضاهر انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم
للتصريح بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب مضمّر بعدها ايضا

اولان يحكم به بان يكون مسندا الى الغير بان يكون فعلا او خبرا (بل لا بد له) اى للحرف (فى ذلك) اى فى الدلالة (من انضمام امر آخر اليه) حتى يكون مستقلا بالمفهومية وقوله (ومن ثمه) متعلق بقوله احتاج وفسره بقوله (اى لاجل) للاشارة الى ان من اجلية والى انه مفعول له وقوله (انه يدل على معنى فى غيره) اشارة الى ان المشار اليه به هو قوله على معنى فى غيره (احتاج) اى الحرف (فى جزئيه) اى فى كونه جزءا (للكلام ركنا كان) اى سواء كان ذلك الجزء ركنا له بان يكون عمدة (او غيره) بان يكون فضلا (الى اسم) متعلق باحتاج اى احتاج الى الاسم الذى (يتعلل معناه) اى معنى ذلك الحرف (بالنسبة اليه) اى الى ذلك الاسم (نحو من البصرة) لان معنى الابتداء الخاص لا يتعلل الا بالاسم الذى هو البصرة (او فعل) (كذلك) اى كاحتياجه الى الاسم (نحو قد ضرب) فان معنى التحقيق الخاص لا يتعلل الا بفعل ضرب * ثم شرع فى بيان انواعه فقال (حروف الجر) مبتدأ وقوله (ما وضع) خبره يعنى ان حروف الجر حروف وضعت (للافضاء بفعل) وقوله (اى ايصاله) تفسير للافضاء اى المراد بالافضاء انه يوصل الفعل وقوله (فان معنى) اشارة الى مصحح تفسير الافضاء بالاىصال يعنى انه يصح ان يفسر الافضاء بالاىصال فان معنى (الافضاء الوصول) اى جعل الشيء واصلا الى الآخر وقوله (ولما عدنى) جواب لسؤال مقدر يعنى انه على هذا لا يجوز تفسير الافضاء بالاىصال فانه لما كان معنى الافضاء الوصول لزم ان يفسره بالوصول اجاب بان الافضاء لما كان متعديا (بالباء) يعنى بقوله بفعل (صار معناه الاىصال) اى انتقل معناه من الوصول الى الاىصال وقوله (او معناه) عطف على قوله بفعل يعنى ان ذلك الافضاء اما افضاء بالفعل او افضاء بمعناه (اى معنى الفعل) ولما كان الظاهر من قوله معنى الفعل انه معنى يدل عليه الفعل الاصطلاحي من الحدث او الزمان او النسبة احتاج الى تفسيره حتى يتكشف المراد فقال (وهو كل شئ) يعنى المراد بمعنى الفعل كل لفظ سواء كان مشتقا او غير مشتق (استبطن) اى استخرج (منه) اى من ذلك الشئ (معنى الفعل) اى الحدث (كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور) نحو عليك نفسك (وغير ذلك) (الى ما يليه) اى ايصال معنى الفعل الى اسم يلى ذلك الاسم ذلك الحرف يعنى يذكر بعده متصلا (سواء كان) اى ذلك الاسم الذى يلى ذلك الحرف (اسما صريحا نحو مررت بزيد وانا مارت بزيد او كان فى تاويل الاسم كقوله تعالى وضائق عليهم الارض بما رحبت اى برحبها) يعنى بسعتها فالباء فى بما واصل المعنى الذى هو حصول ضاقت الى الرحب الذى هو حاصل بعد

(مخصوصه) اى موافقاله (فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو
 حبذا رجلا زيد) وهذا مثال لما يقع فيه التمييز قبل المخصوص مفردا (وحبذا زيد
 رجلا) وهذا مثال لما وقع بعده وكذا قولنا حبذا رجلين زيدان او حبذا رجلا
 الزيدون (وحبذا زيدا كبا) وهذا مثال لما وقع حالا بعد المخصوص (و) كذا (حبذا
 راكبا زيد) والاولى ايراده ايضا لثلاثتهم عدم جوازه بناء على توهم كون
 المخصوص ذا الحال كاستعرفه لكنه اكتفى بالتمثيل بقوله (وحبذا رجلين او راكبين)
 اى او حبذا راكبين (الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة
 هند وحبذا هند امرأة والعامل فى التمييز او الحال ما) اى الصالح للعامة الواقعة (فى)
 ضمن جملة (حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا) يعنى الفاعل (لازيد) اى وليس
 ذو الحال زيد وقوله (لان) بيان لوجه عدم جواز كون زيد صاحب الحال
 يعنى انما لم يحجز أن يكون زيد وامثاله ذا الحال لان (زيدا مخصوص والمخصوص
 لا يحجز الا بعد تمام المدح والركوب) اى والحال ان الركوب الذى ذكر فى ضمن
 راكبا (من تمامه) اى من تمام المدح ولو جعل حالا من المخصوص يلزم ان لا يكون
 المخصوص مذكورا بعد تمامه وقوله (فالراكب حال) نتيجة للقياس الذى
 اثبت به بابطال نقيضه يعنى ان لم يحجز أن يكون حالا من المخصوص يتعين
 ان يكون حالا (من الفاعل لامن المخصوص) وقال العصام والاولى ان يقول
 من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل فى التمييز
 فى نعم رجلا هو نعم ثم قال والظاهر أن العامل فى التمييز من الذات المذكورة هو
 الاسم المبهم كما فى رطل زيتا فالعامل فى كلمة ذا كالضمير المبهم فى ربه رجلا
 انتهى وقال فى الامتحان ويمكن ان يقال التمييز ههنا من النسبة كطاب زيد والدا
 والله دره فارسا وانما قدم التمييز على الحال لكونه راجعا لكونه انساب للمدح
 والذم * ولما فرغ المصنف من احكام الفعل واقسامه شرع الآن فى احكام
 الحرف فقال (الحرف) اى حقيقته وحده (مادل على معنى فى غيره) وقوله
 (اى كلمة) تفسير لما واشارته الى انه عبارة عن الكلمة والى انه نكرة وقوله (دلت
 على معنى) اشارة الى ان تذكير الضمير بحسب لفظ ما وقوله (حاصل) اشارة
 الى ان قوله (فى غيره) ظرف مستقر صفة لمعنى وقوله (متعلق بالنسبة الى
 الغير) صفة بعد صفة تفسير لذكر المعنى فى غيره يعنى ان المراد بكونه فى غيره
 ان تعقله لا يمكن الا بالنسبة الى ذم الغير وقوله (اى لا يكون مستقلا) تفسير
 لمعنى ذلك التعقل يعنى ان المراد بالتعلق بالنسبة الى الغير أنه لا يكون مستقلا
 (بالمفهومية) وقوله (بحيث لا يصلح لان يحكم عليه اوبه) متعلق بالنفى يعنى
 ان المراد بعدم استقلاله انه لا يصلح لان يحكم عليه بان يكون مبتدأ او فاعلا

يعنى ان المدوح هو ذاته تعالى بقرينة ما قبله وهو قوله تعالى ﴿والسما بيناها
 بايد وانا لموسعون والارض فرشناها فعم الماهدون﴾ فان الباني للسما والفارش
 للارض وماهدها هو الله تعالى وايراده بالجمع للتعظيم ﴿وساء﴾ حال كونه
 من افعال الذم ﴿مثل بئس﴾ (في افادة الذم) اى فى المدلول (والشرائط)
 اى فى الشرائط الثلاثة المذكورة فى الفاعل (والاحكام) اى وفى احكامه
 من جواز حذف المخصوص بالقرينة ﴿ومنها﴾ (اى من افعال المدح والذم)
 لفظ (حب فى) ﴿حبذا﴾ واصل المتن ومنها حبذا لكن لما توهم انه مجموع
 حبذا اراد دفعه بالتفسير بان ما كان من جملة تلك الافعال هو حب فقط
 كما اشار اليه بقوله (وهو) اى حبذا (مركب من حب الشيء) بفتح الحاء (او حب)
 بضمها (اذا صار) اى ذلك الشيء (محبوبا) هذا جزء المركب وقوله (ومن ذا)
 اشارة الى الجزء الآخر قال العصام ان الشارح يريد بذلك ان فى حب لغتين
 حب بفتح الفاء يعنى الحاء كما هو القياس وحب بضم الحاء بنقل الضمة الى الحاء
 ثم الادغام اذا صله حب بضم الباء على وزن حسن وفى الصحاح تفصيله وعند
 صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله اى هو حبيب الخ ولذا
 قال المصنف ﴿وفاعله﴾ (اى فاعل هذا الفعل) ﴿ذا﴾ ثم اشار الى مسئلة خاصة له
 فقال ﴿ولا يتغير﴾ (اى حبذا) يعنى اصل فعله (او فاعله) اى ولا فاعله (او ذا)
 اى ولا لفظ ذا وهذا مثل قوله تعالى ﴿ولا تطع منهم آثما او كفورا﴾ يعنى لا آثما
 ولا كفورا كما فى شرح اللب وقوله (عما هو عليه) متعلق بلا يتغير يعنى ان كلا منهما
 لا يتغير عن الشكل الذى كان عليه وفصله بقوله (فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
 اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجرها) اى ليكون تلك الكلمة
 المركبة جارية (بجرى الامثال التى لا تتغير) كما سبق تحقيقه (فيقال حبذا الزيدان)
 حين كون المخصوص تثنية (وحبذا الزيدون) حين كون المخصوص جمعا
 (وحبذا هند) حين كونه مؤنثا وهذا كالاستثناء من الحكم المذكور فى قوله
 وشرط المخصوص مطابقة الفاعل * ثم شرع فى بيان بعض ما هو مشترك فيه
 ومخالف فيه فقال ﴿وبعده﴾ (اى بعد حبذا) ﴿المخصوص﴾ كما فى اخواته
 ﴿واعرابه﴾ (اى اعراب مخصوص حبذا) ﴿كاعراب مخصوص نعم﴾ (على
 الوجهين المذكورين) يعنى على كونه مبتدأ وما قبله خبره وعلى كونه خبرا
 للمبتدأ المحذوف وهذا هو الحكم المشترك بينه وبين اخواته وقوله (ويجوز ان يقع)
 شروع فى بيان الحكم المخصوص به يعنى انه يجوز فى حبذا فقط ان يقع ﴿قبل
 المخصوص﴾ وفسره بقوله (اى مخصوص حبذا) لئلا يتوهم الاشتراك (وبعده)
 (اى بعد مخصوصه) (تمييز او حال) حال كون كل منهما ﴿على وفق

تأويلا بان ما يؤول مبالثي الذي يكون عبارة عما يرجع اليه الضمير ويحتمل ان يكون
 اشارة الى ماسأتى من التأويل بحذف المضاف او غيره في الآية التي سنذكر
 (وفي الافراد) اى انه لا بد أن يطابق الفاعل في الافراد (والتثنية والجمع والتذكير
 والتأنيث) وقوله (لكونه) علة لوجه كونه مشروطا به يعنى انما اشترط ذلك
 لكون المخصوص (عبارة عن الفاعل في المعنى) وان كان منفصلا عنه في اللفظ
 فانه هو المقصود بالمدح والذم وانفضاله عن الفعل لغرض تحصيل المعنيين
 اى الذكر مرتين اجمالا وتقييلا (نحو نعم الرجل زيد) فان زيدا مطابق للفاعل
 في الجنس والافراد (ونعم الرجلان زيدان) هذا مثال للمطابق في التثنية
 (ونعم الرجال زيدون) هذا مثال للمطابق في الجمع (وبئست المرأة هند) هذا
 مثال الذم المطابق في التأنيث (وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات)
 مثال الذم المطابق في التثنية والجمع قوله (ويحوز أن يقال) اشارة الى ان هذا الفعل
 كاجاز مطابقته لفاعله في التذكير والتأنيث يحوز أن لا يطابقه فيحوز أن يقال
 (نعم المرأة هند وبئس المرأة هند) وانما جاز كذلك (لانهما) اى نعم وبئس (لما كانا غير
 متصرفين اشبهما بالحرف) اى كانا مشابهين للحروف في عدم جواز التصرف واذا
 كانا مشابهين لهما (فلم يجب الحاق العلامة بهما) اى الحاق علامة التأنيث
 في التأنيث الحقيقي بهذين الفعلين كما وجب في سائر الافعال (و) (قوله تعالى) (بئس
 مثل القوم الذين كذبوا) و اشار الشاح بقوله (جواب سؤال مقدر) الى وجه
 ايراد المصنف يعنى ان هذا الايراد من المصنف في معرض الجواب لسؤال مقدر
 بالنقض بايراد مادة لم توجد فيها المطابقة وهى هذه الآية الكريمة (حيث وقع
 المخصوص فيها اعنى الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم)
 فاراد أن يحجب عنه بان تلك الآية الكريمة (و) كذا (شبهه) (نما) اى من المواضع
 التى (لا يطابق الفاعل) فى تلك المواضع (المخصوص) انما يرد بها النقص
 اذا لم يكن متأولا لكنه (متأولا) بتأويلين احدهما بتقدير المضاف فى طرف
 المخصوص بان يقال انه (يتقدير مثل الذين كذبوا) يعنى بئس مثل القوم مثل
 الذين كذبوا فيكون المثل المقدر المضاف مطابقا للفاعل وثانيهما بحذف
 المخصوص كما افاده بقوله (او يجعل) لفظ (الذين كذا صفة للقوم) لكون
 معناه جمعا (وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم) ثم شرع
 فى ما يجوز للمخصوص فقال (وقد يحذف المخصوص) وقيد بقوله (اذا علم
 بالقرينة) (ليكون اشارة الى انه لا يجوز حذفه اذا لم يعلم) (مثل) (قوله تعالى) فى قصة
 ايوب عليه السلام (انا وجدناه صابرا) (نعم العبد) ومخصوصه محذوف (اى ايوب)
 بقرينة ان ذلك فى قصته (و) (قوله تعالى) (فنع الماهدون) (اى نحن)

يعني انه يذكر المخصوص مفصلا بعد ذكر الفاعل مجملا وذلك هو المعنى (بالمدرح
او الذم) يعني ما يريد مدحه او ذمه مفصلا معينا * ثم اراد أن يشير الى ان البعدية
ليست بواجبة بقوله (وبعديته) اى كون المخصوص المذكور مذكورا بعد الفاعل
(انما هي) اى البعدية (بحسب الغالب) لانه قد يقدم المخصوص فيقال زيد نعم
الرجل صرح به فى المفتاح) ثم شرع فى بيان اعراب المخصوص وهو على وجهين
احدهما ما قاله (وهو) اى المخصوص (مبتدأ وما قبله) (اى الجملة الواقعة قبله
غالبا) وهى الجملة الفعلية المركبة من نعم و فاعله (خبره) اى على انها جملة فعلية صغرى
مرفوعة المحل خبر مقدم للمبتدأ أو المبتدأ مع خبره جملة اسمية كبرى وقوله (ولم تحتاج
هذه الجملة الواقعة خبرا) دفع لما توهم ان الجملة اذا وقعت خبرا تحتاج الى عائذ
الى المبتدأ فدفعه بان الواقعة خبرا لا تحتاج (الى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف
المهدي مقامه) وقوله (او خبر مبتدأ محذوف) اشارة الى ثانى الوجهين
وهو أن المخصوص مرفوع على انه خبر للمبتدأ المحذوف (وهو) اى ذلك
المحذوف (هو) اى لفظ هو راجع الى الفاعل (مثل نعم الرجل زيد) (فزيد فى هذ
المثال اما مبتدأ وجملة نعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على
تقدير السؤال) يعنى انها جملة اسمية استئنافية جواب لسؤال سائل (فانه
لما قيل نعم الرجل) اشار الى منشأ السؤال (فكأنه) اى المتكلم (سأل من هو)
اى المدح (فقيل) اى فاجيب انه (زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل
جملة واحدة) اى اسمية خبرية مركبة من المبتدأ والجملة الفعلية الانشائية
(وعلى الوجه الثانى جملتان) احدهما فعلية انشائية وثانيهما اسمية اخبارية
* ثم شرع فى بيان شرط المخصوص ومساائله فقال (وشرطه) اى شرط
المخصوص يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا (مطابقة الفاعل) ولما
جاز أن يكون اضافة المطابقة الى الفاعل من قبيل الاضافة الى المفعول او من
قبيل الاضافة الى الفاعل اشار الى الاول بقوله (اى مطابقته الفاعل) اى
مطابقة المخصوص الفاعل حيث اشار بتقدير الضمير الى فاعله المحذوف
واشار الى الثانى بقوله (او مطابقة الفاعل اياه) حيث اشار بتقدير الضمير المنصوب
المنفصل الى كونه مضافا الى الفاعل والى حذف مفعوله فان المطابقة لما كانت
مصدرا من باب المفاعلة جاز فيه لكونه للمشاركة بين الاثنين وقوله (فى
الجنس) اشارة الى وجه المطابقة وهى فى الجنس بان يكون المخصوص من
جنس الفاعل (حقيقة او حكما او تأويلا) فقوله حقيقة اشارة الى نوعى
الفاعل من كونه يميزا بنكرة او بما فى نعم رجل زيد ونعما هي فان الاول مطابق
فى الجنس حقيقة حيث كان زيد من اصناف الرجال والثانى مطابق له فيه

بواسطتين (وهلم جرأ) وقوله (او) (يكون) (مضمر ايمزا بنكرة منصوبة)
وصف النكرة المميزة لمجرد التوضيح اذ التميز اما منصوب او مجرور وهنا لا يحتمل
الجر الا ان يراد الاحتراز عن المجرور بمن كما في قاتله الله من شاعروك ان تريده
المنصوبة لا محلا فاحترزه عن نحو ما في (فنعما هي) ليحسن التقابل بين النكرة
وين ما حينئذ التفصيل للتوضيح فافهم وانما اتى بالمفصل رد المذهب ابي علي
وسيبويه كذا قاله عصام الدين وقوله (مفردة) بالجر صفة بعد صفة يعنى ان
تلك النكرة مشروطة بكونها مفردة اى غير مضافة وقوله (او مضافة الى
نكرة) معطوف على قوله مفردة يعنى او مشروطة بكونها مضافة الى نكرة
مثلها وقوله (او معرفة) بالجر عطف على قوله الى نكرة يعنى انها اما مضافة
الى نكرة او مضافة الى معرفة حال كون اضافتها اليها (اضافة لفظية)
لا تكتسب التعريف منها (نحو نعم رجلا) هذا مثال للضمير المميز بالمفرد
(او ضارب رجل) يعنى او نحو نعم ضارب رجل وهذا مثال للمضاف الى النكرة
(او زيد) بالجر عطف على رجل اى نحو نعم ضارب زيد اراد به التمثيل لما وقع
مضافا الى معرفة بالاضافة اللفظية حال كون المضاف اسم فاعل مضافا الى
معموله المفعول (او حسن الوجه) اى او نعم اراد به التمثيل لما وقع مضافا الى المعرفة
باللام حال كونه صفة مشبهة مضافة الى فاعله وقوله (انت) اشارة الى مخصوص
الامثلة المذكورة وقوله (او) (يمزا) عطف على قوله يمزا بنكرة يعنى ان هذا
الفاعل المضمر اما ان يكون يمزا بنكرة او يمزا (بما) اى باللفظ الذى (بمعنى
شئ) اى بمعنى الشئ النكرة حال كونه (منصوب المحل على التميز) (مثل
فنعما هي) (اى نعم شيئا) ففاعل نعم ضمير تحته وقوله ما يميزه وقوله (هي)
مخصوصه وكون مثل هذا التركيب من النوع الثالث مذهب الجمهور
واختاره المصنف ثم اشار الى مذهب المخالف بقوله (وقال الفراء وابو علي هي
موصولة) اى ما في (فنعما هي) (بمعنى الذى) يعنى انها معرفة (فاعل نعم) اى كما في
نعم الرجل واذا كانت كذلك تكون موصولة تحتاج الى صلة فاجاب بقوله
(فتكون الصلة باجمعا) اى بطرفيها (فى فنعما هي محذوفة) وانما حذفت
(لان هي مخصوصة) بالمدح (اى نعم الذى فعله هي اى الصدقات وقال
سيبويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشئ فعنى فنعما هي نعم الشئ هي)
حينئذ لا يحتاج الى الصلة (فا) اى حينئذ لفظ ما (هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام
وهي) اى لفظة هي (مخصوصة) ثم شرع فى مسائل مخصوص فقال
(وبعده ذلك) (الفاعل) اى فى الاقسام الثلاثة من فاعلها اذا وجد بشروطه
يحصل بعد ذلك الفاعل (المخصوص) وهو مبتدأ مؤخر وخبره قوله بعد ذلك

واحد من مدحته وذمته (لم يوضع للانشاء) لانهما موضوعان لخبار المدح والذم الواقعين في الزمان الماضي لا لانشائهما بهذين اللفظين * ثم شرع في بيان افرادها فقال (فنها) اى من تلك الافعال فعل (نعم وبئس) يعنى ان نعم من المدح وبئس من الذم لانهما معا من نوع واحد (فهما) اى نعم وبئس (في الاصل فعلا) يعنى مطابقان لصيغة الفعل الماضي فانهما في الاصل (على وزن فعل بكسر العين) كعلم يعنى ان اصل نعم نعم بفتح النون وكسر العين واصل بئس بئس بفتح الباء وكسر الهمزة * ثم شرع في بيان تصریفهما فقال (وقد اطرده في لغة بنى تميم في) كل (فعل اذا كان فاؤه مفتوحا و) كان (عينه حلقيا) اى احدا من حروف الحلق (اربع لغات) فقوله اربع فاعل اطرده يعنى انه مطرد في كل فعل شانه كذلك لانه مختص بهما (احداها) اى احدى اللغات الاربع (فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى) اى وهذه اللغة (الاصل) كبئس وصق (والثانية) اى واللغة الثانية (فعل باسكان العين مع فتح الفاء) وهى لغة في نعم ايضا كما قال في الصحاح وان شئت قلت نعم بفتح النون واسكان العين (والثالثة) اى اللغة الثالثة (اسكان العين مع كسر الفاء) كما انها مشهورة في هذين الفعلين (والرابعة) اى اللغة الرابعة (كسر الفاء) اى مع كسر العين (اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين) يعنى في نعم وبئس (عند بنى تميم اذا قصد بهما المدح) اى انشاء المدح (او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب) اى الكثير منهم (اتفقوا على لغة بنى تميم) ثم شرع في بيان خواصهما فقال (وشرطهما) (اى شرط نعم وبئس) (ان يكون الفاعل) اى فاعل كل منهما مشروطا باحد شروط ثلاثة احدها ان يكون (معرفا باللام) اى باللام التى هى موضوعه (للعهد الذهني) يعنى لحصة غير معينة من الجنس كما فسرته بقوله (وهى) اى تلك اللام (لو احد غير معين ابتداء) اى قبل ذكر المخصوص (ويصير معينا بذكر المخصوص بعده) اى بعد ذلك المعرف (ويكون في الكلام) ويحصل من ذكره ابتداء غير معين ومن تعينه ثانيا (تفصيل بعد الاجال ليكون) اى لقصد أن يكون ذكر الشيء الواحد مرتين (اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد) فكان الممدوح ذكر مرتين احداها مبهما بالرجل واثنيهما معينا وهو ذكره بزيد وقوله (او) (يكون) (مضافا الى المعرف) بيان للشرط الثاني يعنى او يكون الفاعل مضافا الى المعرف (بها) (اى باللام) التى للعهد الذهني وهذا ايضا (اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل) وهذا مثال ما يكون بواسطة واحدة (او نعم وجه فرس غلام الرجل) وهذا مثال ما يكون

بنفسه و) على ان (تكون همزة احسن للتعدي كخرج) حينئذ يستغنى الفعل
 عن حرف الجر الذي افاد تعديته (فيه) (اي في الفعل) اي واذا كان المجرور
 مفعولا باحد التوجيهين فيوجد البتة في الفعل الذي هو احسن بصفة الامر
 (ضمير) اي مستكن تحته ومستتر وجوبا (هو) اي ذلك الضمير (فاعله) اي
 فاعل ذلك الفعل فلا يلزم حينئذ على مذهب سيويه من تخصيص قاعدة ماهو
 واجب الاستتار (اي احسن انت زيد) ان كانت الباء للتعدي (اوزيدا)
 ان كانت زائدة (اي اجعله حسنا) ولا يخفى ملائمة هذا التفسير للتوجيهين
 (بمعنى صفه) اي صف زيدا (به) اي بالحسن ثم نقل الشارح مذهبا آخر
 في التوجيه وهو قوله (وقال الفراء وتبعه الزحشرى ان احسن امر لكل احد)
 لانه مخصوص بمخاطب معين وقوله (بان يجعل زيدا) متعلق بالامر يعني كأن
 المتكلم المتعجب يأمر كل من هو شانه الخطاب بان يجعل زيدا (حسنا) اي بالحكم
 بحسنه (وانما يجعله كذلك) يعني ان مراده بهذا التعميم اعني يجعل زيد حسنا
 (بان يصفه) اي بطريق ان يصفه (بالحسن) وانما فسر الجعل بالوصف
 فان الامر يجعله حسنا غير مقدور للمخاطب بل مقدوره وصفه بالحسن
 الموجود (فكأنه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن
 كل ما يمكن ان يكون في شخص واحد) وفي توجيه الفراء من المبالغة ما لا يخفى
 وقال العصام ويمكن ان تكون الباء سببية يعني احكم بوجود الحسن بسبب زيد
 فان الحكم بوجود زيد مستلزم للحكم بوجود الحسن انتهى ملخصا (افعال
 المدح والذم) وفسره الشارح بقوله (يعني الافعال المشهورة بهذا اللقب
 عند النحاة) للاشارة الى انه ليس المراد به مفهوم التركيب الاضافي يعني بان
 يراد به مطلق الفعل الذي يدل على المدح والذم بل المراد به الافعال المشهورة
 بين النحاة بهذا اللقب فانه لو كان المراد به مطلقها ينتقض الحد منها بمثل مدحته
 وذمته وغيرها من الافعال التي لم توضع للانشاء والظاهر أن يقال فعل المدح
 والذم في اصطلاح النحويين (ماوضع) الخ كما ان المراد من قوله فعل التعجب
 هذا كذا في بعض الحواشي وفسره الشارح بقوله (اي فعل وضع) للاشارة
 الى ان ما موصوفة وعبرة عن الفعل لكونه جنسالة واختار كونها موصوفة
 للملائمة النكرة في الخبرية وان كانت الموصولة ملائمة لمقام التعريف وقوله (لانشاء
 مدح او ذم) متعلق بوضع وقوله (فلم يكن مثل مدحته وذمته) يعني من الفعل
 الذي يدل عليهما لكن لما قال لانشاء مدح لم تكن امثال هذين الفعلين معدودة
 (منها) اي من افعال المدح والذم المصطلح عليها (لانه) اي لان كل

يعنى يؤيد كون ما استفهامية دالة على التعجب وقوع الاستفادة (من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى (وما ادرى بك ما يوم الدين) وقال العصام وانما لم يلتفت اليه المصنف لانه لم يكن حينئذ احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يجمع هذا التوجيه انتهى * ثم شرع في بيان المذاهب في توجيه الصيغة الثانية واراد الشارح تمهيد مقدمة فقال (واما احسن يزيد فافعل) يعنى صيغته امر من باب الافعال في جميع الصيغ فاشار الى ان كونه امرا ليس امرا حقيقيا بل (صورته امر ومعناه الماضى من افعل) كما في الصيغة الاولى (بمعنى صار ذا فعل) يعنى معناه ماض وهمزته للصيرورة (كالحلم اى صار ذا حلم) وهذا محل الاتفاق وما ذكره المصنف بقوله (وبه) محل الاختلاف يعنى ان كون احسن على صورة الامر وكونه بمعنى الماضى متفق عليه لكن في توجيه المجرور اقوال احدها انه (اى مجروره) (فاعل) (لهذا الفعل) وذلك (عند سيويه) فقال (والباء زائدة) كما في كفى بالله (لازمة) اى لا يجوز حذفها فقوله (الا اذا كان التعجب منه) استثناء من قوله لازمة يعنى انه لا يجوز حذفها في وقت الا وقت كون المجرور الذى نشأ منه التعجب لفظ (ان) اى ان المصدرية الموصولة (مع صلتها) حينئذ تكون ان مع صلتها مفعولا (نحو احسن ان تقول اى بان تقول) وانما جاز حذفها بناء (على ما) اى على الاصل الذى (هو القياس) يعنى جواز حذف حرف الجر من ان وان كما عرفت وقوله (فلاضمير) اشارة الى ما توهم ان هذا التوجيه محل بالقاعدة فان افعل لما كان امرا في الصورة اقتضى كون فاعله مستترا تحته على انه ضمير مخاطب وقد سبق الاتفاق على وجوب استتاره واذا كان المجرور فاعلا يلزم التعدد وهو غير جائز فدفعه بانه لا ضمير تحته مستترا (عند سيويه) (في افعل) (لان الفاعل واحد ليس الا) اى ليس الا واحدا وقوله (وبه) شروع في بيان مذهب آخر في لفظ به (اى مجروره) يعنى ان محل المجرور بالباء في به منصوب على انه (مفعول عند الاخفش) (لاحسن) لا كما قال سيويه انه فاعل فيكون التقدير عند الاخفش انه (بمعنى صار ذا حسن على ان تكون همزة افعل للصيرورة) (والباء للتعدية) يعنى ان مذهب الاخفش بعد ما حكم بكون المجرور مفعولا لاحسن يحتمل في الباء توجيهان احدهما انها للتعدية وليست بزائدة وهذا اذا كان همزة احسن للصيرورة فانها اذا كانت للصيرورة يكون احسن لازما حينئذ تكون الباء للتعدية (اى تجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن) وقوله (او) شروع في بيان التوجيه الثانى في الباء يعنى او (الباء) (زائدة) وهذا بناء (على ان يكون احسن متعديا

(يكون فيما) اى فى الفعل الذى (خفى سببه) وقوله (عند سيويه) متعلق بالنسبة بين المبتدأ والخبر يعنى ان كون مانكرة انما هو عند سيويه (وما بعدها) (اى ما بعدها) يعنى الفعل الذى بعد لفظما (الخبر) اى خبر ذلك المبتدأ وهو احسن ههنا فتكون الهمزة فى احسن للتعدية وقوله (من باب شرّ امره ذاناب) اشارة الى سؤال ورد على كون ما مبتدأ مع كونها نكرة فانه لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة الا اذا تخصصت بوجه ما فاجاب بانه نكرة مخصصة من قيل هذا التركيب الجائز عند الكل وقال العصام وهذا عند من جعل المعنى شرّ عظيم امره ذاناب لاشترّ حقير فالمعنى شئ خفى احسن زيدا لا امر جلى واما من جعل معنى قوله شرّ امره ذاناب لا خير فلا يصح ان يكون معنى ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون المعنى ما احسن زيدا شئ الا شئ فيلزم استثناء الشئ من نفسه ثم قال فى تصحيح مذهب سيويه بوجه آخر وهو قوله ولا يبعد أن يقال ما مبتدأ نكرة للعموم فان المعنى كل شئ احسن زيدا وهو مناسب لمقام التعجب جدا انتهى كلامه اقول وفى قوله لا يبعد بحث كما لا يخفى على الفطن وقال الرضى مذهب سيويه وان اختاره المصنف لكنه ضعيف من وجه وهو أن استعمال مانكرة غير مضافة نادر نحو ﴿فنعما هي﴾ وفى بعض الحواشى انه لم يسمع مثله فى مبتدأ فعلى هذا يكون من باب شرّ امره ذاناب فى مجرد كون المبتدأ نكرة وما بعده خبره انتهى ما فى بعض الحواشى فيكون مراد ذلك القائل تضعيفه بوجه آخر وتوجيه مراد الشارح من قوله من قيل شرّ امره الخ فلا يرد عليه ما حكي عن العصام من عدم جوازه بالقياس الى المعنى الثانى وقوله (وموصولة) عطف على قوله ابتداء وهذا شروع فى مذهب آخر غير مختار للمصنف (اى ما) فى ما احسن (موصولة) (عند الاخفش) فتكون جملة احسن صلته وهو مع صلته يكون مبتدأ (والخبر) اى وخبر ذلك المبتدأ (محذوف) (اى الذى احسن زيدا) وهذا اشارة الى معنى الموصول وقوله (اى جعله ذا حسن) اشارة الى ان الهمزة فى احسن للصيرورة وقوله (شئ عظيم) اشارة الى الخبر المحذوف * ثم شرع فى توجيه آخر لم يذكره المصنف فقال (وقال الفراء ما) اى لفظ ما فى مثل ما احسن (استفهامية) ومبتدأ بمعنى اى شئ (وما بعدها) اى الفعل الذى بعد كلمة ما هو احسن مع فاعله ومفعوله (خبرها) اى خبر ما الاستفهامية (قال الشارح الرضى وهو) اى توجيه الفراء (قوى من حيث المعنى) وانما يكون قويا (لانه) اى المتكلم (كان جهل) اى جاهلا (سبب حسنه) اى حسن زيد (فاستفهم) اى فطلب فهم السبب فسأل (عنه) اى عن السبب والتعجب انما يكون فيما يجهل سببه * ثم اكده بقوله (وقد استفاد)

بإيقاع كلمة تفصيل (بين العامل) اى الذى هو فعل التعجب (و) بين (المعمول)
 اى الذى هو زيدا فى الصيغة الاولى ويزيد فى الصيغة الثانية (نحو ما احسن
 فى الدار زيدا واكرم اليوم يزيد) حيث فصل فى الاولى بقوله فى الدار وفى الثانية
 بقوله اليوم فلا يجوز هذا فى التركيبين (لانجرائهما) اى لكون هذين المثالين
 جاريتين (مجرى الامثال كما سبق) من ان التغير كما امتنع فى الامثال امتنع ايضا
 فيما جرى مجراها وهذا مذهب الجمهور حيث لم يجوزوا ذلك التصرف مطلقا
 اى سواء كان بالظرف او بغيره (واجاز المازنى الفصل بالظرف) (لما سمع
 من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق) حيث وقع الفصل بين ما احسن
 وبين معموله الذى هو ان يصدق بقولهم بالرجل ولو لم يكن جائزا لما سمع هذا
 التركيب منهم ولما كان قوله بالرجل ظرفا يعنى جارا ومجرورا خص الجواز
 بالظرف عنده وفى هذا الاستدلال رد على ما استدلل صاحب الوافية بان تجوز
 المازنى للاتساع فى الظرف * ثم اشار الى مذهب آخر لم يذكره المصنف وهو قوله
 (واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا) حيث وقع الفصل
 بين ما وبين احسن بكلمة كان (ومعناه) اى معنى التعجب الذى فصل بين ما
 واحسن بكلمة كان (انه كان له فى الماضى حسن واقع دائم) لمادل عليه كلمة كان
 (الا انه) اى لكن ذلك الواقع فى الزمان الماضى (لم يتصل بزمان التكلم)
 بل زال ذلك الحسن الآن (بل كان دائما قبله) اى قبل زمان المتكلم * ثم شرع
 فى بيان اعراب الصيغتين بالنظر الى الاصل قبل النقل الى التعجب فقال (وما)
 اى لفظ ما فى ما احسن (ابتداء) (اى مبتدأ) وانما فسر الابتداء بالمبتدأ فان مراد
 المصنف بالابتداء هو المبتدأ بقريته عدم جواز الحمل فانه لا معنى لقولنا ان ما
 ابتداء بل يجوز الحمل عليه اذا كان المراد به المبتدأ وانما عبر المصنف عن المبتدأ المراد
 بالابتداء ببناء (على ان يكون المصدر) وهو الابتداء (بمعنى اسم المفعول) اى الذى
 هو المبتدأ كما فسر به (او ذو ابتداء بتقدير المضاف) وهذا اشارة الى تفسير آخر
 يعنى ان تركيب المصنف يكون صحيحا بتصرفين احدهما التصرف فى نفس الكلمة
 كما فى التفسير الاول فيكون مجازا لغويا والآخر باقتضائه على مصدرية وبتقدير
 مضاف فيكون مجازا حذفيا وفيه احتمال آخر لم يذكره الشارح وهو ابقاء المصدر
 على حاله فيكون من قبيل رجل عدل مبالغة كما فى العرب وهذا على اكثر النسخ
 (وفى بعض النسخ وما ابتداء) اى بالياء النسبية (ومعناه ظاهر) يعنى غير محتاج
 الى ان يصار الى المجاز باحد الوجهين وقوله (نكرة) خبر بعد خبر حال كونها
 (بمعنى شئ) وانما حمل ما على النكرة (لان النكرة تناسب التعجب لانه) اى لان التعجب

وتقرير السؤال ان تركيب المصنف باطل لانه مستلزم للاستدراك وكل ماهو كذلك فهو باطل فاجاب عنه او لا يمنع الصغرى سنده كونه للتأكيد يعنى اننا لانسلم لزوم الاستدراك وانما يلزم لو كان ذكره للتأسيس وليس كذلك بل هو للتأكيد وقوله (على ان كل واحد منهما) شروع فى جواب آخر بالعلو يعنى مع اننا لو سلمنا كونه للتأسيس لا يضر ولا يلزم منه الاستدراك المضّر لان كل واحد من التقديم والتأخير (وان لم ينفصل) اى ولو لم ينفك احدهما (عن الآخر بالوجود لكنه) اى لكن احدهما (ينفصل عنه) اى عن الآخر (بالقصد) اى بكونه مقصودا للمتكلم اذ قد يكون قصد المتكلم الى تقديم المعمول فلا يكون تأخيره مقصودا وقد يكون الى تأخير الفعل فلا يكون تقديمه مقصودا (فكأنه) اى اظن ان المصنف (اعتبر القصد) ونى كلامه على انفصال احدهما عن الآخر فيه فذكر كلا منهما على حدة لعدم اجتماعهما فى القصد وقال العصام لا يخفى على الفطن ان شيئا من الجوابين ليس بمسكت والماء البارد لا يحصل من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد أنه لا يقدم لفظ احسن يعنى فى ما احسن زيدا على ما يعنى الاستفهامية ولا يؤخر عما بعدها لما نفى فعل التعجب عن هذا التصرف وان كان هناك مانع آخر من تقديم احسن على كلمة ما ففظن انتهى ولا يخفى ان هذا التوجيه جار فى الصيغة الاولى فقط واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد تقديم شئ وتأخيره بالنسبة الى شئ آخر كتقديم زيد على ماوجب تأخيره عنه بحيث يتقدم على نفس الفعل فقط كما يقال زيدا ما احسن او ما زيدا احسن وكتقديم احسن على الكل او تأخيره عنه كما يقال احسن ما زيدا او ما زيدا احسن وان يكون المراد تقديم المعمول على عامله سواء تقدم على كلمة ما او ما ذكر بعدها ولا يخفى ان ذكر التقديم على هذه التقادير لا يعنى عن ذكر التأخير ولا بالعكس ويرد على هذا الجواب ان هذا الحكم جار فى الصيغة الثانية والمقصود شموله كلتا الصيغتين وايضا عدم التصرف بالتقديم على كلمة ما وتأخيرها لخصوصية له بصيغتي التعجب فانه يجوز مطلقا والاكلام فيما له خصوصية اقول والاوجه ما نقله الشارح من الجوابين والله اعلم * ثم شرع فى بيان خاصة اخرى لفعل التعجب فقال (ولا) وفسره الشارح بقوله (يتصرف فيهما بايقاع) للإشارة الى ان قوله (فصل) مجرور معطوف على قوله بتقديم او على قوله وتأخير مجذوف مضاف وهو الايقاع لان الفصل عبارة عن كلمة وفعل المتكلم المتصرف انما هو ايقاعه وقوله يتصرف للإشارة الى ان الباء فى بايقاع متعلق بما يتعلق به المعطوف عليه ولا زائدة يعنى انه كما لا يجوز أن يتصرف فى فعل التعجب بتقديم وتأخير كذلك لا يجوز فيه ان يتصرف

فانه مما يجوز في سائر الافعال مع انه ممتنع ههنا (وتأخيره) (اي بتأخير جائز فيما عداها) يعني ولا يجوز التصرف ايضا بتأخير يجوز فيما عدا فعلى التعجب من الافعال مثاله (كتأخير الفعل عنهما) اي عن الجار والمجرور * ثم اشار الى فائدة تقييد التقديم والتأخير بالجواز فقال (وانما قيدنا التقديم والتأخير) اي فسرناهما بالقيد (بما قيدنا) وهو الجائز منهما (ليكون عدم التصرف فيهما) اي بالتقديم والتأخير (من خواص صيغتي التعجب) وانما حملناها على الوصف الخصوص بهما بقرينة المقام (فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما) لا بيان الاحكام المشتركة بينهما كعدم جواز تقديم الفاعل فانهما مشتركان في امتناعه وقوله (فلا يقال) تفرع لقوله ولا يتصرف يعني انه لما لم يجوز التصرف فيه بالتقديم والتأخير فلا يقال اي فحينئذ لا يجوز أن يقال (مازيدا احسن) بتقديم المفعول (ولا يزيد احسن) بتقديم المجرور كما يجوز ذلك في سائر الافعال وانما لم يجوز فيهما (لانهما) اي لان هاتين الصيغتين (بعد النقل) اي بعد نقل الاولى من الماضي والثانية من الامر (الى التعجب) اي لانشأته (جريا) اي كان هذان اللفظان جاريتين (مجري الامثال) واذا جريا مجرى الامثال في الاخراج عن موضوعها الاصل الى غيره وانما قال مجرى الامثال ولم يقل انهما من قبيل الامثال فانه لو قال كذلك لزم ان يكونا من قبيل الامثال حقيقة وليس كذلك لان المثل هو القول السائر الممثل مضر به بمورده (فلا يتغيران كما لا تتغير الامثال) لانه لما شابه المضرب بالمورد صار المضرب كأنه المورد فلا يغير ذلك اللفظ من تذكيره وتأنيثه وافراده وتثنيته وجمعه عند استعماله في المضرب بل يبقى على طريقة واحدة كما ان الامثال تكون على طريقة واحدة عند استعمالها في المورد * ولما ورد الاعتراض على تفسير المصنف بلزوم زيادة قوله وتأخير اشار اليه والى دفعه فقال (قيل) اي على المصنف (عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس) يعني ان عدم التصرف بالتأخير يستلزم عدم التصرف بالتقديم ايضا وانما يستلزم التعبير باحدهما الاخر (لان تقديم الشيء) اي على الغير (يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره) اي تأخير الشيء عن الغير (يستلزم تقديم غيره عليه) لان بين التقديم والتأخير تقابل التضاييف (فلو اكتفى باحدهما لكان) وما وجه ذكر كلمة زائدة (واجب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد) اي تأكيد معنى منفهم مما قبله ضمنا (لالتأسيس) اي لانه ذكر لافادة معنى جديد غير منفهم مما قبله حتى يلزم ما ذكر من لزوم الاكتفاء فورد السؤال قوله وتأخير ومنشأه ظن السائل بانه للتأسيس وهذا الجواب منع للنقص

وتجاوز حد اشكاله فلا جرم يكون فيه من الزيادة المستلزمة لتأكيد اصل الفعل
وتقريره كذا في بعض الحواشي يعني ان التعجب وهو ادراك امر غريب حصل
من جهل سبب الفعل الواقع من الفاعل ولا جرم ان ثبوت الادراك فرع
لثبوت ذلك الامر الغريب فكأنه اثبت اصل الفعل باثبات لازمه الذي هو
الادراك فافهم والحق الشارح قوله (وكذا لا ينيان) الى كلام المصنف
يعني انهما لا ينيان ايضا (الا للفاعل) يعني يقعان على صيغة المعلوم
ولا يقعان على صيغة المجهول المبينة للمفعول (كافعل التفضيل) اي كواقع
افعل التفضيل كذلك (وقد شذ) اي حكم بشذوذ ما وقع بمجهولا قوله
(ما اشهى الطعام) بصيغة المجهول يعني يتعجب ان الطعام غير مشهى وقوله
(وما افقت الكذب) بصيغة المجهول ايضا اي لم يصبر الكذب المذكور
مبغوضا لنا كما ان اسم التفضيل بمعنى المفعول محكوما بشذوذيته * ولما حكم
بامتناع بناء فعل التعجب مما امتنع فيه بناء اسم التفضيل اراد أن يشير الى
طريق بناءه في ذلك فقال «ويتوصل في» الفعل «المتع» فقوله يتوصل
فعل مجهول من التوصل وهو طلب الوصلة الى شيء يتكلف وقوله في المتع
نائب فاعله ووسط الشارح قوله الفعل ليظهر موصوف المتع * ولما كان
المتع صيغة الفعل لكنه غير مسند اليه بل الى متعلقة اشار الى ذلك المتعلق
بقوله (بناء صيغتي التعجب منه) اي من ذلك الفعل وقوله (من رباعي) بيان
للفعل الذي يمتنع بناء التعجب منه وهو ما يمتنع منه بناء افعل التفضيل فانه يمتنع
بناؤه من فعل رباعي فصاعدا (او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب)
بل يجب بناؤه من ثلاثي مجرد غير لون وعيب فاذا اريد أن يبنى من الرباعي فصاعدا
او ثلاثي فيه لون او عيب يتوصل (بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه)
فانه لما اريد بناؤه من استخرج يستخرج امتنع بناؤه منه فانه فعل يمتنع منه البناء
لكونه غير ثلاثي فحينئذ يتوصل الى المطلوب باشد واسرع ونحوها مما يجوز بناؤه منه
واليه اشار بقوله (اي يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤه منه) وهو اشد ههنا
فانه مشتق من شد يشد وهو ثلاثي غير لون وعيب (وجعل المتع) اي وجعل
الفعل الذي يمتنع منه وهو استخراجه (مفعولا) في الصيغة الاولى (او مجردا
بالاء) في الصيغة الثانية * ثم اشار الى خاصة اخرى لهما فقال (ولا يتصرف فيهما)
(اي في صيغتي التعجب) يعني ومن خواصه انه لا يجوز أن يتصرف في صيغتي
التعجب (بتقديم) (اي بتقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب) من الافعال مثل
التقديم الجائز في سائر الافعال (كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل

للحكم عليه لا للحكم على التعريف فقلوله وله خبر مقدم وقوله (صیقتان) مبتدا مؤخر * ثم اشار الى مابه الاشتراك في الصيقتين والى مابه الامتياز فيهما فقال (احدهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب) (ما فعله و) (اخرهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب) (افعل به) فالفعل المتضمن بفتح الميم هو مابه الاشتراك والمتضمن بكسر الميم هو هذان التركيبان المتغايران احدهما بصيغة الماضى والاخر بصيغة الامر * ولما توهم من قوله صيقتان على تقدير الارجاعين ان مقتضاه وجود فعل موضوع لانشاء التعجب وهذا الفعل لا يجب وجوده في ضمن هاتين الصيقتين واذا لم يجب لم يجب الحصر فيهما اشار الى دفعه بقوله (بشرط ان تكونا في هذين التركيبين) يعنى ان دعوى الحصر انما تنافى اشتراط وجود ذلك الفعل في ضمن هاتين الصيقتين * ثم شرع في بيان حال الصيقتين بالخواص من سائر الافعال فقال (وها) (اى فعلا التعجب) يعنى هاتان الصيقتان اللتان تضمنتا فعل التعجب (غير متصرفين) وفسر بقوله (فلا يتغيران) يعنى المراد بكونهما غير متصرفين انهما لا يتغيران (الى مضارع) معلوما كان او مجهولا (ومجهول) اى ولا الى ماض مجهول (وتأنيث) اى ولا الى مؤنث بل هو ماض معلوم غائب مذكر في الصيغة الاولى وامر حاضر مفرد مذكر في الثانية ابدا (وفى بعض النسخ وهى) يعنى بدل وها فحينئذ كان راجعا الى مؤنث والتقدير (اى افعال التعجب غير متصرفة) والمناسب ان يقول وفى بعض النسخ وهى غير متصرفة بدل قوله وها غير متصرفين فلعله اكتفى بذكره في التقدير وهذه النسخة موافقة للنسخة الموردة بالجمع كما سبق (مثل ما احسن زيدا واحسن يزيد) وهذه المسئلة هى الخاصة الواحدة له * ثم شرع في بيان خاصة اخرى له فقال (ولا ينيان) (اى فعلا التعجب) يعنى ان فعلى التعجب الموجودين في ضمن الصيقتين لا يجوز بناؤهما من مادة (الا) اى يجوز ان ينيا حينئذ (تأنيث) اى من المادة التى يجوز ان يبنى (منه افعال التفضيل) (لمشابهتهما) اى لوقوع مشابهة هاتين الصيقتين (له) اى لافعل التفضيل وقوله (من حيث) اشارة الى وجه الشبه الواقع المشترك فيهما يعنى انهما مشابهان له من حيثة (ان كلا منهما) اى من فعل التعجب وافعل التفضيل يقعان (للمبالغة والتأكيد) اما كون اسم التفضيل للمبالغة والتأكيد فلما فيه من الزيادة في الفعل المستلزم لتقدير الفعل لان المزيد يقتضى المزيد عليه فتبوت الزيادة موجب لاثبات اصل الفعل بالضرورة ففيه تأكيد وتقرير لاصل الفعل واما كون فعل التعجب للمبالغة والتأكيد فلانه لا يتعجب من الشئ الا اذا زاد على غيره في الصفة

يخرج بقيد الوضع فيه لغة وهو المتبادر من الوضع (و) بمثل (واهاله) فانه صوت يتلفظ به عند التعجب خارج عن التعريف بجعل الموصول عبارة عن الفعل (لكن ينتقض بنحو قائله الله من شاعرو) بنحو (لاشل عشره) فانه يصدق على قوله قائله وعلى قوله ولاشل انهما فعلاان وضعا للتعجب فان الاول مستعمل فيما اذا تعجب من قول الشاعر فقوله من شاعر بمن الجارة على ما هو المسموع وليست من الاستفهامية للتعجب لان من الاستفهامية تدخل على المعارف لطلب التعيين غالب ولا تدخل على النكرة كذا في بعض الحواشي وقوله ولاشل الشلل اليس في اليد واذاها بها يقال شلت معروفا ومجهولا والمراد بالعشر الاصابع وهذا تعجب من حسن الرمي وقوله (فانه فعل وضع) اشارة الى دليل الانتقاض يعنى ان التعريف ينتقض منعاً بهذين الاخيرين لانه يصدق على قائله ولاشل ان كل واحد منهما فعل وضع (لانشاء التعجب) وقوله (وليس) جواب لما قيل انه لا ينتقض لانا لانسلم انه وضع لانشاء التعجب بل انه وضع للدعاء فاراد دفعه بقوله ان كونه للدعاء لا يدفع النقض لانه ليس (لمحض الدعاء) بل مركب من التعجب والدعاء وقوله (الا ان يقال) اشارة الى جواب النقض الى ضعفه يعنى انه لا يندفع الا بان يقال (هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل) امثال هذه الافعال مما وقع للدعاء مع التعجب (استعملت لذلك) اى للتعجب (بعد الوضع) اى للدعاء وقوله (او المراد) معطوف على قوله هذه الافعال او يقال في الجواب تحرير المراد يعنى انه لا ينتقض لان المراد بالوضع المذكور في تعريف التعجب انه (ما وضع لانشاء التعجب فحسب) يعنى اختص ذلك الوضع بالتعجب (بحيث لا يستعمل في غيره) وهذا التعريف بهذا القيد لا يصدق الا على فعل التعجب وما ذكر من مواد النقض وان استعملت في التعجب احيانا (فكثيرا ما تستعمل في الدعاء) وما يستعمل في الدعاء ليس بمختص بالتعجب بهذا المعنى فهذا الحد لا يصدق على تلك المواد بهذا المعنى وقال العصام ويمكن ان يجاب يعنى لدفع النقض بنحو قائله ولاشل بان المراد ما وضع لانشاء التعجب في نفس مصدر هذا الفعل وهذا لا يجري في قائله وشل لان التعجب فيهما ناشئ من حسن صنيعه لا من لفظ قائله وشل انتهى ملخصاً ثم شرع في بيان صيغته وحصرها في عدد فقال (وله) وفسر الشارح مرجع الضمير بتفسيرين احدهما (اى لفعل التعجب) والاخر قوله (او لما وضع لانشاء التعجب) فالاول مبنى على انه راجع للمحدود والثاني مبنى على انه راجع للحد وكلاهما جائز ان في امثاله فانه اذا قيل الانسان الحيوان الناطق وهو صاحبك يجوز ان يرجع ضمير هو الى الانسان والى الحيوان والى الناطق فانه عينه ورجع العصام الوجه الاول حيث قال الوجه هو الاول لان تعريف الشيء بنافي

(نحو اوشك زيد يحيى) ثم شرع في بيان نوع آخر من انواع الفعل وهو فعل التعجب فقال (فعل التعجب ما وضع) اى فعل وضع (لانشاء التعجب) وهذه النسخة الذى فيها ايراد الفعل مفردا لا غبار فيها لان الاصل في التعريف هو الجنس والاصل في الجنس الافراد بخلاف النسختين الاخرين حيث وقعتا على خلاف الاصل فيحتاج الى بيان نكتة مقتضية للعدول عنه فاراد الشارح ان يشير اليها فقال (وفي بعض النسخ) القليلة (وافعال التعجب) يعنى بالجمع (وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية) وانما قيد هذا بصيغة التثنية ولم يقيد الاول بقوله بصيغة الجمع لان صيغة الجمع لا يتصور فيها الالتباس بالمفرد والتثنية بخلاف صيغة التثنية فانها وان لم تلتبس في الرسم لكنها تلتبس بالمفرد في اللفظ بخذف الالف لالتقاء الساكنين * ثم صرح بنكتة كل من الثلاثة فقال (فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس) ولا يخفى انه لا يحتاج الى ايراد نكتة للافراد لانه الاصل كما عرفت الا ان يقال انه ذكر استطرادا (وجمعه) ووجه ايراده بالجمع كما وقع في بعض النسخ (بالنظر الى كثرة افراده) اى افراد الصيغتين (وتثنيته) اى وايراده بالتثنية كما وقع في اكثر النسخ (بالنظر الى نوعى صيغته وعلى كلا التقديرين) اى الاخيرين (فالتعريف) فيكون التعريف (للجنس المفهوم) يعنى لامانع لكونه للجنس وان لم يكن مذكورا بالافراد صريحا لكنه مذكور (في ضمن التثنية والجمع ايضا) اى كما كان مذكورا مصرحا واذ كان كذلك (فهو ما وضع اى فعل وضع) يعنى ما اعتبر في النسختين الاخرين للمفرد المذكور في ضمن التثنية والجمع كان المآل هو ما وضع يعنى الى المفرد فلا يضطر العدول عن الاصل في التعريف * اعلم ان الشارح اراد بهذا التوجيه ان يزيل الجواب المذكور في الحواشى الهندية بان يقال ان اضافة التثنية كاضافة الجمع يجعل المضاف جنسا كذا اجيب عنه في تلك الحواشى لكن فيه نظر لانه لما احال اضافة التثنية على اضافة الجمع في جواز كونها للجنس لزم ان تكون افادة الجمع للجنس على نسق واحد وليس كذلك فانهم صرحوا على انه ليس بمنسق وان صرحوا في بعض المواضع واما كون التثنية كذلك فلم يصرح به احد ولذا عدل الشارح عن هذا التوجيه * ثم الشارح اراد ان يشير بتفسير الموصول بقوله فعل الى اندفاع النقض الوارد على تعريف فعل التعجب بدخول ما هو مستعمل في التعجب وليس بفعل تعجب بقوله (لان الكلام) هذا اشارة الى بيان مصحح للتفسير يعنى انما فسرنا الموصول بقولنا اى فعل وخصصناه به بقرينة كون الكلام (في قسم الافعال) واذ كان المراد كذلك (فلا ينتقض الحد) اى حد فعلى التعجب معا (بمثل لله رده فارسا) والتعجب من حسن صنيعه على انه

للآيات لقوله تعالى ﴿وما كادوا يفعلون﴾ وفي المضارع كسائر الافعال لوقوع
 الخطأ في قول ذي الرمة لاجل استلزامه الآيات المتأني لوضعه (لكن
 لا يثبت مدعاه) اى مدعى ذلك الفارق بين الماضى والمضارع (بمجرد ذلك)
 اى بمجرد التمسك بالقولين (ما لم يثبت) اى ما لم يقع الاثبات منه (دعواه
 الاولى) وهى ان كونه للآيات فى الماضى ثابت بمسلم لان كون كاد للآيات فيما كادوا
 يفعلون مسلم بناء على وجود القرينة التى هى فذبحوها ودلالتها على ذلك ايضا
 مسلمة (وقد عرفت وجه القدح فى تمسكه عليها) اى فى تمسك القائل الثانى على
 دعواه حيث اجيب عن التمسك الاول بما اجيب ولم يكن كونه للآيات بناء على
 استدلاله بقوله فذبحوها مسلما بل كان فى حيز المنع وما دام يكون فى حيز المنع لم
 يثبت به المدعى وحاصله ان القائلين الاخيرين لم يثبتا دعواهما ولذا قال المصنف
 انه كسائر الافعال مطلقا فى الاصح * ثم شرع فى بيان النوع الثالث من افعال
 المقاربة فقال (والثالث) (وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته) اى ثبوت
 مضمون الخبر (للفاعل) وهذا هو الامر المشترك فى الانواع الثلاثة وقوله (دنو)
 اخذ وشروع فى الخبر (بالنصب مفعول مطلق و اشار به الى ما به الامتياز
 فيما بين هذا النوع وبين الاولين يعنى ان هذا النوع هو كمة (طفق) حال كونه
 (بمعنى اخذ) اى شرع (فى الفعل يقال طفق يطفى) بكسر العين فى الماضى
 وفتحها فى المضارع (كعلم يعلم) ومصدره يحجى (طفقا) على وزن نصرأ
 (وطفوقا) على وزن دخولا (وقد جاء) فى بعض اللغة (طفق يطفى) بفتح
 العين فى الماضى وكسرها فى المضارع كضرب يضرب (وكرب) (بفتح
 الراء) حال كونه (بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا قربت للغروب) (وجعل)
 (بمعنى طفق) (واخذ) (بمعنى شرع) (وهى) (اى هذه الافعال الاربعة
 فى الاستعمال) (مثل كاد) و اشار الى وجه التشبيه بقوله (فى كون خبرها) اى خبر
 تلك الاربعة (المضارع بغير أن تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل او جعل
 زيد يقول) فالمراد بقوله تقول فى المضارع الاول معناه يعنى انك تقول كذا فى مثاله
 وفى الموضوع الثانى لفظه لانه جزء من المثال * ولما وجد فى التزيل مثال الفعل الاول
 اوردته بقوله (وقال الله تعالى وطفقا) اى آدم وحواء شرعا (يخفضان) (واوشك)
 حاكونه (بمعنى اسرع عطف على) قوله (طفق) (وهى) (اى) كمة (او شك)
 (مثل كاد وعسى فى الاستعمال) يعنى (فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه)
 يعنى على وجه تقديم اسمه على خبره وعلى وجه تقديم خبره على اسمه (نحو او شك
 زيد أن يحجى) وهذا هو الاستعمال الاول (واوشك أن يحجى زيد) وهذا هو الاستعمال
 الثانى (وتارة تستعمل استعمال كاد بدون أن) وبامتناع تقدم الخبر على الاسم

لم يرها فان المراد بتلك الآية تمثيل حال الكفار بمن كان في ظلمات عظيمة
وبلغت في العظمة مبلغا ليس فوقها ظلمات اذا اخرج اى ذلك الناظر يده
اى اعضاءه التى هو اقرب مرئياته لم يكدها يراها اى لم يقرب لرؤية يده فضلا
عن رؤية ما هو أبعد منها فيخيل ان يكون معناها انه (لم يرها) وهو منفي ولو كان
المراد به الرؤية فهو في ظاهر الفساد (وقيل) وهو شروع في القول الثالث
وهو الفرق بين الماضى والمضارع. عند ذلك القائل ان (يكون) (اى النفي
الداخل على كاد) نحو ﴿وما كادوا يفعلون﴾ (وما يشق منه) نحو لم يكده ويكاد
(في الماضى) يعنى ان كان في الماضى يكون (للاثبات) اى لاثبات مضمون الخبر
لفاعله كقوله تعالى ﴿وما كادوا يفعلون﴾ وهذا موافق (وفي المستقبل) يعنى وان كان
في المستقبل يكون ذلك (كلافعال) (اى كسائر الافعال في افادة النفي) اى
الداخل عليه (نفي مضمونه) اى مضمون ذلك الفعل وهذا موافق للقول الاول
وقوله (تمسكا) ان كان مصدرا للمجهول بمعنى التمسك بفتح السين يكون
مفعولا له لقييل وان كان مصدرا للمعلوم يكون مفعولا له لقالوا المقدر اللازم
لقييل يعنى لتمسكهم (في الدعوى الاولى) يعنى في كونه للنفي في الماضى. بقوله
تعالى ﴿وما كادوا يفعلون﴾ (وقد عرفت وجه التمسك) وهو أن المراد اثبات
الفعل اى الذبح لانفيه بدليل فذبجوها (والجواب) اى عرفت الجواب (عنه)
اى عن هذا التمسك وهو أن الذبح يعلم من قوله فذبجوها لامن النفي الداخل على كاد
وقال العصام لا يخفى على احد ان ﴿ما كادوا يفعلون﴾ لنفي القرب وكان وجه قول
من قال انه في الماضى للاثبات انه انما ينفي به في الماضى اذا استعقب انتفاء القرب
الوجود فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد أن كان بعيدا عن الفعل
يؤيده انه قال واثباته نفي اذلا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نفي الفعل فيخيل
وجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف انتهى (و) (في الدعوى الثانية) وهى
قوله انه في المضارع كسائر الافعال وتمسكوا فيها (بقول ذى الرمة * اذا غير
المهجر المحبين لم يكده * رسيس الهوى من حب مية يبرح) (حين اراد) يعنى هذا
التمسك حاصل حين اراد اى ذوا الرمة (بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس
الهوى عن البراح) اى الزوال (فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على
سائر الافعال) فانه لو كان للاثبات لزم اثبات زوال بقايا المحبة وهو مناف لما اراده
ثم اراد أن يزيل قول القائل بالمذهب الثالث حيث تمسك في الدعوى الاولى
بقوله تعالى ﴿وما كادوا يفعلون﴾ وفي الدعوى الثانية بقول ذى الرمة وتخططهم عليه
فيه فقال (وهذا) اى التمسك بهذين الامرين (مسلم) يعنى لو قلت انه في الماضى

يرح بمعنى يزول وهو خبر لم يكده والمعنى لم تقرب بقية المحبة حال كونها باقية من حب مية تزول يعنى لم تقرب من الزوال بل زالت وهذا المعنى مناف لمقام اظهار العشق الذى هو مراد الشاعر ولو لم يكن المضارع المنفى مفيدا لهذا المعنى لم يكن كلامه خطأ ولما وقعت التخطئة له من الفصحاء وسلم ذو الرمة تلك التخطئة حيث قال (فانه يدل على زوال رسيس الهوى وتسليمه) اى ذى الرمة (تخطئهم) اى تخطئة الفصحاء (وتغيره) اى وتغيير ذى الرمة بعد ظهور خطائه (قوله لم يكده بقوله لم اجد) حيث قال لم اجد رسيس الهوى من حب مية يرح ليوافق الكلام مراده (فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطأوه ولما غيره لتخطئهم) بل يقول لهم حينئذ أنه لا خطأ فى كلامى فان المستفاد من قوله لم يكده نفي القرب من الزوال وهو يقتضى البعد منه لا اثباته ولكنه لما علم انه كما قالوا سلم تخطئهم واعترف بخطائه وصححه بالتغيير (واجيب عن الاول) بدفع التناقض الوارد عليه بقوله (بان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما وقوله تعالى فذبحوها قرينة) حيث اورد بصيغة الماضى الدال على حدوث الذبح (تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه) لاعلى ان الذبح استمر فى جميع الازمنة (و) على (انتفاء القرب منه) اى من الذبح فى الوقت السابق (ولانتقاض بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوت) اى وبين ثبوت ذلك الشئ (فى وقت آخر واما عن الثانى) اى واجيب عن الثانى بان التخطئة من بعض الفصحاء وتسليم ذى الرمة بتلك التخطئة وتغيير كلامه بناء على تخطئه خطأ (فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذى الرمة) اى الفصيح الذى حمل كلامه على الخطأ (وذا الرمة ايضا) كما ان مخطئه فى الخطأ فى التخطئة كذا ذو الرمة ايضا فى الخطأ (فى تسليمه تخطئته) ثم قرر ذلك بقوله (روى عن عتبة) وهو على وزن طلبة من الاسماء العربية (انه) اى عتبة (قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة) وهو المخطئ له (فغيره) اى ذو الرمة كلامه لتسليم تخطئته (فقال عتبة) اى مخاطبا لذى الرمة (حدث ابى) وهو ابو عتبة فصيح مشهور (بذلك) بان ابن شبرمة خطئه وسلم ذو الرمة كلامه وغيره لاجل ذلك (فقال) اى ابى (خطأ ابن شبرمة فى انكاره عليه) اى ذى الرمة (واخطأ ذو الرمة حين غيره) بل كلامه الاول صواب (وانما هو) اى هذا الكلام المشتمل على لم يكده (كقوله تعالى لم يكده يراها) اى كلام الله المشتمل عليه بعينه فان كان المراد به اثبات الفعل فانا مقرر بخطأى وغيره الى لم اجد وان كان نفيه فكلامى على الصواب (وانما هو) يعنى المراد بالفضل الواقع خبرا لكاد حال كونه منفيًا مضارعا انما هو النفي فانه فى معنى

دخل عليه ان والمعنى قد قرب رسم الدار أن يذهب وينقطع من طول البلى
 (فلما كان كل واحد منهما) اى من كاد وعسى (مشابها للآخر اعطى لكل
 واحد منهما حكم الآخر من وجه) (واذا دخل النفى على كاد فهو) (اى كاد)
 (كالافعال) وفسره الشارح بقوله (اى كسائر الافعال) يعنى انه كباقي الافعال
 وقوله (فى افادة ادوات النفى نفى مضمونها) بيان لوجه التشبيه بينه وبين باقى
 الافعال يعنى انه كما افادت اداة النفى الداخلة على باقى الافعال ان مضمون
 ذلك الفعل منفي كذلك كاد اذا دخل عليه النفى افاد نفى المقاربة التى هى مضمونه
 وقوله (على) (القول) (الاصح) متعلق بالتشبيه المفهوم يعنى كونه كباقى
 الافعال على القول الاصح وقوله (ماضيا) كان (او مستقبلا) اشارة الى
 تحقق المقابلة بين الاصح وبين غيره بانه لا فرق فى الاصح بين الماضى والمستقبل
 بخلاف القول الغير الاصح فعنى ما كاد زيد أن يخرج انه ما قرب زيد أن يخرج
 ومعنى لا يكاد زيد يخرج انه لا يقرب * ثم شرع فى بيان غير الاصح من القولين
 فقال (وقيل نفيه) (اى نفى كاد) ليس كسائر الافعال بل (يكون) اى
 نفيه (للاثبات) وقوله (مطلقا) اشارة الى ان فيه قولين احدهما انه
 للاثبات (ماضيا كان او مستقبلا) كما كان كونه للنفى مطلقا فى القول الاصح
 فعنى قولنا ما كاد زيد يخرج على الاصح انه لم يقرب للخروج فضلا عن
 ان يخرج وعلى القول الثانى انه لم يقرب بل خرج (اما فى الماضى) يعنى اما كونه
 للاثبات فى الماضى (فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون) اى وما كاد اهل البقرة
 من قوم موسى عليه السلام يفعلون ما امروا به من ذبح بقرة موصوفة بما
 وصفه الله تعالى لهم فعناه على القول الاصح انه لم يقربوا الى فعل الذبح
 فضلا عن ان يذبحوها وقال المخالف انه ليس المراد به هذا المعنى (فان المراد
 اثبات الفعل لانفيه) اى اثبات مضمون الخبر للفعل وهو الفعل والمراد بالفعل
 هو الذبح فاذا ثبت الفعل له صح ان نفى المقاربة اعم من اثبات الفعل ومن نفيه
 الى تعيين معنى الاثبات (بدليل) قوله قبلها (فدبحوها) فانه لو كان المراد به
 نفى الفعل لزم التناقض بين اثبات ذبحهم بقوله فذبحوها اى البقرة وبين نفيه
 بقوله وما كادوا يفعلون (واما) اى واما كونه للاثبات (فى المضارع فليخطئة
 الشعراء اى فلحمل الشعراء (قول ذى الرمة) وهو الشاعر المشهور على الخطا وهو
 قوله (اذا غير الهجر الحين لم يكد * ريس الهوى من حبة مية يبرح) يعنى ان بعض
 الفصحاء خطا ذا الرمة فى قوله هذا فقوله ريس الهوى بالرفع اسم لم يكد
 والرئيس يقال لبقية الشئ وقوله من حب مية اما حال من الرئيس يعنى حال
 كونه باقيا من حبة مية او متعلق بقوله يبرح ومية بتشديد الياء اسم امرأة وقوله

وان كان فاعل ان يخرج فاسم عسى مستتر تحته فخذ هذا (والثاني) اى
النوع الثاني من افعال المقاربة (اى ما وضع) يعنى ان النوع الثاني هو ما وضع
(لدنوا الخبر دنو حصول) (كاد) اى كلة كاد (تقول كاد زيد يجي) (فتخبر)
اى فقصدك من هذا الكلام ان تخبر به (عن دنو الخبر) اى مضمونه وهو المجي
ههنا (باشرافه) اى بسبب طلوع الخبر لك (على الحصول للفاعل) وقوله
(فى الحال) متعلق بتخبر يعنى حصول الخبر لزيد فى الاستقبال طلع عليك باماراته
القوية وتخبر فى الحال انه قريب من ان يحصل (ففاعله) اى اسم كاد (اسم
محض كما هو الاصل) اى فى الفاعل وهو ان يكون اسما محضا لا مأولا به
كما هو الجائز ايضا (وخبره) اى خبر لفظ كاد (فعل مضارع ليدل) اى ذلك
المضارع (على قرب حصول الخبر) وقوله (من الحال) متعلق بقرب اى ليدل
المضارع المجرد من حرف الاستقبال على كون الخبر الحاصل فى الاستقبال
قريبا من الحال التى هى زمان التكلم (باعتبار احد معنيه من غير أن) اى
معنى المضارع المجرد فانه اذا كان مجردا من حرف الاستقبال يدل على احد
زمانين فقوله من غير أن مناط الفائدة لتركها فى باب كاد وقوله (لدلالته)
متعلق بمفهوم الكلام يعنى انما اختير المضارع مجردا من ان لانه لو كان مصدرا
بان كان فى خبر عسى لدل ذلك المضارع (على الاستقبال المنافى للحال)
ولا يحمل حينئذ على الحال فضلا عن ان يكون قريبا منه فحينئذ لا يحصل
المقصود منه ولا الفرق بين الاخبار بالرجاء والحصول هذا ما اختاره الشارح
من الوجوه المذكورة فى ترك ان فى باب كاد واعترض عليه فى شرح اللب بانه
يتوقف على بيان ان كاد لا يدل على الحال وعلى بيان ان كلمة ان المصدرية تدل
على الاستقبال البعيد ولو تم هذا لما استوى الاستعمالان فى اوشك مع كونه
من القسم الثالث الذى هو اقرب الى الحال من كاد بل الوجه الوجه عنده ان
المصدرية على الرجاء وهو مناف للجزم المقصود والله اعلم (وقد يدخل ان)
(على خبرها تشبيها له يعنى) اى يريد بالتشبيه (كما انه) اى الشان (بمخفف
ان من خبر عسى تشبيها له بكاد) كذلك يدخل هو على خبر كاد ايضا بناء على
هذه المشابهة لا على شئ آخر فان عسى لما شابه كاد فى معنى المقاربة
المشتركة لزم ان يشابه كاد له ايضا لا شراكتهما فى هذا المعنى (كقولهم) وقال
بعض المحشين ان الصواب ان يقال كقوله لانه قول الشاعر لا قول العرب (قد كاد
من طول البلى ان يمصحا) واسم كاد ضمير راجع الى رسم الدار والبلى بكسر
الباء مصدر بلى بلى كرضى يرضى ويمصح مضارع مصح الشئ مصوحا بمعنى
ذهب وانقطع والالف ليس للتثنية بل للاشباع والاطلاق وهو خبر كاد وقد

في الاحتمال السابق * اعلم ان التوجيه الاول يتوقف على ثبوت عسى ان يخرج
الزيدان بتثنية الفاعل وجمعه وبموافقة ان يخرج المرجعه وايضا انه لو كان
كذلك لكان ينبغي ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف ان فانه حينئذ لا حاجة
الى تأويله بالمفرد وان التوجيه الثاني يتوقف صحته على ثبوت عسيا ان يخرج
الزيدان ولو كان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا سيما على مذهب
البصريين من اختيار اعمال الثاني فانه اذا كان الزيدان فاعلا ليخرج اضمر فاعل
عسى فيلزم ان يكون عسيا بالتثنية كذا في العصام * ثم شرع في بيان الاستعمال
الاول له فقال ﴿ وقد يحذف ان ﴾ (من الفعل) وقوله (المضارع) بالجر صفة
كاشفة للفعل وقوله (في الاستعمال الاول) احتراز عن الاستعمال الثاني فانه
لا يجوز ان يحذف ان منه بان يقال عسى يخرج زيد وقوله (تشبيهها لها بكاد)
مفعول له لقوله يحذف يعني ان الحذف لقصد تشبيه كلمة عسى بكلمة كاد لئلا
يحتاج الى تقدير شيء وقوله (فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان) تفصيل
للتشبيه يعني كما حذفت ان في المضارع الواقع بعد كاد ولم تذكر فيه (كذلك
عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان) وفيه اشارة الى وجه التشبيه وهو عدم ذكر ان
(كقولهم * عسى الهم الذي امسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب * كان
الاصل) اي الاستعمال الاصل في ان يقال عسى الهم الذي (ان يكون
وراءه تحذف ان) وانما جاز حذف ان في الاستعمال الاول (دون الاستعمال
الثاني لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج) وقال
العصام هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان زيد اسم
عسى وان يخرج خبرا له او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه للمشابهة متحققة
كما كانت في الاستعمال الاول * اعلم ان في عسى صورتين احدهما عسى زيد
ان يخرج بتقديم المرفوع على الفعل والاخرى عسى ان يخرج زيد بعكسه فهي
في الصورة الاولى اما تامة واما ناقصة فان كانت تامة فزيد فاعلها وان يخرج
في محل النصب على انه مشابه بالمفعول او في محل الرفع على انه بدل اشتغال من زيد
وهو قول الكوفيين وان كانت ناقصة فزيد اسمها وان يخرج في تأويل المفرد
خبرها بتقدير المضاف باحد الطرفين في الصورة الثانية فهي ايضا اما تامة
واما ناقصة فان كانت تامة فان يخرج في ^{المفرد} مرفوع على انه فاعل
عسى وزيد مرفوع على انه فاعل ان يخرج وان كانت ناقصة فان يخرج
في تأويل المفرد اسم عسى وزيد بالرفع فاعل ان يخرج ولا خبر لها حينئذ
لاستغنائها عنه او اسمها زيد وخبرها ان يخرج مستتر تحته راجع الى زيد
او انها من باب التنازع فان كان زيد اسم عسى ففاعل ان يخرج مستتر تحته

(كان منصوبا في الاستعمال الاول) وهو أن يخرج (فاستغنى) أي أنه كان لفظ عسى في هذا الاستعمال مستغنيا (عن الخبر) فانه لو قدر له الخبر قدر لفظ الخروج المنسوب الى زيد وهو حاصل فيه (لاشتمال الاسم) وهو أن يخرج (على المنسوب والمنسوب اليه) وهو زيد لكونه فاعلا له (كما استغنى) أي نظيره الاستغناء الحاصل المعبر (في علمت) أي في باب علمت (ان زيدا قائم) بان يكون ان مع اسمه وخبره مفعولا اول له فان المفعول الاول هناك مشتمل على زيد الذي هو مفعوله الاول وعلى قائم الذي هو مفعوله الثاني فكان علمت مستغنيا (عن المفعول الآخر) الذي هو مفعوله الثاني (فاقيم) أي لاستغناؤه عن الآخر اقيم مضمون ان زيدا قائم (مقامهما) أي مقام المفعولين كما هو التقدير الراجح في باب علمت فان بعضهم يقدر فيه المفعول الثاني كالثبوت والحصول كما عرفت (فهى) أي كلمة عسى (في هذا الاستعمال ناقصة) كما كانت في الاستعمال الاول بتقدير المضاف فانها في هذا الاستعمال لما قدر أن ان يخرج مع فاعله اسم لها وانها مستغنية عن الخبرية واقيم هو مقام الخبر اقتضى هذا التوجيه كونها ناقصة (وان اقتصر) يعني بخلاف ما اذا قصد فيها الاقتصار (على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب) حال كونها (بمعنى قرب خروج زيد فهى) أي حينئذ كلمة عسى (تامة) لعدم القصد الى ملاحظة الخبر ههنا * ثم قال (وههنا) أي في صورة عسى ان يخرج زيد (احتمال آخر) أي غير الاحتمالين المذكورين (وهو ان يكون زيد مرفوعا) أي حال كونه مؤخرا (بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير) أي مستتر (يعود الى زيد) أي المؤخر الذي هو اسم عسى ولا يلزم الاضمار قبل الذكر الذي هو مضر في البلاغة فان زيدا وان كان مؤخرا لفظا لكنه مقدم رتبة لكونه اسمها (وان يخرج) أي ويكون ان يخرج (في محل النسب بانه خبر عسى) قوله (وأخر) معطوف على قوله احتمال آخر يعني وههنا احتمال آخر ايضا (وهو أن يجعل ذلك) أي ذلك التركيب المركب من المجموع (من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد) فان عسى اقتضى اسما مرفوعا ويخرج اقتضى فاعلا مرفوعا ولفظ زيد صالح لهما فتنازعا فيه (فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى و) كان (ان يخرج خبرا له مقدما عليه) حينئذ يقدر فاعل يخرج مستكننا راجعا الى زيد المؤخر لفظا والمقدم رتبة (وان اعمل الثاني) بان يكون زيد فاعل يخرج فبقى عسى مجردا عن الاسم حينئذ (كان اسم عسى ما) أي الضمير الذي (استكن فيه) أي في عسى (من ضمير زيد) يعني حال كونه ضميرا راجعا الى زيد (وخبره) أي وكان خبره (ان يخرج زيد) بمجموعه (فهى) أي كلمة عسى (على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا) أي كما تكون ناقصة

بالمواطأة فلا يقال ان زيدا هو أن يخرج (وتقدير المضاف) أي لتصحيح الحمل
(تكلف وذلك) أي وجه كونه تكلفا (لان المعنى الاصلى) يعنى المعنى الذى
هو اصل فى عسى هو قوله (قارب زيد أن يخرج أي الخروج) فلو بقى عسى فى
هذا المعنى الذى هو اخبار مقاربة زيد للخروج كان لفظ ان يخرج مفعولا لقارب
لكنه لم يبق على هذا المعنى كما بينه بقوله (ثم نقل الى انشاء الطمع) فصار عسى
زيد أن يخرج منقولا من اصل معناه الذى هو اخبار المقاربة الى معنى الانشاء
فكان المتكلم قال انا انشأت طمعى بهذا اللفظ (فالمضارع) أي فحين كونه منقولا
الى الانشاء فالمضارع الذى (مع ان وان لم يبق) أي ولو لم يبق (على المفعولية)
أي على كونه حاملا لمعنى المفعولية (فى صورة الانشاء فهو) أي ذلك المضارع
(مشبه بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر فانتصب) أي واذا بقيت الصورة
بعد زوال المفعولية كان ذلك المضارع قابلا للتصب (لشبهه بالمفعول) أي فى
الصورة (وعسى على هذا تامة) فزيد فاعله وان يخرج منصوب بمشابهة المفعول
(وقال الكوفيون ان) أي المصدرية و(يفعل) أي مع فعله الذى هو المضارع
ليس بمنصوب بالخبرية كما فى التوجيه الاول ولا بمشابهة المفعول كما فى التوجيه
الثانى بل هو (فى محل الرفع) أي مرفوع محلا حال كونه (بدلا منما قبله) وهو
زيد (بدل الاشتمال) وانما كان بدل الاشتمال (لان فيه اجمالا) وهو ذكر
زيد مجردا عن احواله (ثم تفصيلا) وهو ذكر الخروج بعده وكل لفظين اذا
قصد الاجمال بالاول والتفصيل بالثانى يكون الثانى بدل الاشتمال من الاول وقوله
(وفى ابهام الشئ) بيان لفائدة البدل وهى ان فى ذكر الشئ مبهما (ثم تفسيره)
أي ثم يفسر ويكشف (وقع عظيم) أي ايقاع عظيم (لذلك الشئ فى النفس)
بخلاف ما يذكر تفصيلا فى اول مرة لحصوله بعد الانتظار (وقال الشارح
الرضى والذى ارى) من الوجوه الثلاثة (ان هذا) أي توجيه الكوفيين
(وجه قريب) لكونه سالما من تقدير المضاف ومن اعتبار نصبه بالتشبيهية
وجعله بدلا لطريق شائع ورد ابن هشام فى معنى اللبب قول الكوفيين بانه حينئذ
يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شان البدل واجاب عن رده
الداميني فى شرحه حيث قال لهم ان يقولوا أي مانع يمنع من وقوع البدل
لازما فى بعض الصور مع محيى مثل ذلك فى بعض التوابع كوصف مجرور
رب اذا كان ظاهرا والبدل اولى بذلك لانه مقصود بالحكم* ثم شرع فى بيان
الاستعمال الثانى بقوله (و) (تقول على الاستعمال الآخر) (عسى ان يخرج
زيد) (بان) يكون (يذكر مرفوع فقط) فانه حينئذ يكون زيد فاعل يخرج وهو
فى تاويل المفرد فاعل عسى (وهو) أي ذلك المرفوع المذكور (ما) أي مضارع

ترك القيد مضر للزوم خروج افعال من تعريف المقاربة والله اعلم (وهو)
 اى لفظ عسى (غير متصرف) (حيث لايجي) الخ تفسير لمعنى غير المتصرف
 يعنى المراد بغير المتصرف انه لايجي (منه) اى من عسى (مضارع ومجهول)
 اى وماض مجهول (وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة) من اسم الفاعل
 والمفعول وانما يتصرف فى بعض صيغ الماضى المعلوم صيغتان للغائب وهما عسى زيد
 وعست هند وثلاث للمخاطب وثلاث للمخاطبة يقال عسيت عسيما عسيتم عسيت
 عسيما عسيتم وواحدة للمتكلم يقال عسيت (وانما لم يتصرف فى عسى) مع انه فعل
 (لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والاناشآت فى الاغلب من معانى الحروف)
 وان كانت من معانى الافعال فى بعض الاحيان كالامر والنهى (والحروف) اى
 ومعلوم ان الحروف (لا يتصرف فيها) وكذا الافعال التى بمعناها لاتتصرف
 تصرف الافعال الغير الانشائية * ولما استعمل لفظ عسى بحسب تقدم اسمه على
 خبره وتأخير عنه اورد المصنف مثالين مشيرين بهما الى الاول فقال (تقول)
 (على احد استعماليه) (عسى زيد أن يخرج) وهذا هو الاستعمال الاول (وهو)
 اى الاستعمال الاول (ان يكون) اى يوجد (بعده) اى بعد عسى (اسم) (وهو)
 زيد ههنا (ثم) يوجد (فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية) وانما صدر
 المضارع بان (تقوية) اى لقصد التقوية (لمعنى الترجى الذى هو توقع) اى
 انتظار (وجود الفعل) وهو مضمون يخرج اعنى الخروج المنسوب الى زيد ههنا
 (فى الاستقبال) اى فى زمان الاستقبال ولما كان المضارع المجرد محتملا للحال
 والاستقبال اكده بان التى هى مخصصة له بالاستقبال (فزيد اسم عسى وان يخرج
 فى محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج) اى قرب اتصافه بالخروج حال
 كون استقامة معناه وصحة الحمل (بتقدير مضاف) وذلك التقدير (اما فى جانب
 الاسم نحو عسى حال زيد الخروج) فان الخروج انما يجوز حمله بحيث يتجه على
 حال زيد لاعلى نفسه فلا يقال زيد خروج بل يقال حال زيد خروج (او)
 ذلك التقدير (فى جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج) وانما يقدر كذا
 (لوجوب صدق الخبر) اى خبر الافعال الناقصة (على الاسم) اى على اسمها
 (وعلى هذا) اى وعلى هذا التكلف من تقدير المضاف فى احد الطرفين (عسى
 ناقصة) وهذا التوجيه هو الموافق لكون افعال المقاربة من الافعال الناقصة
 ثم نقل التوجيه الآخر الذى يقتضى ان يكون عسى من الافعال التامة فقال
 (وقيل المضارع) اى الذى وقع بعد عسى حال كونه (مع ان) اى المصدرية
 (مشبه بالمفعول وليس بخبر) كما كان فى التوجيه الاول وانما لم يجعله خبرا
 (لعدم صدقه) اى صدق ان يخرج (على الاسم) اى على زيد ههنا

الى ان قوله (حصولا) عطف على قوله رجاء وانما قال قرب ثبوته ولم يقل
 قرب حصوله للتفنن فانه لماعلم الحصول بتصريح المصنف غير العبارة الى
 الثبوت فان الثبوت والحصول مترادفان (اي دنو حصول بان يكون اخبار
 المتكلم) بكسر الهمزة مصدر اخبر (بذلك الدنو لاشراف الخبر) اى لكمال
 قربه فان الاشراف اشارة الى النزول من اعلى وهو اسرع حصولا من الصعود
 فاذا شرع الحجر فى الهبوط يحزم بحصوله وكذلك مضمون الخبر لما كان
 قريبا الى الحصول بهيئة الاشراف اخبر المتكلم بانه مشرف (على حصوله)
 اى مضمون الخبر (للفاعل فكاد فى قوله كاد زيد أن يخرج يدل على قرب
 حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله) بخلاف النوع الاول فانه
 فى الطمع بعد وليس فيه جزم (او) (وضع لدنو الخبر وقرب حصوله
 للفاعل) (اخذا فيه) (اي دنو اخذ) وقوله (وشروع فى الخبر) بالجر عطف
 تفسير للاخذ يعنى انه بمعنى الشروع فان اخذ اذا عدى بى يكون بمعنى شرع فيه
 واليه اشار بقوله (بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل
 فى الخبر) والباء فى سبب متعلق بالجزم ايضا لكنها بمعنى السببية يعنى ان الجزم
 بالشروع بسبب كون الفاعل (متصديا) ومتعرضا (لما يفضى اليه) اى للاسباب
 التى تكون مفضية وموصلة الى الشروع (فطلق فى قولك طفق زيد يخرج يدل
 اى ذلك الفعل) على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه
 اى بشروع الفاعل (فما) اى فى السبب الذى (يفضى) اى يوصل (اليه) اى
 الى خروجه * ثم شرع فى بيان تعيين الالفاظ الموضوعة لكل من المعاني الثلاثة
 فقال (فالاول) (اي ما) يعنى الفعل الذى (وضع لدنو الخبر رجاء) (عسى)
 اى لفظه وهذا عند الجمهور (قال سيويه عسى) يعنى ان لفظ عسى بحسب كون
 اتصاف الفاعل بالخبر نوعان الاول (طمع و) الثانى (اشفاق فالطمع) مستعمل
 (فى المحبوب) اى فى الاتصاف الذى يحبه المتكلم (والاشفاق) مستعمل
 (فى المكروه) اى فى الاتصاف الذى يخاف المتكلم من وقوعه مثال الاشفاق (نحو
 عسيت ان اموت) لان اتصاف المتكلم الذى اخبر بدنو الخبر لفاعله هو الموت
 وهو امر مكروه للمتكلم (ومعنى الاشفاق الخوف) كقوله تعالى والذين هم من
 عذاب ربهم مشفقون اى خائفون وقال العصام وعلى هذا يخرج عن تعريف
 افعال المقاربة عسى للاشفاق فينبى ان يقول رجاء واشفاقا لا تقول عسى الاشفاقية
 موضوعة لدنو الخبر رجاء لانا نقول قيد الحيثية مراد وكيف وافعال المقاربة
 قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتبارها منها انتهى يعنى ان دعوى ان خروج
 الاشفاقية مبنى على عدم اعتبار قيد الحيثية واذا اعتبر فلا خروج مع ان

الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمتخلف فيه ما اختلف فيه اهل اللغات لاما
 اختلف فيه النحاة فجعل المصنف اختلاف النحاة في ليس من قبيل اختلاف
 اهل اللغات ورفع الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان فانه المخالف
 في اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالفون عند المصنف في ليس بخلاف النافية انتهى
 ما قاله العصام * ولما فرغ من بيان الافعال الناقصة الغير المتأثرة شرع في بيان
 نوع آخر منها وهو افعال المقاربة فقال (افعال المقاربة) ثم شرع في تعريفها
 بحيث يحصل الفرق بينها وبين الافعال الناقصة فقال (ما وضع) (اى فعل
 وضع) وقال العصام اشار الشارح بتفسير الموصول بالمفرد الى ان التعريف
 لفعل المقاربة اذ التعريف للماهية بدون الافراد فقوله افعال المقاربة بتقدير
 هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر للعائد الى فعل المقاربة اى هو ما وضع
 انتهى فكأنه اشار الى ما يمكن ان يورد على تفسير الشارح للموصول بالمفرد
 بانه يلزم منه حمل المفرد على الجمع فاراد المحشى دفعه بانه اراد اشارة الى ما هو
 اللائق في باب التعريف وهو الافراد واما مضرة الحمل فمدفوعة بافتراق الجمليتين
 كما افهم من تقريره واللام في قوله (لدنو الخبر) متعلق بوضع (اى لدلالة)
 وانما فسر به للاشارة الى ان اللام ليس بصلة لوضع بل هي لام الغرض
 كما اشار اليه في قوله لتقرير الفاعل بقوله ولا يبعد فارجع اليه وقوله (على
 قرب حصوله للفاعل) اشارة الى معنى الدنو والى انه مضاف الى فاعله وهو
 الخبر والى ان المراد بقرب الخبر قرب حصوله للفاعل فاذا قلنا مثلاً عسى زيد
 ان يخرج فلفظ عسى موضوع لمعنى ان الخروج يقرب حصوله لزيد وقوله
 (رجاء) اشارة الى انه على ثلاثة انواع لانه اما لدلالة رجاء او حصول
 او اخذ (منصوب) اى لفظ رجاء منصوب (على المصدرية) اى على انه مصدر
 او مفعول مطلق مجازى (بتقدير المضاف اى دنو رجاء) ثم اشار الى
 تفصيله بقوله (بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم) وفيه اشارة الى ان
 الرجاء فعل المتكلم (وطعمه) بالجر عطف تفسير للرجاء وقوله (حصول الخبر)
 بالنصب مفعول للطمع يعنى ان المتكلم طمع في حصول الخبر (له) اى للفاعل
 وقوله (لا الجزم) يجوز أن يكون حالاً من فاعل طمعه يعنى حال كون المتكلم
 غير جازم (به) اى بالحصول (فعسى في قولك عسى زيد أن يخرج يدل)
 اى فعل عسى (على قرب حصول الخروج) وهو مضمون الخبر (لزيد) وهو
 فاعل عسى (بسبب انك ترجو ذلك) اى الحصول (وتطمع فيه لانك جازم
 به) ثم اشار الى النوع الثانى منها بقوله (او) قد عرفت ان لفظة او لتقسيم
 المحدود يعنى ان نوعاً منها (وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل) وفيه اشارة

وخلاف بينهم يعنى المخالف والمخالف له هو دائر في ما بينهم كما قال (من بعضهم مع بعض) اى بعضهم مخالف للاخر منهم في الجواز وعدمه وقوله (فان الاقتعال) دليل لدلالة هذا اللفظ ودفع لما قيل ان هذا اللفظ من باب الاقتعال فلا دلالة على المشاركة فكيف يدل على الخلاف المشترك فيما بينهم فكأنه اجاب عنه بان الاقتعال وان لم يدل عليه لكنه دل عليه (ههنا) فان المراد به ههنا انه (بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا) يعنى كما دل لفظ مخالف لكونه من باب المفاعلة على المشاركة صريحا بالدلالة الوضعية يدل لفظ اختلف عليها ايضا بالدلالة العقلية لان الاختلاف لم يوجد الا بين اثنين فصاعدا ومخالفة بعضهم لبعض تستلزم مخالفة الآخر (وهو) اى القسم المختلف فيه (كلمة) (ليس) الانسب والاولى ان يقول فعل ليس * ثم فصل الشارح الاختلاف المذكور وعين المخالفين منهم فقال (فالبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني) ثابتون (على انه) اى تقديم خبر ليس على نفسها (لايجوز مراعاة) اى لقصد الرعاية (للنفي) الواقع في ليس (اذ يتمتع) يعنى انما راعوا النفي لانه يتمتع (تقديم معمول النفي عليه) اى على ذلك العامل الدال على النفي وكأنهم قالوا ان هذا مطلق يعنى سواء كان النفي مستفادا من الخارج اولا (والبصريون وسيبويه والسيروا في والفارسي) ثابتون (على انه) اى التقديم (يجوز بناء على انه) اى لفظ ليس (فعل و) قوله (جواز) بالجر عطف على مدخول على اى بناء على انه فعل وبناء على جواز (تقديم معمول الفعل عليه) اى على الفعل العامل (وبين الطائفتين) اى الداخلتين في جملة الجمهور (في حكم هذا القسم) وهو ما لم يكن في اوله ما مع كونه للنفي معارضة ومجادلة وبهذا) اى بهذا البيان الصادر منى (اندفع ما) اى اعتراض (قيل) وهو انه (كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما) اى القسم الثانى الذى (في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه) وانما كان الواجب ان يجعله كذلك (لوقوع الخلاف فيه) اى في القسم الذى ليس في اوله ما (من ابن كيسان) كما وقع الخلاف منه في القسم الثانى وفي التفريق بينهما اطناب لافائدة فيه كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وتأخر المخالف والمراد بالاختلاف كون المخالفين معاصرين منازعين دل عليه قوله بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف فانه كمخالفة الاجماع وعدم ضعف جانبه في الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما تقرر كذا في العصام ثم قال ويمكن وجهان آخران لتمييز ليس عن

الى ان قوله (خلافا) مفعول مطلق حذف فعله ومراد الشارح بقوله (ثابتا)
 الاشارة الى ان اللام في قوله (لابن كيسان) متعلق بثابت المقدّر لانه متعلق
 بالخلاف فانه لو كان متعلقا به يلزم ان يكون الجمهور مخالفا وابن كيسان مخالفا له
 وليس كذلك بل الامر بالعكس فتفطن كما اشار اليه بقوله (بان يكون هذا الخلاف
 واقعا ظاهرا من جانبه) اى من جانب ابن كيسان (لا من جانب الجمهور كما يقتضيه)
 اى كما يقتضى كون الخلاف من الجانبين (باب المفاعلة) وهو تعبيره بالخلاف
 بمعنى المخالفة ولم يعبر بالاختلاف كما في القسم الآتى فان باب المفاعلة للمشاركة
 فيكون كل من الفاعل والمفعول شريكا في اصل الفعل وقوله (لتقدمهم) اشارة
 الى دليل كون ابن كيسان مخالفا للجمهور لانه بالعكس يعنى انما كان المخالف
 هو لكون الجمهور متقدما عليه ومتفقا على ذلك الحكم (فكأنه) يعنى فصار ذلك
 الخلاف مشابها بحكم (لا مخالفة منهم) اى من احد من الجمهور (وذلك الخلاف)
 اى الذى ذكره المصنف او الذى وقع (منه) اى انما صار من ابن كيسان وقوله
 (فى غير مادام) اما متعلق وظرف لقوله ثابتا لابن كيسان او خبر للمحذوف يعنى
 هذا الخلاف الثابت فى غير مادام يعنى فى الافعال التى فى اولها ما النافية لافيا وقع
 فى اولها ما المصدرية فان ابن كيسان مع الجمهور فيها فى عدم جواز التقديم وانما
 فرق ابن كيسان وجوز التقديم فى ما النافية ولم يجوزّه فى المصدرية (لان اداة
 النفي لما دخلت على الفعل الذى معناه النفي) يعنى زال وانفك وانفصل كما عرفت
 (افادت) اى تلك الاداة (الثبوت) لما مر من ان نفي النفي اثبات فتكون تلك
 الافعال افعالا ثبوتية لا نفي قبلها فيكون معنى مازال واخواته معنى ثبت واستمر
 (فصار بمنزلة كان) اى صار ذلك المجموع من اداة النفي والفعل المنفى بمنزلة
 فعل ثبوتى واذا كانت احوالها كذلك (فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفي) اى
 فلا يجزى هذا الدليل عليها حتى يلزم التقدم المعتنع وانما يلزم تقديم ما فى حيز
 الثابت عليه وهو جائز جدا لان تلك الافعال وان كانت فى ظاهرها منفية
 بحسب اللفظ لكنها ليست بمنفية (بحسب المعنى) بخلاف غيرها فانها ليست
 كذلك فيجوز عليها الدليل السابق والحاصل ان مبنى دليل الجمهور انهم اطلقوا
 على تلك الافعال افعالا منفية نظرا الى اللفظ ودليل المخالف انه اطلق عليها
 افعالا مثبتة نظرا الى المعنى (وقسم) وهو ايضا بالجر او بالرفع معطوف على
 ما قبله اى قسم من الثلاثة وقوله (مختلف) بفتح اللام اسم مفعول اما بالجر
 صفة قسم واما بالرفع صفة او خبر ونائب فاعله قوله (فيه) اى فى هذا القسم
 وقوله (ظهر فيه الخلاف) تفسير لقوله مختلف يعنى ان قوله مختلف
 يدل بدلالة ظاهرة على ان هذا الخلاف ليس كما سبق بل انه ناشئ من الجمهور

منقسمة عليها بسبب تقديم اخبارها (عليها) (اي على تلك الافعال) وقوله
 (واقعة) اشارة الى ان قوله (على ثلاثة اقسام) خبر للمبتدأ وقوله (قسم)
 بالجر بدل بعض من ثلاثة اقسام بحذف العائد او بالرفع اما لكونه خبرا عن المبتدأ
 المحذوف اي الاول قسم واما لكونه مبتدأ بتقدير الصفة اي كائن منها
 فحينئذ يكون قوله (يجوز) خبرا له كما كان على التقدير الاول صفة له يعنى
 ان قسما من الثلاثة يجوز (تقديم اخبارها) اي اخبار تلك الافعال (عليها)
 اي على تلك الافعال (وهو) اي ذلك القسم وهو مبتدأ وقوله (من كان)
 ظرف مستقر خبره اي من لفظ كان متنها (الى راح) (وهو) اي هذا القسم (احد
 عشر فعلا) يعنى بها كان وصار واصبح وامسى واضى وظل وبات وآض وعاد
 وغدا وراح وقوله (لكونها) بيان لعل الجواز يعنى انما يجوز تقديمها في المذكورات
 لكون المذكورات (افعالا) وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال)
 يعنى ان ذلك الجواز لا يحتاج الى علة فان كون تقديم المنصوب على المرفوع
 جائزا بديهي (لقوتها) اي لكون الافعال قوية في العمل لاصلاتها وقوله
 (وقسم) بالجر او بالرفع عطف على القسم الاول اي وقسم من الثلاثة (لايجوز)
 (تقديم اخبارها عليها) اي يمتنع (وهو) (اي هذا القسم) (ما) اي فعل
 (في اوله) اي وقع في اول ذلك الفعل وهو ظرف مستقر صفة او صلة لما وقوله
 ما فاعل الظرف والمراد به كنهه واليه اشار بقوله اي (كلمة) (ما) وانما فسر
 بالكلمة ولم يقل لفظ ما لثلاثا يتقضى بما الزائدة فانها واقعة في اول تلك الافعال
 ولو قال لفظ ما كان شاملا لها لكون اللفظ شاملا للمهمات وكذا لو قال حرف ما
 لم يكن شاملا للمصدرية ولو قال اسم ما لم يكن شاملا للنافية والتعير الشامل لهما
 هو الكلمة واشار اليه بقوله (نافية كانت او مصدرية) يعنى ان كلمة ما الواقعة
 في اولها سواء كانت نافية كما في نحو مازال او مصدرية كما في ما دام تمنع جواز تقديم
 اخبارها عليها (اما) يعنى اما منعها (اذا كانت) اي تلك الكلمة (نافية فلا تمنع
 تقديم ما) اي تقديم المعمول الذى يقع (في حيز النفي) اي في محل بعده يعنى
 للقاعدة المقررة وهي تقديم معمول ما يقع في حيز النفي تمنع وانما يمتنع ذلك
 (لانه) اي لكون حرف النفي (يقتضى التصدر) اي يجب ان يتصدر في الكلام
 ولو قدم الخبر على الفعل يلزم تقديمه على ما ايضا لا تمنع الفصل بينه وبين مدخوله
 فحينئذ يلزم تقدمه على ما وجب له الصدارة (واما) منعها (اذا كانت)
 اي تلك الكلمة (مصدرية فلا تمنع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر)
 ولما كان هذا الحكم متفقا عليه للجمهور لم يخالفهم الا ابن كيسان اراد المصنف
 ان يذكر ذلك الخلاف وقدر الشارح قوله (ويخالف هذا الحكم) ليكون اشارة

ذلك الامكان اعني استواء الطرفين لانه حين وجود ذلك المقتضى يجب تقديمها
ويمتنع تأخيرها على الاصل (نحو كم كان مالك) فان كلمة كم خبر كان فيجب تقديمها
على نفسها فضلا عن اسمها لاقتضائها الصدارة فحينئذ لم يحجز تأخيرها وقراءته
على الاصل وقال العصام الظاهر أن هذا بمعزل عما هو فيه اذ الكلام في تقديم
الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا
يتجه على قوله قسم يجوز انتهى وقوله (او تأخيرها عنها) بالنصب معطوف على
قوله تقديمها يعني اولم يعرض ما يقتضى تأخيرها (نحو صار عدوى صديقي) فانه
لما انتفى اعراب الجزئين وانتقت القرينة ايضا وجب تقديم اسمائها على اخبارها
فوجب التأخير وامتنع التقديم (وان اريد به) اى بالجواز (نفي الضرورة عن جانب
العدم فقط) يعني لا عن جانب الوجود على ما هو مقتضى الامكان العام المقابل
للامتناع لا بمعنى الامكان الخاص المقابل للوجوب (فينبغي ان يقيد) اى الجواز
(بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع) يعني لا يحتاج الى التقييد بما ذكر لان الصورة
المذكورة ايضا من صور الجواز بالمعنى المذكور لكن ينبغي ان يقيد بما لم يمنع
(من التقديم) مانع (وحينئذ) اى حين اريد بالجواز نفي الضرورة عن جانب
العدم باعتبار القيد المذكور اعني ما لم يمنع مانع (يجوز أن يكون واجبا كالمثال
المذكور) يعني نحو كم كان مالك وامثاله ويجوز أن يكون جائزا كما اذا لم يعرض
هذا المقتضى وقال العصام يمكن ان يختار الشق الاول ويراد به تجوز تقديم
اخبارها على اسمائها بمعنى انها لا تمتنع عن التقديم والموانع العارضة قد علم
حكمها فلا حاجة الى التعرض لها هنا انتهى قلت ولهذا لم يذكر صاحب اللب
هذه الامثلة وقال في شرحه انه لم يذكر جواز تقديم الاخبار على الاسماء لظهوره
اذ لو نظر الى الاصل فقد مر جواز تقديم الخبر على المبتدأ ولو الى الحال فقد علم
جواز تقديم المفعول على الفاعل فكذا شبهه انتهى ما وجهه صاحب الامتحان
* ولما فرغ المصنف من تقسيم الافعال الناقصة بحسب ذاتها شرع في بيان تقسيمها
بالنسبة الى جواز تقديم اخبارها عليها وعدم جوازها فقال (وهي) وفسر
الشارح مرجع ذلك الضمير بقوله (اى الافعال الناقصة) وترك ما هو الانسب
وهو رجوعه الى الاخبار من قوله وهو من كان الى راح يقتضى ان يصرف
الارجاع اليها كذا في العصام يعني انه لو رجع الضمير الى الاخبار لم يحجز حينئذ
ارجاع ضمير هو الى القسم لان المقسم خلاف القسم لان المقسم ان كان خبرا لم يحجز
ان يقال ان قسما من الخبر هو كان واخواتها لان كان ليس قسما من الاخبار بل هو
قسم من الافعال وقوله (في تقديمها) متعلق بالخبر وهو قوله على ثلاثة
اقسام (اى في تقديم اخبارها) وفيه اشارة الى منشأ هذا التقسيم يعني انها

لاتصرف من حيث استعملت بلفظ الماضي للحال والدليل على انها فعل قولهم لست ولستما ولستم كقولهم ضربت وضربتما وضربتتم انتهى وقوله (لنفى مضمون الجملة) ظرف مستقر خبره وقوله (حالا) بالنصب على انه مفعول فيه للنفي (اي في الحال) يعنى ان لفظ ليس الذى هو معدود من الافعال الناقصة كائن لنفى مضمون الجملة التى فيها مرفوعة ومنصوبة في زمان الحال يعنى هو المتبادر منه سواء كان مثبتا في الماضي والمستقبل او لا (مثل ليس زيد قائما) فان مضمون الجملة هو قيام زيد وهو منفي في الحال (اي الآن وهذا) اى تبيين وضعه وتخصيصه في زمان الحال هو (مذهب الجمهور) اى غير سيبويه واختاره المصنف (وقيل) وقوله (هى لنفى مضمون الجملة) اشارة الى ان قوله (مطلقا) معطوف على قوله حالا والى ان محل الخلاف هو فقط لامع ما قبله وقوله (ولذلك) اشارة الى دليل ذلك القائل يعنى ان كلمة ليس لكونها غير دالة بخصوصها بزمان الحال (يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خالق الله مثله) فان اخلق المنفى ماض من وقت التكلم وليس بمتمد الى وقت الاخبار (وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى اليوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فان نفى الصرف في يوم القيمة وهو استقبال بالنسبة الى وقت النزول (وهو) اى هذا المذهب (مذهب سيبويه) ثم شرع في بيان مسألة منقسمة الى انواع تلك الافعال وهى جواز تقديم اخبارها على اسمائها وعلى انفسها فقال (ويجوز تقديم اخبارها) (اى اخبار الافعال الناقصة) وانما فسر الضمير به للاشارة الى شمول هذه المسئلة حيث اكد المصنف هذا الشمول بقوله (كلها) وقوله (على اسمائها) متعلق بالتقديم وقوله (اذ ليس فيها) اشارة الى دليل الجواز يعنى ان جواز تقديمها لعدم المانع للتقديم المذكور لانه ليس في هذه المسئلة (الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما) اى في المعمولات اتى (عامله فعل) وهذا غير مضر بل هو جائز في ما بين سائر معمولات الفعل * ولما احتمل الجواز ههنا الى معين احدها الامكان الخاص والاخر الامكان العام اشار الى انه ان اريد الاول يحتاج الى قيد وان اريد الثاني يحتاج الى قيد آخر فقال (فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه) اى ان اريد به استواء الطرفين على ماهو مقتضى الامكان الخاص (فينبغى ان يقيد) اى الجواز (بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضى) يعنى انه يجوز تقديمها ما لم يعرض شئ يقتضى (تقديمها) اى تقديم اخبارها (عليها) اى على اسمائها وانما ينبغى ان يقيد به ليخرج ما اذا عرض ما يقتضى التقدم والتأخر لانه حينئذ يكون التقديم والتأخير واجبا لاجازة فيطلب ارادة

دالاتها على الوقت حاصل به (لان لفظه ما) في مادام (مصدرية فهي)
اي كلمة ما (مع مابعدا في تأويل المصدر) يعنى ان المصدريّة موصولة
حرفية وما بعدها من الفعل صلتها والموصول مع الصلة في تأويل المصدر
(وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله) اي قبل لفظ ما (فلا بد
هناك من حصول كلام) اي لزم هناك حصول كلام مركب من المجموع بحيث
(يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله) اي مفيدا لما اراده المتكلم وقال عصام
الدين رحمه الله ان قوله وتقدير الزمان الخ يفيد أن تقدير الزمان لكونه من
المصادر وليس كذلك بل تقدير الزمان من خواص كلمة ما في دام لالكونه
مصدرا فان مادام صار علما في تقدير الزمان حتى يتنوع ذكر الزمان معه وليس الامر
بهذه المثابة في شيء من المصادر انتهى وقوله (ومن ثم) متعلق بقوله احتاج
(اي ومن اجل أنه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها) (احتاج) اي
احتاج لفظ مادام (الى) (وجود) (كلام) (مستقل بالافادة) وقوله
(لانه) متعلق باحتاج اي انما احتاج اليه لان لفظ مادام (حينئذ) اي حين
كونه كما ذكرنا (مع اسمه وخبره) (ظرف) اي لذلك الامر (والظرف فضلة)
اي ليس بعمدة في الكلام وقوله (غير مستقل بالافادة) صفة كاشفة للفضلة او
خبر بعد خبر (مثل اجلس مادام زيد جالسا) فقوله اجلس هو الامر الذي
اريد تعيينه وقوله مادام ظرفية (اي اجلس مدة دوام جلوس زيد) والفاء
في قوله (فمادام) تفرعية (لم يشفع مادام) وفي هذا الكلام ظرافة ظاهرة فان
المراد بمادام الاول معناه وقوله لم يشفع على صيغة المجهول من التشفيع وهو
جعل الشيء زوجا للآخر وقوله مادام المراد لفظه وهو نائب فاعل يشفع والجملة
صلة ما في مادام الاول وهو ظرف لقوله لا يفيد وقوله (باجلس) متعلق بلم
يشفع وقوله (لا يفيد) هو الامر الذي اريد توقيته يعنى ان قولنا في المثال المذكور
وهو مادام زيد جالسا لا يفيد (فائدة تامة) وقت عدم تزويج لفظ مادام بلفظ
اجلس وتفريقه به وقوله (بخلاف الافعال المصدرة) اشارة الى الفرق بين مادام
وبين سائر المائيات من الافعال فان سائر الافعال التي تصدر (بحرف النفي) ليس كذلك
وقوله (فانها) اشارة الى محل الفرق وهو أن سائر الافعال (مع اسمائها واخبارها
كلام مستقل بالافادة) واذا كان مستقلا (فلا حاجة الى وجود كلام) اي آخر
منها (وراءها) اي وراء تلك الافعال (وليس) وهو مبتدأ وفي الصحاح ان ليس كلمة
نفي وهو فعل ماض واصلها ليس بكسر الياء فسكنت استقلا ولم تقلب الفا لانها

في بيان وجه دلالة تلك الافعال على الاستمرار فقال (اما دلالتها) اى وجه
 دلالة تلك الافعال (على الاستمرار فلان النفي مأخوذ) اى فلكون النفي
 مأخوذاً (في معاني هذه الافعال) وهو ظاهر (فاذا دخلت ادوات النفي عليها)
 اى على تلك الافعال (كانت معانيها) اى معاني تلك الافعال (نفي النفي)
 لان معاني كل منها دالة على النفي وهو الزوال والانفصال فاذا دخلت
 عليه حرف النفي يكون نفي النفي اعنى نفي الزوال والانفصال (ونفي النفي) اى
 القاعدة العقلية ان نفي النفي (استمرار الثبوت) وذلك ان استمرار العدم لا يفتر
 الى سبب بخلاف استمرار الوجود وقوله (واعتماد الصلاحية) شروع في بيان
 فائدة قوله مذ قبله يعنى كأنه قيل ان الاستمرار مدلول لتلك الافعال وهذا
 ظاهر واما دلالتها على الصلاحية فليست بمدلولها ولا اعتبروها فقال واعتبار
 الصلاحية (والقابلية معلوم عقلاً) اى بمعونة العادة والحاصل ان الفرق
 بين الدالتين هو ان الاولى وضعية اى داخلية والثانية عقلية اى خارجة وقال
 المصنف وجعل هذه الدلالة خارجة عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المصنف
 مما لا مقتضى له انتهى يعنى ان المصنف لما قيد بقوله مذ قبله اقتضى عدم
 التفريق بين الدالتين لاعتباره القيد مع المقيد ويمكن ان يحاج ان مراده
 تحقيق للواقع لتفسير لكلام المصنف يعنى انه في الواقع كذا (ويلزمها) (اى
 هذه الافعال الاربعة) تفسير للضمير المنصوب وقوله (اذا اريد بها استمرار
 الثبوت) اشارة الى ان ذلك اللزوم ليس بلازم لها بل هو لازم لارادة الاستمرار
 منها وحين كونها افعالا ناقصة (النفي) وهو بالرفع فاعل يلزمها ثم اشار الى تعميم
 النفي بقوله (بدخول ادواته) اى ادوات النفي (عليها) اى على تلك الافعال (لفظاً
 وهو) اى وكونه لفظاً (ظاهر) كما كانت الافعال على صورة ما ذكرت في المتن
 (او تقديره كقوله تعالى) حكاية لكلام اخوة يوسف لابيهم يعقوب عليه السلام
 (ثالثة تفتأ تذكر يوسف اى لا تفتأ) ولا تزال وانما لزم النفي (فانه لو لم تدخل
 ادوات النفي عليها) اى على تلك الافعال (لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار
 المقصود منها) (ومادام) وهو مبتدأ اى كلمة مادام وقوله (لتوقيت امر)
 ظرف مستقر خبره (اى تعيينه) تفسير للتوقيت يعنى المراد بالتوقيت
 تعيين امر اى امر خارج عن الفعل مذ كور قبلها (بمدة ثبوت خبرها) اى
 مضمون خبر تلك الكلمة وقوله (لفاعلها) متعلق بالثبوت يعنى ذكر كلمة مادام
 لافادة بيان وقت امر وتعيينه يوقت امتداد كون الخبر ثابتاً للفاعل (بان جعلت
 تلك المدة ظرف زمان له) اى لذلك الامر (وذلك) اى افادة ذلك المراد

في المرفوعات اسم كان واخواتها واما الخبر فلكونه مخالفا للمفعول من حيث انه ركن والمفعول ليس بركن عدّه من المنصوبات حيث قال خبر كان واخواتها والله اعلم وانما اورد الشارح هذه التكنة بطريق الحكاية ولم يلتزمه واتاه بصيغة التمرّض لاتباعه في غير محله لان محله في قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وقال العصام ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في مرتبته لاختصاص الاطلاق ببعض الافعال ثم قال ونحن نقول نبه في هذا الكلام بجمع الخبر مع الفاعل بمعنى حيث قال لاستمرار خبرها لفاعلها بخلاف قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة فانه لم يقل فيه لتقرير الفاعل على خبر فلا يلزم هذا التنبيه هناك بخلاف هذا المقام فانه لما جمع بينهما احتاج الى التنبيه على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل يحامع الاصطلاح على التسمية بالخبر على اصطلاح من يسمى الاسم فيه فاعلا مسمى باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا واسما كما لا يسمى الخبر مفعولا وغيره انتهى ملخصا وقوله (مذ) مبنى على السكون ظرف من الظروف المبينة اما بمعنى اول المدة وهو مبتدأ عند المصنف او خبر مقدم عند الزجاج وما بعده خبر مبتدأ وقوله (قبله) من قبل يقبل كعلم يعلم ماض من القبول وفاعله مستكن راجع الى الفاعل والضمير الراجع الى الخبر منصوب المحل مفعول كما فسرته بقوله (اي قبل فاعلها خبرها) وعند اكثر الكوفيين مذ منصوب المحل مفعول فيه للاستمرار وجملة قبله مجرورة المحل مضاف اليها لمذ وفي شرح التسهيل لابن مالك وهذا هو الصحيح وهكذا في شرح لب الالباب للسيد عبد الله كذا في المغرب فغناه على الاول ان اول مدة الاستمرار زمان قبل فاعلها خبرها اي صار صالحا لقبوله وعلى مذهب الكوفيين ان الاستمرار حاصل في زمان صار الفاعل صالحا لقبوله الخبر (اي من وقت) وهذا تفسير لمذ يعني ان المراد بقوله مذ قبله ان الخبر مستمر للفاعل وابتداء ذلك الاستمرار هو الزمان الذي (يمكن ان يقبله) اي ان يقبل الفاعل ذلك الخبر (عادة) اي في العادة لا في العقل (فعني ما زال زيد اميرا استمرت امارته) اي المفهومة من الخبر الذي هو اميرا (من زمان قابليته وصلاحيته للامارة) فقوله وصلاحيته عطف تفسير للقابلية واشارة الى ان المراد بالقابلية هو الصلاحية لا كونه قابلا له بالفعل وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيام الامارة به في ذلك الوقت لا من حالة الصباوة فانه لو كان زيد اميرا حين ولادته يصدق عليه انه متصف بالامارة لكنه لا يقدر على التصرف بان يأمر او ينهى وليس المراد منه انه مستمر من وقت تقلدها وهذا بيان لفائدة قوله مذ قبله ليحصل الاحتراز عن الوهم المذكور * ثم شرع

صاحب المفضل) وفي عدم ذكرها دلالة عليه (وقال صاحب اللباب) اى وصرح صاحب اللباب بقوله (والحق بها أض وعاد وغدا وراح) وفي هذا صراحة عليه (فاسقطها) اى المص (من الين اشارة) اى لقصد الاشارة (الى عدم الاعتداد) اى الى عدم اعتبار النجاة (بها) اى بتلك الاربعة وانما لم يعتبروها (لانها من الملحقات) ثم شرع في نوع آخر منها وهو ما في اوله لفظ ما فقال (وما زال) ولما احتمل لفظ زال اشتراكا اشار الى تعيين ماهو المراد ههنا فقال (من زال يزال) يعنى بما كان مضارعه يزال (لا) انه مأخوذ (من زال) الذى كان مضارعه (يزول فانها) اى لان ما كان مضارعهها يزول (تامة) لانا قصة وفي الصحاح زال الشيء من مكانه يزول زوا او ما زال فلان يفعل كذا انتهى (وما برح) بفتح الراء (بمعناه من برح اى زال) اى بمعنى ما زال يقال ما برح زيد يفعل كذا اى ما زال (ومنه) اى من هذا القبيل (البارحة لليلة الماضية) وهى اقرب ليلة ماضية يقال لها لزوا لها (وما فتى) (ايضا بمعناه) وفي الصحاح وما فتى اى ما زال وما برح ويختص بالجد وقوله تعالى ﴿ تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾ اى ما تفتأ يعنى ما زال فى ذكره (وما انفك) وفي الصحاح ما انفك فلان قائما اى ما زال قائما وانما لم يقل بمعناه كما قال فى الاولين لان الزوال ههنا مدلوله اللزوم الانفكاك ولذا اشار الى معناه الاصلى الذى دل عليه بالمطابقة بقوله (اى ما انفصل) وقوله (لا استمرار خبرها) ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف يعنى تلك الافعال الاربعة المنفيات موضوعة لافادة معنى نسبي وهو كون خبرها (اى خبر تلك الافعال) مستمرا (لفاعلها) اى لفاعل تلك الافعال * ولما قال المصنف ههنا لفاعلها ولم يقل لاسمها وعبر عنه بالفاعل اشار بعضهم الى بيان فائده هذا التعبير ونقله الشارح بقوله (قيل سمي اسمها فاعلا) اى عبر المصنف عن الأسم بالفاعل (تنبيهها) اى قصدا للتنبيه (على ان اسمها) اى اسم تلك الافعال (ليس بقسم على حدة من المرفوعات) لان اسمها فى الحقيقة فاعل خبرها واذا قلنا كان زيد قائما فزيد فاعل القيام لا فاعل كان فكأنه قال ان اطلاق الاسم عليه اصطلاح لانه قسم بنفسه من المرفوعات ولذا لم يعدده المصنف من المرفوعات وقوله (كأن خبرها قسم) خبر ليس يعنى ليس اسمها مثل خبرها فى كونه معدودا لان خبرها قسم (على حدة) اى برأسه من غير تبعية لآخر (من المنصوبات) من حيث انه ركن من الكلام لا تتم الفائدة بدونه بخلاف غيره من المفعولات فانه تتم الفائدة بدونه والحاصل ان مراد هذا القائل ان اسماء الافعال الناقصة داخلة فى تعريف الفاعل فانه يصدق عليه انه ما اسند اليه الفعل الخ فكل ما هو يصدق عليه هذا يجوز أن يطلق عليه الفاعل ولهذا لم يعدد المصنف

على دخول الخبر في هذه الاوقات فاذا قلت اصبح زيد عالما كان المعنى ان العلم منسوب الى زيد في وقت الصباح دون غيره من الاوقات واذا كانت تامة يكون معناها ان فاعلها داخل في هذه الاوقات كذا ذكره المصنف في شرح الفصل ثم شرع في بيان صنف آخر منها فقال (وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقيهما) (فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له) اي لزيد (ذلك) اي السير (في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله) (وبمعنى صار) اي ويكون هذان الفعلان ملاسين بمعنى صار (نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا اي صار) زيد غنيا وبات فقيرا يعني بلا دلالة على هذين الوقين ايضا (وقد يحى هذان الفعلان) اي ظل وبات (تامين ايضا) يعني كما جاءت الافعال الثلاثة الاولى (نحو ظلت بمكان كذا وبت ميتا طيبا) اي دخلت في النهار ودخلت في الليل بميت طيب (لكن لما كان مجيئهما) اي مجيئ الفعلان اعني ظل وبات حال كونهما (تامين في غاية القلة جعله) جواب لما اي لما كانا كذلك جعل المصنف مجيئهما تامين (في حكم العدم ولذلك) اي ولكونه في حكم العدم للقلة (لم يذكرها) اي لم يذكر المصنف اياها (تامين) كما ذكر في الثلاثة الاولى بل اكتفى بذكر مجيئهما للمعنيين فقط (وفصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة) مع كونهما مشتركين في المعنى * ولما ترك المصنف ايضا ذكر افعال اخر من الافعال الناقصة اراد الشارح ذكرها وبيان وجه تركها فقال (وآض) بمد الهمزة (وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار) يعني لهذه الاربعة معنيان احدهما معنى صار واذا كانت بمعناه تكون ناقصة وثانيهما كونها تامة واليه اشار بقوله (وتامة) اي هي تامة اذا كانت بمعنى الرجوع (في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا) اي وكذا غدا وراح يكونان تامين اذا كان معنى غدا (اذا مشى في وقت الغداة و) معنى (راح اذا مشى في وقت الرواح وهو) اي وقت الرواح (مابعد الزوال الى الليل) والحاصل انه اذا كان الاولان بمعنى رجع والاخيران بمعنى مشى تكون تامة وقوله (واسقط المصنف) بيان لنكتة تركه يعني ان المصنف اسقط (ذكر هذه الافعال الاربعة) يعني آض وعاد وغدا وراح (من الين) اي بين الافعال الناقصة (في مقام التفصيل) اي مقام تفصيل كل واحد منها بالوجوه المختصة بها (مع ذكرها في مقام الاجمال) مع انه لم يسقط سائر ما ذكره في الاجمال فالظاهر ان يذكرها ايضا (فكان الوجه) بتشديد النون يعني اظن ان الوجه (في ذلك) اي في اسقاطها (انها) اي الافعال الاربعة ليست معدودة منها بالاصالة بل هي (من الملحقات ولذا) اي والشاهد على كونها من الملحقات انه (لم يذكرها

الاول بزوال الابيضاض ولذا عبر بارتد للإشارة الى بصره القديم وزوال العارض
 والله اعلم بالصواب (وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة * وقال * فيالك
 من نعمي تحولن ابؤسا) قوله تستحيل اى تصير العداوة مودة اى تنتقل
 منها اليها وقوله من نعمي بضم النون اى النعمة وكذا البؤس بضم الباء جمعه
 ابؤس من قولهم يوم بؤس ويوم نعم كذا فى الصحاح وقوله فيالك استغائة من
 اجل تحول النعمي بالضم وهى النعمة وضمير تحولن اليه لارادة المتعددة بالمقدر
 كذا فى العصام وكان المعنى انه قال ان العداوة التى بينى وبينك تنتقل الى المودة
 فاجاب بقوله فيالك انت اخبرت خلاف ما اطلب فان العداوة كانت نعمة
 والمودة كانت بؤسا ونقمة واذا كان الامر كما قلت تحولت النعم التى هى العداوة
 الى النقم التى هى المودة والله اعلم * ثم شرع فى بيان صنف آخر من الافعال
 الناقصة فقال (واصبح وامسى واضحى) (تكون) (لاقتران مضمون الجملة باوقاتها)
 وقوله (المدلول عليها) بالجر صفة للاوقات يعنى ان الافعال الثلاثة موضوعة
 لاجل بيان اقتران ثبوت منصوباتها لمرفوعاتهما بالازمنة التى دلت تلك الافعال
 على تلك الازمنة (بموادها) وهى الصباح والمساء والضحى (لا) انها لاقترانها
 بالاوقات التى دلت عليها (بصورها) لان الاوقات التى تدل عليها بصورها مشتركة
 فى جميع الافعال سواء كانت ناقصة او لا اعنى الزمان هو مدلول الفعل (مثل اصبح
 زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول) وهو اصبح
 (يدل على اقتران مضمون الجملة وهو) اى المضمون (قيام زيد) يعنى القيام الذى
 دل عليه القائم الثابت لزيد مقارن (بوقت الصباح) الذى دل عليه اصبح بمادته
 (وعلى هذا القياس المثالان الاخيران) يعنى بهما امسى واضحى فعنى امسى زيد
 مسرورا ان سرور زيد مقارن بوقت المساء ومعنى اضحى زيد حزينا ان حزنه
 مقارن بوقت الضحى (و) (تكون) اى تلك الافعال (بمعنى صار) (نحو اصبح
 اوامسى اواضحى زيد غنيا اى صار) يعنى معناه صار زيد غنيا و اشار بقوله
 (وليس المراد) الى انه اذا كانت تلك الافعال بمعنى صار لا يكون المراد منها
 (انه صار فى الصباح اوالمساء اوالضحى على هذه الصفة) يعنى ان مضمون
 الجملة ليس مقارنا بالاوقات المذكورة كما كانت كذلك فى الاول بل المراد منها
 حينئذ انها لا تدل على هذه الاوقات اصلا والالم يحصل الفرق بين الاعتبارين
 (و) (تكون) اى تلك الافعال الثلاثة كما تكون ناقصة بالمعنيين الاولين تكون
 (تامة) كائنة (بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل
 فى الصباح) والفرق بين كونها ناقصة وبين كونها تامة مع البلالة
 على الاقتران بتلك الاوقات انها اذا كانت ناقصة يكون معنى الدلالة

وعدمها لا يخل (بالمعنى الاصلى) اى المعنى الذى استفيد من مدخولها قبل زيادتها يعنى ان اصل المعنى لا يزيد بزيادتها ولا ينقص بنقصانها بل هو باق على الحالين (كقوله تعالى) حكاية عن قول قوم عيسى عليه السلام (كيف تكلم من كان فى المهد صيا اى كيف تكلم من هو فى المهد حال كونه صيا) وفى هذا التفسير اشارة الى ان قوله صيا حال لانه خبر منصوب (فكان زائدة) اى هنا (لتحسين اللفظ) لالافادة معنى زائد وقوله (اذليس المعنى على المضى) دليل على كونها زائدة يعنى انها لو لم تكن زائدة لدل على المعنى الذى وجد فى الزمان الماضى ولودل على هذا المعنى لكان المراد انه كان فى الزمان الماضى فى المهد لا فى حال التكلم وليس كذلك فانه فى المهد حال التكلم وليس المراد انه كان فى الزمان الماضى فى المهد فانه خلاف المقصود (وانما ذكر) اى المصنف (هذين القسمين) اى كونها تامة وزائدة (مع كونها) اى مع كون لفظه كان فى القسمين (غير ناقصة) وهذا اشارة الى دفع توهم الاستدراك فى اراد المصنف هذين القسمين يعنى ان المقصود من المقام بيان كونها ناقصة فكونها تامة او زائدة ليس بمقصود فلم ذكرها المصنف فاجاب بقوله وانما ذكرها (استيفاء لجميع حالاتها واستعمالها) اى ليكون الذكر مستوفى بحيث لا يبقى حال او استعمال لم يذكر ههنا سواء كان مقصودا من الباب اولا وفى العصام ان كونها زائدة مختص بلفظ كان اى بلفظ ماضيه بخلاف ما سبق يعنى من كونها تامة وغيرها فانها شاملة لجميع تصاريفها من مضارعه وامره واسم فاعله * ولما فرغ من بيان معنى كان واقسامها شرع فى بيان معاني سائر اخواتها فقال (وصار) يعنى ان كلمة صار تكون (للانتقال) اى لبيان ان مرفوعها انتقل الى منصوبها * ثم فصل ذلك الانتقال فقال (اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما) يعنى انتقل من صفة الجهل الى العلم (واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا) اى انتقل من حقيقة الطينية الى حقيقة الخزفية (وتكون) اى وكلمة صار كما تكون ناقصة تكون ايضا (تامة بمعنى الانتقال) اى اذا اريد به الانتقال (من مكان الى مكان) من غير تحول الفعل (او من ذات الى ذات) فتكون حينئذ بمعنى انتقل وذهب (ويتعدى حينئذ بالى نحو صار زيد الى بلد كذا) اى ذهب وهذا مثال للانتقال من مكان الى مكان (او من بكر الى عمرو) اى انتقل هذا مثال للانتقال من ذات الى ذات * ثم ذكر ملحقاته بقوله (ويلحق بصار مثل آل) بمد الهمزة (ورجع واستحال وتحول واراد قال الله تعالى فارتد بصيرا) اى صار بصيرا يعنى انه انتقل من صفة كونه غير بصير الى صفة البصير التى هو كان عليها من قبل يعنى ان يعقوب عليه السلام كان بصيرا ثم ابيضت عيناه بالحزن على يوسف فلما اتى عليه قيصره رجع بصره

الشان اسما لها والجملة الواقعة) اى وكانت الجملة التى وقعت (بعدها) اى
بعد كلمة كان (خبرا مفسرا للضمير) وقال العصام وانما ذكر الشارح قوله
هذا ايضا عطف الخ مع كونها غير خارجة مما هو بمعنى صار ومقابلة لانه
مختلف فيه فبعد بعضهم انها تامة والجملة تفسير للضمير الشان وهو فاعلها فصرح
بما هو الحق عنده ثم قال والاظهر أنه عطف على تكون ناقصة والاوّل بيان لها
باعتبار معناها والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها فى جملة بعدها بالاتفاق
وان اختلف فى كونها ناقصة او تامة ولذا جمع معها كونها تامة وزائدة
بجامع عدم ظهور العمل فى جملة بعدها انتهى (كقوله * اذا مت كان الناس
صنفان شامت * وآخر مثن بالذى كنت اصنع) والقرينة كون قوله صنفان
مأخوذا بالالف فانه لو لم يكن فيه ضمير الشان لكان بالياء لكونه خبرا لكان ولما كان
بالالف اقضى ان يكون اسم كان ضميرا تحتها وان يكون قوله الناس مبتدأ وصنفان
بالرفع خبره والجملة مفسرة للضمير وقوله شامت بالرفع خبر للمحذوف من الشماتة
وهو الفرح بمصيبة العدو ومثن اسم فاعل من اتى عليه بالخير والمعنى اذا مت
كان الناس نوعين نوع يفرح ونوع يحزن ويثنى بذكر الذى كنت اصنعه
فى حياتي * ولما فرغ من بيان اقسامها حال كونها ناقصة شرع فى كونها تامة
فقال (وتكون تامة) (عطف على قوله تكون ناقصة) فان كونها تامة مقابل
لكونها ناقصة (اى كان) يعنى كلمة كان (تكون تامة) وقوله (تتم بالمرفوع)
صفة كاشفة يعنى ان معنى كونها تامة انها تتم بمرفوعها (من غير حاجة
الى منصوبها) اى الى خبر منصوب بعين مادة الفعل المذكور وقوله
(بمعنى ثبت) صفة للتامة اى ملازمة بمعنى ثبت (ووقع) فان مصدر كان
هو الكون وهو مرادف لمعنى الثبوت والوقوع واذا انفهم هذا المصدر الثابت
على مرفوعه من لفظها لا يحتاج الى ذكر منصوب يدل على المصدر الثابت
عليه (كقولهم كانت الكائنة) اى ثبت ما ثبت ووقع ما وقع (و) كقولهم (المقدر
كائن) اى ما قدر فى الازل ثابت وواقع (وكقوله تعالى كن فيكون)
اى اظهر واوجد وقال العصام ان قوله كن فى موقع الايجاب بمعنى اثبت
فغناه اذا قلنا اوجد فيوجد وفى موقع جعل شئ موصوفا بشئ بمعنى كن
كذا بل يحتمل ان تكون فى الجميع ناقصة وتكون بمعنى الايجاب وايضا بمعنى
كن موجودا انتهى (و) (تكون) (زائدة) وانما وسط الشارح قوله تكون
للاشارة الى انه معطوف على قوله تامة يعنى ان كان كما تكون تامة تكون ايضا
زائدة (وهى) اى الزائدة (التى وجودها وعدمها) سواء وقوله (لا يخل)
صفة كاشفة لها يعنى ان معنى كون وجودها وعدمها سواء ان وجودها

دائماً يعنى واما ان يكون منقطعاً (نحو كان زيد غنياً فافتقر) يعنى انقطع
غناه بعد ثبوته له في الزمان الماضي ولا يخفى ان القسم الاول مختص بالواجب
تعالى لان العدم السابق والانقطاع اللاحق محال في حقه عز وجل واما
ماسواه فكله مسبوق بالعدم ولاحق الانقطاع اذ كل شيء هالك الا وجهه
والله اعلم * ثم شرع في القسم الثاني فقال (وبمعنى صار) (عطف) يعنى ان
قوله بمعنى معطوف (على قوله لثبوت خبرها اى كان) يعنى كبة كان (تكون
ناقصة كائنة بمعنى صار) يعنى بمعنى دال على الانتقال من صفة الى صفة لا
بمعنى ثبوت الخبر للاسم واذا كان كذلك (فهو) اى هذا العطف (من قيل
عطف احد القسمين على الآخر) يعنى من قيل عطف احد القسمين على القسم
الآخر (لا) انه من قيل عطف القسم (على ما) اى على القسم الذى (هو)
اى المعطوف (قسم منه) اى من المعطوف عليه اراد به دفع توهم كونه معطوفاً
على احد القسمين اللذين هما قسمان لكونها للثبوت اعنى قوله دائماً او منقطعاً
(كقول الشاعر * بتيها قفر والمطى كأنها * قطا الحزن قد كانت فراخا
بيوضها) والباء في بتيها بمعنى في والتيها بفتح المثناة الفوقية وسكون الياء
التحتية وبلد المفازة والقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالى والمطى
جمع مطية وهى المركب والقطا جمع قطاة وهى طائر سريع الطيران والحزن
بفتح الهاء المهملة وسكون الزاى ما غلظ من الارض وارتفع وكانت بمعنى
صارت يعنى بمعنى الانتقال من صفة الى صفة لا بمعنى ثبوت الاسم مع الخبر
والبيوض جمع بيض والمعنى كنت بمفازة تحير فيها السالك والحال ان المطايا
في سرعة سيرها كأنها قطا الحزن اى كأنها الطائر الذى يبيض في المكان
المرتفع قد كانت بيوضها فراخا فتسرع اليها وقوله (اى صارت بيوضها
فراخا) اشارة الى ان اسم صارت هو قوله بيوضها وقوله فراخا بالنصب خبره
فقدم على اسمه وقوله (فان بيوضها) اشارة الى قرينة كونها بمعنى صارت
فانها لو كانت بمعنى كانت يقتضى كون البيض باقيا في وقت كونها فراخا
وليس كذلك فان بيوضها (لم تكن فراخا) ولا يجوز أن يقال البيض فراخ
فان الفراخية لا تثبت على البيض (بل) اى بل المعنى الجائر أنها (صارت
فراخا) اى انتقلت من البيضية الى الفراخية فلم تبقى البيضية بعد كونها
فراخا * ثم شرع في القسم الثالث فقال (ويكون) وقوله (فيها) خبر ليكون
وقوله (ضمير الشأن) اسمه (هذا) اى قوله يكون (ايضا) كتوبه بمعنى
صار (عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة ويكون فيها ضمير

تلك الجملة اثره الذي ترتب على معناه (مثل صار زيد غنيا فغنى صار) وهو الفعل
 الداخِل ههنا معناه (الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه) اى اثر الانتقال
 الذى ترتب على ذلك المعنى (كون الخبر) وهو الغنى (منتقلا اليه) اى
 من المعنى الذى كان متصفا به الى المعنى الذى هو اثر معنى الانتقال (فلما دخل)
 اى ذلك الفعل (على الجملة الاسمية اعنى) بتلك الجملة (زيد غنى وافاد)
 ان ذلك الفعل (معناه الذى هو الانتقال اعطى) جواب لما يعنى ولما دخل
 وافاد اعطى ذلك الفعل وهو فاعله وقوله (الخبر) بالنصب مفعوله الاول وقوله
 (الذى هو غنى) تفسير للخبر وقوله (اثر ذلك الانتقال) بالنصب مفعوله الثانى وقوله
 (وهو كون الغنى منتقلا اليه) تفسير للاثر وكان الشارح اشار به الى ان اضافة
 الحكم الى المعنى فى قوله حكم معناها اضافة بمعنى اللام فعناه كل من الحكم ومعناه
 معنى على حدة وقيل الاضافة بيانية ومعناه لاعطاء الخبر حكما هو معناه والفاء
 فى قوله (فترفع) عاطفة وقوله ترفع معطوف على تدخل من قيل عطف
 المسبب على السبب يعنى انه بسبب دخول هذه الافعال على الجملة الاسمية
 ترفع (هذه الافعال الجزء) (الاول) (لكونه) اى لاجل كون الجزء الاول
 (فاعلا) (وتنصب) (الجزء) (الثانى) (لشبهه) اى لكون الجزء الثانى
 مشابها (بالمفعول به فى توقف الفعل عليه) يعنى كما ان الفعل المتعدى موقوف
 فى تحقق معناه على المفعول به كذلك هذه الافعال موقوفة على الخبر فى كونه
 كلاما تاما (مثل كان زيد قائما) والفاء فى قوله (فكان) تفصيلية يعنى ان
 المصنف اراد تقسيم كان الناقصة الى اقسام ثلاثة احدها ما كانت هى لبوت
 خبرها لفاعلهما ماضيا والثانى بمعنى صار والثالث ما فيه ضمير الشأن فشرع
 فى بيان القسم الاول فقال ان كلمة كان (تكون ناقصة) فقدر الشارح كلمة
 (كائنة) للاشارة الى ان قوله (لثبوت) ظرف مستقر منصوب المحل على
 انه صفة لقوله ناقصة يعنى انها تكون الناقصة التى هى لبيان ثبوت (خبرها)
 اى خبر كلمة كان وقوله (لاسمها) متعلق بالثبوت وقوله (ثبوتا) للاشارة الى
 ان قوله (ماضيا) مفعول مطلق للثبوت وفسره بقوله (اى كائنا فى الزمان
 الماضى) للاشارة الى ان المراد بوصف الثبوت بالماضى كونه فى الزمان الماضى
 ولذا قال العصام والاولى جعل ماضيا مفعولا فيه ووجه تنكيره لبيان انه ليس
 لزمان معين من الماضى وقوله (دائما) بالنصب على انه صفة ماضيا للتقسيم
 يعنى ان كونه ثابتا فى الزمان الماضى اما ان يكون ماضيا دائما يعنى بالدوام انه
 (من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا) ومنه
 امثال قوله تعالى ﴿وكان الله عليما حكيما﴾ وقوله (او منقطعا) عطف على قوله

قالوه لابن عباس رضى الله تعالى عنهما حين جاء اليهم رسولا من امير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه (و) (جاء ايضا) (قعدت) (ناقصة في قولهم ارهف شفرته) اى حدة سكينه (حتى قعدت اى صارت الشفرة) وفيه اشارة الى ان الضمير المستكن في قعدت راجع الى الشفرة بفتح الشين وهى السكين العظيم وقوله (كأنها) حرف تشبيه وهى مع اسمها الذى هو ضمير المؤنث وخبرها الذى هو قوله (حرية) خبر لقوله قعدت وقوله (اى رشح قصير) تفسير للحرية والمعنى انه حدة سكينه حتى صارت تلك السكين مشبهة بالرمح القصير * ولما انفهم من كلام المصنف كون قعد وجاء مستعملا ناقصا فى هذين التركيبين فقط وان المصنف ذهب الى مذهب من قال انه لا يتجاوز اشارة الى المذهبين فقال (قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد عن الموضع الذى استعملهما العرب فيه) اى فى ذلك الموضع (خلافا للفراء) فانه قال يتجاوزها الموضع الذى استعملهما العرب فيه قال المصنف الاولى اطراد جاء فى مثل جاء البرق فحين قال الرضى واجازه المصنف وقيل هو حال قال الرضى وليس بشئ لانه لا يراد أن البرق جاء فى حال كونه قفزين ولا معنى له ثم قال المصنف يعنى فى بعض تصانيفه واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فاما يطرد فى الموضع الذى استعمل فيه او لا يعنى قول الاعرابي فلا يقال قعد كأننا بل يقال قعد كأنه سلطان لكونه مثل قعدت كأنها حرية كذا فى بعض الحواشي والحاصل ان المصنف اختار قول الاندلسي وصاحب اللب اختار قول الفراء (و) قوله (تدخل) اذا وقع بغير واو كما فى اكثر النسخ يكون خبرا بعد خبر اى وهى تدخل وقوله (هذه الافعال) اشارة الى مرجع المستتر وقوله (وما كان نحو هن) اشارة الى عموم هذا الحكم يعنى والافعال الناقصة وكذا الافعال التى كانت مثلهن فى كونها نواسخ المبتدأ والخبر من افعال القلوب وغيرها تدخل (على الجملة الاسمية) وقيدھا الشارح بقوله (المرکبة من المبتدأ والخبر) للاحتراز عن مثل أقائم زيد وما قام زيد فانهما جملتان اسميتان لكنهما ليستا بمرکتبتين من المبتدأ والخبر بل هما مرکتبتان من المبتدأ والفاعل وقوله (لا عطاء الخبر) متعلق بتدخل ومفعول له ولذا فسرہ بقوله (اى لاجل اعطائها) اى اعطاء تلك الجملة وهو اشارة الى ان فاعل الاعطاء محذوف والمضاف اليه وهو قوله (الخبر) مفعوله الاول وقوله (حكم معناها) بالنصب مفعوله الثانى وقوله (اى معنى هذه الافعال) اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى الافعال لا الى الجملة وقوله (يعنى اثره المترتب عليه) اشارة الى ان المراد بالحكم الاثر الذى ترتب على ذلك المعنى يعنى ان تلك الافعال انما تدخل على تلك الجملة لاجل تحصيل المقصود وهو أن تعطى تلك الافعال خبر

حالا والمتضمن ثابتا انتهى وقد اختار الشارح في التفسير الطريق الثاني حيث جعل الاصل الذي هو تم حالا وجعل المتضمن اصلا فقال (اى تصير عشرة تامة) فالتامة هو المخرج من الاصل الذى هو تم لا انه صفة العشرة كما توهم وكذا اختار في قوله (وكمل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا) حيث اخذ من كمل لفظ الكامل وجعله حالا واقام مقام كمل لفظ صار وجعل زيدا اسماله وعالما خبراله (وقد جاء) (جاء فى قولهم) وفى نسخة فى قولك وجاء فعل ماض وقوله (ماجأت حاجتك) المراد منه لفظه وهو فاعل جاء وحالة وقد جاء معطوفة على ما قبلها فكأنه قيل قد جاءت الافعال المذكورة ناقصة وقد جاء ماجأت حاجتك (ناقصة) اى حال كون كلمة جاء ناقصة (ضميرها) يعنى ان الضمير المؤنث المستتر تحتها (اسمها) اى اسم كلمة جاءت (وحاجتك) بالنصب (خبرها) اى خبر تلك الكلمة الناقصة * ثم وجه الشراح هذه العبارة بتوجيهات وقد اشار الشارح اليها بقوله (اما بان تكون) يعنى كونها من الافعال الناقصة اما بطريق ان تكون (ما) اى لفظة ما فى ماجأت (نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها) اى وفى تلك الكلمة (ضمير لما تقدم) اى راجع لما تقدم (من الغرارة) بالغين المعجمة من الغرورية (ونحوها) اى ونحو الغرارة من حالة تدل على الغفلة (اى لم تكن) يعنى فغناه على هذا التقدير أنه لم تكن (هذه) اى الغرارة (على قدر ما تحتاج اليه) اى الى هذا القدر فقوله (او استفهامية) معطوف على قوله ما نافية اى واما بان تكون ما فى ماجأت استفهامية (والضمير) اى المستتر (فى ماجأت يعود اليها) اى الى ما (وانما انت) اى وانما جعل ذلك الضمير مؤنثا مع كون مرجعه مذكرا (باعتبار خبرها) وهو لفظ الحاجة فانه مؤنث لفظا * ثم استشهد على جواز تأنيث الضمير باعتبار الخبر بقوله (كما فى من كانت امك) فان من فى من كانت استفهامية مرفوعة المحل على انها مبتدأ وكانت من الافعال الناقصة اسمها مستتر راجع الى من وخبرها امك والجملة خبر المبتدأ وانت ضمير كانت باعتبار خبره الذى هو الام وكذا هذا التركيب وهذا التوجيه هو ما ارتضاه الشيخ الرضى فحينئذ حاجتك بالنصب خبر جاءت وتكون الجملة خبر المبتدأ (ومعناه اية حاجة صارت حاجتك) وفيه وجوه اخر ذكرها زيني زاده وهى ان تكون ما الاستفهامية منصوبة المحل خبرا مقدا لجاءت وحاجتك مرفوعة فاعله ثم ان الاحتمال فى حاجتك من الرفع والنصب ليس الاحتمال العقلى بل هو مبنى على الرواية قال فى مغنى اللبيب روى برفع حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثانى ما مبتدأ واسمها ضمير ما وانت حالا على معنى ما وحاجتك خبر ما انتهى وهذا الكلام اول من قاله الخوارج

مقالته الجامى بقوله وبعضهم فان معنى الحد أن العدة فيما وضعت له هذه الافعال
 هو التقرير المذكور لا غير بخلاف الفعل التام فان الصفة فيه عدة ايضا وجعل
 الزمان والانتقال والدوام ونحوها غير عدة وهذا التوجيه بعد عدم تمثيته
 في ليس وكونه تحكما بجعل التقرير عدة بخلاف الزمان لاقرينة له يعتد بها عليه
 فلا يلتفت اليه في الحدود ولو بدل الفاعل بالمبتدأ او بالاسم وفسر بالمبتدأ بعد
 دخول الفاعل عليهما لكان اقرب انتهى ملخصا ورده العصام ايضا حيث قال
 جعل التقرير بمعنى النسبة يحتاج الى تقرير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ
 افادة المعنى لانفسه ثم قال والاوجه عندى ان المراد بالتقرير ما اشتهر في بيان
 فائدة التأكيذ والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل على صفة
 وتأكيذ اتصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره
 والتزام دخولها على الجمل الاسمية الدالة على النسبة المدلولة بها فتأكد النسبة
 المدلولة للجمل بدخولها عليها ولا ريب في ان الغرض افادة الزمان ايضا غايته
 ان العدة افادة التقرير بمعنى التأكيذ هذا على تقدير كون اللام للصلة واما على
 تقدير جعلها للغرض فقال فيه ايضا انه على هذا التقدير ايضا لا بد من حمل قوله
 ما وضع لتقرير الفاعل على ان العدة تقرير الفاعل انتهى مافى حاشية العصام
 واما حكينا مقالته الفاضل في هذا المقام لكونه من مشكلات ذوى الافهام فخذ
 ماهو الاوجه فيه (فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج
 الافعال التامة اصلا) (وهى) (اى الافعال الناقصة) (كان وصار واصبح
 وامسى واضحى وظل وبات وآص) بمد الهمزة (وعاد وغدا وراح وما زال وما
 انفك وما فنى) (بالهمزة) يعنى بعد التاء المكسورة (وقيل بالياء) يعنى المفتوحة
 بعد التاء (وما برح وما دام وليس) وهذا مذهب الجمهور (ولم يذكر سيويه منها)
 اى من المذكورات (سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال) اى سيويه (وما كان
 نحوهن) يعنى انه لم يحصر تلك الافعال على المذكورات بل ذكر بعضها و اشار الى
 عدم الانحصار بقوله وما كان اى والافعال التى كانت نحوهن اى مثل كان وصار وما دام
 وليس وقوله (من الفعل) بيان للنحو وقوله (مما لا يستغنى) بيان للفعل اى من
 الافعال التى لا تستغنى (عن الخبر) يعنى لا يتم برفوعه كلاما (والظاهر) اى الراجع من
 المذهبين اعنى الانحصار وعده (انها) اى الافعال الناقصة (غير محصورة) وقدي تضمن
 كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة (وقال العصام التضمن
 ملاحظة معنى الفعل اللازم بمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعماله اعماله بهذه الملاحظة
 ولا برازه في مقام التفسير طريقان جعل الاصل ثابتا والمتضمن حالا فيقال في تفسير
 تتم التسعة بهذا عشرة تتم بهذا صائرة عشرة وثانيهما عكس هذا يعنى بان يجعل الاصل

معاني الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير بدعوى خروج ما زادها على التقرير عن معناها وكونها قيودا لها يعني انه لو جعل الموضوع له (جزئيات ذلك التقرير) ولم يجعل زائدا وخارجا عنه كما جعلنا (فيقال صار مثلاموضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال) اى على طريق انتقال الفاعل (اليه) اى الى المذكور فى مقام الصفة (فى الزمان الماضى) وفى يصير فى الزمان المستقبل (وكذا كل فعل منها) اى من تلك الافعال الناقصة وقوله (فلا شك) جواب لو يعنى لو جعل كذلك لاختل الحد لانه لاشك (ان كل جزئى من تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو الموضوع له والصفة) اى وان الصفة (خارجة عنه) اى عن تمام ما وضع له (فخرج الافعال التامة منها) اى من الافعال الناقصة فان الصفة التى هى الحدث والنسبة الى فاعل ما ليست بخارجة عن تمامه كذا وجهه الشارح على تقدير جعل اللام فى تقرير الفاعل صلة لوضع وقال العصام ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له مع ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلا فى الافعال التامة تكلف وتحكم انتهى * ثم اراد ان يوجهه على تقدير جعل اللام للتعليل فقال (ولا يبعد أن يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لاصلة لوضع) كفى السابق وقوله (ولا شك) اشارة الى ان هذا التوجيه غير بعيد عن التوجيه السابق لانه لاشك (ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات) والصفة خارجة عن الغرض ايضا (بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها) اى من وضع التامة (مجموعهما) اى مجموع التقرير والصفة (لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت) اى الافعال التامة (عن حدها) اى عن حد الافعال الناقصة هذا ما وجهه الشارح للحد على التقريرين وفى الامتحان شرح اللب انه لا يجوز ان تكون اللام صلة لوضع والا فلا يشمل صير بالتشديد بمعنى جعل معلوما ومجهولا ثم قال ولما كان تعريف الكافية شاملا للفعل التام فان ضرب مثلا وضع لاثبات الضرب وتقريره لفاعله تكلف الشراح فى الجواب فبعضهم يعنى الفاضل الهندى خص الصفة بالخبر اى يحدث خبر الفعل الناقص وبعضهم يعنى الشريف خصها بالخارجة عن مدلوله وبعضهم يعنى صاحب المتوسط والسيد عبدالله خصها بغير مدلول مصدره وشئ منها لا يفهم من اللفظ فالتقييد بالخروج اعتراف بفساد الحد مع انه يتمتع كونه جامعا لخروج ليس حينئذ لانه ليس لتقرير الفاعل على الصفة بل على نفيها ولو اريد بالمصدر الموجود فى الاستعمال لدخل نحو تعال بل اسماء الافعال كلها وقد عرفت فساد جعل ما عبارة عن الفعل ثم رد

للموضوع له واما للتعليل كما سيفصله الشارح وقوله (على صفة) متعلق بالتقرير
 والمراد بالفاعل هو اسم الافعال الناقصة الذى اصله المبتدأ والتعير بالفاعل
 هو اصطلاح بعضهم ومنهم المصنف والمراد بالصفة خبر تلك الافعال والمعنى
 انها وضعت لتقرير الفاعل وبيان تمكنه للحدث المفهوم من الخبر فينئذ
 لا فرق بينها وبين الافعال التامة فانا اذا قلنا قام زيد وقلنا ايضا كان زيد
 قائما فعنى الكلام ان القيام ثابت لزيد فى الزمان الماضى فاراد الشارح
 ان يفسره على وجه يحصل به الفرق فقال (اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال
 هو تقرير الفاعل على صفة) يعنى ان الصفة وتقرير الفاعل عليها معتبر فى الافعال
 كلها لكن الفرق بين الناقصة والتامة هو كون احدهما معتبرين عمدة فالعمدة فى الناقصة
 هو التقرير وحده وفى التامة هو التقرير مع الصفة وقوله (ولاشك ان هذه الصفة)
 جواب عما ورد عليه وهو أنه اذا كان ما فى ماوضع عبارة عن الفعل والفعل لا يخلو
 عن الحدث والفاعل والزمان لكونها اجزاء له فيكون ذكر الفاعل والصفة مستدركا
 فاجاب عنه بان هذه الصفة (خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة
 فى الموضوع له) اى للافعال الناقصة (لان ذلك التقرير) اى الذى هو العمدة
 (نسبة) اى عبارة عن النسبة التى (بين الفاعل والصفة) اى بين القيام
 وبين زيد (فكل من طرفيها) اى من طرفى النسبة وهو القيام وزيد فى قام زيد
 (خارج عنها) اى عن تلك النسبة (فخرج) اى فبهذا التفسير لمراده خرج
 (عن الحد) اى عن حد الافعال الناقصة (الافعال التامة لانها) اى لان الافعال
 التامة (موضوعه لصفة) اى لحدث (وتقرير الفاعل) اى ونسبة الفاعل
 (عليها) اى على تلك الصفة (فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما) اى
 فى المعنى الذى (وضعت) اى تلك الافعال الناقصة (له) اى لذلك المعنى على السوية
 بلا ترجيح احدهما (لا التقرير وحده) اى العمدة ليس التقرير وحده كما فى الافعال
 الناقصة (وانما جعلنا التقرير المذكور) يعنى النسبة التى بين الفاعل
 والصفة (عمدة للموضوع له فى الافعال الناقصة لا التامة) حيث لم يقل فى التفسير
 ان التقرير هو تمام ما وضعت له بل قال هو العمدة فيما وضعت له لانه لو جعلناه
 كذلك لكان حمل الكلام على خلاف الواقع لان الموضوع له ليس بتمام
 بمجرد التقرير (لاشتمالها) اى لكون الافعال الناقصة مشتملة (على معان زائدة
 على ذلك التقرير كالزمان فى الكل) اى فى كل من تلك الافعال (والانتقال
 والدوام والاستمرار فى بعضها) فان صار للانتقال وكان للدوام وما برح
 للاستمرار كما سيحىء وقوله (ولو جعل الموضوع له) اشارة الى تصحيح الحد فى

الكاهن الذى يخبر عن الغيب حتى يكون متهما (وعلمت) اى فعل علمت
يكون متعديا الى واحد اذا كان (بمعنى عرفت) (تقول علمت زيدا بمعنى عرفت
شخصه وهو) اى العرفان (العلم) اى معناه علم ايضا لكنه علم (بنفس شئ
من غير حكم عليه) فانه اذا كان علمابه مع الحكم عليه يكون متعديا الى المفعولين
(ورأيت بمعنى ابصرت) (ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة)
اى بالحاسة البصرية (ومنه) اى من هذا القيل (قوله تعالى فانظر ماذا
ترى) اى ما الذى تبصر وفي كون قوله تعالى ﴿فانظر﴾ من هذا القيل نظر فانه
ليس من رؤية البصر لانه لم يأمره برؤية شئ ولا من رؤية القلب لانه يطلب
مفعولين على قراءة الفتح وثلاثة على قراءة الضم بل هو بمعنى الراى الذى هو
الاعتقاد والمشاورة كذا فى كتب وجوه القراءات (ووجدت بمعنى اصبت)
(تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة) ثم الشارح اراد أن يبين
ان تفسيره مطابق لمрад المصنف بالاستدلال بالسباق فقال (ولما كان مراده)
اى مراد المصنف بقوله ولبعضها معنى آخر (ان لها معانى اخر قريبة من معنى
العلم والظن) كما فسرنا به لان مراده منه ان لها معنى آخر مطلقا (لم يتعرض)
جواب لما اى لم يتعرض المصنف (لعلم) اى لفعل علم حال كونه (بمعنى صار
مشقوق الشفة العليا) فانه بعيد من معنى العلم (ولو وجدت) اى ولم يتعرض ايضا
لفعل وجدت اى لمعانيه الثلاثة احدها وجدت (جدة و) ثانيها (وجدت
موجدة و) ثالثها (وجدت وجدا اى استغنيت) يعنى معنى الاول استغنيت
(و) معنى الثانى (غضبت و) معنى الثالث (حزنت) وانما لم يتعرض لها
(لانهما) اى لان تلك المعانى (ليست بمعنى العلم والظن) اللذين هما من معانيها
القريبة يعنى ان عدم تعرضه دليل على ان مراده مافسرناه (الافعال الناقصة)
(انما سميت) اى تلك الافعال (ناقصه لانها) اى لكون تلك الافعال (لا تتم
بمرفوعها) بل تحتاج الى ذكر الحدث القائم بمرفوعها وليست (كلافعال الغير
الناقصه) فانهما تتم بمرفوعها لدلالة مادة الفعل على الحدث الخاص القائم بالمرفوع
وقال العصام وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها
عن غيرها بالزمان ثم قال ولك ان تقول سميت بها لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال
التي تتم بمرفوعها وفيه ما فيه انتهى وقال فى الامتحان والتسمية بالفعل اصطلاح
جديد والمناسبة كون بعض افرادها وجزء بعضها فردين للفعل القديم يعنى
الفعل الذى سبق تعريفه انتهى فقوله الافعال مبتدا وقوله (ماوضع) خبره
(اى افعال وضعت) وانما فسر الموصول بالجمع ليحصل التطبيق بين المبتدا
والخبر واللام فى قوله (لتقرير الفاعل) متعلق بوضع اما صلة له فيكون بيانا

بان اليسار كالمين واما الظهر فان الفارس لم يتمكن من اخذه ومعنى البيت والله
 لقد رأيت نفسي مرارا كثيرة للرماح بمنزلة الحلقة التي يتعلم عليها الطعن فتأتيني
 من الجوانب كلها ثم سلمت ورجعت من الحرب (وكقوله تعالى انى ارانى
 اعصر حمرا) مثال لرأى الحلمية يعنى انى ارانى فى المنام * ولما كان بعض افعال القلوب
 متعديا الى مفعول واحد على خلاف ما هو الاصل فيه اشار الى التنبيه عليه
 فقال (ولبعضا) (اى لبعض افعال القلوب) وهذا تفسير للضمير المجرور
 وقوله (ماعدا حسبت وخت وزعمت) تعيين لذلك البعض وهو اما بدل من
 بعضها او خبر مبتدأ محذوف يعنى وذلك البعض ماعدا هذه الافعال الثلاثة فقوله
 ولبعضا خبر مقدم وقوله (معنى آخر) مبتدأ مؤخر وقوله (قريب) بالرفع
 صفة بعد صفة للمعنى يعنى ان ذلك المعنى مغاير لمعناها ولكنه ليس ببعيد بل قريب
 (من معانيها الاول) بضم الهمزة جمع الاولى (وهى) اى تلك المعانى القريبة
 (اما العلم او الظن) يعنى انها اثنان حينئذ يكون المراد من المعانى على ما وقع
 فى بعض النسخ ما فوق الواحد كذا فى حاشية العصام وقوله (بحيث)
 قيد للقريب يعنى ان قريبها ملابس بحيث (يمكن ان يتوهم) فى اول الوهلة
 (انه) اى ذلك الفعل (بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين) كما كان
 فى معناه الاول ثم بعد النظر الدقيق يتفطن انه ليس بمعناه الاول وانه بهذا
 المعنى غير متعد الى مفعولين (وانما قيدنا بذلك) اى انما قيدنا المعنى الاخير
 بقولنا انه قريب بهذه الحيثية (لئلا يقال) اى لئلا يرد على قول المصنف بانه
 (لاوجه للتخصيص بالبعض) اى بماعدا هذه الثلاثة (لان لكل واحد منها)
 اى من افعال القلوب (معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت)
 اى جاء (بمعنى صرت ذا حسب وزعمت) جاء (بمعنى كفلت) اى كنت كفيلا له
 ومنه قوله تعالى ﴿ وانابه زعيم ﴾ ووجه الدفع ان هذه المعانى ليست بقرينة من معناها
 الاول ولا يتوهم منه انه متعد الى مفعولين لكونها بعيدة من معنى العلم والظن وقوله
 (يتعدى به) صفة بعد صفة للمعنى يعنى ان ذلك البعض يكون به (اى بذلك
 ا المعنى الآخر) متعديا (الى) (مفعول) (واحد) (لاثنين) اى كما هو
 المتوهم من قرينه ثم فصله بقوله (فظننت) اى والفعل الذى هو ظننت يكون
 (بمعنى اتهمت) مشتقا (من الظنة بمعنى التهمة فظننت) اى فيقال ظننت
 (زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته مكانا لوهمى والوهم نوع من العلم) يعنى انه
 قريب منه (ومنه) اى ومن هذا القليل (قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين)
 اى على قراءة من قرأ بالظاء فظنين بمعنى المفعول (اى بمتهم) بفتح الهاء يعنى
 ان محمدا عليه السلام ليس بمتهم فى خبره عن الغيب بان يتوهم انه يخبر كخبر

لكونهما متفقين (من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا) والحال انه
اعتبر تغيرها لفظا بقدر الامكان هذا خلف (بخلاف ضربت نفسي) يعنى
انه يوجد فيه التغير بقدر الامكان (فان النفس باضافتها) اى بسبب كونها
مضافة (الى ضمير المتكلم صارت) اى تحولت الى الحال التى شابهت (كأنها)
اى بحال انها اى النفس (غيره) اى غير متكلم مع انها عينه فى الحقيقة وانما
صارت كذلك (لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار) اى فحينئذ حصل
المقصود الذى هو اعتبار التغير بقدر الامكان لانه حينئذ صار (الفاعل والمفعول
به متغايرين بقدر الامكان) هذا فى غير افعال القلوب (واما افعال القلوب فان المفعول
به) اى فلا يقصد فيها اعتبار تغيرها بقدر الامكان لان المفعول به (فيها) اى
فى افعال القلوب (ليس) اى المفعول به (المنصوب الاول) اى الذى وقع
منصوبا اولاً (فى الحقيقة) حتى يجرى فيه ما يجرى فى غيرها من الافعال من اصاله
تغير الفاعل والمفعول به (بل) اى المفعول به فى الحقيقة (مضمون الجملة)
فان المفعول به فى قولنا علمت زيدا قائما ليس زيدا فقط بل هو مجموع قيام زيد فكأن
قولنا علمتنى قائما بمنزلة علمت قيامى وهو بعينه كقولنا ضربت نفسي (فجاز)
اى فحينئذ جاز (اتفاقهما) اى اتفاق الفاعل والمفعول الاول فى كونهما ضميرين
(لفظا لانهما) اى لان الفاعل والمفعول به (ليسا فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به
وما جرى) اى ومن بعض الافعال التى اجريت (مجرى افعال القلوب)
فى جواز كون الفاعل والمفعول به ضميرين لشيء واحد هو فعل (فقدتنى
وعدمتنى) بضم التاء فيهما وانما اجرا مجراها (لانهما) اى لان هذين الفعلين
(تقيضا وجدتنى) بضم التاء (حملا) اى ولكونهما تقيضا حملا (عليه) اى
على وجدتنى (حمل التقيض على النقيض وكذلك) اى وكما جرى هذا ان الفعلان
مجرى افعال القلوب (اجرى مجراها) ايضا (رأى البصرية) اى من حيث
جاز فيها رأيتنى بمعنى ابصرتنى (والحلمية) اى رأى الحلمية اى مارأى فى النوم
حيث جاز فيها ارأى فى النوم (على رأى القلبية) اى حملا على رأى القلبية التى
بمعنى العلم (فجوز) اى بسبب كونهما محمولين على رأى القلبية جوز (فيهما)
اى فى رأى البصرية والحلمية (ما جوز فيها) اى فى رأى القلبية وقوله (من كون)
بيان لما يعنى ان ما جوز فى رأى القلبية هو كون (فاعلهما) اى فاعل رأى البصرية
والحلمية (ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر * ولقد ارأى للرماح درية
من عن يمينى تارة وامامى) هذا شاهد لما وقع فى رأى البصرية وقوله الدرية
يهمز ولا يهمز الحاقمة التى يتعلم عليها الطعن وهو مفعول لارى ومن عن يمينى
اى من جانب يمينى فعن اسم بمعنى الجانب وانما اقتصر على ذكر اليمين للعلم

في كلام المصنف قيد بنحو اوصافه التي يمتاز بها من التعليق والله اعلم (ومنها) (اي
ومن خصائص افعال القلوب) فقوله منها مبتدأ او خبر مقدم وقوله (انه يجوز
ان يكون فاعلها) في تأويل المفرد خبره او مبتدأ يعني ومن خصائصها جواز
كون فاعلها (اي فاعل افعال القلوب) (ومفعولها ضميرين) (متصلين)
(لشيء واحد) (وانما قلنا) اي قيدنا قوله ضميرين بقولنا (متصلين لانه اذا كان
احدهما) اي احد الضميرين (منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون الآخر
نحو اياك ظلمت) يعني بفتح التاء على صيغة الخطاب فان اياك ضمير منصوب منفصل
على انه مفعول ظلمت والضمير المرفوع المتصل بالفعل فاعله مع ان الضميرين عبارتان
عن شيء واحد وهو المخاطب فجاز هذا مع ان الفعل ليس من افعال القلوب
(مثل علمتني منطلقا) فان فاعله ومفعوله الاول ضمير ان متصلا بعبارة عن المتكلم
(وعلمتني) بفتح التاء (منطلقا) وهذا مثال لكونهما عبارتتين عن المخاطب
(ولا يجوز ذلك) اي كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد (في سائر
الافعال فلا يقال) اي فلا يجوز أن يقال (ضربتني وشتمتني) يعني بضم التاء
فيهما (بل يقال) اي بل اذا اريد أن يعبر عن هذا المعنى يقال فيه (ضربت نفسي
وشتمت نفسي وذلك) يعني ان وجه عدم الجواز في غير افعال القلوب وان وجه
العدول الى لفظ نفسي حين اريد الاداء بهذا المعنى (لان اصل الفاعل) اي الاصل
في الفاعل (ان يكون مؤثرا) وقوله (والمفعول به) بالرفع معطوف على المستتر
المرفوع في ان يكون وذلك جائز ههنا لوجود الفصل يعني لان الاصل في الفاعل
ان يكون مؤثرا وان يكون مفعوله (مؤثرا واصل المؤثر أن يغير المتأثر) وانما كان
التغير اصلا فيه لتغير اكثر افراد المؤثر والمتأثر اي وان لم يكن هذا واجبا عقليا
لكن لكون اكثر افرادها كذلك بحكم الاستقراء حكما عليه بان الاصل فيهما التغير
(ولا يتحقق الاتحاد) اي اتحاد المؤثر والمتأثر (الانادرا) واذا كان كذلك (فان اتحدا)
اي فينبذ ان اتحاد المؤثر والمتأثر (معنى) بان كانا متكلمين او مخاطبين (كره)
على صيغة المجهول اي استكره (اتفاقهما لفظا) اعتبارا للاصل الذي هو التغير
في الجملة (فقص) عطف على كره اي وبسبب استكراد الاتفاق في اللفظ (مع
اتحادهما معنى) اي في صورة كونهما متحدتين (تغيرهما لفظا) بان يجعل احد
الضميرين معبرا بالاسم الظاهر المبني عن التغير (بقدر الامكان فمن ثمة) اي
ولاجل قصد التغير (قالوا) اي عبروا في الصورة التي اتحدا فيها معنى بقولهم
(ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني) وانما عدلوا عن تعبير المفعول بالضمير
الى تعبيره بالنفس حيث لم يقولوا ضربتني (فان الفاعل والمفعول به ليسا
بمتغايرين) اي في قولنا ضربتني (بقدر الامكان) يعني في اللفظ (لاتفاقهما) اي

(كالشيء المعلق) أى كالشيء الذى يتوقف وقوعه على شئ آخر وتلك المرأة (لامع الزوج لفقدانه) أى لعدم حضوره عندها حتى يجوز لها الخروج من بيتها لمؤونة بيتها (ولا) انها (بلازوج لتجوزها) أى لاعتقاد تلك المرأة (وجوده) أى وجود زوجها لعدم يقينها بموته او بتطليقه (فلا تقدر) أى فحينئذ لا تكون قادرة (على الزوج) أى بزواج آخر (فالفعل المعلق) وفى نسخة فان الفعل المعلق يعنى فالفعل الذى علق (ممنوع) ايضا (من العمل لفظا) لكونه كالفعل الذى ليس له مفعول حاضرا (عامل) أى وهو عامل (معنى وتقديرا) لامكان اعماله فى الجملة (لان معنى علمت لزيد قائم) هو أنه (علمت قيام زيد) ولما كان هذا المضمون موافقا للمقصود فهو (كما كان) أى المعنى (كذلك) وهو تعلق العلم بقيام زيد (عند انتصاب الجزئين) أى عند كونه ناصبا للجزئين فى حال كونه غير معاق فان معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد وهذا بعينه مضمون معنى المعلق (ومن ثم) أى ومن اجل عدم الفرق بين مضمون ما هو معلق وبين مضمون غير معلق (جاز عطف الجملة المنصوبة جزأها) أى بالمفعولية لعدم المانع (على الجملة التعليقية) أى على الجملة التى وقع فيها التعليق (نحو علمت لزيد قائم) حيث جاز عطف قوله (وبكرا قاعدا) على قوله لزيد قائم مع ان المعطوف ينصب الجزئين وان المعطوف عليه برفع الجزئين حيث عطف جزأا الثانى على محل جزئى الاول ولو لم يكن الجزآن للمعلق مفعوليه معنى لما جاز هذا العطف ثم بين ما بين الالغاء والتعليق من الفرق فقال (والفرق بين الالغاء والتعليق) مع كونهما مشتركين فى معنى الابطال (من وجهين احدهما) أى احد الوجهين اللذين هما مابه الامتياز هو (ان الالغاء جائز لا) انه (واجب والتعليق) بخلافه فانه (واجب والثانى) من الوجهين (ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق) بخلافه فانه (ابطال العمل فى اللفظ لا فى المعنى) وقال العصام فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لكان قوله ومنها جواز الالغاء استدراكا يعنى لكون الجواز داخلا فى مفهومه والاصح ما تقدم من ان الالغاء واجب فى الصور المفصلة يعنى فانه يفضى الى ان يقال ان الجائز واجب وهو لغو ثم قال وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد ان يقال الفرق بين خصيصى الالغاء والتعليق فى هذا الباب بان الالغاء جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل ساق الكلام فيه بحيث يقبله الوجوب فتدبر انتهى اقول فكان الحشى اراد أن يوجه مراد الشارح من قوله الالغاء جائز يعنى ان الالغاء مختص وممتاز من التعليق بالجواز وان وجد الوجوب فى بعض افراده كما فى الصور المفصلة وان القييد بالجواز

المضاف الى من وقال العصام فيه بحث يعنى لا حاجة الى هذا التعميم لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة ايضا في هذا المثال الذى اوردته الشارح لان المضاف الى ما فيه الاستفهام وحروف الجر الداخلة عليه يمتزجان معه امتزاجا تاما بحيث يرى الاستفهام في المضاف وحرف الجر ويصير معتبرا قبلهما ولذا جاز تقديمها على كلام تضمن الاستفهام انتهى (و) (قبل) (النفي) (الداخل) يعنى ويعرض التعليق ايضا بسبب وقوعها قبل النفي الذى يدخل (على معموليها) اى معمول تلك الافعال (و) (قبل) (اللام) اى وبسبب وقوعها قبل اللام (اى لام الابتداء الداخلة على معموليها) (مثل علمت أزيد عندك ام عمرو) (مثال للتعليق) اى هذا مثال للتعليق الواقع (بالاستفهام) فان علمت لما دخل على همزة الاستفهام بطل بسبب ذلك عمله في زيد وعمرو ولكنهما في المعنى مفعولان له ايضا (وترك) اى المصنف (مثال اخويه) اى اخوى الاستفهام من النفي واللام (بالمقايسة) اى بسبب سهولة تخريجهما بالمقايسة (مثال النفي علمت ما زيد في الدار) فان علمت فيه معلق بسبب دخوله على حرف النفي الذى دخل على معموليه (ومثال اللام علمت لزيد منطلق) فان علمت معلق بسبب دخول لام الابتداء على معموليه ثم اراد أن يبين وجه اختصاص التعليق بالاسباب الثلاثة فقال (وانما تعلق) اى انما عرض التعليق لها (بسبب وقوعها قبل هذه الثلاثة) يعنى الاستفهام والنفي واللام (لان هذه الثلاثة) اى لان خصائص هذه الثلاثة هي انها (تقع في صدر الجملة وضعا) فلا يجوز مخالفة ما هي موضوعة له فاذا كان كذلك (فاقضت) اى هذه الثلاثة (بقاء صورة الجملة) اى بمرفوعيتها من المبتدأ والخبر على حالهما قبل دخول تلك الافعال (وهذه الافعال توجب تغييرها) اى تغيير الجملة (بنصب جزئيهما) على المفعولية لها لكونها عاملة لفظية فحينئذ تعارض مقتضيان وامتنع جمعهما (فوجب التوفيق) اى التوفيق بينهما (باعتبار احدهما) اى احد المقتضيين (لفظا والاخر) اى وباعتبار الاخر (معنى فمن حيث اللفظ روى الاستفهام والنفي ولازم الابتداء) بان اقيمت الجملة على حالها بابطال مقتضى الافعال من العمل (ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال) بان جعل الجزآن مفعولين لها في المعنى ثم شرع في بيان المعنى العرفي للتعليق وفي بيان وجه المناسبة بين هذا المعنى وبين المعنى الاصطلاحي فقال (والتعليق مأخوذ من قولهم امرأه معلقة اى) يعنى انهم يقولون كذا بمعنى انها (مفقودة الزوج) وبسبب كون زوجها مفقودا (تكون) اى تلك المرأة

هنا بين زيد وعمرو فمناه جاءني زيد في حسابي وظني وعمرو يعني ان مجيء زيد محقق ومجيء عمرو معه مظنون (ولاشك ان الغاءها) اى الغاء تلك الافعال (في هذه الصور واجب) يعني في صور توسطها بين الفعل وفاعله وبين اسم الفاعل ومعموله وبين معمولي ان وبين سوف ومدخولها وبين المعطوف والمعطوف عليه فانه يتمتع الاعمال ههنا لانه لم يوجد في تلك الصور اسم صالح للمعمولية لها (فلهذا) اى فلكون جواز الاعمال مختصا بالتوسط بين معمولين لابين الاجنبيين (قيد) اى المصنف (جوازه) اى جواز الالغاء (المتني) اى لفظ الجواز الذى يخبر (عن جواز الاعمال ايضا) اى كما هو مني عن جواز الالغاء حيث قيد (بقوله اذا توسطت) يعني به توسطت تلك الافعال (بين مفعولها او تأخرت) يعني به ايضا تأخرها (عنهما) اى عن المفعولين لها والجملة ان قيد التوسط والتأخر بالمفعولين يكون احترازاً عن التوسط والتأخر بالنسبة الى غيرها من الاجنبيات فحصل الاحتراز عن الالغاء الواجب كافي تلك الصور وحصل به الاحتراز ايضا عن صورة التقدم فانه لا يجوز ابطال العمل فيه بل يجب اعماله عند الجمهور ولما كان للالغاء معنيان احدهما الالغاء المقيد بعارض وهو التوسط والتأخر كما اشرنا اليه وهو الالغاء الجائز والثاني الالغاء المطلق اعني سواء كان بعارض التوسط والتأخر او بعارض آخر كما كان فيما ذكره الشارح من الالغاء الواجب * ولما خصه المصنف بالاول اراد ان يشير الى وجهه فقال (وانما خص) اى امتاز (هذا الالغاء الخاص بالذكر) من ذكر مطلقه (مع ان مطلقه ايضا) اى كمقيد (من خصائصها) وقوله (لشيوعه) متعلق بخص يعني ان وجه الاختصاص بذكره لكون المقيد شائعاً (وكثرة وقوعه) اى وكثرة وقوع المقيد في الكلام (ومنها) (اى من خصائص افعال القلوب) (انها) اى افعال القلوب (تعلق) يعني يحكم عليها بانها تعلق يعني يعرض لها ما يقال له التعليق في اصطلاحهم وهو قوله (وتعليقها) يعني المراد من تعليقها (وجوب ابطال عملها لفظاً) بان لم تؤثر في نصب الجزئين (دون معنى) بان ابقا على ماها عليه من معنى المفعول وقوله (بسبب وقوعها) اشارة الى ان المتعب في اصطلاحهم انه بسبب مخصوص ذكره المصنف بقوله (قبل) (معنى) (الاستفهام) وقوله (بلا واسطة) اشارة الى انه يشمل القسمين يعني سواء كان بلا واسطة مضاف (كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان) اى اذا وقع ذلك الفعل (قبل المضاف) اى قبل اسم اضيف (الى ما) اى الى لفظ (فيه) اى في ذلك اللفظ (معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت) فقوله علمت معلق مع ان بينه وبين ما فيه معنى الاستفهام وهو من واسطة وهو الغلام

بالتقدم ولأن عامل النصب لفظي فقع تقدمها يغلب العامل المعنوي * ثم شرع
 في بيان احوال هذه الافعال حين كون عملها لغوا فقال (وهذه الافعال)
 اى افعال القلوب التى يجوز الغاؤها واعمالها تكون (على تقدير الغائها)
 اى ابطالها (فى معنى الظرف فعنى زيد قائم ظننت) يعنى على حالها التى
 الغيت بسبب التأخر (زيد قائم فى ظنى) يعنى يكون زيد مرفوعا على انه
 مبتدأ وقائم بالرفع خبره والجملة استثنائية وقوله فى ظنى ظرف للنسبة (وفى
 قوله جواز الالغاء) اى حصلت فى قول المص جواز الالغاء حيث قال ومنها
 جواز الالغاء ولم يقل ومنها الالغاء حصلت منه (اشارة الى جواز اعمالها
 ايضا) اى كما حصلت الاشارة الى جواز الابطال (على تقدير التوسط والتأخر)
 لكن من غير اشارة الى اولوية احد الطرفين (وفى بعض الشروح) اراد به
 شرح الوافية اى وقع فيه اشارة الى الاولوية حيث قال (ان الاعمال اولى
 على تقدير التوسط) مع جواز الاعمال واستفيد منه ان الاعمال اولى على تقدير
 التأخر (وفى بعضها) اى وفى بعض آخر من الشروح (انهما) اى الالغاء
 والاعمال (متساويان) يعنى على تقدير التوسط (والالغاء اولى على تقدير التأخر)
 وانما كانا متساويين لان هذه الافعال متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه فهى
 مستوية على الجزء الثانى كما ان الابتداء مستول على الجزء الاول * ثم ذكر الشارح
 وقوع الالغاء فى صورة اخرى ولم يذكرها المصنف فقال (وقد يقع الالغاء
 فيها) اى فى هذه الافعال (اذا توسطت) اى تلك الافعال (بين الفعل) اى بين
 فعل من افعال الجوارح (ومرفوعه) اى وبين مرفوعه (نحو ضرب
 احسب زيد) حيث توسط احسب بين ضرب وبين مرفوعه ويكون معناه
 ضرب زيد فى حسابى وظنى (وبين اسم الفاعل) اى ويقع الالغاء ايضا اذا
 توسطت بين اسم الفاعل (ومعموله) اى وبين معموله (نحو لست بمكرم
 احسب زيدا) حيث توسط احسب بين المكرم وبين مفعوله الذى هو زيد
 ومعناه ايضا انى لست بمكرم زيدا فى حسابى (وبين معمولى ان) يعنى بين
 اسمها وخبرها (نحو ان زيدا احسب قائم) حيث توسط احسب بين اسمها
 وخبرها (وبين سوف ومصحوبها) يعنى انه يقع الالغاء ايضا اذا توسطت تلك
 الافعال بين سوف وبين ما كانت مصاحبة وداخلة عليه من الفعل (نحو
 سوف احسب يقوم زيد) حيث توسط احسب بين سوف وبين ما دخلت
 عليه وهو يقوم (وبين المعطوف) اى ويقع ايضا اذا توسطت تلك الافعال
 بين المعطوف (والمعطوف عليه نحو جاءنى زيد احسب وعمر) حيث توسطت

باب علمت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم ووطن وهذا لا يفيد نفى الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي الا ترى ان علماء المعاني اوردوا الالية السابقة مثالا للتزويل منزلة اللازم فلو قيل العلم في الالية بمعنى المعرفة فقول العلة مشتركة وقد سبق العلم بضرب من التجوز انتهى وهذا التفريق اذا حذفنا نسبيا بغير قرينة (واما مع قيام القرينة) اى واما الحذف مع تحقق قرينة دالة على المفعولين (فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا) ولا يحمله على الكذب (ومنها) اى من خصائص افعال القلوب (جواز الالغاء) والالغاء بالغين المعجمة مصدر الغى يلغى اى جعله لغوا وفسره بقوله (اى ابطال عملها) لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلكون كل من المفعولين راجعا الى اصلهما فى الالغاء بخلاف التعليق كما سيحىء ولعل الشارح اهمل هذين القيدين اعتمادا على ما سيذكره فى تفسير التعليق كما سيحىء* ولما كان المراد بالالغاء ههنا الابطال بعارض لا الالغاء مطلقا وكان هذا العارض المصحح له التوسط والتأخر قيده المصنف بقوله (اذا توسطت) اى جواز الالغاء انما هو اذا توسطت تلك الافعال (بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم (او تأخرت) اى تلك الافعال (عنهما) اى عن المفعولين (نحو زيد قائم ظننت) وقوله (وانما يجوز الالغاء على التقديرين) للاشارة الى ان قول (لاستقلال الجزئين) متعلق بالجواز وعلة له وقيد الجزئين بقوله (الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لهما) وقال العصام الظاهر الو او (كلاما) تمييز عن نسبة الاستقلال الى الجزئين او حال من الاستقلال وانما قيده الشارح بقوله (تاما) ليصلح قوله لاستقلال علة لجواز الالغاء فانه لو لم يكن تاما لم يحجز الالغاء فانهما حينئذ لا يكونان صالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا كذا قيل وقال عصام الدين لا تظهر فائدة فى وصف الجزئين يعنى بالصلاحيه لهما وكذا لا فائدة فى تقييد الكلام بالتام وكلاميته غير مفيدة فى التقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليهما ايضا الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المصنف انتهى وقوله (على تقدير الالغاء) قيد لقوله كلاما تاما يعنى تماميته معتبرة على تقدير ابطال عملهما وقوله (وجعلهما) بالجر عطف تفسير للالغاء اى ذلك الالغاء باق بجعلهما (مبتدأ وخبرا مع ضعف عملهما) وذلك الضعف (بالتوسط) اى بسبب توسط تلك الافعال (او التأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم) اى عند كون الفعل باقيا فى محله الاصلى (ايضا) اى كما جاز عند التوسط والتأخر (نحو ظننت زيد قائم) لكن هذا الجواز مع قبح ذلك لضعف عمل افعال القلوب لان تأثيرها ليس بظاهر كالعلاج (لكن الجمهور على انه لا يجوزون) لانها قوية

وقوله (هو خيرا لهم) مفعوله الثاني الذي ذكر (حذف بخلافهم الذي هو المفعول الاول) بقرينة لفظية وهي يخلون وانما قال على قراءة فانه على قراءة الخطاب لم يكن ممانح فيه فانه حينئذ لا يقتضى فاعلا ظاهرا لاستتاره في الفعل وهو أنت حينئذ يكون الذين يخلون مفعولا اول وهو خيرا لهم مفعولا ثانيا فلا حذف على هذه القراءة (واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر * لاتخلنا على غرائك انا * طالمقد وشى بنا الاعداء) فقوله لاتخلنا من خال يخال بمعنى الظن ومفعوله الاول الضمير المنصوب المتصل ومفعوله الثاني محذوف (اي لاتخلنا جازعين على اغرائك الملك بنا حذف جازعين الذي هو المفعول الثاني) ونقل عصام الدين عن الحاشية اي لاتخلنا جازعين على اغرائك الملك بنا اذ قدوشى بنا قبل ذلك الوشاة يعنى لا تظن انا جازعون اي خائفون لا غرائك اي لا نبائك الملك ولا تمامك حالنا اليه لانه قدوشى بنا وانما اليه قبل ذلك الوشاة والتمامون عند الملك فلا يضرنا (بخلاف) اي هذا الحكم كائن بخلاف (باب اعطيت) (فانه يجوز فيه) اي في هذا الباب (الاقصرار على احدهما) اي على احد المفعولين (مطلقا) اي سواء قدر ذلك المحذوف او لم يقدر يعنى كان منسيا (يقال) اي يجوز أن يقال (فلان يعطى الدنانير) يعنى يذكر المفعول الثاني الذي هو المعطى فقط يجوز هذا الذكر (من غير ذكر المعطى له) يعنى المفعول الاول ومن غير تقديره وهذا مثال لحذف الاول وذكر الثاني وقوله (او يعطى الفقراء) مثال لحذف الثاني وذكر الاول وهو المعطى له فيجوز هذا (من غير ذكر المعطى) وهو الدنانير او الدراهم (وقد حذفان معا) اي المفعولان معا (كقولك فلان يعطى ويكسو) بمجرد اسناد الاعطاء والكسوة الى فلان من غير ذكر المفعولين (اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين) يعنى ان حذف المفعولين مما كان من باب اعطيت يفيد فائدة ناشئة من ذلك الحذف ولا توجد تلك الفائدة في ذكرها او في ذكر احدهما (بخلاف مفعولى باب علمت) فانه لا تستفاد من حذف مفعوليه تلك الفائدة (فانك لاتحذفهما) اي المفعولين (نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت) يعنى لا يجوز أن تقول كذلك (لعدم الفائدة) اي في ذكر الفعلين المذكورين بلا تقدير مفعول (اذ من المعلوم) يعنى وانما لم يوجد فيه تلك الفائدة لان من المعلوم (ان الانسان لا يخلو عن علم وظن) اعلم ان هذا التفريق بين البابين مما لا يخلو عن تأمل وقيل شارح اللب واما حذف المفعولين معا فمشارك بين باب اعطيت وبين باب علمت تقدير اكان نحو من يسمع يخل وسأل زيد عمرا درهما فاعطى او نسيا كقوله تعالى ﴿قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾ وعلان يعطى وينع ثم قال وهذا هو الصحيح ثم خطأ من خالف بقوله وقال بعضهم لا يجوز الحذف نسيا في مفعولى

الاسمية المسند والمسند اليه على انهما) اى نصبها لهما بناء على انهما اى
الجزئين (مفعولان لها) اى لتلك الافعال ثم شرع في بيان خصائص تلك الافعال
فقال (ومن خصائصها) (وهى) اى الخصائص (جمع خصيصة وهى)
اى الخصيصة (ما) اى معنى وكيفية (يختص بالشئ ولا يوجد في غيره) وهذا
تفسير للفظ الخصائص وقوله (اى ومن خصائص افعال القلوب) تفسير للضمير
يعنى ان المعنى الذى لا يوجد في غير تلك الافعال كثير وبعضها (انه اذا ذكر
احدها) اى احد مفعوليها (ذكر الآخر) وقوله (فلا يقتصر) بيان اللزوم
يعنى انه اذا وجب عند ذكر احدها ذكر الآخر يلزمه ان لا يجوز الاقتصار
(على احد مفعوليها) وان جاز ان لا يذكر معا كقوله تعالى ﴿ويوم يقول نادوا
شركائى الذين زعمتم﴾ اى زعمتموهم اياهم وقال العصام ان مراده ان هذا هو
الشائع وخلافه قليل على ما فصله الشارح ثم قال اقول هذا يقتضى ان لا يصح
علمت ضربى زيدا قائما وعلمت كل رجل وضعته فاحد المفعولين غير مذكور
في المثالين فان الاول بمعنى علمت ان هذا الضرب واقع فيكون تقديره علمت
ضربى واقعا والثانى بمعنى علمت كل رجل وضعته حاضرا بل يجب في المثالين
ان يقتصر على ذكر احدهما لكون الخبر فيهما محذوفا وجوبا كما مر فعلى هذا
ان الحكم بوجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر بعيد جدا فكأنه اريد انه اذا ذكر
احدهما ذكر الآخر او ما ينوب منابه انتهى ولعله اراد بقوله ما ينوب منابه القرينة
الدالة عليه كذا في شرح اللب (وسبب ذلك) يعنى سبب وجوب ذكر احدهما
عند ذكر الآخر (مع كونهما) اى مع كون المفعولين لهذه الافعال (فى الاصل
مبتدأ وخبرا وحذف) اى والحال ان حذف (المبتدأ والخبر غير قليل لان المفعولين
معا) اى سببه ان المفعولين (بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به
فى الحقيقة) وهو مصدر الثانى المضاف الى الاول اذ معنى علمت اخذ زيدا
علمت زيدا اخيك (فلو حذف احدهما) اى فحينئذ لو حذف احد المفعولين
عند ذكر الآخر (كان) اى ذلك الحذف (كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة)
فى انعدام المعنى عند حذفه وقوله (ومع هذا) اشارة الى جواز حذف احدهما
بقريته يعنى انه مع عدم جواز هذا (فقد ورد ذلك) اى حذف احدهما مع ذكر
الاخر (مع القرينة على قلة) اى نادر فى الاستعمال لا بمعنى انه ضعيف (اما حذف
المفعول الاول فكما فى قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله
هو خير لهم على قراءة) يعنى حذف المفعول الاول بناء على قراءة من قرأ
(ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء) يعنى الذين
يبخلون وهو اشارة الى فاعله وقوله (بخلهم) هو المفعول الاول الذى حذف

الشك المقتضى) أى بمعنى الشك الذى يقتضى (تساوى الطرفين) فقولاه أفعال القلوب مبتدأ وقدر الشارح قوله (وهى) للإشارة أن قوله (ظننت) وما عطف عليه خبر للمبتدأ وإنما قدره كذا لوقوع البعدين المبتدأ والخبر (وحسبت وخلت) بكسر الخاء (وهذه الثلاثة للظن) (وزعمت) (وهى) أى زعمت (تكون تارة للظن وتارة للعلم) أى بمعنى اليقين (وعلمت ورأيت ووجدت) (وهذه الثلاثة للعلم) فقولاه (تدخل) (أى هذه الأفعال) أما خبر بعد خبر أو استثنائية أى تدخل هذه الأفعال (على الجملة الاسمية) يعنى على اسمين أو لهما مبتدأ وثانيهما خبره فيجعل ما هو المبتدأ مفعولاً أو لا وما هو الخبر مفعولاً ثانياً وقوله (ليان ما) متعلق بتدخل وعلة له يعنى أن هذه الأفعال إنما تدخل على تلك الجملة لتكون مبنية للكيفية التى (هى) (أى تلك الجملة من حيث الاخبار بها) أى بتلك الجملة وقوله (ناشئة) بالرفع خبر هى وقوله (عنه) متعلق به والضمير راجع الى الموصول وقوله (من الظن والعلم) بيان للموصول وإشارة الى أنه عبارة عن معنى الأفعال الداخلة يعنى أن الاخبار عن الجملة ينشأ إما عن الظن أو العلم لانه يعلم أو يظن أو لا ثم يخبر عنه بالجملة (كما إذا قلت علمت زيدا قائماً فقولك علمت لبيان أن ما) أى لبيان معنى وهو أن ما أى المعنى الذى (نشأت هذه الجملة عنه) أى عن هذا المعنى (حين تكلمت بها) أى بتلك الجملة (واخبرت بها) أى بتلك الجملة (عن قيام زيد) أى عن هذا المضمون فقولاه (إنما هو العلم) خبر أن يعنى لبيان أن هذا المعنى الموصوف هو العلم (وإذا قلت ظننت زيدا قائماً فقولك ظننت لبيان أن منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الأفعال) أى من الزعم والوجدان والرؤية وغيرها هذا ما اختاره الشارح حيث أرجع ضمير عنه الى الموصول وجعله عبارة عن مضمون الأفعال الداخلة وجعل مضمون تلك الجملة ناشئاً عنه وقال العصام الاظهر أن المراد لبيان ما هى أى الجملة المذكورة عنه أى عبارة عنه يعنى بجعل الموصول عبارة عن مضمون الجملة وبارجاع ضمير هى الى الجملة وضمير عنه الى الموصول الذى هو عبارة عن مضمون الجملة ثم قال وهذا الكلام سواء كان بمعنى ما ذكره الشارح أو بمعنى ما ذكرناه يقتضى أن يكون هذه الأفعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة أن الداخلة على الجملة لبيان أنه امر محقق فلا تقيد مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع أنها خلاف ما عليه الاستعمال فالأوجه أن يقال معنى الكلام لبيان ما هى أى الأفعال عبارة عنه والمقصود من ذلك التنبيه على أنها ليست من توابع الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان معانيها وهى مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كسائر دواخل الجمل فافهم انتهى ما قاله العصام فقولاه (فتنصب) معطوف على قوله تدخل (أى) (تنصب) (هذه الأفعال) عقيب (الجزئين) أى جزئى الجملة

المفعول الاول فقط وحذف الاخير ان وقوله (والاستغناء) بالجر عطف على قوله الاقتصار يعنى وفي جواز الاستغناء (عنه) اى عن المفعول الاول بان يحذف ويكتفى بذكر الاخيرين (كقولك علمت عمرا منطلقا) فانه ذكر المفعول الثانى والثالث ولم يذكر المفعول الاول وهوزيد وكذا فى عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فكما لا يجوز أن يقال اعطيتى درهما لا يجوز ايضا ان يقال علمتني عمرا فاضلا كذا فى العصام* ثم شرع بيان حكم الاخيرين منها فقال (والثانى) وهو معطوف على قوله الاول يعنى مفعولها الثانى (والثالث) ومن فى قوله (من مفعولها) بيانية لاتبعضية ولذا لم يقل من مفاعيلها (كمفعولى علمت) (فى وجوب ذكر احدهما عند الآخر) يعنى انه اذا ذكر احدهما وجب ذكر الآخر فلا يجوز أن يقتصر على احدهما فكما لا يجوز أن يقال علمت زيدا بدون ذكر المفعول الثانى وعلمت منطلقا بدون ذكر الاول لا يجوز ايضا ان يقال علمت زيدا عمرا بدون ذكر الثالث وعلمت زيدا منطلقا بدون ذكر الثانى وقوله (وفى جواز تركهما معا) بالجر معطوف على قوله فى وجوب يعنى ان حكمهما كحكم مفعولى علمت فيما ذكر وفى جواز تركهما معا فانه كما جاز ان يقال علمت بدون ذكر المفعولين معا يجوز ايضا ان يقال علمت زيدا بذكر الاول فقط وبترك الاخيرين معا وهذا ما فهم بعينه من قوله والاستغناء عنه وقال العصام لا وجه لتخصيص بيان المصنف بل هما مشابهان فى خصائص اخر لباب علمت ايضا فانه يجوز تعليق علمت قبل اللام والاستفهام والنفي تقول علمت زيدا لعمرى قائم او هل عمرو قائم او ما عمرو قائم وايضا يكون المفعول الثانى مع الفاعلين ضميرين لشيء واحد فتقول زيدا علمتني قاعدا انتهى والله در شارح اللب حيث لم يخص بل قال ونحوها* ثم شرع فى بيان افعال القلوب وفى احكامها المختصة فقال (افعال القلوب) يعنى الافعال التى تصدر من القلب لامن الاعضاء الظاهرة (وتسمى افعال الشك واليقين ايضا) يعنى كما انهم سموها بافعال القلوب سموها ايضا بافعال الشك وبافعال اليقين* ولما كانت تسميتها بافعال الشك محل توهم اشار الى دفعه بقوله (وكأنهم) يعنى اظن انهم اى النحاة (ارادوا بالشك الظن) اى الشك الذى اضيفت اليه الافعال ارادوا به الشك بمعنى الظن يعنى بمعنى رجحان احد الطرفين واحتمال الطرف الآخر خلاف اليقين الذى هو عدم احتمال الطرف الآخر على ما فى القاموس لابعنى الشك الذى هو خلاف الظن (والافلاشى) اى وان لم يكن مرادهم بالشك معنى الظن بل كان مرادهم به معنى الشك الذى هو تساوى الطرفين فلا يجوز تسميتها بافعال الشك لانه لاشي (من هذه الافعال بمعنى

في أول النظر وان لم يحجز عقلا يعني ان المتعدى (يكون متعديا الى) مفعول
 (واحد كضرب) (وهذا) اي المتعدى الى الواحد (في الكلام كثير) بالنسبة
 الى المتعدى الى الاثنين والثلاثة (والى اثنين) ولما كان هذا القسم نوعين
 كما اشار اليه المصنف بالثلاثين اراد الشارح ان يبين كل نوع منهما بمزج المثالين
 فقال (ثانيهما) يعني ان المتعدى الى اثنين اما تعد الى المفعولين اللذين ثانيهما
 (غير الاول) (كاعطى و) اما تعد (الى اثنين ثانيهما عين الاول) لابعنى ان
 مفهوم احدهما عين مفهوم الاول بل بمعنى انه عين الاول (فيما صدق عليه)
 يعني ان الثاني يصدق على ما صدق عليه الاول نحو (علم) فيقال للنوع
 الاول باب اعطيت وللثاني باب علمت (والى) (مفاعيل) (ثلاثة) اي
 ونوع منه متعد الى ثلاثة مفاعيل (كاعلم وارى) حال كون ارى (بمعنى اعلم)
 يعني بمعنى رؤية البصيرة لابعنى رؤية البصر (وها) اي اعلم وارى (اصلان
 في هذا القسم) اي في القسم الذى يتعدى الى مفاعيل ثلاثة وانما كانا متعديين
 الى الثلاثة (فانيهما) اي فان هذين الفعايلين (كانا قبل ادخال الهمزة) اي حين
 كانا ثلاثيين كانا (متعديين الى مفعولين فلما ادخات عليهما الهمزة) اي فلما
 نقلا الى باب الافعال (زاد مفعول آخر يقال له) اي للمفعول الاخر الزائد
 (المفعول الاول) فانا اذا قلنا علم زيد عمرا فاضلا ثم قلنا اعلم زيد بكرا عمرا
 فاضلا فالزائد ههنا هو بكر * ولما كان مقصود الشارح ان يفرق بين الافعال المتعدية
 الى الثلاثة بما هو اصل فيها وبما هو ليس كذلك مزج كلام المصنف بكلامه
 و اشار الى ما هو الاصل منها فاراد أن يشير الى ما ليس باصل منها فقال (و)
 (اما الافعال الاخر وهى) اي جملة (انبا ونبا واخبر وخبر وحدث)
 (فليست) هذه الافعال الخمسة (اصلا في التعدية الى ثلاثة مفاعيل بل
 تعديتها) اي تعدية الخمسة (اليها) اي الى الثلاثة (انما هي) اي تلك التعدية
 (بواسطة اشتمالها) اي اشتمال الخمسة (على معنى الاعلام) يعني انها الحقت
 في بعض استعمالها باعلم المتعدى ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الانبا * ولما
 فرغ من بيان انواع المتعدى شرع في بيان احوال المفاعيل بنسبة بعض منها
 الى بعض آخر فقال (وهذه) وفسره الشارح بقوله (الافعال المتعدية الى
 ثلاثة مفاعيل) للاشارة الى ان قوله هذه اشار الى القريب وهو مبتدأ وقوله
 (مفعولها الاول) مبتدأ ثان وقوله (كمفعولى) (باب) (اعطيت) خبر للثاني
 والجملة خبر الاول وقوله (في جواز الاختصار عليه) بيان لوجه الشبه يعني ان
 حكم المفعول الاول لها حكم المفعولين لباب اعطيت بحيث يجوز أن يقتصر على
 ذلك الاول ويحذف الاخير ان (كقولاك اعلمت زيدا) فانه اقتصر فيه على ذكر

(متعلق به) اى بالفاعل وانما لا يقال فى اصطلاحهم كذلك (فان التعلق اى لفظ التعلق مخصص بانه (نسبة الفعل الى غير الفاعل) لانه مطلق النسبة يعنى سواء الى الفاعل او غيره وبقريته هذا الاصطلاح فسر المتعلق بغير الفاعل وقوله (والحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم) شئ (غير الفاعل فهو المتعدى) تمهيد لتطبيق قوله (كضرب) الى الممثل واشارة الى ان قوله كضرب خبر للمبتدأ المحذوف * ثم اشار الى وجه تطبيقه فقال (فان فهمه) يعنى ان كون ضرب مثالا للمتعدى صحيح لان تعلق فهم الضرب الذى هو مضمونه (موقوف على تعقل المضروب) فان الضرب اذا تعقل بدون المضروب يكون ضربا غير واقع فقوله (ولا يمكن تعقله) اى تعقل الضرب (الابعد تعقله) كاليان لقوله موقوف على تعقله وليكون توطئة لقوله (بخلاف الزمان) فان المقابلة بين المفعول وبين غيره هو امكان التعقل وعدم امكانه وتوقف الفهم وعدم توقفه عليه لازم له يعنى ان المراد بالتوقف وعدم التوقف هو امكان التعقل بدون وعدم امكانه فان المتعدى كضرب لا يمكن تعقله بدون المضروب ويمكن تعقله بدون الزمان (والمكان والغاية) يعنى المفعول له (وهيئة الفاعل والمفعول) يعنى الحال (فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن) (وغير المتعدى بخلافه) (اى بخلاف المتعدى يعنى) اى يريد بقوله بخلاف انه (لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل) ويمكن تعقله بدون تعقله ومثاله (كقعد) ويصح ان يكون مثالا لغير المتعدى (فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه) اى تعقل القعود (مع الغفلة عن هذه التعلقات جائز) اى ممكن * ثم شرع فى بيان الاسباب التى يكون غير المتعدى متعديا بها فقال (وغير المتعدى يصير) اى يتقلب ويتحول (متعديا) باسباب (اما بالهمزة) اى ينقله الى باب الافعال (نحو اذهب زيدا او بتضعيف العين) اى ينقله الى باب التفعيل (نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة) اى ينقله الى باب المفاعلة (نحو ماشيته او سين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر) اى بدخول حرف الجر على ذلك المتعلق مع بقاء الفعل فى تجرده (نحو ذهب بزيد) اعلم ان الصرفيين لم يذكروا الف المفاعلة وسين الاستفعال من اسباب التعدية ولعلمهم لم يذكروها اكتفاء بذكر غيرها والا فلا فرق بينهما وبين التضعيف والهمزة كذا فى بعض الحواشى والمتعدى يصير ايضا لازما بنون الانفعال نحو انقطع وبتاء التفعّل نحو تدرج * ثم شرع فى اقسام المتعدى بحسب التعدى الى واحد والى زائد فقال (والمتعدى) ذكره بالمظهر مع ان المقام مقام الضمير لئلا يتوهم رجوعه الى غير المتعدى

ليحترز به عن المبني للفاعل لان الحكم الذي افاده بقوله (تقلب) (العين) (فيه الفا)
مختص بالمبني للمفعول يعنى ان عين فعل ذلك المضارع تقلب الفا (ياء كانت)
اى سواء كانت تلك العين ياء (او واو انحو يقال) اصله يقول (ويباع) واصله
يبع (ويختار) واصله يختبر بضم الياء وفتح التاء (وينقاد) واصله ينقيد بضم الياء
وفتح القاف (ويستخار) واصله يستخير (ويقام) واصله يقوم وانما تقلب
العين الفا في هذه المذكورات (لتحركها) اى لكون العين متحركة في كل منها
اما (حقيقة) كما في ينقاد اذ اصله ينقيد فالياء متحركة (او حكما) اى بعد النقل
كما في يقام فانه كان في الاصل متحركا (وانفتاح ما قبلها) اى ولكون الحرف
الذي وقع قبل تلك العين مفتوحا في كل منها حقيقة لا غير * ولما فرغ من تقسيم
الفعل بحسب الصيغة شرع في تقسيمه بحسب توقف فهمه على الاخر وعدم
توقفه فقال (المتعدى وغير المتعدى) اى بحثهما فيما سيأتى او ما سأذكره
ببحثهما فكأنه قال الفعل مطلقا اما متعد او غير متعد * ثم فصل كلا منهما فقال
(فالمتعدى) وقيده الشارح بقوله (من الفعل) لتخصيص الحدود بالمتعدى
الذى هو قسم من الفعل لان المتعدى اعم من الفعل وغيره وهذا بقريضة
التعريف فان المتعدى المطلق الشامل للفعل وغيره من الصفات والمصادر
لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه
على شئ فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسر في ذلك ان النسبة
الى الفاعل والتعلق بالمفعول جزآن لمعنى الفعل وماسوى المصدر مما يشبهه
فقول المصدر المتعدى ما يشترك منه الفعل المتعدى فالمتعدى المطلق ما يتوقف
فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما يشترك هو منه عليه وكأنه لذلك قال
المتعدى من الفعل (ما يتوقف) اى فعل يتوقف (فهمه) اى تعلق مضمونه
(على متعلق) بفتح اللام * ولما كان المتعلق اعم من الفاعل وغيره وكان المراد
هنا هو الثانى فسرره بقوله (اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به) اى بذلك
الامر الغير الفاعل وقوله (ويتوقف) عطف على قوله يتعلق يعنى لا يكفي
فيه مجرد التعلق بل المراد منه انه يتعلق بحيث يتوقف (فهمه) اى فهم الفعل
(عليه) اى على ذلك الامر * ثم ذكر وجه التخصيص بغير الفاعل بقوله
(فان كل فعل) اى انما يشمل المتعلق للفاعل لان كل فعل (لا بدله من فاعل
وفهمه) اى والحال ان فهم الفعل (موقوف على فهمه) اى على فهم ذلك
الفاعل (لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور) كقام (و) بطريق
(القيام و) بطريق (الاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به
ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح) اى في اصطلاح النحاة (انه) اى الفعل

بلا تفاوت) اى بلا تفاوت بين خير بكسر الخاء وقيد بكسر القاف وبين قيل وبيع
 (دون استخير) اى دون استخير يعنى بضم الهمزة والتاء وبكسر الخاء مجهول
 استخار (واقيم) اى ودون اقيم يعنى بضم الهمزة وبكسر القاف مجهول اقام فانه
 لا تجيء اللغات الثلاث فيهما (اذ) اى لانه (ليس ذلك) اى ليس استخير واقيم
 (مثل قيل وبيع) وانما لم يكونا مثلهما (لسكون ما قبل) اى لكون الحرف الذى
 وقع قبل (حرف علة فيهما) وهو الخاء فى الاول والقاف فى الثانى كاناسا كنين
 (فى الاصل) اى قبل الاعلال فيهما (اذا صلحتهما استخير) يعنى بضم الهمزة
 وسكون السين وضم التاء وسكون الخاء وكسر الباء (واقوم) يعنى بضم الهمزة
 وسكون القاف وكسر الواو واليه اشار بقوله (بالياء والواو المكسورتين والقياس
 فيهما) اى فى استخير واقوم (اذا سكن ما قبلهما) اى كما فى حالهما قبل الاعلال
 (ان تنقل حركتهما) يعنى حركة الباء فى الاول وحركة الواو فى الثانى (اليه)
 اى الى ما قبلهما من الخاء والقاف (وتقلب) اى وبعد النقل المذكور بقاء ساكنين
 مكسورا ما قبلهما فيثبت تقلب (العين) اى عين فعل الواوى (ياء اذا كانت)
 اى عين فعله (واوا) اى فى اقوم (فيقال) حينئذ (استخير) اى بضم التاء
 وكسر الخاء (واقيم) بضم الهمزة وكسر القاف (لغة واحدة) اى حال كون
 اللغة فيهما لغة واحدة بسكون الباء فقط ولا يجيء الاشمام والواو فيهما لعدم
 كون ما قبلهما مضموما فى الاصل كما كان فى اختيار وانقيد * ولما فرغ من بيان
 الماضى المجهول شرع فى بيان حكم مضارعه فقال (وان كان) وقوله (اى
 الفعل الذى اريد حذف فاعله و) اريد (اقامة المفعول مقامه) اشارة الى مرجع
 الضمير المستتر فى كان وقوله (مضارعا) خبر كان وقوله (ضم) فعل مجهول جزاء
 الشرط اى ان كان ذلك المجهول المعتل مضارعا فحكمه ان يضم (او له) (وهو)
 اى ذلك الاول (حرف المضارعة) وانما فسر الاول بحرف المضارعة لثلاث
 يتوهم بالاول (نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج وينتدحرج) وانما فسر الشارح
 اسم كان بقوله اى الفعل الذى اريد حذف فاعله حيث قيده بالارادة لانه اذا لم تعتبر
 الارادة لم يصح تعلق الجزاء بالشرط لاتحادها لأن فعل ما لم يسم فاعله هو
 ما ضم اوله الخ فى الخارج فاعتبرت الارادة لتحصل المغايرة بينهما كذا قيل وقوله
 (وفتح) معطوف على قوله ضم يعنى ان المضارع المجهول يحصل بمجموع
 امرين احدهما ان يضم اول حرفه وثانيهما ان يفتح (ما قبل آخره) اى الحرف
 الذى وقع قبل آخر الكلمة وانما فتح ما قبل الآخر فى المجهول (لحقة الفتحة)
 اى بين الحركات (وتقل المضارع بالزيادة) اى بسبب زيادة حرف المضارعة
 فى حرف او له (ومعتل العين) وهو مبتدأ وقيد الشارح بقوله (المبني للمفعول)

جانب الضمة (فتميل) اى وبعد امالة الكسرة الى الضمة تميل (الياء الساكنة
 بعدها) اى بعد الضمة (نحو الواو قليلا) اى ميلا قليلا لا الى الحد تكون واوا
 خالصة (اذهى) يعنى انما اميلت الياء نحو الواو لان الياء (تابعة لحركة ما قبلها)
 يعنى ان كان ما قبلها فتحة تقلب الفاء وان كان كسرة استراحت فى حالها وان
 كان ضمة اضطربت حالها (هذا) اى ما قرره الرضى من معنى الاشمام بانه عبارة
 عن مجموع الميلين اعنى الكسرة والياء هو (مراد النحاة والقراء بالاشمام فى هذا
 الموضع) اى فى نحو قيل وبيع وكذا فى سىء وجىء وحيل ونحوهما وردت به
 الرواية فى القراءة المتواترة (وقال بعضهم الاشمام ههنا) فى هذا الموضع (كالاشمام
 حالة الوقف اعنى) به (ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا) يعنى من غير
 امالة فى الفاء ولا فى الياء بل هو عبارة عن ضم الشفتين حال القراءة (وهذا) اى
 قول هذا البعض (خلاف المشهور عند الفريقين) يعنى النحاة والقراء فانه
 لارواية عند القراء بتلك القراءة (وقال بعضهم الاشمام هو أن تأتى بضمة
 خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا) اى هذا القول (غير مشهور) كفى القول
 الثانى (عندهم) اى عند النحاة والقراء بل لم يقل به احد من ائمة القراءة (والغرض
 من الاشمام الايدان) اى الاعلام (بان الاصل الضم فى اوائل هذه الحروف)
 يعنى الحروف التى تقع فى فاء الكلمة من ما ضى معتل العين (و) (جاء) (الواو)
 فقوله والواو بالرفع معطوف على الاشمام ولذا اشار اليه الشارح بتوسيط جاء
 بين العاطف والمعطوف يعنى وجاء الواو (ايضا) اى كما جاء الاشمام لكنه
 (على ضعف) اى لاعلى لغة فصيحة كالاشمام (فقيل) اى فاذا اريد أن يقرأ
 على هذه اللغة قيل فيها (قول وبوع بالاسكان) اى باسكان الواو (بلا نقل)
 اى من غير نقل حركة فاء الفعل الى الكسرة (وهذا) اى محض الاسكان
 (ظاهر فى الاول) اعنى فى الواوى واما فى الثانى فيحتاج الى تصرف واليه اشار
 بقوله (وجعل الياء واوا لسكونها) اى لسكون الياء (وانضمام) اى ولاضمام
 (ما قبلها) ثم شرع المصنف فى بيان ما قيس على ما سبق فى هذا الحكم فقال
 (ومثله) (اى مثل باب الماضى المجهول فى المعتل العين من الثلاثى المجرد) فقوله ومثله
 مبتدأ وخبره باب اختير ولكن الشارح مزجه بقوله (باب) (الماضى المجهول
 من متعل العين فى باب الاقتيال والانفعال نحو) (اختير) وهو الماضى المجهول
 من باب الاقتيال (وانقيد) وهو الماضى المجهول من باب الانفعال وقوله
 (فى مجئ اللغات الثلاث فيه) اشارة الى وجه المماثلة وقوله (اذخرو قيد) بيان
 لوجه المماثلة يعنى ان معتل العين الواقع فى مجهول الماضى من هذين البابين
 مجئ (فيهما) اللغات الثلاث لان ماضيهما من الثلاثى المجرد منه (مثل قيل وبيع

ان المصنف انما ذكر معتل العين دون معتل اللام ولوقوع زيادة الغموض والخطأ ولوقوع زيادة الاختلاف في اللغة دون سائر المعتلات اما زيادة الغموض فلما فيه من نقل الكسرة الى ما قبلها ثم ابدال الواو ياء بخلاف نحو رعى ودعى فانه لا نقل ولا ابدال في رعى ولا نقل في دعى واما زيادة الاختلاف فلا اختلاف اللغات فيه على ثلاث لغات كما سيحىء ولا اختلاف في غيره وفيه ايضا فائدة اخرى وهى انه يذكر بتبعيته ومناسبتها احكام معتل العين في المبنى للمفعول كما سيأتى وهو قوله وباب الماضى المجهول الخ وقال العصام ان في كلام الشارح اختلافا فصوله ان يقول وانما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف في الماضى كما ذكر وبتبعيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا انتهى يعنى بهذا الاختلال ان ما ذكره ليس المبنى للفاعل منه بل الماضى المبنى للمفعول فعلى هذا كان حق العبارة ان يقول في الماضى بدل قوله في المبنى للفاعل منه والله اعلم وقوله (الافصح) مبتدأ وقوله (فيه) ان لم يكن في المتن كما في نسخة يكون من تقدير الشارح وانما زاده ليحصل العائد من هذه الجملة الى المبتدأ الاول يعنى الافصح في ماضى معتل العين ان يقال في الواوى (قيل و) في اليائى (بيع) يعنى بكسر الاول بكسرة خالصة وبسكون محض الياء (اصلهما) يعنى اصل قيل (قول) بضم القاف وكسر الواو (و) اصل الثانى (بيع) بضم الباء وكسر الياء (نقلت الكسرة من العين) يعنى كسرة الواو في الاول وكسرة الياء في الثانى (الى ما قبلها) اى الى حرف واقع قبلها وهو القاف في الاول والباء في الثانى (بعد حذف حركته) اى بعد حذف حركة ما قبلها من القاف والياء لاستئصال الضمة قبل الكسرة (فصارا) اى فحينئذ صار الثانى (بيع) بكسر الباء وسكون الياء فانه انتهى الاعلال فيه ولم ينته في الاول (و) صار الاول (قول) بكسر القاف وسكون الواو (فابدل واو قول ياء لسكونها) اى لسكون الواو (وانكسار ما قبلها فصار) بعد ذلك القلب (قيل) ثم شرع في بيان اللغة الثانية فقال (وجاء الاشمام) يحتمل ان تكون هذه الجملة مرفوعة المحل على انها معطوفة على الجملة الصغرى بتقدير العائد اى ومعتل العين جاء الاشمام فيه ويحتمل ان تكون استئنافية او اعتراضية كذا في المعرب * ولما كان المقابل للافصح لغتين اعنى الاشمام ومحض الواو توهم بقرينة المقابلة ان كلا منهما فصيح فاراد الشارح ان يشير الى الفرق بين اللغتين فقال (وهو فصيح) يعنى ان الاشمام فصيح بخلاف الواو الخالصة فانها على ضعف كما سيشير اليه وقوله (في نحو قيل وبيع) يوهم ان فصاحة الاشمام محصورة فيهما دون ما سيحىء ثم اختلفوا في حقيقة هذا الاشمام باقوال ثلاثة واثار اليه بقوله (وفي شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تحو) اى ان تمل (بكسرة فاء الفعل نحو الضمة) اى

لم يعرف انه هل هو مجهول تدحرج الماضي او مجهول المضارع من دحرج وانما غير العبارة ههنا حيث اورد بقوله ويضم ولم يقل وضم للاشارة الى ثبوت ضم اول الحرف في جميع صور الماضي المجهول وحدوث ضم الثالث والثنائي في بعض الاحيان و اشار الشارح ايضا بايراد علمت وجاهلت ودحرجت بالتاء الى كونها نصا في الماضي وقوله (خوف اللبس) بالنصب مفعول له ليضم واليه اشار بقوله (هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني) وفصله الشارح كما عرفت * ولما كان في الماضي المجهول من الناقص لغات اراد أن يذكر ماهو الافصح منها وماهو غير ذلك فقال (ومعتل العين) وهو مبتدأ اول وخبره جملة الافصح فيه قيل وبيع * ولما كان معتل العين شاملا للمعتل العين وحده ومع اللام اراد أن يفسره على وفق المراد فقال (اى ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من الليف) يعنى المراد منه ما يكون عينه معتلا لا ما يكون عينه ولا مه معتلين فان الحكم الآتى خاص بالاول ولو لم يكن كذلك يرد عليه ان مجهول طوى هو طوى بضم الطاء وكسر الواو وان مجهول روى هو روى بضم الراء وكسر الواو ويرد عليهما انهما من معتل العين مع انهما لا تنبى منهما صيغة مثل بيع وقيل بكسر الفاء (فانه لا يعل عينه) بان تقلب واوها ياء وان تكسر فاؤها لوقوع الياء بعدها كما كان في بيع وقيل وانما لم يعل عين الليف (لئلا يفضى) اى لئلا يكون اعلال العين موصلا (الى اجتماع اعلالين في روى ويطوى) اى في مضارعهما المجهول فانه اذا اعل طوى مثلا بان يحذف ضمة الطاء قبل كسرة الواو ثم تنقل كسرة الواو الى الطاء ثم يقاب الواو ياء لزم ان يوجد في مضارعه اعلال لان احدها قلب الياء الى لام الفعل الفا والثاني نقل حركة الواو الى هي عين الفعل الى ما قبلها ثم قلبها الفا بخلاف مضارع بيع مثلا وهو يبيع فانه ليس فيه اعلال لان بل فيه اعلال واحد فقط لكونه محيحا (قيل الا صوب) اى اورد صاحب الوافية على عبارة المصنف بان الا صوب فيها (ان يقال معتل العين المتقلبة عينه الفا) يعنى بزيادة قوله المتقلبة عينه الفا حتى يخرج عن الحكم المذكور المعتل الذى لم تنقلب عينه الفا (لئلا يرد عليه) يعنى لانه لو كان شاملا للذى لم تنقلب عينه يرد عليه (مثل عور) بضم العين وكسر الواو (وصيد) بضم الصاد وكسر الياء فانه يصدق عليهما انهما معتلا العين مع انه لا يجوز أن يقال فيهما غير وصيد ولوقيده بهذا القيد لم يردا عليه فان عينهما لا تنقلب الفا (وانما اختص معتل العين) اى امتاز من بين المعتلات (بالذكر) اى بذكره مع حكمه دون سائر المعتلات (لزيادة غموض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكره وتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرناه) اراد به

فاجاب عنه بان هذا الوزن الخ وقوله (بالخروج من الكسرة الى الضمة) متعلق بقوله (وان كان) يعنى ان هذا الوزن وان كان (غريبا) بسبب وجود الخروج من الكسرة الى الضمة مع حصول المقصود وهو أنه (يدل على غرابة المعنى ايضا) اى كما يدل الوزن الاول (لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل) اى من عكسه واذا كان اثقل من الاول (فلا ضرورة فى اختياره) اى فى اختيار الاثقل على الثقل (بعد حصول المقصود) اعنى دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى (باخف منه) اى بالثقل الذى هو اخف بالنسبة الى الاثقل قوله (ويضم) بحركات الميم فعل مضارع مجهول ومجزوم كافى لم يمد لانه معطوف على ضم يعنى على الجزاء يعنى ان كان الفعل المجهول ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم (الثالث) اى الحرف الذى وقع ثلثا (مع همزة الوصل) اى انما يضم الثالث اذا وقع ذلك الماضى بهمزة الوصل (نحو انطلق) بضم الهمزة والطاء الذى هو الحرف الثالث وبكسر اللام الذى هو ما قبل الاخير (واقدر) بضم الهمزة والتاء التى هى الثالث وبكسر الدال (واستخرج) بضم الهمزة والتاء التى هى الثالث وبكسر الراء وانما يضم الحرف الثالث مع همزة الوصل (لئلا يلتبس فى الدرج بالامر) الذى (من ذلك الباب) يعنى لو اقتصر على ضمة الهمزة وهى همزة وصل تحذف فى الوصل لالتبس حينئذ بصيغة الامر من ذلك الباب فى الوقف بخلاف غير حال الدرج وغير حال الوقف فانه متميز بحركة الهمزة وحركة الآخر وقوله (و) (يضم) (الثانى مع التاء) اعنى قوله والثانى معطوف على قوله الثالث واليه اشار الشارح بزيادة يضم يعنى ان المجهول الذى ضم اوله وكسر ما قبل آخره اما مصدر بالهمزة او بالتاء فان كان مع الهمزة يضم الحرف الثالث وان كان مع التاء يضم الحرف الثانى (مثل تعلم) بضم التاء والحرف الثانى الذى هو العين وبكسر اللام الذى هو ما قبل الاخير (وتجهل) بضم التاء والجيم وبكسر الهاء مجهول تجاهل قلبت الالف واوا فى المجهول لانضمام ما قبلها (وتدحرج) بضم التاء والدال وبكسر الراء وانما يضم الحرف الثانى اذا وقع مع التاء (لئلا يلتبس) اى ذلك الماضى الواقع مع التاء اذا كان مجهولا (بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت) يعنى انهم لو اقتصروا فى التمييز على ضم التاء وقالوا فى مجهول تعلم اعنى بفتح التاء تعلم بضم التاء وفتح العين لالتبس بمجهول المضارع من علم يعلم فانه اذا كان مع التاء وضم تأوّه فى مجهوله يكون بضم التاء وفتح العين ولم يعلم انه هل هو مجهول تعلم الماضى او مجهول تعلم المضارع وكذا فى جاهل تجاهل اذا قيل تجاهل لم يعلم انه هل هو مجهول تجاهل الماضى او مجهول تجاهل المضارع وكذا اذا قيل فى مجهول ماضى تدرج بضم التاء وفتح الدال

جاءة اخرى فتأمل يعنى ان فعل مالم يسم فاعله هو فعل حذف (فاعله) اى
 ذل ذلك الفعل ولم يذكر ظاهرا ولا مضمرا بارزا ولا مستكنا وضم الشارح
 قوله (واقم المفعول مقامه) الى قول المصنف لكونه مرادا به * ثم اعتذر عن
 المصنف لتركه فقال (ولم يذكر) اى المصنف (هذا القيد) اى قولنا واقم
 المفعول (ههنا) اى فى تعريف المجهول وقد ذكره فى تعريف نائب الفاعل
 مع انه المراد فى كل من الموضعين (اكتفاء بذكره) اى بذكر المصنف او بذكر
 ذلك القيد (فيما سبق) فى تعريف نائب الفاعل حيث قال كل مفعول حذف
 فاعله واقم هو مقامه وقال العصام ولك ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتها
 أنه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه انتهى * ثم شرع فى تفصيله
 من حيث التغير فقال (فان كان) وقوله (الفعل الذى) تفسير للضمير المستتر
 فى كان يعنى ان ذلك الفعل اما ماض او مضارع فان كان الفعل الذى (اريد حذف
 فاعله واقامة المفعول مقامه) وانما فسر حذف واقم بقوله اريد حذف واقامة
 لانه من قبيل (واذا قرأت القرآن) يعنى يذكر الفعل ويراد سببه (ماضيا) وجواب
 ان فى كلام المصنف هو قوله ضم اوله ولكن لما كان الجزاء فى الحقيقة هو التغير
 وكان الضم سببا له قد رده الشارح بقوله (غيرت صيغته دفعا للبس) اى للبس
 المجهول بالمعروف و اشار بقوله (بان ضم اوله) الى ان علة التغير هى دفع
 اللبس والضم سبب له فاقم السبب مقامه وقوله (وكسر ما قبل آخره) عطف
 على ضم اى غيرت بان يجعل الحرف الاول منه مضموما والحرف الذى يقع قبل
 آخره مكسورا (مثل ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (ودحرج) بضم الدال
 وكسر الراء (واعلم) بضم الهزة وكسر اللام * ثم ذكر الشارح وجه اختيار
 التغير فى المجهول مع انه اذا كان المعروف فى هذه الصورة يحصل المقصود فقال
 (واختير هذا النوع) وقوله (من التغير) بيان لجنس النوع يعنى ان للتغير
 الذى اندفع به اللبس انواعا يحصل بها المقصود لكنهم انما اختاروا هذا النوع
 وهو ضم الاول وكسر ما قبل الآخر مع انه ان عكس الامر بان كسر الاول وضم
 ما قبل الآخر حصل المقصود (لان معناه) اى معنى المجهول (غريب) اى معنى
 غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل اسناد الفعل الى الفاعل (فاختير له)
 اى للدال على المعنى الغريب (وزن غريب) وقوله (لم يوجد) صفة كاشفة
 للغريب لان الوزن الغريب هو وزن لم يوجد (فى الاوزان) اى المتداولة عند
 البلغاء وانما كان هذا الوزن غريبا غير موجود (لخروج الضمة) اى لوجود
 الخروج فيه من الضمة (الى الكسرة) وقوله (ووزن فعل) جواب عن سؤال
 وهو أن وزن فعل بكسر الفاء وضم العين ايضا غريب فلم يختاروا الاول عليه

الثلاثي المجرد من المتعدى وغيره من معاني باب الافعال وقوله (مقطوعة) بالرفع خبر بعد خبر اوصفة للمفتوحة وقوله (لذلك بعينه) اشارة الى ان علة كونها مقطوعة هي بعينها علة كونها مفتوحة وهي كونها اصلية فان كل همزة هي اصل في الكلمة لازمنة لاجل شيء فهي همزة قطع * ولما كانت صيغة الفعل المجهول مخالفة لصيغة المعلوم شرع في بيانه فقال (فعل مالم يسم فاعله) يعني الفعل المجهول وقوله (اي فعل المفعول الذي) اشارة الى ان ما في قوله مالم يسم موصولة وعبرة عن المفعول وقوله (لم يذكر فاعله) اشارة الى ان لم يسم بمعنى لم يذكر لابعني انه فعل لم يكن له فاعل لانه محال والمراد من المفعول هو نائب الفاعل الذي ذكر تعريفه في المرفوعات بقوله مفعول مالم يسم فاعله وقوله وازافة الفاعل شروع في تصحيح اضافة الفاعل الى الضمير الراجع الى الموصول الذي هو عبارة عن المفعول كما هو الظاهر فقال (واضافة) لفظ (الفاعل اليه) اي الى الضمير الذي يرجع اليه (لادنى ملاسة) فان الفاعل انما يضاف الى الفعل لا الى المفعول وانما يضاف اليه بملاسة فعله ووقوع ذلك الفعل عليه وقوله (او على حذف مضاف) معطوف على قوله لادنى ملاسة يعني هذه الاضافة انما تصح اما بحملها على كونها لادنى ملاسة او على حذف مضاف اي بين الفاعل والضمير في قوله فاعله (اي فاعل فعله) وقوله (الواقع عليه) للاشارة الى ان اضافة الفعل الى الضمير الراجع الى المفعول ايضا لادنى ملاسة وهي مناسبة وقوعه عليه وهذا التوجيه انما يحتاج اليه اذا كان الموصول عبارة عن المفعول واما اذا لم يكن عبارة عنه بل كان عبارة عن الفعل فلا يحتاج الى هذين التوجيهين واليه اشار بقوله (ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله) حينئذ يكون المراد من المضاف هو الفعل العام ومن المضاف اليه الفعل الخاص فيكون المعنى فعل الفعل الذي لم يذكر فاعله (وتكون اضافة الفعل) اي العام الشامل له ولغيره (اليه) اي الى الفعل الخاص بالمجهول (بيانية) نحو خاتم فضة وهذا عند البعض واما عند الجمهور فهي اضافة لامية من قيل اضافة العام الى الخاص كيوم الاحد كذا في المعرب لزي زاده فقوله فعل مالم يسم فاعله مرفوع على انه مبتدأ وقوله (هو) ضمير فصل ان كان ماموصولة وقوله (ما حذف) خبر لقوله فعل او يكون هو ضميرا مرفوعا منفصلا مبتدأ ثانيا وما حذف خبر له والجملة خبر للمبتدأ الاول هذا على النسخة التي ليس فيها الواو في هو كما هي النسخة التي اختارها صاحب المعرب واما على النسخة التي وجدناها في بعض نسخ المتن وهي هكذا وهو ما حذف فاعله فيكون حينئذ قوله فعل مالم يسم مبتدأ محذوف الخبر وهو ما سيأتي او نحوه وجملة هو ما حذف تكون

(ومكسورة) بالنصب معطوف على قوله مضمومة (فيمساواة) وقوله (اى سوى ساكن) تفسير للضمير المجرور يعنى انها زيدت همزة الوصل على ما بقى حال كونها مكسورة فى صورة ساكن سوى ساكن (بعده ضمة) وانما قلنا فى صورة ساكن لان الهمزة لاتزاد فى نفس الساكنين ولا معنى لان يقال انها زيدت فى ساكن كذا فى بعض الحواشى وقال العصام انه ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من المضارع بعده ساكن فيه بعد حرف المضارعة ضمة فضمير سواء الى صيغة الامر الذى من مضارع بعد حذف حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ماعبارة عن الوقت اى فى وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة انتهى فاذا كان ماعبارة عن الصورة استغنى عن التكلف وقوله (سواء كان بعده) اشارة الى شمول الحكم المذكور الصور يعنى ان كسر الهمزة اذا كان بغير الصورة التى لم يقع بعد الساكن فيها ضمة يشمل ما كان بعده (كسرة او فتحة فانه) يلزم الالتباس فى كل صورة منها فانه (لو ضمت) اى الهمزة (فى مثل اضرب) يعنى فيما وقع بعد الساكن كسرة (لا لتبس) اى ذلك الامر (بالمضى المجهول من الاضراب ولو فتحت) اى الهمزة على تقدير كسر ما وقع بعد الساكن ايضا (لا لتبس بالامر منه) اى من الاضراب (ولو ضمت) اى الهمزة (فى اعلم) يعنى فيما وقع بعد الساكن فتحة (لا لتبس بالمضارع المجهول للمتكلم ولو فتحت) اى الهمزة على ذلك التقدير ايضا (لا لتبس بالمضى الرباعى) (نحو اقتل) (مثال لما) اى للامر الذى (يكون بعد حرف المضارعة ضمة) (واضرب) (مثال لما يكون بعده كسرة) (واعلم) (مثال لما يكون بعده فتحة) وهذا كله اذا لم يكن رباعيا (وان كان رباعيا) اى من باب الافعال (ففتوحة) فقوله (اى فالهمزة مفتوحة) اشارة الى انها خبر للمبتدأ المحذوف والجملة الاسمية جزاء الشرط يعنى ان كان المضارع المذكور مضارعا من باب الافعال فالهمزة بعد حذف حرف المضارعة مفتوحة وهمزة قطع وانما كانت كذلك (لانيها) اى لان تلك الهمزة (همزة اصل) اى داخلية فى حروف الكلمة قوله (ردت) على صيغة المجهول اما صفة للهمزة او استثنائية يعنى انها هى الهمزة التى كانت فى اصل الكلمة وهى همزة افعال وكانت محذوفة لكنها صارت مردودة الا ان (لا ارتفاع موجب حذفها) اى لا ارتفاع المانع الذى يوجب ويقتضى حذفها (وهو) اى ذلك الموجب (اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد) وهو اكرم وقوله (لاهمزة وصل) عطف على قوله همزة اصل يعنى ان تلك الهمزة ليست بهمزة وصل لان همزة الوصل انما تزداد للابتداء بالكلمة لافادة معنى زائد على اصل المادة وهذه الهمزة ليست كذلك بل هى تزداد لافادة معنى زائد على المعنى الذى افاده

(والمراد بالرباعي) اى المنفى (ههنا) اى فى علم النحو (ما) اى رباعى (يكون ماضيه على اربعة احرف) حال كونه (من المزيد فيه) لا من المجرد هذا تخصيص للرباعي من المزيد على الثلاثى وهو ابواب ثلاثة اعنى الافعال والتفعيل والمفاعلة وقوله (وانما هو باب الافعال لا غير) تخصيص آخر يعنى ان المراد بالرباعي هو باب الافعال لا غير كذا خصصه الرضى وتبعه الشارح وقال العصام وفى قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي لا يخص المزيد وقوله انما هو باب الافعال ايضا لا يتم لانتقاضه بفاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان ضمير هو لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي الذى بعد حذف حرف مضارعة ساكن وكذا قوله ههنا بمعنى فى مضارع رباعي بعد حذف حرف مضارعة ساكن انتهى وقوله (زيدت) جواب ان يعنى ان كان بعده ساكن كذلك فحكمه انه تزداد (همزة الوصل) (على ما) اى على جوهر اللفظ الذى (بقى) ذلك الجوهر (بعد حذف حرف المضارعة) عليه وانما زيدت تلك الهمزة (ليتوصل بها) اى بتلك الهمزة (الى النطق بالساكن) لتعذر الابتداء بالساكن وقوله (حال كون تلك الهمزة) اشارة الى ان قوله (مضمومة) بالنصب حال من الهمزة وقوله (ان كان بعده) قيد لقوله مضمومة يعنى ان كون الهمزة مضمومة وانما هو عند كون ما بعده (اى بعد الساكن) (ضمة) يعنى من الباب الذى تكون عين فعل مضارعه مضمومة وانما كانت مضمومة ولم تكن مفتوحة (دفعاً) اى لقص الدفع (للالتباس) اى الواقع (بالمضارع) اى بسبب وجود المضارع (المعلوم المتكلم) على تلك الهيئة ايضا (على تقدير الفتح) اى على تقدير كونها غير مضمومة فانها حينئذ اما مفتوحة او مكسورة فان كانت مفتوحة يلزم ذلك الالتباس (فانه اذا قيل فى اقل) بضم الهمزة (اقتل بفتح التاء) وفتح الهمزة (التبس بالواحد المتكلم المجهول) اعلم ان نسخة الجامى ههنا هكذا فانه اذا قيل فى اقل اقتل بفتح التاء وقال العصام وهذا يعنى قوله بفتح التاء الى آخره سهو من قلم الناسخ لان الكلام فى ابطال فتح الهمزة وكسرها لتعيين الضمة فلا معنى للتكلم فى ابطال فتح التاء وكسرها على انه لا يطالب احد بانه لم لم يفتح التاء او لم يكسر حتى يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل فيه اقل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف فى حالة الوقف واذا قيل اقل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل انتهى فعلى هذا يكون قوله (وبالماضى المجهول من الرباعي وبالمضارع المعلوم من الرباعي اذا قيل اقل بكسر التاء) سهواً ايضا فانه يقتضى صرف كلام المصنف الى ما لا يريد في الظاهر وقوله وتحرزنا عن الخروج من الكسرة الى الضمة يعنى انها انما ضمت لانه يلزم على تقدير فتحها الالتباس فاريد دفعه ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر اى على تقدير كسر الهمزة وقوله

على السكون في المفرد الصحيح وجمع المؤنث لكونه أصلا في البناء وحرّك عند
لحوق ضمير الفاعل الساكن بحركة مجانسة واما حذف الآخر في المعتل فالتخفيف
فيما كثر استعماله وهو السبب في تجريد الصيغة لهذا الامر دون الغائب والمتكلم
ثم قال ان بعضهم استحسّن ما قيل ان اصل الفعل لتفعل بالاتفاق اذ الطلب مفهوم
من اللام لكونها منوية مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوما ومنسية عند البصرية
فيكون موقوفا فلا حذف في الفرع وانما لم يعد بعد زوال الجازم لما مر انتهى
واقول خذ ما صفا والله اعلم * ولما فرغ المصنف من بيان حكم آخر هذا الامر
شرع في بيان حكم اوله فقال (فان كان) الفاء تفصيلية يعنى ان في حكم اوله
تفصيلا لانه اما ان يقع بعد حرف المضارعة حرف متحرك او حرف ساكن
ولما كان المصنف متعرضا للشق الثاني فقط كان على بيانه ان يكون اسم كان قوله
الآتي ساكن واراد الشارح ان يذكر الشق الاول ما زجا لقول المصنف
بان يجعل اسم كان في قوله ان كان (بعده) (اى بعد حرف المضارعة او بعد
حذفه) قوله (متحرك) اى ان كان بعد حرف المضارعة الذى اريد حذفه او بعد
حذفه بالفعل حرف متحرك (اسكن) اى حكمه انه اسكن (آخره) فقط
(وجعل ما بقى) من جوهره (امرا تقول في تعد) بعد حذف التاء منه (عد)
لان العين التي وقعت بعد التاء متحركة (وفي تضارب) اى وتقول في تضارب
من المضاربة بعد حذف تائه (ضارب) ثم اراد أن يعتذر من طرف المصنف
لترك بيان هذا الشق بقوله (ولم يذكر المصنف هذا القسم) يعنى ما كان بعده
متحرك (لظهوره) لعدم احتياج تصرف ومعالجة فيه بخلاف القسم الآخر * ثم
اوصل الشارح بقوله (وان كان بعده حرف) لقوله (ساكن) الى قوله فان كان
بعده والواو في قوله (وليس) حالية وفسر اسمه بقوله (المضارع) وقوله
(رباعى) خبره واجملة منصوبة المحل على انها حال من قوله ساكن يعنى ان كان
بعد حرف المضارعة او حذفه حرف ساكن حل كون ذلك المضارع غير رباعى
زبدت همزة الوصل * اعلم ان الرابط للحال لذى الحال في هذه الجملة هو الواو فقط
فانه ليس في الجملة ضمير راجع الى ذى الحال الذى هو قوله ساكن كذا في المعرب
وفيه ايضا لم يتقدم الحال على ذى الحال مع ان ذا الحال نكرة محضة لكونه مقترنا
بالواو لان الحال اذا اقترن بالواو كما في جاءني رجل والشمس طالعة لم يجز تقديم
الحال على ذى الحال فضلا عن الوجوب رعاية لاصل الواو الذى هو العطف كما
صرح به عصام الدين في الحاشية انتهى * ولما كان قوله رباعى شاملا للرباعى
المنزىد على الثلاثى والمجرد توهم شموله ههنا وليس كذلك فان الرباعى المجرد
من القسم الذى وقع بعده متحرك فاراد الشارح ان يفسر الرباعى ههنا فقال

وان صدق عليهما انه يطلب بهما الفعل من الفاعل المخاطب لكن هذا الطلب ليس بحذف حرف المضارعة * ثم شرع في بيان حكم هذا الامر من الاعراب والبناء فقال (وحكم آخره) (اي آخر الامر) هذا تفسير للضمير المجزوم والمراد بالحكم هو الاثر الحاصل في آخر الكلمة وقوله (في الحقيقة) تفسير للفظ الحكم يعني انما قال وحكم آخره ولم يقل انه مجزوم لان هذا الامر في الحقيقة ليس بمجزوم (عند البصريين) بل هو (الوقف والبناء على السكون) وانما لم يكن مجزوما (لانتفاء ما) اي لانتفاء السبب الذي يقتضي اعرابه وهو (اي السبب المقتضي للاعراب هو) (حرف المضارعة لان مشابهته) اي مشابهة المضارع (لل اسم المقضية) اي المشابهة التي تقتضي (للاعراب انما هي) اي تلك المشابهة حاصلة (بسببه) اي بسبب ذلك الحرف فاذا انتفى السبب انتفى المسبب ايضا وقوله (وفي حكم الصورة) معطوف على قوله في الحقيقة يعني انه في الحقيقة مبنى وفي حكم الصورة حكم آخره (حكم المجزوم) وقوله (اي مثل حكم المضارع المجزوم) اشارة الى ان قوله حكم المجزوم خبر للمبتدأ والى ان الحمل انما يصح بتقدير المضارع وهو تشبيه بليغ والى ان موصوف المجزوم محذوف وهو المضارع وقوله (في اسكان الصحيح) اشارة الى وجه مشابهة الاثر في المبنى لاثر المجزوم يعني ان اثر الامر المبنى على الوقف كاثر المضارع المجزوم في كون آخره ساكنا عند كون الآخر حقيقا (وسقوط) اي وفي سقوط (نون الاعراب) وهي نون التثنية وجمع المذكر والمخاطبة (وحرف العلة) اي وفي سقوط حرف العلة اذا كان آخر الكلمة حرف علة وانما كان حكمه كذلك (لانه) اي الامر بالصيغة (لما شابه) اي ذلك الامر (ما) اي امر الغائب الذي (فيه اللام) اي لام الامر حل كون ذلك الامر الذي باللام (من المجزوم) اي من المضارع المجزوم (معنى) اي من جهة المعنى في كونهما للطلب (اعطى له) جواب لما اي لما كان كذلك اعطى ذلك الامر الحاضر المبنى (حكمه) اي حكم الامر الغائب المجزوم (تقول اضرب) يسكون الباء (اضربا اضربوا) بسقوط النون فيهما وكذلك في اضربي واضربا (واخش) اي وتقول ايضا اخش بسقوط الالف في آخره (واغزو ارم) بسقوط الواو والياء فيهما (كما تقول) اي في المجزوم (لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم) هذا مذهب البصريين وذهب اليه المصنف (وذهب الكوفيون الى انه) اي الامر بالصيغة (معرب مجزوم بلام مقدرة) فانهم قالوا ان حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطرد لكثرة استعمال المخاطب في محاوراتهم بخلاف الامر الغائب فانه اقل استعمالا وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال في شرح اللب ان وجه بناء الامر الحاضر عند البصريين

(انما قال) اى المصنف (مثال الامر ولم يقل الامر لان الامر) اى لان لفظ الامر (كما اشتهر) اى استعمال ذلك اللفظ (في هذا النوع من الافعال كذلك اشتهر) اى استعماله (في المعنى المصدرى ايضا) يعنى من امر يأمر امرا (فاراد) اى المصنف (النص على المقصود) اى ما يكون نصا على ان المراد به في هذا المقام هو هذا النوع من الافعال (وهو) اى لفظ الامر (في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكر المصنف في شرحه) والحاصل ان عبارتهم فيه مختلفة فبعضهم قال صيغة الامر وبعضهم قال الامر بالصيغة وقال العصام ان ما قيل في بعض الشروح من انه انما قال مثال الامر ليندفع توهم كونه بمعنى المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع به لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر صيغة الامر كما قال لام الامر والوجه ان يقال الامر في السنة الصرفين يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين فخاف ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون في قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة انتهى واقول ان هذا التوجيه بيان للنكتة الاخرى فلا تنافي بين تعدد النكات وقوله (صيغة) بالرفع خبر للمبتدأ اى الامر او مثال الامر صيغة (يطلب بها) اى بتلك الصيغة (الفعل) (شامل) اى قوله يطلب بها الفعل جنس شامل (لكل امر غائبا كان) نحو لينصر (او مخاطبا) نحو انصر (او متكلم) نحو لانصر لتنصر (معلوما) اى وسواء كان ذلك المجموع معلوما نحو لينصر انصر (او مجهولا) نحو لينصر لتنصر مع ان افراد الحدود منها هو المخاطب المعلوم (من الفاعل) (احتراز) اى هذا القول بمنزلة الفصل للتعريف احترز به (عن المجهول مطلقا) اى غائبا ومخاطبا ومتكلما (فانه) اى انما حصل به الاحتراز لان المجهول (يطلب به الفعل من المفعول لا من الفاعل) (المخاطب) احتراز اى هذا فصل آخر يحترز به (عن الغائب والمتكلم) فانه يطلب بهما في الاول من الفاعل الغائب وفي الثاني من الغائب المتكلم والباء في قوله (يحذف حرف المضارعة) متعلق بقوله يطلب ايضا لكن الاول مطلق والثاني مقيد لان الاول متعلق به باعتبار مطلق الطلب والثاني متعلق به باعتبار الطلب بالصيغة من قيل اكلت من ثمره من تفاحه فلا محذور (احتراز) اى وهذا القول يحترز به (عن مثل قوتعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب) فانه يصدق عليه انه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب لكن هذا الطلب ليس بحذف حرف المضارعة وانما قال فيمن قرأ على صيغة الخطاب فانه فيمن قرأ على صيغة الغائب يخرج بقوله من الفاعل المخاطب (وعن مثل) اى قوله بحذف احتراز ايضا عن مثل (صه) بمعنى اسكت (ورويد) بمعنى امهل فانهما

فيمن (اى فى قراءة من (قرأ) اى قرأ لفظ (يرثى مرفوعا) اى وليا وارثا
 منى فان يرثى وقع بعد الامر وهو فهب لى لكنه يجوز أن يقصد كون الهبة سببا
 للارث فيكون التقدير ان تهب لى يرثى حينئذ يكون مجزوما ويجوز ايضا ان
 لا يقصد به السببية حينئذ يكون يرثى صفة لقوله وليا يعنى ان المقصود ان يهب له
 وليا وارثا والقراءتان متواترتان فقراءة الجزم على الاول والرفع على الثانى (او بالحل
 كذلك) اى او يجب ان يرفع الحال (كقوله تعالى فذرهم) اى اترك الكافرين
 (فى طغيانهم يعمهون) اى يتخيرون فان يعمهون مضارع واقع بعد الامر الذى
 هو فذرهم لكنه ما لم يقصد أن يكون الترك سببا للحيرة لم يحجز انجزامه بل يجب
 ان يكون مرفوعا لعدم وقوع القراءة بحذف النون بان تكون الجملة منصوبة المحل
 على ان يكون حالا من مفعول ذرهم (اى عمهين) يعنى اتركهم متحيرين فى طغيانهم
 (او بالاستئناف) اى ويجب الرفع حينئذ بان يكون مستأنفا (كقول الشاعر * وقال
 رائدهم أرسوا نزالها * فكل حنف امرى عجى بمقدار) فان نزالها مضارع واقع
 بعد امر وهو أرسوا لكنه لما لم يقصد السببية لم يحجز الجزم بل وجب ان يكون
 مرفوعا بان يكون جملة مستأنفة ومعنى البيت ان الرائد هو من يتقدم لطلب
 الماء والكلاء وأرسوا امر من الارساء وهو ارساء السفينة اى حبسها ونزالها
 من المزاولة وهو المعالجة والمحاولة وضمير نزالها راجع الى الحرب اى قال رائد
 القوم وهو مقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يحجرى بمقداره اى بقدره الذى
 قدره الله لا الجبن يحميه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للحرب
 فالامر بالارساء لم يقصد به سببية للمعالجة والمحاولة * ولما فرغ المصنف من
 مسائل الفعل المضارع بانواعه شرع فى مسائل الامر فقال (الامر) قال
 الشارح (هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها) اى وفى بعض النسخ (مثال الامر)
 اى بزيادة لفظ المثال كماهى فى شرح المصنف * ثم اراد أن يوجه النسخة الثانية
 فقال (وكأن المراد به) اى اظن ان مراد المصنف بقوله مثال الامر (صيغة الامر
 فانهم) اى فان النحاة يطلقون امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون (اى
 بالامثلة (صيغتهما) اى صيغ الماضى وصيغ المضارع وقال العصام اقوى الشاهد
 على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة فقوله مثال الامر
 بمنزلة قولهم ثم الامر بالصيغة انتهى وفى شرح اللب ان الامر بالصيغة مقابل
 للامر باللام افردة بالذكر لكونه قسما من الفعل برأيه مغايرا للمضارع لفظا
 ومعنى وحكما بخلاف النهى والامر باللام فانهما مع الحرف ليسا بقسمين من الفعل
 كالنفي وبدونها كالمضارع لفظا وحكما انتهى * ثم نقل توجيهها آخر فقال (وفى
 بعض الشروح) والظاهر شروح الكافية فى بيان النكتة لزيادة لفظ المثال

(وقصد اداء تلك السبية) اى قصد بهذا التركيب افادة كون الاسلام سببا لدخول الجنة وكون دخول الجنة هو المطلوب الاصلى (فقدّر) اى فلذلك القصد قدّر (ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له) اى لذلك المقدّر (ف قيل ان تسلم تدخل الجنة) وهذا مثال لما وقع بعد الامر (و) (نحو) (لا تكفر تدخل الجنة) وهذا مثال لما وقع بعد النهى (اى ان لا تكفر تدخل الجنة) وانما قدر الشرط بان لا تكفر ولم يقدر بان تكفر (لان النهى قرينة للفعل المنفى وهو لا تكفر) (لا المثبت) اى لانه قرينة للفعل المثبت حتى يقدر بال مثبت (و) (لهذا) (امتنع) ف قوله امتنع على ما قبلها بحسب المعنى وكأنه قيل جاز التركيبان الاولان وامتنع تركيب (لا تكفر تدخل النار) فانه امتنع (عند الجمهور) (خلاف الكسائي) (فانه) اى الشأن (لا يمتنع ذلك) اى مثل هذا التركيب مما يكون المقدر مثبّتا مع وقوعه بعد النهى (عنده) اى عند الكسائي فانه يجوز ههنا ان يقدر ان تكفر تدخل النار بمعونة القرائن قوله (فامتناعه) اى فامتناع مثل هذا التركيب انما يكون (عند الجمهور) ليكون قوله (لان التقدير) دليلا للجمهور يعنى انهم انما حكموا بامتناعه لكون التقدير عندهم (على ما عرفت) اى من قولنا فى تقدير الدليل وهو قوله لان النهى قرينة للفعل المنفى لا المثبت وقوله (ان لا تكفر تدخل النار) خبر ان يعنى انه لما انحصر التقدير عندهم فيما وقع بعد النهى بالنفى كان تقدير هذا التركيب كذلك (وهو) اى هذا التقدير (ظاهر الفساد) فان عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار بل هو سبب لدخول الجنة كما هو فى التركيب الجائز هذا تقدير دليل الجمهور وهو امتناعه (واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه) اى الكسائي (يقول معناه) اى معنى هذا التركيب (بحسب العرف) يعنى بانضمام عرف الشريعة (ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة الشرط المثبت) وان كان النهى قرينة الشرط المنفى (والعرف قرينة قوية) اى لاتعارضها قرينة النهى يعنى ان فى مثل هذا التركيب تعارض مذلول القرينتين احدهما قرينة النهى ففقتضاه الامتناع والاخرى قرينة العرف ففقتضاه الجواز فاعتبر الجمهور الاولى والكسائي الثانية (هَذَا) اى هذا الحكم الذى هو انجزام المضارع حاصل (اذا قصدت السبية) اى المذكورة فيما قبل (واما اذا لم تقصد) اى السبية (لم ينجز الجزم) اى فى المضارع الواقع بعد تلك الاشياء الخمسة (قطعا) اى عدم جوازه مقطوع عند الكل (بل يجب) حينئذ (ان يرفع) اى ذلك المضارع الواقع (امّا بالصفة) اى ارتفاعه اما لكونه صفة (ان كان) اى ذلك المضارع (صالحا للوصفية) بان يوجد متعلقا يكون ذلك المضارع صالحا للوصفية له (كقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثى

من الامر والنهي ومن متعلقات مدخول الاستفهام والتثني والعرض وغيرها
مثلا يؤخذ المقدّر في زرني اكر ملك لفظ ترزني وفي لا تفعل الشر ان لا تفعل وهكذا
قوله (ويجعل) عطف على قوله تقدر اي فينئذ تقدر ان مع مضارع ويجعل
(المضارع الواقع بعد هذه الاشياء) اي الخمسة (مجزوما بها) اي بان المقدرة
وجزاء للشرط المقدّر فتكون الاشياء المذكورة قرينة على ذلك المقدّر وتكون
السببية قرينة للشرط فانه لو لم تقصد السببية لم يحز الجزم بل يرفع فيكون
اماصفة او حالا او استثافا (وانما اختص تقدير ان بما بعد) اي وانما كان تقدير ان
مقصورا على المضارع الذي وقع بعد (هذه الاشياء لانها) اي لان الاشياء
الخمس المذكورة (تدل على المطلوب) اي طلب الفعل او طلب الترك في الامر
والنهي وطلب العلم في الاستفهام وطلب الوقوع في التثني والعرض (والمطلب
غالبا) اي في الاغلب (يتعلق) اي الطلب (بمطلوب) يعني ان الطلب الصادر
من العاقل يتعلق بمطلوب البتة لكن الغالب فيه انه يتعلق بمطلوب (يترتب عليه
اي على ذلك المطلوب) (فائدة) لانه يتعلق بمطلوب مطلقا اعني سواء ترتب
عليه فائدة ام لا وقوله (يكون) صفة لفائدة يعني انه يترتب عليه الفائدة التي
يكون (ذلك المطلوب سببا لها) اي لتلك الفائدة (وهي) اي الفائدة (مسبب له)
اي لذلك المطلوب انما قال غالبا لان الطلب قد يتعلق بمطلوب يكون هو مقصودا
لذاته (فاذا كان المضارع الواقع بعدها) اي اذا كان مضمون المضارع الذي
وقع بعد الاشياء المذكورة قوله (تلك الفائدة) خبر كان يعني اذا كان المضارع
الواقع عين تلك الفائدة المترتبة على ذلك المطلوب قوله (وقصد) على صيغة
المجهول عطف على قوله كان يعني ومع ذلك اذا قصدت (سببية الفعل المطلوب
بتلك الاشياء لها) اي لتلك الاشياء (قدر) جواب اذا يعني اذا كان الامر ان
احدهما كون المضارع تلك الفائدة وثانيهما قصد السببية لزم ان يقدر ان (مع
ذلك الفعل) يعني مع فعل الشرط (ويجعل) عطف على قدر اي وبعد تقدير
الحرف مع فعل الشرط يجعل (المضارع المذكور الواقع بعدها) اي المذكور
الذي وقع في التلطف بعد الاشياء الخمسة (جزاء) اي يجعل جزاء للشرط المقدّر قوله
(فينجزم) عطف على يجعل اي بسبب الجعل المذكور يكون المضارع الذي
ذكر بعدها مجزوما (بها) اي بان المقدرة (نحو اسلم تدخل الجنة) بكسر اللام
في تدخل لكونه مجزوما على حد (لم يكن الذين) وهذا المثال يصح ان يكون مثالا
للممثل المذكور (فان المطلوب باسلم) اي بالامر الذي يدل على طلب الفعل
وذلك الفعل المدلول هو المطلوب الذي (هو الاسلام وهو) اي الاسلام
(مطلوب وقائده دخول الجنة فهو) اي الاسلام (سبب لها) اي لتلك الفائدة

كان معناها الظرفية مع تضمن الشرط غير المفاجأة (مختصة) اى مقصورة
 (بالفعلية) ولما وجب ان يفرق بين ما كانت شرطية وبين ما كانت واقعة في
 موضع الجزاء فرق بينهما باختصاص احديهما بالفعلية وباختصاص الاخرى
 بالاسمية * ولما اخصت الشرطية بالفعلية (فاختصت هذه) اى التى للمفاجأة
 (بالاسمية فرقا) اى لقصد الفرق (بينهما) اى بين الشرطية والمفاجأة (نحو قوله
 تعالى) يعنى مثال ما وقعت اذا المفاجأة موضع الفاء الجزائية قوله تعالى (وان تصبهم
 سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقطون اى فهم يقطون) فان قوله هم يقطون
 جملة اسمية وقعت جزاء ويلزم ان تكون بالفاء حتى تربطها بالشرط فكان
 اصله فهم يقطون بالفاء فجاء في التنزيل باذا موضع الفاء * ولما فرغ من مسائل
 الجزاء شرع فيما يكون الجازم مقدرا فقال (وان) ولما جاز فيها اعرابا احدها
 كون ان مبتدأ وكون قوله مقدرة خبره وكون بعد الامر ظرفا لغوا للمقدرة
 والثانى ما اختاره الشارح وهو أن كلمة ان مبتدأ وفسرها الشارح بقوله (التى
 ينجزم بها المضارع) وقوله (حال كونها) للإشارة الى ان قوله (مقدرة) بالنصب
 حال من المبتدأ او من الضمير المستكن في الخبر وقوله (انما كانت مقدرة) للإشارة
 الى ان قوله (بعد الامر) خبر للمقدر وهو كانت وقال العصام لاحاجة الى هذا
 التقدير بل التوجيه العارى من التكلف هو الاعراب الاول ومثال ما كانت
 مقدرة بعد الامر (نحو زنى اكرمك) فالشرط مع الجازم مقدر (اى ان زنى
 اكرمك) (و) (بعد) (النهى) (نحو لا تفعل الشر) يكن خيرا لك اى ان لم تفعله
 يكن خيرا لك) (والاستفهام) اى وبعد الاستفهام (نحو هل عندكم ماء اشربه
 لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه) (والتننى) اى وبعد التمنى (نحو ليتى مالا
 انفقته لان المعنى ان يكن لى مال انفقته) (والعرض) اى وبعد العرض (نحو لا تنزل
 تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا) وانما قيده بقوله (اذا كان المضارع الواقع
 بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم) لان قصد السببية
 متوقف عليه لانه لو لم يكن للمضارع صلاحية لان يكون مسببا لم يحز قصد
 السببية وقال العصام لاحاجة في تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفي
 قصد السببية فان تحققت السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا انتهى
 وقوله (اذا قصد السببية) ظرف للانجزام المفهوم اى انما ينجزم المضارع
 وقت قصد السببية (اى سببية ما تقدم) وهى الاشياء الخمسة (له) اى للمضارع
 الذى ينجزم بان يكون مسببا له (فحينئذ) اى حين اذ قصد أن يكون المضارع
 الذى اريد انجزامه مسببا لما تقدم (تقدر ان) اى التى للشرط (مع مضارع)
 اى مع المضارع الذى (يؤخذ) اى ذلك المضارع (نما تقدم) اى من مادة ما تقدم

امس) حال كون الثاني (بتقدير قد اكرمك وعلى كلا التقديرين) اى من كونه
 بقدر لفظا وبقد تقدير (لاتأثير) اى لا يوجد جنس التأثير (لحرف الشرط
 فى الماضى) اما فى لفظه فظاهر واما فى معناه فلانه لما كان مقارنا بقدم امتنع ان يراى
 به الاستقبال واذا كان كذلك (فاحتاج) اى ذلك الجزء الواقع ماضيا كذلك
 (الى رابطة) تربطه الى اداة الشرط (وهى) اى تلك الرابطة (الفاء) وقوله
 (واما جملة) معطوف على قوله اما ماضى يعنى ان الجزء اذا لم يكن مثل ما ذكر
 فهو اما جملة (اسمية) نحو ان تكرمنى فانت مكرم (او امر) نحو ان تكرمنى
 فليكرمك زيد (او نهى) نحو ان تكرمنى فلا يشتمك احد (او دعاء) نحو ان
 تكرمنى فاكرمك الله (او استفهام) نحو ان لم يضربك زيد أقضربه
 (او مضارع منفى بما) نحو ان لم يضربك فما تضربه (او لم) تضربه (او بلن)
 تضربه (الى غير ذلك) كالتمنى والعرض وفى جميع هذه المواضع لاتأثير لحرف
 الشرط فى الجزء (فاحتاج) اى الجزء (الى الفاء) اما عدم التأثير فى الاسمية
 فظاهر واما فى الامر والنهى والدعاء والتمنى والعرض والمنفى بلن فلان زمان
 المذكورات هو الاستقبال قبل دخول حرف الشرط واما فى الاستفهام فلانه
 يبقى على حاله لا يصاح للتصير الى الاستقبال كالجمله الاسمية واما المنفى بما فلانها
 لنفى الحال صريح فيه ويكون المراد بالمنفى بما الحال مع كونه جوابا للشرط وقوله
 (ويجى اذا) استثنافيه وقوله (التى للمفاجأة) تفسير لاذا وصفة احترازية
 لها وقوله (مع الجملة الاسمية) ظرف ليجى وقوله (التى وقعت جزاء) قيد للجمله
 للاحتراز عما وقعت غير جزاء واهمل المصنف هذين القيدين لظهورهما بقرينة
 المقام وكذا قوله (موضع الفاء) ظرف ليجى يعنى انه يجوز أن يستعمل اذا التى
 للمفاجأة فى موضع الفاء الجزائية اذا كان الجزء جملة اسمية وانما لم يقل
 ويكتفى باذامع الجملة الاسمية مع انه اخصر ليكون اشارة الى ان الفاء اذا لايجتمعان
 كذا فى حاشية العصام وانما استعملت موضعها (لان معناها) اى معنى اذا
 (قريب من معنى الفاء) وانما كان قريبا منه (لانها) اى لان اذا المفاجأة
 (تجى) اى تفيد وتحبر (عن حدوث امر بعد امر) فاذا قيل خرجت فاذا
 السبع يكون مفهومه انه حدث حضور سبع بعد خروجى واذا كان المفهوم
 منها ذلك (ففيها) اى فيحصل فى اذا (معنى الفاء التعقيبية) لان غاية التعقيب
 ان يحدث امر عقيب امر وهما مشتركان فى تلك الافادة (ولكن الفاء اكثر)
 اى اكثر استعمالا فى هذا المعنى من اذا (وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية)
 فى كونها موضع الفاء (لاختصاصها) اى لكون اذا المفاجأة مختصة (بها) اى
 بالجملة الاسمية ومتصورة عليها وانما اختصت بها (لان اذا الشرطية) اى التى

(وان كان) (اي الجزاء) (مضارعا مثبتا او منفيا بلا) (احتراز) اي قوله بلا احتراز
 (عما) اي عن المضارع (اذا كان) اي ذلك المضارع (منفيا بلم) واما وجب
 الاحتراز عنه (فانه) اي فان المضارع المنفي بلم (مندرج فيما سبق) اي فيما يكون
 حكمه عدم جواز الادخال فيه (لكونه) اي لكون المنفي بلم (ماضيا معني) وقوله
 (اوبلن) معطوف على قوله اذا كان منفيا بلم يعني كما يكون قوله او منفيا بلا
 احتراز عن المنفي بلم كذلك هو احتراز عن المنفي بلن (حيث) اي لانه (لحجب فيه)
 اي في المنفي بلن (الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معني) لان معني الاستقبال حاصل
 بلن فلا دخل لتأثير ان فيه والحاصل انه ان كان الجزاء كذلك (فالوجهان)
 احدهما (الاتيان بالفاء و) ثاني الوجهين (تركها) واما وجه جواز اتيانه بالفاء
 فقوله (لان اداة الشرط لم تؤثر) اي لم تكن مؤثرة (في تغيير معناه) اي معني
 ما ذكر من المضارع مثبت او المنفي بلا (كالتأثير) اي كما كانت مؤثرة (في الماضي)
 واذا لم تكن مؤثرة (فيؤتي) اي حينئذ يجوز أن يؤتي (بالفاء) واما جواز تركها
 فقوله (واثرت) وهو معطوف على قوله لم تؤثر يعني ان اداة الشرط لما كانت
 لها صفة التأثير من وجه وهو تأثيرها (في تغيير المعني حيث خلصت)
 والظاهر أنه بتشديد اللام من التخليص يعني جعلت تلك الاداة المضارع الذي
 دخلته خالصة وخالصا (لمعني الاستقبال) لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال
 لان لاصلاحتهما على الصحيح ولما وقعا في حيز الشرط اختصا بمعني الاستقبال
 (فترك الفاء) اي حينئذ جاز أن يترك الفاء (لوجود التأثير فيه) اي لكون تأثير اداة
 الشرط موجودا (من وجه) وهو تأثيرها في المعني (وان لم يكن) اي ولو لم يكن
 (التأثير في المعني قويا) اي كتأثيرها في اللفظ فثالث الترك (نحو قوله تعالى وان
 يكن منكم الف يغلبوا الفين) ومثال الاتيان بنحو قوله تعالى (ومن عاد فينتقم الله
 منه) فان يغلبوا في المثال الاول وينتقم في المثال الثاني مضارعان مثبتان وقعا
 جزاء فتركت الفاء في الاول وذكرت في الثاني وقال العصام ينبغي ان يقيد
 المضارع مثبت بغير المجزوم بلام الامر نحو ان تكرم زيدا فليكرمك لانه يلزم الفاء
 لعدم تأثير حرف الشرط فيه معني لكونه مستقبلا بلام الامر وينبغي ايضا
 ان يقيد بغير الدعاء والتمني فانهما مستقبلا بتحقيقا قبل دخول ان فلا تأثير لها
 فيهما معني وكذا الاستفهام على ما سيجي انتهى (والا) (اي وان لم يكن
 الجزاء الماضي او المضارع المذكورين) اي لم يكن ماضيا ولا مضارعا او كان
 ماضيا بقدر او مضارعا منفيا بلم اوبلن (فالفاء) (لازمة فيه) اي في ذلك الجزاء
 (لان الجزاء حينئذ) اي حين اذ كان ما عداها (اما ماض بقدر لفظا كما تقول
 ان اكرمتي اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتي اليوم فاكرمتك

(بغير المعمول) اى بغير المعمول الذى ليس صالحا لقبول العمل لفظا او تقديرا وهو الماضى فانه ليس بمعمول لذلك الجازم بخلاف الفصل فى الصورة الاولى اعنى التى وقع فى محل الشرط منها مضارع فانه وان كان فصلا لكنه ليس فصلا مضرعا اعنى الفصل بغير المعمول بل هو فصل بالمعمول (نحو ان اتانى زيد آت) يعنى بالجزم (او) ان اتانى زيد (آتية) يعنى بالرفع * ولما فرغ من المسائل التى تتعلق بوجود الجزم وجوازه شرع فى المسائل التى تتعلق بوجود ادخال الفاء وجوازه وامتناعه فقال (واذا كان الجزاء ماضيا) فقولاه (بغير قد) ظرف مستقر صفة لقوله ماضيا اى ماضيا كائنا بلا اتيان كلمة قد ولا يجوز أن يكون حالا منه لكونه نكرة وقوله (لفظا) منصوب على انه حال من فاعل الظرف اى ماضيا كائنا بغير قد حال كون ذلك الماضى ماضيا لفظا واليه اشار الشارح بقوله (تفصيل للماضى) اى قوله لفظا تفصيل للماضى ومثال ما وقع لفظا (نحو ان خرجت) بضم التاء او بفتحها (خرجت) بفتح التاء على تقدير ضم الاول وبضمها على تقدير فتحه فان خرجت ماض لفظى (او معنى) اى او كان ماضيا معنويا (نحو ان خرجت لم اخرج) فان لم اخرج ماض فى المعنى لكونه ججدا مطلقا وان كان مضارعا لفظا (ويحتمل ان يكون) اى قوله لفظا او معنى (تفصيلا لقد اى لم يقتن) اى ذلك الماضى الواقع جزاء (بعد سواء كان) اى لفظ (قد مملوفا كقوله تعالى (ان يسرق فقد سرق اخاه من قبل او منوبا) مقدرا (كقوله تعالى ان كان قبيصة قد من قبل فقد صدقت اى فقد صدقت) والحاصل ان الجزاء ان كان كذلك (لم يجز الفاء) اى لم يجز ادخال الفاء (فى الجزاء) اى فى الجزاء الواقع كذلك وانما لم يجز (لتحقق تأثير حرف الشرط فيه من جهة المعنى) وذلك (لقلب) اى لتأثير الحرف الجازم فى قلب (معناه) اى معنى ذلك الماضى (الى الاستقبال) وان لم يتحقق تأثيره لفظا اما فى ان ضربت ضربت فظاهرا واما فى ان خرجت لم اخرج فلان الجزم بلم لا بان لقرب لم وعدم سبق ان لان ادخل على لم اخرج لاعلى اخرج حتى يكون سابقا فى الطلب ويتصور فيه التنازع واذا تحقق تأثير اداة الشرط فيه (فاستغنوا فيه) اى فى ذلك الجزاء (عن الرابطة الدالة على كونه جوابا) وهى الفاء (كقولك) فى الماضى المملووظ (ان اكرمتنى اكرمتك و) فى الماضى المعنوى (ان لم تكرمنى لم اكرمتك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضى المتحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه) حاصل بان (كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس) فانه لما قيد الاول بالحال والثانى بالماضى لم يتحقق تأثير الشرط فيه واذا لم يتحقق التأثير لم يكن حكمه كحكم السابق فيقتضى ان يخرج ذلك من هذا الحكم (لوجوب دخول الفاء فيه) اى فى الماضى المقارن بعد مملووظا او مقدرا

المذكور (ويسمان) (اي هذان الفعلان) اللذان اعتبرت السببية بينهما (اولهما)
 (شرطا) وانما سمي الاول شرطا (لانه) اي لان الفعل الاول (شرط لتحقيق
 الثاني) فقوله اولهما اشارة الى ان الضمير البارز الذي هو نائب فاعل يسمى
 يكون تثنية وكان مقتضى الواو في قوله وجزاء ان لا يعتبر الترتيب فاقضى التوزيع
 والتفصيل يعني ان الفعلين اللذين يسمى احدهما شرطا والاخر جزءا اولهما
 يسمى شرطا (و) (ثانيهما) يسمى (جزاء) فقوله (من حيث انه) اشارة
 الى وجه التسمية يعني ان تسمية الثاني جزءا ناشيء من اجل كون الثاني (يتنى
 على الاول ابتداء) اي مثل ابتداء (الجزاء على الفعل) يعني انه من قيل تسمية
 المشبه باسم المشبه بقوله (فان كانا) شروع في تفصيل الفعلين اللذين وقعا شرطا
 وجزاء وفي بيان حكم كل من انواعهما (اي الشرط والجزاء) يعني ان كان
 الفعل الذي وقع شرطا والفعل الذي وقع جزءا (مضارعين) (نحو ان ترزني
 ازرك) (او الاول) اي ان كان الفعل الاول الذي وقع شرطا (فقط) اي
 دون الثاني فقوله او الاول بالرفع معطوف على الضمير البارز المرفوع الذي
 هو اسم كان ولا حاجة الى تأكيده بالمتفصل لوجود الفصل وخبره محذوف
 قدره الشارح بقوله (مضارعا نحو ان ترزني فقد زرتك) وهذا من قيل
 عطف الشئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد وقوله (فالجزم) مبتدأ
 وخبره محذوف وهو قوله (واجب) والجملة جزائية يعني ان كان الفعلان
 مضارعين او الاول مضارعا فالجزم واجب (في المضارع) اي الواقع شرطا
 وجزاء او شرطا فقط (لدخول الجازم عليه) اي على ذلك المضارع الواقع
 (وهو) اي ذلك الجازم الداخل عليه اما (ان) اي الحرف الذي هو اصل
 في الشرط (اوما) اي او الكلمات التي (يتضمنها) اي يتضمن معنى كلمة ان (مع
 صلاحية المحل لكون المضارع معربا قابلا للجزم) اي مع كون الفعل الواقع صالحا
 لقبوله لفظا او تقديرا وهو المضارع بخلاف الماضي فانه ليس بصالح لقبوله لفظا
 او تقديرا بل صالح لقبوله محلا لبناء الاصل (وان كان الثاني) وهو معطوف على
 قوله فان كانا وخبره محذوف حيث اشار اليه الشارح بقوله (مضارعا) والاول ماضيا
 (فالوجهان) (اي ففيه) اي فيجوز في الثاني الواقع (الوجهان) احدهما (الجزم
 لتعلقه بالجازم) مع عدم النظر لضعفه (وهو) اي ذلك الجازم الذي يتعلق ذلك
 المضارع به لكونه جزءا له (اداة الشرط) من كلمة ان او غيرها (و) ثاني
 الوجهين (الرفع لضعف التعلق) اي بالنظر الى ضعف تعلقه به وذلك الضعف
 (لحيولة الماضي) اي لكون الماضي الذي وقع في موضع الشرط حائلا بينه
 وبين الجازم (والفصل) اي ولوقوع الفصل بينه وبين عامله الذي هو الجازم

يقال لها كالمجازاة سواء كانت حرفا واسما وقوله (المذكورة من قبل) اى التى ذكرت فى الاحمال والتفصيل من الكلمات المخصوصة المعدودة وانما اوردها مظهرا فانه لو قال وهى يعنى بالضمير لتوهم رجوعه الى النهى لقربه وهو مبتدأ وقوله (تدخل) خبره اى كالمجازاة التى ذكرت من قبل انما تدخل (على الفعلين لسببية) اى لقصد سببية (الفعل) (الاول ومسببية) (الفعل) (الثانى) ولما كان السبب اعم من السبب الحقيقى ومن السبب الجعلى وكان المراد به هذا الاعم ولم تساعد عبارة المصنف فى كافيته لافادة المراد اراد أن يفسر مراده فقال (اى لتجعل الاول سببا والثانى مسببا) وقوله (وفى شرح المصنف) للإشارة الى قرينة التفسير يعنى انما فسرناه بهذا لان المصنف نفسه قال فى شرحه (وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين) يعنى فعلين (لتجعل الاول سببا للثانى) وهذا قرينة على ان مراده بالسببية هو المعنى الاعم يعنى سواء كان سبباله فى الحقيقة او فى اعتبار المتكلم * ولما اسند الجمع الى تلك الكلم اشار الى ان اسناده اليها مجاز فقال (ولا شك) اى من البدهى (ان كالمجازاة لا تجعل الشئ سببا للثى) واذا تبين عدم جواز اسناده اليها (فالمراد بجعلها) اى بجعل الكلم المذكورة (الشئ سببا) يعنى فى عبارة المصنف فى شرحه هو (ان المتكلم اعتبر سببية شئ لثى) وقوله (بل ملزومية شئ لثى) اشارة الى ما حققه الرضى بان المراد بها جعل الاول ملزوما للثانى لئلا يرد نحو (وما بكم من نعمة فمن الله) اى اى شئ اتصل بكم من نعمة فمن الله وقوله (وجعل) عطف على اعتبر يعنى ان المتكلم اعتبر السببية بين الفعلين وجعل (كالمجازاة دالة عليها) اى على تلك السببية (ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثانى لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما) اى بين مضمونى الفعلين (نسبة يصح بها) اى بتلك النسبة المعتبرة (ان يوردها) هو فاعل يصح اى يصح بتلك النسبة المعتبرة اراد الفعلين (فى صورة السبب والمسبب بل الملزوم) اى بل فى صورة الملزوم (واللازم) كما هو تحقيق الرضى وان لم يكن بينهما ملازمة فى الحقيقة (كقولك ان تشتمنى اكرمك فالشتم) اى فان الشتم الذى هو مضمون الفعل الاول (ليس سببا حقيقيا للاكرام) وقوله (والاكرام) معطوف على الضمير المرفوع المستتر فى ليس يعنى وليس الاكرام ايضا (مسببا حقيقيا لاذنه) اذ الشتم فى الحقيقة سبب للاهانة فى الذهن (ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما) اى بين الشتم والاكرام (اظهارا) اى لقصد الاظهار (لمكارم الاخلاق يعنى انه) اى يريد المتكلم بهذا الجعل لافادة ان تصير نفسه (منها) اى من المكارم (بمكان) اى بمنزلة (يصير الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده) اى عند المتكلم

لام الابتداء التي دخلت على المضارع ولائها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل شبهت
باللام الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت كذا في بعض الحواشي
(وفتحها) اى وفتح لام الامر (لغة وقد تسكن) اى قد تجعل ساكنة اذا وقعت (بعد
الواو والفاء وثم) مثال الواو والفاء (نحو) قوله تعالى (ولأتأت طائفة اخرى) هذا
مثال الواو (ولم يصلوا فليصلوا) هذا مثال الفاء وهذا في آية واحدة (وثم ليقضوا)
هذا مثال ثم وقد قرئ الاخير بالكسر ايضا وانما اسكنت مع هذه الحروف للتخفيف
كما اسكنت في باب كتف وكتف لان سكون العين قياس في نحو كتف وكتف بكسر
العين وسكونها كذا في الشافية ويجوز اعتبار وزن فعل من بعض اجزاء المركب
نحو و ليصلوا تأمل (ولا النهي) بالاضافة وفي بعض النسخ ولا للنهي كذا في المعرب
مبتدأ (اى لا) (المطلوب بها الترك) خبره كما مر وقوله (اى ترك الفعل) للاشارة
الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه اى يطلب بها ترك الفعل الذى
هو حدث مدخولها فلا يدخل فيها نحو اترك فانه لطلب الترك لا لطلب ترك الترك
فان ماهو من الافراد هو لا تترك كما حقق في محله (وفي بعض النسخ) اى نسخ
الكافية (ولا النهي ضدها اى لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها
ترك الفعل) وقال العصام ان لا علم للنهي فلا يصح اضافة العلم وكانه نكره او جعل
النهي مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية انتهى وفي شرح اللب ولا النهي
بالاضافة بتسكير المضاف او بتجوز نحو زيد الشجاعة او الوصف او البيان بتأويل
الدال على النهي * ثم انه لما كان فرق بين لام الامر ولا النهي بجواز الدخول
في جميع انواع المضارع وفي بعضها اراد ان ينه عليه فقال (وهو) اى النهي
وفي بعض النسخ وهي اى كلمة النهي (يدخل) بالياء على النسخة الاولى وبالتاء
على الثانية (على جميع انواع المضارع) وقوله (المبني للفاعل والمفعول) بالجر
بدل من الانواع او بالرفع خبر للمبتدأ المحذوف اى تلك الانواع وبالنصب
مفعول اعنى اى لا النهي يجوز دخوله على المضارع الذى بنى للفاعل وبنى
للمفعول وبعد شمول دخوله على النوعين يجوز ايضا دخوله عليهما سواء كان
(مخاطبا او غائبا او متكلما) نحو لا تنصر لا ينصر الخ وهذا بخلاف الامر فانه
ان كان الفعل مبنيا للمفعول لزمته مطلقا واما ان كان مبنيا للفاعل فلزمته مسندا
الى المتكلم والغائب تقول لينصر لينصر انصر وا لا تنصر لا تنصر واما في غيرهما
فنادر كقوله تعالى ﴿ فذلك فلتقر حوا ﴾ فانه اذا اريد المخاطب فالتعير له بالامر بغير
اللام تقول انصر انصر انصر وانصر وانصر انصر انصر انصر انصر انصر انصر انصر
والحاضر مشترك بدخول لام الامر فان كان غائبا تدخل اللام وان كان حاضرا
فدخولها نادر كما سيحىء حال الامر بغير اللام (وكلم المجازاة) اى الكلمات

التون يعنى اظن ان وجه ذلك الاختصاص هو الاحتراز عن الفصل بفصل قوى
 بين العامل ومعموله فان ذلك الفصل حاصل فى لما (لكونها) اى لكون كلمة لما
 (فاصلة قوية) تفصل (بين العامل) الذى هو اداة الشرط (و) بين (معموله)
 الذى هو الفعل المجزوم بخلاف لم فانها وان كانت فاصلة فى الجملة لكنها لقلة
 حروفها بالنسبة الى لما ليست بقوة فى الفصل كقوة لما فيه وقال العصام ان فيه
 بحثين لان ان فى ان لم اضرب يعنى مثلاً ليس عاملاً فى اضرب ولا فعل اضرب
 معمول لاله فانه ليس بمجزوم باداة الشرط بل هو مجزوم بلم فالجزم فيه انما هو أثر
 لم لا اثر ان فاطر ان فى مجموع لم اضرب انتهى واجيب عنه باننا لانسلم ان الفعل
 المنفى ليس بمعمول لأداة الشرط لان معمول ان ومدخوله فى لم اضرب هو
 الفعل المنفى بلم لا تركيب لم اضرب فالمعمولية تطلق على الفعل لاعلى الحرف
 ولا على الفعل مع الحرف تأمل (وتختص) اى لما (ايضاً) كما تختص
 بالمدكورات (باستعمالها) اى باستعمال كلمة لما (غالباً) اى فى غالب الاستعمال
 (فى المتوقع) اى فى الامر الذى ينتظر وقوعه (اى يتنى بها) اى بلما (فعل)
 اى حدث (متوقع مترب تقول لمن يتوقع) و ينتظر (ركوب الامير) اى
 تستعمل فيه لما وتقول (لما يركب الامير) ولا تقبل لم يركب وقوله (وقد
 تستعمل) اشارة الى فائدة قوله غالباً يعنى الاختصاص للاستعمال الغالب لا لطلق
 الاستعمال فانها قد تستعمل قليلاً بالنسبة الى الاستعمال الاول (فى غير المتوقع
 ايضاً نحو ندم الشيطان ولما ينفعه الندم) لانه لا يتوقع نفع ندمه ولقائل ان
 يقول ان ذلك الاستعمال القليل فى قوله ولما ينفعه الندم انما هو لعدم جواز استعمال
 لم فيه فان المادة مادة الاستغراق فلا يجوز فيها استعمال لم فيضطر للاستعمال لما
 ولكون الاختصاصات التى ذكرها الشارح نظرية لم يتعرض المصنف لها
 واكتفى بما ذكره من الوجهين (ولام الامر) وهو بالرفع مبتدأ وزاد الشارح
 قوله (هى) ليكون فاصلاً بين كون قوله (اللام) خبر للمبتدأ وبين كونه صفة
 فكأنه اشار به الى ان اللام خبر لصفة كما هو شان ضمير الفصل وقوله (المطلوب)
 بالرفع صفة اللام وقوله (بها) متعلق بالمطلوب والضمير راجع الى الالف
 واللام لكونه بمعنى التى وانما كان المطلوب مذكراً لكون نائبه مذكراً
 وهو قوله (الفعل) يعنى ان لام الامر التى يخزم بها المضارع هى اللام التى
 طلب بها الفعل اى الحدث * ولما كان الامر من الاعلى ولم يطلق على الدعاء
 ولم يكن الدعاء داخلاً فى الامر اشار بقوله (تدخل فيها لام الدعاء) الى انه
 وان لم تدخل بهذا الاعتبار لكنها تدخل باعتبار صورتها (نحو ليغفر الله لنا)
 ثم شرع فى بيان بنائها فقال (وهى) اى لام الامر (مكسورة) للفرق بينها وبين

المضارع (المراد من المعنى المقلوب هو الزمان اى قلب زمان المضارع الى زمان
 الماضى ومن المعنى المنفى الحدث اى تنفى المضارع الذى يقارن بزمانه المقلوب
 الى زمان الماضى هذا على تقدير ارجاع الضمير فى نفيه الى المضارع كما فسر به
 الشارح * ثم اشار الى الاحتمال الآخر الذى يجوز بحسب المعنى ويناسب بحسب
 اللفظ فقال (ولا يبعد) اى الجعل الذى يذكره بقوله (لو جعل الضمير) اى
 الضمير المنصوب فى نفيه (راجعا الى ما) اى الى مرجع (هو اقرب اعنى) اى
 بالمرجع الاقرب (ماضيا) فحينئذ يكون المراد أنها تنفى الحدث الماضى فالتوجه
 الاول بالنظر الى المقلوب والثانى بالنظر الى المقلوب اليه (ولما) اى كلمة لما
 (مثلها) (اى مثل) كلمة (لم فى هذا القلب والنفى) اى فى كون كل منهما قلب
 المضارع ماضيا ونفيه وهذا ما به الاشتراك واما ما به الامتياز فهو قوله (وتختص)
 اى تمتاز (اى لما) من لم (بالاستغراق) والباء ههنا داخل على المقصور لان الاستغراق
 مقصور على لما لان لما مقصورة على الاستغراق فيكون من قبيل واختص بوا
 وقوله (اى استغراق ازمة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما)
 تفسير للاستغراق بحسب المشمول اليه يعنى المراد به كون الازمنة مستغرقة بالنفى
 من وقت كونه منفي الى وقت التكلم بكلمة لما وانما اختصت بالاستغراق لازدياد
 معناها بزيادة ما كما قالوا ان لما كان فى الاصل لم زيدت عليه ما (تقول ندم فلان
 ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم
 بها) اى بكلمة لم (واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك)
 اى انتفاء الندم (الى وقت التكلم بها) اى بكلمة لما فعلى هذا جاز أن يقول
 فى آدم عليه السلام انه ندم ولم ينفعه الندم وفى ابليس انه ندم ولم ينفعه الندم
 ولا يجوز أن يعكس ويقول ندم آدم ولما ينفعه وندم ابليس ولم ينفعه فتأمل
 (وجواز حذف الفعل) وقول الشارح (اى وتختص ايضا لما) الى آخره اشارة
 الى ان قوله وجواز بالجر معطوف على قوله بالاستغراق اى كما تختص لما وتمتاز
 من لم بكونها للاستغراق تختص ايضا (بجواز حذف الفعل المنفى بها) اى بلما
 وهذا الحذف ليس بجائز فى لم لكن جواز الحذف ليس بمطلق بل (ان دل عليه
 دليل) اى قرينة على المحذوف (نحو شافت) اى قاربت (المدينة ولما اى ولما
 ادخلها وتختص) اى لما (ايضا) اى كما تختص بما ذكره المصنف من الوجهين
 وتمتاز من لم (بعدم دخول ادوات الشرط عليها) اى على لما (فلا تقول) اى
 فلا يجوز أن تقول (ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول) اى كما يجوز أن تقول
 (ان لم يضرب ومن لم يضرب) ثم ان وجه اختصاصها بعدم دخول ادوات
 الشرط لما كان غير ظاهر أراد ان يذكر له وجهها ظنيا فقال (وكأن ذلك) بتشديد

لا تضرب وتفعّل انتهى (وكلم المجازاة) بالجر معطوف على ما قبله فقوله (اى
ويجزم المضارع بكلم المجازاة) تفسير لاعرابه وقوله (اى كلمات الشرط والجزاء)
تفسير للفظ المجازاة وهى مصدر من باب المفاعلة اصله مجازية قلب الياء الفاء
وتكتب تاؤه قصيرة لاطويلة لكونها مصدرا لاجما وقوله (التى بعضها
من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا) توجيه لاختيار لفظ الكلم على لفظ
حروف المجازاة واسماء المجازاة يعنى لكون بعضها من الحروف وبعضها
من الاسماء (اختار) اى المصنف (لفظ الكلم) فانه شامل للحرف والاسم
(والجزوم بها) اى بتلك الكلم (فعالن) كما سيجى يعنى قد يكونان فعلين كذا
فى العصام (وهى) (اى كلم المجازاة) (ان ومهما واذ ما وحيثا) ولما كان بين
المذكورات فرق فى الجزم مطلقا وفى الجزم بالمقارنة اشار اليه بقوله (فاذ وحيث
يجزمان المضارع) اذا كانا (مع ما واما بدونها) اى بدون كلمة ما (فلا) اى فلا
يجزمان (واين ومتى) (وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا) مقارنين (مع ما
اولا) اى اوليس بمقارنين لها (وما ومن واى) بالتثنية (وانى) وهذه الكلمات
انجزام المضارع بها قياس (واما) (انجزام المضارع) (مع كيف ما واذ) اى
مجردا من ما (فشاذ) وقوله (لم يحىء فى كلامهم على وجه الاطراد) صفة
كاشفة لقوله شاذ ثم شرع فى وجه عدم الاطراد فيهما فقال (اما مع كيف ما) اى
وجه كون الجزم شاذ مع كيف ما (فلان معناه) اى معنى كيف ما (عموم الاحوال)
وهو يتناهى التعليق اللازم للمجازاة (فاذا قلت كيف ما تقرأ قرأ) اى بالجزم فيهما
(كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها) اى على تلك
الحال (ومن المتعذراستواء قراءة قارئى فى جميع الاحوال والكيفيات واما) اى
واما وجه كون الجزم شاذ (مع اذا فلان كلمات الشرط) اى مما عدا ان فانها هى
الاصل فى الشرط ودلالتها عليه بالمطابقة بخلاف ما عداها من كلمات الشرط
فان معناها فى الاصل ظرف او استفهام او غيرها ومحض هذه المعانى لا يقتضى
الجزم وكلمات الشرط (انما تجزم) اى تلك الكلمات (لتضمنها) اى لتضمن تلك
الكلمات (معنى ان التى هى موضوعة للايهام) لا للتحقيق واليقين المقطوع به
(واذا) اى والحال ان اذا بخلافها فانها (موضوعة للامر المقطوع به) (وبان
مقدرة) اى حال كونها مقدرة وهو (عطف على قوله بلم اى ويجزم المضارع
بان مقدرة وسيجى بيانه ان شاء الله تعالى) ولما ذكر الكلمات الجازمة على وجه
الاجمال شرع فى بيان تفصيل كل منها مع ما يختص بكل منها من المعانى والاحوال
فقال (فلم) اى كلمة لم موضوعة (لقلب المضارع ماضيا وفيه) (اى نفي

عامة مع اضمارها شروط اقتضت النصب (نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه) فان قوله تسمع فعل مضارع مبتدأ وقوله خير خبره ووقوع الفعل مبتدأ بلا تأويله بالاسم لا يجوز حينئذ تقدير أن حتى يكون مأوًلا بالمفرد فيكون معناه سماعك بالمعيدي خير من رؤيتك اياه ولكن لم تنصب تلك المضمرة للمضارع بل سمع بالرفع وقوله (اومع العمل) عطف على قوله من غير عمل يعني اضمارها من غير عمل كثير ومع العمل واقع (على الشذوذ كقوله الا اي هذا اللائمي احضر الوغي) فقوله احضر فعل مضارع متكلم وهو بتأويل المصدر مفعول اللائمي والوغي هو محل الخصومة يعني ايها الذي يكون لائما لحضوري موضع الخصومة وكونه على الشذوذ (في رواية النصب) اي نصب احضر واما في رواية الرفع فليس بشاذ فانه يكون حينئذ كالبيت الاول وقوله (ولكن) استدراك من المجموع يعني ان اضمارها سواء كان بعمل او بغير عمل (ليس بقياسي كما في تلك المواضع) اي كما كان قياسيا في المواضع السابقة (ولذلك) اي ولكون ذلك الاضمار غير قياسي (لم يذكرها) اي لم يذكر المصنف هذه المواضع الاخرة * ولما فرغ المصنف من بيان النواصب شرع في بيان الجوازم فقال ((ويجزم)) (اي) يكون (المضارع) مجزوما ((بلم ولما ولا م الامر ولا)) (المستعملة) ((في)) (معنى) ((النهى)) وقال العصام اضاف اللام لانها قابلة للاضافة ولم يضاف لالانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله في النهى صفة لا فاجتاج الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير الظرف بالذكرة فالموافق للمشهور أن يكون التقدير ولا مستعملة في النهى يجعل في النهى حالا الا ان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة فافعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ انتهى وفي بعض الحواشي واما قال المصنف ولا في النهى ولم يقل لا النهى بالاضافة تفننا في العبارة لالعدم الجواز كما قال به العصام فانه لو حمل كلامه على ما حمل عليه العصام لورد على قوله فيما بعد ولا النهى بانه غير جائز فالاولى ان يحمل على التفنن والله اعلم (احترازا) اي تقييد لا بقوله في النهى للاحتراز (عما) اي عن لا التي (استعملت في معنى النفي) نحو لا ينصر فانها استعملت في معنى النفي وهو اخبار نفي صدور النصر بخلاف النهى فانه لطلب ترك الفعل كما سيحىء وكذا وقع الاحتراز عن لا التي لم تستعمل في شيء من النهى والنفي نحو لا اقسم (وهذه الكلمات) اي الحروف الاربعة المذكورة ((تجزم فعلا واحدا)) وانما ترك المصنف هذا البيان اعتمادا على قرينة المقابلة فانه لما قال فيما سيحىء وكلم المجازاة تدخل على الفعلين علم منه ان غير هذه الكلم لا تدخل على الفعلين وقال العصام يلزم ان يقيد قوله تجزم فصلا واحدا بقوله بالاصالة فانه قد يتعدد مجزوما بها بالعطف فتقول

وهو) اى الحرف الذى يقرب الفعل الى الاسم الصريح (ان المصدرية) ثم لما خصص جواز اظهارها مع هذه الثلاثة دون ماعداها اراد بيان وجه الاختصاص فقال (واما لام الجحود) يعنى وجه عدم جواز اظهار لام الجحود (فلما) اى ثابت لان لام الجحود لما (لم تدخل على الاسم الصريح) ولم تكن معتادة به (لم يظهر بعدها) اى بعد لام الجحود (ان) اى لفظ ان ولم يجوز أن يقول ما كان لان يقول (وكذا) اى كلام الجحود (حتى) يعنى انها ايضا لم تدخل على الاسم الصريح (لان الاغلب فيها) اى فى حتى (ان تستعمل بمعنى كى) اى وان كان الاستعمال الغالب فيها غيره (وهى) اى حتى حال كونها ملابسة (بهذا المعنى) اى معنى كى (لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها) اى حمل على حتى التى بمعنى كى (التى) اى حتى التى (بمعنى الى) وانما حمل عليها (لان المعنى الاول) هو معنى (اغلب) اى من معنى الى (فى حتى) اى فى كلمة حتى (التى يليها المضارع واما الواو والفاء واو) يعنى واما وجه عدم جواز اظهارها بعد هذه العواطف الثلاثة (فلانها) اى ثابت لان العواطف الثلاثة (لما اقتضت) اى لما او جبت (نصب ما) اى المضارع الواقع (بعدها) اى بعد العواطف الثلاثة المذكورة (للتخصيص) اى لغرض ان يكون نصا (على معنى السببية) اى كما فى الفاء (والجمعية) كما فى الواو (والانتهاء) اى كما فى او (صارت) اى تلك الثلاثة (كعوامل النصب) حتى عدتها بعضهم من النواصب لعدم التخلف فى النصب (فلم يظهر الناصب بعدها) حتى لا يجتمع العاملان الناصبان احدها ان المقدرة والآخر احدهذه الحروف التى توهمت عاملة* ولما فرغ من بيان ما يجوز اظهارها فيه شرع فيما يجب اظهارها فيه فقال (ويجب) (اى اظهار ان) (مع لا) (الداخلة) اى حال كونها مع كلمة لا التى دخلت (على المضارع المنصوب بها) اى بان فقوله مع لا يجوز أن يكون ظرفا ليجب او حالا من المستكن فى يجب وكذا قوله (فى) متعلق بيجب بتقدير المضاف اى يجب الاظهار فى (صورة دخول) (اللام) حال كون تلك اللام ملابسة (بمعنى كى) وقوله (عليها) كما فى نسخة الجامى متعلق بالدخول المقدر (اى على ان) وانما يجب اظهارها (لاستكراء اللامين المتوالين) احدها (لام كى و) الآخر (لام لانحو قوله تعالى لئلا يعلم) ولما كان لاضمار أن مواضع اخر غير هذه المواضع اراد الشارح ان ينبه عليها فقال (واعلم ان ان الناصبة تضر) اى وقعت مضمرة (فى غير المواضع المذكورة كثيرا) اى وقوعا كثيرا لكنها لا تضر حال كونها عاملة وناصة له بل تضر حال كونها (من غير عمل لضعفها) اى لضعف أن المضمرة فى العمل ولذا اشترط فيما سبق من المواضع التى تكون

(به وليس) يعنى انه ليس كذلك لانه خلاف الواقع لانه ليس الحكم المذكور
(فى الواقع مخصوصا به) اى بما ذكر (كسابق من جريانه) اى جريان الحكم (فى ثم
ايضا) اى جريانه فيما ذكر (ويرد عليه) اى تخين تخصيص الحكم بما ذكر يرد على
ذلك المخصوص (انه كان المناسب حينئذ) اى حين اذ اريد به التخصيص كان المناسب
(ذكرها) اى ان يذكر كلمة العاطفة (مرتين مرة فى الاحمال) وهو الذى وقع بقوله
والعاطفة (ومرة فى التفصيل) بان يقول وبان مقدرة بعد الواو العاطفة والفاء
العاطفة واو العاطفة (كسائر ما ذكرنا) وقال العصام ويمكن ان يحاجب عنه بان العاطفة
فى تقدير أن على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض فى الشرط والثانى
اشتراك الجميع فيه فعدا ولا المخصوصات بالشرط لتضبط وفصل عقبيها
شرائطها ثم اتم العدة بذكر تناسب المشتركات فى الشرط مرة واحدة لعدم
احتياجها الى التفصيل ومع العاطفة اى مع العاطفة مطلقا اذا قدر أن بعدها
بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدر أن بعدها بشرط مخصوص
كما فصل فى حتى واخواتها وهو من قوله والعاطفة الى هذه الحروف التى
ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتأمل انتهى * ثم ما فرغ
المصنف من بيان المواضع التى ينتصب المضارع فيها بان المقدرة شرع فى بيان
ما يجوز فيه اظهارها وما يجب فقال ﴿ ويجوز اظهار أن مع لام كى ﴾ اى كما يجوز
تقديرها (نحو جئت لك تكررمنى) وقوله (ومع ما الحق) معطوف على مع
لام كى فى كلام المصنف ويسمى هذا عطفا تلقينيا وهو عطف قول احد القائلين
على قول القائل الآخر وانما يسمى تلقينيا لما فيه من تلقين السامع الى المتكلم
بهذا العطف كقوله تعالى ﴿ قال ومن ذريتى ﴾ يعنى انه كما يجوز اظهار أن مع لام كى
يجوز ايضا اظهارها مع ما الحق (بها) اى بلام كى (من اللام الزائدة نحو اردت
لان تقوم) فان اللام فيه زائدة (و) (مع الحروف) (العاطفة) (نحو اعجبني
قيامك وان تذهب) فان قوله ان تذهب معطوف بالواو على قوله قيامك وقوله (لان
هذه الثلاثة) علة لقوله ويجوز اظهار أن يعنى انما جاز اظهارها فى ما وقع مع لام كى
ومع الحروف العاطفة ومع اللام الزائدة لان هذه الثلاثة (تدخل على اسم
صريح) ومثال اللام الداخلة على الاسم الصريح حال كونها بمعنى كى
(نحو جئت لا كرامك و) مثال العاطفة الداخلة عليه نحو (اعجبني ضرب
زيد وغضبه و) مثال اللام الزائدة الداخلة عليه نحو (اردت لضربك) فانه بمعنى
اردت ضربك وقوله (فجاز) تفرع لقوله تدخل يعنى اذا كانت عادة هذه الثلاثة
ان تدخل على الاسم الصريح وهى مأنوسة به غير مستوحشة منه جاز (ان يظهر
معها) اى مع تلك الثلاثة (ما) اى حرف (يقرب الفعل الى الاسم الصريح

لانه يشكل بالعجبي انك استاذ وتعلم فانه يجب فيه تقدير أن فالاولى ان لا يقيد الاسم
بالصريح وينع كون المعطوف في العجبي ان يضرب زيد فقتشم اسما بل المعطوف
عليه هو الفعل والتاويل بالاسم متأخر عن العطف انتهى والحاصل ان التقيد
بالصريح ليس بتقييد يجب ذكره * ثم شرع في بيان اعراب قوله والعاطفة فقال
(فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة
بتقدير أن اعنى) اى اريد باول المعدودات قوله (حتى اذا كان مستقبلا) لان
حتى مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا ينصب المضارع بتقدير أن واذا كان مستقبلا
ظرف له (او على آخرها) اى او أنه معطوف على آخر المعدودات (وهو)
اى آخرها (او بشرط معنى الى ان) لان او مبتدأ وقوله بشرط معنى الى ان خبره
وبالجملة ان قوله اذا كان ليس بداخل في المقصود فانه ليس بخبر حتى بخلاف
قوله بشرط معنى فانه اشارة الى او والله اعلم (وقيل) اى فى اعرابه (هو) اى قوله
والعاطفة (مجرور معطوف) اى على انه معطوف (على حتى فى قوله) اى الواقعة
فى قوله (وبان مقدرة بعد حتى) لان حتى مجرور المحل لكونه مضافا اليه لبعد
فيكون المعنى ان المضارع ينتصب بان المقدرة بعد حتى وبعد العاطفة * ثم اراد
الشارح ان يبين الاعراب المرضى عنده من الاعراب فقال (وظاهر) وهو خبر مقدم
وقوله (ان هذا) الخ مبتدأ مؤخر يعنى ظاهرا أن هذا اى كونه مجرورا
(وان كان) اى ولو كان كونه مجرورا معطوفا على مدخول بعد (ابعد) اى
من كونه مرفوعا معطوفا على ذات حتى (بحسب اللفظ لكنه) اى لكن هذا
الاعراب (اقرب) للمقصود (بحسب المعنى) بخلاف الاول فانه بالعكس (لانه)
اى الشأن وهو اسم ان وخبرها قوله يلزم فقوله (على التقدير الاول) متعلق بيلزم
وقوله (ان جعل) قيد لقوله يلزم وقوله (العاطفة) نائب فاعل لجعل وقوله (اعم مما
ذكر كذا كرنا) بالنصب مفعوله الثانى يعنى انما كان كونه مجرورا اقرب بحسب المعنى
من كونه مرفوعا لانه على تقدير كونه مرفوعا معطوفا على اول المعدودات او على
آخرها اما ان يراد بلفظ العاطفة الحروف العاطفة الاعم مما ذكر من الواو والفاء
واو كما ذكرناى قولنا سواء كانت الخ او يراد به ما عدا ما ذكر فان اريد به الاول (يلزم
ان يذكر فى التفصيل ما) اى اللفظ الذى (لم يكن) اى لم يوجد (فى الاجمال)
فان الاجمال هو قوله العاطفة ان اريد به المعنى الاعم اعنى سواء كانت الحروف
السابقة داخلة فيها ولا يلزم ان يذكر الحروف الثلاثة فى التفصيل بلا دخولها
فى لفظ العاطفة لانه لا يلزم من وجود الاعم وجود الاخص لجواز أن توجد العاطفة
الغير الشاملة لها (وان خصت) اى وان خصت العاطفة (به) اى بما ذكر
من الحروف الثلاثة (يلزم تخصيص الحكم) وهو كون المضارع منصوبا

من ان المراد بقول المصنف معنى الى ان او الا ان وجود هذا المعنى في التركيب
لا يكونها معنى او كما في الامتحان انتهى وفي بعض الحواشي وانما يلزم تقدير ان
لانها ما بمعنى الى او الا والاول حرف جر لا يدخل الاعلى الاسم ولا يدخل على
الفعل فوجب اضمار أن ليصح دخولها على الفعل والثاني كلمة استثناء وهي
لا تنصب المضارع فيلزم تقدير ان انتهى * ولما وقع بين الجمهور وبين سيبويه
اختلاف في تقدير او فانها بمعنى الا او بمعنى الى اراد الشارح ان يذكر كلا من
المذهبين فقال (فسيبويه يقدرها) اى يقدروا (بالا) اى بمعنى الا وقوله (بتقدير
مضاف) اى بتقدير اسم اضيف الى مضارع مصدر بان (اى لا لزمنك) يعنى
معنى قولنا لا لزمنك او تعطينى حقى هو لا لزمنك فى كل وقت (الا وقت ان تعطينى
حقى وغيره) اى وغير سيبويه من النحاة (يقدروها) اى يقدرون ذلك الغير كلمة او
(بالى) اى بمعنى الى (بتأويل مصدر مجرور باوائى بمعنى الى اى لا لزمنك) اى
معنى قولنا لا لزمنك او تعطينى حقى عند غير سيبويه هو لا لزمنك (الى اعطائك
حقى) فقوله (والعاطفة) مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد
حتى يعنى ان المضارع ينصب بان المقدرة بعد حتى وبعد الحروف العاطفة
* ولما ذكر بعض الحروف العاطفة من الواو والفاء واو وتبادر الى الذهن ان المراد
بها ههنا هي ما عدا ما ذكر للقاعدة المقررة وهي اذا ذكر العام بعد الخاص يراد به
ما وراء الخاص مع ان المراد ههنا ليس كذلك اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (اى
الحروف العاطفة مطلقا) يعنى ان المراد بالعاطفة ههنا الحروف العاطفة مطلقا
(سواء كانت) تلك العاطفة (من الحروف العاطفة المذكورة) من الواو والفاء واو
(او لا) اى اولم تكن من المذكورة (كتم) فانها لم تذكر فيما قبل (واذا كانت) اى العاطفة
(منها) اى من غير المذكورة (فن غير اشترط ما ذكر) فى كل منها (من الشروط)
فان كلمة ثم مثلا لما كانت من غير المذكورة لم يشترط لها الشروط السابقة (لصحة
تقدير ان ما بعدها) اى بعد غير المذكورة (اى يتنصب) اى حينئذ ينتصب (المضارع)
الذى بعدها (بها) اى بتلك العاطفة (بتقدير ان) وقوله (اذا كان المعطوف)
ظرف للمقدرة المحوطة بواسطة العطف يعنى ان كلمة أن تقدر بعد العاطفة
اذا كان المعطوف (عليه اسما) (صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشم)
بالنصب اى وأن تشتم (او فتشم) اى فان تشتم (او ثم تشتم ثم) اى فلفظ
ثم (ليس من الحروف المذكورة) وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط
المذكورة (اى بالشروط التى ذكرت) (فيهما) اى فى الواو والفاء وقال العصام
ان الشارح قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبني ان يضرب زيد فتشم فانه حينئذ
لا تقدر أن لجواز عطفه على مدلول أن ونصبه بكلمة ان السابقة ثم قال وفيه نظر

ان انتصابه بعد الواو مشروط بكون الواو مستعملا بالمعنى الثانى حينئذ لا حشو فيه وانما اشترط هذا لما قال بعض الشارحين من ان الواو للعطف كالفاء فاضمر أن بعدها لتعلم الجمعية اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها بمعنى اجتماعهما فى زمان وانما دل النصب على هذا الاختصاص لان تغيير اللفظ من الاصل الذى هو الرفع الى الفرع الذى هو النصب يدل على تغيير المعنى الذى هو مطلق الجمع ويلزم منه جعل الفعل الذى قبله فى تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم كذا فى بعض الحواشى (و) (ثانيهما) اى وثانى الشرطين (ان يكون قبلها) وفسره الشارح بقوله (اى قبل الواو) للإشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى الواو والى ان قبلها اسم لان يكون وقوله (مثل ذلك) خبر منصوب له ويؤيده انا وجدنا فى بعض نسخ الشروح هكذا اى ما قبل الواو بزيادة لفظ ما وايضا يؤيده تفسيره بقوله (اى ما يماثل الواقع) يعنى ان الشرط الثانى ان يكون اللفظ الذى وقع قبل كلمة الواو لفظا يماثل اللفظ الذى وقع (قبل الفاء) وقوله (فى كونه) اشارة الى وجه المماثلة وهو كونه (احد الاشياء الستة المذكورة) يعنى من الامر والنهى وغيرها (وامثله) اى امثلة ما وقع بعد الواو (امثلة الفاء بعينها) لكن (بإبدال الفاء بالواو كما تقول مثلاً زرنى واكرمك اى ليجمع الزيارة والاكرام) وهذا مثال ما وقع قبلها امر (ولان كل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس) اى وقس عليهما الاستفهام نحو هل عندك ماء واشربه والنفي نحو ما تأيننا وتحذنا والتمنى نحو ليتلى ما لا وانفقه والعرض نحو ألا تنزل وتصيب خيراً (واو) (التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن) بقوله او اى كليهما مبتدأ وقوله (بشرط) ظرف مستقر خبره اى كونها ناصبة للمضارع الذى بعدها بشرط وجود (معنى الى ان او) وجود معنى (الان) ولما توهم من ظاهر عبارة المصنف انه يشترط كون كلمة او دالة على معنى الجار او الاستثناء مع ان دلالتها عليهما دلالة تضمنية اراد أن يبين ماهو المراد منها بقوله (اى بشرط ان يكون) اى لفظاً او ملابساً (بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة) اى المصدرية الواقعة (بعدها) اى بعد او يعنى المجردتين من ان (لا) اى ليس المراد به (ان ان ايضا داخلة فى مفهومها) اى فى مفهوم او (والا) اى ولو لم يكن المراد هذا بل كان المراد به انها بمعنى الى او الا مع ان (يلزم من تقدير أن بعدها) اى بعد او (تكرار) يعنى ان يكون لفظ ان مكرراً احدهما انه ذكر فى ضمن او والاخر أنه قدر فى المضارع وليس كذلك بل هى مقدرة فى المضارع فقط (نحو لازلزمتك او تعطينى حقى) (اى الى ان تعطينى حقى او الا ان تعطينى حقى) وانما قدرنا فى قوله معنى الى ان بقولنا وجود معنى الى ان لما قاله زينى زاده فى معرب الكافية

حكاية عن فرعون (لعلّ بلغ الاسباب) وقوله تعالى (اسباب السموات) بدل
من الاسباب وقوله (فاطلع بالنصب على قراءة حفص) وهو بالحاء المهملة وبالفاء
وبالصاد المهملة اسم لاحد راوي عاصم الكوفي (او عرض) اى اويكون قبلها
همزة عرض (نحو ألا تنزل قضيب خيرا اى ألا يكون منك نزول فاصابة خير
منى) ثم اراد اجمال الكل بقوله (ففي جملة هذه المواضع) فقوله في متعلق
بالنسبة التي بين المبتدأ الذي هو قوله (معنى السببية) وبين الخبر الذي هو
قوله (مقصود) وقوله (والفاء تدل عليها) جملة معطوفة على الجملة السببية
مقصود يعنى ان السببية مقصودة يعنى ان في هذه المواقع التي وقعت الفاء بعدها
والفاء حرف دال على السببية (وما) اى المضارع الذي (وقع بعد الفاء في تأويل
المصدر معطوف) اى بالفاء (على مصدر آخر مفهوم) اى فهم ذلك المصدر
الاخر (مما) اى من الفعل الذي (وقع قبل الفاء) اى مما ذكر من الانشائيات
وما حداثتها (واما نحو قوله) اى قول الشاعر (سأترك منزلى لبني تميم * وألحق
بالحجاز فاستريحاً) يعنى بنصب المضارع الذي هو استريح وهو متكلم من
الاستراحة والمعنى سأترك المنزل الذي كان لبني تميم واصير ملحقاً بالحجاز لاكون
مستريحاً وقد وقع في هذا البيت المضارع الذي بعد الفاء منصوباً حال كونه
(بدون تقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر) اى هذا القول
محمول على ضرورة الشعر وقال العصام جعله لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه
العطف بقولنا سيقع معنى ترك منزلى والحق بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه
بما يخرج عن الضرورة وهو أن تجعل سأترك وألحق من معنى الامر اى لا ترك
ولا ألحق فاستريحاً انتهى (والواو) (التي) اى كلمة الواو التي (ينتصب بعدها
المضارع بتقدير أن فتقدير أن بعدها مشروط) وجعل الشارح ههنا قوله الواو مبتدأ
بلا تقدير كافي الفاء واستحسنه العصام (بشرطين) (احدها) اى احد الشرطين
(الجمعية) ولما كان على المصنف ان يقول كونها للجمع وقد عدل عنه فقال الجمعية
بالياء المصدرية اشار اليه الشارح بقوله (اى مصاحبة ما قبلها) يعنى ان المراد
بالجمعية امر نسبي وهو كون ما قبل الواو مصاحباً (لما) اى المضمون المضارع
الذي (بعدها) وليس المراد منه كونها للجمع حتى يلزم عليه ان يقول كذلك
(والا) اى وان لم يكن المراد بالجمعية هذا المعنى (فالواو للجمع) يعنى يلزم ان يكون
اشتراط الواو بها حشواً لان الواو للجمع (دائماً) سواء كان داخلاً على المضارع
او على غيره * اعلم ان كون الواو للجمع اعم من ان يكون ما قبلها وما بعدها مجتمعاً
في زمان واحد اولاً و اراد المصنف ان يشير الى ان المراد بالاشتراط اشتراط كونه
للجمع بالمعنى الثاني اعنى اجتماعهما في زمان واحد لا بالمعنى الاعم وكأنه قال

وفي قول الشارح قوله (احد الاشياء الستة) وانما اشترط ان يوجد قبل الفاء
احد الاشياء (ليبعد) اى ليكون المضارع بعيدا (بتقديم الانشاء) اى بسبب
تقديم الانشاء (او ما فى معناه) اى او بسبب تقديم شئ هو بمعنى الانشاء (من
النفي) وهو بيان لما وقوله (المستدعى) صفة للنفي وبيان لوجه كون النفي بمعنى
الانشاء وهو اقتضاء كل من الانشاء والنفي (جوابا) وقوله (عن توهم كون
مابعداها) متعلق بقوله ليبعد يعنى ليبعد المضارع بسبب تقدم الانشاء وما بمعناه
عليه عن توهم كون مابعداها اى مابعد الفاء (جملة معطوفة على الجملة السابقة)
وهى الانشائيات وما بمعناها يعنى ان الفاء للعطف فيقدر أن يعطف المفرد على
المفرد المتصل من الانشاء المتقدم فلا بد من اشتراط ذلك حتى ينقطع احتمال
العطف بالكلية وهو عطف الجملة الاخبارية على الجملة الانشائية واما اذا كان
المضارع فى حكم المفرد بتقدير أن المصدرية يكون من قبيل عطف المفرد
فيزول المحذور وقوله (امر) بالرفع اسم ان يكون وهو من الاشياء الستة
يعنى ان يوجد قبل الفاء امر (نحو زرني فاكرمك) بالنصب (اى ليكن منك
زيارة فاكرام منى) يعنى ان مضمون قوله فاكرمك هو الاكرام معطوف على
مضمون قوله زرني وهو الزيارة (او نهى) اى او يوجد قبلها نهى (نحو لا تشمنى
فاضربك اى لا يكن منك شتم فاضرب منى) وقوله (ويندرج فيهما) الخ رفع
اشكال وهو أنه ما بال المصنف ترك (الدعاء) فاراد دفعه بانه يندرج فى الامر
والنهي (نحو اللهم اغفر لى فافوز) وهذا دعاء بصورة الامر (ولا تؤاخذنى
فاهلك) وهذا بصورة النهي وكذا يرد عليه خروج التحضيض والترجى فيندفع
بما سيأتى من ادراج الشارح لهما فى محلها (واستفهام) اى او يكون قبلها
استفهام (نحو هل عندك ماء فاشرب به) اى هل يكون منك ماء فشرب منى (او نفي)
اى او يكون قبلها نفي (نحو ماتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحدث منا
ويندرج فيه) اى فى النفي (التحضيض) اى تحضيض المخاطب على فعل وسيأتى
فى بحث الحروف (نحو) قوله تعالى حكاية عن الكفار (لولا انزل عليه) اى على
الرسول عليه السلام (ملك فيكون) بالنصب اى فيكون ذلك الملك المنزل (معه)
اى مع الرسول (نذيرا) وانما كان المناسب ادراج التحضيض فى النفي (لاستلزامه)
اى لكون التحضيض مستلزما (نفي فعل) وهو نفي الانزال ونفي كون الملك
نذيرا مع الرسول يعنى لم يوجد واحد منهما فاذا دل التحضيض على النفي
بالالتزام (فيندرج) اى فاسب ان يندرج (فى النفي) (او تمن) اى او يكون قبلها
تمن (نحو ليت لى مالا فانفق اى ليت لى ثبوت مال فانفاق منى ويدخل فيه) اى
فى التمنى (ما) اى التمنى الذى (وقع على صيغة الترجى) وهى لعل (نحو) قوله تعالى

وان لم يحز حمله بالحمل المتواطىء بلا حذف لكنه يصح مع تقدير المضاف اما
 (من الاسم) اى من جانب الاسم (اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر) اى
 من جانب الخبر (اى ما كان الله ذا تعذيبهم) وقوله (او على تأويل المصدر)
 معطوف على قوله او على حذف المضاف يعنى ان لتوجيه العبارة وتصحيحها
 طريقين احدهما طريق المجاز بالحذف والاخر طريق المجاز فى الكلمة وقوله على
 حذف المضاف اشارة الى الاول وقوله او على تأويل المصدر (باسم الفاعل)
 اشارة الى الثانى (اى وما كان الله معذبهم) وقال العصام موردا على الشارح
 بان الاولى فى التقدير فى جانب الاسم ان يقدر وما كان فعل الله تعذيبهم واجاب
 عنه بعضهم بان تقدير وما كان صفة الله اولى من تقدير فعل الله لانه انفى للتعذيب
 لانه اذا لم يكن صفة الله تعالى تعذيبهم لا يتصور منه التعذيب فلا يفعل التعذيب
 اصلا انتهى اقول ولعل الفاضل العصام اوردته نظرا الى ان التعذيب من صفات
 الفعل وهذا المحجب المعاون للشارح نظر الى جانب المبالغة فى النفي ولكل وجهة
 (والفاء) وهو مبتدأ خبره قوله بشرطين و اشار الشارح بقوله (التي ينتصب
 المضارع بعدها بتقدير أن) الى صفة مميزة لهذه الفاء عن غيرها من الفآت وقوله
 (فتقدير أن بعدها لانتصاب المضارع) للتوطئة بان قوله بشرطين متعلق بقوله
 مشروط وهو خبر للمبتدأ وبان الحمل فى قوله بشرطين انما يصح بتقدير لفظ
 المبتدأ اى تقدير أن بعد الفاء لانتصاب المضارع (مشروط) بشرطين احدها
 السببية (اى قصد سببية ما قبلها لما بعدها) يعنى احد الشرطين كون ما قبل
 الفاء سببا لما بعدها الذى هو مضمون المضارع وقال العصام ان قوله فتقدير أن
 حيث جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ لاضرورة داعية اليه ومع ذلك لاوجه
 للفاء فى قوله فتقدير أن والاولى ان تقدير الكلام ناسبة بشرطين وانما اشترط
 فى كون المضارع منصوبا بعد الفاء السببية (لان العدول عن الرفع) اى الذى
 هو الاصل فى المضارع (الى النصب) اى الذى هو ليس باصل فيه (للتنصيص)
 اى ليكون النصب نصا (على السببية) اى على ان المقصود هو السببية
 (حيث يدل تغيير اللفظ) وهو جعل المضارع منصوبا (على تغيير المعنى) وهو
 قصد السببية يعنى ان تغيير المعنى يحتاج الى تغيير اللفظ حتى يدل على قصد ذلك
 المعنى وقوله (فاذا لم يقصد السببية) كالدليل على ما قبله يعنى اذا قصد السببية
 يحتاج الى تغيير اللفظ فانه اذا لم يقصد السببية (لا يحتاج الى الدلالة) اى
 دلالة الملفوظ (عليها) اى على تلك السببية المقصودة (والثانى) اى
 الشرط الثانى للانتصاب بالفاء (ان يكون ما قبلها) (اى قبل الفاء) فقوله
 قبلها ظرف مستقر خبر أن يكون واسمه فى قول المصنف قوله امر او نهى الخ

في كونه معطوفا على فاعل جاز لان القيد اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يسرى
 في المعطوف بخلاف ما اذا تقدم على المعطوف عليه فانه يسرى فيه ذكره
 العلامة التفتازاني في شرح الكشف ولهذا عطف في النسخة الاولى بتقدير
 الفعل (ولام كي) وهو مبتدأ وقوله (التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن)
 اشارة الى ان انتصاب المضارع الذي بعد تلك اللام ليس باللام بل بان المقدرة وقوله
 (مثل اسلمت لادخل الجنة) خبره اى اللام الجارة التي تكون بمعنى كمة كي
 وينتصب المضارع الواقع بعدها بتقدير أن مثاله مثل لادخل في اسلمت لادخل
 الجنة (وانما تقدر أن بعدها) اى بعد تلك اللام (لانها) اى لان تلك اللام (جارة)
 وامتنع دخول الجارة على الفعل لكون الجر من خواص الاسم (ولام الجحود)
 (التي ينتصب بها المضارع) وزاد الشارح قوله (هى) للاشارة الى ان قوله
 (لام تأكيد) خبر للمبتدأ المحذوف لا لقوله لام الجحود فان خبره مثل
 وما كان الله وقوله (لنفي) بيان لمؤكد اللام لان المؤكد بالكسر يقتضى
 مؤكدا بالفتح وقوله (بعد النفي) ظرف للتأكيد وقوله (لكان) اى للفظ كان
 متعلق بالنفي اى بعد النفي الذى قصده نفي كان يعنى ما كان مشتقا من الكون
 وقيل ان فيه بحثا لان معناه على تقدير تعلق قوله لكان بقوله بعد النفي هى لام
 التأكيد بعد النفي للفظ كان وهو غير صحيح لان النفي لا يتعلق باللفظ بل بالمعنى
 واجيب انه صحيح بتقدير المضاف اى بعد حرف النفي الموضوع لدخول كان
 او بعد النفي معنى كان فحينئذ يستقيم المعنى انتهى* ولما كان المراد بمعنى كان هو
 المعنى الماضى المدلول له وكان ذلك المعنى تارة منفهما من لفظ كان وتارة اخرى
 منفهما من لفظ آخر اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (لفظا) اشارة الى الاول
 يعنى ان المثال الذى اورده المصنف مثال لما ينفهم من لفظ كان وهو قوله (مثل
 وما كان الله ليعذبهم) وقوله (او معنى) اشارة الى الثانى ومثاله (نحو لم يكن ليفعل)
 فان قوله لم يكن ليس بلفظ كان بل المعنى المذكور مدلول لما بمعنى كان (وهى)
 اى لام الجحود (ايضا) اى كلام كي (جارة ولهذا) اى ولكونها جارة (تقدر
 بعدها) اى بعد تلك اللام (ان) اى كلمة ان* ثم انه لما كان لفظ الجلالة في قوله
 وما كان الله اسم كان وقوله ليعذبهم خبره واشترط في الخبر اتحاده مع الاسم
 وخفي الاتحاد ههنا اراد الشارح ان يدفع هذا الخفاء فقال (فان قيل اذا صار
 الفعل) اى الواقع بعد لام الجحود سواء كان في المثال المذكور في المتن او فيها اورده
 الشارح (بمعنى المصدر بان المقدرة) فانه يكون المضمون وما كان الله تعذيبهم
 ولم يكن (زيد فعلة فكيف) اى فحينئذ كيف (يضح الحمل) اى حمل التعذيب
 والفعل على الاسم (قيل) اى اجيب عنه (على حذف المضاف) يعنى انه

حتى وهو قوله تدخلها (خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه) يعنى لكونه كلاما مستأنفا يكون اخبارا عن الدخول الذى قطع الحكم بوقوعه (وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه) يعنى لو فرض حينئذ أن ما قبلها سبب لما بعدها لزم جعل المشكوك فيه سببا للمقطوع به وانما كان ما قبلها مشكوكا فيه (لوجود حرف الاستفهام) وهو الهمزة التى فى اسرت واذا جعل كذلك (فيلزم الحكم بوقوع المسبب) وهو دخول البلد (مع الشك فى وقوع السبب) وهو السير (وهو) أى الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى السبب (محال) قوله (وجاز) عطف على قوله امتنع أى ومن ثمه جاز رفع المضارع الذى بعده (فى) (وقت حصول كان) (التامة) وفاعل جاز قوله (كان سبرى حتى ادخلها) أى بتقدير حتى ابتدائية وبتقدير ما بعدها كلاما مستأنفا فانه لا يلزم تعلق ما بعدها بما قبلها تعلقا لفظيا (فان معناه) أى معنى كان سبرى (ثبت سبرى) ومعنى حتى ادخلها (فانا ادخل الآن) بتقدير المبتدأ المحذوف وبارادة معنى الحال من المضارع (ولا فساد فيه) من المفسد التى تلزم لما سبق وهو منافاة كون حتى ابتدائية لما اقتضى تعاقبها لما قبلها (و) (جاز) (اتيهم سار حتى يدخلها) أى وجاز الرفع ايضا فى التركيب الذى يصدر بكلمة اى الدالة على العموم وقوله (بالرفع) متعلق بقوله جاز أى جاز هذا التركيب برفع المضارع الواقع بعد حتى لانثناء المحذور الثانى فيه وهو كون المشكوك سببا للمحقق (لان السير فى هذا المقام محقق) لانه لما قل اتيهم سار فكأنه قال ان السير من اى فاعل صدر يكون سببا لدخول البلد (والشك انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز أن يكون المسبب) وهو الدخول (محقق الحصول) فكأنه قال السير المحقق الحصول الذى هو سبب الدخول المحقق سائر اى هو (فقوله) أى قول المصنف (اتيهم عطف) أى معطوف (بتقدير جاز) أى على قوله جاز (فى التامة) على طريق عطف الجملة على الجملة (لاعلى كان سبرى) أى لا يجوز أن يكون معطوفا على قوله كان سبرى (حتى ادخلها) بان يكون من قبيل عطف مثال على مثال وانما لم يحجز (لعدم صلاحية تقييده) يعنى لعدم صلاحية هذا التركيب لان يكون مقيدا (بقوله فى التامة كالمعطوف) أى كما كان المعطوف (عليه) صالحا لانه فان فى المعطوف عليه لفظ كان موجود فيصلح للتقييد واما فى المعطوف فلما لم يكن فيه لفظ كان لم يكن صالحا للتقييد بالتامة وغيرها (وفى بعض النسخ) أى نسخ الكافية (هكذا) أى وقع هكذا وهو قوله (وجاز فى كان سبرى حتى ادخلها فى التامة) أى بتأخير قوله فى التامة (أى جاز الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى هذا) أى على بعض النسخ (قوله اتيهم سار عطف) أى يجوز أن يكون قوله اتيهم سار معطوفا (على) تركيب (كان سبرى ولا فساد فيه) أى

انتهى لكن الشارح خصه بالتمثيل لما اريد به تحقيقا واورد لما اريد به حكاية ما سبق من قوله كنت سرت امس حتى ادخل البلد (ومن ثمه) فالجار متعلق بما سيأتي من قوله امتنع وجاز على سبيل التنازع وقوله (اي ومن اجل هذين الامرين) اشارة الى ان من ههنا اجلية والى ان ثمه اشارة الى الامرين وقوله (اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء) تفسير الامرين يعني ان احدهما كونها حرف ابتداء (و) الآخر (وجوب سبية ما قبلها لما بعدها) وهذان الامران موجودان في هذا المثال كما عرفت واذا لم يوجد احدهما امتنع الرفع ولذا (امتنع) (نظرا الى الامر الاول) وهو كون حتى للابتداء * ولما لم يصح كونها للابتداء امتنع (الرفع) (اي رفع ما بعد حتى) (في) (قولك) (كان سيري حتى ادخلها) وقوله (في) (وقت حصول كان) (الناقصة) (في هذا القول) قيد لامتناع الرفع يعني انما امتنع الرفع في هذا المثال اذا جعلت كان في كان سيري ناقصة (بان تجعل) كلمة (كان فيه ناقصة لاتامة) كما تجعل في المثال الجاز الذي سيأتي فانه حينئذ اقتضى اسما وخبرا فيكون سيري اسما له وحتى ادخلها خبرا له فيكون معناه كان سيري منتها الى دخول البلدة وانما امتنع الرفع على هذا التقدير (لانها) اي لان حتى (لو كانت حرف ابتداء) يعني انه لو فرض كونها حرف ابتداء لزم فساد المعنى فانها على تقدير كونها حرف ابتداء (انقطع ما بعدها) اي لزم انقطاع ما بعدها وهو المضارع (عما قبلها) وهو كان لكن انقطاع ما بعدها عما قبلها غير صحيح ههنا فانه لو صح الانقطاع المذكور امتنع تعلق المضارع المذكور بكان (فتبقى) اي حينئذ تبقى (الناقصة) التي لاتم الا بخبر منصوب (بلا خبر) اذ لاتعلق لها من حيث الاعراب بما قبلها وان كان لها تعلق معنوي فلا يقدر لها عامل فلا يكون حتى ادخلها بالرفع قرينة على المحذوف بخلاف ما اذا كانت جارة فانها تعلق تعلق الجار والمجرور فلا بد أن يقدر قبلها الفعل العام فلا يتوجه ما قيل ان الخبر في صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر فلك ان تقدره بقرينة صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره كذا في بعض الحواشي جوابا لما اعترضه العصام واذا بقيت بلا خبر (يفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لا تقتضى الخبر) وانما خص الشارح الامتناع في هذا المثال بالنظر الى الامر الاول فان الامر الثاني وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها متحقق ههنا لانه يجوز أن يكون السير سببا للدخول في البلد (و) (امتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني) وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها * ولما لم يصح تقدير السبية امتنع الرفع (في) (قولك) (اسرت حتى تدخلها) اي بهمزة الاستفهام وانما امتنع السبية في هذا المثال (لانه حينئذ) اي حين اذ كان حتى حرف ابتداء (يكون ما بعدها) اي ما بعد

كما كان مرفوعا في زمان الوقوع (اذ) اى لانه (لا يمكن حيثئذ) اى حين اذ كان مراده حكاية الحال (تقدير أن) اى المصدية (لانه) اى لان المصدرية (علم الاستقبال) واذا نصبته يكون منصوبا بأن فيتبادر الذهن الى ارادة الاستقبال فهي منافية لارادة الحال الماضية (كانت) جزاء لقوله فان اردت فقله (اى حتى) اشارة الى ان الضمير المستتر في كانت راجع الى حتى بتأويل الكلمة وقوله (عند هذه الارادة) قيد لكونها (حرف ابتداء) (لا جارة) اى لم تكن جارة حتى تكون بمعنى الى ان (ولا عاطفة) حتى تقتضى تأويل المضارع بالفرد * ثم ان المتبادر الى الوهم ان التسمية لها بحرف الابتداء تقتضى وجود المبتدأ بعدها فاراد أن يفسر معنى الابتداء فقال (ومعنى كونها) اى كون كلمة حتى (حرف ابتداء ان يبتدأ بها) على صيغة المجهول ونائب فاعله قوله (كلام مستأنف) اى ان يبدأ الكلام المستأنف بكلمة حتى (لا ان يقدر) اى ليس معنى كونها حرف ابتداء أن يقدر (بعدها مبتدأ يكون الفعل) اى المضارع الذى وقع (بعده) اى بعد المبتدأ (خبره) اى خبر ذلك المقدر وانما يقدر المبتدأ على زعمه (لتكون حتى داخلة على اسم) وهو المبتدأ المقدر (كما توهمه بعضهم) واذا كانت حتى حرف ابتداء عند هذه الارادة وامتنع تقدير المصدرية (فيرفع) (اى ما بعد حتى) وهو المضارع الواقع بعدها وانما يرفع (لعدم الناصب والجازم) (وتجب السببية) (اى كون ما قبلها) اى ما قبل حتى (سببا لما بعدها) هذا بخلاف كى فان ما بعدها سبب لما قبلها كما عرفت وانما تجب السببية (ليحصل الاتصال المعنوي) وهو سببية احدها للآخر (وان فات) اى ولو فات (الاتصال اللفظي) وهو تعلق حتى الجارة حين كونها جارة وعطف ما بعدها على ما قبلها حين كونها عاطفة ولم تكن جارة ولا عاطفة فات ذلك التعلق يقتضى للاتصال اللفظي ولما فات ذلك الاتصال احتاج الى تحصيل اتصال آخر وهو الاتصال المعنوي ليكون جابرا لما فات حتى لا تخالف حتى لوضعها لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة وجارة (مثل مرض فلان حتى لا يرجونه) وزاد الشارح قوله (الآن) ليظهر التصريح بان المراد بهذا المضارع هو معنى الحال (مثال) اى هذا مثال (لما) اى لمضارع (اريد) بذلك المضارع (الحال) اى الدلالة على زمان الحال (تحقيقا) وانما كان مثالا له (فانه) اى لان المتكلم (قصده) اى بقوله لا يرجونه (نفي الرجاء في زمان التكلم) حيث رفع المضارع بالنون ولو اريد به الاستقبال لقال حتى لا يرجوه بحذف النون ويجب فيه ان يقصد كون المرض سببا لنفي الرجاء وقال العصام ان هذا المثال كما كان مثالا لما اريد به الحال تحقيقا يحتمل ايضا ان يكون مثالا لما اريد به الحال حكاية

بقوله محققاً* ثم فسر طريق التحقيق بقوله (بان تكون) اى الحال (هى زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله) وفى تخصيص هذا المثال بقوله تحقيقاً ضبط لجواز أن يكون الحال بالنظر الى زمان التكلم كذا فى بعض الحواشى ((او حكاية)) (اى بطريق الحكاية عن غيره) فقولوه ان اردت شرط جزاؤه ماسيجىء فى قوله كانت حرف ابتداء* ولما كان كلام المصنف خالياً عن بيان التحقيق فى تصوير طريق الحكاية اراد الشارح ان يذكره فقال (كما تقول) يعنى ان مثال ما يراد فيه الحال بطريق الحكاية مثل ما تقول (كنت سرت امس حتى ادخل البلد) بايراد لفظ كنت الدال على وقوع كل من السير ودخول البلد فى الزمان الماضى (فادخل) اى فان لفظ ادخل وهو مبتدأ (فى هذا الموضع) اى فيما فيه قرينة دالة على وقوع كل من مضمون ما قبلها وما بعدها فى الماضى وقوله (حكاية الحال الماضية) خبره يعنى ان لفظ ادخل باعتبار مضى مضمونه ماض فبارته اللائقة له ان يقول حتى دخلت ولكن لما عدل عنها فقال حتى ادخل كانت عبارته دالة على اعتبار مناسب لللفظ وهو أنه (كأنك كنت فى زمان الدخول) يعنى تخيلت زمان الدخول الواقع فى الماضى بحيث انك قدرت نفسك فى ذلك الزمان (هيات) بتشديد الياء وسكون الهمزة على صيغة الماضى المخاطب وقوله (هذه العبارة) مفقولة اى جعلت هذه العبارة موافقة لهيئتكم السابقة فى التعبير (وتحكيها) اى كأنك تحكى الحال الماضية مع هيئتكم فيها (فى زمان التكلم) حال كونك (على ما) اى على هيئة (كنت هياته) اى على هيئته واذا كان اعتبارك كذلك (فكان ما) اى المضارع الواقع (بعد حتى) وقوله (فى هذه العبارة) متعلق بقوله (مرفوعاً) فانك اذا كنت دخلت البلد وتكلمت بهذه العبارة عند الدخول يكون زمان دخول البلد هو زمان الحال تحقيقاً فالعبارة التى تؤدى هذا المقصود هو ادخل بالرفع فاذا اردت ان تحكى ذلك الزمان فى زمان التكلم وتفرضه موجوداً فيه فكانك هيات تلك العبارة وتحكيها (فابقته بعينه على ما كان عليه) من الرفع (وحكيته) اى حكيت ما وقع بعينه من غير تبديل شئ منه واعترض العصام على هذا التوجيه بان الشارح جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف الظاهر والاظهر أن المراد زمان الحال المحكية من حيث انه حال بان تبرزه فى نظر السامع فى معرض الحال انتهى فاجاب عنه بعض المحشين بان مراد الشارح فى هذا الكلام توجيه الرفع عند الحكاية لانه معنى حكاية الحال لانه يريد حكاية اللفظ الدال على الحال فانه حينئذ يكون مخالفاً لعبارة المصنف وقوله (فى زمان الحكاية) كالعلة لما كان قبله يعنى انما تعين الرفع فى زمان الحكاية لانه (ايضا يكون مرفوعاً) فى زمان الحكاية

ما قال العصام انه لا فائدة لتقييد كى بقوله للسببية سببا وقد علم معنى كى قبل ذلك لكن
تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع انتهى واورد على الثانى
بان الى حال كونها بمعنى مع لانتهاء الغاية ايضا وقوله (مثل اسلمت حتى ادخل
الجنة) خبر للمبتدأ الذى هو حتى يعنى حتى التى ينتصب بها المضارع مثل ما وقعت
فى هذا المثال وفيما سيجى من المثالين (مثال) اى وهذا مثال (حتى بمعنى كى
ولا استقبال) اى ومثال ايضا لوقوع (المضارع) ههنا مستقبلا (بالنظر الى ما قبله)
وهو وقوع الاسلام الذى هو مضمون اسلمت (و) مثال لكونه مستقبلا (بالنظر
الى زمان التكلم ايضا) اى كما كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله يعنى ان مضمون
قوله ادخل الجنة وهو دخول الجنة يقع مستقبلا ومتأخرا عن الاسلام لكونه
سببا له وقد وجدت حجة الانتصاب بهذا القدر مع انه مستقبل ايضا بالنظر الى
زمان التكلم لوقوع التكلم فى الدنيا ووقوع الجنة فى العقبى وقوله (و) (كنت)
(سرت حتى ادخل البلد) مجرور تقديرًا على انه معطوف على المثال السابق
(مثال) اى هذا مثال (حتى) حال كونها (بمعنى كى) اى اذا اردت به اخبار
كون دخول البلد سببا لسيرك لكونه غرضًا ومقدمًا لك على السير فى الدهن (او)
بمعنى (الى) اذا اردت به اخبار كون دخول البلد نهاية سيرك فى الخارج
(ولا استقبال المضارع) اى ومثال ايضا لكون المضارع مستقبلا (بالنظر الى
ما قبله) فقط كما هو الشرط (واما بالنظر) اى واما المضارع الذى هو مدخول
حتى ههنا حال كونه بالنظر (الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا) اذا اخبرت
بهذا الكلام بعد السير والدخول (او حالا) اذا اخبرت به حال الدخول بعد
انقضاء السير (او مستقبلا) اذا اخبرت قبل الدخول وحال السير (واسير حتى
تغيب الشمس) (مثال) اى وهذا مثال (حتى) حال كونها (بمعنى الى) فقط فانه
لا يحتمل ان تكون غيوبة الشمس سببا للسير فانه انما يكون سببا لما قبله اذا كان ما
قبله محصلا وسببا لوجوده كما كان الدخول فى المثال السابق محصلا بالسير بخلاف
هذا المثال لان غيوبة الشمس ليست بحاصلة من السير (ولا استقبال)
اى ومثال ايضا لكون (ما بعدها) اى ما بعد كلة حتى وهو المضارع الذى هو
تغيب مستقبلا (تحقيقا) اى محققا لان الغيوبة تقع بعد السير اراد المصنف ان
يفرع على تقييد المضارع بكونه مستقبلا فقال (فان اردت) يعنى اذا لم ترد ايها
المخاطب (بالفعل الذى دخله) لفظ (حتى) مستقبلا بل اردت به (الحال) وفسره
الشارح بقوله (يعنى زمان الحال) (للاشارة الى ان المراد بالحال ههنا هو الحال الذى
بمعنى الزمان لا الحال الذى هو من المعمولات) (تحقيقا) وقوله (اى بطريق
التحقيق) اشارة الى ان قوله بتحقيقا تمييز من الحال فانه لو كان حالا من الحال لفسره

(بهذ المثال) ليس بمعدول عن الطرق السوابق بل هو (على طريقة تمثيلات
 اخواتها) وهي ان ولن (الا انه) اى لكن الشأن (لما كان انتصاب المضارع بها)
 اى بكلمة اذن (مشروطا بشرطين اشار) اى اراد أن يشير (اليهما) اى الى
 الشرطين (فيما بين) اى معترضة فيما بين (المبتدأ) وهو اذن (والخبر) وهو مثل
 (واذا وقعت) (اى اذن) (بعد الواو والفاء) يعنى العاطفتين (فالوجهان) فقلوه
 (جائزان) للاشارة الى ان قوله وجهان مُبتدأ وخبره محذوف والجملة اسمية
 جوابية * ثم فسر الوجهين بقوله (النصب بناء على ضعف الاعتماد) للاشارة
 الى ان الالف واللام فى الوجهان للعهد والمراد بهما ماسبق من النصب والرفع
 وقوله بناء مفعول له للجواز يعنى ان جواز النصب للبناء على ضعف اعتماد ما بعدها
 على ما قبلها (بالعطف) اى بسبب وجود العطف وقوله (لاستقلال المعطوف)
 علة لضعف الاعتماد يعنى ان كون العطف سببا للضعف لكون العطف دالا
 على الاستقلال وانما يكون المعطوف مستقلا (لانه) اى لكون المعطوف (جملة)
 والجملة من حيث هى جملة تكون مستقلة بنفسها وقوله (والرفع) عطف على
 قوله والنصب يعنى اما جواز كونه مرفوعا (باعتبار الاعتماد) اى بسبب الاعتبار
 والنظر لعدم استقلال الجملة لكونها معتمدة على ما قبلها (بالعطف) اى بسبب
 العطف من وجه (وان ضعف) اى ولو كانت جهة الاعتماد ضعيفة من الاستقلال
 (وكى) وهى رابعة النواصب وقوله (التى ينتصب بها المضارع) للاشارة
 الى ان عملها ايضا ليس على اطلاقه كما عرفت فيما سبق وهو مبتدأ وقوله (مثل
 اسلمت كى ادخل الجنة) بالرفع خبره وقوله (ومعناها السببية) جملة معترضة
 بين المعطوفين * ولما كانت السببية نسبة تقتضى سببا ومسببا فسرهما بقوله (اى
 سببية ما قبلها) وهو مضمون الفعل الذى ذكر قبل كلمة كى (لما بعدها) وهو
 مضمون المضارع الذى دخلت فيه (كسبية الاسلام) اى فى هذا المثال وهو
 قوله اسلمت الذى ذكر قبل كى (لدخول الجنة فى المثال المذكور) (وحتى) (التى
 ينصب بها المضارع بعدها بتقدير أن) فقلوه حتى مبتدأ وخبره ماسأى من قوله
 مثل اسلمت وقوله (اذا كان) (اى المضارع) (مستقبلا) ظرف لغو للانتصاب
 الملحوظ كما سبق يعنى كون المضارع منصوبا بها وقت كونه مستقبلا (بالنظر
 الى ما قبله) وقوله (وان كان) وصلية يعنى ولو كان ذلك المضارع (بالنظر الى
 زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا) (بمعنى كى) (اى حال كون حتى بمعنى كى)
 وقوله (للسببية) ظرف مستقر صفة لكى يعنى بمعنى كلمة كى الكائنة للسببية (او الى)
 اى او كان حتى بمعنى كلمة الى الكائنة (لانتهاى الغاية) وانما قيد كى بكونها للسببية
 وقيد الى بكونها لانتهاى الغاية للاحتراز عن كى المصدرية والى التى بمعنى مع فلا يرد

انا اذن اظنك كاذبا) فان المضارع في المثال الاول كان خبرا عن المبتدأ وهو انا
فكان معمولا لمعنى الابتداء او المبتدأ فانعدم الشرط الاول وان وجد الشرط
الثاني وهو كونه مستقبلا وفي المثال الثاني وان لم يكن معمولا لما قبله لكن كان بمعنى
الحال فان قوله اذن اظنك لما وقع حين التحديث يدل على معنى انى اظنك في حال
التحديث ولا يدل على معنى انى لم اظنك في الحال بل اظنك فيما يأتى وفي المثال
الثالث وجد الاعتماد مع كونه بمعنى الحال وقوله (وجب الرفع) جواب ان فقد
يعنى اذا انعدم احد الشرطين او انعدم كلاهما وجب رفع المضارع الذى وقع
بعدها او فى العصام ان فى تعليل الشارح الشرط الثاني بقوله لكونها جوابا
وجزاء وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال بخلافنا لانسلم وجوب كونهما مستقبليين لان
جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء
يجوز ان يكون فيما مضى نحو قولك فى جواب من قال اسلمت صار جزاؤك اذن
عصم مالك ودمك ثم قال فالوجه ان يقال اذن لضعفها لا تقدر ان تعمل فى
الحال الذى هو جارٍ للماضى الذى هو مبنى الاصل انتهى واجاب عنه بعضهم
ان مراد الشارح الفاضل انحصاره بالاستقبال اذا كان مدخولها مضارعا كما يفهم
من كلام الرضى فحصل كلامه ان اذن التى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد وكان
المضارع مستقبلا لاحالا وانما شرط كون المضارع مستقبلا لكون اذن التى
ينتصب بها المضارع وقت دخولها على المضارع يكون جوابا وجزاء اى على
الاغلب وهما فى المضارع لا يمكنان الا فى الاستقبال اذ لا مدخل للجزاء فى الحال
فاشترط بموجب ما كان على الاغلب والله اعلم (مثل) (قولك لمن قال اسلمت)
وانما قدره الشارح ليظهر كون قوله (اذن تدخل الجنة) صريحا فى الجواب
السابق عليه وقوله (مثل بمثل) بيان لوجه اختيار المصنف فى التمثيل مادة
دخول الجنة يعنى ان المصنف اختار مثالا (لا يحتمل الا الاستقبال) اى لا يحتمل
المضارع الذى اختاره وهو تدخل الجنة حيث لم يقل تدخل البلد او تعصم
دمك ونحوهما مما يحتمل الحال * ثم شرع فى بيان الاعراب فقال (فقوله) اى
قول المصنف (اذن) حيث يراد به اللفظ او الكلمة مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد
(ظرف) اى لغو (للانتصاب الملحوظ معها) اى مع كلمة اذن (كما اشرنا اليه)
وهو قوله التى ينتصب بها المضارع (وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبرا للمبتدأ)
وقوله (فتمثيل اذن) اشارة الى دفع ما يتوهم من ان المصنف عدل ههنا عن عادته
فى اخواتها وذكر المثال خبرا من غير فصل حيث قال فان مثل ان تحسن ولن
مثل لن ابرح ولم يقل ههنا واذن مثل اذن تدخل الجنة بل وسط بينها وبين مثالها
بيان الشرط فاراد الشارح ان يشير الى دفعه بقوله ان تمثيل المصنف لكلمة اذن

بها المضارع) صفة احترازية يعنى ان لها حالين احدها كونها ناصبة للمضارع
والاخرى كونها غير ناصبة له والمذكورة ههنا التى هى ينتصب بها المضارع وانما
ترك الشارح هذا القيد فى لن لانها لم توجد الا ناصبة ولهذا لم يذكر فيها الشروط
التى ذكرت فى الثلاثة الباقية وقوله ((اذا لم يعتمد مابعدا على ما قبلها)) اما طرف
للانتصاب المفهوم يعنى انتصابها له وقت عدم ذلك الاعتماد او طرف مستقر خبر
للمبتدأ المحذوف فتكون الجملة معترضة وقوله (اى ان لم يكن مابعدا) تفسير للاعتماد
يعنى ان المراد بالاعتماد المنفى هو أن لا يكون مابعد كمة اذن من الفعل المضارع
(معمولا لما) اى للعامل الذى وقع (قبلها) اى قبل كمة اذن بان يسبق المبتدأ مثلا
ويكون مابعدا خبرا له كما ستعرف وانما اشترط فى نصبها عدم ذلك الاعتماد (فانه)
اى لانه (اذا اعتمد مابعدا على ما قبلها لا ينتصب) اى لا يكون المضارع الواقع
بعدها منصوبا بها وانما لا ينتصب (لانها) اى لان كمة اذن (لضعفها) اى لكونها
عاملة ضعيفة (لا تقدر) اى كمة اذن (ان تعمل) اى ان تكون مؤثرة (فيا) اى
فى المضارع الذى (اعتمد على ما) اى على العامل الذى (قبلها) اى قبل كمة اذن فانه
اذا وجد عامل صالح لا يكون عاملا له يلزم تنازع العاملين احدهما اذن والاخر
ما قبلها فرجح الاول للعمل لقوته ولضعف الثانى واذا كان المضارع معمولا
للعامل الذى قبلها (فصار كأنه) اى صار المضارع مشابها لما كان سابقا على كمة اذن
(سبقها حكما) اى سبقا حكما بان حكم عليه انه سابق على اذن والمسبوق
لا يكون عاملا للسابق عليه لكونه عاملا ضعيفا ((وكان)) (عطف على لم يعتمد)
ولما كان الظاهر حين كونه معطوفا على لم يعتمد أن يرجع اسمه الى فاعل لم يعتمد
والحال انه ليس كذلك اراد أن يفسره على وجه يوافق المراد فقال (اى ينتصب بها
المضارع اذا لم يعتمد مابعدا على ما قبلها واذا كان) ((الفعل)) (المذكور) وهو
الفعل المضارع الذى ذكر (بعدها) اى بعد اذن ((مستقبلا)) وقوله (لكونها
جوابا وجزاء) بيان لوجه الاشتراط لكون المضارع خاصا بالاستقبال يعنى انما
يشترط فى النصب كونه مستقبلا لكونه كمة اذن واقعة للجواب والجزاء (وها) اى
والحال ان الجواب والجزاء (لا يمكنان) اى لا يمكن وقوعهما فى زمان من الازمنة
الثلاثة (الا فى الاستقبال) فان الجواب هو القول المقابل للقول والجزاء هو الفعل
المقابل للفعل والمقابل لا بد وان يكون بعد المقابل له فيكونان فى الزمان الآتى
الذى هو المستقبل (فان فقد) اى عدم (احد الشرطين) من عدم الاعتماد وكون
المضارع مستقبلا بان يكون معتمدا على ما قبله (نحو انا اذن احسن اليك)
او بان لم يكن للمستقبل (و) هو (كقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلالها)
اى او عدم كلا الشرطين بان اعتمد مع كونه غير مستقبل (و) هو (كقولك لمن يحدثك

يصح فيها الوجهان (لان الظن باعتبار دلالاته) يعنى الظن يلايم التيقن من وجه وعدم التيقن من وجه آخر لانه يدل على الاحتمال الغالب فاعتبار دلالاته (على غلبة الوقوع) اى كون جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر كذا صححه العصام (يلايم ان المحففة الدالة على التحقيق) وبهذا الاعتبار تكون محففة من المثقلة فتعمل حينئذ في ضمير الشان وتكون الجملة المضارعية بعدها خبرها فالباء في قوله باعتبار دلالاته متعلق بقوله يلايم ههنا وكذا في قوله (وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية) يعنى ان الظن لما يدل على الاعتقاد الجازم الذى لا يحتمل التقيض بل دل على الاعتقاد الراجح الذى يحتمل المرجوح بالاحتمال العقلى دل على عدم التيقن فيلايم الرجاء والطمع وما يدل عليه هو أن المصدرية واذا وجد في الظن استعداد الاعتبارين (فيصح وقوع كليهما) اى من المحففة والمصدرية واذا صح وقوع كل منهما فيجرى في (ان) اى في كلمة ان (التى) وقعت (بعده) اى بعد الظن (الوجهان) اى كونها محففة ومصدرية (ولن) وهى ثانية النواصب وهو مبتدأ وقوله (مثلن ابرح) خبره والجملة معطوفة على جملة فان مثل اريد أن تحسن يعنى ان كلمة ان مثل ما وقع في لن ابرح (ومعناها) (اى معنى) كلمة (ان) (نفي المستقبل) اى نفي الفعل الذى وجد في الزمان المستقبل وقوله (نفيا مؤكدا لا مؤبدا) يحتمل ان يكون منصوبا على المصدرية وان يكون على الحالية يعنى ان معناها الذى وضعت تلك الكلمة له هو نفي الفعل نفيا مؤكدا لانفيا مجردا عن التأكيد كما في لايقوم ولا نفيا مؤبدا كما قاله بعضهم وردّه الشارح بقوله (والا) اى وان كان المراد بالنفي نفيا مؤبدا (يلزم) التناقض المتأني لكلام الله تعالى بل لكلام العقلاء لانه ان كان مؤبدا يلزم (ان يكون) اى ان يوجد (في قوله تعالى) حكاية عن بعض اخوة يوسف عليه السلام (فلن ابرح الارض) اى لن ازال في الارض اى ارض مصر (حتى يأذن لي) اى الى ان يأذن لي (ابى) وهو يعقوب عليه السلام يعنى فاذا اذن ابى في البراح عنها ابرح ولو كان مراد هذا القائل من قوله لن ابرح نفي البراح في المستقبل مؤبدا بان يكون مراده لن ابرح ابدا لكان المستقبل شاملا لوقت اذن ابى وعدم اذنه فيلزم حينئذ أن يوجد (تناقض) في كلامه وهو التأييد وعدمه (لان لن) على ما زعمه (تقتضى التأييد) لانه فرض عليه وقد ربه على صحة قول من قال به وهذا يدل على التأييد (وحتى) اى واتيان لفظ حتى يقتضى عدم التأييد لان حتى (تقتضى الانتهاء) والانتهاء مناقض للتأييد ومنه ظهرت فائدة اختيار المصنف في التمثيل هذه الكلمة القرآنية (واذن) وهى ثالثة النواصب وهى مبتدأ وخبره قوله مثل اذن تدخل الجنة كما سيأتى وقوله (التى ينصب

الجازم الذى يكون بمعنى التحقق والتيقن لا اذا كان مستعملا فى معنى الظن
الذى هو الاعتقاد الراجح المحتمل خلافاً كما سيحىء حكمه وقال العصام وهذا
يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور أنه لا يستعمل الا فى اليقين ولو سلم فالمراد
ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم
او الرؤية او الوجدان او الظن او غير ذلك انتهى واجاب عنه بعض الاساتيد
بفهم محييه بمعنى الظن من الرضى وسائر الشروح وصرح به الفاضل الهندى
فقال وان التى بعد العلم الغير الماوتل بالظن وان اول به يصح وقوع المصدرية
فيجوز علمت ان يخرج زيد بالنصب بمعنى ظنت الخ ثم قوله ولو سلم فالمراد ليس
لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا الخ ليس بشئ اذ كون المراد منه العلم وما فى معناه
كعرف وظهر وتحقيق وغير ذلك لا ينافى صحة التقييد اذ يكفى فى صحته محيى بعض
منها بمعنى الظن كما لا يخفى وعلى انه المراد لان سلم ان المراد منه العلم وما فى معناه بل
المراد منه العلم فقط ويعلم حال ما فى معناه منه انتهى وقوله والتى مبتدأ وقوله
(هى) مبتدأ ثان وزاد الشارح لفظ (ان) للاشارة الى انها موصوف لقوله
(المخففة) وهو خبر للمبتدأ الثانى والجملة خبر الاول يعنى ان كلمة ان التى وقعت
بعد لفظ مشتق من العلم هى المخففة (من) (ان) (المثقلة) وهى التى من الحروف
المشبهة بالفعل لا انها المصدرية وانما كان كذلك (لان المخففة) موضوعة
(للتحقيق) اى لتحقيق نسبة خبرها الى اسمها واذا كانت للتحقيق (فتناسب
العلم) لانه لكونه بمعنى اليقين يكون مخبرا عن التحقيق (بخلاف الناصبة) اى
هذا بخلاف المصدرية الناصبة للمضارع (فانها) اى لان المصدرية الناصبة
ليست للتحقيق والتيقن بل هى موضوعة (للىرجاء والطمع) وهما دالان على
ان ما بعدها غير معلوم التحقق والعلم يدل على ان ما بعدها معلوم التحقق واذا
كان كذلك (فلا تناسب) اى لا تناسب المصدرية معنى العلم * ثم انه لما افاد المصنف
ان ما وقعت بعد العلم هى المخففة اراد ان يثبت هذا الكلام بابطال نقيضه
بالاستشهاد فقال (وليست) وقوله (اى ان الواقعة بعد العلم) تفسير للضمير المستتر
وهو اسم ليست وقوله (هذه) منصوب المحل خبره وقوله (اى ان الناصبة) تفسير
للمشار اليه انها مخففة لانها لو لم تكن مخففة لكانت مصدرية اذ لا احتمال الى غير
القسمين ههنا ولو كانت مصدرية لما يلايم دخول السين او سوف او قد او حرف
النفي عليها لكن دخلت المذكورات على المضارع المذكور فلا يناسب كونها
مصدرية واذا لم يناسب كونها مصدرية ثبت كونها مخففة واليه اشار بالتمثيل
بقوله (نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم) ثم شرع فيما يحتمل الوجهين فقال (و)
(ان) (التى تقع بعد الظن فيها الوجهان) يعنى كونها مصدرية ومخففة وانما

اى بسبب تقدير أن (المصدرية) حتى يكون الجار داخلا في الاسم (و) (بعد)
 (الفاء) اى وكذلك ينتصب المضارع اذا وقع بعد الفاء العاطفة (نحو زرنى
 فاكرمك) (و) (بعد) (الواو) اى الواو العاطفة (نحو لاتأكل السمك وتشرب
 اللبن) (و) (بعد) (او) (نحو لالزمنك او تعطينى حق) وانما كان منصوبا
 بعد الفاء والواو (فان الفاء والواو) ههنا (عاطفتان واقعتان بعد الانشاء) يعنى
 ان الفاء والواو لما دخلتا عاطفتين على المضارع الذى هو الخبر وكانتا واقعتين
 بعد الانشاء كانتا لعطف الخبر على الانشاء (وقد امتنع) اى والحال انه قد امتنع
 (عطف الخبر على الانشاء) اى بغير تأويل احدهما بما يوافق الآخر (فجعل)
 اى ولدفع ذلك الامتناع وتقريبه الى الامكان والجواز قصد أن يجعل المضارع
 (مفردا ليكون من عطف المفرد) اى الذى فهم من المضارع (على المفرد
 المفهوم) اى على المفرد الذى فهم (من ذلك الانشاء) حتى يسقط الامتناع
 ويحصل الجواز (فيكون المعنى في زرنى فاكرمك) انه (ليكن منك زيارة فاكرم
 منى اياك) يعنى طلب المتكلم ان توجد الزيارة من المخاطب وان يوجد عقيبها
 اكرام منه للمخاطب (وفي لاتأكل) اى فيكون المعنى في لاتأكل (السمك
 وتشرب اللبن) انه (لايكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه) يعنى ان المتكلم طلب
 من المخاطب ترك الجمع بين اكل السمك وشرب اللبن واما اوفهى ههنا اما بمعنى
 الجار اذا كانت بمعنى الى ان فيكون المعنى لالزمنك الى ان تعطينى حق او بمعنى
 الا ان فيكون المضارع مستثنى بمعنى لالزمنك في جميع الاوقات الا وقت ان تعطينى
 فعلى التقديرين يكون حكمه حكم المفرد * ولما فرغ المصنف من تعداد النواصب
 اجمالا شرع في تفصيل المسائل المختصة بكل منها وشروط نصبها فقال (فان)
 بفتح الهمزة وسكون النون يعنى (التي ينتصب بها المضارع) (مثل اريد
 ان تحسن الى) (مثال النصب) اى هذا مثال لكون المضارع منصوبا بها
 بالفتحة (و) (مثل) (ان تصوموا خير لكم) (مثال النصب) اى هذا مثال
 لكون المضارع منصوبا (بجذف النون) اى نون الجمع اعلم ان قوله وان تصوموا
 من القرآن وكان اللازم عليه ان يقول قوله تعالى (ولعله تركه) ليكون من قبيل
 الاقتباس صيانة للطالين عن ترك حرمة كلام الله بالمس بلا طهارة او بالتأويل
 بالرأى لما فيها من الخطر والله اعلم ومثال النصب بجذف نون التثنية مثل ان يصلح
 بينهما وتركه المصنف واهمله الشارح لظهوره * ثم اراد ان يبين اماراة الفرق بين
 المصدرية وبين الخفيفة من المشددة بقوله (و) (كلمة ان) (التي تقع بعد العلم)
 وقوله (اذا لم يكن بمعنى الظن) قيد للعلم يعنى ان المراد بالعلم ههنا هو العلم الذى
 لا يكون بمعنى الظن اى اذا كان العلم مستعملا في معناه الاصلى وهو الاعتقاد

الشيء فابقى من الكلمة الاولى همزة والياء ومن الثانية الشين فصار أيش وقيل فيه انه ضعيف بانه لو كان كذلك لزم ان يمتنع تقديم معمول الفعل الذى دخلت فيه عليه لان مافى حيز أن لا يجوز تقديمه عليها لكونها موصولا حرفيا وقدهى سيبويه تقديم معمول عليه عن بعض العرب فى قولهم عمرا لن اضرب ويمكن ان يقوى مذهب الخليل واجيب عن هذا الرد بانه لا يلزم من ان يكون الشيء مركبا من شيء وغيره كون حكمه حكما جزئيا لان الحروف تتغير احكامها ومعانيها عند التركيب اذ هو وضع مستأنف ألا يرى ان لفظة لو اذار كتبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا فيحدث فيه معنى التحضيض نحو **﴿لو لا آخرتى﴾** كذا فى بعض الحواشى (وقال سيبويه انه) اى لفظ لن (حرف برأسه) يعنى ليس مركبا من الحرفين ولا مأخوذا من لا وحدث العصام مذهب آخر بقوله اقول لن مركب من لا والنون الخفيفة التى حقها ان تلحق الفعل الا انه الحق به لا للتصريح بانه لتأكيد النفي بل لتأكيد الفعل المنفى حتى يفيد اللفظ نفي التأكيد فان عمل ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا خص لن من بين حروف النفي بتأكيد النفي انتهى والله اعلم **﴿واذن﴾** وهو ثالث النواصب (قيل اصله اذان فخفف) يعنى انه مركب من اذ الظرفية التى للماضى ومن أن المصدرية هذا عند الجمهور (وقيل اصله اذا) يعنى بكسر الهمزة وبالألف بعد الذال وهى (الظرفية فتون عوضا عن المضاف اليه) كانوا اذ حين حذف المضاف اليه فى مثل يومئذ وحينئذ والمعنى فى نحو اذا اكرمك لمن قال انا آتيك اكرمك وقت آتيانك **﴿وكى﴾** وهى رابعة اى وينتصب بكى * ولما فرغ من النواصب المأفوضة شرع فى بيان جواز تقدير بعضها فى مواضع مخصوصة فقال **﴿وبان﴾** واعاد الجار ههنا لدفع توهم التكرار وقيد بقوله **﴿مقدرة﴾** لدفع توهم العينية لانه لما قيد بالمقدرة بقى المعطوف عليه مأفوضة والمأفوضة غير المقدرة يعنى انه كما ينتصب بان حال كونها مأفوضة ينتصب بها ايضا حال كونها مقدرة لكن لا مطلقا بل اذا وقع المضارع **﴿بعد حتى﴾** (نحو سرت حتى ادخلها) يعنى سرت الى ان ادخل البلدة **﴿و﴾** (بعد) اى وكذا اذا وقع بعد **﴿لام كى﴾** يعنى بعد اللام التى بمعنى كى (نحو سرت لادخلها) اى سرت كى ادخل البلدة **﴿و﴾** (بعد) **﴿لام الجحود﴾** اى بعد اللام التى اكد بها النفي السابق (وهى اللام الجارية الزائدة فى خبر كان المنفى) اى بحرف من الحروف النافية (نحو) اى نحو قوله تعالى (وما كان الله ليعذبهم) وانما قدر أن بعد المذكورة (لان هذه الثلاثة جوار) اى حروف جارة والجر من خواص الاسم (فيمتنع دخولها) اى الحروف الثلاثة (على) الفعل (بحال) (الا ان يجعله) اى يتصرف فى ذلك الفعل بان يجعله (مصدرا بتقدير ان)

انما لم يقع اذا لم يحز قولك (الذى ضارب هو) بان يكون جوازه بناء (على ان ضارب خبر مبتدأ) وهو الضمير المرفوع حيث كان ضارب خبر مبتدأ (مقدم) بالجر صفة مبتدأ أى ان ضارب خبر للمبتدأ الذى قدم ذلك الضارب (عليه) أى على ذلك المبتدأ فيكون جملة اسمية صلة واذا جاز أن تقول كذلك يحكم انه وقع موقع ضارب (وكذا) أى يجوز ايضا ان تقول (قائمان الزيدان) بان يكون قائمان مسندا الى المستتر تحته ويكون خبرا مقدما والزيدان مبتدأ مؤخر (ويكفيما وقوعه) أى وقوع المضارع (موقع الاسم) فى هذين الموضعين فى الجملة وهذا يكفى فى وظيفة المانع (وان كان) أى ولو كان (الاعراب) أى اعراب يضرب ويقوم وهو الرفع لكونهما مضارعين (مع تقديره اسما) يعنى مع كون يضرب على تقدير ضارب وكون يقوم على تقدير قائم (غير الاعراب مع تقديره) أى مع تقدير كل واحد من يضرب ويقوم (فعلا) فانهما حين كونهما فعلين يرتفعان بالمضارعية وحين تقدير كل منهما اسما يكون مرفوعا بالخبرية ولا يضرب نالتك المغايرة (وعن نحو سيقوم) أى واجب عن سيقوم (ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده) يعنى انه لم يحز أنه يقوم منفردا عن الفعل قوله (والسين) بالرفع مبتدأ أى والحال ان السين (صار كاحد اجزاء الكلمة) وقوله (وسوف) جواب لسؤال مقدر يعنى ان قيل ان عدم قيام السين منفردا مسلم لكن سوف بخلافه فانه يقوم وحده فاجاب عنه بان سوف وان جاز قيامه وحده فى الحقيقة لكنه (فى حكم السين) الذى هو بمعناه فى الحكم بانه لا يقوم وحده يعنى انه لا يقوم حكما كما ان السين لا يقوم حقيقة (وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه) أى فى خبر كاد الاسم وانما عدل عن الاصل الى الفعل الذى هو غير الاصل (لما) أى للوجه الذى (يجب) أى ذكره (فى باب افعال المقاربة) ان شاء الله تعالى (وينتصب) (أى المضارع) يعنى يقبل المضارع النصب (بان) وقوله (ملفوظة) بالنصب حال من كلمة ان وانما يقيد به لان المضارع اذا لم يقع بعد الحروف التى يجوز فيها تقدير أن كما سيجى لا يكون مقدرة فكأنه قسمها الى قسمين احدها ملفوظة والثانى مقدرة واثار الشارح بالقيد الى ان المراد ههنا هو القسم الاول (ولن) أى وينتصب ايضا بكلمة لن واختلفوا فى اصلها (قال الفراء اصله لا) أى النافية بقرينة كونها لفي الاستقبال (ابدل الالف نونا) وردت بانه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب فى الوقف الفا وكذا التوين كذا فى حاشية العصام (وقال الخليل اصله لا ان) أى انها مركبة من النافية والمصدرية (فقصر كأش) يعنى انه حذف الالف من لا والهمزة من ان ووصلت اللام المقنونة بالنون يعنى ابقى حرف من اوله وحرف من آخره كما قصر (فى أى شئ) يعنى فى استفهام ماهية

وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخله ناصب ولا جازم ففي لم يضرب لا يصح ان يقال لم يضارب وكذلك النواصب فيثبت يلزم وقوعه موقع الاسم لقوله ويرتفع اذا تجرد وانما لم يقل المصنف ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفي في كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدى بسهولة والمقصود الاصل في هذا المقام تميز الاقسام الثلاثة بعضها من بعض لا بيان العامل انتهى ملخصا من حاشية الفاضل العصام * ثم التزم الشارح هذا المذهب حيث تعرض لتفصيله وتحقيقه فقال (وانما ارتفع لوقوعه) اى المضارع (موقع الاسم لانه) اى المضارع (اذن) اى على تقديره وقوعه كذلك (يكون كالاسم) لاشترائه معه في هذا الوقوع واذا كان كالاسم (فاعطى) اى اعطى حينئذ للمضارع (اسبق اعراب الاسم) اى اعرابه الذى هو اسبق من النصب والجر لانهما بواسطة العوامل اللفظية (واقواء) اى لكون ذلك الاعراب اقوى من النصب لكونه علامة المسند اليه من الفاعل والمبتدأ اذها العمدتان في الكلام (وهو) اى وذلك الاعراب الذى هو اسبق واقوى (الرفع وذلك) اى وكون العامل في المضارع المرفوع وقوعه موقع الاسم (مذهب البصريين) وهو المذهب الذى اختاره المصنف في كثير من الاحكام (واورد عليه) اى اورد بعضهم على مذهب البصريين بان كون عامل الرفع في المضارع كونه واقعا في موقع الاسم باطل بدليل (انه) اى المضارع (يرتفع في مواضع) يعنى انه كما يقع مرفوعا في المواضع التى يقع فيها موقع الاسم كذلك يقع مرفوعا في المواضع التى (لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة) اى ومنها وقوعه مرفوعا في الصلة (نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم) اى ومنها وقوعه مرفوعا بعد دخول حرف التنفيس التى هى من خواصه فى نحو سيقوم (وسوف يقوم وفى خبر كاد) يعنى ومنها وقوعه مرفوعا فى خبر كاد وهو ايضا من خواصه (نحو كاد زيد يقوم) وانما خص خبر كاد مع ان خبر عسى كذلك لكون الاصل فى كاد ان يكون مجردا عن ان وان استعمل مع ان ايضا بخلاف عسى فان الاصل فيه عكسه والايراد المذكور مبنى على تقدير تجرده (وفى نحو يقوم) اى ومنها وقوعه فى موضع يمتنع وقوع الاسم فيه ولا يجوز فى موضع يقوم (الزيدان) ان يعبر عنه باسم مفرد بان يقال الزيدان قائم فان المفرد لا يصح ان يكون خبرا عن المثنى (واجيب) عن هذا الايراد من جانب البصريين (عن الذى يضرب) اى عن الواقع فى الصلة (ويقوم الزيدان) اى وعن المفرد المسند الى التثنية (بانه واقع موقعه) وهذا اشارة الى منع قوله لا يقع فيها بانا لانسلم عدم وقوعه موقع الاسم وقوله (لانك تقول) اشارة الى سند المنع بصورة الدليل يعنى انه

(المضارع) تفسير للضمير المستتر في يرتفع وهو فاعله وقوله (إذا تجرد عن الناصب والجازم) ظرف مكان أو زمان لقوله يرتفع يعني أنه يقبل الرفع بما عين له من علامات الرفع وقت كونه مجردا عن الناصب والجازم يعني جنسهما (نحو) أي مثال المجرد المرتفع (يقوم زيد) ولما وقع الاختلاف بين النحاة في العامل للمضارع فقال بعضهم هو التجرد وقال الآخرون هو وقوعه موقع الاسم حمل الشارح كلام المصنف على الأول بقرينة ما يتبادر من كلامه فقال (سواء كان العامل) يعني أنه مرفوع محقق سواء كان المعنى الذي يعمل (فيه) هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته (أي من عبارة المصنف) (وذلك) أي كون عامله معنى التجرد (مذهب الكوفيين) أي أكثرهم إذا كسأى منهم يجعل العامل حروف اتين وان الشارح تبع في ذلك الرضى حيث قال كما هو المتبادر إلا أنه أورد التبادر مكان لفظ الايماء وعبرة الرضى هكذا هذا ولم يصرح بأن عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء للايماء إلى ذلك المذهب انتهى ووجه التبادر والايماء أن المصنف ذكر في ارتفاع الفعل المضارع لفظ التجرد الذي هو العامل عند بعض النحاة وقال ويرتفع حين التجرد ولم يقل إذا لم يدخله الناصب والجازم فيتبادر منه أن العامل هو التجرد كما هو مذهب البعض وأنه اختار مذهب البعض كذا في بعض الحواشي ثم ذكر مذهبه بقوله (وسواء كان العامل) يعني أن عبارة المصنف ليست بصريحة باختياره أحد المذهبين بل محتملة لاختيار واحد منهما لكن المتبادر هو الأول والحاصل أن يقوم في يقوم زيد مرفوع لكونه مجردا عن النواصب والجوازم لكن ذكر التجرد لا يعين اختيار المذهب الأول بل يؤمّن إلى ويتبادر منه لأنه لم يجعل الرافع له التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب منه ويتنصب بأن الخ وفي بيان المجزوم ويخزم بلم الخ ولو كان مراده أن يجعل العامل في المرفوع التجرد لقال ويرتفع بالتجرد ولما لم يقل ههنا كذلك بل قال ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم يتبادر منه أنه لم يجعل العامل التجرد فيحتمل أن يكون مراده المذهب الثاني وهو كون العامل (فيه وقوعه) أي وقوع المضارع (موقع الاسم كافي زيد يضرب) حيث وقع فيه يضرب في موقع الاسم (أي ضارب أو مررت برجل يضرب) حيث وقع حالا من زيد وهو موقع ضارب أيضا (أو رأيت رجلا يضرب) حيث وقع صفة وهو موقع ضارب أيضا فإن قيل إذا كانت عبارته محتملة لهذا المذهب فواجه دلالة عبارته أعني قوله ويرتفع إذا تجرد على هذا المعنى قيل في وجه دلالتها أنه وإن لم يدل قوله ويرتفع إذا تجرد على وقوعه موقع الاسم صراحة لكنه يدل عليه التزاما لأن تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لأنه إذا تحقق الناصب والجازم تمتع

رفع بالنون واتم الشارح بقوله (وتضربان) يعنى وكذلك تشبة الغائبة
 والمحاطب والمحاطبة (ويضربون) مثال لجمع الغائب (و) كذلك (تضربون)
 (وتضربين) مثال المفرد المحاطبة وهذا كله فى حالة الرفع واما حالة الجزم فهو
 قوله (ولم يضربا و) حالة النصب فهو قوله (لن يضربا الخ) يعنى لم يضربا
 ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربى وكذلك النصب * ولما فرغ من بيان
 اعراب المضارع الصحيح شرع فى بيان اعراب المقتل منه فقال (و) (المضارع)
 (المقتل الآخر) اى اعراب المضارع الذى يكون آخر حروفه حرفا من
 حروف العلة * ولما كان بين كونه معتلا بالالف وبين كونه معتلا باخويه فرق اشار
 الى ان هذا الحكم مختص بما يقتل آخره (بالواو والياء) لا بالالف كما سيحىء حكمه
 يعنى انه اذا كان كذلك يكون اعرابه (بالضمّة تقديرا) (فى حل الرفع) وانما كان
 تقديرا لالفاظا (لان الضمة) يعنى لما كان آخره واوا او ياء وكانت الضمة (على
 الواو والياء ثقيلة) عند اهل الصرف تحذف انت الضمة المذكورة (تقول) فيما
 وقع فيه الواو (يدعوا) فيما وقع فيه الياء (يرمى) فيكونان مرفوعين بالضمة
 التقديرية (والفتحة) يعنى ان اعراب ذلك المتعلق بالفتحة (لفظا) (فى حال
 النصب) وانما كان لفظا (خلفه الفتحة) اى لعدم كون الفتحة ثقيلة عليهما
 (نحو) اى مثاله من الواوى نحو (لن يدعوا) من اليائى نحو (لن يرمى)
 (والحذف) وتفسيره بقوله (اى بحذف الواو والياء) للاشارة الى انه بالجر عطف
 على قوله بالضمة والى ان الالف واللام فى اوله عوض عن المضاف اليه وقوله
 (فى حال الجزم) تعيين للحالة التى يكون اعرابه بحذف الاخر فيها وانما كان اعرابه
 بحذف الحرفين فى حال الجزم (لان الجازم لما لم يجد حركة) فى آخره (اسقط
 الحرف المناسب لها) اى للحركة لان حرف العلة مناسب للحركة فى كونهما
 قابلين للسقوط كذا فى العصام نقلا عن الرضى وفى بعض الحواشى انه لعل وجه
 المناسبة كون حرف العلة بمنزلة الحركتين يعنى قالوا بمنزلة الضمتين والياء
 بمنزلة الكسرتين والالف بمنزلة الفتحتين فتأمل (نحو) اى مثال الجزوم
 من الواوى (لم يغزوا) من اليائى (لم يرم) وقوله (و) (المضارع) (المقتل)
 (الآخر) شروع فى حكم المقتل بغيرها يعنى ان المضارع الذى يقتل آخره
 (بالالف) يكون اعرابه (بالضمة والفتحة تقديرا) وانما لم يكن لفظا بالفتحة
 كما كان اخواه (لان الالف لا تقبل الحركة) بخلاف الواو والياء (تقول) فى حالة
 رفعه (يرضى و) فى حالة نصبه (لن يرضى) (والحذف) (اى بحذف الالف فى حالة
 الجزم) كما كان فى الاولين (تقول لم يرض) ولما فرغ من بيان ما حمله من ذات الاعراب
 شرع فى بيان المواضع التى حمله فيه نوعا من انواعه فقال (ويرتفع) وقوله

لا يكون الالفاظ بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك المجزوم للساكنين نحو لم يضرب القوم انتهى واعترض بعضهم على هذا التوجيه بان يكون هذا ناشئا عن عدم الفرق بين اللفظي والتقديرى فالباء في قوله لم يضرب القوم ليس بساكن تقديرا بل ساكن في الاصل ثم حرك لعارض ولم يعتبر القوم التقديرى في السكون كما اعتبروه في الحركات الثلاث تأمل ومثال كونه معربا بالضمة (مثل يضرب) (و) مثال كونه معربا بالفتحة (ان يضرب و) مثال كونه معربا بالسكون (لم يضرب) فان يضرب فعل صحيح مجرد عن الضمير البارز المرفوع المتصل وقال العصام ان المصنف اكتفى بمثال المرفوع وترك الآخرين فاتهما الشارح ولعل وجهه انه اراد أن يمثل للصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع لانه اراد أن يمثل لاعرابه حتى يكون التمثيل قاصرا والمتبادر من كلام الشارح انه صرف كلامه الى تمثيل الاعراب فاتمه بما الحق به انتهى ملخصا (و) (المضارع) (المتصل به) فقوله المتصل مرفوع على انه مبتدأ وخبره ماسياتى من قوله بالنون وموصوفه محذوف وهو المضارع كما قدره الشارح والالف واللام موصول عبارة عن المضارع الموصوف وقوله به متعلق بالمتصل والضمير المجرور راجع الى الالف واللام وقوله (ذلك) فاعله وقوله (اى ذلك الضمير البارز المرفوع) تفسيره وقوله (وذلك فى خمسة مواضع) جملة معترضة اوردها الشارح فى تعيين عدد مواضع ذلك المتصل يعنى ان المضارع الذى يتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع يكون اعرابه (بالنون) وقوله (حالة الرفع) ظرف للنسبة اى كونه بالنون فى حالة كونه مرفوعا (وحذفها) (اى بحذف النون) للإشارة الى ان قوله وحذفها بالجر معطوف على قوله بالنون والى ان الضمير المجرور راجع الى كلمة النون وقوله (حالتى الجزم والنصب) ظرف له ايضا يعنى ان اعراب هذا القسم ناقص حيث اعطى حذف النون الى حالتيه وقوله (فان النصب فيه) اشارة الى التنبيه على ان حذف النون اعراب له فى حالتيه والى تعيين التابع والمتبوع الاصل منهما يعنى ان الجزم اصل فيه والنصب (تابع للجزم كما ان) اى كما ثبت ان (النصب فى الاسماء تابع للجر) يعنى انما اعراب بحذف النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة فى المفرد فكما تسقط الحركة فى المفرد حال الجزم فكذلك النون وانما تسقط النون حال النصب فيه لان الجزم بمنزلة الجر فى الاسماء فكما ان النصب فيها تابع للجر فكذلك النصب فيه تابع للجزم واما وجه اعراب المذكورات بالحروف فلمشا بهتها صورة المثنى والمجموع فى الاسماء كذا فى بعض الحواشى * ثم شرع فى بيان امثله فقال (مثل يضربان) وهو تنبيه الغائب حيث

اى الصحيح (عند النحاة) لا عند الصرفيين (ما) اى لفظ (لم تكن) حروفه الاخيرة
 حرف علة) سواء كان لامه او عينه او كلاهما حرف علة فكلمتا وعد ويسر صحيحتان
 عند النحاة وغير صحيحتين عند الصرفيين وانما قال حروفه الاخيرة ولم يقل لامه
 لاختلاف الاصطلاحين فقوله فالصحيح مبتدأ وخبره الا تى قوله بالضمّة (المجرد)
 بالرفع صفة الصحيح وقوله (عن ضمير بارز مرفوع) متعلق بالمجرد وزاد الشارح
 قوله (متصل به) ليدخل فيه قوله وما يضرب الا هو فانه يصدق عليه ان لفظ
 يضرب لم يجرّد عن الضمير البارز المرفوع لان فاعله الضمير الذى ذكر بعد الا
 وهو بارز مع انه من الصحيح المجرد واذا قيد المرفوع بالتصل يصدق عليه انه
 مجرد عن المتصل وقال العصام والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى
 التجريد عن الضمير أن لا يتصل به يدل عليه قوله المتصل به ذلك انتهى وقوله
 (للتثنية) صفة ثالثة لقوله الصحيح يعنى الصحيح المجرد الكائن للتثنية (مذكرا
 كان) اى تلك التثنية (او مؤنثا) وقوله (مثل يضربان وتضربان) اشارة الى تعميم
 التثنية للغائب وهو يضربان وللغائبة والمخاطبة وهو تضربان وقوله
 (والجمع) بالجر عطف على التثنية وزاد الشارح وصفه بقوله (المذكر) ليحصل
 تعميم الجمع للمذكر والمؤنث وقوله (مثل يضربون وتضربون) اشارة الى
 تعميم آخر يعنى سواء كان ذلك الجمع جمعا مذكرا غائبا او مخاطبا (و) قوله
 (المؤنث) بالجر عطف على قوله المذكر اى الجمع ايضا شامل للجمع المؤنث
 (مثل يضربن) وهو للغائبة (وتضربن) وهو للمخاطبة وقوله (والمخاطبة)
 بالجر عطف على مقابله وصفه بقوله (المؤنث) ليختص بالمخاطبة (مثل تضربن)
 ولما اشترط للحكم الذى سيذكر أن يكون الصحيح معربا مجردا عن الضمائر
 المذكورة فرع عليه قوله (فهذه اربع صيغ) يعنى انه بعد اشتراط المذكورات
 بقى فى الحكم اربع صيغ احدها (يضرب فى الواحد الغائب المذكر و) ثانيها
 (تضرب) حال كونه (فى موضعين فى الواحد الغائب المؤنث والواحد
 اى وفى الواحد (المخاطب المذكر و) ثالثها (اضرب) بفتح الهمزة حال
 كونه (فى المتكلم الواحد و) رابعها (نضرب) حال كونه (فى المتكلم مع
 غيره) (بالضمّة) خبر للمبتدأ يعنى ان اعراب الصحيح الذى يكون مجردا عن
 الضمائر المذكورة بالضمّة (فى حال الرفع) (والفتحة) (فى حال النصب) (لفظا)
 وقوله (اى حال كون الضمة والفتحة لفظيتين) اشارة الى ان قوله لفظا حال من
 كل منهما وقوله لفظا موجود فى النسخ التى وجدها الشارح وليس بموجود
 فيما وجده صاحب الوافية وزينى زاده (والسكون) اى بالسكون (فى حال
 الجزم) ثم قال العصام لم يقيده بقوله لفظا كما قيد اخويه لان السكون

فقوله للتثنية صفة ثالثة
 لقوله عن ضمير لا لقوله العبر
 ولا لفظه يعنى وهو
 لا يحتاج الى التفسير بل يعرف
 با Duffy تأمل تأمل وكن
 من ث كرون لم

هـ التثنية باعبار

المضارع اذا لم يتصل به نون جمع المؤنث نحو يضربن وانما لم يعرب باتصال
تينك النونين (لانه اذا اتصل به) اى بالمضارع (احدها) اى نون التأكيد
او نون جمع المؤنث (يكون) ذلك المضارع (مبني) وانما يقتضى اتصال احدها
كونه مبني (لان نون التأكيد لشدة اتصاله) اى لكون اتصاله بالفعل اتصالا
شديدا تكون النون المذكورة (بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب) يعنى اذا كان
بمنزلة جزء الكلمة يمتنع دخول الاعراب عليه فانه لو دخل اما يدخل الاعراب
(قبلها) اى قبل النون او يدخل على النون فان دخل قبلها (يلزم دخوله)
اى دخول الاعراب (فى وسط الكلمة) لكون النون المذكورة بمنزلة آخر
الكلمة (ولو دخل) اى الاعراب (عليها) اى على النون (لزم دخوله) اى
دخول الاعراب (على كلمة اخرى حقيقة) فان محل الاعراب هو نفس المضارع
واما النون وان كانت بمنزلة الكلمة لكنها كلمة اخرى فى الحقيقة ولما امتنع
دخوله على كل تقدير امتنع كون المضارع معربا وقوله (ولان) الخ دليل لعدم
كونه معربا مع نون جمع المؤنث لان (نون جمع المؤنث فى المضارع يقتضى ان يكون
ما قبلها ساكنا) وانما يقتضى ذلك (لمشابهتها) اى لمشابهة نون جمع المؤنث الداخلة
فى المضارع (نون جمع المؤنث) الداخلة (فى الماضى) يعنى فى كونها ملحق جمع المؤنث
ولما اقتضت سكون ما قبلها (فلا يقبل) اى المضارع الذى اتصل به نون جمع
المؤنث (الاعراب) ولما ثبت كون المضارع معربا وقد كانت انواع الاعراب
مختلفة شرع فى بيان تعيينه فقال (واعرابه) اى اعراب المضارع انواع ثلاثة
احدها (رفع و) ثانيها (نصب) (يشارك) اى يشارك المضارع (الاسم فيهما)
اى فى كون كل منهما مرفوعا ومنصوبا (وجزم) اى وثالث الانواع جزم
(يختص) اى يكون الجزم مختصا به) اى بالمضارع (كالجر) اى كما كان الجر
مختصا (بالاسم) حيث قال فى صدر الكتاب ومن خواصه الجر كما قال ههنا ومن
خواصه دخول الجوازم وقال العصام ان قوله واعرابه رفع لا بمعنى الرفع الذى
هو علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون وان اقتضاه العامل لا بمعنى ما به يتقوم المعنى
المقتضى للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان
اعراب الفعل ليس لمعنى وكذا قوله ونصب وجزم يعنى انه بمعنى السكون او حذف
نونه او حذف حرف اقتضاه العامل انتهى * ثم شرع المصنف فى بيان انواع المضارع
بحسب الاعراب اللفظى والتقديرى كما بينهما فى الاسم فقال (فالصحيح) (منه)
اى من المضارع * ولما كان فى تعريف الفعل الصحيح فرق بين الصرفين وبين النحاة
وهو أنه فى اصطلاح الصرفين ماسم جميع حروفه من حروف العلة وعند النحاة
ماسم آخره من حروف العلة فيشمل الناقص فقط اشار الشارح بقوله (وهو)

مثل يتدحرج و) على ستة احرف مثل (يستخرج ونحوها) اى نحو يتدحرج
ويستخرج وهو ما كان ماضيه على ثلاثة احرف مثل ينصر ويضرب اما وجه
كونها مضمومة فى الرباعى فلانه لما فتح اول الماضى ينبغى ان يخالفه المضارع لمكان
التباين والتغاير بينهما واما وجه اختصاص الضم بالرباعى فلان الثلاثى لما كان
كثير الاستعمال استدعت كثرته ان يخفف بالفتحة واما غيره من الخماسى
والسداسى فلانه لما كان كثير الحروف حصلت فيهما الثقة المستدعية للتخفيف
ايضا كذا فى بعض الحواشى (ولا يعرب من الفعل غيره) (اى غير المضارع)
وانما لم يعرب غير المضارع (لعدم علة الاعراب) وهى المشابهة التامة للاسم
(فيه) اى فى ذلك الغير * ولما توجه على عبارة المتن بانه لم يحجز تعلق قوله اذا لم يتصل به
بقوله لا يعرب اراد الشارح ان يمهّد مقدّمة يندفع بها ذلك الاتجاه فقال (ولما كان
هذا الكلام) الخ واما الاتجاه فهو انه اذا تعلق قوله اذا لم يتصل به بقوله لا يعرب
يكون حاصله ان غير المضارع من الافعال لا يعرب بشرط عدم اتصال
نون التأكيد به واما اذا اتصلت به يكون معربا ولا يخفى بطلان هذا المعنى لان المراد
ان غيره لا يعرب اصلا سواء اتصل به النون او لم يتصل فيلزم صرف عبارته
الى وجه يوافق المراد وهو أنه لم يتعلق بمنطوق الكلام كما توهم بل هو متعلق
بمفهومه فانه لما كان قوله لا يعرب من الفعل غيره (فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع)
فقوله (صح) جواب لما اى لما كان فى هذه القوة صح (ان يتعلق به) اى بقولنا
لا يعرب (قوله) (اذا لم يتصل به نون) فانه لما نفى اعراب غير المضارع انفهم منه اثبات
اعراب المضارع فانه يكون من قبيل قولنا ما جاءنى غير زيد فانه يقتضى انحصار
الحجية فى زيد يعنى ان اعراب المضارع بشرط ان لا يتصل بذلك المضارع نون
(تأكيد) (تقيسة كانت) اى تلك النون نحو يضربن بفتح النون المشددة
(او خفيفة نحو يضربن) بسكونها وقال العصام وفى توجيه الشارح تبعا لصاحب
الوافية نظر فان قوله ولا يعرب من الفعل غيره فى قوة انما يعرب المضارع بمعنى
ما يعرب الا المضارع لدخول انما عليه فيكون اتصال الظرف به تقييدا لحصر
الاعراب فيه فبقية الشبهة بحالها وانما تندفع الشبهة اذا كان هذا القول
تقييدا لحصر اعرابه فى وقت عدم الاتصال وليس كذلك حتى تندفع الشبهة
ثم قال فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيل لها اى يعرب مغايرة
فى وقت عدم الاتصال فالقيد يكون لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به
احد النونين انتهى ملخصا واقول ان هذا التوجيه مع ما فيه متعقب المعنى
غير موافق لما هو المتبادر من مراد المصنف فانه فى صدد بيان حال المضارع
لا فى صدد بيان غيره والله اعلم بالصواب (ولا نون جمع المؤنث) اى وانما يعرب

تفسير لضير غيرها اى المراد بغيرها غير القسمين (المذكورين) وقوله (وها) تفسير للقسمين يعنى المراد بالقسمين احدهما (واحد المؤنث الغائبة و) الاخر (مثناه) فبقى للياء من صيغ الغائب اربع صيغ لان الغائب ثلاثة والغائبة ثلاث فالجُمُوع ست صيغ ولما تعين القسمان منهما للتاء بقى اربعة اقسام وهى الغائب المفرد وتثنيته وجمعه وجمع المؤنث الغائبة نحو يضرب ويضربان ويضربون ويضربن (فقوله غيرها اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب) وانما جاز كونه بدلا (لانه) اى لان لفظ غير (وان لم يصير بالاضافة) اى لم يصير بسبب اضافته الى ضمير (معرفة لكنه) اى لكن الشأن انه (خرجت بها) اى بالاضافة (عن النكارة الصرفة) واذا خرجت كلمة الغير عن النكارة الصرفة (فهو) اى لفظ غير (فى قوة النكرة الموصوفة) وانما اورده الشارح ههنا وجوز كونه بدلا و اشار بذلك الى الرد على من قال انها صفة الغائب بانه لا يجوز أن يكون صفة له لان غير لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا يصح صفة للمعرفة ثم اورد عليه بانه لا يجوز أن يكون بدلا منه ايضا لان النكرة اذا كانت بدلا من المعرفة فالتعت واجب مثل بالناسية ناصية كاذبة فاجاب عنه بقوله لانه الخ يعنى انه انما يحتاج الى التوصيف اذا كانت النكرة نكرة صرفة كما فى الناصية واما اذا كانت نكرة مخصصة بوجه ما فلا يحتاج الى التوصيف وقوله (او بالنصب) اشارة الى احتمال اعراب آخر على تقدير نصبه وهو أنه (حال) من الغائب * ثم رجحه فقال (وهو الاولى) اى ان الاولى من الاعرابين هو كونه حالا لا كونه بدلا وقوله (لموافقة السابق) بيان وجه انحصار الاولوية فى كونه حالا يعنى ان كونه اولى لحصول الموافقة والمناسبة للسابق وهو قوله غيبة فانه كما عرفت لا يكون الا حالا ولا يجوز كونه بدلا وفيه اشارة الى اتمام الرد المذكور يعنى وجه اولوية كونه حالا ليس لضعف كونه بدلا كما توهم بل وجه آخر * ثم شرع فى مسائل حروف المضارعة فقال (وحروف المضارعة) اى الحروف التى تحصل بها المضارعة والمشابهة بينه وبين الاسم (مضمومة فى الرباعى) ولما كان المتبادر من لفظ الرباعى هو الرباعى المجرد اراد الشارح ان يفسره على وجه يراد به معناه الاعم فقال (اى فيما) اى فى المضارع الذى (كان ماضيه) مبنيا (على اربعة احرف اصلية) اى سواء كانت تلك الاربعة مجردة عن الزوائد (كيدخرج اولا) اى اولست جميع الاربعة اصلية بل كان احدها زائدا وذلك فى الثلاثى المزيدي فيه (كيدخرج) وكذا يقاتل ومنها الابواب الستة التى الحقت بالرباعى المجرد (ومفتوحة) اى حروف المضارعة مفتوحة (فما سواه) (اى فيما) اى فى المضارع الذى (سوى ما) اى هو غير المضارع الذى (ماضيه) يكون مبنيا (على اربعة احرف) بل كان ماضيه على خمسة احرف

(فالهزمة) وقوله (من تلك الحروف) اما حصة او حال يعنى المراد بها الهزمة الكائنة من تلك الحروف (الاربعة) يعنى حروف نأيت فالفاء في قوله فالهزمة تفصيلية والهزمة بالرفع مبتدأ وقوله (للمتكلم) ظرف مستقر خبره وقوله (مفردا) بالنصب على انه حال من المتكلم يعنى ان الهزمة معينة لنفس المتكلم حال كونه مفردا (مذكرا) اى سواء (كان) ذلك المفرد المتكلم مذكرا (او مؤنثا نحو اضرب) ولا يخفى ان المصنف غير ترتيب ما ذكره في الاجمال الذى هو لفظ نأيت حيث قدم فيه النون وقدم ههنا الهزمة للاشارة الى ان الترتيب المطابق لترتيب الافعال هو تقديم الهزمة لان الابتداء فيه من المتكلم المفرد ثم المتكلم مع الغير كما اشرنا اليه ولذا قال (والنون له) (اى للمتكلم المفرد) الذى سبق مع تعميمه المذكر والمؤنث لكن لا لانه اذا كان وحده سواء كان كلهم مذكرا او كلهم مؤنثا او مختلطا بل (اذا كان) اى ذلك المفرد (مع غيره) (واحدا كان) اى سواء كان (ذلك الغير) واحدا فيكونان اثنين (او اكثر) فيكون جمعا (مثل نضرب) فان لفظ نضرب مشترك بين كون المتكلم اثنين وبين كونه جمعا فلم توضع لمذكره ومؤنثه ولا لمتناه وجمعه صيغة مخصوصة لقوة القرينة في المتكلم فان السامع ان كان مشاهدا للمتكلم يعلم بالضرورة افراده وتذكيره بالمعينة وان كان سامعا من وراء الحجاب يحصل له ايضا علم ضرورى من رقة صوته وغلظته ومن صوت الواحد وغيره فلذا اكتفوا بالصيغتين كما هو مصرح في كتب الصرف وقوله (وكأنتهما) لبيان وجه ترجيح الهزمة للمفرد والنون للمتكلم يعنى اظن ان الهزمة في اضرب والنون في نضرب (مأخوذان) اى الهزمة مأخوذة (من) همزة (انا) النون مأخوذة من نون (نحن) (والتاء للمخاطب) (واحدا كان) اى سواء كان ذلك المخاطب واحدا (او مثنى او مجموعا مذكرا) اى سواء كان ذلك المثنى والمجموع مذكرا اى سواء (كان) كل من الواحد والمثنى والمجموع مذكرا نحو تضرب وتضربان وتضربون (او مؤنثا) نحو تضربين وتضربان وتضربن وقوله (والمؤنث) عطف على قوله للمخاطب اى التاء معينة للمؤنث ايضا وقوله (الواحد) صفة المؤنث * ولما علم وحدته من صيغته ومن ذكره في مقابلة قوله (والمؤنثين) تركه المصنف ولما كان قوله (غيبة) بالنصب حالا وشرط الحال ان تكون مهيئة للهيئة اراد ان يفسره الشارح على وجه يجوز وقوعه حالا فقال (اى حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات) وهذا تفسيره بتأويله مشتقا وقوله (او ذوى غيبة) تفسير على وجه يحمل عليه نحو تضرب وتضربان (والياء للغائب غيرها) وقوله (اى غير القسمين)

زمانى الحال والاستقبال) وقوله (على الصحيح) اشارة الى ان فى استعمال المضارع فى الزمانين قولين احدهما انه حقيقة فيهما يعنى انه من الالفاظ المشتركة والثانى انه حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال فالصحيح منهما هو الاول وهو أنه مشترك (كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين) اى كلفظ العين فانه اسم وقع مشتركا بين الذهب والشمس وغيرها (وتخصيصه) وهو (بالجر عطف على قوله لوقوعه) وقوله (اى تلك المشابهة) الخ لبيان الاهتمام فى تفسير مراد المص كما قلنا يعنى ان المضارع مشابه للاسم وتلك المشابهة (انما تكون) اى لا تكون تامة الا (لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه) اى ولكونه مخصصا (بواحد من زمانى الحال والاستقبال) بعد كونه موضوعا لهما ومشاركا بينهما بحسب الوضع وانما اتى الشارح به ليحصل صلة قوله وتخصيصه لان التخصيص انما يتعدى باحد الزمانين وقوله (يعنى الاستقبال) تفسير لقوله بواحد يعنى ان المراد بالواحد الذى خصص الفعل به ههنا هو معنى الاستقبال وقوله (بالسين) متعلق ايضا بقوله وتخصيصه والباء سببية يعنى ان تخصيص المضارع بالاستقبال بسبب دخول السين عليه وقوله (فانه للاستقبال القريب) بيان لوجه كون السين سببا للتخصيص وهو كون السين موضوعا للاستقبال القريب (وسوف) اى وتخصيصه بالاستقبال بسبب دخول سوف عليه (فانه) اى فان لفظ سوف (للاستقبال البعيد كما مر) فى بيان الخواص وقوله (كما ان الاسم يخص باحد معانيه بواسطة القرائن) تقرير للمشابهة بينهما فان شرطها اتصاف كل من الطرفين بوجه الشبه ولما عرف اتصاف المضارع من متن المصنف اكمل الشارح بيان اتصاف الاسم ايضا فانه اذا قلنا طلع العين يكون العين مختصا بالشمس التى هى احد معانيه بقرينة ذكر طلع * ثم ان المصنف لما عدل عن تعريفه المشهور وهو ما وضع للحال او الاستقبال او بما فى اوله حرف من حروف اتين اراد الشارح ان يبين وجه عدوله فقال (وانما عرفت) اى المصنف (المضارع بمشابهة الاسم) حيث قال ما شبه ليكون التعريف مطابقا للنظ المضارع (لانه) اى لان هذا الفعل (لم يسم مضارعا الا لهذا المعنى) اى لكونه مشابها (اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة) وقوله (مشتقة) بالنصب حال من المضارعة وفيه اشارة الى ان كونه بمعنى المشابهة منقول عن معنى آخر وهو كونها مشتقة (من الضرع) وقوله (كأن كلا الشبهين) اشارة الى ان اطلاق المشابهة على المضارعة من قبيل تسمية اسم المشبه به للمشبه فان الشئين المشابهين شبا بالاخوين الذى (ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضا) ثم شرع المصنف فى بيان تعيين كل واحد من الحروف الاربعة بصيغة مخصوصة فقال

(كضربوا) يعني اذا كان الحرف الاخير صحيحا (او تقديرا) او يضم تقديرا
 يعني انه كان مضموما في الاصل ثم عرض له الاعلال فصار مقبلا مفتوحا (كرموا)
 بفتح الميم يعني اذا كان الحرف الاخير حرف علة فان اصل رموا ريموا ومقبل الواو
 مبنى على الضم ايضا لكن لم يبق ذلك في اللفظ وفي بعض الحواشي ان هذه العبارة
 من الشارح موافقة لعبارة الرضى وغيره من كتب النحو والظاهر ان المراد ينى
 على الضم لقصد مجازتها لحرف العلة لما صرح به في المنهل وغيره انتهى * ولما فرغ
 من بيان خواص الماضي وتعريفه شرع في بيان حد المضارع وخواصه فقال
 (المضارع ما شبه) بفتح الهمزة على صيغة المعلوم وقوله (اى فعل) تفسير لما
 وضمير (اشبه) راجع اليه وقوله (الاسم) بالنصب مفعوله وقوله (باحد حروف
 تأيت) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من فاعل اشبه كما فسر به بقوله
 (اى حال كونه) اى كون ذلك الفعل (ملتبسا باحد حروف تأيت) وفيه اشارة
 الى ان الباء للملاسة ويحتمل ان يكون الظرف لغوا بان يكون الباء متعلقا باشبه
 والباء حينئذ تكون للسببية كما قدم زيني زاده في معرب الكافية وقوله (في اوائله)
 حال من الحروف اوصفة له يعني حال كون تلك الحروف في اوئل المضارع
 (يعنى) اى المصنف بحروف تأيت (الحروف التى جمعتها كلمة تأيت) وانما عدل
 المصنف عن تركيب اثنين لان فيه تفريقا بين حرفي التكلم وتقديم حرف الخطاب
 على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب اذا الغائب متوسط والمحاطب منتهى الكلام
 بخلاف هذا كذا في بعض الحواشي * واعلم ان ترتيب صيغ الفعل في علم الصرف
 مخالف لترتيبها في علم النحو فان ترتيبها في الصرف من الغائب الى المتكلم فيكون
 المحاطب متوسطا وفي النحو من المتكلم الى المحاطب فيكون الغائب متوسطا
 وايضا الكلم التى جمعت تلك الحروف ثلاث ايتين وتآيت وتآتى فالابتداء في الاول
 متكلم وحده ثم المحاطب ثم الغائب ثم المتكلم مع الغير فلا موافقة لاحد من الترتيبين
 والكلمة الثانية من المتكلمين ثم الغائب ثم المحاطب وفي هذا موافقة لترتيب النحو
 في الجملة ولذا اختارها المصنف والله اعلم * ثم اورد الشارح قوله (وهذه المشابهة
 انما تكون) للاشارة الى ان اللام في قوله (لوقوعه) متعلق بفعل محذوف وقال
 صاحب المعرب ان اللام فيه متعلق بقوله اشبه ثم قال ان تقدير المتعلق تكلف انتهى
 واقول لعل ارتكاب الشارح هذا التكلف لبيان ان المصنف في صدد بيان وجوه
 المشابهة بين المضارع والاسم وهذا انما يكون بتغيير الكلام الى ما ترى وفسر
 الضمير المجرور بقوله (اى لوقوع ذلك الفعل) للاشارة الى ان الضمير راجع الى
 الفعل المضارع والى انه مضاف الى فاعله وقوله (مشارك) مفعوله يعني ان تلك
 المشابهة لكون الفعل المذكور من الافعال التى تشترك بين المعنيين يعني (بين

اى وقوع الماضى موقع الاسم (نحوزيد ضرب فى موضع زيدضارب) فان ضرب
 ههنا وقع فيما يجوز وقوع المضارع فيه وهذا الموقع من مواقع الاسم (و) قوله (شرطا
 وجزاء) بالنصب معطوف على قوله موقع الاسم يعنى ان الماضى مشابه للمضارع
 ايضا فى وقوع الماضى شرطا وجزاء كما وقع المضارع (تقول) اى يجوز أن تقول
 (ان ضربتني ضربتك فى موضع ان تضربني اضربك واما الفتح) اى واما وجه
 كونه مبنيا على الفتح بعد اختيار الحركة على السكون (فلكونه) اى فلكون الفتح
 (اخف الحركات) ولما كان كونه مبنيا على الفتح مشروطا بشرط لاشئ اعنى
 بشرط عدمى قال (مع غير الضمير المرفوع المتحرك) (فانه) اى فان الماضى (مبنى
 على السكون معه) اى مع الضمير المذكور (نحوضرن) وهو الجمع المؤنث الغائب
 (الى ضربنا) اى منتها الى نفس المتكلم مع الغير يعنى طرفى الصيغ الثماني معلوما
 ومجهولا وهى ضربن وضربت وضربتما وضربتتم وضربتن وضربت
 وضربنا فان الضمير المتصل بكل منها ضمير مرفوع متحرك بخلاف ضربا وضربت
 وضربتا وقوله (كراهة) بالنصب مفعول له لقوله فانه مبنى على السكون يعنى انه انمابنى
 على السكون لالكون السكون اصلا معدولا يمنع منه مانع فزال المانع ههنا فغاد الاصل
 بل بناؤه على السكون لمرجح آخر وهو كراهة (اجتماع اربع حركات متواليات فيما)
 اى حاصلة من اللفظين الذين (هو) اى احدهما مع الآخر (كالكلمة الواحدة) يعنى
 اجتماع اربع حركات ليس بكرهه اذا كان موضعها كلمتين ليس اتصال احدهما بالآخرى
 شديدا بحيث تجعل كالكلمة الواحدة بل هو كرهه فى الموضع الذى حصل اجتماعها من
 الكلمتين اللتين كان اتصال احدهما بالآخرى شديدا بحيث تجعل احدهما مع الآخرى
 كالكلمة الواحدة وانما جعل ههنا كذلك (لشدة اتصال الفاعل بفعله) يعنى انه لما كانت
 تلك الضمائر فاعلا كان اتصالها بالفعل شديدا لكون الفاعل متصلا بفعله اشد اتصال
 لكونه مدلول للفعل دلالة التزامية كما عرفت (وانما قيد) اى المنصف (الضمير
 المرفوع بالمتحرك احترازا) اى لقصد الاحتراز (عن مثل ضربا فانه) اى فان فعل
 ضربا يعنى الفعل الماضى الذى هو مثنى ضرب (ايضا) اى كمفرده (مبنى على الفتح)
 لكون الضمير المرفوع غير متحرك فيه وقوله (و) (مع غير) (الواو) معطوف
 على قوله الضمير فاشار الشارح اليه بتوسيط لفظ مع غير بينه وبين العاطف يعنى
 ان كون آخر الماضى مبنيا على الفتح مشروط بشرطين احدهما ان لا يكون مصاحبا
 للضمير المذكور والثاني ان لا يكون مصاحبا لواو الجمع المذكور (فانه) اى لان الآخر
 (يضم) اى يجعل مضموما (معها) اى مع كلمة الواو وقوله (لجانستها) بيان لوجه
 ترجيح الضم على الفتح يعنى ان آخر الماضى فيما كان مبنيا على الضم اذا كان
 مع واو الجمع ليكون الواو من جنس الضمة من الحركات (لفظا) يعنى انه يضم لفظا

منعاً به يصدق على لفظ الامس فانه دل على زمان قبل زمانك مع انه لا يصدق عليه المعرف لكونه اسماً اجاب عنه بقوله (والمراد بما الموصولة) يعنى ما في قوله مادل (الفعل) كما فسرہ الشارح بقوله اى فعل واذا كان المراد بالموصول فعلاً (فلا ينتقض منع الحد) اى حد الفعل (بمثل امس) اى من الاسماء التى وضعت على الزمان الماضى فانه لما قال فعل خرج عنه * ثم اراد دفع توهم آخر بالانتقاض بالمنع فى قوله لم يضرب فانه مضارع مع انه يصدق عليه انه فعل دل على زمان قبل زمانك وبالجمع بالماضى الذى وقع شرطاً وجزءاً فانهما ماضيان يعنى يصدق عليهما المحدود مع انه لا يصدق عليهما الحد فانهما يدلان على المستقبل لاعلى زمان قبل زمانك فاجاب عنهما بقوله (والمراد بالدلالة ماهو بحسب الوضع) يعنى المراد بالدلالة التى فى ضمن دل هى الدلالة التى بحسب الوضع فاذا اريد بها هذا المعنى (فلا ينتقض منعه) اى منع الحد (لم يضرب) فانه ليس موضوعاً باصل الوضع للماضى بل معنى الماضى عرض عليه فلا يصدق عليه انه دل على زمان قبل زمانك بحسب كونه موضوعاً بل وضعه للمستقبل او الحال ودلالته على الماضى بحسب الاستعمال (وجمعه) اى وكذا لا ينتقض جمع الحد بان لم يكن جامعاً للأفراد (بان ضربت) فيما وقع فى حيز الشرط (ضربت) اى فيما وقع فى حيز الجزاء فانهما موضوعان للماضى ثم عرض لهما الاستقبال بسبب وقوعهما فى حيز الشرط والجزاء * ثم شرع المصنف فى الاشعار ببعض خواصه الممتاز بها عن اخواته من الافعال لان اخواته معرفة بعد الفراغ من حده فقال (مبنى على الفتح) واراد الشارح بيان اعراب لفظ المبني فقال (خبر مبتدأ محذوف اى هو يعنى) اى يرجع الضمير (الماضى) وهو بالنصب مفعول يعنى (مبنى على الفتح لفظاً نحو ضرب) يعنى اذا كان آخره حرفاً صحيحاً (او) هو مبنى على الفتح (تقدير ان نحو رمى) يعنى اذا كان آخره حرف علة * ثم شرع الشارح فى بيان وجه كونه مبنيًا على الحركة فقال (واما البناء على الحركة) ثم انه ترك التعرض لوجه نفس البناء لظهوره فان وجهه ان الاصل فى الفعل البناء لفقد المعانى الموجبة للاعراب فى الفعل بخلاف الاسم فان المعانى الموجبة للاعراب معتورة عليه وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شئ منها موجود فى الفعل واذا كان الاصل فيه البناء ولا مقتضى للعدول عنه وهى المشابهة التامة كما فى المضارع ابقى الماضى على الاصل فلذا ادار الكلام بين كونه مبنيًا على الحركة وبين كونه مبنيًا على السكون فقال واما وجه كون الماضى مبنيًا على الحركة اى التى هى غير الاصل فى المبني (دون السكون الذى هو الاصل) اى ترك ما هو الاصل (فى المبني فلم يشابهته) اى لم يشابهة الماضى (المضارع) الذى هو متحرك لكونه معرباً (فى وقوعه)

وقوله (قبل زمانك) ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة للزمان يعنى على الزمان الذى يحصل قبل زمانك وفسر الزمان الثانى بقوله الحاضر الذى للاشارة الى ان المراد بقوله قبل زمانك يعنى ما كان مضافا الى المخاطب وهو قائل الكلمة هو الزمان (الحاضر الذى انت فيه) اى فى هذا الزمان عند تكلمك بالفعل الماضى وقوله (قبلية ذاتية) تفسير لكلمة قبل فان قبلية اما ذاتية كقبلية العلة على المعلول او زمانية كقبلية الامس على اليوم فالمراد بقوله على زمان قبل زمانك هى قبلية الذاتية لكن لا مطلقا بل الذاتية التى (تكون) وتوجد (بين اجزاء الزمان) وانما فسر به للاشارة الى دفع ما قيل ان قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون للزمان زمان لان معنى التقدم الزمانى ان يكون المتقدم فى زمان سابق والمتأخر فى زمان لاحق ونقل الكلام الى ذلك الزمان فيلزم التسلسل فاراد الشارح ان يدفع هذا السؤال بقوله تكون بين اجزاء الزمان يعنى ان المراد بتقدم الزمان على الزمان ههنا هو تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض (فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض) وان كان تقدما بالزمان لكنه ليس تقدما بزمان آخر بل هذا التقدم (انما يكون بحسب الذات) ومن ثمة قال قبلية ذاتية (لا بحسب الزمان) فانه لو كان بحسب الزمان لزم المحذور المذكور فاذا لم يكن ذلك التقدم الحاصل بين اجزاء الزمان زمانيا (فلا يلزم) اى منه (ان يكون للزمان زمان) اعلم ان هذا اشارة الى مسألة حكمية وتحققها ان الحكماء ذهبوا الى ان الزمان لا بداية له ولا نهاية بدليل انه لو كان له بداية يلزم وجود قبل فى ابتدائه وذلك القبل زمان ايضا فيلزم التسلسل فاجيب بانه انما يلزم التسلسل لو كان ذلك التقدم تقدما زمانيا محتاج الى زمان بل زمان ذلك الزمان هو نفس ذلك الزمان فالتقدم عارض آخر للزمان بالذات ولغيره بواسطتها لان التقدم والتأخر ناشئان من ذواتهما فان ماهية الزمان هو التجدد اعنى عدم الاستقرار فاذا فرض فيها اجزاء عارضة لهما يكون التقدم والتأخر لذاتها هذا * ثم اعلم ان المراد ههنا بالتقدم بالذات ان يكون منشأ الذات لا التقدم بالطبع فانه بمعنى آخر فان المتقدم بالطبع يجتمع فيه التقدم مع التأخر وههنا ليس كذلك فان الامس لا يجمع اليوم كذا فى بعض الحواشى وفيه مباحث اخرى والوجه فى تركها ماقال العصام ولتحقيقه علم آخر وفهمه مخاطب آخر * ثم شرع فى بيان فوائد قيود التعريف فقال (فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال) اى من المضارع وغيره فانه يصدق على كل منهما انه فعل دل فكان هذا القول بمنزلة الجنس (وقوله قبل زمانك يخرج ماعداه) فان ماعدا الماضى امدادال على الحال واما على المستقبل فلا يصدق قوله قبل زمانك على واحد منهما فان الحال هو زمانك والمستقبل هو زمان بعد زمانك * ولما توهم انتقاض التعريف

لكونها واردة بالنكرة (و) قوله (احتراز) بالرفع عطف على قوله حال اى
 هذا اللفظ حال واحتراز (عن) التاء (المتحركة لاختصاصها) اى لاختصاص
 المتحركة (بالاسم) كما عرفت (و) (لحوق) (نحو تاء فعلت) يعنى من خواصه
 ايضا لحوق التات التى شبهت بالتاء المضمومة التى فى المتكلم الماضى * ثم فسر
 مراده فقال (اراد) اى المصنف (بنحو) اى بقوله نحو (تاء فعلت الضمائر
 المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة) وقوله (فتدخل) تفريع لهذا التعميم
 الحاصل من كلمة نحو يعنى فحينئذ تدخل (فيه) اى فيما يختص لحوقه (تاء فعلت)
 اى التاء المفتوحة الدالة على المخاطب والمكسورة الدالة على المخاطبة (ايضا) اى
 كما تدخل تاء المتكلم وقوله (وذلك) شروع فى بيان وجه اختصاص المذكورات
 بالفعل يعنى كون المذكورات مختصة بالفعل ثابت (لان ضمير الفاعل لا يلحق
 الا بما) اى الا باللفظ الذى (له فاعل) فان تلك التات ليست دالة على التأنيث
 كما كانت التاء الساكنة فتعين لحوقها لبيان الفاعل فحينئذ يلزم وجود الفاعل
 فيما لحقته (والفاعل انما يكون للفعل وفروعه) يعنى من الصفات التى هى فروع
 الفعل فى العمل مثل اسم الفاعل والمفعول (وخط) بصيغة المجهول اى ولما كان
 رتبة الفروع منحطة عن رتبة الاصل حظ لذلك (فروعه) اى فروع الفعل
 (عنه) اى عن ذلك الفعل (بمنع) اى بسبب منع (احد نوعى الضمير) اى البارز
 والمستتر فان الفعل لكونه اصلا جامع لهما ولو كانت الفروع جامعة للنوعين
 ايضا يلزم تساوى الفرع للاصل فلزم منع احد النوعين (تحرزا) اى لقصد التحرز
 (عن لزوم تساوى الفرع مع الاصل) ولما كان هذا التعليل مستلزما لمنع احد
 النوعين من غير تعيين ولم يكن مستلزما لمنع البارز اشار الى بيان وجه ترجيح البارز
 للمنع على المستكن فقال (وخص) اى امتاز (البارز بالمنع) عن المستر (لان المستكن
 اخف) لكونه غير مذكور لفظا (واخصر فهو) اى اذا كان المستكن اخف من
 البارز واخصر منه فترجيح المستكن بكونه شاملا (بالتعميم اليق واجدر) من
 البارز يعنى اختص البارز بالفعل وعم المستكن الفعل وفروعه * ولما فرغ المصنف
 من تعريف الفعل ومن بيان خواصه شرع فى بيان انواعه وتعريف كل نوع
 منها مع بيان مسألة مخصوصة بهذا النوع فقال (الماضى مادل) قوله (اى
 فعل دل) اشارة الى ان ماموصوفة وعبارة عن الفعل ومنزلة منزلة الجنس
 وقوله (بحسب اصل الوضع) اشارة الى ان المراد بالدلالة ههنا هى الدلالة
 الوضعية لا العقلية وقوله (فانه المتبادر من الدلالة) اشارة الى قرينة حمل
 قوله دل على الدلالة الوضعية يعنى انما فسرنا الدلالة بهذا التفسير لان
 المتبادر من اطلاق الدلالة هى الدلالة الوضعية وقوله (على زمان) متعلق بدل

ان السين منقوص من سوف لدلالة تقليل الحرف على تقريب الفعل انتهى
 (و) (دخول) (الجوازم) يعنى ومن خواصه دخول الجوازم عليه وانما خص
 دخولها عليه دون الاسم (لانها) اى الجوازم (وضعت اما لنفى الفعل كـم ولما)
 فانهما وضعتا لنفى الحدث الذى فى مدخولهما (او) اى او وضعت تلك الجوازم
 (لطلبه) اى لطلب الفعل (كلام الامر او) وضعت (لنهي عنه) اى عن الفعل
 (كلا الناهية) وهذا فيما عملت فى الفعل الواحد (او) وضعت تلك الجوازم
 (لتعليق الشيء) اى سواء كان ذلك المعلق فى ضمن الجملة الفعلية او فى ضمن الجملة
 الاسمية (بالفعل كادوات الشرط) سواء كانت حرفا مثل ان او اسما كـهما ومتى
 (وكل من هذه المعانى) اى من نفي الفعل وطلبه ونهي عنه وتعليق الشيء به (لا يتصور
 الا فى الفعل) وزاد العصام فى التعليل بان العمل اشارة الاختصاص لان الشيء
 ما لم يخص الشيء لم يعمل فيه واعترض عليه شارح اللب باننا لانسلم ان اختصاص
 العمل اعنى الجزم يستلزم اختصاص الدخول لم لا يجوز أن يختص عملها لانفسها
 الا ترى ان ما ولا يختصان بالفعل ولا يعملان فيه انتهى ويمكن ان يجاب من
 طرف العصام بان مراده من قوله ما لم يخص الشيء لم يعمل فيه ان الملزوم
 اخص واللازم اعم وكل شيء يعمل فهو مختص بدون العكس يعنى وبعض
 ما خص لم يعمل وما ولا من هذا القليل والله اعلم (ولحوق تاء التانيث) ولما غير
 المصنف عبارته ههنا بذكر اللحوق اشار الشارح الى مراده بقوله (عطف)
 يعنى ان اللحوق بالرفع معطوف (على) قوله (دخول قد) فانه اذا عطف على
 لفظ قد يلزم كون اللحوق مدخولا للدخول فلامعنى له (وانما خص به)
 اى وانما اقتصر على الفعل (لحوق تاء التانيث) وامتاز الفعل به عن الاسم (لانها)
 اى لان تاء التانيث (تدل) اى لاتدل الا (على تانيث الفاعل) ولما لم يكن هذا
 التعليل كافيا لانتقاضه بالصفات ضم اليه قوله (ولا تلحق) اى لاتلحق التاء
 المذكورة ايضا (الابما) اى باللفظ الذى (له فاعل) اى باللفظ الذى لا بدله
 من فاعل او نائبه وذلك هو الفعل لا غير (والصفات) اى الصفات التى لا بدلها
 من فاعل ايضا كاسم الفاعل والمفعول لاتكون نقضا علينا فان تلك الصفات
 (استغنت عنها) اى عن تاء التانيث (بما) اى بسبب شيء (لحقها) اى لحق
 لتلك الصفات (من التاء المتحركة الدالة على تانيثها) اى على تانيث تلك الصفة
 (و) على (تانيث فاعلها) اى فاعل تلك الصفات فان التاء المتحركة فى قائمة
 مثلا لما دلت على تانيثها وعلى تانيث فاعلها استغنت عن ذكر تاء تدل على
 التانيث واذا كان كذلك (فلا جرم اخص) اى لحوق تلك التاء (بالفعل)
 لان الفعل غير مستغن عنها وقوله (ساكنة) بالنصب (حال من تاء التانيث)

(غلى المضارع) لانه يصدق عليه (انه) اى المضارع (مقترن باحد الازمنة الثلاثة) لانه اقترن بالزمانين كليهما لانه لمادل على الزمانين لزم منه دلالة على احدهما (لوجود الاحد فى الاثنين) وهذا اشارة الى ان وضع المضارع لمعنى الحال والاستقبال من قبيل عموم المشترك يعنى انه وضع بالاشتراك على كل واحد منهما والجامع لهما هو الاثنان (ولانه) اى ويصدق على المضارع ايضا انه اقترن باحد الازمنة لان المضارع (مقترن بحسب كل وضع) اى باعتبار كل واحد من الوضعين حال كونه مستقبلا مع قطع النظر عن الوضع الآخر أنه مقترن (بواحد) اى بواحد من الزمانين فانه من حيث كونه موضوعا للحال يدل عليه دون الاستقبال ومن حيث كونه موضوعا للاستقبال يدل عليه دون الحال (وان عرض) اى ولو عرض (الاشتراك) يعنى الاشتراك الناشئ (من تعدد الوضع) ثم شرع بعد تحديده فى بيان خواصه كما هى عادته فقال (ومن خواصه) (اى بعض خواص الفعل) (دخول قد) وانما كان دخول قد مختصا فى الفعل ولا يوجد فى غيره من اقسام الكلمة (لانها) اى لان كلمة قد (انما تستعمل) يعنى استعمالها مقصور على احد المقاصد الثلاثة اما (لتقريب الماضى) اى لقصد جعل الزمان الماضى قريبا (الى الحال) وهذا احد المقاصد الثلاثة (او لتقليل الفعل) اى لقصد اخبار قلة وهذا ثانيها (او لتحقيقه) اى اولقصد اخبار بتحقيق الفعل وثباته وهذا ثالثها (وشئ من ذلك) اى وكل واحد من المقاصد الثلاثة (لا يتحقق الا فى ضمن الفعل) وما لا يتحقق الا فى الفعل يوجد فيه ولا يوجد فى غيره فدخول قد خاص بالفعل (و) (دخول) (السين وسوف) وانما كانا من خواص الفعل (لدلالة الاول) اى لدلالة السين (على الاستقبال القريب والثانى) اى ولدلالة سوف (على الاستقبال البعيد) وزمان الاستقبال فى كل منهما جزء من الموضوع له والاستقبال لا يوجد الا فى الفعل فهما لا يوجدان الا فى الفعل وقال العصام ان دلالة الاول على الاستقبال دلالة عليه مع التأكيد صرح به المحقق التفزازنى فى شرح التلخيص انتهى وقال شارح اللب ان فى قوله لدالتهما على الاستقبال الذى لا يوجد الا فى الفعل نظرا لانه ان اريد أنه لا يمكن وجوده فممنوع وان اريد أن وجودها فى غيره ممكن لكن لا يدل فسلم لكنه غير مفيد للمطلوب الذى هو دعوى اختصاصهما اذ لا يلزم من عدم الدلالة فى غيره عدم وجدانهما فيه الا ترى الى قولك ضربى زيدا غدا مراد ثم قل فالصواب فيه وفى امثاله الاستدلال بالاستقراء انتهى وقال الرضى واما السين وسوف فهما سيديوه حرقى التنفيس ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التنفيس فى الحال يقال نفس الخناق اذا وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وقيل

داخلا في التعريف لانه ايضا مستقل بالمفهومية ولذا قيد المعنى بقوله (مقترن)
 (وضعا) اى اقترانا وضعيا لاعقليا وسيجيء فائدة زيادته (باحد الازمنة الثلاثة)
 وقوله (في الفهم من لفظ الدال عليه) للإشارة الى ان مفهومية احد الازمنة
 منهم مع افهام المعنى الموصوف بالاقتران من لفظ الفعل الدال الموضوع
 للدلالة على الحدث المقارن بذلك الزمان يعنى ان مجموع اللفظ بهيئته ومادته
 دال على معنى اعم لكنه بشرط الدلالة بهيئته على الزمان المعين وبمادته على
 ذلك الحدث المقارن (فهو) اى لفظ مقترن (صفة بعد صفة للمعنى) وهذا
 تفريع على كونه قيدا مخرجا يعنى اذا توارد القيدان المخرجان على ذات يكون
 كل منهما صفة له فالصفة الاولى للمعنى قوله في نفسه وهو قيد مخرج للحرف
 والصفة الثانية له قوله مقترن (يخرج به) اى بهذا القيد (الاسم عن حد الفعل)
 فان الاسم وان كان دالا على معنى موصوف بكونه في نفسه لكنه غير مقترن باحد
 الازمنة * ثم اراد الشارح ان يذكر فائدة زيادة لفظ وضع حيث غفل المصنف
 عنه فقال (وبقولنا) وهو معطوف على قوله وبه يعنى انه خرج بقوله (وضعا)
 (يخرج اسماء الافعال) نحو هيهات ونزال (لان جميعها منقولة) يعنى ان اسماء الافعال
 ليست دلالتها على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول لان مجموع تلك
 الاسماء من الاسماء المنقولة اما منقولة (عن المصادر او غيرها) اى او منقولة عن
 غير المصادر (كما سبق) في بحثها فهي وان دلت على الزمان لكن دلالتها عليه
 ليست في اصل معناها الموضوعية له بل دلالتها عليه بعد نقلها الى معنى آخر
 فقوله (ودخل) معطوف على متعلق بقولنا يعنى ان قولنا وضعنا كما خرج به اسماء
 الافعال التي من الاغيار دخل به (فيه) اى في حد الفعل (الافعال المنسلخة
 عن الزمان نحو عسى وكاد) وانما دخلت (لاقتران معناها) اى معنى الافعال
 المنسلخة عنه (به) اى باحد الازمنة (بحسب الوضع) وان انسلخت عنه في
 الاستعمال وقال العصام وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل به في
 حد الفعل لان الافعال الناقصة تامة في اصل الوضع منسلخات عن الحدث
 صرح به بعض المحققين في القوائد الغياثة انتهى يعنى ان كلا من الافعال
 المنسلخة والناقصة موضوع على الحدث مع الزمان فيكونان حينئذ داخلين
 في حد الفعل فيصدق عليهما انهما دالان على حدث مقارن باحد الازمنة
 فلا يضّر طريان الانسلاخ عليهما في الاستعمال قوله (ويصدق) اشارة
 الى ما يتوهم من ان المضارع لما دل على الزمانين اعنى الحال والاستقبال توهم
 خروجه عن حد الفعل فاراد الشارح دفعه فقال ان تعريف الفعل يصدق

بالمفهومية (فالمراد بالمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة) فانه لو اريد به تلك النسبة
لزم الخلف وايضا ينتقض تعريف الفعل بالحرف * ولما بطل ارادة المعنى الثالث بقى
صحة ارادة الاولين فاراد ابطال ارادة الثانى ايضا فقال (ولما وصف ذلك المعنى)
اى المعنى المراد بدلالة الكلمة عليه (بالاقتران بالزمان) حيث قال على معنى مقترن
باحد الازمنة يعنى ان المفهوم من الوصف المزبور أنه لا يريد بالمعنى المعنى المطلق
بل المعنى الموصوف بالاقتران والمعنى الموصوف بالاقتران ليس بمستقل ولما
خرجت النسبة عن كونها مرادة بقيد فى نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما
خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان (تعين ان يكون المراد به) اى
يقوله على معنى فى نفسه (الحدث) ولما انجز الكلام الى ارادة الحدث من المعانى
الثلاثة وكان الحدث جزءاً من مجموع المعانى الثلاثة اورد عليه انه يلزم على هذا
ان يوجد مجاز فى التعريف لانه اذا اريد من الكلمة الموضوعات للمعانى الثلاثة معنى
معين منها تكون دلالة تلك الكلمة على ذلك المعنى مجازا بذكر الكل و ارادة
الجزء وايضا اذا اريد بالمعنى فى قوله مادل على معنى معناه المطابقى مع انه المتبادر
عند اطلاق المعنى فلا تصح ارادته لانه معناه المطابقى ليس بمستقل فى نفسه لكونه
مركبا من المستقل ومن غير المستقل فالمركب منهما يكون غير مستقلا واذا اريد به
معناه التضمنى يلزم تخلف الفعل عما اريد فى الاسم والحرف لان تعريفهما
ايضا مادل على معنى فلا يجوز ارادة التضمنى منه فيهما لما يلزم من لزوم عدم
الاطراد بين الاقسام الثلاثة للكلمة واذا اريد معناه الاتزامى يلزم كون
الحرف غير دال على معنى اصلا * فلما كان بطلان ارادة الآخرين ظاهرا تعرض
لبطلان الاول فقط فقال (فالمراد بالمعنى) اى فى قوله على معنى (ليس معناه
المطابقى) اى ليس المراد به المعنى الدال على المعانى الثلاثة (بل) المراد بالمعنى
(اعم) اى سواء كان مطابقا او تضمينيا لتكون دلالة على المجموع وعلى جزء
منه حقيقة * ولما اورد عليه ايضا بانه اذا كان موضوعا على المعنى الاعم عاد المحذور
ايضا حين اريد به الحدث فانه حينئذ يكون من قبيل ذكر العام و ارادة الخاص
استدرك الشارح بقوله (لكن لا يتحقق الا فى ضمن التضمنى) يعنى انه
لا يلزم منه المجاز لانه انما يلزم لو كان المراد بالمعنى الاعم هو المعنى الاعم مطلقا
لا بشرط شئ وليس كذلك بل المراد منه الاعم الذى اشترط تحققه فى ضمن
التضمنى وقوله (فخرج بهذا القيد) تفرع لقوله فى نفسه يعنى انه لما قيد المعنى
فى تعريف الفعل بكونه فى نفسه بمعنى انه مستقل بالمفهومية و اريد بالمعنى معناه
الاعم المتحقق فى ضمنى التضمنى خرج (الحرف) عن تعريف الفعل (لانه) اى
لان الحرف (ليس مستقلا بالمفهومية) كما سيبنى فى بحثه لكن كان الاسم

اراد أن ينبه على وجه الترجيح فقال (لكن المطابق) يعنى ان ارجاع الضمير الى
المعنى وان كان مطابقا للمراد لكن التوجيه الذى يطابق (لما ذكره) المصنف
(فى وجه الحصر) وهو قوله فى صدر الكتاب لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها
حيث اورد الضمير هنالك بالتأنيث (ارجاع الضمير الى مادل كما لا يخفى) فتعين
ارجاعه الى الكلمة اى فيكون الوجه المطابق لما ذكره ارجاعه الى مادل
فى التعريفات الثلاثة ولما كان للفعل معان بعضها مستقل بالمفهومية كالاسم
وبعضها غير مستقل بها كالحرف اراد أن ينبه على ان المراد بالمعنى ههنا
هو المعنى المستقل بالمفهومية حتى لا يرد على التعريف نقض بالحرف فقال
(اعلم ان الفعل) يعنى انه يخالف لآخويه لان الاسم مشتمل على معنى واحد
مستقل والحرف مشتمل على معنى واحد غير مستقل والفعل ليس كذلك بل هو
(مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان)
ماضيا كان او حالا او مستقبلا (وثالثها النسبة الى فاعل ما) اى الى فاعل غير
معين وبعد تمام دلالة الفعل يحتاج الى تعيينه بذكر لفظ آخر * اعلم ان نسبة الفعل
على نوعين احدهما نسبة الحدث الداخلى الذى هو مدلول الفعل وهذه نسبة
الافعال التامة فاذا قلنا ضرب زيد نسبنا الضرب الذى هو مدلول ضرب الى زيد
وثانيهما نسبة حدث خارج عن الفعل الى مرفوعه وهذه نسبة الافعال الناقصة
لانا اذا قلنا كان زيد قائما فقد نسبنا القيام الخارج عن كان الى زيد فان الحدث
الداخلى فى كان ليس هو القيام بل الكون واذا عرفت هذا فان كان مراد الشارح
بقوله النسبة الى فاعل ما ادخل نسبة الافعال الناقصة وجعلنا كلامه بتعميم النسبة
بان نقول سواء كانت النسبة الى فاعل ما هى نسبة الحدث الذى هو مدلول الفعل
او نسبة حدث خارج عنه وان كان مراده عدم الشمول بل التخصيص بنسبة
الافعال التامة كما هو المتبادر من كلامه حيث قال الى فاعل ما قلنا ان نسبة الافعال
الناقصة تعلم منه بطريق الدلالة بقى ههنا اشكال ينشأ مما قال بعضهم ان المشهور
فيما بينهم كما ذكره الشارح انها ثلاثة لكن التحقيق ان الفعل مشتمل على
اربعة معان ثلاثها ما ذكره ههنا واربعا تقييد الحدث او النسبة بالزمان وهو
ايضا معنى حرفى غير مستقل انتهى واجيب عنه بانه لعل القوم انما لم يلتفتوا الى
الرابع لاستلزام دلالة الفعل على مجموع ما سواه والله اعلم (ولا شك ان النسبة
الى فاعل ما معنى حرفى) اى غير مستقل بالمفهومية (هو آلة لملاحظة طرفيها)
اى طرفى النسبة يعنى ان المقصود بالذات هاتى الطرفان والنسبة حالة بينهما
يلاحظ بها الطرفان ويعرف حالهما بان احدهما مسند والآخر مسند اليه
واذا كانت النسبة المذكورة كذلك (فلا تستقل بالمفهومية) واذا لم تستقل

والافهوراجع الى الكلمة ولو ظهر المعنى الذى هو عبارة عنه لم تأنيثه (على معنى)
متعلق بقوله دل وقوله (كأن) بالجر للإشارة الى ان قوله (فى نفسه) ظرف مستقر
مجرور محلا على انه حقة لمعنى وقوله (اى فى نفس مادل) اشارة الى ان الضمير
المجرور فى تركيب المصنف راجع الى لفظ ما لا الى معناه كما هو الظاهر لفظا لكن
الراجع ان يرجع الى ما ويكون المعنى ان المعنى المدلول فى نفس الكلمة وقوله
(يعنى الكلمة) للإشارة الى ان المصنف وان ارجع الضمير الى مابقرينة ايراده
مذكرا لكن يريد بقوله فى نفسه فى نفس الكلمة لكون ماعبارة عنها* ولما كان الما ل
ان المعنى فى نفس الكلمة اراد أن ينبه على تفسير ذلك الما ل فقال (والمراد بكون
المعنى فى نفس الكلمة دلالتها) على معنى حاصل مشابه للظرفية وهو دلالة
الكلمة (عليه) اى على معناها اى حال كون تلك الكلمة المفهومة منها
(من غير احتياج) اى غير محتاجة (الى ضم كلمة اخرى اليها) اى الى تلك الكلمة الدالة
كما احتاجت فى دلالتها فى الحرف كما سيبنى وانما لم يحتج الى الضم (لاستقلاله)
اى لكون المعنى المذكور مستقلا (بالمفهومية) اى بكونه مفهوما من تلك الكلمة
فيكون اللفظ مشابها للظرف والمعنى مشابها للمظروف وكما ان المظروف اذا
استقر فى مكانه لا يحتاج الى ضم مكان آخر اليه كذلك المعنى اذا كان فى مفهوميته
من تلك الكلمة غير محتاج الى انضمام شئ* ثم شرع فى بيان توجيه يمكن ههنا
بلا عدول عن ظاهر اللفظ فقال (ويمكن ارجاع ضمير فى نفسه الى المعنى) ترجيحا
للقرب وموافقة فى التذكير كما هو الظاهر فى اللفظ (وحينئذ) اى وحين اذ رجع
الضمير الى المعنى (يكون المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله) اى كون ذلك
المعنى مستقلا (بالمفهومية) اى بكونه مفهوما من اللفظ (فرجع كون المعنى
فى نفسه) كما هو التوجيه الثانى (وكونه) اى ومرجع كون المعنى (فى نفس الكلمة)
كما هو التوجيه الاول يعنى يرجع ما لالتوجيهين (الى امر واحد وهو) اى الامر
الواحد الذى رجع اليه (استقلاله بالمفهومية) اى كون المعنى مستقلا بالمفهومية
اما ان كان المراد بكون المعنى فى نفس الكلمة فظاهر اذ لا معنى لكون المعنى
فى نفس الكلمة الا ان يكون مفهوما منها مع قطع النظر عن غيرها وهو معنى
دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها واما ان كان المراد بكون
المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية فلانه لا معنى لكون المعنى حاصلا فى نفس
المعنى الا انه لا يحتاج فى حصوله الى شئ آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره حتى
يحتاج فى حصوله الى شئ آخر حيث لا يحصل بدون حصوله كما فى الحرف* ثم
الشارح لما سوي بين الارجاعين ورجع الارجاع الى الكلمة ولم يرجع الوجه الذى
هو الظاهر بحسب اللفظ بقريئة قر به وتذكيره حيث لا يحتاج فيه الى التصرف

اراد أن يشير الى العبارتين المذكورتين فقال (ولو عبرت) أي لو أردت أن تعبر
 معنى البيت (بالعبرة الاولى) أي بالعبرة التي هي الاصل (لقلت) أي في تفسيره
 بأن تقول ان المراد به انه (ولا يرى واديا اقل به ركب اتوه منه) أي من الركب الذي
 (بوادى السباع) فان الاقل صار صفة للوادي ومسندا الى الركب بالنسبة الى الوادي
 الذي ليس بمركب بل الرؤية منفية بالنسبة اليه وضمير منه راجع الى الركب ايضا
 بالنسبة الى وادى السباع المرئى المثلث فيكون المفضل والمفضل عليه هو الركب
 لا الوادي (ولو عبرت بالعبرة الثانية) أي بالعبرة التي وقع فيها التصرف بتقديم
 وادى السباع كما هي عبارة المتن (لقلت ولا يرى واديا اقل به ركب اتوه من وادى
 السباع) وهذا اللفظ الآخر هو ما به يحصل الفرق بين العبارتين حيث عبر في الاولى
 بلفظ وادى السباع وعبر ههنا بمن وادى السباع فانه لما قدم كوادى السباع ههنا
 وجعله مفعولا او حالا لقوله لا يرى واستغنى به عن ذكر منه ثانيا جعل المفضل عليه
 هو الوادي الذي تقدم فادخلت من التفضيلية على وادى السباع * وهذا آخر
 ما قصدنا تحشيته من مباحث الاسم وتم بعناية الله تعالى وبعد هذا نشرع في تحشية
 القسمين الباقيين من الكلمة اعني قسمي الفعل والحرف واسأل الله تعالى
 ان يعينني بعد هذا ايضا بالعناية التي اعانتني بها بلطفه وكرمه فاقول * ولما اراد
 الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المصنف من قوله الفعل قال (ولما قسم المصنف)
 وهو بخفيف السين واما التشديد فغير مستعمل في كلمة قسم ماضيا (الكلمة)
 أي المذكورة في صدر الكتاب حيث قسمها بعد التعريف (الى اقسامها الثلاثة)
 حيث قال وهي اسم وفعل وحرف (على وجه) أي تقسيما مذكورا على الطريق
 الذي (علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها) والمراد من دليل الانحصار
 قوله بعد التقسيم لانها اما ان تدل على معنى في نفسها الخ ثم قال وقد علم بذلك
 حد كل واحد منها قوله (ولم يكتف) معطوف على قوله قسم يعني ان الظاهر
 من قوله وقد علم الخ ان يكتفى بذكر تعريف كل من الثلاثة في صدر الكتاب
 لكنه لم يكتف (بهذا القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه) حيث قال الاسم
 مادل على معنى الى آخره (فلما وصلت النوبة) أي بعد اتمام مباحث الاسم
 وفراغها (الى مباحث الفعل سلك) أي المصنف فقوله سلك جواب لما في
 ولما قسم (تلك الطريقة) وهي طريقة مباحث الاسم (وصدرها) أي وصدر
 ايضا مباحث الفعل (بتعريفه) أي بذكر تعريف الفعل (فقال) أي المصنف
 رحمه الله (الفعل مادل) وفسره الشارح بقوله (أي كلمة) اشارة الى ان ما موصوفة
 عبارة عن الكلمة وبقوله (دلت) الى ان تذكر دل باعتبار رجوع ضميره الى لفظ ما

مخوفيته زائدة من مخوفية وادى السباع * ثم شرع في اتمام اعراب البيت فقال (وما)
يعنى ان كلمة ما الوقعة (في) جملة (ما وقي الله مصدرية) اى مفيدة للمعنى المصدرى
لما دخلت عليه من الفعل يعنى يكون معنى وقي الله بعد دخولها وقاية الله (وساريا)
اى ولفظ ساريا فتفسيره بقوله (اى راكبا ساريا) تفسير لمعناه وقوله (مفعول وقي)
تفسير لاعرابه يعنى لفظ ساريا حال كونه بمعنى الراكب السائر بقرينة الركب مفعول
قوله وقي (والمستثنى) اى المستفاد المصرح بقوله الاما وقي الله (مفرغ) يعنى
انه مستثنى من عموم الاوقات بقرينة كون المستثنى مصدرا بما المصدرية التوقعية
ولما كان مستثنى من عموم الاوقات وكان عموم الاوقات محذوفا كان المستثنى مفرغا
(اى واديا) وهذا تفسيره بعد التصرف بالنسبة الى المستثنى يعنى يكون معنى
مجموع البيت لا ارى واديا (اقل واخوف في كل وقت) وهذا اشارة الى ان المستثنى
منه محذوف والى انه عموم الاوقات لتصديره بكل والى انه مفعول فيه لا خوف
وقوله (الا في وقت وقاية الله ساريا) مستثنى وقال في المعرب هذا التوجيه يعنى
كون المستثنى مفرغا عند الجمهور وقيل ما بمعنى اسم موصول كما في قوله تعالى ﴿وما
بناها﴾ فيكون ما منصوب المحل على الاستثناء من الركب او من المستكن في اخوف
وجملة وقي الله لا محل لها صلة ما والعائد الى الموصول محذوف اى وقاه الله تعالى
وقيل ما مصدرية غيروقية والمستثنى منقطع اى لكن وقاية الله ثنية (يقول مررت
على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيه) وقوله (والحال انى لا ارى) اشارة الى
ان الواو في ولا ارى حالية والى ان جملة لا ارى مضارع منى حال من فاعل مررت
وقوله (مثل وادى السباع) اشارة الى ان الكاف في كوادى بمعنى المثل وفيه اشارة
الى ان الشارح اختار كون جملة ولا ارى حالية وما اختار ما قاله الرضى من انها
اعتراضية وقوله (حين احاط به الظلام) اشارة الى معنى حين يظلم (واديا) وقوله
(يكون توقف الركب به) اشارة الى ان توقف الركبان امر عادى حين وقوع
الخوف فالقرينة تكون هى العادة وقوله (اقل من توقفهم بوادى السباع) اشارة
الى ان زيادة الاقلية ونقصانها بالنسبة الى توقفهم لان التوقف لازم من الخوف
وقوله (ويكون ذلك الوادى) اشارة الى انه لما سلط النفي على الزيادة في اقل
واخوف انتقت الزيادة والمساواة فبقى المعنى ان ذلك الوادى اى الوادى الذى
مررت به يكون (اخوف من وادى السباع) اى بما عدا هذا الوادى من الاودية
الموصوفة بتلك الصفات (في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه راكبا ساريا سائرا
بالليل فيه من الآفات والمخافات) اى مواضع الخوف ولما كان ما يعبر به هذا المعنى
طرفين احدهما جعل المفضل عليه الركبان كما هو المفهوم من العبارة التى هى
اصله وثنائهما جعله وادى السباع كما في عبارة المصنف بعد تغيير هذا الاصل

(الاول) اى فعلى تقدير كونه من رؤية البصر يكون (واديا مفعوله وكوادى)
اى ويكون كوادى (السباع حال منه) اى من المفعول الذى هو الوادى
ويكون المعنى لا ارى واديا حال كونه ماثلا لو ادى السباع (قدم عليه) اى على
تقدير كونه حالا يقتضى ان تقول انه قدم على واديا لان هذا التقديم واجب ههنا
لكون صاحبها نكرة (وعلى الثانى) اى وعلى تقدير كونه من رؤية القلب يكون
(واديا مفعوله الاول و) يكون (كوادى السباع مفعوله الثانى) وقال العصام
وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل ارى مجهولا اى لا اظن ونفى
الظن ابلغ من نفي الرؤية البصرية والعلمية انتهى واقول لعل الشارح لم يلتفت
الى هذا الاحتمال لكونه مقتضى لقراءة ارى بضم الهمزة وهو غير موافق للرواية
فانه لو وجدت الرواية لنبه عليها (وعلى التقديرين حين يظلم) اى يكون لفظ
حين يظلم (ظرف التشبيه المستفاد من الكاف) يعنى ان المراد من تشبيه الوادى
المرئى بوادى السباع تشبيهه به وقت ظلامه حتى يكون مؤديا للخوف لان الخوف
انما يقع فى وقت الظلام لافى النهار (والواو) اى الواقعة (فى ولا ارى اما
اعتراضية) كذا قال الرضى وتبعه الشارح (او) اى الواو الواقعة فى ولا ارى
واو (حالية) وسيجيء ترجيح الحالية (واقل) يعنى قوله اقل بالنصب (صفة
واديا والجار) اى الباء الجارة الواقعة (فى) قوله (به متعلق باقل والمجرور) اى
والضمير المجرور (عائد الى واديا وركب) بالرفع (فاعل اقل) وهذا محل الاستشهاد
(وجملة اتوه) مرفوعة المحل على انها (صفة له) اى للركب (وتثية) بالنصب على
انه (تمييز عن نسبة اقل) اى انه تمييز عن نسبة واقعة من نسبة اقل (الى ركب) اى
الى فاعله الذى هو ركب (او) اى او لفظ تثية (منصوب على المصدرية) اى
على انه مفعول مطلق مجازى لان اصل المفعول المطلق هو قوله اتيانا لكونه
بمعنى فعله الذى هو اتوه وقوله تثية صفة لذلك المصدر فاقیمت الصفة مقام ذلك
المصدر كما فسر به بقوله (اتيانا تثية) يعنى ان الركب الذين يأتون اتوا ذلك
الوادى بنوع اتيان وهو الاتيان على طريق الثانى (واخوف) وهو اسم تفضيل
ايضا وهو بالنصب (عطف على اقل وهو) اى لكن هذا واقع على خلاف القياس
كما مر من انه اذا كان بمعنى المفعول يكون على خلاف القياس فان الاخوف (بمعنى
المفعول) اى زيادة مخوف (اسند) اى اسند لفظ اخوف (الى ضمير واديا) اى
الى المستتر الراجع الى الوادى (والمعنى) اى المعنى الحاصل للبيت بالنسبة الى
موضع الاستشهاد اعنى الحاصل من كون اسم التفضيل صفة لواديا ومن كون
الركب فاعلا له ومن تعلق الجارق به باقل (واديا) يعنى ولا ارى واديا (اقل به ركب
منهم) اى من الركبان (بوادى السباع واخوف منه) اى ولا ارى ايضا واديا

ان المصنف لما كان قائلا في مقام الاختصار اراد أن يشير الى المقام في الموضوعين
 فرجع ترك الموصوف في المثال في الذكر الاول (و) ترك (تمام البيت مع ما)
 اى مع اللفظ الذى (يليه) في الشعر ثانيا (و) تمام البيت الذى تركه (هو) قوله
 (مررت على وادى السباع ولاارى) (كوادى السباع حين يظلم واديا * اقل به
 ركب اتوه تئيه * واخوف الاما وفي الله ساريا) ثم اراد الشارح تطبيقه باصل المثال
 الذى ذكره المصنف فقال (كان اصله) اى كان اصل هذا البيت (لاارى واديا
 اقل به ركب) فقوله لاارى اشارة الى مبدأ النفي وقوله واديا مفعوله وقوله اقل
 اسم التفضيل وهو بالنصب صفة لواديا وهو في اللفظ جار على واديا وقوله به متعلق
 باقل والضمير راجع الى الوادى وقوله ركب بالرفع فاعل اسم التفضيل وهو بالنسبة
 الى الركب الموجودين في الوادى مفضل وبالنسبة الى قوله (منهم) اى من الركب
 المذكورين حل كونهم واقعين (في وادى السباع) وهذا الاصل بعينه كاصل
 المثال السابق وقوله (فقدم) اشارة الى بيان العدول عن هذا الاصل يعنى اريد
 الاختصار بان قدم لفظ (وادى السباع) يعنى الذى ذكره حالا بقوله في وادى السباع
 فغير الى قوله كوادى السباع فصار الى قوله لاارى كوادى السباع (واستغنى) اى
 فلما قدم استغنى (عن ذكره ثانيا) اى بقوله في وادى السباع كما تقدم وجهه في تقديم
 لفظ كعين زيد في المثال السابق * ثم شرع في بيان بعض لغاته فقال (الركب) يعنى
 بفتح الراء وسكون الكاف (اسم جماعة الركبان) يعنى انه اسم جمع لاجمع (وهو)
 اى الركب في العرف (مخصوص براكي الابل) وان كان في اللغة عاما للراكين
 على شىء مطلقا كما ان الدابة شامل في اللغة لكل من يدب على الارض ثم خصص
 في العرف بذات القوائم الاربع (والتئيه) وهو بفتح التاء وبعدها همزة مكسورة
 وبعد الهمزة ياء مشددة فاصله تائية بسكون الهمزة وبعدها الياء المذكورة التي
 بعدها ياء مفتوحة مصدر من ابي يؤنى كعدى يعدى تعدية وهو مشتق (من ابي) يعنى
 بفتح الهمزة وباليائين كاهي لغة في امثاله نحو حي بفك الادغام (او) من (اى)
 يعنى بالادغام وهو جائز ايضا وقوله (كالتحجية) خبر يعنى ان لفظ التئيه ثلاثية من
 ابي او اى على وزن التحية التي هي مصدر (من حي) بفك الادغام (او حى) يعنى
 بالادغام وقرئ بهما في قوله تعالى ﴿ويحيى من حى عن بينة﴾ (وهو) اى معناه في اللغة
 (المكث والتانى وساريا) اى وقوله ساريا بالراء والياء يعنى انه اسم فاعل مشتق
 (من السرى وهو) اى معناه في اللغة (السير في الليل) ومنه قوله تعالى ﴿سبحان الذى
 اسرى بعبده﴾ (فقوله ارى) يعنى المنفى بقوله لاارى فانه متكلم معلوم (اما) مشتق
 (من رؤية البصر) بان كان بمعنى ابصرت متعديا الى مفعول واحد (او) هو مشتق
 (من رؤية القلب) بان كان من افعال القلوب بمعنى علم متعديا الى مفعولين (فعلى

عن ذكره ثانيا فالضرورة حينئذ معتبرة حكما في هذه الصورة ايضا اعتبارا
باصلا وقوله (ولان) الخ جواب آخر بعد تسليم انعدام الفصل يعنى ان الفصل
المقتضى لا يضطر اكون الكحل معمولا لاحسن موجود في هذه الصورة ايضا
لان (من التفضيلية مع مجرورها) وهو لفظ منه (مقدرة فيها) اى في هذه
الصورة (ايضا) اى كما كانت ماقوطة في العبارة المشهورة (كما ذكرنا) اى
بقولنا وتقديره او بقولنا كان اصله فيلزم حينئذ الفصل بالاجنبى تقديرا وقال
العصام ان المصنف فرق بين التركيب الاخصر وبين تركيب تقديم العين بالاشارة
حيث قال في الاول فلك ان تقول وقال في الثانى فان قدمت ذكر العين ولم يقل
وان تقول بعطفه على قوله فلك ان تقول لان التركيب الاول متعين بتقدير
العبارة المشهورة بخلاف الثانى فانه يحتمل ان يقدر بوجه يطابق الاول كما اشار
اليه الشارح بقوله وتقديره وان يقدر بوجه لا يطابق الاول بالاعتبارات كما اشار اليه
بقوله او تقول الى آخره * ثم المصنف استشهد على التركيب الاخير بقوله ﴿ مثل
ولا رى ﴾ ثم اراد الشارح بيان اعراجه بقوله (مثل) اى لفظ مثل ههنا (منصوب
على انه صفة مصدر محذوف) تقديره (اى قلت ما رأيت كعين زيد الخ قولاً يماثل
قول الشاعر وانما ترك) اى المصنف (صدر البيت) وهو كما سيأتى قوله مررت
على وادى السباع (ليكون) اى تركه لقصد أن يكون المصنف (مبتدأ بما) اى
باللفظ الذى (هو مبدأ المماثلة) اى به تحصيل مماثلة قوله لقوله الشاعر فان مماثلة
قوله وهو كعين زيد حاصلة بقوله كوادى السباع في ان يكون بالكاف ومقدما
على اسم التفضيل وقوله (وترك) عطف على قوله انما ترك ولا يخفى مغايرتهما
بمغايرة المفعولين حينئذ يصح العطف يعنى ان المصنف كما ترك صدر البيت في قول
الشاعر ترك ايضا (موصوف احسن في المثال) فان موصوفه في المثال هو قوله
عينا كما كان في الشعر قوله واديا فالمماثلة الكاملة ان يذكر الموصوف في المثال ايضا
لكنه تركه (وان كانت) اى ولو كانت (المماثلة الكاملة في ذكره) اى في ذكر
الموصوف في المثال وقوله (اذ هو) دليل لوجود المماثلة الكاملة في ذكره اى
المماثلة المذكورة انما كانت بذكر الموصوف لان موصوف احسن وهو قوله
عينا (في مقابلة قوله) اى قول الشاعر وقوله (واديا) بدل من قوله (وهو)
اى والخال ان اللفظ المقابل في الشعر باللفظ المقابل في المثال وهو لفظ
واديا (مذكور) في قول الشاعر واللازم على المصنف ان يذكر في المثال ايضا
ما يقابله ولكنه تركه في المثال ولم يقل ما رأيت عينا كعين زيد (لانه) اى لان
المصنف (كان في مقام بيان الاختصار) وقوله (في المثال المذكور) مفعول
فيه لترك وقوله (او لا) مفعول فيه ايضا لكن الاول مكافئ والثانى زمانى يعنى

زيد لانه يكون المعنى ما رأيت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة على
عين زيد في حسن الكحل فيها * ثم اورد سندا لقوله ولا يجوز بقوله وكيف
يكون مثل الشيء زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة انتهى فالشارح
اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما
الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة
موصوف محذوف لان التناقض الذي ذكره الرضى في السند مندفع اما بجعل
المائة بمعنى المائة في اصل الكحل لافي الفضل في حسنه واما بجعل المائة
بمعنى المائة في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ واشار الى
الثاني بقوله (او تقول) يعنى اندفاع التناقض الذي ذكره الرضى اما بما ذكرنا
في التقدير الاول اوبان تقول (معناه) اى معنى قوله ما رأيت كعين زيد الى آخره
(ما رأيت عينا كعين زيد) فقوله (في كونها احسن) اشارة الى ان وجه التشبيه
ههنا هو الاحسنية وهو الفضل المنفى والضمير في كونها راجع الى العين وقوله
(فيها) متعلق باحسن والضمير الى العين ايضا وقوله (الكحل) بالرفع فاعل احسن
وهو الفضل وقوله (منه) اشارة الى الفضل عليه وقوله (في غيرها) حال
من الكحل * ثم اشار الى طريق استخراج المعنى المقصود وهو نفى المماثلة المساوية
بقوله (ويلزم من هذا) اى من نفى الحسن الزائد (على ابلغ وجه) لكونه على
طريق الكناية التى هى ابلغ من الصريح يعنى انه يلزم من عدم رؤية عين
متصفة بالاحسنية من غيرها مماثلة لعين زيد عدم رؤية عين مماثلة لها في الحسن
الناقص منها فيلزم (ان للكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره) فيلزم انتفاء
الحسن المساوى ايضا بالبرهان وقوله (وانما جازت هذه الصورة) الى آخره
جواب سؤال مقدر رد على قوله ولوقدمت ذكر العين الى آخره بناء على عدم
لزوم المحذور المذكور وتقرير السؤال انه لا ضرورة في اعمال سم التفضيل في هذه
العبارة اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدأ حيث لا يلزم
الفصل بين احسن ومعموله باجني اذ لا معمول لاحسن في هذه العبارة وهو منه
فاجاب عنه بقوله وانما جازت هذه العبارة (وان لم يكن) اى ولولم يكن (فيها)
اى في هذه الصورة (فصل ظاهر) اى لزوم فصل بالايجني بين احسن ومعموله
في الظاهر وان كان ذلك اللزوم ايضا باقيا ههنا في الحكم وقوله (لورفت افعل)
قيد لقوله فصل ظاهر يعنى ولولم يكن ههنا الفصل الظاهر الذى يلزم من كون
افعل مرفوعا (بالابتداء) كالزم في العبارة المشهورة (لانها) اى لكن جوز
هذه الصورة شئ آخر وهو أنها (فرع الاولى) لانه قدم أن اصله ما رأيت
عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى

والمقصود بخلافه وهو تفضيل الشيء على نفسه ولو كان باقيا على اصله (لا يكون)
 اى اسم التفضيل حينئذ (من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ تعدد الكحل
 حينئذ) يعنى وانما لا يكون كذلك لانه لو ابقى على اصله لتعدد لفظ الكحل
 فلا يكون من القبيل المذكور * ولما فرغ من جوازه وبقاء ظهوره بالتغيير بالحذف
 وقال العصام لم يلتفت المصنف الى الوجه الآخر الذى ذكره الشارح بقوله
 ولورفع بناء على عدم تحققه فى كلام العرب وان لم يوجد المانع عنه قياسا انتهى
 شرع فى بيان جواز تغيير آخر بالتقديم واراد الانتقال عنه الى ذكر الشعر المذكور
 فقال (فان قدمت) (على ذكر اسم التفضيل) (ذكر العين) اى ان اردت تغيير
 العبارة المشهورة بتقديم ذكر العين (التي كان الكحل فيها) اى فى تلك العين
 حال كونه (مفضلا عليه) وفيه اشارة الى ان المراد بالعين المقدمة هى العين التي
 كانت ظرفا للكحل المفضل عليه واحترز به عن العين التي كانت ظرفا للكحل
 المفضل كما ستعرفه (قلت مارأيت كعين زيد احسن فيها الكحل) ثم ذكر الشارح
 اصل هذا التركيب فقال (كان اصله مارأيت عينا احسن فيها الكحل منه
 فى عين زيد) يعنى بتقدير الموصوف لاسم التفضيل وبذكر الضمير فى مقام عين زيد
 (فلما ذكر عين زيد) حال كونه (مقدما عليه) اى على احسن (استغنى) اى حصل
 الاستغناء (عن ذكره) اى عن ذكر قوله منه (ثانيا) اى بعد قوله احسن بان يقال
 كعين زيد احسن منه فيها الكحل * ثم اراد الشارح ان يشير الى جواز كون كعين
 زيد فى هذا التركيب الذى اورده المصنف صفة لعين والى جواز كون الكاف
 اسمية بمعنى المثل ردا على ما فى شرح الرضى فقال (وتقديره) اى تقدير قوله
 مارأيت كعين زيد الى آخره (مارأيت عينا) فقوله عينا بالنصب مفعول اول
 لقوله مارأيت وقوله (مماثلة لعين زيد اشارة الى كون الكاف بمعنى المثل والى ان قوله
 كعين زيد صفة لقوله عينا وقوله (فى اصل التكحل) اشارة الى وجه التشبيه
 يعنى ان النفي وارد على هذا القيد وان المراد به نفي اصل التكحل واذا انتفى الاصل
 انتفى مساواته وزيادته فلا يرد ما ذكره الرضى من الاحتياج الى حذف المعطوف
 فى الموضعين وستره وقوله (احسن فيها الكحل من عين زيد) فقوله احسن
 بالنصب امام مفعول ثان لقوله مارأيت ان كان من افعال القلوب بمعنى علمت
 او حال من مفعول رأيت ان كان بمعنى ابصرت بخلاف ما قدر الرضى حيث قال ان قوله
 كعين زيد مفعول رأيت وقوله احسن فيها الكحل بدل الكل من الكل ثم استدل
 عليه بان معنى مارأيت كعين زيد مارأيت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن
 فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا مثلها حذف المعطوف فى الموضعين اعتمادا
 على وضوح المعنى ثم قال ولا يجوز أن يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين

من احدا لاستعمالات الثلاثة ولذا قال ان جواز حذفه بسبب اقامة (من عين زيد
مقام منه في عين زيد) يعنى بحذف في من في عين زيد وبحذف الضمير المجرور
في منه فاقيم العين مقام الضمير المجرور بان ادخل الجار عليه وقوله (وهو اخصر
منه) بيان لانه اذا اريد اختصار هذا التركيب باخراجه عن المساواة الحاصلة
قبله جاز حذف منه فيكون التركيب اخصر من التركيب الاول المساوى للمقصود
وقوله (بمقدار ضمير منه وكلمة في) يعنى ان الاختصارية تحصل بحذف كلمتين
في الجملة احدهما ضمير منه والاخرى كلمة في من في عين * ولما انفتح باب الاختصار
اراد أن يشير الى جواز وجه اخصر من الاول فقال (ولو رفع) اى ولو اراد
الاختصار بطريق اخصر من الاول ورفع (لفظ العين من البين) وازيل منه
(واكتفى) اى واريد الاكتفاء (بمن زيد كان) اى هذا التركيب (اخصر) من
تركيب من عين زيد لانه حذف ههنا ثلاث كلمات وهى الضمير وكلمة في كما في الاول
وكلمة عين وكلما كثر الحذف كثر الاختصار وقوله (مع ظهور المعنى المقصود) اشارة
الى جوازه يعنى ان هذا التركيب يجوز مع حذف الكلمات الثلاث لعدم اخلال
الحذف بظهور المعنى المقصود فان ظهور المعنى المقصود لو لم يكن باقيا مع الحذف
لم يحز حينئذ حذف شئ منه وقوله (وعلى كل تقدير) اشارة الى وجه بقاء المعنى
يعنى وانما بقى ذلك لانه على كل تقدير اى على كل من ارتكاب الحذفين
المذكورين (فالمعنى) اى فالمعنى الظاهر المقصود باق (على ما) اى على الظهور
الذى (كان) اى ذلك المعنى (عليه) اى على ذلك الظهور الذى كان (قبل
هذا التعبير) وانما بقى المعنى على اصله مع ان المفضل عليه فى اصل التركيب
المشهور هو الكحل الذى هو مرجع ضمير منه وما اقيم مقامه هو عين زيد
فحل الشارح تلك المشبهة بقوله (لان اصله) اى اصل هذا التركيب ليس هو
التركيب المشهور بل اصله (من كحل عين زيد) يعنى اذا قرر بذكر المفضل
والمفضل عليه على اصله الذى هو تغايرها بالذات فيرجع الاصل على هذا
الى قولنا مارأيت رجلا احسن فيه الكحل من كحل عين زيد ولما اريد التعبير عنه
بالعبارة المشهورة جعل الظاهر ضميرا راجعا الى الكحل حتى يتحد المفضل
والمفضل عليه لقصد اخراجه عن اصله كما مر (والمعنى) اى المعنى الاصلى
على هذا التقرير يستبطن من لفظ من عين زيد (على حذف المضاف) وهو لفظ
الكحل وهو شائع فى كلام العرب وقوله (فانه) بيان لوجه العدول عن هذا الاصل
فى العبارة المشهورة يعنى انما عدل عن هذا الاصل الى العبارة المشهورة لانه
(لو كان كذلك) اى لو بقى على هذا الاصل لايحصل المقصود الذى هو اخراج
اسم التفضيل عن استعماله الاصلى وهو تفضيل الشئ على غيره مغايرة ذاتية

للمقصود لان المقصود هو الاستدلال بالعبارة المشهورة وانهما (ليسا من قيل
 العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود) والعبارة المشهورة هي
 مسألة الكحل (والكلام) اى والحال ان الكلام (فيها) اى في العبارة المشهورة
 وقال العصام هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو ما يقتضى منه لانه كيف
 يجاب به القدر فيما ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل
 فان حاصل الوجه ان العرب كانوا مضطرين في اعماله وحاصل القدر مع الاضطرار
 انه يمكنهم تقديم لفظ منه فلا توجيه لدفعه بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو
 المشهور واورد الرضى ايضا بان هذا الوجه يجرى في الاثبات ايضا كان يقال
 رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع
 وهو كالسابق منه فلا يلتفت اليه واجيب بانه في النفي يضعف المعنى التفضيلي
 فيعمل افعال مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان المعنى التفضيل قويا فانه لا يعمل
 مع الاضطرار ايضا انتهى * ولما ذكر المصنف عبارة اخرى يجوز ان تغير العبارة
 المشهورة اليها اراد الشارح ان يذكر مقدمة تكون قائمة مقام التوجيه لذكره
 فقال (ولما قرر) اى المصنف (مسألة الكحل) اى مسألة يجوز عمل اسم التفضيل
 في المظهر (وبين شرائطها) اى شرائطها التي تعمل في المظهر باجتماع تلك الشروط
 (وما عبر به عنها) اى وبين ايضا عبارته التي يعبر بها عن تلك المسألة (على وجه)
 اى على طريق من طرق التعبير (يطابق) اى يطابق ذلك الطريق (المقصود)
 اى المعنى المقصود (بلا زيادة ولا نقصان) اى بلا احتياج الى حذف شيء والى
 اثبات شيء بل هو عبارة تؤدي المقصود على طريق المساواة (اراد) اى ولما كان
 كذلك اراد المصنف ههنا (ان ينبه على ان التعبير عنها) اى عن المسألة المذكورة
 (غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها) اى عن تلك المسألة (بعبارة اخصر
 منه) اى بلا اخلال يحصل في العبارة وينقص حسناتها (وعلى ترتيب) اى يمكن
 ان يعبر عنها مرتبا على ترتيب (غير ترتيبه) بان يقدم بعض اجزائه على بعض
 مع بقاء الاداء وقوله (وينتقل) بالنصب معطوف على ان ينبه اى واراد ايضا
 ان ينتقل (بهذا التقريب) اى يذكر ما يقرب به (الى ما) اى الى شعر (انشده سيويه
 واستشهد به) اى بهذا الشعر او بهذا الانشاد وجعل هذا البيت شاهدا في اثبات
 هذه المسألة (ويطبق) اى وان يطبق (بعض هذه الصور) اى الصورتين اللتين
 سيذكرهما المصنف (عليه) اى على ذلك البيت (فقال) اى المصنف (ولك)
 اى وجاز لك (ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد)
 اى يحذف لفظ منه يعنى الجار والمجرور معا وقوله (باقامة) بيان لسبب جواز الحذف
 لان لفظ منه مفضل عليه ولا يجوز حذفه لانه لو حذف لزم خلو اسم التفضيل

الكحل اجنبيا اقتضى جواز الفصل به على تقدير وقوعه غير اجنبى و اشار اليه بقوله
 (مخلاف ما) اى ان الاجنبية المذكورة انما حصلت اذا لم يكن احسن عاملا فى الكحل
 او كان عاملا لكن لا من حيث كونه اسم تفضيل واما (اذا عمل) اى احسن (فى
 الكحل بالفاعلية) اى بكونه فاعلا له (فانه لم يبق) اى الكحل (اجنبيا حينئذ) اى حين
 اذا كان فاعلا لا احسن و انما لم يبق اجنبيا (لانه) اى لان الكحل حين كونه فاعلا له (من
 معمولاته) اى من معمولات احسن (من حيث انه اسم تفضيل) لا من حيث انه خبر
 قوله (ولو قدم قوله منه) اشارة الى شبهة نقلت عن المصنف وهى انه لو قدم لفظ منه
 (فى عين زيد على الكحل) فيقال ما رأيت رجلا احسن منه فى عين زيد الكحل (لم يلزم
 الفصل) المحذور منه والمهرب عنه وهو الفصل (بين احسن ومعموله) وهو قوله
 منه فى عين زيد بالاجنبى الذى هو الكحل فانه على هذا التقدير مؤخر عنه وحال كون
 ذلك المعمول معمولا له (من حيث انه اسم تفضيل) فحينئذ لا محذور فى هذه الصورة
 مع انهم حكموا بعدم جواز هذه العبارة فقل عن المصنف جواب عنه بان لو قدم لزم
 عود الضمير يعنى الذى هو ضمير منه الى ما لم يذكر لفظا ورتبة يعنى الكحل لانه لو اخر
 مع كونه مبتدأ يلزم ارجاع الضمير اليه فاجاب الهندي معترضا على المصنف بانه لا نسلم
 الركافة حينئذ فان الكحل اذا وقع مبتدأ مؤخر ايجوز ارجاع الضمير المقدم اليه فانه
 وان كان مؤخر لفظا لكنه لكونه مبتدأ فهو مقدم رتبة فلا ركافة فيه ولذا لم يلتفت
 الشارح الى الجواب المنقول عن المصنف فاجاب فى دفع هذه الشبهة بان ترجيحهم
 اعمال اسم التفضيل الذى هو العامل الضعيف على كونه مبتدأ فى هذا التركيب
 الذى يخلص عن المحذور ليس هذا الترجيح للزوم الاضمار قبل الذكر فان كون
 الكحل مبتدأ جائز فيه فلا يقتضى ترجيح اعمال العامل الضعيف (ولكن فى معناه) اى
 لكن حصل بهذا التغيير من التقديم والتأخير فى معنى ذلك التركيب (تعقيد ريك)
 اى تعقيد مناف للفصاحة والتعقيد فى نفسه مغل بالفصاحة واذا كان ريكا يزيد
 اخلاله فان التعقيد ان كان فى النظم فقط بان قدم بعض اجزائه على بعض فهو
 تعقيد لفظى وان كان فى الانتقال الى المقصود فهو تعقيد ريك وههنا كذلك اما
 فى النظم فبسبب التقديم والتأخير واما فى الانتقال فلان الانتقال من المزموم الى اللازم
 غير ظاهر ثم قال (وكذا) اى كما وردت الشبهة ودفعت بلزوم ركافته لزممت الشبهة
 المذكورة ايضا (لوقيل) اى لو عبر هذا المعنى الذى هو معنى العبارة المشهورة (بهذه
 العبارة) وهى قوله (ما رأيت رجلا احسن من الكحل فى عينه) بان عبر الكحل
 بالضمير وارىده (اى الكحل فى عين زيد) وقوله (لا يخلو) جواب لو اى لو عبر
 كذلك لا يخلو هذا القول (عن ركافة وتعقيد ايضا) اى كما لا يخلو القول الاول عنهما
 (مع انهما) اى ان العبارتين المذكورتين مع وجود التعقيد والركافة مخالفتان

جواز خلافه وهو رفع احسن لان العرب (لورفعوا) (احسن بالخبرية) ولم يكن منصوبا بالنعية (و) رفعوا (الكحل بالابتداء) ولم يكن فاعلا لاحسن (لفصلوا) اى للزم على من رفعه كذلك فساد وهو الفصل (بين احسن ومعموله) اى وبين معمول احسن وقوله (اى ما عمل فيه) تفسير للمعمول يعنى ان المراد بمعمول احسن هو المعمول الذى عمل فيه (احسن من حيث انه) اى احسن (اسم التفضيل فيه معنى الفعلية) وانما قيده بهذه الحيثية ليتحقق اجنبية الكحل فى وقت كونه مبتدأ بالنسبة الى خبره الذى هو احسن فيما سأتى لان احسن حال كونه خبرا عامل فى المبتدأ الذى هو الكحل على رأى ضعيف وهو أن العامل فى المبتدأ هو الخبر حينئذ يرد عليه انه لا نسلم الفصل المذكور لان الكحل معمول لاحسن ايضا وليس باجنبي (وذلك المعمول) اى المراد بالمعمول الذى عمل فيه احسن من حيث كونه اسم التفضيل لا من حيث كونه خبرا (قوله منه فى عين زيد) اى هذا اللفظ الذى وقع مفضلا عليه وتعلق جاره باحسن فى هذه المسئلة وقوله (باجنبي) متعلق بقوله لفصلوا (وهو) اى ذلك الاجنبى (الكحل) وقوله (اذ كل ما ليس) اشارة الى كونه اجنبيا يعنى ان الكحل وان كان معمول لا احسن بناء على هذا الرأى الضعيف لكنه ليس بمعمول من حيث كونه اسم التفضيل بل هو معمول من حيث كونه مبتدأ وعامله خبره وكل ما ليس (معمولا من هذه الحيثية) اى من حيث كونه اسم التفضيل (فهو) اى فذلك المعمول (اجنبى له) اى لمعمول ذلك العامل حال كون الاجنبية حاصلة (من هذه الحيثية) وان لم يكن اجنبيا له من حيثية اخرى وقوله (لا يجوز) بغير واو فى النسخ التى رأيناها فيكون حينئذ اما صفة لاجنبى او ابتداءية يعنى يكون الكحل حينئذ هو الاجنبى الذى لا يجوز (تخلله) اى وقوعه (بينه) اى بين احسن (وبين معمولاته من هذه الحيثية) اى من حيث كونه اسم التفضيل * اعلم انهم اختلفوا فى ان العامل فى المبتدأ هل هو الخبر بان يكون عامله عاملا لفظيا او هو معنى الابتداء فعلى الاول يحتاج الى قيد الحيثية فى اثبات اجنبية الكحل ولذا قيده الشارح بالحيثية ناظرا الى المذهب الاول وقوله (ولا يخرج) ماعرض له الى آخره ناظر الى المذهب الثانى وهو المذهب المنصور يعنى انه ان كان العامل فى الكحل حال كونه مبتدأ هو معنى الابتداء فلا يخرج الكحل (عن هذه الاجنبية) ايضا (ماعرض له) اى للكحل (من معنى الابتداء العامل فى المبتدأ والخبر) وانما لا يخرج (اذ العامل بالحقيقة حينئذ) اى حين اذ كان عامله معنى الابتداء (هو معنى الابتداء) فقط (لا اسم التفضيل) فيكون الكحل اجنبيا ايضا من حيث كونه معمول للمعنى الابتداء * ولما كان لزوم الفصل مبنيا على كون

لرجل حال كونه منفيا وكل ما يصدق عليه ذلك يجوز عمل اسم التفضيل فيه في المظهر مع ان حكم المدعى وهو الجواز متخلف في مثل هذا المثال لما كان المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات وقوله (كما جاز في المثال المذكور) يعنى يقتضى جواز عمله في هذا المثال كما اقتضى في المثال السابق وهذا اشارة الى الجريان فاجاب عنه بمنع الجريان بقوله (قلنا) يعنى لانسلم جريان هذا الكلام بعينه في هذا المثال الغير الجائز وانما يجرى عليه اذا لم يكن فرق بينهما وليس كذلك بل (فرق بين المثالين) اى بين قولنا مارأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد وبين مارأيت رجلا افضل ابوه من زيد (فان المفضل والمفضل عليه فى المثال المذكور) وهو المثال الجائز الذى اورده المصنف فى المتن (متحدان بالذات) وهو الكحل الذى هو واحد بالذات ومتغاير بالاعتبار كما مر (والاصل فى اسم التفضيل) يعنى ان المثال المذكور وقع على خلاف الاصل لان الاصل فيه (ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات) اى كما كانا مختلفين بالاعتبار كما وقع فى مادة النقض فان المفضل فيه هو ابوه والمفضل عليه هو زيد وهما مختلفان بالذات (ففى صورة الاتحاد) وهى صورة المثال الاول الجائز حيث اتحدا فيه بالذات (ضعف المعنى التفضيلى) لوجود خلاف ماهو الاصل فيه والعدول عنه (فاذا زال) يعنى اذا ضعف المعنى التفضيلى باستعماله على خلاف الاصل وزال ايضا ذلك المعنى الضعيف مرة اخرى (بالنفى) اى بتسليط النفي عليه (زال) اى زال ذلك المعنى التفضيلى الضعيف (بالكلية) اى لم يبق له معنى تفضيلى اصلا (ولم يبق له) اى لاسم التفضيل (قوة ان يعود حكمه) وهو عدم جواز العمل فى الظاهر اصلا (بعد الزوال) اى بعد أن يكون ذلك الحكم زائلا للنفي (بخلاف مارأيت) اى بخلاف مادة النقض وهو قولنا مارأيت (رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل) وهو ابوه (والمفضل عليه) وهو زيد (فيه مختلفان بالذات) اى مختلفان فى هذا المثال حينئذ كان استعماله على الاصل فاذا استعمل على الاصل (فلا ضعف فى معناه التفضيلى) فاذا انعدم الضعف (فله) اى فجاز للمعنى التفضيلى (قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو) اى الحكم المذكور (عدم جواز عمله فى المظهر) ثم النجاة لما جوزوا عمل اسم التفضيل فى المظهر اذا وقع على الصورة المذكورة اثبتوا جواز ذلك بكونه بمعنى حسن ولما كان اقتضاء الجواز جواز وجه آخر وهو عدم العمل اراد أن يشير الى وجه ترجيح العمل على غيره بحيث يقتضى وجهها قريبا الوجوب فقال (مع انهم) فقوله مع منصوب على انه مفعول فيه ليعمل اى الذى يتعلق به اللام فى قوله لانه بمعنى احسن يعنى ان اسم التفضيل يعمل فى هذه الصورة لكونه بمعنى حسن ولعدم

ثم شرع في بيان الوجه الآخر الذي يجوز حمل الكلام عليه فقال (ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة) يعني في قولك ليس حسن عين الرجل مساويا لعين زيد حيث يجوز أن يقصد بهذا النفي (نفي الزيادة ايضا) اى كما قصد به نفي المساواة يعني بلا احتياج الى ضم المقام اليه لان نفي المساواة على هذا التقدير مستلزم لنفي الزيادة فيدل قوله ليس بمساو على نفي المساواة بالمطابقة وعلى نفي الزيادة بالالتزام وانما يدل عليه بالالتزام (لان في الزائد على شئ) فقوله في الزائد خبر مقدم لان وقوله (مايساويه) اسمها وقوله (مع زيادة) حال من المستتر الرجوع الى الموصول في مايساويه يعني انه يوجد في الشئ الزائد على شئ الشئ الذى يساوى ذلك الزائد مع شئ زائد على ذلك الزائد مثلاً اذا قلنا الثمانية ليست بمساوية للعشرة فكما يدل هذا الكلام على نفي المساواة يدل ايضا على نفي الزيادة في مقام المبالغة لان في العشرة شئين احدهما الثمانية التى هى مساوية للثمانية الاولى وانيهما الانسان الذى هو زائد على الثمانية التى في ضمن العشرة وبهما تكون العشرة عشرة فرجع معنى قولنا الثمانية ليست بمساوية الى انه ليس فيه الثمانية التى في ضمن العشرة ولا الاثنان الزائدان عليها وقوله (فيصح) تفريع لقوله لان في الزائد يعني اذا صح وجود المساوى مع الزيادة يصح (ان يقصده عرفاننا المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد) يعني يصح ان يقصد بمعونة العرف نفي المساواة سواء كان المساوى هو المساوى الذى في ضمن الزائد او المساوى الذى ليس في ضمنه يعني يصح ان يقصد بقولنا مثلاً ان الثمانية ليست بمساوية للعشرة انها ليست بمساوية للثمانية التى وقعت جزأ للعشرة ولالاثنان الذى هو جزء زائد عليه وقوله (فانتي) تفريع لقوله فيصح يعني اذا صح هذا القصد في العرف ففي قولنا ليس حسن رجل مساويا لحسن زيد يجوز أن ينتفى (الزائد ايضا) اى كما انتفى المساواة وقوله (فيحصل) تفريع للمجموع يعني اذا صح هذا المجموع يحصل (من جميع ذلك) فيما نحن فيه (ان حسن كل عين كل رجل دون حسن كل عين زيد) فانه لما انتفى الشقان من المساواة والزيادة تعين قصد الشق الثالث الذى هو التقصان (وذلك) اى وذلك القصد (كمال المدح) فوجه الكمال ان فيه مبالغة من جهة ان حسن عين زيد لا يقاس بحسن احد غيره ولو فرض وجود حسن مساو له في احد لا يكون ذلك المساوى ايضا مشابها له في كيفيته وان كان مساويا في كميته (فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضى جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد جائراً) وهذا السؤال وارد على قوله منقيا بطريق النقض الحقيقي يعني ان قولك الا اذا كان صفة لشيء الخ جار بعينه على قولنا ما رأيت رجلا الخ لان لفظ افضل وقع صفة

جائزاً بحسب ما يفيد التركيب لكنه غير ملائم في هذه المسئلة لانه (أباه) اى يرد ارادته (مقام المدح) لان المقصود ههنا مدح الكحل الذى فى عين زيد (فرجع المعنى) يعنى فاذا لم يكن ارادة المساواة مناسباً وملائماً لقريئة المقام رجع معنى هذا التركيب (الى انه حسن فى عين كل احد) سوى زيد (الكحل) يعنى بقى بعد النفى اصل حسن الكحل الذى فى عين من سوى زيد لكن الحسن الباقى (دون حسنه) اى منحت عن الحسن الذى (فى عين زيد) واذا كان المعنى كذلك فيقلب المعنى (فيكون) لفظ (احسن) حال كونه (مع النفى) اى باعتبار اسناده الى من سوى زيد (بمعنى حسن) اى بالمعنى الذى هو اصل الفعل فاذا لم يقصد المساواة يكون باعتبار اسناده الى كل عين زيد بمعنى احسن اى مع الزيادة (وثانيهما) اى ثانى المعنيين اللذين تحتلها هذه العبارة (هو أن يجعل احسن قبل تسليط النفى عليه مجرداً عن الزيادة) يعنى ليس المراد من قوله رأيت رجلاً احسن انه احسن من غيره وان حسنه زائد على غيره وهذا المعنى الذى جرد فيه من الزيادة مع قطع النظر عن النفى جائز (عرفاً) وان لم يحز لغة وانما جاز ذلك فى العرف (لان نفي الزيادة لا يلايم المدح) لان المقصود بالمدح اثبات الزيادة لحسن زيد وهذا المقصود لا يحصل بنفى زيادة الحسن عن غيره لان نفي زيادة الحسن عن غيره اعم من ان يكون مساوياً وان يكون بدونه والاعم لا يدل على الاخص الذى هو المقصود وهو اثبات ان يكون بدونه (بقى) اى فحينئذ بقى (اصل الحسن) قبل توجه النفي لما مر من التجريد قبل النفي (وتوجه النفي الى حسن رجل) مقيداً بكونه (مقيساً الى حسن زيد) يعنى ان النفي يتوجه الى القياس يعنى ان حسن احد لا يقاس الى حسن زيد ولا مشابهة فيه وذلك القياس الذى قصد نفيه (اما بالمساواة) بان يكون المعنى ما رأيت حسن رجل حال كونه مساوياً لحسن زيد (او بكونه دونه) بان يكون المعنى ما رأيت حسن رجل هو دون حسن زيد (والقياس) اى قياس حسن رجل الى حسن زيد (بكونه) اى بكون حسن رجل (دونه) اى دون حسن زيد (لا يناسب المقام) لانا اذا قلنا ما رأيت الرجل الذى حسنه دون حسن زيد لا يقتضى كون حسن زيد زائداً بل يقتضى اما كون حسن الرجل مساوياً له او احسن منه وهذا مناف لقصد المدح واذا لم يحز الشق الثانى تعين الشق الاول وهو نفي قياس المساواة (فرجع المعنى) اى معنى هذا التركيب (الى ما رأيت رجلاً حسن فى عينه الكحل حسنه) اى كحسن الكحل الذى (فى عين زيد فانتفى) اى فحينئذ انتفى (المساواة والزيادة) اى اذا انتفى المساواة فانتفاء الزيادة (بالطريق الاولى) ولما كان انتفاء المساواة شاملاً لما يكون ناقصاً وزائداً أراد أن يضم اليه معونة اقتضاء المقام فقال (لما اقتضاء المقام) يعنى ان حمل نفي المساواة على نفي الزيادة لامر اقتضاء مقام المدح

لكلام المصنف فقال (واما قلنا انه عند كونه منفيًا يكون بمعنى الفعل) لوجود رابط
 كلامه وهو قوله (لانه) بقوله منفيًا يعني انما قال المصنف منفيًا لانه (اى) لان
 (احسن في هذا المثال) اى فى المثال الذى اوردته المصنف وهو قوله ما رأيت
 رجلاً الخ (بمعنى حسن) ثم اشار الى تعميم هذا الحكم بقوله (وكذا) اى كان لفظ
 احسن الذى من مادة الحسن اذا سلط عليه النفي يكون بمعنى حسن كذلك (كل
 افعـل) اى كل ما هو على وزن افعـل (فى المواد الاخر) اى سواء كان مشتقاً من
 الحسن او من غيره من المواد نحو اكرم واعلم اذا سلط عليه النفي يكون (بمعنى
 فعل) مثلاً اذا قلنا ما رأيت رجلاً اكرم من زيد او اعلم من زيد يكون بمعنى كرم
 وعلم لنفي الزيادة فيه وفى بعض الحواشى انه يظهر من ذلك ان كونه بمعنى الفعل
 يثبت بقيد كونه منفيًا لاجميع الشروط كما هو مقتضى ظاهر عبارة المتن وان الشرط
 الاول ليتحقق الاعتماد والشرط الاول ليتحقق الثانى ليحصل له مظهر يتعلق
 بذلك صاحب حتى يعمل فى المظهر ولقد احسن الشارح فى بيان القيود
 والشروط انتهى * ولما كان توجه النفي على اسم التفضيل محتملاً معنيين اراد
 الشارح ان يشير الى ذلك الاحتمال فقال (وهذه العبارة) اى عبارة قوله ما رأيت
 رجلاً احسن فى عينه الخ (تحتل معنيين احدهما) اى احد المعنيين المحتملين
 (ان يكون احسن) اى لفظ احسن وقوله (مثلاً) للاشارة الى ان احدهذين
 الاحتمالين غير منحصـر فى لفظ احسن بل هو شامل لكل ما هو على وزن افعـل
 واقعا فى حيز النفي فقوله احسن اسم ان يكون وقوله (بعد النفي) حال منه وقوله
 (بمعنى حسن) ظرف مستقر خبره يعنى ان كل ما هو على وزن احسن اذا وقع
 بعد النفي يكون بمعنى حسن اى بمعنى فعل ذلك الوزن وانما يكون كذلك (لانه
 اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه) النفي (الى قيده) اى الى قيد اسم
 التفضيل (الذى) اى القيد الذى (هو الزيادة فيفيد) اى يفيد هذا التركيب
 مع استيلاء النفي على زيادته معنى وهو (انه ليس حسن كحل عين رجل زائداً
 على كحل عين زيد) واذا توجه النفي الى القيد الذى هو الزيادة الزائدة على
 اصل الفعل فقط لاعلى مجموع القيد والمقيد (فيبقى) فينذيق (اصل حسن
 كحل عين رجل) حال كون ذلك احسن الباقي (مقيساً الى زيد) اى الى حسن
 الكحل فى عين زيد وقياس الحسن الباقي الى زيد بحسب ما يفيد هذا التركيب
 يجوز بوجهين (اما بان يساويه) اى يساوى حسن كحل عين الرجل المقس حسن
 كحل عين زيد بحيث لم يكن فى احدهما زيادة على الآخر (او بان يكون) اى او
 بان يكون حسن كحل عين الرجل (دونه) اى منحطاً عن حسن عين زيد (والمساواة)
 اى الاحتمال الاول الذى هو كون كل من الكحلين مساوياً للآخر وان كان

متعلقات زيد ولهذا الفرق الحاصل بينهما وبين اسم الفاعل اشترط فيهما كون الظاهر من متعلقات الموصوف ولم يشترط ذلك في اسم الفاعل ولقائل ان يقول ان الكلام في عمله في الفاعل الظاهر وما قاله الشارح في عمله في المفعول الظاهر وقد وقع الالتباس في عمل اسم التفضيل والصفة المشبهة في المفعول فان قيل ان مراده من متعلق الموصوف ما كان فاعلا ومن غيره ما كان مفعولا قلنا حمل كلام مثل الشارح على هذا المعنى البعيد غير لائق والله اعلم * ثم شرع الشارح في بيان فائدة تقييد المسبب بالاشتراك فقال (وانما اشترط) اى في العمل (ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد انحائها بالذات) يعنى ان المفضل والمفضل عليه وان كانا متحدين بالذات لكن اشترط في كونه عاملا اعتبار التغير بينهما بالوصف وهو كونه مفضلا ومفضلا عليه فان اعتباره مفضلا غير اعتباره مفضلا عليه ففائدة ذلك الاشتراك (ليخرج عنه) اى عن اسم التفضيل الذى ذكرناه (مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد) فانه غير جائز صرح بذلك في الحواشى الهدية * ثم ذكر الشارح وجه خروجه بقوله (فانهما مختلفان) اى انما خرج مثل هذا القول لان الكحل في هذا التركيب لما ذكر مكررا كانا مختلفين (بالذات بخلاف الكحل المملووظ مطلقا) اى سواء كان في عين الرجل او في عين زيد يعنى ان الكحل الواحد المملووظ في المسئلة السابقة مستعد لان يعتبر مفضلا ومفضلا عليه لانه المملووظ (المقيد تارة بهذا) اى بكونه في عين الرجل (وتارة بذلك) اى بكونه في عين زيد (فانه) اى فان الكحل المملووظ المقيد بالاعتبارين (واحد بالذات ومختلف بالاعتبار) بخلاف المذكورين في هذا المثال فانهما مختلفان بالذات فقوله فانهما الخ دليل للخروج وقوله (ولئلا يبقى) دليل لقصد الاخراج يعنى انما قصد اخراج هذا المثال منه حيث قيد باتحادها بالذات لئلا يبقى اى لتحصيل انعدام بقاء اسم التفضيل (على ما) اى على الاستعمال الذى (هو الاصل في اسم التفضيل وهو) اى وذلك الاصل (التغير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه) وقوله (ليسهل) دليل لقوله لئلا يبقى يعنى انما اعتبر اخراجه عما هو اصل في استعماله ليكون (اخراجه) اى اخراج اسم التفضيل (عن المعنى التفضيلى بالنفى) سهلا (كما سيتضح فائدته) اى فائدة الاخراج وانما كان اخراجه بهذا التقدير سهلا لعدم قوة المعنى التفضيلى لكونه ثابتا من وجه دون وجه لعدم تحققه باعتبار اتحاد الذات وان كان متحققا باعتبار الاختلاف بالاعتبار * ثم شرع في بيان وجه اشتراط العمل المذكور بكونه منفيا فقال (وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ) اى لان اسم التفضيل (عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله) ثم الشارح جعل هذا الدليل تمهيدا

او بالواسطة وعدم الواسطة انما يكون بالاعراب الاخير وفي الاولين بواسطة اسم التفضيل والله اعلم (مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد) (فرجلا) اى لفظ رجلا (هو الشيء الذى ثبت له اسم التفضيل) وهو احسن (في اللفظ) لكونه بالنصب صفة لرجلا وقوله في عينه متعلق باحسن والضمير المجرور راجع الى رجلا ويجوز أن يكون حالا من الكحل (والكحل) بالرفع على انه فاعل لاحسن وهو (مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد) اى وبين غيره الذى هو عين زيد وقوله (مفضل) بالرفع خبر لقوله والكحل اى ذلك الكحل كما كان مسببا ايضا كان مفضلا (باعتبار عين الرجل مفضل عليه) اى هو ايضا مفضل على نفسه (باعتبار عين زيد) ولا يخفى على المتفطن ما فيه من التسامح في قوله باعتبار عين الرجل وباعتبار عين زيد لانه في الحقيقة ليس الموصوف بالمفضل والمفضل عليه هو عين الرجل وعين زيد بل الموصوف بهما هو الكحل الذى في عينهما ولعل العدول عن الحقيقة للإشارة الى ان علة التغاير الاعتبارى هي تغاير العينين والله اعلم * ثم شرع الشارح في بيان وجه الاشتراط بقوله (وانما اشترط ان يكون) اى اسم التفضيل وقوله (في اللفظ) متعلق بقوله (ثابتا) اى انما جعل كون اسم التفضيل ثابتا في اللفظ (لشيء) وجاريا عليه (و) ايضا كونه ثابتا (في المعنى لمسيبه) شرطا في عمله في الفاعل الظاهر (ليحصل له) اى لاسم التفضيل (صاحب) اى موصوف (يعتمد) ذلك اسم التفضيل (عليه) اى على ذلك صاحب بان يكون خبرا او صفة او حالا كما مر (ويحصل له) اى وايضا ليحصل لاسم التفضيل (مظهر متعلق بذلك صاحب) حتى تكون الصفة به وصفا سببيا لانه بالاعتماد تحصل المسيبة وبكونه وصفا سببيا يحصل كون فاعله مظهرا لانه لو لم يكن سببيا كان فاعله مضمرا او مستترا واليه اشار بقوله (حتى يتيسر عمله) اى انما قصد تحصيل هذين الامرين ليقع بذلك تيسر عمل اسم التفضيل (فيه) اى في المظهر وقوله (كالصفة المشبهة) اشارة الى دفع مايتوهم من ان اشتراط الاعتماد كاف في عمله كما كان كافيا في اسم الفاعل حيث لم يشترط فيه كون المتعلق متعلق الموصوف واشار الى دفعه بان اسم التفضيل كالصفة المشبهة في عدم الكفاية المذكورة (لانحطاط رتبتها) اى رتبة اسم التفضيل والصفة المشبهة (عن رتبة اسم الفاعل فانه) اى لان اسم الفاعل (يعمل في المظهر) اى في الظاهر الذى يقع (بعده سواء كان اى ذلك الظاهر) (من متعلقات الموصوف) نحو زيد ضارب غلامه (او لم يكن) اى او لم يكن ذلك الظاهر من متعلقات الموصوف (مثل زيد ضارب عمرا) فان عمرا وقع مفعولا ظاهرا له ونصبه الضارب مع انه لم يكن من

المحذوف والى ان قوله لمسبب صفة للصفة اى هو فى المعنى صفة كأنه لمسبب
وقوله (مشارك) بالجر صفة تفسيرية للمسبب للإشارة الى ان شرط ذلك المسبب
ان يكون مشتركا (بين ذلك الشيء) وهو ما يكون اسم التفضيل صفة له فى اللفظ
وجاريا عليه (وبين غيره) اى بين غير ذلك الشيء وسيأتى فوائد القيود وقوله
(مفضل) بفتح الضاد المشددة وبالجر صفة لمسبب ونائب فاعله مستتر تحته
وهو راجع الى مفسره الشارح بقوله (ذلك المسبب) وقوله (باعتبار الاول)
ظرف مستقر على انه حال من المستر فى مفضل كذا فى المغرب واما تفسير الشارح
بقوله (اى باعتبار تقيده) فهنا وفى قوله باعتبار غيره فيقتضى ان يكون المراد
تعلق البائين بقوله مفضل واعتراض عليه الرضى بانه كيف تعلق باعتبار الاول
وقوله باعتبار الثانى بالمفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين
الى اسمين من نوع فلا يقال جلست فى الدار فى الصحراء ويقال جلست فى الدار
فى اليوم نعم لو صح جعل الثانى بدلا من الاول صح كما يقال فى البلد فى الدار فيبدل
البعض من الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله
باعتبار الثانى حال من قوله على نفسه كذا نقل العصام عنه ومن ثم اختار زنى
زاده الحالية فقال التفسير أن فى ذلك المسبب اعتبارين احدهما اعتباره مفضلا
والآخر اعتباره مفضلا عليه فاما الاعتبار الاول فهو اعتبار تقييد ذلك المسبب
(بذلك الشيء الذى اعتبر أولا) وهو جريان صفته عليه فى اللفظ فقوله اعتبر
او لا إشارة الى ان الاولية ههنا اعتبارية لاذاتية فانه ان اعتبر جانب اللفظ يكون
الاول او لا وان اعتبر جانب المعنى يكون الثانى او لا والمراد بالشيء الذى قيد به
المسبب هو ما ذكر بقوله لشيء فكان اعتبار الاول او لا كان مبنيا على اعتبار كون
الشيء او لا وقوله (على نفسه) متعلق بقوله مفضل وقوله (اى على نفس ذلك
المسبب) تفسير للضمير المحرور اى ذلك المسبب كما كان مفضلا باعتبار جريانه على
الشيء يكون هو ايضا مفضلا على نفسه حال كونه (باعتبار غيره) (اى باعتبار تقيده)
اى تقييد ذلك المسبب (بغيره) اى بغير ذلك الاول وهو التقييد بالشيء (فيكون)
اى المسبب (باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثانى مفضلا عليه) وقوله (منفيا)
(خير بعد خبر لكان) يعنى اذا كان صفة كذلك منفيا (او) انه منصوب على انه
(حال من اسمه) اى اسم كان وهو ضمير راجع الى اسم التفضيل (او) منصوب
على انه (صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا) فيكون مفعولا مطلقا مجازيا
لقوله مفضل وقال زبنى زاده فى معرب الكافية ان كونه مفعولا مطلقا انسب
لقوله الآتى وهو قوله لانه بمعنى حسن لان المقصود باشتراط كونه منفيا هو
تحصيل كونه بمعنى حسن ولا يحصل هذا الا بنفى التفضيل اما بلا واسطة

يعنى لما كان اسم التفضيل في استعماله الذى هو الاصل في اسم التفضيل لا يثنى
(ولا يجمع ولا يؤنث) وان كان الاحتمال الثانى فتقوله لا يثنى وما بعده حالات منه
اى لما وجد اسم التفضيل في استعماله الذى هو الاصل فيه غير مثنى وغير
مجموع وغير مؤنث (بعد مشابهته) يعنى لما كان كذلك كانت مشابهته
بعيدة (عن اسم الفاعل) واذا كانت بعيدة (فلا يعمل) اى اسم التفضيل
(بمشابهته) اى بسبب مشابهته لاسم الفاعل (ايضا) اى كالم يعمل بمشابهته
للفعل وقوله (الاذا كان) (اسم التفضيل) استثناء مفرغ يعنى لا يعمل في الفاعل
الظاهر في وقت من الاوقات الا وقت كونه (صفة) وفسر الشارح الصفة بقوله
(اى وصفا سببيا) اى وصفا لا يكون فاعله باجرى عليه بل يكون ذكر ماجرى
عليه سبب متعلقه الذى هو فاعله فيكون الوصف سببيا منسوبا الى سببه
الذى هو المتعلق وقوله (وهو في اللفظ) تمهيد لقوله (لشيء) وشارة الى ان
تعلق الصفة لشيء تعلق لفظى والى انه مقابل لما صرحه المصنف بقوله الا تى
وهو قوله وهو في المعنى يعنى ان اسم التفضيل اذا كان صفة لشيء في اللفظ * ثم
فسر كونه صفة لشيء بقوله (معتمدا عليه) اى معنى كونه صفة له كونه معتمدا على
ذلك الشيء في اللفظ ثم فسر طريق الاعتماد وسببه بقوله (بان يقع نعتا له) يعنى
ان اعتماد اسم التفضيل على ذلك الشيء اما ان يكون نعتا له اى لذلك الشيء
(او) يكون (خبر اعنه) اى عن ذلك الشيء (او) يكون (حالا) من ذلك الشيء
* ولما بين تعلقه اللفظى شرع في بيان تعلقه المعنوى بقوله (وهو) والواو فيه حالية
يعنى اذا كان اسم التفضيل صفة لشيء في اللفظ والحال انه (في المعنى) (صفة)
(مسبب) واعلم ان العصام حكى عن الرضى ان الاشهر في اصطلاحهم تسمية
المتعلق سببا لاسبابا وقال الهندي اتى بغير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه
ونحن نقول المسبب ما جعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اى جاعل
الاسباب اسبابا فالاسباب حيث كانت سببا وانما عدل عن السبب الى المسبب
للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون في المعنى للسبب الواقع بل يكفي ان يكون لما جعله
المتكلم سببا صحيحا كان جعله اوسقيا انتهى ما قال العصام ملخصا وقال بعضهم
المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم المسبب دون السبب
ولامناقشة فيه ولعله سماء مسببا لان الكحل في هذا المثال مثلا مسبب عين الرجل
وعين زيد لان عنهما سبب للكحل وهو مسبب لهما انتهى وحصل التوجيه
الذى ذكروه في نكتة العدول عن التعبير بالمتعلق او بالسبب ان اطلاق
المسبب على المتعلق او على السبب اطلاق مجازى وفائدته الاشارة الى كون
المسبب جعليا بمعنى انه مجهول السبب وانما قدر الشارح قوله صفة للاشارة الى الخبر

في المضمر (بلا شرط) وانما لم يشترط العمل بشئ في هذه المذكورات (لان
الظرف والحال) اى هذين الاثنين من الثلاثة (تكفيهما) اى في عملهما (رائحة
من الفعل) فلا يحتاج الى تقوية مشابهة عاملهما بالفعل باشتراط شئ مثالهما
(نحوزيد احسن منك اليوم راكبا) فان احسن عمل بلا شرط في الظرف الذى
هو اليوم وفي الحال التى هى راكبا (والتمييز) وهو بالنصب عطف على قوله
لان الظرف اى وانما يعمل في التمييز بلا شرط لان التمييز (ينصبه ما يخلو) اى
ينصبه العامل الذى يخلو (عن معنى الفعل ايضا) اى كما ينصبه الفعل وبما معناه
ومثال الذى ينصب التمييز حال كونه خاليا عن معنى الفعل (نحو رطل زيتا) فان
عامل التمييز في هذا المثال هو لفظ رطل لكونه اسما مبهما تاما وهو خال عن معنى
الفعل وعن رائحته * ثم شرع في بيان علة عدم عمله في الفاعل فقال (وانما
لم يعمل) اى اسم التفضيل مع بقاء معنى الزيادة فيه (الرفع بالفاعلية) ويحتمل
ان يكون قيد الرفع بالفاعلية قيدا وقوعيا لا احترازيا كما نقلنا عن العصام لانه
لم يتصور رفعه بغير الفاعلية حتى تكون فائدة التقيد احترازا عنه (لان هذا
العمل) اى عمل اسم التفضيل في الفاعل المذكور (بالاصالة) اى حال كون
ذلك العمل بالاصالة لا بالمشابهة (انما هو) اى ذلك العمل الذى بالاصالة
(عمل الفعل) اى عمل الفعل فقط لا العمل الذى في غيره قوله انما خبر لان وانما
كسرت مع انها في مقام الخبر لان كون مادة الالف والنون اذا وقعت خبرا فلها
وجهان احدها وقوعها خبرا عن اسم العين نحو زيد انه قائم والاخر وقوعها
عن اسم المعنى فتكسر في الاول وتفتح في الثانى وفي هذا المقام وقعت خبرا عن
اسم العين وهو قوله هذا العمل (وهو) اى والحال ان اسم التفضيل (لم يعمل
عمل الفعل) اى العمل الذى بالاصالة وانما لم يعمل عمل الفعل (لانه) اى الشأن
(ليس له) اى لاسم التفضيل (فعل بمعناه) اى فعل ملتبس بمعنى اسم التفضيل
(في الزيادة) بان يوجد فعل يكون دالا على اصل المصدر مع ضم الزيادة عليه
وقوله (ليعمل) متعلق بليس بالنفى يعنى ليس له فعل كذلك حتى يعمل اى اسم
التفضيل بمشابهة ذلك الفعل الدال على الزيادة (عمله) اى كعمل ذلك الفعل
بخلاف اسم الفاعل وغيره من الصفات فانه يعمل عمل فعله لمشابهته بالفعل
لانه لم يوجد فيه معنى الزيادة المانعة عن المشابهة * ولما بطل احتمال كونه عاملا
بمشابهته للفعل بطل كذلك مشابهته لاسم الفاعل فاراد الشارح ان يذكر
علة الثانى ايضا بقوله (ولانه) اى وانما بطل مشابهته باسم الفاعل لان اسم
التفضيل (لما كان) فكان يحتمل ان تكون ناقصة وتامة فان كانت الاولى فاسمها
ضمير مستتر راجع الى اسم التفضيل وقوله (فيما هو الاصل فيه) متعلق به وقوله
(وهو استعماله بمن) جملة معترضة تحيئذ يكون قوله (لا يثنى) وما بعده خبرا عنه

لا يعمل اصلا في مظهر بفاعليته والعمل في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية انتهى
ولا يخفى ان في عبارة الشارح مخالفة لسائر الشراح فانهم قالوا ان المعنى انه
لا يعمل في مظهر الا اذا كان الخ والكلام في مقام النفي والاثبات في عمله في المظهر
لا في رفعه بالفاعلية مع انه يوهم جواز رفعه بغير الفاعلية والله اعلم * ثم اراد بيان
وجه تخصيص النفي بالمظهر فقال (وانما خص) والظاهر انه على صيغة المعلوم
يعني وانما خص المصنف (المظهر) بالذكر ولم يقل ولا يعمل في الفاعل (لانه)
اى لان اسم التفضيل (يعمل في المضمر بلا شرط) وانما كان عمله بلا شرط (لان
العمل في المضمر ضعيف) وقوله (لا يظهر) صفة لقوله ضعيف قائم مقام علة
الحكم بضعفه يعني انه ضعيف لانه لا يظهر (اثره) اى اثر العامل (في اللفظ)
لكون المضمر مبنيا فاعرابه محلى واذا كان عمله في المضمر ضعيفا (فلا يحتاج) وهو
بصيغة المجهول (الى قوة العامل) اى الى تقوية عمله بضم الشروط واعتراض
عليه العصام بان ذكر المضمر بالاطلاق غير مرضى وليس كذلك لان الشارح
الرضي قيده بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل هي منه وما ذكره من التعليل انما يتم
في المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر في لفظه
اثر العمل والالجاز عمله في سائر المبنيات انتهى يعني ان قوله في المضمر يوهم انه
ضعف عمله في المضمر لكونه مضمرا لا لكونه مبنيا فحصل من الحصر في العلة عدم
ضعف عمله في سائر المبنيات وقوله فلا يجوز هند زيد افضل هي منه يقتضى
ان يكون المراد بالمظهر هو معناه اللغوى يعني الذى ظهر في اللفظ سواء كان
اسما ظاهرا او ضميرا لان لفظ هي في هذا المثال اسم ظاهر بالمعنى الاول * ثم شرع
في بيان وجه تخصيص النفي بالفاعل فقال (وانما خص) اى المصنف (بالفاعل)
يعني اذار الكلام بين عمله في الفاعل وعدم عمله فيه ولم يتعرض لغير الفاعل
من المفعولات (لانه) اى لان اسم التفضيل (لا ينصب المفعول به سواء كان)
اى المفعول به (مظهرا او مضمرا) ثم ترقى في اهتمام عدم عمله فيه بقوله (بل ان
وجد بعده) اى بعد اسم التفضيل وقوله (ما يوهم ذلك) نائب فاعل وجد يعني
ان وجد بعده لفظ يوهم كونه مفعولا به لاسم التفضيل (فافعل دال) اى
فحين وجد أن ذلك اللفظ كذلك لا يكون لفظ افعال عاملا في ذلك اللفظ الذى
يتوهم كونه مفعولا به بل يكون افعال قرينة دالة (على الفعل) المحذوف
(الناسب له) اى لذلك المفعول بالمفعولية (كقوله تعالى هو اعلم من يضل عن
سبيله) فان من يضل يوهم كونه مفعولا به لا علم لكنه ليس كذلك لان المعنى
(اى اعلم من كل واحد) ولفظ اعلم يدل على الفعل المحذوف وهو (يعلم من يضل)
* ثم شرع في بيان حال عمله في سائر المتعلقات فقال (واما الظرف والحال والتمييز
فيعمل) اى اسم التفضيل (فيها) اى في هذه المتعلقات (ايضا) اى كما انه يعمل

اقسام مطلق التفضيل لكن المراد به ههنا هو المعرف الذي يكون من الثاني
واشار الشارح اليه بقوله (منه) اى من النوع الثاني يعنى ان حكم اسم التفضيل الذي
يقصد به زيادة مطلقة وحكم المعرف الذي يقصد به زيادة مطلقة واحد وهو قوله
(فلا بد) اى لا بد (فيهما) اى فى النوع الثاني وفى المعرف منه (من المطابقة) وانما
اورد الشارح قوله فيهما لبيان العائد المحذوف من الجملة الخبرية الى المبتدأ (اى
مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنثا) وباعث التفسير
ما مر سابقا وقوله (لزوم مطابقة) بيان لعل وجوب مطابقة (الصفة لموصوفها) وامتناع
عدمها يعنى انما وجب تطبيق اسم التفضيل لموصوفه فى هذين الاستعمالين لكون تطبيق
الصفة لموصوفها فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنث اصلا لا يعدل عنه (مع
عدم قيام المانع وهو) اى المانع الذى يصح العدول عن الاصل عند قيامه (امتزاجه) اى
لزوم كون اسم التفضيل متمزجا (بمن التفضيلية لفظا) كما فى المستعمل بمن فى نحو زيد
افضل من عمرو (او معنى) كما فى المستعمل بالاضافة التى هى بمعنى حرف الجر فى نحو
زيد افضل الناس لانه بمعنى انه افضل من الناس بخلاف النوع الذى يقصد به الزيادة
المطلقة والذى هو المعرف باللام لانه لم يوجد هذا المانع فيهما (لعدم ذكر المفضل عليه
بعدها) اى بعد النوع الثاني والقسم المعرف باللام منه واذا لم يذكر المفضل عليه
فلا يتصور وجود من فيهما لانه لو كان موجودا اقتضى مجرورا وما لا مجرور له
لا جاره واما عدم كون المفضل عليه مذكورا فى المعرف باللام فظاهر واما فى النوع الثاني
فانه لو لم يقصد به زيادة على من اضيف اليه لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه له بل هو شئ
آخر كما مر (و) (اسم التفضيل) (الذى) استعمل (بمن مفر د مذ كر لا غير) (اى لا غير
المفرد المذكر لكر اهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو
فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكأنها
من تمام الكلمة) ولما فرغ المصنف من بيان مسائل اسم التفضيل ومبادئه واقسامه شرع
فى بيان شروط عمله فقال (ولا يعمل) اى لا يعمل (اسم التفضيل) وقوله (فى) (اسم
مظهر) متعلق بلا يعمل وظرف لقوله وهذا بيان لمعموله الذى فرض عمله * ثم نقى
وزاد الشارح قوله (الرفع بالفاعلية) وهو بالنصب مفعول لا يعمل للاشارة الى ان
المراد بالنقى نقى عمل الرفع حال كونه بالفاعلية وانما فسرده به (بقريئة الاستثناء)
يعنى ان الاستثناء بقوله الا اذا كان قريئة دالة على ان المراد بالنقى ههنا نقى رفعه
بالفاعلية وقال العصام وجه كون الاستثناء قريئة ان العمل فى المستثنى بالرفع
على الفاعلية يعنى ان وجهه كون المستثنى مثبتا للعمل على طريق كونه رافعا لمعموله
بالفاعلية يعنى انه مقيد به فيقتضى هذا ان يكون النقى المفهوم من المستثنى منه ايضا مقيدا
به ثم قال وفيه بحث لانه لا يصح الاستثناء مع بقاء اصل العمل على عمومه يعنى

هذا الحكم بقوله (وهذا) اى جواز افراد اسم التفضيل وتذكيره وعدم تطبيقه بالموصوف ثابت (لأنه) اى لعله ان اسم التفضيل الذى يستعمل مضافا (يشابه افعلا من) اى يشابه اسم التفضيل الذى يستعمل بمن وقوله (الذى) صفة لافعل من يعنى افعلا الذى (ليس فيه) اى فيما يستعمل بمن (الا الافراد والتذكير) كما سيحىء حكمه وقوله (فى كون المفضل عليه مذكورا معه) بيان لوجه الشبه يعنى ان ما هو مستعمل بالاضافة مشابه لما هو مستعمل بمن فى كون المفضل عليه مذكورا مع كل واحد منهما لان فى قولنا زيد افضل الناس وزيد افضل من عمرو يذكر المفضل عليه بخلاف ما يستعمل باللام اعنى قولنا زيد افضل فان المفضل عليه ليس بمذكور فيه صراحة وقوله ((والمطابقة)) بالرفع معطوف على قوله الافراد اى يجوز فيه المطابقة ايضا * ولما كان لفظ المطابقة مصدرا يقتضى فاعلا اعنى المطابق بكسر الباء ومفعولا اعنى المطابق بفتحها وما به المطابقة اعنى صورتها اشار الشارح بقوله (اى مطابقة اسم التفضيل) الى فاعله وبقوله (افرادا وثنية وجما وتذكيرا وتأنيثا) الى صورته وما ذكر المصنف بقوله ((لمن هو)) الى مطابقة وانما اورده باللام مع ان طابق متعد بنفسه لان من الاستعمال المقرر أن الفعل ان كان متعديا بنفسه ثم ابدل الى صورة المصدر يدخل فى مفعوله اللام للتقوية فكذا هذا يعنى ان يطابق اسم التفضيل من هو (اى اسم التفضيل) (صفة له) والضمير المحرور فى قوله له راجع الى الموصول وهو من يعنى الموصوف (نحو الزيدان افضل الناس والزيدون) اى ونحو الزيدون (افضلهم) اى افضلوا الناس وهذا ان المثالان للمطابقة فى الثنية واجمع وقوله ((وهن فضل النساء والهندان فضلياتهن والهندات فضلياتهن)) اى فضليات النساء وهذه الامثلة الثلاثة للمطابقة فى التأنيث وانما جاز المطابقة لموصوف فى صورة الاضافة (لمشابهته) اى لحصول مشابهة المستعمل بالاضافة (ما) اى اسم التفضيل الذى (فيه الالف واللام) من جهة اخرى (فى كونه) اى فى كون ما هو المستعمل بالاضافة (معرفة) باضافته الى المعرفة يعنى ان المستعمل بالاضافة مشابه بوجه لما يستعمل بمن وبوجه آخر مشابه لما يستعمل باللام فيجوز الاعتبار فى كل من الشبهين فمن حيث كونه مشابها للاول يأخذ حكمه الذى هو الافراد ومن حيث كونه مشابها للثانى يأخذ حكمه الذى هو المطابقة * ثم شرع فى بيان حكم النوع الثانى بقوله ((واما)) (النوع) (الثانى) حال كونه (من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو) اى النوع الثانى من النوعين (الذى يقصده زيادة مطلقة) وقوله ((و)) (القسم) ((المعرف باللام)) عطف على المبتدأ وانما قدر الموصوف فى الاول بالنوع وفى الثانى بالقسم ليحصل الفرق بينهما لان الاول من اقسام المستعمل بالمضاف والثانى من

يجوز ايضا بهذا المعنى ان يضيف اسم التفضيل (الى جماعة من جنسه) اى من جنس الموصوف وقوله (ليس داخلا فيهم) صفة للجماعة ايضا يعنى الى الجماعة التى ليس الموصوف داخلا فيهم وان كان من جنسهم * ثم صرح بمثال المصنف فقال (كقولك) (يوسف احسن اخوته) (فان يوسف) اى مثال المصنف مطابق لهذا النوع فان الموصوف الذى هو لفظ يوسف (لا يدخل) اى لا يجوز ان يدخل (في جملة اخوة يوسف) لان المضاف اليه غير المضاف لمتين من ان اضافة الاخوة الى ضمير راجع تمنع جواز دخوله فيهم ثم ان هذا المثال بالنسبة الى كلام المص فاعل لقوله فيجوز وبالنسبة الى كلام الشارح بدل من قوله كقولك * ثم شرع الشارح في بيان النوع الآخر الجائز الذى اهمله المص ايضا فقال (وان تضيفه) اى فيجوز بهذا المعنى ايضا ان تضيف اسم التفضيل (الى غير جماعة) اى الى غير الجماعة التى اريد تفضيله عليهم (نحو فلان اعلم ببغداد) فان اعلم ليس بمضاف الى الجماعة التى اريد تفضيله عليهم كما فسر به بقوله (اى اعلم بمساواة) يعنى المراد به انه اعلم بمساواة (وهو) اى لكن المراد بالاضافة ان ذلك الفلان (محتص) اى ممتاز من سائر الاعلمين (ببغداد) اى بكونه مضافا اليها (لانهما) اى لان بلدة بغداد اما (منشأة) بان ولد فيها (او مسكنه) يعنى هذه الاضافة افادت تخصيصا لانها افادت تخصيص الاعلمية باهلها * ثم شرع في بيان الفرق الآخر بين النوعين فقال (ويجوز في) (النوع) (الاول) ثم فسر به الشارح بقوله (من نوعي اسم التفضيل المضاف) فان الاول في كلام المصنف يحتمل ان يراد به القسم الاول من الاقسام الثلاثة المستعمل بها وان يراد به النوع الاول ولذا قدر الشارح موصوف الاول بالنوع اجمالا واراد تفصيله بالتعيين بان المراد بالنوع الاول هو اول النوعين من اسم التفضيل المضاف * ثم عينه بقوله (وهو الذى) اى النوع الذى هو الاول من النوعين هو النوع الذى (يقصده الزيادة على من اضيف اليه) يجوز فيه الاستعمالان احدهما (الافراد) والآخر المطابقة (اى افراد اسم التفضيل) يعنى المعنى المراد بالافراد ان يجعل اسم التفضيل مفردا (وان كان) اى ولو كان (موصوفه) اى موصوف اسم التفضيل (مثنى او مجموعا) وقوله (وكذا التذكير) يعنى يجوز ايضا تذكير اسم التفضيل (وان كان) اى ولو كان (موصوفه) اى موصوف اسم التفضيل (مؤنثا) وامثلة الافراد (نحو زيد او الزيدان او الزيدون) وامثلة التأنيث (او هند او الهندان او الهندات) وقوله (افضل الناس) متعلق بالكل يعنى يحمل قوله افضل حال كونه مفردا مذكرا على كل واحد من المذكورات فيقال زيد افضل الناس والزيدان افضل الناس وكذا يقال هند افضل الناس والهندان افضل الناس * ثم شرع في علة

اذلا وجه الى ذكره لان الاضافة اذا كانت للتوضيح تشمل التعريف والتخصيص ولا تقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص انتهى واقول يمكن ان يحمل وجه الذكر على تخصيص التوضيح والله اعلم وقوله (كما يضاف سائر الصفات) للإشارة الى ان تلك الاضافة لتلك الفائدة شائعة مستعملة في سائر الصفات وليس باستعمال غريب (نحو مصارع مصر) فان قوله مصارع يضم الميم اسم فاعل من المصارعة ففائدة اضافته الى مصر انما هي تخصيص المصارع بمصارع مصر (و) كذا قوله (حسن القوم) يعنى ان اضافة الحسن الى القوم ليست باضافة لفضيلة لانه ليس بمضاف الى معموله بل اضافة معنوية يعنى انه ليس المراد باضافة المصارع الى مصر وباضافة الحسن الى القوم ان المضاف ليس بداخل في المضاف اليه بان يكون من اضافة المبين الى المبين بل المراد بها توضيح المضاف فيجوز دخول المصارع في اهل مصر ودخول الحسن في القوم وقوله (مما لا تفضل فيه) بيان لقوله سائر الصفات يعنى المراد بسائر الصفات الصفات التي هي غير اسم التفضيل وقوله (فلا يشترط) تفريع على قوله ويضاف للتوضيح يعنى انه لما لم يقصد به الزيادة على المضاف اليه بل قصد بالاضافة توضيح اسم التفضيل لا يشترط (كونه) اى كون الموصوف (بعض المضاف اليه) وقوله (فيجوز) عطف على قوله فلا يشترط ويجوز أن يكون تفريعا عليه يعنى اذا لم يكن كونه بعضا من المضاف اليه شرطا فيجوز (بهذا المعنى) اى بالمعنى الثانى (ان يضيفه) اى ان يجعل اسم التفضيل مضافا (الى جماعة) وقوله (هو) مبتدأ راجع الى موصوف اسم التفضيل وقوله (داخل فيهم) اى فى الجماعة خبره والجملة صفة الجماعة يعنى انه يجوز أن يضاف اسم التفضيل الى الجماعة الذين كان ذلك الموصوف داخلا فيهم كما يضاف المصارع الى المصارعين الذين هو واحد منهم وكما يضاف الحسن الى القوم الذين هو واحد منهم * واعلم ان هذا المعنى لما كان بحكم الجواز مشتملا على ثلاثة انواع لانه اما ان يضاف الى جماعة او يضاف الى غير جماعة فالاول اما داخل فيهم او غير داخل فيهم * ولما اختصر المصنف فى التمثيل بما هو مضاف الى جماعة غير داخل فيهم اراد الشارح ان يستوفى الانواع فذكر النوع الذى هو ان يضيفه الى جماعة هو داخل فيهم بقوله (نحو قولك نينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش) فان لفظ افضل مضاف الى جماعة قريش والموصوف بالافضلية وهو نينا عليه السلام داخل فيهم ولكن المراد بالزيادة ليس زيادة مقيدة بكونها على قريش فقط بل المراد بها زيادة مطلقة شاملة لجميع الناس ولذا قال (اى افضل الناس من بين قريش) ثم مهد لما ذكره المصنف بالتمثيل فقال (وان يضيفه) يعنى

انما حمل على المعنى مجازا بان يراد به ذو أن يقصد كما عرفت * ثم فسر قوله ان يقصد بتقدير جعله صفة المعنى بقوله (مقصودة) وهو بالرفع صفة لزيادة وقوله (مطلقة) بالرفع صفة بعد الصفة لزيادة وقوله (غير مقيدة) بالرفع صفة كاشفة للمطلقة اوردها لتصحيح تعلق قوله (بان تكون) يعنى معنى كون الزيادة المقصودة مطلقة هو أنها غير مقيدة بكونها زائدة (على المضاف اليه وحده) لا على غيره كما قصد فى المعنى الاول بل المقصود منها ان هذه الصفة زائدة فى الموصوف سواء كانت الزيادة على المضاف اليه او على غيره وقال العصام ان قوله غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده يوهم ان معنى الاطلاق انه غير مقيدة بهذا القيد يعنى كونها زائدة على المضاف اليه فقط فحينئذ لا ينافى هذا لكونها زائدة على المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه يعنى يوهم قوله وحده كون القصر اضافيا للاحقيقا وليس كذلك بل القصر ههنا حقيقى صرح به الرضى ثم قال الا انه يشبه ان يكون بجميع ماسواه يعنى ان تصریح الرضى بان المراد منه جميع ماسواه وان كان ظاهره ارادة القصر الحقيقى لكن المتبادر منه انه قصر عرفى بان يراد بالجميع هو الجميع الذى من شأنه ارادة الزيادة عليه اذ لا معنى لان يقول يوسف احسن اخوته ويقصده ان زيادة حسنه ليست بمقيدة بكونها على اخوته بل مطلقة على غير اخوته من الحجر والشجر وهذا ليس بمراد بل المراد منه ان حسنه زائد على غيره من الناس سواء كان اخوته او غيره وهذا خلاصة ما اورده العصام ثم نشأ من بيان المعنى الثانى سؤال وهو أنه اذا لم يقصده الزيادة على من اضيف اليه فما الفائدة فى الاضافة فاراد المصنف ان يبين فائدة اضافته الى ما بعده فقال (ويضاف) وهو فعل مجهول وفسر الشارح نائب فاعله بقوله (اى اسم التفضيل) وفسر ما اضيف اليه بقوله (الى ما اضيف اليه) وصح هذا التفسير لكون الاضافة المذكورة فى ضمن قوله يضاف من الاسماء النسبية المستلزمة للطرفين اعنى المضاف والمضاف اليه واهمل المصنف ذكرهما لمعلوميتهما يعنى ان اسم التفضيل اذا استعمل فى المعنى الثانى يضاف الى ما بعده (لتوضيح) يعنى فائدة الاضافة هو التوضيح وفسره الشارح بقوله (اى لتوضيح اسم التفضيل) للإشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه والى انه مصدر مضاف الى مفعوله وان فاعله محذوف اى توضيح القاصد لاسم التفضيل (و) قوله (تخصيصه) بالجر عطف على قوله لتوضيح وهذا العطف يحتمل ان يكون عطف تفسير حيث قال العصام زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى النكرة تكون للتخصيص ثم قال بعد بيان وجه الذكر وفيه نظر

بحسب الارادة لانه لو كان داخلا ايضا (بحسب الارادة) يلزم تفضيل الشيء على نفسه كما عرفت وقوله (لان المقصود) بيان لعل الاشتراط اى وانما اشترط لهذا الاستعمال بهذا المعنى كونه بعضهم لان مقصود المستعمل (من استعماله لهذا المعنى) حيث قال زيد افضل الناس ولم يقل افضل غيره فقوله من استعماله مصدر مضاف الى فاعله وقوله هذا متعوله وقوله (تفضيل موصوفه) بالرفع خبر لان معنى ان مقصوده من استعمال هذا التفضيل بهذه الصورة هو ارادة تفضيل موصوفه (على مشاركته) اى على مشاركته ذلك الموصوف (في هذا المفهوم العام) وهو مفهوم الناس الشامل لذلك الموصوف ولغيره من الناس (مثل زيد افضل الناس) (اى افضل من مشاركته في هذا النوع) اى فى نوع الناسية يعنى فضيلة زيد زائدة على الفضائل الموجودة فى المشاركين له فى كونهم ناسا وهذا مثال لما وجد فيه شرط الاستعمال قوله (فلا يجوز) تفرع على ما لم يوجد فيه الشرط المذكور وانما قيد الشارح عدم الجواز بقوله (بهذا المعنى) للإشارة الى انه يجوز التركيب الآتى اذا قصد به المعنى الثانى وقوله (قولك) للإشارة الى ان قوله (يوسف احسن اخوته) مثال مصنوع لانه استشهد من كلام البلغاء ولان الاشتراط المزبور بناء على عدم جواز هذا التركيب بل الامر بالعكس يعنى ان عدم جواز هذا التركيب لانعدام الشرط وقوله (خروجه) اشارة وتنبه على ما قلنا من توهم العكس يعنى انما لا يجوز هذا القول لانعدام الشرط الذى يشترط به الاستعمال بهذا المعنى وهو دخول موصوف اسم التفضيل فيمن يضاف اليهم وههنا ليس كذلك لان يوسف الذى وصف بالاحسنة خارج (عنهم) (اى عن الاخوة) وقوله (باضافتهم) متعلق بقوله لخروجه وبيان لسبب الخروج يعنى ان كون يوسف خارجا عنهم بسبب اضافة الاخوة (اليه) اى الى الضمير الراجع الى يوسف وهو الضمير المجرور فى اخوته لان حكم الاضافة ان يكون المضاف مابينا للمضاف اليه ولو كان يوسف داخلا فى الاخوة لزم اضافة الشيء الى نفسه فيكون المعنى ان يوسف ومن معه من اخوته اخوة يوسف وهذا محال كما لا يخفى * ثم شرع فى ثانى المعنيين فقال (والثانى ان تقصده) اى باسم التفضيل (زيادة مطلقة) وقوله (اى ثانى معنيه) اشارة الى ان قوله والثانى مبتدأ والى انه معطوف على قوله احدهما يعنى على الاحد المضاف الى الضمير الثانى الراجع الى معنيان والى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وانما فسر به هذا ولم يفسره بحذف الموصوف اعنى بقوله اى المعنى الثانى ليحصل المقابلة بين المعطوف والمعطوف عليه وقوله (زيادة) للإشارة الى ان الاتحاد بين المبتدأ الذى هو عبارة عن المعنى وبين الخبر الذى هو قوله ان يقصد انما يقع بان يحمل عليه لفظ الزيادة لانه هو المعنى والى ان قوله ان يقصد

والضمير في تحققة راجع الى ما وفي بعضهم راجع اليه ايضا باعتبار افراده يعنى ان قصد الزيادة على الغير بسبب اعتبار القائل تحقق المعنى الذى يوجد في ضمن بعض افراد ذلك المعنى والمراد بالبعض الذى وجد ذلك المعنى في ضمنه هو ماعدا المفضل ولا يخفى ما في تركيب الشارح من الاضطراب في افادة المعنى المراد وهو أن معنى اسم التفضيل وجد في الطرفين لكن في المفضل زائد على المعنى الذى وجد وتحقق في المفضل عليه ووجه المحشى محمد العيني كلامه بما ذكرناه ولذا قال العصام الاولى في ضمن ماعداه يعنى الاولى للشارح ان يقول في ضمن ماعداه اى ماعدا المفضل عليه لا ان يقول في ضمن بعضهم لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اى بعض كان انتهى وقوله (والا) بيان لعلة توجيه الشارح لكلام المصنف بان هذا القصد انما يصح بهذا الاعتبار لانه ان لم يعتبر تحقق ذلك المعنى فيما عداه وابقى على اطلاقه يعنى سواء تحقق في الفرد الذى يوجد في المفضل او في المفضل عليه (يلزم تفضيل الشيء على نفسه) فانه اذا قيل زيد افضل الناس واريد وجود الفضل في زيد وفي افراد الناس على السوية فيصدق على زيد لكونه من افراد الناس وادخلا فيهم لان فضيلته زائدة على فضيلتهم بخلاف ما اذا اعتبر في الناس انه الذى ماعدا زيدا فيكون زيد خارجا عنه * ثم اراد أن يبين وجه الاكثرية فقال (وانما كان هذا الاستعمال) اى استعمال المضاف مع قصد هذا المعنى (اكثر) اى من المعنى الذى سيجيء (لان وضع افعال لتفضيل الشيء على غيره) كما عرفت في تعريفه واذا كان وضعه لذلك (فالاولى) اى المعنى الموافق للوضع (ذكر المفضل) وهو الغير الذى اريد بقوله على غيره وكل استعمال يوافق التعريف يكون اولى مما لم يوافق وكل ماهو اولى فهو الاكثر فهذا المعنى اكثر * ثم اراد تفصيل اشتراط هذا الاستعمال فقال (فيشترط) (في استعماله) اى في استعمال اسم التفضيل المضاف (بهذا المعنى) اى بمعنى ان يقصده الزيادة على غيره (أن يكون) وهو بتأويل المصدر نائب فاعل يشترط وفسر الشارح الضمير المستتر في يكون بقوله (موصوفه) للإشارة الى انه راجع الى الموصوف المذكور في ضمن قوله الزيادة لانه في معنى زيادة موصوفه كما عرفت يعنى ان كون موصوف اسم التفضيل (بعضا) (منهم) شرط في هذا الاستعمال ولما كان كون الشيء بعضا من شيء اعم من ان يكون ادخلا فيه بحسب المفهوم او بحسب الارادة اراد أن يميز بينهما بان المراد بكون المفضل الموصوف بعضا من المفضل ان يكون (ادخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ) فان لفظ الناس بحسب المفهوم صادق على زيد الموصوف (وان كان) اى ولو كان اى الموصوف (خارجا عنهم) اى ممن لا يصدق عليه لفظ الناس

(اي اسم التفضيل) يعني ان في كل من الثلاثة مسألة مخصوصة اما المسئلة التي اذا استعملت بالاضافة فانه اذا كان اسم التفضيل مستعملا بالاضافة (فله) اي فيجوز أن يكون لذلك (معين) اي جائز ان يناد واحد منهما (احدهما) اي احد المعنيين الجائزين وقوله (وهو الاكثر) جملة معترضة داخلة بين المبتدأ الذي هو قوله احدهما وبين الخبر الذي هو قوله (ان يقصده) و اشار بتلك الجملة الى كون هذا المعنى اكثر استعمالا من الآخر الذي سيجيء يعني احد المعنيين ان يقصد باسم التفضيل الذي اضيف الى المفضل عليه (الزيادة) ولما كان لفظ الزيادة مجملا بانها باي شيء قامت اراد الشارح ان يفسر مجموع الكلام بقوله (اي احدهما) للاشارة الى ان قوله ان يقصد خبر له وبقوله (زيادة موصوفة) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو موصوف اسم التفضيل وقوله (المقصودة) بالرفع صفة للزيادة للاشارة الى ان قوله ان يقصد فعل مجهول مأول باسم المفعول وقوله (به) متعلق بالمقصودة والضمير المجرور راجع الى اسم التفضيل وانما فسر به ليصح الحمل بين المبتدأ الذي هو احدهما وبين الخبر الذي هو أن يقصد لان المبتدأ عبارة عن المعنى والخبر عبارة عن القصد بمعنى المفعول اي المقصودية وهو صفة للمعنى الذي هو الزيادة فصفة الشيء لا يكون محمولا قبل حمل موصوفه فلا معنى لان يقال ان احد معني اسم التفضيل هو المقصود بل المعنى الصحيح ان يقال ان احد المعنيين الزيادة المقصودة كذا في الحواشي الهندية وقال بعضهم ان الاولى ان يفسر بزيادة وصف موصوفه اه لان زيادة الموصوف غير معقولة بل المعقول زيادة الوصف وذكر العصام وجوها ثلاثة في تصحيح الحمل المذكور احدها جعل ان يحذف المضاف اي قصد احدها وثانيها جعل ان يقصد محذوف الجار اي احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعله محذوف المضاف اي ذوان يقصد ثم قال والشارح اشار الى دفعه اي الى دفع السؤال الوارد على الحمل بقوله احدها زيادة موصوفه المقصودة به وكأنه جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المال وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف انتهى ما قاله المحشي العصام وقوله (على من) متعلق بالزيادة (اضيف اليه) وفسره الشارح بقوله (اي على ما) للاشارة الى ان من بمعنى ما يشمل غير العقلاء وبقوله (اضيف اسم التفضيل) للاشارة الى ان نائب الفاعل في اضيف مستتر وراجع الى اسم التفضيل وقوله (اليه) راجع الى الموصول وقوله (باعتبار تحققه في ضمن بعضهم) اشارة الى بيان وجه جواز ارادة الزيادة على غيره حيث يقتضي هذا القصد أن يتحقق الفعل في المزيد عليه والباء متعلق بالقصد

(المفضل عليه) ولذا قسره الشارح بقوله المفضل عليه ومثال ما علم فيه المفضل عليه ولم يحتاج الى ذكره (مثل الله اكبر) لانه لما كان المفضل هو الذات الواجب علم ان المراد به الزيادة على ما سواه ثم اختلفوا في التقدير في مثله انه على اى استعمال من الثلاثة فلما امتنع الاول وهو تقدير اللام تعين الآخر ان في الجواز ولذا قال الشارح (ويحوز أن يقال في مثله) اى فيما يحوز أن يستعمل خاليا عن الوجوه الثلاثة لكونه معلوما (ان المحذوف هو المضاف اليه) وقوله (باعتبار أنه) حال من قوله ان يقال يعنى يحوز أن يقال كذلك حال كون هذا القول بسبب اعتبار ذلك القائل على ان اسم التفضيل في مثل الله اكبر (مستعمل بالاضافة اى الله اكبر كل شىء) اى كل موجود سواء تم حذف المضاف اليه وهو جائز كما في قبل وبعد وقوله (او أنه) معطوف على قوله ان المحذوف اى يحوز أن يقال ان المحذوف في مثل الله اكبر لفظ (من مع مجروره اى الله اكبر من كل شىء) يعنى باعتبار أنه مستعمل بمن قال العصام انه اورد على قوله الله اكبر كل شىء في التقدير الاول انه لا بد من تعويض المضاف اليه يعنى انه لا يحوز التقدير الاول لكون المحذوف بلا تعويض واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف وهو مناف للتوئين ثم اورد على هذا الجواب ان تنوين العوض غير مناف لغير المنصرف بل المنافى له تنوين الممكن كما سبق ولو سلم فإى مانع يمنع من تعويض الضمة عنه كما في قبل وبعد من الغايات ثم قال واعلم انه ربما يحجى بعد اسم التفضيل ما هو في صورة المفضل عليه بمن وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم قصد المشاركة مع المفضل عليه في اصل الفعل تحقيرا نحو زيد افضل من عمرو او تقدير انحوز زيد اعلم من الحمار ونحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد الى تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد في الكبر بل افعال التفضيل يخرج عن معناه التفضيلي الى التجاوز والتباعد الذى يلزمه فان التفضيل بعد المفضل عن المفضل عليه فكأنه قال زيد متباعد من الشعر ويحوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلاثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى ﴿وهو اهون عليه﴾ اذ ليس شىء اهون عليه تعالى من شىء وما كان بهذا المعنى فلزوم صيغة افعال اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذى هو الاصل اى افعال من انتهى ويمكن ان يحجب ان قوله بجعله بمعنى اسم الفاعل يدل على ان باب المجاز مقنوح فلا يلزم منه انتقاض كلام المصنف مع ان كثيرا من الاوصاف الالهية وافعالها غير مقيس على القواعد التى بنيت للامور الحادثة كما قيل في تعريف لفظه الجلالة والله اعلم * ثم شرع في بيان القواعد المخصوصة بكل من الاستعمالات الثلاثة فقال (فاذا اضيف)

المتزاع بكلام المصنف وجعل قوله (الجمع بين الاثنين منها) فاعلا لقوله لا يجوز
يعنى ان الانفصال بين الثلاثة حقيقى فانه كما لا يجوز خلو اسم التفضيل عن احد
منها لا يجوز ايضا الجمع بين الامرين منها بناء على قول المصنف (نحو زيد
الافضل من عمر) يعنى لا يجوز هذا التركيب لانه جمع فيه بين الاستعمالين
وهما كونه باللام وكونه بمن (والا) اى وان جاز هذا التركيب الجامع لهما
(يكون) احد الحرفين لغوا اما (ذكر اللام) يكون لغوا ومن مفيدا
للمقصود (او) يكون ذكر (من لغوا) فيكون اللام مفيدا للمقصود * ولما توجه
على المصنف نقض بوقوع استعمالهما معا فى قول الاعشى اراد الشارح دفع
هذا النقض بقوله (واما قوله * ولست بالاكثر منهم حصى * وانما العزة للكثير *)
حيث وقع الجمع فى لفظ الاكثر بين اللام وبين من يعنى فى قوله منهم (ف قيل)
اى فاجيب عنه بتأويل هذا البيت حيث قيل (من) يعنى ان هذا البيت ليس
مادة النقض لانه قيل ان لفظ من (فيه) اى فى هذا البيت يعنى فى قوله منهم
(ليست) اى تلك الكلمة (تفضيلية) اى ليست من التفضيلية التى هى من
خصائص اسم التفضيل وما استعمل فيه (بل) كلمة من فى هذا البيت (للتبعض)
وماهى للتبعض ليست بالتفضيلية (اى ليست) يعنى ان معنى البيت لست
ياعلقمة (من بينهم بالاكثر حصى) وهذا البيت من قول الاعشى فانه كان يفضل
عامرا على علقمة فقال لعلقمة ولست بالاكثر منهم حصى اى عددا يعنى اتباع
عامرا اكثر من اتباعك وانما العزة للكثير وهذا المثال من المصنف اشارة الى
عدم جواز الجمع بينهما * ثم اشار الى عدم جواز خلو عن احد الاستعمالات
الثلاثة بقوله (ولا) الواو فيه عاطفة ولازائدة للاشارة الى انه معطوف على
قوله فلا يجوز والمعطوف فى قول المصنف قوله نحو زيد الافضل وفى قول
الشارح هو قوله (يجوز خلوه) اى خلو اسم التفضيل (عن الكل) اى كل من
الاستعمالات الثلاثة (ايضا) اى كما لا يجوز جمع الاثنين منها وانما لا يجوز الخلو
(لفوات الغرض) وهو بيان زيادة الفضل فى احد على غيره وذلك لا يتحقق
الا بذكر الفضل عليه كما عرفت وقوله (نحو) (زيد افضل) معطوف على
المثال الاول اى كما لا يجوز المثال الاول الذى يقدر فيه جمع الاثنين كذلك
لا يجوز هذا المثال الذى خلا فيه اسم التفضيل من الكل فان افضل ههنا لم يستعمل
باحد الثلاثة وخلا عنها فلا يعلم ان زيادة فضيلة زيد على فضيلة اى شخص فينشد
فات الغرض وقوله (الا ان يعلم) استثناء مفرغ من المفعول فيه المحذوف ليستعمل
اى يستعمل اسم التفضيل باحد من الاستعمالات الثلاثة فى جميع الاوقات الا وقت
ان يعلم لحصول الغرض فقوله يعلم فعل مجهول ونائب فاعله مستتر راجع الى

كما هو وضع التعريف فاسم التفضيل المعين الذي يشار اليه هو المعين (لتعين
المفضل عليه) وقوله (مذكور) بالجر صفة معين يعنى الى المعين المذكور (قبلة)
اى قبل اسم التفضيل (لفظا او حكما) وقوله (كما اذا طلب شخص) شروع
فى تصوير كونه مذكورا لفظا يعنى اذا قلت او لا شخص من الاشخاص بان
يكون شخصا مبهما غير معين (افضل من زيد) فالمفضل هو الشخص والمفضل
عليه هو زيد وقد استعمل اسم التفضيل ههنا بمن ثم اذا ذكرت حال كونه
مبهما و اردت ان تعين ذلك الشخص (قلت عمرو افضل) بان تستعمله
باللام مريدا لتعيين ذلك الشخص ولترك المفضل عليه خوفا من التطويل وقوله
(اى الشخص الذى) تفسير للارادة المذكورة يعنى انما يصح التصوير المذكور
اذا اردت بعمره والشخص الذى (قلنا انه افضل من زيد) لا غير الشخص
الذى قلنا فانه حينئذ لا يصح التصوير المذكور واما تصوير كونه مذكورا حكما
كما اذا تصورت فى نفسك طلب شخص افضل من زيد فوجدته عمرا و قلت بعد
تأمل يا عمرو الافضل فان الانسان قديتفكر فى مطلوب الغير فاذا لاحظته تصدى
الى الجواب عنه لنفسه و ينزل نفسه منزلة ذلك الغير فيتكلم كأن الغير حاضر
ثم فيكون العهد بين الاثنين حكما كذا قال المحشى محمد العيني ثم قال ان مقصود
الشارح من هذا التكلف توسيع دائرة الاحتمال ثم جعل قوله (فعلى هذا لا يكون
اللام فى افعال التفضيل الا للعهد) تفريعا على قوله كما اذا قلت يعنى اذا كان
المراد بعمره الافضل هو الشخص المذكور لفظا فى قوله شخص افضل من زيد
او متصورا كما كان فى المذكور الحكمى يجب ان يكون اللام فى اسم التفضيل
المستعمل بها للعهد الخارجى والا يلزم ان يكون المفضل عليه غير مذكور فيبطل
ارادة الزيادة التى هى لازمة له وقوله (فيجب) تفريع على كون التقسيم انفضالا
حقيقيا مستلزما لعدم الحلو يعنى انه اذا كان اسم التفضيل غير خال عن احد تلك
الاستعمالات يمتنع خلوه عن احدها وايضا انه تمهيد وتنبية على ان مراد المصنف
بقوله اما مضافا او بمن او معرّفا باللام انه يجب (ان يستعمل اما) (مضافا) وهو
وما بعده منصوب على انه بدل من محل قوله على احد ويؤيده تقدير قوله ان
يستعمل اى مضافا الى المفضل عليه ومثال الذى استعمل مضافا (نحو زيد
افضل الناس) (او بمن) اى او استعمل بمن الداخلة على المفضل عليه (نحو زيد
افضل من عمرو) (او معرّفا باللام) اى او استعمل معرّفا باللام الداخلة على
نفس اسم التفضيل (نحو زيد الافضل) كما عرفت ما هو المراد منه فالفاء فى قوله
(فلا يجوز) تفصيلية وفاعل لا يجوز لفظ نحو زيد الافضل فاترّع الشارح
من هذا الكلام ان مراده منه بيان عدم جواز الجمع بين الثلاثة ومزج ذلك

ذكرها لكونها خارجة عن الاصل ومعدولة عنه والخارج لا يحتاج الى الاخراج
 بقيود ولذا لم يذكر العصام هذا المذكور على سبيل الاعتراض عليه باهاله
 بل على سبيل التنبيه والتعميم للفائدة * ولما ذكرت الالوجه الثلاثة في تركيب المتن
 واراد الشارح ان يذكر وجه الحصر في الثلاثة اراد أن يذكر الوجوه الثلاثة
 قبل ذكر المصنف فقال (وهي) اي الوجوه الثلاثة (استعماله) اي استعمال
 اسم التفضيل (بالإضافة او من) وهو اصل استعماله (او اللام) اي استعماله
 باللام * ولما كان مآل هذا الكلام الى تركيب قضية شرطية منفصلة بان يقال
 ان اسم التفضيل اما مستعمل بالاضافة واما مستعمل بمن واما مستعمل باللام
 وكانت القضية المنفصلة على ثلاثة اقسام وهي المنفصلة الحقيقية يعنى مانعة الجمع
 والخلو معا ومانعة الجمع فقط ومانعة الخلو فقط اراد الشارح ان يذكر أن هذه
 المنفصلة من اى قسم من الاقسام الثلاثة فقال (على سبيل الانفصال الحقيقي)
 يعنى ان بين هذه الاستعمالات الثلاثة منافاة في التحقق والانتفاء بمعنى انهما
 لا يتقيان بان لم يوجد واحد منهما ولا يجتمعان بان وجد الاستعمالان في كلمة
 واحدة بل يتحقق واحد منهما فقط وقوله (فلا بد من واحد منها) تفرع
 على كونها على سبيل الانفصال الحقيقي يعنى اذا كان هذا التقسيم على هذا
 السبيل فلا بد من تحقق واحد من الاقسام الثلاثة المذكورة في اسم التفضيل
 وقوله (لان وضعه) علة لوجوب تحقق واحد منها ولا متناع خلوه عن واحد
 منها اى انما لم يحجز الخلو عن احدها لان وضع اسم التفضيل (لتفضيل الشئ
 على غيره) لما عرفت في تعريفه فكان اسم التفضيل امرا نسبيا يقتضى ان ينتسب
 احد الشئين الى الاخر اعنى انتساب المزيد على المزيد عليه واذا كان امرا نسبيا
 (فلا بد فيه) اى في اسم التفضيل (من ذكر الغير الذى هو المفضل عليه) يعنى
 بالمزيد عليه ويسمى المزيد عليه في الاصطلاح بالمفضل عليه كما يسمى المزيد
 المفضل * ولما كان ذكر المفضل عليه متفاوتا في الظهور بان يكون لزوم ذكره
 بديهيا في بعض من الثلاثة ونظريا في بعض آخر اراد أن ينبه عليه بقوله (وذكره)
 اى ذكر المفضل عليه حال كونه (مع من و) مع (الاضافة ظاهر) اى وجوب ذكره
 فيهما ظاهرا لا يحتاج الى البيان فانه اذا قلت زيد اعلم من عمرو وزيد اعلم عمرو
 فالمفضل عليه الذى هو عمرو مذكور فيهما بالبداهة (واما مع اللام) اى واما
 وجوب كونه مذكورا حال كونه مع اللام (فهو) اى المفضل عليه (في حكم
 المذكور ظاهرا) اى في حكم المحقق الذى يذكر ظاهرا وقوله (لانه يشار) علة
 لكونه في حكم المذكور يعنى انما يكون عدم ذكر المفضل عليه في صورة كون
 اسم التفضيل باللام كالمذكور في الحكم لان المشار اليه (باللام) انما يشار (الى معين)

للفاعل اى دالا على زيادة قيام الفعل بفاعله على غيره (لالمفعول) اى ليس
قياس الواقع فيه ان يكون مشتقا دالا على وقوع الفعل على احد زائدا على غيره
وانما كان القياس كذلك (فانه لو اشتق) اى اسم التفضيل (لكل منهما) اى من
الفاعل والمفعول (قياسا) اى اشتقاقا على القياس (مطرذا) اى غير متخلف
بان كان لفظ افعـل مشتركا بين ان يكون للفاعل وبين ان يكون للمفعول (لكثر
الالتباس) اى للزم كثرة الالتباس فانا اذا قلنا زيد اعلم من عمرو يلتبس لنا انه
هل المراد به زيادة العلية او زيادة المعلوماتية واما اذا علمنا القياس المذکور نعلم ان
المراد به زيادة العلية (فاقتصروا) اى ولدفع هذا الالتباس اقتصروا
وحصروا القياس فى واحد منهما ثم رجحوا الاقتصار (على الاشرف) اى على
ما هو الاشرف منهما وهو الفاعل لانه اشرف من المفعول * ثم اشار الى جواز وقوعه
على خلاف القياس فقال (وقد جاء) اى اسم التفضيل (للمفعول) اى مشتقا للمفعول
حال كونه (على خلاف القياس فى مواضع قليلة) وحمله على معنى المفعول بمعونة
القرائن (نحو اعذر) مشتقا (لمن هو اشد معذورية) لا لمن هو اشد معذرية
(والوم) (لمن هو اشد ملومية) لا لمن هو اشد لائمة (و) (على هذا القياس)
(اشغل واشهر) (واعرف) وانما وسط الشارح قوله على هذا القياس بين
العاطف والمعتوف لانه ترك تفسير هذه الكلمات الثلاث وفسر الكلمتين
الاوليين اعنى اعذر والوم يعنى ان تفسير الثلاث الاخيرة مقيس على تفسير الاوليين
بان يفسر الاشغل بقولنا لمن هو اشد مشغولة والاشهر بقولنا لمن هو اشد
مشهورة والاعرف بقولنا لمن هو اشد معروفة وكذا احب اى اكثر محبوبة
واخوف اى اكثر مخوفة وغير ذلك مما سمع من العرب فان مجيء اسم التفضيل
لتفضيل المفعول سماعى كما فى الرضى الا انه قال فى التحفة هذا كثير مطرد اذا امن
اللبس اما لانه لم يستعمل الا مبني للمفعول نحو حب وسقط فى يده وعنى بكذا على
صيغة المجهول واما لقربة نحو * اشغل من ذات النحيين * كما فى النكت للسيوطى
وفى شرح العصام اذا قصد فى هذه الامثلة التفضيل للفاعل توصل باشد ونحوه
قال الله تعالى ﴿والذين آمنوا اشد حبا لله﴾ لان احب شاع فى المفعول واذا قصد التفضيل
للفاعل فيما لم يجيء له افعـل توصل به كذلك انتهى كذا فصله وحكاه زبى زاده
فى المغرب للكافية ثم قال بعد ما حكاه فاحفظه فانه من النفائس واللطائف * ثم شرع
المصنف فى بيان القياس فى استعماله فقال (ويستعمل) (اى اسم التفضيل)
(على احد ثلثة اوجه) وقيد العصام بان استعماله على احد تلك
الثلاثة اذا لم يجعل معدولا كما فى اخر او لم يجعل اسما كما فى الدنيا او اذا لم يخرج
عن معناه نحو آخر بمعنى غير فتقول جاءنى رجل آخر انتهى وانما اتمم الشارح

لفظ الاحق (من حق) اى من الحق الذى (لمن لا يكون بهذا الظهور) اى
 كظهوره فى هبة (قياسا) لكونه حقا غير ظاهرى (وان يكون) اى ويقضى
 ايضا ان يكون (اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته) فقوله
 (ظاهرة) بالنصب خبر لقوله يكون فى لمن يكون وقوله (على سبيل الشذوذ) خبر
 لقوله وان يكون الثانى يعنى يقتضى ان يكون هذا الاشتقاق لمن يكون فيه الجهل
 الظاهر والبلادة الظاهرة مشتقين على سبيل الشذوذ لا على سبيل القياس
 لكونهما عيبا ظاهريا (ولا يقول بذلك) احد (عاقل) اى هذا الجواب فاسد
 لانه لا يحكم بذلك عاقل بل يحكم به مثلك ايها المجيب فى عدم العقل فانه لم يقل احد
 ولا يقول ايضا بان الجهل والبلادة نوعان احدهما انهما فى الباطن فيكون
 الاشتقاق قياسا والاخر أنهما فى الظاهر كالمقابلة الظاهرة فى هبة فيكون
 اشتقاقه شاذا كمثل بل قال كل واحد من العقلاء ان مثل اشتقاق اجهل وابلد
 قياسى لكونهما عيبين غير ظاهرين وقال العصام وقد شنع الشارح رحمه الله تشنيعا
 شنيعا على الفاضل الهندى وذلك لانه كان منه امرا بديعا ولا يرضى بمثله
 عن مثله مثله وقد أخذ كثيرا من فوائد شرحه هذا من حواشيه واعجب منه انه
 ليس مانقل من الهندى مرضياله كيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى القدح فيه كاهو
 دأبه انتهى يعنى ان الفاضل الهندى لم يلتزم صحة هذا حيث اشار اليه بقوله
 فيه واذا لم يلتزم فلا يلىق التشنيع بهذا والله اعلم * ثم الشارح اراد أن يؤيد
 كلامه بما حكى عن الشارح الرضى فقال (والشارح الرضى عدل احق) اى
 عدل لفظ احق من ما يشتق قياسا على انه (من قيل ابلد) مشتقا من البلادة
 (حيث قال) اى حيث قال الرضى (وينبغى ان يقال) اى ينبغى للمصنف ان يقول
 فى بيان الاشتراط (من الالوان والعيوب الظاهرة) يعنى ان يقول مقيدا
 للعيوب الظاهرة (فان الباطنة) اى فان العيوب الباطنة (ينبغى منها) اى يصح
 ان ينبغى منها (افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحق منه) ولما فرغ
 المصنف من بيان شروط بناء شرع فى بيان ما يشتق على القياس وما يشتق
 على خلافه فقال (وقياسه) وهو مبتدأ وقوله (اى القياس الواقع فى اسم
 التفضيل) تفسير لمرجع الضمير المجرور المضاف اليه وقوله (اشتقاقه) اشارة
 الى خبر المبتدأ يعنى ان خبره محذوف والى ان قوله (للفاعل) متعلق بذلك
 المحذوف على انه ظرف لغوله واتمافى الشارح الضمير المجرور بقوله اى القياس
 الواقع ولم يقل اى قياس اسم التفضيل للاشارة الى ان هذا القياس ليس قياس
 نفس اسم التفضيل ونفس كونه اسم تفضيل بل هو قياس وقوع لفظ افعل
 اسم تفضيل يعنى اذا وقع لفظ افعل اسم تفضيل فقياس وقوعه ان يكون مشتقا

من النقض المذكور ولكن لا يدفع الايراد الآخر الذي يرد على هذا التقيد فانه (يرد عليه انه صح على هذا التقدير) يعنى صحة البناء على تقدير كون العيب باطنيا تستلزم ان يصح (اشتقاق) لفظ (احق على معنى التفضيل) اى اذا قصد بهذا الاشتقاق دلالة على زيادة حماقة احد على غيره بان يقال زيد احق من عمرو (فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحق) اى وبين الحق فاذا صح الاولان يلزم ان يصح الاخير ايضا وقوله (ولكنهم) اشارة الى المقدمة الاستثنائية فيه يعنى لو صحاح اشتقاق الاحق لكن صحة اشتقاق الاحق غير جائز لانهم (حكموا بشذوذه) اى بشذوذ اشتقاق الاحق الواقع (فى نحو احق من ابن هبنقة) فانه لو كان صحيحا بناء على كونه من العيوب الباطنة لم يحكموا بشذوذه فان اللفظ الجارى على القياس لا يكون شاذا ولكنهم حكموا بشذوذه فيلزم ان لا يصح اشتقاقه واذا لم يصح اشتقاقه لم يصح اشتقاق امثاله ايضا وقال فى القاموس فى القاف وكعمس الاحق والقصير وهبنقة لقب ذى الودعات يزد بن ثروان فجعله لقباً لا كنية (والجواب) اى والجواب عن النقض (بان المراد) يعنى حاصل الجواب بمنع الجريان بخرير المراد من لفظ الاحق فى نحو احق من هبنقة يعنى لان لم ان العيب فيه غير ظاهرى كالجهل فان المراد (بالحق) اى المذكور فى ضمن الاحق فى نحو احق من هبنقة ليس بالحق الغير الظاهرى الذى يصح البناء منه قياسا بل المراد منه الحق الظاهرى الذى لا يصح البناء منه فان المراد به (ما يبدو) اى ما يظهر (من اثر البلادة) وقوله (فى الظاهر) متعلق بيبدو فيكون حينئذ عيبا ظاهريا فلا يكون على القياس (كما حكى) اى ويؤيد كونه عيبا ظاهريا ما حكى (عن ابن هبنقة من تعليق خرزات) اى حكى عنه انه علق خرزات (وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو حية طويلة فسل) اى هبنقة (عن ذلك) اى عن التكاليف المذكورة من التعليق المذكور (فقال) اى هبنقة فى جوابه (لا عرف) اى تعليق لهذه الاشياء انما هو لتحصيل عرفانى (بها) اى بتلك المعلقات (نفسى ولا اضل) اى ولئلا اضل نفسى وقوله (وتقلايد) تأييد لكمال حماقته الظاهرة بانه تقلايد (ذات ليلة اخوه) اى اخو هبنقة (بقلاذته) اى بقلادة اخيه هبنقة (فلما اصبح) اى فلما دخل هبنقة صباحا ورأى ان قلاذته فى عنق اخيه (قال) اى لـ اخيه (يا اخي انت انا) يعنى انت هبنقة لكون القلادة الدالة عليه فيك واذا كان كذلك (فمن انا) لاني لو كنت انا لكانت القلادة فى ثم اعترض الشارح على المجيب بهذا الجواب فقال (فيه) اى فى هذا الجواب (شائبة من حق) اى اى حصة فى المجيب من حماقة (ابن هبنقة) والمراد بالمجيب هو الفاضل الهندى (فانه) فان الحاصل من هذا الجواب (يقتضى جواز اشتقاق احق) اى

وهو أن لحد (زيادة فيه) أى فى هذا الفعل (على غيره) أى على ذلك
 الاحد ولا شك ان هذا المعنى بعينه هو معنى اسم التفضيل ولكن يمتنع ان يشتق
 منه الوزن المخصوص الذى هو افعّل لكون المشتق منه غير الثلاثى المجرد اول كونه
 لونا او عيبا فحينئذ أن قصد هذا المعنى بغير افعّل (توصل اليه) أى الى غير
 الثلاثى المجرد (باشدة) أى بلفظ اشدة (ونحوه) أى توصل ايضا بنحو اشد
 من لفظ أكثر واسرع يعنى اذا امتنع اشتقاق لفظ افعّل من مادة الحدث الذى
 قصد الزيادة فيه جعل لفظ اشدة ونحوه سببا لوصلة هذا المعنى وفى العصام
 ان اللام فيما فسر به الشارح من قوله الى غير الثلاثى المجرد للعهد أى غير الثلاثى
 المجرد المعهود أى الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فحينئذ لا يرد على الشارح
 ان مرجع الضمير ليس بمجرد الثلاثى بل اخص منه وهو الثلاثى المجرد الذى
 ليس بلون ولا عيب * ثم اورد المصنف امثلة ثلاثة على ترتيب اللف المرتب
 فقال (مثل هو اشدة منه استخراجا) واراد الشارح ان يعين هذا المثال بقوله
 (مثال) أى هذا مثال (للالثلاثى المزيّد فيه) وهو الاستخراج يعنى انه لو اريد أن
 يدل لفظ على ان استخراج زيد مثلا زائد على استخراج عمرو مع ان اشتقاق
 لفظ افعّل من استخراج ممتنع توصل الى هذا المعنى بايراد لفظ الاشدة الدال على
 زيادة الاستخراج الذى هو مرجع ضمير هو فى هو اشدة و مرجع الضمير المستتر
 فى اشدة الاستخراج الاشدة و مرجع الضمير المجرور فى منه الاستخراج المفضل
 عليه وجعل الحدث المطلوب تمييز له فحصل المفضل وهو فاعل لفظ اشدة والمفضل
 عليه وهو مجرور من وقوله (و) أكثر (بيضا) معطوف على قوله اشدة فى المثال
 الاول يعنى اذا قصد بيان زيادة بياض احد على زيادة بياض الاخر قيل فيه هو أكثر
 بياضا منه وهذا المثال (مثال للون) وقوله (وعمى) عطوف على قوله بياضا أى
 وهو أكثر عمى منه وهذا المثال (مثال للعيب) ولما قيد الشارح قوله ولا عيب بقوله
 ظاهرى اراد أن يبين وجه الاحتياج الى هذا التقيد فقال (وحيث قيدنا العيب)
 أى لفظ العيب المتفى الواقع فى كلام المص (بالظاهرى) أى بقولنا الظاهرى حيث
 خرج منه العيب الباطنى الذى هو الجهل والبلادة ونحوها وبقي فى جواز البناء منه
 (لا يرد) أى لا يرد النقض على كلام المص (مثل اجهل وابلد) وتقرير النقض ان قوله
 يشترط فى البناء ان لا يكون عيبا باطل لانه جار على نحو اجهل وابلد وحكم المدعى
 متخلف فانهما جائزان فيلزم وجود المشروط بلا شرط فيجاب عنه بتحرير المراد
 باننا لا نسلم ان قوله ولا عيب جار على امثاله فان مرادنا بالعيب المتفى هو العيب الظاهرى
 كالور والعمى والعرج وامثال الجهل والبلادة فهو عيب باطنى فيجوز البناء منه وقوله
 (ولكن) استدراك على قوله لا يرد يعنى ان التقيد بهذا القيد يدفع ما يرد عليه

اشتق من اللون والعيب يكون (غيره) (اي لغير اسم التفضيل) يعنى لاسم الفاعل
 (كاحمر واعور) فان الوزن الاول من الحمرة التى هى لون من الالوان والثانى
 من العور الذى هو عيب من العيوب الظاهرة كلاهما على وزن افعل لكنهما
 لغير اسم التفضيل (فلو اشتق) اى فحينئذ لو اشتق (اسم التفضيل ايضا)
 اى كما اشتق اسم الفاعل الذى على هذا الوزن (منهما) اى من الحمرة والعور
 (لا التبس) اى التبس اسم التفضيل بغيره ولم يعلم (ان المراد) اى بوزن احمر
 (ذو حمرة و) بوزن اعور ذو (عور) بفتح الواو على ان يكونا اسمى فاعل (او) اى
 او المراد بوزن احمر أنه (زائد الحمرة او) بوزن اعور أنه زائد (العور) ولما كان المنفهم
 من قوله لان منهما فاعل لغيره ان بناء افعل للصفة مقدم على بناءه للتفضيل
 اراد الشارح ان يقرر منعاً يجوز أن يورد على هذا فقال (وهذا التعليل) اى جعل
 علة امتناع بناءه من اللون والعيب كون هذا الوزن معينا لغير اسم التفضيل
 فان بنى التفضيل منه ايضا لزم الالتباس (انما يتم) اى هذا التعليل (اذا تبين)
 اى ظهر (ان افعل للصفة مقدم بناءه) اى بناء افعل للصفة (على افعل
 التفضيل) بان يعين هذا الوزن للصفة اولا (وهو) اى وكون بناءه للصفة
 مقدما على كونه للتفضيل (كذلك) اى الواقع هو (لان ما يدل على ثبوت مطاق
 الصفة مقدم بالطبع) اى بتقديم طبعى (على ما يدل على زيادة على الاخر فى الصفة)
 فان الاول هو المزيد عليه والثانى هو المزيد والمزيد عليه مقدم على المزيد
 (والاولى موافقة الوضع) وهو اعتبار كون هذا الوزن للصفة مقدما على
 اعتباره للتفضيل (الطبع) يعنى لكون الاعتبار الاول الطبيعى مقدما على الاعتبار
 الثانى الوضعى * ثم اراد أن يمثل له بقوله (مثل زيد افضل الناس) وقوله
 (فان الافضل) لبيان ان هذا المثال مطابق للممثل فان لفظ الافضل (اشتق من ثلاثى
 مجرد) وهو لفظ الفضل الذى من فضل يفضل والشرط الوجودى الذى هو
 كونه مشتقا من الثلاثى المجرد موجود وكذا شرطه العدمى فان الافضل المذكور
 (ليس بلون ولا عيب وهو) اى الحدث الذى اشتق منه لفظ افضل (الفضل)
 وهو ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب وكل ما هو شأنه كذلك يصح ان يكون
 مثالا له فهذا المثال يصح ان يكون مثالا له * ثم شرع فى بيان اسم التفضيل
 الذى اريد معناه بغير هذا اللفظ مع انه ليس بثلاثى مجرد او يكون من لون او من
 عيب فقال (فان قصد غيره) وفسر الشارح الضمير المجرور المضاف اليه لغير
 بقوله (اى غير الثلاثى المجرد) وفسر القصد بقوله (بان يراد) يعنى ان طريق
 قصد غير الثلاثى المجرد بطريق ان يراد وقوله (ان يدل) نائب فاعل يراد يعنى
 ان يراد الدلالة باللفظ الذى هو غير وزن افعل (على ان لا حد) اى على معنى

(الزيادة على ثلاثة احرف) فانه اذا زيد حرف آخر او حرفان يزول هذا البناء (ومع اسقاط بعضها) اى والحاصل انه اذا اريد بناؤه من الرباعى فصاعدا يجب اى يلزم احد الشقين احدهما محافظة اصل الحروف بتمامها والاخر اسقاط بعضها فالاول متعذر والثانى ممكن لكن غير جائز فانه لو سقط حرف او حرفان من الرباعى او من المزيد فيه لتصحيح بنائه (يلزم الالتباس) اى التباس ما بينى من الرباعى مثلاً بما بينى من غيره وانما يلزم الالتباس باختيار الشق الثانى (فانه لا يعلم انه) اى افعال او فعلى (مشتق) اى هل هو مشتق (من الرباعى او) هو مشتق من (الثلاثى المجرد او) هو مشتق من الثلاثى (المزيد فيه) يعنى اذا قيل اخرج على وزن افعال من دخرج باسقاط داله لم يعلم انه مشتق من دخرج او من دخرج وكذا لو قيل اخرج على وزن افعال من استخرج باسقاط زوائده لم يعلم انه مشتق من اخرج او من استخرج (فان هذه الحروف الثلاثة) وهى الحاء والراء والجيم مثلاً فى اخرج (تحتل ان تكون تمام حروف ثلاثى مجرد) بان يكون اسم تفضيل من خرج (او بعض) اى ويحتمل ان تكون بعض (حروف رباعى مجرد كلها اصول) لكن اسقط الدال من دخرج فبقى ثلاثة احرف بان يكون اسم تفضيل من دخرج (او تكون) اى يحتمل ايضا ان يكون (من حروف المزيد فيه اما من اصوله) يعنى احتمال كون الحروف الثلاثى من المزيد فيه على نوعين اما احتمال ان تكون الحروف الثلاثة التى ركب منها اسم التفضيل من الحروف الاصلية باسقاط الزوائد كلها (او من زوائده) يعنى او الحروف الثلاثة من الحروف الزوائد باسقاط الحروف الاصلية كلها (او ممتزجا منهما) اى من الاصول والزوائد بان يكون بعض الثلاثة المذكورة من حروفه الاصلية وبعضها من الزوائد والكل محتمل فحينئذ يلزم الالتباس المحذور منه (فلا يتبين ماهو المشتق) اى الاصل الذى يشتق اسم التفضيل (منه) اى من ذلك الاصل واذا لم يتبين (فلا يتعين المعنى) ايضا يعنى فلا يعلم ان اخرج هل هو بمعنى زيادة خروج او زيادة اخراج او زيادة استخراج وقوله (ليس بلون) صفة للثلاثى المجرد ولذا فسره الشارح بقوله (اى من ثلاثى مجرد ليس بلون) اى شرطه ان يكون من الثلاثى المجرد الذى ليس دالاً على لون من الالوان كالحمرة والصفرة (ولا عيب) اى ولا دالاً على عيب (ظاهرى) يعنى من عيب ظاهرى وسيجى فائدة القيد بالظاهرى وانما اشترط بعد كونه ثلاثياً مجرداً ان لا يكون لوناً ولا عيباً ظاهرياً (لان منهما) فاللام فى لان متعلق بليس وقوله منهما اى من اللون والعيب متعلق بمحذوف وهو (اشتق) وعلى هذا التقدير يكون قوله (افعل) نائب فاعل لاشتق وعلى هذا يكون اسم ان ضمير الشأن المحذوف يعنى ان وزن افعال الذى

الفعل الا ان يقال لم يوضع بالزيادة على الغير ولم تعتبر اضافة زيادته على الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل دونه اذ لم يكن المراد الزيادة المطلقة او التفضيل على جميع ماعداه فانه لا يذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم انتهى * ولما فرغ من تعريف اسم التفضيل شرع في بيان صفته وشروط بناءه وعمله فقال (وهو) وقوله (اي اسم التفضيل) تفسير لمرجع الضمير وقوله (من حيث صيغته) قيد للموضوع يعني ان هذا الكلام لبيان من حيث الصيغة (افعل) اي صيغة وزن افعل حال كونه (للمذكر) وزن (فعلي) بضم الفاء حال كونه (للمؤنث) ولما خصص الصيغة على هذا الوزن واشتبه بخروج بعض ماغير من تلك الصيغة اشار الشارح الى دفع توهم الخروج بتحرير المراد فقال (وان كان) اي ولو كان هذا الوزن (بحسب اصل الوضع) يعني وان كان مغيرا من هذا الاصل (فيدخل) اي فحين اذا كان المراد هو الاعتبار لاصل الوضع يدخل (فيه) اي في وزن اسم التفضيل لفظ (خبرو) لفظ (شر) فانهما من اسم التفضيل (لكنهما) اي لكون هذين اللفظين (في الاصل اخبر واشتر فحفتا) اي فاريد تخفيف هاتين الكلمتين (بالحذف) اي بحذف الهمزة من اولهما (لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل) وقال العصام لا يكفي مجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثين لانهما ليسا في الاصل اخبر واشتر بل خورى وشرى على مقتضى قوله وفعل للمؤنث وتحقيقه ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعل للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغير اخبر واشتر للجمع لانهما مغير اخبر واشتر المستعملين بمن انتهى ثم شرع في بيان شرط بناءه فقال (وشرطه) اي وشرط اسم التفضيل من حيث بناءه (ان يبنى) بصيغة المجهول ونائب فاعله راجع الى اسم التفضيل (اي) ان يجعل (اسم التفضيل) مبنا (من) (حدث) اي من مصدر (ثلاثي) وقوله (لارباعي) قيد للثلاثي يعني ان بناء مقصور على الثلاثي ولا يجوز ان يبنى من الرباعي (مجرد) وقوله (لا مزيد فيه) ايضا قيد للمجرد يعني المراد من اشتراط الثلاثي هو الثلاثي المجرد لا الثلاثي الذي زيد عليه حرف آخر وقوله (ليمكن البناء) (اي بناء افعل وفعل منه) اي من الثلاثي المجرد يعني انما اشترط لبنائه ان يكون مبنا من الثلاثي المجرد ليحصل امكان بناءه منه (اذ البناء) اي فان بناء افعل للمذكر وبناء فعل للمؤنث حال كونه (من الرباعي) اي المجرد نحو دحرج (والثلاثي) اي ومن الثلاثي (المزيد فيه) اي من نحو اكرم واكتسب واستخرج حال كونه (مع المحافظة على تمام حروفه) اي من غير حذف حرف منه (متعذر) اي غير ممكن (لان هذه الصيغة) وهي افعل وفعل (لا تسمع) اي لا تحمل

بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى تقدير الجار والمجرور ليخرج نحو زيد زائد
 علما فانه اشتق لموصوف بزيادة على غيره لكن في المشتق منه كذا وجهه العصام
 ثم قال لافائدة لادراج لفظ الاصل ويمكن ان يقال ان فائدة الادراج تجوز
 ان تكون للتأكيد والله اعلم * ثم شرع الشارح في بيان اعراب المتن وفي بيان فوائد
 القيود فقال (والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو لموصوف) فيكون المعنى (اى
 لذات مبهمة متصفة بتلك الزيادة) فعلى هذا التفسير يجرى التعميم على ما مر لان
 الزيادة اعم من ان توجد في جانب مقام به او في جانب ما وقع عليه وقوله (او ظرف
 مستقر) بالرفع عطف على قوله اما ظرف لغو اى الباء فيه اما ظرف مستقر فيكون
 المعنى (اى لموصوف ملتبس بتلك الزيادة) ولا يخفى ما فيه من المساحة فان الباء
 ليس بظرف لغو ولا مستقر بل الجار مع مجروره قد بر * ثم شرع في بيان فوائد
 القيود فقال (فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات) اى من اسم الفاعل
 والمفعول والصفة المشبهة وكذا من اسماء الزمان والمكان والآلة (وقوله لموصوف
 يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة) وانما يخرج (لان المراد بالموصوف ذات مبهمة
 متصفة بالزيادة ولا ابهام في تلك الاسماء) فان قولنا مسجد مثلاً اشتق لموصوف معين
 وهو المكان الذى وقع فيه السجدة وقال العصام انه لا حاجة في الاخراج الى حمل
 الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والآلة لم توضع لزمان او مكان
 او آلة موصوف بل لزمان او مكان او آلة مضاف يعنى ان المسجد موضوع لمكان
 السجدة والمطلع لزمان الظلوع والمفتاح لآلة الفتح انتهى وانتصر بعض المحشين
 لجانب الشارح بما صرحوا ان اسمى الزمان والمكان موضوعان للزمان والمكان
 باعتبار وقوع الفعل فيهما ولا يخفى ان اسم الفاعل موضوع لذات باعتبار صدور
 الفعل منه واسم المفعول موضوع لذات باعتبار وقوع الفعل عليه وكل منهما
 لموصوف فلا بد وان يكون كل من اسمى الزمان والمكان لموصوف فظهر لك من
 ذلك ان كلامنا من اسماء الزمان والمكان والآلة لموصوف فلا بد من العناية ليخرج
 انتهى فحينئذ سقط ما قال العصام من انه لا حاجة في الاخراج الى حمل الموصوف
 على ذلك (وقوله) اى قول المصنف في التعريف (بزيادة على غيره يخرج) اى
 هذا القيد (اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) فان كلا منها ليس بموضوع
 لموصوف ملا بس بالزيادة على غيره في اصل الفعل بل كل منها موضوع
 لموصوف ملا بس باصل الفعل كما مر وقال العصام ان قوله يخرج اسم الفاعل
 والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف مانعا ما لم يتعرض
 لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له
 لمنع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة يعنى زيادة المبالغة على اصل

ومن مسائل الصفة المشبهة شرع في مسائل اسم التفضيل وفي تعريفه وموضع عمله فقال (اسم التفضيل) ومعنى الاضافة انه اسم دال على تفضيل احد الامرين على الآخر ومعناه في الاصطلاح انه (ماشتق) وقوله (اي اسم اشتق) اشارة الى ان ما موصوف وجهة اشتق صفته اي اسم جعل مشتقا (من فعل) (اي حدث) و اشار بهذا الى ان المراد من الفعل هو الفعل اللغوي المعبر عنه بالحدث يعنى المصدر وقوله (لموصوف) ظرف مستقر حال من ضمير اشتق اي اشتق ذلك الاسم حال كونه موضوعا لذات موصوف اي لذات وصف بالفعل او وصف بالزيادة على غيره كذا في العصام وسيجيء * ولما كان الموصوف اعم من الفاعل نحو اعلم ومن المفعول نحو اشهر على تقدير جعل الموصوف بمعنى انه موصوف بالزيادة اراد الشارح ان يفسره على وجه يعمها فقال (قام به الفعل) كما كان في اسم التفضيل الذى بمعنى الفاعل (او وقع عليه) اي او الموصوف وقع عليه اي الفعل * ثم بين وجه تفسيره على قصد التعميم فقال (والتعميم) اي جعل قوله لموصوف على وجه العموم (لقصد شمول قسمي اسم التفضيل) اي لوجود قصد المصنف شموله على القسمين من اسم التفضيل (اعنى) اي اريد بالقسمين (ما) اي اسم تفضيل (جاء للفاعل) نحو اعلم (و) القسم الاخر (ما جاء للمفعول) نحو اشهر واعرف وقال العصام معترضا لهذا التعميم ان المتبادر من الموصوف بالشئ ما قام به الشئ لاما وقع عليه الشئ فالتعميم لا يتأتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة يعنى ان كان المراد بالموصوف المذكور في تعريف المصنف ذاتا موصوفا بالزيادة فحينئذ يجوز ان يراد به القسمان واما اذا اريد بصلة الموصوف الفعل بان يكون المعنى انه موضوع لذات يوصف باصل الفعل فيكون المتبادر منه ما قام به لاما وقع عليه ثم قال والاولى ان يقال المتصف بزيادة على غيره او معنى الفعل المتصف بالزيادة سواء وصف بها او لا انتهى وقال في اللب ان قياس اسم التفضيل ان يكون للفاعل وقد جاء سماعا للمفعول كاشهر وقال في شرحه وانما كان القياس كذلك اذ لو كان لهما اكثر الاشتباه فجعلوه قياسا في الاكثر وهو الفاعل انتهى وكذا المصنف قال في ماسيجي ومع وجود هذا في كلام المصنف لم يناسب التعميم المذكور والله اعلم (بزيادة على غيره) والمراد بالغير سوى الموصوف سواء كانت المغايرة حقيقية او اعتبارية كما في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا لان الموصوف بالزيادة هنا هو الواحد المشار اليه وهو موصوف بزيادة الطيب باعتبار كونه بسرا على اعتبار كونه رطبا للمغايرة فيه اعتبارية كذا في العصام وتفسير الشارح رحمه الله بقوله (في اصل ذلك الفعل) للاشارة الى ان الجار والمجرور محذوف هنا والتقدير

فاعله ونائب فاعله مستترين (ويضافان) اى ويجوز أن يضافا (اليهما) اى ان كان اسم فاعل الى فاعله وان كان اسم مفعول الى نائب فاعله فيكونان ضميرين مستترين ايضا (تقول) فى اسم الفاعل (زيد قائم الاب) اى قائم ابوه كما تقول زيد حسن الوجه (و) فى اسم المفعول زيد (مضروب الاب) اى مضروب ابوه (رفع) لفظ (الاب) فيهما حينئذ لا ضمير فيكون قيسحا (ونصبه) اى ونصب لفظ الاب فيهما على التشبيهة بالمفعول لكونه معرفة فيكون الضمير مستترا فيهما (وجرّه) اى وبجرّ لفظ الاب بالاضافة فيكون ضمير الفاعل ونائبه مستترين ايضا فعلى التقديرين الاخيرين يوجد ضمير واحد فيكونان حسنا واذا قلنا زيد قائم ابوه او قائم اباه او قائم ابيه فالاخيران بالضميرين فيكونان احسن والاول بالضمير الواحد فيكون حسنا هذا اذا كانا لازمين واما اذا كانا متعددين فيما ذكره بقوله (واذا كانا) يعنى واما اذا كان اسم الفاعل والمفعول (متعديين) لا يجوز اضافتهما) اى اضافة اسم الفاعل المتعدى واسم المفعول المتعدى الى زيد من مفعول واحد (اليهما) اى الى فاعله ان كان المضاف اسم فاعل والى نائب فاعله ان كان المضاف اسم مفعول (ولا نصبهما) اى ولا يجوز ايضا نصب اسم الفاعل لمعموله الذى هو فاعله ولا نصب اسم المفعول لمعموله الذى هو نائب فاعله وانما لم يحز اضافتهما ولا نصبهما على التشبيهة بالمفعول او على التمييزية (لئلا يلزم الالتباس) اى التباس الفاعل فى الاول ونائبه فى الثانى (بالمفعول) كما اذا قلنا مثلا (فى اسم الفاعل المتعدى (زيد ضارب اباه و) فى اسم المفعول المتعدى الى المفعولين (زيد معطى اباه لم يعلم ان) لفظ (اباه) اى المنصوب (فى المثال الاول) هل هو (مفعول الضارب) على ان فاعله مستتر تحته (او) هو (فاعل له) اى للضارب لكنه (نصب تشيها) اى جعل منصوبا على التشبيهة (بالمفعول) هذا فى اسم الفاعل (و) كذا لم يعلم (فى المثال الثانى) اى فى قوله زيد معطى اباه (انه) اى ان لفظ اباه هل هو (مفعول ثان لمعطى او) هو (مفعول اول) اى الذى (اقيم مقام الفاعل ونصب تشيها) اى ولكنه جعل منصوبا على التشبيهة (بالمفعول والمفعول الثانى) اى على تقدير جعله نائب فاعل منصوب بالتشبيهة فمفعوله الثانى (مخدوف) ولما كان الاسم المنسوب ملحقا بالصفة فى الحكم المذكور واهمله المصنف اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (وكذلك) اى وكما كان اسم الفاعل واسم المفعول المذكوران (مثل الصفة المشبهة) كان (المنسوب) ايضا كذلك (تقول زيد تسمى الاب) حال كون الاب (مرفوعا) على انه فاعله (ومنصوبا) بالتشبيهة وفاعله مستتر (وبجرورا) بالاضافة * ولما فرغ المصنف من مسائل اسمى الفاعل والمفعول

احدها اى وتجمع انت (ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعاً مثل الزيدون
حسنوا وجه) اى بالاضافة (او حسنون) اى والزيدون حسنون (وجهها) ولما
كان حكم اسم الفاعل واسم المفعول اللذين ليسا بمتعديين حكم الصفة احوال
مستلتهما على مسئلتها فقال (واسما الفاعل والمفعول) فقوله اسما تثنية
مرفوع بالالف على انه مبتدأ اضيف الى ما بعده فحذفت نونه للاضافة فاجتمع
الساكنان من الالف واللام التى فى الفاعل فحذفت الالف لفظا فصار اعرابه
تقديره وقوله (غير المتعديين) بالرفع صفة لذلك الاسم (اى اسم الفاعل الغير
المتعدي الى مفعول) ولما كان بين اسم الفاعل وبين اسم المفعول فرق ههنا
اراد أن يفصل مسئلة الفاعل عن مسئلة المفعول بقوله (واسم المفعول) الخ
وذلك الفرق هو أن اسم الفاعل لما جاز اشتقاقه من كل من الفعل اللازم
والمتعدي يكون المراد من اسم الفاعل الغير المتعدي ماهو مشتق من الفعل
اللازم الغير المتعدي الى مفعول اصلا بخلاف اسم المفعول فانه لما لم يحجز اشتقاقه من
الفعل اللازم بل كان هو مشتقا من الفعل المتعدي لاحالة يكون المراد من اسم
المفعول الغير المتعدي ما لا يكون متعديا الى غير المفعول الواحد يعنى ان حكم
اسم المفعول (الغير المتعدي ايضا) اى حكم اسم الفاعل الغير المتعدي لكن
اسم المفعول اذا تعدى (الى مفعول) واحد وانما كان التعدى معتبرا فى اسم
المفعول (لاشتقاقه) اى لانحصار اشتقاق اسم المفعول (من الفعل المتعدي
الى مفعول واحد) لانه مشتق من الفعل اللازم الذى لامفعوله اصلا فانه
لم يتصور فيه لما عرفت (فاذا بنى) اى فينبذ اذا اريد بناء (اسم المفعول منه) اى
من الفعل المتعدي الى مفعول واحد (اقيم ذلك المفعول) بعد حذف الفاعل
(مقام الفاعل فيبقى) اى فيبقى اسم المفعول المذكور (غير متعدي الى مفعول)
كما كان اسم الفاعل المشتق من اللازم غير متعدي والحاصل ان اسم الفاعل المشتق
من الفعل اللازم وان اسم المفعول المشتق من الفعل المتعدي الى مفعول واحد
(مثل الصفة) اى حكمهما حكم الصفة (المشبهة) (فى ذلك) (اى فيما ذكر من
الاقسام الثمانية عشر) اى فى الاحكام التى ذكرت من كون بعضها متمعا
وبعضها مختلفا وبعضها جائزا مع قبح وبعضها جائزا مع حسن وكون بعضها
احسن من البعض * ثم فصله الشارح بقوله (فيرفعان) اى فيرفع كل (الفاعل) اى
ان كان الرفع اسم فاعل (والمفعول ما لم يسم فاعله) ان كان الرفع اسم مفعول
كما رفعت الصفة المشبهة فاعلها (وينصبانها) اى ويجوز أن ينصب اسم الفاعل
واسم المفعول ما يذكر فى مقام الفاعل فى الاول وفى مقام ما لم يسم فاعله فى
الثانى على التشبيهة بالمفعول او على التمييزية كما كان فى الصفة المشبهة فيكون

الظاهر والآخر الضمير المستتر واللازم باطل فكذا المزوم الذى هو وجود
الضمير واذا كان للصفة فاعل ظاهر (ففى) (اى تلك الصفة) يعنى الصفة
التى ترفع المفعول (حينئذ) اى حين رفعها لفاعلها الظاهر (كالفعل) اى
تكون كالفعل الذى يرفع الفاعل الظاهر (فكما ان الفعل) اذا رفع الفاعل
الظاهر (لا يثنى ولا يجمع) اى كما لا يجوز فيه ان يجعله مثنى ولا مجموعا (بتثنية
فاعله الظاهر) بسبب كون فاعله الظاهر مثنى (وجمع) اى وبسبب كون فاعله
الظاهر جمعا حيث يجب ان يقال ضرب الرجال ان او الرجال ولا يجوز فيه
ان يقال ضربا الرجال وضربوا الرجال للزوم تعدد الفاعل (كذلك
الصفة) اى الصفة التى ترفع الفاعل الظاهر كالفعل فى هذا الحكم حيث
(لا يثنى ولا يجمع بتثنية مفعولها) اى بسبب كون مفعولها المرفوع ثنية
(وجمع) اى وبسبب كون المفعول جمعا فلا يقال الحسان الوجهان ولا الحسنون
الوجوه بل يجب ان يقال الحسن الوجهان والحسن الوجوه وقوله (والا)
عطف على قوله متى رفعت (اى وان لم ترفع) ايها المخاطب (مفعول الصفة
بها) اى بتلك الصفة (بل تنصب) بان جعلت ذلك المفعول منصوبا على
التشبيه بالمفعول او على التمييزية (او تجر) بان جعلت الصفة مضافة الى
مفعولها (ففيها) فقوله ففيها ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (ضمير الموصوف)
مبتدأ مؤخر اى حينئذ يوجد فى تلك الصفة ضمير راجع الى الموصوف
(ليكون) اى ذلك الضمير (فاعلا لها) اى تلك الصفة فاذا وجد الضمير المستكن
فيها (فتؤنث) وفسره الشارح بقوله (اى انت) للاشارة الى ان قوله
فتؤنث صيغة مخاطب كما كان رفعت كذلك وانما خص الشارح التفسير به مع
ان المناسب ان يفسر رفعت به ايضا لظهور كون رفعت مخاطبا بقرينة
قوله بها فان وجودها قرينة قوية على انه لا يجوز أن يكون قوله رفعت فعلا
غائبا مع استتار ضمير الصفة فيه فانه حينئذ يكون المعنى رفعت الصفة بالصفة
واما ههنا فلا قرينة مثلها والله اعلم اى فاذا وجد الضمير تحت الصفة فيجوز
لك ان تؤنث (الصفة) ايضا (بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه)
باضافتها الى مفعولها حينئذ لم يرفع المفعول فاذا لم يرفع فعلم ان الضمير الراجع
الى هند مستتر تحتها (او) اى او تقول هند (حسنة وجهها) اى بنصب
مفعولها على التمييز لكونه نكرة فالضمير ايضا مستتر فيها وقوله (وتثنى) عطف
على قوله فتؤنث (اى) وتثنى انت (الصفة اذا كان الموصوف ثنية مثل الزيدان
حسنا وجه) باضافة الصفة الى مفعولها (او حسنان وجهها) اى الزيدان حسنان
وجهها بنصب المفعول على التمييزية ايضا وكذا قوله (وتجمع) عطف على

يعنى هو حسن لاشتماله وغير احسن (لاشتماله على الضمير الزائد على قدر الحاجة)
ثم شرع فيما يحكم عليه بالقيح فقال (ومالا ضمير فيه) اى والقسم الذى لاضمير
فيه (منها) اى من تلك البواقي الخمسة عشر (وهو) اى الذى لاضمير فيه اصلا
لا فى الصفة ولا فى المعمول مع الحاجة اليه (اربعة اقسام) احدها (الحسن
الوجه) اى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل الظاهر المعرف باللام (و)
ثانيها (حسن الوجه) اى الصفة المجردة عن اللام والرافعة للفاعل الظاهر
المعرف (و) ثالثها (حسن وجه) اى الصفة المجردة عن اللام والرافعة
للظاهر النكرة فالصفة منونة فيها لكونها غير مضافة (و) رابعها (الحسن
وجه) اى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل المجرد عن اللام وقوله (برفعه)
قيد للاربعة اى حال كون المعمول (فيها) اى فى الامثلة الاربعة مرفوعا
بالفاعلية ولما كانت الصفة رافعة للظاهر لم يحجز تقدير الضمير فيها ولما كان المعمول
مجردا عن الاضافة فى كل منها لم يشتمل على الضمير فبقى كل منها بلا ضمير فهذا
القسم (قيح) (لعدم الرابطة) اى لعدم وجود العائد الذى يربط الصفة
(بالموصوف لفظا) وان وجد معنى ثم اراد الشارح ان يذكر توطئة لقوله ومتى
رفعت فقال (ولما كان وجود الضمير غير ظاهر فى الصفة) فانه اذا قيل الحسن
الوجه لم يظهر لنا ان تحت لفظ الحسن ضميرا مستترا الابد تأمل وقوله (مثل
ظهوره) بالنصب مفعول مطلق مجازى لقوله ظاهر وداخل فى المنفى يعنى لما لم يكن
وجود الضمير فى الصفة ظاهرا كظهوره (فى المعمول) فانا اذا قلنا الحسن وجهه
فالضمير الجورور فى وجهه ظاهر وقوله (احتيج) جواب لما (الى قاعدة) اى
احتاج المصنف الى ذكر قاعدة (يظهر بها) اى بسبب الملكية الحاصلة بتلك
القاعدة (وجوده وعدمه) اى يظهر الحكم بان الضمير موجود فى هذه الصفة
او غير موجود فى تلك الصفة (فقال) اى فلذلك قال المصنف (ومتى رفعت)
اى متى رفعت ايها المخاطب وزاد الشارح قوله (معمول الصفة) للاشارة
الى ان مفعول رفعت محذوف وهو معمول الصفة تحذف لمعلوميته وقوله (بها)
متعلق برفعت والباء سببية والضمير راجع الى الصفة يعنى وكل زمان اذا قرأت
المعمول مرفوعا بالصفة بسبب كونه فاعلا لها كما كانت فى الاقسام الاربعة
التي يكون المعمول فيها مرفوعا بالفاعلية (فلا ضمير فيها) (اى) فهذه علامة
ظاهرة على انه لا ضمير (فى الصفة لان معمولها) اى لان معمول الصفة (حينئذ)
اى حين كان مرفوعا بالفاعلية (فاعل لها) اى لتلك الصفة اذا لم يرفع غير
الفاعل (فلو كان فيها) اى وبعد كون فاعلا لها لو كان للصفة المذكورة
(ضمير) مستكن تحتها بان يكون فاعلا لها (يلزم تعدد الفاعل) احدها الفاعل

وغير مجردة عنها في الثاني (وها) اى اللذان يكون الضمير الواحد في المعمول (قيمان) اى هذان القسمان من البواقى الخمسة عشر (والمجموع) اى المجموع من السبعة مع القسمين (تسعة) اى ما فيه ضمير واحد تسعة اقسام وهذه التسعة (احسن) اى يحكم بانها احسن الوجوه فانشعت منها تسع مسائل بان يقال مثلاً تركيب الحسن الوجه احسن لانه تركيب فيه ضمير واحد وكل تركيب فيه ضمير واحد احسن فهذا لتركيب احسن فقس عليه البواقى فكبرى هذا القياس مسألة موضوعها قسم من الاقسام الخمسة عشر ومحمولها حكم من الاحكام الثلاثة وقوله (لان الضمير) دليل لاحسنية القسم الذى فيه ضمير واحد اى وانما كان ما كان فيه ضمير واحد احسن الوجود لان الضمير (فيه) اى في هذا القسم كائن (بقدر الحاجة) لان الحاجة انما هى الى الضمير الواحد الراجع الى الموصوف سواء كان فاعلاً مستترا تحت الصفة او ضميراً مجروراً يضاف اليه المعمول ففي تلك الاقسام يوجد ذلك الضمير المحتاج اليه (من غير زيادة) اى من غير زيادة ضمير آخر عليه (ولا نقصان) اى ومن غير نقصان من المحتاج اليه بان تكون متروكة الضمير بالكلية كما كانت في الاقسام القبيحة وكل تركيب يكون مساوياً لما يحتاج اليه احسن لان الزيادة من غير الاحتياج تطويل والنقصان منه اخلال وكل منهما منحط عن درجة الاحسنية في البلاغة * ثم شرع فيما يحكم بانه حسن فقال (وما كان) وهذا معطوف على الجملة الصغرى يعنى البواقى ما كان اى التركيب الذى وجد (فيه ضميران منها) اى من تلك البواقى * ولما امتنع ههنا ان يوجد الضميران في الصفة معا او في المعمول معا اشار الى ماهو الواقع بقوله (احدهما) اى الواقع الممكن ههنا ان يوجد احد الضميرين (في الصفة و) الضمير (الآخر في المعمول) لانهما يوجدان معا في الصفة او في المعمول فانه تمتع (مثل حسن وجهه والحسن وجهه) وقوله (بنصبه) قيد للمثالين ايضا اى حال كون المثالين ملاسين بنصب المعمول وقوله (فيهما) متعلق بالنصب اى في هذين المثالين ولما كان المعمول ههنا مشتملاً على الضمير ولم يجعل فاعلاً للصفة لكونه منصوباً بالمفعولية احتاجت الصفة الى فاعل فاستتر فاعلها فيها فيكون المثالان مشتملين على الضميرين احدهما في الصفة والاخر في المعمول وكل منهما راجع الى الموصوف الواحد (وها) اى وهذان المثالان (قيمان) من الاقسام الخمسة عشر ومشتملان على الضميرين وقد عرفت ان كل قسم كذلك فهو (حسن) وانما كان حسناً لانه بين الاحسن وبين القبيح لانه (لاشتماله على الضمير المحتاج اليه) يكون حسناً اى غير قبيح لانه لو لم يشتمل على ذلك الضمير المحتاج اليه كان قبيحاً وقوله (وغير احسن) بالرفع معطوف على كلام المصنف

خرجت الاقسام الثلاثة التي اثنائها تمتعان وواحدتها مختلف فيه (وهي) اى التي
 بقيت بعد خروج الثلاثة (خمسة عشر قميا) واحكام هذه الخمسة عشر ثلاثة احسن
 وحسن وقيح وقوله والبواقى مبتدأ اول وقوله (ماكان فيه ضمير واحد)
 مبتدأ ثان وخبره ماسياتى من قوله حسن يعنى ان البواقى على ثلاثة انواع الاول
 ماكان فيه ضمير واحد والثانى ماكان فيه ضميران والثالث مالا ضمير فيه
 وقوله (منها) ظرف مستقر حال من الموصول وقوله (اى من تلك البواقى)
 تفسير للضمير المجرور وانما اتى به ليحصل العائد من الجملة الصغرى وهى قوله
 ماكان الى المبتدأ الاول اعنى البواقى * ولما كان موضع الضمير المذكور موضعين
 احدهما نفس الصفة والاخر معمولها اراد الشارح ان يفصل ان اى قسم منها
 يوجد الضمير الواحد فيه فى الصفة واى قسم منها يوجد فى المفعول فقال (اما
 فى الصفة) اى ذلك الضمير الواحد اما من شأنه ان يوجد فى نفس الصفة دون
 معمولها (وهو) اى القسم الذى يوجد فى الصفة (سبعة اقسام) من الاقسام
 الخمسة عشر احدها (الحسن الوجه) حال كونه (بنصب المفعول) فانه فى هذا
 القسم اى الصفة المعرفة باللام ومعمولها ليس بفاعل لها لكونه منصوبا فيقتضى
 ان يكون فاعله ضميرا مستترا تحته فيوجد فيه ضمير واحد فى الصفة (و) ثانيها
 (الحسن الوجه بجره) اى بجر الوجه فان هذا القسم الذى تكون الصفة فيه
 باللام مضافة الى معمولها ففاعلها مقدر تحته فيوجد فى هذه الصفة ايضا ضمير
 واحد (و) ثالثها (حسن الوجه بنصبه) اى بنصب لفظ الوجه وفى هذا القسم
 ايضا ضمير واحد مستكن فى الصفة اعنى بهذا القسم ما تكون الصفة فيه مجردة
 عن اللام والاضافة ومعمولها منصوبا على التشبيه (و) رابعها (حسن الوجه
 بجره) اى بجر لفظ الوجه وهذا القسم الذى كانت فيه الصفة مضافة الى معمولها
 وفاعلها ايضا مستكن تحته (و) خامسها (الحسن وجها بنصبه) اى كون الصفة
 باللام وكون معمولها منصوبا على التمييزية (و) سادسها (حسن وجها بنصبه)
 اى بتوئين الصفة وبنصب معمولها على التمييزية مع كون الصفة مجردة عن اللام
 والاضافة (و) سابعها (حسن وجه بجره) اى بان تكون الصفة مضافة الى
 معمولها مجردة عن اللام فى كل من هذه الاقسام السبعة ضمير واحد مستتر
 فى الصفة وقوله (واما فى المفعول) عطف على قوله اما فى الصفة اى ذلك
 الضمير الواحد اما يوجد فى معمولها ضميرا بارزا راجعا الى موصوف تلك
 الصفة (مثل حسن وجهه والحسن وجهه) اى ومثل الحسن وجهه وقوله
 (برفعه) قيد للمفعول فى المثالين اى حال كونه المفعول مرفوعا بالفاعلية
 (فيهما) اى فى هذين المثالين الا ان الصفة كانت مجردة عن اللام فى الاول

مع حسن وقوله (في ضرورة الشعر) متعلق بقوله يجوزونها اي انما يجوزونها
مع قبجها في ضرورة الشعر لا في السعة ولا في ضرورة الشعر مع حسن وقوله
(والكوفيون) عطف على فسيويوه اي والكوفيون (يجوزونها) اي تلك
الصورة (بلا قبح في السعة وحه الاستقباح) اي وجه حكم الاولين بقبحه
(انهم) اي النحاة (انما ارتكبوا الاضافة) اي اضافة الصفة المشبهة اي تلك
الصورة من صورها مع وجود الصورتين الاخرين لها وقوله (لقصد التخفيف)
متعلق بقوله انما ارتكبوا اي انما اختاروا صورة الاضافة مع وجود غيرها
لتحصيل القاصد الى التخفيف واذا كان ارتكابهم لها لذلك القصد (فقتضى الحال)
اي حال القاصدين (ان يبلغ) اي التخفيف (الى اقصى) اي اعلى (ما يمكن
منه) اي تحفيقا لا تخفيف اعلى منه وقوله (ويصح) بالنصب عطف على ان يبلغ
اي يقتضى تلك الحال ان يصح (ان يقتصر على اهلون التخفيف) اي على اسفله
وقوله (اعني) تفسير لاهون التخفيف اي اريد باهلون التخفيف (حذف التنوين)
اي من الصفة المضافة فقط دون حذف الضمير المعمول الذي اضيفت اليه تلك
الصفة (و) قوله (لا يتعرض) بالنصب عطف على قوله ان يقتصر اي يصح
مجموع الامرين وهما الاقتصار على اهلون التخفيف وعدم التعرض (لاعظمه)
اي لاعظم التخفيف (مع امكانه) اي مع كون التعرض او مع كون اعظم التخفيف
ممكنا ههنا لكون المعمول وجهه (وهو) اي واعظم التخفيف (حذف الضمير)
اي الضمير المجرور في قوله وجهه او في قوله غلامه (مع الاستثناء) اي مع وجود
كون التركيب مستغنيا (عنه) اي عن ذلك الضمير المجرور وقوله (بما) متعلق
بالاستغناء لان وجود الاستغناء يقتضى شيئين احدهما المستغنى عنه وهو
الضمير ههنا والثاني المغنى يعني سبب الاستغناء واراد ان يذكره بقوله بما
(استكن في الصفة) اي سبب كونه مستغنيا عن الضمير امكان ان يجعل الضمير
مستكن تحت الصفة حتى يفيد ما يفيد المحذوف وهذا دليل مذهب البصريين
وقوله (والذي اجازها) الخ دليل الكوفيين وقوله (بلا قبح) متعلق باجازها
وقوله والذي مبتداً وقوله (نظر) خبره يعني والداعي الذي دعا الى اجازة
مثل هذه الاضافة بلا قبح نظره واعتباره (الى حصول شيء من التخفيف في
الجملة وهو حذف التنوين) وان كان ذلك التخفيف اهلون فلا يقتضى عدم
التعرض الى اعظمه لاستقباح هذه الاضافة * ثم شرع المصنف في بيان احكام سائر
الاقسام فقال (وبالوقاي) اي الاقسام التي بقيت (من الاقسام الثمانية عشر)
وقوله (التي خرجت) (للاشارة الى ان المراد من الوقاي التي من الثمانية عشر
هو ما بقيت منها بعد ما خرجت) (منها الاقسام الثلاثة المذكورة) اي بعد ما

من الصفة وبجذف الضمير من الوجه فان اصله حسن وجهه وقوله (ولا خفة)
 في معرض ابطال كل شق من الثلاثة فكأنه قال ان الخفة اما في المضاف فقط
 او في المضاف اليه فقط او فيهما معا ولا خفة (فيه) اى في مثل الحسن وجهه
 (بواحد منها) اى من التخفيفات الثلاثة فكل تركيب اضا في باضافة لفظية
 لم يوجد فيه التخفيف تمتع فهذا التركيب تمتع وقوله (وثانيهما) معطوف
 على قوله احدهما اى وثانى الوجهين الممتعين (ان تكون الصفة) اى الكائنة
 باللام مضافة الى معمولها المجرد (اى الى معمولها الذى تجرد (عن اللام)
 وهو ايضا اما بلا واسطة (مثل) (الحسن وجهه) (او) بواسطة متعلقة نحو الحسن
 (وجه غلام) وانما تمتع هذا (لان اضافة الحسن) يعنى الصفة الكائنة باللام
 (الى وجهه) اى الى معمول نكرة (وان) اى ولو (افادت) اى تلك الاضافة
 (التخفيف) من جانب المضاف اليه (بجذف الضمير) فان اصله الحسن وجهه
 حيث حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصوف (واستتاره) اى وباستتار
 ذلك الضمير (فى الصفة) كما حذف واستتر فى الحسن الوجه (لكنهم) اى
 لكن النحاة (لم يجوزوها) اى لم يجوزوا تلك الاضافة كما جوزوا فى الحسن الوجه
 (لان اضافة المعرفة) يعنى الصفة ذات اللام (الى النكرة وان كانت) اى
 ولو كانت اضافة المعرفة الى النكرة (لفظية مفيدة للتخفيف) حيث خفف
 ماضيف هو اليه وكان ذلك التخفيف كافيا فى الاضافة اللفظية لعدم اقتضائه
 اكتساب التعريف والتخصيص (لكنها) اى لكن تلك الاضافة (فى الصورة)
 وهى اضافة المعرفة الى النكرة (تشبه) اى صارت تلك الصورة مشابهة
 (عكس المعهود من الاضافة) لان المعهود المعروف فى الاضافة اضافة النكرة
 الى المعرفة لا اضافة المعرفة الى النكرة وكل تركيب يشبه عكس المعهود تمتع
 فهذا التركيب تمتع * ولما فرغ من القسمين المحكوم عليهما بالامتناع شرع فى بيان
 ماهو مختلف فيه فقال (واختلف فى) اى وقع الاختلاف بينهم بحكم الامتناع
 والجواز فى (صورة كانت الصفة فيها) اى فى تلك الصورة (مجردة عن اللام
 مضافة الى معمولها المضاف) اى الى معمولها الذى هو ايضا مضاف (الى
 ضمير الموصوف) وانما وسط الشارح قوله فى صورة الحين حرف الجر الذى
 هو لفظ فى وبين مجروره الذى هو قوله (مثل حسن وجهه) لتحقيق ان لفظ المثل
 اشارة الى ان الاختلاف ليس مقصورا على شخص هذا التركيب بل هو شامل
 لصورته النوعية فلماذا اورده بلفظ المثل ولم يقل فى حسن وجهه * ثم اراد الشارح
 ان يبين ويعين الذين اختلفوا فقال (فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها)
 اى يحكمون بجواز تلك الصورة (على قبح) اى جواز اكتنامع قبح ولا يجوزونها

صفة المعمول يعنى ان تكون الصفة الكائنة باللام مضافة الى معمولها الذى يضاف ذلك المعمول ايضا (الى ضمير الموصوف) اى الى الضمير الراجع الى موصوف تلك الصفة (بواسطة) اى سواء اضيف بواسطة المتعلق (او بغير واسطة) اى او اضيف بغير واسطة المتعلق * ولما اتى المصنف فى مثال ذلك القسم الممتع بالمثال الذى اضيف بغير الواسطة حيث قال (مثل الحسن وجهه) ضم اليه الشارح المثال الذى اضيف بواسطة ليكون البيان تاما فقال (والحسن وجه غلامه) وانما تمتع هذا القسم (لعدم افادة الاضافة) وهى اضافة الحسن الى وجهه او الى وجه غلامه (فيه) اى فى هذا القسم (خفة) فان اضافتها الى معمولها اضافة لفظية وقد تقرر أن الاضافة اللفظية لا تفيد الا التخفيف اما فى المضاف فقط او فى المضاف اليه فقط او فيهما معا فلم يوجد ههنا شئ من الثلاثة (لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين) اذا كانت مفردة (او بحذف النون) اذا كانت تثنية او جمعا سالما (حسن وجهه) اى كما وجدت الخفة فى هذا التركيب اذا قرئ (بالضافة) اى باضافة لفظ حسن الى معموله فانها لما كانت مضافة وجدت الخفة المطلوبة فى المضاف فقط فوجد شرط الاضافة اللفظية وقوله او بحذف معطوف على قوله او بحذف التنوين يعنى الخفة فى الصفة المشبهة اذا لم توجد فى الصفة فلا بد أن توجد فيما اضيف اليه من المعمول (او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة) وهو لفظ وجهه فى المثال الاول (او) بحذفه (مما اضيف اليه الفاعل) اى من متعلقه الذى اضيف اليه الفاعل وهو لفظ الوجه فى المثال الذى اتاه الشارح وهو لفظ غلامه وقوله (واستتاره) بالجر معطوف على كل واحد من قوله بحذف ضمير ومن قوله بحذفه مما اضيف اليه يعنى بان يحذف ضمير الموصوف الاول ويجعل اللام عوضا عنه او بان يحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل ويجعل اللام عوضا عنه ايضا وبان يستتر الضميران المزبوران (فى الصفة مثل الحسن الوجه) فان اصله الحسن وجهه فحذف الضمير الراجع الى الموصوف وعوض عنه اللام واستتر ذلك الضمير تحت الحسن (و) مثل (الحسن وجه الغلام) فان اصله الحسن وجه غلامه فحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل وهو الغلام وعوض اللام عن المضاف اليه فى الغلام وجعل ذلك الضمير مستترا فى الحسن بان يكون فاعلاله فحيث وجد التخفيف المطلوب فى هذين التركيبين من جانب المضاف اليه وقوله (او بحذفهما معا) يعنى ان الخفة فى الصفة المشبهة تكون بحذف التنوين من الصفة وبحذف الضمير من المعمول فوجدت الخفة على ذلك التقدير فى الجانبين نحو حسن الوجه بالاضافة بحذف التنوين

(وانما غير) اى المصنف (الاسلوب) اى طريق التركيب (بترك العاطف)
 اى بسبب تركه (اشارة) اى لتحصيل الاشارة (الى انه) اى الى ان قوله الحسن
 وجهه (شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة) اى مغاير للقسم السابق وقوله
 (لان الامثلة السابقة) علة لكون هذا القسم منها مغايرا للاول منها يعنى هذه
 الامثلة مغايرة للامثلة السابقة لان الامثلة السابقة (كانت) اى كانت مثالا (للفئة
 المجردة عن اللام وهذه) اى وهذه الامثلة كانت مثالا (للفئة ذات اللام)
 فيكون هذا المثال ايضا مثالا لوجود ثلاثة احدها للصفة المتبسة باللام مع رفع
 معمولها والثاني للصفة باللام مع نصب معمولها والثالث للصفة باللام مع جر
 معمولها (الحسن الوجه) حال كونه (بالوجود الثلاثة) فى معمولها يعنى
 الرفع والنصب والجر مع كون المعمول باللام ايضا (الحسن وجه) (ايضا) اى
 كالتركيب السابق (بهذه الوجوه) اى برفع المعمول او نصبه او جره مع كون
 المعمول مجردا عن اللام * ولما لم يطابق تفصيل المصنف للاجمال اراد الشارح
 ان يبين لاختياره وجهها فقال (وانما قدم) اى المصنف (الصفة الكائنة باللام
 فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة عنها لان مفهوم الاول) اى لان
 مفهوم الصفة الكائنة باللام (وجودى) لدلالته على وجود اللام (والثاني) اى
 ومفهوم الصفة المجردة عن اللام (عدمى) لدلالته على عدم اللام فاهو وجودى
 مقدم على العدمى طبعاً فاراد المصنف تطبيق الاجمال بالترتيب الطبيعى وقوله
 (وعكس) بصيغة الماضى المعلوم عطف على قدم اى وانما عكس (الترتيب فى
 تفصيلها) حيث قدم امثلة الصفة المجردة واخر امثلة الصفة باللام (لان اقسام
 الصفة المجردة اشرف) من اقسام الكائنة باللام وانما كانت اشرف (لان قسميها
 واحدا منها مختلف فيه) وهو حسن وجهه ككسائى (وسائر الاقسام) منها
 (صحيح) وهو حسن الوجه وحسن وجه (بخلاف اقسام ذات اللام فان
 قسمين منها) وهما الحسن وجهه والحسن وجه (ممتنع) اى كل واحد منهما
 وقسم منها صحيح فالقسم المشتمل على الصحيحين اشرف من القسم المشتمل
 على الصحيح الواحد وقوله (كما قال) لتطبيق كلام المصنف بكلامه فانه لما قال
 فان قسمين منها ممتنع تصادق كلام المصنف وهو قوله (اثنان منها) لكلامه
 يعنى ان اثنين منها (اى من تلك الاقسام) يعنى من اقسام الصفة الكائنة
 باللام (ممتنعان) اى ممتنعان بالامتناع العادى دون الامتناع الذاتى فان
 امتناعهما لوجود المخالفة للقياس (احدهما) اى احد الوجهين الممتنعين
 (ان تكون الصفة) وقوله (باللام) صفة الصفة وخبر تكون هو قوله (مضافة)
 اى تكون الصفة الكائنة باللام مضافة (الى معمولها) وقوله (المضاف) بالجر

بين النحاة وقوله (ويحذف التنوين وجر وجهه) معطوف على قوله بتنوين
الصفة يعنى واذا قرأت الصفة المذكورة بحذف تنوينها تكون الصفة من قسم
المضاف فتكون مضافة الى معمولها الذى هو وجهه فيكون وجهه مجرورا
(بالإضافة) اى بسبب اضافة الصفة اليه * ثم اورد الشارح قوله (فهذا التركيب)
لربط قوله (ثلاثة) حتى يكون خبرا للمبتدأ المحذوف (اى) تركيب حسن وجهه
يكون (ثلاثة امثلة) حال كونها (من الامثلة المقصود) اى التى قصد (ذكرها)
اى ذكر تلك الامثلة وقوله (لتوضيح الاقسام) متعلق بالمقصود وعلة للقصد
المذكور يعنى انما قصد ذكر الامثلة لتكون الاقسام واضحة (باعتبار اختلاف
معمول الصفة رفعا ونصبا وجر) (وكذلك) وهذا شروع فى بيان امثلة اخرى
فقوله (اى مثل هذا التركيب) اشارة الى المشار اليه والى ان الكاف بمعنى المثل
وقوله (فى كونه امثلة ثلاثة) اشارة الى وجه التشبيه يعنى تركيب (حسن الوجه)
بغير تنوين الصفة وبمعرفة المعمول مثل تركيب حسن وجهه (بالوجود المذكورة)
اى حال كونه ملابسا بالوجود المذكورة من رفع معموله ونصبه اذ قرأت بالتنوين
ومن جره اذ قرأت بحذفها فيحصل ثلاثة ايضا فيكون هذا مثالا للصفة التى
هى مجردة عن اللام والاضافة حين كون معمولها مرفوعا ومنصوبا والصفة التى
بالاضافة حين كون معمولها مجرورا (وحسن وجهه) (عطف) اى هذا
التركيب معطوف (على) تركيب (حسن الوجه) قوله (اى هو ايضا) تفسير
لصورة العطف يعنى ان تركيب حسن وجهه ايضا حال كونه (بالوجود المذكورة)
فقوله هو مبتدأ وخبره (امثلة ثلاثة) فان لفظ حسن حين كون معموله مرفوعا
يكون مثالا للصفة المجردة المرفوعة معمولها وحين كون معموله منصوبا يكون
مثالا للصفة المجردة المنصوب معمولها وحين كون معموله مجرورا يكون مثالا
للصفة المضافة المجرور معمولها فيحصل امثلة ثلاثة وقوله (الحسن وجهه) بترك
الواو معطوف ايضا بالعاطف المتدر كذا فى العرب حال كون هذا التركيب (بادخل
اللام على الصفة ورفع) اى ويرفع (وجهه بالفاعلية) اى بسبب كونه فاعلا
(او نصبه) اى او ينصبه (بالتشبيه) اى تشبيهه (بالمفعول) فعلى هذين
التقديرين يكون مثالا للصفة المتبسة باللام المرفوعة معمولها او المنصوب معمولها
(او جره بالاضافة) اى او يجر معمولها بسبب كون الصفة المذكورة مضافة اليه
فيكون مثالا للصفة المتبسة باللام وبالإضافة المجرور معمولها فان هذه الاضافة
لكونها اضافة لفظية لا يمتنع جمعها مع اللام اذ لا يشترط تجر يدها عنهما
كاسبق * ثم المصنف لما غير الاسلوب حيث اتى فى الامثلة السابقة بذكر العاطف
واتى فى الامثلة الآتية بحذفه اراد الشارح ان يبين وجهها لذلك التغيير فقال

حيث فرقوا بينهما وتبعهم المصنف (وقال الكوفيون بل هو) اى المعمول
 المنصوب للصفة المشبهة (على التميز) اى منصوب على التميز (فى الجمع)
 اى فى جميع الصورتين اللتين احدهما كونه معرفة والثانية كونه نكرة* ولما كان
 حكم البصريين بكونه منصوبا على التشبيه فى الصورة الاولى مبنيا على عدم
 جواز التمييز معرفة حيث اضطرّوا الى الحكم بالتشبيه اراد الشارح ان يبين
 ان البصريين مضطرون الى هذا لعدم جواز التمييز معرفة عندهم ولكن
 الكوفيين لم يحتاجوا ولم يضطروا الى الحكم بمعمول غريب (لانهم) اى لان
 الكوفيين (يجوزون تعريف المميز) اى يحكمون بجواز كون التمييز معرفة* ثم
 ذكر الشارح مذهباً آخر فقال (وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول) اى
 يحكمون بان النصب (فى الجمع) اى فى جميع الصورتين (وقال الشارح الرضى)
 اى حاكم الشارح الرضى بين المذاهب الثلاثة فقال (والاولى) اى الاخرى
 والانسب (التفصيل) اى مذهب فيه التفصيل وهو مذهب البصريين حيث
 فصلوا وقالوا ان كان المعمول معرفة فنصبه على التشبيه وان كان نكرة فنصبه
 على التميز فقوله (والجر) بالرفع عطف على الرفع البعيد او على النصب القريب
 اى الجر (فى المعمول) اى فى معمول الصفة المشبهة مبنى (على الاضافة) (اى
 اضافة الصفة اليه) اى الى ذلك المعمول اضافة لفظية* ثم شرع فى تفصيل
 الاقسام فقال (وتفصيلها) ولما احتمل ارجاع الضمير المجرور الى المسائل والى
 الاقسام اراد ان يفسره بقوله (اى تفصيل هذه الاقسام) للاشارة الى ان ارجاعه
 الى المسائل سهو ظاهر وقوله (فى ضمن) جواب لمن قال ان الضمير المجرور
 راجع الى المسائل لانها هى المذكورة فيما قبل ورده بان الارجاع الى المسائل
 ياباه السياق ولان التفصيل انما يتمشى فى الجزئيات والمسائل كليات وتفصيل
 المسائل انما يكون بذكر احكامها فلم يذكر احكامها فيما بعد بل الحق انه راجع
 الى الاقسام الثمانية عشر فانها وان لم تكن مذكورة بمجموعة بلفظ واحد لكنها
 مذكورة فى ضمن (امثلة جزئية قولنا) فقولها تفصيلها مبتداً وقوله (حسن وجهه)
 خبره وقوله (بتنوين الصفة) بيان لذلك التفصيل اى اذا قرأت الصفة بالتنوين
 انقطع احتمال الاضافة فتكون الصفة مجردة عن اللام وعن الاضافة وقوله
 (ورفع) بالجر عطف على التنوين اى فحينئذ اذا قرأت معمولها الذى هو
 (وجهه) برفعه مرفوعاً (بالفاعلية) اى بكونه فاعلاً للصفة (اونصبه) اى
 او قرأت ذلك المعمول بنصبه (على التشبيه بالمفعول) واورد ههنا بعل حيث قال
 على التشبيه وفى الاول بالباء حيث قال بالفاعلية لتحصل الاشارة الى ان الفاعلية
 معنى مستقل لاقتضاء الاعراب بخلاف الثانى فانه امر اعتبارى ومختلف فيما

عنهما) فقولها معمولةا عطف على اسم ان يكون وقوله مضافا عطف على
 خبره وقوله (اى عن اللام والاضافة) تفسير للضمير المجرور المثنى في عنهما
 والفاء في قوله (فهذه) للفعلية يعنى ان انقسمت الصفة كذلك فهذه
 (اقسام) (ستة) (حاصلة من ضرب الاثنين) وهما كونهما باللام او مجردة
 (في الثلاثة) وهى كون معمولةا مضافا او باللام او بغير الضافة واللام * ثم
 شرع في تقسيمها بحسب الاعراب فقال (والمعمول) وفسره بقوله (اى
 معمول الصفة المشبهة) للاشارة الى ان اللام في المعمول للعهد الخارجى وقوله
 (في كل واحد) ظرف مستقر صفة للمعمول بتقدير الكائن اى المعمول الكائن
 في كل واحد (منها) (اى من هذه الاقسام الستة) وهى الحسن وجهه او الحسن
 الوجه او الحسن وجهه او حسن الوجه او حسن وجهه فالمعمول
 الذى هو الوجه مثلا ثلثة اقسام (مرفوع) (تارة) (ومنصوب) (تارة)
 (ومجرور) (اخرى) اى تارة اخرى وزاد الشارح قوله (فعلى هذا) ليكون
 توطئة لقوله (صارت) اى فبناء على كون المعمول المذكور معربا بالاعراب
 الثلثة صارت (اقسام مسائلها) اى تحولت وارتفعت اقسام مسائلها
 (ثمانية عشر قسما) (حاصلة) اى تلك الاقسام حاصلة (من ضرب الاقسام
 الثلثة التى المعمول من حيث الاعراب) وهو كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
 (في الاقسام) اى في الاقسام الستة (الحاصلة من قبل) اى من الاقسام التى
 ذكرت قبل هذه الاقسام * ثم شرع في بيان الواسطة في كل من الاعراب الجائز
 فيها فقال (فالرفع) اى الحاصل الجائز (في المعمول) (على الفاعلية) (اى
 فاعليته للصفة المشبهة) يعنى بناء على كون ذلك المعمول فاعلا لتلك الصفة
 (والنصب) اى وكون المعمول منصوبا مبنى (على التشبيه) (اى تشبيهه)
 اى مبنى على جعل (معمول الصفة) شيئا (بالمفعول) وقوله (في) (المعمول)
 (المعرفة) ظرف للظرف المستقر اعنى على التشبيه اى كونه منصوبا على التشبيه
 انما هو اذا كان المعمول معرفة نحو الحسن الوجه او حسن الوجه وقوله (وعلى
 التمييز) معطوف على قوله على التشبيه وانما زاد ههنا قوله (اى جعل معمول
 الصفة تمييزا) للاشارة الى مغايرة الاعتبارين لان النصب في الاول انما هو
 على التشبيه بالمفعول وليس في المعمولات معمول معين يقال له التشبيه فليس
 فيه الجعل واما ههنا فلما كان التمييز معمولا معينا اعتبر فيه الجعل (في) (المعمول)
 (النكرة) (هذا) اى الفصل بين كون المعمول المنصوب معرفة وبين كونه نكرة
 بان يكون نصبه في الاول على التشبيه وفي الثانى على التمييز (عند البصريين

الزمان فقط واما اشتراط الاعتماد اى على صاحبه (معتبر فيها) اى فى الصفة المشبهة ايضا (الا) اى لكن بينهما فرق آخر وهو (ان الاعتماد على الموصول لايتأتى) اى لا يحصل ولايقع (فيها) اى فى الصفة المشبهة كما انه معتبر فى اسم الفاعل وانما لم يحصل (لان اللام الداخلة عليها) اى على الصفة المشبهة نحو الحسن وجهه (ليست) اى تلك اللام (بموصول بالاتفاق) بخلاف اسم الفاعل فان اللام الداخلة عليه قد تكون موصولة وقد تكون غير موصولة كما اذا كانت بمعنى الثبوت العارض له فى نحو الضامر والخاص كاعرفت تحقيقه واعلم ان قوله بموصول بالتذكير فى اكثر النسخ مع انه خبر لقوله ليست ولعل وجهه كون لفظ الموصول خارجا عن الوصفية الى الاسمية * ولما كان للصفة المشبهة اقسام ولكل قسم منها حكم مغاير للآخر عنونه بقوله (وتقسيم مسائلها) ولم يقل وهى اما كذا واما كذا وفسر الشارح لفظ التقسيم بقوله (اى جعلها قسما قسما) وفيه اشارة الى ان التقسيم ههنا هو المصدر بمعنى الفاعل وفاعله محذوف فانه لو أراد به معنى المفعول لقال اى كونها كما هو المتعارف فى تفسير المصدر المبني للفاعل والمبني للمفعول يعنى ان الجاعل جعل كل قسم منها مذكورا بالاستقلال وقوله (وبيان) عطف على قوله وجعلها وانما زاد هذا لان المسئلة عبارة عن قضية كلية فحينئذ لا بد لها من موضوع ومحمول فقوله وجعلها ناظر الى الاول وقوله وبيان (حكم كل قسم) ناظر الى الثانى يعنى ان الجاعل المذكور بعد جعلها اقسامين حكم كل قسم من تلك الاقسام وقوله (ويسمى) شروع فى وجه التسمية يعنى وانما يسمى المصنف (كل قسم مسئلة) ولم يقل قاعدة مع انها قواعد ولم يقل ايضا واقسامها (لانه) اى لان الشان (يسأل عن حكمه) اى عن حكم كل قسم (ويبحث عنه) اى ويحمل عليه حكمه فكل قضية كذلك جاز ان تسمى مسئلة اى من حيث يسأل عنها وقوله (ان تكون الصفة) خبر للمبتدأ يعنى اى لها اقسامها بحسب ذاتها وبحسب معمولها وبحسب اعراب معمولها وقوله (ملتبسة) للاشارة الى ان الباء فى قوله (باللام) للملازمة والى انه ظرف مستقر خبر لقوله ان تكون يعنى ان اقسامها بحسب ذاتها على قسمين فانها اما ان تكون ملتبسة باللام نحو الحسن (او مجردة عنها) اى او تكون مجردة عن اللام نحو حسن * ثم شرع فى تقسيمها الثانى بحسب معمول وانما زاد الشارح قوله (و) (على كل من التقديرين) ليكون اشارة الى ان هذا التقسيم تقسيم ثان لها يعنى ان الصفة المشبهة على تقدير كونها باللام وعلى تقدير تجردها عنها يكون (معمولها) اى معمول تلك الصفة وزاد الشارح لفظ (اما) على قوله (مضافا) ليكون مقابلا لقوله (او) (ملتبسة) (باللام او مجردة

اختصاص) اى لوجود زيادة الاختصاص (لها) اى للصفة المشبهة (باسم
 الفاعل) ولم يوجد ذلك الاختصاص الزائد باسم المفعول وذلك الاختصاص
 الزائد (لكونها) اى لكون الصفة المشبهة (مشبهة به) اى باسم الفاعل فى كونها
 صفة لمقام به الحدث المشتقة هى منه فهى بمعنى ذومضافا الى مصدرها
 تحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل للحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى
 ذو ضرب لا فرق بينهما الا من حيث الحدث او الاطلاق كما ذكرنا كذا
 فى الرضى ولا يخفى ان هذا الوجه يصلح توجيهها لزيادة الاختصاص بخلاف
 الوجه الاخير فانه مشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول (ولكون عملها)
 اى وايضا ان ذلك الاختصاص حاصل لكون عمل الصفة المشبهة انما هو
 (لمشابهتها) اى لمساوية تلك الصفة (ايه) اى اسم الفاعل (فيا ذكر)
 اى فى الاوصاف الذى ذكرت واسم المفعول بخلافه وقوله (حسن) مع ما بعده
 خبر للمبتدأ المحذوف اى وتلك الاوزان المسموعة نحو حسن بفتح الحاء والسين
 (وصعب) بفتح الصاد وسكون العين (وشديد) ولها اوزان اخر وقد جمعها
 بعضهم فى بيت * هزده آمد بنظم وزن صفات * حسن وضيق وشجاع وجبان *
 احول وشكس وصب وصفر وسليم * وبس خلوع وخشن وجنب
 وعطشان * نفسا آمدود كرقوم * پس امام وندس دكر حيوان * ثم شرع
 فى بيان عملها فقال (وتعمل) اى الصفة المشبهة (عمل فعلها) اى
 كعمل فعلها الذى هو الفعل اللازم وقد عرفت ان عمل الفعل اللازم هو رفع
 الفاعل فقط ولا ينصب المفعول وقال فى العصام اعلم انه يزيد عملها على
 فعلها فانها تنصب المشبه بالمفعول دون فعلها فانه لا ينصب مفعولا ولا شبهه
 انتهى واقول ان عبارة المصنف مطابقة للمسياتى من ان النصب على التشبيه
 انما هو مذهب البصريين واما عند الكوفيين فهو منصوب على التمييزية
 فعبارة مطابقة لمذهبهم وقوله (مطلقا) منصوب على انه حال من المستكن
 فى تعمل اى تعمل الصفة المشبهة حال كونها مطلقة وانما ذكر المطلق باعتبار
 الوصف كذا فى العرب وفسر الشارح المطلق بقوله (اى من غير اشتراط زمان)
 اى من الازمنة الثلاثة كما اشترط فى اسم الفاعل وقوله (لكونها) علة لعدم
 الاشتراط يعنى انها انما تشترط بالمقارنة للزمان لكون الصفة المشبهة (بمعنى الثبوت)
 لا بمعنى الحدوث المقتضى للزمان لكونه متجددا فاذا كانت بمعنى الثبوت
 (فلا معنى) اى فلا فائدة (لاشراطه) اى لاشتراط الزمان (فيها) اى فى الصفة
 المشبهة فانها لكونها بمعنى الثبوت لا تقتضى الزمان الذى هو عبارة عن التجدد وقوله
 (واما اشتراط الاعتماد) للاشارة الى ان قوله مطلقا مصروف الى اشتراط

الذي هو لبيان الاعتذار عن ترك غير الثلاثي يعني انما اعتبرت المخالفة مخصوصة بصيغة الفاعل دون غيره من صيغ اسم الفاعل لان الفاعل اصل بالنسبة الى غيره لانه الذي هو ميزان وزن اسم الفاعل من الثلاثي المجرد الذي هو اصل بالنسبة الى ما فوقه من الرباعي وقال العصام انه يرد على التوجيه الاول مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل انتهى واقول يحتمل ان يريد الشارح بهذا التوجيه اشارة الى مذهب غيره من الجمهور وبقوله (فلا تجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا) اى للاتفاق في التوجيه الثاني يعني اذا كان المراد من الفاعل وزنا مخصوصا بالثلاثي المجرد يكون الحكم بالمخالفة حكما قطعيا كما عرفت وقوله (على حسب السماع) للاشارة الى ان صيغتها سماعية وليس لها وزن مخصوص كاسم الفاعل وقوله (اى كائنة) للاشارة الى ان قوله على حسب السماع ظرف مستقر حال من المستكن في مخالفة حيث قدر المتعلق مؤثنا وقوله (على قدره) للاشارة الى ان الحسب ههنا بمعنى المقدار وقوله (بحيث لا يتجاوز) تفسير للمقدار يعني ان الصيغ المخالفة لصيغة الفاعل على مقدار المسموع لا تتجاوز تلك الصيغ ذلك المقدار المسموع وقوله (فالظرف) شروع في بيان الاعراب الجائز في قوله على حسب السماع يعني ان الظرف المستقر (منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة) وهذا هو الاعراب الذي اختاره الشارح لما عرفت من تفسيره (اوصفة) اى او الظرف المستقر منصوب على انه صفة (لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع) وفي العصام انه يرد على قوله اى كائنة على قدره ان وزن افعل من الالوان نحو احمر ومن العيوب نحو اعور واعمى من الثلاثي قياسى في اسم الفاعل مع انها مخالفة لصيغة الفاعل فاجاب عنه بقوله الا ان يقال يحتمل ان تكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثي قياسيا مقصورا على ما سمع انتهى * ولما خصص المصنف المخالفة بصيغة الفاعل مع انها مخالفة لصيغة المفعول ايضا اراد الشارح ان يبين وجهها لذلك التخصيص فقال (وخص مخالفتها) اى مخالفة صيغة الصفة المشبهة وقوله (لصيغة اسم الفاعل) متعلق بالمخالفة وقوله (باليان) متعلق بخص والباء داخلة على المقصور ههنا يعني ان المخالفة بمتازة ببيانها لصيغة اسم الفاعل دون بيان صيغة اسم المفعول (مع انها) اى مع ان صيغة الصفة المشبهة (مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا) اى كما انها مخالفة لصيغة الفاعل واللازم على المصنف حينئذ ان يقول مخالفة لصيغتي الفاعل والمفعول دون ان يخص اليان بالاول لكنه عدل عنه (لزيادة

عليه تعريفه ويمتاز من الراحم الذي هو اسم الفاعل فاذا كان كذلك (فلا يقال)
 اى فلا يجوز أن يقال (رحيم) حال كونه صفة مشبهة مشتقة من رحم بكسر
 العين (الا) اى غير أن يقال انه مشتق (من رحم بضم الحاء) ثم فسر الجواز بنقله
 بقوله (اى صار الرحم طبيعة له) اى طبع الفاعل عليه يعنى انه اذا نقل الى هذا
 الباب يكون معناه كذلك لكون هذا الباب موضوعا للطابع فان كل فعل يحىء
 من الباب الذى بضم العين فى الماضى والغابر يستفاد منه ان هذا الحدث يكون طبيعة
 لما قام به مثاله (ككرم) اى فانه فعل ماض بضم العين (بمعنى صار الكرم طبيعة له) اى
 لمن قام به الكرم (والمراد بكونه) اى كون المذكور من افراد الصفة المشبهة
 ملابس (بمعنى الثبوت انه) اى المراد كونه (يكون كذلك) اى كونه مشتقا
 من فعل لازم (بحسب اصل الوضع) سواء كان اصله كذلك او بعد نقله حين
 اشتقاقه حتى لا يكون فى اصل وضعه وحين اشتقاقه مشتقا بمعنى الحدوث
 ثم عرض الثبوت فى الاستعمال (فيخرج عنه) اى عن اللازم بهذا المعنى
 فلا يكون صفة مشبهة (نحو ضامر) وهو اسم فاعل يطلق على ناقة ضامرة
 اى مهزولة ضعيفة فكان فى اصل وضعه بمعنى الحدوث (وطالق) اى ويخرج
 عنه ايضا لفظ طالق فانه ايضا اسم فاعل يطلق على من وقع منه الطلاق
 (لانهما بحسب اصل الوضع للحدث ثم عرض لهما) اى لهذين اللفظين
 (الثبوت بحسب الاستعمال) حيث كان الاول يجرى مجرى الاسم للناقة وان
 لم تكن مهزولة حتى يستوى فيه التذكير والتأنيث وكان الثانى للرجل الذى
 يطلق امرأته وان لم يصدر عنه الطلاق * ثم شرع فى بيان صيغتها المعينة فقال
 (وصيغتها) (اى صيغة الصفة المشبهة) وهذا تفسير للضمير وقوله (مع اختلاف
 انواعها) للإشارة الى ان نفس الصيغة غير مختلفة بل الاختلاف حاصل من
 تنوعها بان تكون باللام نحو الحسن وجهه او بالاضافة نحو حسن الوجه او مجردة
 عنهما نحو حسن وجهه بالتوين وانما اعتبر لتلك الانواع فان حكم كل منها
 مخالف لحكم الآخر فقوله صيغتها مبتدأ وقوله (مخالفة) بكسر اللام خبره
 وقوله (لصيغة) (اسم) (الفاعل) متعلق بمخالفة * ولما كان لفظ الفاعل الذى
 اضيفت اليه الصيغة يحتمل ان يكون بمعنى انه صيغة على وزن المضارع
 مع الميم المضمومة وكسر ما قبل الآخر فيكون بهذا المعنى شاملا لصيغ الثلاثي
 ولغيره ويحتمل ان يكون بمعنى انه على صيغة وهى لفظ الفاعل فيختص حينئذ
 بصيغة الثلاثي المجرد اشار الشارح بتوسيط لفظ الاسم الى الاحتمال الاول
 وبقوله (اولصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد)
 الى الاحتمال الثانى يعنى ان المراد بقوله لصيغة الفاعل هى لفظ الفاعل وقوله

(احتراز عن نحو قائم وذاهب) اى عن اسم الفاعل الذى من اللازم واشار اليه بقوله (مما اشتق) وهو بيان للنحو فى نحو قائم يعنى المراد بنحو قائم كل اسم اشتق (من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه) اى فان ذلك الاسم (اسم فاعل) لكونه بمعنى الحدوث (لصفة مشبهة) لعدم كونه بمعنى الثبوت وفى الوافة وكذا يخرج بقوله بمعنى الثبوت افعال التفضيل الذى اشتق من اللازم نحو افضل اه وفى العصام ان المراد بالثبوت فى كلام المصنف هو الثبوت المقابل للحدوث على تفسير المصنف واشار اليه الشارح ايضا بقوله لا بمعنى الحدوث بخلاف ما حققه الرضى فان المراد بالثبوت عنده هو الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار فانه قال والذى ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للاستمرار فى جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة ولا دليل فيهما فليس معنى نحو حسن فى الوضع الا انه ذو حسن سواء كان فى بعض الازمنة او فى جميع الازمنة ولا دليل فى اللفظ على احد القيدين فهى حقيقة فى القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن ولكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم تجد فيه فى جميع الازمنة كأنتك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه فى زمان كان الظاهر وقوعه فى جميع الازمنة الا ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح اه اقول فهنا ثلاثة اشياء الاول المتجدد وهو المراد بالحدوث باتفاق بين المصنف والرضى والثانى المتجدد المستمر فى جميع الازمنة وهذا القسم باعتبار تجدد حادث وباعتبار استمراره فى جميع الازمنة مستمر والمستمر بهذا المعنى غير مجرد عن الحدوث والثالث المستمر الغير المتجدد والمراد بالثبوت عند المصنف والشارح هو هذا القسم وعند الرضى هو القسمان الاخيران والله اعلم وقد فصله الشارح بقوله (واللازم) اى المراد من قوله من فعل لازم (اعم من ان يكون لازما ابتداء) اى حين وضعه نحو حسن فانه مشتق من حسن اى من الباب الذى اختص باللازم (او عند الاشتقاق) اى سواء كان لازما حين الوضع او لم يكن بل عرض كونه لازما عند اشتقاقه مثال العارض عند الاشتقاق (كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين) فعند كونه فى هذا الباب ليس باللازم يقال رحم زيد عمرا فلم يكن ما اشتق منه صفة مشبهة بل اسم فاعل يقال فيه راحم وان اريد اشتقاق الصفة المشبهة منه لم يحجز اشتقاقها منه مادام باقيا فى ذلك الباب فانه لم يصدق تعريفه حيثئذ عليه بل اشتق الصفة المشبهة التى هى كلمة رحيمة (بعد نقله) اى نقل رحم من الباب الذى بكسر العين (الى رحم) اى الى الباب الذى (بضمها) اى بضم العين حتى يكون لازما بنقله ويصدق

وقال العصام نقلا عن الرضى ان قوله وامره كاسم الفاعل موافق لكلام
 المتأخرين كابى على ومن بعده فانهم صرحوا باشتراط عمله بزمان الحال
 او الاستقبال كاسم الفاعل واما المتقدمون فليس في كلامهم ما يدل على اشتراط
 عمل اسم المفعول باحد الزمانين ثم قال ولوا كفى بقوله وامره كاسم الفاعل
 في العمل لكفى انتهى* ثم ذكر الشارح باقى الحال والشان بقوله (واذا كان) اى
 اسم المفعول (معرفا باللام) نحو المضروب (يعمل بمعنى الماضى) اى اذا كان بمعنى
 الماضى (ايضا) اى كما يعمل بمعنى الحال او الاستقبال او كما يعمل اسم الفاعل اذا
 دخلت عليه اللام (فهو) اى اسم المفعول (يرفع ما) اى المفعول الذى (يقوم)
 ذلك المفعول (مقام الفاعل) فيكون نائبه عند حذفه (فلو كان) اى بعد رفعه
 لذلك المفعول بالنائبية اما ان لا يوجد مفعول آخر او يوجد فان وجد (هناك
 مفعول آخر) اى غير المفعول الذى جعل نائباً (يبقى) اى ذلك المفعول الاخر
 (على نصبه) اى على نصب الاول على المفعولية وهذا الكلام من الشارح
 توطئة لما مثل به المصنف بقوله (نحو زيد معطى غلامه درهما) فقوله معطى
 بفتح الطاء اسم المفعول رفع الغلام الذى هو مفعوله الاول وبقى درهما منصوبا
 على حاله وقيد الشارح المثال بقوله (الآن او غدا) وقد اهمله المصنف لظهوره
 واهمل ايضا بيان ما كان معرفا باللام ولذا ذكره الشارح بقوله واذا كان معرفا
 باللام واورده مثالا بقوله (او المعطى غلامه درهما الان او غدا او امس) ثم
 شرع فى بيان الصفة المشبهة فقال (الصفة المشبهة) يعنى الصفة التى ليست
 باسم الفاعل ولا باسم المفعول ولكنها شبيهة (باسم الفاعل من حيث انها) اى تلك
 الصفة (تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث) كما يثنى اسم الفاعل ويجمع ويذكر
 ويؤنث فقوله الصفة مبتدأ وخبره قوله (ما اشتق) اى اسم اشتق
 (من فعل لازم) وهذا القول (احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين)
 اى المشتقين من المتعدى نحو ضارب ومضروب وليس باحتراز عما اشتقا من اللازم
 نحو قائم وذاهب ونحو ممرور به وكذا يخرج عنه افعال التفضيل من المتعدى نحو
 زيد اعلم من عمرو وكذا فى الوافية (لن) اى موضوعا لن وفسره بقوله (اى لما)
 اختصارا يعنى ان اصل التعبير فى امثاله ان يكون بما فعدل عنه المصنف
 فى التعاريف الثلاثة واعتذر عنه والاعتذار المذكور ههنا كذلك (قام به) وقال
 فى الوافية ايضا ان قوله لن قام به يخرج عنه اسم الزمان والمكان والآلة ولم
 يتعرض له الشارح العلامة* ولما دخل فى تعريف الصفة المشبهة اسم الفاعل
 والمفعول اللذين اشتقا من اللازم اخرجهما بقوله (على معنى الثبوت) يعنى
 انها موضوعا لما يستمر ويلزم (لا بمعنى الحدوث) كاسم الفاعل او المفعول وهذا

المشبهة واسم التفضيل) فان اسم الفاعل موضوع لمن قام به الفعل والصفة المشبهة لما كانت مشتقة من الفعل اللازم امتنع فيها وجود ما وقع عليه الفعل لان وجود ما وقع عليه الفعل انما هو في المتعدى * ولما كان لاسم التفضيل جهتان جهة كونه بمعنى الفاعل وجهة كونه بمعنى المفعول اشار الى خروج كل منهما بهذا القيد بقوله (مطلقا) وفسر ذلك المطابق بقوله (سواء وضع) اى سواء وضع اسم التفضيل (لتفضيل الفاعل) نحو اعلم (اول تفضيل المفعول) نحو اشهر فكلاهما خارجان بهذا القيد (فانه) اى فان اسم التفضيل مطلقا ليس بمشتق من فعل لموصوف مطلق بل هو (مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير في ذلك واسم المفعول) بخلافه فانه (موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط) اى من غير اعتبار زيادته * ثم شرع في بيان صيغته من الثلاثي وغيره فقال ((وصيغته)) اى صيغة اسم المفعول حال كونه ((من الثلاثي المجرد على)) (زنة) (مفعول) (كمضروب) ((ومن غيره)) (اى غير الثلاثي المجرد) من الثلاثي المزيد فيه او الرباعي المجرد او الرباعي المزيد فيه ((على صيغة اسم الفاعل)) اى على صيغة اسم الفاعل لهذا الباب ولكن بين كون تلك الصيغة لاسم الفاعل وبين كونها لاسم المفعول فرق وهو ما ذكره بقوله ((بفتح)) اى حال كون تلك الصيغة في اسم المفعول ملازمة بفتح ((ما)) اى الحرف الذى ((قبل الآخر)) وانما اختيرت الفتحة فيما قبل آخر اسم المفعول (لخفة الفتحة) اى لكونها اخف الحركات (وكثرة المفعول) اى ولكون اسم المفعول اكثر استعمالا بالنسبة الى اسم الفاعل لان للفعل فاعلا واحدا سواء كان لازما او متعديا الى واحد او الى اثنين او الى ثلاثة ولكن يوجد له مفعولات ولذا اختيرت الفتحة حتى تكون خفتها معادلة للثقل الحاصل من الكسرة ((كمستخرج)) وهذا بمثابة حال كونه ((بفتح الراء)) ثم شرع في بيان عمله فقال ((وامره)) (اى شانه وحاله) وقوله وامره مبتدأ مشبه وقوله كما مر خبر مشبه به وقوله ((في العمل)) متعلق بالامر كذا في المغرب وبيان لوجه الشبه * ولما كان عمله في نائب فاعله غير مشروط بشئ اختص احتياجه الى الشرط في عمل غير نائب الفاعل فاشار اليه الشارح بقوله ((اى في عمل النصب)) وقوله ((والاشتراط)) بالجر عطف على قوله في العمل فاشار الشارح بتفسير الاشتراط بقوله ((اى اشتراط عمله)) الى ان اللام في الاشتراط للمعهد الخارجى وليس المراد منه اشتراط آخر بل الاشتراط الذى ذكر في اسم الفاعل وهو أنه يشترط عمله في المفعول به (باحد الزمانين) اى الحال والاستقبال (والاعتماد) اى اشتراط عمله بالاعتماد (على صاحبه او الهمزة) اى او الاعتماد على الهمزة (او) على لفظ (ما) ((كما مر اسم الفاعل)) (اى مثل شانه وحاله)

قوله القراءة مما لا اعتماد عليه ليس مما ينبغي لان القراءة اصل في العمل لورودها من معدن البلاغة فان مراده نقي الاعتماد على الغير المتواترة والقراءة بنصب العذاب في الآية المذكورة لم توجد في المتواترات * ولما فرغ المصنف من مسائل اسم الفاعل شرع في مسائل اسم المفعول فقال (اسم المفعول) (هو) (ما اشتق من فعل) (اي حدث موضوعا) (لمن وقع) اي ذلك الحدث (عليه) (اي لذات ما) يعني انه اسم اشتق من حدث حال كونه موضوعا للذات الذي وقع ذلك الحدث عليه وفي العصام ان قوله لمن وقع عليه يشكل بخروج نحو مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له فان المضروب في هذين المثالين لا يصدق عليه انه موضوع لمن وقع عليه الضرب بل لمن وقع فيه الضرب او لمن وقع له الضرب وقد يجاب عنه بان المضروب في المثالين المذكورين المفعول به وانما ذكرت كلمة في واللام للظرفية والعلية لانه بناء وضع لهما لان المضروب ليس يوم الجمعة ولا التأديب بل هو شخص آخر وقع عليه الضرب في يوم الجمعة وللتأديب فيصدق عليه حينئذ انه موضوع لما وقع عليه الفعل وهو الشخص او يقال ان الاستعمال على خلاف الوضع بتزليل الظرف والسبب منزلة المفعول وقوله (من حيث وقوع الفعل عليه) للاحتراز عن اسم التفضيل الذي صيغ للمفعول نحو اشهر واعرف بمعنى المشهور والمعروف فانهما موضوعان لما وقع عليه الشهرة والمعرفة لكنه ليس بهذه الحيثية لانه من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير كذا في بعض الحواشي ولكن اختصاص قيد الحيثية في تعريف اسم المفعول لخراج اسم التفضيل وعدم اعتباره في تعريف اسم الفاعل وتكلفه فيه بما تكلف ليس بظاهر الوجه وقوله (مضروب) شروع في تطبيق الحد بالافراد يعني ان لفظ مضروب مثلا اسم مفعول ويصدق عليه تعريفه لانه (موضوع لذات ما) اي لذات من الذوات لا لذات معين وقوله ما صفة لذات وقوله (وقع عليها الضرب) صفة بعد صفة له اي للذات المبهمة التي وقع عليها الضرب (واعذار اقامة من) اي الاعتذار من المعرفة لاقامة لفظ من حيث قال لمن وقع (مقام ما) اي ولم يقل لما وقع مع انه الظاهر لعموم ما اي هو الاعتذار الذي (مر في اسم الفاعل) فلا يلزم تكراره (فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة) وقوله (من المصدر) متعلق بالمشتقة لانه بيان لبيان الامور المشتقة يعني بالامور المشتقة كل اسم مشتق من المصدر وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (وقوله لمن وقع عليه) فصل (يخرج) اي من هذا التعريف (ماعدا المحدود) اي غير المحدود الذي هو اسم المفعول وذلك الغير (كاسم الفاعل والصفة

بسبب نصب اسم الفاعل العامل لذلك المعمول على المفعولية نحو نحن الضاربون
زيدا وزيد وعمر والضاربون بكرا ويجوز أيضا ذكر النون في هذين المثالين وقوله
(بخلاف ما اذا كان) بيان لفائدة قيد الجواز بقوله مع العمل يعنى انما قيد
المصنف جواز حذف النون بقوله مع العمل للاحتراز عن خلافه وهو اسم الفاعل
الذى كان (مضافا اليه) الى معموله بان يحجره بالاضافة (فان حذفها) اى حذف
النون حينئذ (واجب) لكونه مضافا فلا يجوز ذكرها وقوله (و) (مع)
(التعريف) بالجر معطوف على قوله مع العمل ولذا وسط الشارح لفظ مع
فيكون من قبيل عطف شرط شئ على شرطه الآخر يعنى اشترط لجواز
حذف النون شيئين احدهما كونه عاملا والثاني كونه مع التعريف * ثم ذكر
علة جواز الحذف بقوله (تخفيفا) وأشار الشارح بقوله (مفعول له للحذف)
الى ان المقصود هو التخفيف واليه اشار بقوله (اى يجوز حذفها بوجود هذين
الشرطين) يعنى العمل والتعريف (اقصد مجرد التخفيف) وقوله (لطول
الصلة) اشارة الى علة ذلك القصد يعنى انما قصد التخفيف فى هذه الصورة
لوقوع التقيل بكون الصلة طويلة (بها) اى بسبب النون اذا كانت مذكورة
لان اسم الفاعل اذا كان باللام يكون صلة له واذا كان ناصبا لمعموله تكون الصلة
مشملة للفاعل والمفعول والمشمول لهما يكون اطول مما هو مشتمل للفاعل فقط
فيوجب التخفيف واما اذا لم يكن عاملا النصب لفظا بل كان مضافا الى ذلك
المعمول فانه يوجد التخفيف المقصود بالاضافة واذا لم يكن باللام لم يكن صلة
فلا يضر تطويله ومثاله (كقراءة من قرأ) اى كقراءة القارئ الذى قرأ
قوله تعالى (والمقيمى الصلوة) فى سورة الحج (بنصب الصلوة على المفعولية) بخلاف
القراءة المتواترة التى هى بحر الصلوة وباضافتها اليه * واعلم ان القارئ بهذا هو
المطوعى فى احد وجهيه وفى الوجه الآخر قرأ بزيادة النون وهذه قراءة شاذة
غير متواترة مع ان زيادة النون مخالف للرسم * ثم اشار الى ضعف حذفها اذا لم يكن
مع اللام فقال (واما على تقدير التنكير) اى واما حذف النون على تقدير كونه نكرة
(مثل قوله تعالى لئلا تقوا العذاب الاليم) اذا قرئ لفظ الاليم (بالنصب فحذفها) اى
فحذف النون على ذلك التقدير (ضعيف) وقوله (لان اسم الفاعل) اشارة الى علة
الضعف يعنى انما يكون حذفها ضعيفا على ذلك التقدير لان اسم الفاعل (لم يقع صلة
اللام) حينئذ لا يضر وقوعه طويلا حتى يحتاج الى التخفيف هذا بيان لضعفه دراية
وقوله والقراءة جواب للسؤال المقدر كأن قائلا يقول لم يكن ضعيفا مع
وجود القراءة فيه فاجاب بان قراءة النصب ليست بمتواترة (والقراءة) الغير
المتواترة (مالا اعتماد عليه) فلا يرد حينئذ على الشارح ما اعترض بعض المحشين بان

الكوفيون ان ما كان للمبالغة ليس مثل اسم الفاعل لانه لا يعمل مثله لقوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعده منصوب يكون منصوبا بفعل مقدر وقال البصريون انه عامل مثله فاجابوا عن قولهم بانه فانت المشابهة اللفظية بان معنى المبالغة جابر لما فات من المشابهة اللفظية فاشار الشارح الى ذلك الجواز بقوله وماناب ورده العصام بان المبالغة كالزيادة التفضيلية انما تجعل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل فكيف يكون جابر او قال في شرح اللب ويمكن ان يدفع بان الاصل في افعال التفضيل الزيادة على الغير فلا حظة الغير هي التي بعده من المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد الغير المنافي للفعالية * ولما لم يختلف المفرد من اسم الفاعل والمثنى والمجموع في هذا الحكم اشار المصنف الى عدم الفرق بينهما فقال (والمثنى) وهو مبتدأ وقوله مثله خبره اى المثنى (من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة) نحو ضاربان وضربان * ولما لم يكن للمثنى انواع واقسام بخلاف المجموع حيث ثبت له الاقسام اشار اليه وفرقه عن المثنى بقوله (و) (كذلك) (المجموع) (منهما) اى من اسم الفاعل وما هو للمبالغة واشار الشارح الى تعميم هذا الحكم لاقسامه بقوله (مصححا كان) اى سواء كان ذلك المجموع منهما مصححا كضاربون وضاربون (او مكسرا) كضربة (مثله) (اى مثل اسم الفاعل) وقوله (اذا كان مفردا) قيد لاسم الفاعل المقيس عليه وقوله (في العمل وشروطه) اشارة الى وجه الشبه وقوله (لعدم تطرق) اشارة الى علة عدم الفرق يعنى وانما لم يفرق بين مفردة وبين مثناه وجمعه لعدم عروض (خلل) مانع عن عمله (الى صيغته المفردة من حيث ذاتها) اى ذات الصيغة المفردة (بالحاق) اى بسبب الحاق (علامتى التثنية) من الالف والنون او من الياء والنون (والجمع) اى وعلامة الجمع من الواو والنون او الياء والنون لبقاء صيغة المفرد فيهما (تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمر الان او غدا) هذا مثال الاعتماد على المبتدأ للتثنية والجمع وقوله (او الزيدان الضاربان او الزيدون الضاربون عمر الان او غدا او امس) وهذه مثال لهما حين دخلت اللام عليهما وحين استوى الجمع وقال العصام ان هذه العلة يعنى قوله لعدم تطرق انما تفي لوجه عمل المصحح لانه لا تتغير صيغة مفردة فيه واما في عمل جمع المكسر فلا تفي لانه تتغير صيغة مفردة الا ان يعتبر معه قصد اطراد الباب وقال الرضى ان جمع المكسر محمول على الواحد لانه اصله انتهى (ويجوز حذف النون) وتفسير الشارح للنون بقوله (اى نون المثنى والمجموع) اشارة الى تعميم تلك المسئلة في نون المثنى والمجموع وقوله (مع العمل) متعلق بجوز وظرف له وقوله (في معموله بنصبه على المفعولية) تفصيل لكيفية العمل وصورتها يعنى ان حذف النون جائز في الصورة التي عمل اسم الفاعل في معموله

كالتكثير الذى فى باب التفعيل اراد الشارح ان يدفع هذا الوهم بتقييد المبالغة بقوله (فى الفعل المشتق منه) يعنى ان تلك الاسماء موضوعة للمبالغة الحاصلة فى الفعل الذى اشتق ذلك الاسم من ذلك الفعل واوزانها المتفق عليها ثلاثة فعال بتشديد العين وفَعُول ومفعال بكسر الميم وزاد سيبويه فعِيلا وفَعِلا بكسر العين وسلك المصنف مسلكه فقال (كضراب وضروب ومضرب) حال كون تلك الثلاثة ملايسة (بمعنى كثير الضرب) يعنى للمبالغة فى الفعل كما اشار اليه (وعليم) (بمعنى كثير العلم) (وحذر) (بمعنى كثير الحذر) وكون هذين الاخيرين للمبالغة عند سيبويه وقوله (مثله) بالرفع خبر للموصول اعنى ماوضع وقوله (اى مثل اسم الفاعل) تفسير للضمير المجرور وقوله (فى العمل واشترط مايشترط به عمله) تفسير وبيان لوجه الشبه يعنى ان ماوضع للمبالغة كاسم الفاعل فى كونه عاملا كفعله وفى اشتراط الوجوه التى يشترط بها عمل اسم الفاعل * ولما كان ظاهر كلام المصنف مبني على خروج صيغ المبالغة من حد اسم الفاعل كما فصله الشارح فيما سبق حمل الشارح عبارته عليه وفسره به الى هنا واراد ان ينبه ان كلامه قابل ايضا لاحتمال ان يكون داخلا فى الحد فقال (هذا) اى حملنا لفظ المثل على المثلية فى العمل والاشتراط (على تقدير أن تكون صيغ المبالغة خارجة عن اسم حد الفاعل) ولم تكن منه بمعنى الدخول فى افراده يعنى المراد بذلك الاشتراك هو الاشتراك فى الحكم لا الاشتراك فى المفهوم (واما) اى واما توجيه كلام المصنف (اذا كانت) اى صيغ المبالغة (داخلة فيه) اى فى حد اسم الفاعل ومشاركة معه فى المفهوم (فمعنى هذه العبارة) اى فيكون معنى قوله مثله (ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت) اى وقت كون اسم الفاعل (للمبالغة) اى ذلك الفرد منه (مثله) اى مثل اسم الفاعل (اذا لم يكن) اى مثل الفرد الذى لم يكن (للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الا ان اوغدا) يعنى فلا يجوز ان يقول امس كما لايجوز فى ضارب وهذا مثال لوجود الاعتماد على المبتدا ولوجود احد المعنيين من الحال والاستقبال (و) نحو (مررت بزيد الضراب عمرا الا ان اوغدا و امس) وهذا ما دخلت عليه اللام الموصولة واستوى فيه جميع الازمنة وقوله (وما فيه) اى واسم الفاعل الذى حصل فيه معنى (من معنى المبالغة ناب) اى قام ذلك المعنى (مناب ما) اى مقام المعنى الذى (فات من المشابهة اللفظية) التى كان اسم الفاعل عاملا بتلك المشابهة وهى موزانته له فى الحركات والسكنات وقد فات ذلك بتغييره الى صيغة المبالغة فبقيت المشابهة المعنوية والاستعمالية * ولما زيد معنى المبالغة فقد جبر به ذلك النقصان لقيامه مقامه اعلم ان فى قوله وماناب اشارة الى الاختلاف الواقع بين البصريين والكوفيين فقال

الفاعل المجرد عن اللام شرع في المسئلة التي هي حين دخول اللام عليه فقال
 (فان دخلت اللام) واورد الشارح وصفا لها بقوله (الموصولة) للتخصيص
 يعنى المراد بدخول اللام (على اسم الفاعل) هي اللام الموصولة وقال العصام
 ان الشارح قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل على
 اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل صرح به الرضى ثم قال ولا يخفى
 ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط معنى الحال
 والاستقبال والاعتماد على صاحبه انتهى ثم ذكر رحمه الله قاعدة وهي ان
 اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما قديقويان باللام وتسمى
 لام التقوية في غير نحو علم وعرف ودرى وجهل وفي اسم الفاعل من هذه الافعال
 يكون التقوى بالباء لجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا قائم
 كذا في الرضى وقوله (استوى الجميع) جزء لقوله فان دخلت يعنى اذا كان
 كذلك استوى (اى استوى جميع الازمنة) من الماضى والحال والاستقبال
 ولم يشترط في عمله اقترانه بالحال او الاستقبال ولا اعتماده على شئ من الصواب
 (فتقول) اى حينئذ يجوز أن تقول (مررت بالضارب ابوه زيدا امس) اى
 حال كونه مقارنا للماضى (كما تقول) اى كما يجوز أن تقول (مررت بالضارب ابوه
 زيدا الآن او غدا) وقوله (لانه) علة لاستوى الجميع وعدم الاشتراط حال
 دخول اللام الموصولة عليه يعنى انما لم يشترط في العمل مقارنته باحد ازمنة
 الحال والاستقبال فان علة الاحتياج الى اشتراط احدهما منتفية ههنا لان علة
 الاحتياج انما هي لتقريبه من الفعل ولتقوية مشابهته ولما دخلت الموصولة عليه
 ههنا كان اسم الفاعل صلة له والصلة (فعل بالحقيقة حينئذ) اى حين كونه صلة لان
 اصل الضارب الذى ضرب ولما بدل لفظ الذى الى صورة اللام (عدل عن صيغة
 الفعل) اى ضرب مثلا (الى صيغة اسم الفاعل) وهو ضارب وانما عدل عن
 هذا الاصل (لكرهتهم) اى لكرهه العرب (ادخال اللام) اى الذى هو من
 خواص الاسم (عليه) اى على الفعل * ثم شرع في بيان احكام صيغة المبالغة فقال
 (وما وضع) اى حكم الاسم الذى وضع (منه) (اى) حال كونه (من اسم
 الفاعل) ولما كان في دخول صيغة المبالغة في تعريف الفاعل تخديش بناء على
 ما في الترجمة الشريفة وجه الشارح قوله منه على وجه يقتضى خروج صيغة
 المبالغة فقال (بتغيير) اى وضع بتغيير (صيغته) اى صيغة اسم الفاعل (الى
 اخرى) اى الى صيغة اخرى حال كون ذلك التغيير ملابسا (بحيث يخرج) اى
 ذلك الاسم الموضوع (عن حد اسم الفاعل) بتغيير صيغته الاصلية وضم المبالغة
 في معناه وقوله (للمبالغة) متعلق بوضع * ولما كان في المبالغة احتمال كونها في الفاعل

للحال او الاستقبال ومثاله (مثل زيد ضارب عمرو امس) فان الضارب في هذا المثال لما كان للمعنى الماضى لكونه مقيدا بلفظ امس وهذا عند الجمهور بناء على الاشتراط في عمله بكونه مقارنا للحال او الاستقبال (خلافا للكسائى) اى خولف خلافا وذلك الخالف لهم هو الكسائى (فانه) اى الكسائى (ذهب الى عدم وجوب اضافته) اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وانما تجب الاضافة عنده (لانه) اى اسم الفاعل (يعمل) اى يعمل فى مفعوله (عنده) اى عند الكسائى بلا شرط (سواء كان بمعنى الماضى او الاستقبال او الحال) وانما اخرج الحال عنهما لكونها ذات الطرفين فرمان الحال وان كان مقدما على الاستقبال فى الوجود لكنه مؤخر عنه فى الملاحظة فروعت ههنا الملاحظة للتفنن (فيجوز) اى واذا لم تجب الاضافة يجوز (ان يكون) اى مفعوله (منصوبا) اى لفظا (على المفعولية) ويجوز أن يكون مضافا الى مفعوله (وعلى تقدير اضافته) كماهى الجائزة عنده ايضا (ليست) اى تلك الاضافة (اضافة معنوية) كما كانت عند الجمهور (لانها) اى وانما لم تكن تلك الاضافة معنوية عنده لان تلك الاضافة (عنده) اى عند الكسائى (من قيل اضافة الصفة الى معمولها) وكل اضافة شأنها كذلك فهى اضافة لفظية فاذا كانت لفظية لم تكن معنوية (وتمسك الكسائى) اى استشهد على الحكم بعدم وجوب الاضافة (بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه) حيث كان الباسط عاملا فى مفعوله وناصبا له مع كونه بمعنى الماضى ولو لم يحز اعماله مع كونه للماضى لم يقع المفعول منصوبا فى هذه الآية (وقد مر الجواب) من طرف الجمهور (عنه) اى عن قوله تعالى بالتأويل بالحكاية * ثم ذكر المصنف تصرف الجمهور فيما اذا وجد لذلك الفاعل معمول آخر منصوبا فقال (فان كان له) (اى لاسم الفاعل) اى وان وجد لاسم الفاعل الذى كان للماضى (معمول آخر) وقوله (غير ما ضيف) صفة كاشفة للمعمول الآخر اى المراد بذلك المعمول الآخر هو غير المعمول الذى اضيف (اسم الفاعل اليه) من نحو المفعول الثانى لباب اعطيت او علمت بفعل مقدر (اى فانتصابه) اى فانتصاب ذلك المعمول وكونه منصوبا انما هو (بفعل مقدر) وقوله (لا باسم الفاعل) للإشارة الى ان القصر المستفاد من اضافة الانتصاب قصر قلب لان الكسائى قائل بان انتصابه باسم الفاعل (نحو زيد معطى عمرو درهما امس) (فدرهما) اى فان لفظ درهما فى هذا المثال (منصوب باعطى المقدر) اى بفعل اعطى الذى قدر بعد قوله زيد معطى عمرو بان يكون جملة مستأنفة وجوابا لسؤال نشأ مما قبله (فانه لما قيل معطى عمرو قيل) اى سئل بقوله (ما اعطاه فقيل درهما اى) فاجب عنه بانه (اعطاه درهما) ولما فرغ من مسائل اسم

في النفي * ثم شرع في بيان توجيه علة الاشتراط باحدها حين انعدام الاول
لتحصل قوة الفعلية بجهة اخرى فقال (لان الاستفهام والنفي) وقوله (بالفعل)
متعلق بقوله (اولى) وهو خبر ان يعنى ان دخول الاستفهام والنفي على الفعل
اولى من دخولهما على الاسم كابين في محله ولما دخل احدهما على اسم الفاعل
(فازداد بهما) اى بسبب دخول احدهما على اسم الفاعل (شبهه) اى شبه اسم
الفاعل (بالفعل نحو أقائم زيد وأقائم الزيدان وماقائم زيد وماقائم الزيدان)
وزاد بعضهم الاعتماد على النداء نحو ياطالعا جبلا فان طالعا عمل في جبلا
لاعماده على حرف النداء كما زاده صاحب اللب وقال شارحه ان هذا عند ابن
مالك واعترض عليه ابنه وابن هشام بانه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب
من الفعل لان حرف النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل
وقالا اعتمد في مثله على الموصوف المقدر فعنى ياطالعا ياربلا طالعا وهذا ما اختاره
ابن الحاجب ثم قال الشارح المذكور واقول نصرة لابن مالك رحمه الله ان حرف
النداء قائم مقام ادعوه فهذا يكفي في التقريب ولو اجيز الاعتماد على الموصوف
المقدر للغا شرط الاعتماد اذ لا بد لكل صفة من صاحب تجرى عليه ملفوظ
او مقدر انتهى ملخصا * ثم انه لما كان اسم الفاعل اما للزمان الحال او الاستقبال
او الماضي وفرغ من بيان حاله في الاول شرع في بيان حله في الثالث فقال
(فان كان) وفسر الشارح اسم كان بقوله (اسم الفاعل) للاشارة الى ان اسمه
ضمير مستتر تحته وراجع الى اسم الفاعل واورده وصفا بقوله (المتعدى) للاشارة
الى ان الخلاف في هذه المسئلة في وجوب اضافته الى المفعول وهو انما وجد
في المتعدى (للماضى) ولما كان كونه للماضى على وجهين احدهما بالاستقلال
والآخر بوجوده في الاستمرار اشار الشارح اليهما بقوله (اى للزمان الماضى
بالاستقلال) يعنى سواء كان المراد بكونه للماضى انه مقارن للزمان الماضى دون
الحال والاستقبال نحو انا ضارب زيد امس (او) وجد ذلك الماضى (في ضمن
الاستمرار) بان يراد استمرار وجوده ووجود الماضى في ضمنه نحو انا ضارب
زيد * ثم الشارح ضم قوله (واريد ذكر مفعوله) الى قوله فان كان للاشارة الى انه
لو لم يرد ذكر مفعوله لم يتم حكم المسئلة (وجبت الاضافة) (اى ضافة اسم الفاعل الى
مفعوله) (معنى) وفسره بقوله (اى اضافة معنوية) للاشارة الى انه مفعول مطلق مجازى
للاضافة وليان نوع تلك الاضافة وقوله (لفوات) الخ علة لعدم كون تلك الاضافة
لفظية مع انها صفة مضافة الى معمولها يعنى انما كانت تلك الاضافة معنوية
لالفظية لانعدام (شرط الاضافة اللفظية) وهو كون الصفة مضافة الى معمولها
فاسم الفاعل ههنا ليس بمضاف الى معوله لعدم شرط العمل فيه وهو كونه

على الوهم واقول ولعل ذكره هنا للاستطراد او لبيان ان علة عدم الاشتراط فيما دخلت فيه انما هي لوجود الاعتماد فلا توهم والله اعلم (او الموصوف)
 بان يكون اسم الفاعل صفة اصطلاحية لذلك الاسم ويكون ذلك الاسم موصوفا به (او ذو الحال) بان يكون اسم الفاعل حالا من ذلك الاسم ويكون ذلك الاسم متصفا به لكونه صاحبه وقوله (لتقوى فيه جهة الفعل) علة للاشتراط ائى انما يشترط في العمل كونه معتمدا على صاحبه لتكون جهة الفعلية اقوى من جهة الاسمية وقوله (من كونه) بيان لتلك الجهة اى حال كون تلك الجهة ناشئة من كونه اسم الفاعل (مسندا الى صاحبه) اعلم ان الفعل يقتضى شيئا للاستناد اليه لكونه دالا على فاعل ما بالالتزام وان الاسم لا يقتضى شيئا كما تقرر في علم الوضع * ولما كان اسم الفاعل ونحوه من اسماء الصفات عاملا لمساويته الفعل كان له جهتان جهة الاسمية وهو عدم الاستناد وجهة الفعلية وهو اقتضاء الاستناد فلزم في العمل ان تكون جهة الفعلية اقوى من جهة الاسمية * ثم شرع في امثلة كل منها فقال (نحو زيد ضارب ابوه) هذا مثال الاعتماد على المبتدأ (و) نحو (جاء الضارب ابوه) وهذا مثال الاعتماد على الموصول (و) نحو (جاء رجل ضارب ابوه) وهذا مثال الاعتماد على الموصوف (و) نحو (جاء زيد راكبا فرسه) وهذا مثال الاعتماد على ذى الحال ومثال للعامل في الضمير المستتر وفي المفعول فان فرسه بالنصب مفعوله وفاعل راكبا مستتر تحته راجع الى ذى الحال وقوله (او) (اعتماده) (على الهمزة) عطف على قوله على صاحبه ولذا وسط الشارح بين العاطف والمعطوف لفظ الاعتماد * ولما كان هذا الحكم غير منحصر في الهمزة فسرهما الشارح ووصفها بوصف (الاستفهامية) و اشار الى عدم انحصاره بقوله (ونحوها) اى وكذا الاعتماد على نحو الهمزة * ثم بين لفظ النحو بقوله (من الالفاظ الاستفهامية) سواء كان حرفا كهل او اسما نحو من وما نحو من خاطب الخالدان وما صانع البكران وقوله (او ما) عطف على الهمزة او على صاحبه يعنى او بشرط الاعتماد على ما وفسرها الشارح بوصفها بقوله (النافية) للاحتراز عن الاسمية الموصولة والموصوفة * ثم قال (ونحوها من حروف النفي كلا وان) بكسر الهمزة اى النافية وانما فسر النحو في الاول بالالفاظ وفي الثانى بالحروف لان الاستفهامية توجد في الحرف وفي الاسم ولو قال من الحروف لم يوجد الشمول واما النفي فيوجد في الفعل كليس وفي الحرف كما ولا ولما لم يدخل الفعل في هذا الحكم بقى الحرف وانما حصر المصنف في ذكر الهمزة وذكر ما ولم يقل او الاستفهام او النفي كما قال غيره للاشارة الى اصالة الهمزة في الاستفهام والى اصالة ما

الحال ومعناها) اى ومعنى تلك الحكاية على وجهين احدهما (ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل) وهو هنا لفظ الباسط الذى (بمعنى الماضى) بالنسبة الى وقت الاخبار لكن المتكلم الذى هو اصدق القائلين قدر ذاته (كأنه موجود فى ذلك الزمان) اى زمان بسط الذراعين فيكون زمان التكلم مقارنا لزمان البسط وقوله (او يقدر) شروع فى الوجه الثانى لمعنى الحكاية وهو أن يقدر ذلك المتكلم (ذلك الزمان) اى زمان البسط الذى وقع فى الماضى (كأنه) اى كأن ذلك الزمان الماضى (موجود الآن) ثم انه لا يخفى ان المفهوم من كلام المصنف ان شرطية زمان الحال والاستقبال عام فى مطلق العمل وقيل ان هذا الاشتراط فى نصب المفعول به لا فى الفاعل مضمرا او مظهرا ولا فى الظرف كذا فى شرح اللب وحكى عصام الدين عن الرضى انه قال وظاهر كلام النحاة ان شرط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرفى النفي والاستفهام ثم قال الاولى ان لا اشتراط فى ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخل اللام هذا كلام الرضى ثم قال العصام اقول لانسلم ان يكون هذا ظاهر كلام النحاة لانه انما يكون كذلك اذا عطف قوله او الهمزة او ما على قوله على صاحبه واما اذا كان معطوفا على قوله على معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه فينبذ يكون مقابلا لاشتراط احدهما انتهى ملخصا * ثم شرع فى بيان شرط آخر للعمل فقال (و) (بشرط) (الاعتماد) وانما قدر الشارح لفظ بشرط للإشارة الى ان قوله والاعتماد مجرور معطوف على قوله معنى الحال اى ويعمل بشرط الاعتماد ثم فسر الاعتماد بقوله (اى اعتماد اسم الفاعل) للإشارة الى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه او الى انها للعهد الخارجى وان المراد بالاعتماد هو اعتماد اسم الفاعل بقرينة انحصاره فى هذا الباب كما كان الانحصار قرينة للعهد فى ركب الامير وقوله (على صاحبه) متعلق بقوله الاعتماد والمراد بالاعتماد عليه وجود العلاقة بينهما واستاداه عليه كذا فسر العيني وفسر الشارح لفظ الصاحب بقوله (اى على المتصف به) اى على الاسم الذى اتصف ذلك الاسم باسم الفاعل (وهو) اى الاسم الذى يتصف باسم الفاعل (المبتدأ) وذلك بان يكون اسم الفاعل خبرا عنه وذلك اعم من ان يكون مبتدأ حالا او منسلخا بدخول التواسخ عليه نحو كان زيد ضاربا عمرا وان زيدا ضارب عمرا وعلمت زيدا ضاربا عمرا (او الموصول) عطف على المبتدأ * ثم انه لا يخفى انه يرد على الشارح ان فى ذكر الموصول ههنا تكرارا لان مراد المصنف من صاحبه غير الموصول لا ما يعمه بقرينة ما سأتى من قوله فان دخلت اللام يستوى الجميع لان الموصول فى اسم الفاعل لا يتصور بغير اللام كما فى شرح اللب حيث حمل كلام الشارح

اشارة الى ذى الحال وقوله (حال كونه) اى حال كون اسم الفاعل اشارة الى كونه
 حالا وظرفا مستقرا متعلقا بقوله (ملتبسا بشرط) وقوله (اى بشئ يشترط)
 تفسير للشرط يعنى انه يشترط (عمله) اى عمل اسم الفاعل (به) اى بذلك الشئ
 وقوله (من معنى) بيان لذلك الشئ وقوله (هو) اظهار لذلك المعنى اى وذلك
 المعنى الذى يشترط به هو احد الزمانين اما (زمان الحال او) زمان (الاستقبال)
 فالظاهر أن هذه المفصلة حقيقية لانهما لا يجتمعان ولا يخلو الاشتراط عنهما
 *ولما كان الزمان المضاف غير مبين للحال والاستقبال المضاف اليهما ولم يجز
 ان تكون الاضافة لامية اراد الشارح ان يشير اليه بقوله (فالاضافتان) اى
 احديهما اضافة الزمان الى الحال والاخرى اضافته الى الاستقبال (بيانيتان) يعنى
 ليستا بلايتين حتى يلزم مباينتهما بل اضافتهما من قبيل اضافة خاتم فضة يعنى
 بمعنى من فيكون معناها انه زمان هو الحال وزمان هو الاستقبال * ثم شرع
 فى بيان وجه الاشتراط فقال (وانما اشترط احدهما) اى انما جعل وجود واحد زمان
 الحال وزمان الاستقبال شرطا فى عمله (لان عمله) اى عمل اسم الفاعل ليس
 بالاصالة كالفعل بل (لشبه المضارع) اى لكون اسم الفاعل مشابها للفعل
 المضارع بالمباشرة التامة يعنى لفظا ومعنى واستعمالا اما لفظا فلموازنته واما معنى
 فلقبول الشبوح والخصوص واما استعمالا فلو قوعهما صفة للكرة فاذا كان عمله
 لمشابهته للمضارع (فيلزم) حينئذ (ان لا يخالفه) اى لا يكون اسم الفاعل
 مخالفا للمضارع (فى الزمان) ايضا لانه لو كان مخالفا له فى الزمان بان يكون زمانه
 ماضيا لنقصت المشابهة بينهما * ثم ادرج مثالهما فى مثال واحد فقال (نحو زيد
 ضارب غلامه عمرا الآن) هذا مثال لما كان بمعنى الحال وقوله (او غدا) اشارة
 الى مثال ما كان بمعنى الاستقبال يعنى او نحو زيد ضارب غلامه عمرا غدا فان
 الضارب فى المثالين عمل عمل فاعله حيث رفع فاعله وهو غلامه ونصب مفعوله
 وهو عمرا الاعتماد على المتبداً ولكونه بمعنى احد الزمانين * ولما كان المتبادر من كونه
 مقارنا لاحد الزمانين ان يكون مقارنا له فى الحقيقة وكان على ذلك المتبادر نحو قوله
 تعالى ﴿وكلبهم باسط﴾ خارجا عن المقصود اراد الشارح ان يبين المراد على
 وجه لا يخرج منه نحوه فقال (والمراد بالحال او الاستقبال) ليس مختصا بما كان
 بالحقيقة بل هو (اعم من ان يكون) اى احد الزمانين (تحقيقا) نحو ما مر من زيد
 ضارب الآن (او حكاية كقوله تعالى وكلبهم) اى كلب احباب الكهف (باسط
 ذراعيه بالوصيد) اى بعتبة الغار (فان باسط ههنا) اى فى تلك الآلية عامل
 فى مفعوله الذى هو باسط مع انه بمعنى الماضى بالنسبة الى نزول الآلية لكنه
 (وان كان ماضيا) تحقيقا (لكن المراد به) ليس معناه الماضى بل المراد منه (حكاية

آخر المضارع كما لا يخفى اللهم الا ان يقال ان المراد من الآخر فيما عدا حرف
قابل للاعراب يعنى آخر الحروف التى بنيت والله اعلم فلو اقيم كذا كان مثال
هذا القسم ايضا (مذكورا) فى المتن وانما كان اتم لانه لو كان كذلك (فكما يكون)
فقوله كما يكون (لكل من قسمى الميم: مثال) متعلق بقوله (يكون من قسمى
الكسر ايضا مثال) يعنى يكون كلام المصنف اتم لانه لو اقيم كذا يوجد مثال
لكل من قسمى الكسر احدهما الكسر الغير الواقع فى آخر المضارع وهو
متفاعل وثانيهما الكسر الواقع فى آخر المضارع وهو مدخل لان الاقسام ثلاثة
الاول الميم الموضوعة موضع الحرف المضموم فيكون ما قبل الاخير مكسورا
هنا البتة ولم يوجد المفتوح منه والثانى الميم الموضوعة موضع الحرف المفتوح
والثانى ايضا على قسمين احدهما مكسور ما قبل الآخر والثانى مفتوح ما قبل
الآخر فتحو مدخل يكون مثالا للقسم الاول ونحو متفاعل يكون مثالا للقسمين
الاخيرين واما المصنف لما اورد نحو مستغفر مثالا فكان مثال الاخير غير مذكور
* ثم شرع فى بيان عمل اسم الفاعل وبيان شروطه فقال (ويعمل) (اى اسم الفاعل)
وقوله (عمل فعله) بالنصب مفعول مطلق تشييهى يعنى يعمل مثل عمل فعله
ثم بين الشارح وجه التشبيه على وجه التفصيل بقوله (فان كان فعله) اى
فعل ذلك الاسم (لازما) اى غير متعد الى المفعول الصريح (يكون هو) اى
ذلك الاسم (ايضا) اى كفعله (لازما) فلا يعمل فى المفعول الصريح (ويعمل
عمل فعله اللازم) كلفظ خارج فان فعله خرج وهو لازم فيعمل لفظ الخارج
كعمله (وان كان) اى فعله (متعديا الى مفعول واحد) كضرب (يكون هو ايضا)
اى اسم فاعله الذى هو ضارب (متعديا الى مفعول واحد) تقول انا ضارب زيدا
كما تقول ضربت زيدا (وان كان) اى فعله (متعديا الى الاثنين) اى الى مفعولين
كاعطى واعلم (كان هو) اى اسم فاعله الذى هو معط وعالم ايضا اى كفعله
(كذلك) اى يتعدى الى مفعولين فكما يجوز أن تقول اعطيت زيدا درهما يجوز
ايضا انا معط زيدا درهما (وكا ان فعله) اى وكأثبت ان فعل ذلك الاسم (يتعدى
الى الطرفين) يعنى ظرف الزمان والمكان (والحال والمصدر) اى المفعول المطلق
(والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات) اى الى سائر ما هى فضلة اى غير
الفاعل والمفعول به الصريح (كذلك يتعدى هو) اى اسم الفاعل (اليها)
اى الى المذكورات * ولما لم يكن اسم الفاعل عاملا لاصلته بل كان عاملا لمشابهة
للفعل كان عمله بشرط شئ وعينه المصنف بقوله (بشرط معنى الحال او
الاستقبال) ولما كان قوله بشرط حالا عند الشارح فسرّه مع الإشارة الى عاملها
وصاحبها فقال (اى يعمل) وهو اشارة الى عامل الحال وقوله (اسم الفاعل)

من المضارع المعلوم لامن المجهول وانما اهل المصنف هذا القيد لان قوله
 ﴿بميم﴾ الى آخره معن عنه كما لا يخفى يعنى انها على صيغة المضارع لكن حال
 كونه صيغة اسم الفاعل مقارنا بميم وفسره بقوله (اى مع ميم) للإشارة الى ان الباء
 للمصاحبة وقوله (مضمومة) بالجر صفة الميم * ثم بين الشارح موضع تلك الميم
 بتوصيفها بقوله (موضوعة فى موضع حرف المضارعة) ثم فسر حرف
 المضارعة بقوله (سواء كان حرف المضارعة مضموما او لا) ليشمل مضارع
 الرباعى لان حرف المضارعة مضموم فيه مثل يكرم ويدحرج او مفتوحا كما فى
 الحامسى والسداسى مثل يقتل ويستفعل قوله ﴿و﴾ (مع) ﴿كسر ما قبل الاخر﴾
 عطف على قوله بميم ولذا وسط الشارح قوله مع وقوله (وان لم يكن) وصلىة اى
 بكسر الحرف الذى قبل الحرف الاخير فان وجد فى ذلك الحرف كسر فيها ونعمت
 وان لم يوجد (فيا) اى فى الحرف الذى (قبل آخر المضارع كسر) اى يجعل
 مكسورا ايضا (كما) فى الابواب الثلاثة وهى (فى يتفعل ويتفاعل ويتفعل) يعنى ما فى
 اول ماضيه تاء زائدة فيكسر فيها ايضا ذلك الحرف * ثم شرع فى بيان امثله
 من غير الثلاثى المجرى فقال ﴿نحو مدخل﴾ فانه اسم فاعل من ادخل يدخل
 ومثال (فيا) اى فى اسم الفاعل الذى (وضع الميم موضع حروف المضارعة)
 وقوله (المضمومة) بالجر صفة الحروف اى موضع الحروف التى هى مضمومة
 فى مضارعه فان حروف المضارعة مضمومة فى مضارع الرباعيات اى رباعى كان
 ﴿ومستغفر﴾ اى ونحو مستغفر فانه اسم فاعل من استغفر يستغفر ومثال (فيا)
 اى فى اسم الفاعل الذى (وضعت) اى الميم (موضع حروف المضارعة
 المفتوحة) فان حروف المضارعة فى يستغفر مفتوحة فى المعلوم * واعلم ان الشارح
 تقنن فى كلمة وضع حيث ذكرها فى الاول وانتها فى الثانى مع انها فى موضعين
 مسندة الى الميم فانها فى الاول اسندت الى ظاهرها فجاز التذكير والتأنيث
 اذا اسند الفعل الى ظاهر الغير الحقيقى واما فى الثانى فاسندت الى ضميرها فحينئذ
 وجب تأنيثها وانما فسر المثاليين بحيث عين الاول فى الحروف المضمومة والثانى
 فى المفتوحة لانه لو لم يكن مراد المصنف فى التمثيل كذلك لوجب عليه ان يذكر
 امثلة اخرى يعنى ان يذكر مثالا للخماسى المزد على الثلاثى وعلى الرباعى ومثالا
 للرباعى المجرى * ثم قال (ولو اقيم) اى ولو اقام المصنف (متفاعلا) اى مثالا من باب
 التفاعل (مقام مستغفر) اى فى مقام كلمة مستغفر يعنى التى من باب الاستفعال
 وقوله (كان) جواب لو اقيم يعنى لو اقيم كذلك كانت الفائدة اتم مما ذكره لان
 متفاعل كما يكون مثالا لما وضعت فيه الميم مقام حرف المضارعة المفتوح يكون
 (مثال الكسر الغير الواقع فى آخر المضارع ايضا) والمناسب ان يقول فيما قبل

صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل) حيث قال بعد ذكر احكام اسم الفاعل
وماوضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعالم وحذر مثله فدل
بمجموع ذلك على ان صيغ المبالغة ليست من اسم الفاعل وانما قال ولا يبعد للاشارة
الى ان في خروجها خفاء ما ووجه الخفاء من وجهين احدهما ان قوله منه يدل
على ان صيغ المبالغة من اسم الفاعل داخل فيه فان الظاهر أن كمة من للبيان
ويمكن دفعه بان صيغة المبالغة وان جاز عدتها من اسم الفاعل باعتبار أنها
لمن قام به اصل الفعل لكنها خرجت منه بالتعير والثاني انه ان استلزم ذكرها
بعد خروجها منه لزم خروج المثنى والمجموع منه ايضا لانه ذكرها ايضا بعد
فقال والمثنى والمجموع مثله فلذلك خفي علينا مراد المصنف * ولما التزم الشارح
خروجها تكلف فيما بعده بحمل المثنى والمجموع على مثنى المبالغة ومجموعها كما
اشار اليه العصام * ثم الشارح اراد أن يؤيد كلامه بما ذكر في الترجمة الشريفة
بقوله (وفي الترجمة الشريفة مامعناه) اى وقع في الترجمة الشريفة كلام معناه
(ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على فاعل كضارب وقاتل ومائن وآكل)
قوله (وكل) مبتدأ وقوله فهو ليس خبره يعنى وفيها ايضا ان كل (ماشتق من
مصادر الثلاثى) حال كونه مشتقا موضوعا (لمن قام به لاعلى هذه الصيغة) اى ليس
على صيغة فاعل (فهو ليس باسم فاعل بل هو اماصفة مشبهة او افعال التفضيل
او صيغة المبالغة كحسن واحسن وضارب) يعنى ان هذا الكلام يدل على خروج
صيغة المبالغة منه * ثم شرع فى بيان صيغة من النوعين اعنى الثلاثى المجرد وغيره
فقال (وصيغته) (اى صيغة اسم الفاعل) والاولى عند العصام ان يقول اى
صيغة اسم يقال له اسم الفاعل بان يكون تركيبا اضافيا ويجعل علماله بخلاف توجيه
المصنف فى شرحه بان المراد انه اسم يكون له مزيد اختصاص بالفاعل وقوله
(من مجرد الثلاثى) ظرف مستقر حال من المبتدأ او من الضمير المستكن فى الخبر
واضافة المجرد الى الثلاثى من قبيل جرد قطيعة يعنى من قبيل اضافة الصفة
الى موصوفها كذا فى المعرب اى صيغته الذى يقال له اسم الفاعل حال كونه
من الثلاثى المجرد المبني (على) (زنة) (فاعل) وقوله (ومن غيره) عطف
على قوله من مجرد الثلاثى اى صيغته من غير الثلاثى المجرد * ثم فسر ذلك الغير
بقوله (اى ثلاثيا) وهو وما عطف عليه منصوب على انه حال وانما فسر به هذه
الصورة ليطابق التفسير المفسر لان المفسر معطوف على قوله من مجرد الثلاثى
يعنى حال كون ذلك الغير الثلاثى المجرد ثلاثيا (مزيدا فيه اورباعيا مجردا او)
رباعيا (مزيدا فيه) وقوله (على صيغة المضارع) وقوله (المعلوم) بالجر على
انه صفة للمضارع وانما فسر المضارع به للتصريح بان المراد ان اسم الفاعل مشتق

عليه انه موضوع (لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل) فيئذ يكون الحق ان خروج اسم التفضيل مسند الى قوله لمن قام بكافعله المصنف لالى قوله بمعنى الحدوث * ثم ذكر الاسناد الغير الحق بقوله (وخالف اكثر الشارحين المصنف واستدوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما استدوا) اى الشارحون المذكورون (اخراج الصفة المشبهة اليه) اى الى قوله بمعنى الحدوث * ثم بين موضع غلطهم بقوله (ظانهم) اى لحصول الظن منهم (ان الاشتقاق) اى المذكور فى ضمن قوله ما اشتق (لمن قام به شامل لاسم التفضيل) اى مجردا عن القيام وعن ملاحظة الموضوع له (ولم يتنبهوا) اى ذلك الظن فاسد لانهم لم يتنبهوا لما هو معلوم وهو (ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت) اذ مجرد الاشتقاق من غير الوضع غير موجود فكل ما هو مشتق فهو بملاحظة الوضع واذا كان كذلك (فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به) مجردا عن الزيادة (بل) هو موضوع (له) اى لمن قام به (مع الزيادة) ولما كان قوله لمن قام قيدا مخرجا لاسم التفضيل من تعريف اسم الفاعل على ما قرره من اسناد المصنف خروجه الى هذا القيد دون قيد الحدوث وان كان صحيحا بالنسبة الى اسم التفضيل لكن يكون مضر من جهة اخرى اراد الشارح ان يشير اليه مع جوابه فقال (ويخذه) من الاخذاش وهو من الخدشة والخذشة فى الاصل هو السعي والكسب كما فى الصحاح والمراد هنا ازالة السعي بان يكون همزة لازالة يعنى انه يتوجه على هذا الكلام شئ ودفعه بادن سعي وهو أنه ان كان المراد من قوله لمن قام مجرد تمام المعنى من غير زيادة ولا نقصان يرد عليه (ان صيغة المبالغة) مثل نصار (على هذا التقدير) اى على تقدير كون خروج اسم التفضيل مبنيا على وجود الزيادة فيه (تخرج) اى على هذا التقدير تخرج صيغة المبالغة (من التعريف) اى من تعريف اسم الفاعل لان قيام النصرة فى مثل نصار انما هو مع اعتبار المبالغة فيه وقوله (ولا يبعد) اشارة الى ازالة تلك الخدشة يعنى لا يبعد (ان يلتزم ذلك) يعنى ان تقول ان خروج صيغة المبالغة من التعريف ليس بمضر لنا بل خروجه لازم وقوله (ويدل عليه) معطوف على ولا يبعد من قبيل عطف الدليل على المدلول يعنى يدل على خروجه منه (حصره صيغ اسم الفاعل) اى يدل على ان مراد المصنف اخراج صيغة المبالغة من التعريف حصره صيغ اسم الفاعل (فيما حصره) اى فى الصيغة التى حصر المصنف فيها فى قوله الآتى وهو قوله وصيغته من الثلاثى المجرد على فاعل ومن المزيد فيه على صيغة المضارع وقوله (وجعل) بسكون العين مصدر وهو بالرفع عطف على قوله حصره يعنى ويدل عليه حصره وجعل (احكام

فكما صدق هذا الحد على المحدود صدق ايضا على غيره من الاغيار فاحتاج الى قيد يخرج ماعدا المحدود (وقوله لمن قام به يخرج ماعدا الصفة المشبهة) ويعنى بما عداه اسم المفعول واسم التفضيل (لان الجميع) اى لان ماعدا الصفة المشبهة (ليس لمن قام به وقوله) اى وقول المصنف ايضا فى شرحه ان قول المعرف (بمعنى الحدوث) قيد (يخرج) اى ذلك القيد (الصفة المشبهة) من تعريف اسم الفاعل وانما خرجت بهذا القيد (لان وضعها) اى وضع الصفة المشبهة (على ان تدل) اى مبنى على قصد أن تدل تلك الصفة (على معنى ثابت) اى غير متجدد بل مستمر ودائم وهذا بخلاف وضع المحدود الذى هو اسم الفاعل كما عرفت * ثم انه لما كانت عبارة المصنف فى شرحه مخالفة لما قال بعض الشارحين فى اسناد خروج اسم التفضيل حيث اسندوه الى قوله بمعنى الحدوث واسنده المصنف الى قوله لمن قام قال (والظاهر) اى المستفاد من كلام المصنف ههنا حيث اسند خروج غير الصفة الى قوله لمن قام فاستفيد منه (ان اسم التفضيل داخل فى الجميع) اى فيما عدا الصفة المشبهة (الذى) اى الجميع الذى (حكم عليه) اى على ذلك الجميع (بانه) اى بان مجموع ماعدا الصفة من اسم المفعول واسم التفضيل (ليس) اى ليس موضوعا (لمن قام به) ثم صرح الشارح حقيقة كلامه فى الاسناد فقال (والحق) اى الاسناد المطابق لنفس الامر (ذلك) اى قول المصنف لا قول بعض الشارحين المخالفين له فيما سأتى ثم بين حقيقته بقوله (لان المتبادر من قوله) اى من قول من عرف اسم الفاعل وهو قوله (ما اشتق لمن قام به) اى الذى يتبادر منه (ان يكون) اى اسم الفاعل المحدود (موضوعا لمن قام به ويكون) اى والمتبادر منه ايضا ان يكون قوله لمن قام به (من قام به تمام المعنى الموضوع له) وقوله (من غير زيادة ولا نقصان) بيان لتمام اى يعنى بتمام المعنى كونه من غير زيادة ولا نقصان وهذا ظاهر فى اسم الفاعل لان الناصر مثلا انما اشتق لذات قام به التصريح ولم يعتبر فيه زيادتها على غيره ولا نقصانها منه فخرج اسم المفعول منه ظاهرا لانه ليس موضوعا لمن قام بل لما وقع واما خروج اسم التفضيل منه فلما بينه بقوله (فلو ضم الى اصل الفعل) اى الى تمام معنى الفعل الذى قام بالفاعل (معنى آخر) اى معنى غير داخل فى تمامه واصله (كالزيادة فيه) اى كما ضم فى اسم التفضيل يعنى لوجعلت تلك الزيادة مضمومة الى اصل المعنى (ووضع له) اى لذلك المعنى المشتمل على تلك الزيادة (اسم) وقوله (لا يصدق) جواب لو اى حينئذ لا يصدق (على هذا الاسم) اى الموضوع لذلك المعنى المشتمل وقوله (انه) فاعل لا يصدق اى لا يصدق عليه ان ذلك الاسم (موضوع لمن قام به الفعل) اى الى تمامه (بل) يصدق

العصام ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضررين بل المتصف
بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا
معنى ما قيل باب المفاعلة لحدث مشترك بين الاثنين فالمضارب مشتق من
مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة اى ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه
ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب معناه قرب من شخص هو ايضا
متصف بقرب من الشخص الاول فكل منهما مقرب بمعنى انه قام به قرب متعلق
بمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا يقوم باحد المنتسبين معينا دون
الاخر فلا معنى له اذا لحدث لابد أن يقوم بمعنى ولا معنى للقيام بشئ الا على
التعيين انتهى ما حققه العصام جوابا لاعتراض الرضى وهو مفيد للطالبين
ولما كان لفظ من مختصا بالعلاء وكان اسم الفاعل شاملا له ولغيره كان اللائق
بالمصنف ان يعبر بعبارة شاملة واثار اليه الشارح بقوله (ولو قال) اى
المصنف (لما قام به الفعل) بدل لمن (لكان) اى لكان هذا القول (اولى)
من قوله لمن قام * ثم اشار الى وجه اولويته بقوله (لان ما جهل امره) اى لان
الشئ الذى لم يعلم كونه عاقلا او غير عاقل (يذكر) اى يعبر عن ذلك الامر الجاهول
(بلفظ ما) وقوله (ولعله) شروع فى تاويل كلام المصنف وفى وجه تعيره باولى
يعنى وانما قلت انه اولى ولم اقل انه باطل لان قوله قابل للتصحيح بالتاويل يعنى
ان المصنف (قصد) بقوله لمن (التغليب) اى تغليب العقلاء على غير العقلاء
كافى قوله تعالى ﴿رب العالمين﴾ وقوله (بمعنى الحدوث) حال من المستتر
فى اشتق اى ملتبساً بذلك الاسم المشتق بمعنى الحدوث لابعنى الثبوت (يعنى) اى
المصنف (بالحدوث) فى قوله بمعنى الحدوث (تجدد وجوده) اى وجود الحدث
(له) اى لذات مبهمه وقوله (وقيامه به) عطف تفسير اى قيام ذلك الحدث بذلك
الذات ليس بمطلق بل (مقيدا باحد الازمنة الثلاثة) اما فى الحال حقيقة
بالاتفاق وفى الاستقبال مجاز بالاتفاق وفى الماضى مختلف فيه * ثم شرع فى بيان
فوائد القيود وفى بيان وقوع المخالفة بين بيان المصنف فى شرحه على كافيته
وبين بيان غيره من الشراح فقال (قال المصنف فى شرحه) فالشرح اما
مضاف الى فاعله وهو المصنف او الى مفعوله وهو التعريف كما اشار اليه العصام
فى تفسير الضمير المجرور بقوله اى المصنف او التعريف (قوله) اى قول من
عرف اسم الفاعل بهذا التعريف (ما اشتق من فعل يدخل فيه) اى يدخل
بهذا القيد فى تعريف اسم الفاعل (المحدود) وهو اسم الفاعل (وغيره) اى
ويدخل ايضا غير اسم الفاعل وقوله (من اسم المفعول) بيان للغير وهو اسم المفعول
(والصفة المشبهة وغير ذلك) من اسم التفضيل فان كلا منها مشتق من الفعل

وقوله ولا يلزم ذكر الفاعل وقوله يجوز اضافته وقوله وقد يضاف الى المفعول
وانما فصل بين المسئلتين بذكر تلك الجمل مع ان المناسب ان يذكرهما متصلتين
وان يذكر تلك الجمل بعدهما (ليان) اى لقصد بيان (بعض احكام عمل
المصدر) وهو عدم جواز تقدم معموله (لان عمله فى القسم الاول) اى فى المصدر
الذى لم يكن مفعولا مطلقا (اكثر واظهر) من القسم الثانى الذى كان مفعولا
مطلقا (فلو اخرت) اى لو اخرت تلك الجمل (عن القسمين) بان ذكرت بعدهما
(لتوهم تعلقه) اى تعلق ما ذكر من القواعد المستفادة من الجمل (بالقسمين
على السواء) بان لم يكن فى احدهما اظهر واكثر وقال العصام ان مراد الشارح
من هذا التوجيه هو الجواب عن سؤال تقريره ان هذه الاحكام مشتركة بين قسمى
المصدر فينبغى ان تؤخر عنهما فاجاب بان ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك
بينهما على ان له مزيد اختصاص بالقسم الاول ثم قال وفيه ما عرفت من ان امتناع
تقديم المعمول يختص بالقسم الاول انتهى اقول ولعل الشارح اشار بقوله ليان
بعض احكام الجمل الى هذا اعنى ان المشترك بعضها لاجمعها والله اعلم ثم شرع
فى بيان اسم الفاعل فقال (اسم الفاعل) وهو مبتدأ وقوله (ما) مع صلته التى
هى قوله (اشتق) خبره (اى اسم اشتق) (من فعل) وهو بسكون العين مع كسر
الفاء الفعل اللغوى كما اشار اليه الشارح بقوله (اى حدث) يعنى المصدر
فان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا وفيه اشارة الى انه ذهب
الى مذهب غير السيرافى فان مذهبه ان اسم الفاعل ليس بمشتق من المصدر
بلا واسطة بل اشتق من الفعل الاصطلاحي الذى هو ضرب ويضرب
وهما مشتقان من المصدر واما مذهب غيره فانه مشتق من المصدر بلا واسطة
وقوله (موضوعا ذلك الاسم) للاشارة الى ان اللام فى قوله (لمن) متعلق
باشتق بتضمينه معنى الوضع والى انه حال من الضمير المستتر فى اشتق يعنى
راجع الى الاسم يعنى حال كون ذلك الاسم المشتق موضوعا لمعنى وهو من
(قام) (اى الفعل) وهو الحدث وقوله (به) متعلق بقام وقوله (اى لذات)
تفسير لمن وقوله (ما) صفة لذات للاشارة الى ان الذات مبهمه وقوله (قام بها
الفعل) للاشارة الى انه ليس بموضوع لذات مبهمه من غير قطع النظر عن
الحدث بل هو موضوع بعد قيام الحدث به ليحصل الفرق بين اسم الفاعل
وبين الفاعل لان اسم الفاعل صفة عبارة عن الذات مع الفعل واما الفاعل
فهو عبارة عن الذات المجرد واعترض عليه الرضى بانه اخرج هذا القيد عن
التعريف مثل زيد مضارب عمرو ومتقرب من فلان او متبعد عنه ومجتمع معه
فان هذه الاحداث نسب لا تقوم باحد المتنسبين معنا دون الآخر وقال

المفعول المطلق (بدلاً) أى عوضاً (منه) (أى من الفعل وهو) أى المصدر الذى وقع عوضاً من الفعل (ما) أى المصدر الذى (كان حذف فعله لازماً نحو سقيه ورعا له وشكراً له وحماً له) فإن كل واحد من المصادر المذكورة وقع مفعولاً مطلقاً مع لزوم حذف أفعالها اعنى سقيت ورعيت وشكرت وحمدت حذفاً لازماً سماعياً وجعلت المصادر المذكورة عوضاً عن الأفعال المحذوفة (فوجهان) (أى فيجوز فيه) أى فى أعمال هذا النوع (وجهان) أحدهما (عمل الفعل) بأن يكون اللام فى هذا المثال اعنى فى سقيه متعلقاً بالفعل المحذوف وأن يكون مفعولاً له وإنما اعطى العمل إلى الفعل (للإصالة) وهذا مذهب السيرافى أى لكون الفعل أصلاً فى العمل كما اعطى فيما لم يلزم حذفه (ووجه) الآخر (عمل المصدر) يعنى سقيه ونحوه بأن يكون الجار متعلقاً به ومفعولاً له وإنما جاز إعطاء العمل للمصدر مع تقدير الفعل (لليناية) أى لكون المصدر ههنا نائباً عن الفعل وعوضاً عنه وقيامه مقام الفعل للمصدرية وكونه مقدراً بأن مع الفعل وهذا مذهب سيويه حيث جواز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه فجملة كالظرف العامل (وقيل) أى قال بعضهم أن المراد بالوجهين هو العلتان لعمل المصدر لا العملان اللذان أحدهما عمل الفعل والآخر عمل المصدر كما هو المختار عند الشارح بل العمل للمصدر فقط كما كان فى النوع السابق وإنما المراد بقوله وجهان هو التوجيهان فى عمله أحدهما (عمل المصدر للمصدرية) أى لكونه نائباً عن الفعل كما مر (و) الآخر (عمله للبديلة) أى لكونه مصدراً فقط لا لكونه نائباً عن الفعل (ففى قوله) أى فحينئذ يكون فى قول المصنف (فوجهان) فقوله فوجهان أى فلفظ وجهان بدل من القول فى قوله وقوله (وجهان) أى توجيهان مبتدأ مؤخر عن الظرف اعنى فى قوله أحدهما أن يراد به عمل المصدر وعمل الفعل والآخر عمل المصدر لنيابته والمصدرية* اعلم أن الشارح تبع فى نقل هذا التوجيه صاحب الوافية حيث قال ويمكن أن يقال أن معناه جاز أن يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملاً وراز أن يكون المصدر من حيث أنه بدل من الفعل عاملاً انتهى ولكن هذا التوجيه ليس بوجه كما قال العصام لأن المصنف لما صرح بالبديلة بقوله بدلاً منه لم يلائم حمل كلامه على أن عمل المصدر للمصدرية* ولمّا وقع فى كلام المصنف فصل بين قسمي المصدر أراد الشارح أن يبين وجه الفصل فقال (وإنما فصل) أى المصنف (بين قسمي المصدر اعنى) أى أريد بالقسمين (ما) أى المصدر الذى (لم يكن مفعولاً مطلقاً وما كان) أى والقسم الآخر هو المصدر الذى كان (أياه) أى مفعولاً مطلقاً (بالجمل المعترضة) وهى قوله ولا يتقدم معموله

الفعل ينبغي ان لا يدخل (اى لام التعريف) (على المصدر المقدر به) اى على
 المصدر الذى قدر بان مع الفعل * ثم انه لما توهم من ان مقتضى هذا الدليل وان
 اللازم منه ان لا يجوز اعماله اصلا ومقتضى لفظ القليل ان يجوز اعماله وان كان
 مع قلة استدراك عليه بقوله (ولكن جواز ذلك) اى اعماله مع اللام (على قلة فرقا)
 اى ليحصل الفرق (بين الشئ) وهو أن مع الفعل ههنا نحو أن يضرب (وبين
 المقدر به) اى وبين المصدر الصريح نحو الضرب فان أن يضرب اصل والضرب
 فرع ولو لم يفرق بينهما لزم مساواة الفرع للاصل وهو غير مرضى عنده * ثم نقل
 وجهها ضعيفا في زعمه فقال (قيل لم يأت في القرآن شئ من المصادر المعرفة باللام
 عاملا في فاعل او مفعول صريح) بل قد جاء في الشعر وهو قوله * ضعيف
 التكاية اعداءه * فان التكاية مصدر معرف باللام وقد عمل في اعداءه كذا في الواقعة
 (بل قد جاء) اى في القرآن (عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الجهر
 بالسوء) فان قوله بالسوء متعلق بالجهر المعرف باللام وهو عامل فيه * ثم شرع في النوع
 الذى يكون العمل للفعل فقط فقال (فان كان) (اى المصدر) (مفعولا مطلقا)
 * ولما كان قوله مفعولا مطلقا شاملا لما يأتى من كونه بدلا من الفعل مع ان حكمه
 مخالف لما ههنا فسر به بقوله (صرفا) اى وان كان مفعولا مطلقا محضا وهو
 ان يكون (من غير اعتبار ابداله) اى كونه بدلا (من الفعل) فانه اذا اعتبر كونه
 بدلا من الفعل لم يكن مفعولا مطلقا صرفا بل يكون حكمه ماسيد كر واما
 ان كان صرفا (فالعمل للفعل) وقوله (من غير تجويز أن يكون) اى العمل
 (للمصدر) احتراز عما سيحى من تجويز أن يكون له او للفعل وقوله (اذ لا يجوز)
 علة لعدم تجويز عمله مع وجود الفعل يعنى وانما لم يحز اعماله مع وجود الفعل لانه
 لا يجوز (اعمال الضعيف) اى المصدر (مع وجدان القوى) اى الفعل (سواء
 كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم الحذف) وانما قيد
 المحذوف بقوله غير لازم للاحتراز عما اذا كان محذوفا لازما بان يكون من المواضع
 التى يجب حذف فعله فيها كما سبق فان حكمه ماسيحي فان حذف فعله نوعان احدهما
 واجب الحذف نحو سقيا وشكرا والاخر غير واجب الحذف (نحو ضربا زيدا)
 فان فعل المفعول المطلق ههنا محذوف لكن حذفه ليس بلازم لانه ليس من
 المواضع التى وجب الحذف فيها * ثم شرع في بيان ما يجوز فيه الوجهان فقال
 (وان كان) وقوله (اى المصدر) تفسير للضمير المستتر في كان وهو اسمه راجع
 الى المصدر وقوله (مفعولا مطلقا واقعا) اشارة الى ان قوله (بدلا منه) خبره
 المنصوب والى ان المراد به ليس البديل الاصطلاحى الذى هو من التوابع الخمسة
 بل المراد به بمعنى العوض اعنى وقوع ذلك المصدر المرفع ههنا يعنى الذى هو

ما اختاره الشارح تبعا لصاحب الوافية وقال العصام هذا خلاف ما صرح به
الرضي فانه قال واذا اضيف المصدر الى معموله الارجح جعل ذلك تابعا للفظه
وجاز جعله تابعا لمحله ايضا عند الأكثر انتهى والمراد بمعموله الارجح هو الفاعل
يعنى اذا اضيف المصدر الى معموله الاشرف يجعل المصدر تابعا للفظ الفاعل
بان يكون معمولاً مرفوعاً وهذا يقتضى عدم الاضافة ثم قال وجاز جعله تابعا
لمحله ايضا يريد به ان جعل المصدر تابعا لمحله المعمول الارجح بان يكون مرفوع
المحل لوجود المانع عن الرفع لفظا وهو كونه مجرورا بالاضافة هو الاولى لانه
كذلك عند أكثر النحاة او عند أكثر الاستعمال وقوله عند أكثر يقتضى ان
الاضافة الاولى من عكسه اقول ايراد الشارح فى الاستشهاد مثالا بنحو قوله
تعالى ﴿دفع الله الناس﴾ يشير الى عكس ما دعاه لانه فى هذه الآية مضاف باتفاق
القرأت والله اعلم * ولما بين مسألة اضافته الى الفاعل اراد أن يبين مسألة اضافته
الى غير الفاعل من المفعولات فقال ﴿وقديضاف﴾ (اى المصدر) ﴿الى المفعول﴾
او رد هذه المسئلة بقدر ليكون اشارة الى قلة اضافته الى المفعول * ولما كان الظاهر
من ايراد المفعول بغير التقييد شموله لجميع المفعولات اشار الشارح الى عمومها
بقوله (سواء كان) اى ذلك المفعول الذى اضيف اليه المصدر (مفعولا به او) كان
(ظرفا او) كان (مفعولا له) وقوله (على قلة بالنسبة الى الفاعل) اشارة الى قلة
هذه الاضافة كما هو المستفاد من قد كما عرفت وقوله (نحو ضرب اللص الجلاذ) مثال
لاضافته الى المفعول به وهو اللص وفاعله الجلاذ بالرفع (و) نحو (ضرب يوم الجمعة)
مثال لاضافته الى الظرف (و) نحو (ضرب التأديب) مثال لاضافته الى المفعول له
* ولما فرغ من بيان ما كثر اعمال المصدر فيه شرع فى بيان ما قل فيه اعماله فقال
﴿واعماله﴾ (اى اعمال المصدر) وقوله (ملتبسا) للإشارة الى ان قوله ﴿باللام﴾
حال من الضمير المجرور فى اعماله والى ان الباء فيه للملابسة وتفسير اللام بقوله
(اى بلام التعريف) لتلايظن ان المراد بها هى اللام الجارة او الابتدائية وقوله
﴿قليل﴾ خبر لقوله واعماله يعنى ان استعمال المصدر المعروف باللام عاملا قليل
وقوله (لانه) دليل لقلة اعماله فى هذه الصورة يعنى وانما كان اعماله قليلا حين
التبسة باللام لان المصدر (عند عمله) اى عند كونه عاملا ليس من ذاته بل هو
(مقدر بان) اى المصدرية حال كونها (مع الفعل) يعنى ان معنى قولنا اعجبني
ضرب زيد هو أن يضرب زيد حتى تحققت المشابهة للفعل وهذا التقدير
يقتضى ان لا يدخل عليه ما لا يدخل على الفعل فاذا دخل ضعف العمل واذا كان
كذلك (فكما لا يدخل لام التعريف على ان) المصدرية حال كونها (مع

الى ماهية الحدث فقط لا الى مقام به فاقضاه للمرفوع على لاوضى فلا يحتاج
الى الامر الحكمى انتهى* ثم شرع في ذكر مسألة مختصة بالمصدر ايضا دون
فعله فقال (ولا يلزم ذكر الفاعل) (اي فاعل المصدر) وهذا التفسير للاشارة
الى ان الالف واللام في الفاعل للعهد الخارجى والقرينة فيه ان الفاعل وان
لم يذكر صراحة لكنه مذكور ضمنا لانه لما كان المصدر عاملا كفعله كان المفهوم
منه انه يكون عاملا في الفاعل فيكون من قيل قوله تعالى ﴿وليس الذكر كالانثى﴾
وقوله (لامظهر او لامضمر) تفصيل للذكر او عدم اللزوم يعنى انه لا يلزم ذكره
حال كونه مظهرا ولا حال كونه مضمرا لما عرفت انه لا يضر فيه (نحو اعجبني
ضرب) بالتثوين (زيدا) فان الضرب في هذا المثال مصدر لم يذكر فاعله
لامظهرا ولا مضمرا وان كان له فاعل في الحقيقة وقوله (لان النسبة) علة لقوله
لا يلزم يعنى وانما لا يلزم ذكر الفاعل لان نسبة المصدر (الى فاعل ما غير مأخوذة
في مفهومه) اى في مفهوم المصدر واذا لم تؤخذ النسبة في مفهومه (فلا يتوقف
تصور مفهومه) اى مفهوم المصدر (عليه) اى على فاعل ما (بخلاف الفعل
واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) فانه لما كانت النسبة الى فاعل ما
مأخوذة في مفهوم كل منها فلا بد لها من ذكر فاعل اما حقيقة او حكما* ثم شرع
في مسألة اخرى للمصدر بالنسبة الى فاعله فقال (ويجوز اضافته) اى اضافة
المصدر (الى الفاعل) كما يجوز عدم اضافته بان يكون منونا عاملا في فاعله
ولما كان عمل المصدر في فاعله قسامين احدهما عمله فيه حال كون المصدر منونا
نحو اعجبني ضرب زيد بتثوين ضرب و برفع زيد والآخر عمله فيه حال كونه
مضافا الى فاعله بغير تثوين و بلا رفع زيد لفظا ويجوز كلا الامرين لكن
اختلفوا في اولوية احدهما فاشار الشارح الى ان الاولى من احد الامرين هو
القسم الاول كما قال (مع ان اعماله) اى اعمال المصدر (منونا) اى حال كونه منونا
(اولى) منه حال كونه غير منون يعنى مع الاضافة واستدل عليه بقوله (لانه)
اى لان المصدر (حينئذ) اى حين كونه منونا (اقوى مشابهة للفعل) منه حال
كونه غير منون ومضافا وقوله (لكونه) دليل على زيادة قوة المشابهة حين كونه
كذلك يعنى انما يكون حال كونه غير منون اقوى مشابهة لوقوع المنون (نكرة)
ومشابهة النكرة للفعل اقوى من مشابهة المعرفة له لان الفعل يدل على حدث
نكرة مثلا ان ضرب يدل على ضرب لاعلى الضرب المعرفة فانه مع التثوين
منصوص ببنكارته بخلاف حاله مع الاضافة فانه قد يكون معرفة نحو قوله تعالى
﴿ولولا دفع الله الناس﴾ وهذا مثال لاضافة المصدر الى فاعله وفيه اشارة
ايضا الى ان المصدر ههنا حال اضافته معرفة باضافته الى المعرفة وهذا

مقصود ان بالنظر الى الفاعل في ما ذكر * ثم اشار بقوله (بخلاف المصدر) الى المقدمة الاولى يعني ان تثنية المصدر وجمعه ليس بالنظر الى الفاعل (فان له) اي للمصدر (في نفسه) اي في معناه الذي يدل عليه بالمطابقة (تثنية وجمعا) فانا اذا قلنا ضرب اردنا به وقوع حدث واحد واذا قلنا ضربان اردنا به الحدين الواقعين المختلفين اما بالنوع او بالعدد وقوله (ولا شبهة) اشارة الى دفع ما يرد على المصنف بانه يلزم عليه ان يقيد الاضمار بالاستتار لان الاضمار المطلق شامل للبارز والمستتر وعدم الجواز محصور في الثاني لان الاضمار بالبارز جائز كما في نحو ضربني زيدا فاجاب عنه باننا لانسلم ان كلام المصنف خال عن هذا القيد فانه لا شبهة (ان الاضمار) اي الذي دل عليه قوله لا يضمن مقيد بقوله (فيه) والاضمار المقيد بكونه داخلا فيه (يستلزم الاستتار) يعني وان لم يدل مطلق الاضمار على الاضمار بطريق الاستتار بالمطابقة لكنه لما كان مقيدا بلفظ فيه دل عليه بالالتزام (فانه اذا كان) اي الضمير (بارزا) كما سبق في ضربني زيدا (لم يكن) ذلك البارز (مضمرا فيه) فانه لا يدخل تحت الفعل او نحوه حتى يصدق عليه انه فيه فانا اذا قلنا ضربا نقول ان فاعله ضمير بارز واذا قلنا ضربان نقول ان فاعله ضمير فيه اي مستتر فيه وهو ما فيكون التعبير بانه مضمر فيه مقصودا بالضمير المستتر فلا يشمل الضمير البارز لانه لا يكون مضمرا فيه (بل) يكون (مضمرا مطلقا) والمطلق مصروف الى الكامل والكامل في باب الضمائر هو البارز وقوله (فلا حاجة) تفريع لما قبله اي ولما قيد قوله لا يضمن بقوله فيه لا حاجة (الى اعتبار قيد الاستتار على حدته) وقوله (ليخرج) متعلق بالحاجة المنفية وعلة لها يعني ان الحاجة الى اعتبار هذا القيد انما هو ليخرج عن قوله لا يضمن (نحو ضربني زيدا حاصل) فاذا لم يصدق عليه هذا القول لم يحتاج الى اعتبار قيد لاخراجه اعلم ان توجيه عدم جواز الاستتار في المصدر بهذا التعليل هو ما اختاره الشارح العلامة رحمه الله لكن قال شارح اللب ان في التعليل بحسب ما اولا فلانا نمنع قياس تثنية المصدر وجمعه على الواحد لوجود المانع في التثنية والجمع المقيسين دون الواحد فكان كالفعل واما ثانيا فلانه لا يجري في التأكيد واما ثالثا فانهم ان ارادوا الاجتماع في اللفظ حقيقة فباطل اذ الكلام في الاستتار انه لا بد من علامة في استتار ضمير المثني والمجموع ولما اتحدا في الصفة اكتفى بتثنيتهما فلم يلزم الاجتماع بخلاف المصدر فنع لزومها واسند اليه اسم الفعل والحاصل ان التعليل العاري عن هذه المنوعات ما علل به شارح اللب بانه انما لا يجوز اضماره في المصدر وجاز في الفعل والصفة لان النسبة الى المرفوع مأخوذة في وضع الفعل والصفة فيحكم بالاستتار عند عدمه واما المصدر فالواضع نظر في وضعه

معمول الفعل الذى هو صلة الحرف المصدرى ومعمول الصلة لا يتقدم على
الموصول لان للموصول حق الصدارة * اعلم ان فى جواز تقديم معموله عليه
وعدم جوازه اختلاف بين جمهور النحاة وبين الرضى حيث قال ان معمول المصدر
اذا وقع ظرفا يتقدم عليه نحو قوله تعالى ﴿ولا تأخذكم بهما رأفة﴾ وقوله تعالى
﴿فلما بلغ معه السعي﴾ لان المانع للتقديم تأويله بان مع الفعل كما عرفت وليس المؤول
بشيء فى حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالتتم للعامل للملازمة له فى الاغلب
فيدخل فيما لا يدخله الا جانب وانه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى
يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى ﴿ما انت بنعمة ربك بمجنون﴾ والجمهور منعوا
مطلقا ومنهم المصنف وقد روا العامل فيما ذكر من الآيتين ونحوهما كذا فى شرح
اللب و اشار اليه العصام * ثم شرع فى بيان مسألة مخصوصة بالمصدر دون فعله
فقال ﴿ولا يضر﴾ وهذا فعل مجهول يقتضى نائب فاعل ونائبه اما ضمير مستتر
تحتة او الظرف الآتى و اشار الشارح بقوله (اى معموله) الى الاول يعنى ان نائبه
مستتر تحتة و راجع الى معموله يعنى لا يجوز ان يضر معمول المصدر من الفاعل وغيره
فيكون على هذا التفسير وقوله (فيه) مفعولا فيه لقوله لا يضر اى لا يضر معمول
المصدر فى المصدر وقوله (او يكون) اشارة الى التوجيه الثانى يعنى او لا يكون
نائب فاعله مستترا بل يكون (الظرف) وهو لفظ فيه المذكور (مفعول مالم يسم
فاعله) اى نائب فاعل لقوله لا يضر وقوله (لانه لو اضر) دليل لعدم جواز
الاضمار يعنى انه لو جاز أن يضر الفاعل (فيه) اى فى المصدر المفرد (لا يضر
فى المثنى والمجموع) اى للزم ان يجوز اضرار الفاعل فى مثنى المصدر ومجموعه
يعنى فى لفظ ضربان وضربان (قياسا على الواحد) لان كل ما يجوز الاضرار
فى واحد من الفعل والصفة يجوز الاضرار فى مثله وجمعه لكن الاضرار فى مثنى
المصدر وجمعه غير جائز لان الاضرار اذا كان جائزا فيهما (فيلزم اجتماع
التثنيين والجمعين) فى صيغة واحدة احداها (نظرا الى المصدر) والاخرى
نظرا الى (الفاعل) اعلم ان هذه المسئلة تتوقف على مقدمتين احداها ان تثنية
المصدر وجمعه بالنظر الى نفسه وتانيتهما ان تثنية الفعل والصفة وجمعهما
بالنظر الى فاعلهما لكن الفرق بينهما ان الضمير فى الفعل بارز وفى الصفة مستتر
فاشار الى المقدمة الثانية بقوله (ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة الى
الفاعل) بان يكون ضميرا بارزا فى نحو ضربا وضربوا (وكذا) اى كالفعل
(فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه
مرفوعه قوله (لا يلزم) جواب لما اى لما كان كذلك لا يلزم (فيها) اى فى المذكورات
من الفعل وغيره من الصفات (محذور) وهو اجتماع التثنيين والجمعين لانهما

اى ذلك الغير (او حالا) مثال المستقبل والحال (نحو اعجبنى اكرام عمر وخالدا غدا
 او الآن) يعنى ان قيده بغدا يكون مثالا للمستقبل وان قيده بالا ن يكون مثالا
 للحال فان الاكرام ههنا مصدر اشتق منه يكرم وهو فعل مشترك بين المستقبل
 والحال فان كان مقيدا بغدا يكون عاملا بعمل المستقبل وان كان مقيدا بالا ن يكون
 عاملا بعمل الحال وقوله (وذلك العمل) اشارة الى الواسطة التى يعمل بها المصدر
 يعنى ان علة عمل المصدر كعمل فعله (لمناسبة الاشتقاق) الثابت (بينهما) اى
 بين المصدر وبين ذلك الفعل (لإعتبار الشبه) كما هو واسطة بينه وبين اسم الفاعل
 وغيره من الصفات (فهذا) اى فلعدم كون المشابهة واسطة فى عمل المصدر (لم
 يشترط فيه) اى فى المصدر (الزمان) اى كونه للزمان المستقبل او الحال بل لعدم
 ذلك الاشتراط يعم الماضى وغيره (كاسمى الفاعل والمفعول) اى كما اشترط الزمان
 فى اسمى الفاعل والمفعول بان عملهما مشروط بكونهما مقارنين للمستقبل والحال
 فلا يجوز اعمال المقارنين للماضى فانهما يعملان لمشابهتهما الفعل لفظا ومعنى
 وذلك لا يتحقق الا اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كانا للماضى كانا مشابهين
 للفعل الماضى معنى لا لفظا وللمضارع لفظا لا معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل
 عمل واحد منهما وقوله ((اذا لم يكن مفعولا مطلقا)) قيد لقوله ويعمل عمل
 فعله مع اعتباره بالقطع كما فسر الشارح بقوله (يعنى عمل المصدر) اى يريد
 المصنف من هذا التقييد أن عمل المصدر (عمل فعله بالقطع) ليس مجازا على
 اطلاقه بل ذلك العمل (مشروط بان لا يكون) ذلك المصدر (مفعولا مطلقا)
 صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل بانه (اى المصدر) (اذا كان مفعولا مطلقا)
 نحو ضربت ضرب زيد عمرا (صرفا فسيجيء حكمه) فلا يدخل فى العمل القطعى
 وما يجب ان يعلم ههنا ان المراد بالمفعول المطلق الذى اشترط عمل المصدر بعده
 هو المفعول المطلق حقيقة سواء كان تأكيدا او بيانا للنوع او العدد واما اذا كان
 مفعولا مطلقا مجازيا فيعمل حينئذ مثل عمل فعله كما فى العصام نقلا عن الرضى * ثم
 اراد المصنف ان يذكر بعض المسائل المتعلقة بهذا النوع فقال ((ولا يتقدم
 معموله)) (اى معمول المصدر) فسر به الضمير لثلاثتهم ارجاعه الى الفعل
 او غيره ((عليه)) اى على المصدر وانما لم يحز تقديم معموله عليه (لكونه) اى
 لكون المصدر (بتقدير الفعل مع ان) يعنى ان الضرب بتقدير أن يضرب (وشئ مما)
 اى ومعمول من المعمولات التى وقعت (فى حين ان) اى فى مكان هو من الامكنة
 التى بعد ان المصدرية (لا يتقدم عليه) اى على لفظ ان المصدرية (فلا يقال) اى حينئذ
 لا يجوز أن يقال (اعجبنى عمرا ضرب زيد) بان يتقدم عمرا على عامله الذى هو الضرب
 لانه حرف مصدرى والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر فى الحقيقة

على سماع لعدم تقدم المجرور اذ قوله من الثلاثي منصوب المحل وهذا لا يجوز
عند المصنف خلافا للفرء فانه لم يشترط تقدم المجرور فيجوز هذا المطف
عنده كذا في المغرب (اي غير الثلاثي المجرد يعني) اي يريد المصنف بذلك الغير
(الثلاثي المزيد فيه والرابع المجرد و) (الرابعي) (المزيد فيه) (قياس) (اي
قياسي كما تقول) ولما اكتفى المصنف بايراد الامثلة فقط بعد قوله كما تقول اراد
الشارح ان يفصل مراده فقال ان مراد المصنف من القياس انه يجوز لك
ان تقول يجوز (كل ما كان) اي كل مصدر (ماضي) اي ماضى ذلك المصدر (على
افعل) اي ما يكون على وزن افعل (فصدره) اي فصدر ذلك الفعل يكون
(على) وزن (افعال) بكسر الهمزة (وكل ما) اي كذلك تقول كل مصدر
(كان ماضيه) اي ماضى ذلك المصدر يكون (على) وزن (استفعل فصدره) يكون
(على) وزن (استفعال) وقس عليه كل ما هو مصدر غير الثلاثي مثل (اخرج
اخراجا واستخرج استخراجا) اي تقول اخراجا في مصدر اخرج واستخراجا
في مصدر استخرج قاعدة مطردة (الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف) اي
تقول كذلك في سائر المصادر التي هي مصدر غير الثلاثي من الاوزان التي حفظتها
بها في فن التصريف * ولما فرغ المصنف من بيان تعريف المصدر وتقسيمه شرع
في بيان كونه عاملا فقال (ويعمل) (اي المصدر بالقطع) اي يعمل المصدر
نفسه من غير احتمال ان يكون العمل له او لفعله وانما قيده ليحصل التقابل
بين القسمين اللذين سيحيثان وبين هذا القسم لان في هذه المسئلة ثلاثة احكام
الاول ان العمل للمصدر فقط دون فعله والثاني ان العمل للفعل فقط دون
والثالث انه يجوز أن يكون العمل له او لفعله وقوله (عمل فعله) بالنصب على انه
مفعول مطلق تشبيهي اي ان نوع عمل المصدر من انواع عمل الفعل الذي يناسب
المصدر وقوله (المشتق منه) اشارة الى تلك المناسبة وهي مناسبة الاشتقاق
اي فعله الذي يشتق ذلك الفعل من ذلك المصدر وقوله (حال كونه) اشارة
الى ان قوله (ماضي) حال من الفعل اي حال كون ذلك الفعل الذي اشتق
من المصدر واخذ المصدر منه العمل ماضيا (نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس)
فان الضرب مصدر اشتق منه ضرب الذي هو الماضي لكونه مقيدا بامس
ولما كان فعله ههنا ماضيا متعديا رفع الفاعل وينصب المفعول الواحد وذلك
المصدر رفع محل زيد الذي هو فاعله وقد اضيف اليه ونصب عمرا الذي هو
مفعوله وقوله (او) عاطفة ووسط الشارح قوله (حال كونه) بينها وبين قوله
(غيره) للاشارة الى انه معطوف على قوله ماضيا (اي غير الماضي) اي حال كون
ذلك الفعل غير الماضي وقوله (مستقبلا) تفسير للغير اي مستقبلا (كان)

مذهب سيبويه وضبطه على ما ذكره بعض شراح المراح ان تقول عينه اما ساكن
او متحرك فان كان ساكنا فاما ان يكون زيادة شيء او لم يكن فان لم يكن زيادة
شيء فالفاء منه اما مفتوح نحو قتل او مكسور نحو فسق او مضموم نحو شغل وان
كان زيادة شيء فتلك الزيادة اما تاء او الف او نون فان كانت الزيادة تاء فالفاء
اما مفتوح نحو رحمة او مكسور نحو نشدة او مضموم نحو كدرة وان كانت الفاء
فالفاء ايضا اما مفتوح نحو دعوى او مكسور نحو ذكرى او مضموم نحو بشرى
وان كانت الزيادة الفاء ونونا فالفاء ايضا اما مفتوح نحو ليلان او مكسور نحو حرمان
او مضموم نحو غفران وفي هذا القسم وزن آخر الحق به وهو نزوان بفتح النون
والزاي وان كان العين متحركا فاما ان يكون زيادة شيء او لا فان كان الثاني فالفاء
اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح نحو طلب
او مكسور نحو خنق ولم يجيء مضموم العين بالاستقراء وان كان الفاء مكسورا
فهو مفتوح العين لا غير نحو صغر وان كان الفاء مضموما فهو مفتوح العين
لا غير نحو هدى اذا صله هدى وان كان زيادة شيء فاما ان يكون تاء التانيث
فقط او لا فعلى الاول فالفاء اما مفتوح نحو غلبة او مكسور نحو سرقة ولم يجيء
منه مضموم العين ايضا فان لم يكن زيادة التاء فاما ان تكون فيه مدة اما الالف
او الواو او الياء فان كانت الفاء فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم تكن فالفاء اما مفتوح
نحو ذهب او مكسور نحو صراف او مضموم نحو سؤال وان كانت معها زيادة
اخرى فتلك الزيادة اما التاء فقط فهو اما بفتح الفاء نحو زهادة او مكسور نحو
دراية او مضموم نحو بغاية ولم يذكر سيبويه لندرتة وان كانت الزيادة التاء والياء
فالفاء مفتوح لا غير نحو كراهية ولم يذكرها ايضا وان كانت المدة واوا فهو ايضا
امامعها زيادة اخرى او لا فان لم تكن فيه زيادة اخرى فالفاء اما مضموم نحو دخول
او مفتوح نحو قبول ولم يجيء منه مكسور العين وان كانت معها زيادة اخرى
فتلك الزيادة هي التاء ولم يجيء الا مضموم الفاء كصهوة وان كانت المدة الياء
فلم يجيء منه الا مفتوح العين نحو وجيف وان كان فيه ميم زائدة فلا تكون
الامفتوحة فاما مع زيادة شيء آخر او لا وعلى الثاني فالعين اما مفتوح نحو مدخل
او مكسور نحو مرجع على الشذوذ واما مضموم العين نحو مكرم ومعون وهما
نادران ايضا وان كان مع زيادة شيء فتلك الزيادة هي التاء بحكم الاستقراء
وعينه اما مفتوح نحو مسعاة او مكسور نحو محمدة وقوله (وفي غيره) حال
من المبتدأ المحذوف بقرينة السياق اى وهو حال كونه في غيره وفي نسخة من
غيره ويجوز كونه حالا من الضمير المستكن في قياس لكونه مؤولا ايضا بمعنى
المفعول اى مقيس فلا يجوز عطفه على قوله من الثلاثي وعطف قوله قياس

لم يوجد لها فعل يشتق منه بان يقال واح يويح او وال يويل وقوله (مما لم يشتق الفعل منه) بيان لكل من الامثلة الاربعة لانها مشتركة في عدم اشتقاق الفعل من كل منها فقوله قتل القادرية مبتدأ وقوله (لا يكون مصدرا) خبره اى قتل هذه الاربعة من النوعين لا يكون مصدرا في اصطلاح النحويين لانعدام الامرين في النوع الاول وانعدام عدم الاشتقاق في الثاني واليه اشار بقوله (وان كان الاخير ان) اى ولو كان مثل ويلا له ويحاله بالنصب (مفعولا مطلقا) يعنى وان وجد فيهما الامر الثاني من الامرين المتعبرين لكن لما لم يوجد فيهما الامر الاول الذى هو اشتقاق الفعل لم يكونا مصدرين لعدم صدق الجريان المتعبر عليهما واعتراض عليه العصام بانه ان اراد جواز وقوع لفظ الويل والويح مفعولا مطلقا فلا يختص هذا الجواز بهذين المثالين بل يجوز في مثل العالمية ايضا لان شرط وقوع المفعول المطلق كون اللفظ دالا على فعل اى على حدث لا كونه صيغة من صيغ المصادر وان اراد وجوب وقوع نحو الويل مفعولا مطلقا فيرده قوله تعالى ﴿ ويل للمطففين ﴾ يعنى ان لفظ الويل لم يقع ايضا مفعولا مطلقا بل وقع في هذه الآية مبتدأ انتهى ملخصا ونبه عليه بقوله فتأمل فلعل وجهه انه يمكن ان يجاب عنه بتحرير المراد بان يقال ان الظاهر انه اراد جواز وقوعهما مفعولا مطلقا في كلامهم واستعمالاتهم يعنى التجويز العادى لا التجويز العقلى الشامل للاولين ونحو العالمية وان جاز وقوعه عقلا لكن لم يجز وقوعه مفعولا مطلقا في كلامهم اذ لا يقال علم عالمية * ولما كان المصدر على نوعين بحسب الحكم احدهما انه يحكم عليه بانه سماعى والآخر يحكم عليه بانه قياسى شرع المصنف في بيان انه اى نوع منه يحكم عليه باحد هذين الحكمين فقال (وهو) (اى المصدر) والضمير المرفوع مبتدأ وهو قوله (من الثلاثى) (المجرد) ظرف مستقر حال اما من الضمير المرفوع المستكن في الخبر وهو قوله (سماع) فانه لما جاز تأويله بالصفة جاز وقوع الضمير فيه كما استعرف واما من المبتدأ على قول ابن مالك واما من الضمير الجرور في عليه في الكلام المنفهم من هذا القول يعنى حكمت عليه بانه سماع فعلى التقادير يكون معناه حال كون ذلك المصدر من الثلاثى المجرد وانما قيده الشارح بقوله المجرد لئلا يدخل الثلاثى المزيد فيه في هذا الحكم وانما فسر قوله سماع بقوله (اى سماعى) للاشارة الى ان المقصود منه اما بحذف المضاف اى ذو سماع او المصدر بمعنى المفعول مجازا اى مسموعا وليس المراد بتفسيره بالسماعى انه على حذف ياء النسبة منه لان ياء النسبة لم يثبت حذفها في كلامهم في امثاله. كذا في العصام (ويرتقى عدده) اى عدد المصدر الثلاثى السماعى (الى اثنين وثلاثين كما بين في كتب التصريف) يعنى في المراح وغيره على

فانهما صادران عن الضارب والمأشئ (اولم يصدر عنه كالطول والقصر) فانه اذا قيل طال زيد او قصر فانه بمعنى ان الطول او القصر قائمان به لا بمعنى انهما صدرا عنه اذ ليس الالوان والطول والقصر والحسن وغيرها حدثا اذ السواد بمعنى * سياهي * ليس يحدث بل بمعنى * سياه بودن * فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم كذا في العصام وكذا المراد من قوله هو المعنى القائم ليس المعنى المقابل بالعين بل المراد به هو الامر المعنوي سواء كان من مقولة الفعل كالكسر او من مقولة الأفعال كالانكسار * ولما كان المراد بالمصدر ههنا هو المصدر الذي يقع مفعولا مطلقا لا المصدر الذي هو مأخذ الاشتقاق مع ان قوله اسم الحدث شامل له اراد أن يحترز عن المعنى الثاني فقال (الجارى على الفعل) يعنى ان المراد بالحدث في تعريف المصدر هو الحدث الذي يجري على الفعل لا الحدث المطلق * ثم الشارح فسر الجريان المذكور بقوله (والمراد بجريانه على الفعل ان يقع) للاشارة الى ان المراد بجريان الحدث على الفعل ان يقع الحدث (بعد اشتقاق الفعل منه تأكيداً له) اى لذلك الفعل (او بياناً لنوعه او عدده) اى لنوع الفعل او عدده (مثل جلست جلوساً) وهذا للتأكيد (او جلسة) بفتح الجيم لبيان عدد الجلوس (او جلسة) بكسر الجيم لبيان نوع الجلوس * اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمعان منها جريان الشيء على ما يقوم ذلك الشيء به مبتدأ او موصوفاً او ذا حال او متبوعاً فيقال ان الخبر جار على المبتدأ والصفة جارية على الموصوف والحال جارية على ذى الحال والصلة جارية على الموصول والمعطوف جار على المعطوف عليه ومنه قولهم صفة جرت على من هي له او على غير من هي له ومنها جريان اسم الفاعل على الفعل بمعنى موازنته اياه في حركاته وسكناته فيقال ان الناصر مثلاً جار على ينصر اى موازن له ومنها جريان المصدر على الفعل اى ان يقع به بعد الاشتقاق منه تأكيداً له او بياناً لنوعه او عدده ولما كان المراد ههنا هو المعنى الاخير فسر به وما يجب ان يعلم ايضا ان كلا من هذه المعانى مشهور عندهم في مقامه فلا تلزم الغرابة والابهام في التعريف وانما يلزم لو لم يكن مشهوراً في احد منها كذا في العصام * ولما اعتبر في هذا الجريان امر ان احدها ان يشتق منه الفعل والثاني ان يقع بياناً خرج عنه المصدر الذى لم يوجد فيه احد الامرين المعبرين او كلاهما فاشار اليه الشارح بقوله (فعل القادرية والعالمية) اى مما يوجد في آخره الياء المصدرية الدالة على معنى المصدر وهذان المثالان مثال للاسم الذى لم يوجد فيه كلا الامرين المعبرين لان القادرية وامثاله بما يكون مصدراً بالياء لا يشتق منه الفعل لكون اصله اسم فاعل ولا يقع مفعولا مطلقا وقوله (ومثل ويلاله وويلاله) معطوف على قوله فمثل القادرية اى من المصادر التى

بفتح الفاء كيتاحى * وفعله * بكسر الفاء وفتح العين واللام كقرطه بوزن عنبه
جمع القرط * وفعل * كعبد جمع العبد * وفعل * بضم الفاء كوجوه * وفعل *
بضم الفاء وفتح العين كالظرفاء * وفعل * بكسر الفاء كضرار * وفعل * كمعاني
* وفعل * بضم الفاء كاسارى * ولما جاز استعمال احدهما مكان الآخر في السعة
اشار اليه الشارح بقوله (وقد يستعار احدهما) اى كل واحد من القلة والكثرة
(للاخر) لافى الضرورة بل (مع وجود ذلك الاخر) يعنى يستعمل اللفظ الموضوع
للقلة في الكثرة مع وجود لفظ آخر يدل على الكثرة ويستعمل ايضا اللفظ الموضوع
للكثرة في القلة مع وجود لفظ يدل على القلة كقوله تعالى ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ فان القُرُوء
على وزن وجوه جمع كثرة وقد استعمل في القلة (مع وجود اقراء) اى مع وجود
لفظ موضوع للقلة وهو لفظ اقراء وفي الصحاح القرء بالفتح وجمعه اقراء كافراخ
وقرء كفلوس واقرؤ كافلس ونقل العصام عن الرضى ان هذه الاوزان للقلة
اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهى للقلة والكثرة
وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم ينحصر فيه الجمع والا فهو مشترك كاجادل
ومصانع انتهى مانقله وقال بعضهم ان الفرق بين المجموع بالقلة والكثرة انما هو
عند كونها منكورة اما اذا كانت معرفة باللام فهى مشتركة بينهما غير مختصة
باحدهما وكذا اذا كانت مضافة الى المعرفة وقال العلامة الفتازانى في
التلويح اعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة انتهى
فدل كلامه بظاهره على ان التفرقة بينهما انما هى في جانب الزيادة بمعنى ان
جمع القلة يختص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص بما فوق العشرة
ثم قال وهذا اوفق الاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات واقول
فلعل مراد العلامة مما ذكره في التلويح من عدم التفرقة انه مسلك
الاصولين وما ذكره بعض من التفرقة هو مسلك اهل اللغة فلانما فاة بينهما
والله اعلم * ثم شرع المصنف في بيان مسائل المصدر من اقسام الاسم فقال
(المصدر) وهو في اللغة اما مصدر ميمى بمعنى الصدور او اسم مكان وفي
الاصطلاح (اسم الحدث) وازافة الاسم الى الحدث من قيل اضافة
الدال الى المدلول اى اسم يدل على الحدث اى الفعل اما دلالة مطابقة
كالضرب الخالى عن قصد النوع والعدد او تضمننا كالجلسة والجلسة فانهما
مركبان من الحدث ومن النوع والعدد * ولما كان المتبادر من ذكر الحدث ان يختص
بما هو صادر عن الفاعل اراد الشارح ان يبين ان المراد به ما هو اعم فقال (يعنى)
اى المصنف (بالحدث) اى المذكور في تعريف المصدر (معنى قائما بغيره) اى
بفاعله (سواء صدر) ذلك المعنى (عنه) اى عن ذلك الغير (كالضرب والمشى)

حيث لم يتغير صيغته وان تغير بتغير آخره انتهى ملخصاً ثم شرع المص في تقسيم آخر لمطلق الجمع وهو تقسيمه الى جمع القلة وجمع الكثرة فقال (جمع القلة) وهو مبتدأ وما يذكر بعده خبره من قوله افعل الى قوله والصحيح هو الصحيح من الاعراب * ولما كانت القلة والكثرة من الاسماء النسبية اشار الشارح الى ما هو المراد منه عند استعمال ارباب الكلام فقال (وهو) اى جمع القلة (ما) اى جمع (يطلق على ثلاثة) وهو اقله (وعشرة) وهو منتهاه (وما بينهما) اى ويطلق على الاعداد التى بين الثلاثة والعشرة وهو اربعة اوزان احدها (افعل) بفتح الهزرة وسكون الفاء وبضم العين وقوله (اى جمع يكون على وزن افعل) اشارة الى ان افعل خبر للمبتدأ الذى هو جمع وفسره به لتحصل المطابقة بين المبتدأ والخبر لانه لو لم يكن كذلك بل اریده الوزن لم يصح الحمل عليه للمغايرة وهو (كافلس جمع فلس) (وافعال) (اى جمع يكون على وزن افعال) بفتح الهزرة (كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس) اى التقدير فيه يعنى قوله جمع يكون على الوزن الفلانى (معنى البواقى) من الوزنين الاولين يعنى يقدر فى قوله (وافعله) اى جمع يكون على وزن افعله يعنى بكسر العين (كارغفة جمع رغيف) (وفعله) بكسر الفاء وسكون العين وبفتح اللام (كغلمة جمع غلام) وقوله (و) (الجمع) (الصحيح) عطف على ما قبله ايضا اى وكذا كل جمع يجمع بالجمع الصحيح جمع قلة (مذكر كان) ذلك الصحيح (كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفى شرح الرضى ان الظاهر) اى الراجع (انهما) اى جمعى السلامة (لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان) اى جمعا السلامة (لهما) اى للقلة والكثرة يعنى ان الظاهر أن جمعى السلامة موضوعان لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة واذا كان كذلك فيصلحان للقلة والكثرة (وما عدا ذلك) وهو مبتدأ وخبره قوله جمع كثرة اى الجمع الذى عدا وتجاوز ذلك (المذكور من الاوزان) اى الاربعة المذكورة (والجمع الصحيح) اى وما عدا الجمع الصحيح (جمع كثرة) (يطلق على ما) اى العدد الذى (فوق العشرة الى ما لانهاية له) فيرتقى جمع الكثرة الى ثلاثة وعشرين وزنا * فعل * كحمر * وفعلان * بضم الفاء كغفران جمع غفر وبكسرهما كغلمان جمع غلام * وفعل * بكسر حى بفتح الفاء * وفعل * بكسر الفاء وفتح العين كفرق جمع فرقة * وفعال * بضم الفاء وتشديد العين كصوام جمع صائم * وافعلاء * كاولياء جمع ولى * وفعل * بضم الفاء وتشديد العين كخيز * وفواعل * كصواحب * وفعل * بضم الفاء كجلى * وفعال * بكسر الفاء كرجال * وفعل * بضم الفاء وفتح العين كغرف * وفعله * بالفتحات كبررة * وفعائل * كترائب * وفعله * بضم الفاء وفتح العين واللام كةضاة * وفعل *

التغير بما فالوصف بالتغير ههنا وتركه في تعريف جمع التكسير يدل على ان المراد
 بالاول غير المراد بالثاني وقوله (سواء كان) اشارة الى تصرف آخر في التعريف
 لانه لما حمل التغير ههنا على المتبادر وكان المتبادر منه هو التغير الحقيقي خرج
 عن التعريف جمع التكسير الذي تغيره تغير اعتباري كالفلك مع ان امثاله داخلة
 في جمع التكسير فيقتضى ان ينتقض التعريف جمعا فاضطر الى اخراج التغير عن
 المتبادر حتى يدخل فيه مثل فلك فاشار اليه بقوله سواء اى المراد من التغير في
 تعريف المكسر ليس معناه المتبادر بل اعم منه يعنى سواء كان (ذلك التغير
 حقيقيا) (كرجال وافراس) لان الواحد في الاول مغير حقيقة بكسر راءه
 وادخال الالف بين الجيم واللام وفي الثاني بادخال الهمزة في اوله واسكان
 الفاء وادخال الالف بين الراء والسين (او اعتباريا) اى او كان ذلك التغير
 اعتباريا بلا تغير في بناء واحده (كفلك كإمر) من انه داخل في مطلق الجمع
 ولما لم يصدق عليه تعريف النوع الاول تعين ان يكون داخلا في النوع الثاني
 وانما حمل اللفظ الواحد على المتبادر بالنسبة الى منع الجمع السالم ثم حمل على
 غير المتبادر بالنسبة الى ادخال الاعتباري لان القاعدة ان اللفظ اذا اطلق يحمل
 على معناه المتبادر فلا يخرج عن الحمل عليه الا لوقوع ضرورة تقتضى حمله
 على غير المتبادر فههنا لما لم تكن داعية الى اخراجه عن المتبادر اعنى بالنسبة
 الى اعتبار اموره اللاحقة ابقى على اصله المتبادر ولما اضطر الى حمله عليه
 واخراجه عنه في الثاني اعنى بالنسبة الى التغير الاعتباري ليدخل فيه نحو
 فلك اخرج عن معناه المتبادر كذا في العصام ثم قال بعد دفع هذا الاشكال بقى
 ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار اللاحقة من زيادة الالفين وسكون الفاء ثم
 دفعه بقوله الا ان يقال لا ينكر في افراس التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير
 باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء سكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد
 ان كان او لا والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به وهو الفرق بين التكسير
 والتصحيح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو المعبر في تعريفه
 يعنى بخلاف تعريف المصحح فان التغير لم يعتبر في تعريفه ثم قال والاوجه ان يقال
 المراد بالتغير هو التغير بغير الحاق الواو والنون والياء والالف والتاء يعنى ان
 الاوجه اعتبار التغير في التعريفين وارادته في الثاني غير ما يريد في الاول بقرينة
 المقابلة فآل التعريف الاول ماغير بالحق الزوائد المخصوصة وما ل الثاني
 ماغير بغير الحاق المذكور ثم قال لاحاجة الى التكلف في اخراج الجمع
 السالم لان الجمع السالم يتغير مفردة بتغير آخره لا بتغير صيغته لان ما يطرأ
 على الآخر لا يغير الصيغة فقوله ما تغير بناؤه اى صيغته لاخراج الجمع السالم

المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغير ما انتهى فاراد الشارح ان يدفع هذا بان مراد المص بالتغير المذكور في تعريف جمع التكسير غير التغير الذي ذكره في تعريف مطلق الجمع لان مراده بالتغير هنا هو التغير من حيث نفسه يعنى من حيث الامور التي دخلت في نفس المفرد من الحروف والحركات والسكنات بان يقع التغير في نفس المفرد فلا يبقى نفس البناء على ما كان عليه وقيد الحيثية معتبر في التعريفات وقوله (كما هو المتبادر) اشارة الى قرينة قيد الحيثية يعنى ان المتبادر من لفظ التغير ان يجعل الشيء الثاني غير الاول وذلك لا يحصل الا بتغير نفس المفرد وبتغير حروفه (فلا ينتقض) اى فاذا اريد من التغير هذا المعنى المتبادر لا ينتقض تعريف جمع التكسير منعا (بجمع السلامة) اى بدخول جمع السلامة فانه حينئذ لا يدخل فيه لان تغيره ليس بتغير نفس بناء واحده بل تغيره (لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة) وقوله (به) متعلق باللحوق اى بلحوقها بذلك الواحد* ثم انه لما توهم الانتقاض بالجمع الصحيح الذى حصل تغير واحده بحذف آخره اراد أن يدفعه ايضا بقوله (وايضا المتبادر) وكما لا ينتقض التعريف بجمع السلامة لا ينتقض ايضا بما غير بناء واحده بعد الجمعية لان المتبادر (من تغيره) اى من تغير واحده ليس التغير الذى عرض عليه بعد حصول الجمعية بل المتبادر منه (تغير يكون لحصول الجمعية) اى بسبب حصول الجمعية او مع حصول الجمعية (فلا ينتقض) اى تعريف جمع التكسير (ايضا) اى كما لا ينتقض جمع السلامة منعا (بمثل مصطفون) من المجموع السالمة التي يكون آخر مفردها بالالف المقصورة او بالياء المكسور ما قبلها كقاضون (فان تغير الواحد فيه) اى في مثله (يلزم) اى بحكم قاعدة التصريف (بعد حصول الجمعية) اى بعد الحاق الزائدين لاقبله* ثم انه لما توهم منه انه كان المتبادر من لفظ التغير هو التغير في نفس الواحد فلم لم يحمل على المتبادر نظيره الذى هو التغير المذكور في تعريف مطلق الجمع اراد الشارح دفعه فقال (واما التغير المذكور في تعريف الجمع) حال كونه (مطلقا) اى سواء كان سالما او مكسرا (فهو) اى فهذا التغير (اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد) كما كان في جمع التكسير (او من حيث الامور الخارجة الزائدة) كما كان في جمع السلامة وقوله (كاي دل عليه ما لا بهامية) كالشاهد على خروج التغير من معناه المتبادر في تعريف مطلق الجمع يعنى يدل على ارادة المعنى الاعم اراد كلمة ما المنسوبة الى الابهام (المفيدة) اى تفيد تلك الابهامية (للعوم في قوله) اى في قول المصنف (بتغير ما) حيث وصف

اي الذي تأنيته معنوى * ثم نقل الشارح اعتراض الشارح الرضى للمصنف في قوله مطلقا فقال (وفي شرح الرضى ان هذا الاطلاق) اي قوله مطلقا (ليس بسديد) لانه مشروط بكونه مسموعا من العرب بقريئة تخلف الصحة في بعض المواد (لان الاسماء المؤنثة بناء مقدرة) يعنى المؤنثات السماعية (كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تأنيثها غير حقيقى لا يطرء فيها) اي فى تلك الاسماء المؤنثة الغير الحقيقية (الجمع بالالف والتاء) فلا يقال نارات وشمسات (بل هو) اي الجمع بالالف والتاء (فيها) اي فى تلك الاسماء (مسموع) اي مقصور على السماع (كالسموات) فى جمع السماء (والكائنات) فى جمع الكائن (وذلك) اي ووجه كونه مقصورا على السماع ثابت (لخفاء هذا التأنيث) وانما خفى تأنيثها (لانه) اي لان هذا التأنيث (ليس بحقيقى) بان يكون من الحيوانات التى بازائها مؤنث بل تأنيثها حكمى يعرف باستعمالها مؤنثا وقوله (ولان ظاهر العلامة كعزة وسامى) بالنصب عطف على خبر ليس يعنى تأنيثها ليس ظاهرا علامتها فيه كما فى طلحة قوله ولان ظاهر العلامة الى ههنا كلام الرضى الا انه وقع فيه بدل قوله كنار وشمس ونحوهما كقدر ونار وعقرب وعين ووقع ايضا فيه بعد قوله والكائنات والشمالات فى الرياح فحاصل مراد الرضى النقض لكلام المص يعنى ان قوله مطلقا ليس بصحيح ويمكن ان يجاب عن هذا النقض بان يقال انه يحتمل ان يكون مراده بالمطلق هو المطلق الاضافى اعنى بالنسبة الى الشروط المذكورة يعنى انه جمع مطلقا من غير اعتبار شرط من الشروط المذكورة فى الصفة فلا ينافى ان يكون له شرط آخر من كونه سماعيا او غيره ولوقال من غير اعتبار شرط من الشروط المذكورة لخلص من الاعتراض والله اعلم * ولما فرغ المصنف من تعريف النوع الاول من المجموع ومن مسائله شرع فى تعريف النوع الثانى منه فقال (جمع التكسير) اي تعريف الجمع المكسر الذى يقال له جمع التكسير ايضا وهو النوع الثانى من المجموع (ماتغير) والنسخة التى اختارها الشارح بياء مضمومة ان يكون مجهول المضارع من غير يَغْيَرُ والنسخة التى اختارها صاحب المعرب بفتح التاء على انه ماضى معلوم من تغير يتغير وفسره الشارح بقوله (اي جمع تغير) للاشارة الى ان لفظ ما موصوف وتغير صفة فعلى النسخة التى اختارها الشارح يكون قوله (بناء واحده) مرفوعا على انه نائب فاعل تغير وعلى النسخة الاخرى يكون فاعلا له وقيد الشارح بقوله (من حيث نفسه واموره الداخلة فيه) ليكون اشارة الى دفع ما ذكره الرضى من ان جمع السلامة بالواو والنون وكذا بالالف والتاء تغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادتين لانك بنيت بهما بناء مستأنفا فالمراد صاركلة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضمنت اليها اثنين صارت عشرة ويكون

ان لم يكن لذلك المفرد مذكر كذلك فشرط صحة جمعيته شيء عديم وهو
 (ان لا يكون) ذلك المفرد (مجردا) (عن تاء التأنيث) (حائض) فانه لعدم اطلاقه
 على المذكر ليس له مذكر لكنه لكونه مجردا عن تاء التأنيث لا يجوز أن يقال
 في جمعه حائضات وكذا الطامث فلا يقال في جمعه طامثات بل يقال فيه حوائض
 وطوامث لا غير فان الحائض والطامث المجرد عن التاء بمعنى من ثبت له الحيض
 والطمث في الجملة فيكون بمعنى الثبوت والصفة الثابتة ما لا تختص بزمان دون
 زمان والجارية على الفعل تختص بزمان دون زمان نحو الآن او غدا بخلاف
 حائضة بالتاء (لانه يقال في جمع حائضة حائضات) وكذلك في جمع الطامثة
 طامثات فانهما اذا كانتا بالتاء تطلقان على من حدث لهما الحيض والطمث
 كذا في شرح اللب فيكون مشابها للفعل في اللفظ والمعنى لانه بمعنى الحدث
 كالفعل فالحق به علامة جمع المؤنث (فلوقيل في جمع حائض ايضا) يعني الذي بغير
 التاء (حائضات لزم الالتباس) اي التباس الصفة التي لم يعتبر فيها الحدوث
 بالصفة التي اعتبر فيها الحدوث لما عرفت من انه اذا لم يعتبر الحدوث بل اعتبر
 فيها الثبوت يجمع الحائض على حوائض لنقصان مشابهتها للفعل واذا اعتبر
 فيها الحدوث يقال حائضة لكمال مشابهتها للفعل ويجمع على حائضات
 والحاصل انه اذا قيل في جمعه حائضات فهو جمع الحائضة لا جمع الحائض
 واذا قيل حوائض فهو جمع الحائض دون الحائضة * ثم شرع في بيان النوع الذي
 يصح فيه ان يجمع بالتاء والالف بلا شرط شيء فقال (والا) (عطف) اي قوله
 والا معطوف (على قوله ان كان صفة) وانما اشار الشارح اليه لدفع توهم انه
 معطوف على قريبه الذي هو قوله وان لم يكن لانه لا يجوز أن يعطف عليه لان
 قوله وان لم يكن من اقسام الصفة وهذه الشرطية قسيمها وقوله (اي وان لم يكن
 المؤنث صفة) اشارة الى ان لفظ الا مركب من حرف الشرط ومن الحرف
 القائم مقام الجملة بقرينة المقابلة وقوله (بل كان اسما) اضراب عنه اي ان كان
 مفردا اسما مقابلا للصفة وقوله (جمع) على صيغة المجهول جواب ان في الا ونائب
 فاعله تحته اما راجع الى مصدره كفي قوله تعالى ﴿وحيل بينهم﴾ او راجع
 الى المفرد وتفسير الشارح له بقوله (هذا الجمع) يحتمل هذين الامرين اما الاول
 فظاهر واما الثاني فيحذف المضاف اي مفرد هذا الجمع وقوله (مطلقا) مفعول
 مطلق مجازي اي جمع جمعا مطلقا وقوله (اي من غير اعتبار شرط) تفسير
 لمطلقا يعني ان صحة جمعية هذا النوع بالالف والتاء ليست بشروطية وبشروط
 مذكورة من اشتراط ان يكون له مذكر وان لا يكون مجردا وذلك الجمع (مثل
 طلحات وزينبات في جمع طلحة) اي الذي تأنيثه لفظي (و) في جمع (زينب)

المصحح وفسره الشارح بقوله (اي الجمع الصحيح المؤنث) للإشارة الى ان قوله المؤنث صفة للموصوف المحذوف كما مر ما فيه وقوله (ما لحق) شروع في تعريفه وقوله (اي جمع لحق) اشارة الى ان الموصوف عبارة عن الجمع وانما فسرهما ههنا ولم يفسره في تعريف المذكور المصحح للاهتمام به لبعده المسافة ههنا بخلاف الاول (آخره) (اي آخر مفردة) اي مفرد ذلك الجمع (الف واء وشرطه) (اي شرط الجمع الصحيح المؤنث) يعني ان لصحة الجمع بالالف والتاء ايضا شروطا متنوعة بحسب مفردة لان مفردة اما صفة واما اسم فان كان صفة فاما صفة لها مذكر واما صفة ليس لها مذكر فحينئذ (ان كان) فقوله كان من الافعال الناقصة اسمه ضمير مستتر تحته راجع الى المفرد وفسره الشارح بقوله (اي مفردة) وقوله (صفة) بالنصب على انه خبره والواو في قوله (وله) حالية وله خبر مقدم (اي لذلك المفرد) وقوله (مذكر) مبتدأ مؤخر والجملة حالية من اسم كان يعني ان كان مفرد ذلك الجمع صفة ذات مذكر (فان يكون) اي فشرطه ان يكون (مذكوره) (اي مذكر ذلك المفرد) وقوله (جمع) ماض مجحول ونائب فاعله تحته راجع الى ذلك المذكر والجملة خبر ان يكون يعني ان كان كذلك فشرطه اي يكون ذلك المذكر مجاميع (بالواو والتون) بان استجمع فيه الشروط المذكورة في الجمع المذكور الصحيح وحينئذ لم يجوز جمع مثل حمرء وسكرى وفعل بمعنى المفعول وفعل بمعنى الفاعل ومفعال بمعنى مفعيل هذا الجمع لا متاع مذكوره بالواو والتون وانما اشترط هذا (لثلا يلزم) اي لكرهه ان يلزم (مزية الفرع) وهو المؤنث (على الاصل) وهو المذكر لانه لو لم يجمع مذكوره بالواو وجمع كجمع التكرير كفعلاء افعل مثل حمرء وفعل فعلان كعطشى عطشان وجمع مؤنثه بالالف والتاء لزم للمؤنث الفرع مزية على المذكر الاصل حيث جمع هو بالجمع الصحيح ولم يجمع مذكوره به وقوله (وان لم يكن) معطوف على قوله ان كان يعني ان لم يكن (له) اي لمفردة يعني للمفرد الذي هو صفة وليس له (مذكر) وقوله (جمع بالواو والتون) اشارة الى ان النفي في قوله لم يكن عائد الى القيد الاخير يعني ان لم يكن لذلك المفرد الصفة مذكر يجوز جمعه بالواو والتون كما في حمرء وعطشى وقال العصام لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه ان لم يكن لمفردة مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والتون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكوره جمع بالواو والتون انتهى ولعل الشارح اراد بهذا التقييد تحصيل المقابلة بين النفي والاثبات مع انه لا تنافي في مثل هذا اذ يراد به نفي القيد والمقيد معا (فان لا يكون) وقوله (اي فشرط صحة جمعيته) تفسير وفيه اشارة الى ان قوله ان لا يكون خبر للمبتدأ المحذوف والجملة جزائية يعني

المبتدأ قوله جمع بالواو والتون
وطيفة قوله مذكر انتهى

ط صفة للمذكر

المصنف (وقد أدرج) اى ادخل (صاحب الباب) وهو اسم كتاب في النحو
(بعض هذه الاسماء) وهو الارضون والسنون والحرون والاوزون والثون
والقلون ونحوها من المجموع التى وقعت بالواو والنون (تحت قاعدة كلية اخرجتها
من الشذوذ منها) اى من المجموع التى اخرجتها القاعدة المذكورة من الشذوذ
(سين وامثاله) من الثون وهو جمع الثبة بمعنى وسط الحوض وبمعنى الجماعة
(وابقى) اى وابقى صاحب الباب (بعضها) اى بعض تلك المجموع (على الشذوذ)
لعدم اندراجها تحت القاعدة التى ذكرها (منها) اى من المجموع التى
ابقاها (ارضين) جمع ارض (وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه)
اعلم ان عبارة الباب هكذا والزيادة فى نحو ارضين واوزين عوض عن نقص
الكلمة لفظا كارضون اوتوها كاوزون انتهى وقيل فى شرحه ان المراد بنحو
ارضين هو ما لم يكن مذكرا علما عاقلا ويعنى بقوله كارضون ان الواو والنون
فى امثاله عوض عن التاء المحذوفة من ارض فان اصله ارضة بدليل ارضة اى فى
تصغيره ثم قال فى الشرح وكذا فى سنون وثون وقوله اوتوها كاوزون فان الزيادة
فيه عوض عن نقصان الحركة بالادغام وانما قال توها لانه لا يجب ان يكون
اصل اوز بالادغام اوزز بفكه وتجرىك الزاى الاولى حتى يكون نقصانه
تحقيقا لا توها انتهى ما قال فى الباب وما قال فى شرحه واقول ان فى قول
الشارح العلامة فى هذا النقل نوع مخالفة لان صاحب الباب بعد ذكر
تلك القاعدة اخرج كلا من الارضين وامثاله عن الشذوذ كما اخرج نحو السينين
فلا فرق فى دخول الارضين والسينين تحت تلك القاعدة فحينئذ يكون بين قوله
اخرجتها من الشذوذ منها سين وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله
وبين نقله واحالته على المراجعة نوع مخالفة ولو قال وابقى بعضها على الشذوذ
منها قلون وحرون مما لم يكن فى اصله تاء لكان النقل صحيحا موافقا للمنقول
والله اعلم والله در صاحب الوافية حيث قال ان قول المصنف وقد شذخ
جواب عن سؤال مقدر فكأنه قيل فى صورة النقص لقوله وشرطه كونه
مذكرا عاقلا ان هذا منقوض بنحو السينين جمع سنة والارضين جمع ارض
والاوزون والحرون والقلون والثون مع انتفاء الشروط المذكورة فاجاب عنه
بقوله وقد شذ نحو سينين ثم قال وقد تكلف قوم فى توجيهها ومحصلها ان الواو
والياء والنون فيها ليست للاعراب بل هى عوض عن تاء التانيث المقدرة كما
فى ارض اوعن الاعلال والادغام كما فى سنة وحررة وهى فى غاية السماحة انتهى
ملخصا ولا يخفى ان هذا موافق لما فى الباب فقوله (المؤنث) بالرفع معطوف
على قوله فالذكر الصحيح وهو شروع فى مباحث النوع الثانى من الجمع

فانه اسم ملابس بقاء التانيث مع انه مذكر فمثل هذا الاسم لا يجمع بالواو والنون فلا يقال علامتون وقوله (كراهة) بالنصب مفعول له للفعل المنفهم من هذا الشرط يعنى وانما لا يصح جمعه لكراهة (اجتماع صيغة جمع المذكر وقاء التانيث) فانه لما اختص هذا الجمع بالمذكر الخالص لزم ان لا توجد فيه رائحة التانيث وقوله (ولو حذف التاء لزم اللبس) كالدليل للمقدمة الرافعة يعنى اذا امتنع الجمع بذكر التاء لزم حذفها لكن الحذف لا يجوز ايضا لانه لو حذف لزم اللبس فانه لو حذف التاء ففيل علامون لم يعرف انه جمع فعال او جمع فعالة وقيل هذا الشرط غير محتاج اليه لان اشتراط التذكير وعدم المساواة يعنى عنه فان العلامة يستوى فيه المذكر والمؤنث فيكون مثل جريح وصبور كذا في العصام وذكر بعضهم ان وجه ذكر المصنف لهذا الشرط بيان ان المراد بالتذكير اعم من المذكر معنى ولفظا فتحو جريح من المذكر لفظا ومثل علامة من قبيل المذكر معنى كذا قيل (وتحذف نونه) (اي نون الجمع) (بالإضافة) (كما مر في التثنية) من علة حذفه وغيره من الاحكام يعنى انه يجب حذف نونه بالإضافة (وقد شد) اي خرج عن القياس (نحو سنين) وانما قيده الشارح بقوله (بكسر السين جمع سنة بفتحها) للتنبية على ان هذا الجمع ليس بجمع سلامة حقيقة لانه لو كان جمع سلامة حقيقة لفتحت السين كما في مفردة (وارضين) (بفتح الراء) وقيده ايضا للتنبية على ان هذا الجمع جمع على غير قياس او حملا على ارضات (وقد جاء اسكانها) اي وقد جاء في بعض اللغة اسكان الراء كمفرده وعلى التقديرين هو (جمع ارض بسكونها) اي سكون الراء (وانما حكم بشذوذها) اي بشذوذ سنين وارضين (لانتفاء التذكير والعقل) اي لانتفاء الشروط المذكورة في صحة الجمع بالواو والنون وهو كونه مذكرا وعاقلا وقوله (وعدم) بالجر عطف على الانتفاء اي ولعدم (كونهما) اي كون هذين اللفظين (علما اوصفة) وقال في حاشية العصام ان شذوذ سنين من وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونه بالإضافة نحو * دعاني من نجد فان سنينه * وثانيهما ظاهر وبهذا علم ان لا يتجه ان حق بيان الشذوذ ان يقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا بما ذكر قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون انتهى وتام البيت * لعين بنا شيئا وشيبتنا مردا * فان نون سنينه معتقب الاعراب ولذا لم يحذف بالإضافة وهذا ايضا مخالف لما في الباب حيث قال فيه وقد يجعل النون فيه معتقب الاعراب فابقى في الاضافة على خلاف القياس كما في هذا البيت وفي قوله * وماذا تبغى الشعراء مني * وقد جاوزت حد الاربعين * فان نون الاربعين معتقب الاعراب ولذا جعلت مكسورة * واعلم ان الحكم بشذوذها انما هو رأى الجمهور ومنهم

فاعطى الكامل من الجمع للأصل بخلاف فعلان فعلى فانه مشتمل على الالف التى ليست باصل فى علامة التانيث (و) (الشرط الرابع) العدمى (ان لا يكون) (الاسم المذكور مذكرا) (مستويا فيه) (اى فى هذه الصفة) وتذكر ضمير فيه انما هو (بتأويل الوصف) والا فيلزم فيه التانيث لكونه راجعا الى الصفة (مع المؤنث) ظرف لمستويا ايضا فيكون المعنى وان لا يكون الاسم الذى هو الصفة مذكرا مستويا فى تلك الصفة مع المؤنث وقال الرضى هذه العبارة اسخف من العبارة السابقة لان ضمير أن لا يكون عائد الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لا لا يكون الوصف المذكور المذكور مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوى الشئ فى نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكور مع المؤنث لكان حسنا ويكون المعنى وان لا يكون الصفة يستوى فيه المذكور مع المؤنث بان يكون كلاهما على صيغة واحدة واجاب الهندي بان ضمير أن لا يكون عائد الى المذكور لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة فالشارح فسر العبارة على ما اجاب به الهندي ولم يلتفت الى شبهة الرضى كذا فى العصام وقال بعضهم فما ذكره الفاضل الهندي وغيره من الشارحين يندفع به الاشكال واما ما ذكره الشارح بقوله ان الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور اى الذى اريد جمعه مذكرا مستويا فيه اى فى الصفة مع المؤنث فلا يندفع به الاشكال لان الاسم المذكور والصفة واحد فيلزم استواء الشئ فى نفسه مع غيره الا ان يحمل على حذف المضاف ويكون المعنى ان لا يكون مسمى الاسم المذكور مذكرا يستوى ذلك المذكور مع المؤنث فى تلك الصفة اى الاسم * اعلم او لا ان وزن الفاعل اذا كان بمعنى المفعول يستوى فيه المذكور والمؤنث وان وزن المفعول بالعكس يعنى اذا كان بمعنى الفاعل يستويان فيه ايضا فقله (مثل جريح) مثال الاول فانه بمعنى المجرور (وصبور) مثال الثانى فانه بمعنى الصابر (يقال رجل جريح) اى مجروح (وصبور) اى صابرة وهذا فى المؤنث (فلا يجمع) اى ذلك الاسم المستوى (بالواو والنون) بان يكون جمعا مذكرا صحيحا (ولا بالالف والتاء) بان يكون جمعا مؤنثا يعنى لا يجمع بالجمع الصحيح اصلا (فانه للمم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما) اى بالمذكر او بالمؤنث فيكون نظير الخنثى المشكل الذى لم يحكم بدكورة ولا بانوثته (بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان) اى يستوى المذكور والمؤنث (فيه) اى فى ذلك الجمع والذى يستويان فيه هو وزن فعلى (مثل جرحى وصبرى) (و) (الشرط الخامس) العدمى (ان لا يكون) الاسم المذكور (مذكرا) وقوله (ملتبسا) للاشارة الى ان الباء فى قوله (بتاء التانيث) للملابسة وذلك (مثل علامة)

على صيغة افعال والمؤنث على صيغة فعلاء (اضرابا عن قوله غير مستوى اى لا يكون المذكور فى افعال فعلاء مساويا بل يكون المذكور فيه على صيغة افعال والمؤنث على صيغة فعلاء) (نحو احمر حمراء) فانه لا يصح ان يجمع احمر بالواو والنون فلا يقال فى جمعه احمر و ان صيغته غير مستوية مع صيغة مؤنثه وقوله (للفرق) بيان لعلامة كون هذا الشرط شرطاه يعنى وانما لا يصح ان يجمع ليحصل الفرق (بينه) اى بين وزن افعال الذى لغير اسم التفضيل (وبين افعال التفضيل) اى وبين وزن افعال الذى للتفضيل (كافضون) فى جمع افضل اذا كان للتفضيل فلا يجوز فى جمع احمر احمر و ليحصل الفرق بين كونه للتفضيل وبين كونه لغيره وقوله (ولم يعكس) جواب للسؤال المقدر فكانه قيل واذا كان المطلوب من هذا الاشتراط العدمي تحصيل الفرق بينه وبين اسم التفضيل ودفع الالتباس عنه مع ان هذا الفرق يحصل على عكس الامر بان لا يجوز الجمع فى افعال التفضيل وان يجوز فى مثل احمر ولم لم يعكس فاجاب عنه بانه لم يعكس (لان معنى الصفة فى افعال التفضيل كامل لدلالته) اى لدلالة افعال التفضيل (على الزيادة) وما يدل على معنى مع الزيادة كامل بالنسبة الى ما لا يدل عليه بلا زيادة فاعطى للكامل من الجمع تحقيقا للمناسبة (و) (الشرط الثالث) العدمي (ان) (لا يكون) (ذلك الاسم) (فعلا فعلى) (اى) والشرط الثالث ان لا يكون (مذكرا غير مستويا فى تلك الصفة مع المؤنث) ووزن فعلا ليس بمساو (بان يكون المذكور على صيغة فعلا والمؤنث على صيغة فعلى) (مثل سكران وسكرى) (فانه لا يقال فيه سكرانون) وانما لم يصح هنا (للفرق) اى لتحصيل الفرق ودفع الالتباس (بينه) اى بين وزن فعلا الذى مؤنثه فعلى (وبين فعلا وفعلا) اى وبين وزن فعلا الذى مؤنثه فعلا بالهاء (كند مانون) فان مؤنثه ندمانة بالهاء فانه كما ان وزن افعال من الاوزان المشتركة بين افعال التفضيل وبين غيره كذلك وزن فعلا مشترك بين ما كان مؤنثه فعلى وبين ما كان مؤنثه فعلا (ولم يعكس) اى وانما لم يعكس ولم يجعل الحكم بالعكس ورجح عدم الصحة فى الاول دون الثانى مع ان الفرق المقصود يحصل به ايضا (لان فعلا وفعلا اصل فى الفرق بين المذكور والمؤنث) وانما كان اصلا (لانه فيه بالهاء وعدمها) هكذا وجدنا النسخ التى اطلعنا عليها لان فى بغير الضمير وفى بالهاء والباء واظن انه سهو من قلم الناسخ فينبغى ان تكون النسخة الصحيحة هكذا لانه فيه اى بالضمير المتصل المنصوب الراجع الى فرق فيكون المعنى لان الفرق فيه اى فى ندمان ندمانة بين مذكوره ومؤنثه بالهاء وعدمها اى صيغة مذكوره مساوية لصيغة مؤنثه وهو الاصل فى باب التذكير والتأنيث لان التاء اصل فى علامة التأنيث وما هو مبثمل على الاصل فهو اصل

وسلمى فبعد كونه مخالفا للغة والاصطلاح غير مفهوم من اللفظ اصلا لعدم
القرينة انتهى ولعل الشارح ارتكب هذا التكلف لتطبيق كلام المصنف
للجمهور بقدر الطاقة والله اعلم * ثم شرع في بيان شرط النوع الثاني فقال
(وشرطه) (اى شرط الاسم الذى اريد جمعه مع المذكر الصحيح) (ان كان)
(اى ذلك الاسم) (صفة) (من الصفات) وقوله (غير علم) بالنصب خبر بعد
خبر او حال من اسم كان وقال العصام ان قوله غير علم لافائدة فيه ولقائل ان يقول
انا لانسلم انه لافائدة في ذكره اصلا بل فيه فائدة ما لان بعض الصفات نحو صالح
وطاهر اذا كان علما يخرج من هذه القاعدة ويجمع بالواو والنون بلا شرط شيء
من شروط كونه صفة ويحتمل ايضا ان الشارح تبع لما قيل ان الصفة غير
مقابل للاسم فالاولى ان يقول وان كان غير اسم كذا قيل ولكن هذا التوجيه
غير موافق لما قيل فانه لو كان كذا فعليه ان يقول غير اسم (كاسمى الفاعل والمفعول)
(فذكر يعقل) قال في شرح اللب ولو قال يعلم بدل يعقل لتناول نحو قوله تعالى
﴿ فعم الماهدون ﴾ اذ لا يطلق العاقل عليه تعالى انتهى * ولما كان له شروط اخر
اشار اليها الشارح بقوله (اى له) اى لصحة جمعه بالواو والنون (شروط) بعضها
وجودى اى بشرط شيء وبعضها عدمى اى بشرط لاشيء (فالشرط الاول)
وجودى وهو (كونه مذكرا يعقل) كما مر (و) (الشرط الثانى) مع ما عطف عليه
كلها عدمى وهو مع كونه مذكرا عاقلا (ان لا يكون) (ذلك الاسم الكائن صفة)
(افعل فعلاء) (اى مذكرا) يعنى ان لا يكون مذكرا (غير مستوفى صيغة الصفة)
وقوله (الكائن) بالجر صفة جرت على غير من هى له للصفة لكون فاعله مذكرا
وهو قوله (ذلك الاسم) وقوله (اياها) خبر لقوله الكائن وراجع الى الصفة وقوله
(مع المؤنث) ظرف لمستوى وهذه القيود كلها لمستوى المنفى لانها قيود للغير
المستوى لان الصفة نوعان احدهما ان تكون صيغة مذكرها مساوية لصيغة
مؤنثها نحو ضارب وضاربة واتما يوجد الفرق بينهما بالتاء وعدمها والثانى
ان تكون صيغة مذكرها غير مساوية لصيغة مؤنثها بل تكون صيغة كل منهما
صيغة مستقلة كاحمر للمذكر الذى صيغة مؤنثه غير مساوية له بل لها صيغة
مستقلة وهى حمراء وكذلك وزن فعالان غير مساو لوزن مؤنثه الذى هو فعلى
فاراد المصنف ان يخص صحة الجمعية بالواو والنون بالنوع الاول واراد الشارح
ان يفسره على مراد المصنف وحاصل التفسير ان لا تكون تلك الصفة هى
الصفة التى يكون مذكرها غير مساو فى صيغة الصفة التى هى صيغة مؤنثها
بل الشرط ان تكون تلك الصفة هى الصفة التى يكون مذكرها مساويا لمؤنثها
فى الصيغة التى كانت صيغة لمؤنثها فعلى هذا يكون قوله (بل يكون المذكر

(خلافًا للكوفيين وابن كيسان) فانهما اتفقا في جواز الجمع في نحو طاحنة بالواو والنون مخالفين للجمهور لكنهما اختلفا في انه بسكون اللام او بفتحها (فانهم) اى الكوفيين (اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان) اى واجاز ابن كيسان (بفتحها) اى بفتح اللام وقوله ابن كيسان بالرفع عطف على الضمير المرفوع المتصل في اجازوا وهو جائز بلا تأكيد بالمنفصل في وجود الفصل وقد وجد الفصل ههنا وقوله (ويدخل) عطف على قوله لئلا يخرج يعنى انه حمل مراد المصنف على هذا ليدخل (فيه) اى في هذا الحكم (نحو ورقاء) بالالف الممدودة (وسلمى) بالالف المقصورة حال كونهما (اسمى رجلين فانهما) اى نحو ورقاء وسلمى اذا سمى بهما رجل كانا مذكرين (يجمعان بالواو والنون) فيقال ورقاؤون وسلمون (اتفاقا) من النحاة مع انهما ليسا بمذكرين باعتبار لفظهما لكنه لما اريد بالمدح ما يكون بغير التاء سواء كان بالالف ممدودة او مقصورة دخلا في الحكم المذكور وقوله (لان علم التانيث) ينبغى ان يكون علة للاتفاق في جواز الجمع في الاسم الذى فيه الالف دون ما فيه التاء يعنى انهم اتفقا في جواز الجمع بالواو والنون فيما هو بالالف دون ما هو بالتاء لان علم التانيث (هو التاء لا الالف) يعنى ان التاء والالف وان اشتركتا في كونهما علامة التانيث لكن منزلة الالف ليست كمنزلة التاء (فلا يمنع) اى اذا لم يكن المؤنث بالالف كالمؤنث بالتاء لا يمنع ما كان مؤنثا بالالف (من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة) نحو ورقاء (تقلب) اى همزته (واوا) اذا اريد جمعته كما مر من القاعدة فيقال فيه ورقاؤون (فتسمى) وهو بفتح التاء وسكون النون مضارع من الانحاء وهو قبول المحو اى اذا انقلبت الهمزة في الجمع واوا تكون (صورة علامة التانيث) قابلة للمحو وان كان اصل التانيث ثابتا فيها هذا حال الممدودة (والمقصورة) اى وحال الالف المقصورة نحو سلمى (تتحذف وتبقى الفتحة) التى (قبلها) حال كونها (دالة عليها) اى على الالف المحذوفة هذا توجيه الشارح وقال العصام فيما اجاب به عما ذكره الرضى انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر فجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء علمى رجلين ولا يخفى ان هذا الجواب ضعيف انتهى وفي شرح اللب ان المراد بالذكر هو المذكر اللغوى يعنى ما كان معناه مذكرا لا الاصطلاحى الذى هو ما ليس فيه علامة التانيث فلا استدراك فيدخل نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بهذا الجمع بالاتفاق ونحو طلحة يجمع على طلحون بسكون اللام عند الكوفيين وبفتحها عند ابن كيسان فكان المصنف اختار قولهما واما كون المراد من المذكور ما يكون مجردا عن التاء ولو مقدرة ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء

والزاني فاجلدوا * كما سبق في صدر الكلام وقيد الشارح قوله علما يعقل بقوله
(من حيث مسماه لا من حيث لفظه) ليندفع به ما يتوهم من ان التذكير والعلمية صفة
اللفظ وكونه عاقلا صفة المعنى فلا يجوز وصف علما بقوله يعقل فاشار بهذا
القيد الى ان هذا الوصف من قبيل وصف الدال بحال المبدول * ثم ذكر الشارح
وجه هذا الاشتراط فقال (وانما اشترط ذلك) اي انما جعل كونه مذكرا وعلما
للعقل شرطاً في صحة جمعه بالجمع الصحيح اذا كان اسما (لكون هذا الجمع) اي
الجمع الصحيح (اشرف الجموع) وانما كان اشرف (لصحة بناء الواحد) اي لعدم
تغير بناء مفردة (فيه) اي في ذلك الجمع بخلاف الجموع المكسرة لانه غير
بناء مفردها فيه فكل ما ليس فيه تغير فهو اشرف مما يدخل فيه تغير فالجمع
الصحيح اشرف من الجمع المكسر (والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره) اي
من المؤنث وغير العاقل واذا كان كذلك (فاعطى الاشرف) وهو الجمع الصحيح
(للاشرف) وهو المذكر العلم العاقل (فان فقد) على صيغة المجهول وهو ضد
وجد اي وان لم يوجد (فيه) اي في الاسم الذي اريد جمعه جمع الصحيح (الكل)
اي كل من الشروط الثلاثة بان يكون مؤنثا ليس بعلم للعقل (كالعين) فانها
مؤنث سماعي ليس بعلم ولا يستعمل في العاقل فان كلا من معانيها نحال
عن الشروط المذكورة وقوله (او الاثنان) عطف على قوله الكل اي او ان لم يوجد
الاثنان من الشروط (كلمرأة) فانها وان كانت موضوعة للعقل لكن لم يوجد
فيه الشرطان الآخران وهما التذكير والعلمية (او واحد) او وجد فيه
الشرطان ولم يوجد الشرط الآخر (نحو اعوج علما للفرس) فانه علم مذكر
لانه قال في القاموس اعوج بلا لام فرس لبني هلال فيكون حينئذ علما للفرس
خاص لكن لم يوجد فيه الشرط الآخر وهو كونه علما للعقل والحاصل انه
اذا فقد شرط منها (لم يجمع هذا الجمع) اي لم يحز أن يجمع بهذا الجمع بل يجمع
اما بجمع التكسير فتجمع العين بالعين او بالالف والتاء كما قيل في جمع اعوجي
اعوجيات * ولما اورد الرضى على كلام المصنف بانه كان عليه ان يقول بدل قوله
فذكر ان يقول فجرد عن التاء لئلا ينتقض بدخول نحو طلحة ونحروج نحو
سلمى وورقاء اراد الشارح ان يجب بتحرير مراد المصنف بقوله فذكر فقال
(واراد) اي المصنف (بالمذكر) في قوله فذكر (ما يكون) اي اسم يكون
(مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة) اي سواء كانت التاء ملفوظة في نحو طلحة
او مقدرة في نحو نار وغيرها من المؤنثات السماعية وانما وجه مراده بهذا التوجيه
(ليخرج عنه) اي عن هذا الحكم (نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون) يعني
يصدق عليه انه مذكر علما للعقل مع انه لا يجوز أن يجمع بالواو والنون عند الجمهور

الصحيح) بالنصب مفعول مطلق نوعي حذف فعله وجوبا لتضمن قوله جمعيته
 اى اريد ان يجمع ذلك الاسم جمع الصحيح (المذكر) من انواع الجمع * ولما اختلفت
 الاقوال فى كون هذا الشرط شرطا لتذكيره او شرطا لجمعيته حيث قال بعضهم
 انه شرط التذكير وهو المصنف وقال بعضهم ان شرط ما جمع بالواو والنون
 ان يكون مذكرا خاصا اراد الشارح ان ينبه عليه فقال (يعنى) اى يريد المصنف
 بقوله وشرطه (شرط صحة جمعيته) اى ان اريد أن يجمع جمعا صحيحا فله شرط
 فانه (ان كان) (ذلك الاسم) اراد به ما يقابل الفعل والحرف وهو الاسم بالمعنى
 الاعم وبقوله (اسما) اراد به ما يقابل الصفة وهو الاسم بالمعنى الاخص ولذا
 فسر الشارح بقوله (اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه) فحينئذ لا يرد عليه
 ان اسم كان وخبرها متحدان فلا يجوز الحمل فاما كان اسما فهو الاسم بالمعنى
 الاعم وما كان خبرا فهو الاسم بالمعنى الاخص فلا اتحاد بينهما ذهبا وقوله
 ان كان اسما شرط وقوله (مذكر) الفاء فيه جزائية وهو خبر للمبتدأ المحذوف
 وقوله (علم) خبر بعد خبر او صفة للمذكر وفسر الشارح بقوله (اى فكونه مذكرا
 علما) اشارة الى المبتدأ المحذوف وحمله (يعقل) صفة للعلم او المذكر قال
 العصام اشار الشارح بهذا التفسير الى دفع اعتراض الرضى على كلام المصنف
 حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما فذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه
 لا يجوز كون شرطه مبتدأ وما بعده خبره من الشرط والجزاء لان قوله فذكر
 فى معنى فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ
 ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح
 ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما ثم قال وفيه محذورات ثلاثة
 الاول دخول الفاء فى خبر المبتدأ الذى لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف على
 مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما
 وليس فى العبارة ما يجعلهما مصدرين وثالثها الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ
 والخبر وهذا لا يجوز فى السعة فاجاب الشارح بقوله ان قوله مذكر بمعنى كونه مذكرا
 وهو خبر قوله شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما اورده الرضى من انه ليس فى العبارة
 ما يجعله مصدرا لانه يندفع بقيد الحيثية اى فذكر علم من حيث انه مذكر علم
 فيعود الى كونه مذكرا علما بقى انه يلزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر
 فى السعة وكأن الشارح لم يلتفت اليه لانه منع الهندي اختصاصه بالشعر وبقي ايضا
 انه هل يسمع منع الهندي لما ادعى الرضى من غير سند موثوق به كذا فى العصام ملخصا
 ووجه الفاضل الهندي هذه العبارة بان قوله شرطه مبتدأ وخبره محذوف اى
 شرطه ماسيذكر وقوله فذكر جملة جزائية لقوله ان كان اسما كفى قوله تعالى ﴿الزانية

(آخره) (اي آخر الاسم الذي اريد جمعه) وفسر الشارح الضمير الجرور ههنا مخالفا لتفسيره في الاول للتفتن* اعلم ان قوله آخره ليس موجودا في نسخ المتن التي اختارها صاحب المتوسط وصاحب المعرب واما في النسخ التي اختارها الشارح الجامي فهو موجود فعلى النسخة التي اختارها الاولان فاما راجع الى الاسم الذي اريد جمعه او الى آخر ذلك الاسم كما في العصام وقال صاحب المعرب اعني زيني زاده والاول هو الراجح لان المقصور والممدود من انواع الاسماء المتمكنة وجعل الآخر مقصورا اما مساححة او على مقتضى اللغة لاعلى اصطلاح النحاة واما قولهم في هؤلاء وهؤلاء مقصور وممدود مع انهما ليسا من الاسماء المتمكنة لكونهما مبنيين انتهى وتفسير الشارح وقوله (مقصورا) بقوله (اي الفا مقصورة) يدل على انه يختار ان يكون المراد بالمقصور معناه اللغوى وقوله (حذفت الالف) جزائية وقوله (لالتقاء الساكنين) اشارة الى علة الحذف يعنى وان كان آخره كذلك حذفت تلك الالف في الجمع لالتقاء الساكنين من تلك الالف ومن الواو والياء اللتين للجمع (وبقى) (بعد الحذف) اي بعد حذف الالف وقوله (ما قبلها) فاعل بقى وفسره الشارح بقوله (اي حرف) للإشارة الى ان لفظ ما موصوف وعبرة عن الحرف وقوله (كان قبل الالف) للإشارة الى ان قوله قبلها ظرف مستقر صفة لما والى ان الضمير الجرور المؤنث راجع الى الالف وقوله (على ما كان عليه) تفسير لبقى وقوله (مفتوحا) بالنصب حال من فاعل بقى وهو الموصوف وقوله (ولم يغير) على صيغة المجهول ونائب الفاعل راجع الى ما يعنى وانما لم يغير ذلك الحرف الذى قبل الالف (لتدل الفتحة) اي الفتحة التي بقيت بعد حذف الالف (على الالف) اي على ان في آخره الفا حذفت لعله فانه لو غير من الفتحة الى حركة اخرى لم يعلم كون آخره الفا مثل مصطفون) بالواو الساكنة المفتوح ما قبلها في حالة الرفع (ومصطفين) بالياء الساكنة المفتوح ما قبلها حال كون ذلك اللفظ (في حالتي النصب والجر فان اصلهما) اي اصل هذين اللفظين اللذين بفتح الفاء (مصطفون) بفتح الفاء وضم الياء (ومصطفين) بفتح الفاء وكسر الياء (قلبت الياء) فيهما (الفا لتحر كها) اي لكون الياء في اللفظين متحركة بالضم في الاول وبالكسرة في الثاني (وانفتاح) اي ولافتتاح (ما قبلها وحذفت الالف) اي المقلوبة منهما (لالتقاء الساكنين) من تلك الالف ومن الواو والياء الساكنين* ولما كان الاسم الذي اريد جمعه بالواو والنون على نوعين ولكل منهما شرط اراد أن يبين شرط كل منهما فقال (وشرطه) (اي شرط الاسم الذي اريد جمعيته) اي اريد جمعه جمعا وقوله (جمع)

من الجدار) فانه وان لم يكن المفضل عليه ههنا مما ليس من شأنه ان يوجد فيه
 الفقه او العلم لكونهما حمارا وجدارا لكن يجوز أن يكون فقيها وعالما بحسب
 الفرض يعنى لو فرض ان يوجد الفقه في الحمار والعلم في الجدار لكان فقه فلان
 وعلمه اكثر منهما وكذلك ههنا وان لم توجد الكثرة في المفرد تحقيقا لكن
 توجد فيه فرضا * ثم شرع المصنف في بيان بعض التغيرات الطارئة بوقوع الياء
 او الالف في آخر مفردة فقال (فان كان آخره) وهو بالرفع اسم كان وفسره
 الشارح بقوله (اى آخر مفردة) ليكون اشارة الى انه بحذف المضاف وقوله (ياء)
 بالنصب خبر كان وقيد الشارح بقوله (ملفوظة كالفقاضي) يعنى الاسم المفرد
 الناقص الذى هو معرف باللام (او مقدرة كقاض) يعنى الذى هو غير معرف
 باللام ليشمل هذا الحكم النوعين من المنقوص وقوله (قبلها كسرة) صفة للياء
 يعنى الياء التى وقعت قبلها كسرة وقوله (حذف) (اى الياء) جزاء الشرط
 يعنى ان كان كذلك حذفته منه الياء التى في آخره فان قلت كيف يصدق في الثانى
 اى الياء المقدرة قوله حذفته فينبغى ان يخص بالياء المذكورة قلت تعود الياء
 المحذوفة بحذف التنوين للاحاق واوالجمع او يائه ثم تحذف لالتقاء الساكنين بين الياء
 وعلامة الجمع وبينها وليست على حذفها الذى كان قبل لان علة الحذف السابق التقاء
 الساكنين بين الياء والتنوين وعلة الحذف بعد الاحاق التقاء الساكنين بين الياء
 وعلامة الجمع كذا في العصام وتقرير السؤال ان قوله حذفته ليس في محله لان
 الياء في مثل قاض ليست بمذكورة في جمعه حتى يطلق عليها الحذف وتقرير الجواب
 ان علة الحذف في المفرد غير علته في الجمع لان سبب التقاء الساكنين في المفرد
 هو التنوين وفي الجمع سكون واو الجمع (مثل قاضون) بضم الضاد (جمع قاض
 فان اصله قاضيون فنقلت ضمة الياء الى ما قبلها) وهو الضاد (بعد سلب حركة
 ما قبلها) وهى كسرة الضاد (طلبا للتخفيف) لان الكسرة قبل ضمة الياء ثقيلة
 (وحذفت الياء) اى الساكنة (لالتقاء الساكنين) احداها الياء والثانى واو
 الجمع الساكنة وهذا في حالة الرفع (وعلى هذا القياس) اى واقع على هذا
 القياس في الحذف لالتقاء الساكنين (حالنا النصب والجر مثل قاضين فان اصله
 قاضين) يعنى بيائين بعد الضاد احداها ياء الكلمة وثانيتها ياء الاعراب
 (حذف كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين) احداها كسرة الضاد وثانيتها
 كسرة الياء وهما الكسرتان الحقيقيتان (واليائين) اى ولثقل اجتماع اليائين
 وهما الكسرتان التقديريتان (فسقطت) اى ياء الكلمة بعد حذف كسرتها
 (لالتقاء الساكنين) احدهما الياء الاصلية التى اسكنت والثانى الياء الاعرابية
 التى هى علامة الجمع وقوله (وان كان) عطف على قوله فان كان يعنى ان كان

وفيه قاعدة صرفية
 وهي ان ادخل الفير والنقل
 الناقص بعد حذف لاص
 ما قبلها منقوصا بقى على الصحة
 وان كان مكسورا او مفتوحا
 حذفت ما جهناه من السين
 بجر حرف غير العلى للامام
 فان شئت رويته
 الميم اليه

اى او عوضا عن التنوين فقط تارة اخرى وقوله (على سبيل منع الخلو) اشارة
 الى ان هذه المنفصلة مانعة الخلو يعنى انه لا تخلو النون في الجمع عن ان تكون
 عوضا عنهما بان تكون شئ آخر منهما بل ولكن يجوز جمعهما بان تكون
 عوضا عنهما معا فان الجمع المذكور على ثلاثة انواع احدها المعرف باللام نحو
 الضارين والنون فيه عوض عن الحركة فقط اذ لا تنوين في مفردة الذى هو
 الضارب وثانيها المضاف الى ياء المتكلم نحو ضاربي اذلا حركة في مفردة لكونه
 مضافا الى ياء المتكلم بل هي عوض عن التنوين فقط دون الحركة وثالثها نحو
 ضار بين يعنى بغير اللام فانها عوض عنهما في مثله لان مفردة ضارب بالحركة
 والتنوين وقوله (مفتوحة) بالرفع صفة النون وقوله (لتعادل خفة الفتحة ثقل
 الواو والضمه) علة وتوجيه لكون النون مفتوحة يعنى انما فتحت النون في الجمع
 لتكون خفة الفتحة عديلا لثقل الواو المضموم ما قبلها بخلاف النون في التثنية
 كما عرفت فيما مر وقوله (ليدل) اتمام للتعريف بذكر علته الغائية يعنى انما لحق
 تلك الواو احق ليدل (ذلك للحقوق) اى المذكور ضمنا في لحق (او اللاحق فقط)
 بدون ملحوقه (او مع الملحوق) اى او اللاحق مع الملحوق (على ان معه) (اى
 مع مفردة) وانما فسر به وبقوله (الواحد من حيث معناه) ليوجد التقابل بينه
 وبين قوله (اكثر منه) لان مقابل الكثرة هي الوحدة لا الافراد وقوله من حيث
 معناه للاشارة الى ان الوحدة ههنا ليست بوحدة حقيقة بل المراد منها هي
 الوحدة الاعتبارية * ولما ترك المصنف في تعريف الجمع المذكور التقيد بقوله من جنسه
 اراد الشارح ان يذكر نكتة لتركه ههنا فقال (ولم يقل) اى المصنف (من جنسه)
 بان يقول ليدل على ان معه من جنسه اكثر منه (اكتفاء) اى لارادة الاكتفاء
 (بما) اى باللفظ الذى (ذكر) اى ذكره (في التثنية) يعنى ان قيد من جنسه كما هو
 لازم في التثنية لازم ههنا كذلك لكن تركه للاكتفاء لالعدم لزومه ههنا ولزومه
 هناك * ولما كان لفظ الاكثر صيغة تفضيل وكان قوله منه اى من المفرد مفضلا
 عليه والقاعدة تقتضى ان توجد الكثرة في المفضل عليه ايضا اورد عليه سؤال
 يحتاج الى الجواب فقرر الشارح هذا السؤال مع جوابه فقال (فان قيل اسم
 التفضيل) يعنى ان القاعدة مقررة في ان اسم التفضيل (يوجب) اى يقتضى
 (ثبوت اصل الفعل) وهو الكثرة ههنا (في المفضل عليه) هو المفرد (ولا كثرة)
 اى والحال انه لا كثرة (في الواحد) لكونه مقابلا لها (قيل) في جوابه (ثبوت اصل
 الفعل) اى في المفضل عليه على قسمين (اما ان يكون محققا) نحو قولك زيد
 اعلم من عمرو (او على سبيل الفرض) بان يفرض فرضا عقليا بوجود اصل
 الفعل في المفضل عليه حتى يطابق القاعدة (كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم

شرع في بيان ماهو من الافراد ويصدق عليه التعريف فقال (ونحو فلك)
 (بما) اى حال كونه من الاسماء التى (الجمع والواحد فيه) اى فى ذلك الاسم
 وقوله الجمع مبتدأ وقوله (متحد فيه بالصورة) خبره والجملة صلة لما يعنى ان الجمع
 الذى تكون صورته وصورة مفردة واحدة (جمع) (لصدق الحد) اى حد المجموع
 (عليه) اى على مثل لفظ الفلك (فان التغير المأخوذ فيه) اى فى تعريفه قيد
 معتبر (اعم) اى والحال ان ذلك التغير اعم (من ان يكون بحسب الحقيقة
 او بحسب التقدير) بقرينة ذكره مطلقا كما فسرہ الشارح بما ذكر فيما قبل
 واذا كان التغير اعم وغير مختص بالتغير الحقيقى (فضمة فلك اذا كان مفردا) اى
 اذا استعمل مفردا كما فى قوله تعالى ﴿ فى الفلك المشحون ﴾ فانه مفرد لا تصافه بالمفرد
 الذى هو المشحون وقوله فضمة مبتدأ وقوله (ضمة قفل) خبره يعنى ان ضمة
 فاء الفلك اذا استعمل مفردا يكون كضمة القفل الذى هو وزن المفرد (واذا كان)
 اى لفظ الفلك اذا استعمل (جمعا) كما فى قوله تعالى ﴿ حتى اذا كنتم فى الفلك
 وجرين بهم ﴾ فان جرين جمع مؤنث وضمير الجمع راجع الى الفلك فيكون جمعا
 فضمته (ضمة اسد) اى جمع الاسد والحاصل ان وزن فعل بضم الفاء
 وسكون العين من الاوزان المشتركة بين المفرد والجمع * ولما فرغ من تعريف المجموع
 شرع فى بيان انواعه فقال (وهو) (اى المجموع نوعان) (صحيح ومكسر)
 اى النوع الاول جمع صحيح والثانى جمع مكسر (فالصحيح) (اى الجمع الصحيح تارة
 يكون) (لمذكر) (تارة يكون) (لمؤنث) وانما فسرہ بقوله تارة ثلثا يتوهم
 من العطف بالواو أنه يكون لمذكر ومؤنث معا بان يكون مشتركا بينهما (فا)
 (لجمع الصحيح) (لمذكر) وسلك الشارح فى التقدير الى مسلك الهندى حيث
 قدر الموصوف للمذكر وقدّر بعضهم الصفة وفسرہ بالمذكر الجمع صحيحا وكلا
 التقديرين جائزان كما فى المعرب (ما) اى هو جمع (لحق آخره) (اى آخر مفردة)
 (واو) وهو فاعل لحق وقوله (مضموم) بالرفع صفة لواو وقوله (ما قبلها) نائب
 فاعله وقوله (فى حالة الرفع) اشارة الى كون الواو علامة للرفع وقوله (اويا)
 مكسور ما قبلها معطوف على قوله واو ومكسور صفتها ايضا وكل من الصفتين
 صفة جرت على غير من هـ له ولذا ذكر فى الموضعين مع كونهما صفتين للمؤنث
 لوجوب الموافقة فى مثلها الى ما بعدها فى التذكير والتانيث وكلمة او هـ لتقسيم
 المحدود وهو جمع المذكر يعنى انه على قسمين وقوله فى (حالتى النصب والجر)
 يعنى ان كون ذلك الجمع بالياء مشترك بين الحالتين وقوله (ونون) بالرفع معطوف
 على كل واحد من النوعين اى واو ونون ويا و نون ونون وقوله (عوضا) بالنصب حل
 من النون يعنى حل كون تلك النون عوضا (عن الحركة) فقط تارة (او التوين)

او افراد (بجمل اسم الجمع) فانه لا يقع على الواحد ولا على الاثنين * ولما وقع
الاعتراض على هذا الفرق بلفظ الكلم اراد أن يدفعه فقال (فان قيل الكلم
لا يقع على الكلمة والكلمتين) يعنى ان قولك فى الفرق بينهما بان اسم الجنس يقع
على الواحد والاثنين منقوض لان لفظ الكلم لا يجوز اطلاقه على مفردة الذى
هو الكلمة وعلى مثاه الذى هو الكلمتان (وهو) اى والحال انه (جنس)
فاجاب عنه بالمنع فقال قلنا ذلك (وقيل ذلك بحسب الاستعمال) يعنى انه لانسلم عدم
اطلاقه على الكلمة والكلمتين لان مرادنا بجواز الاطلاق ماهو بالوضع وهذا
لا ينافى عدم اطلاقه بحسب الاستعمال لم لا يجوز أن يكون عدم وقوعه عليهما
بحسب الاستعمال (لا بالوضع) اى لا بحسب الوضع * ثم ترقى بالعلو فقل (على
انه لا ضرر) يعنى انا سلمنا ان يكون عدم وقوعه على الواحد والاثنين بحسب
الاستعمال مانعا ايضا لكن لانسلم ان الكلم اسم جنس لانه لا ضرر (فى التزام
كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال) اى وانما قيد المصنف قوله ليس بجمع بقوله
(على الاصح وهو) اى والحال انه (قول سيويه) مخالفا للجمهور مع ان مسلك
المصنف ان يذهب الى ما عليه الجمهور (لان الاخفش قال جميع اسماء المجموع
التي لها آحاد من تركيبها كجامل) وهو جمع جمل (وباقر) وهو جمع بقر (وركب)
وهو جمع راكب وكل واحد منها (جمع) اى داخل فى المجموع وقال فيما نقل
عنه وكذا فى القاموس الجمل زوج الناقة والجامل القطيع من الابل مع رعاته
واربابه والبقر اسم جنس والبقرة يقع على الذكر والانثى والهاء للواحد من
الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها والركب اسم لجماعة الركبان من غير أن
يقصد جمية الراكب عليه وانما وقع للموافقة فى الحروف اتفاقا من غير قصد
وهذا مذهب الاخفش فى ان امثال هذه الاسماء التي هى من اسماء المجموع كلها
داخلة فى افراد المجموع فانه يصدق على كل منها انها دالة على جملة آحاد مقصودة
بحروف مفردة بتغير ما واما اسماء الاجناس فليست بداخلة فى الجمع عند
الاخفش بل اتفق فيها مع سيويه (وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس) يعنى
كما كان اسماء المجموع داخلة فى افراد الجمع كذلك اسماء الاجناس داخلة فيه لوجود
مفردة فيها (كتمر وتمر ونخل ونخلة) يعنى التي يفرق بينها وبين واحدها بالتاء
فصل من هذا ثلاثة مذاهب الاول انها ليسا بجمع وهو مذهب سيويه
وهو مختار المصنف والثانى ان بعض اسماء المجموع داخلة فى اسماء الاجناس
وهو مذهب الاخفش والثالث ان بعضهما داخلان وهو مذهب الفراء * ثم
ذكر ما فيه الاتفاق بقوله (واما اسم جنس اوجع لا واحده من لفظه
نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق) لعدم وجود المفرد فيها من الفاظها * ثم

بقوله مقصودة دون قوله بحروف مفردة فانها حينئذ وان دلت على آحاد
 لكونه فردا منتشرا وشاملا لكل من اتصف بهذا الجنس لكن تلك الآحاد
 ليست بمقصودة بل المقصود منها فرد من افراد هذا الجنس الحامل لمعنى الرجلة
 مثلا (واذا قصد بها) اى باسماء الاجناس (الافراد) اى كونه مفردا (استعمالا)
 اى على ما وقع عليه الاستعمال (فبقوله) اى فتخرج اسماء الاجناس من التعريف
 بالقيد الاخر وهو قوله (بحروف مفردة) لان الافراد الذى قصد باسم الجنس
 ليس مقصودا بحروف مفردة لانه ليس له مفرد حتى يقصد بتغير ما وانما قال
 استعمالا لان دلالتها على معنى الافراد ليست بوضعية (وكذلك) اى وكما خرج
 بقوله بحروف مفردة اسماء الاجناس (خرجت) به ايضا (اسماء المجموع) كرهط
 وقوم ونقر (واسماء العدد) نحو ثلاثة لان دلالة كل واحد منها على الاحاد ليست
 بحروف مفردة اذ لا مفرد لها * ولما وقع اختلاف فى اسماء الاجناس التى يفرق
 بينها وبين واحدها بالتاء وفى اسم الجمع بانهما جمع اولاذكر المصنف ماهو الاصح
 عنده من المذاهب فقال (فحقوتمر) والفاء للتفريع يعنى انه فرع هذا الكلام على
 تعريف الجمع يعنى اذا عرف المجموع بهذا التعريف فنحو تمر وركب ليسا بجمع
 وفسره الشارح بقوله (مما هو الفارق) ومن فى قوله ثمانية وما موصولة وقوله
 الفارق مبتدا وخبره قوله التاء والجملة صلة ما يعنى المراد بنحو تمر هو الاسم
 الذى يفرق (بينه) اى بين ذلك الاسم (وبين واحده) الذى هو من لفظه (التاء)
 يعنى من غير تغيير فى لفظه فان التمر مثلا اسم جنس كما يطلق على متعدد يطلق
 ايضا على واحد فاذا اريد واحد يلحق التاء باخره فيقال ثمرة (و) (نحو)
 (ركب) وزاد الشارح لفظ نحو للإشارة الى انه معطوف على تمر يعنى ونحو
 ركب (مما) اى من الاسماء التى (هى اسم جمع) (ليس بجمع على الاصح) وهو
 مذهب سيويه كما سيحى ثم اضرب الشارح عن قول المصنف بقوله (بل الاول)
 اى نحو تمر (اسم جنس والثانى) اى نحو ركب (اسم جمع كالجماعة) يعنى كما ان لفظ
 الجماعة اسم مفرد دال على الجماعة كذلك الركب اسم الجماعة الركب ان من غير
 ان يقصد جمعية الراكب عليه وانما وقعت الموافقة فى الحروف اتفاقا من غير
 قصد وقوله (وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع) للإشارة الى وجه التفريع
 يعنى ان نحو تمر وركب ليس بجمع لان الاول اسم جنس والثانى اسم جمع وقد علمت
 من قيود التعريف انهما ليسا بجمع فينتج انهما ليسا بجمع * ثم اراد الشارح ان
 يبين الفرق بينهما فقال (والفرق بينهما) اى بين اسم الجنس واسم الجمع هو
 (ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا) لكونه موضوعا على حقيقة
 وكما وجدت تلك الحقيقة جاز اطلاقه عليها سواء وجدت فى ضمن فرد او فردين

آحاد حقيقة وانما التفاوت بين المجموع في تحقيق المفرد وتقديره اه ما في المعصام
فعلى هذا لا مدخل للحروف في الدلالة استقلالاً حتى يجوز تعلق الجار بقوله دل
بل لهما مدخل في مقصود الآحاد استقلالاً (وقوله) اى قول المصنف في التعريف
(بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف) كما سبق في تفسيره واراد به ان الباء
ليست بمتعلقة بما قبلها كما في الباء الاولى * ثم بين التغير بالزيادة فقال (ودخل في قوله
بتغير ما جمعا السلامة) يعنى بهما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم (لان
الواو والنون في آخر الاسم) اى في آخر الاسم الذى هو جمع المذكر السالم
(من تمامه) لان الواو عوض عن الحركة الاعرابية والنون عوض عن التنوين
وكلاهما من تمة الاسم وليس باجنبيين (وكذا الالف والتاء) في جمع المؤنث السالم
واذا كانا كذلك (فغيرت الكلمة) اى كلمة المفرد (بهذه الزيادة الى صيغة اخرى) لان
مفرده معرب بالحركة وتام بالتنوين بخلاف صيغة الجمع (وقوله) اى قول المصنف
(مادل على آحاد جنس) اى للتعريف (يشمل المجموع) التى هى الافراد (واسماء
الاجناس) اى ويشمل ايضا اسماء الاجناس التى هى من الاغيار (كتمر ونخل
فانها) اى فان اسماء الاجناس التى كتمر ونخل (وان لم تدل عليها) اى على الآحاد
(وضعا) لكونها غير موضوعة لها (فقد تدل) اى ولكنها تدل (عليها) اى
على الآحاد (استعمالا) فانه كما يجوز أن يقال فى واحد من التمر هذا تمر يجوز
ان يقال ايضا فى تمرات متعددة هذا تمر وكذا النخل وهو شجر التمر وقوله (واسماء
المجموع) بالنصب عطف على قوله واسماء الاجناس اى ويشمل قوله مادل على آحاد
الاسماء التى هى مفرد ولكنها لا تطلق الا على جماعة (كرهط ونفر) وقوله
(و بعض اسماء العدد) عطف ايضا على ما قبله يعنى يشمل هذا الجنس ايضا بعض
اسماء العدد يعنى غير الواحد والاثنين (كثلاثة) وهو اقل ما يجوز اطلاقه عليه
(وعشرة) وقوله (وبقوله مقصودة بحروف مفردة) متعلق بقوله (خرجت اسماء
الاجناس) يعنى ان قوله فى التعريف مقصودة بحروف مفردة بمنزلة فصل يخرج
من تعريف المجموع اسماء الاجناس التى هى من الاغيار ولما كانت اسماء الاجناس
حاملة لمعنيين احدهما الجنس اعنى مثل الرجلية فى نحو رجل والثانى معنى الافراد
وكان قوله مقصودة بحروف مفردة مركباً من قيدين احدهما مقصودة والآخر
بحروف مفردة وكان خروج اسماء الاجناس بمعنييه ناظراً الى القيدين اراد
الشارح ان يفصله ويقسمه فقال (فاذا قصد بها) اى باسماء الاجناس (نفس
الجنس) يعنى نفس الرجلية مثلاً فى رجل (لا افراده) وهو بكسر الهمزة مصدر
اى كونه مفردا يعنى ان قصد بها احد المعنيين الذى هو الجنس ولم يقصد المعنى
الآخر الذى هو كونه مفردا (فبقوله مقصودة) يعنى فيئذ تخرج اسماء الاجناس

في قوله مادل على آحاد نحو رجل ورجلان هكذا في العصام وقوله (اى يتعلق)
 تفسير لقوله مقصودة يعنى على آحاد وافراد يتعلق (بها) اى بتلك الآحاد
 (القصد) اى قصد القائل (في ضمن ذلك الاسم) يعنى الاسم المجموع وسيجيء
 ان هذا القيد مع قوله (بجروف مفردة) للاحتراز عن اسماء الاجناس وانما
 فسر الشارح بقوله (اى بجروف هى مادة) ليكون اشارة الى ان اضافة
 الحروف الى المفرد بيانية والمراد ان الآحاد مقصودة بالحروف التى هى مادة
 (لمفرده الذى هو) اى ذلك المفرد (الاسم الدال على واحد واحد من تلك
 الآحاد) مثلاً ان الرجال اسم يدل على رجل متعدد تعلق القصد بتغير جملة تلك
 الآحاد باسم واحد مشتمل على حروف هى مادة رجل وقوله (حال كون تلك
 الجروف ملتبسة) للاشارة الى ان قوله (بتغيرما) حال من الحروف والى ان الباء
 للملايسة وماصة للتغير ذكر للابهام يعنى بتغير اى تغير كان بعد كونه (بحسب
 الصورة) كما اشار الشارح الى هذا التعميم بقوله (اما بزيادة) اى سواء كان ذلك
 التغير بزيادة حرف واحد او حرفين او حروف (او نقصان) كحذف التاء من المفرد
 (او اختلاف) يعنى او كان بسبب اختلاف (في الحركات والسكنات) وسواء كان
 ذلك الاختلاف (حقيقة او حكماً) كلفظ الفلك كما سيجيء وانما قال هذا ليدخل في
 الحد مثل هجان بكسر الهاء فان لفظه حال الافراد كلفظه حال الجمع يقال في مفردة
 ناقة هجان وفي جمعه نوق هجان لكن حركته في الافراد مخالفة لحركته في الجمع
 تقديرهما فان الهجان حال كونه مفردا كعمار وحال كونه جمعا كرجال والاختلاف
 بينهما في الحكم لافى الحقيقة* ثم تعرض الشارح لاعرابه وبيان فائدة قيوده فقال
 (فالجار في قوله بجروف مفردة) وهو الباء (اما متعلق بقوله مقصودة) اى فقط
 (او بقوله دل) اى فقط (او بهما) اى او هو متعلق بقوله مقصودة وبقوله دل حال
 كون الوجه الاخير (على سبيل التنازع) بان يجعل معمولاً لاحدهما ويجعل معمول
 الاخير محذوفاً اى مادل بجروف مفردة على آحاد الحروف التى تقصد تلك الآحاد
 بجروف مفردة* واعلم ان العصام رجح الاول من الوجوه الثلاثة وزيف
 الاخيرين لان مادة مفردة كما هى مادة لمفرده مادة ايضا للجمع والمداخلية في الدلالة
 كما كانت للحروف كانت للهيئة ايضا كما لا يخفى والمراد بجروف مفردة اعم من
 حروف مفردة المحقق كما في رجال ومن حروف مفردة المقدر كما في نسوة فانه
 يقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو نساء بضم النون على وزن غلام فان فعلة
 بكسر الفاء من الاوزان المشهورة للجمع الذى مفردة على فعال بضم الفاء ثم
 قال واما ما في الحواشي الهندية من ان المراد بالآحاد اعم من الآحاد حقيقة
 كرجال او اعتبارا كنسوة في جمع امرأة فليس بشئ اذا ما من جميع الا ويقصده

اختلاف اللغة في مفرد هاتين الكلمتين فان فيهما لغتين احدها خصة
والية بالتاء وهو الاكثر فيكون تثنيتهما خصيتان واليتان بالتاء وثانيتها
(خصى والى) بغير تاء وهما (مستعملان وهما لغتان في خصة والية وان كانتا)
اى ولو كانت هاتان اللغتان (اقل استعمالا منهما) اى من اللغتين اللتين بالتاء
فحينئذ تكون تثنيتهما على مقتضى اللغتين خصيان واليان بغير التاء فيهما
فيكون الحذف مبني على اللغة القليلة والتاء مبني على الكثيرة وهذا مراد
هذا القائل ولكن ضعفه الشارح اعتمادا على ما هو الظاهر المتبادر من كلام
المصنف حيث قال وقد حذف ولم يقل وقد يحذف والمتبادر من دخول قد
على الماضي ان تكون للتحقيق وهذا يشعر بان الحذف هو الاكثر وما فهم
من قول هذا القائل يشعر بقلته وبينهما منافاة * ثم اراد الشارح ان يبين
نكتة فيما بين المسئلتين من تباين العبارة حيث قال في المسئلة الاولى وقد يحذف
بصيغة المضارع وفي المسئلة الثانية وقد حذف بصيغة الماضي فقال (ولما كان
حذف النون) اى نون التثنية في حال الاضافة (قاعدة مستمرة) فيما بين اللغات
(اتى) اى اتى المصنف (في بيانه) اى في بيان حذف النون (بالفعل المضارع
المفيد) اى الذى يفيد (للاستمرار) وهو المطلوب ههنا وهذا (بخلاف حذف
تاء التأنيث) في الكلمتين (اذ ليس له) اى لانه ليس لذلك الحذف (قاعدة) فضلا
عن المستمرة (بل وقع) ذلك الحذف (على خلاف القياس في مادة مخصوصة) وهى
مادة الحُصية والالية (فهذا) اى فلو وقع هذا الحذف على خلاف القياس (اتى)
اى المصنف (في بيانه) اى في بيان هذا الحذف (بالفعل الماضى) ليكون دالا
على عدم الاستمرار * ولما فرغ المصنف من تعريف التثنية واحوالها شرع في بيان
تعريف الجمع واحواله فقال (المجموع) اى تعريف الاسم الذى يقال له المجموع
(مادل) ولما كان في المجموع اعتباران احدهما مجموع حروف مفردة مع الزوائد
التي تلحقه وثانيهما مجرد حروف مفردة فبالاعتبار الاول تكون الزوائد حروف
معنى اى لها معنى تدل تلك الحروف عليه فحينئذ لا يكون اسما لكونه ليس بكلمة
بل هو مركب من كلمتين فيكون لفظا وبالاختبار الثانى تكون الزوائد حروف مبنى
لا حروف معنى فحينئذ تكون كلمة فيكون اسما كذا في شرح البلب والمراد هو الاعتبار
الثانى بقرينة ذكر المجموع في ابواب الاسماء فسرّه الشارح بقوله (اى اسم)
واورد معه لفظ (دل) ليكون قوله (على) متعلقا بدل يعنى ان المجموع اسم دل
(على جملة) (آحاد مقصودة) وانما قيد الشارح الآحاد بقوله جملة لئلا يتوهم
ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسماء العدد في كونه اعم من
الاحاد جملة او متفرقة طائفة طائفة او اثنين اثنين او واحدا واحدا فيدخل

عطف على النون وقوله (توجب الاتصال) عطف على توجب وقوله
(والامتزاج) عطف تفسير للاتصال ايضا يعنى ان بين وجود النون وبين
الاضافة منافاة لان النون تقتضى الانقطاع والاضافة تقتضى الاتصال واذا
حصل بين اللازمين منافاة حصل بين الملزومين كذلك (فيتنايان) اى فيتناهى النون
والاضافة * ولما كان القياس فى تنافى الاسماء التى آخرها تاء التأنيث ان لا تحذف
تلك التاء وقد وقع بعض التثنية على خلاف ذلك القياس وبقي باقيةا على
القياس اراد المصنف ان يذكر ما وقع على خلافه فقال (وحذفت تاء التأنيث)
ولما احتمل ان يكون هذا الحذف موافقا للقياس ومخالفا له وصفه الشارح بقوله
(التى قياسها ان لا تحذف من آخر المثنى كشجرتان وتمرتان) ليكون اشارة الى
ان حذفها (فى خصيان واليان) (على خلاف القياس) يعنى ان تاء التأنيث
حذفت فى هذين اللفظين على خلاف القياس لان القياس فيهما خصيتان
واليتان بالتاء قبل الف التثنية لكن لا وجوبا بل (مع جواز اثباتها) اى اثبات تلك
التاء (فيهما) فى هذين اللفظين (على القياس اتفاقا) اى اتفقوا على جواز
الاثبات اتفاقا * ثم بين الشارح نكتة لتخصيص العدول عن القياس بهذين اللفظين
فقال (ووجه حذفها) اى حذف التاء (فيهما) اى فى هذين اللفظين دون غيرها
(ان كل واحدة من الخصيلين والالين) وان كانا مثنيين لفظا ومعنى بان يكون
كل منهما عبارة عن العضوين المخصوصين لكنهما (لما اشتد اتصالهما
بالاخرى) اى اتصال كل واحدة من مفرد الخصيلين والالين بالمفرد الآخر من
كل واحدة منهما يعنى ان الخصية متصلة بالخصية الاخرى والالية متصلة
بالالية الاخرى (بحيث) اى اتصالا ملابسا بحيث (لا يمكن الانتفاع بها) اى
بكل واحدة من الخصية او الالية (بدونها) اى بدون الخصية الاخرى او الالية
الاخرى وقوله (صارتا) جواب لما يعنى لما اشتد اتصالهما صارتا اى صارت
كل واحدة من اللفظين المذكورين (بمنزلة) اى فى منزلة (مفرد) واذا كانتا
مع كونها مثنيتين فى منزلة مفرد يكون آخرها النون وتاء التأنيث تدخل فى الآخر
واللازم منه ان يقول خصيتيه واليتيه ولما لم تقع التاء فى الآخر على مقتضى
هذا اللازم تعين وقوعها قبل الف التثنية وهذا خلاف القياس لانه قد عرفت
ان التاء فى المفرد تقع فى آخره وكذا فيما هو بمنزلته وههنا وقع فى وسط
الكلمة اى فى حشوها (وتاء التأنيث لاتقع فى حشوه) اى فى حشوها هو
بمنزلة المفرد * ثم نقل الشارح وجه آخر فى حذفها منهما فقال (وقيل) ان اصل
الاختلاف ههنا ليس مبني على القياس وعلى العدول عنه بل هو مبنى على

اى حكم صاحب هذه الترجمة (بإشتهاره) حيث قال لكن المشهور وقوله (غير
 ما وقع) بالنصب صفة لقوله اثرا يعنى فما وجدنا اثرا غير الاثر الذى وقع (فى شرح
 الرضى) وقوله (من انه) بيان لما اى الواقع الذى وجدناه فى كلام الرضى هو أنه
 (قد قلب المبدلة من اصل) وقوله قلب انما ينبىء عن ضعف هذا الوجه لاعت
 قوته وشهرته كما زعمه صاحب الترجمة يعنى انه اذا اريد تثنية ما فى آخره همزة ليست
 باصلية بل مبدلة من اصل آخر سواء كان ذلك الاصل واوا او ياء قد قلب تلك
 المبدلة (ياء) وهذا نهاية كلام الرضى * ثم قال الشارح (وهذا) اى قوله المبدلة
 من اصل (اعم من ان يكون هذا الاصل واوا) نحو كساء (او ياء) نحو رداء فيكون
 الحاصل من المذاهب ثلاثة اوجه الاول الاثبات والثاني قلبها واوا سواء كان
 اصلها واوا او ياء وهما الوجهان اللذان ذكرهما المصنف والوجه الثالث
 وهو الذى ذكره الشيخ الرضى بقوله وقد قلب وادعى صاحب الترجمة شهرته
 وهو أنه ان كان اصلها واوا قلب اليه فقط وان كان ياء قلب ياء كما قلب واوا
 فاكفى الشارح بالنقل عن كلام الرضى واما المحشى العصام عصمه الله عن
 الا ثام فقد نقل عبارة كل من الفصل وغيره حيث قال كتب يعنى الشارح
 فى الحاشية فعبارة المنفصل هكذا وما فى آخره همزة لا يخلو اما ان يسبقها الالف
 او لا فالتى سبقها الالف على اربعة اضرب كقراء ومنقلبة عن حرف اصلى كرداء
 وكساء اوزائدة فى حكم الاصل كعلباء ومنقلبة عن الف تأنيث كحمراء ففى هذا
 الاخير قلب واوا لا غير كحمرا وان والقياس فى البواقي ان لا قلب وقد اجيز القلب
 ايضا وعبارة المفتاح هذا واما المعدودة فاذا كانت للتأنيث قلبت همزتها واوا
 واللم قلبت سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلى ككساء او عن جار
 مجرى الصحيح وهو أن تكون للحاق كعلباء وقد رخص فى القلب وعبارة الباب
 توافق ما فى المتن هذا كلامه فى الحاشية اقول ولعل الشارح اختار عبارة الرضى
 لكونها بصيغة قد الداخلة على المضارع حيث قال وقد قلب وهو أكثر فى افادة
 الضعف واما عبارة غيره فقد الداخلة على الماضى فلا تقيد التقليل والله اعلم
 ثم شرع المصنف فى بيان مسألة اخرى من مسائل المثنى فقال ((ويحذف نونه))
 (اى نون التثنية) ((للاضافة)) وقد فسر الشارح بقوله (اى لاجل الاضافة)
 للاشارة الى ان اللام فيه اللام الاجلية فانه مفعول له ليحذف لا ان اللام فيه
 للتوقيت بان يكون مفعولا فيه كما فى المعرب * ثم بين علة حذفها باضافته الى آخر فقال
 (اذ النون) اى لان نون التثنية وقوله (لقيامها مقام التنوين) متعلق بقوله
 (توجب تمام الكلمة) وجملة توجب خبر لقوله اذ النون وقوله (وانقطاعها)
 بالنصب اى انقطاع الكلمة وهو عطف تفسير للتمام وقوله (والاضافة) بالرفع

الهمزة واوا) يقال علما وان وكساوان ورداوان (لان عين الهمزة في صورتين
 ليست باصلية) اى ليست كهمزة قراءة (فشابهت) تلك الهمزة في كونها غير
 اصلية (همزة حمراء) واذا كانت كذلك (فقلبت) على صيغة المجهول يعنى
 اذا كانت حال الهمزة كذلك فقلبت انقلاب (مثلها) اى مثل همزة حمراء
 (واوا) ثم اراد الشارح ان ينقل ما في بعض الشروح من المخالفة لهذه القاعدة
 فقال (وفي الترجمة الشريفة) وهو اسم كتاب يعنى انه وقع فيه هذا الكلام وهو
 (ان اللازم من هذه العبارة) وهى عبارة المصنف حيث قال والا فالوجهان
 حيث عرف الوجهان بالالف واللام والظاهر أنه اشارة الى الوجهين المذكورين
 فيما قبل فيلزم منه (انه لا يجوز أن يقال في رداء) اى في المنهموز الذى اصل همزته
 ياء لا يجوز في تثنيته (الا) احد الوجهين اما (ردا آن بالهمزة اورداوان بالواو)
 ثم قال (لكن المشهور) يعنى لكن هذا اللازم من عبارة المصنف هو خلاف
 ما اشتهر بين النحاة لان المشهور عندهم في مثله ان التثنية فيما اذا كانت همزته
 منقلبة عن ياء مثل رداء يجوز أن يقال (فيه رد ايان بالياء) اى بالياء التحتانية ثم قال
 فاذا كان هذا اللازم من كلامه مخالفا لما هو المشهور (فكان ينبغى ان يقول المصنف
 والا فوجهان بغير لام العهد) يعنى ان يعبر بنكرة (ليكون) اى ليكون لفظ
 فوجهان (عبارة) عن وجهين غير مذكورين فيما قبل فانه اذا كان نكرة يكون
 المفهوم منه انه وجهان من الوجود فيشمل الوجهين السابقين والوجهين
 الاخيرين وهما قوله (عن اثبات الهمزة) وهو احد الوجهين (وردها الى الاصل)
 اى وعن رد الهمزة الى الاصل وهو الوجه الثانى وقوله (لا اشارة) بالنصب
 عطف على قوله عبارة يعنى ليكون الوجهان عبارة عن اثبات الهمزة
 وعن ردها الى الاصل من الواو والياء وان يكون لفظ الوجهين اشارة
 (الى الوجهين المذكورين) وهما اثبات الهمزة وقلبها واوا (كما هو) اى
 تعيين الوجهين المذكورين (المبادر من اللام) في كلام المصنف فانه للعهد الخارجى
 ههنا فكونه للعهد هو الذى يتبادر للذهن وان كان غير المتبادر احتمال حمله
 على العهد الذهني ههنا انتهى نقل الشارح العلامة كلام صاحب الترجمة
 اعتراضه على المصنف فورد الاعتراض ايراده لفظ الوجهان باللام ثم قال
 الشارح العلامة بعد نقله كلام صاحب الترجمة (لكننا قد تصفحنا) اى تتبعا
 وهذا منع لقوله لكن المشهور يعنى لانسلم ان اللازم من كلام المصنف هو
 خلاف المشهور لان دعوى الشهرة تحكم لانا قد تتبعا (كتب الثقة كالمفصل
 والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها) اى في تلك الكتب (اثرا) اى دلالة خفية فضلا
 عن الدلالة القوية الظاهرة (مما) اى من الاثر الذى (حكم على صيغة المعلوم

بأثبات الهمزة بين الالفين (وحكى المبرد عن المازني قلبها) اى قلب الهمزة التي للتأنيث (ياء نحو حرايان والاعرف) اى المسلك الاعرف (قلبها) اى قلب الهمزة (واوا) ولذا اختاره المصنف وقوله (والا) معطوف اما على القريب وهي جملة وان كانت للتأنيث او على البعيد وهي جملة وان كانت اصلية وتفسيره بقوله (اى وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث) للإشارة الى ان ال امركة من حرف الشرط ومن الحرف القائم مقام الجملة الفعلية وذلك (بان تكون) اى بسبب ان تكون الهمزة (للاخلاق كعلباء) بكسر العين المهملة وبسكون اللام وبالباء الموحدة عصب العنق كذا في الصحاح من علب وانما لم تكن الهمزة اصلية لكونه من علب ولم تكن للتأنيث لكونه مذكرا لكونه اسم العصب ولم تكن منقلبة عن واو او ياء (فان همزته) اى همزة لفظ علباء (للاخلاق) اى لاحاقه (بقرطاس) اى بوزن مثل قرطاس (او) عدم كونها اصلية ولا للتأنيث بان تكون الهمزة (منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء) هذا مثال لكون اصلها واوا (ورداء) وهذا مثال لكون اصلها ياء كما قال (فان اصلهما كساو) وهو من الكسوة (ورداى) وهو من الردية وقال في المتوسط واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا او في حكمه ليشمل ما فيه همزة زائدة للاخلاق نحو حرباء تقول حربا ان لكونها في حكم الهمزة الاصلية والمحدوف العجز نحو اخواب يرد الى الاصل نحو اخوان وابوان وفي نحو يد ودم وجهان انتهى وقوله (فالوجهان) مبتدأ وفسره الشارح بقوله (المذكوران) للإشارة الى الالف واللام فيه للعهد الحارجي وخبر ذلك المبتدأ محذوف وهو (جائزان) والجملة جزائية * ثم فسر الشارح ذينك الوجهين بقوله (احدهما) اى احد الوجهين اللذين جازا ههنا هو (ثبوت الهمزة) وقوله (وبقاؤها) عطف تفسير للإشارة الى ان معنى الثبوت ههنا هو البقاء والا فلا يستلزم الثبوت البقاء لان الشيء قد يثبت ولا يبقى (لان الهمزة في الصورة الاولى) اى فى مثل علباء الذى همزته للاخلاق (منقلبة عن واو او ياء) وقوله (ماحققة) بالجر على انه صفة لكل واحد من الواو والياء وقوله (بالاصل) متعلق بماحققة يعنى ان الهمزة في الصورة الاولى كان اصلها واوا او ياء زيدت للاخلاق بالاصل كسين قرطاس (وفي الاخرى) اى وفي الصورة الاخرى (عن اصلية) اى منقلبة عن واو او ياء اصلية (فشابهت) تلك الهمزة حينئذ (همزة قراء) فى كونها اصلية من حيث ان احديهما منقلبة عن حرف اصلى والاخرى ماحققة بحرف اصلى (فتثبت) تلك الهمزة (في صورتين) اى في صورة الاخلاق وفي صورة الانقلاب عن الواو او الياء الاصلية (كما في قراء) اى كما ثبت فى لفظ قراء (وثانيهما) اى ثانى الوجهين الجائزين هو (قلب

الالف (طرفا) اى فى آخر الكلمة حال كونها (بعد الف زائدة) وهى الالف
 الاولى كما ان الواو والياء اذا وقعتا بعد الالف الزائدة تقلبان همزة فكذا الالف
 اذا وقعت بعد الالف الزائدة تقلب همزة وقوله « قلبت واوا » جملة جزائية
 لقوله ان كانت للتأنيث يعنى ان الاسم الممدود ان كانت همزته للتأنيث قلبت
 تلك الهمزة فى تنيته واوا على طريق الايجاب (يقال فى ثنية حمراء حمراوان)
 وانما قلبت واوا ولم تجعل ثابتة كفى الاصلية ولم يحجز فيها الامران كما سيجى
 (لان الهمزة) مطلقا (حرف ثقيل) لكونها من اقصى الحلق الذى لا يخرج
 بعده ولكونها من الحرف الشديدة ولذا تبدل فى الاكثر وتسهل ويمد الحرف
 الذى قبلها ان كان حرف مد ويسكن ان لم يكن كذلك وقوله (من جنس
 الالف) اما حال من الضمير الذى فى لفظ ثقيل او خبر بعد خبر يعنى انها حرف
 ثقيل حال كون ذلك الحرف من جنس الالف او حرف ثقيل كائن من جنس
 الالف ومعنى كونها من جنس الالف ان الهمزة اما الف متحرك او الف ساكن ويدل
 على الاول ان الالف اذا تحرك يصير همزة كفى حمراء وانما اختار ذلك لان مجرد
 كونها حرفا ثقيل لا يوجب ذلك القلب فان قوله (فينبى ان لاتقع بين الالفين)
 مفرع عليه يعنى اذا كانت الهمزة كذلك فيجب ان لاتقع تلك الهمزة بين الالفين
 احدهما الالف الممدودة والثانية الف التثنية * ولما توجه عليه ان حال الهمزة
 الاصلية كذلك فلم تثبت تلك وقلبته هذه فاراد أن يشير الى علة تقتضى القلب
 ههنا فقال (مع انها) اى مع ان همزة التأنيث (غير اصلية) فان علة الثبوت
 هى كونهها اصلية فلما انغدمت علة الثبوت تعينت علة الانقلاب وقوله
 (والواو اقرب) جملة حالية واشارة الى علة وجوب الانقلاب الى الواو يعنى
 والحال ان الواو اقرب (الى الهمزة من الياء لثقلها) اى لثقل الواو بالنسبة
 الى الياء فانسبت الواو الهمزة واشتركتا فى الثقل بخلاف الياء فانها اخف بالنسبة
 الى الواو وهذا بيان لعلة انقلابها عن الواو دون الياء وقوله (ولهذا قلبت)
 تأييد لاقربية (الواو الى الهمزة) يعنى كون الواو اقرب الى الهمزة من الياء يعنى اذا
 وقعت فى اول الكلمة مضمومة قلبت الواو اليها (فى مثل اقلت) من الافعال (و)
 فى مثل (اجوه) من الاسماء والمراد من امثالهما ان تكون الواو مضمومة فى اول
 الكلمة فان اصل الاول وقت وهو ماض مجهول من التوقيت وهو مثال واوى
 واصل الثانى وجوه جمع الوجه ولكن الاغلب فى الاول الهمزة وفى الثانى الواو
 ولما اختار المصنف مذهب الجمهور وهو قلب الهمزة للتأنيث واوا وجوبا وفيه
 مذهب آخران من غير الجمهور اراد الشارح ان يبينهما فقال (ورمما صححت) يعنى ان
 عند البعض ثبتت تلك الهمزة كما ثبتت فى الاصلية (فقل) فى ثنية حمراء (حمرا آن

عطف على قوله اعتبارا اى وجه الانقلاب (فيما زاد على ثلاثة احرف) هو التخفيف كما عرفت * ولما فرغ من حكم الالف المتصور شرع في حكم الممدود اذا اريد تثنيته فقال (و) (الاسم) (الممدود) وانما وسط الشارح لفظ الاسم بين المعطوف وبين الحرف العاطف للاشارة الى انه معطوف على قوله والمقصود واعلم ان الهمزة التى فى الاسم الممدود اما اصلية واما للتأنيث واما ليست كذلك فشرع فى بيان حكم الاول بقوله (ان كانت همزة اصلية) ثم فسر الشارح الهمزة الاصلية بقوله (اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة) يعنى ان المراد بالاصلية هى الهمزة التى ليست بزائدة ولا منقلبة عن همزة اصلية ولا عن همزة زائدة (ثبت) اى ان كانت همزة اصلية ثبتت تلك (الهمزة) على طريق الوجوب (فى الاشهر) يعنى بخلاف ما حكاه ابو على عن بعض العرب كما سذكره وقوله (لاصلتها) متعلق بقوله ثبتت يعنى ان وجه ثبوت الهمزة كونها اصلية ومثالها (كقراء) اى مثل لفظ القراء (بضم القاف وتشديد الراء) وهذا اللفظ اما موضوع (لجيد القراءة) اى لمن حسن تجويد القرآن (او) موضوع (للمتسك) اى لمن تعبد وعلى كلا الوضعين فهو مأخوذ (من قرأ اذا تنسك) يعنى انه يقال قرأ فلان اذا تعبد بقراءة القرآن فتكون الكلمة مهموزة اللام فالهمزة من جوهر الكلمة وقال العصام ان هذا سهو فى القاموس القراء ككتان الحسن القراءة وجمعه قراؤن ولا يكسر وكرمان الناسك المتعبد كالقارئ والمتقريء وجمعه قراؤن وقوارىء انتهى وعلى كل من التقديرين ليست همزة زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة فتكون اصلية واذا اريد ان يثنى ثبت فيقال قراآن * ثم اراد أن يبين غير ما هو الاشهر فقال (حكى ابو على) يعنى السيرافى (عن بعض العرب قلبها) اى قلب الهمزة الاصلية فى تثنيته (واوا نحو قراوان) وهذا خلاف الاشهر وان كان مشهورا فى نفسه * ثم شرع فى بيان الحكم الثانى بقوله (وان كانت) (الهمزة) (للتأنيث) ثم فسر الشارح بقوله (اى منقلبة عن الف التأنيث) للاشارة الى ان قوله للتأنيث خبر لكانت والى ان معنى كون الهمزة للتأنيث انها منقلبة عن الف التأنيث لان الهمزة ليست بموضوعة للتأنيث بل هى مقبولة عن الحرف الذى للتأنيث وهو الالف (كحمراء) يعنى مؤنث احمر (فان اصلها) اى اصل كلمة حمراء (كان) اى ذلك الاصل (حمرا بالقيين) ثم فصل الالفين بقوله (احدهما للمد فى الصوت) يعنى ان كلا الالفين ليسا للتأنيث بل الالف الذى بعد الراء ليس بدلا عن شئ بل مجرد رفع الصوت ومده (والثانية) اى الالف الثانية موضوعة (للتأنيث فقلبت) الالف (الثانية) التى للتأنيث (همزة) للزوم اجتماع الساكنين اولغيره بل (لوقوعها) اى لوقوع تلك

يفرق بينهما بنون التثنية لانا نقول حال الاضافة تسقط النون ايضا (لمكان
الثقل) اى لتمكن الثقل وثبوتها فيما كان زائدا عليه لكونه اكثر حروفا وقوله
(والا) عطف على قوله ان كان (اى وان لم يكن) ذلك المقصور (كذلك) اى
كما ذكر وذلك (بان كان الفه) اى كونه مخالفا بطريق كون الف ذلك المقصور
(منقلبة عن ياء) وذلك الانقلاب اما بان يكون اصله ياء (حقيقة كرحبان فى رضى)
لان الالف التى فى آخر كلمة رضى منقلبة عن ياء فى الحقيقة ومعلوم الاصل (او)
يكون اصلها ياء لافى الحقيقة بل يكون اصلها ياء (حكما) اى فى الحكم (بان كان)
يعنى ان كون المقصور يأثما فى الحكم انما هو بسبب كون المقصور (مجهول الاصل)
اى لم يعرف له اصل من الواو والياء وذلك فى المتمكن الاصل كخسا بمعنى فرد
(او عديم) اى او كان سبب كونه حكما كون اصله معدوما وذلك بان لا تكون
منقلبة عن واو او ياء بل هى اصلية كمتى وعلى والى من الحروف الجارة فان
الالف فى الاسماء العربية البناء اصل كذا فى الرضى وقوله (وقداميل) جملة
حالية من قوله مجهول الاصل اى ان كان مجهول الاصل او عديم الاصل حال
كونه ممالا وقوله (كمتيان) مثال لما هو معدوم الاصل ممالا وهو بفتح الميم والتاء
وبعدهما ياء مفتوحة وبعد الياء الف اى وتقول متيان بقلب الف مفردة ياء (فى متى)
اى فى تثنية متى فانه معدوم الاصل وقداميل فى قراءة متواترة واليه اشار بقوله
(حيث جاء متى ممالا) اى وقد جاء مفردة الذى هو اسم متى بالامالة واما الى وعلى من
الحروف الجارة وان كانتا مكتوبتين بالياء لكن لم يرد فيهما الامالة ولم تكونا
مثل متى وقوله (او كان) عطف على قوله بان كان يعنى ان الداخل فى الحكم الذى
بينه بقوله والاهو ما كان الفه مقلوبة عن ياء حقيقة او حكما او المفرد الذى كان
مبنيا (على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كا) لف (لاعلى والمصطفى)
فان الفهما اصلية لان كلمة الاعلى اسم تفضيل مبنى على اربعة احرف وآخره الف
وكذا كلمة المصطفى اسم مفعول مبنى على الالف ولكن الفهما ليست بمنقلبة عن ياء
فان الاعلى من العلو والمصطفى من الصفوة وهما واو يان (او زائدة) سواء كانت
الالف التى فى آخر هذا الرباعى زائدة (كحلى) فان الفه حرف التانيث وليست
من الكلمة وقوله (فبالياء) جملة جزائية لقوله والافالتقدير (اى فالفه مقلوبة بالياء)
يعنى ان كانت حل المفرد المقصور كذلك فيقلب الفه فى التثنية ياء فيقال رحيان
ومتيان واعليان ومصطفيان وقوله (اعتبارا للاصل) بيان لوجه انقلابه
بالياء فى النوعين وعلة لقوله فالفه مقلوبة وقوله (فيما اصله الياء حقيقة
او حكما) متعلق بقوله اعتبارا يعنى ان وجه الانقلاب فى المفرد الذى كان اصل
الفه ياء حقيقة او حكما هو الاعتبار بالاصل والرجوع اليه وقوله (وتخفيفا)

اى ولم يسمع من لغاتهم امالته فانه ان سمع فيه الامالة الحق باليائى لان الامالة
 امارة الياء (كالوان) بكسر الهمزة وباللام المفتوحة تنثية الى بكسر الهمزة
 وبالألف المقصورة وهو اسم مقصور وان كان اصله من الحروف الجارة فان المراد
 ههنا استعماله (فى المسمى) اى فى الشخص الذى سمي (بالي) يعنى كونه علماله
 لافى استعماله فى اصل وضعه فانه حينئذ لا يثنى وفى حاشية العصام انه ينبغى
 ان يقول ولم يمل او اميل وكان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضى
 شرطه فى قلب عديم الاصل ومجهوله بان يكون تماسع فيه الامالة ولم يكن هناك
 سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء انتهى يعنى اذا كان لامالته سبب
 غير انقلاب الالف عن الياء كالربوا فانه اميل لكن سبب امالته كسر الراء
 التى قبله فهو حينئذ واوى حكما وان كان مماميل * ولما كان هذا الحكم ليس
 على اطلاقه بل بشرط كونه ثلاثيا قيد الانقلاب المذكور بقوله (وهو ثلاثى)
 وفسره الشارح بقوله (اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى) للاشارة الى كون
 الواو للحال والى ان الجملة حالية من الضمير المجرور فى الفه الراجع الى الاسم
 المقصور اى حل كون ذلك المقصور ثلاثيا * ولما كان الثلاثى يطلق على الثلاثى
 المجرد وعلى الثلاثى الاعم من المجرد ومن المزيد فيه فسه بقوله (اى غير مافيه
 اربعة احرف فصاعدا) يعنى ان المراد به ههنا هو الثلاثى المجرد المقابل للرابعى
 والخامسى لا الثلاثى الاعم وقوله من فى (من الرابعى) بيانية لما فى قوله غير ما يعنى
 ان المراد بما فيه هو الرابعى اى المجرد (والثلاثى المزيد فيه) وهو شامل للرابعى
 المزيد على الثلاثى وللخامسى والسادسى المزيدين عليهما وقوله (قلبت)
 جملة جزائية يعنى ان كانت حل المقصور كما ذكر تحكمه اذا اريد ان يثنى ان تقلب
 (الفه) (واوا) لم يكن الحاق الف التنثية وانما قلبت واوا (اعتبارا) اى للنظر
 (للاصل) الذى هو اصله (حقيقة) اى فى الحقيقة (او حكما) اى اوفى الحكم
 كما مر وفى نسخة لاعتبار الاصل باظهار اللام حينئذ يستقيم عطف قوله
 (وخفة الثلاثى) بالجر عطف على قوله لاعتبار واما على النسخة التى ليس فيها
 اللام فيحتمل ان يكون بالنصب على انه معطوف على قوله اعتبارا وان يكون
 مجرورا معطوفا على قوله للاصل يعنى انقلاب الفه واوا للنظر الى اصله الذى
 هو الواو مقطوعا او موهوما واختصاص ذلك الحكم بالثلاثى لكون الثلاثى
 خفيفا بالنسبة الى ما فوقه من الرابعى فصاعدا وهذا التخفيف ملابس (بخلاف ما)
 اى بخلاف المتصور الذى هو (فوقه) اى فوق الثلاثى فى ان يكون اكثر حروفا
 (حيث لا يرد) اى لانه لا يرد الواو ولا يتقلب الالف (فيه) اليه لانه لو لم يرد الالف
 الى اصله اجتمعت الالفان فوجب حذف احدهما فيلبس بالمفرد ولا يقال

الالف بغير تغيير يقتضيه فن التصريف (فقال) لاجله (فالمقصور) وهو
 مبتدأ والجملة الشرطية بعده وهو قوله ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت
 واوا خبره يعنى وحكم المقصور * ولما كان المقصور فى اصطلاح التحويين مشتركا
 بين الاسم الذى اشتمل على الالف المقصورة وبين ذات الالف التى ليس بعدها
 همزة تقتضى مداها فسرہ الشارح بقوله (اى الاسم المقصور) للايدان بان
 المراد به ههنا هو المعنى الاول بقرينة كونه مذكرا لانه لو اريد به المعنى الثانى لقال
 والمقصورة * ثم عرف الاسم المقصور بقوله (وهو) اى الاسم المقصور
 فى اصطلاحهم (ما) اى الاسم الذى (فى آخره) اى يقع فى آخر ذلك الاسم (الف
 مفردة) اى غير مقرونة بهمزة كحمراء اى غير زائدة كالالف الذى
 فى آخر زيد فى نحو ضربت زيدا اذا وقفت عليه * ولما كان القصر فى اللغة يطلق
 على ضد الممدود وعلى الحبس وعلى ضد الطول فى نحو زيد قصر اراد الشارح
 ان يبين ان المناسبة بين المعنى الاصطلاحى وبين المعنى اللغوى يحتمل على المعنيين
 الاولين فقال (ويسمى) اى ذلك الاسم (مقصورا لانه ضد الممدود) اى ضد
 ما فى آخره الف ممدودة فيكون حينئذ من الاضداد (او) اى او يسمى مقصورا
 (لانه) اى لان ذلك الاسم (محبوس عن الحركات والقصر) فى اللغة هو
 (الحبس) وقال العصام ولك ان تجعله مأخوذا من القصر على وزن العنب بمعنى
 خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر ككرم فهو
 قصر وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك فى القاموس انتهى واشرنا اليه
 آنفا ايضا (ان كان الفه) اى الف الاسم المقصور وهو بالرفع اسم كان وانما زاد
 الشارح قوله (منقلبة) للاشارة الى ان قوله (عن واو) خبر لكان وتذكير
 كان ليكون لفظ الالف مذكرا وتأنيث منقلبة للاشارة الى جواز اعتبار
 التأنيث فيه باعتبار كونه كلمة وفيه اشارة الى انه ان اسند الى الظاهر يختار
 التذكير فى امثاله كما اختاره المص وان اسند الى الضمير يختار التأنيث فيه
 كما اختاره الشارح فى قوله منقلبة لكونه مسندا الى الضمير الذى يرجع الى الالف
 ولما كان الانقلاب عن الواو على نوعين احدهما ظاهر والاخر غير ظاهر فسرہ
 بقوله (حقيقية) ليكون اشارة الى انه مشتمل على النوعين يعنى سواء كان انقلاب
 الالف عن الواو انقلابا عنه فى الحقيقة بان يكون انقلابه عنه ظاهرا (كعصوان)
 تثنية عصا اسم ما يعتمد عليه من الخشب او غيره وانما عرف كون اصله واوا
 لانه لم يرسم بالياء ولم يسمع فيه الامالة (او حكما) اى سواء كان انقلابه عنه
 فى الحكم اى فى الاثر المترتب على كونه واويا (بان كان) ذلك الحكم بطريق
 كون ذلك الالف (مجهول الاصل) اى لم يعرف كون اصله واوا او ياء ولم يعمل

في لفظ زيد كما في مختار المخالفين للمصنف وانما احتاج الى هذا التأويل والاعتبار
 لكون الاعلام كثيرة الاشتراك في التسمية فيؤول او لا بالمسمى زيد (ثم يثنى
 ويجمع) هذا حال الاعلام المشتركة حقيقة واما حال الاعلام المشتركة ادعاء
 فقوله (وكذلك عمر اذا صار علما ادعيا لابي بكر) فقوله اذا صار ظرف لقوله
 (يؤول بالمسمى بعمر) يعني ان صحة قولنا عمرين مثلا انما هي لاطلاق لفظ عمر
 على ابي بكر ادعاء فحصل من هذا الاطلاق شخصان مسميان بعمر احدهما
 حقيقة والاخر ادعاء (ثم يثنى) فيقال عمرين (ويجمع) وهذا الاعتبار انما هو
 لعل كثرة الاستعمال فقط وكفاية هذه العلة في الاعتبار مشتركة بين الاعلام
 المشتركة وبين اسماء الاجناس (ورده بعضهم) اى قال بعضهم ان بين الاعلام
 المشتركة وبين اسماء الاجناس فرقا لان في الاعلام المشتركة علتين احدهما
 كثرة الاستعمال والثانية كون الخفة مطلوبة فيها (ولهذا قال) ذلك البعض
 (الاولى ان يقال الاعلام) وقوله الاعلام مبتدأ وقوله (لكثرة استعمالها وكون
 الخفة مطلوبة فيها) متعلق بقوله (يكفى) وقوله (لثنيتهما) اى لصحة جعلها
 مثناة متعلق بقوله يكفى وقوله (وجمعها) اى ولصحة جعلها مجموعة عطف
 عليه وقوله (مجرد الاشتراك) بالرفع على انه فاعل يكفى يعنى انما يكفى مجرد الاشتراك
 اى مجرد الاشتراك في اللفظ والاتفاق (في الاسم) في صحة تثنية الاعلام وجمعها
 لكثرة استعمالها ولكون الخفة مطلوبة فيها فلا يحتاج الى اعتبار معنى مشترك
 بينهما كما تكلف له المصنف (بخلاف اسماء الاجناس كالقراء) فانه يشترط فيها
 الاشتراك في المعنى ايضا فلذا لا يثنى القراء فيحتاج الى اعتبار معنى يشترك بينهما
 (فعلى قول هذا البعض) اى البعض القائل بكفاية مجرد الاشتراك في الاسم
 (ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه) بخلاف المصنف لانه غير
 قائل بكفاية ذلك بل يشترط عنده اشتراك كل من افراد التثنية في معنى وان كانت
 علما كما عرفت ثم اراد الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المصنف من قوله فالمقصود
 الخ فقال (ولما كان آخر الاسم المفرد الذى لحقه علامة التثنية في بعض المواد)
 وقوله (مما) خبر كان اى مما وقع آخر الاسم المفرد في مادة من المواد
 من الاخر الذى (يتطرق اليه التغير) لحكم فن التصريف من كون آخره الفا
 مقصورة او ممدودة حيث يمتنع مع وجودها الحاق الالف (اراد المصنف
 ان يبين حكمها) اى حكم المفرد الذى اريد تثنيته مع انه (يتطرق) ويعرض (اليه)
 اى الى ذلك الاسم (التغير) وانما خص بيان حكم ما يتطرق اليه التغير ولم يتعرض
 لحكم ما وراءه (لان حكمها) اى حكم المفرد الذى (وراءه) اى وراء حكم ما يتطرق
 اليه التغير (يعلم من تعريف المثنى) لكون ذلك الاخر قابلا للحركة التى اقتضتها

يصدق عليهما مفهوم من يسمى بالاب جنسا واحدا فاذا كانا من جنس واحد
(فيثنى) اى فيجوز أن يثنى (باعتباره) اى باعتبار جعلها كالاب ادعاء (فيكون)
اى فيجوز أن يكون (معنى الابوين) معنى (المسمين بالاب وكذا الحال فى الشمس
بالنسبة الى القمر) اى بان يعتبر الشمس قمرًا ويطلق عليها اسم القمر ادعاء
فيكونان داخلين تحت مفهوم من يسمى بالقمر * ثم اورد على هذا الجواب بابطال
السند بدليل لزوم التناقض فقال (فان قلت) ان بين التأويل فى مثل الابوين
وبين عدم جواز التثنية فى مثل القرئين تنافيا لانه لو جاز اعتبار هذا التأويل
فى مثل الابوين (فليعتبر مثل هذا التأويل فى القرء ايضا) بل هو اولى لانه
فى الاول احتاج الى ادعاء كون الام ابا وانه فى مثل القرئين (بلا احتياج الى ادعاء
اسميته للطهر والحيض) اى الى ادعاء الاسمية لاحدهما بان يكون اسم القرء
موضوعا لاحدهما كما فى الاب ويكون الآخر ادعاء (فانه) اى لان اسم القرء
(موضوع لكل واحد منهما) اى من الحيض والطهر (حقيقة) لادعاء والحقيقة
اقوى من الادعاء فى جواز الاطلاق (وليأول) اى وليأول مفهوم القرء بهذا
الاعتبار (بالمسمى به) اى بالقرء (ليحصل به مفهوم يتناولهما) اى الحيض والطهر
(فيثنى باعتباره) اى باعتبار هذا التأويل ويقال قرآن بمعنى الحيض والطهر
(قلنا) اى فى جواب هذا البطلان بمنع ملازمة الشرطية القائلة بانه لو جاز
الاعتبار هناك لزم جوازه هنا بانه لاسلم لزوم هذا الجواز لانه (لاشبهة فى صحة
هذا الاعتبار لكن الكلام) ليس فى هذا بل (فى جواز تثنيته) اى فى انه هل
يجوز التثنية (بمجرد اشتراكه اللفظى بينهما) اى بين الاسمين (وهو) اى هذا
الجواز (الذى اختلف فيه) بين المص وغيره من الأئمة (والمص اختار
عدم جوازه) بدليل انه لم يوجد مثله فى كلامهم بالاستقراء والجزولى والاندلسى
وابن مالك اختاروا جواز التثنية بمجرد الاتفاق فى اللفظ دون المعنى قال الاندلسى
يقال العينان فى عين الشمس وفى عين الميزان (و) قوله (بهذا الاعتبار) متعلق
بقوله (صح) والتقديم للحصر والمراد به تقرير مذهب المصنف يعنى ان المص
لما لم يجوز تثنية الاسم وجمعه بمجرد الاشتراك فى الاسم كان حكمه بانه صح (تثنية
الاعلام المشتركة حقيقة) نحو زيد (اوادعاء) نحو عمرين (وجمعها) اى والحكم
بصحة جمع تلك الاعلام انما هو باعتبار معنى يشترك بينهما كالمسمى به حتى يكون
الاشتراك معنويا لا لفظيا (فزيد مثلا اذا كان علما) فقوله فزيد مبتدأ وقوله
(لكثرة) اى لكثرة الاشتراك متعلق بقوله (يؤول بالمسمى بزيد) يعنى ان صحة
قولنا زيدان وزيدون مثلا انما هى لاشتراك كل من الاشخاص التى وضع لفظ
زيد لها باوضاع متعددة فى المفهوم الذى هو منسمى بزيد لا لانها مشتركة

اى قول المص (ليدل) ليس بقيد مدخل ولا مخرج بل هو (اشارة الى فائدة
 لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد) وهى المعنى الذى فهم من لحوق الالف
 او الياء والنون (و) ايضا هو اشارة (الى انه لا يجوز تنية الاسم باعتبار معنيين
 مختلفين) بان يكون لفظه موضوعا لمعنيين مختلفين بالجنس بوضعين مستقلين
 مثل القرء فانه لفظ واحد موضوع للطهر والحيض بالوضعين ولا يجوز تنية
 القرء (فلا يقال قرآن ويراد بها) اى لفظة قرآن (الطهر والحيض) يعنى بان
 يراد باحد فردى هذه التثنية معنى الطهر وبالاخر معنى الحيض اذ ليس هناك
 المعنى الموضوع له بوضع واحد حال كونه مشتركا بينهما كما فى الرجلين والفرسين
 لان الموضوع له ههنا متعدد بعدد اوضاعهما لان القرء وضع للطهر ووضع
 ايضا بالوضع الاخر للحيض بخلاف الرجلين والفرسين لان الرجل والفرس
 مثلا وضعا لمعنى مشترك بين افراد الرجل والفرس بوضع واحد (بل يراد بها)
 اى بل يجوز أن يقال قرآن ويراد بهذه التثنية (طهران او حيضان على
 الصحيح) اى عند مذهب الجمهور من مذهب الحنفية (خلافا لبعضهم) ثم انه
 لما ورد النقض عليه بسبب التغليب اراد الشارح تقرير ذلك النقض ثم تقرير
 جوابه فقال (فان قلت هذا) اى هذا الكلام الذى تقوله وهو أنه لا يجوز تنية
 الاسم باعتبار معنيين مختلفين (يشكل) اى ينقض (بالابوين) اى لا يجوز
 اطلاق لفظ الابوين (للاب والام) اى من حيث يراد به الاب والام (و) ينقض
 ايضا (بالقمرين للشمس والقمر) فانه ثنى فى الاول باعتبار تغليب الاب على الام
 لشرفه وفى الثانى باعتبار تغليب القمر على الشمس لكون القمر مذكرا والشمس
 مؤنثا سماعيا وكذلك سائر باب التغليب كالعمرين كما ستعرف ما فيه وانما ينتقض به
 لصدق هذا الكلام عليه مع تخلف الحكم (فانه ثنى الاب) ههنا (باعتبار معنيين
 مختلفين ها) اى ذاك المعنيان احدهما (الاب و) الاخر (الام) مع انه يجوز
 ذلك وشائع فى الكلام (وكذلك) فى تقرير النقض انه (ثنى القمر باعتبار معنيين
 مختلفين ها) اى ذاك المعنيان احدهما (القمر و) الاخر (الشمس قلنا)
 فى جواب هذا النقض بمنع الجريان وصدق هذا الكلام عليه بان نقول لانسلم
 ان الاب والام والشمس والقمر معان مختلفة حتى لا يجوز التنية فيها لانه
 (جاز أن يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما) اى بين الاب
 والام وكذلك جاز أن يجعل الشمس مسماة باسم القمر (ثم يؤول الاسم) اى اسم
 الاب (بمعنى المسمى به) اى بمعنى من سمى بالاب (ليحصل مفهوم) وهو من يسمى
 بالاب (يتناولهما) اى هذا المفهوم الذى يشمل الاب الحقيقى والاب الادعائى
 الذى هو الام فاذا كان الامر كذلك (فيتجانسان) اى فيكون الاب والام اللذان

ذلك المفرد وقوله (في العدد) بيان لوجه التشبيه المفهوم من قوله مثله يعنى ان المراد بالمعائلة بين المفرد وبين ما انضم اليه من مفرد آخر حتى يكون المجموع منهما مثنى هى المعائلة فى العدد (يعنى) بالعدد هو العدد (الواحد) وقوله (حال كون ذلك المثل) اشارة الى ان قوله (من جنسه) حال من قوله مثله وقال فى المغرب ان قوله من جنسه صفة لمثله ولا يجوز أن يكون حالا لانه على تقدير كونه ظرفا مستقرا حالا يحتاج الى عامل فكون معنى التحقيق المستفاد من لفظ ان عاملا لها مخالف لما سمع من العرب انتهى وقوله (اى من جنس مفردة) اشارة الى ان ضمير جنسه راجع الى المضاف المتدر فى التعريف وايضا اذا لم يقدر المضاف يكون راجعا الى ما كأمراً * ولما كانت المجانسة بين شيئين تطلق على معنى ان هذين الشيئين يكونان تحت مفهوم واحد اراد الشارح ان يبين انهما مجانسان (باعتبار دخوله) اى دخول كل واحد من المفرد ومما هو بمثاله اى دخول المماثل (تحت جنس الموضوع له بوضع واحد) وقوله (المشترك) بالجر صفة للموضوع يعنى ان المفرد والفرد الذى ضم اليه داخلان تحت المفهوم الذى يشترك (بينهما) اى بين المفرد وبين ما ضم اليه من الافراد مثلا اذا قلنا مسلمان ومسلمين فقيه فردان احدهما المفرد الذى لحق به الالف والنون والياء والنون وهو مذكور بجوهره والثانى المفرد الآخر الذى دل عليه المجموع وهو غير مذكور بجوهره وكل منهما داخلان تحت مفهوم المسلم الذى هو عاقل يقبل الاسلام وهو مفهوم مشترك يصدق على كل منهما بطريق الحقيقة وفى العظام ان قوله تحت جنس الموضوع له يشكل بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلتا تحت جنس الموضوع له اى الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وهو الشجاع وكذلك ابوان على ما نبينه فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس الموضوع له الاب فينبغى ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد ان يقال المراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازى فى حكمه ويجعل ما ذكره فى القمرين والابوين كاشفاعة انتهى * واعلم ان تفسير الشارح للمعائلة بقوله فى العدد يعنى فى الواحد يلايم قول المص حيث زاد بعد قوله مثله قوله من جنسه ولو لم يفسره بهذا كان قوله من جنسه زائدا مستدركا لان اسم الجنس المفرد النكرة حامل للمعنيين احدهما الواحدة والثانى الجنس * ولما ريد بالمعائلة المعائلة فى العدد بقى المعائلة فى الجنس فافاده بقوله من جنسه ثم اشار الى الشق الآخر بقوله (ولو اريد بقوله مثله ما) اى اريد به الاسم المفرد الذى (بمثاله) اى يماثل المفرد (فى الواحدة والجنس جميعا لاستغنى) اى كان التعريف مغنيا (عن قوله من جنسه) لكونه مستفادا من لفظ مثله * ثم اراد بيان بعض القيود فقال (وقوله)

لان النون لما كانت عوضا عن التثوين او الحركة لم يبق لها مدخل في الدلالة
 على المعنى قوله (لانه) متعلق بقوله لا بأس اى وانما لم يكن تناف بينهما لان عدم
 دلالة لحوق النون غير مسلم لجواز أن تكون النون لاحقة دالة على المقصود كما
 في باقى اللواحق واما (على تقدير تسليمه) اى تسليم عدم دلالتها فلا منافاة ايضا
 (اذا) اى لان الشائع الجائز في الاستعمال انه اذا (دل امران من امور ثلاثة
 على شئ) اى على معنى من المعاني لا يلزم منه ان يدل كل من الثلاثة على ذلك
 المعنى بل اذا دل الامران من الثلاثة على ذلك المعنى ولم يدل الواحد الاخير عليه
 (صح ان يقال) فيه (ان هذه الامور الثلاثة) باسرها (دالة عليه) اى على ذلك
 الشئ فلا يضطر خروج احد هذه الثلاثة عن عدم كونه دالا عليه وقوله (غاية
 ما في الباب) اشارة الى التحقيق يعنى مع ان التحقيق ههنا ان النون دلالة
 على المعنى ايضا لكن دلالتها ليست كدلالة الامرين الاخيرين في القوة بل التحقيق
 (ان تكون دلالتها) اى دلالة النون (بواسطة هذين الامرين) يعنى بواسطة
 الاسم المفرد الملحق وبواسطة الالف او الياء المكسور ما قبلها لان النون
 لو وجدت مع الواو ومع الياء المكسور ما قبلها تدل بواسطتهما على معنى الجمع
 اعلم ان قوله ولا بأس دفع لما اورد في الحواشى الهندية حيث اراد بالدلالة معنى
 اللحق بقرينة ان النون من اللواحق مع انها ليست فيها دلالة على المقصود
 فاعل مراد المحشى الهندى حمل الدلالة في ليدل على الدلالة بلا واسطة
 وان المراد باسناده هو الاسناد الحقيقى وعلى توجيهه يحتاج الى تقدير قوله وانما
 يلحق حتى يشمل النون ولما دفع الشارح الجامى بما دفعه فهم منه ان مراده حمل
 الاسناد على المجاز تارة وتعميم الدلالة من الدلالة بالواسطة وبلا واسطة تارة
 اخرى واعترض العصام على الشارح الجامى بانه منع ما جمع عليه من كون
 علامة التثنية الالف او الياء واما النون فهي عوض عن الحركة والتثوين
 في المفرد وما ذكره على تقدير تسليمه في غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض
 من الحاق الالف او الياء والنون الدلالة بل من مجرد الحاق الالف او الياء انتهى
 يعنى ان قوله على تقدير تسليمه يقتضى ان يكون عدم دلالة النون غير مسلم مع
 ان عدم دلالتها يجمع عليه ومنع ما اجمع عليه غير مسموع هذا وجه السخافة
 والله اعلم بالصواب وقوله (على ان) متعلق بقوله ليدل اى انما الحق بآخره
 هذه الملحقات ليدل بعضها على ان (معه) (اى مع مفردة) يعنى مع مدلول مفردة
 وقال العصام هذا التفسير يؤيد تقدير المفرد في التعريف انتهى واقول واما
 على تقدير عدم تقدير المضاف في التعريف فالضمير راجع الى ما في ما لحق آخره
 كذا في المعرب فقلوه معه خبر مقدم لان وقوله (مثله) بالنصب اسمها اى مثل

اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى كلمة الباء وقوله (حالتي النصب والجر)
 للإشارة الى محل الباء وهو حالة النصب والجر بالاشترائك وقوله (ليمتاز عن صيغة
 الجمع) اشارة الى علة كون ما قبل الباء مفتوحا يعنى انما فتح ما قبلها ليحصل الامتياز
 بين الباء التي في المثني وبين التي في الجمع لانها فيه مكسور ما قبلها ثم اشار الى وجه
 ترجيح الفتحة في المثني بقوله (ولم يعكس) اى وانما لم يعكس الامر بان يكسر
 ما قبل الباء في المثني ويفتح في الجمع (لكثرة التثنية وخفة الفتحة) اى لكون التثنية
 اكثر استعمالا من الجمع ولكونه اكثر تداولاً في الألسنة بخلاف الجمع فانه لما كانت له
 جموع مكسرة كانت معينة له في الاستعمال فكان استعمال السالم منه اقل بالنسبة
 الى التثنية لانه ليس لصيغة التثنية ما يعينها من الصيغ فلما كثرت المثنيات ناسب
 ان يتعين لها ما هو اخف من الحركات فعين لها الفتحة قوله (ونون) بالرفع
 معطوف على احد الامرين المفهوم من او الداخلة في التعريف وقوله (عوضا)
 مفعول له لقوله لحق او حال من النون اى انما لحقت النون في آخر المثني على كلا
 القسمين ليكون عوضا او حال كون النون عوضا (عن الحركة) اى الحركة التي
 في المفرد مطلقا (او) عوضا عن (التثوين) الذي في المفرد العارى عن اللام
 وقوله (مكسورة) بالرفع على انه صفة للنون وهذا احتراز عن النون المفتوحة
 التي في جمع المذكر السالم وقوله (لئلا تتوالى الفتحات) علة لكون النون مكسورة
 يعنى انما كسرت النون ههنا مع ان الفتحة اخف لئلا تقع الفتحات متوالية (في صورة
 الرفع) اى في صورة كون المثني مرفوعا بالالف (وهى) اى تلك الفتحات المتوالية
 اربع ثلاثة موجودة وواحدة مفروضة اما الثلاث الموجودة فاحداها
 تحقيقية واثنان تقديريتان اما الموجودة التحقيقية فهى (فتحة ما قبل الالف)
 واما الموجودة التقديرية فهى الالف (التي هى في حكم الفتحتين و) اما الغير
 الموجودة المحترز عنها فهى (فتحة النون) وقوله (ليدل) متعلق بقوله لحق
 ولما احتمل في ارجاع الضمير في ليدل ثلاثة احتمالات اراد الشارح ان يشير اليها
 بقوله (ذلك اللحق) اى ليدل ذلك اللحق السابق ذكره في ضمن لحق (او)
 ليدل (اللاحق) الذي هو الالف والياء والنون (وحده) بدون الملحق هذا
 ملايم لتقدير المضاف في قوله آخره كما مر (او) ليدل ذلك اللاحق (مع الملحق)
 اى مع صيغة المفرد وهذا ملايم لتقدير مع لواحقه * ولما كان بين كون النون من اللواحق
 وبين عدم دلالتها على المقصود توهم تناف اشار الشارح الى دفع ذلك التوهم
 بقوله (ولا بأس باشتماله) اى في اشتمال اللاحق او تعريف المثني (على لحق
 النون) حيث قال ولحق نون مكسورة (وعدم دلالة) اى في عدم دلالة (لحوقها)
 اى لحق النون (على ذلك) اى على ما سيحى في قوله على ان معه مثله من جنسه

ونون كما عرف به القاضى فى كتاب اللب فحينئذ لا يحتاج الى هذين التقديرين اللذين هما من التكلف ومعلوم انهم جعلوا المقصود الاظهر فى كثير من المواضع قرينة على المراد* واعلم ان ههنا بحثا من وجوه الاول انه على تقدير المضاف استشكل بانه يصدق تعريف المثنى حينئذ على نحو مسلمون ومسلمين لانه يصدق عليه انه ملحق آخر مفردة واو او ياء مع انهما جمع لامثنى فلا يكون التعريف مانعا واجيب عنه بتحرير المراد بان المفرد ههنا يراد به ما هو مفرد للتثنية كما يراد به فى الجمع ما هو مفرد للجمع لان المفرد يطلق بالاشتراك على ما يقابل التثنية وعلى ما يقابل الجمع فان ناصرا مثلا مفرد التثنية بالنسبة الى ناصران ومفرد الجمع بالنسبة الى ناصرون كما ان لفظ انما مشترك بين تثنية المذكر والمؤنث وكذا الحال فى سائر المشتركات فلا يصدق التعريف على نحو مسلمون لانه لم يلحق بمفرده الف ونون لان مفردة من حيث اريد جمعه ليس بمفرد المثنى الثانى انه على تقدير قولنا مع لواحقه لم يصدق على المثنى الذى حذف نونه بالاضافة فى نحو مسلما بلدة لانه على هذا التقدير يكون المثنى مجموع المفرد والالف او الياء والنون ولا نون فى مثل هذا المثنى واجيب عنه بان المراد به اصل الوضع وحذف النون عند الاضافة لا ينافى كونها جزءا من الدال لانه كالترخيم وقد اجيب عنه بان النون مقدرة وردت بان النون فى حال الاضافة كالتوين فكما لا تقدير للتوين مع الاضافة كذلك لا تقدير للنون معها ويمكن ان يقال لانسلم ان النون كالتوين والحركة لانه قياس مع الفارق لان التوين والحركة لا يوجدان الا بعد التركيب مع العامل بخلاف النون فانها توجد قبل التركيب ايضا ولا معنى لجعلها عوضا عن الحركة او التوين كذا فى الامتحان وسيجيء فى كلام الشارح ما يخالفه من جعلها عوضا عنهما الثالث ان الاستثناء عن هذه التكاليف على تقدير الاكتفاء بظهور المراد انما يتم اذا لم يكن فى التعريف لفظ اللحق كما لم يكن فى عبارة اللب متن الامتحان اما على عبارة المصنف حيث ادخل اللحق ففى كون ظهور المراد قرينة له نظر الا ان يراد من قوله لحق انه على وجه اللحق على ان يكون من قبيل ضيق فم البر فقوله (الف) بالرفع فاعل لحق فاشار الشارح بقوله (حالة الرفع) اى فى حالة كون المثنى مرفوعا الى ان كلمة او فى قوله (او ياء مفتوح) لتقسيم المحدود يعنى المثنى قسما واحدا ملحق آخره الف وهو ما كان مرفوعا والاخر ملحق آخره ياء وهو ما كان منصوبا ومجرورا كما فسر به فيما سيجي* ولما كانت الياء مشتركة بينه وبين الجمع اراد أن يحتز عن التى فى الجمع بقوله مفتوح (ما قبلها) ثم اراد ان يفسر الموصوف بقوله (اى مفتوح حرف) فقوله حرف تفسير لما وقوله (كان) اشارة الى ان قوله قبلها ظرف مستقر صفة للموصوف وقوله (قبل الياء)

(لنقصان عقولهن) متعلق بقوله (مجرى) اى انما اجريت الاناث (مجرى غير العقلاء) ولم تجر مجرى العقلاء لكون عقولهن ناقصة فحصل من هذا الخلاف ان النون موضوعة لجمع المؤنث على ما حققه الشارح ولغير العقلاء على ما حققه الهندي تبعاً للرضى فتحوا الايام مضيئ ليس بحقيقة عند الشارح لانها ليست بمؤنث وحقيقة عند الشارح الرضى لانها من غير العقلاء * ولما فرغ المصنف من مسائل المؤنث شرع في بيان مسائل المثنى فقال (المثنى) اى الاسم الذى يطلق عليه المثنى وهو في اصطلاح النحاة (ما) اى اسم (لحق آخره) ولما رجع ضمير آخره الى ما وكانت كلمة ما عبارة عن نفس المثنى وكان آخره هو النون اللاحقة احتاج الشارح الى تقدير يصحح ما هو المراد فقال (اى آخر مفردة) يعنى المراد باللاحق ما لحق آخر مفردة لا آخر المثنى نفسه وهذا التوجيه (بتقدير المضاف) بين لفظ الآخر وبين الضمير المجرور (او قدر) اى او التوجيه في تصحيح المراد انه ليس بتقدير المضاف بل قدر (بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه) والمعنى على التقدير الاول ان المثنى هي الصيغة التى ركبت من المفرد ومن الملحقات وليس المفرد جزءاً منه بل خارج عنه وعلى التقدير الثانى ان المثنى هو المفرد واللواحق اى مجموعهما فيكون المراد بالآخر هو آخر المثنى قال الاول ان المثنى كل مفرد لحق آخره الف او ياء مع نون مكسورة وما ل الثانى ان المثنى اسم فى آخره الف او ياء مع نون مكسورة * ثم اراد ان يبين وجه الاحتياج الى التقدير فقال (والا) اى وان لم يقدر المضاف او قولنا مع لواحقه (لا يصدق التعريف) اى تعريف المثنى على فرد من افراده (الا على مثل مسلم) اى على لفظ مسلم المفرد الذى هو جزء (من) لفظ المثنى الذى هو لفظ (مسلمان) مثلاً فى حالة الرفع (و) لفظ (مسلمين) فى حالة النصب او الجر (كما لا يخفى) لان الملحقات انما تلحق بآخر لفظ المسلم فيكون المثنى عبارة عنه مع انه مفرد غير داخل فى افراد الحدود فلا يكون التعريف مانعاً وبعد دخول الملحقات يكون المثنى عبارة عن الاسم الذى يلحق بآخره اى بآخر لفظ مسلمان او مسلمين الف او ياء فيلزم ان يوجد اسم يلحق فيه الف او الياء بآخر لفظ مسلمان او مسلمين ولا يخفى انه لم يوجد اسم مثله فانه حينئذ يكون المثنى هو المسلمان والمسلمين وكذا ناصران وضاربان فلا يصدق التعريف على شئ * ولما كان الاحتياج الى هذين التقديرين الاعتدال لا اكتفاء بظهور المراد بل لا احتياج اليه عند اظهار المراد اراد الشارح ان يشير الى جواز هذا الاحتمال فقال (ولو اكتفى) اى فى تعريف المثنى (بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات) يعنى ان عبارة المصنف وان وقعت هكذا لكن المقصود الاظهر هو ان يكون فى آخره الف

المائل (جمع المذكر غير العاقل) والحاصل ان حكم ضمير هذين النوعين (فعلت
وفعلن) ففسر الاول بقوله (اى ضمير فعلت مقرونا بقاء التائيت بتأويل الجماعة)
وفسر الثانى بقوله (و ضمير فعلن) ولما كان الضمير فى فعلن هو البارز ففسره بقوله
(اى بالنون) بخلاف فعلت فان الضمير فيه لما لم يكن بارزا بل كان مستكنا تحته
وكان التاء علامة له ففسره بقوله مقرونا * ثم نبه الشارح على وجه التخيير بين
الحكمين فقال (واما فى جمع المؤنث) اى اما كونه بالنون فى جمع المؤنث كالنساء
والعيون (فظاهر) لكونه على الاصل (لان هذه النون موضوعة له) اى لجمع
المؤنث سواء كان عاقلا او لا (واما فى جمع المذكر) اى واما كونه بالنون فى جمع
المذكر (الغير العاقل كالايام فلانه) اى فغير ظاهر لانه (لا اصل له) اى لجمع
المذكر الغير العاقل (فى التذكير كالرجال) بان يكون ضمير مخصوص وضع له
كموضع الواو للجمع العاقل والنون للجمع المؤنث وقوله (فيراى حقه فى التذكير)
على صيغة المجهول والفاء للسببية وهو معطوف على جملة لا اصل له وهو داخل
فى المنفى اى لم يوجد له اصل يكون سببا لمراعاة حق ذلك الاصل والفاء فى قوله
(فاجرى) تفرعية لان قوله اجرى على صيغة المجهول تفريع على قوله
لا اصل له وداخل فى النفي اى اذا لم يكن لمثل هذا الجمع اصل ولم يجب ان يراى
حقه اجرى ذلك النوع من المجموع (مجرى المؤنث) لانه مناسب للمؤنث
العاقل الناقص بالنسبة الى المذكر العاقل لان فى الثانى كمالين دون الاول فان
فيه كالا واحدا وهو كونه من العقلاء وما نحن فيه من غير العاقل ليس له كمال
اصلا وحاصل ما بينه الشارح من الوجوه ان الامر ههنا على ثلاثة اوجه ماله اصل
فى التذكير وماله اصل فى التائيت وما ليس له اصل منهما قالوا موضوعة للاول
والنون موضوعة للثانى واستعمالها فى الوجه الثالث لكونه جاريا مجرى المؤنث
وهذا مخالف لما فى الحواشى الهندية لان ما ذكر فيها يرمى الى كون الامر ههنا على
وجهين حيث قال (فى الحواشى الهندية) حال كون ما فيها (موافقا لشرح الرضى)
وهو (ان النون) اى الضمير المتصل (موضوعة لجمع غير العقلاء) سواء كان مؤنثا
او مذكرا (كالواو) اى كما ان الواو (وضعت لجمع العاقلين) وحاصل تقسيمه
ان الجمع اما جمع العقلاء كالسلمون او جمع غير العقلاء كالنساء والايام (فاستعمالها)
اى فاذا وضعت النون لغير العقلاء مطلقا يكون استعمال تلك النون (فى النساء)
اى فى قولنا النساء فعلن ليس لكونها مؤنثا بل (للحمل) اى لحمل نحو النساء
(على جمع غير العقلاء) اى على نحو الايام والعيون على عكس ما وجهه
الشارح وانما حملا المؤنث على غير العقلاء (اذ الاناث) اى لان الاناث وقوله

وقوله (حكم ظاهر غيره) (المؤنث) (الحقيقي) بالرفع خبر للمبتدأ الذي هو قوله وحكم ظاهر الجمع أى حكم ظاهر الجمع مثل حكم الاسناد الى الاسم الظاهر الغير الحقيقي ثم فسر ذلك الحكم بقوله (فانت بالخيار) ثم فسر الخيار بقوله (ان شئت لحتت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجات وجاء الرجال) ثم شرع في بيان حكم الاسناد الى ضمير العاقلين فقال (وضمير) بالرفع مبتدأ وتوسيط الشارح قوله (جمع المذكور) لبيان موصوف قوله (العاقلين) (أى جمع المذكور العاقل) وقوله (من جموع التكسير) تفسير وبيان بان العاقلين مخصوص بقوله (غير) (الجمع) (المذكر السالم) وانما استثنى جمع المذكور السالم من هذا الحكم (فانهم) أى العرب (اذا جمعوا سالما) أى اذا ارادوا ان يجمعوا العاقلين بالواو والنون (فان ضميرهم) أى الضمير الراجع الى ذلك الجمع (الواو لا غير) أى لا غيره من هي ونحوه (يقال الزيدون جاؤا ولا يقال) (الزيدون) (جاءت) وهذا الحكم مخالف للحكم الذي يحىء فقوله وحكم ظاهر الجمع مبتدأ وقوله (فعلت) خبره بحذف المضاف (أى) حكم (ضمير فعلت وهو) أى ذلك الضمير (المستكن) أى الذى كان مستكنا (فيه) أى فى لفظ فعلت وقوله (المقرون) بالرفع صفة المستكن أى الضمير المستكن الذى كان مقرونا (بالتاء الساكنة) حال كون تلك التاء (للتأنيث) وحال كون ذلك التأنيث (بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت) فان جاءت اسند الى ضمير المؤنث المفرد المستكن تحته الراجع الى الرجال بتأويل الجماعة أى جماعة الرجال جاءت قوله (وفعلوا) معطوف على قوله فعلت (أى) حكمه كذلك (ضمير فعلوا يعنى) بالضمير (الواو) وهو الضمير البارز لا المستكن كما كان فى فعلت ولاتأويل ههنا كما فى فعلت يقال الزيدون جاؤا وانما قالوا كذلك لانه هو الاصل (لكونها) أى لكون كلمة الواو (موضوعة لهذا النوع من الجمع) وهو نوع جمع المذكور العاقلين * ثم شرع في بيان الجمع المكسر المؤنث وفى الجمع من غير العقلاء فقال (والنساء) وهو جمع المؤنث المكسر (والايام) وهو الجمع من غير العقلاء فقوله والنساء مبتدأ وخبره ماسيحي من قوله فعلت وفعلن (أى ضمير النساء وما) أى وضمير الجمع الذى (يمثلها) أى يكون مائلا (فى كونه) أى فى كون ذلك المائل (جمع المؤنث) كالنساء (وان لم يكن) أى ولو لم يكن ذلك الجمع المائل لها (من العقلاء) وفيه اشارة الى ان جهة التشبيه بين النساء وبين ممثلها كونه جمع المؤنث فقط سواء كان من العقلاء كالنساء او من غير العقلاء (كالحيون) وهو جمع العين المؤنث سمعا قوله (وضمير الايام) عطف على قوله أى ضمير النساء أى حكم ضمير الجمع الذى هو جمع كالايام (وما) أى وضمير الجمع الذى (يمثلها) أى يكون مائلا لكلمة الايام (فى كونه) أى فى كون

فلم يلتفت الى اللفظ واعتبر المعنى فقط ومما يجب ان يعلم ايضا ان تأنيث نملة عند ابن السكيت كتأنيث طلحة فيجب ترك التاء فيه عنده اذا اريد به المذكر وعلى هذا القول بنى الامام ابو حنيفة رحمه الله الاستدلال على ان النملة في قوله تعالى ﴿قالت نملة﴾ اثنى لان لو كان ذكرا لما جازت التاء في فعله كما لا تجوز في فعل طلحة وروى ان قتادة دخل الكوفة فالتف عليه الناس فقال سلوني عما شئتم وكان ابو حنيفة حاضرا وهو شاب فسأله عن نملة سليمان عليه السلام أكانت ذكرا ام اثنى فافهم فقال ابو حنيفة بعد الاغمام كانت اثنى ف قيل له من اين عرفت فقال من كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى ﴿قالت نملة﴾ ولو كانت ذكرا لقال قال نملة كما يقال جاءني طلحة* واعلم ايضا انه اراد باللفظي ههنا غير ما اراد في باب غير المنصرف لان اللفظي ههنا في مقابلة الحقيقي سواء وجدت فيه علامة التأنيث لفظا او لم توجد فلم يتناول المؤنث الحقيقي وجعله في باب غير المنصرف في مقابلة المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن فتحو سلمى وسلمة علمين للمؤنث حقيقي على ما اريد ههنا. ولفظي على ما اريد في باب غير المنصرف وايضا المؤنثات السماعية لفظية على ما اريد ههنا ومعنوية على ما اريد في باب غير المنصرف* ولما فرغ المصنف من بيان احكام المؤنثات الغير المأولة شرع في بيان احكام المؤنثات بالتأويل فقال ﴿وحكم ظاهر الجمع﴾ وقوله (لا ضميره) تفسير لفائدة قيد لفظ الظاهر اى حكم الفعل الذى اسند الى الجمع الظاهر لاحكم الفعل الذى اسند الى الضمير الراجع الى الجمع وانما خصص هذا الحكم بالظاهر لان الحكم ههنا بالخيار في التاء وتركها وحكم الاسناد الى ضميره بايجاب الحاق احد الامرين لا بالخيار في الاتيان والترك والحكمان متغايران (فان الحاق التاء او) الحاق (ضمير الجمع فيه) اى فى الاسناد الى ضميره (واجب نحو الرجال جاءت) بالحاق التاء (او جاؤا) اى او الرجال جاؤا بالحاق ضمير الجمع فلا يقال الرجال جاء بترك التاء وقوله (غير) (جمع) (المذكر السالم) بالجر على انه صفة الجمع على قول من قال ان لفظ الغير لا يكتسب التعريف بالاضافة الا اذا وقع بين الضدين فى نحو الحركة غير السكون او بتأويل الجمع بالنكرة بان يكون الالف واللام زائدة فيه كما هو عند الفضل الهندي وقوله لانه لو كان علة للاستثناء يعنى انما استثنى الجمع المذكر السالم (لانه لو كان) اى المسند اليه (جمع المذكر السالم لم يحجز تأنيثه) اى تأنيث فعله اصلا سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره (فلا يقال جاءت الزيدون ولا يزيدون جاءت) بل يقال جاء الزيدون والزيدون جاؤا (مطلقا) اى هذا الحكم للجمع اطلق مطلقا (اى سواء كان واحدا) اى واحد ذلك الجمع (مؤنثا حقيقيا نحو اذا جاءك المؤمنات) فانه جمع مؤنث سالم مفرد مؤنث (او) كان واحده (مذكرا حقيقيا نحو جاءت الرجال)

(الفصل) اى صورة وجود الفاصل بين المسند والمسند اليه (ايضا) اى كما استثنى صورة الاسناد الى ظاهر غير الحقيقى بان يقول وانت فى ظاهر غير الحقيقى اوفى ما سواه اذا فصل بالاختيار وقوله (لئلا يحتاج) متعلق بقوله يستثنى يعنى ان فائدة الاستثناء انه لا يحتاج حينئذ (الى التقييد) اى الى تقييد القاعدة (بقولنا بلا فصل) لانه لو استثنى منها صورة الفصل لم يبق فى القاعدة شئ منه حتى يحتاج الى اخراجه بهذا القول (لكان) اى كلام المصنف (احسن) من كلامه الذى لم يستثن فيه صورة الفصل وقوله (استيفاء) بالنصب تمييز من الذات المقدرة فى نسبة احسن الى فاعله اى لكان الكلام احسن من جهة كونه وافيا (لاحكام جميع الاقسام) اى اقسام المؤنث وانما قال احسن لان فى كلامه هذا حسنا فى الجملة لاشارته الى استثناء هذه الصورة بتقييد القاعدة اعتمادا على المتبادر كما عرفت فى توجيه الشارح * ثم اراد الشارح ان يبين وجه الاحتياج الى الاستثناء فقال (فى صورة الفصل) يعنى ان حكم صورة الفصل (ايضا) اى حكم ظاهر غير الحقيقى (لك الخيار) اى جاز لك الاختيار (فى الحاق التاء بالفعل وفى تركه فقول) اى فكما تقول (حضرت القاضى) بتقديم المفعول وقوله (امراة) بالرفع فاعله * ولما وقع الفصل بين الفعل وبين فاعله بالمفعول جازا لحاق التاء فى حضرت وان كان لفظ امراة مؤنثا حقيقيا وتركه كما تقول (وحضر القاضى امراة) فكلا التريكين جائزان هذا مثال لوقوع الاسناد مع الفصل الى المؤنث الحقيقى وقوله (وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس) مثال للمؤنث اللفظى التقديرى مع الفصل ايضا ثم استثنى منه صورة اخرى فقال (الا اذا كان المؤنث الحقيقى) اى الحكم فى كل صورة الفصل كذلك الا فى صورة كون ذلك المؤنث الحقيقى (منقولا عما) اى عن العلم الذى (يغلب) استعماله (فى اسماء الذكور كزيد) مثلا (اذا سميت به) اى يزيد (امراة فانه) اى فان مثل هذا (مع الفصل يجب اثباتها) اى اثبات التاء فيه (نحو جاءت اليوم زيد) اى امراة مسماة بزيد الذى هو الغالب فى التسمية المذكورة وانما وجب اثباتها فيه (لرفع هذا الالتباس) الحاصل من غلبة الظن بانه اسم لرجل وقال العصام الظاهر أن وجوب الاثبات مقيد بما اذا لم تكن قرينة تدل على التأنيث فلا يجب فى جاءت اليوم زيد الكريمة انتهى وقد يقال ان التاء فى الكريمة يحتمل ان تكون للنقل كما فى العلامة لا للتأنيث فلا يعتبر بمثل هذه القرينة * واعلم انه يلزم من قوله انه يجوز أن يقال جاءنى طلحة وجاءتى طلحة مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا لفظيا وهو خلاف المشهور لان المشهور ترك التاء فى فعله بناء على انه علم قصد فيه الاخراج عن موضوعه وجعل لغير من هوله فصار التأنيث فيه نسيا منسيا بالنظر الى موضوعه العلمى

(واستغناءه) بالجر عطف على لكون اى ولاستغناء ذلك المؤنث فى العلم بكونه مؤنثا (عن الحاق التاء) بفعله المسند وقوله (لما فى لفظه) متعلق بالاستغناء وعلة له اى انما استغنى عنه للحالة التى فى لفظ ذلك المؤنث (من الاشعار) اى من الاعلام (به) اى بانه مؤنث وهذا الحكم ملابس (بخلاف) حكم (مضمرة) يعنى اذا اسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظى يجب ان يكون الفعل المسند بالتاء (اذ) اى لانه (ليس فيه) اى فيما اسند الى مضمرة (مايشعر) اى علامة تعلم (بتأنيته) فيحتاج الى علامة اخرى ليعلم بها تأنيث فاعله لان الفاعل حينئذ يكون تحته فيجوز أن يكون الضمير راجعا الى مذكر اذ لايجب ارجاعه الى المؤنث الذى تقدم ذكره فيشبه الامر فوجب الحاق التاء بفعله حتى يعلم من اول الامر أن الضمير الذى تحته راجع الى المؤنث الذى تقدم ذكره * ولما كان توجيه الشارح فى ارجاع الضمير المجرور فى قول المصنف واذا اسند الفعل اليه مخالفا لتوجيه بعض الشارحين يعنى صاحب الوافية اشار الشارح الى وجه العدول عنه فقال (وجعل بعض الشارحين ضمير اليه) اى الضمير الذى فى لفظ اليه فى قوله واذا اسند الفعل اليه (راجعا الى المؤنث الحقيقى) حيث قال ذلك البعض فى تفسيره اى المؤنث الحقيقى (او ضمير المؤنث اللفظى) يعنى اذا اسند الفعل الى ظاهر المؤنث الحقيقى نحو ضربت فاطمة او اسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظى نحو ظلمة ظهرت وعين جرت فحكمه فى كل منهما وجوب الحاق التاء وانما جعله ذلك البعض كذلك (بقريئة) اى باعانة قريئة (قوله) اى قول المصنف (وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار) لان المستفاد من التركيب الاضافى قيد ان احدهما غير الحقيقى والثانى ظاهره فبقى فى مخالفته ايضا قيد ان احدهما الحقيقى والثانى ضمير غير الحقيقى اعنى اللفظى فاذا كان حكم ظاهر غير الحقيقى اعنى ظاهر اللفظى هو الخيار يكون حكم مقابله هو الايجاب فقابله قيمان احدهما الحقيقى مطلقا اى سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره وتانيهما ضمير غير الحقيقى وغاية الامر فى هذا التوجيه ان الضمير فى اليه راجع الى ماسوى ظاهر غير الحقيقى فهو قيمان كما عرفت فحينئذ لا يحتاج الى الاستثناء لان قوله اذا اسند الخ وقوله وانت فى ظاهر الخ حكمان مستقلان ليس احدهما داخلا فى الآخر والفرق بين توجيه ذلك البعض وبين توجيه الشارح ان الاول جعل المستثنين متقابلتين والشارح جعل الثانية مستثناة من الاولى بعد تعميم الاولى ثم تخصيصها حيث جعل الضمير راجعا الى المؤنث مطلقا * ولما بقى صورة لم يستثنها المصنف نبه الشارح عليها فقال (ولو كان) اى المصنف (يستثنى من هذه القاعدة) وهى قاعدة اسناد الفعل الى المؤنث مطلقا اوجب الحاق التاء فى مسنده (صورة

المؤنث (حقيقيا) نحو امرأة (اولفظيا) نحو ظلمة (مظهرا) اى وسواء كان
 مظهرا نحو ضربت امرأة وظهرت ظلمة (او مضمرا) نحو امرأة ضربت
 وظلمة ظهرت والفاء في قوله ﴿فالتاء﴾ جوابية وفسره الشارح بقوله (اى فذلك
 الفعل) للاشارة الى ان قوله بالتاء ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ
 المحذوف وقوله (ملتبس بالتاء) اشارة الى ان المتعلق المحذوف مأخوذ من معنى
 الباء التى للملابسة وقوله (وجوبا) منصوب على المصدرية اى التباسا وجوبا
 يعنى ان الفعل اذا اسند الى المؤنث كذلك يجب كونه ملابسا بالتاء والقرينة على
 كونه واجبا قوله فيما سأتى وانت في ظاهر غير الحقيقى بالخيار وقوله (ايدانا)
 بالنصب مفعول له لقوله ملتبس اى انما يجب ان يكون ذلك الفعل ملابسا بالتاء
 للاعلام (بتأنيث الفاعل من اول الامر) وان كان تأنيثه معلوما في غاية الامر
 وذلك الوجوب حاصل في كل من الصور (الاذا كان) اى الفعل (مسندا) وقوله
 (الى ظاهر) متعلق به ومضاف الى قوله (غير) وهو مضاف الى قوله (الحقيقى)
 وقوله (فانه) علة للاستثناء يعنى انما استثنى هذه الصورة لانه (حينئذ لك الخيار
 فى الحاق التاء وتركه) وكل ما هو شأنه ذلك فهو ليس بواجب وما ليس بواجب
 لا يدخل فى القاعدة المذكورة وقوله (والى هذا) متعلق بقوله (اشار) اى
 اشار المصنف الى استثناء هذه الصورة (بقوله) ﴿وانت فى ظاهر غير الحقيقى
 بالخيار﴾ فقولاه انت مبتدأ وقوله بالخيار ظرف مستقر خبره اى انت مخير فى الحاق
 التاء وتركه فى الفعل المسند الى الاسم الظاهر المؤنث الغير الحقيقى * ولما كان
 هذا القول على صورة المسئلة المستقلة مع انه تخصيص للقاعدة كما يخصص قوله
 تعالى ﴿فاقتلوا المشركين﴾ بقوله عليه الصلاة والسلام ﴿ولا تقتلوا اهل الذمة﴾
 اراد الشارح ان يشير اليه بعد تقريره لصورة الاستثناء فقال (فهو) اى فهذا
 القول من المصنف (بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة) وانما قال بمنزلة الاستثناء
 ولم يقل انه استثناء لانه ليس باستثناء فى الحقيقة لان الاستثناء الحقيقى يكون
 باداة مخصوصة وهذا ليس كذلك * ثم شرع الشارح فى تطبيق الامثلة فقال
 (فلك) اى فجاز لك (ان تقول فى) مثل (طلعت الشمس) مما اسند فيه
 الفعل الى الاسم الظاهر المؤنث بتأنيث غير حقيقى يجوز لك ان تقول طلعت
 بالتاء وان تقول (طلع الشمس) بغير التاء وهذا اذا اسند الى ظاهر منه
 (بخلاف الشمس طلعت) اى فيما اسند الفعل الى ضمير راجع الى المؤنث اللفظى
 (فانه لا يجوز فيه الشمس طلع) بترك التاء وقوله لكون التأنيث علة لجواز
 الامرين فيما اسند الى ظاهر يعنى انما يجوز فيه الامر ان (لكون التأنيث فيه)
 اى فيما اسند الى الظاهر الغير الحقيقى (لفظيا) كالشمس لاحقيقيا كامرأة وقوله

موصوفة كامر (بازائه) وقوله (اي في مقابلته) تفسير لكون الازاء بمعنى المقابلة
والباء في اوله بمعنى في اي اسم حاصل في مقابلة ذلك الاسم (ذكر) وهو بالرفع
فاعل الظرف وقوله (من) (جنس) (الحيوان) بيان لما وانما زاد الشارح لفظ
الجنس لئلا يرد عليه ان للنخلة ايضا ذكر مع ان تأنيثها ليس بمحقيق اذ يقال
فيه اشترى نخلة انثى وقيد الجنس اخرجه عن التعريف اذ النخلة ليست من
جنس الحيوان وقوله (كامرأة) (في مقابلة رجل) مثال للمؤنث الحقيقي من
العقلاء وقوله (وناقة) (في مقابلة جمل) مثال له من غير العقلاء * ثم شرع في تعريف
اللفظي فقال (واللفظي بخلافه) (اي ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي) واعرابه
وباعث التفسير مثل مامر (وقوله اي ليس بازائه) اي حال تعريف التأنيث
اللفظي هو أنه اسم مؤنث ليس بازائه ومقابلته (ذكر من الحيوان بل تأنيثه)
اي كونه مؤنثا (منسوب الى اللفظ) فلذا اطلق عليه اللفظي وانما نسب الى
اللفظ (لوجود علامة التأنيث في لفظه) فقط (حقيقة) كافي غرقة (او حكما)
كعقرب (او تقديرا) كعين حال كون كل منها (بلا تأنيث) اي بلا وجود تأنيث
(حقيقي في معناه) اي في معنى كل منها (كظلمة) (مثال) اي هذه الكلمة
مثال (للتأنيث اللفظي حقيقة) لوجود علامة التأنيث حقيقة (وعين)
(مثال) اي وهذه مثال (للتأنيث اللفظي تقديرا) وانما كان مثالا للتقديري
(فان تاء التأنيث مقدرة فيها) اي في كلمة العين (بدليل تصغيرها) اي اذا اريد
تصغير كلمة العين تصغر (على عينه) باظهار التاء فيها * ولما كان اللائق بالمصنف
ان يمثل امثلة ثلاثة للانواع الثلاثة مع انه اقتصر على التمثيل للنوعين اراد الشارح
ان يبين وجه الاقتصار عليهما فقال (ولم يورد) اي المصنف (مثالا للمؤنث
اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه) بالنسبة الى النوعين الآخرين * ولما فرغ
المصنف من تعريف المؤنث وتقسيمه شرع في مسائله بالنسبة الى اسناد الفعل
اليه فقال (واذا اسند الفعل) اي الفعل الاصطلاحي وانما قيده الشارح بقوله
(بلا فصل) اي بلا ادخال شيء غير المسند اليه بينه وبين الفعل لان الحكم
الاتي مختص بالاسناد بلا فصل وقوله (كما هو الاصل) اشارة الى قرينة حذف
المصنف لهذا القيد يعني لا احتياج الى هذا القيد لانه ظاهر لكونه اصلا
كما قال في بحث الفاعل والاصل ان يلى فعله يعني انه اذا اريد اسناد فعل مع رعاية
ما هو الاصل فيه علم ان المراد منه بالفعل الفعل وشبهه وبعبارة متن الامتحان
اشمل منه حيث قال ولو اسند المشتق وايضا ان المراد بالفعل الفعل المتصرف
فخرج منه باب نعم وعسى (اليه) (اي الى المؤنث) وقوله (مطلقا) اشارة
الى ان المراد بهذا الحكم اعني حكم الاسناد وهو وجوب التاء اعم من ان يكون

واخت وبنت لانها تاء التانيث مع انه لا يوقف عليها بالهاء وان اريد المطلق
اي سواء كانت هاء في الوقف اولا فلا بد من التقيد بعدم الإصالة وايضا ان
لم يقيد بالآخر دخل نحو تراث وتكلان مع انها ليستا للتانيث لان اصلهما
الواو وان قيد الآخر بالآخر الحقيقي خرج نحو ضاربين لانها للتانيث
ولست في الآخر الحقيقي وان قيد الآخر الحقيقي بالآخر الكائن بعد اصول
الحروف خرج اخت لان التاء فيها ليست بعد الاصول بل هي من الاصول
وان اريد أن المراد من التاء هو تاء التانيث لا مطلق التاء لزم الدور لتوقف تاء
التانيث على معرفة المؤنث ولو توقف هو على معرفة تاء التانيث لزم الدور والبحث
الثاني ان من المؤنث صيغا موضوعه كهي في الضمير المنفصل وها في الضمير
المتصل وانت بكسر التاء ونحو ياء تضرين ونون ضربين وتاوتة وهذه وهذي
وكتا وثنتان وكلهما خارجة عن المؤنث وداخله في المذكر والبحث الثالث
ان الالف قد يكون للحاق فان اريد بالالف التانيث الالف مطلقا فلا يكون
التعريف مانعا لدخول الف نحو موسى وعيسى فيلزم كونهما مؤنثين وان
اريد بها الف التانيث يلزم الدور ايضا والجواب عن الاول انا نريد بالتاء
ما هو الاعم من الحقيقي نحو اخت والكون بعد الاصول نحو فاطمة وعن الثاني
انا تقدر التاء في الامثلة المذكورة من نحو هي وغيرها ولا نسلم التانيث بالصيغة
طرذا للباب وحفظا للقاعدة وتسهيلا للضبط وعن الثالث انا نريد بالالف
الالف الذي صار مستقلا في منع الصرف فنحو موسى مؤنث بهذا المعنى
وذلك معلوم باستعمال العرب ويمكن ان يقال التعريف لفظي يراد به التعيين لانه
تعريف حقيقي يراد به التحصيل فلا دور انتهى ما في الامتحان ملخصا واجاب بعضهم
بان المعرف خاص اي المؤنث الذي سوى ما ذكر * اعلم ان مذهب سيبويه في الالف
الممدودة انها في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد لان الالف
للزومه صار كلام الفعل فجازت زيادة المد قبله كما في كتاب و غلام فاجتمعت الفان
فلو حذف احدهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما
الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدتها وانما قلبت همزة دون الواو
والياء لانها لو قلبت الى احدهما لاحتيج الى قلبها ايضا كما في سائر ودأركذا في المنهل
وقال الجاربردي في شرح الشافية ان الالفين معا للتانيث فعلم من ذلك ان الالف
الممدودة هي الالفان معا دون الهزة فقط فلا يرد ما اورده العصام من ان الالف
التي تمد هي التي قبل الهزمة وعلامة التانيث الهزمة اجماعا ففي قوله الالف
ممدودة نظر انتهى * ثم شرع المصنف في بيان اقسام المؤنث فقال (وهو) (اي
المؤنث) (حقيقي ولفظي فالحقيق ما) وقوله (اي اسم) تفسير لما واشاره الى انها

وفي الرباعي كعقرب وان كانت في الثلاثي اوضح وقال الرضى واما الزائد على
 الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد وردت
 التاء فيه ايضا شاذا نحو قديمة في تصغير قدام ووريثة في تصغير وراء فظهر
 ان ادخال نحو عقرب في اللفظي مخالف للعقل والنقل كذا قال في الامتحان
 ثم شرع في تعريف المذكر فقال (والمذكر بخلافه) وفسره الشارح بقوله
 (اى اسم) للاشارة الى ان قوله المذكر مبتدأ وخبره محذوف وهو اسم
 بقرينة المقابلة وقوله (ملتبس) للاشارة الى ان الباء في قوله بخلافه للملازمة
 وقوله (بمخالفة المؤنث) اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى المؤنث
 والى ان الخلاف بمعنى المخالفة لانه اسم بمعناه كما قال في الصحاح ان الخلاف
 بمعنى المخالفة كما قال الله تعالى ﴿ فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله ﴾
 اى مخالفة رسول الله فعلى هذا يكون مضافا الى المفعول يعنى المذكر يخالف
 المؤنث ثم فسر المخالفة بقوله (اى لم يوجد فيه) اى المراد من مخالفة المذكر
 للمؤنث انه لم يوجد في الاسم الذى يكون مذكرا (علامة التأنيث لالفاظ ولا
 تقديرا) ولما توقف التعريفان على معرفة علامة التأنيث وجودا وعندما تعرض
 المصنف لبيانها فقال (وعلامته) وقوله (اى علامة التأنيث) تفسير للضمير المجرور
 (التاء والالف) وقوله (حال كونها) اى حال كون الالف اشارة الى ان قوله
 (مقصورة) بالنصب حال من الالف وقوله (كسلمى) مثال للمؤنث الذى بالالف
 المقصورة من الاسم وقوله (وحلى) مثال له من الصفة وقوله (او ممدودة)
 معطوف على قوله مقصورة وكذا قوله (كصحراء) مثال للممدودة من الاسم
 وقوله (وحمراء) مثال لها من الصفة * ثم اراد الشارح ان يذكر فيه ما زعم فيه
 بعضهم فقال (وقد زاد بعضهم) اى زاد بعض النحاة انضمام (الياء) بان يجعله علامة
 أيضا فيقال انها من جملة علامات التأنيث (فى قولهم) فى مؤنث اسم الاشارة
 (ذى وتى) حيث انهما يستعملان فى مؤنث ذا وتا (وزعم) اى ذلك البعض
 (انها) اى الياء فى هاتين الكلمتين (للتأنيث) لان مذكرها بدون الياء ولولا
 الياء للتأنيث فيهما لما كان كذلك واراد الشارح ان يرد استدلال ذلك البعض
 فقال (وليس ذلك) اى ليس استعمال الكلمتين المذكورتين بالياء فى المؤنث
 (بحجة) على ان الياء علامة من علامات المؤنث لان الحجة انما تصح اذا لم يكن
 احتمال فى خلافها وههنا ليس كذلك (لجواز أن يكون) اى احتمال ان يكون كل واحدة
 من الكلمتين (صيغة موضوعة للمؤنث مثل هى وانت) بكسر التاء فانهما ضميران
 موضوعان للمؤنث لانهما فرعان لهو وانت بفتح التاء وقال فى الامتحان وفى هذا
 التعريف اباحت الاول انه ان اريد بالتاء ما يصير هاء فى الوقف يخرج نحو صافنات

اي اوكون تلك العلامة ملفوظة حكما (كعقرب) فان علامة التأنيث ملفوظة فيه لكنها ليست بملفوظة بالحقيقة لانها ليست فيه العلامة في اللفظ بل فيه حرف حكمه حكم علامة التأنيث (اذ الحرف الرابع في المؤنث) وهو الباء في العقرب (في حكم تاء التأنيث ولهذا) اي ولكون الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث (لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية) يعني ان تصغير الثلاثي كنار مثلا يقال فيه نورة فقطهر فيه التاء بخلاف تصغير الرباعي منها فانه لا يقال في تصغير عقرب عقربة بل يقال فيه عقرب وقوله «او تقديرا» عطف على قوله لفظا (اي مقدرة) يعني سواء كانت علامة التأنيث مقدرة يعني انها (غير ظاهرة في اللفظ) وذلك في الالفاظ التي استعملت في كلام العرب مؤنثة ولم تظهر فيها علامة التأنيث الا في التصغير في الثلاثي حقيقة وفي الرباعي حكما كما عرفت مثالها من الثلاثي (كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية) وقد جمعها ابن الحاجب رحمه الله في قصيدة وهي هذه

نفسى الفداء لسائل وافانى * بمسائل فاحت كروض جنان
اسماء تأنيث بغير علامة * هي يافتي في عرفهم ضربان
قد كان منها ما يؤنث ثم ما * خيرت فيه باختلاف معان
اما الذى لا بد من تأنيثه * ستون منها العين والاذنان
والنفس ثم الدار ثم الدلو من * اعدادها والسن والكتفان
وجهم ثم السعير وعقرب * والارض ثم الاست والعضدان
ثم الجحيم ونارها ثم العصا * والريح منها واللاطى ويدان
والغول والفردوس والفلك التي * في البحر تجرى وهي في القرآن
وعروض شعر والذراع وتعلب * والملح ثم القأس والوركان
والقوس ثم المنجنيق وارنب * واحمر ثم البئر والفخذان
وكذاك في ذئب وفهد حكمهم * ابدأ وفي عرب بكل مكان
والعين للنبوع والدرع التي * هي من حديد قط والقدمان
وكذاك في كبد وفي كرش وفي * سقر ومنها الحرب والنعلان
وكذاك في فرس وفي كأس وفي * افعى ومنها الشمس والعقبان
والعنكبوت تحوك والموسى معا * ثم اليمين واصبع الانسان
والرجل منها والسراويل التي * في الرجل كانت زينة العريان
وكذا الشمال من الاناس ومثلها * ضبع ومنها الكف والساقان

وانما فسر الشارح قوله تقديرا بقوله اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ للاشارة الى ما قال المصنف في الايضاح من ان التاء مقدرة في الجميع في الثلاثي كنار

فقال (المذكر والمؤنث) فقولوه المذكر اما مبتدأ خبره محذوف اى بحث المذكر
 ماسيحي او خبر محذوف المبتدأ اى البحث الا تى بحث المذكر * ثم بين الشارح
 وجه ذكر مباحثهما عقيب بحث اسماء العدد فقال (ذكرهما) اى انما ذكر المصنف
 المذكر والمؤنث (بعد باب العدد لانجرار مباحثه) اى مباحث اسم العدد (الى ذكر
 التذكير والتأنيث) بان كان عدد المذكر بدون التاء وعدد المؤنث بها كفى ماعدا
 باب الثلاثة الى العشرة او بالعكس بان كان مذكوره بالتاء ومؤنثه بدونها فناسب
 ايراد مباحثهما بعد مباحث اسماء العدد بخلاف مباحث سائر اقسام الاسم وقوله
 (وقدم المذكر) معطوف على قوله ذكرهما اى وانما قدم المصنف المذكر فى الذكر
 على المؤنث (لاصلته) اى لكون المذكر اصلا لانه لا يحتاج الى علامة التأنيث
 لالفاظ ولا تقديرا بخلاف المؤنث فانه يحتاج اليها لفظا وتقديرا وغير المحتاج
 اصل بالنسبة الى المحتاج فكان المؤنث فرعاه والاصل مقدم طبعاً فالانساب
 تطبيق الذكر بالطبع وقوله (واخر) عطف على ما قبله اى وانما اخر المصنف
 (تعريفه) اى تعريف المذكر عن تعريف المؤنث على عكس السابق (لانه)
 اى لان تعريف المذكر (عدمى) لكونه عبارة عن عدم وجود علامة التأنيث
 فيه (وتعريف المؤنث) اى مفهومه (وجودى) لكونه عبارة عن ما وجد فيه
 علامة التأنيث والوجود سابق على العدم فى التصور لان الاعداد تعرف بملكاتها
 كما ان تصور العصى مؤخر عن تصور البصر لكونه عبارة عن عدم البصر
 عما من شأنه ان يكون بصيرا كذلك تصور المذكر مؤخر عن تصور المؤنث لكونه
 عبارة عن عدم التأنيث عما من شأنه ان يكون مؤنثا * ثم شرع فى تعريف المؤنث
 الوجودى فقال (المؤنث) وهو مبتدأ وقوله (ما فيه) وهو الموصول
 او الموصوف خبره * واعلم ان لفظ ما هنا يحتمل ان يكون موصولا وان يكون
 موصوفا لكن الشارح لما فسر بقوله (اى اسم) اشار به الى ان المختار عنده هو
 ان يكون موصوفا لانه لو كان موصولا لكان الواجب عليه ان يقول اى الاسم
 بلام التعريف وقوله (كان فيه) للاشارة الى ان قوله فيه ظرف مستقر مقدر بفعل
 كما هو الراجح فيه وانما رجع الشارح جانب الموصوفية لوقوعه خبرا فى مقام التعريف
 وقوله (علامة التأنيث) مرفوع على انه فاعل الطرف والجملة صفة لما وقوله
 (لفظا) منصوب على انه حال من العلامة بالتأويل باسم المفعول كما فسر الشارح
 بقوله (اى ملفوظة كانت تلك العلامة) وقوله (حقيقة) بالنصب خبر بعد خبر
 كانت اى كون تلك العلامة ملفوظة اما حقيقة بان تكون العلامة مذكورة فى اللفظ
 فى الحقيقة وهى ايضا اما مؤنث حقيقة او غير حقيقة فالحقيقة اما من العقلاء
 (كامراة و) اما من غير العقلاء فهو (ناقة و) اما غير حقيقة فهو (غرفة او حكما)

عشر) فالمعنى باق في صورتين * ثم اشار الشارح الى محل الفرق بين القول الاول وبين هذا بقوله (يحذف الجزء الاخير) وهو لفظ عشر (من المركب الاول) يعنى حادى عشر فان الجزء الاخير ثابت فيه وقوله (استغناء عنه) بالنصب مفعول له لقوله يحذف اى انما يحذف الجزء الاخير من الاول لوجود الاستغناء فارغا عن ذكره وقوله عنه بيان للمستغنى عنه وقوله (بذكره) بيان للمستغنى به يعنى لفظ العشرة فرغ من ذكره في المركب الاول بسبب ذكره (في المركب الثانى) ثم اشار المصنف الى منتهى ما يقال في اداء هذا المعنى بطريق حذف الجزء الاخير وفسره الشارح بقوله (وهكذا تقول) ليكون قوله (الى تاسع تسعة عشر) مقبوسا ويكون قوله حادى احد عشر مقبوسا عليه يعنى وقس على حادى احد عشر من ثانى اثنى عشر منتهيا الى تاسع تسعة عشر وانما قال كذا لئلا يتوهم الاختصاص في الجواز بتركيب حادى احد عشر * ثم اراد المصنف ان يبين الفرق في حكم الاعراب بين القول الاول وبين القول الثانى فقال (فيرب) (الجزء) (الاول) يعنى ان حذف الجزء الاخير في المركب الاول يكون سببا لاعراب الجزء الاول الباقي منه وقوله (من المركب الاول) ليظهر المراد من الجزء الاول الذى اعرّب لان الجزء الاول يحتمل ان يكون المراد به الجزء الاول من المركب الاول ومن المركب الثانى فللاحتراز عن الاحتمال الاول قيده بقوله من المركب الاول وانما يعرب (لانتفاء التركيب) وقوله (الموجب) بالجر صفة كاشفة للتركيب اى لانتفاء التركيب الذى يوجب (البناء) وقال عصام الدين ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس في آخره حرف علة في غير حالة النصب فانه في البناء ساكن الآخر وفي الاعراب ساكن الآخر ايضا الا في حال النصب انتهى يعنى اذا قلت جاءني حادى عشر احد عشر فحادى عشر مبنى بسكون الياء واذا قلت جاءني حادى احد عشر فحادى معرب بسكون الياء لفظا وبضمها تقديرا فالتلفظ في صورتين بسكون الياء لكنه مبنى في الاول ومعرب تقديرا في الثانى واما في حالة النصب قلت في الاول رأيت حادى عشر احد عشر بسكون الياء مبنيا وفي الثانى رأيت حادى احد عشر بفتح الياء منصوبا * ولما تبين حال الجزء الاول من التركيب الاول على تقدير حذف الجزء الثانى منه وبقي حال الجزئين من التركيب الثانى مبهما اراد الشارح ان يبين حالهما فقال (وبني الجزآن الباقيان) احدهما الاحد واثانيهما العشر من التركيب الثانى (لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب) اى لوجود وصف موجب للبناء في الجزئين وذلك الموجب هو التركيب * ولما فرغ المصنف من مباحث اسماء العدد التي هي قسم من اقسام الاسم شرع في مباحث قسم آخر منها

اى او باضافته الى عدد يكون ذلك المضاف اليه عددا (فوقه) اى فوق مأخذ
 اشتقاقه كما كان فى ثالث اربعة او خمسة او ستة ومعناه (اى احدها) اى المراد
 من الثالث احد ماضيف اليه من الاعداد المذكورة * ولما توهم من قوله احدها
 ان المراد من احد تلك الاعداد هو احدها سواء اعتبر وقوعه فى مرتبة اولا
 واراد الشارح ان يقيد بحيث يندفع عنه ذلك التوهم استدرك فقال (لكن
 لا مطلقا) اى ليس المراد منه انه احد من احدها (بل باعتبار وقوعه) اى
 وقوع ذلك المفرد فى مرتبة من المراتب كوقوعه (فى المرتبة الثالثة او الرابعة
 او الخامسة والا) اى وان لم يرد به هذا الاعتبار بل اريد به على اطلاقه (يلزم
 جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة) لانه يصدق عليه انه احد العشرة
 مع انه ليس عاشرها بل اولها (وذلك) اى وذلك الجواز (مستبعد جدا) اى قطعاً
 يعنى كونه مستبعدا من المراد قطعى * ثم شرع فى بيان ما فوق العشرة بالاعتبار
 الثانى فقال (وتقول) (فى اضافة ما زاد على العشرة) يعنى فى اضافة المفرد
 الذى هو فى مرتبة من المراتب التى هى ما فوق العشرة (حادى عشر احد عشر)
 (باضافة المركب الاول) وهو حادى عشر (الى المركب الثانى) وهو احد عشر
 وقوله (اى واحد) تفسير للمركب المضاف وقوله (من احد عشر) تفسير للمركب
 المضاف اليه مع الاشارة الى ان الاضافة فيه بيانية بمعنى من وقوله (متأخر) بالرفع
 صفة للواحد وتفسير على ما سبق من ان المراد بالاحد ليس على اطلاقه بل
 باعتبار وقوعه فى المرتبة الاخيرة بمعنى انه واحد متأخر مسبوق (بعشر درجات)
 اى عشر وحدات سابقة على ذلك الواحد الاخير وذلك الاخير فى مرتبة اخيرة
 بعد انقضاء العشرة وقوله (بناء) بالنصب للاشارة الى ان كلمة (على) متعلق به
 لكونه مفعولا له لقوله تقول يعنى تقول كذلك فيما فوق العشرة وانما يجوز
 ان تقول كذلك للبناء على (الاعتبار) (الثانى) لانه يقال كذا فى الاعتبار الاول لانه
 لا يجوز فيما دون الاثنين ولا يجاوز العشرة كما سبق الاشارة اليه فى قوله الى العاشر
 ولعاشرة لا غير (وهو) اى الاعتبار الثانى الذى يجوز فيه فيما دون الاثنين وما فوق
 العشرة (باعتبار بيان الحال) كما ان المراد بالاعتبار الاول هو اعتبار التصيير
 وقوله (خاصة) (لان الاعتبار الاول) منصوب اما على انه حال من الثانى واما على
 انه مصدر مفعول مطلق من تقول يعنى ان الابتداء من الحادى والتجاوز الى ما فوق
 العشرة مخصوص بهذا الاعتبار الثانى دون الاول وهو الاعتبار بالتصيير (لا يتجاوز
 العشرة كما عرفت) فى قوله لا غير * ثم اشار المصنف الى جواز وجه آخر
 فقال (وان شئت قلت) وقيد الشارح بقوله (فى اداء هذا المعنى) للاشارة الى
 الى ان اداء هذا المعنى كما يكون بالقول الاول يكون ايضا بقولك (حادى احد

والثالثة والعشرون) بالتاء فى الجزء الاول فى المؤنث * ثم شرع المصنف فى بيان الفرق بين الاعتبارين بقوله (ومن ثم) وفسره الشارح بقوله (اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين) للإشارة الى ان من اجلية بمعنى اللام والى ان ثم ههنا مجاز بطريق الاستعارة المصراحة لان اصل وضعه للإشارة الى المكان واستعمل ههنا للإشارة الى ما سبق من الفرق بين الاعتبارين يعنى بهما (اعتبار تصيره واعتبار حاله) وقوله (اختلفت اضافتهما) مقدر ههنا لىتعلق به الجار حتى يكون قوله من ثم مفعولا له يعنى انما اختلفت الاضافة فى الاعتبارين لاجل ما تقدم من الاختلاف وقوله (فلاختلاف اضافتهما) للإشارة الى ان قوله (قيل فى الاول) معلن باختلاف الاضافة وهو معلن باختلاف الاعتبارين والى ان قوله من ثم متعلق بقيل بالواسطة يعنى من اجل وقوع الاختلاف حصل الاختلاف فى الاضافة ومن اجل حصول الاختلاف فى الاضافة قيل فى الاول وفسر الاول بقوله (اى فى المفرد من المتعدد والمقول باعتبار تصيره) وقوله (ثالث اثنين) نائب فاعل للفظ قيل اى اذا اريد بالعدد الاخير الذى يعبر باسم الفاعل معنى كونه جاعلا للاقتص الذى اضيف اليه قيل فيه ثالث اثنين ورابع ثلاثة وخامس اربعة وقس عليه (بالاضافة) اى باضافة ذلك الاسم الذى عبر به عن العدد (الى الاقتص بدرجة) اى بواحد ومعناه (اى مصيرهما) وقوله (اى الاثنين) تفسير لضمير التثنية وهو مفعول اول لقوله مصير ومفعوله الثانى قوله (ثلاثة) وهو محذوف من كلام المصنف اى ذلك الواحد جاعل الاثنين الاقتص منه بواحد ثلاثة * ثم بين المصنف ما يشق الثالث منه فقال (من) اى هو مأخوذ من (قولهم) (ثلتهم) (بالتخفيف) اى بتخفيف اللام من الثلاثى وانما قيده بالشارح لانه ليس بمأخوذ من ثلتهمما بتشديد اللام من التثليث لانه حينئذ يكون مأخوذا من قولهم مثلك بالتشديد وهو الشراب الذى طبخ حتى ذهب ثلثاه بل انه مأخوذ من قولهم ثلث القوم كما قال فى الصحاح وثلثهم من باب ضرب اذا كان ثلثهم وكلهم ثلاثة بنفسه (اى صيرت الاثنين ثلاثة) وهذا تفسير للمجموع قوله (و) (قيل) (فى الثانى) عطف على قوله فى الاول واليه اشار الشارح بتوسيط لفظ قيل بين العاطف والمعطوف * ثم فسر الثانى بقوله (اى فى المفرد) اى فى العدد المفرد (من المتعدد المقول) الذى اريد الاخبار به (باعتبار حاله) ومربته (ثالث ثلاثة) (او اربعة) اى رابع اربعة (او خمسة) اى خامس خمسة (بالاضافة) اى باضافة اسم الفاعل (الى عدد يساوى) اى ذلك المضاف اليه منه (عده) اى عدد ذلك الاسم ومأخذ اشتقاقه كما كان فى ثالث ثلاثة (او يكون)

(وهكذا) اى وتقول هكذا من الثانى والثانية كما قلت فى الاعتبار الاول بحيث ينتهى مذكروه (الى العاشر و) ينتهى مؤنثه الى (العاشره والحادى عشر) اى وتقول فيما فوق العشرة من المراتب بهذا الاعتبار كذلك باسكان الجزء الاول اذا كان ياء وبجذف التاء فى الجزء الثانى حال كونه (فى المذكر) (والحادية عشرة) اى وتقول كذلك بالتاء فى الجزئين وبفتحهما حال كونه (فى المؤنث) (و) (كذلك) اى كما تقول فى لفظ الحادى فيما فوق العشرة كذلك تقول فى المرتبة الثانية عشرة (الثانى عشر) فى المذكر (والثانية عشرة) فى المؤنث بحيث ينتهى مذكروه (الى التاسع عشر و) ينتهى مؤنثه الى (التاسعة عشرة) ولما كان حكم اسم العدد فى التذكير والتأنيث اذا وقع على صيغة اسم الفاعل مخالفا لحكمه اذا لم يقع كذلك اراد الشارح ان ينبه عليه فقال (واعلم ان حكم اسم الفاعل) حال كونه (من العدد سواء كان) اى ذلك الاسم الفاعل مستعملا (بمعنى المصير) كما فى الاعتبار الاول (اولا) اى او لم يكن كذلك بل كان مستعملا باعتبار حاله فعلى التقديرين حكمه (حكم اسماء الفاعلين) من غير العدد (فى التذكير) اى بان يكون مذكروه بغير التاء (والتأنيث) بان يكون مؤنثه بالتاء على القياس (فتقول فى المذكر الثانى والثالث والرابع) منتها (الى العاشر وفى المؤنث) اى وتقول فى مؤنثه (الثانية والثالثة والرابعة) منتها (الى العاشره وكذا فى جميع المراتب) مما فوق العشرة (من) العدد (المركب) بالتركيب التعدادى كما اذا ركب الآحاد مع العشرة (والمعطوف) اى ومن العدد المركب بعطف الآحاد على احد العقود الثانية مثال الاول (نحو الثلاثة عشرة) بالتأنيث فى الجزئين * ثم بين كونهما بالتأنيث بقوله (تؤنث الاسمين) اى تجعل انت هذين الاسمين اللذين احدهما عشرة والآخر اسم الفاعل مأخوذ مما تقصده من اسماء العدد الآحاد مؤنثين بالتاء (فى المركب المؤنث كما تذكرها) اى كما تجعل ذينك الاسمين اذا اردت بهما مذكرا مجردين من التاء (فى المذكر نحو الثالث عشر) ثم بين وجه تذكير الاسمين ههنا على القياس مخالفا لما اخذ هو عنها من الاصول السابقة فقال (وانماذكروا الاسمين) اى اذا كان على صورة اسم الفاعل (لانه) اى لان الثالث مثلا (اسم لواحد مذكر) وهو العدد الواحد الذى بعدائين لانه اسم لمجموع الآحاد الثلاثة فاذا كان اسما لواحد لا للمجموع (فلامعنى للتأنيث فيه) لعدم داع يقتضى اعتبار التأنيث فيه من كون المعداد مؤنثا ومن كونه اسما للمجموع المصحح لاعتبار التأنيث (بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه) اى فان هذا الاسم اسم (للجماعة) اى لمجموع الوحدات الثلاثة عشر فاسب فيه اعتبار التأنيث (وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون) بترك التاء فى المذكر

يعنى الواحد كما عرفت وجهه (ولا فيما) اى ولا يجرى ايضا فى العدد الذى
 (فوق العشرة) من الحادى عشر وغيره (اذ) اى وجه عدم جريانه فيما فوقه
 لان (فوقه) اى فوق العدد العاشر (مركبات) من العشرة ومن الوحدات
 التسعة (لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها) اى من تلك المركبات فلا يمكن
 ان يشتق اسم فاعل واحد يدل على ذلك المركب * ثم شرع فى بيان استعمال
 اسم العدد الذى على صيغة اسم الفاعل باعتبار المرتبة فقال (و) (تقول فى المفرد)
 (باعتبار حاله) اشار الشارح بتوسط قوله تقول فى المفرد بين العاطف والمعطوف
 الى ان قوله باعتبار معطوف على باعتبار الاول يعنى وتقول فى المفرد من المتعدد
 باعتبار حاله * ثم فسر الشارح قوله حاله بقوله (اى مرتبه) يعنى باعتبار المرتبة
 اللائقة بذلك المفرد من سائر الاحاد (من المتعدد) وقوله (من غير اعتبار معنى
 التصير) بيان لفائدة قيد باعتبار حاله ولتحصيل المقابلة بينه وبين ما قبله بانه
 يشترط ان لا يعتبر ههنا معنى التصير وقال العصام لا يخفى ان التصير للمفرد حال
 من احواله فلا تحسن المقابلة لانها مقابلة العام بالخاص واجيب بان المقابلة
 بينهما حاصلة لان التصير من مقولة الفعل لانه يعتبر فيه التأثير بخلاف الاعتبار
 الثانى لانه باعتبار حاله ووضعه فى نفسه فيكون من مقولة الكيف فظهر الفرق
 وحسن المقابلة وانما فسر الشارح بالمرتبة لان المصنف لو قصد باعتبار حاله
 بمعنى انه واحد من ذلك المعداد من غير بيان مرتبة يقال واحد من الثلاثة
 وستعرف انه قال ثالث الثلاثة وقوله (الاول والثانى) عطف على قوله الثانى
 والثانية الذى هو مقول القول كما ان قوله باعتبار حاله معطوف على مفعوله ايضا
 فيكون من قبيل عطف الشئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد
 وهو جائز بالاتفاق يعنى تقول باعتبار حاله الاول والثانى (اذا وقع) اى ذلك
 المفرد (فى المرتبة الاولى او الثانية فى المذكر) (والاولى) اى وتقول الاولى
 (والثانية) اذا وقع كذلك (فى المؤنث كذلك) حال كون قصدك (من غير اعتبار
 معنى التصير) ثم انه لما غير المصنف قوله الواحد الى الاول والواحدة الى
 الاولى اراد الشارح ان يبين وجه العدول عنهما فقال (وانما لم يقل الواحد
 والواحدة) بل قال الاول فى المذكر والاولى فى المؤنث لان المقصود ههنا هو
 اللفظ الذى يدل على المرتبة لاعلى واحد من الوحدات سواء كان فى مرتبة الاول
 او فى اثنائها او فى آخرها ولفظا الواحد والواحدة ليسا كذلك (لانهما لا يدلان
 على المرتبة) بل على واحد غير معين واذا لم يدل على المقصود (فابدل
 منهما) اى من الواحد لفظ (الاول و) من الواحدة لفظ (الاولى للدلالة)
 اى لدلالة كل من لفظ الاول والاولى (عليها) اى على المرتبة المقصودة

للاشارة الى ان المراد من المفرد هو اللفظ الدال على العدد الواحد سواء كان بلفظ الواحد او الثاني او غيره وقوله (من المتعدد) ليس بداخل في باعث التفسير لكنه ذكر تبعاً للواحد ويحتمل ان يكون له فائدة ايضاً وهي التصريح بلزوم كون الواحد جزءاً من المتعدد وقوله (باعتبار تصيره) اما ظرف مستقر على انه حال من المستتر في تقول فتكون الباء للملازمة اى تقول حال كونك ملائماً بتصيره واما مفعول مطلق من تقول اى قولاً باعتبار تصيره فيكون بياناً لنوعه واما ظرف لغو متعلق بتقول فتكون الباء سببية وهذا الاخير اختاره الشارح حيث فسر به بقوله (اى بسبب اعتبار تصيره) وهذا تفسير للباء وقوله (اى تصير ذلك المفرد) تفسير للضمير المجرور بان التصير لكونه مصدراً من صير يصير بتشديد الياء بمعنى جعل مضاف الى فاعله وقوله (عدداً انقص) مفعوله الاول وقوله (ازيد عليه بواحد) اى على ذلك الانقص مفعوله الثاني يعنى باعتبار جعل ذلك المفرد العدد الذى ضم ذلك المفرد اليه ازيد عليه بسبب ضم ذلك الواحد اليه (الثاني) بحذف اداة التانيث (في المذكر) اى اذا اعتبرت تذكر معدوده (فقوله) اى قول المصنف وهو مبتدأ وقوله (الثاني) بدل منه وقوله (مقول القول) خبر للمبتدأ اى والغرض من هذا بيان كون لفظ الثاني في كلام المصنف مفعولاً لتقول وقوله (وذلك القول) شروع في تطبيقه على الممثل يعنى لاشك ان لفظ الثاني (انما هو) اى انما يعبر بالثاني (باعتبار تصيره) اى باعتبار جعل ذلك الواحد الذى يطلق بالثاني (الواحد) اى العدد الانقص الذى هو الواحد (اثنين) اى ازيد على ذلك الواحد (بانضمامه) اى بانضمام الواحد الذى هو في المرتبة الثانية (اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين) اى الواحد الذى هو مذكور في المرتبة الاولى (وانما ابتدأ) اى المصنف (من الثاني) اى دون الواحد (اذ) اى لانه (ليس قبل الواحد عدد) في الواقع (حتى يكون الواحد) اى حتى يكون وقوع ذلك العدد سبباً لكون الواحد (مصيره) اى جاعل ذلك العدد الواقع قبل الواحد (واحداً) بانضمامه اليه وقوله (والثانية) عطف على قوله الثاني اى تقول الثانية بالهاء (في المؤنث) اى اذا اعتبرت المعدود مؤنثاً (على هذا القياس) اى باعتبار تصيره للواحدة ثانية بانضمام الواحدة اليه (وهكذا) اى مثل ما في الثاني والثانية تقول الثالث او الثالثة والرابع او الرابعة حال كون سلسلة المذكر منتهية (الى العاشر) (في المذكر) (والعاشر) اى وحال كون سلسلة المؤنث منتهية الى العاشر (في المؤنث) (لاغير) قوله (اى لا تقول غير ذلك) اشارة الى ان الحصر راجع الى ماتحت الاثنين والى ما فوق العشرة حيث فصله بقوله (فلايجرى ذلك) اى ذلك القول بهذا الاعتبار (فما) اى في العدد الذى هو (تحت الاثنين)

عليه بصورة الكلمة وبذكر الواحد والاثان سلكو الى طريق اخف من الآخر
 (فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخف من ذكرهما) اى على الطريق التي
 هي الاستدلال عليه بذكر الواحد او الاثنين * ولما كان اخفية الطريق الاولى
 بديهانية عليه بقوله (ولا شك ان رجلا) اى الاستدلال على الاثنية بعلامة
 التثنية في رجلا (اخف من اثني رجل) اى من الاستدلال عليه بلفظ اثني
 ثم شرع المصنف في بيان دليل الاستغناء ونبه عليه الشارح بقوله (وذلك
 الاستغناء) يعنى استغناء ذكر التميز الصالح للتمييزية عن ذكر العدد الدال
 على الافرادية والتثنية (انما يكون) ذلك الاستغناء (لافادته) (اى لافادة لفظ
 التميز) اى ما من شأنه يجوز ان يكون تميزا وهو رجل ورجلان مثلا فقلوه لافادته
 مفعول له لقلوه استغناء وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو ضمير التميز وانما
 لم يحذف اللام لعدم كونه فعلا لفاعل الفعل المعلن لان الاستغناء فعل المتكلم
 والافادة فعل التميز وقوله (النص المقصود) وانما فسر الشارح النص بقوله
 (اى التنصيص) للتنبيه على ان المراد به ههنا ليس معناه الاصطلاحى الاصولى
 وهو ماسيق له الكلام بل المراد به معناه المصدرى اعنى بمعنى جعل الشيء
 منصوبا (على العدد) وقوله (والتصريح به) اى بذلك العدد عطف على قوله
 التنصيص عطف تفسير يعنى لافادته التصريح به (الذى قصد ذلك التنصيص
 والتصريح) وهذا هو المفهوم من قوله المقصود وفيه اشارة الى ان قوله (بالعدد)
 متعلق بالمقصود يعنى التنصيص الذى قصد بذلك العدد وانما فسر الشارح
 بقوله (اى بذكر اسم العدد) للتنبيه على ان نفس العدد هو المقصود لا المقصود به
 وانما المقصود به هو ذكر اسم العدد اذ المقصود مذكور والمقصود به متروك
 ثم اشار الى النتيجة بقوله (فلما افاد التميز ذلك التنصيص) وحصل به المقصود
 (استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدة) ثم شرع في مسألة اخرى من مسائل
 اسم العدد فقال (وتقول) على صيغة المخاطب كانه عليه في الحاشية الهندية
 بقوله وتقول انت وتركه الشارح لكونه معلوما بقرينة ما ذكر في صدر الباب
 وهو قوله تقول واحد اثنان الخ وانما قيده به ذلك الفاضل لبيان وقوعه في نسخته
 او اخذه من الافاضل كذلك والا فيحتمل ان يكون على صيغة الغائبة المؤنثة
 وان يرجع ضميره الى العرب كذا في العصام يعنى انه لما كان بين حكم اسم الفاعل
 من العدد باعتبار تصيره وبين حكمه باعتبار تذكيره وتأنيثه فرق ظاهر
 في الاستعمال قال وتقول (في المفرد) وهو متعلق بتقول وقوله (من المتعدد)
 ظرف مستقر اما صفة من المفرد بتقدير المتعلق المعرفة اى الكائن من المتعدد واما
 حال منه اى حال كونه من المتعدد * ثم فسر الشارح المفرد بقوله (اى في الواحد)

وروده في الشعر وهو اثنا رجل خظل كذا في العصام وقال ايضا ومن اسانيد
 المنع الذي ذكره الرضى نحو واحد رجال واثنا رجل انتهى فعلى هذا يكون
 الاستغناء في الواحد غير مسلم ايضا* ثم شرع الشارح في الجوابين عن طرف المصنف
 لالتزامه صحة كلامه فقال (قلت لما التزموا الجمعية) هذا تقرير الجواب الاول
 بانبات المقدمة المنوعة يعنى ان يميز لفظ الاثنين مستغن عن ذكر الاثنين كذا
 في بعض الحواشي واقول يحتمل ان يكون هذا الجواب بابطال السند وهو انه
 لا يجوز أن يكون المميز مفردا ههنا لانهم لما التزموا الجمعية يعنى لما جعلوا ان
 يكون المميز (في ميم سائر الاحاد) مجموعا يعنى في ثلاثة الى عشرة على وجه
 اللزوم غير متخلف عنه كما عرفت فيما سبق (ينبغى) جواب لما يعنى انه ينبغى لهم
 (ان يعتبر فيما) اى في التمييز الذي (لم تيسر الجمعية فيه) اى في ذلك التمييز لكونه
 تميزا للاثنين لانه لو جمع التمييز فيه ايضا يكون مخالفا لما يميزه من العدد وقوله
 (ما هو اقرب) نائب فاعل لقوله ان يعتبر اى ينبغى في تمييز الاثنين الاسم الذي
 يدل على المعنى الاقرب (اليها) اى الى الجمعية من المفرد لان اللاتق عند تعذر
 شئ هو المصير الى ما هو الاقرب (وهو) اى وذلك المعنى الاقرب الى الجمعية
 (الاثنين) لا الافراد لانه ابعد منها بالنسبة الى الاثنينية* ثم شرع في جواب آخر
 فقال (ولا يبعد ان يقال) اى ولا يبعد أن يحاج عنه تحرير المراد بان يقال
 (معنى الكلام) يعنى ان مراد المصنف من قوله بلفظ المميز في قوله (انه لا يميز
 واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز) ليس انهما مستغنيان عنهما بذكر تمييز
 آخر غير لفظهما بل مراده منه انهما مستغنيان عنهما بلفظ التمييز (اى بجواهر
 حروفه) اى حروف التمييز (المصورة) اى التى صورت بصورة (لهيئة خاصة) نحو
 رجل على هيئة الواحد ورجلان على هيئة الثنية الدالتين على الافراد والثنية
 الدالتين هما بعينهما هو المعنى الذى افاده لفظ الواحد والاثنين وقوله (القبالة)
 بالجر صفة بعد صفة للحروف او صفة المصورة اى التى صورت بصورة قابلة
 (للحقوق علامة الافراد به اعنى) اى بتلك العلامة (التوين او علامة الاثنينية)
 اى القبالة للحقوق علامة الاثنينية (اعنى) بتلك العلامة (حرفى الثنية) وهما
 الالف او الياء والنون (فاذا اعتبر) اى ذلك التمييز (مع علامة الافراد) وقيل
 رجل بالتوين (استغنى) اى ذلك التمييز (به) اى بذكر رجل بالتوين (عن
 ذكر الواحد على حدة) فانه حينئذ يكون مستدركا وحشوا لافادة التوين
 لما افاده الواحد (واذا اعتبر) التمييز يعنى الرجلان مثلا (مع علامة الثنية)
 وهى ادخال الالف والنون (استغنى) اى كان التمييز مستغنيا (به) اى بلفظه
 الدال على الاثنينية (عن ذكر الاثنين على حدة) فاذا تردد الامر بين ان يستدل

وعلّة لعدم إيراد تمييزها معها يعني انما لا يميزان لحصول الاستغناء (بلفظ التمييز)
 وانما فسرّه الشارح بقوله (اي الصالح) ليكون اشارة الى ان المراد بلفظ التمييز
 المستغنى به هو التمييز بالقوة لا التمييز بالفعل يعني مامن شأنه (لان يكون تمييزا على
 تقدير ذكره) اى ذكر ذلك اللفظ الصالح (معهما) اى مع لفظ الواحد والاثنين
 يعني انه ليس مذكورا معهما بالحقيقة بل اذا قدر ذكره معهما يكون صالحا
 للتمييزية لوجود رفع الابهام عنهما فيه وقوله (الدال) صفة اخرى للتمييز
 اى اللفظ الذى يدل (بجوهره) اى بحروفه الاصلية (على الجنس و) يدل
 (بصيغته على الوحدة) فى نحو رجل (و) على (الاثنين) فى نحو رجلان
 فحينئذ يكون لفظ الرجل والرجلين اللذين هما التمييزان التقديران مستغنيا
 (عنهما) (اى عن الواحد) اى عن ذكر الواحد بعد ذكر تمييزه (اذا كان
 التمييز) اى هذا اذا كان التمييز (مفردا و) مستغنيا (عن الاثنين) اى عن ذكر
 لفظ الاثنين وهذا (اذا كان) التمييز (مثنى) ومثلهما المصنف بقوله (مثل
 رجل ورجلان) اى مثال التمييز المستغنى به عن لفظ الواحد لفظ رجل
 وعن لفظ الاثنين لفظ رجلان وقوله (فان من صيغة رجل) علّة لصحة التمثيل
 بهما ومن متعلق بقوله (يفهم الجنس) يعنى يصح التمثيل برجل ورجلان فانه
 يفهم من صيغة رجل الجنس الذى هو الرجولية كما هو مدلول جوهره (و)
 يفهم ايضا من كونه واحدا (الوحدة) التى هى مدلول صيغته هذا فى لفظ الرجل
 واما فى لفظ الرجلان فافاده بقوله (ومن صيغة رجلان يفهم) اى وكذا يفهم
 من جوهر صيغة رجلان (الجنس و) من صيغته الدالة على الثنية (الاثنين)
 فذكرهما (متعلق بقوله) (استغنى) يعنى بذكر هذين اللفظين الدالين على
 الجنس والعدد المقصود كان الواحد والاثنان مستغنيين (عن المميز) وفى بعض
 نسخ الشرح استغنيا بصيغة الثنية وهذه النسخة تدل صريحا على ان المستغنى
 هو الواحد والاثنان (فان قلت) هذا شروع فى تقرير منع ورد على قوله
 استغناء بلفظ التمييز فقال (هب) هذا اللفظ امر من وهب يهب والعادة انهم
 يصدرونه على سؤالهم الذى يرد على التسليم بالنظر الى شق وعلى المنع بالنظر
 الى شق آخر وهو ههنا (ان يميز الواحد مغن عنه) يعنى ان كون مميز لفظ
 الواحد مستغنيا عن ذكر لفظ الواحد مسلم (لكننا لانسلم ان يميز الاثنين) اى
 لانسلم ان كون مميز لفظ الاثنين مستغنيا (كذلك) اى كمميز الواحد وقوله (نعم)
 اشارة الى تسليم استغناء شق فى الاثنين ايضا يعنى انه (اذا كان مميزه) اى يميز لفظ
 الاثنين (مثنى) كما فى الامثلة المذكورة (يعنى عنه) اى بالاستغناء بلفظ التمييز عن لفظ
 الاثنين مسلم لكن لا مطلقا بل اذا كان مميزه مثنى ايضا وقوله (لم لا يجوز ان يكون) اى المميز
 (مفردا كما يقال اثنان رجل) سند للمنع والدليل على جواز كون مميز الاثنين مفردا

(مذكرا) وذلك المذكور (كلفظ الشخص اذا عبرت به) اى اذا قصدت التعبير به (عن المؤنث) اى اذا قصدت التعبير عن مؤنث كامرأة مثلا بانها شخص وقلت جاءنى ثلاثة اشخص فى مقام ثلاث امرأة (او بالعكس) (بان يكون المعداد مذكرا واللفظ مؤنثا) وذلك (كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكور) نحو رجل والفاء فى قوله (فوجهان) جوابية لاذا وتفسير الشارح بقوله (اى فى العدد وجهان) اشارة الى ان قوله وجهان مرفوع على مبتدأ وخبره محذوف وجملة جوابية وقوله (التذكير) بان يعبر بالثلاثة الى العشرة (والتأنيث) اى بان يعبر بالثلاث الى عشر * ثم فصله الشارح بقوله (فان شئت قلت ثلاثة اشخص وانت) اى والحال انت (تريد) بذلك اللفظ (النساء) وانما اتى بالثلاثة الدال على التذكير (اعتبارا) اى للنظر (باللفظ) وهو الشخص (وهو) اى الاعتبار باللفظ (الاكثر فى كلامهم) دون الاعتبار الاخر لان مراعاة جانب اللفظ فى الاحكام اللفظية اولى من عكسه (وان شئت قلت ثلاث اشخص) بحذف التاء فى ثلاث كما هو شان المؤنث فيه قلت ثلاث اشخص (اعتبارا بالمعنى) وكذلك ان شئت قلت ثلث انفس وانت تريد الرجال اعتبارا باللفظ وان شئت قلت ثلثة انفس اعتبارا بالمعنى لان معناه الذى يعبر به عنه مؤنث وهو امرأة * ثم شرع المصنف فى بيان العدد الذى ليس له تمييز فقال (ولا يميز واحد) (وواحدة) (ولا اثنان) (واثنتان واثنتان) وقوله (بمميز) بكسر الياء المشددة متعلق بقوله ولا يميز فى كلام المصنف وقيد له من الشارح ليكون اشارة الى ان قوله ولا يميز بصيغة المجهول مجاز بمعنى لا يورد يعنى لا يورد كل منهما وانما حمله على المجاز لانه لو لم يكن مجازا لكان المعنى ان المذكورين لا يقصد تمييزهما بل قصد ابقاؤهما على الابهام وليس كذلك بل المراد أن تمييزهما مقصود لكنه حصل ذلك المقصود من لفظهما ولذا قال (فلا يورد الواحد) اى لفظ الواحد (مع مميزه) لعدم احتياجه اليه (فلا يقال) عطف على قوله فلا يورد من قبيل عطف الفصل على المجهول يعنى لا يقال على تقدير ايراد المميز (واحد رجل ولا اثنان معه) اى ولا يورد لفظ اثنان ايضا مع مميزه (كما يقال اثنان رجلين) ثم اراد أن يذكر حالهم اذا ارادوا ان يذكروا هذين العديدين مع بيان جنسهما فقال (بل يذكرون) اى اهل اللسان (ما) اى اللفظ الذى (يصلح) ذلك اللفظ (ان يكون تمييزا لهما) اى للواحد والاثنان (على تقدير) اى على قصد (ذكر التمييز) المبين للجنس (معهما) اى مع الواحد والاثنين (ويطرحون) اى يتركون (الواحد والاثنين) اذا قصدوا ذكر اللفظ الصالح للتمييز فيقولون رجلا حيث يعلم وحدته وجنسه من هذا اللفظ ويقولون رجلا حيث عرف تثنيته وجنسه منه ايضا وقوله (استغناء) بالنصب على انه مفعول له لقوله ولا يميز

استعمال جمع مائة) وهو مئين او مئاة كما مر (مع مئزها) اى حال كون ذلك الجمع مستعملا مع المميز (فى الاعداد) اى فى باب الاعداد وهو بفتح الهمزة جمع عدد (مرفوض) اى متروك * ثم بين هذا المرفوض بقوله (فلا يقال ثلاث مئاة رجل كما يقال) اى كما يجوز أن يقال (ثلاثة آلاف رجل) فانه لا يجوز فى الاول ويجوز فى الثانى هذا (بخلاف التثنية فانه يقال) اى يجوز أن يقال فى تثنية المائة (مائتا رجل) بحذف النون لكونه مضافا وقوله (مثل الفا رجل) بنصب المثل على انه مفعول مطلق تشبيه لقوله يقال اى يجوز فيه ان يقال قولنا مائالا فى الجواز لقوله الفا رجل وقوله (مخفوض) خبر لقوله وميز مائة وقوله (مفرد) خبر بعد خبر له الظاهر من كلام المصنف والشارح ان هذا الحكم اعنى كونه مخفوضا مفردا على سبيل الوجوب ولكن قال فى حاشية العصام ان ميز المائة قد يجمع مخفوضا فى نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا كما فى قوله * اذا عاش الفتى مائتين عاما * فقد ذهب اللذاذة والفتاء * انتهى وانما افرد ميز هذا النوع (لانه) اى الشان (لما كانت مائة والف من اصول الاعداد) كما عرفت فى صدر الباب (كالاّحاد) اى كما كانت الآحاد العشرة من واحد الى عشرة من الاصول (ناسب) جواب لما اى لما اشتركا مع الآحاد فى كونهما من اصول الاعداد ناسب (ان يكون ميزهما) اى ميز المائة والالف جاريا (على طبق ميزها) يعنى انه ناسب للاشتراك بينهما ان يكون ميز هذين اللفظين مطابقا فى الاحوال لميز الآحاد * ولما اقتضت هذه المناسبة ان يكون ميزها مجموعا مع انه لم يكن ذلك مختارا استدرك الشارح عنه بقوله (لكنه) اى وان كان المناسب ان يكون ميزها مجموعا كالاّحاد لكنه ترك كونه مجموعا ههنا لانه (لما كانت الآحاد واقعة) (فى جانب القلة من الاعداد والمائة والالف) اى وكانت المائة والالف واقعتين (فى جانب الكثرة منها) اى من الاعداد وقوله (اختير) جواب لما اى لما كان بينهما فرق بوقوع الآحاد فى جانب القلة وبوقوعهما فى جانب الكثرة جعل الفرق بينهما مختارا فى ميزها ايضا بان يختار (فى ميزها) اى فى ميز الآحاد (الجمع الموضوع للكثرة و) بان يختار (فى ميزهما) اى فى ميز المائة والالف (المفرد الدال على القلة) وقوله (رعاية للتعادل) مفعول له لقوله اختير اى اختير ذلك لتحصل الرعاية للتعادل المطلوب وهو ذكر مادل على الكثير فى موضع القليل وذكر مادل على القليل فى موضع الكثير * ثم شرع المصنف فى بيان قاعدة يجوز فيها الوجهان فقال (واذا كان المعدود) سواء كان مذكورا بطريق التمييز نحو ثلاثة اشخص او بطريق الموصوف نحو اشخاصا ثلاثة ولهذا التعميم لم يقل واذا كان المميز (مؤنسا واللفظ) اى وكان اللفظ (المعبر به عنه) اى الذى يعبر بهذا اللفظ عنه

بإضافة خمسة عشر) الى كاف الخطاب مع ان حكم المدعى متخلف وهو كراهتهم
لذلك الجعل فاجاب عنه بمنع الجريان بان يقول لانسلم جريان الدليل المذكور
على هذا التركيب لان خمسة عشر ك ليست من قبيل جعل ثلاثة اسماء كالاسم
الواحد (لان المضاف اليه) الواقع (فيه) اى فى تركيب خمسة عشر ك
(لما كان) اى ذلك المضاف اليه (غير العدد) لكونه كاف الخطاب (لم يتمتج)
اى مع العدد المضاف (امتزاج ذلك المميز) اى امتزاجا مثل امتزاج المميز
الواقع فى خمسة عشر رجلا الذى كرهوا اضافته اليه (فلم يلزم) اى اذا لم يتمتج
ذلك مثل امتزاج العدد مع مميزه لم يلزم منه المحذور المذكور وهو (ضرورة
ثلاثة اشياء شيئا واحدا) قوله (وانما جوزوا) جواب لما يرد على اصل الدعوى
بانهم ان كرهوا امتزاج المميز بالعدد المركب يلزمهم ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثائة
الى مميزه لانه مركب ايضا من ثلاثة اسماء فاجاب عنه بانهم انما جوزوا تركيب
(ثلثائة امرأة مع ان فيها) اى فى كلمة ثلثائة امرأة (ضرورة ثلاثة اشياء) يعنى
ثلاث ومائة وامرأة (شيئا واحدا) اى اعتبار شئ واحد وليس هذا التجويز
لعدم المحذور المذكور بل (ليطرد) اى ليكون التركيب الذى تركب من لفظ
المائة مع الثلاث مطردا (بمائة امرأة) اى بالتركيب الذى ذكر فيه لفظ المائة منفردا
ولا يخفى ان كراهة شئ لعله لا ينافى تجويزه لعله اخرى * ثم شرع فى بيان وجه
افراد مميز هذا النوع فقال (واما افراده فلانه) اى واما جعل مميز هذا النوع
منفردا فبنى على كونه منصوبا لانه (لما صار) اى المميز فى هذا النوع (منصوبا صار
فضلة) لان النصب علم المفعولية التى هى الفضلة فى الكلام (فاعتبروا افراده) اى
افراد ذلك المميز المنسوب (لتكون الفضلة قليلة) بسبب كونه مفردا لان المفرد
اقل حروفا من الجمع لفظا وقل معنى ايضا بخلاف كونه جمعا لانه اكثر حروفا
من المفرد غالبا واكثر معنى منه ايضا لكونه جمعا لثلاثة آحاد او اكثر فى كلمة واحدة
وقال العصام الظاهر أن يكون لفظ قليلا مؤنثا لان موصوفه مؤنث * ثم شرع المصنف
فى بيان احوال مميز المائة والالف اللذين من الاصول فقال (ومميز مائة
والف و) (مميز) (تثنيتهما) اى تثنية المائة والالف يعنى به المائتان والالفان
(و) (مميز) (جمعه) (اى جمع الف) وانما زاد الشارح لفظ المميز فى
الموضعين للإشارة الى ان قوله تثنيتهما وقوله جمعه معطوفان على قوله مائة * ولما
غير المصنف عبارته فى قوله وجمعه حيث افرد الضمير فيه اراد الشارح ان
يذكر وجهه فقال (وانما لم يقل) اى المصنف (وجمعهما) يعنى لم يقل بتثنية
الضمير (كما قال وتثنيتهما) لانه لو قال كذلك لكان خلاف الواقع (لان

الذى هو فى صورة المجموع لفظ (عشرين) متنها (الى تسعين) فانه يقال فيها عشرين درهما فاذا لم يحز فى المذكر السالم وصار مكروها فى المؤنث السالم (فاقتصر) اى التمييز (على المفرد) اى على لفظ المائة دون المئين والمئات (مع كونه) اى مع قطع النظر عن عدم جوازه او عن كراهته لان ما يجمع بالجمعين المذكورين يكون لافراده فائدة اخرى وهى كون المفرد (اخصر) من الجمع ثم شرع فى بيان حال مميز نوع آخر من اسماء العدد فقال (وميز احد عشر) فى المذكر متنها (الى تسعة وتسعين) ولما اكتفى المصنف فى ذكر مميز هذا النوع بذكر مذكره اضرب الشارح بقوله (بل الى تسع وتسعين) لبيان ان مميز مؤنثه كذلك يعنى احدى عشرة الى تسع وتسعين (منصوب مفرد) فقوله منصوب بالرفع خبر لقوله وميز وقوله مفرد خبر بعد خبر * ثم شرع الشارح فى بيان علل كل من كونه منصوبا ومفردا فقال (اما نصبه) اى نصب المميز اما (فى العقود) الثمانية واما فيما بينها من الاعداد المركبات اى فى نحو عشرين وثلاثين (فلتعذر الاضافة) اى لامتناع اضافة العقود امتناعا عاديا الى تمييزاتها حتى تكون مجرورة وانما تعذرت الاضافة (اذ) اى لانه (لا يستقيم ابقاء النون) اى النون الواقعة فى آخر كل من العقود (معها) اى مع الاضافة وانما لا يستقيم ابقاء النون مع انها ليست بنون الجمع (اذهى) اى لان النون الواقعة فى العقود المذكورة وان لم تكن نون الجمع حقيقة حتى يتمتع ابقاؤها مع الاضافة ولكنها (فى صورة نون الجمع) وقوله (ولا حذفها) بالرفع معطوف على قوله ابقاء النون اى ولا يستقيم حذف النون ايضا بان تكون تلك العقود مضافة الى تمييزاتها (اذ) اى لان النون فى اواخر العقود (ليست هى) اى النون المذكورة (فى الحقيقة) اى فى نفس الامر (نون الجمع) حتى يجرى فيها ما يجرى فى نون الجمع من الاحكام فاذا امتنع الشقان المذكوران تعين ابقاؤها مع غير الاضافة فاذا تعين عدم الاضافة امتنع الجر فتعين النصب (واما فيما عداها) اى واما نصب التمييز فباعدا العقود من الاعداد المركبة فيما بين العقود (فلانهم) اى فلان العرب (كروها) اى جعلوا مكروها فيما بينهم (ان يصيروا) اى ان يجعلوا (ثلاثة اسماء) وهى التمييز والعددان اللذان تضمنهما المركب العددي (كالاسم الواحد) لان العددين لما تركبا جعلتا كاسم واحد فيكون الاسم الواحد بالوحدة الاعتبارية مركبا من اسمين فاذا اريد اضافة ذلك المركب الى ما بعده يلزم ان يكون الاسم الواحد مركبا من ثلاثة اسماء لانه حينئذ يكون تركيبا اضافيا قوله (ولا يرد عليه) جواب للنقض الوارد على هذا الدليل بان هذا الدليل وهو جعل ثلاثة اسماء كالاسم الواحد بعينه جار فى التركيب الصحيح فيما بينهم وهو تركيب (خمس عشرة

(ف) ثابت (ليطابق المعداد) اى لتحصيل مطابقة المعداد الذى هو جمع لكونه
 ثلاثة آحاد (العدد) اى الاسم العدد الذى وضع له (الافى ثلثائة) منتها
 (الى تسعمائة) (استثناء) اى قوله الا فى ثلثائة استثناء (من قوله مجموع)
 يعنى يميز الثلاثة الى عشرة مجموع فى كلها الا اذا اضيفت الى لفظ المائة فان المائة
 الذى هو تمييز الثلاثة مجرور ومفرد فى نحو ثلثائة وانما استثنى منه (لانهم) اى
 لان اهل الكلام (لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها) اى بكلمة المائة (ثلاثا) اى
 لفظ ثلاث (واخواته) اى واخوات ذلك اللفظ من الاربع وغيره يعنى لم يجمعوا
 لفظ المائة حين جعلوه تميزا للفظ الثلاث واخواته بل تلفظوا به مفردا فى كلها
 (وكان قياسها) اى قياس ثلثائة جملة معترضة وفائدتها بيان ماهو القياس
 فى استعمال لفظ المائة اذا قصد جمعها يعنى انه كان القياس والقاعدة فى لفظ
 المائة اذا فرض القصد بجمعها جمعا (ان تجمع) تلك الكلمة (فيقال) (مئات)
 بالالف والتاء على صورة جمع المؤنث السالم (او) يقال (مئين) بالياء والنون
 على صورة جمع المذكر السالم وانما كان القياس فيها ان تجمع احد الجمعين
 (لان للمائة جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر السالم وهو) اى الجمع الذى
 يكون على صورته (مئون والثانى) اى والجمع الثانى (جمع المؤنث السالم وهو)
 اى ذلك الجمع (مئات) وانما زاد الشارح لفظ الصورة فى جمع المذكر السالم ولم يزد
 فى جمع المؤنث لانه لا اختلاف فى الثانى فى كونه جمعا للمائة وامافى جمع المذكر السالم
 ففيه خلاف بين الاخفش وغيره فى كونه جمعا فقال الاخفش انه جمع على وزن
 غسيلين وقال الآخر انه مفرد فى صورة الجمع فان اصله مئى على وزن عصى ابدل
 الياء الاخيرة نونا فصار مئين كذا فى العصام * ثم شرع فى بيان وجه رفض القياس
 المذكور فى نحو ثلثائة واخواته فقال (ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر
 السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين) وانما لم يحجز اضافة هذا العدد الى جمع المذكر
 السالم لان تانيث صورة ثلاثة انما يكون بتاويل الجماعة فى المعداد ومسلمون
 ليس فى تاويل الجماعة ولا يمكن ان يقال ثلاث مسلمين لان الثلاث الى العشر
 على غير القياس كما عرفت واذا لم يحجز الاضافة الى جمع المذكر (فلم يبق) فى جواز
 الاضافة اليه من الجمعين (الامئات) فانه يجوز اضافته اليها لعدم المانع فيها
 (لكنهم) اى لكن اهل اللغة (كروا ان يلى التمييز) فقوله التمييز بالرفع فاعل يلى
 ومفعوله محذوف وهو العدد المذكور معه اى كروا ان يلى العدد المذكور من الثلاثة
 واخواته التمييز (والمجموع بالالف والتاء) بان يقال ثلاث مئآت (بعد ما عود)
 وهذا كالعلة لوجه الكراهة اى بعد العادة التى تعود بها التمييز (الحجى بعدما)
 اى بعد العدد الذى (هو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى) اى اريد بالعدد

اولى) اى من الكسر (ليوافق) اى ذلك التركيب يعنى ثمان عشرة (اخوانها) من ثلاث
 عشرة وغيرها (لانيها) اى لان اخواتها (مفتوحة الاواخر) اى مفتوحة او اخر
 اجزائها الاولى في كل حال كونها (مركبة مع العشرة) اعلم ان توجيه الشارح لكلام
 المصنف عنهما لما نقله عن الرضى يقتضى ان لا يجوز الكسر في النون فانه يكون اصلا
 مرفوضا على ما يفهم من تقريره ولذا قال عصام الدين ان الشارح نبه بذلك على ان
 ما يتبادر من عبارة المصنف مما لا يرخصه الرضى فان المتبادر من كلام الرضى ان حذف
 الياء مع الكسرة غير شاذ بل واقع من غير شذوذ انتهى ملخصا اقول والحق مع الرضى
 فان الشذوذ في كلام المصنف راجع الى القيد وهو فتح النون يعنى ان الشاذ مجموع الحذف
 والفتح ولا يلزم منه ان لا يجوز الحذف مع الكسر على القياس ولذا قال في الامتحان
 وجاز الحذف مع كسر النون وضعف مع فتحها والله اعلم (ولما فرغ من بيان
 حال اسماء الاعداد) تمهيد لقوله الآتى وميز الثلاثة الخ وتنبه على ان مسائل
 التمييز غير مسائل اسماء العدد لكن لما كان بينهما نوع اتصال (شرع) المصنف
 (في بيان حال مميزاتها) اى يميزات اسماء العدد بعد بيان احوال انفسها وهذا
 بيان وجه ذكر المميز * ثم نبه على وجه الابتداء من ميز الثلاثة ووجه ترك الواحد
 والاثنين فقال (وابتداء) اى اتما ابتداء المصنف (من الثلاثة) اى من بيان حال
 ميز الثلاثة (لانه) اى الشان (لاميز للواحد والاثنين كما سيصرح المصنف به)
 اى بعدم وقوع المميز لهما (فقال) (وميز الثلاثة) منتها (الى العشرة)
 في المذكور (والثلاث الى العشر) اى في المؤنث (محفوظ) (اى مجرور)
 بحسب الاعراب (ومجموع) بحسب الكلمة وهو خبر بعد خبر وقوله (لفظا)
 اما حال من الضمير المستكن في قوله مجموع اى سواء كان ذلك الذى يكون مميزا
 مجموعا بحسب اللفظ (نحو ثلاثة رجال) فان لفظ الرجال فيه جمع في اللفظ
 (او معنى) اى او كان مجموعا بحسب المعنى (نحو ثلاثة رهط) فان الرهط مفرد
 في اللفظ وجمع في المعنى لانه يطلق على مادون العشرة من الرجال * ثم بين الشارح
 وجه كونه محفوظا مع ان الاصل فيه هو النصب فقال (اما كونه) اى اما وجه
 كون مميز هذا النوع من العدد (محفوظا) فثبت (فلانه) اى الشان (لما كثر
 استعماله) اى استعمال مميز هذا النوع من العدد فان استعمال العدد كثير مع
 ان احتياجه الى التمييز اشد وقوله (آثروا) بمد الهزمة جواب لما اى اختاروا
 فيه (جر التمييز) وقد موه على النصب الذى هو مقتضى معنى التمييز لان الجر
 انما يكون (بالاضافة) والاضافة اليق (للتخفيف لانيها) اى لان الاضافة
 (تسقط التنوين والتنوين) وبحذف التنوين يحصل تخفيف في اللفظ وهو المعطوف
 فيما كثر استعماله * ثم شرع في بيان وجه كونه مجموعا فقال (واما كونه مجموعا)

فقال (و) (الاصل) (في) ياء الجزء الاول في (ثمانى عشرة فتح الياء) اى اذا كان مستعملا في المؤنث وانما وسط الشارح قوله الاصل للتنبه على اصابة هذا الوجه بالنسبة الى اسكانها لما دل عليه قول المصنف حيث قال جاء فان مثل هذه العبارة وتصديرها بجاء يدل على هذا وانما كان فتح الياء اصلا (لبناء صدور الاعداد المركبة) اى اجزاءها الاولى من الاعداد التى تركبت من اخواتها وقوله (على الفتح) متعلق بالبناء (كثلاثة عشر) لان آخر الجزء الاول الذى فى صدر التركيب مبنى على الفتح وهو التاء * ثم لما بين ما هو فرع عقبه بقوله (وجاء اسكانها) (اى اسكان الياء) وانما عدل عن الفتح الذى هو الاصل الى الاسكان (لتثاقل المركب) اى لحصول التثاقل فى هذا التركيب التعددى (بالتركيب) اى بسبب كونه مركبا مع امكان اسكان آخر الجزء الاول لكونه ياء (كما) اى كما اسكن آخر الجزء الاول (فى معدى كرب) يعنى كما كان التثاقل فى معدى كرب يوجب اسكان الياء كذلك يحيزه فيما نحن فيه وانما فسرناه هكذا لما قال العصام ان تشبيه ثمانى عشرة فى اسكان يائها بتركيب معدى كرب بانما هو فى التثاقل علة للاسكان مع قطع النظر عن كونها علة موجبة او مصححة والا فلا يصح التشبيه لعدم القدر المشترك لان التثاقل فى معدى كرب علة موجبة وفى ثمانى عشرة علة مصححة فان الاسكان واجب فى الاول وجائز فى الثانى * ثم شرع فى بيان الوجه الشاذ فقال (وشذ حذفها) (اى حذف الياء) هذه النسخة التى بتقديم شذهى ما اختاره الشارح واما النسخة التى اخذها الفاضل الهندي فبها وحذفها بفتح النون شاذ فتكون الجملة حينئذ اسمية يعنى خرج حذف الياء فى ثمانى عشرة حاكونها (بفتح النون) عن القياس وقوله (لانها اذا حذفت الياء) علة لقوله شذ يعنى انما شذ فتح النون بعد حذفها لان الياء اذا حذفت فى اواخر امثاله (فالوجه) اى فالقياس (بقاء الكسرة كما فى قولك جاءنى القاضي اذا حذفت الياء) اى لتخفيف وقوله (الا ان الذى) الخ شروع فى بيان وجه العدول ههنا عن القياس الذى هو الكسر الى غير القياس الذى هو الفتح يعنى انه وان كان القياس ههنا بقاء الكسر لكن الوجه الذى (يسوغ) اى يجوز (ذلك) اى الفتح (فيه) اى فى لفظ ثمانى بعد حذف يائها (كونه) اى كون ثمانى (مركبا) اى مع عشرة لان زيادة الياء فى آخره ثقيل فى مثال القاضي منفردا لوجود سبب واحد من اسباب التثاقل لكن حدوث التركيب يكون سببا آخر له فزاد فى ثمانى سبب على اصل السبب ولهذا عدل عن القياس (فروعى زيادة استثقاله فجعل) اى فلتلك الرعاية جعل (موضع الكسرة فتحة) ثم نقل ما ارتضاه الرضى بقوله (قال الشارح الرضى ويجوز كسرها) اى كسر النون فى ثمان عند التركيب مع العشرة (ليدل) ذلك الكسر (على الياء المحذوفة لكن الفتح

الزائد الذي عطف على عدد المائة والالف او عطفهما عليه واقعا ومستعملا على الصورة
 التي تقدمت (من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل) يعنى على ما كانت عليه قبل
 العطف من كون الواحد والاثنين للمذكر والواحدة والاثنان بالياء للمؤنث ومن
 كون ثلاثة الى تسعة بالياء للمذكر وبخذفها للمؤنث كما فصله الشارح بقوله (فتقول
 مائة وواحد او واحدة) هذا مثال ما وقع الزائد الاقل معطوفا على المزيد عليه الاكثر
 مذكرا ومؤنثا وقوله (ومائة واثنان او اثنتان) معطوف على قوله واحد يعنى انك تقول
 مائة واثنان للمذكر ومائة واثنان للمؤنث وهذه الامثلة لما كان الزائد فيها على القياس
 وقوله (ومائة وثلاثة رجال) في المذكر بالياء (او ثلاث) اى مائة وثلاث (نسوة) مثال
 لما كان الزائد فيها عددا منفردا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى هذا القياس
 وقوله (ومائة واحد عشر رجلا او احدى) اى او مائة واحد (عشرة امرأة)
 مثال لما كان الزائد فيها عددا مركبا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى هذا
 القياس وقوله (ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى) اى مائة واحد
 (وعشرون امرأة) ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان (اى مائة واثنان
 وعشرون امرأة) مثال لما كان الزائد المعطوف على الاكثر عددا مركبا
 بالقوة وعلى هذا القياس فى العدد الزائد وقوله (ومائة وثلاثة وعشرون
 رجلا او ثلاث) اى او مائة وثلاث (وعشرون امرأة) مثال لما كان الزائد معطوفا
 كذلك مع كونه على خلاف القياس بان كان مذكرا بلاء ومؤنثه بخذفها وقوله
 (الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة) بيان لمنتهى هذا الحكم
 وقوله (وكذا الحال فى ثنية المائة) اى مائتين (والالف) اى فى الالف (وثنيته)
 اى فى ثنية الالف اى الفين بيان لحكم ما يتفرع عليهما كمر وقوله وثنيته الظاهر
 عدم صحة هذه النسخة بعد قوله والالف بناء على ان الالف معطوف على المائة
 كذا قيل فى حاشية الفاضل الامير وانما قال الظاهر لانه يجوز أن يعطف قوله
 والالف على قوله فى ثنية المائة لا على المائة ووجهه ان الشارح لما اورد
 فى الامثلة المذكورة مثلا للفظ المائة المفردة قاس عليها امثلة الالف المفردة
 فحينئذ لا يكون قوله وثنيته على ما فى بعض النسخ مستدركا زائدا لان فى ذكره
 هكذا فائدة ما بالجملة * ثم ذكر حكم ما كان الاكثر منه معطوفا على الاقل فقال
 (ويجوز أن يعكس العطف فى الكل) اى بان يعطف الاكثر على الاقل
 (فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرناه) ثم شرع المصنف فى بيان اللغة الثالثة
 الجزأة فى تركيب مخصوص وبيان ماهو الاصل منها وما هو شاذ منها

(اثنان او ثنتان وعشرون في المؤنث) كما تقول اثنا عشرة فيه و هذان على القياس كما كانتا فيما تقدم (وثلاثة وعشرون) اى وتقول ثلاثة وعشرون كما تقول ثلاثة عشر فيه فيما تقدم يعنى بالتاء (في المذكر وثلاث) اى وتقول ثلاث (وعشرون) كما تقول ثلث عشرة يعنى بغير التاء (في المؤنث) ثم قال (هكذا) ليكون قوله (الى تسعة وتسعين) متعلقا بمنتهيا * ولما اكتفى المصنف ببيان منتهى المذكر زاد عليه الشارح بيان منتهى المؤنث بقوله (بل الى تسع وتسعين) ثم شرع المصنف في مسألة ما فوقها وجعله الشارح على دأبه مفعولا للمقدر وفسره بقوله (وتقول فيما) اى في العدد الذى (زاد) اى ذلك العدد (على تسعة وتسعين) (مائة والف) (في الواحد) اى اذا كان كل منهما واحدا (مائتان والفان) اى وتقول كذا (في الثنية) اى في ثنية كل منهما وايضا بالالف رفعا وبالباء نصبا وجرا على قاعدة الثنية وقوله (فيهما) ظرف لتقول وقوله (اى في المذكر والمؤنث) تفسير لضمير الثنية وقوله (من غير فرق بينهما) للتنبيه على عدم الفرق بين المذكر والمؤنث يعنى تقول كذا في مذكر كل من لفظ المائة ولفظ الالف وفي مؤنثهما من غير تفريق بينهما بلفظ للمذكر و بلفظ للمؤنث بل هى متساوية في الكل * ثم شرع في بيان حكم ما زاد عليهما فقال (ثم) ووسط الشارح قوله (تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما) بين العاطف وبين قوله (بالعطف) لبيان ان قوله بالعطف متعلق بلفظ تقول المقدر وقوله فيما زاد على مائة والف اى في العدد الذى زاد على مفرد مائة والف وقوله وما يتفرع عنهما اشارة الى ان المزيد عليه ليس مختصا بمفرديهما بل حكم ما يتفرع عليهما وما يكون فروعا لهما من تثنيتهما وجمعتهما من المائتين والالفين ومن المئات والالوف كذلك وهذا هو الظاهر من تلك العبارة لكن الاستقراء يحكم ان المراد بقوله وما يتفرع هو ثنية المائة وثنية الالف لا جمعهما لان جمعهما لا يدل على عدد معين وما لا يدل على عدد معين ليس من اسماء العدد كما صرح به في الامتحان لان المئات والالوف لا يدلان على معين من ثائمائة وثلاثة آلاف بل يحتاج في كل منهما الى تقييد وتفسير الشارح بقوله (اى بعطف الزائد عليهما) اى على المائة والالف نحو مائة وواحد والف وواحد (او عطفهما) اى اما بعطف المائة والالف (على الزائد) نحو واحد ومائة وواحد والف يعنى ان حكم العطف في هذا النوع مخالف لما قبله لان كلا من عطف الاقل على الاكثر ومن عكسه جائز ههنا وقوله (حال كون الزائد واقعا) تمهيد لقول المصنف (على) (صورة) (ما تقدم) بانه ظرف مستقر وحال من الزائد المفهوم من قوله بالعطف يعنى ان كلا الامرين جائز ان ههنا حال كون العدد

قال العصام وللتصريح بقوله احد وعشرون واحدى وعشرون نكتة اخرى
سوى ما ذكرها وهو أنه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم
عطف العقود على الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال بالعطف
لتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والف بصورة العطف المطلق
الاعم من عطف الاكثر على الاقل والعكس هذا على طبق ما ذكره الشارح
متابعة لما في حواشى الهندى اما على ما ذكره الرضى من ان عطف الاقل
على الاكثر جائز فى الكل والعكس اكثر فلا تتم هذه النكتة انتهى كلامه وحاصل
هذه النكتة انه قال ههنا ثم بالعطف بلفظ ما تقدم بالباء وقال فى المسئلة الآتية
ثم بالعطف على ما تقدم يعنى للاشارة الى ان عطف الاكثر على الاقل مطابق
بصورة ما تقدم من نحو خمسة عشر حيث تقديم الاقل على الاكثر فيه واجب
فلا يعكس فى المسئلة الآتية فيجوز فيها الوجهان يعنى عطف الاكثر على
الاقل وعكسه والله اعلم فقوله ثم عاطفة وقوله بالعطف عطف على ما قبله
بحسب المعنى فكأنه قال تقول هكذا وتقول هكذا ثم تقول بعطف احدهما
على الآخر كما استفيد من تفسير الشارح حيث قال (اى عطف تلك العقود)
من عشرين وثلاثين مثلاً (على الزائد) متعلق بقوله عطف اى على العدد الزائد
(عليها) متعلق بقوله الزائد اى الزائد على العقود من ثلاثة الى تسعة ولا يخفى
ان هذا التفسير يفيد أنه لا يجوز عكسه ههنا كما هو فى الحواشى الهندى وتبعه
الشارح وقوله (كأن ذلك الزائد) اشارة الى ان قوله (بلفظ ما تقدم) ظرف مستقر
حال من المعطوف عليه المفهوم من لفظ العطف وليس بصلة للعطف لانه
لو كان ظرفاً لغواً متعلقاً بقوله ثم بالعطف توهم ان ما تقدم من نحو ثلاثة واربعة
معطوف على العقود وليس كذلك بل الامر بالعكس كما عرفت يعنى انك تقول
فى هذا النوع فيما عدا المذكورين بعطف الاكثر من العقود على الاقل الزائد
عليها حال كون ذلك الزائد المعطوف عليه ملائماً بلفظ العدد الذى تقدم
كما هو المفهوم من تفسير الشارح بقوله (اى من اسماء العدد) وهذا بيان لما اى
المراد من قوله ما تقدم هو اسماء العدد المذكورة من ثلاثة الى تسعة فى المذكور
وثلاث الى تسع فى المؤنث حال كونه (بعينه) وقوله (بغير تغيير) عطف
تفسير لقوله بعينه يعنى المراد بكونه بعين ما تقدم انه لا يتغير بصورة اخرى
بخلاف الواحد والواحدة لانهما ليستا بصورة ما تقدم كما عرفت وانه على
القاعدة الساقطة فى كون اثنان بغير التاء فى المذكر وبالتاء فى المؤنث وفى كون
ثلاثة وما فوقها الى تسعة بعكس كما فصله الشارح بقوله (فتقول اثنان وعشرون
فى المذكر) اى تقول فيه كذا كما تقول فيما تقدم اثنا عشر فيه (و) تقول

للتنبية على ان قوله (احد وعشرون) معطوف بعاطف مقدر على لفظ عشرون
وقيده الشارح بقوله (في المذكر) لانك تقول احد وعشرون بتجريد الجزء الاول
من علامة التانيث في المذكر وتقول (احدى وعشرون) بالحق الف التانيث
بالجز الاول (في المؤنث) وقوله (ولما غير الواحد والواحدة) الخ بيان من الشارح
لنكتة في تغيير المصنف لعبارة ههنا حيث لم يقل مثل ما سبق من ذكر ابتداء
عدد في كل نوع وانتهائه حيث قال احد عشر الى تسعة عشر ولم يكتف
ههنا بذكر الانتهاء بقوله الى تسعة وتسعين بل زاد قوله ثم بالعطف فاحتاج
الى نكتة الزيادة ههنا وهي انه لما غير الواحد الى لفظ احد وغير الواحدة الى لفظ
احدى (ههنا) اى فى استعمالهما مع احد العقود الثمانية حال كون كل منهما
مفردا (بدون التركيب) اى بدون ان يكون كل منهما جزءاً من التركيب بخلاف
نوع احد عشر واحدى عشرة فان تغيير الواحد الى احد والواحدة الى احدى
كان فى حال التركيب لافى حال الانفراد وقوله (لان المعطوف) الخ علة لتغييرها
ههنا مع كونهما غير مركبين يعنى انما غير ههنا مع عدم التركيب بالفعل لكون
المعطوف وهو عشرون مثلاً (والمعطوف عليه) وهو احد او احدى وان لم يكونا
مركبين بالفعل لكنهما مركبان بالقوة لكون اجتماع المعطوف مع المعطوف عليه
(فى قوة التركيب) وقوله (لم يكن استعمالهما) جواب لما (بالعطف)
يعنى انه لما كانت حال كل واحد من لفظ الاحد ولفظ الاحدى مخالفة لحال
غيرها مما استعمل مع العقود المذكورة من الاحاد بسبب التغيير لم يكن استعمال
لفظي الاحد والاحدى حال كون استعمالهما بعطف العقود عليهما وقوله
(على صورة) متعلق بالاستعمال والصورة مضاف الى (لفظ) الذى هو مضاف
الى (ما تقدم) يعنى انهما لم يستعملتا فى حال العطف على صورة لفظ الاعداد
الذى تقدم استعمالهما مثل استعماله (بعينه) اى بعين ما تقدم من كون مذكرهما
بالتاء ومؤنثهما بجذفها (فلذلك) اى فلكون استعمال هذين التركيبين
من احد وعشرون واحدى وعشرون مخالفا لاستعمال ما فوقهما (لم يدرجهما)
اى لم يجعل المصنف هذين التركيبين مندرجين (فى قاعدة العطف بلفظ ما تقدم)
كما فى ثلاثة عشر للمذكر بالتاء وفى ثلاث عشرة للمؤنث بجذفها فان قاعدة العطف
على ما سيجي ان العقود الثمانية اذا عطف على الزائد يستعمل ذلك الزائد
على القاعدة المتقدمة اعنى انه بالتاء للمذكر وبجذفها للمؤنث (بل) اى بل
المصنف (خصها) اى قصر تلك القاعدة (بما عداها) اى بما عدا احد
وعشرون او احدى وعشرون ولم يكتف بقوله احد وعشرون الى تسعة
وتسعين بل توسط بعد ذكرها بذكر حكم ما عداها (فقال) (ثم بالعطف)

لان السكون (اخف من الفتحة) بالنسبة الى الكسرة فانها وان كانت مفيدة
 في دفع المحذور لكنها ليست اخف من الفتحة بل الامر بالعكس * ثم شرع المصنف
 في بيان العقود الثمانية يعنى فيما زاد على تسعة عشر من الاعداد ثم اشار الشارح
 بقوله (و تقول) الى ان قوله (عشرون) معطوف بعاطف مقدر على ما قبله
 من مفعول تقول يعنى وتقول فيما زاد على تسعة عشر عشرون (واخواتها)
 اى اخوات كلمة عشرون من العقود الثمانية ولما ظهر الاعراب في كلمة اخواتها
 المعطوفة على عشرون ولم تكن النسخة التى رويت عن المصنف مضبوطة
 احتمل الاعراب في اخواتها ان تكون بالضمه رفعا وبالكسرة نصبا وجرا لكن
 الجر على تقدير الكسرة ليس بصحيح لكون المتبوع غير محتمل للجر فعين الضمة
 رفعا والكسرة نصبا وما اختاره الفاضل الهندى هو الاول على ان يكون
 اخواتها مبتدأ وخبره محذوف اى واخواتها مثلها فاجملة حينئذ معترضة
 * ولما كان الاعراب المختار عند الشارح هو النصب بالعطف على ما قبله اشار
 الى ما اختاره على خلاف الهندى فقال (بكسر التاء) يعنى ان لفظ اخوات
 ينبغى ان يكون بكسر التاء * ثم انه لما كانت كسرة التاء في جمع المؤنث السالم
 مشتركة بين النصب والجر بينه بقوله (لانه منصوب) يعنى ان كونه بكسر التاء
 لكونه منصوبا لا مجرورا * ثم بين المعنى الذى اقتضى النصب له بقوله (بالعطف
 على عشرون) اى نصبه بسبب كونه معطوفا على عشرون (المنصوب) اى الذى
 نصب (محلا بمقولة القول) بسبب كونه مفعولا للفظ تقول المقدر المعطوف
 على لفظ تقول الذى في كلام المصنف حيث صدر به * اعلم انه انما يصح ان يجعل
 عشرون وما عطف عليه مفعولا للقول اذا كان القول بمعنى الذكر لان مقول
 القول ههنا مفرد وهو لفظ عشرون ومقول القول يكون مر كبا لكون القول
 بمعنى المركب كذا قيل في بعض الحواشى * ثم فسرت الاخوات بقوله (وهى
 ثلاثون واربعون وخمسون الى تسعين) اى متنها الى تسعين يعنى به ستون
 وسبعون وثمانون * ولما كانت تلك العقود مشتركة بين المذكر والمؤنث نبه المصنف
 عليه بقوله (فيهما) (اى) تقول كذا (في المذكر والمؤنث) حال كون ذلك اللفظ
 (من غير فرق) في اللفظ بان يزداد فيه حرف في المؤنث او ينقص كما يفرق في غيره
 ثم نبه على اصطلاح آخر فيه بقوله (وهى عقود ثمانية) يعنى كما يقال لهذه
 الالفاظ انها اخوات عشرون يقال لها ايضا عقود ثمانية مع ضم عشرون لها
 وايضا يقال لها باب نوع عشرون وباب عشرون كما هو المذكور في متن الامتحان
 ثم شرع المصنف في بيان احوال الاعداد التى بين العقود المذكورة وفسره
 الشارح ايضا بقوله (وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر)

الكلمة وهزمة الوصل للابتداء لا لتعويض كانتا الجنس آخر انتهى حاصله
عدم التفريق بين ثنتان واثنان في هذا الحكم * ثم اراد أن ينبه على وجه اتيان التاء
في المؤنث فقال (واما تأنيث الجزء الثاني) اى الجزء الثانى وهو عشرة (في المؤنث)
اى في نحو ثلاث عشرة امرأة قنابت (فلانه) اى الشان (لما وجب تذكير المذكر)
وهو حذف التاء من الجزء الثانى في المذكر يعنى في ثلاثة عشر رجلا (لما عرفت)
من كراهة اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة
(وجب تأنيثه) اى تأنيث الجزء الثانى بالتاء (للمؤنث) في نحو ثلاث عشرة امرأة
(لانتفاء المانع وهو) اى المانع المتبقى (عدم الفرق بين المذكر والمؤنث) يعنى انه
لما سبق ان علة حذف التاء من آخر العشرة في المؤنث اذا استعملت مفردة هى
الفرق بين المذكر الذى بالتاء وبين مؤنثه لانه اذا قيل عشرة نسوة بالتاء لم يحصل
الفرق بينه وبين عشرة رجال فحذفت التاء في مذكره ليحصل ذلك الفرق واما
اذا ركبت العشرة مع ثلاثة ونحوه فقيس في المذكر ثلاثة عشر وفي المؤنث
ثلاث عشرة فقد حصل الفرق بينهما لان الجزء الاول بالتاء في الاول وبتركها
في الثانى ولما حصل الفرق الذى هو انتفاء عدم الفرق وجب تأنيثه بناء على
القاعدة * ثم اراد المصنف ان يبين اختلافا في شين عشرة من الكسرة والاسكان
بين تميم والحجاز فقال (وتميم) اى قبيلة تميم (تكسر الشين) بضم التاء من
الاكسار اى تجعلها مكسورة بان تبدل فتحها الى الكسرة وانما زاد الشارح قوله
(عند التركيب) للاحتراز عن الانفراد لانه لا خلاف في فتحها وقيد المصنف
بقوله (في المؤنث) للاحتراز عن المذكر فانه لا خلاف فيه ايضا وتفسير الشارح
بقوله (اى من عشرة) لبيان محل الشين وقوله (تحرزا) علة لقوله تكسر يعنى
ان تلك القبيلة يبدلون فتحة الشين من عشرة الى الكسرة ليحصل التحرز عن
احد الامرين اما (عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنى
عشرة) لانه اجتمعت في كل منهما اربع فتحات وهى فتحة العين وفتحة الشين
وفتحة الراء وفتحة التاء (او) التحرز عن توالي (خمس فتحات في ثلاث عشرة
الى تسع عشرة) فانه اجتمع في كل من التراكيب التى ابتداؤها ثلاث عشرة وانتهائها
تسع عشرة خمس فتحات متوالية وهى فتحة ما قبل العين وفتحها وفتحة
الشين وفتحة الراء وفتحة التاء (والحجازيون يسكنونها) اى يحذفون فتحة
الشين باسكانها لا بكسرها (وهى) اى لغة الحجازيين هى (اللغة الفصيحة)
كما ورد به في القرآن في قوله تعالى ﴿وقطعناهم اثنتى عشرة اسباطا﴾ بسكون الشين
في القراءة المتواترة وان قرئ بكسرها في الشواذ وقوله (لان السكون) متعلق
بقوله يسكنونها يعنى انما اختار الحجازيون الاسكان في التخفيف دون الاكسار

الاول كانه وسط الكلمة فصار ذلك الآخر محفوظا عن التغير * ثم اراد ان ينبه على
 توجيه كون الجزء الثاني بترك التاء في المذكر وبإثباتها في المؤنث فقال (وتذكير
 الثاني) اي جعل الواضع الجزء الثاني وهو عشر بغير التاء كما هو الاصل (كراهة
 اجتماع تأنيثين) اي كراهة ذلك الواضع لاجتماع اداتي تأنيث (من جنس
 واحد) بان يكونا تاء (فيما) اي في المركب الذي (هو كالكلمة الواحدة) يعنى
 ان تركيب ثلاثة عشر مثلا وان كانتا كلمتين لكنهما لما اعتبرا واحدا كانتا
 كالكلمة الواحدة وحده اعتبارية بخلاف احدى عشرة يعنى ان اجتماع التأنيثين
 من جنس واحد كذلك انما يلزم في المذكر واما احدى عشرة واثننا عشرة
 وكذا ثنتا عشرة فلا يلزم فيهما هذا المحذور فان التأنيث فيهما اي في كل
 من احدى واثننا مع العشرة من جنسين فان الجزء الاول في احدى عشرة مؤنث
 بالالف والثاني بالتاء فلا يكونان من جنس واحد * ولما كانت علة ترك التاء في الجزء
 الثاني لزوم اجتماع التأنيثين اورد عليه بان الجزء الثاني في احدى عشر واثننا عشر
 بغير تاء ايضا مع عدم اجتماع التأنيثين فيهما فاجاب عنه بقوله (واما تذكير الثاني)
 اي تذكير الجزء الثاني (في احدى عشر واثننا عشر فمحمول) اي فليس للاحتراز
 عن المحذور المذكور بل تذكيره في التريكين محمول (على التذكير) اي على تذكير
 الجزء الثاني (في ثلاثة عشر) لكونهما من نوع واحد * ثم اورد على قوله من
 جنسين بان يقال ان كون التأنيثين في احدى عشرة من جنسين مسلم لكن
 كونهما في ثنتا عشرة من جنسين غير مسلم لانهما من جنس واحد لكون كل منهما
 تاء فاجاب عنه بإثبات المقدمة الممنوعة فقال (والتاء في ثنتان) ليست اداة التأنيث
 بل هي (بدل من لام الكلمة) لان اصله ثنو فاذا كانت كذلك (فلم يمتحض)
 اي ذلك التاء (للتأنيث) اي لم يكن ذلك التاء لمحض التأنيث بل هو مشوب بين البدلية
 والتأنيثية (ولذا) اي ولعدم كونه لمحض التأنيث (حكمنا عليه) اي على
 هذا التاء (بانه) اي بان تأنيثه (جنس آخر من التأنيث) مخالف لسائر الاجناس
 من التاء التي لمحض التأنيث ومن الالف كذلك ونظيره الواو التي في اواخر الاسماء
 الستة نحو ابوك فانها ليست لمحض الاعراب ولا لمحض جوهر الكلمة * ولما اورد
 عليه النقض بان يقال ان التاء في اثنتان للتأنيث لامع البدل لان البدل من لام
 الكلمة هي الهززة التي للوصل في اول الكلمة فيعود المحذور وهو اجتماع
 علامتي التأنيث من جنس واحد اجاب عنه بقوله (وفي اثنتان) اي والتاء في كلمة
 اثنتان (وان كانت للتأنيث) اي لمحض التأنيث لا مع البدلية (الا انها) اي لكن
 تلك الكلمة (حملت على ثنتان) في ابقاء التاء هذا ما افاده الشارح وقال صاحب
 الامتحان وتاء ثنتان واثنان لما لزمنا الوسط لعدم مفرد بهما وكانتا بدلين من لام

والواحد والاثنان واذا كان مذكراً بالتاء يكون مؤنثه بحذفها والاصل ههنا
 بعكس السابق يعنى ما بالتاء اصل وما بتركها فرع * ثم شرع المصنف فى بيان
 احوال ما فوق العشرة فقال (و) (تقول اذا جاوزت عشرة) قدّره الشارح
 كذا للإشارة الى ان قوله (احد عشر) وما بعده مفعول لمقدر وهو تقول يعنى
 اذا جاوزت العشر تقول احد عشر (اثنا عشر) (فى المذكر) اى اذا كان
 معدوده وتميزه مذكراً فانهما بحذف الالف فى احدى وبحذف التاء فى اثنا
 وبحذفها فى الجزء الثانى ايضا (نحو احد عشر رجلاً واثنا عشر رجلاً)
 (احدى عشرة اثنا عشرة او اثنا عشرة) اى وتقول كذا بزيادة الف التانيث
 فى الاول وبزيادة التاء فى اثنا وثنا وبزيادتها فى الجزء الثانى (فى المؤنث) اى
 اذا كان معدوده مؤنثاً (نحو احدى عشرة امرأة) حال كونها (على الاصل)
 اى على القاعدة الجارية * ثم بين تلك القاعدة بقوله (بتذكير المذكر) (كفى الاولين
 (وتانيث المؤنث) كما فى الاخيرين قوله (وغير الواحد) جواب لما يرد عليه
 من ان الاحدى ليس من الاصول بل المذكور فيها هو الواحد فاجاب عنه بان
 اصل الاحد هو الواحد واصل الاحدى هو الواحدة لكن الواحد غير (الى
 احد والواحدة) غيرت (الى احدى للتخفيف) ولا يستعمل الاحد ولا الاحدى
 الا فى التركيب كما سبق فى احد عشر واحدى عشرة المضامين نحو احدهم
 واحداهن ولا يستعمل واحد وواحدة فى التركيب الا قليلاً وايضا تحذف النون
 فى اثنان واثنتان وثمانين حين التركيب وفى العصام ان اصل الاحد وحده على
 وزن حسن صفة مشبهة من وحديح قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند
 الجميع وفى احدى كذلك عند غير المازنى واما عنده فقلبت الواو المكسورة
 فى الاول قياساً كالمضمومة (و) تقول (ثلاثة عشر الى تسعة عشر) يعنى
 اربعة عشر وخمسة عشر وستة عشر وسبعة عشر وثمانية عشر وتسعة عشر
 بالتاء فى الجزء الاول وبحذفها فى الجزء الثانى يعنى تقول كذا (فى المذكر نحو ثلاثة
 عشر رجلاً) وقوله (ثلاث عشرة الى تسع عشرة) معطوف على قوله ثلاثة عشر
 بالعاطف المقدر يعنى وتقول كذا (فى المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة) وكذا
 ما فوقها من اربع عشرة وخمس عشرة وست عشرة وسبع عشرة وثمانى عشرة
 وتسع عشرة حال كون كلها بحذف التاء فى الجزء الاول وبإثباتها فى الجزء الثانى
 (ابقاء) اى لقصد الابقاء (للجزء الاول فيهما) اى فى النوعين المذكورين من
 ثلاثة عشر وثلاث عشرة (بحاله) اى ابقاء مع حاله التى كان عليها (قبل التركيب)
 وحال الجزء الاول قبل التركيب كون مذكراً بالتاء ومؤنثه بتركها وهكذا يجعل بعد
 التركيب بان يكون بغير تاء فى المؤنث لانهما لما نزل لا منزلة اسم واحد صار آخر

الاصاب الى العضدين فالمرافق داخلة في اليد فتناول اليد اليها فتكون المرافق داخلة
 وان كان الممتد منقطعاً كالنهار المنقطع عند الغروب فلا يتجاوز بحيث يتناول
 الليل كما في قوله تعالى ﴿اتموا الصيام الى الليل﴾ فلا تدخل الغاية فيها فالسائل
 يخى سؤاله على ان اسماء العدد من قبيل الثاني فاعترض بخروج العشرة والحبيب
 اجابه بناء على ان اسماء العدد من قبيل الاول لان الزائد يتناول ما فوق العشرة
 فالعشرة داخلة فيه كما في المرافق وقد اشرنا اليه في التفسير * ثم شرع المصنف
 في بيان كيفية تفرع كل فرع منها على اصوله فقال ﴿تقول﴾ ولما كان هذا القول
 من المصنف مجمل اراد الشارح ان يفصله بقوله (في الاعداد) الظاهر انه بكسر
 الهمزة على انه مصدر اعدت لانه الملايم لما يكون ظرفه قاله وهو تقول فانه فعل
 المخاطب والاعداد يناسب ان يكون كذلك لانه بفتحها على انه جمع العدد يعنى
 انك تقول حين قصدت استعمال كل منها حال كون تلك الكلمة (مذكورة
 ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفا) ﴿واحد اثنان﴾ (في المفرد المذكر وتثنيته)
 اى الواحد في المفرد المذكر والاثنان في تثنية المذكر ﴿واحدة اثنتان او ثنتان﴾
 (في المفرد المؤنث وتثنيته) يعنى ان الواحدة في المفرد المؤنث واحد اللفظين
 وهما اثنتان وثنان في تثنية المؤنث وقوله (على ماهو القياس) اشارة الى ان هذه
 الالفاظ غير خارجة عن القاعدة وهى ان ذوات التاء للمؤنث والمجرد عنها
 للمذكر فيكون المجرد منها اصلا وما بالتاء فرعا ﴿و﴾ (تقول) اى فيما زاد على
 الاثنين على خلاف القياس يعنى انك تقول (في المذكر) ﴿ثلاثة الى عشرة﴾ يعنى
 ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة حال كون كل منها ملايسة
 (بالتاء) وقوله (لجماعة المذكر) اشارة الى تصحيح دخول التاء فيها وهو كون
 الثلاثة وما فوقها جمعا مذكرا فانت كلها بالتاء (اعتبارا لتأنيث الجماعة نحو ثلاثة
 رجال الى عشرة رجال) ﴿وثلاث الى عشر﴾ فقولہ ثلاث بالرفع على الحكاية
 منصوب محلا على انه معطوف على ما قبله والعاطف مقدر كذا في المعرب لزيادته
 اى ثلاث اربع خمس ست سبع ثمان تسع عشر حال كون كل منها (بدونها) اى
 بدون التاء (لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث) يعنى وانما تركت التاء فيها
 مع ان كلها للمؤنث ليحصل الفرق بين المذكر الذى اتى بالتاء وبين المؤنث لان
 المذكر لما كان اصلا اتى بالتاء لما سبق فيجب ان يفرق بينه وبين ما يتفرع عليه
 من المؤنث فذلك الفرق يحصل بتركها (نحو ثلاث امرأة وعشر نسوة ولم يفعل
 الامر) يعنى وانما لم يفعل الامر (بالعكس) بان يكون مذكرا بغير التاء ومؤنثه
 بها كما هو القياس (لكون المذكر اسبق) اى من المؤنث فاذا كان ماهو اسبق
 في الاعتبار بغير التاء يكون مؤنثه باداة التأنيث كما كان في نحو ناصر وناصره

منها معنى آخر وكل شيء شأنه كذلك ليس بداخل في تعريف اسماء العدد
 (اصولها) (اى اصول اسماء العدد) هذا تفسير للضمير (التى يتفرع منها) اى
 من تلك الاصول (باقيا) اى باقى اسماء العدد هذا تفسير للاصول بان المراد بها
 ههنا ما يتفرع عليه الغير يعنى انها ما تقابل الفروع لا المراد بهامعانيها الاخر وقوله
 (اما بالحق تاء التانيث) الح تفصيل للفروع ببيان اسباب تفرعها من الاصول
 يعنى انها يتفرع منها اما بسبب الحاق تاء التانيث (كواحدة واثنان) لان
 اصلهما واحد واثنان (او باسقاطها) اى واما يتفرع باسقاط تاء التانيث
 (كثلاث الى تسع) فان اصولها ثلاثة الى تسعة (او بالتثنية) اى يتفرع
 منها بسبب جعل ذلك الاصل ثنية (كما تثنى والفين) فان اصل الاول مائة واصل
 الثانى الف (او بالجمع) اى ما يتفرع بجعله جمعا حقيقة (كمئات والوف و)
 مشابهة نحو (عشرين) واخواته (او بالتركيب) اى او يتفرع منها بسبب كونه
 مركبا من اصلين (اضافيا كان) اى سوا كان ذلك التركيب تركيبا
 اضافيا بان يكون احدا لاصلين مضافا الى الآخر (كثلاثمائة) فانه تركيب اضافي
 حيث اضيف فيه الثلاث الى المائة (او امتزاجيا) بان لا يكون بينهما نسبة
 من الاضافة او العطف (كخمسة عشر) فانه مركب من الاصلين اللذين ليس
 احدهما مضافا او معطوفا فى الحال وان كان الثانى معطوفا فى الاصل (او بالعطف)
 اى او يتفرع منها بسبب عطف احدهما على الآخر (كخمسة وعشرين)
 لان هيئتها الاجتماعية التى لها وحدة اعتبارية فرع لكل جزء من الخمسة مفردة
 ومن العشرين كذلك فقولہ (اثنتا عشرة كلمة) خبر لقوله اصولها يعنى
 ان اصول العدد هذه الكلمات وقوله (واحد الى عشرة) اما بدل
 من اثنتا عشرة او خبر للمحذوف اى هى لفظ واحد منتها الى عشرة او مع
 العشرة يعنى واحد اثنان ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة فهذه
 عشر كلمات (و) الحادى عشر منها (مائة و) الثانى عشر (الف) قال
 فى الامتحان فان قيل لا امتداد فى ثلاثة فلا انتهاء وانه يلزم ان يخرج عشرة
 من الحكم لعدم تناول صدر الكلام له على سبيل القطع كقوله تعالى ﴿ ثم اتوا
 الصيام الى الليل ﴾ وانما الدخول فى تناول القطعى كقوله تعالى ﴿ وايدىكم
 الى المرافق ﴾ قلنا تقدير الكلام وثلاثة والزائد عليها اليها فالامتداد والتناول قطعان
 فتكون الغاية لاسقاط ما وراءها لامتداد الحكم اليها الذى هو حكم عدم تناول القطعى
 الملابس انتهى واقول هذا السؤال والجواب اشارة الى المسئلة الاصولية
 وهى ان الغاية قد تكون داخلية فى المغيا وقد لا تكون فان كانت الممتدة زائدة
 مجاوزة للغاية كما فى قوله تعالى ﴿ وايدىكم الى المرافق ﴾ لان اليد تطلق من رؤس

الحساب من العدد) يعنى انهما داخلان عند بعض اهل الحساب وغير داخلين
 عند بعض والاثنان داخل عند بعض دون الواحد والحاصل ان في دخولهما
 وعدم دخولهما ثلاثة مذاهب الاول انهما داخلان في اسماء العدد وهذا
 مذهب النحاة لطباقيهم على عددهما في الاصول كما سيأتى والثاني انهما ليسا
 من اسماء العدد لان العدد عندهم هو نصف مجموع الحاشيتين اى الطرفين
 فالواحد ليس له الا حاشية واحدة وهو الاثنان فالواحد ليس بعدد لانعدام
 الحاشيتين ولما لم يكن الفرد الاول وهو الواحد عددا ينبغي ان لا يكون الزوج
 الاول وهو الاثنان ايضا عددا وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب والثالث
 ان الواحد ليس بعدد لعدم صدق تعريف العدد عليه ولكن الاثنان عدد
 لان العدد عند ذلك البعض مايقع نصف مجموع الطرفين فاحد طرفي الاثنان
 هو الواحد وطرفه الآخر هو الثلاثة فالواحد مع الثلاثة اربعة وهو مجموع
 الحاشيتين فالاثان نصف الاربعة التى هى مجموع الحاشيتين فيكون عددا
 وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب فحصل ان الواحد ليس بعدد عند
 اهل الحساب اتفاقا واختلاف في الاثنان عندهم وقول الفاضل الشارح
 ينطبق على المذهب الثاني كما اشار اليه العصام * ولما توهم ان تعريف اسماء العدد
 صادق على مثل رجل ورجلين لكونهما موضوعين للكمية في الجملة مع
 ان امثالهما ليست من العدد اراد الشارح ان يبين التعريف المذكور بحيث
 يتدفع منه هذا التوهم فقال (ولما كان المتبادر من هذه العبارة) اى من قوله
 ماوضع لكمية الخ (ان نفس الكمية) اى من غير أن ينضم اليهما شئ آخر من
 بيان الجنس وغيره (هى) اى نفسها (الموضوع له) فقوله هى ضمير فصل لقصر
 الموضوع له على نفس الكمية فالقصر فيه قصر افراد اضافى واليه اشار بقوله
 (من غير اعتبار معنى آخر معه) يعنى به معنى الجنسية فان المعنى الموضوع له في نحو
 رجل ورجلين مركب من الكمية وجنس الرجلية فيكون الرجل مثالا موضوعا
 على رجل واحد والرجلان موضوعين للعدد والجنس معا فلا يكون موضوعا
 للكمية فقط بل تكون دلالة عليها بالتضمن بخلاف وضع اسماء العدد فالكمية
 فيها هى الموضوع له وقوله (لا ينتقض التعريف) جواب لما اى تحيىذ لا ينتقض
 تعريف اسماء العدد معا (بمثل رجل ورجلين) هذا مثال لكون المعنى الآخر
 جنسا (وذراع وذراعين) هذا مثال لكونه مساحة (ومن ومنين)
 هذا مثال لكونه مقدارا مخصوصا فان هذه المذكورات وان وضعت للكمية
 لكنها لم توضع للكمية فقط بل وضعت لها مع اعتبار معنى آخر (حيث لا تفهم)
 اى لانها لا تفهم (منها) اى من هذه الكلمات (الوحدة والاثنيتية فقط) بل يفهم

فسره الشارح بلفظ اعم من الكلمة حتى يشمل التعريف لمثل هذا من الالفاظ
 المركبة (لكمية آحاد الاشياء) يعنى انها الفاظ وضعت للفظ اجيب بها عن
 السؤال بكم يعنى عن السؤال من العوارض التى تعرض للاشياء من حيث
 آحادها (منفردة كانت اى تلك الآحاد) كما كانت فى لفظ الواحد (او مجتمعة)
 كما فى غيره وانما فسره الشارح به ليكون اشارة الى جواب الفاضل الهندى للشكل
 الذى اورده الشارح الرضى بان التعريف غير شامل للواحد والاثنين لانهم لم يوضعا
 لكمية الآحاد بل لكمية الواحد والاثنين فاجاب عنه الفاضل الهندى بان المراد
 من الآحاد اعم من ان تكون منفردة او مجتمعة فتشمل الواحد والاثنين * ثم ذكر
 الشارح المعنى المراد من الاشياء والآحاد والكمية فقال (فالاشياء) اى المراد
 بالاشياء (هى المعدودات) كرجل ورجلان ورجال (وآحادها) اى المراد
 بآحاد الاشياء (كل واحد واحد منها) اى من الاشياء (وكمية الآحاد) اى المراد
 منها (ما) اى لفظ (يحجب به) اى بذلك اللفظ (اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر
 وقوله (من واحد) متعلق باكثر وقوله (من تلك المعدودات) ظرف مبستقرصة
 لواحد وقوله (بكم) متعلق بسئل يعنى اذا سئل بكم عن واحد واحد اى على حدة
 منفردة او سئل عن اكثر من الواحد الذى هو من تلك الاشياء المعدودات حال كونها
 مجتمعة وهذا هو المراد من الآحاد (والالفاظ الموضوعة) اى المراد من الالفاظ
 الموضوعة (بازاء تلك الكميات) نحو واحد واثنان وثلاثة (بان يكون) اى
 بطريق ان يكون (كل واحد منها) اى من تلك الالفاظ (موضوعا لكمية واحدة
 منها) اى من تلك الآحاد وقوله والالفاظ الموضوعة مبتدأ وقوله (اسماء العدد)
 خبره يعنى المراد باسماء العدد هى تلك الالفاظ * ثم بين الشارح بالصراحة دخول
 الواحد فى التعريف فى اصطلاح النحاة فقال (فالواحد) اى لفظ الواحد (موضوع
 لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت) اى اذا اخذت الآحاد (منفردة فاذا سئل) اى
 فعلى هذا اذا سئل (عن معدود منها) اى من الاشياء (بكم هو) اى بكم آحاد
 هو (يجاب بالواحد) ان كان شيئا واحدا هذا اذا اخذت منفردة واما اذا اخذت
 مجتمعة فينبها بقوله (والاثنان) اى لفظ الاثنان مثلا (موضوع لكميتها)
 اى لكمية آحادها (اذا اخذت) اى تلك الآحاد حال كونها (مجتمعة متكررة
 مرة واحدة) فانه اذا تكرر الواحد مرة حصل الواحدان فيقال اثنان (فاذا سئل
 عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لانهية له) يعنى اذا تكرر الواحد مرتين
 يجاب بالثلاثة واذا تكرر ثلاث مرات يجاب بالاربعة وقس عليه ما فوقها (فظهر
 من هذا التقرير أن لفظ الواحد والاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما
 من اسماء العدد فى عرف النحاة وان لم يكونا) اى الواحد والاثنان (عند بعض اهل

اخص من الصفة او مساويا لها فاي منها يقع موصوفا فالآخر يكون اعرف
 بالنسبة اليه (والنكرة) اي الاسم النكرة (ما) اي الاسم الذي (وضع لشيء)
 اي لمعنى (لابعينه) وقوله (اي لاعتبار) تفسير لقوله بعينه المنفى يعنى انه
 وضع لشيء لكن لاعتبار (ذاته) اي ذات ذلك الشيء (المتعينة المعلومه
 المعهوده من حيث هو كذلك) كما كان ذلك الوضع في المعرفة كذلك بل هو
 موضوع لمعنى من غير اعتبار تعينه ومعلوميته سواء كان ذلك الاسم منقولا
 او مر تجلا مفردا او مركبا لقبا او كنية موضوعا لمعين او معنى حدثا او وقتا
 اولفظا يؤذن به او مرادبا به او محض عدد فانه اذا لم يعتبر التعين في كل منها يكون
 نكرة واما نحو ادخل السوق فمعرفة وان وقع على فرد غير معين لان وضعه
 باعتبار وضع اللام للجنس للماهية المعينة ووقوعه على غير معين لعارض وكذا
 وقوع اسامة على فرد غير معين لا يوجب النكارة لعدم الوضع ولا يرد نحو وجه
 لك ورأس لك لان ذلك وضع لشيء لابعينه وان وقع على معين لعارض انتهى
 ما في شرح الفاضل الهندي * ثم اراد الشارح ان يبين فائدة قيد التعريف فقال
 (فقوله) اي قول المصنف في تعريف النكرة (ما وضع لشيء) جنس (شامل
 للمعرفة والنكرة) فيكون مابه الاشتراك بينهما (وبقوله) اي بقول المصنف
 (لابعينه خرجت المعرفة) من تعريف النكرة فيكون هذا القول اشارة الى
 مابه الامتياز بينهما (اسماء العدد) وهو اما مبتدأ خبره محذوف اي اسماء
 العدد ماسياتي او خبر لمبتدأ محذوف اي هذا البحث بحث اسماء العدد او مبتدأ
 وقوله ما وضع الخ خبره * ولما كانت الاسماء العدد من جملة الاسماء احتاج الى وجه
 تخصيصها بالذكر فاراد الشارح ان يبين وجه اختصاصها فقال (انما
 افردتها) اي انما افرد المصنف اياها (بالذكر) اي بذكرها من بين الاسماء
 ولم يدرجها فيها (لان لها) اي اسماء العدد (احكاما خاصة ليست) اي تلك
 الاحكام (لغيرها) من الاسماء الباقية فحصل لها نوع استقلال * ولما بعد ذكر
 المبتدأ بتوسيط ذكر وجه الافراد اراد الشارح ان ينبه على كون اسماء
 العدد مبتدأ بذكر الضمير المرضي عند الشارح لكون اسماء العدد مع حذف
 الجزء الآخر جملة مستقلة فينبئذ يكون قوله ما وضع خبر المبتدأ المحذوف
 كما اشرنا اليه واليه اشار بقوله (وهي) اي اسماء العدد (ما وضع) وانما
 فسر الشارح الموصول بقوله (اي الفاظ وضعت) ولم يقل اسماء وضعت مع
 انها من نوع الاسم للإشارة الى ان بعضها مركب وبعضها مفرد فان مثل
 خمسة عشر ليس بكلمة واحدة بل هي كلمتان فاذا لم يكن كلمة لم يكن اسما فحينئذ
 لوجعل الموصول عبارة عن الاسم لم يشمل التعريف مثل خمسة عشر فلذا

على تعيين المخاطب الذى يراد بقولك انت فان قيل كيف يكون المضممر المتكلم اعرف مع انه ربما يكون ملتبسا بغيره ايضا كما اذا قيل انا من وراء الجدار فانه لا يعلم منه انه فلان واجيب بان احتمال من خوطب به فى انت شائع بخلاف انا فان الاحتمال فيه بعارض حيلولة الجدار اقول وهذا الجواب مبنى على ان المعتبر فى الاعرفية ان لا يوجد الالتباس اصلا وهذا الاعتبار غير معلوم فان تفسيره فيما قبل بقوله يعنى اقلها بالساعد المخاطب وبقوله (وليس المراد بالاعرفية الاكون المعرفة) اى التى يعتبر فيها الاعرفية (ابعد من اللبس) يدلان على خلافه فحينئذ يجوز أن يوجد اللبس فى المضممر المتكلم وفى المخاطب لكن يكون اللبس الذى يوجد فى المتكلم اقل من الذى فى المخاطب * ولما بقى حكم صنف المضممر الغائب اراد الشارح ان يذكره فقال (ثم المضممر الغائب) اى المضممر الغائب ادون منهما فى الرتبة وقوله (ولم يذكره) اشارة الى وجه عدم ذكر المصنف ذلك الصنف اى وانما لم يذكر المضممر الغائب لتعيينه بعدم الاعرفية التى بالنسبة اليهما (لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه) اى المضممر الغائب (ادون منهما) اى من المتكلم والمخاطب * ثم اراد الشارح ان يذكر وجهها لاقصار المصنف فى بيان النسبة على اصناف المضمرات فقال (واقتصر) اى المصنف فى مقام بيان النسب بين اصناف الانواع الستة (على بيان النسبة بين اصناف المضمرات) وترك بيان ماعداها (فان سائر المعارف) من غير المضمرات (لاتفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها) يعنى انه لاتفاوت بين اصناف المعارف الباقية من غير المضمرات الا بين اصناف المعرفة التى تعريفها بسبب الاضافة الى احد المذكورات (فان فيه) اى فى المضاف (تفاوت) بين اصنافها لكن ليس ذلك التفاوت باعتبار نفسه بل (باعتبار تفاوت المضاف اليه) مثلا ان الغلام المضاف الى المتكلم اعرف من المضاف الى المضاف اليه المخاطب (ولهذا) اى ولكون التفاوت بين اصناف المضاف اليه باعتبار تفاوت المضاف اليه (ما ثبت) اى لم يثبت المصنف (التفاوت بين اصنافه) اى بين اصناف المضاف مع وجود التفاوت فيها (بعد بيانه) اى بعد بيان التفاوت (بين انواع المضاف اليه) من المضمرات والمبهمات وغيرها (واصنافه) اى وبعد بيان التفاوت بين اصناف بعضه يعنى المضممر * ثم اراد الشارح ان يشير الى ان الترتيب الذى ذكره المصنف بين المعارف ليس متفقا عليه فقال (وهذا الترتيب الذى ذكره) اى المصنف (انما هو) اى هذا الترتيب (مذهب سيويه) وعليه جمهور النحاة كاسبق فى بحث النعت (فان فيه) اى فى هذا الترتيب (اختلافات كثيرة) بين النحاة وفائدة الخلاف تظهر فى الوصف فقط لان الموصوف يجب ان يكون

لا نسلم خروجها بقوله غير متناول وانما تخرج اذا كان المراد بها الغير المتناول
المطلق يعنى سواء كان بوضع واحد او بأوضاع لم لا يجوز أن يكون المراد به الغير
المتناول المقيد بوضع واحد فحينئذ لا تخرج عن التعريف لان الاعلام المذكورة
ايضا غير متناولة غيرها بوضع واحد وانما تتناوله باوضاع متعددة * ثم اشار
الشارح الى توطئة لقوله واعرفها فقال (ولما اشار) اى المصنف (الى ترتيب انواع
المعارف فى الاعرفية بترتيبها) اى بسبب جعل كل من الانواع فى مرتبتها فى الاعرفية
(فى الذكر) اى فى ذكر الاعرف من الانواع او لا وما دونه ثانيا وهكذا كما سبق
(اراد) اى المصنف (التنبيه) وهنا (على ترتيب اصنافها) يعنى ان المضمرات
نوع واحد وتحتها اصناف ثلاثة وهى المتكلم والمخاطب والغائب وبين كل من
الاصناف الثلاثة مرتبة فى الاعرفية لكن ليس مراده بيان الترتيب فى كل من
الانواع مما سوى المضمرات بل (فيما) اى فى النوع الذى (يكون فيه) اى فى اصناف
ذلك النوع (هذا الترتيب) فى الاعرفية كفيما بين اصناف المضمرات (فقال)
«واعرفها» (اى اعرف المعارف) اى اعرف كل من اصناف تلك الانواع وقوله
(يعنى اقلها لبسا) تفسير لسبب اعرفية بعضها من الاخر مع اشتراكها فى الوضع
للمعين يعنى ان التفاوت بين المعارف فى افادتها عدم الالتباس فانها تفيد تقليل
الشركاء مع التعيين اكثر مما تفيد الاخرى فهو اعرف لكن المعبر فى افادة عدم
اللبس ليس عدم اللبس عند المتكلم او غيره بل المعبر عدم اللبس (عند المخاطب
من حيث اصنافها) لامن حيث انواعها وانما قيد بالحقيقة فان اعرفها من
حيث انواعها هو المضمر مطلقا كما عرفت وقوله «المضمر المتكلم» خبر لقوله
اعرفها وقوله (بعد وقوع الالتباس فيه) دليل الاعرفية فان المتكلم اذا قال
انا وسمعه المخاطب لم يقع الالتباس فى كون الموضوع له لانا هو المتكلم المعين
(ثم) (المضمر) (المخاطب) اى ثم اعرف بعد المضمر المتكلم هو المضمر المخاطب
وانما كان المخاطب انقص معرفة من المتكلم (فانه يتطرق) اى يحدث (فيه)
اى فى المخاطب (ما) اى طريق يسلك اليه ويكون ذلك الطريق سببا لوقوع
الالتباس المانع لكمال التعريف بخلاف المتكلم فانه (لا يتطرق) ذلك السبب
(فى المتكلم) وانما فسرنا التطرق بهذا لانه فى الاصل حدوث الطريق وكلما كثر
حدوثه كثر سبب الالتباس له فيكون من قيل ذكر السبب وارادة المسبب
ثم اراد الشارح بقوله (ألا ترى انك اذا قلت انا لم يلبس) اى لفظ انا (بغيره)
اى بغير من يقوله ويتكلم به (واذا قلت انت جاز أن يلبس بآخر) فانه يجوز
ان يكون فى حضورك اشخاص يكون كل منها قابلا للخطاب (فيتوهم) اى بسببه
(ان الخطاب له) اى لغير من يخاطب فحينئذ يحتاج الى قرينة لفظية او حالية

لان غلبة استعمال المستعملين) اذا كانت ملايسة (بحيث اختصر العلم الغالب
 بمفرد معين) تكون الغلبة ملايسة (بمنزلة الوضع من وضع معين فكأن هؤلاء
 المستعملين وضعوا له) اى لذلك المفرد المعين (ذلك) اى الاسم يعنى ان الاستعمال
 المعين شابه الوضع المعين فى كونه لمعين فصار هؤلاء المستعملون مشابهين
 للواضعين فيصدق على تلك الاعلام انها وضعت بعينها وقوله (غير متاول)
 بالنصب حال من الضمير الذى فى وضع وقوله (غيره) بالنصب ايضا مفعول
 متاول كما اشار اليه الشارح بقوله (اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه
 غير متاول غير ذلك الشيء) وقوله (بالاستعمال فيه) بيان للتاول اى التاول
 والشمول لغير المعين مع كونه موضوعا له انما يكون بسبب استعمال ذلك الاسم
 الموضوع لمعين فى غير ذلك المعين يعنى ذلك التاول لايناقى ذلك الوضع
 (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله غير متاول غيره (عن المعارف) اى
 التى سوى العلم (كلها) من المضمرات والمبهمات وما عرف باللام والنداء
 ومن المضاف الى احدها فان كلامها وان وضعت بخصوصيات كل من افرادها
 المعينة كإقرارها الا انها اذا استعملت فيها تتناول غيرها وتحتمله كانا وهذا
 فانها وان وضعت لتكلم معين ولمشار اليه معين لكنها تتناول بهذا الوضع غيره
 من المتكلمين لكون وضعها عاما بملاحظة القدر المشترك فان قيل هذا لايتأتى
 فى المعارف بلام الجنس فانه لايتناول غيره قلنا يمكن ان يقال المعارف باللام
 وضع للجنس من حيث هو بعينه ويتناول غيره كالجنس الاستغراق كذا
 فى حاشية ابن قاسم العبادى (وقوله) هو مبتدأ اى وقول المصنف فى تعريف
 العلم (بوضع واحد) وتفسيره بقوله (اى تناولا بوضع واحد) للإشارة الى ان
 قوله بوضع ظرف مستقر منصوب محلا على انه صفة لمصدر محذوف اى تناولا
 كأننا بوضع واحد وقوله (لئلا تخرج الاعلام المشتركة) خبر للمبتدأ وهو وقوله
 يعنى ان هذا القيد فى التعريف قيد مدخل لا يخرج لان المراد من قوله غير
 متاول ليس هو عدم التناول المطلق بل عدم التناول بوضع واحد فلايناقى
 هذا تناوله بوضع آخر غير الوضع الاول فان من وضع زيدا لشخص معين
 لم يتناول ذلك زيدا آخر بذلك الوضع بل يتناوله بوضع آخر لان زيدا علم مشترك
 بين الاشخاص المعينة فهو صفة لشخص بعينه غير متاول لشخص آخر
 مسمى بزید لان الاوضاع مختلفة وقال العصام دفعا لما ورد على الشارح من انه
 يلزم عليه ان يقول ليدخل بدل قوله لئلا يخرج لانه يومهم ان الاعلام المشتركة
 داخلة قبل هذا القيد وليس كذلك لانها تخرج بقوله غير متاول فاحتاج الى
 ادخالها بقوله بوضع واحد كما ذهب اليه صاحب الامتحان ووجه الدفع انه

تعريفه فقط وقوله (فقال) عطف على خص اى خص المصنف وقال (العلم)
ولما كان المراد بالعلم المعروف ههنا هو العلم الشامل لاقسامه الثلاثة بصديق
تعريفه عليها اراد الشارح ان يفسره بحيث يشملها فقال (اسما كان) اى سواء
كان العلم اسما يعنى غير كنية ولقب (اولقبا او كنية) وقال العصام هذا معنى
ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلاثة مرتبة فى العموم انتهى يعنى ان لفظ
الاسم يطلق فى الاصطلاح على كلمة دلت على معنى مستقل وعلى اسم غير
صفة وعلى علم غير لقب ولا كنية فالاول اعم من الثانى والثانى اعم من الثالث
(لانه) اى لان العلم (ان صدر بالاب) نحو ابو بكر (او الام) نحو ام ايمن (او الابن)
نحو ابن عامر (او البنت) نحو بنت عمرو (فهو) اى فذلك العلم (كنية والا)
اى وان لم يصدر بما ذكر فهو قسمان (فان قصد به مدح) نحو صالح (او ذم)
نحو طالح (فهو) اى فذلك العلم (لقب والا) اى وان لم يصدر ولم يقصد به
مدح او ذم (فهو) اى فذلك العلم (الاسم) نحو زيد وعمرو وقال بعضهم
ان تخصيص الكنية بمصدر بالامور الاربعة للتباع لما قال القدماء والا
فالتخصيص غير لائق لان ماصدرا بالاخت والاخر خارج عنه واورد عليه ايضا
ان قوله والا فان قصد قضية مباينة للكنية لان المفهوم منها ان الكنية مالم
يقصد به المدح ولا الذم مع ان بعض الكنية صدر بالاب والام مع قصد المدح
كابي الخير وام الخير فان قيل ان بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه وانهما قديتصادقان
قلنا حينئذ يلزم ان يكون التقسيم غير حقيقى والمخلص ان يلتجأ الى ما حققه
الرضى من ان الفرق بينهما معنوى وهو ان اللقب يمدح الشخص او يذم بمعناه
والكنية لا يعظم بمعناها بل لعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف
من ان تخاطب باسمها فقوله العلم مبتدأ وقوله (ما وضع لشيء بعينه) فى مقام
الجنس خبره اى اسم وضع لشيء معين (شخصا) اى سواء كان ذلك الشيء
شخصًا (او جنسًا) لان الشيء المعين اما شخص كزيد واما حقيقة مستقلة متعينة
فى الذهن عينا كاسامة لحقيقة الاسد المتعينة عند العقل عينا عند دخول لام
الجنس (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله بعينه (عن النكرات) لانها
وان وضعت لشيء لكنها لم توضع له مع ملاحظة التعين * ولما ذكر الوضع
ههنا توهم خروج الاعلام التى لم يكن اختصاصها لمعين من الوضع بل من غلبة
الاستعمال فاراد الشارح ان يدفع هذا التوهم فقال (والاعلام الغالبة التى تعينت)
اى لم يكن التعين فيها من الوضع بل تعينها (لفرد معين بغلبة الاستعمال) اى
بسبب غلبة استعمال المستعملين (فيه) اى فى ذلك الفرد كالنجم حيث تعين للثريا
بغلبة الاستعمال فمثل تلك الاعلام (داخله فى التعريف) اى فى تعريف العلم

ان يكون المراد منه اعم منهما * ولما كان بعض الاسماء مستثنى من تلك القاعدة وقد ذكره الشارح في بحث الاضافة اراد أن ينبه عليه ههنا فقال (ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق) اى فى بحث الاضافة (ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو) اى ذلك اللفظ (مستثنى من هذا الحكم) اى حكم كون المضاف معرفة بالاضافة الى أحد الامور والاولى ان يقيد قوله والمضاف بقوله ان لم يتوغل كما يقيد به صاحب الامتحان ولعل المصنف اهمل هذا القيد ههنا وفى بحث المضاف لان التوغل امر زائد ولا تنقض القاعدة بمثله والله اعلم وقوله (معنى) قيد للمضاف الذى اكتسب التعريف بالاضافة الى احد هذه الامور وهو مفعول مطلق مجازى لقوله والمضاف اما بتقدير المضاف اى اضافة معنى او بتقدير الموصوف اى اضافة معنوية ويحتمل ان يكون مفعولا فيه بحذف مضافين لقوله او المضاف اى وقت افادة معنى وان يكون مفعولا له بحذف مضاف اى لافادة معنى وهذه الوجوه الاربعة نقلها زبني زاده من الحواشى الهندية ثم قال والاول اظهر واختاره الشارح ايضا حيث فسر به قوله (اى اضافة معنى) ثم فسر به قوله (يعنى اضافة معنوية) للاعلام بان اضافة الاضافة من قبيل اضافة المنسوب الى المنسوب اليه * ولما كان تفسير الشارح بقوله اضافة معنى ثم تفسيره بقوله اضافة معنوية موها بكون المختار عنده ان يكون من قبيل حذف الموصوف اراد أن ينبه على ان مراده منه حذف المضاف فقال (فقوله) اى فقول المصنف (معنى) بدل منه وقوله (مفعول مطلق) خبر لقوله فقلوه وقوله (بحذف مضاف) متعلق بالنسبة يعنى ان قوله معنى مفعول مطلق بطريق حذف المضاف لا بطريق حذف الموصوف كما ترى (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله معنى (عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية) نحو حسن الوجه وضارب زيد وانما احترز عنها (لانهما) اى الاضافة اللفظية (لا تفيد تعريفا) بل تفيد التخفيف فى اللفظ فقط كما سبق فى بحث الاضافة * ولما ترك المصنف تعريفات المعارف وعرف من بينها العلم لا غير اراد الشارح بيان وجه تركه فقال (ولما سبق) فى بحث المبني (تعريف المضمرات والمبهمات) يعنى الموصولات واسماء الاشارات وقوله (ومعنى المضاف الى احدها) حال من فاعل سبق اى والحال ان معنى المضاف الى احدها (معنى ظاهر) وكذا قوله (والمعترف باللام او التداء مستغن عن التعريف) حال ايضا يعنى لما سبق تعريف التوعين الاولين من ظهور القسم السادس واستغناء القسم الرابع والخامس عن التعريف وقوله (خص العلم) جواب لما وقوله (بالتعريف) متعلق بنحو والباء داخله على المقصور فيكون خص بمعنى امتياز يعنى امتاز العلم من بين المعارف بذكر

الامور الخمسة (المذكورة) ولو بالجملة قوله (ولا تستلزم) دفع لمشأ التوهم
 وهو أن الضمير المذكور لو كان راجعا الى الخمسة المذكورة يتبادر منه ان تصح
 الاضافة الى كل منها مع انه لا تصح الاضافة الى ما عرف بالنداء فاجاب عنه
 بانه لا تستلزم (صحة الاضافة الى احدها صحتها) اى صحة الاضافة (بالنسبة
 الى كل واحد) منها (فلا يرد) اى فحينئذ لا يرد (انها) اى الاضافة (لا تصح
 الا بالنسبة الى الاربعة الاول) وهو الاعلام والمضمرات والمبهمات وما عرف
 باللام لا بالنسبة الى المتأدى كما ارجعه الفاضل الهندي كذلك (فان المتأدى
 لا يضاف اليه) وقال العصام لا يخفى ان ارجاع الضمير الى الكل ودفع استلزام
 الصحة لصحة الاضافة تكلف ولهذا جعل الهندي المرجع الامور الاربعة وهو
 وان كان بعيدا في اللفظ لكنه عار عن التكلف في المعنى ولان عبارة المتقدمين
 الذين لم يذكروه ابتداء لم يسبق في كلامهم زيادة على هذه الاربعة فلما زاده
 المصنف واورد هذه العبارة اختار الضمير انتهى فكان الشارح ذهب الى ان
 القضية المستنبطة من قوله الى احدها في قوة قولنا احدا الامور الخمسة المذكورة
 يضاف اليه وهذه القضية المستنبطة هي الموجبة الجزئية وهي اعم من الموجبة الكلية
 القائلة بان كل واحد من الامور يضاف اليه ومن السالبة الجزئية القائلة بان بعض الامور
 لا يضاف اليه والاعم لا يستلزم الاخص والله اعلم * ثم لما كان المتبادر من قوله
 والمضاف الى احدها هو الاسم الذي يضاف الى احد المذكورات بلا واسطة
 مع انه اعم من المضاف بالذات وبالواسطة ورد على تركيب المصنف نقض بانه
 غير شامل فاشار الشارح الى هذا النقض مع جوابه فقال (قيل) اى على
 المصنف (كان عليه) اى كان واجبا عليه (ان يقول والمضاف الى المعرفة) يعنى
 سواء كان ذلك المعرفة مكتسبا لتعريفه من الامور المذكورة او من المضاف الى
 احد المذكورة وانما كان الواجب عليه ذلك (ليدخل فيه) اى في النوع السادس
 (المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا) اى كما دخل فيه المضاف الى المعرفة بالذات
 (مثل غلام ابيك) فان الغلام في هذا التركيب مضاف الى الاب والاب مضاف
 الى الضمير الذي هو من المعارف المذكورة فاكتسب الاب من الضمير تعريفا
 فصار معرفة ثم اكتسب الغلام من الاب لكونه مضافا اليه (والجواب) اى
 عن هذا الايراد تحرير المراد وهو (ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من
 ان يكون) اى ذلك المضاف مضافا (بالذات) كقولنا غلامك (او بالواسطة)
 كقولنا غلام ابيك * اعلم ان هذا السؤال نقض شبيهه تقريره ان عبارة المصنف
 باطلة لانها عبارة غير شاملة للاسم المضاف الى المضاف وكل عبارة شأنها
 كذلك فهي باطلة والجواب منع الصغرى يعنى لا نسلم انها غير شاملة لم لا يجوز

ان بين قول الشارح وهنا وبين قوله هناك تناقضا لان اللازم لقوله لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا هو أن يكون الميم فردا آخر للتعريف كاللام فلا يكون بدلا منه واللازم لقوله هنا هو ان الميم ليس فردا آخر للتعريف بل هو بدل من اللام فاللازمان متناقضان وكذا الملزومان ويمكن ان يرفع التناقض من طرف الشارح بان يقال انا لانسلم التناقض لان ما ذكره المصنف في اول الكتاب بيان خواص الاسم ولا شك ان اللام والميم يشتركان في كونهما من خواصه فيكون المراد من التعريف هناك ما يكون خاصة للاسم فيلزم حينئذ شمول التعريف للميم لانه يكون من افراد ما هو الخاصة وما ذكره هنا تعريف المعرف باللام ولا شك ان دخول الميم في افراده ليس بقطعي حتى يحكم انه من افراده كاللام فاحتمل ان يكون خارجا بدلا من اللام فحمله الشارح هنا على البدلية لعدم القاطع في دخوله والله اعلم (او) (عرف) (بالندا) وانما وسط الشارح قوله عرف بين العاطف والمعطوف للاشارة الى ان قوله بالنداء معطوف على قوله باللام والى ان او هنا لتقسيم الحدود حيث ذكر ما به الاشتراك بينهما كما هي اشارة لكونه لتقسيم الحدود ويؤيده عد المصنف كلا منهما نوعا على حدة حيث قدر الشارح بقوله والرابع والخامس وقد اشرنا اليه ايضا في تفسيره (نحو يارجل) ولما كان المعرف بالنداء مشتركا بين كونه نكرة وبين كونه معرفة احتاج الى قرينة تعين ما هو المعرفة من المنادى وما هو النكرة منه فاراد الشارح ان يبين تلك القرينة فقال (اذا قصد به معين) يعنى انما يكون نحو يارجل مثالا للمعرفة اذا قصد بالنداء نداء لمعين (بخلاف نحو يارجلا) اى اذا قصد به النداء (لغير معين فانه) اى فان قوله يارجلا مع هذا القصد (نكرة) فلا يكون مثالا للمعرفة * ولما ذكر المصنف المعرف بالنداء والمتقدمون من النحاة تركوا ذكره في كتبهم حيث اكتفوا بذكر المعرف باللام اراد الشارح ان يذكر وجه تركهم فقال (ولم يذكره المتقدمون) اى انما لم يذكر المتقدمون هذا النوع (لرجوعه) اى لرجوع هذا النوع (الى ذى اللام) بان يكون من قبيل رجوع الفرع الى اصله كما بينه (اذا صل) اى لان اصل قولنا (يارجل) هو قولنا (يا ايها الرجل) لاتحاد المعنى الذى قصد من قولنا يارجل للمعنى الذى دل عليه قولنا يا ايها الرجل (و) (السادس) (المضاف الى احدها) اى النوع السادس من المعارف هو الاسم الذى يضاف الى احد المعارف المذكورة * ولما توهم عدم جواز الاضافة فى القسم السادس اعنى ما عرف بالنداء انه لا يجوز ارجاع الضمير الى جميع ما سبق من انواع المعرفة اراد الشارح بيان صحة الارجاع الى كلها (اى الى احد الامور الخمسة) يعنى ان مراد المصنف بقوله والمضاف الى احدها هو المضاف الى احد

بالنداء اى الاسم الذى عرف بالنداء وسيجيء وانما جمع الشارح بينهما
 بقرينة عطف المصنف فى ما سيجيى فى قوله او النداء باو وانما جمع المصنف
 بينهما لانهما مشتركان فى كون التعريف الواقع فيهما من خارج بخلاف البواقي
 ولما كان اللام له معان اربعة اراد الشارح ان يفسر اللام على وجه يعم كلا
 من المعانى الاربعة فقال (العهدية او الجنسية او الاستغراقية) يعنى سواء
 كانت اللام التى عرف بها الاسم لاما تفيد العهد او الجنس او الاستغراق وسواء
 كان العهد خارجيا او ذهنيا كما عظمه الفاضل الامير فى حاشيته وقال
 صاحب الامتحان فى تعليقاته ان اريد بالجنس من حيث هو هو فاللام
 لام الحقيقة نحو الانسان نوع والعسل حلو وان اريد من حيث وجوده فى ضمن
 كل الافراد فلام الاستغراق كقوله تعالى ﴿ان الانسان لفى خسر الا الذين﴾
 الآية وان اريد من حيث وجوده فى بعض الافراد بلا تعيين فلام العهد
 الذهنى نحو اشترى اللحم حيث لالعهد فتكون اللام الجنسية المطلقة منقسمة الى
 الحقيقة والاستغراق والعهد الذهنى فعلى هذا لا يرد على الشارح انه جعل قسم
 الثنى وهو الاستغراق قسما له اى للجنس كما اورده عصام الدين لانه يجوز
 ان يندرج العهد الذهنى ههنا فى اللام العهدية كما نقناه عن الفاضل الامير وان
 يراد بالجنسية لام الحقيقة القسمة للاستغراق لامعناها الاعم منهما (وانما لم يقل)
 اى المصنف (مادخله اللام) حيث عدل عنه الى قوله ما عرف الخ (لئلا يدخل
 فيه) اى فى المعرف باللام (ما) اى الاسم الذى (دخله اللام الزائدة لتحسين
 اللفظ) فانه لو قال ما دخله اللام يصدق على اللام التى دخلت لتحسين اللفظ
 دون افادة التعريف ولما قال ما عرف باللام لم يصدق على مثل هذا اللام فيخرج
 منه وهو المطلوب * ثم انه لما كان للمصنف فى حق العبارة ان يقول ما عرف
 باللام والميم حتى يدخل فيه ما عرف بالميم لانه معرفة ايضا اراد الشارح ان يذكر
 وجهها لتركة فقال (والميم) اى الميم التى (فى) قوله عليه السلام (ليس من امير
 امصيام فى امسفر) فى مقام ليس من البر الصيام فى السفر حيث اجاب عليه
 السلام لسائل حميرى سأل بلغته بإبدال اللام الى الميم فقال امن امير امصيام
 فى امسفر وانما لم يذكرها المصنف لان تلك الميم (بدل من اللام) فكان ذكر
 اللام مغنيا عنها واذا كان ذكر اللام مغنيا عنها لكونه بدلا منها (فلا يعدم ما) اى
 لا يعدم الاسم المعرف الذى (دخلته) اى دخلت الميم اياه نحو لفظ بر ولفظ صيام
 (قسما آخر) اى قسما آخر غير القسم الذى دخلته اللام (من المعارف) بان
 يقال ما عرف باللام والميم وقال العصام حينئذ سقط ما ذكره فى قوله ومن خواصه
 دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم انتهى يعنى

والمبهمات مخالفة لقسم العلم لان قسم العلم من قبيل الوضع الخاص والموضوع له
الخاص بخلاف هذا القسم من المعرفة فانه (من قبيل الوضع العام والموضوع له) اى
والحال ان الموضوع له (الخاص) وقوله (فانها) دليل للمجموع يعنى وانما يكون
الوضع فى هذا القسم عاما والموضوع له خاصا لان الفاظ الاسماء المبهمات (موضوعة
بازاء معان معينة معلومة معهودة) وهى هذا الحجر والذى خرج من الدار
مثلا لان الاول حجر معين معلوم وكذا الشخص الذى فى الثانى معلوم ومعهود
بعنوان الخارج من الدار فلفظ هذا فى الاول والذى فى الثانى موضوعان لهذا
الحجر المعين والخارج المعين (من حيث معلوميتها ومعهوديتها) يعنى بعد
ملاحظة التعيين لكن لا بملاحظة تخصيص هذين اللفظين لهذين المعينين كما فى
العلم حتى يكون الوضع ايضا خاصا بل هما موضوعان لهما حال كون ذلك
الوضع (وضعا عاما) اى شاملا لهذا الشجر ولهذا الانسان وللذى دخل
وللذى اكل مثلا (كلية) اى حال كونه وضعا كلية غير مانع من وقوع
الشركة بين كثيرين (فان الواضع) اى وانما كان الوضع عاما كلية لان الواضع
(اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكور) وتعقل ايضا المشار اليه المثنى
المذكر او المجموع المذكور وقس عليه المفرد المؤنث والمثنى والمجموع المؤنثين
(وعين لفظا) اى لفظ هذا وهذان وهؤلاء وغيرها (بازاء كل واحد من افراد
هذا المفهوم) اى من افراد المشار اليه المفرد المذكور فدخل فيه كل مفرد مذكر
يشار اليه فاذا وضع اللفظ بملاحظة هذا المفهوم (كان هذا) اى هذا الوضع
(وضعا عاما) وقوله (لان التصور) دليل الملازمة يعنى وانما يكون اذا كان حال
الواضع كذلك وهو الوضع للمعين مع ملاحظة المفهوم يلزمه الامران اعنى كون
الوضع عاما وكون الموضوع له خاصا اما لزوم الاول فثبت لان التصور (المعتبر
فيه) اى فى هذا الوضع (عام وهو) اى ذلك العام المعتبر هو (المشترك) اى هو
المفهوم الذى اشترك (بين تلك الافراد) اى افراد مفهوم المشار اليه المفرد
المذكر مثلا حيث دخل فيه كل معنى مشار اليه مفردا مذكرا (والموضوع له خاص)
يعنى اما لزوم كون الموضوع له خاصا فثبت (لانه) اى لان الموضوع له
(خصوصية كل واحد من تلك الافراد) مثل خصوصية المشار اليه بالحجر غير
المشار اليه بالشجر وقوله (لا المفهوم المشترك) عطف على قوله خصوصية
يعنى الموضوع له ليس هذا المفهوم المشترك (بينها) اى بين تلك الافراد
حتى يكون الموضوع له عاما بخلاف وضع مثل الانسان لانه موضوع للحيوان
الناطق المشترك بين افراد (و) (الرابع والخامس) (ما عرف باللام)
يعنى الرابع من المعارف هو الاسم الذى عرف باللام والخامس منها ما عرف

معلوميته ومعهوديته (نكرة) اعلم ان النحاة اتفقوا على علمية نحو اساسه للاسد
ولفظ سبحان للتسبيح لكن اضطربت اقوالهم في الفرق بينه وبين الاسد مع
اشتراكهما في الوضع للمفهوم الكلي فاذا عي بعضهم ان الفرق بينهما ان استعمال
الاسد في افراده حقيقة واستعمال اسامة مجاز فقال صاحب الامتحان والحق ما قاله
ابن الحاجب والرضي من ان تعريف مثلها تقدرى كعدل عمر لأمور لفظية مثل
امتناع اللام ومنع الصرف وبقي ههنا ما قاله العصام حيث قال ويشكل تصور العلم
الشخصي بانه تصور الذات بعينه ووضع اللفظ بازائه بلفظة الله تعالى فانه لم يمكن
تصوره تعالى لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه
تعالى فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى تترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص
بعينه انتهى اقول ان اقوال النحاة في هذا الاسم الشريف كثيرة فقال الفاضل
العالم الا فكماني في شرح لطيف على الخطبة ان الاظهر أنه وصف في اصله بدليل
كونه صفة للاسم الاخر الشريف في قوله تعالى ﴿ الى صراط العزيز الحميد الله
الذي ﴾ على قراءة من قرأ بالجر على انه صفة وان امكن الجواب عنه بجواز كونه
عطف بيان لكن القول بانه وصف غلبة بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم
مثل الثريا والصعق اجري مجراه في اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به
وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر
آخر خفي غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد
ذاته المخصوصة لما افاد ظاهر قوله تعالى ﴿ وهو الله في السموات ﴾ معنى صحيحا
ولان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين مشاركا للآخر في المعنى والتركيب
وهو حاصل بينه وبين الاصول المذكورة انتهى ولا يخفى ان توجيه الا فكماني
وان كان توجيهها اقتناعيا لكنه لا يكون سببا للتخلص عما اشكله العصام ﴿ و ﴾
(الثالث) اى الذى فى المرتبة الثالثة من مراتب التعريف هو ما ذكره المصنف
فى المرتبة الثالثة فى الذكر وهو ﴿ المبهمات ﴾ (يعنى) اى يريد المصنف بالمبهمات
(اسماء الاشارات و) اسماء (الموصلات) فعلى هذا يكون قوله والموصلات
عطفا على قوله اسماء لا يراده بصيغة الجمع (وانما سميت) اى تلك الاسماء
(مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم) اى عند المخاطب (وكذا
الموصول) اى كما ان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم فالموصول ايضا (من غير
صلة مبهم) صرح به الرضى حيث قال لان بحضرة المشير اشياء متعددة كل
يحتمل ان يكون مرجع الاشارة ثم قال وانما لم يجعل الضمير الغائب من المبهمات
لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا
ذو اللام العهدية بخلاف اسم الاشارة والموصول (وهذا القسم) وهو المضمرات

كذا (وجعله) اى وجعل الواضع ذلك المفهوم بعد ملاحظته بهذه الحيثية
 (آلة للملاحظة افراده) من المتكلمين الحاكين عن انفسهم (ووضع) بعد ذلك
 من الملاحظة (لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه) مثلا اذا قال
 زيد انا قائم وضع لفظ انا لزيد واذا قال عمرو انا قائم وضع لفظ انا لعمرو مع
 ملاحظة كل منهما متكلما واحدا يحكى عن نفسه (بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد
 بخصوصه) يعنى لا يفيد لفظ انا فى انا قائم مثلا اذا قاله زيد الا انه وفى التركيب الثانى
 انه ولا يفهم منهما الا انه زيد فى الاول وعمرو فى الثانى (دون القدر المشترك)
 يعنى لا ان الواضع لاحظه لوضع لفظ انا لذلك القدر المشترك بين الافراد وهو
 مفهوم المتكلم الواحد قوله (فتعقل ذلك المشترك) اما مصدر مضاف مبتدأ
 وقوله (آلة) خبره وهذا اولى لافادته الحصر لان المصدر المضاف اذا كان
 مبتدأ يكون لحصره على الخبر فى كلامه حصر بقريضة قوله لا انه الموضوع له
 واما على صيغة الماضى المجهول او المضارع المجهول فيكون قوله ذلك المشترك
 نائب فاعله وقوله آلة بالنصب حال منه يعنى تعقل الواضع لذلك القدر المشترك
 انما هو (للوضع) وقوله (لا انه الموضوع له) عطف على قوله آلة بتقدير اللام
 يعنى ان ذلك التعقل لكونه آلة لا لانه الموضوع له (فالوضع كلى) اى اذا كان الحال
 كما قررنا فالوضع فى المضمرات وامثالها كلى للملاحظة المفهوم الكلى
 (والموضوع له جزئى مشخص) وهو زيد المتكلم وعمرو المتكلم الشخصان
 وموضعه علم الوضع (و) (الثانى) (الاعلام) اى الثانى الانقضى من مرتبة
 المضمرات فى التعيين هو الاعلام (الشخصية) يعنى سواء كانت تلك الاعلام
 شخصية (كما اذا تصور ذات زيد) مع جميع صفاته (ووضع لفظ زيد بازائه) اى
 بازاء زيد المتصور (من حيث معلوميته) للمتكلم والمخاطب (ومعهوديته) اى
 معهودية ذلك المتصور بينهما (او الجنسية) عطف على الشخصية يعنى
 وسواء كانت تلك الاعلام جنسية (كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان
 المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته) بين المتكلم والمخاطب
 وبعد تلك الملاحظة وضع له (لفظ اسامة فهذا اللفظ) اى لفظ اسامة (بهذا
 الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى ومعرفة) واعطى له احكام المعرفة حيث
 استعمل بمنع الصرف للعتين فيه وهما التأنيث والعلمية ولا يجوز ايضا دخول
 حرف التعريف عليه كما فى زيد (بخلاف) اى وضع لفظ اسامة للحيوان المفترس
 ملابس بخلاف (ما) اى بخلاف وضع كائن (اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا
 المفهوم الجنسى) اى مفهوم الحيوان المفترس (مع قطع النظر عن معلوميته
 ومعهوديته فانه) اى فان لفظ الاسد (بهذا الاعتبار) وهو قطع النظر عن

مع قطع النظر عن هذه الحيثية وهي كونه من حيث انها معلومة ومعهودة (فهو) اى فذلك الاسم الموضوع لذلك الشيء باعتبار ذاته فقط هو (النكرة فتقوله ما وضع لشيء) مع قطع النظر عن معلومته ومعهوديته (شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه) مع القيود المذكورة (يخرج به النكرة) ثم شرع المصنف في تعداد انواعها فقال (وهي) (اى المعرفة) وقوله هي مبتدأ وخبره في تركيب المصنف قوله المضمرات الخ وفي تركيب الشارح قوله (ستة انواع) والضمير راجع الى المعرفة المعرفة بما ذكر لكنها من حيث افرادها النوعية كما سبق في اول الكتاب في قوله وهي اسم الخ وقوله (بالاستقراء) اشارة الى ان الحصر في هذه الانواع الستة ليس بعقل ولا جعل بل هي منحصرة فيها بحكم الاستقراء ثم قال (واشار) اى المصنف (بترتيبها) اى بترتيب تلك الانواع يجعل كل واحد منها في مرتبة بان ذكر بعضها أولا وبعضها ثانيا بعده (في الذكر) اى حال كون ذلك التركيب ذكريا (الى ترتيبها) اى الى ترتيب تلك الانواع (بحسب المرتبة) بان كان بعضها اعرف من بعض وبعضها اعلى مرتبة في الاعرفية والحاصل ان المعرفة بالنسبة الى افرادها كل مشكك فان بعضها اعرف من بعض وبعض الاعرف اعلى من الاعرف الآخر الى آخره وقيل الى مرتبة ليس فوقها اعرف منها وقيل الشارح تبع في ذلك الفاضل الهندي لان الترتيب الذكري ليس بمطابق للترتيب الرتبي في الاعرفية فان المبهات منها ما يساوى ذا اللام والمضاف الى احدها ومنها ما يساوى المعرفة باللام ومنها ما يفوته فاجيب بان ما ذهب اليه الشارح هو المشهور من مذهب سيويه صرح بذلك في المتوسط ثم قال وفيه اختلافات وسيصرح به الشارح ايضا واختار المصنف ما هو المشهور من مذهب سيويه فلا يعترض بان الشارح تبع في ذلك الفاضل الهندي وليس كذلك وكون المبهات مساوية لذى اللام والمضاف الى احدها هو غير المشهور من مذهبه (فالاول) مبتدأ وقوله (المضمرات) خبره يعنى اول انواع المعرفة هي المضمرات وهي اعرف باقى الانواع (فانها) اى انما كانت المضمرات معرفة مع انها وضعت بوضع كلى لانها (موضوعة بازاء معان معينة مشخصة) وكل لفظ شأنه كذلك فهو معرفة فالمضمرات معرفة بحسب تعيين الموضوع له وتشخصه لكن ذلك الوضع ليس باعتبار امر جزئى كما في الاعلام بل (باعتبار امر كلى كما مر) لكن ذلك الامر الكلى الغير المعين ليس هو الموضوع له للضمير بل هو آلة لملاحظته (فان الواضع لاحظ أولا) اى قبل الوضع (مفهوم المتكلم الواحد) لكن لا من حيث كونه زيدا ولا من حيث كونه متصفا بصفات اخرى بل (من حيث انه) اى من حيث ان المتكلم الواحد (يحكى عن نفسه مثلا) بان يقول انا فعلت

الجزئى لا يتحمل غيرها والمراد بالوضع الكلى ان يتصور المفهوم الكلى سواء جعل ذلك المفهوم آلة للملاحظة الجزئيات فوضع اللفظ بازاء كل واحد من تلك الجزئيات بان يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا ولم يجعل ذلك المفهوم آلة للملاحظة الجزئيات بل وضع اللفظ بازاء ذلك المفهوم بان يكون الوضع والموضوع له كلاهما عامين فالمعرفة منها ما كان الموضوع له خاصا سواء كان الوضع خاصا ايضا كما فى الاعلام او عاما كما فى البواقي من المعارف والتكررة ما كان الموضوع له عاما فافهم هذا فانه نافع جدا واللام فى قوله (لشئ) متعلق بوضع وصلة له ووسط الشارح قوله (ملتبس) ليكون قوله (بعينه) صفة لشئ والضمير المجرور فى قوله بعينه راجع الى الشئ فقوله ما وضع بمنزلة الجنس فتعريف المعرفة يشمل الاسماء المعارف والتكررات وقوله لشئ بعينه بمنزلة الفصل اخرج التكررات اذ هى لم توضع لشئ بعينه * ثم الشارح اراد تفسير الشئ الملتبس بعينه فقال (اى بذاته المتعينة) فاراد بظاهرة ان الشئ اذا قيد بعينه يراد به ذاته المتعينة يعنى شخصه اعتمادا على ماشاع بين الادباء من استعمال امثال هذا التركيب اعنى تقييدهم للشئ بقولهم بعينه يريدون به ذاته المتعينة المشخصة والافحى العين بمعنى الذات المتعينة مما لم تساعده اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه هو ذات الشئ ونفس الشئ كما فى قولهم جاءنى زيد نفسه وجاءنى زيد بنفسه بالباء الزائدة فيكون معنى المعرفة ما وضع لشئ نفسه لا لامر متعلق به وهو حينئذ يتناول كل لفظ موضوع لشئ اذ ما من موضوع لشئ الا وهو موضوع لذلك الشئ نفسه فيشمل جميع الالفاظ الموضوعات بالنسبة الى معانيها الحقيقية فلا يوجد الاحتراز عنها فضلا عن التكررة كذا فى العصام وقد سمع من بعض الاساتذة انه لا يرد على الشارح ما اورده العصام من انه اذا لم يحمل هذا التفسير على ما هو الشائع بين الادباء لزم المحذور المذكور اعنى الالتباس لان المراد من الشئ المذكور هو الذات وهو مع قطع النظر عن التوصيف بالتعيين اعم من المتعينة وغيرها ولما وصف بقوله الملتبس بعينه يراد به تعيين ذاته فيكون بعد التوصيف ذاتا متعينة لاقبله انتهى ما سمع منه رحمه الله تعالى وقوله (المعلومة للمتكلم والمحاطب) بالجر صفة بعد صفة لقوله بذاته وكذا قوله (المعهودة بينهما) صفة ثالثة للذات (فالشئ) يعنى انما قيدنا بهذه لان الشئ المذكور فى التعريف حال كونه (مقيدا بهذه المعلوماتية) وهى كونه معلوما لهما (والمعهودية) وهى كونه معهودا بينهما (اذا وضع له) اى لذلك الشئ (اسم فهو) اى فذلك الاسم هو (المعرفة واذا وضع له اسم) يعنى اذا وضع لذلك الشئ (باعتبار ذاته

غير المنصرف لكن لما كانت انواع المعرفة من اقسام المبنى كانت معرفتها موقوفة على معرفة المبنى فلهذا اخرها المصنف عنه كذا في العصام ثم فسر الشارح بقوله (اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة) لبيان ان هذين اللفظين خبر للمبتدأ المحذوف وهو هذا مشيراً الى ما سيحى من المسائل المستحضرة وقدرك كلمة الباب للاشارة الى ان ما حثهما مباحث مستقلة ليست من مباحث المبنى بقرينة ترك العاطف كما هي عادة المصنف حيث اقام ترك العاطف مقام الباب وانما قدر البيان لئلا يلزم اتحاد الميين بالكسر بالميين بالفتح ولما قدر البيان كان المعنى ان المسائل التي كانت جزءاً من الكتاب مينة للمسائل التي كانت جزءاً من الفن وقوله (من اقسام الاسم) للاشارة الى انها من اقسام الاسم مطلقاً لان الاسم المبنى لان للاسم تقسيمات متداخلة باعتبارات مختلفة فتقسيمه تارة الى العرب والمبنى باعتبار اختلاف آخره بالعامل وعدم اختلافه وتقسيمه الى المعرفة والنكرة باعتبار الاشارة الى معين وعدم الاشارة اليه وتقسيمه الى المؤنث والمذكر باعتبار وجود علامة التأنيث وعدم وجودها وتقسيمه الى المثنى والمجموع والمفرد باعتبار دلالة على اثنين او اكثر وعدمها وتقسيمه الى المتصرف والجامد باعتبار الاشتقاق وعدمه ثم يقسم المتصرف الى المصدر وغيره كذا في الامتحان * ولما كان تعريف المعرفة وجودياً والنكرة عدمياً قدم تعريف المعرفة فقال (المعرفة) يعنى ماهيتها على ان يكون اللام للجنس كما هو الالىق بمقام التعريف وهو مبتدأ وقوله (ما) اعنى الموصول مع صلته خبره وتفسير الشارح بقوله (اي اسم) (وضع) تفسير لما بانه عبارة عن المقسم وهو الاسم المطلق * ولما كان للوضع اقسام اربعة عقلاً وهي ان الوضع اما عام واما خاص وعلى التقديرين فالموضوع له اما عام واما خاص فامتنع من هذه الاقسام قسم وهو كون الوضع خاصاً والموضوع له عاماً فبقى ثلاثة اقسام منها استقرار الاول الوضع العام مع الموضوع له العام وهو وضع الكليات لافرادها كوضع الانسان لزيد وعمر ومع وضعه للحيوان الناطق الموجود فيهما والثاني الوضع الخاص مع الموضوع له الخاص وهو وضع الاعلام الشخصية والجنسية والثالث الوضع العام مع الموضوع له الخاص وهو وضع الحروف والمضمرات واسماء الاشارات وغيرها كالمسيحي اراد الشارح ان يفسر الوضع على وجه يشمل الاعلام وغيرها من المعارف فقال (بوضع جزئى) كوضع الاعلام (او كلى) كوضع غيره والوضع الجزئى ان يتصور الواضع مفهوماً جزئياً للاسم بازائه كوضع زيد لذاته بتصور مشخصاته المنحصرة له وكوضع الاسامة لماهية الاسد بان يتصور ماهيتها من حيث خصوصها لامن حيث كليتها وصدقها على كثيرين فهى بمنزلة المفهوم

لتكررها فيها واما النسخة التي اختارها الشارح فالالف والتون ليس بمكرر
فيجب عليه حينئذ أن يؤوله وبقوله (مخففة) وهي التي تدخل على الفعل
(او مشددة) وهي التي تدخل على الجملة الاسمية وان يؤول ايضا قوله وان بما
يكتب على هذه الصورة (مثل قيامي مثل مقام زيد) هذا مثال للفظ مثل
المذكور مع المصدرية (وقيامي مثل ان يقوم زيد) وهذا مثال للمذكور
مع ان المخففة المصدرية (او قيامي) (مثل انك تقوم) وهذا مثال لما ذكر من لفظ
المثل مع ان المشددة وانما عطفه باو لان النسخة التي اختارها الشارح هي مائيس
الالف والتون مكررا فيها فيقتضى ان يمثل مثالان سواء كانت مشددة او مخففة
فلا يجتمعان في مادة واحدة فيكون الممثل احدا الامرين فيقتضى ان يأتي في المثالين
باو الداخلة على احد الامرين كما ذكرنا في امثاله * ثم شرع الشارح في توجيه وجه
جواز البناء والاعراب في المذكورات فقال (لمشابهتهما) اي وانما الحق مثل وغير
حال كونهما في هذه الصفات بالظروف المضافة في جواز البناء والاعراب لكونهما
مشابهتين (الظروف المضافة الى الجملة) في كونهما مضافين في المعنى الى المصدر
مع وقوع المبنى وهو ما وان مشددة ومخففة بموقع المضاف اليه نحو اذا وحيث
يعني ان الظروف المضافة الى الجملة وهي التي كان مثل وغير مشابهتين لها (نحو اذا
وحيث) وقوله (وبهذه المشابهة) يعني بسبب هذه المشابهة لا بغيرها من الاسباب
(ذكرهما) اي المصنف (في بحث الظروف) مع انهما ليسا بظرفين (ويجوز
اعرابهما) اي وكما يجوز بناؤها يجوز ايضا اعرابهما (لكونهما اسمين مستحقين
للاعراب) كما هو التوجيه في اعراب الظروف المذكورة وقال الشيخ الرضي ان
قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها ينبغي ان لا يكون على اطلاقه
لان الظروف المضافة الى الجملة على ضربين واجبة الاضافة اليها وهي حيث
في الاغلب واذا واما اذا ففيها خلاف هل هي مضافة الى شرطها او لا وجائزة
الاضافة وهي غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء واما جائزة
الاضافة اليها فهي ايضا على ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ماهية المصدر
فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها واما ان لا تضاف الى الجملة المذكورة
وذلك بان تضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع او الى الاسمية سواء كان
صدرها معربا او مبني في اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بدله من الاعراب
محلا فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظروف المضافة
وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه انتهى ملخصا (المعرفة والنكرة)
اي المتداولتان في السنة النحاة وكثرة ذكرها فيما تقدم من المباحث قائمة مقام
ذكرها صريحا واللازم لكثرة الاحتياج اليهما ان يقدم بحثهما على بحث

(اذ) وقوله (المضافة) بالجر صفة لكلمة اذ وفيه اشارة الى ان هذا الحكم في الظروف المضافة الى اذ ليس على اطلاقه بل هو مشروط بكون هذه الكلمة مضافة (الى الجملة) فقولہ الظروف مبتدأ وقوله (يجوز بناؤها) خبره اى يجوز بناء هذه الظروف كما يجوز اعرابها كما بينه الشارح وقول الشارح (لا كتسابها) دليل لجواز بنائها يعنى وانما يجوز بناؤها لا كتسابها اى لا كتساب الظروف المذكورة (البناء من المضاف اليه) وهى الجملة التى هى مبنى الاصل * ولما ظهر الاكتساب المذكور فى الظروف المضافة الى الجملة ولم يظهر فى الظروف المضافة الى الكلمة اذ اشار الشارح اليه بقوله (ولو بواسطة) يعنى المراد من الاكتساب اعم من الاكتساب بلا واسطة كما فى اذ او بواسطة كما فى كلمة اذ وقوله (على الفتح) متعلق بالبناء وقوله (للخفة) دليل لتعيين الفتحة من بين القاب البناء نحو قوله تعالى (يوم ينفع الصادقين صدقهم) هذا مثال للظرف المضاف وهو يوم الى الجملة وهى جملة ينفع وقوله تعالى (من خرى يومئذ) وهذا مثال للظرف المضاف الى كلمة اذ المضافة الى الجملة وهى جملة كان كذا فحذفت جملة كان كذا وعوض عنها التوئين وقوله (فيمن قرأ بالفتح) متعلق بالثالين يعنى ان هذين المثالين انما يجوز كونهما مثالين لما بنى على الفتح فى قراءة من قرأها بالفتح كما قرئ به فيهما فى القراءة المتواترة واما فيمن قرأها بالرفع فى الاول وبالجر فى الثانى كما هى المتواترة ايضا فيكونان مثالين لكونهما معربين * ولما لم يتعرض المصنف لمقابلة جواز البناء لكونه معلوما لصالته اراد الشارح ان يذكره فقال (ويجوز اعرابها) يعنى انه كما يجوز بناؤها على الفتح يجوز اعرابها (ايضا لكونها) اى لكون الظروف المذكورة (اسماء مستحقة للاعراب) بالنسبة الى ذاتها لبقاء الظرفية ولعدم ثبوت الاحتياج الى شئ وهذا بيان لمرجح الاعراب وقوله (ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه) اى من ذلك المبنى اثبات لمرجح الاعراب برد مرجح البناء يعنى ان الاضافة الى المبنى وان كانت موجودة حين كونها معربة لكن لا يجب اعتبارها حتى يجب البناء فحاز الاعتبار يقتضى الجواز لا الوجوب (وكذلك) وفسر الشارح المشار اليه بقوله (اى كالمذكور من الظروف) يعنى انه اشارة الى الظروف بتأويل المذكور لانه لو لم يؤول به لكان اللائق فى العبارة ان يقول ومثلها وقوله (فى جواز البناء على الفتح والاعراب) بيان لوجه التشبيه (مثل وغير) وتوسيط الشارح قوله (مذكورين) للاشارة الى ان قوله (مع ماوان) حال من مثل وغير اوصفة لهما * ثم ان ما اختاره الفاضل الهندى وعصام الدين من نسخ المتن هذا مع ماوان وان بزيادة الالف والنون الاخرين فلا يحتاج الى التقيد بقوله مشددة ومخففة اذ لفظهما مغن عنه

ومطبوعا (وضع الحروف) اى مشابه لبعض افراد الحرف في كونه على حرفين
وفي سكون آخره مثل عن وهل بخلاف المشددة منها فانها على ثلاثة احرف
مثل وضع الاسم فحينئذ لم تشابه المشددة الحرف بلا واسطة فيحتاج الى بيان
سبب آخر في بناءه ولذا قال (وبناء المشددة لمسابتها) اى لكونها مشابهة
(لاختها المخففة وقيل) في وجه بناء المشددة انه (حمل على اختها عوض)
في كونه لاستغراق النفي ولما بنى عوض لكونه مقطوعا عن الاضافة كما سيحى
بنى قط ايضا لكونه محمولا عليه من قيل حمل النفي على النفي (و) (منها)
(عوض) وتوسيط الشارح لفظ منها لتصحيح العطف كما سبق وقوله (بفتح العين
وضم الضاد) تفسير لتصحيح اللغة وهو اما حال او خبر مبتدأ محذوف وكونه
بضم الضاد هى اللغة المشهورة (وقد جاء) اى وجاء في عوض (فتح الضاد)
في لغة (وكسرها) اى وكسر الضاد في اللغة الاخرى وقوله (للمستقبل المنفى)
اما حال اوصفة او خبر مبتدأ محذوف كما سبق في قوله للماضى (اى لاجل الفعل
المستقبل) وهذا اذا كان قوله المستقبل صفة للفعل وكان قوله (المنفى)
مسندا في الحقيقة الى المستقبل وعلى تقدير كون اللام للاجل لالصلة وقوله
(او الزمان المستقبل المنفى فيه وقوع شئ) تفسير على تقدير كون اللام للصلة
وكون المستقبل صفة للزمان الموضوع له وكون اسناد المنفى الى الزمان مجازا
عقليا كما عرفت فيما سبق وقوله (ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلية) بيان
ايضا لفائدة زيادة اللفظ كما عرفت (نحو لا اراد) بفتح الهمزة (عوض) يعنى انه
لا تتعلق به رؤيتي في جميع الازمنة المستقبلية (وبناء عوض) اى ووجه بناء
عوض (على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد) وقد عرفت
ان ما قطع عن الاضافة من الظروف مشابه للحرف في الاحتياج والباء في قوله
(بدليل اعرابه) للاستعانة يعنى انما حكم على عوض بانه مقطوع عن الاضافة
باستعانة دلالة كونه معربا اذا كان (مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى)
يعنى انه بمعنى (دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى) اى معناها هو
الموجود الذى (يبقى على وجه الدهر) واكثر ما يستعمل عوض في مقام القسم
وقال العصام ان الاستدلال بكونه معربا على انه مقطوع عن الاضافة تحكم
لجواز أن تكون الفتحة التى ترى في لفظ الدهر في قوله دهر الداهرين فتحة بناء
لا فتحة اعراب لانه كما سبق يجوز بناؤه على الفتح والكسر بخلاف نحو قبل وبعد
لانه لم يسمع بناؤه كذلك فتعين فتحهما للاعراب * ثم شرع في بيان احكام
الظروف المضافة الى الجملة غير مقطوعة عن الاضافة الى لفظ اذ بعد بيان
احكام ما قطع عن الاضافة فقال (والظروف المضافة الى الجملة او) (الى كلمة)

من اللتين فصار بضم القاف والطاء مخففة (اتباعا) يعني لالاصالتهما بل لجعل القاف في كل منهما تابعا (لضمة الطاء المشددة) كما في اللغة الاولى (او المخففة) كما في اللغة الثانية فيحصل منها اربع لغات الاولى اللغة الاشهر والثانية الغير الاشهر وهما اصلان والثالثة فرع الاولى الاشهر والباقية فرع الثانية الغير الاشهر ثم ذكر لها لغة خامسة غير اصل ولا فرع لاحد الاصلين فقال (وقد جاء قط) حال كونها (ساكنة الطاء) من غير تشديد وانما اهمل الشارح بيان حركة القاف لكونها معلومة في الجملة من قوله (مثل قط الذي هو اسم فعل) فانه بفتح القاف كقولنا جاءني زيد فقط (فهذه خمس لغات كلها) يعني ان هذه اللغات الخمس وان كانت مختلفة في التكلم لكنها ليست بمختلفة في المعنى لان كل واحدة من اللغات الخمس مستعملة (للماضى المنفى) وقوله للماضى تعيين للخبرية في كلام الشارح لتقديره كلمة كلها واما في تركيب المصنف فيحتمل ان يكون حالا او صفة او خبرا لمخذوف وانما فسر الشارح بقوله (اي لاجل الفعل الماضى المنفى) للإشارة الى اللام للاجل للصلة وانما حمل اللام عليه لانه لو كان للصلة لزم ان يكون الفعل معناه الموضوع له وليس كذلك فان معناه هو الزمان لا الفعل ومعنى كونه للفعل ان يكون مذكورا في عقبه ليفيد معنى الاستغراق في الزمان الذي نفى وجود الحدث فيه وهذا التفسير على تقدير كون الماضى صفة للفعل واما اذا كان صفة للزمان فاليه اشار بقوله (او الزمان الماضى المنفى) فعلى هذا تكون اللام للصلة لانه موضوع للزمان الماضى المنفى فقوله المنفى صفة للماضى في اللفظ وجار عليه واما في الحقيقة فالمنفى هو (وقوع شئ) اي حدث (فيه) اي في ذلك الزمان فيكون قوله وقوع شئ فيه مرفوعا على انه نائب الفاعل لقوله المنفى والفرق بين التفسيرين انه في الاول اشارة الى ان كون لفظ المنفى في قول المصنف صفة للماضى حقيقة لكونه مسندا الى الفعل الماضى وفي الثاني اشارة الى ان كونه صفة للماضى ومسندا اليه مجاز عقلي لانه لا معنى لنفى الزمان بل المنفى وقوع الحدث فيه وايضا ان الاول على عدم تقدير كون الماضى موضوعا له والثاني على تقدير كونه موضوعا له لهذا اللفظ وقوله (ليستغرق المنفى) للإشارة الى علة زيادة هذا اللفظ وفائدته يعني انما اتى بهذا اللفظ مع افادة الفعل السابق لما يفيد ليستغرق المنفى المستفاد من الفعل السابق (جميع الازمنة الماضية) لان هذا الاستغراق لا يستفاد من المفعول المنفى السابق (نحو ما رأيت قط) يعني ان نفى الرؤية مستغرق في جميع الازمنة الماضية وكذا نحو هل رأيت الذئب قط فانه ايضا بمعنى ما رأيت * ثم شرع في بيان وجه البناء فقال (وبناء المخففة) يعني ان وجه بناء ما كانت مخففة من هذه الخمس (لوضعه) اي لكون ذلك اللفظ موضوعا

(سما) اى حال كون ذلك النصب من جهة السماع من العرب (تشبيها
لنونها) اى لتشبيه نون لدن (بنون التوين فى مثل رطل زيتا) فصار لدن
كأنها اسم تام بالتوين فصار عاملا وناصبا لتمييزها وهو لفظ غدوة قال الرضى
فصبها تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول فى نحو ضارب زيدا انتهى وفى نكت
ابن مالك ان النصب على التمييز وكذا نقله الدما مبنى عن المغنى لابن هشام
واختاره الشارح العلامة * ثم اراد الشارح ان يبين دليلا يدل على كون نون
لدن كالتوين فقال (ولذلك) اى ولكون نون لدن كالتوين (تحذف) على
صيغة المجهول اى النون (عنها) اى عن كلمة لدن (وتثبت) وكذا هذا على صيغة
المجهول اى تحذف النون تارة وتثبت اخرى حال كونها مع غدوة كما هو
شان سائر الاسماء المتونة مع التمييز * اعلم ان العصام ذكر فيه توجيهها حاصله
ان حذف النون من قوله لدن غدوة ان كان قبل مقارنتها بغدوة يحمل على
حذف التوين كما فى سائر الاسماء المتونة تارة لما نفع واثباتها اخرى. وان كان
الحذف بعد مقارنتها بغدوة يحمل على ان حذفها كحذف التوين فى الاسماء
المتامة المتونة انتهى يعنى ان حذف التوين منه جائز فى كل حال سواء حذف
بعد كونه اسما تاما او قبله وقوله (ولكون غدوة) عطف على قوله ولذلك يعنى
ان حذف النون واثباتها من لفظ لدن عند مقارنتها بكلمة الغدوة كما يكون
جائزا لكونها مشابهة للتوين كذلك يجوز لكون غدوة (اكثر استعمالا من
سحرة) بضم السين وسكون الحاء وهى السحر الاعلى يعنى ان لدن اذا نصبت به
لفظ سحرة وقيل لدن سحرة لم يجز حذف النون منها (وغيرها) اى وغير السحرة
وهذا يشعر ان حذف التوين بعد مقارنتها بغدوة لان كثرة الاستعمال كانت
كالدليل على تعينه للتمييز (ومنها قط) ترك الشارح ههنا تفسير مرجع الضمير
فى قوله ومنها ولعل وجه تركه عدم تلك الكلمة فى النسخة التى وصلت الى
الشارح كما هى اكثر النسخ التى وصلت الى غيره من الشراح ويحتمل ان يكون
لفظ منها من كلام الشارح وانما زاده لتصحيح عطف قوله قط على قوله لى كما هو
الالىق ههنا لقوله منها خبر مقدم وقط مبتدأ مؤخر * ولما اختلفت اللغات فى لفظ
قط واحتمل رسم ما ذكره المصنف الكل اراد الشارح ان يفسره على وجه يشمل
الكل قتال (مفتوح القاف) اى حال كون اللفظ الذى اشتمل القاف والطاء مفتوح
القاف (ومضموم الطاء) اى ومضموما طاءؤه (المشدة وهذا) اى وهذا اللفظ
بهذه الصفة (اشهر لغاته) اى لغات قط ولكونه اشهر يحمل كلام المصنف
على هذا * ثم شرع فى بيان اللغات الآخريه بقوله (وقد يخفف الطاء المضمومة)
فصار قط بفتح القاف وضم الطاء مخففة (وقد يضم القاف) اى قاف كل

فيحتمل التقيد بالفتح والكسر في الدال واما لم يكتف في بيان لدن بضم الدال
ايضا بالتقيد بان يقيد الدال بحركات ثلاث معا لثلا يفوته التنبيه على اصالة
لدن بضم الدال كذا في العصام * ثم شرع الشارح في وجه بناؤها فقال (وبناؤها)
اي بناء لدى وما بعدها واما فسرنا الضمير كذلك لما قال بعض المحشين
ان ضمير بناؤها راجع الى لدى وما بعدها كما يدل عليه قوله الاتي والفرق الى
آخره يعني ان الشارح مثل في بيان الفرق بقوله لدى زيد اولدن زيدولوخصص
الضمير بلدى لكونها اصلا لم يناسب التمثيل بلدن يعني بناء المجموع حاصل (لوضع
بعضها) اي لكون بعض لغاتها وهي لد ولدولد يعني ما كانت بغير النون
والالف موضوعات (وضع الحروف) في كونها موضوعات على حرفين كمن
وعن وان كانت مشتركة في المعنى بخلاف لدى ولدن فانها موضوعات كوضع
الاسم يعني انها على ثلاثة احرف (وحمل البقية) اي وحمل ما بقى من هذه
الثلاثة من البعض الذي لم يكن على وضع الحرف (عليه) اي على البعض
الذي وضع وضع الحرف من حمل النظر على النظر في المعنى * ثم اشار الى اشتراك
الكل في المعنى بقوله (وكلمها) اي وكل واحدة من اللغات المذكورة (بمعنى عند)
اي ملاسة بمعناه في الجملة واما قيدنا بقولنا في الجملة لثلا يرد عليه بيان الفرق فان
معنى قوله وكلمها بمعنى عند في اصل اللغة والفرق بينهما في الاستعمال حيث قال
(والفرق) اي الفرق بين كل منها وبين عند (انه يقال) اي في عند (المال
عند زيد فيما) اي في المال الذي (يحضر عنده) اي في كيسه وبيته (وفيما)
اي ويقال ايضا في المال الذي ليس عنده بل (في خزائنه) اي في خزائن
زيد (وان كان) اي ولو كان ذلك المال (غائبا عنه) اي عن حضور زيد (ولا يقال)
اي ولا يجوز في باب لدى ان يقال (المال لدى زيد اولدن زيد الا فيا) اي في المال
الذي (يحضر عنده) لا فيا يكون غائبا او في خزائنه ولذا يقال عند الله ولا يقال
لدى الله لايهامه المكان (وحكمها) اي وحكم كل من اللغات بحسب العمل
(ان يجر) على صيغة المجهول ونائب فاعله تحته راجع الى المجرور المنفهم منه
وقوله (بها) اي بكل من اللغات المذكورة متعلق بقوله يجر والباء سببية وقوله
(على الاضافة) ايضا متعلق به يعني حكم كل واحدة من اللغات المذكورة
في الاعراب بحسب ما بعده ان تكون مضافة الى ما بعدها وان يكون ما بعدها
مجرورا بها على الاضافة (نحو المال لدى زيد) وهذا الحكم في اكثر لغات العرب
(وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن) اي بلفظ لدن من بين تلك المذكورات
(خاصة) اي خص النصب بلدن لا غيرها من البقية وقوله (غدوة) نائب
الفاعل لقوله ينصب يعني ينصب لفظ غدوة (خاصة) على التمييزية

عليه) اى على الزجاج من طرف الجمهور (انه) على هذا التقدير (يلزم ان يكون المبتدأ فى مثل قولك مذ يومان نكرة) وهو يومان (والخبر) وهو مذ او مذ (معرفة) لكونه اما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة كما سبق (وذلك) اى كون النكرة مبتدأ والمعرفة خبرا (غير جائز بالاتفاق) وكما ورد عليه هذا يرد عليه ايضا انه غير جائز من حيث المعنى ايضا لان المقصود هو الاخبار عن اول المدة او جميعها بانه يوم الجمعة يومان لان المقصود هو الاخبار عن يوم الجمعة بانه اول المدة او جميعها * ولما ورد على المصنف ان بين كلاميه مخالفة من جهة ان مذ ومذ كانا ظرفين على ظاهر قوله ومنها مذ ومذ وهذا يقتضى ان يكونا خبرين لامبتدئين لان الظرف اذا وقع فى التركيب يتعين للخبرية قتموله وهو مبتدأ يخالف هذا اراد الشارح ان يدفع هذا الايراد بقوله (واعلم انهما) اى مذ ومذ (اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لالظرفان) لانهما ليسا بتقدير فى واذا كانا كذلك (فلا يصح عدتهما) اى عد مذ ومذ (من الظروف المبنية) كما سبق التنبية عليه بانه على النسخة التى اختارها الشارح (الا ان يراد بظرفيهما كونهما من اسماء الزمان) يعنى ان المراد من عدتهما فى عداد الظروف كونهما اسمين صريحين وضعا لزمان (لانهما يقعان ظرفين) بمعنى ان لفظي مقدريهما كما فى سائر الظروف وقوله (فى تراكيهم) متعلق بيقعان (ومنها) (اى من الظروف المبنية) (لدى) (ولما جاء فى لدى لغات اشار اليها المصنف فاحداها لدى (بالالف المقصورة) (ولدى) (بفتح اللام وضم الدال وسكون النون) وقال الرضى لدى مثل عضد ساكنة التون هى المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدى صباح ومن لدى حكيم ومعناها اول غاية زمان او مكان وقلما تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان ثم قال ولدى بمعنى لدى الا ان يقال لدى ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فكذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدره فهو بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء انتهى ولكونهما اصلين وام الجمع واكثر لغة فرق بينهما وبين ما بعدهما بقوله (وقد جاء لدى) (بفتح اللام وسكون الدال وكسر التون) (ولدى) (بفتح اللام والدال وسكون النون) (ولدى) (بضم اللام وسكون الدال وكسر النون) وهذه كلها بالنون وقد جاء بغير النون وهو قوله (ولد) (بفتح اللام وسكون الدال) (ولد) (بضم اللام وسكون الدال) (ولد) (بفتح اللام وضم الدال) وهذه سبع لغات مع ان فيها ثمان لغات فبقى فى بيان الشارح لغة لدى بفتح اللام وكسر الدال لكونه فى صدد التقييد واما المصنف فلعدم تقييده بشئ اكتفى بقوله لدى من غير اشارة الى حركات الدال

على قوله يقع اى قد يقع بعدها المذكورات من المصدر وغيره فيقدر حينئذ
 (بعدها) اى بعد مذ ومنذ (زمان) اى لفظ زمان او ما بمعناه نحو ساعة او وقت
 او يوم او ليلة لو ساعدتهما القرينة فلذا نكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان
 المضاف كذا فى حاشية العصام (مضاف) (الى احد هذه الامور) من المصدر
 وان والفعل وانما يقدر ذلك (ليصح حمل ما) اى حمل المصادر التى (بعدها)
 اى بعد مذ ومنذ (عليهما) اى على مذ ومنذ حملا متواطئا لان مذ ومنذ عبارتان
 عن الزمان فلا يحمل عليهما الا ما هو بمعنى الزمان حتى يوجد الاتحاد الخارجى
 بينهما (فكان التقدير فى) تركيب (ماخرجت مذ ذهابك) ان تقول (مذ زمان
 ذهابك و) (قس) (على هذا القياس فيما يبق) من قولك ماخرجت مذ ذهبت
 وماخرجت مذ أنك ذاهب او مذ أن ذهبت وقال ابن مالك فى نكته وتقدير
 هذا فى المصدر وانّ صحيح لانهما مفردان تحذف المضاف واقیم المضاف
 اليه مقامه واما تقديره قبل الفعل فليس مذهب سيبويه لان الزمان حينئذ
 يكون مضافا الى الجملة لان الفعل اذا وقع بعدها كان جملة فيلزم حذف
 المضاف واقامة الجملة المضاف اليها مقامه كالمضاف اليه وقيام الجملة مقام
 المفرد والمضاف اليه ضعيف لقلة الاضافة الى الجملة فلا يلحق بالكثير المطرد
 انتهى * ولما فرغ المصنف من بيان اقسام مذ ومنذ واقسام مابعدها شرع
 فى اعرابهما واعراب مابعدهما مع التنبيه على وقوع الاختلاف بين الجمهور
 والزجاج فى التعيين فقال (وهو) (اى كل واحد من مذ ومنذ) حال كونهما
 (اسمين) اى لاحرفين وانما فسرهما بكل واحد ليصح افراد الضمير الراجع اليهما
 (مبتدا) وقوله (وهما معرفتان) جواب للمقدر يعنى كأنه قيل لم يجوز أن يكونا
 مبتدئين مع ان شرط المبتدأ ان يكون معرفة او نكرة مخصصة اجاب عنه بان
 شرط المبتدأ موجود فيهما لانهما وان لم يكونا معرفتين بالنظر الى ذاتهما
 لكنهما معرفتان بالنظر الى ما لهما (لكونهما فى تأويل الاضافة لانهما اما
 بمعنى اول المدة او) بمعنى (جميع المدة) كما عرفت وعلى التقديرين يكونان
 معرفتين بالاضافة (وخبره ما بعده) وقوله (اى خبر كل منهما) تفسير
 لمرجع ضمير وخبره وقوله (ما يقع بعده) اى بعد كل واحد منهما تفسير
 لصلة ما بانها لفظ بعده بتقدير يقع (خلافًا للزجاج) اى يخالف هذا القول
 خلافًا للزجاج يعنى بعد الاتفاق على ان احدهما من كل واحد منهما ومن
 ما بعدهما مبتدأ وخبر لكن المبتدأ عند الجمهور مذ ومنذ وخبره ما بعده وعند
 الزجاج على العكس وانما خولف هذا القول (فانهما) اى لان مذ ومنذ
 (عنده) اى عند الزجاج ليسا بمبتدأ بل هما (خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد

بيان لاستغراقه وفرق صاحب المتوسط بين الزمان الذى فى السابق وبينه
ههنا بان الزمان الذى فى الاول هو الزمان الذى يصلح ان يكون جوابا لمتى
والزمان الذى فى الثانى ما يصلح ان يكون جوابا لكم يعنى اذا قيل متى عدم
رؤيتك تقول ما رأيته مذ يوم الجمعة واذا قيل كم عدم رؤيتك تقول مذ يومان
فسئل فى الاول عن حد الزمان وفى الثانى عن عدده * ولما فرغ المصنف من
بيان الاستعمال المشهور لمذ ومنذ شرع فى بيان بعض الاستعمالات القليلة
فقال (وقد يقع) ولما ذكر ههنا لفظ الوقوع وهو اعم من الولى وغيره ففسره
الشارح بقوله (بعدها) اى بعد مذ ومنذ سواء كانا بالمعنى الاول او بالمعنى الثانى
ليخص الوقوع بمعنى الولى (المصدر) (نحو ما خرجت مذ ذهابك) فتقديره
على المعنى الاول اول مدة زمان عدم خروجى زمان ذهابك وعلى الثانى جميع
مدة عدم خروجى مدة ذهابك (او الفعل) اى وقد يقع بعدهما الفعل (نحو
ما خرجت مذ ذهبت) فالتقدير على الاول ايضا اول مدة عدم خروجى زمان
صدور الذهاب منك وعلى الثانى جميع مدة عدم خروجى زمان صدور الذهاب
منك يعنى اوله مع اول الذهاب وآخره مع آخره وقال العصام الاولى او الجملة
ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لالى مجرد الفعل كما توهمه عبارته (وان)
ولما كان مراد المصنف بهذه الكلمة لفظا شاملا لما هى المثقلة والمخففة
بقريئة جواز الاستعمال بكل منهما ففسره الشارح بقوله (اى ما كتب) يعنى
ليس المراد بان هى ما كانت مثقلة داخلة على الاسمية او مخففة داخلة على الفعلية
على التعيين لاحداها بل المراد به ما كتب (على هذه الصورة) يعنى بالهمزة
والنون (مثقلة كانت) بان قرئت بتشديد النون (او مخففة) بان قرئت بسكونها
لاشتراكهما فى الاقتضاء لتاويل ما بعدهما من الجملة بالمفرد ولاشك ان تلك
الصورة شاملة لهما ومثال المثقلة (نحو ما خرجت مذ انك ذاهب) وتقديره
على المعنى الاول اول مدة عدم خروجى زمان ذهابك وعلى الثانى جميع مدة
عدم خروجى زمان وقوع الذهاب منك ومثال المخففة قوله (او ما خرجت مذ
ان ذهبت) والتقدير فى الوجهين كالاول وانما اورد المثال ههنا باودون الواو كما
هو الظاهر للاشارة الى ان حمل هذه الصورة على هذين الوجهين اعنى على المثقلة
او المخففة انما هو بالترديد لانه لا يمكن الحمل عليهما جميعا * ولما كان فى هذا الباب
وجه آخر وهو وقوع الجملة الاسمية بعدهما بلا دخول حرف من حروف
المصدر اشار الشارح اليه بقوله (او الجملة الاسمية) اى او تقع بعدهما الجملة
الاسمية (نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره) اى لم يذكر المصنف وقوع
الاسمية (اقتلتها) بالنسبة الى وقوع غيرها ثم عطف المصنف قوله (فيقدر)

المتفهم من الفعل * ثم شرع في بيان الاستعمال الثاني فيهما فقال (و) (تارة يكونان)
 (بمعنى جميع المدة) وقوله بمعنى عطف على قوله بمعنى اول المدة ولذا وسط
 الشارح بين العاطف والمعطوف بقوله تارة يكونان وقوله (اي جميع مدة زمان
 الفعل) للإشارة الى ان المراد بجميع المدة جميع مدة زمان الفعل المتقدم عليهما
 كما تقدم معنى يكون مذومند تارة بمعنى جميع المدة كما يكونان بمعنى اول المدة (فيليها)
 (اي مذومند) اي فينئذ يليهما (المقصود) وتفسير الشارح بقوله (اي الزمان
 الذي قصد بيانه حال كونه ملتبسا) (بالعدد) للإشارة الى ان الالف واللام
 في المقصود موصول والى ان الباء في قوله بالعدد ليست بصلة للمقصود ولا ظرف
 لقوله بل ظرف مستقر حال من الضمير الذي هو نائب الفاعل الراجع الى الموصول
 والى ان المضاف محذوف اي بيان ذلك الزمان لانه هو فعل القاصد لان الباء
 في قوله بالعدد للمصاحبة يعنى بمعنى مع يعنى يلى مذومند الزمان الذي قصد بيانه
 مع العدد وهذا التفسير مأخوذ من قول الرضى حيث قال ولو لم يؤوّل بهذا
 لكانت العبارة فيليهما المقصود به العدد انتهى وتحقيق هذا ان المتبادر من
 كلام المصنف من دخول الباء في العدد ان المقصود من العدد هو بيان الزمان
 وفيه اشكال لان المقصود ههنا هو البيان المذكور والعدد معا فمراد الرضى
 ان يدفع الاشكال عن العبارة بحملها على المعنى الغير المتبادر وتبعه الشارح
 العلامة واما الفاضل العصام فدفعه ببقاء العبارة على المتبادر يعنى على كون
 الباء صلة وبالتحرير بان المراد بالعدد اسم العدد يعنى يليهما الزمان الذي قصد هو
 باسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا به شان اللفظ وانما شان
 المبني كونه مقصودا انتهى ثم قال واختار يعنى المصنف المقصود بالعدد يعنى
 انه قال المقصود بالعدد ولم يقل باسم العدد ليشمل المثنى والمجموع والمفرد المقيد
 بالوحدة نحو ما رأته مذيوم ومذوم يومان لانها ليست باسم العدد بل هي اعداد
 لكونها تفيد المقصود بالعدد من تقييد الآحاد (اي بعدده المستغرق) اي بعدده
 الذي يستغرق (جميع اجزائه) اي جميع اجزاء زمان الفعل السابق وانما فسر
 الشارح قوله بالعدد بهذا التفسير لبيان الفرق بين ما كان بمعنى اول المدة وبين
 ما كان بهذا المعنى لان المراد في قولنا ما رأته مذيوم الجمعة بالمعنى السابق
 ان الرؤية منقطعة في يوم الجمعة بعد ان تكون متحصلة في جزء منه بخلاف ما اراد به
 بهذا المعنى لانه يراد به ان الرؤية منتفية في جميع اجزاء يوم الجمعة فالعدد مستغرق
 في الثاني دون الاول * ثم أكد الاستغراق بقوله (بحيث لا يشذ) اي لا يخرج
 (منه) اي من العدد المذكور (شىء نحو ما رأته مذيومان) فقوله (اي جميع
 اجزاء مدة زمان عدم رؤيتي) تفسير لمعنى مذ وقوله (يومان لا يزيد ولا ينقص)

المفرد مفردا حكما وان كان مثنى حقيقة (نحو ما رأته مذيالومان اللذان صاحبنا)
بفتح الباء اى كان مصاحبا او بسكون الباء اى وقع المصاحبة بينه وبينه (فيهما)
اى في هذين اليومين * ولما كان المقصود ههنا من اول المدة اول مدة الزمان الذى
هو زمان عدم الرؤية فالمقصود هو اخبار اول هذا الزمان فاول هذا الزمان
هو الزمان الذى وقعت فيه المصاحبة وهو اليومان والى هذا اشار الشارح
بقوله (اى اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان) وقوله (فمادام) الخ شروع
فى بيان ان المقصود من اليومين ليس عددهما بل المقصود به الامر الواحد
لانه مادام (لايلا حظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما) اى على اليومين
(باولية المدة) بناء على ان صحة الحمل اتحاد المبتدأ والخبر فى الخارج وقوله (لان
اول المدة) الخ دليل لقوله لا يحكم وتقرير الكلام ان اليومان يلاحظ امرا واحدا
لانه لو لم يلاحظ لا يحكم عليهما بالاولية لكنه يحكم فثبت انه يلاحظ امرا واحدا
اما الملازمة فلان اول المدة (انما يكون امرا واحدا لاشئين) فى صورة المثنى
(اواشياء) فى صورة المجموع وقوله (فالمثنى والمجموع) الخ تفرع يعنى اذا ثبت
ان يكون ما يعبر عنه باول المدة امرا واحدا فثبت ان المثنى والمجموع (اذا وقعا
اول المدة) بان يكونا خبرين عنه ويحملا عليه (يكونان) اى يكون ذلك المثنى
والمجموع (فى حكم المفرد) لانه يعبر عنهما بالمفرد وهو اول المدة ههنا وقوله
(المعرفة) صفة المفرد * ثم اراد تعميم المعرفة للمعرفة الحقيقية والحكمية فقال
(حقيقة) اى سواء كان ذلك المفرد معرفة فى الحقيقة (كالمثال المتقدم) يعنى
اليومان المذكور فى قوله ما رأته مذيالومان (او) معرفة (حكما) اى فى الحكم
لا فى الحقيقة (نحو ما رأته مذيوم لقيتني فيه) فان قوله يوم ليس بمعرفة فى الحقيقة
لكنه لما اكتسب التخصيص بوقوع ملاقاته المخاطب فيه صار معينا وانما يكفى
كون المعرفة حكما فى الجواز (لحصول تعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان
التعيين) بوجه ما (مقصودا لانه) لو لم يتعين الوقت لكان مجهولا ولا يخفى انه
(لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل) بوجه ما قصد اعلامه اى زيادة
على تعيين اول الزمان الذى فهم من الفعل وقوله (لان اولية وقت ما لزمان
مدة الفعل معلوم بالضرورة) دليل لقوله لا فائدة فى جعل الوقت المجهول
لانه يجوز أن يتوهم ان فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل فائدة وهى تعيين
وقت ما من الاوقات للفعل لان كل زمان له اول وآخر فحينئذ تكفى افادته من غير
تعيين فاراد دفعه بان الفائدة ما يترتب على الفعل فيلزم ان يكون مفيدا لغير
ما افاده الاول فاولية وقت ما معلوم بالضرورة فلا حاجة الى افادته فيحتاج
الى فائدة زائدة فى ذكر اول المدة بمذومند فهذا الذكر انما هو لتعيين ذلك الاول

الشارح الهندى ليس فيها لفظ منها وقال فى الامتحان ذكرهما يعنى مذ ومنذ فى الظروف وان لم يكونا ظرفين لمشا بهتتهما له فى الدلالة على الزمان انتهى وسيجىء فى قول الشارح ايضا بقوله اعلم انهما الح ما يؤيد النسخة التى اختارها الهندى ومقاله صاحب الامتحان (نيا) اى بنى مذ ومنذ مع انهما اسمان عند المصنف لكونهما ظرفين وان الاصل فى الاسم هو الاعراب (لموافقتهم مذ ومنذ حرفين) اى لموافقة مذ ومنذ حال كونهما اسمين لمذ ومنذ حال كونهما حرفين فى اللفظ والمعنى وهما اشبه شئ بالحروف لكونهما مثل الحرف صورة ومعنى وكذا لفظ عن وعلى والكاف اذا وقعت اسماء * اعلم ان مذ بنى على السكون واذا التقي الساكن يضم آخره فيقال مذ اليوم بضم الذال وفى بعض اللغات مضموم ابدا وكسر ميمه وميم منذ لغة سليمية والله اعلم وقول الشارح (ويكونان تارة) توطئة لقوله (بمعنى اول المدة) وبيان بانه ظرف مستقر خبر للكون وقوله تارة للاشارة الى انهما يكونان بمعنى آخر كما سيجىء يعنى يكون هذان اللفظان فى بعض الاوقات مستعملين بمعنى اول المدة (اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما) اى الفعل الذى تقدم عليهما وهو ما رأيت فى قوله (نحو ما رأيت مذ ومنذ يوم الجمعة) بالرفع فى يوم الجمعة (اى اول زمان عدم رؤيتي) وهو مبتدأ (يوم الجمعة) بالرفع خبره والضمير فى قوله عدم رؤيته راجع الى المفعول على ان الرؤية مصدر مضاف الى المفعول وفاعله محذوف اى عدم رؤيتي اياه وليس الضمير راجعا الى الرائي الذى هو فاعل ما رأيت ليطابق المفسر المفسر وهذا خلاصة ما قال العصام من ان الضمير فى قوله فى التفسير اى اول زمان عدم رؤيته كضمير رأيت اى فى المفسر وليس فاعلا ولا يتجه ان الظاهر اول مدة زمان عدم رؤيتي كما يتوهم انتهى * ثم اراد المصنف ان يفصل حكم ما كان بهذا المعنى فقال (فيليها) وقوله (اى يقع بعدها) تفسير بالولى وهو وقوع شئ بعد شئ من غير فصل وقوله (اى بعد مذ ومنذ) تفسير لضمير التثنية والفاء فى فيليها للتفصيل وقوله (المفرد) فاعل لقوله يليها يعنى اذا كانا بمعنى اول المدة يقع بعدها المفرد (اى الاسم المفرد) وهذا تفسير لموصوف المفرد احترازا عن الفعل المفرد وقوله (لا المثنى ولا المجموع) لبيان ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى ولا بمجموع * ولما فسر الشارح المفرد ههنا بما يقا بل المثنى والمجموع توهم ان ما وقع المثنى بعدها من المثال غير صحيح فاحتاج الى تأويل لفظ المفرد بما يشمل ما وقع فيه المثنى فقال (حقيقة) يعنى المراد بالمفرد المقابل للمثنى والمجموع اهم من ان يكون مفردا حقيقة (كالمثال المتقدم) يعنى قوله ما رأيت مذ يوم الجمعة لان الاسم الذى وقع بعدها فى هذا المثال يوم الجمعة وهو مفرد حقيقة (او حكما) اى او يكون

والحال في كيف * ولما كان لفظ الحال موضوعا في اللغة للزمان اعني نهاية الماضي
وبداية المستقبل وحمل بعض الشارحين وهو صاحب الوافية الحال ههنا على
هذا المعنى اراد الشارح العلامة ان يرد هذا الحمل بان يفسره بقوله (اى
حال الشيء وصفته) يعنى المراد من الحال ههنا معنى الصفة * ثم اشار الى باعث
التفسير بقوله (فالمراد بالحال صفة الشيء لازمان الحال كما توهمه بعض الشارحين)
وهو صاحب الوافية حيث قال كيف لزمان الحال تقول كيف زيد وبني لتضمنه
همزة الاستفهام وهو من ظروف الزمان عنده لانه سؤال عن حال المسؤول عنه
في الحال اى في حال التكلم بالسؤال انتهى ولعل منشأ التوهم كونه مستعملا
استعمال الظرف * ثم ايد الشارح تفسيره به بالنقل عن صاحب المفصل فقال
(قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف) لا ظرف (ومعناه السؤال
عن الحال) لانه السؤال عن حال المسؤول عنه في الحال كما هو المتوهم (تقول كيف
زيد اى على اى حال هو) وقال نجم الدين سعيد ما نصه قال تلميذ المصنف
كيف جار مجرى الظروف وليس بظرف اذ يبدل منه غير الظرف نحو كيف زيد
اصحح ام سقيم يعنى ولو كان ظرفا لا بدل منه الظرف نحو متى يوم الجمعة ام يوم
السبت وهذا مذهب سيبويه فانه عنده اسم لا ظرف وانما اجرى مجرى الظرف
لانه بمعنى على اى حال والجار والمجرور والظرف متقاربان وقال الاخفش وهو
ظرف اذ تقدير ك له بقولك في اى حال مؤذن بذلك وترد عليه الحال يعنى الحال
الاصطلاحية التحوية فانها مقدرة بنى مع انها ليست بظرف ثم هو معارض
بصحة تقديره بعلى وبانه يحجاب بالاسماء انتهى (و تستعمل) اى كلمة كيف
(للشرط) اى لمعنى الشرط لا مطلقا بل اذا كانت (مع ما على ضعف) اى على
استعمال ضعيف (عند البصريين) يعنى شرطية المقارنة بكلمة ما في استعمالها
في الشرط عند البصريين (نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة
تجلس اجلس ومطلقا) وهو عطف على قوله مع ما يعنى استعمالها في الشرط
غير مشروط بمقارنة ما (عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس) وسيجيء
في بحث الحروف ان كون كيفما من كلم المجازاة شاذ غير موجود في كلام البلغاء
ثم فصل الشارح اعرا بها فقال (فان كان) اى ان وجد (بعده) اى بعد لفظ
كيف حال كونه للاستفهام (اسم فهو) اى فلفظ كيف (في محل الرفع بالخبرية)
اى بسبب كونه خبرا (عنه) اى عن ذلك الاسم مثاله ما مرة وهو قوله كيف زيد
(وان كان) اى وان وجد (بعده) اى بعد لفظ كيف (فعل) مثل كيف جئت
(فهو) اى فلفظ كيف (في محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت أرا كبا
ام ماشيا) (ومنها) (اى من الظروف المبنية) (مذ ومنذ) والنسخة التي اختارها

صفة لمتى بتقدير الكائنة او خبر للمحذوف بتقدير هو للزمان او حال منه
اي كائنا للزمان وقوله (فيهما) ظرف لقوله للزمان يعنى متى للزمان فيهما (اي
فى الاستفهام والشرط) ومثال كونه فى الاستفهام (نحو متى القتال و)
فى الشرط نحو (متى تخرج اخرج) (و) (منها) (ايان) اي ومن الظروف
المبنية ايان (للمزمان) اي الكائنة للزمان او هي للزمان (استفهاما) اي حال
كونها للاستفهام وقوله (مثل متى) يريد به انه مثله فى كونه للزمان
وللاستفهام وهذا كلام يشير به الى ما ل كلام المصنف الى تعيره بلفظ اخصر
منه مثاله (نحو ايان يوم الدين) فايان ظرف زمان خبر مقدم ويوم الدين مبتدأ
مؤخر (والفرق بينهما) اي بين متى وايان بعد وضع كل منهما للزمان
استفهاما (ان ايان مختص) اي مقصور (بالامور العظام) اي الامور التى
تعظم عند المتكلم لكونها هائلة وعامة للكل (وبالمستقبل) اي ومختص ايضا
بالزمان المستقبل (فلا يقال) اي اذا كان لفظ ايان مختصا بالامور العظام لا يقال
(ايان قيام زيد) لان قيام زيد ليس من الامور العظام (ولا) يقال ايضا
(ايان قدم الحاج) بلفظ الماضى لانه سؤال عن زمان قدوم الحاج فى الماضى وليس
هو سؤال عن الزمان المستقبل (بخلاف متى) اي ايان ملابس بخلاف متى
فانه) اي لفظ متى (غير مختص) اي غير مقصور (بهما) اي بالامور العظام
وبالمستقبل بل يستعمل فيهما وفى غيرهما من غير الامور العظام ومن الزمان
الماضى فيقال متى هذا الوعد ومتى قيام زيد ومتى يقوم زيد ومتى قام زيد * ولما كان
فى ايان اختلاف بين اهل اللغة بينه الشارح بقوله (والمشهور) اي فى ايان
(فتح الهمزة والنون) اي وفتح النون (وقد جاء) اي فى غير المشهور (كسرهما)
اي كسر الهمزة والنون وهى لغة سليم (ايضا) اي كما جاء فتحهما وقال العصام
قوله وقد جاء كسرهما يتبادر من هذه العبارة ان مجيء كسرهما كمجيء فتحهما
وليس كذلك انتهى يعنى ان المتبادر منه ان كسرهما معا فى لغة واحدة وليس
الامر كذلك لعبارة الرضى وهى ان كسرهما لغة سليم وقال الاندلسى كسر
نونها لغة انتهى وقد يتبادر من هذه العبارة ان كلام الاندلسى متعلق باللغة
المشهورة اعنى فتح الهمزة وحاصل ما تفيد عبارة الشارح ان فتحهما لغة
مشهورة وكسرهما معا لغة غير مشهورة وما تفيد عبارة الرضى ان اللغة
المشهورة فتح الهمزة مع فتح النون وكسرهما وان غير المشهورة منها كسر الهمزة
والنون والمتبادر من احدى العبارتين مخالف للآخرى (و) (منها) (كيف)
(الكائنة) (للحال استفهاما) وانما صرح الشارح بتوسيط الكائنة ههنا
ليكون اشارة الى المغايرة بين متى وايان وبين كيف فى كون معناها للزمان فيما سبق

يجوز كون الظرف المستقر صفة وخبرا للمحذوف وكذا يجوز أن يكون حالا كذا
 في المعرب وقوله (استفهاما وشرطا) يجوز أن يكون حالا من الضمير المستكن
 في الظرف المستقر وأن يكون تمييزا من نسبة الظرف المستقر الى فاعله اى من
 حيث الاستفهام والشرط وان يكون منصوبا على الظرفية اى وقت الاستفهام
 والشرط كما اختاره العصام بقريئة مابعد وهو قوله ومتى للزمان فيهما اى
 فى الاستفهام والشرط واختار الشارح اول الوجوه حيث فسر به بقوله (اى
 حال كونهما للاستفهام والشرط) اى لذاتى استفهام وشرط كذا فى العصام
 او بطريق تسمية الدال وهو ذاتهما باسم المدلول وهو معناها كذا فى الامتحان
 ثم بين وجه كونتهما مبنيين بقوله (وبناؤهما) اى وجه بناء كلمة اين وانى حاصل
 (لتضمنها) اى لتضمن كل واحد من اين وانى (معنى حرف الاستفهام
 او الشرط) مثال تضمن اين حرف الاستفهام (نحو اين زيد و) مثال تضمنها
 حرف الشرط (اين تكن اكن و) مثال تضمن انى حرف الاستفهام (انى زيد و)
 مثال تضمنها حرف الشرط (انى تجلس اجلس) ثم اراد الشارح ان يذكر استعمالا
 خاصا بانى فقال (وقد جاء) اى جاء فى الكلام تركيب (انى زيد) لابعنى الاستفهام
 عن مكان زيد ولا ببعنى الشرط بل (ببعنى كيف) نحو قوله تعالى ﴿ فَأَتُوا حَرثَكُمْ
 اَنى شئتم ﴾ اى كيف شئتم يعنى من اى جهة شئتم كذا فى البيضاوى والقرينة
 الصارفة عن ارادة معناه الحقيقى هو وجود فعل بعده مجردا عن معنى الشرط
 (و) جاء ايضا فى الكلام (انى القتال) لابعنى السؤال عن مكانه بل (ببعنى متى)
 يعنى للسؤال عن زمانه قال الرضى ولانى ثلاثة معان استفهامية كانت او شرطية
 احدها بمعنى اين الا ان اين مع من فى الاستعمال ظاهرة او مقدرة ويحىء اى بمعنى
 كيف نحو انى ﴿يُؤفكون﴾ ويحىء اى بمعنى متى ولا يحىء بمعنى متى وكيف الا وبعده
 فعل انتهى قال ابن قاسم العبادى قوله ولا يحىء بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل
 مخالف لما مثله الشارح بقوله انى زيد وانى القتال وقال سبرى زاده والحق ما قاله
 الرضى ﴿ثم قال بعد ما رجح قول الرضى ببقى ههنا شئء وهو ان انى فى قوله تعالى
 ﴿ اَنى لهم الذكري ﴾ بمعنى كيف على ما صرح فى الكشف ولم يدخل على الفعل
 ثم قال ويمكن دفعه فليتأمل اقول ولعل وجه التأمل انه يجوز أن يكون الفعل
 مقدرا بعد انى فى هذه الآية ويشعر بهذا تفسير البيضاوى بقوله وكيف يتذكرون
 والله اعلم (و) (منها) (متى) ووسط الشارح بين حرف العطف وبين
 متى بقوله منها للاشارة الى ان قوله متى عطف على قوله ومنها اين يعنى ومن
 الظروف المبنية متى وانما ترك المصنف لفظ منها ههنا للاشارة الى كمال اتصال
 متى بما قبلها من اين وانى فى كونهما للمكان والزمان وقوله (للزمان) اما

على طريق البدل وانما احتاج الى التفسير لانه يجوز أن يتوهم ان المراد من
الجملتين الماضوية والاستقبالية كما في اذا يعنى ان كلمة اذ تدخل على الاسمية
والفعلية الماضوية والاستقبالية وانما يجوز وقوع الجملتين فيها (لعدم اشتغالها)
اى لعدم اشتغال كلمة اذ (على معنى الشرط) وقوله (المقتضى) صفة للشرط
وفاعله راجع اليه وقوله (اختصاصها) بالنصب على انه مفعول للمقتضى
لوجود شرط العمل فى المفعول وهو كونه باللام وقوله (بالفعالية) متعلق
بالاختصاص وهذا التوصيف لبيان علة اختصاص ما عدا اذ بالفعالية يعنى ان
اذ غير مختصة بالفعالية لانها غير مشتملة على معنى الشرط وغيرها من نحو اذا
مختصة بالفعالية لانها مشتملة على معنى الشرط وكل ما هو مشتمل على معناه مختص
بالفعالية لان الشرط يقتضى اختصاصها بها (مثل كان ذلك) اى مثل قولك كان
ذلك (اذ زيد قائم) وهذا مثال لوقوع الاسمية (واذا قام زيد) وهذا مثال
لوقوع الفعالية وانما صدر المثال بكان ذلك ليكون تنصيما لمعنى الماضى على اصل
وضعها وقد جمع فى التنزيل وقوع الجمل الثلاث فى آية واحدة فى قوله تعالى
﴿ اذ اخرجه الذين كفروا ثانى اثنين اذها فى الغار اذ يقول لصاحبه ﴾ ثم
بين الشارح استعمالا آخر لم يذكره المصنف فقال (وقديجيء) اى لفظ اذ
(للمفاجأة) كما استعمل اذ فيها (نحو خرجت فاذا زيد قائم وقلعة جيئها) اى
جيء اذ فى المفاجأة (لم يذكرها المصنف) والانصب فى المثال نحو بينا عند فلان
اذ زيد طالع حتى يوافق ما نقل عن الرضى من انه قد يجيء للمفاجأة والاغلب
فى جواب بينما اذ وفى جواب بينا اذ ولا يجيء بعد اذ الا الفعل الماضى وبعد اذ
الا الجملة الاسمية والاكثر خلوة جوابهما عنهما ولذا لا يستفصحهما الاصمعي
فى جوابهما لكن خطيء فى انكار الفصاحة كذا فى العصام وفى الامتحان واتى
اذ للمفاجأة فدخل حينئذ الماضى ومثل بقوله بينا عند فلان اذ طلع زيد ولا يخفى
ان هذا مخالف لما نقل من انه لا يجيء بعدها الا الاسمية ولعل مراد من حصرها
فى الاسمية انه فى الاستعمال الاغلب ومراد صاحب الامتحان جوارزه على
خلاف الاغلب ولعل الشارح لم يتعرض لوقوعها بين بينا وبينما للاختلاف
الواقع بين الاصمعي وغيره واتى بالجملة الاسمية فى المثال للتنبيه على الاستعمال
الاغلب وقد يجيء للتعليل فهو بمعنى اللام دون الوقت فكما تستعار اللام
لوقت تستعار اذ للتعليل قال الرضى الاولى جعلها حينئذ حرفا وكأنه للتردد
فى الاسمية لم يذكره الشارح ههنا (ومنها) اى ومن الظروف المبنية (اين واتى)
وتوسيط الشارح قوله (فهما) للإشارة الى ان قوله (للمكان) خبر للمبتدأ المحذوف
وانما فسر ههنا كذلك وفيما قبل بتوسيط الكأنة للتفنن يعنى ان فى مثل هذا

لامفعول به والا) اى وان لم يكن مفعولا فيه بل كان مفعولا به (لم يتبق اذا ظرفية)
وقوله (بل تصير اسمية) عطف على قوله لم يتبق وقوله (بل المفعول به محذوف)
عطف على قوله لامفعول به (اى فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه)
وهذا تفسير لكونه مفعولا فيه (اياء اى السبع) وهذا تفسير للمفعول به المحذوف
* ولما ذكر المصنف من استعمال كلمة اذا استعمالها لمعنى الشرط واستعمالها
للمفاجأة ولها استعمال آخر لم يذكره اراد الشارح ان يذكره فقال (وقد تكون)
اى كلمة اذا (لمجرد الزمان) اى على وجه الظرفية دون الشرطية والمفاجئة
(نحو آتيك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر) فان كلمة اذا في اذا احمر
لمجرد الزمان على وجه الظرفية لكونها مفعولا فيه ومنه قوله تعالى ﴿والليل اذا بعثت﴾
كما في الامتحان (وقد يستعمل) اى كلمة اذا (اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو) اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وقد منعه
الشيخ الرضى (وقد سبقت اليه) اى الى جواز استعمالها ومنعه (الاشارة)
في باب الكنايات حيث قال الشيخ الرضى انا لم اعثر الخ وقد مر أن الراجح عند
الشارح عدم ثبوتها * ولما فرغ من بيان اذا بالالف بعد الذال شرع في بيان اذا بسكون
الذال فقال ﴿ومنها﴾ (اى ومن الظروف المبنية) ﴿اذ﴾ اى كلمة اذا بسكون
الذال وقوله (الكائنة) اشارة الى ان قوله ﴿للماضى﴾ صفة لكلمة اذ نحو قوله تعالى
﴿واذ يكره الذين كفروا﴾ (وبناؤها) اى وجه بناء كلمة اذ حاصل (لما) اى للوجه
الذى (مر) اى ذلك الوجه (في حيث) اى في كلمة حيث وهى اضافتها الى
الجملة (او) وجه بناءها (لكون وضعها) اى وضع كلمة اذ (وضع الحروف)
اى مثل وضع الحروف اى كما ان الحروف وضعت لمعنى غير مستقل كذلك هذه
الكلمة وان كانت اسما موضوعا للمعنى المستقل لكن استعمالها يحتاج الى ضم
ضميمة وهى المضاف اليه (وقد تحيى) اى قد تحيى كلمة اذ (للمستقبل) اى مثل
اذا بقرينة مجازا (كقوله تعالى فسوف يعلمون) اى الذين يجادلون في آيات الله
(اذا الاغلال في اعناقهم) اى في الوقت الذى الاغلال في اعناقهم والقرينة قوله
فسوف يعلمون لانها للمستقبل * ولما كانت كلمة اذ ظرفا له تكون للمستقبل ايضا ووجه
استعمال اذ ههنا لتزليل المستقبل مكان الماضى في تحقق الوقوع كما استعملت
الافعال الماضية في مثل هذا المقام في المستقبل نحو ونفخ في الصور وقال العصام
ويمكن منع كونه في الآلية للمستقبل بجواز أن يكون لمطلق الوقت كأنه قيل فسوف
يعلمون زمان الاغلال في اعناقهم انتهى ويمكن ان يوجد فيه شاهد آخر نحو
قوله تعالى ﴿واذ قال الله يا عيسى ابن مريم ائت قلى﴾ كفى تفسير التيسير (ويقع
بعدها) اى بعد كلمة اذ ﴿الجلتان﴾ وقوله ﴿الاسمية والفعلية﴾ تفسير للجمليتين

بين المفاجأة والشرطية * ولما توهم المناقاة بين قوله فيلزم ههنا وبين عدم وجوب
 الرفع في باب الاضرار على شريطة التفسير اراد الشارح ان يدفعه بقوله (والمراد)
 اى مراد المصنف (بلزوم المبتدأ) اى بقوله فيلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة انما هو
 (غلبة وقوعه) اى وقوع المبتدأ (بعدها) اى بعد اذا المفاجأة وغايته ان المراد
 باللزوم هو اللزوم الكلي واذا كان كذلك (فلا ينافى) اى لا ينافى قوله فيلزم
 (ماسبق من عدم وجوب الرفع بعدها) اى بعد اذا المفاجأة (في باب الاضرار
 على شريطة التفسير) وقال العصام وهذا بعيد يعنى حمل الارادة باللزوم
 على معنى الغلبة بعيد وقيل معنى اللزوم انه يلزم فيما سوى باب الاضرار على شريطة
 التفسير وقيل ان فى دعوى لزوم المبتدأ بعدها ردة على الكوفيين حيث جوزوا
 ان يكون المرفوع بعدها فاعل الظرف على مذهبهم الذى لا يشترطون فيه الاعتماد
 على المبتدأ وغيره فى عمل الظروف فاراد المصنف ان يرد عليهم بان المرفوع الذى
 بعدها يلزم ان يكون مبتدأ لافاعلا للظرف * ولما لم يتعرض للمثال اراد الشارح
 بيانه فقال (نحو خرجت) يعنى مثال كون اذا للمفاجأة نحو خرجت (فاذا السبع
 اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر) اى على طريق حذف خبره
 (والعامل فى اذا هذه) اى اذا التى للمفاجأة (معنى المفاجأة) هذا عند المصنف
 وقال بعضهم ان العامل هو الخبر المحذوف كذا فى المتوسط اى المعنى الذى هو المفاجأة
 بان يشق منه فعل يتضمن معناه (وهو) اى العامل فى اذا ههنا (عامل) اى
 من العوامل التى (لا يظهر) اى لا يجوز اظهاره كالعامل فى المنادى وغيره
 (وقد استغنوا عن اظهاره) اى عن اظهار العامل (لقوة ما) اى لقوة المعنى الذى
 (فيه) اى فى هذا المعنى (من الدلالة عليه) اى من كونه مدلولاً على معنى هذا
 العامل لان معنى المفاجأة يدل عليه لفظ اذا (واما الفاء) اى واما الفاء التى قبل اذا
 (فهى) اى تلك الفاء (للسببية) اى لسببية ما قبلها لما بعدها (فان مفاجأة السبع)
 وهى المعنى المفهوم من اذا (مسببة) يعنى انها حاصلة (عن الخروج) المفهوم
 من خرجت (قيل) اى فى تحقيق الفاء (والاقرب الى التحقيق انها) اى الفاء
 (للعطف من جهة المعنى) فلا ينافى افادتها السببية (اى خرجت ففاجأت
 وحاصل المعنى) اى حاصل معناه حين كونها للعطف (خرجت ففاجأت
 زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج) يعنى تقدير الزمان مبنى على مذهب
 الزجاج (فان اذا هذه) اى التى للمفاجأة (زمانية او) التقدير (مكان وقوف
 السبع كما ذهب اليه المبرد فانها) اى اذا هذه (عنده) اى عند المبرد (مكانية
 وقولنا زمان وقوف السبع) على ما هو مذهب الزجاج (او مكانه) اى مكان
 وقوف السبع على ما ذهب اليه المبرد وعلى كلا التقديرين انه (مفعول فيه لفاجأت

القصر بالنسبة الى حروف الشرط الموضوع للشرط لا بالنسبة الى سائر
الظروف المتضمنة لمعنى الشرط * ثم اراد الشارح ان يبين دليل اختيار الفعل على
الاسم فقال (لناسبة الفعل الشرط) لان الشرط يقتضى الفعل * ثم اراد أن يبين
الوجه الغير المختار فقال (وجوز الاسم) اى وجوزوا وقوع الاسم بعد اذا
(ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها) اى لعدم كون كلمة اذا اصلا
(فى الشرط مثل ان ولو) اعلم ان فى هذا المقام اختلافا بين النحاة فقال ابن مالك
فى نكت الكافية بل وقوع الفعل بعدها واجب لانها شرطية فوجب الفعل
بعدها لفظا او تقدير اكان الشرطية ولم يجوز بعدها الاسم الا الاخفش فانه
جوز وقوع الاسم بعدها وعبرة الشيخ الرضى تقتضى ان يكون وقوع الاسم
بعدها شاذا وفى شرح نجم الدين سعيد والذى يدل على تجويز الامرين الاطباقي
على جواز الرفع فيما اضر عامله اذا وقع بعدها اى نحو اذا زيد ضربته ضربته
ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يحجز الرفع بحال لان تقدير الفعل حينئذ واجب
فتعين النصب انتهى والحاصل ان ما فهم من عبارة المصنف جواز الامرين
واختيار الفعل كما هو مذهب الاخفش * ثم اشار المصنف الى استعمال آخر فقال
«وقد تكون» وقوله (اى اذا) تفسير للضمير فى تكون وقوله «للمفاجأة»
ظرف مستقر على انه خبر لتكون وانما اتى بتكون مصدرا بقدر للاشارة الى ان
استعمال اذا فى المفاجأة قليل بالنسبة الى ما قبله من الظرفية الصرفة ومن الشرطية
وانما قيده الشارح بقوله (مجردة عن معنى الشرط) للاشارة الى المناقاة بين
كونها للشرط وبين كونها للمفاجأة وليكون توطئة لقول المصنف بعده فيلزم
المبتدأ بعدها * ثم بين الشارح لغة المفاجأة بقوله (يقال فاجأ الامر مفاجأة)
يعنى انها من مهموز اللام ومن باب المفاعلة مأخوذة (من قولهم) اى من قول
العرب (فجئته) بكسر الجيم على انه من باب سماع او بفتح على انه من باب منع
بمعنى هجمت عليه كذا فى القاموس (فجاء بالضم والمد) اى بضم الفاء وانما
قيده لانه بفتح الفاء كالضربة مصدر فجأ من الحدين بمعنى اخذه بغتة والمراد
اى بلفظ المفاجأة المأخوذة من فجئته فجاء الذى تكون اذا بمعناه انه بمعنى
(اذا لقيته وانت لا تشعر به) اى الملاقة من غير شعور فى حضوره ههنا وقال الهندي
ان الفجأة كالضربة بمعنى * كى را ناكاه دريافتن * وبالمد بمعنى * ناكاه ر سيدن * انتهى
فيكون الاول بمعنى الوجدان والثانى بمعنى الوصول وقوله «يلزم المبتدأ بعدها»
عطف على قوله وقد تكون ويحتمل ان تكون الفاء جوابية للمحذوف كذا فى
العرب وقول الشارح (فرقا بين اذا هذه) اى بين اذا التى للمفاجأة (وبين اذا
الشرطية) لبيان علة لزوم المبتدأ يعنى انما يلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة لتحصيل الفرق

اى بين منقطع الجبلين المرتفعين (و) كذا فى قوله تعالى فى تلك القصة (حتى
 اذا جعله نارا) وفاعل كل من الافعال الثلاثة هو ذو القرنين وصدور هذه
 الافعال منه فى الزمان الماضى بالنسبة الى نزول تلك الايات وهذا كله اذا استعمل
 مجردا عن معنى الشرط واما استعماله فى الشرط فاقال (وفيها) (اى فى اذا)
 يعنى فى كلمة اذا (معنى الشرط) يعنى تدل عليه بالدلالة التضمنية وان لم تكن
 موضوعة له * ثم اراد الشارح ان يبين معنى الشرط الذى تضمنته فقال (وهو)
 اى معنى الشرط (ترتب مضمون جملة) وهو مضمون الجملة الجزائية (على اخرى)
 اى على مضمون الجملة الاخرى التى وقعت شرطا فاذا قلنا مثلا اذا غربت الشمس
 جئتكم فيها ترتب مضمون جئتكم وهى مجبىء المتكلم على مضمون غربت وهو
 غروب الشمس فاذا كان حال الجملتين اللتين وقعتا بعدها كذلك (فتضمنت)
 اى فظهر منه انها تضمنت (معنى حرف الشرط) وهى كلمة ان هذا اشارة الى
 صورة الاستدلال وهى ان اذا تضمنت معنى الشرط لان بعدها جملتين يترتب
 مضمون احدهما على الاخرى وكل اداة شانها كذلك فيها معنى الشرط
 فكذا كلمة اذا فيها معنى الشرط * ثم اراد الشارح ان يشير الى فائد اخرى مستفادة
 منها فقال (فهذا) اى فاليان بان كلمة اذا متضمنة لمعنى الشرط (علة اخرى
 لبنائها) اى لبناء كلمة اذا مع العلل التى ذكرت فيما قبل من كونها مبنية ثم ايد
 المصنف كلامه بقوله (ولذلك) وهو بالواو واللام متعلق بما بعده فتعين الجملة حينئذ
 لان تكون معترضة او استثنائية وفى بعض النسخ بالفاء فتكون الجملة جوابية
 اى اذا كانت كلمة اذا متضمنة لمعنى الشرط ويحتمل مع الفاء للاعتراض او الاستئناف
 كما فى معرب زبنى زاده ثم فسر الشارح المشار اليه بقوله (اى لكون معنى الشرط
 فيها) لتعين علة عدم وجوب الفعل بعدها وتقديم قوله لذلك على متعلقه
 للقصر يعنى ولتضمنها معنى ان فقط (لالاصالتهافيه) كما فى كلمة ان (اختيار) (اى جعل
 مختارا) وانما فسر به للاشارة الى ان اختيار متضمن لمعنى جعل وقوله (بعدها
 الفعل) يعنى اختيار ولم يجب يعنى ان اهل الكلام انما لم يجعلوا وقوع الفعل بعد
 اذا واجبا كما هو شان حروف الشرط بل جوزوا وقوعه بعدها وعدمه ثم اختاروا
 وقوعه على عدمه لكونها متضمنة لمعنى الشرط وتلخيصه ان ههنا دعوى بين
 احدهما عدم الحكم بوجوب الفعل بعدها وثانيتهما اختيار الفعل وقوله لذلك
 دليل على الاولى على مفسره الشارح وعلى ما يفهم من القصر المستفاد من التقديم
 يعنى انما لم يجب وقوع الفعل لعدم اصالتهافى الشرط وعلى هذا التقدير لا يتجه
 عليه ما قاله الفاضل العصام بان الاولى فيه ان يراد بقوله ولذلك لكون معنى
 الشرط فيها غير قوى اختيار الفعل ولم يجب كما فى متى واخواتها لانا جعلنا

الظروف المبنية) (إذا) أى لفظ اذا (زمانية كانت) كاهو وضعها (اومكانية) وهى التى للمفاجأة ومكانيتها قوله كإسأتى فى الشرح (وانما بنيت) أى وانما بنيت كلمة اذا (لما) أى للعلة التى (ذكرنا فى حيث) وفيه ان ماذ كرهه الشارح فى علة بناء حيث هى علة بنائه على الضم واذا ليست مشاركة لها فى تلك العلة لانها مبنية على السكون فعلة اصل البناء التى تشتركان فيها هى انهما لما كانتا موضوعتين لمبهم احتاجتا الى الجملة المضاف اليها فشابهتا فى الاحتياج الى جملة الموصول وانهما شابهتا الحرف فى مطلق الاحتياج لانهما محتاجتان الى الاضافة ولعل الشارح اراد بقوله لما ذكرنا ماذ كرهه فى بيان مذهب بعضهم آتفا بقوله لزوال علة البناء أى الاضافة الى الجملة كذا فى حاشيته لابن قاسم العبادى وقال بعض المحشين ويحتمل ان تكون علة بناء اذا اسكان الاخر وقلة الحروف بلا اعلال وترخيم نحو من بخلاف نحو عد انتهى فعلى هذا لا اشتراك بينهما فى العلة (وهى) أى كلمة اذا * ولما عمم الشارح بقوله زمانية كانت اومكانية احتج الى التقييد بقوله (اذا كانت زمانية) أى كلمة اذا اما زمانية اومكانية فان كانت زمانية فهى (للمستقبل) أى للزمان المستقبل (وان كانت) أى ولو كانت لفظ اذا (داخلة على الماضى) يكون معناها ايضا للمستقبل هكذا فى بعض النسخ بتذكير وان كان وفى بعضها بالتأنيث وهى الموافقة لما قبلها (وذلك) أى كونها للمستقبل فى حالتى دخولها على المستقبل والماضى حاصل (لان الاصل فى استعمالها) أى فى استعمال اذا (ان يكون لزمان) من ازمة المستقبل (مختص من بينها) أى من بين تلك الازمنة المستقبلية (بوقوع حدث فيه) أى فى ذلك الزمان (مقطوع بوقوعه) أى بوقوع ذلك الحدث (فى اعتقاد المتكلم) سواء كان وقوعه عن مقطوع فى الواقع اولا (والدليل عليه) أى على كونها كذلك (استعمالها) أى استعمال لفظ اذا (فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى) أى فى الحدث المقطوع وقوعه فى زمان من ازمة المستقبل (نحو اذا طلعت الشمس) فان وقوع طلوعها مقطوع محقق عند المتكلم وفى الواقع ايضا (وقوله تعالى) أى ونحو قوله (اذا الشمس كورت) أى عورت او اذا ذهب ضوءها وقال ابو عبيد كورت مثل تكوير العمامة كذا فى الصحاح وتكوير الشمس ايضا مقطوع بوقوعه (ولهذا) أى ولكون اكثر محل اذا فيما تحقق وقوعه وقطع به (كثر فى الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل) أى لفظ اذا (فى الماضى كفى قوله تعالى) أى فى قصة ذى القرنين عليه السلام (حتى اذا بلغ) أى ذوالقرنين (بين السدين و) كذا فى قوله تعالى (حتى اذا ساوى) أى سوى (بين الصدفين)

المراءى لفظ

زيد اى زمان قيامه (ولا يضاف) اى لا يضاف لفظ حيث الى شىء من شأنه ان يضاف اليه (الا) يضاف (الى جملة) وقوله (اسمية كانت) اى الجملة (اوفعية) تفسير للجملة النكرة فى قول المصنف نحو قمت حيث زيد قائم او حيث يقوم زيد وقوله (فى الاكثر) متعلق بقوله يضاف الى جملة يعنى ان اضافته الى الجملة (اى فى اكثر الاستعمالات) لا فى اكثر اللغات * ثم شرع ببيان ماهو الاقل من الاستعمال فقال (وقد جاء) اى وقد جاء هذا البيت وهو قوله (اما ترى حيث سهيل طالعا حيث) اى لفظ حيث (فيه) اى فى هذا البيت (مضاف الى مفرد وهو) اى ذلك المفرد (سهيل) وقوله (مفعول ترى) خبر بعد خبر اى لفظ حيث مضاف الى مفرد مفعول ترى ثم فسر به بقوله (اى اما ترى مكان سهيل طالعا آخره) اى آخر البيت (نجمايضى كالشهاب ساطعا) وقال بعض المحشين فعلى هذا يكون مفعولا كاصرح به بعضهم من ان حيث ليست بلازمة الظرفية فانها فى البيت مفعول ترى اى مكان سهيل كما فى قوله تعالى ﴿الله اعلم حيث يجعل رسالته﴾ هذا بناء على ان نجما بالحركات كما ذكره الشارح بدل من سهيل والظاهر ان حيث باق على الظرفية ونجما بالنصب مفعول ترى كما قال بعض شراح الابيات وطالعا حال من سهيل والمعنى اما ترى فى مكان سهيل حال كونه طالعا نجما ساطعا كالشهاب * ثم شرع فى بيان وجه كونه مبنيا بقوله (وانما بنيت) اى وانما بنيت كلمة حيث (على الضم كالغايات) اى كبناء الغايات المذكورة فيما سبق (لانها) اى تلك الكلمة (غالبه الاضافة) اى غالبه اضافتها (الى الجملة) وان كانت فى الاقل مضافة الى مفرد لانه نادر فلا يضر النادر للقاعدة الكلية (والمضاف) اى الاسم الذى يضاف (الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنته الجملة فهى) اى كلمة حيث (وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها) اى فاضافة كلمة حيث (اليها) اى الى تلك الجملة المأولة بالمفرد (كلا اضافة) يعنى وجود الاضافة مشابه لعدمها (فشابهت) كلمة حيث (الغايات المحذوف ماضيفت هى اليه) وقوله المحذوف بالنصب صفة لغايات على انها صفة جرت على غير من هى له لان قوله ماضيفت اليه نائب فاعله اى الغايات التى حذف الاسم الذى اضيفت تلك الغايات اليه كقبل وبعد (فبنيت) اى حيث (على الضم مثلها) اى مثل الغايات فى البناء على الضم وهذا بالاتفاق (و) اما (مع الاضافة الى المفرد) ففيه قولان احدهما انه (يعربه بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة) والثانى بقاءه على بناءه واليه اشار بقوله (والاشهر بقاءه) اى بقاء حيث المضاف الى المفرد (على بناءه لشذوذ الاضافة الى المفرد) فلا تنهدم القاعدة بخروج فرد من حكمها (ومنها) (اى من

في اللفظين (من الظروف) اى معدودا منها لكنه بنى على الضم (لشبهه)
اى لشبه غير (بالغايات) وهى لفظ قبل وبعد وشبهه بها (لشدة الابهام) اى
لوجود شدة الابهام (الذى فيه) اى فى لفظ غير لان صفة الغيرية لا تختص بذات
دون ذات حتى لا يكتسب التعريف بالاضافة الى المعرفة وقال الرضى وهى
اشد ابهاما من مثل فلهذا لم يبين مثل على الضم (كما) اى كالابهام الذى
الذى هو حاصل (فيها) اى فى الظروف المقطوعة (ولا يحذف منه) اى من لفظ
غير (المضاف اليه) فى اى موضع كان (الا بعد لا وليس) اى فى موضع كونه واقعا
بعد لا وليس (نحو افعال) يحتمل الامر والتكلم (هذا لا غير وجاءنى زيد ليس
غير) وقال فى شرح اللب ان لافى لا غير لنى الجنس وتقدير جاءنى زيد لا غير
جاءنى زيد لا الجائى غير زيد ويجوز أن يكون تقديره جاء زيد لا غير زيد جاء
وغير التى فى ليس غير بمعنى الا والمضاف اليه المحذوف هو المستثنى كأنه قيل ليس
الا كذا قاله الرضى وقال العصام فى مثنه والظاهر أن غير فى لا غير وليس غير على
نحو واحد وليس فى ليس ضمير والتقدير ليس غيره جائئا كما ان لا غير تقديره لا غيره
جاء وانما خصص حذف المضاف اليه فى حال وقوعه بعدها (لكثرة استعمال
غير بعدها) بخلاف كونه خاليا عنهما (و) لما كان الحاق لفظ حسب بالظروف
المقطوعة بواسطة مشابهته بغير فسرہ الشارح بتوسط (كذلك اجرى مجرى
الظروف المقطوعة عن الاضافة) بين العاطف وبين قوله (حسب) اى كما اجرى
لا غير وليس غير مجرى الظروف كذلك اجرى لفظ حسب مجراها لكن
ليس اجراؤه مجراها لشبهه بالغايات بل (لشبهها) اى لشبه كلمة حسب (بغير)
اى لفظ غير (فى كثرة الاستعمال) كافى غير بعد لا وليس (وعدم تعريفها) اى
وفى عدم اكتساب كلمة حسب للتعريف (بالاضافة) كافى غير مطلقا وقال
العصام ولا عجب ان يقال ان حسب بمعنى لا غير اذا فرق بين ان يقال جاء زيد
فحسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعري
انه لم يجعل حسب مناسباً للغايات فى الابهام لانه لا يهامة لا يتعرف كغير
انتهى وحاصله اعتراض على الشارح فى حمل حسب على غير مع انهما متساويتا
الاقدام (ومنها) (اى من الظروف المبنية) اى المعدودة من المبنى وفى الامتحان
ان ترك قوله ومنها انصب انتهى ولعل مراده ترجيح قول من قال ان حيث
مشترك فى علة البناء مع لا غير ونحوه فلا يحتاج الى كلمة منها لانها تقتضى التغير
(حيث) اى لفظ حيث (للمكان) وفى الصحاح ان حيث فى المكان بمنزلة حين
فى الزمان وهو موضوع للمكان فى اللغة نحو قمت حيث قام زيد اى مكان قيامه
(وقال الاخفش قد يستعمل) اى استعمالا قليلا (للزمان) نحو قمت حيث قام

العذب يعنى اصابى فرح فسهل دخول الشراب فى حلقى بعد الغم الذى اصابى
قبل هذا بحيث اكون قريبا الى عدم دخول الماء العذب فى حلقى لشدة غمى
وقصته انه قتل قريب هذا الشاعر فصار من الغم والغصة بحيث لايجرى
الطعام والشراب فى حلقه من عدم التمكن من اقتصاص قاتله ولما تمكن من
قصاصه بان قتل قاتله زال عنه الغم فسهل مدخله وقوله (فلا فرق) دفع
للاعتراض الوارد على هذه القاعدة بانه لانسلم ان يكون قوله قبل ما عوّض
فيه التوين عن المضاف اليه فلم لايجوز أن يكون من قيل ما حذف فيه المضاف اليه
لفظا ونية فيكون من قيل رب بعد كان خيرا من قبل كما تقدم فدفعه الشارح بابطال
السند بان يقول هذا ليس من قيل ذلك لانه لا فرق فى هذا المضاف اليه لفظا لانية
(بين ما عرب) اى بين الظروف التى اعربت حال كونها (من هذه الظروف
المقطوعة عنها) كما فى قول الشاعر (وبين ما بنى) اى وبين الظروف التى بنيت (منها)
اى من تلك الظروف ولو كان هذا من قيل الاول لحذف فيه المضاف اليه
ونسى نسيا منسيا وليس كذلك لانه وان كان المضاف اليه محذوفا ههنا لكنه
منوى لتعويض التوين عنه حاصله انه لا فرق بين ما بنى وبين ما عرب فى تضمنهما
معنى الاضافة (وقال بعضهم) ليس كون قوله وكنت قبل ما عربا لكونه معوضا
بالتوين المرجح لجانب الاعراب (بل انما اعرب لعدم تضمنها) اى الظروف
المذكورة (معنى الاضافة) كما لم تتضمن الظروف التى تنزع عنها معنى الاضافة
كما سبق فى قوله رب بعد الخ واذا لم تتضمن لمعنى الاضافة ههنا كذلك (فعنى)
قبلا فى (كنت قبلا) فى هذا البيت (اى قديما) ثم اراد الشارح ان ينقل محاسبة
الشارح الرضى بين هذين المذهبين وترجيح احدهما فقال (وقال الشارح الرضى
والاول) اى عدم الفرق بين ما بنى وبين ما عرب فى كون المضاف اليه منويا (هو
الحق) ثم شرع المصنف فى بيان ما الحق بتلك الظروف فقال (واجرى
مجرأه) وفسر الشارح الضمير المجرور فى مجرأه بقوله (اى مجرى الظروف
المقطوعة عن الاضافة) للاشارة الى انه راجع الى الظروف المذكورة لكن
لا الى مطلق الظروف لانه يقتضى تأنيته بل الى لفظ ما فى ما قطع عن الاضافة
وقوله (لا غير وليس غير) اى لفظهما نائب فاعل اجرى وقوله (فى حذف
المضاف اليه) اى وانما اجرى هذان اللفظان مجرى ما قطع من الظروف
لاشتراكهما فى حالين احدهما حذف المضاف اليه فى كل من اللفظين
ومن الظروف المذكورة (والبناء على الضم) اى وثانيهما كون كل منهما
من الظروف مبنيين على الضم وقوله (وان لم يكن) الخ شروع فى علة البناء
على الضم وحجة وان لم يكن اعتراضية يعنى وان لم يكن (غير) اى لفظ غير

شروع في بيان السبب الآخر فيئذ ينبغي ان تكون النسخة باو كما ضبط في بعض
الحواشي المريئة يعنى ان سبب بنائها اما لتضمنها معنى اللام الذى هو الاصل
في الاضافة او لمسابهة تلك الغايات (بالحروف) التى هى مبنى الاصل (في الاحتياج
الى المضاف اليه) وان كان هذا الاحتياج باقيا في حال اضافته بالفعل لان في حال
اضافته بالفعل مرجحا لاعرابه وهو وجود الاضافة التى هى من خواص
الاسم هذا بخلاف حال الاضافة فانه حينئذ لم يوجد المعارض لمرجح البناء
واما عدم اعتبار مرجح الاعراب في الاسم الذى اضيف الى الجملة فالعدم
ظهور اثر الاعراب في المضاف اليه لكونه جملة كذا في العصام وقوله (واختير)
عطف على مدخول انما اى وانما اختير (الضم) من بين القاب البناء (لجبر
النقصان) لانه لما حذف المضاف اليه حصل للكلام نقصان فاريد جيره باختيار
الاقوى من الالقاب وهو الضم لانه اقوى الحركات وقوله (كقبل وبعد)
اما ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف اى هى كائن كقبل اوصفة للمصدر المحذوف
اى قطع قطعاً كقبل وقول الشارح (وما شبههما) تفسير للتمثيل اى والذى
كان مشابها بهما وقوله (من الظروف) بيان لما اى من الظروف (المسموع
قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء) وفائدة التفسير
بقوله من الظروف للاشارة الى ان وجه الشبه بين تلك المذكورات وبين قبل
ليس هذه الظرفية ولا كونها من الجهات الست بل مابه الاشتراك بينهما هو كونها
مستعملة بالقطع عن الاضافة ومسموعة به ولذا قال (ولا يقاس عليها) اى
على المذكورات (ما) اى ظروف ملابسة (بمعناها) اى بمعنى المذكورات
من مثل تحت وفوق وذلك نحو اليمين والشمال فاذا لم يقس عليها ما بمعناها
فعدم جواز القياس في غيرها اولى * ولما كان فيما قطع عن الاضافة تجوز وجه
آخر وقد تركه المصنف لقلته قال (ويجوز في هذه الظروف على قلة)
اى بناء على استعمال قليل (ان يعوّض التنوين من المضاف اليه فتعرب)
اى فيئذ تعرب الظروف المذكورة لعدم جريان ادلة البناء وهى ترك
المضاف اليه بلا عوض ثم استشهد لهذا فقال (قال الشاعر) * فساغ الى الشراب وكنت
قبلا * أكاد أغص بالماء الفرات) قوله فساغ اى سهل وقوله الى متعلق به والشراب
فاعل فساغ وضمير المتكلم فى كنت اسمه وقوله قبلا منصوب لفظا على الظرفية
والتنوين عوض عن المضاف اليه اى كنت قبل هذا الزمان واكاد من افعال المقاربة
واغص فعل مضارع من غص يغص غصة من باب علم او فتح وهو بفتح الغين المعجمة
والصاد المهملة ضد السهولة وهو خبر اكاد وجملة اكاد خبر كنت والفرات هو الماء

(بعض الظروف) يعنى ان الالف واللام للعهد الخارجى وهو اشارة الى ما ذكر
 فى تعداد المبنيات بعنوان بعض الظروف واذا كان العهد اشارة اليه لا الى مطلق
 الظروف يكون مغنيا (فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا) فكانه قال الظروف
 المذكورة بعنوان بعض الظروف وقوله الظروف مبتدأ وقوله (منها) ظرف
 مستقر خبره وفسر الضمير المجرور بقوله (اى من تلك الظروف) وقوله (ما)
 (اى ظرف) الموصول مع صلته التى هى (قطع) على صيغة المجهول فاعل
 للظرف كذا فى المغرب يعنى ان الظروف يكون بعضها الظرف الذى قطع
 (عن الاضافة) وبعضها غير ذلك وقوله (بحذف المضاف اليه) بيان
 لسبب القطع يعنى ان سبب قطع هذه الظروف عن الاضافة هو حذف
 المضاف اليه (عن اللفظ) فقط (دون النية) اى دون الحذف من النية ونسيانه
 (فانه عند نسيانه اعرب مع التنوين) يعنى انما يريد بالحذف الحذف من اللفظ دون
 النية لانه ان حذف من النية بان كان منسيا لم يكن من الظروف المقطوعة التى
 عدت من المبنيات لانه حينئذ يكون معربا مع وجود التنوين الذى هو من خواص
 المغرب (نحو رب بعد كان خيرا من قبل) فانه لما حذف المضاف اليه منهما
 فى اللفظ حذف ايضا فى النية لانه لم يرد خيرية بعديّة شئ معين من قبلته
 بل اراد بهما ان كل متأخر كان خيرا من متقدم * ثم انه لما كان وجه التسمية لتلك
 الظروف بالظروف المقطوعة ظاهرا وعبر عنها بالغايات ايضا اراد الشارح
 ان يبين وجه تسميتها بالغايات فقال (وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
 غايات) كما سميت بالمقطوعة (لان غاية الكلام) اى غاية كل كلام صدر من
 العقلاء (كانت) تلك الغاية (ما) اى الاسم الذى (اضيفت) اى تلك
 الظروف (اليه) اى الى ذلك الاسم لان غاية الكلام فى كل امر نسبي يجب
 ان تكون فى ذلك المنسوب اليه اذ غاية الكلام فيما قصد اضافته يجب ان تكون
 فى المضاف اليه (فلما حذف ذلك الاسم الذى اضيفت الىه بلا عوض صرن)
 تلك الظروف المضافة (غايات) وقوله (ينتهى بها الكلام) صفة كاشفة
 للغايات اى معنى صيرورتها غايات انه يتقضى بها الكلام وانما قيد الحذف
 بلا عوض اذ لو عوض عنه لصار كأنها لم تقطع فتعرب وهو فى غير الظروف كثير
 نحو قوله تعالى ﴿وكلا ضربنا له الامثال﴾ وفى الظروف قليل كما سيحجى فى ما بعد
 من كلام الشارح * ثم شرع فى بيان وجه بنائها فقال (وانما بنيت) اى انما بنيت
 تلك الغايات مع ان الاصل فيها هو الاعراب (لتضمنها) اى لتضمن تلك
 الظروف (معنى حرف الاضافة) فيكون مناسبا لمبنى الاصل بهذا السبب والمراد
 بحرف الاضافة هى اللام والظاهر أن هذا سبب مستقل لبنائها (و) قوله (لشبهها)

مصدرا مفعولا مطلقا * ولما كان المصدر الذى للعدد مشتركا مع المرة فى الدلالة على الكمية احتاج الى الفرق بينهما فاراد الشارح ان يفرقه بقوله (والفرق بين المعنيين) اى بين جعله ظرفا وبين جعله مصدرا (اذا كان المصدر) فى قوله كم ضربة (للنوع) بان يكون بكسر الضاد (فظاهرا) لانه حينئذ لا يشتركان لان المراد فى المرة هو السؤال او الاخبار عن عدد الضربات وفى الضربة عن نوعها فلا اشتراك حينئذ حتى يحتاج الى التفريق (واما اذا كان للعدد) اى واما اذا كان المصدر للعدد بان يكون بفتح الضاد فحينئذ تشترك المرة والضربة فى السؤال عن العدد فاحتاج الى الفرق حتى يجوز أن يعتبر فى الاول الظرفية وفى الثانى المصدر مع اتحاد ما لهما فيفرق بينهما بالملاحظة (فالملحوظ فى الظرفية) اى المعنى الذى لو حظ فى جعله منصوبا على الظرفية (او لا) اى قبل ملاحظة كونه حدثا (الزمان) لان الحدث لا يخلو من ان يقع فى زمان لكن المراد بذلك الزمان ليس هو الزمان الذى دل عليه الفعل بالفعل بالتضمن بل المراد به هو الزمان (الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان) نحو امس والآن وغدا لان هذه الازمان مدلولات لهذه الالفاظ لانها مدلولات الفعل ولعل الفرق بين الزمان الذى هو مدلول الفعل وبين الذى هو مدلول هذه الالفاظ هو أن مدلول الفعل لا يقبل التعدد بل هو واحد تمتد من وقت وجود الفعل الى انقضاءه وما لا يقبل التعدد يلغو السؤال عن عدده بخلاف الزمان الذى هو مدلول هذه الالفاظ لان تكرار الضرب يقتضى تعدد ازمنته والله اعلم (وفى المصدرية) اى المعنى الذى لو حظ حين جعله مصدرا (او لا) اى قبل الزمان (الحدث) وليس المراد به ايضا الحدث الذى هو جزء الفعل لانه للجنس فلا يقبل النوعية والعدد بل المراد الحدث (الدال عليه لفظ المصدر) لانه قابل للعدد والنوع وهذان التوجيهان فى اعراب كم اذا قدر المميز بالمرة او بالضربة * ولما فرغ من بيان الاحتمال الراجح اراد أن يبين المرجوح فقال (ويحتمل ان يكون المثال الثانى) وهو كم ضربت اى ما كان بعده فعل غير مشغول (بتقدير كم رجلا) بالنصب اذا كانت استفهامية (او رجل ضربت) بانجر اذا كانت خبرية (فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية) لانه مقتضى الفعل بحسب المميز * ولما فرغ المصنف من مسائل الكنايات من المبنيات شرع فى مسائل الظروف منها فقال (الظروف) ولما عبر عنها المصنف فى تعداد المبنيات ببعض الظروف واسقط ههنا لفظ البعض احتاج الى توجيه العهد الخارجى المستفاد من حرف التعريف دفعا لتوهم المغايرة فلذلك فسر الشارح بقوله (اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها) اى تعداد المبنيات

اشارة الى تعميم هذه المسئلة فيما هو مشابه بهذين التريكين فسر الشارح
 وجه المشابهة بقوله (اى فى كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف) ثم اراد
 الشارح ان يفصل توجه الاستدلال بالقرينة فقال (فانه) اى فى مثال المصنف
 قرينة دالة على المميز المحذوف وهى انه (اذا سئل عن كمية مالك) على تقدير
 كونها استفهامية (او اخبر عن كثرته) اى عن كثرة المال على تقدير كونها
 خبرية وقوله (فظاهر الحال) مبتدأ وقوله (قرينة) خبره والجملة الاسمية
 جواب لقوله اذا سئل عن المال او اخبر بكثرته فالقرينة للمحذوف قرينة حالية
 لان الظاهر حال المتكلم (دالة على انه) اى السؤال بكم مالك (سؤال عن كمية
 دراهمك او دينارك) لان المال يطلق عليهما كما يطلق على غيرها لكن العرف
 خصه بهما هذا على تقدير استفهاميتها (او اخبار) اى او ظاهر الحال
 قرينة دالة على انه اى الاخبار بكم مالك اخبار (عن كترتهما) اى دراهمك
 ودينارك وهذا على تقدير خبريتها (فمعناه) اى معنى تركيب كم مالك (كم درهما
 او دينار) بنصب التمييز فى الاستفهامية (او) معنى (كم درهم او دينار مالك)
 بجرهما فى الخبرية * ثم شرع فى بيان اعراب كم فى مثال كم مالك فقال (فكم) اى لفظ كم
 (فى هذا المثال) اى فى مثال كم مالك يعنى فى كل مثال يكون بعد كم اسم فكم
 (مرفوع على الابتداء) لكونه اسما صالحا للابتداء مع اقضائه الصدارة
 (ومالك) مرفوع ايضا على انه (خبره) اى خبر لفظ كم (واذا سئل عن ضربك
 يعنى اذا قيل فى التركيب الثانى كم ضربت واريد به الاستفهام وسئل عن عدد
 الضرب يضم قرينة اخرى وهى ان يكون السؤال المذكور (بعد العلم بوقوعه)
 اى اذا سئل بعد علم المتكلم بوقوع الضرب من مخاطب لانه لو لم يعلم بوقوعه
 كان الظاهر أن يسئل عنه بالهمزة او بهل ويقول اضربت او هل ضربت
 ولكن لما سئل بكم كان ظاهره انه علم بوقوعه ولكن جهل عدده واذا سئل
 كذلك (او اخبره فالظاهر) اى الراجح فى المراد أن يقدر المرة او الضربة
 وان احتمل احتمالا مرجوحا ان يقدر مفعولا كما سيحىء (ان السؤال) حين كونها
 استفهامية (او الاخبار) حين كونها خبرية (انما هو) اى كل واحد منهما
 بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة (بنصب المميز فى الاستفهام) او مرة
 بالجر (ضربت) فى الخبرية (او الى ضرباتك) يعنى او بالنسبة الى ضرباتك
 (اى كم ضربة) بالنصب اذا كانت استفهامية (او ضربة ضربت) بالجر
 اذا كانت خبرية (فكم فى هذا المثال) اى فى مثال كم ضربت يعنى فى كل مثال
 دخلت لفظه كم على فعل غير مشتغل عنه (اما منصوب على الظرفية) اى
 على ان يكون ظرفا للفعل الذى بعده (او المصدرية) اى او على ان يكون

(خبرية) وقوله (على تقدير الجر) اى جر عمه على التمييز (على سبيل التحقيق) اى على سبيل الحقيقة (اى كثير من عماتك) يا جرير (وخالاتك قد حلبت على عشارى) والمراد بكم على هذا التقدير الاخبار بكثرة الخدمة وهذان الوجهان على تقدير كون عمه مميّزا منصوبا فى الاستفهامية ومجرورا فى الخبرية واما على تقدير كون المميز محذوفا فعمة مرفوع على الابتدائية وهو الوجه الثالث من الوجوه الثلاثة واليه اشار الشارح بقوله (واذ حذف المميز) فنصب كم اما على الظرفية واليه اشار بقوله (اى كم مرة) او على المصدرية واليه اشار بقوله (او كم حلبة) بالنصب ايضا فتكون كم على هذين التقديرين استفهامية (على سبيل التهكم) كما عرفت (او كم مرة او حلبة) بالجر فيهما فتكون كم خبرية على سبيل التحقيق وبقوله (على التكثير) اشار اليه تسامحا (فارتفع عمه) اى فعلى تقدير كون المميز محذوفا وكون عمه مرفوعا يكون ارتفاعه (على الابتداء) اى على كونه مبتدأ * ولما كان عمه نكرة احتاج الى تخصيص ما حتى يصح كونه مبتدأ فقال (ومصححه) اى مصحح كونه مبتدأ (توصيفه) اى جعله موصوفا (بقوله لك) حتى يكون نكرة موصوفة (وخبره) اى خبر ذلك المبتدأ (قد حلبت) اى حلة قد حلبت والعائد الى المبتدأ الضمير المستتر تحته راجعا الى المبتدأ (وكم) اى واعراب كم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمه فى موضع نصب) لكونه داخلا فى قاعدة النصب (لان الفعل الواقع بعدها) اى بعدكم وهو حابت (مسلط عليها) اى على كم لعدم شغله بالضمير أو غيره (تسليط الظرفية) على تقدير المميز بمرة (او المصدرية) او تسليط المصدرية على تقدير بحلبة كما مر (واذا رفعت عمه رفعت خالة وفداء) لانهما تابعان لعمه فان الاول عطف عليه والثانى صفة له (واذا نصبتهما) اى اذا نصبت عمه على التمييزية على تقدير الاستفهام (نصبتهما) اى نصبت خالة وفداء (واذا خفضتهما) اى واذا خفضت عمه على التمييزية على تقدير الخبرية (خفضتهما) اى خفضت خالة وفداء ايضا (وذلك واضح) ولما فرغ المصنف من مسألة كم من حيث معناه ومن حيث اعرابه واعراب تمييزه شرع فى بيان مسألة تميزه من حيث ذكره وحذفه فقال (وقد يحذف) قال فى العرب هذا عطف على المحذوف وهو قد يكثر ذكر المميز فيكون من قبيل عطف بعض المسائل الشتى على بعضها وتفسير الشارح بقوله (تمييزكم) لبيان الضمير المستتر تحته يعنى ان نائب الفاعل لفعل يحذف مستتر تحته وراجع الى تمييزكم لا الى نفسكم وقوله (استفهامية كانت او خبرية) لتعميم هذه المسئلة الى كل من النوعين (فى مثل كم مالا) فى الجملة الاسمية (وكم ضربت) فى الجملة الفعلية * ولما كان قوله فى مثل

عدى) على صيغة المجهول (حلبت) اى لفظ حلبت (بعلى) مع ان الاصل
 فيه ان يتعدى باللام كما يقال حلبت له ماشيته وههنا تعدى بعلى الاستعلائية
 لتضمنه (اى لتضمن لفظ حلبت (معنى ثقلت) مبالغة فى الهجوم اى حلبت
 وثقلت تلك الحلبة على * ثم بين وجه كونه استقل خدمتها بقوله (اى كنت
 كارها لخدمتها) لسوء خلقتها (مستكفأ منها) اى من خدمتها (فخدمتى على
 كره منى واختار) اى ولذلك الاكراه اختار (من انواع خدمتها الحلب لانه)
 اى لان الحلب (خدمة المواشى وهى) اى خدمة المواشى (ابلع فى الذم
 من خدمة الاناس) الخدمة مصدر مضاف الى المفعول ومن متعلق بابلع
 اى خدمة المواشى ابلغ فى الذم من الخدمة للانسان (والعشار) بكسر العين
 (جمع عشار) يضم العين وفتح الشين (وهى) اى العشار (الناقة التى اتى
 على حملها عشرة اشهر واختارها) اى واختار الشاعر من المواشى خدمة
 الناقة الموصوفة دون خدمة الغنم والمعز وغيرها من المواشى (لانها) اى
 لان الناقة الموصوفة (تأذى من الحلب) اشد تأذيا (ولا تطيع) تلك الناقة
 لمن حلبها (يسهولة) وان اطاعت بكره وضرب واذا لم تطع بسهولة (ففى حلبها)
 اى فيحصل فى حلب الناقة (زيادة مشقة) لمن حلبها وزيادة مشقة الحالب
 هى مقصود الشاعر لاستكراهه من خدمتها (ففى ذكر عمته وخالته) اى
 فى ذكر الشاعر عمه جرير وخالته من بين الاقارب (اشارة الى ردالة طرفيه)
 وقوله (ابيه وامه) بدل من الطرفين لان العمه اخت الاب وخالته اخت الام
 يعنى ان نسبك يا جرير رذيل مطلقا لا شرف فى واحد من الطرفين وهذا ابلغ
 فى مقام الهجوم المطلوب * ثم شرع فى تطبيق لفظكم بالمقصود على تقدير كونها
 استفهامية وخبرية فقال (فلاستفهام) اى المستفاد من كم وهو مبتدأ وقوله
 (على تقدير نصب عمه) خبر للمبتدأ وقوله (على سبيل التهكم) خبر بعد خبر
 او احدهما خبر والاخر حال من فاعل الظرف فى الخبر يعنى الاستفهام ههنا
 ليس على حقيقته لان حقيقة الاستفهام تقتضى جهالة المتكلم وعالمية المخاطب
 وههنا ليس كذلك لان المتكلم عالم وليس الغرض من سؤاله استفادة العلم
 بل غرضه الاستهزاء مجازا بعلاقة اللزوم لان كثرة الشيء ملزوم للجهل فكأنه
 من ذكر الملزوم وارادة اللزوم واليه اشار الشارح بقوله (كأنه) اى كأن المتكلم
 ههنا (ذهل) اى غفل (عن كمية عدد عماته وخالاته) اى لكثرتهما (فسأل
 عنه) اى عن عدده وهذا ما اختاره الشارح العلامة وقيل الاستفهام يجرى على
 الحقيقة كأنه قال اخبرنى اى عدد من العمات والخالات حلبت على عشارى اى
 ذلك كثير لا اعرف عدده فى الحقيقة وقوله (وكونها) مبتدأ اراد به بيان كونها

على حذف المميز ولم خصص شارح الالفية بهذا الوجه الثاني فاجاب عنه
الفاضل الامير بان الوجه الاول ليس فيه عكس الترتيب لان جميع الوجوه فيه
معتبرة في نفس كم موافقة لما سبق من الوجوه الاعرابية واما الوجه الثاني ففيه
عكس الترتيب لان الوجهين الآخرين فيه متعلقان بحذف المميز وقال العصام
بعد اثبات التحمل في التمييز في الحمل على التمييز في بعض الوجوه فالاولى ان يقال
المراد بالوجه الثلاثة نصب عمه وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله
وقد يحذف انه قد يحذف مثل مميزكم عمه كذا يا جرير وخالة فانه الذي ذكر آنفا
فيكون اشارة الى ثلاثة اوجه اخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحوكم مالك
وكم ضربت تنظيرا بحذف هذا التمييز وتبيينا لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف
المصدر كما في كم ضربت او المقدر كما في كم مالك انتهى وفيه ان الوجه الاخير منها
وهو جر عمه مع الجمعية محتاج الى اثبات وقوع نسخة في البيت المذكور بالجمع بان
يكون كم عمات وخالات ولعل الفاضل المذكور اطالع على تلك النسخة * ثم اراد
الشارح توجيه الوجوه المذكورة على النسخة التي ذكر فيها التمييز فقال (واما
النسخة الاخرى) اى واما اعتبار الوجوه على النسخة الاخرى وهى فى مثل
تمييزكم عمه بزيادة ذكر التمييز (فلا تحتمل) اى فلا تحتمل الاعتبار فى الوجوه (الا الوجه
الاخير) وهو اعتبار بعض الوجوه فى عمه على تقدير عدم كونه مميزا وهو تقدير
رفعه بالابتداء بان يكون المميز محذوفا واعتبار بعضه فى عمه ايضا على تقدير
كونه مميزا * ثم شرع فى بيان معنى البيت المذكور بعد تطبيقه بما سبق فقال (والبيت
للفردق) هذا بيان لقائه (يهجو جريرا) يعنى مراده بهذا البيت ان يهجو
جريرا بترذيل اقاربه (وتماه) اى وتماه البيت (قدعاء قدحلبت على عشارى)
ثم شرع فى بيان بعض المفردات من حيث اللغة والتصريف فقال (القدعاء)
على وزن حمراء مؤنث الافدع ومعناه (المعوجة الرسغ من اليد او الرجل) وفى شرح
الابيات القدع بالتحريك عوج فى المفاصل كما انها قد زالت عن اماكنها ويقال
رجل افدع وهو المعوج الكف والذراع او القدم والساق لان فى مفاصله
انحرافا وانقلابا (فتكون) حينئذ معنى القدعاء (منقلبة الكف او القدم بمعنى
انها) اى الكف او القدم (لكثرة الخدمة) اى لكثرة خدمتها مع المهانة والترذيل
(صارت) اى رجعت كل واحدة من الكف والقدم بعد كونها مستقيمة سالمة
(كذلك) اى معوجة (او هذا) اى او معنى الانقلاب ان هذا الا عوجاج يعنى
اعوجاج الاعضاء المذكورة (خلقة لها) اى للعمات والحالات (نسبها)
اى نسب الشاعر فى مقام الهجو عمات جرير وخالاته (الى سوء الخلقة) من اول
الامر لالكثرة الخدمة فيحصل الهجو المطلوب فى كل من الاعتبارين (وانما

كون المميز محذوفا وانما احتمل اعتبار الوجوه في كم (فانه) اى لان المصنف (اشار فيما
 سبق) في بيان وجوه اعراب كم (بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب)
 حيث لم يقل منصوبا بالمفعولية بل قال على حسبه ليعلم كل المنصوبات التي اقضاهما الفعل فحينئذ
 يجوز أن يعتبر في هذا البيت على تقدير كون عمة مميزا ان يكون مرفوعا بالابتداء وخبره
 قوله حلبت في المصراع الثاني وعلى تقدير كون المميز محذوفا وكون عمة مرفوعا
 بالابتداء ويحتمل ان يكون المحذوف زمانا او مصدرا فتقدير الاول كم زمان فيكون
 منصوبا لكونه نظرا لقوله حلبت وتقدير الثاني كم حلبة فيكون منصوبا على انه مفعول
 مطلق لقوله حلبت * ثم اشار الشارح الى موافقة هذا التوجيه لما سبق من بيان المصنف
 فقال (ولا يخفى ان هذا) اى وجه اعتبار الوجوه الثلاثة في نفس كم (اليق) من الوجهين
 الآخرين (بما سبق) في كلام المصنف (من وجوه اعراب كم) وجه الالية ان في هذا
 التوجيه تحليل كالكلام المصنف عن ورود لزوم الاختلال بذكره ما لم يذكر قبله * ثم شرع
 الشارح في بيان احتمال التوجيه الآخر في الوجوه الثلاثة عن النسخة الاولى
 فقال (ويحتمل) اى احتمالا مرجوحا عنده (ان تعتبر الواجهة) اى الواجهة
 الثلاثة المذكورة (في مميزها) اى في مميز كلمة كم (اعنى) اى بذلك المميز ههنا (عمة)
 اى كلمة عمة (فاحدها) اى فاحد الواجهة الثلاثة (الرفع) اى رفع عمة (بالابتداء)
 اى بكونه مبتدأ وحلبت خبرا له فحينئذ لا يكون مميزا لان المميز لا يكون مرفوعا
 فلزم ارتكاب كون المميز محذوفا ايضا (استفهامية كانت) اى سواء ان تكون
 كلمة كم استفهامية فيكون مميزها المحذوف منصوبا مفردا (او خبرية) فيكون
 المحذوف مجرورا مفردا او مجموعا ولا يخفى ان الاعتبار لا يكون في هذا التقدير
 الا بحذف المميز فلا يكون داخلا في الوجوه الثلاثة اللهم الا ان يقال ان المراد
 بقوله ان تعتبر الواجهة اى بعض الواجهة (والاخران) اى والوجهان الاخران
 (النصب) اى احدهما نصب كلمة عمة (على تقدير كونها) اى كون كم (استفهامية)
 بان تكون عمة تمييزا لها (و) الاخر من الوجهين (الجر) اى جر عمة (على تقدير
 كونها) اى كون كم (خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز
 حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق) ولما كان اعتبار الواجهة كاذكراه الشارح
 فرعا على جواز حذف المميز اراد أن يشير اليه بقوله (فكان الاليق) اى على
 المصنف تاخير هذا اى تاخير قوله وفي مثل كم عمة الخ (عن قوله) اى قوله الا تى
 بعده وهو قوله (وقد يحذف في مثل كم مالك) حتى يكون قوله على الترتيب الاليق
 وهو تقديم الاصل على الفرع وان جاز في بعض المواضع تقديم الفرع على
 الاصل ليكون توطئة للقاعدة فان قيل الوجه الاول مبنى ايضا على ذلك الاعتبار
 لان الوجهين الآخرين اعنى نصب كم على الظرفية او المصدرية مبنيان ايضا

(حيثك) مبتدأ مؤخر ثم فصله بقوله (فأى وقت على تقدير انتصابه) لفظا
 (بالظرفية) أى بكونه ظرفا (مرفوع المحل) أى مرفوع محله (بالخبرية) يعنى
 انه منصوب لفظا لكونه معربا ومرفوع محلا لكونه خبرا (والوجوه الباقية) وهى
 الوجوه الثلاثة الباقية احدها النصب (مثل اتيهم ضربت و) ثانيها الجر نحو
 (بايهم مررت و) ثالثها الرفع على الابتدائية نحو (ايهم قائم) ثم شرع المصنف
 فى مسئلة من مسائل كم بعد قياس سائر اسماء الاستفهام والشرط بها وهى
 جواز الوجوه الثلاثة فيها فقال بطريق الاستشهاد (وفى مثل كم عمة لك
 يا جرير وخالة) ثم فسر الشارح هذا المثل بقوله (يعنى فيما احتمل الاستفهام
 والخبر وذكر المميز وحذفه) أى يريد المصنف بالمثل انه فى التركيب الذى وقع
 فيه لفظكم واحتمل من حيث نفسه لان يكون للاستفهام والخبر ومن حيث
 تميزه ان يكون ميمزه مذكورا وان يكون محذوفا فان الحال فى تركيب كم عمة
 كذلك فقوله فى مثل خبر مقدم وقوله (ثلاثة اوجه) مبتدأ مؤخر ثم لما اختلف
 النسختان عند الشارح فى بعضها وفى مثل كم عمة بحذف المميز كماهى مختار
 الشارح فان هذه النسخة تقتضى التعميم فى المسئلة من حيث ذات كم ومن حيث
 المميز كما فسرء باشارة العموم الى احتمال الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه
 اراد أن يوجه قوله ثلاثة اوجه على وجه يوافق لكل واحدة من النسختين
 فقال (هكذا) أى كما نقلت وفسرت عليه يعنى بحذف لفظ المميز (فى كثير
 من النسخ) ثم بين النسخة الاخرى بقوله (وفى بعضها) أى وفى بعض النسخ
 (وفى مثل تميزكم عمة) يعنى بزيادة لفظ التمييز فينبذ يكون مراد المصنف
 بقوله فى مثل (أى ماهو تمييز باعتبار بعض الوجوه) أى فى مثل الاسم الذى
 وقع تميزا يجرى فيه بعض الوجوه الثلاثة المذكورة وهو كون عمة منصوبا
 ومجرورا واما اذا كان مرفوعا فلا يكون فيها وقع تميزا ثلاثة اوجه من الاعراب
 (فعلى النسخة الاولى) وهى النسخة التى اختارها الشارح اعنى ما لم يذكر
 فيها لفظ التمييز فبناء عليها (يحتمل) أى احتمالا عنده راجحا كما سيصرح
 (ان تعتبر الالوجه الثلاثة) أى التى ارادها المصنف بقوله ثلاثة اوجه أى يجوز
 ان تعتبر تلك الثلاثة الجائزة (فى كم) أى فى ذاتها (احدها) أى احد الثلاثة
 (رفعه) أى جعل محل كم مرفوعا (بالابتداء) لعدم شرط النصب والجر
 وعلى هذا التقدير يكون المميز مذكورا وهو لفظ عمة ويحتمل ان يكون محذوفا
 مقدرا بكم شخص او شخصا (والآخران) أى والوجهان الآخران من الثلاثة
 (نصبه على الظرفية او على المصدرية) أى الثانى من الوجوه جعله منصوبا
 على الظرفية والثالث منها نصبه على المصدرية وهذان الوجهان على تقدير

السابقة (كئى واين واين وكيف وانى واذا) قوله ومابتدأ وقوله (ان لم يجز بحار) جملة شرطية خبره يعنى ما هو لازم الظرفية من اسماء الشرط يتأتى فيه وجهان من الوجوه الاربعة احدهما الجر بحرف الجر ان دخل عليه وثانيهما النصب على الظرفية ان لم يدخل فان دخل عليه الجار مجز به (نحو من اين) وان لم يدخل (فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية ابدا) باعتبار أنه مفعول لمقدّر (وعن بعضهم) اى ونقل عن بعض النحاة (ان اذا قد يخرج عن الظرفية) وقوله (ويقع اسماء صريحا) كعطف التفسير لقوله قد يخرج عن الظرفية يعنى انه اذا خرج عن الظرفية يبقى اسماء صريحا مجزّدا عن معنى الظرف (في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو) وقوله (اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو) تفسير واشارة الى ان اذا الاول مبتدأ واذا الثانى خبره وكلاهما يعنى الوقت (فهى) اى كلمة اذا فى قوله اذا يقوم زيد (مرفوعة بالابتداء) وقوله (وقال الشارح الرضى) للاشارة الى ان قول هذا البعض غير ثابت لانه قال (وان لم اعثر) اى لم اطع (لهذا) اى لكون اذا مستعملا فى غير الظرف (على شاهد من كلام العرب) نظما ونثرا وهذا من الشارح تأكيده لقوله فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية يعنى لا يجوز استثناء اذا من هذه الاسماء لما نقله عن الشارح الرضى من عدم الاطلاق لانه يشعر بعدم ثبوته فلا يجوز نقض القاعدة بمثل هذا وقال بعض المحشين ان قوله (وما هو لازم الظرفية) الخ داخل فيما نقل عن الشارح المذكور يعنى والاسم الذى هو لازم الظرفية (يرتفع فى الاستفهام محلا) وقوله فى الاستفهام احتراز عن الشرط اذ لا يتصور فيه الخبرية كما تقدم قريبا وانما قيد الارتفاع بقوله محلا لانه اذا كان مبنيا صار له محلان احدهما الرفع وهو محله البعيد والثانى النصب على الظرفية وهو محله القريب كما اشار اليه بقوله (مع انتصابه على الظرفية) بايراد مع فانه يدل على ان الانتصاب على الظرفية محله القريب لان مع يدخل على المتبوع الدال على التقدم وقوله (اذا كان خبر مبتدأ مؤخر) احتراز عما اذا كان بعده فعل كما تقدم (نحو متى عهدك بفلان) فان متى لكونه لازم الظرفية له محلان احدهما انتصابه على الظرفية بكونه ظرفا لمتعلق محذوف * ولما احتتمل ان يقدر المحذوف مقدما ومؤخرا اراد ان يفسره بقوله (اى متى كائن عهدك به) لافادة أن المتعلق قدّر مؤخرا على وفق ما تقدم فى قوله وقدّرت بعده فعلا (واما اى) اى واما لفظ اى من هذه الالفاظ (فتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع فى محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية) من الجر والنصب ومن الرفع على الابتداء وعلى الخبرية فاما رفعه بالخبرية فى هذا المثال وهو (نحو اى وقت مجيئك اى وقت) اشارة الى ظرفيته (كائن) اشارة الى المتعلق المؤخر للظرف وهو الخبر فى الحقيقة

تلك الوجوه اوجيعها اسماء الشرط والاستفهام ثم قال العصام ولا يخفى ان
 في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حزازة لانه لا بد أن يراد جميع اسماء
 الشرط وباقي اسماء الاستفهام انتهى * ثم بين الشارح ماهو مشترك بين الاستفهام
 والشرط وبين ماهو مختص باحدهما فقال (وهي) اي تلك الاسماء المشبهة
 بكم (من) اي لفظ من (وماواي واي واي ومتى مشتركة) اي حال كون كل من هذه
 الستة مشتركة (بين الاستفهام والشرط واذا) اي وكلمة اذا حال كونها (مختصة
 بالشرط وكيف) اي وكلمة كيف (وايان) حال كونهما (مختصتين بالاستفهام)
 ثم فصل الشارح كل واحد منها من حيث يتأتى فيها بعض تلك الوجوه فقال
 (من وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما) اي في من وما وقت كونهما
 استفهاميتين (الوجوه الثلاثة الاول) وهي كونهما منصوبتين بما بعدها
 من الفعل وكونهما مجرورتين باحد الجارين وكونهما مرفوعتين بالابتداء ومثال
 كونهما منصوبتين بما بعدها في كلمة من (نحو من ضربت و) في كلمة مانحو
 (ما صنعت و) مثال كونهما مجرورتين في من بحرف الجر (بمن مررت و)
 بالاسم المضاف نحو (غلام من ضربت و) مثال كونهما مرفوعتين
 بالابتداء في كلمة من نحو (من ضربته و) في كلمة مانحو (ما صنعت) ثم بين
 وجه عدم تأتى الوجه الآخر فيهما فقال (ولايتأتى فيهما) اي في من وما (الرفع
 على الخبرية لامتناع ظرفيتهما) لانها شرط الخبرية كما مر (واذا كانتا) اي كلمة
 من وما (شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة) اي كاتأتى تلك
 الثلاثة فيما اذا كانتا استفهاميتين من النصب والجر والرفع بالابتداء (نحو)
 اي مثال النصب في من نحو (من تضرب اضرب و) في مانحو (ما صنعت اصنع و)
 مثال الجر وجر بحرف الجر نحو (بمن تمرر امررو) بالمضاف نحو (غلام من
 تضرب اضرب و) مثال رفعهما بالابتداء في من نحو (من يأتى فهو مكرم)
 وفي مانحو قوله تعالى (وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولايتأتى
 فيهما) اي من وما اذا كانتا شرطيتين (بل) لايتأتى (في جميع اسماء الشرط)
 سواء كانت مما عداها مشتركة نحو اي واين او مختصة بالشرط نحو اذا وعلى
 كل تقدير فيها لايتأتى (الرفع على الخبرية) وقوله (فانه لايقع) اشارة الى
 ان عدم وقوعها خبرا ليس لعدم استعداد تلك الاسماء للخبرية بل لانه لايقع
 (بعدها) اي بعد تلك الاسماء (الا الفعل) لكونها شرطية مستلزمة للدخول
 على الفعل (ولا يصلح الفعل للابتداء) الا اذا نحو تسمع بالمعدي او ماؤلا
 بالاسم في نحو ﴿وان تصوموا﴾ (وما هو لازم للظرفية) اي والاسم الذي هو لازم
 ظرفيته وقوله (من هذه الاسماء) بيان لماي حال كون تلك الاسماء من الاسماء المذكورة

وهي النابتة عن الخبر انتهى وقال ابن قاسم العبادي ردا على العصام ان مقاله
الرضي مرضى موافق لكلام النحاة كابن هشام لان الظرف لما ناب عن الخبر
ثبت له حكمه من الرفع انتهى واليه اشار الشارح بقوله (وداخل في قاعدة
الرفع) اى وكم ههنا كما يدخل في قاعدة النصب باعتبار اصله داخل ايضا
في قاعدة الرفع لانه ليس بعده فعل او شبهه مشغل عنه لالفاظا ولا تقديرا
ولا قبله جار (ثانيا) اى بعد اعمال الكائن فيه وانما دخل بهذا الاعتبار تحت
قاعدة الرفع (لقيامه) اى لقيام لفظ كم (مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ) لان
القاعدة هي ان الظرف اذا قام مقام عامله ثبت له حكم العامل * ولما فرغ المصنف
من بيان اعراب كم الاستفهامية والخبرية شرع في بيان احوال سائر اسماء
الاستفهام والشرط * ولما كانت اكثر احكام اسماء الاستفهام والشرط مثل
احكامهما حال البيان المذكور بقوله (وكذلك) على احكام كم * ولما احتمل ان
يكون المشار اليه عبارة عن قوله فكل ما بعده وعن قوله ولها صدر الكلام فسر
الشارح بقوله (اى مثل كم) وهذا اشارة الى ان الكاف بمعنى المثل والى ان الاشارة
الى كم لكن ليس وجه التشبيه في جميع احكامهما بل (في تأتى الوجوه الاربعة
الاعرابية) يعنى احدها كونه منصوبا معمولا على حسبه وثانيها كونه مجرورا
بجرف الجر او الاضافة وثالثها كونه مرفوعا بالابتداء بشرط ان لا يكون ظرفا
ورابعها كونه مرفوعا بالخبرية بشرط ان يكون ظرفا (بالشرائط المذكورة)
وهي اشتراط نصبه بكون ما بعده فعلا واشتراط جره بكونه مدخول احد
الجارين واشتراط رفعه بكونه مجردا عنهما وقوله وكذلك ظرف مستقر خبر
مقدم وقوله (اسماء الاستفهام والشرط) مبتدأ مؤخر ولما يتأتى جميع الوجوه
الاربعة في كل واحد من هذه الاسماء اوله الشارح بقوله (بمعنى انه تتأتى تلك
الوجوه الاربعة) يعنى المراد بما ذكرنا في وجه التشبيه بمعنى ان تلك الوجوه تتأتى (في
مجموع هذه الاسماء) لافى كلها وهذا لا ينافى ان لا يوجد بعض الوجوه في بعض تلك
الاسماء وهذا من الشارح تأويل لكلامه في وجه التشبيه وهو المفهوم من تشبيه
هذه الاسماء بما ذكر في كم من الاحكام الاعرابية فانه يفهم منه ان هذه الوجوه
الاربعة تجرى في كل واحد من هذه الاسماء وليس كفهم بل تجرى في بعضها
وبجريانها في البعض يصدق عليها انها تتأتى في المجموع بالجملة (لا) المراد به
انها تتأتى (في كل واحد منها) اى من هذه الاسماء كما سيفصله الشارح وفي
العصام ان هذا التأويل من الشارح في طرف المشبه وهو قوله اسماء الاستفهام
حيث اراد بها ان ماشبه منها بكم جميعها من حيث المجموع لاكل واحد منها
وبعضهم اوله في التشبيه فقال ذلك البعض يعنى وكذلك انها مثل كم في بعض

بضميره او متعلق ضميره) بسبب الاشتغال بالضمير كما هي شروط النصب (ولا قبله)
 اى قبل كل منهما (حرف جر او مضاف) كما هي شروط الجر وزاد الشارح قوله
 (وكان مجردا عن العوامل اللفظية) ليكون جوابا حقيقيا للشرط وليكون كالعلمة
 لقوله «مرفوع» يعنى وان لم يكن كذلك فيكون مرفوعا لكونه مجردا عن
 العوامل اللفظية من الفعل الملفوظ او المقدر ومن الجار وانما فسر الشارح بقوله
 (اى فهو مرفوع) للاشارة الى ان الفاء جزائية داخلية على الجملة الاسمية التى
 حذف فيها المبتدأ فتكون جملتها جزاء لقوله والا وقوله «مبتدأ» خبر بعد خبر
 اوصفة للمرفوع يعنى ان مثل هذا مرفوع على انه مبتدأ «ان لم يكن ظرفا» اى
 ذلك المرفوع يريد به المنصوب بتقدير فى على طبق قوله فى بحث وما وقع ظرفا
 فالأكثر أنه مقدر بجملة لا ما يدل على مكان او زمان على طبق قوله وظروف
 الزمان كلها تقبل النصب وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا كذا فى متن
 العصام وقول الشارح (نحو من ابوك) تنظير لا تمثيل يعنى كما ان من الاستفهامية
 فى قولك من ابوك مبتدأ وان كانت نكرة وخبره اعنى ابوك معرفة كذلك يجوز
 ان يكون كم مع كونه نكرة مبتدأ وما بعده خبرا له وان كان معرفة يجوز
 ان يكون خبرا عنه * ثم انه لما كان كون النكرة مبتدأ لا يجوز فى صورة كون
 خبره معرفة عند غير سيبويه من النحاة اراد الشارح ان يذكره فقال (وهذا)
 اى كون كم مبتدأ على الاطلاق (مبنى على مذهب سيبويه) اذ يلزم حينئذ
 التزام كون المبتدأ نكرة متضمنة استفهاما مع كون خبره معرفة ولا يلزم ذلك
 الا على مذهب سيبويه (فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة) لا مطلقا بل عن
 نكرة (متضمنة استفهاما) كم وما وكم (واما عند غير سيبويه) من النحاة (فهذا)
 اى النكرة المتضمنة استفهاما ليس بمبتدأ عند غيره حتى يلزم ما ذكر بل هو فى مثل
 تلك الصورة (خبر مقدم على المبتدأ) وجوبا ولم يجوز كونه مبتدأ (لكونه نكرة و)
 لكون (ما بعده معرفة) وقوله «وخبر ان كان ظرفا» عطف على قوله مبتدأ
 (نحوكم يوما سفرك فكم) اى لفظكم (ههنا) اى فى هذا المثال الذى كان
 يميزه ظرفا (منصوب المحل) اى منصوب محله (اولا) اى باعتبار الاصل
 (داخل تحت قاعدة النصب لكون شبه الفعل بعده وهو كائن المحذوف) اذ
 هو غير مشتقل عنه لان لفظ الكائن ههنا رافع للضمير الذى فيه على الفاعلية
 وناصب لكم على الظرفية وهذا يدل على ان لفظ الكائن مقدر بكم وقوله
 (باعتبار اعمال الكائن) متعلق بالدخول الذى فى ضمن قوله داخل اى دخوله
 تحت هذه القاعدة باعتبار جعل الكائن عاملا (فيه) اى فى كم وقال العصام
 هكذا ذكره الرضى وهو غير مرضى لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية

اي فثله (من هذه الحثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع) ثم شرع المصنف في بيان المحل الذي يكون كم مجرورا فيه فقال ﴿وكل ما قبله﴾ وفسره الشارح بقوله (اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية) للإشارة الى ان لفظ كل مضاف الى ما الموصوفة بالنكرة التي هي عبارة عن النوعين من الاستفهامية والخبرية وقوله (وقع قبله) للإشارة الى ان قبله ظرف مستقر صفة لما وقوله ﴿حرف جر﴾ فاعل للظرف ومثال الاستفهامية (نحو بكم درهما اشترت) وقوله (او بكم رجل مررت) اشارة الى مثال الخبرية ﴿او مضاف﴾ اي او وقع قبله اسم مضاف الى احدهما مثال الاستفهامية التي وقعت بعد الاسم المضاف (نحو غلام كم رجلا ضربت و) مثال الخبرية نحو (عبدكم رجل اشترت) فقوله وكل ما قبله مبتدأ والفاء في قوله ﴿مجرور﴾ جوابية وقوله مجرور خبر للمبتدأ الذي تضمن معنى الشرط لدخول لفظ كل على موصوف بالظرف و اشار الشارح بقوله (بحرف الجر او الاضافة) الى عامل المجرور وقوله (وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام) جواب للسؤال الذي ورد بان تقديم حرف الجر او الاسم المضاف على كم الاستفهامية او الخبرية مناف لصدارتها فاجاب بانه جائز للضرورة (لان تأخير الجار) سواء كان حرفا او اسما (عن المجرور متمتع لضعف عمله) اي عمل الجار مطلقا واذا امتنع التأخير (فجوز) اي وجب (تقديم الجار عليهما) اي على الاستفهامية والخبرية مع اقتضاءهما الصدارة وهذا الجواب على تقدير اعتبار كون الجار كلمة منفصلة عنهما مع اعطاء حكم الصدارة لهما وقوله (على ان يجعل الجار) الخ جواب على اعتبار كل من الجار وما بعده كلمة واحدة فلا يلزم حينئذ ان يعطى حكم الصدارة للجار يعني مع انا لانحتاج الى ما قلنا من الجواز للضرورة وانما نحتاج اليه اذا لم يكن الجار مع المجرور كالكلمة الواحدة مع انه جاز أن يجعل الجار (اسما كان او حرفا) فقدم الشارح الاسم ههنا على الحرف ليكون اشارة الى ان الجعل المذكور في الاسم ابعد من الجعل في الحرف فاذا جاز في الابدع فجوازه في البعيد اولى (مع المجرور) اي مع مجرور كل منهما (ككلمة واحدة) اي مثل كلمة واحدة (مستحقة للصدر) فان الجار حينئذ يكون كجزئهما وقال الرضي حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته * ثم شرع المصنف في الحكم الثالث من اعراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال ﴿والا﴾ وبما كان قوله والاعبار عن انتفاء كل من الشروط المتقدمة فسر الشارح بقوله (اي وان لم يكن) واشار به الى ان الا مركبة من حرف الشرط ولا النافية يعني وان لم يوجد (بعده) اي بعد كل واحد من الاستفهامية والخبرية (لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشغل) اي غير فارغ (عنه

غلام ملك وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت) لان كلا من هذه وقع بعدها فعل
 غير فارغ عن عملها بسبب الاشتغال بعمل ضمائرهما فاقتضى كل من هذه الافعال
 بحسب المميز ما يقتضى من المفعول به فى الاول والمصدر فى الثانى والظرف
 فى الثالث * ثم اراد الشارح ان يبين وجه تقييد الفعل بقوله لفظا او تقدير ا فقال
 (وانما جعلنا الفعل) اى وانما جعلنا الفعل المذكور فى قول المصنف (او شبهه) اى
 وجعلنا قولنا او شبهه (اعم من ان يكون) اى ذلك الفعل الذى وقع بعدكم مع عدم
 اشتغاله بضميره (ملفوظا) فى نحوكم رجلا ضربت (او مقدر) اى او كان الفعل
 الغير المشتغل بالضمير مقدر بعدكم اى بينكم وبين الفعل المذكور المشتغل بالضمير
 فى نحوكم رجلا ضربته لانه اضطربت اقوال النحاة فى هذه الصورة لانها حينئذ
 تدخل فى قاعدة الرفع لانه لم يصدق عليها قاعدة النصب لكون الفعل الذى بعد
 لفظكم مشتغلا بالضمير مع انهم صرحوا بجواز النصب فى تلك الصورة ايضا ولذلك
 اجاز الفاضل الهندى دخول هذه الصورة فى قوله والا فرفع بمعنى انه يجوز
 رفعه وحمل قول المصنف كان منصوبا على وجوب النصب يعنى ان المنصوب
 نوعان نوع وجب نصبه كما فى نحوكم رجلا ضربت ونوع جاز نصبه ورفع كما فى
 نحوكم رجلا ضربته وقال العصام ويرده ما ذكره الرضى انكم رجلا ضربت
 يجوز رفعه لكنه ضعيف انتهى يعنى ان هذا الكلام من الرضى يمنع النوع الذى
 يجب فيه النصب بل يقتضى ان قول المصنف كان منصوبا بمعنى منصوبا جوازا
 وتكلف الشارح الرضى فى نحوكم رجلا ضربته حيث جوز تقدير الفعل قبلكم
 وقال ولا منع من تقدير الناصب قبلكم ثم دفع ما قيل انكم يقتضى الصدارة
 والتقدير قبله متمنع بقوله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظى هو المقصود انتهى
 ثم مقصود الشارح الجامى ههنا توجيهه على وجه لم يحتج الى ما تكلف به الفاضلان
 من حمل النصب على الوجوب كما ذهب اليه الهندى ومن تقدير الفعل قبله
 كما ذهب اليه الرضى بتعميم الفعل الغير المشتغل من الملفوظ والمقدر (ليدخل
 فى قاعدة النصب مثل قولكم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على
 شريطة التفسير) وقوله (وقد رت بعده فعلا غير مشتغل عنه اىكم رجلا
 ضربت ضربته) لقوله اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير يعنى
 ان طريق جعله من هذا القبيل ان تقدر بعدكم فعلا غير مشتغل اى فارغ عن
 عمله بسبب الاشتغال بالضمير وهو ضربت ههنا (فهو) اى فثل هذا التركيب
 يجوز نصبه ورفع لانه (من حيث ان مابعد فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل
 فى قاعدة النصب) فيجوز نصبه (وان لم يجعله) اى وان لم يجعل مثله (من قبيله)
 اى من قبيل الاضمار (ولم تقدر بعده) اى بعدكم (فعلا غير مشتغل عنه فهو)

وانما زاد الشارح قوله (فهو من حيث هو كذلك) ليكون اشارة الى ان قوله (كان منصوبا) خبر لقوله فكل ما* يعنى ان كل واحد من هذين النوعين لكم اذا كان مقيدا بهذه القيود يكون اعرابه نصبا (معمولا) لما وجد بعده من الفعل او شبهه (على حسبه) اى على اقتضائه* ولما كان ضمير حسبه راجعا الى الفعل والفعل يقتضى معمولات كثيرة توهم منه ان كونه منصوبا معلق عن نفسه اقتضاء الفعل مثلا اذا قلنا كم يوما ضربت ونظرنا فيه الى اقتضاء الفعل كان اللائق فى كم ان يكون مفعولا به للفعل وان نظرنا الى المميز الذى هو الظرف يكون اللائق فيه ان يكون مفعولا به فاراد الشارح ان يفسر الضمير على وجه يندفع به هذا التوهم فقال (اى على حسب عمل هذا الفعل) يعنى المراد باقتضاء الفعل انه باقتضاء عمل هذا الفعل الذى وقع بعد هذا من كم حال كونه مضافا الى هذا المميز فان كان المميز مفعولا نحوكم رجلا ضربت يكون اقتضائه مفعولا به وان كان ظرفا يكون اقتضائه مفعولا به وليس المراد به اقتضاء الفعل مطلقا من غير نظر الى المميز* ثم فسر الشارح العمل المخصوص بهذا الفعل بقوله (وعمله لا يكون الانحسب المميز) وقوله (وذلك انك) الخ دليل على قوله وعمله لا يكون الانحسب المميز اى ودليل كونه كذلك انك (تقول كم يوما ضربت) مثلا (فكم) فى هذا التركيب (منصوب على الظرفية) اى على كونه ظرفا للضرب باقتضاء مميزه يكون كذلك (مع اقتضاء الفعل) من غير نظر الى المميز (المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه) اى فكون كم ههنا معينا (لاحد المنصوبات) وهو المفعول فيه (انما هو) اى التعين (بحسب المميز) وهو اليوم لانه لو لم تكن كذلك يلزم ترجيح تعيين الضعيف وهو المفعول فيه من معمولات الفعل على الاقوى المحتاج اليه وهو المفعول به سيما اذا كان الفعل متعديا* واعلم ان هذا التفسير من الشارح ووجه تسميه ساقه فى الاستدلال عليه لدفع ما عترض عليه الشارح الرضى بقوله ان الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية لاقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل والمميز انتهى ووجه الدفع انه لما فسر بتقيد عمل هذا الفعل لم يحتاج الى ما قاله الرضى لان عمل ضربت ههنا مثلا انما هو على وجه الظرفية لاعلى وجه آخر* ثم شرع الشارح فى امثلة كل منهما فقال (فلاستفهامية) اى فثال كم الاستفهامية المنصوبة وهو مبتدأ وقوله (نحوكم رجلا ضربت) خبره وقوله (فى المفعول به) متعلق بالنسبة (وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية مثل كم

من كم الاستفهامية والخبرية) اشارة الى وجه افراد الخبر وهو قوله (يقع)
ونقل زيني زاده في معرب الكافية قاعدة في استعمال كلا عن معنى اللبيب فقال
وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمر وكلاهما قائم او كلاهما قائمان ايهما
الصواب فكتبت ان قدر كلاهما توكيذا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمر وان
قدر مبتدا فالوجهان والخيار هو الافراد فعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمران فان
قيل كايهما قيل قائمان او كلاهما فالوجهان ويتعين مراعاة اللفظ في نحو كلاهما
محب لصاحبه لان معناه كل منهما انتهى وهذا النقل منه يقتضى ان يكون الافراد
في يقع مختارا لكونه خبرا ههنا وقوله (مرفوعا ومنصوبا ومجرورا) اما حال
من المستكن الذى في يقع او خبر منصوب له ان كان يقع بمعنى يصير (ثم بين) اى
المصنف (موقع كل واحد منهما) اى من الاستفهامية والخبرية وفي نسخة
منها فيكون راجعا الى الثلاثة من المرفوع والمنصوب والمجرور (بقوله) (فكل
ما) فاشار الشارح بتفسير ما بقوله (اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية)
الى ان لفظ كل ههنا افرادى لا مجموعى لانه اذا دخل على المعرفة يكون مجموعا
ولما دخل ههنا على ما الموصولة توهم انه مجموعى فدفع الشارح هذا التوهم
بهذا التفسير وشار الى انه ليس بموصول بل هو نكرة موصوفة عبارة عن افراد
نوعى لفظ كم كما قال زيني زاده ان لفظ ما ههنا لا يجوز أن يكون موصولا لهذا السبب
وقوله (يكون) اشارة الى ان قوله (بعده) ظرف مستقر ومتعلقه يكون على صيغة
المضارع بمعنى يوجد والجملة صفة ما وقوله (فعل) مبتدا مؤخر ثم الشارح
اراد أن ينبه بقوله (او شبهه) على ان المراد بالفعل ما يعمه وشبهه ليشمل نحوكم
يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب ووجه الزيادة بقوله (لفظا او تقديرا)
سنيته فيما بعد وقوله (غير مشغل) بالرفع على انه صفة فعل وقوله (عنه)
متعلق بمشتغل بتضمين معنى الفراغ والضمير المجرور راجع الى ما وقوله (بضميره)
متعلق ايضا بمشتغل وصاله على اصل معناه يعنى فكل من الاستفهامية
والخبرية اذا وقع بعد كل منهما فعل غير فارغ عن عملهما بسبب اشتغاله يكون
بالضمير الراجع * ولما كانت النسخة الصحيحة غير مشغل عنه ولم يكن فيها قوله
بضميره وكان الغير المشغل اى الفراغ عن عمل كم اعم من ان يكون سبب فراغه
اشتغاله بالضمير او بالتعلق به لم يحتج على هذه النسخة الى زيادة قوله او متعلق
بضميره واما على النسخة التى زيد فيها قوله بضميره يعنى تخصيص سبب الفراغ
بالاشتغال بالضمير فاحتاج الى زيادة قيد يندفع به توهم تخصيص سبب الفراغ
بالضمير فقط ولذا زاد الشارح قوله (او متعلق بضميره) فمثال المشغول بالضمير
نحوكم رجلا ضربته ومثال المشغول بتعلق بضميره نحوكم رجلا ضربت غلامه

الشارح بقريئة ارجاعه الى كلمة كم حيث فسر به بقوله (اي لكم) ثم عممه بقوله
 (استفهامية كانت او خبرية) لانه لو كان ما وجدته من النسخة مثني للزم عليه
 ان يفسره بقوله اي لكم الاستفهامية والخبرية فعلى النسختين يكون ظرفا مستقرا
 على انه خبر مقدم وقوله (صدر الكلام) مبتدأ مؤخر اما اقتضاء الاستفهامية
 للصدارة فثابت (لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام) اي معنى الاستفهام (وهو)
 اي الاستفهام (يقضى صدر الكلام) وانما وانما اقتضى الاستفهام الصدارة
 (ليعلم من اول الامر انه) اي الكلام الذي قصد الاستفهام به (من اي نوع من
 انواع اللام) حتى يتفرغ ذهن السامع لفهم ذلك الكلام وهذا في الاستفهامية
 ظاهر واما في الخبرية فما قال (والخبرية ايضا) اي كالا استفهامية (تدل على انشاء
 التكثير) كما ان رب تدل على انشاء التقليل فلا يخرج الكلام الذي فيه
 احدها عن الخبرية لان كونهما خبرين انما هو باعتبار الاخبار عن الكثرة والقلة
 الخارجيتين كما نبه عليه العصام بقوله لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم
 واستقلاله (وهو) اي الكلام الذي قصد به انشاء التكثير (ايضا) اي كالكلام
 الذي قصد به الاستفهام (نوع من انواع الكلام) واذا كان كذلك (فيجب التنبيه)
 من المتكلم (عليه) اي على انه من اي نوع من انواع الكلام (من اول الامر)
 كما يجب في الاستفهامية * ثم شرع المصنف في بيان اعراب كل من الاستفهامية
 والخبرية فقال (وكلاهما) اي كلا الاستفهامية والخبرية * ولما كان في لفظ كلا
 ههنا اشكالان احدهما في تذكره لان الظاهر ان يكون مؤنثا والاخر في تثنيته
 لان الخبر وهو قوله يقع مفردا والظاهر اما ان يقول كل واحد منهما يقع او يقول كلاهما
 يقعان ليطابق الخبر بالمبتدأ اراد الشارح ان يبين هذين الاشكالين فقال (لوقال)
 اي المصنف (ككتاهما) بلفظ المؤنث (لكان) اي لكان هذا اللفظ (اوفق)
 من لفظ المذكر لان المذكر وان كان موافقا ايضا بتأويل اللفظين او الاسمين
 لكن زيادة الموافقة في ايراده مؤنثا (لتأنيث الاستفهامية والخبرية) هذا دليل
 للاوفقية يعني انما كان الايراد بالتأنيث اوفق لان تأنيث كم شاع في السنة النحاة
 اما وجه الموافقة فللاشارة الى ان تأنيثه بتأويله مبنى على ما شاع بين النحاة
 وللتذكير وجه ايضا * ثم شرع الشارح في رفع الاشكال الثاني وهو
 ان الظاهر ان يكون لفظ كلا مفردا لان شرطه ان يكون مضافا الى التثنية
 والضمير المضاف اليه ينبغي ان يكون مفردا لان لفظ كم واحد بالذات فدفعه
 بقوله (فهو) اي فوجه ايراده بلفظ كلا الذي للتثنية مبنى (على تأويل كلا
 هذين النوعين) يعني ان لفظ كم وان كان واحدا بالذات لكنه اثنان بحسب
 النوع (وها) اي النوعان (كم الاستفهامية والخبرية) وقوله (اي كل واحد

مميزها بفعل متعد فانه لو فصل به وجب دخول من عليهما لئلا يلتبس المميز
 بمفعول نحو قوله تعالى ﴿كم تركوا من جنات﴾ كذا في الامتحان * ولما احتمل كون
 الضمير المجرور راجعا الى ذات كم الاستفهامية والخبرية وهو خلاف الواقع اراد
 الشارح ان يفسر مرجع ضمير التثنية بقوله (اي في مميز كم الاستفهامية والخبرية)
 يعنى ان الضمير راجع الى قوله مميزها وهو وان كان مفردا بحسب كونه مذكورا
 مرة في كلام المصنف لكنه مثنى بحسب الاضافة الى النوعين كما في قوله تعالى
 ﴿ثم قست قلوبكم﴾ (تقول) في المميز الاستفهامية في مقام السؤال عن
 عدد المضروب من الرجال (كم من رجل ضربت) ايها المخاطب وتقول ايضا
 في مميز الخبرية بطريق الاقتباس في مقام الاخبار عن كثرة ما اهلكك من القرى
 (وكم من قرية اهلكناها) ولما انفهم من كلام المصنف المساواة في جواز
 دخول من في مميز الاستفهامية والخبرية على خلاف ما قاله الشارح الرضى
 اراد الشارح العلامة ان يبين ماهو الحق منهما فقال (قال الشارح الرضى
 هذا) اي دخول من (في الخبرية) اي في مميز الخبرية (كثير ونحوكم من ملك
 وكم من قرية) وهاتان في الآيتين للخبرية اي كثيرا من ملك وكثيرا من قرية
 وقوله (وذلك) مبتدأ اي كونه كثيرا وقوله (لموافقته) ظرف مستقر خبره
 والموافقة مصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المضاف اليه وهو راجع الى
 مميز الخبرية وقوله (جرا) بالنصب مفعول المصدر وقوله (للمميز) متعلق بجرا
 ويجوز أن يكون بنزع الخافض اي في الجر متعلقا بموافقته وقوله للمميز صلة
 للموافقة وقوله (المضاف) بالجر صفة للمميز والالف واللام بمعنى الذى وقوله
 (اليه) راجع الى الموصول وقوله (كم) نائب الفاعل للمضاف يعنى ان وجه كثرة
 دخول من اليانية في مميز الخبرية انما هو لكونه موافقا في الجر للمميز الذى اضيف
 اليه لفظ كم الخبرية (واما مميز كم الاستفهامية) يعنى واما حال مميز كم الاستفهامية
 (فلم اعثر) اي فلم اطع (عليه) اي على استعمال ذلك المميز (مجرورا) اي
 حال كونه مجرورا (بمن في نظم ولا نثر ولادل على جوازه كتاب من كتب هذا
 الفن) اي من كتب فن النحو والحاصل من كلام الشارح الرضى عدم جواز دخولها
 في مميز كم الخبرية فضلا عن وقوعه وكثرته * ثم عارضه الشارح على قوله ولادل
 على جوازه كتاب من كتب هذا الفن تجويز الزمخشري في تفسير الآية فقال
 (لكن جواز الزمخشري) يعنى ان قولك ولادل على جوازه باطل لان الزمخشري
 جوز (ان تكون كم) اي كلمة كم (في قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية
 بينة استفهامية وخبرية) مع ان من داخل فيهما * ثم ذكر المصنف مسألة اخرى
 مشتركة بينهما فقال (ولها) بضمير المفرد المؤنث على النسخة التى وجدها

عدم جواز كون قوله (مجرور) خبرا عن الخبرية لفظا ومعنى اما لفظا ف لعدم المطابقة اللفظية واما معنى ف لعدم جواز الحمل وقرينة المحذوف سياق الكلام الحاصل ان الجملة الصغرى خبر المبتدأ وهو مع خبره جملة اسمية كبرى معطوفة على الجملة الاولى هذا على ما قدر به الشارح على خلاف ما قدر به الفاضل الهندي لانه قدر لفظ المميز حيث قال ومميز كم الخبرية مجرور ولكن الشارح اختار هذا المسلك ليحصل التطابق بينه وبين ما قبله و اشار الشارح بقوله (بالاضافة) الى الواسطة للجور وهي اضافة كم اليه وانما كان مميزا خبرية مجرورا لانها نقيضة رب خملت عليها في الخبر كذا في الامتحان وقوله (مفرد) مرفوع على انه خبر بعد خبر اوصفة لقوله مجرور و اشار الشارح بقوله (تارة) الى انه لا تناقض بين قوله مفرد وبين قوله مجموع لانه مفرد تارة (ومجموع) (اخرى تقول كم رجل عندي) بالمميز المفرد (وكم رجال) عندي بالمميز المجموع (كما تقول) في المميز للمائة وما فوقها من اسماء العدد التي هي احد الطرفين (مائة ثوب) بالجر والافراد (و) تقول في المميز للثلاثة الى العشرة التي هي الطرف الاخر منهما (ثلاثة اثواب) بالجر والجمع * ثم اراد الشارح ان يبين وجه جواز كون مميزا خبرية مفردا ومجموعا فقال (وانما جاء) اي مميزا خبرية (مفردا) اي حال كونه مفردا في بعض الاستعمال ليوافق مميز العدد الكثير وهو مائة وما فوقها (لان العدد الكثير) وهو مائة وما فوقها (مميز) اي مميز ذلك العدد (كذلك) اي مفرد مجرور هذا وجه استعماله مفردا واما وجه استعماله مجموعا فاقال (وانما جاء) اي مميزا خبرية حال كونه (مجموعا) في بعض الاستعمال لتقصص التصريح بتكثيره الذي يحتاج فيه الى التصريح ولا يحتاج اليه في اصل العدد (لان العدد الكثير) نحو مائة ثوب (فيه) اي حاصل فيه (ما) اي لفظ (يبي) اي يخبر (عن كثرته) اي عن كونه كثيرا (صريحا) اي انباء صريحا لان لفظ المائة مثلا يبي صراحة بكثرة (ولما كان هذا) اي ولما كان المذكور من كم الخبرية لكونه كناية عن العدد الكثير وليس بصراحة عنه (ليس) اي هذا المذكور من العدد الكثير بالكناية (مثله) اي مثل العدد المذكور المصريح بكثرته من لفظه (في التصريح بالكثرة) فيحتاج الى لفظ ينوب عن التصريح فلذلك (جعل جمعة مميزة) اي قصد بجعل مميزة مجموعا ان يصير الجعل المذكور (كأنها) اي مثل ان تلك الجمعية تصير (ناتبة) تنوب (عن معنى التصريح) وتقوم مقامه في التصريح (بها) اي بالكثرة * ثم شرع المصنف بعد بيان مابه الفرق بين الاستفهامية والخبرية بحسب التمييز في بيان مابه الاشتراك بينهما من المسائل فقال (وتدخل من) اي وتدخل لفظة من الجارة (فيهما) اي عليهما اي جوازا اذا لم يفصل بينهما وبين

ان لا يقول المصنف ببناء * ثم شرع المصنف في تفصيل كل من كم الاستفهامية والخبرية وفي بيان الفرق بينهما وبين ميزها فقال «فكم الاستفهامية» وهو مبتدأ وقول الشارح (المتضمنة معنى الاستفهام) اشارة الى ان النسبة نسبة المتضمن بكسر الميم الى المتضمن بفتح الميم وقوله «ميزها» اى ميز الاستفهامية مبتدأ ثان وتفسير الشارح له بقوله (اى الذى يرفع الابهام عن جنس المسؤول عنه) للاشارة الى ان رفعه للابهام اتماهه عن جنس الذى سئل عنه يعنى ان المسؤول عنه من اى جنس ملك او انس رجل او امرأة وقوله «منصوب» خبر للمبتدأ الثانى والجملة الاسمية خبر للاول وقوله (على التمييز) لبيان المعنى المقضى للاعراب وهو التمييزية وقوله «مفرد» اما خبر بعد خبر اوصفة للمنصوب * ثم شرع في وجه كون ميز هذا القسم منصوباً مفرداً فقال (لانها) وانما اختير لميزها النصب والافراد لان كلمة كم (لما كانت موضوعة للعدد وكناية عنه) وكان لميز العدد ثلاثة انحاء كما سيحى في اسماء العدد ان ميز الثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع وميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد وميز مائة الى ما فوقها مخفوض مفرد (ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين ميزه مفرد منصوب جعل ميزه) وهو جواب لما اى جعل ميزكم الاستفهامية (كذلك) كمميز احد عشر وقوله (لانه لو جعل) الخ دليل لاختيار حال العدد الاوسط يعنى وانما جعل ميزه كمميز العدد الاوسط لانه لو جعل (كاحد الطرفين) بان جعل مجموعاً مجروراً كما في الطرف الاول او مفرداً مجروراً كما في الطرف الثانى (لكان تحكما) اى لكان دعوى بلا دليل وترجيحاً بلا مرجح اتساويهما في الطرفية بخلاف الوسطية اذ ليس لهما مساو في الوسطية مع ان فيه رجحاناً من وجه لانه خير الامور وخير الامور اوسطها ووجه الفاضل الهندى بان اختيار حال اوسط العدد لان هذا النوع من العدد اكثر من الطرفين ووجه الشيخ الرضى بان السائل لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى وقال العصام بعد نقله عنهما ودفعه عليهما والاوجه ان يقال نصب ميزكم الاستفهامية لانه جعل ميزكم الخبرية كالطرفين دفعاً للتحكم فلو جعل ميزكم الاستفهامية مثلهما او مثل احدهما لالتبس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تمييزاً ولم يعكس لان كم الخبرية مقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعلت كالطرفين لان الطرفين مقدم على الوسط انتهى ولكل وجهة * ثم شرع المصنف في بيان حال ميزكم الخبرية فقال (و) (كم) «الخبرية» وقوله الخبرية مبتدأ اول موصوفها محذوف وهو لفظكم واليه اشار الشارح بتوسطه بينه وبين حرف العطف والمبتدأ الثانى محذوف واشار اليه الشارح بقوله (ميزها) وقرينة الحذف

محمول على استعمالهما على خلاف الاصل اى على خلاف كونهما مشددتين
لانه علل قوله فلا تكونان الا مفتوحتين بقوله لثقل التشديد * ولما كان اللائق
بالمصنف ان يذكر كلمة كاي فتركها اراد الشارح العلامة ان يذكرها وان يذكر
في وجه تركه نكتة فقال (ومن الكنايات) اى ومن جملة الكنايات التى بنيت
(كأين) وهو يفتح الكاف وفتح الهمزة وتشديد الياء (وانما بنى) اى ذلك اللفظ
(لان) اى لان لفظة (كاف التشبيه دخلت على اى) اى على لفظة اى بتشديد
الياء * ولما فرغ من بيان حال الكاف التى هى الجزء الاول من المركب شرع في بيان
حال الجزء الثانى فقال (واى) اى لفظ اى (كان فى الاصل) اى فى اصل وضعه
(معربا) كاسبق فى الاستفهام (لكنه) اى لكن الشان (محيى) بضم الميم
وكسر الحاء مجهول محايى نحو اى ازيل (عن الجزئين) من الكاف ومن لفظ
اى (معناها الافرادى) اى معنى التشبيه من الكاف ومعنى الاستفهام من اى
(فصار المجموع) من اللفظين (كاسم مفرد) فى كون المجموع دالا على معنى
مفرد وليس ذلك المعنى المفرد ملاسا بمعنى احد الجزئين بل (بمعنى كم الخبرية)
وهو الاخبار بالكثرة (فصار) اى فلذلك صار لفظ كأين (كأنه اسم معنى على
السكون) لكونه بمعنى الاسم المبني الذى هو كم الخبرية ومناسبا له فى البناء على
السكون وقوله (آخره) مبتدأ اى آخر الاسم المبني وقوله (نون ساكنة) خبره
والجملة صفة بعد صفة للاسم يعنى صار ذلك الاسم مشابها للاسم المبني الذى
آخره نون ساكنة (كما) اى كالتون الذى وقع (فى آخر من) بفتح الميم وهو الانسب
لكونه اسما وقوله (لاتنوين تمكن) عطف على قوله نون ساكنة اى ليست
النون الساكنة التى فى آخره تنوين تمكن كما كانت تلك النون الساكنة فى الاصل
تنوين تمكن * ثم استشهد على كونها نونا ساكنة لاتنوين بقوله (ولهذا) اى ولكونها
نونا ساكنة كما فى سائر الميقات عليها لاتنوين (يكتب) فيه (بعد الياء) اى بعد
ياء اى (نون) فى الرسم يعنى الشاهد على كونها نونا ساكنة لاتنوين انه يكتب
بعد الياء نون وقوله (مع ان التنوين لاصورة له) دليل على ان كتابتها بالنون
علامة على عدم كونها تنوينا يعنى ان كتابة النون بعد الياء علامة على ان تلك
النون الساكنة ليست بتنوين لانها لو كانت تنوينا لم تكتب على صورة النون
لانه لاصورة للتنوين (فى الخط) واذا كانت تلك الكلمة المركبة مركبة من المبني
والمعرب وكانت الكسرة فيها كسرة اعراب وكان اصل النون تنوينا (فرتبتها)
اى فرتبة لفظة كأين (فى البناء منحطة عن اخواتها) لكون اخواتها مركبة
من المبني الصرف (فلذلك) اى فلانحطاط رتبتها عن رتبة اخواتها (لم يذكره
المصنف) اى ذلك اللفظ (معها) اى مع اخواتها وقال العصام ويحتمل

معنى آخر للفظ كذا بحيث لم يوجد في كم فقال (وجاء كذا) اى وجاء كذا
 في اللغة (كناية عن غير العدد ايضا) كما يجيء للعدد (نحو خرجت يوم كذا
 كناية عن يوم السبت) مثلا وقوله (او غيره) بالجر عطف على قوله عن يوم
 السبت والمعنى حينئذ انه يجيء ايضا كناية عن غير يوم السبت من الايام الاسبوعية
 ويحتمل ان يكون مرفوعا على انه معطوف على قوله نحو خرجت ويكون المعنى
 ان غير العدد اما خرجت يوم كذا او غيره نحو خرجت يوم كذا بل نحو كيت وذيت
 فانه يجيء بمعنى كيت وذيت ايضا (وكيت وذيت للحديث) يعنى ومن البعض
 المعين من الكنايات لفظ كيت وذيت وهما للحديث يعنى يقال ان زيدا قال
 كيت وذيت وقد سبق وجه التفسير بقوله (اى للكناية عن الحديث) وقوله
 (والجملة) عطف تفسير للحديث وهو للاشارة الى ان المراد بالحديث هو
 الحديث الطويل الذى يطلق عليه القصة وقوله كيت وذيت بحركات التاء
 والفتح اشهر اى كذا وكذا وقال العصام وتفصيله انهما فى الاصل كيت وذيت
 على وزن المرة حذف اللام وابدل منهما تاء التانيث كما فى بنت ومن العرب من
 يستعملهما على الاصل والوقف عليهما حينئذ بالتاء ولا يكونان الامتوحتين كذا
 فى الرضى يعنى انهما اذا استعملتا على الاصل ووقف عليهما بالتاء لا تكونان
 الامتوحتين فلا ينافى ما نقل عن غيره من جواز حركات التاء كما سيجىء لانه
 محمول على الاستعمال بكيت وذيت فافهم والله اعلم (وانما بنيا) اى وانما
 بنى لفظ كيت وذيت (لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى هى) اى
 الجملة (من حيث هى) اى من حيث كونها (جملة لا تستحق اعرابا ولا بناء
 لانهما من خواص المفردات) بل استحقاقهما للاعراب انما هو اذا وقعت موقع
 المفرد كما عرفت لان الاعراب والبناء من خواص الاسم الذى هو من انواع الكلمة
 التى هى المفرد ثم انه لا يخفى ان هذا التعليل انما هو لدفع كونه معربا واما الدليل
 لاثبات كونه مبنيا فقوله (فلما وقع المفرد موقعها) يعنى ولما وقع الاسم المفرد الذى
 هو كل واحد من كيت وذيت موقعها اى موقع الجملة المذكورة (ولم يجز خلوه)
 اى خلوا الاسم المفرد (عنهما) اى عن الاعراب والبناء لزم اتصاف ذلك المفرد
 باحدهما (رجح البناء الذى هو الاصل فى الكلمة قبل التركيب) هذا جواب لما
 لان للاسم حالتين احدهما قبل التركيب والاخرى بعد التركيب والاصل
 فى الاولى البناء وفى الثانية الاعراب قال الشيخ الرضى وبنائها على الفتح
 لثقل البناء كما فى اين وكيف وقال ايضا ويجوز بناؤها على الضم والكسر ايضا
 تشبيها بحيث وجير ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت
 وكيت وكان من الامر ذيت وذيت انتهى وقد عرفت ان هذا النقل منه

بها) اى على ان يريدوا بالكنايات (ذلك البعض المعين) من اللفاظ المعينة
 التى قد ذكرت فيما بعد وقوله (ولذلك لم يقل) بيان للقرينة على ذلك الاصطلاح
 يعنى ولاصطلاحهم على هذا لم يصدر المصنف لفظ البعض بان يقول (بعض
 الكنايات كما قال) اى كما هو دأبه فى مقام يراد به البعض المعين حيث صدره على
 الظروف فقال (بعض الظروف) وتصديره فى الظروف وتركه فى الكنايات
 يدل على ان تركه للاعتداز على الاصطلاح (ويتعذر) اى فحين اذا اريد بها
 البعض المعين لا يمكن (تعريفه) اى تعريف ذلك البعض المعين (الا بالتصريح به
 مفصلا) اى الابتصريح كل واحد من البعض المعين على طريق التفصيل لتعذر
 الجمع فى لفظ واحد لاختلاف الفاظه ومعانيه ولان التعريف يكون للجنس
 لا للافراد وقوله (فلذلك) تفريع على هذا التحقيق اى فلكون المراد بها
 البعض المعين (اعرض) اى المصنف (عن تعريفها) اى عن تعريف
 الكنايات مطلقا وقوله (مطلقا) يحتمل ان يكون اشارة الى الاعراض عن تعريف
 مطلق الكنايات من المبنى والمعرب وان يكون اشارة الى ترك مطلق التعريف
 من مطلق الكنايات ومن تعريف البعض المعين (وتعرض) اى فلذلك تعرض
 المصنف (لذلك البعض المعين) اى لذكر الفاظ ذلك المعين مع التعيين لمعاني
 كل منها (فقال الكنايات) (كم) ثم ذكر الشارح وجه كونها مبنية فقال
 (وبنائها) اى ووجه بناء هذه الكلمة لاحد وجهين (اما كونها) اى
 لكون كلمة كم (موضوعة وضع الحروف) اى كوضع الحرف فى كونها موضوعة
 على حرفين وهما الكاف والميم فاشبهت الحرف وهذا وجه مشترك بين الخبرية
 والاستفهامية وقوله (او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحروف) وجه خاص
 بالاستفهامية فاحتاج الى وجه آخر لبناء الخبرية فلذلك قال (وحمل الخبرية)
 اى فوجه بناء الخبرية حملها (عليها) اى على الاستفهامية من قبيل حمل
 النظير على النظير (وكذا) اى ومن البعض المعين كلمة كذا (وبنائها) اى
 ووجه بناء هذه الكلمة (لانها) اى لان هذه الكلمة (فى الاصل ذا من اسماء
 الاشارة) اى التى من جملة اسماء الاشارة (دخل عليها) اى على كلمة ذا (كاف التشبيه
 فصار المجموع) منهما (بمنزلة كلمة واحدة) لكون المجموع موضوعا للمعنى
 الذى يلايس (بمعنى كم) وهو العدد (وبقي ذا على اصل بنائه) فلا يحتاج
 الى ذكر وجه آخر زائدا على اصل بنائه وقوله (وكل واحد منهما يكون)
 للاشارة الى اشتراك معناها يعنى وكل واحد من كم وكذا يكون موضوعا (للعدد)
 وقوله (والكناية عنه) لبيان انهما ليسا بلفظين صريحين للعدد بل كنى
 بهما عن العدد * ولما ذكر المصنف فى معانيهما ما به الاشتراك اراد الشارح ان يذكر

الغير الافصحين بقوله (وفيه) اى فى مثل بعلبك من المركبات التى لا يتضمن الثانى فيها معنى الحرف (لغتان اخريان) اى فصيحتان (احداها) ما يقابل قوله بنى الاول وهو (اعراب الجزئين معا واطافة الاول الى الثانى ومنع الصرف فى المضاف اليه واطرافها) اى واخرى اللغتين الفصيحتين ما يقابل منع الصرف فى الثانى وهو (اعراب الجزئين معا واطافة الاول الى الثانى وصرف الثانى) ولما فرغ المصنف من المركبات شرع فى بيان الكنايات التى هى من جملة المبنيات فقصر (الكنايات) وهو مبتدأ وخبره قوله كم وما عطف عليه * ثم شرع الشارح فى بيان النكتة فى عدم تعرض المصنف لتعريفها فقال (جمع كناية) اى لفظ الكنايات جمع والمراد بها ههنا جمعيتها لان المقام ليس بمقام التعريف حتى يحتاج فيه الى ان يقال بان جمعيتها مضمحلة (وهى) اى الكناية (فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين) اى غير مبهم (بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه) اى على ذلك الشئ المعين وانما لم يعبر عنه بلفظ صريح (لغرض من الاغراض كالا بهام) اى وذلك الغرض مثل ارادة ابهام الشئ المعين (على السامعين) اما لمحافظة عن السامعين او محافظة السامعين عنه (كقنوات جافى فلان وانت تريد زيدا) فانه عبر فيه عن شخص معين بلفظ فلان ولم يعبر عنه باسمه الصريح الذى هو زيد لغرض ابهامه على السامعين لاحدى المحافظتين * ثم لما توهم ههنا ان مراد المصنف من لفظ الكنايات ان كان تعريفها لزم عليه ان يعرفها وان لم يكن المراد تعريفها لزم عليه ان يذكر جميع الانقضاء المستعملة فى الكناية فكلا اللازمين متفقان ههنا اراد الشارح ان يفسرها بوجه يندفع به هذا التوهم فقال (والمراد بها) اى بالكنايات (ههنا) اى فى مباحث المبنيات (ما يمكن به) اى لفظ يمكن به (لا المعنى المصدري) اى ليس المراد بها معناها المصدري وهو التكنية والتعبير بقرينة اطلاقها على نفس الاسماء وبه يندفع توهم لزوم التعريف على المصنف (ولا كل ما يمكن به بل بعضه) بقرينة ان كثيرا منها معرب كهن كناية عن الفرج او عن القبيح الذى يستهجن ذكره وفلان وفلانة وايضا كثير منها ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب ومن وما وبه يندفع توهم لزوم ذكر الجميع (ولا كل بعض) اى ولا كل بعض اى عام بعموم الافراد وقال بعض المحشين ان فى دلالة العبارة عليه خفا وقال العصام لافرق بينه وبين كل ما كنى به والصواب مبهم اى والصواب ان يقول ولا بعض مبهم (بل بعض معين) اى بل المراد بالكنايات بعض معين لامبهم وقوله (فكأنهم اصطاحوا) لبيان القرينة على تعيين ذلك البعض لان حاصل كلامه ان العهد فى قوله الكنايات هو العهد الخارجى فلا بد من قرينة واضن ان النجاة اتفقوا (فى باب المبنيات ان يريدوا

القائمة مقام الفعل فسرہ الشارح بقوله (ای وان لم يتضمن الثاني) ای الجزء الثاني (حرفا) ای معنى حرف من الحروف (اعرب الثاني) ای اعرب الجزء الثاني منهما وقوله (مع منع صرفه) لتقييد الاعراب الذى فى الثاني بالاعراب الناقص وقوله (ان لم يكن قبل التركيب مبنيا) قيد آخر لبيان ان اعراب الجزء الثاني منهما مقيد بكونه معربا قبل التركيب فانه ان لم يكن معربا بل كان مبنيا لم يعرب كما فى نحو سيويه وانما قيد الشارح بقوله مع منع صرفه ليظهر مابه الفرق بين الافصح والفصح لان اعراب الثاني متفق عليه فى الفصح والافصح والفرق بين الافصح وغيره انما هو فى منع صرفه وفى صرفه فالاول الافصح والثاني غير الافصح وكذا فائدة التقييد بقوله وان لم يكن الخ لتطبيق قول المصنف على ماهو الاشهر والاولى لانه قد نقل الرضى جواز اعراب الجزء الثاني المبنى بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المصنف فى هذا المقام حيث اطلق اعراب الثاني وفى بحث غير المنصرف حيث اكتفى فيه ببيان الشرطين فى كون التركيب مانعا للصرف بقوله هناك وشرطه ان لا يكون باضافة ولا باسناد ولم يتعرض لكونه غير صوت وقد وجه الشارح كلامه هناك بما وجهه تطبيقا لكلامه بما هو المشهور (كعبلك وبني الاول) ولعل المصنف قدم المثال على بعض اجزاء الاحكام ليكون كالتقييد للاعراب بكونه كاعراب بعلك وهو اعرابه مع منع الصرف والله اعلم وقوله (للتوسط) بيان لوجه بناء الجزء الاول وهو وقوع آخره فى وسط المركب وقوله (المانع من الاعراب) صفة كاشفة للتوسط بمنزلة علة كون الوقوع فى الوسط موجبا للبناء وهو أنه لما لم يكن تركيب بعلك نسبيا وجعلنا كلمة واحدة لكونه علما وقع آخر الجزء الاول فى وسط الكلمة والوسط ليس محلا للاعراب فيكون مانعا له فتعين البناء * وبما كان الاصل فى البناء هو السكون احتاج الى توجيه آخر لبنائه على الفتح فقال (وعلى الفتح) ای وانما بنى على الفتح (لانه) ای لان الفتح من بين الحركات (اخف) قال فى الامتحان وسكنوا آخر الاول ان كان حرف لين نحو معدى كرب وفتحوه فى غيره انتهى وانما لم يتعرض الشارح لعلة الاعراب فى الثاني لكونه فى غاية الظهور لان الاصل فى الاسم هو الاعراب وقوله (فى الافصح) متعلق باعرب الثاني وبقوله بنى الاول على سبيل التنازع فبأيهما تعلق حذف المفعول من الآخر كذا فى المغرب لزينى زاده وتفسير الشارح بقوله (ای اعرب الثاني مع منع الصرف) لبيان ماهو الافصح وانما منع الصرف لوجود العلتين فيه وهما التركيب والعلمية (وبناء الاول انما هو فى افصح اللغات) وفى هذا التفسير تايد لكون قوله فى الافصح من التنازع * ثم شرع فى بيان اللغتين

حيث توهم ان المراد من المتضمن لمعنى الحروف هو تضمن نفس تركيب الحادى عشر وبني عليه السؤال وليس كذلك بل تحقيقه ماقال بقوله (فخذوا مثلاً من احد عشر المتضمن معنى حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد) الاخير (من احد عشر) لكنه اى مقابل (بشرط وقوعه) اى وقوع ذلك الواحد الاخير (بعد العشرة) واذا كان حادى مشتقاً من الواحد بشرط وقوعه بعد العشرة (فحادى عشر) اى فتركيب حادى عشر (متضمن حرف العطف باعتبار أنه مأخوذ من) مجموع (احد عشر المتضمن حرف العطف لابعبار) اى ليس تضمنه لحرف العطف باعتبار نفسه يعنى باعتبار (ان اصله حادى وعشر اذلا معنى له) لانه لو كان اصله حادى وعشر يكون المقصود منه مجموع الحادى والعشر وليس كذلك كما عرفت (وعلى هذا القياس) اى وعلى قياس حادى عشر فى كونهما متضمنين لحرف العطف (الحادى والعشرون لافرق بينهما) فى كونهما بعطف الجزء الثانى على الاول بشئ (الابذكر الواو) فى الحادى والعشرون لكونهما معرّين (وحذفه) اى وبحذف الواو فى الحادى عشر باعتبار أنه مأخوذ من احد عشر يعنى حذف الواو فى الثانى وبقي فى الاول وقوله (الاثنى عشر) استثناء من قوله كخمسة عشر اى كل واحد من الاحد الى التسعة اذا تركب مع العشرة بنى الجزآن منه الاثنى عشر للمذكر * ولما اكتفى المصنف بذكر مثال المذكور اراد الشارح ان يبين ان مؤنثه كذلك بقوله (واثنى عشرة) ولما استثنى المصنف تركيب اثنى عشر من تركيب خمسة عشر الذى بنى فيه الجزآن احتمل حكم المستثنى ان لا يبنى الجزآن وان يبنى احدهما ويعرب الآخر فاراد الشارح بيان حكم المستثنى بقوله (فانه لا يبنى فيهما) اى فى كل من اثنى عشر واثنى عشرة (الجزآن) اى الجزآن الاولان وهما اثنا واثنا (بل يبنى الثانى المتضمن) منهما وهو العشر اى لتضمنه معنى حرف العطف (ويعرب الاول) اى يعرب الجزء الاول منهما (لشبهه) اى لشبه الجزء الاول (بالمضاف) اى بالتثنية المضاف لان اصلهما اثنان واثنتان لالحاقهما بالتثنية كما عرفت ولما ركبا مع العشرة سقطت النون منهما فاشبهنا سائر الثانى (بسقوط النون) اى بسبب سقوط النون منهما فى كونهما معرّين بالالف والياء وفى سقوط نونهما بالاضافة وقوله (والا) شروع فى بيان القسم الثانى من المركب المبنى وهو معطوف على قوله فان تضمن يعنى ان المركب المعدود من المبنى قسمان احدهما ما تضمن فيه الجزء الثانى لمعنى الحرف فحكمه بناء الجزئين والثانى ما لم يتضمن حكمه بناء الجزء الاول فقط فالاول هو المراد بقوله فان تضمن والثانى هو المراد بقوله والا * ولما كان قوله والا مراًباً من ان الشرطية ولا الحرفية

بعد العدد الناقص منه يعنى بعد تمام العدد العشرة بان يزداد عليه واحد وارىد
 اخبار ذلك الواحد الزائد على العشرة * ثم اراد ايضا ذلك بقوله (فان الثالث
 مثلا) اى الواقع فى المرتبة ثالثا (واحد من الثلاثة) اى مجموع الثلاثة (لكن
 لا مطلقا) اى لكن لانه واحد منه من غير اعتبار وقوعه فى المرتبة لانه لو كان كذلك
 لا يقال فيه انه احد الثلاثة (بل) المراد به انه واحد منه (باعتبار وقوعه) اى
 وقوع ذلك الواحد (بعد الاثنين) اى بعد تمام الاثنين السابق على الثلاثة
 (فلما اخذوا هذه الصيغة) اى صيغة الثالث (من المفردات) اى من الاحد الى
 العشر (للدلالة) اى ليدل (على ما ذكرنا) اى على الواحد الذى هو آخر
 وحدات ذلك العدد الذى بلغ به ذلك المبلغ (ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك)
 اى ارادوا مثل اخذهم فى المفردات ان يأخذوا (من المركبات) اى من احد
 عشر الى تسعة عشرة (ولا يتيسر ذلك) اى ولا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل (من
 مجموع الجزئين) اى من مجموع الاحد والعشر واخواته وانما لا يتيسر ذلك
 من المجموع (لان صيغة فاعل لاتسع حروفها) اى حروفها الثلاثة الاصلية
 مع الالف الزائدة وقوله (جميعا) حال من حروفها اى لاتسع حروفها حال
 كونها مجموعة بحيث تفيد صيغة واحدة معنى المجموع من الاحد والعشر
 فاحتاج بالضرورة الى الصيغتين وهما الحادى والعاشر فلو بنيت كذلك
 لحصل اسم الفاعل الدالان على المفردين فالتبس حينئذ منه المقصود
 (فاقصروا) اى فلذلك اضطروا الى الاختصار (على اخذها) اى على اخذ
 تلك الصيغة المشتقة (من احد الجزئين) اى من ايها كان (اذ فى اخذ
 بعض الحروف من كل جزء) اى وانما اضطروا الى الاخذ من احدهما
 لامتناع اخذها من كل جزء من الجزئين لان فى اخذها كذلك (مظنة الالتباس) اى
 التباس المقصود بغير المقصود لما عرفت من ان المقصود منه العدد الاخير
 فقط فاذا اخذناها من الجزئين يحصل منه الاسمان المشتقان وهما الحادى
 والعاشر وهما يدلان على العددين الاخيرين وهو خلاف المقصود (فاختاروا)
 اى لاضطرارهم الى الاخذ من الجزئين تعيين الاخذ من احد الجزئين فثبت
 من هذا جواز الاخذ من احد كل من الجزئين كما هو مقتضى الدليل ولكنهم
 اختاروا (الاول) اى اختاروا الاخذ من الجزء الاول وان جاز الاخذ من الجزء
 الثانى بمقتضى الدليل (ليدل) اى ليدل الاسم المأخوذ (على المقصود)
 وهو ارادة الجزء الواحد الاخير فقط (من اول الامر) بخلاف الاخذ من الجزء
 الثانى لانه لا يدل عليه من اول الامر بل من ثانى الامر وما يدل على المقصود
 من اول الامر اولى بمادالته عليه من ثانى الامر * ثم اشار الى منشأ غلط السائل

عشرة مع خمسة) تركيباً تعدادياً (و) (مثل) (حادى عشر واخواتها) وسط
الشارح لفظ المثل للإشارة الى انه معطوف على مدخول الكاف من خمسة
عشر يريد مادون العشرين وفوق العشرة* ولما احتمل ارجاع ضمير اخواتها
الى القريب كما هو المتبادر فى الضمائر والى مجموع المثلين ليكون شاملاً لاراد الشارح
ان يشير الى جواز كل من الاحتمالين فقال (يعنى) اى انما يريد المصنف من
اخواتها (اخوات حادى عشر) فقط وهى (من ثانى عشر) منتهياً (الى تاسع عشر)
وقوله (واخوات) اشارة الى الاحتمال الثانى يعنى اخوات (كل من خمسة
عشر وحادى عشر) ولما كانت عادة المصنف الاكتفاء بمثال واحد فى امثال
هذا اعنى فى مقام لا يحتاج فيه الى الاشارة الى نكتة ولم يكتف فى هذا الباب
بمثال واحد اراد الشارح ان يبين وجه ايراد المثلين فقال (وانما اورد) اى المصنف
(مثالين) فى اسماء العدد المركبات (ليعلم) اى للاشارة الى ما يجب علمه وهو
(ان البناء) اى كونه مبنيًا (ثابت فى هذا المركب) اى فى التركيب التعدادى
(سواء كان احد جزئيه) اى جزئى المركب بالتركيب التعدادى (العدد الزائد
على العشرة) وهو (من احد عشر الى تسعة عشر او صيغة الفاعل) اى او كان
احد جزئيه صيغة الفاعل (المشتقة منه) اى من احد ونحوه وهذا التعميم
مبنى على ان المراد من مدار البناء هو العدد مطابقاً سواء كان تضمنه لمعنى الحرف
ظاهراً كما فى احد عشر او غير ظاهر كما فى حادى عشر اذ ليس المعنى حادى
وعشر* ولما كان تضمن التركيب الثانى لمعنى الحرف غير ظاهر وكان مدار البناء
على ذلك تضمن وارداً على تمثيل المصنف بالمثال الثانى اراد الشارح ان يقرر
ذلك الايراد وجوابه فقال (وقيل فيه نظر) اى فى التمثيل للمبنى بالمثال الثانى
نظر (لان الثانى) اى لان الجزء الثانى (فيه) اى فى نحو حادى عشر (لا يتضمن
الحرف) اى حرف العطف (لانه) اى عدم تضمنه ثابت لانه (لا يراد به) اى
بحادى عشر (حادى وعشر) اى مجموع الحادى والعشر كما يراد به فى نحو احد
عشر بل يراد به الجزء الاخير منه فقط (وجوابه) اى جواب هذا النظر تحريراً
المراد بان يقال (ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد) اى من احد
عشر وثلاثة عشر مثلاً حادى عشر وثالث عشر انما يراد به (واحد من المشتق
منه) لان المراد به هو المجموع كما هو وجه النظر وحاصله تسليم قوله لا يتضمن
يعنى انا نسلم ان المراد به واحد من هذا العدد لا المجموع وانه لا يتضمن معنى
الحرف (لكن لا مطلقاً) يعنى لا نسلم انه يراد به اشتقاق لفظ حادى من لفظ
احد مطلقاً اى سواء اعتبر فيه تركيبه مع العشر او لا (بل) يراد به (باعتبار وقوعه)
اى باعتبار وقوع الحادى عشر (بعد العدد السابق على المشتق منه) اى

مفهومة) اى المراد بها النسبة التى تفهم (من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى) سواء كانت تلك النسبة باقية فى المعنى المراد الا ان اولم تكن (ولاشك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى عبد الله) اذا كان علما (النسبة الاضافية) يعنى اذا نظر ناظر اليه يعلم انه قد كان فى اصله تركيبا اضافيا (و) يفهم ايضا (من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى تأبط شرا النسبة) التعليقية (التى تكون بين الفعل) وهو تأبط (والمفعول) وهو شرا فيثبت صدق على مثل عبد الله وتأبط شرا ان بينهما نسبة فى الظاهر فيخرجان عن الحد (بخلاف خمسة عشر فان هيئة تركيب احدى جزئيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا) لان من نظر اليه لا يشاهد فيه التركيب العطفى لانه ليس فيه حرف العطف فى الظاهر (كما ان هيئة تركيب احدى شطرى جعفر) يعنى الكلمة التى ركبت من الحروف الهجائية من الجيم والعين (مع الآخر) اى مع الفاء والراء (لا تدل عليها) اى على الهيئة التركيبية (من غير فرق) اى من غير فرق بين تركيب خمسة عشر من الكلمتين وبين تركيب جعفر مثلا من جمع وفر (فانطبق الحد على المحدود طردا) اى جمعا وهو صدق القضية القائلة بانه كلما صدق المحدود صدق الحد (وعكسا) اى منعا وهو صدق القضية القائلة بانه كلما صدق الحد صدق المحدود * اعلم ان المركب ثلاثة الاول ما كان على هيئة المركب النسبى نحو عبد الله وتأبط شرا وزيد قائم والثانى ما لم يكن على هيئة المركب النسبى وبني الجزآن والثالث كذلك لكن لم يبين كلا الجزئين بل احدهما فالاول خارج عن التعريف والاخير ان داخلا فى فاراد المصنف ببيان القسمين الاخيرين الداخلين فيه فقال (فان تضمن) (الجزء) (الثانى حرفا) وانما زاد الشارح لفظ الجزء لبيان موصوف الثانى سواء كان الحرف المذكور الذى تضمنه الجزء الثانى (اى حرف عطف) اى حرف عطف كخمس عشرة (او غيره) كبيت بيت هذا تفسير للحرف على وجه التعميم (بنى) (اى الجزآن) ثم بين الشارح علة البناء فى كل من الجزئين فقال (الاول) يعنى ان وجه بناء الجزء الاول ثابت (لوقوع آخره فى وسط الكلمة) وقوله (الذى) صفة للوسط اى فى الوسط الذى (ليس محلا للاعراب) لان الاعراب يكون فى الاخر (والثانى) اى وجه بناء الجزء الثانى واقع (لتضمنه) اى لتضمن الجزء الثانى (الحرف) فناسب لهذا بمنى الاصل فوجب البناء (كخمس عشرة) اى مثال المركب الذى تضمن الجزء الثانى فيه الحرف فبنيا لذلك مثل خمسة عشر (فان اصله خمسة وعشرة) بعطف العشرة على الخمسة (حذفت الواو) اى واو العطف التى عطف بها الثانى على الاول ليحصل التركيب (وركبت

تعليلية وقوله (لان بين جزئى كل واحد منهما) دليل لدخول هذين المركبين
 فى التعريف قبل هذا القيد لان بين جزئى كل من عبد الله وتأبط شراً (نسبة
 قبل العلمية) وان اضمحلت النسبة بعد كونهما علمين فيصدق عليهما انها اسمان
 مركبان من الكلمتين لكنه لا يصدق عليهما المحدود فيقتضى اتيان فصل حتى
 يخرجهما* ثم ان قول المصنف ليس بينهما نسبة كان فصلاً يخرج من الحد بذكره
 ما وجدت فيه نسبة قبل العلمية مثل عبد الله لكن يخرج به ايضا مثل خمسة
 عشر فلا بد من فصل آخر حتى لا يخرج منه مثل هذا وقد قيد الفاضل الهندى
 النسبة المذكورة بقيد حتى لا يخرج هذا التركيب وهذا القيد هو قوله ان المراد
 بالنسبة المنفية فى قوله ليس بينهما نسبة هى مالىست نسبة اسناد نحو زيد قائم
 حال كونه علماً ولا نسبة اضافة نحو عبد الله ولا نسبة عمل نحو تأبط شراً
 فيدخل فى التعريف نحو خمسة عشر فاشار الشارح الى ركاكة هذا القيد فقال
 (ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد) اى بقيد ليس بينهما نسبة (خمس عشرة)
 وكذا مثل بيت بيت مما يتضمن الثانى منه معنى حرف العطف او حرف الجر
 كما فى بيت بيت لان الاول متضمن لمعنى خمسة وعشر والثانى متضمن لمعنى
 من بيت الى بيت (عن الحد) اى عن الحد المركب (مع انه) اى مع ان مثل
 هذا التركيب (من افراد المحدود) اى من افراد الاسم المركب المبنى وكل حد
 لا يصدق على كل ماصدق عليه المحدود ليس بحد صحيح فحد المركب ليس بحد
 صحيح وقوله (لان بين جزئيه) الح دليل للصغرى يعنى انما يخرج عن التعريف
 مثل هذا التركيب لان بين كل من الجزئين اللذين احدهما خمسة والاخر عشر
 (قبل التركيب) اى قبل اتيانه بهذه الصورة (نسبة العطف) لان اصله خمسة
 وعشر حينئذ لم يصدق عليه قوله ليس بينهما نسبة لانه سالبة كلية لكون النكرة
 فى سياق النفي وقد صرح المصنف بقوله اصلاً فصار نصاً للسلب الكلى فوجب
 الحمل على ما حمل عليه الشارح بقوله لافى الحال ولا قبل التركيب* ثم اشار
 الى رد قول الفاضل الهندى كما عرفت آنفاً من تعيين النسبة المنفية بقوله (وتعيين
 النسبة على وجه آخر) اى على وجه لا يخرج عن الحد مثله (ليخرج منها)
 اى من النسبة المنفية (هذه النسبة) اى مثل نسبة العطف وقوله وتعيين
 مبتدأ وخبره قوله (اصعب من خرط القتاد) ووجه الاصعوبة انه لا قرينة
 على تخصيص النسبة ببعض افرادها فلا يكون خروج خمسة عشر قرينة لانه
 يؤدى الى الدور* ثم الشارح لما رد التوجيه بالتعيين اراد أن يبين توجيهها بوجه
 آخر لا يخرج مثله فقال (والاحسن) فى توجيه هذا التعريف بوجه لا يخرج مثله
 (ان يقال المراد بالنسبة) يعنى بالنسبة المنفية بقوله ليس بينهما نسبة (نسبة

لتعيين الحدود وهو المركبات المعدودة من المبنيات لا المركبات المعدودة من العرب
 (كل اسم) أى المركبات كل اسم صريح وقوله (حاصل) للإشارة الى ان
 قوله (من) (تركيب) (كلمتين) ظرف مستقر على انه صفة للاسم وزاد الشارح
 لفظ التركيب للإشارة الى ان حصول الاسم المركب ليس من ذات الكلمتين
 بل من تركيبها وقوله من كلمتين فصل يخرج به الاسم المفرد فانه اسم لكنه
 ليس بحاصل من كلمتين هذا هو المتبادر من العبارة ولكن الاولى ان يكون مجموع
 قوله كل اسم من كلمتين جنسا لا الاسم فقط حتى يرد عليه اعتراض الرضى بانه
 لاحاجة اليه ايضا كما في سائر الحدود المقدمة لانه في قسم الاسماء وان اجاب عنه العصام
 بانه لو لم يصرح لكنت العبارة هكذا وهو قولنا كل ما هو من كلمتين وعدم صحة
 جعلها قسما من الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم وقائدة ضم الشارح
 قوله (حقيقة او حكما) سيدكرها وقوله (اسمين) لبيان الكلمتين اى سواء
 كانت الكلمتان اسمين كعبلبك وخمسة عشر (او فعلان) نحو ضرب يضرب
 (او حرفين) نحو من عن وقوله (او مختلفين) يشمل المركب من اسم وفعل نحو
 انا اضرب ومن اسم وحرف نحو من زيد ومن فعل وحرف نحو ضرب من
 وقوله (وجعلهما كلمة واحدة) ناظر لكل من الاقسام يعنى سواء لم يجعل كل
 واحد من المركبات من كلمتين كلمة واحدة او جعلهما كلمة واحدة بان يجعل المركب
 اسما واحدا اما بالعلمية كعبلبك او بغيرها كفى خمسة عشر* وانما ذكر الشارح هذا
 التعميم لتحصل الفائدة فيما يقيد به المصنف وهو قوله (ليس بينهما نسبة)
 (اصلا) وقوله (لا في الحال ولا قبل التركيب) تفسير لقوله اصلا* ثم ذكر
 فائدة قوله حقيقة او حكما فقال (وانما قلنا) اى وانما قيدنا الكلمتين بالوصف
 العام الشامل للكلمتين سواء كانا كلمتين (حقيقة او) كلمتين (حكما لئلا يخرج)
 من تعريف المركب (مثل سيويه) اى ما تركب من اسم ومن صوت لانه ان كان
 المراد من الكلمتين ما يكون كلمتين حقيقة بان تكونا موضوعتين لمعنى خرج منه
 نحو سيويه (فان الجزء الاخير منه) وهو لفظ ويه (صوت غير موضوع
 لمعنى) كما هو شأن الاصوات فاذا كان صوتا (فلا يكون كلمة حقيقة) فلا يصدق
 حينئذ تعريف المركب عليه (لكنه) اى لكن الجزء الاخير (في حكم الكلمة
 حيث اجرى) اى لانه اجرى (مجرى الاسماء المبنية) كما عرفت في الاصوات
 (وقوله) اى قول المصنف في التعريف (ليس بينهما نسبة) فصل للتعريف
 اتى به (ليخرج) عن تعريف الاسم المركب المبنى (مثل عبد الله) اى مثل
 العلم الذي اصله مركب بتركيب اضافي بينهما نسبة اضافية (و) يخرج ايضا
 مثل (تأبط شرا) اى مثل العلم الذي اصله مركب وبين تأبط وشرا نسبة

في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ماهو اقرب الى الغير معربا فماهو
 ابعد منه بالطريق الاولى ان لا يكون معربا ثم انه لا يخفى ان هذا التعليل على
 هذا التوجيه انما يدل ويثبت اولوية كون القسم الاول ابعد عن كونه معربا
 من القسمين الاخيرين وكان حاصله اثبات البعدية عن الاعراب وهذا
 لا يستلزم الحاقها بالمبنيات اذ يمكن لقائل ان يقول انا لانسلم ان عدم كونه
 معربا يوجب الحاقها بالمبنيات لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث
 لا تكون اسما معربة ولا مبنية كما في العصام ولعل الشارح اشار الى ضعفه
 بصيغة التضعيف ولم يلتزمه واكتفى بالنقل والوجه الوجيه لتركه ماعلله
 في الامتحان حيث قال بقي قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر
 عن الانسان ودال على معنى بالطبع كوى للمتدم وآه للمتوجع واح للسعال
 وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره على ما يقتضيه الطبع فاذا حكي دخل
 في القسم الاول يعنى بقوله كل لفظ حكي به صوت انتهى واقول ان حاصل
 التعليل ان انه ان اريد بالحكاية في ضمن حكي انه اعم من الحكاية بنفس المحكي
 عنه وبمساهاه كان مثل قال زيد وى داخلا في القسم الاول وان اريد بها
 الحكاية بما يشبه صوت غير الانسان كما تكلف له الشارح وحمل الحكاية عليه
 يكون مثل هذا خارجا عن القسمين فيحتاج الى ان يقول في الحاقه بالمبنيات
 بانه علم الحاقه من الحاق القسمين الآخرين بالدلالة والله اعلم (المركبات)
 الظاهر أنها مبتدأ وخبره ماسياتى من قوله كل اسم وفسرها الشارح بقوله
 (اى المركبات المعدودة من المبنيات) والمتبادر منه ان باعث التفسير الاشارة
 الى ان اللام للعهد يعنى ان المراد المركبات المذكورة سابقا وهى التى عدت
 في اقسام المبنيات اعم من ان يكون مبنيا بكلا جزئيه كخمسة عشر او باحد جزئيه
 كعلبك صرح بذلك في المفصل وقال العصام جعل اللام للعهد تحمل كل اسم
 عليها مما لا يصح فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير
 هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريف المحدود اى المركبات كل اسم
 لا يلائم جعل التعريف في اخواته للمذكورات على ماهو ظاهر كلام المصنف
 وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ومبطله للجمعية لا يلائم جعل نظائرها
 معهودات فهذه العبارة من المصنف داعية الى حمل المذكورات على الاجناس
 لا المعهودات انتهى والحاصل ان حمل اللام على الجنس لاجل حمل التعريف
 عليه في المركبات وفيما سبق من اخواتها يكون اولى مما يشعر كلام الشارح به
 من حملها على العهد بقريئة هذا التفسير ويمكن ان يقال ان مراد الشارح
 من قوله اى المركبات المعدودة من المبنيات ليس لبيان كون اللام للعهد بل

كونه تشبيها لصوته بصوت الغراب نحو قال الغراب غاق والاول ليس بصوت
 عند الشارح اراد أن يحمل كلام المصنف على ما ارتضاه فقال (اذاصوت به)
 يعنى انما يكون لفظ غاق مثالا اذا صوت به (انسان) اى بصوت به على سبيل
 الحكاية عن انسان بل عن الغراب نفسه (تشبيها له) اى لقصد تشبيه صوته
 (بالغراب) اى بصوت الغراب (والثاني) اى ومثال القسم الثاني المعترف بقوله
 صوت به للبهائم (كنخ) حال كونها (مشددة او مخففة عند اناخة البعير) وقال
 بعض النحاة ان هذا القسم داخل في اسماء الافعال وارتضاه الرضى وقال
 صاحب الامتحان وأرى انه الحق لدخوله في حدها انتهى * ولما ذكر الشارح
 في الاصوات الغير المنقولة ثلاثة انواع فيما سبق وادخل كلا من الثلاثة في الاصوات
 المبنيات حيث قال وهذه كلها مبنيات والمصنف لم يذكر الا تعريف القسمين
 الاخيرين اراد الشارح ان يذكر وجه ترك المصنف للقسم الاول على طريق
 الثقل فقال (ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو) اى القسم الاول المتروك (ما) اى
 صوت (كان) اى ذلك الصوت (صوت الانسان) لاصوت الحيوان والجمادات
 هذا احتراز عن مثل غاق وقوله (ابتداء من غير تعلق بالغير) احتراز عن مثل نخ لانه
 وان كان صوت الانسان لكن المقصود به اناخة البهائم او غيرها فيكون متعلقا بالغير
 بخلاف القسم الاول لانه صوت الانسان نفسه عند عروض المعنى له (قيل) اى فى
 تعليل تركه والقائل هذا هو الفاضل الهندى (ذلك) اى وجه عدم ذكر المصنف
 لهذا القسم ثابت (لانه) اى الشأن (لما كان هذان القسمان) يعنى الاخيرين
 المذكورين (مع تعلقهما) اى مع تعلق كل منهما (بالغير) بان يكون المقصود
 بالاول حكاية الغير وبالثانى التصويت للغير فقوله مع تعلقهما متعلق بقوله
 (ملحقين) الذى هو خبر كان يعنى لما الحق القسمان اللذان وجد فيهما ما يأتى الحاقهما
 (بالاسماء المبنية) وهو وجود التعلق بالغير فان البناء من خواص الاسماء وهذه
 الاصوات ليست باسماء كأم لانها لما تعلقت بغير الانسان بالتعلقين يوهم
 ذلك التعلق انه من جنس اصوات الحيوانات. تتكلم فيما بينها وتحكى فيما بينها
 عن غيرها التى ليست من الاسماء المبنية فقوله (كان) جواب لما اى لما كان هذان
 القسمان ملحقين مع وجود التعلق بالغير كان (كون ذلك القسم) اى القسم
 الاول الغير المذكور (كذلك) اى ملحقا بالاسماء المبنية (اولى) باللاحق من
 القسمين الاخيرين (لكونه) اى انما كان هذا اولى باللاحق لكون القسم الاول
 (صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بغيره) من الحيوانات والجمادات كوى
 للتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير وما لم يتعلق بالغير

لغرض الاصدار ليحصل تشبيه لفظه (بصوت شئ) من اصوات الحيوانات
 والمجادات * ثم احوال الشارح مصحح تفسيره به الى ما بينه في السابق فقال (كما عرفت
 في القسم الثاني من الاصوات) اى من الاقسام الثلاثة التى هى من الاصوات
 (الغير المنقولة) وهو قوله ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية
 الخ هذا ما اختاره الشارح والفاضل الهندى وقال في الامتحان وتخصيص
 الحكاية بآخر القسم الثانى وهم لشمولها للكل معنى وحكما والغرض الاصلى
 من النحو معرفة التركيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما يقع غير معقول مع انه
 حينئذ لم تنحصر المبنيات فيما ذكر انتهى وقال العضام والحق ان المراد بالاصوات
 وكذا بكل قسم من اقسام المبنى ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الغرض
 منه والا لكان بيان المبنيات فى الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات
 يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع انه حكى به صوت ثم عرّف
 المصنف القسم الآخر من الاصوات فقال (اوصوت به للبهائم) يعنى القسم
 الآخر من الاصوات كل لفظ صوت به للبهائم اى للحيوان الذى هو ذوات القوائم
 الاربع * ولما اقتصر فى التعريف على البهائم كان التعريف غير جامع فاراد
 ان يفسر كلامه بالمثل على التمثيل حتى يشمل فقال (يعنى مثلا) اى يريد المصنف
 بقيد التصويت بقوله للبهائم انه صوت به مثلا للبهائم وغيرها وقوله (اى لا باختيارها)
 تفسير للتصويت يعنى ان التصويت للبهائم يكون لا باختيارها كنخ مشددة ومخففة
 لاناخة البعير (اوزجرها وودعائها) كهس بكسر الهاء وبالسین المشددة وهج بفتح
 الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم ونحو بس بضم الموحدة وسكون السين لدعاء الغنم
 (او غير ذلك) نحو سع لحث الابل وهدع لتسكين صغار الابل اذا نفرت * ثم بين
 الباعث لتفسيره بقوله مثلا فقال (وانما قلنا مثلا) اى وانما فسرنا كلام المصنف
 بقولنا مثلا (لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع) كالبعير والغنم دون
 الطيور فاذا حمل البهائم على هذا المعنى المتبادر منها (فلا يتناول) اى التعريف
 (ما) اى التصويت الذى (هو) اى ذلك التصويت (للطيور) اى لاجل الطيور
 (بل لبعض افراد الانسان) اى بل لاجل بعض افراد الانسان (ايضا) كما لا يتناول
 ما هو للطيور (كالجانين والصبيان) ثم ذكر افادة هذا التفسير للشمول فقال
 (واذا كان ذكرها) اى ذكر البهائم (على سبيل التمثيل) لاعلى سبيل التقيد
 والتخصيص (يتناول التعريف) اى تعريف هذا القسم من الاصوات (كلها)
 اى كلا من الطيور وافراد الانسان (فالاول) اى مثال القسم الاول المعروف بقوله
 كل لفظ حكى به صوت (كغاق) ولما كان للفظ غاق اعتباران احدهما اعتبار
 كونه نفس المحكى عنه ولم يبق على الصوتية نحو قال زيد غاق وبانيهما اعتبار

وانما يكون المراد بها ههنا ما لم تكن منقولة على سبيل الحكاية لانها باعتبار كونها محكية (ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع) لان الاول كوى في التعجب دال بالطبع وان الثاني كغاق حكاية للصوت واصداره على لسان الانسان تشبيها بشئ لا يخفى انه ليس بوضع وكذا الثالث لانه لم يوضع لانا خة البعير وانما هو لجرى عادة الله تعالى باناخته عند اسماعه وما ليس باسماء ليس بمبنى لان المبنى الذي هو من اقسام الاسم اخص والاسم اعم منه ونفى الاعم يستلزم نفى الاخص (وذكرها) جواب للسؤال الذي ورد على قوله ليست باسماء بانها اذا لم تكن اسماء ينبغي ان لا تذكر في عداد الاسماء فاجاب عنه بان ذكرها اى بان ذكر النحويين لتلك الاصوات (في باب الاسماء) انما هو (لاجرائها) اى لاجراء تلك الاصوات (مجراها) اى مجرى الاسماء (واخذها) اى ولاخذ الاصوات (حكما) اى حكم الاسماء بان حكمت عليها بانها امر فوعة محلا لكذا او منصوبة لكذا (وبنت) يعنى وبعد اجرائها مجرى الاسماء واخذها حكمها الحقت بالمبنيات منها لابلعربات (لجربها) اى لجرى الاصوات (مجريها) اى مجرى الاسم الذى (لاتركيب فيه من الاسماء) ولما لم يكن كل الاصوات معدودا من الاسم المبنى بل كان بعضها معربا كما اذا كانت منقولة الى المصادر وكان بعضها داخلا في اسماء الافعال ولم يكن المراد بها هذا الداخل بقرينة كونها بابا آخر اراد الشارح بعد سرده في المقدمة المذكورة بيان ماهو المراد من تعريف المصنف فقال (فلاصوات) هذا تفريع لتفسيره بقوله والمراد بالاصوات وتطبيق لتعريف المصنف بالحدود يعنى ان تعريف المصنف انما يطابق بمطابق الاصوات لان الاصوات (بهذا الاعتبار) (كل لفظ) (انما قال) اى المصنف (لفظ) مع ان الاصوات من انواع الاسم (ولم يقل اسم) اى كل اسم (لعدم الوضع فيها) اى في الاصوات بهذا الاعتبار (كما عرفت) في قول الشارح بانها ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع (حكى به) اى بهذا اللفظ (صوت) من اصوات الحيوانات او من الاصوات الحاصلة من التصاق جسم بجسم او غيرها كما مثل لها في متن الامتحان بطق بفتح الطاء وكسرها وسكون القاف حكاية وقوع الحجارة بعضها على بعض وفسر الشارح قوله حكى بقوله (اى اصدر على لسان الانسان) لان الحكاية اما بنفس المحكى عنه نحو قال زيد غاق او قال زيد نخ او اح واما بمشابهة نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب او قلت غاق قاصدا اصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب * ولما اخص الشارح مراد المصنف بالقسم الاخير كما فصله سابقا فسر الحكاية به يعنى ان الاصوات كل لفظ قصد به اصدار صوت وقوله (تشبيها) مفعول له لقوله اصدر وبيان

حكاية الصوت او تصويت البهائم او اظهار الندم (ومنها) اى ومن الانواع
التي بقيت الاصوات فيها على اصلها (مايجرى على لفظ الانسان على سبيل
الحكاية) اى هذا الجريان (بسبب ان يصدر عن نفسه) اى من ذلك الانسان
المتلفظ به (ما) اى لفظ (يشابه) ذلك اللفظ الصادر (صوت شئ) من
الاصوات (كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما) اى لاصدار لفظ (يشابه
صوت الغراب عن نفسك وحينئذ لا تقدر) انت ايضا (ان تحكم عليه او به)
الا اذا اردت لفظه وتقول قلت غاق او لفظ غاق صوت غراب (ومنها) اى
ومن الانواع التي بقيت الاصوات فيها على حالها (ما) اى صوت (يصوت به)
اى يراد باصداره التصويت (لاجل حيوان) لا على قصد الحكاية ولا على
قصد اظهار معنى يعرض له وقوله (امالزجر او دعاء او غير ذلك) بدل بعض من
لاجل (كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وحينئذ) اى وحين اذ كان المقصود منه
ذلك (ايضا) كالنوعين السابقين (لا تقدر أن تحكم عليه او به وهذه الاقسام)
اى وهذه الاقسام الثلاثة التي هي اقسام لغير المنقولة (كلها مبنيات لانتهاء التركيب
فيها) اى في تلك الاقسام فيصدق على كل منها انه غير مركب لعدم القدرة على
جعل كل منها محكوما عليه او به (واذا تلفظ بها) اى اذا اريد ان يجرى
واحدا من هذه الاقسام (على سبيل الحكاية كما اذا قلت) في النوع الاول (قال
زيد عند التعجب وى او) اى اذا قلت في النوع الثالث (عند) قصد (اناخة
البعير) قال زيد (نخ او) اى اذا قلت في النوع الثاني قال زيد (غاق عند حكاية صوت
الغراب) وقوله (فهى) جواب اذا تلفظ اى اذا اريد ان يتلفظ بتركيب من تلك
الاصوات مع العوامل فتلك الاصوات (في هذه الحالة) اى في حالة التركيب
(ايضا) كما كانت غير مركبة (مبنية) من غير تفرقة بين كونها مركبة او غير مركبة
في كونها مبنية (لكن) اى لكن كون الاصوات المركبة مبنية (لا من حيث
انها اصوات) كما كانت مبنية في حالة عدم التركيب (بل من حيث انها) اى
من حيث ان هذه الاصوات (حكاية عنها) اى عن الاصوات الساذجة المبنية
(والمراد بالاصوات ههنا) اى في القسم الذى عد من المبنيات (ما) اى اصوات
(كانت باقية على ما) اى على حالها التي (هى) اى الاصوات (عليه) وهو
قسم غير المنقولة بثلاثة انواعه المذكورة هذا احتراز عن القسم المنقول الى
المصادر واسماء الافعال وقوله (من غير نقلها على سبيل الحكاية) احتراز عن
حالتها التي ذكرها بقوله واذا تلفظ الى آخره يعنى ان المراد ههنا ما كانت باقية
على التصويت ولم تنقل على سبيل الحكاية بان جعلت مقول القول وقوله
(وهى بهذا الاعتبار) بيان لقريظة كون المراد بها هو ما كان كذلك معنى

وحكمه (اى وحكم هذا القسم (حكم اسماء الافعال) من كونها مبتداً وفاعلها
 ساداً مسدداً الخبر فتكون الجملة اسمية او كونها مع فاعلها جملة فعلية او غيرها من
 الاحكام الجارية عند النحاة فى اسماء الافعال وقال الرضى وانما سميت هذه
 الاقسام اصواتاً وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتاً لان هذه فى الاصل اما
 اصوات ساذجة لحكاية اصوات العجماوات والجمادات واصوات مقطعية معتمدة
 على المخارج لكونها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية مثل اح واف
 ولا يصوت به الحيوان فسميت باسم ساذج الصوت ف قيل اصوات وقوله (واما
 غير منقولة) عطف على قوله اما منقولة يعنى الاصوات الجارية اما غير منقولة
 من الاصوات الصرفة الى غيرها (بل باقية على ما) اى على الصفة التى
 (كانت) تلك الاصوات الصرفة (عليه) اى على تلك الصفة وقوله (حين
 كونها) ظرف لكانت اى على ما كانت عليه حين كون تلك الاصوات (اصواتاً
 ساذجة) اى صرفة (ولم تصر) تلك الاصوات الغير المنقولة (مصادر ولا اسماء
 افعال وهى) اى والتى كانت كذلك من غير المنقولة (على انواع فئتها) اى
 فبعض تلك الانواع (ما) اى صوت (يعرض للانسان عند عروض معنى له)
 اى للانسان من الندامة من شئ او التعجب من شئ (كقول المتقدم) اى من
 تعرض له الندامة واراد اظهارها (او المتعجب) اى من يعرض له ادراك امر
 غريب وينشأ منه التعجب واراد اظهاره (وى) قال فى الصحاح هو كلمة
 تعجب ويقال ويك ووى لعبدا لله وقد تدخل وى على كآن الحنفية والمشدة
 تقول ويكآن قال الخليل هى مفصلة تقول وى ثم تبدى فتقول كآن وقال
 الكسائى هو ويك فادخل عليه ان ومعناه ألم ترها اقول ومنه قوله تعالى ﴿ وَيَكُنْ
 اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ ﴾ وقوله تعالى ﴿ وَيَكُنْ لَهُ ﴾ (و) قوله (حينئذ) ظرف لقوله (لا تقدر)
 يعنى حين كانت الاصوات باقية على اصلها ولم تنقل الى المعنى الاخر لم تكن
 مبتداً ولا خبراً ولا فاعلاً وغيرها لان المبتداً ما يمكن ان تحكم عليه بشئ والخبر
 ما يمكن ان تحكم به على شئ والامر ان محال ان ههنا لانك لا تقدر (ان تحكم
 عليه) اى على ذلك الصوت (بشئ) حتى يكون مبتداً (او) ان تحكم (به)
 اى بذلك الصوت (على شئ) حتى يكون خبراً وانما امتعت القدرة بذلك لان
 وضعها لاظهار الندم او التعجب او الوجد كفا فى اح وكذا وضع غاق لحكاية
 صوت الغراب لا غير ونخ ونحوه للبعير لاسماعه لهذا الصوت لجرى العادة
 باناخذهم فلم يحتج باعتبار المعنى الذى وضع له الى جزء آخر يركب معه حتى يحكم
 عليه او به فان وقع شئ من هذا الباب مركباً فاما يقصد به اللفظ كقولك نخ
 صوت لاناخة البعير وغاق حكاية صوت الغراب لا ماهو وضع الباب عليه من

اى فاكثير بنى تيم (يوافقون الحجازيين فى بناءه) اى مافى آخره راء (واقلمهم) اى
 واكل بنى تيم (لايفرقون) فى هذا الوزن (بين ذات الراء وغيرها) اى وغير ذات الراء
 (بل يحكمون) اى يحكم اولئك الاقلون من بنى تيم (باعراب الكل) اى باعراب
 كل واحد من ذلك الوزن وقوله (نحو حزار) (علما للكوكب) مثال للمستثنى
 عند اكثرهم * ثم اراد الشارح ان يبين وجه الفرق بين ذوات الراء وغيرها حيث
 حكم الاكثرون باعراب ما ليس فيه راء وبناء مافيه راء فقال (وجه الاكثرين) اى
 وجه حكم اكثر بنى تيم ببناء مافيه راء هو (ان الراء حرف مستثقل) وقوله (لكونه)
 علة لكونه مستثقلا يعنى انما حكم للراء بالثقل لكون الراء (فى مخرجه كالكرر)
 لوجود صفة التكرير فيه (فاختيار فيه) يعنى فلكونه كالكرر اختيار فيه (البناء دفعا
 للثقل) العارض له بسبب التكرير (لانه) اى لان البناء (اخف) من الاعراب
 وقوله (اذسلوك طريقة واحدة) دليل على ان البناء اخف يعنى انما يكون البناء
 اخف لانه لعدم اقتضائه لاختلاف آخر الكلمة كان طريقة واحدة بخلاف
 الاعراب لانه لكونه مقتضيا لاختلاف الاواخر كان طرائق مختلفة والسلوك
 فى الطريقة الواحدة (اسهل من سلوك طرائق مختلفة) وهو بديهى وقال
 فى الامتحان وفيه نظر لان هذا يقتضى اختيار الفتح على الكسر وقال العصام
 هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندى واوضحه الشارح والمشهور فى كتبهم
 وجه آخر وهو ان الامالة فى ذوات الراء مستحسنة والمصحح له كسرها انتهى
 وانما كانت الامالة مستحسنة لان بنى تيم احرص للامالة لاسيما فى ذوات الراء
 (الاصوات) اى الاصوات التى عدت من المبنيات وهو مبتدأ خبره سيأتى
 وهو قوله كل لفظ * ولما كان لفظ الاصوات الذى هو المعدود من المبنيات اخص
 من مطلق الاصوات احتاج الى مقدمة تبين بها انواعها وظهر من تلك
 الانواع ماهو معرب وماهو مبنى منها فاراد الشارح ان يذكر تلك المقدمة
 فقال (اعلم ان الاصوات) اى الاصوات الغير الموضوعة للمعنى (الجارية
 على لفظ انسان) بل على لفظ العرب (امانقولة) اى من الصوت (الى باب
 المصادر) وهى ايضا نوبان لانهما اما منقولة الى المصادر (ولزمت المصدرية
 ولم تصر اسم فعل او) منقولة الى المصادر (لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل
 فالاول) وهو ما نقل من الاصوات الى المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر
 اسم فعل (مثل واهما للتعجب) فان واهما اصله صوت ثم نقل الى المصدرية
 ولزم المصدرية وهو ليس باسم فعل (وحكمه) اى وهذا النوع من الاصوات
 (حكم المصادر) فى انه يكون مفعولا مطلقا بالنصب (والثانى) وهو ما نقل
 من الاصوات الى المصادر ولم تلزم المصدرية فصارت اسم فعل (مثل مه وصه

العطف وبين قوله علما قوله فعال حال كونه للإشارة إلى ان قوله علما حال من المستكن
 في مبنى كما سيأتي * ولما كان لفظ عيان جمعا ولفظ فعال ليس بعلم لهذا الجمع فسر
 بقوله (أي لعين من الاعيان) أي لذات من الذوات * ثم بين فائدة قوله علما وقوله
 للاعيان بقوله (انما قال) أي المصنف (علما ليخرج باب فساق) لانه صفة لاعلم
 (وانما قال للاعيان ليخرج باب بخار لانه وان كان علما كما قالوا) أي بناء على ما قال
 النحاة انه علم للفجرة او الفجور خلافا لما نقل عن الشيخ الرضى كما عرفت (لكنه)
 علم (للمعاني لا للاعيان) أي لانه علم للاعيان والذوات (وقوله) أي قول المصنف
 (مؤثرا) بالنصب (صفة علما) أي صفة لفظ علما * ثم بين وجه زيادة هذا القيد
 فقال (وذكره) أي انما ذكر المصنف لفظ مؤثرا (للتبني) أي لقصد التبني
 (على انه لم يقع) أي لم يقع هذا العلم الذي هو علم للاعيان (الا كذلك) أي الا وقع
 علما مؤثرا وان جاز وقوعه علما مذكرا عند العقل وحاصل التبني ان هذا القيد
 قيد وقوعه لا احترازي ومثال ما وقع كذلك (كقطام) (علما مؤثرا) أي
 لامرأة (وعلا ب) (كذلك) أي انه علم لامرأة ايضا وقوله (مبنى) خبر للمبتدأ
 وقوله (في) (استعمال اهل) (الحجاز) تقييد لكونه مبني وزاد الشارح
 لفظ استعمال ولفظ اهل للإشارة إلى ان الاختلاف الذي حصل في بناءه
 واعرابه انما هو بين اهاليه يعني ان قوله في الحجاز مجاز حذف في كما في قوله تعالى
 ﴿واسئل القرية﴾ لان الحجاز اسم ارض ولا يسند اليها الاستعمال والى انه مخالفة
 في الاستعمال لا في الحقيقة * ثم بين وجه استعمال اهل الحجاز بقوله (لمشابهة
 فعال بمعنى الامر) يعني استعملوه كذلك لكون هذا اللفظ مشابها بباب
 فعال الذي هو بمعنى الامر (عدلا وزنة) أي من جهة العدل والزنة يعني
 ان قطام مثلا معدول عن قاطمة كما ان نزال معدول عن انزل وقوله (ومعرب)
 عطف على قوله مبنى يعني ان مثل هذا من فعال معرب (في) (استعمال)
 (بنى تميم) ولا يحتاج ههنا إلى تقدير الاهل لان بنى تميم اسم قبيلة لا اسم مكان
 كما في الاول وقوله (الا ما في آخره) استثناء من نائب الفاعل الذي استكن
 في معرب يعني معرب كل ما كان على هذا الوزن عندهم (أي الا في فعال) أي الا
 في الوزن الذي وقع (علما للاعيان الذي) وهذا التفسير للفظ ما وقوله (يكون) الخ
 تفسير للفظ (في آخره) وإشارة إلى انه ظرف مستقر صلة لما وقوله (راء) فاعل
 للظرف ويجوز أن يكون في آخره خبرا مقدما وراء مبتدأ مؤخرًا والجملة الاسمية
 صلة للموصول كجوزته صاحب المعرب زيني زاده لكن تفسير الشارح بهذا
 يأباه وقوله (فان بنى تميم) دليل للاستثناء يعني انما يستثنى من هذا الحكم
 ما في آخره راء فان بنى تميم (اختلفوا فيه) أي في ما يكون في آخره راء (فاكثرهم)

في طرف المشبه به الذي هو (بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي) يعني ان نزال
 مثلاً معدول عن انزل (للمبالغة وهذه الصفة للمبالغة في الامر) هذا بيان
 لعل العدول اى انما عدل عن الامر الفعلي لقصد المبالغة في الامر ونظيره (كفعال)
 بفتح الفاء وتشديد العين (وفعول للمبالغة في فاعل) يعني كإمكان فعال وفعول يحيان
 لقصد المبالغة في فاعل كذلك يحىء فعال في مكان افعال وانما لم يبين وجه العدول
 في طرف المشبه لكونه ظاهراً فيه اما في فعال بمعنى المصدر فلكون نحو فجار معدولا
 عن الفجور او الفجرة وفي فعال صفة فلكون يافساق معدولا عن يافسقة
 ثم اعلم ان المشابهة من جهة الزنة ظاهرة واما من جهة العدول ففيها شيء
 على ما حكاه الشارح بقوله (قال الشارح الرضى والذى) اى والرأى الذى (ارى
 ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل) بان يكون هيهات مثلاً
 معدولا عن بعد ورويد معدولا عن امهل (شئ) اى حكم (لادليل لهم) اى
 للنحاة (عليه) اى على جوازه فضلاً عن وقوعه (كيف والاصل) يعنى
 كيف يكون مع ان القاعدة (في كل معدول عن شئ ان لا يخرج) ذلك الاسم
 المعدول اليه (عن النوع الذى ذاك الشئ) اى المعدول (منه) اى من ذلك
 النوع يعنى أن كان من نوع الاسم فالواجب في المعدول ان يكون اسماً ايضاً
 فاذا كان الاصل في كل معدول ان يكون كذا (فكيف يخرج الفعل بالعدل)
 يعنى فكيف يجوز ان يخرج الفعل مثل بعد وامهل واما لهما من المعدولات
 بسبب كونه معدولا (من الفعلية) اى من نوع الفعل (الى الاسمية) اى الى نوع
 الاسم حتى جاز بعد العدل ان يقال انها اسماء الافعال (واما المبالغة) واما تشبيه
 هذا القسم بفعل بمعنى الامر في كونه معدولا لتحصل المبالغة المقصودة به
 (فهى) اى فالمبالغة المقصودة لا يحتاج حصولها الى هذا التكلف لانها
 (ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين) اى الشارح الرضى (وجهها) اى وجه
 حصول المبالغة في جميع اسماء الافعال وعدم اختصاصها في الصورة المخصوصة
 حيث بين هذا (في كلام طويل) وكان المناسب تركه لطوله (فمن اراد
 الاطلاع عليه) اى على ذلك الكلام (فليرجع اليه) اى الى ما في شرح الشيخ
 الرضى وقال العصام في حاشيته ويرد عليه يعنى يرد النقض على قوله والاصل
 في كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذاك الشئ منه بان يقال
 ان ثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة وثلاثة ثلاثة لفظ مركب وكل مركب ليس
 باسم فالمعدول اسم والمعدول عنه ليس باسم واجيب عنه بان المراد ان الاصل
 ان لا يخرج عن نوع اصله او عن نوع ما التأم منه اصله ومادة النقض من قيل
 الثانى فلا نقض (و) (فعال حال كونه) (علماء للاعيان) وزاد الشارح بين حرف

بتقدير هو مثل فجار لكن زني زاده قدم كونه صفة بعد صفة قتأمل* ولما خفي كونه معرفة اشار في تفسيره بقوله (بمعنى الفجرة او الفجور) يعني انهم يستعملون مثل هذا بمعنى الفجور او الفجرة المعرفة باللام بان يكون علما للمصدر المعرفة لا بمعنى فجرة او فجور و اشار الشارح ايضا بقوله بمعنى الفجرة والفجور الى وقوع التردد بين كونه مستعملا في المؤنث والمذكر وايداه بما نقله عن الشارح الرضى حيث قال (قال الشارح الرضى هو) اى هذا الوزن (مصدر معرف مؤنث ولم يقم لى الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا ثانيه) وانما قال هذا لان ادلتهم مرددة ومعارضة لان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا اوصفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بهما مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند الحاجة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على التردد فى كونها مؤنثة كذا فى العصام ومحصل التردد فى الدليل انهم ربما استدلوا على تأنيث اسم الفعل والمصدر الواقعين على وزن فعال بكونه مؤنثا فى استعماله صفة وعلم الشخص طردا فانهما مؤنثان كما يجيى وهذا استدلال عجيب ثم قيل فى الاستدلال على تعريفه بقرينة الواقع معرفة فى قوله * انا اقتسنا حظيتنا بيننا * فحملت برة واحتملت فجار * وجه الاستدلال ان برة علم للمرأة وفجار بمعنى الفجار ولما كانت برة معرفة لكونه علما حكم بتعريف فجار لكونه قرينة ولا شك ان هذا الاستدلال كالاول فى الغرابة وحمل كلامه على الاخرى فى التأنيث والتعريف مع عدم الاستدلال على ان الحمولة معرفة ومؤنثة بديع بل لو ثبت وصف فجار بالمؤنث المعرف بفجار القبيحة مثلا جاز الاستدلال به على الامرين التأنيث والتعريف وقوله (و) (حال كونه) (صفة) عطف على قوله مصدرا وقيد الشارح بقوله (المؤنث) اشارة الى قول الشارح الرضى حيث قال الثالث اى من هذا الوزن صفة المؤنث ولم يجيى فى صفة المذكر (مثل يافساق) (بمعنى يافسقة) وقوله (مبنى) خبر للمبتدأ وهو فعال مصدرا كما فسر الشارح بقوله (اى كل واحد من القسمين الاخيرين) وهما فعال مصدرا وفعال صفة هذا احتراز من القسم الاول وهو فعال بمعنى الامر لانه اسم فعل (مبنى) ثم ذكر وجه بناء هذين القسمين بقوله (لمشابهته) اى لمساواة كل من القسمين (له) (اى لفعال بمعنى الامر) وهو القسم الاول كما سبق من انه مبنى لكونه بمعنى الامر * ثم ذكر وجه المشابهة بقوله (عدلا وزنة) وهما تمييزان من الذات المقدرة فى النسبة بين المشابهة وبين فاعله (امازنة) اى مشابهته من جهة الوزن (فظاهر واما عدلا) اى واما مشابهته عدلا (فلما) اى ثبات للذى (ذهب اليه الحاجة من ان فعال) اى ان هذا الوزن

وليس لاحد أن يتدع صيغة لم تقلها العرب اراد الشارح ان يبين ان المصنف
اختار مذهب سيبويه وانه كيف يحاجب عن الايراد الوارد على سيبويه فقال
(قال سيبويه وهو) اى كون فعال بمعنى الامر (مطر د في الثلاثي المجرد ويرد
عليه) اى على كونه مطردا (انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد) فيحتاج الى
ان يؤول قول سيبويه وهو مطرد (فلهذا يؤول بعضهم) وهو الاندلسي
(قول سيبويه) اى قوله مطرد (بانه) اى سيبويه (اراد بالاطراد الكثرة)
يعنى بقوله مطرد أنه كثير الوقوع يعنى انه مسموع كما قال المبرد لكن لما كثرت
المسموعات (فكأنه) اى فبلغ في الكثرة حتى صار كأنه (قياس لكثرة) وفي قوله
فكأنه اشارة الى ان الاطراد ههنا مجاز عن كثرة الوقوع وقال العصام وصاحب
الامتحان انه لا يحتاج الى حمل كلامه على المجاز ليندفع هذا الايراد لان كون الشيء
قياسا لا يقتضى ان يحجى في جميع المواد فلا ينافى عدم وروده في مادة القيام والعود
لكونه قياسا حتى يحتاج الى التأويل وزاد صاحب الامتحان اشتراط كون الفعل
المذكور فعلا تاما فلا يحجى نعم وكوان انتهى * ولما كان الخلاف في كونه قياسيا
انما هو في مجيئه من الثلاثي اراد أن يبين ماهو في حكمه من الرباعى فقال (واما
في الرباعى) اى واما حكمه في الرباعى (فاتفقوا) اى فاتفقت النحاة من سيبويه
وغيره (على انه) اى على ان اسم الفعل الكائن بمعنى الامر (لم يأت) اى
لم يحجى (الا نادرا) وهذا المعنى الذى حمل عليه قوله على انه لم يأت الانادرا هو
ما اختاره العصام وغيره من المحشين في توجيه كلام الشارح لانه اذا حمل على
ظاهره وقيل ان معناه ان فعال لم يأت من الرباعى الانادرا فلا يجوز لان فعال
لم يتصور مجيئه من الرباعى وما يحجى نادرا هو قرقار وعرعار وليس بوزن فعال
بل ففعال وقرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار بمعنى تلاعبوا ايها الصبيان
بالعرعة وهى لعبة لهم لان الصبي اذا لم يجد أحد أرفع صوته فقال عرعار فاذا
سمعوا خر جوا اليه وتلاعبوا بتلك اللعبة قال * يدعو وليدهم بها عرعار * قال
المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان كما قال غاق غاق
وقال السيرافى في جواب المبرد أن الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين ل قيل قارقار
وعارعار بالالف وعند الاخفش ان فعال بمعنى الامر من الرباعى قياس والله اعلم
ثم شرع في بيان باقى المعانى لهذا الوزن فقال (وفعال) وهو مبتدأ وزاد الشارح قوله
(حال كونه) للبيان في ان قوله (مصدرا) حال من الضمير المستتر في خبره الآتى
اعنى قوله مبنى وقوله (معرفة) بالنصب صفة لقوله مصدرا وقوله (كفجار)
صفة اخرى للمصدر يعنى حال كون هذا الوزن موصوفا بصفتين احدهما
المصدرية وثانيتهما التعريف ينبغى ان يكون قوله كفجار خبرا للمبتدأ المحذوف

موضوعه لالفاظ الافعال (قال المصنف) في تعريفها (ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي) ثم اراد الشارح ان يدفع الانتقاض الوارد على تعريف المصنف بان هذا التعريف صادق على مثل الضارب امس لانه بمعنى الماضي ايضا فاجاب عنه بان لا نسلم ان هذا التعريف يصدق على مثل الضارب امس لان دلالة هذا ليست بدلالة وضعية اعني التي هي دلالة اللفظ المفرد لان الضارب وحده يدل على ذات يصدر عنه الضرب غير مقترن بزمان معين وامس وحده يدل على زمان معين بخلاف رويد وهيهات (والمتبادر) من قوله ما كان بمعنى الامر او الماضي (ان يكون هذا) اي كونه بمعناه (بحسب الوضع) بان وضع هذا اللفظ لمعنى هو معنى الفعل يعنى وضع هذا اللفظ المفرد لمعنى مركب من الحدث والزمان واذا كان المتبادر منه ان يكون بحسب الوضع (فلا يرد مثل الضارب امس) حال كونه (نقضا على التعريف) لانه لا يصدق عليه انه اسم موضوع لمعنى هو معنى الفعل بل انه يصدق عليه انهما اسمان وضع احدهما لمعنى والآخر لمعنى آخر * ثم انه لما وقع الخلاف في ان وزن فعال من الثلاثي المجرد هل هو قياسي في معنى الامر اولا اراد المصنف ان يبينه بقوله (وفعال) بفتح الفاء (اي ما يوازن) يعنى المراد من فعال ليس حصره في تلك المادة بل يعنى كل ما يوازن (بفعال) وقوله (الكائن) اشارة الى ان قوله (بمعنى الامر) ظرف مستقر بتقدير المتعلق معرفة لكونه صفة للمعرفة وهو فعال فان المراد به اللفظ وقال بعضهم ان فعال مبتدأ و بمعنى الامر خبره ولعل ذلك البعض اختار كونه خبرا لتحصيل الفائدة وهو تعيين معناه بخلاف كونه صفة لانه لا فائدة في التوصيف بكونه بمعنى الامر لانه لم يوجد فعال بمعنى الماضي حتى يحترز عنه ويمكن ان يقال ان التوصيف للاحتراز عن كونه مصدرا او غيره كما سيحىء وكذا قوله (المشتق) للاشارة الى ان قوله (من الثلاثي) (المجرد) ظرف مستقر صفة للامر هذا ما اختاره الشارح والعصام وضعفه العرب المشهور بزني زاد واختار كونه صفة بعد صفة لفعال او حالا بعد حال واختار في الامتحان كونهما حالا وقوله فعال مبتدأ وقوله (قياس) خبره وفسره الشارح بقوله (اي قياسي) لتصحيح الحمل لان القياس بدون حرف النسبة لا يتحد بالمبتدأ فاحتاج الى التصحيح اما بالتزام حذف حرف النسبة حتى يكون معناه ان فعال بمعنى الامر منسوب الى القياس او بتقدير ذو اي كونه كذلك ذو قياس مثال ما كان كذلك (كنزال بمعنى انزل) مشتقا من النزول الثلاثي * ولما وقع الخلاف بين سيبويه والمبرد في كون فعال بمعنى الامر قياسيا او مسموعا فقال سيبويه انه قياسي وقال المبرد انه مسموع لانه لو كان قياسيا لجاز أن يقال قوام وقعاد في قم واقعد

الامر او الماضى بان يكون علاماه اراد الشارح ان يبين مرادهم بما هو الظاهر
من الاحتمالات فيه فقال (والذى) اى الامر الذى (حملهم) اى حمل النجاة
(على ان قالوا ان هذه الكلمات) من رويد وهيات (وامثالها) من الاسماء
التي يفهم منها معنى الفعل (ليست بافعال) اى حقيقة بل هى اسماء (مع تأديتها)
اى مع ان كلا منها يؤدى (معانى الافعال) من الامر والماضى وغيرها
وقوله والذى مبتدأ وقوله (امر لفظى) خبره اى الذى حملهم على هذا القول
امر لفظى لاحقيقى يعنى نفى الفعلية عنها ليس لعدم كون معناها فعلا بل الامر آخر
(وهو) اى الامر اللفظى الذى هو الحامل لهم على هذا القول (ان صيغها)
اى ان صيغة هذه الاسماء (مخالفة لصيغ الافعال) اى لصورة الافعال
المضبوطة بوزن معلوم من هيئة الماضى والامر الحاضر وقوله (وانها)
عطف على ان صيغها كعطف التفسير او كعطف اخص على العام يعنى
وان هذا الامر الحامل على ذلك ان تلك الاسماء (لا تتصرف تصرفها) يعنى
انها لا تقبل التصرف كتصرف الافعال بان يكون لها مفرد وتثنية وجمع
ومذكر ومؤنث وقوله (لانها) معطوف على قوله امر لفظى يعنى انه ليس
مرادهم بقولهم فى مقام الاثبات مع تأديتها معانى الافعال ان اسماء الافعال
وان لم تكن افعالا لكنها (موضوعة لصيغ الافعال) لكونها مؤدية لمعانيها
(على ان يكون) اى بناء على ان يكون لفظ (رويد مثلاً موضوعاً لكلمة
امهل) ثم ايد هذا بتزييف الشارح الرضى لهذا القول حيث قال (وقال الشارح
الرضى وليس ما) اى ليس القول الذى (قال بعضهم) ناشئاً عن التوهم من
كون اسماء الافعال مؤدية لمعانى الافعال وهو (ان صه مثلاً اسم للفظ اسكت
الذى هو دال على معنى الفعل) وهو ما يدل بهيئته على الزمان وبمادته على
الحدث كما هو شأن الفعل واذا كان لفظ صه اسماً للفظ اسكت الدال على
معنى الفعل (فهو) اى لفظ صه (علم للفظ الفعل) وهو اسكت (للمعناه)
اى ليس اسماً دالاً على معناه فقوله ما قال اسم ليس وقوله (بشيء) خبره
يعنى ليس ما قال هذا البعض بشيء معتبر مسموع فى هذا الباب لانه لو كان اسم صه
علماً موضوعاً للفظ اسكت لفهم لفظ اسكت فى كل وقت من اوقات اطلاق لفظة
صه وليس كذلك (اذا العربى القح) بضم القاف الخالص يعنى لان العربى
الخاص (ربما يقول صه) ويفهم منه طلب السكوت من المخاطب (مع انه
لم يخطر بباله) اى بقلبه (لفظ اسكت) ولو كان معناه لخطر بقلبه وقوله
(وربما) ترق يعنى وربما (لم يسمعه) اى ذلك العربى القح لفظ اسكت
(اصلاً) فضلاً عن ان يخطر بباله (ولهذا) اى ولكون اسماء الافعال غير

(ها) اى الامر والماضى (من اقسام مبنى الاصل) وكل اسم يكون معناه كذلك فهو مبنى فاذا كانا موصوفين بكونهما من اقسام مبنى الاصل (فعلة بنائها) اى علة بناء اسماء الافعال مطلقا (كونها) اى كون تلك الاسماء (مشابهة) اى مناسبة (لمبنى الاصل) فى وقوعها موقعه * ولما وقع الاعتراض على التعريف بانتقاضه بالاسماء التى ليست بمعنى الامر او الماضى فيلزم ان يكون غير جامع دفعه بقوله (فما قيل) اى اذا انحصرت اسماء الافعال بكونها بمعنى احد الامرين فقط فتحتاج فى دفع ما قيل (اف) يعنى ان لفظ اف ليس بمعنى الامر ولا بمعنى الماضى بل بمعنى المضارع لكونه (بمعنى أتضجر) على صيغة المتكلم للمضارع (واوّه) بتشديد الواو يعنى وكذا لفظ اوّه ليس بمعناها بل هو بمعنى المضارع ايضا لكونه (بمعنى أتوجع) مع انهما من اسماء الافعال فينبذ نحتاج الى ان نقول (فلمراد به) يعنى لانسلم لزوم عدم صدق التعريف عليهما وانما يلزم لو كان المراد بكل واحد من أتضجر وأتوجع معناها الاصلى الذى هو المضارع بل المراد بكل واحد منهما معنى الماضى فان المراد باف معنى (تضجرت و) باتوجع معنى (توجعت) ولما كانت القاعدة فى الانشائيات فى نحو بعت واشتريت ان يعبر عنها بالمضارع الحالى لوقوعها فى وقت التكلم (عبر عنه) اى عن كل واحد من تضجرت وتوجعت (بالمضارع) اى بأتضجر وأتوجع (لان المعنى على الانشاء) اى معناها محمول على انشاء التضجر والتوجع (وهو) اى المعنى المحمول على الانشاء (انسب بان يعبر عنه) اى عن ذلك المعنى الانشائى (بالمضارع الحالى) اى بصيغة المضارع الذى يراد به الحال * ثم شرع فى امثلتهما مع الاشارة الى التمثيل بنوعى الفعل من اللازم والمتعدى فقال (مثل رويد زيدا اى امهله) وقوله (مثال) خبر للمبتدأ المحذوف اى مثل رويد زيدا مثال (لما) اى لاسم الفعل الذى (هو) مقارن (بمعنى الامر) وهو فعل متعد وهو معنى امهله (وهيئات ذاك) وفى هيئات ثلاث لغات احداها (بفتح التاء) وهو (فى لغة الحجاز وبكسرهما) اى وثانيتها بكسر التاء وهو (فى لغة بنى تميم وبالضم) اى وثالثتها بضم التاء وهو (فى لغة بعضهم) اى بعض بنى تميم او بعض العرب (اى بعد) (مثال) اى قوله هيئات مثال (لما) اى لاسم الفعل الذى (هو) مقارن (بمعنى الماضى) وهو فعل لازم * ثم اراد الشارح ان يذكر وجه تقديم الامر على الماضى لتقدمه بالطبع لكونه مشتقا منه فقال (وقد تم الامر) اى وانما قدم المصنف الامر فى التعريف على الماضى (لان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر) يعنى ان اكثر ما وقع من اسماء الافعال ورد بمعنى الامر فقدم فى التعريف للاشارة الى هذا * ثم انه لما اختلفت اقوالهم فى هذا الباب فى ان اسماء الافعال هل هى موضوعة لمعنى يشبه معنى

لم تحصل المقابلة بين هذا الوجه وبين الوجه الاول فلا يحصل الفرق بينهما
ولا معنى ذا وحده لكونها زائدة ههنا فتعين ان يكون بمعنى المجموع منهما
واليه اشار الشارح بقوله (فالمفهوم من مجموعهما اى شئ) وفي العاصم والاولى
ان ذا لا تجيء موصولة ولا زائدة الابدعا ومن الاستفهاميتين والاولى في ماذا هو
او من ذا هو خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذى واما قولك من ذا
قائما فذا اسم اشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذى ان تكون زائدة وان يكون اسم
اشارة كما في قوله تعالى ﴿ ام من هذا الذى ﴾ فان هاء التثنية لا تدخل الاعلى اسم
الاشارة انتهى ملخصا * ثم شرع في بيان كيفية جواب هذا الوجه فقال
(و) (حينئذ) اى وحين اذا كان ماذا بمعنى اى شئ (جوابه) اى يكون المناسب
في جواب السؤال بما ذا صنعت على هذا التوجيه منصوبا لان جوابه
بالمناسب (نصب) (اى منصوب على انه) اى بناء على انه اى على ان اللفظ
الذى يحيا به (مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام) بالنصب اى
صنعت الاكرام (ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة
فعلية) اما في الجواب فظاهر واما في السؤال فلان ماذا مفعول للفعل الذى
بعده * ولما لم تكن علة الرفع في الاول وعلة النصب في الثانى وهو مطابقة
الجواب للسؤال علة موجبة لوقوع التخالف فيها اشار الشارح بقوله (ويجوز
في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثانى رفعه على ان يكون
خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المصنف) حيث لم يقل والاولى في جوابه
او الاحسن وامثالهما من العبارات الدالة على استحسان قوله (لان فوات
المطابقة بين السؤال والجواب مغن عنه) لان من المعلوم ان مراعاة مطابقة
الجواب للسؤال ليست بواجبة بل هي امر استحسانى لانه قد يتخالف ولو كانت
واجبة لم يجز تخلفها * ولما فرغ المصنف من مسائل الموصولات شرع في مسائل
اسماء الافعال التى هي معدودة من المبنيات فقال (اسماء الافعال) اى الاسماء
التى معانيها معانى الافعال وهو مبتدأ وقوله (ما كان) خبره وقول الشارح (اى
اسم كان) للاشارة الى ان ما عبارة عن الاسم بقرينة كونها من المبنيات العارضة
وانما فسر د بمفرد لكون المقام مقام التعريف الذى هو للجنس لا للافراد وقوله
(بمعنى الامر) خبر منصوب لكان اى اسم كان معناه المفهوم منه مقارنا بالمعنى
المفهوم من لفظ الامر كما سيحى وجهه وقوله (او الماضى) بيان لتوعى اسماء
الافعال يعنى ان اسماء الافعال نوعان احدهما ما كان مقارنا بمعنى الامر
والاخر ما كان مقارنا بمعنى الماضى * ثم اشار الشارح الى دليل بناء هذه الاسماء
بصورة الصفة فقال (اللذين) بصيغة التثنية اى بمعنى الامر او الماضى اللذين

يساعد الخط على كلا الاحتمالين اختار الشارح الاحتمال الاول حيث فسر بقوله
 (اى مرفوع) واشار العصام في حاشيته الى الاحتمال الثانى حيث قال ولك
 ان تجعله فعلا مجهولا انتهى يعنى بان يكون رفع فعلا مجهولا ونائب الفاعل
 الذى تحته راجعا الى المبتدأ والجملة الفعلية خبره ولا يخفى ان ما اختاره الشارح
 اولى وان كان محتسجا الى جعل المصدر بمعنى المفعول لانه مفرد مطابق لما هو
 الاصل فى الخبر * ثم اشار الى المعنى المتقتضى للرفع بقوله (على) اى على ان اللفظ
 الذى يحاب به (خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت) فى جوابه (الاكرام) اى لفظ
 الاكرام بالرفع وتقدير الكلام مع المبتدأ المحذوف ما فسر بقوله (اى الذى) وهو
 المبتدأ وقوله (صنعت) بصيغة المتكلم صلته والضمير المنسوب فى صنعته راجع
 الى الموصول وقوله (الاكرام) خبر المبتدأ وقوله (ليكون) دليل على كون
 الجواب مرفوعا يعنى انما يكون جوابه رفع على هذا التوجيه ليكون (الجواب
 مطابقا للسؤال فى كون كل منهما) اى من السؤال والجواب (جملة اسمية) ثم
 شرع فى بيان الوجه الآخر وفى جوابه المناسب فقال (و) (الوجه) (الآخر)
 وزاد الشارح كلمة الوجه ليظهر موصوف كلمة الآخر الذى هو اسم التفضيل
 اى الوجه الآخر من الوجهين (ان معناه) اى معنى ماذا مطلقا (اى شئ)
 ولما كان لفظ ماذا فى الوجه الاول مركبا من ما ومن ذا فاما وحده يدل على معنى
 اى شئ من قيل لفظ واحد دال على المعنى المركب وذا وحده يدل على معنى
 الذى فلم يبق فى هذا الوجه احتمال كون ذا زائدة واما فى هذا الوجه فيحتمل
 كونها زائدة كما قال الشارح (وههنا عبارتان) اى فى هذا الوجه يحتمل عبارتين
 (احدهما) اى احدى عبارتتي (ان ماذا بكما لها) اى بمجموع ما وذا يعنى
 بهيئته الاجتماعية (بمعنى اى شئ) اى معنى اى شئ مأخوذ من المجموع
 لان اى شئ مأخوذ من ما وحده كما فى الوجه الاول (والثانية) اى العبارة الثانية
 من عبارتتي المحتملتين (ان ما) وحده (معناه اى شئ) اى مجموع اى شئ
 مأخوذ من ما كما كان فى الوجه الاول (وذا زائدة) اى وحينئذ تكون ذا زائدة
 لانه لم يبق لها معنى حتى تدل عليه * ثم قال (والظاهر) اى الراجح من عبارتتي
 هى العبارة الاولى وهى (ان مؤداهما) اى مؤدى ما وذا (واحد) لا ينفك احدهما
 عن الآخر فى الدلالة على هذا المعنى (فان معنى قولهم) اى معنى قول القوم
 (انها) اى كلمة ماذا (بكما لها) اى بمجموعها (بمعنى اى شئ) فالمعنى المفهوم
 من هذا القول (انه) اى الشان (ليس لكل منهما) اى من ما وذا (معنى
 بالاستقلال) بان يكون لما معنى مستقل ولذا معنى مستقل آخر وانما لم يكن كذلك
 (ليكون كلمة ذا زائدة) ههنا فالمعنى الذى هو اى شئ ليس معنى ما وحده والا

في المستثنى (مثل يا ايها الرجل) لان اى ههنا موصوفة مبنية (كما استثنى التي)
 اى كما استثنى المصنف الموصولة التي (حذف صدر صلتها لانه) اى لان المصنف
 (ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى) حال كونه (مفردا معرفة فهو مبنى)
 سواء كان من لفظ اى واية او غيرها (وبناء الموصوفة) اى وبناء كل واحدة من
 الكلمتين حال كونها موصوفة (لهذا) اى لكونها داخلية في المنادى المفرد
 معرفة فاذا بنيت لكونها منادى حصل المقصود (فلا حاجة الى الذكر ثانيا)
 لانه حينئذ يلزم تحصيل الحاصل * ثم شرع المصنف في مسائل ماذا من حيث
 الاحتمالات الجارية في معناها ومن حيث ان تغير معناها يقتضى التغير في جوابها
 فقال (وفي) توسيط الشارح بين الجار والمجرور لفظ (قولهم) يفيد أن استعمال
 (ماذا صنعت) ليس بكلام مخصوص بل شائع مشهور متداول في محاوراتهم
 ويحتمل ان تكون فائدة الزيادة تصحيح دخول الجار فيه بان يكون المراد من ماذا
 صنعت لفظه والحاصل ان في ماذا صنعت ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (وجهان)
 مبتدأ مؤخر يعنى ان في ماذا صنعت اى المركب من الاستفهامية الواقعة بعدها
 لفظة ذا الموصولة ومن فعل مخاطب غير مشتمل على ضمير المفعول الراجع اليه
 توجيهين في معنى ماذا (احدهما) اى احد الوجهين وتوسيط الشارح قوله
 (ان معناه) للإشارة الى ان قوله (ما الذى) خبر لقوله احدهما لكن مجرد قوله
 ما الذى لا يرتبط بالمبتدأ لان المبتدأ عبارة عن الوجه بمعنى التوجيه والتوجيه
 يقتضى ان يكون تصديقا لانه لا يقال وجهت زيدا بل يقال وجهت بان زيدا
 قائم او قاعد فيقتضى ان يصحح قول المصنف بان يقال ان مراده من احد الوجهين
 ان معنى ماذا هو ما الذى وقوله (على ان يكون) بيان لطريق التوجيه الاول
 بان يقول ان كون معنى ماذا بمعنى ما الذى بناء على ان يكون (ذا) اى لفظ ذا
 وحده (بمعنى الذى فيكون التقدير) اى تقدير مجموع الكلام (اى شئ الذى
 صنعت) قوله اى شئ مأخوذ من الاستفهامية وقوله الذى مأخوذ من ذا
 ولما كان ذا على هذا التقدير موصولا وجملة صنعت صلتها فيقتضى العائد فسر
 الشارح بقوله (اى صنعته) يعنى العائد الى الموصول مخدوف * ثم اراد توجيه
 اعراب ماذا بعد توجيهه معناه فقال (فما) اى كلمة ما فى ماذا (مبتدأ وما) اى
 والكلمة التي (بعده) اى بعد ما وهو ذا بمعنى الذى ههنا (خبره) والجملة الحاصلة
 منهما جملة اسمية (او بالعكس) بان يكون ما الاستفهامية خبرا مقدما والموصول
 مبتدأ مؤخرا * ثم شرع في بيان كيفية الجواب المطابق لهذا التوجيه فقال (و)
 (حينئذ) اى حين اذا كان ماذا بمعنى ما الذى (جوابه) اى يكون المناسب في جواب
 السؤال (رفع) ولما احتمل ان يكون قوله رفع اسم ان يبدن فعلا مجهولا حيث

خلاف ماهو الاصل فيهما (لانه التزم فيهما) اى فى كل واحدة من كلمة اى واية
 (الاضافة) اى اضافتهما (الى المفرد) وقوله (التي) صفة الاضافة اى الاضافة
 التى (هى من خواص الاسم المتمكن) اى الاسم المنصرف الذى يقبل الجر
 بالكسر بخلاف غير المنصرف وقوله (فليرد) تفرع على قوله لاضافة المفرد
 حينئذ لا يرد التقض بكلمة (حيث واذا واذا) لانها وان كانت اسماء التزم فيها
 الاضافة لكن الاضافة الملتزمة فيها هى الاضافة الى الجملة لا الى المفرد التى هى
 من خواص الاسم المتمكن وقوله (الا) استثناء مفرغ وقوله (اذا) ظرف
 لقوله معرفة وتوسيط الشارح قوله (كانت موصولة) ليحصل الاحتراز عما اذا
 كانت موصوفة لانها اذا كانتا موصوفتين فهما مبنيان مطاقا كما سيحىء ولم يتعرض له
 المصنف لان سياق كلامه يدل على هذا القيد وهو قوله (حذف صدر صلتها)
 فان ذكر الصلة مفعول عنه يعنى ان كل واحدة من الموصولتين معرفة فى جميع
 الاوقات الاوقت كونها موصولة وحذف صدر صلتها اى صلة كل واحدة
 من الكلمتين العربيتين ومثال حذف صدر الصلة (نحو قوله تعالى ثم لنزعن
 من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا) وهذا (فيمن) اى فى قراءة من (قرأ)
 كلمة اشد (بالضم) على انه خبر للمبتدأ وهو الضمير المرفوع المنفصل فى التفسير
 الذى فسر به الشارح بقوله (اي ايهم هو اشد) ثم شرع فى بيان وجه كونها مبنية
 فى هذه الصورة فقال (وانما بنيت) اى انما بنيت كل واحدة منهما حال كونها
 (موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكد شبهه) اى لوجود تأكيد مشابهة
 المذكور (الحرف) لانها لما كانت موصولة كانت مشابهة للحروف فى الاحتياج
 وهو احتياجه الى الصلة * ثم لما حصل لها المشابهة الاخرى (من جهة الاحتياج
 الى امر غير الصلة) وهو حذف صدر الصلة زادها الاحتياج الآخر فتأكد
 الاحتياج القديم فاضمحت علة الاعراب * ولما كان الاصل فى المبنى ان يبنى على
 السكون احتاج الى علة اخرى للبناء على الحركة فقال (وبنيت) كل واحدة
 منهما (على الضم تشبيها لها) اى لجعلها مشبهة (بالغايات) نحو قبل وبعد
 وقوله (لانه حذف منها) اى من كل واحدة منهما بيان لوجه التشبيه يعنى
 انها مشبهة بالغايات فى الحذف فى كل منها ومن الغايات (بعض ما يوضحها) وبينها
 لانه حذف منها بعض ما يوضحها وهو صدر الصلة (كما حذف من الغايات ما بينها
 وهو المضاف اليه) ثم شرع فى بيان الفرق بين كونها موصولة وبين كونها
 موصوفة حيث استثنى الاول ولم يتعرض للثانى فقال (ولم يستثنى) اى وانما
 لم يستثن المصنف (الموصوفة) اى الحالة التى كانت كل واحدة منهما
 موصوفة مع ان استثناءها لازم ايضا (لبنائه) وعدم استثناءه مستلزم لدخولها

الشارح بقوله (لا يشاركها) أى لا يشارك كل واحدة من الكلمتين (فى الاعراب) أى فى كونها معربة (غيرها) أى غير كل واحدة من الكلمتين حال كون ذلك الغير (من الموصولات) أى من باقى الموصولات (الاعلى اختلاف) أى لا يشارك فى كونها معربة الا مع وصف الاختلاف وتلك المشاركة (فى) كلمة (الldان والتان وفى) كلمة (ذوالطائية) يعنى اتفاق النحاة فى كون بعض الموصولات معربا محصور فى هاتين الكلمتين دون سائر الموصولات لان بعض البواقى من الموصولات معرب ايضا لكنه معرب بالاختلاف كما فى اللذان والتان وذوالطائية وقد سبق بيان الاختلاف الواقع فى الاعراب والبناء فى اللذان والتان واما فى ذو فان منهم من يعربه مع لزوم صيغة الافراد والتذكير فى استعماله نحو قوله * فامارجال موسرون ايتهم * فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا * يعنى اما الرجال الاغنياء الذين ايتهم فالذى يكفينى من الذى حصل عندهم ما كفاني من المؤونة وغيرها فان قوله من ذى مجرور بالياء بالجار الذى هو من فاستعمل ذو معربا فى هذا القول وقال فى الامتحان وذوالطائية مبنية فى اشهر اللغات لاتصرف تقول جاني ذو فعل وذو فعلا ورأيت ذو فعلوا وقد تغير فى التذكير والافراد وغيرها أى التانيث والتثنية والجمع مع اعراب جميع متصرفاتها حملا على الذى بمعنى صاحب نحو هذان ذوا اعرف وهاتان ذواتا اعرف وهؤلاء ذووا اعرف وذوات اعرف ومنهم من يقول ذوللمذكر وذات مضمومة للمؤنث ويوجدان فى كل حال ومنهم من يقول فى جمع المؤنث ذوات مضمومة فى كل الاحوال انتهى واعترض العصام على الشارح على حمل قوله وحدها على الحصر بالاعراب الاتفاقي واثبات الاعراب الاختلافى لبعض الموصولات الباقية حيث قال نص المصنف بقوله وحدها على رد اعراب اللذان وذوالطائية يعنى انهما ليستا بمعربتين عند المصنف فقوله وهى معربة وحدها محمول على ان مطلق الاعراب مختص بهاتين الكلمتين دون سائر الموصولات * ثم قال وقد وضع الشارح ما قصده يعنى ما قصد المصنف بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق عليه ويمكن ان يحجب من طرف الشارح بان وجود الاختلاف بين النحاة فى اللذان وذوالطائية مشهور وان لم يذهب اليه المصنف ومع قيام جواز كون المصنف غير منكر لهذا الخلاف يكون حمله على وجه لا يشعر بالانكار كما حمله الشارح عليه اولى من حمله على وجه يشعر بالانكار كما حمله عليه المحشى فلذا اختار الشارح العلامة هذا الوجه الاول * ثم شرع الشارح فى بيان وجه كون الكلمتين معربتين من بين الموصولات فقال (وانما اعربت) أى انما اعربت كل واحدة من اى واية مع ان الاصل فيهما هو البناء وكونهما معربين على

ان المركب من الشبوت والانتفاء عدمى على انه يمكن ان يأخذه مركبا مع اندفاع
التوهم بان الثابت غير المتنى فافهم * ولما اكتفى المصنف بالتشبيه ولم يتعرض
لامثلتها اراد الشارح ان يبين الامثلة فقال (فاى الموصولة) اى مثال كلمة اى التى
وقعت موصولة (نحو اضرب ايهم لقيت) فاى بالنصب لكونه مفعول اضرب
وهو مضاف الى ضمير الجمع وجملة لقيت صلتها (والاستفهامية) اى مثال هذه
الكلمة التى وقعت استفهامية (نحو ايهم اخوك وايهم لقيت) فاى مرفوع
لفظا على انه مبتدا ومضاف الى الضمير واخوك خبره (والشرطية) اى ومثال
كلمة اى التى وقعت شرطية نحو قوله تعالى (ايا ما تدعوا فله الاسباء الحسنى) فقوله
ايا منصوب لفظا على انه مفعول لفعل الشرط وهو تدعوا وما زائدة وجملة له الاسباء
الحسنى جزاء الشرط ومعنى الآية اى اسم من الاسمين المذكورين وهما ما ذكرنا
فى اول الآية من قوله تعالى ﴿قل ادعوا الله وادعوا الرحمن﴾ فنداءه تعالى بهما
جائز لان الله اسماء كثيرة حسنة (والموصوفة) اى مثال الكلمة التى وقعت موصوفة
(نحو يا ايها الرجل) فاى منادى مبنى على ما يرفع به وهو الضمة ومعرفة لكونه
منادى والرجل صفة واختلفوا فى ان اى هل تكون موصوفة بالنكرة فالأخفش
اجاز كونها نكرة موصوفة. وخص الشيخ الرضى كونها معرفة بالنداء * ولما توجه
على هذا الحصر سؤال وجواب ذكره الشارح بقوله (قيل اى) اى كلمة اى
(تقع صفة اتفاقا) بين النحاة فى قوله مررت برجل اى رجل فيلزم على المصنف
ان يقول واى كما الا فى التامة (فلم جعلها المصنف كمن التى لا تقع صفة اصلا واجيب
بان ايا الواقعة صفة هى فى الاصل) ليست بصفة بل هى (استفهامية) فى الاصل
(لان معنى مررت برجل اى رجل) ليس معناه توصيف الرجل الاول باى
بل معناه ان هذا الرجل (رجل عظيم يسئل عن حاله) اى حاله التى تكون
سببا لعظمته لانه عظيم (لا يعرفه كل احد) وهذا الجهل يكون سببا
للسؤال واذا كان معناه هذا (فقلت) تلك الكلمة (عن الاستفهامية الى
الصفة) فان سبب الاستفهام هو الجهل فى ذات المسؤل عنه اوفى صفة وسبب
الجهل توصيف الرجل بالعظمة فيكون من قبيل اطلاق المسبب على السبب
(وهى) ولما كان هذا الضمير مفردا مع ان كلمة اى واى مشتركتان فى الحكم
الاتى اراد الشارح ان يصحح ارجاع الضمير المفرد المؤنث ففسره بقوله (اى
كل واحدة من اى واى) يعنى كل واحدة من هاتين الكلمتين (معربة) وقيد الشارح
كونها معربة بقوله (بالاتفاق) ليظهر فائدة التثنية بقوله (وحدها) يعنى ان
تقييد المصنف بقوله وحدها وان القصر المستفاد منه انما هو قصر اضافى
بالنسبة الى الاختلاف الواقع فى البواقي من الموصولات كما هو مقتضى تفسير

موصوفة بمفرد (نحو قوله) اى قول حسان بن ثابت رضى الله عنه فى مقام
الافتخار والابتهاج فى كوننا من امة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم اى نحو قوله
من غيرنا فى قوله (وكفى بنا فضلا على من غيرنا * حب النبي محمد ايانا * اى على شخص
غيرنا) وحب النبي فاعل كفى وهو مضاف الى فاعله وهو النبي وايانا مفعوله
وقوله فضلا حال من حب النبي وحب النبي وان كان مؤخرا لكنه مقدم فى الرتبة
لكونه فاعل كفى وقوله على من متعلق بالفضل ومن موصوفة وغيرنا بالجر صفة
يعنى كفى حب نبينا محمد عليه السلام ايانا يعنى احبابه وامته حال كون ذلك الحب
فضيلة عظيمة على امة غيرنا اى غير امة محمد عليه السلام من الامم (او) تكون
موصوفة بجملة (نحو من جاءك قد اكرمه) فمن مبتدأ وجملة جاءك صفة وجملة قد
اكرمه خبره وقوله (الافى التامة) استثناء من الظرف المستقر وظرف له اى ان
لفظ من كائن مثل ما فى جميع الامور المذكورة الافى التامة (والصفة) يعنى لا تكون
من تامة ولا صفة كما قال الشارح (فان كلمة من لا تحبى تامة ولا صفة) و اشار بقوله
لا تحبى الى ان عدم كونها مستعملة فى التامة والصفة انما هو لعدم ورودها فى كلام
العرب وقال العصام وفيه رد لابي على حيث اثبت محبى كلمة من فى التامة وقال
فى القاموس انها تحبى نكرة تامة فاختار المصنف عدم ثبوته حيث نص عليه وفيه
مباحث اهملها المصنف منها ان كلمة من خصت بما يعلم وخصت بما لا يعلم واما نحو
قوله تعالى ﴿فمنهم من يشبى على بطنه﴾ ونفسه واسبواها حيث استعملت من فى الآية
الاولى فيما لا يعلم واستعملت كلمة ما فى الآية الثانية فيما يعلم فقال صاحب الامتحان
انهما مجازان ومنها انها يقعان على الواحد والمذكر والمثنى والجمع
والمؤنث ومنها ان لفظهما مفرد مذكر وقديعبر بهما عن المؤنث والمثنى والجمع
فيحمل تارة على اللفظ ويقال ضربت من قام من الانسانين او الاناسى او الهندين
او الهندات ويقال ايضا عرفت ما فعلته من الامرين او الامور وقديحمل تارة
على المعنى فيقال ضربت من قام وقاما وقاموا وقامت وقن وعرفت ما فعلته وفعلتهما
وفعلتهما والحمل على اللفظ اكثر من الحمل على المعنى كذا فى الامتحان (واى)
اى حكم هذا اللفظ الذى كان معدودا من الموصولات حال كونه (للمذكر)
اذا كان مجردا عن التاء (واتية) اى وحكم لفظ اية حال كونها (للمؤنث)
اذا كان بالتاء (مكن) اى حكمهما مثل حكم من (فى ثبوت الامور الاربعة)
وهى وقوعها موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة (وانتفاء التامة
والصفة) اى فى انتفاء التامة والصفة يعنى ان هاتين الكلمتين تقعان موصولة
واستفهامية وشرطية وموصوفة ولا تقعان تامة وصفة ولا ينفى ان وجه الشبه
متعدد من ثبوت الامور ومن انتفاء الامرين لانه مركب منهما فلا يتوهم

ان يقول ولا موصوف لانه كما يجب الاحتراز عن الموصولة والموصوفة يجب الاحتراز ايضا عن الصفة كما سيحيى بعدها اقول بل يجب ايضا ان يحتترز عن الاستفهامية بان يقول ولا استفهام كافي الامتحان ويمكن ان يقال ان مراد الشارح الذى فسر هابه وحصر الاحتراز عن الامرين ليس تفسيراً حقيقياً لها بل مراده منه الاحتراز عن بعض ماعداه ويحتمل ان يقال ان مراده بالاحتياج احتياج المقدم الى المؤخر واحتياج الموصول والموصوف من هذا القبيل واما احتياج الصفة الى الموصوف فمن قبيل احتياج المتأخر الى المتقدم فامل وقوله ((بمعنى شئ)) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة لتامة * ولما وقع الاختلاف بين النحاة فى ان التامة هل هى بمعنى شئ المنكر او المعرفة اراد الشارح ان يذكر هذين المذهبين فقال (منكر) اى التامة التى تكون بمعنى شئ انما هى بمعنى شئ منكر (عند ابى على والشئ المعرفة) اى وانها بمعنى الشئ المعرفة باللام (عند سيبويه) ولما ذهب المصنف الى مذهب ابى على قدمه الشارح ومثاله نحو قوله تعالى ﴿فَعَمَاهُ﴾ فاذا فسرت على المذهب الاول قيل (اى نعم شئ هو) بان يكون فاعل نعم هو ما وانما يجوز كونه فاعلا لكونه بمعنى الشئ المعرفة وسيدكر الشارح سائر احوالها فى افعال المدح (وصفة) اى ما الاسمية صفة يعنى تكون صفة لنكرة لافادة الابهام فى تلك النكرة (نحو اضربه ضربا) ثم فسره الشارح بقوله (اى ضرب كان) يعنى فائدة توصيف تلك النكرة بما تعمم الضرب بانه باى ضرب تضربه يحصل المطلوب واختلف فى حال التى تلى النكرة من افادة الابهام وتوكيد التكثير فقال بعضهم انها اسم فعلى مثلاما مثلا مثل وقال بعضهم انها زائدة وقيل انها حرف للتقليل وفائدة ما هذه اما التحقير او التعظيم او التوزيع فعلى اضربه ضربا ما هو ضربا حقيرا او عظيما او نوعا من الضربات او ضربا قليلا وقوله ((ومن كذلك)) جملة اسمية معطوفة على جملة ما الاسمية موصولة الخ يعنى ان من التى من اقسام الاسم كافي كونها مشتركة بين ما ذكرت من المعانى وانما لم يقيد من بالاسمية ولم يقل ومن الاسمية كما قال وما الاسمية لان من لا تحيى حرفا لا عند البصرية ولا عند الكوفية الا انها قد تزداد عند الكوفية بناء على تجويزهم زيادة الاسماء (اى تكون) من (موصولة) وهو ما نحن فيه (نحو اكرمت من جاءك واستقامية) اى وتكون استفهامية (نحو من غلامك ومن ضربت) فمن فى المثال الاول اما مبتدأ وما بعده خبره او على العكس وفى المثال الثانى مفعول لضربت (وشرطية) اى وتكون شرطية كما تكون ما كذلك (نحو من تضرب اضرب وموصوفة) اى وتكون من موصوفة كما تكون ما كذلك (اما بفرد) اى وبعد كونها موصوفة اما ان تكون

من حل كلام المصنف على هذا المعنى دفع لما ظن بعض الشراح بحمل مراده على انه اراد به بيانا للماليس بموصول في بابه وليس كذلك لقوات الفائدتين فيه وقال ايضا ان في حصر الحرفية في الكافة والنساقية نظرا لان المصدرية وكذا الزائدة حرفية ايضا ويمكن ان يقال ان مراد الشارح حصر الحرفية التي يعي دخولها على الفعل والاسم مع كونها موضوعا للمعنى واما المصدرية فمختصة بالدخول على الفعل والزائدة ليس لها معنى والله اعلم وقوله ﴿موصولة﴾ خبر لما ومثالها من غير العقلاء (نحو عرفت ما اشتريته) ومن العقلاء نحو قوله تعالى ﴿والسما وما بناها﴾ وانما اكتفى الشارح بمثال واحد اشارة الى التمثيل بالاصل واستغناء بتمثيله في الاجمال ﴿واستفهامية﴾ اى ما الاسمية كما تكون موصولة كذلك تكون استفهامية يعنى انها منسوبة الى الاستفهام الذى هو جزء معناها من قبيل نسبة الكل الى الجزء كذا في الامتحان سواء كانت داخلة على الاسم او على الفعل فنال الاول (نحو ما عندك و) مثال الثانى نحو (ما فعلت) وتحذف الفهامج الجار المضاف نحو كتاب م عندك ومع الجار الحرف نحو قوله تعالى ﴿عم يتساءلون﴾ للفرق بينها وبين الموصولة من نحو ﴿عما كانوا يعملون﴾ ولذا لا تحذف قبل ذا الموصول لاختصاصه بالاستفهام وتلحقها هاء السكت في الوقف كما وقد تستعار للمعنى من معان تناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار ﴿وبشرطية﴾ اى تكون بمعنى الشرط ولها اجزاء (نحو ما تصنع اصنع) وكذا قوله تعالى ﴿ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها﴾ ﴿موصوفة﴾ اى بمعنى شئ (اما) موصوفة (بمفرد) نحو مررت بماعجب لك اى بشئ يعجبك) فان معجب مفرد اى ليس بحجة (واما) موصوفة (بجملة) نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وفسره الشارح بقوله (اى رب شئ تكرهه النفوس) لالاشارة الى ان ما بمعنى شئ والى انه مفعول لقوله تكره وقدم عليه للصدارة اللازمة لرب وحالة تكره صفقتها فقوله فرجة بفتح الفاء وسكون الراء انفراج الغم وانكشافه والعقال بكسر العين جبل تشد به الدابة لئمنعها عن القيام والمعنى رب امر تكرهه النفوس له انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة بالسهولة فانه لا يحكم ربطه غاية الاحكام بل يشد على وجه يكون حله سهلا وقوله فرجة جملة فعالية حاوية متعاقمة بالامر يعنى ورب ما تكره النفوس من الامر والحال انه قد حصل له الانفراج لانه قبل الحل لم يدرك كونه مشدودا لسهولة الحل فلما انفرج بحل العقال علم في ذلك الوقت انه كان مشدودا به ﴿وتامة﴾ اى ما الاسمية تكون تامة يعنى غير محتاجة الى صلة ولاصفة كذا ففسره بعض الشراح وقال العصام قلت ولا موصوف انتهى يعنى انه كما يجب تفسيرها بانها غير محتاجة الى صلة ولاصفة يجب ايضا

كلمة الذي وفسر الشارح الضمير المؤنث الراجع الى الذي بالكلمة ليصح رجوع
 ضمير المؤنث اعني ضمير لغيرها الى الذي وهذا كما اذا اردت الاخبار عن الضمير
 المنصوب المتصل الراجع الى زيد في زيد ضربته وصدرت الذي واخرت الضمير
 المنصوب عن محله وقلت الذي زيد ضربته هو امتنع هذا التركيب (لامتناع
 تصدير الذي) وانما امتنع التصدير (لاستلزام ذلك) اي التصدير (عود الضمير
 اي عود ضمير ضربته مثلاً (اليها) اي الى كلمة الذي واذا ارجع ذلك الضمير اليها
 (فيبقى ذلك الغير) وهو زيد (بلا ضمير) فامتنع ارجاع الضمير الواحد الى المستحقين
 فامتنع الاخبار (و) (كذلك امتنع) اي الاخبار في (الاسم المشتمل عليه) يعنى
 في الاسم الذي يشتمل عليه (اي على الضمير المستحق لغيرها) اي لغير كلمة الذي
 (نحو قولك زيد ضربت غلامه) اي مثال الاسم المشتمل على الضمير نحو غلامه
 في تركيب زيد ضربت غلامه (فلا يصح الاخبار عن غلامه) لكونه اسماً مشتملاً
 على الضمير الذي يستحق لزيد الذي هو غير كلمة الذي (بان يقال الذي زيد ضربته
 غلامه لانك اذا جعلت الضمير) اي الذي في غلامه (عائداً الى الموصول) اي الذي
 صدرته (بقي المبتدأ) وهو زيد (بلا عائداً) وهو لا يجوز (وان جعلته عائداً الى المبتدأ
 بقى الموصول بلا عائداً وكل منهما) اي كل واحد من بقاء المبتدأ بلا عائداً وبقاء
 الموصول بلا عائداً (ممتنع) فان كل واحد منهما مستلزم للعائداً اما المبتدأ فحذف
 العائداً اليه في الجملة شاذ واما الموصول وان جاز فيه حذف العائداً المفعول لكن
 فلا يجوز في باب الاخبار (وما الاسمية) الواو استنافية وما مبتدأ والاسمية
 صفتها وما بعده من قوله موصولة وما عطف عليه خبره وانما قيدها بالاسمية لانها
 هي الموصولة (لا) مالتى هي (الحرفية فانها) اي فان ما الحرفية لا تكون موصولة
 لان الحرفية قسمان (اما كافية) اي مانعة لعمل ان وغيرها من تأثر العوامل
 (نحو انما زيد قائم) وكذا انما بالفتح وكأتما ولكننا (واما نافية) اما داخلة على الفعل
 (نحو ما ضربت زيدا) اما داخلة على الاسم نحو (مازيد قائما) وكلاهما ليستا
 بموصولتين قال العصام ان في ذكر المصنف لفظ ما بوصف الاسمية وبيان معانيها
 التي هي غير كونها موصولة فائدتين احدها ان لفظة ما مشتركة بين الحرفية
 والاسمية حيث وصفها بالاسمية للاحتراز عن الحرفية ففهم منه انها كما تكون
 اسمية تكون حرفية وثانيتهما بيان ان ما الاسمية لا تختص بالموصول بل هي كما تكون
 موصولة كذلك تكون استفهامية وغيرها ليحصل به الاستغناء عن وضع باب
 مخصوص لغيره من المعاني وهذا عادة المصنف حيث استغنى بذكر باب اسماء
 الافعال عن ذكر باب مستقل لغير اسماء الافعال وادرج في بابه ما ليس من اسماء
 الافعال هذا خلاصة ما في العصام وهذا البيان من العصام على ما ذكرنا

(لاستلزامه) اى لاستلزام الاخبار (وقوع الضمير صفة) فى الشق الثانى (او موصوفا
فى الشق الاول) وفيه لف ونشر مشوش كما لا يخفى لانه لو امكن الاخبار عن زيد فقط
فى المثال المذكور لزم تأخيرہ عن محله خبرا للموصول الذى صدر ولزم ايضا
جعل محل زيد ضميرا وابقاء لفظه فى محله صفة لذلك الضمير بان يقال الذى ضربته
العاقل زيد فحينئذ يلزم ان يكون الضمير موصوفا وهو غير جائز وكذا لو اريد
الاخبار عن لفظ العاقل فقط يلزم تأخيرہ واقامة الضمير فى محله فيؤول التركيب
الى ان يقول الذى ضربت زيدا هو العاقل فحينئذ يلزم ان يكون الضمير صفة لزيد
وهو غير جائز ايضا لان الضمير كما لا يجوز كونه موصوفا كذلك لا يجوز كونه صفة
للمسبق فى باب الصفة (بخلاف ما) اى الامتناع فى الصورتين حاصل ملابس
بخلاف جواز الاخبار (اذا اخبرت عن مجموعهما) اى عن مجموع الموصوف
والصفة بجعل المجموع خبرا عنه (فيقال) اى فيجوز أن يقال (الذى ضربته زيد
العاقل) فانه لا محذور فى هذا التركيب من جعل الضمير موصوفا اوصفة (و)
(كذلك امتنع) فى (المصدر العامل) اى كما امتنع الاخبار بالذى فيما ذكر امتنع
ايضا فى المصدر الذى يعمل بدون المعمول بان اريدا الاخبار عنه فقط (بدون المعمول
فلا يجوز) اى الاخبار (فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق
القصار) اى عن المصدر مع فاعله الذى اضيف هو اليه (بدون الثوب) اى بدون
مفعوله الذى هو الثوب فيؤول الى ان يقول الذى عجبت منه الثوب دق القصار وانما
امتنع هذا (لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار) وهو
الضمير المجرور فى منه (عاملا فى الثوب ناصباله) فلا يجوز اعمال الضمير (وبخلاف
الذى عجبت منه دق القصار الثوب) بان اريدا الاخبار عن مجموع المصدر وفاعله
ومفعوله فلا محذور فيه (و) (كذلك امتنع) فى (الحال) اى كما امتنع الاخبار
المذكور فيما ذكر من الموصوف وغيره امتنع ايضا فى الحال اى فى الاسم الذى وقع
حالا لانك اذا اخبرت عن قائما فى قولك ضربت زيدا قائما فقلت الذى ضربته زيدا
اياہ قائم يتنع ان يقع اياه مقام قائما وانما امتنع فيها (لان الحال يجب ان تكون نكرة)
كما قال فى باب الحال واصلها ان تكون نكرة واذا وجب فى الحال ان تكون نكرة
(فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه) اى فى موضع الاسم الذى
وقع حالا (بالحالية) اى بحمل الصفة التى كانت فى الاسم المخبر عنه المتأخر
عن الضمير الذى جعل فى موضعه فاذا حصل التنافى بين مقتضى الحالية وبين
مقتضى الضمير امتنع ايقاع الضمير موقعه فاذا امتنع ايقاع المذكور امتنع الاخبار
عنه لامتناع احد شروط الاخبار (و) (كذلك امتنع فى) (الضمير المستحق
لغيرها) يعنى وكذلك امتنع الاخبار عن الضمير الذى هو مستحق لغيرها اى لغير

الاخبار المذكور سواء وجد جواز الامرين الاخيرين او لم يوجد* ثم شرع
 المصنف في اثبات اشتراط وجود الامور الثلاثة بالاستدلال بحكمهم في امتناع
 الاخبار المذكور فقال ﴿ومن ثم﴾ الجار متعلق بامتنع المذكور بعدها على سبيل
 التنازع والمشار اليه بـ ثم هو ما فسرہ الشارح بقوله (اي من اجل انه اذا تعذر
 امر منها تعذر الاخبار) يعني ان الحكم بامتناع الامر الا في يلزم من ثبوت تلك
 القضية الشرطية وفي هذا التفسير اشارة الى ان من في من ثم تعليلية بمعنى
 اللام والى ان المشار اليه بـ ثم هو تلك القضية ولا يخفى ما في اطلاق الاسم
 الموضوع للاشارة الى المكان على القضية الكلية من المجاز فافهم ﴿امتنع﴾
 (الاخبار) وقوله (بالذي) قيد ووقعي ﴿في ضمير الشأن﴾ ثم شرع الشارح في تصوير
 جريان الاخبار بقوله (بان يكون) اي لو فرض الاخبار الممتنع بطريق ان يكون
 (ضمير الشأن مخبرا عنه) وقوله (لامتناع تصدير الجملة) دليل لامتناع الاخبار
 الذي يتوقف جوازه على جواز مجموع الامور الثلاثة فامتناعه يحصل بامتناع
 امر منها وهنا امتنع الاخبار بامتناع امر منها وهو امتناع تصدير الجملة (بالذي)
 اي جعل الجملة الاولى مصدرة بالذي (وتأخير المخبر عنه خبرا) واعلم ان المنفهم
 من ظاهر هذا الكلام ان الممتنع الذي يقتضى الاخبار هو الشئان تصدير الجملة
 وتأخير المخبر عنه وليس كذلك بل هو امر واحد وهو تأخير المخبر عنه لانه استدل
 على امتناعه بقوله (لوجوب تقديمه) اي تقديم ضمير الشأن (على الجملة) فيكون
 تأخير منافيا لهذا الوجوب واما ذكر التصدير فلكونه سببا موجبا للتأخير يعني
 ان هذا الامتناع لترتب الامرين المتنافيين على ضمير الشأن لانه ترتب على كونه
 ضمير الشأن تقديمه على الجملة وعلى كونه مخبرا عنه تأخير واجتماع هذين
 الامرين هو اجتماع النقيضين لانه يلزم حينئذ أن يكون ضمير الشأن موجبا
 للتقديم واللاتقديم فرجح مقتضى كونه ضمير الشأن وهو وجوب التقديم وامتناع
 التأخير (و) (كذلك امتنع في) اي الاخبار (الموصوف) اي في الاسم الذي
 كان موصوفا بتوصيفه بصفة واريد بالاخبار بالذي عن هذا الموصوف فقط
 (بدون الصفة) اي بان لا يراد الاخبار به مع صفته لانه لو اريد بالموصوف مع
 صفته لم يمتنع وقوله (و) (في) (الصفة) عطف على قوله في الموصوف اي امتنع
 الاخبار ايضا في الصفة التي اريد الاخبار عنها (بدون الموصوف فلا يجوز
 في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد) اي عن الذي هو الموصوف
 (بدون العاقل) الذي هو الصفة (ولا عن العاقل) اي ولا يجوز ايضا ان يخبر
 بالذي عن العاقل فقط (بدون زيد) الموصوف لانه لا يجوز كل منهما وهو
 الاخبار عن الموصوف بدون الصفة والاخر هو الاخبار عن الصفة بدون الموصوف

وانما لم يخبر بها من اجزاء هذه الجملة (فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم) اى مثلاً
(يكون) ذلك المبني (قائماً) اى دالاً على مجرد نسبة القيام الى الفاعل من غير
دلالة على الزمان المستقبل ومن غير دلالة على معنى السين الذى هو تقريب
الاستقبال (فيفوت معنى السين) الذى هو الغرض من تصدير المضارع به
وفى حاشية العصام ان فيه بحثاً لان السين تفيد التأخير كما ان صيغة المستقبل
تفيد ذلك وصيغة الماضى تفيد التقديم فاذا لم يبالوا فى الاخبار بالالف واللام
بفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز أن لا يبالوا بفوت ما يفيد السين اوسوف فانه
بمنزلة الزمان ولانه يجوز أن يؤخذ من الفعل المنفى اسم الفاعل المعدول فيقال
فى الاخبار عن زيد فى لا يقوم زيد لاقام انتهى واقول حاصل بحثه ان الشارح
لما اشترط جواز الاخبار بالالف واللام بعدم كون الفعل محلى بالسين وسوف
وحرف النفي وغيرها واثبت هذا الاشتراط بانه لو جاز كون الفعل على تلك الصفة
واريد اشتقاق اسم الفاعل والمفعول منه لفات الغرض من تلك الحروف لانه لم يمكن
اشتقاق احدهما من الفعل الذى تحلى بهذه الحروف مع بقاء المعنى المستفاد منها
توجه عليه نقض بان يقال ان استدلال الاشتراط بهذا الدليل باطل لان هذا
الدليل بعينه جار فى اسم الفاعل او المفعول المشتقين من الفعل الماضى او المستقبل
لانه لم يمكن ايضا اشتقاق احدهما من احد الفعلين مع بقاء زمانهما المعين مع انهما
جائزان واجيب بدعوى الفرق بينهما بان النحاة لم يبالوا بفوت ما يفيد الفعل
من الزمان المعين ورد بانه لو جاز عدم مبالاةهم بفوت ما يفيد الفعل من الازمنة
فلم لا يجوز عدم مبالاةهم ايضا بفوت ما تفيد تلك الحروف ويمكن ان يحجب
بابطال الفوت اعنى فوت الغرض المستفاد من الازمنة فى الفعل المجرد بان اسم
الفاعل والمفعول وغيرهما من الصفات المشتقة تدل على الزمان فى الجملة فاذا
اشتقت من فعل تفيد البتة مقارنته بزمان واما التعيين فيجوز أن يستفاد
من القرائن بخلاف ما يستفاد من الحروف المذكورة من التقريب والنفي
لان الصفة لاتدل بذاتها عليها مع ان الغرض والمقصود من بناء الفعل المذكور
انما هو افادة ذلك المعنى المقيد بقيد مخصوص فلا يلاحظ فيه وجود القرينة
الدالة على معنى السين والنفي ثم شرع المصنف فى فائدة ذكر القيود اللازمة
فى الاخبار فقال (فاذا تعذر امر منها) وقوله (اى من الامور الثلاثة) تفسير
لمرجع الضمير المجرور فى منها وقوله (التي هى تصدير الموصول) صفة كاشفة
للامور الثلاثة وهى تصدير الموصول (ووضع عائذ الموصول مقام ذلك الاسم
وتأخير ذلك الاسم خبراً) وهذه الثلاثة هى اركان جواز الاخبار واذا جاز
اجتماع كلها جاز الاخبار وان لم يحجز واحد من الثلاثة (تعذر الاخبار) اى لم يحجز

بدلت الفعل الذى ضربت الى اسم الفاعل والى اسم المفعول فتقول فى الاول الضاربه انا زيد وفى الثانى المضروب لى زيد وعلى جواز الامر من من اخذ اسم الفاعل ومن اخذ اسم المفعول نبه المصنف بصورة الدليل فقال (ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها) اى من الجملة الفعلية والافليس من دأب المصنف تعليل المسائل كما نبه عليه العصام ثم اللام فى ليصح متعلق بالاشتراط المنفهم من الكلام السابق يعنى انما يشترط كون صلتة جملة فعلية * ثم اراد الشارح ان يبين علة اختصاص الالف واللام فى هذا الحكم بالجملة الفعلية فقال (فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او) اسم (المفعول) كما عرفت فيما سبق فلا تكون غيرهما من الاسماء والافعال واجمل صلة لهما فاذا انحصر جواز صلتة بهما لزم ان كل ما يمكن ان يؤخذ منه اسم الفاعل او المفعول يجوز أن يكون صلة لهما وان مالا يمكن اخذهما منه لا يجوز أن يكون صلة لهما والجملة الاسمية لا تجوز أن تكون صلة لهما لانها لما لا يمكن اخذهما منه فان قلت يجوز أن يخبر عن زيد فى مثل زيد قثم وفى زيد اخوك فانه يجوز بناء اسم الفاعل منه قلت لا يجوز بناؤه بحيث يصح كونه صلة للالف واللام لانه انما يصح لو قال القاسم زيد او المؤاخيك زيد وليس كذلك بل يقال الهو قثم والهو مؤاخيك والضمير لا يصح ان يكون صلة فعلى هذا لزم ان يقيد قولنا كل ما يمكن بقولنا بحيث يصح كونها صلة للالف واللام * ولما كانت علة الجواز امكان اخذهما ولم يمكن الاخذ من كل الجملة بل من بعضها اراد الشارح ان يذكر شروطا لامكان الاخذ فقال (ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل واسم المفعول) اى كذا يمكن ان يؤخذ اسم المفعول (من الفعل المبني للمفعول) لا مطلقا بل (بشرط ان يكون الفعل الذى تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا) اى ما يجيى منه الفاعل والمفعول بصيغة مخصوصة وانما اشترط هذا (اذ غير المتصرف) اى لان الفعل الذى لا يتصرف (نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لايجيى منه) اى غير المتصرف (اسم فاعل ولا مفعول) فاذا لم يجيى منه اسم فاعل ولا مفعول لم يمكن اخذهما منه واذا لم يمكن اخذهما منه (فلا يخبر بالالف واللام عن زيد) مثلا (فى ليس زيد منطلقا) ولا يخفى ان هذا شرط وجودى فشرع فى بيان شرط آخر عدمى فقال (وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل) اى الفعل الذى اريد الاخبار عن احد اجزائه بالالف واللام (حرف لا يستفاد من اسمى الفاعل والمفعول معناها) اى معنى تلك الحروف ومثال الحروف التى لا يستفاد معناها منهما (كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد) اى الداخلة (فى جملة سيقوم زيد) وكذا سوف يقوم ولا يقوم وهل يقوم

اوقعت كلمة الذى (فى صدر الجملة الثانية) يعنى الجملة التى تحصل بعد الجعل
المخصوص (وجعلت فى موضع ما) اى فى موضع الاسم الذى (هو مخبر عنه)
اى كان مخبرا عنه واخرته وبقي موضعه خاليا وذلك الموضع (فى هذه الجملة)
اى فى الجملة الثانية التى اريد تحصيلها (اعنى) اى اريد بذلك المخبر عنه الذى
اخر وبقي موضعه خاليا (زيدا) اى لفظ زيدا اى الذى كان مفعولا فى الجملة
الاولى وهذا التفسير الثانى وهو قوله (والمراد بموضعه) مبنى على ان المراد
بموضع المخبر عنه (محله الذى كان) ذلك المحل (له) اى للمخبر عنه (فى الجملة
الاولى) يعنى فى جملة ضربت زيدا (وهو) اى ذلك المحل (محل المفعول
من ضربت) فيكون المراد بالموضع محل الاعراب الذى وجد فيه المفعول
لاذات المفعول والحاصل انك جعلت فى موضع ما هو مخبر عنه سواء كان
موضع المؤخر فى هذه الجملة او موضع زيد المفعول فى الجملة الاولى (ضمير الذى)
اى راجعا الى الذى (واخرت المخبر عنه اعنى زيدا) فى المثال المصنوع
(وجعلته) اى وجعلت ذلك المؤخر (خبرا عن الذى و) (قلت الذى ضربته
زيد) والواو فى قلت ليس فى نسخة الكافية لان قلت فيها جواب لقوله واذا
اخبرت فلا يقتضى الواو واما اعتبار مزج الشارح لكلام المصنف مع كلامه
فيقتضى الواو لانه على هذا معطوف على جعلته الذى هو بعض من كلام
الشارح * ولما اختص الاخبار بالالف واللام فى الجملة الفعلية من الجملة اراد
المصنف ان يبينه عليه فقال (وكذلك) وفسره الشارح بقوله (اى مثل الذى)
للاشارة الى ان الكاف فى كذلك بمعنى المثل والى ان اسم الاشارة اشارة الى لفظ
الذى والكاف ان كانت حرفا تكون ظرفا مستقرا على انه خبر مقدم وقوله
(الالف واللام) مبتدأ مؤخر كذا فى المعرب ويحتمل ان تكون الكاف اسمية
مع بقاء خبريته ويبعد أن يكون مبتدأ لان الفائدة من هذا الخبر افادة كون
الالف واللام مثل ذلك لان الجهل فى حكمهما فى جواز الاخبار لا فى تجسس
الامثال لكلمة الذى فى هذا الحكم وقوله (فى الجملة الفعلية) يجوز أن تكون
ظرفا مستقرا مرفوعة المحل على انها صفة الالف واللام او ظرفا مستقرا
منصوبة المحل على انها حال من الالف واللام كذا فى زنى زاده وقوله
(خاصة) حال من الجملة الفعلية يعنى ان الالف واللام اللتين تدخلان فى الجملة
الفعلية حال كونها خاصة بحكمهما فى جواز الاخبار عن جزء من اجزاء
تلك الجملة مثل حكم الذى فى الجواز وفى الكيفية المخصوصة وهو بان تصدر
الالف واللام وبان تجعل موضع المخبر عنه ضميرا للالف واللام وبان تؤخر المخبر
عنه خبرا له مثلا اذا اردت الاخبار عن زيد فى ضربت زيدا بالالف واللام

موضع الخبر عنه (اى فى موضع ماهو) اشارة الى ان قوله موضع مفعول فيه جعلت وتفسير الخبر عنه بقوله ماهو (مخبر عنه) اشارة الى ان المراد بالخبر عنه هو الذات الذى قصد الاخبار عنه حال كون ذلك القصد (با) ستعانة (لى فى الجملة الثانية) بجهة غير معلومة فى الجملة الاولى التى كان فيها قبل قصد الاخبار وان كان معلوما فيها بجهة اخرى وفى تفسير الخبر عنه بقوله بما هو مخبر عنه اشارة الى ان المراد به هو الذات التى تكون مخبرا عنه فى الجملة الثانية وان اطلاق الخبر عنه عليه مجاز اولى باعتبار ما يؤول اليه لانه باعتبار وجوده فى الجملة الاولى قبل الاخبار ليس بمخبر عنه فلم يكن موضعه ايضا موضع الخبر عنه الحقيقى * ثم اشار الى كون هذا الموضع ليس بموضع الخبر عنه الحقيقى بقوله (يعنى) اى يريد المصنف بقوله وجعلت موضع الخبر عنه (فى موضعه الذى كان) اى ذلك الموضع (له) اى للذات الذى يكون مخبرا عنه فى الجملة الثانية اى فى المسال وقوله (فى الجملة الاولى) متعلق بكان يعنى كان ذلك الموضع موضعا له فى الجملة الاولى وقوله (ضميرها) مفعول ثان لجعلت وقوله (اى لكلمة الذى) تفسير لمرجع الضمير فى لها مع التنيه على ان تأنيث الضمير بتأويل الكلمة (واخرته) وقوله (اى الخبر عنه) تفسير لمرجع الضمير المنصوب فى اخرته وقوله (عن الضمير) للاشارة الى المؤخر عنه اى اخرت اللفظ الذى يكون مخبرا عنه فى الثانية حيث وضعت موضعه الضمير الراجع الى كلمة الذى (خبرا) (نصبه على الحال) اى قوله خبرا منصوب على انه حل من الضمير المنصوب فى اخرته يعنى اخرت الخبر عنه عن الضمير الراجع الى كلمة الذى حال كون ذلك المؤخر خبرا للمبتدأ الذى هو الموصول (او ضمن اخرته) يعنى يحتمل ان يكون فى نصب خبرا توجيه آخر وهو كونه مفعولا ثانيا لآخرته على تضمين اخرت يعنى (معنى جعلته) لان التأخير عبارة عن جعل الشيء مؤخرا عن الشيء الاخر فجاز ان يريد به معنى جعلته (خبرا متأخرا) والحاصل ان الاخبار بالذى يحصل بعده اشياء بتصديرك الذى وبوضعك الضمير الراجع الى الذى فى موضع الاسم الذى اريد اخباره وتأخيرك لذلك الاسم عن ذلك الضمير ويجعلك اياه خبرا عن ما صدر من الموصول * ثم مثله مثالا فقال (فاذا اخبرت) وزاد الشارح هنا كلمة (مثلا) احترازا عن التخصيص فى المفعول (عن زيد من) (جملة) (ضربت زيدا) والتفسير بتوسيط الجملة بين من وبين مدخولها للاشارة الى ان المراد من ضربت زيدا لفظه * ولما ذكر المصنف موضع التثيل على طريق الاجمال اعتمادا على التفصيل السابق اراد الشارح ان يذكره تفصيلا فقال (بكلمة الذى) يعنى اذا اردت الاخبار عن زيد بكلمة الذى (او قمتها) اى

النظر (فيها) اى فى تلك المسائل (حتى يعلم) بسبب التدقيق (ان ذلك الاخبار
فى اى اسم) من الاسماء (يصح وفى اى اسم) منها (يتمتع) كما استطاع عليهما
واذا كان الامر كذلك (فاراد المصنف) لهذا السبب (الاشارة الى هذا
الباب فقال) ((واذا اخبرت) وتفسير الشارح لقوله اخبرت بقوله (اى
اذا اردت ان تخبر) للاشارة الى ان اخبرت ههنا مجاز مرسل تبغى بذكر
المسبب الذى هو اخبرت وارادة السبب الذى هو ارادة الاخبار وفائدة المجاز
ههنا بيان قوة القصد والارادة للاخبار بانه لا يتخلف الفعل المراد عنها واما القرينة
المانعة عن ارادة معناه الحقيقى فهو أن اخبرت لما كان بصيغة الماضى افاد تحقق
الاخبار والحال انه لم يتحقق بعد بل سيتحقق بعد هذا وقوله (عن جزء جملة)
متعلق بتخبر وتفسير للمخبر عنه بانه يكون جزء جملة كالمتبدا والخبر والمفعول (بالذى)
وتفسير الشارح بقوله (اى باستعانة الذى اوتى او الالف واللام) للاشارة
الى ان الباء فى بالذى للاستعانة كالباء فى كتبت بالقلم من قيل الاستعانة على الفعل
بآلته وايضا فيه اشارة الى ان المراد بالذى اعم من التى وغيرها من الموصولات
فكانه قال اذا اخبرت باستعانة الذى واخواته وبما يقوم مقامه قال العصام
ان قوله وما يقوم مقامه هو الالف واللام واما باقى الموصولات فلاظهر أنه
يجرى هذا الاخبار فى كلها اى فى نحو التى واللذان والذين وكذا ما ومن
وقوله (فان الباء ليست صلة للاخبار) بيان لوجه حمل الباء على الاستعانة
دون الصلة وقوله (لان الذى) الخ علة لقوله ليست بصلة يعنى ان كون الباء
فى قوله بالذى تحتمل ان تكون صلة لقوله اخبرت وان تكون للاستعانة لكن
الظاهر أنها ليست بصلة لانها لو كانت صلة يلزم ان يكون لفظ الذى مخبرا بها
وليس كذلك بل مقتضى المقام ان الذى مخبر عنها لا مخبر بها فقوله لان الذى
(مخبر عنها لا مخبر بها) دليل للمقدمة الاستثنائية الرافعة وانما قلنا ان الظاهر هذا
لان المنفهم من كلام العصام جواز الحمل على الصلة بان يفسر قوله بالذى بقوله
بما يعبر عنه بالذى يعنى ان المراد اذا اخبرت باسم الذى يعبر عنه بلفظ الذى فعلى
هذا يكون المخبر عنه الاسم الذى يعبر عنه بالذى فيكون الذى مخبرا به
فحينئذ يكون الباء صلة للاخبار وقوله ((صدرتها) جواب لاذا (اى) اذا
اردت الاخبار بالذى (اوقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة
الثانية) يعنى الجملة الحاصل بعدها الاخبار وانما فسر صدرتها بقوله اوقعت
الى آخرها لعدم تأتى معنى التصدير فى الحقيقة لان التصدير عبارة عن جعل شئ
فى صدر شئ وفيه تعميم الضمير بارجاعه الى الذى والى ما يقوم مقامه وتعيين
المضاف الى الذى اضيف اليه الصدر المذكور فى ضمن التصدير (وجعلت

خصص عدم الجواز بالفاعل ليدخل حكم المبتدأ والمجرور المذكورين في جواز
 الحذف ولذا قال العصام ولا يخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف
 فيه اكثر انتهى ويمكن ان يعتذر بان مراد المصنف بالجواز بلا شرط وهو
 الجواز المترتب على كونه فضلة واما كثرة الوقوع وقلته فتشء آخر ولا شك ان
 الجواز فيما عداه مشروط بالشرائط المذكورة فان قلت ان الجواز في العائد
 المفعول مشروط ايضا بعدم المانع كما قيده الشارح قلت المانع الذي قيد بعدمه
 ليس بمانع للجواز لان علة الجواز وهي كونه فضلة باقية والمانع الذي يكون
 عدمه شرطا هو مانع للوقوع والوقوع اخص من الجواز ولا يلزم ان يكون
 شرط الاخص شرطا للاعم بخلاف الشروط المذكورة للمبتدأ والمجرور لانها
 شروط للجواز كما افصحته عبارة العصام حيث قال وحذف المرفوع اذا كان
 مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون الخ حيث جعل الشرط متعلقا بالجواز والله اعلم * ثم
 قال (نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن يشاءه) يعنى ان المفعول
 العائد الى من محذوف في هذه الآية * ثم المصنف لما وسط مسألة الاخبار بالذى بين
 مقام الاجمال والتفصيل اتباعا للنحاة اراد الشارح بيان فائدة توسيطهم لها فقال
 (اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى) مع ما يلحق به كالتى
 (او ما يقوم مقامه) اى او ما يقوم مقام الذى يعنى به الالف واللام (ومقصودهم)
 اى مقصود النحاة (من وضعه) اى من وضع هذا الباب (تمرين المتعلم) وفى القاموس
 مرة تمرينا فتمرين در به فقدر ب انتهى والتدريب التوعية دأى القاء فى المهالك حتى
 تعود الجرأة كما هو عادة الفرسان فى تعليم الفرس فعنى تمرين المتعلم توعده
 فى الجملة بالقاء فكره فى المسائل العميقة كما قال (فما تعلمه فى هذا الفن
 من المسائل وتذكره) اى لتذكير المتعلم (اياها) اى تلك المسائل لانه ميزان
 يعلم به مراتب المتعلمين فى الاستحضار والسرعة فى الانتقال ولانه لا بد فى الاخبار
 بالذى من تذكير كثير من المسائل مثلا لا بد من تذكير الحال والتمييز بانه يجب ان
 يكونا نكرتين حتى يعلم انهما لا يخبر عنهما وان المجرورين بحتى وكاف التشبيه
 لا يقعان مضميرين حتى يعلم انهما لا يخبر عنهما وان ضمير الشأن يجب تقديره
 لغرض الاتهام قبل التفسير حتى يعلم انه لا يخبر عنه وعلى هذا فقس غيره (فانهم)
 اى فان النحاة (اذا قالوا لاحد) من المتعلمين (اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة
 الفلانية بالذى بعد بيانهم) له لانه قبل البيان تعجيز وهو غير جائز (طريقة
 الاخبار به) اى بالذى (لا بدله) اى لذلك المتعلم (من تذكر كثير من مسائل النحو)
 اى مما يجوز فيه التقديم والتأخير وما لا يجوز وما يجوز فيه الاضمار وما لا يجوز
 كما اشرفنا فيما سبق الى نبذة منها (وتدقيق النظر) اى لا بد له ايضا من تدقيق

الاياه فيحذف لا يجوز حذفه اذ لو حذف لا يعلم ان العائد الى الموصول هل هو
 المنفصل الذي بعد الا او الضمير المتصل قبل الا فيفوت الغرض الذي لاجله
 الانفصال فعدم جواز الحذف ههنا لما منع وكذا عائد الالف واللام فانه لا يجوز
 حذفه لما منع وهو خفاء كونهما موصولا والضمير احد دلائل موصولتيهما
 ولو حذف الضمير خفي علينا انهما موصول او حرف تعريف كذا في حاشية
 العصام ولهذا قيد بقوله اذا لم يمنع مانع لئلا يرد ذلك وقوله (لانه فضاة) دليل
 لاختصاص جواز الحذف في العائد بالمفعول يعنى انه انما يجوز الحذف في العائد
 المفعول دون غيره لان المفعول فضلة فلا يبالى بذكره مع ان اليجاز مطلوب
 وقوله (لا اذا كان فاعلا) دليل لعدم جواز الحذف في غير المفعول واسارة
 الى ان القصر المستفاد منه قصر اضافى يعنى بالنسبة الى الفاعل لا الى غيره من
 المرفوعات والمجرورات وقوله (لكونه عمدة) دليل لعدم جواز الحذف في الفاعل
 يعنى ان جواز الحذف مختص بالمفعول دون الفاعل لان الفاعل لما كان عمدة
 لم يجوز حذفه والمفعول لما كان فضلة يجوز حذفه وانما حمل الشارح العلامة
 القصر المستفاد من مفهوم كلام المصنف حيث قيد العائد بالمفعول لئلا يرد
 على القصر لزوم جواز حذف المبتدأ والمجرور لانه يجوز حذف المرفوع اذا كان
 مبتدأ بشرط ان لا يكون الخبر جملة نحو الذى هو زيد يقوم غلامه ولا ظرفا
 نحو الذى هو فى داره ويجوز حذفه ايضا اذا كان مبتدأ فى صلة اى نحو قوله
 تعالى ﴿ايهم اشد على الرحمن﴾ ايهم هو اشد كما سيحى او اذا كان مبتدأ وطالت
 صلته كقوله تعالى ﴿وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله﴾ اى وهو الذى هو
 فى السماء اله ولما طالت الصلة بالعطف عليه جاز حذفه وكذا يجوز حذف المجرور
 بشرط ان يخبر بحرف متعين تطلبه الصلة وتتعدى به نحو قوله تعالى ﴿فاصدع
 بما تؤمر﴾ ولما تعين تؤمر فى التعدي بالباء تطلبه فكان تطلبه قرينة للمحذوف اى
 بما تؤمر به او بشرط ان يخبر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذى انا ضارب
 زيد فان انا مبتدأ وضارب زيد خبره والجملة صلة للموصوف والعائد اليه محذوف
 وهو ضاربه * واعلم ان تخصيص المصنف جواز الحذف بالمفعول قطعا ومنعه
 لماعده خلاف الواقع بل اللازم عليه ان يقول وحذف العائد المفعول كثير
 وحذف المبتدأ والمجرور قليل كما قال البيضاوى فى متن الامتحان حيث قال
 وكثر حذفه مفعولا وقل مبتدأ ومجرورا وصوبه شارحه البركوى فى زيادة لفظ
 وكثر حيث قال فى الامتحان وقد اصاب يعنى المصنف فى زيادة الكثرة اذ لو لاها
 لاوهم اختصاص الجواز واعتذار الشارح العلامة عن المصنف بحمل القصر
 على الاضافى بقوله لا اذا كان فاعلا لئلا يختص عدم الجواز بما عدا المفعول حيث

للمؤنث حيث قال (بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى اضرب التى فى الدار)
 (وذو الطائفة) يعنى لفظ ذو ايضا من الموصولات * ثم فسر الشارح لفظ الطائفة
 بقوله (اى المنسوبة الى بنى طى) وانما نسبت اليهم (لاختصاص مجيئها) اى
 مجيئ ذو (موصولة) اى حال كونها موصولة كسائر الموصولات (بلقتهن)
 اى بلغة بنى طى - وهو ايضا (بمعنى الذى) اذا استعملت صفة للمذكر (اوالتى)
 اى بمعنى التى اذا استعملت صفة للمؤنث (قال الشاعر * وبئر ذو حفرت
 وذو طويت) اوله * فان الماء ماء ابى وجدى * وقوله بئر عطف على قوله ماء ابى
 فيكون ذو صفة او مبتدأ او خبرا له وذو فى الموضعين اسم موصول بمعنى التى
 وحفرت صفة المتكلم صلته والعائد الى الموصول محذوف كما فسر به بقوله
 (اى التى حفرتها) والموصول مع صلته خبر للمبتدأ وذو طويت عطف على
 ذو حفرت كما قال (والتى طويتها) ويقال طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة ولا يخفى
 ما فى قوله فان الماء ماء ابى وفى قوله وبئر ذو حفرت من الحصر الادعائى المستلزم
 للمدح كما هو الانسب لمقام الافتخار (وذا بعد ما) اى بعض الموصولات لفظ ذا
 حال كونه بعد ما (الكائنة) اشارة الى ان قوله (للاستفهام) ظرف مستقر صفة
 لما بتقدير المتعلق معرفة مثاله (نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت) وسيجيء
 اعرابه فى مقام التفصيل (والالف واللام) اى وبعض الموصولات الالف
 واللام و اشار الشارح بتفسيره بقوله (اى مجموعهما) الى ان المختار فى الالف
 واللام الموصول هو كون مجموعهما اسم موصول كذا فى شرح المفتاح للشريف
 والتفتازانى لانه اللام وحده على ما هو المختار فى حرف التعريف فعلى هذا فالوجه
 ان يقول وال كهل كذا فى الامتحان * ثم اشار الى معانيهما بقوله (بمعنى الذى) اى
 اذا دخلا على اسم الفاعل او المفعول المفردين المذكرين (اوالتى) او بمعنى التى
 اذا دخلا على مؤنثهما المفرد (اوالمثنى) اى بمعنى اللذان او اللتان اذا دخلا على
 تثنيتهما مذكرا او مؤنثا (اوالمجموع) اى بمعنى الذين او اللاتي اذا دخلا على جمعهما
 مذكرا او مؤنثا ايضا * ولما فرغ المصنف من تعداد اسماء الموصول اجمالا شرع
 فى بيان مسائلها فقال (والعائد المفعول) (اى العائد الذى لا يتم الموصول)
 جزأ (الابه) وهذا اشارة الى ان الالف واللام للعهد الخارجى بان يكون المراد
 من العائد ما سبق ذكره صريحا فى تعريف الموصول الذى هو من شروط الموصول
 جزأ تاما وقوله (اذا كان مفعولا) اى اذا كان العائد مفعولا للصلة قيد لجواز
 الحذف وقوله والعائد مبتدأ وجلة (يجوز حذفه) خبره وقوله (اذا لم يمنع مانع)
 اشارة الى ان جواز الحذف مقيد بشرط وهو عدم المانع للحذف والمانع
 للحذف هو كون العائد ضميرا منفصلا واقعا بعد الا نحو الذى ما ضربت

تلك الياء مكسورة (اوساكنة) اى وهما لغتان فيها لكن اللغة الثانية فرع
للاولى ولذا قال (اجراء للوصل) اى وصل كلمة اللأى (مجرى الوقف) وهذا
الاجراء جائز وواقع كاقرى متواترا قوله تعالى ﴿لقد كان لسبأ في مسكنهم﴾ بسكون
الهمزة في لسبأ (ولجمع المذكر والمؤنث) يعنى حال كون كل من الكلمتين الثلاث
موضوعه لجمع المذكر والمؤنث (الا انها) اى لكن استعمال تلك الثلاث (في جمع
المؤنث اشهر) من استعمالها في جمع المذكر على عكس لفظ الاولى (واللاتى
واللواتى) (لجمع المؤنث) يعنى حل كونهما موضوعتين لجمع المؤنث ومختصتين به
(وجاء في اللاتى اللات مجذف الياء وابقاء الكسرة على التاء) وهذا فرع
اللغة الاولى وقوله (وفي اللواتى) الخ فرع للثانية يعنى وجاء في اللواتى (اللوا
مجذف التاء والياء معا) وحاصل ما ذكره الشارح ان المصنف قد ذكر ههنا سبع
لغات وهى الاولى والذين واللاتين واللاتى واللأى واللأى واللواتى مع
فروقات بعضها لفظان منها مختصان في جمع المذكر وهما الذين واللاتين ولفظان
منها مختصان في جمع المؤنث وهما اللاتى واللواتى وثلاثة منها مشتركة فيهما
لكن يفرق بينهما بزيادة الشهرة وقتها فان الاولى منها اشهر في المذكر واللاتى
مع فرعيتهما اشهر في المؤنث (وما) عطف على ما قبله اى الموصولات ما اذا كان
مقارنا (بمعنى الذى) اى معناه معنى الذى وهذا بيان ما به الاشتراك بين ما وبين
من وهو كونهما بمعنى الذى وقوله (فيما لا يعقل) لبيان الافتراق بينهما وهو
كون ما مستعملا فيما لا يعقل وقوله (غالبا) لتقييد الاستعمال فيما لا يعقل بانها اكثرى
لا كلى واما استعمال من فيما يعقل فكللى وقوله (نحو عرفت ماعرفته) مثال
للاستعمال الغالبى فيما لا يعقل لان معنى ما في ماعرفته ليس من ذوى العقول
واما مثال استعماله فيما يعقل فهو ما قال (وجاء فيما يعقل) اى وقد استعمل لفظ
ما بعد كونه بمعنى الذى فيما يعقل (نحو والسماء وما بناها) حيث ورد في هذه
الآية وما بناها مستعملا بما مع ان المقام يقتضى ان يستعمل فيها بمن لانه عبارة
عن الله عز وجل (ومن) عطف على ما قبله وقوله (ايضا بمعناه) بيان لما به
الاشتراك بينهما وهو كونهما بمعنى الذى وقوله (فيمن يعقل) لبيان ما به الافتراق
ايضا وهو كونه مختصا فيمن يعقل * ثم شرع الشارح في بيان احكامهما المشتركة
بينهما فقال (ويستوى فيهما) اى في ما ومن (المفرد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث) اى يكون كل منهما عبارة عن مفرد نحو وما آذاك حجر واحد او حجران
او احجار وكذلك يقال ومن آذاك زيد او زيدان او زيدون او هند او هندان
او هندات (واى) عطف على ما قبله ايضا وهو (بمعنى الذى) كما في الاولين
(نحو اضرب ايهم في الدار اى اضرب الذى في الدار) وهذا للمذكر (واية)

المصنف على ما قرره والثاني من اشارة الكلام بمعونة القاعدة المقررة بان السكوت
 في محل البيان يفيد الحصر ولما سكت عن نحو قوله مثل اسم الفاعل وعن قوله
 او نحوها او وامثالهما فهم منه الحصر ولذا قال المحشى والاولى * ثم شرع المصنف
 في تعداد الموصولات فقال (وهي) وفسره الشارح بقوله (اي الموصولات)
 لئلا يتوهم ارجاعه الى الصلة في اول الوهلة وان لم يصح رجوعه اليها بعد
 ايراد الخبر (الذي) اي لفظ الذي حال كونه موضوعا (للمفرد المذكور) (والتي)
 حال كونه موضوعا (للمفرد المؤنث) (واللذان) حال كونه موضوعا (للمثنى المذكور)
 (واللتان) حال كونه موضوعا (للمثنى المؤنث) ولما توهم ان اللذان واللتان مبنيان
 على الالف في كل الاحوال كما هو مقتضى كونهما من المبنيات اراد بيان حالهما
 فقال (ويكونان) اي ويكون لفظ اللذان واللتان مقارين (بالالف) وقوله
 (في حالة الرفع) تعيين لكونهما بالالف يعني لامطلقا بل اذا استعمالا في مقام الرفع
 (والياء) اي يكونان بالياء (في حالتى النصب والجر) (والاولى) ولما كان هذا اللفظ
 مرسوما بالواو بعد الالف والتبس بانه هل يقرأ الواو حتى يقرأ على وزن طوبي
 كما كانت عليه مؤنث الاول او لا يقرأ الواو فيكون ارتسامه به لبيان ضمة الهمزة
 كما في اولئك اراد الشارح دفع هذا الالتباس فقال (على وزن العلى) يعني انه يضم
 الهمزة من غير وصل حال كونه موضوعا بالاشتراك (لجمع المذكور والمؤنث) يقال
 الذى اللذان الاولى والى اللتان الاولى (الا انه) اي لافرق بين الوضعين الا فرقا
 وهو ان لفظ الاولى (في جمع المذكور) اي استعماله فيه (اشهر) من استعماله
 في جمع المؤنث (والذين) بالياء الساكنة المكسورة ما قبلها وبالنون المفتوحة
 وجاء النون بالواو الساكنة المضمومة ما قبلها وجاء الذين وكذا اللذان واللتان
 بحذف النونات اذا طالت صلتها كذا في الامتحان ولم التبس لفظ الذين بلفظ
 الذين في التثنية اراد دفعه بقيد قوله (كالاثنين) وقوله (كلاهما لجمع المذكور) يعني
 الذين والاثنين كلاهما لجمع المذكور لكن الاول جمع من افضله والثاني جمع من غير
 لفظه كما قيل في الحاشية ان اللاتين رفعا ونصبا وجرا جمع الذى من غير لفظه
 ويحذف نونه فيقال اللاتى بهمزة بعدها ياء ساكنة كالكافى وهو قليل وقد جاء
 اللاؤن رفعا واللاتين نصبا وجرا انتهى وقد اهمل الشارح ذكر هذا النقل واهمل
 ايضا ما ذكره في الامتحان من ان الاولى والذين مختصان باولى العلم فلا يقالان
 في غيرهم ولا يخفى ان الشارح العلامة معذور في هذا الاهمال لاهمال المصنف له
 (واللاتى) (بالهمزة والياء) اي حال كونه بالهمزة المكسورة والياء الممدودة
 بعدها (واللاء) حال كونها (بالهمزة المكسورة فقط) اي من غير ياء بعدها
 (واللاى) (بالياء فقط) اي من غير همزة وقوله (مكسورة) يعني حال كون

من الموصولات وضعت لجعلها صفة للمعرفة بواسطتها لان الجملة نكرة لا تكون
صفة للمعرفة فحمل اخوات باب الذي عليها وانما وجب ان تكون خبرية لان
الانشائية كالامر والنهي غير موصحة للموصولات والصلة يجب ان تكون
موصحة لها وقوله (والعائد) مبتدأ وقوله (ضمير) خبره اى العائد الذى ذكر
فى ضمن تعريف الموصول هو ضمير فقط وقوله (لا غير ضمير) تأكيد للضمير
المستفاد من سوق الكلام اى المراد بالعائد هو الضمير لا غيره من العائدات وقوله
(له) ظرف مستقر صفة للضمير اى ضمير كائن له وقوله (اى للموصول) تفسير لمراجع
الضمير المجرور وقوله (لا غيره) تفسير للتخصيص المستفاد من سوق الكلام
لاجل التعيينات الثلاثة احدها تعيين الصلة للجملة الخبرية فافاده بقوله
وصلته وثانيها تعيين العائد للضمير فافاده بقوله والعائد ضمير وثالثها تعيين
الضمير لكونه للموصول فافاده بقوله ههنا له * ولما كانت الالف واللام
الداخلتان على اسم الفاعل او المفعول معدودتين من الموصولات لكونهما اسمين
ولم تكن صلتها جملتين فى الحقيقة بل فى معنى الجملة اراد أن يبين صلتها فقال
«وصلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول» وانما لم تكن صلتها جملة مع
انها هى الاصل فيها (لان اللام الموصولة شبيهة باللام الحرفية) اى فى الصورة
فتكون اسما فى الحقيقة وحرفا فى الصورة (فجعلت) لذلك (صلتها) اى صلة
اللام (ما) اى لفظا (كان جملة معنى) لكونها مشتملة على المسند والمسند
اليه والاسناد التام لان اسم الفاعل مشتمل على الفاعل الراجع الى اللام
وعلى الحدث المسند به وكذلك اسم المفعول مشتمل على نائب الفاعل المرفوع
وعلى الحدث وكان اصل صورتها جملة فعلية لكن جعلت (مفردا صورة) اى
من حيث الصورة او فى الصورة (عملا بالحقيقة والشبه جميعا) اى ليحصل العمل
بالحقيقة وبالشبه بان اعتبرت حقيقةتها حتى جعلت صلة لان الصلة من افراد
الجملة واعتبر افرادها فى الصورة لكون الموصول الداخلى عليها فى صورة
الحرف وقال العصام ليس تعرض المصنف لصلة الالف واللام لعدم دخولها
فى تعريف الصلة فانها داخلة فى تعريف الصلة لان هذا الاسم الذى هو
فى صورة اسم الفاعل او المفعول جملة سبكت وصيغت على تلك الصورة
بل تعرض لها لبيان ان صلة اللام الموصول هذه الجملة من بين الجمل والاولى
للمصنف ان يقيد بقوله فقط ليوجد الاحتراز عن اسم التفضيل والصفة المشبهة
من بين الصفات لانها لبعدهما عن الفعل لا يكونان صلة انتهى وحاصل
مراده ان فائدة الخبر فى قوله وصلة الالف واللام امران احدهما تعيين صلتها من
بين الجمل وثانيهما تخصيصه باسم الفاعل والمفعول فيستفاد الاول من كلام

المقصود من ذكره انه لما كانت الصلة اى المذكورة فى تعريف الموصول بقوله
 الابصلة (بمعنيها) اى بالمعنيين اللذين يجوز ارادة احدهما ههنا وهما معناها
 اللغوى ومعناها الاصطلاحى الذى عرف به القائل (اعم بحسب المفهوم) وان
 كانت مساوية بحسب التحقق لان الصلة لم تتحقق فى الواقع الا بالوصف
 المقصود واما بحسب المفهوم فهى اعم (من ان تكون) جملة (خبرية او غير خبرية)
 بان تكون انشائية طلية او غير طلية لذكر الجملة فى التعريف مطلقة (ولا تكون
 بحسب الواقع) اى ولا يجوز أن تكون الصلة فى الواقع (الا) جملة (خبرية)
 فان هذا التخصيص لا يفهم من التعريف قوله (والعائد) عطف على والصلة اى
 ولما كان العائد المذكور فى التعريف (اعم) ايضا بحسب الفهم (من ان يكون
 ضميرا او غيره) بان تكون الالف واللام او غيره من العائدات (واذا كان ضميرا)
 اى وايضا اذا كان العائد ضميرا (اعم من ان يكون) ذلك الضمير (الموصول)
 بان يكون راجعا اليه (او لغيره والواجب) اى والحال ان الذى وجب
 فى الضمير الذى اشترط فى الصلة (ان يكون ضميرا للموصول) وانما ذكر الشارح
 والواجب اهتماما بشأن كون الضمير ضميرا للموصول لانه متفق عليه بخلاف
 وجوب كون العائد ضميرا لانه مختلف فيه حيث ذهب المالكي الى جواز كونه
 اعم من الضمير لما ذكره فى التسهيل بعدم الفرق من ان العائد الى المبتدأ اعم
 اتفاقا من ان يكون ضميرا او غيره واذا قيس عليه عائد الموصول بقى على عمومته
 ورجح العصام كونه عاما ههنا ايضا وتبعه صاحب الامتحان وقوله (عنها)
 جواب لما يعنى ولو جوب التخصيصات الغير المفهومة من التعريف عين المصنف
 الصلة (بقوله) (وصلته) وقوله (اى صلة ما لا يتم جزأ الابصلة وعائد)
 تفسير لمرجع ضمير وصلته وانما فسر الضمير بهذا ولم يجعله راجعا الى الموصول
 كما هو الظاهر لانه قريب بالنسبة الى الموصول ولان السبب لتعيين الصلة انما هى
 الصلة التى ذكرت فى تعريف الموصول والتصريح بها فى المرجع انما يحصل
 بذكره مفصلا لا بذكره مجملا ولا يحصل الذكر التفصيلي الا بالارجاع الى المذكور
 فى التعريف وقوله (جملة خبرية) خبر للمبتدأ وهو وصلته وقوله (او ما فى معناها)
 كاسمى الفاعل والمفعول) كعطف التلقين الذى هو عطف قول القائل على قول
 القائل الا خر نحو قوله تعالى ﴿قال ومن ذريتي﴾ يعنى ان الصلة ليست بمنحصرة
 بالجملة الخبرية التى هى المركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى بل مراد المصنف بها
 انها اعم من ان تكون مركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى او بالتركيب الغير
 الاسنادى بقرينة قوله بعده صلة الالف واللام اسم الفاعل واقتصار
 المصنف على الجملة الخبرية لكونها اصلا فى الصلة لان الذى والتى وغيرها

ايضاً مأخوذاً في تعريف الصلة وإذا اشتملت الصلة الاصطلاحية على هذا المعنى يكون ذكر العائد بعدها مستدركا لا محالة لكون هذا التعريف مغنياً عن ذكره اجاب عنه بقوله (و ذكر العائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية) على تعريف هذا القائل ليس بمستدرك وانما كان مستدركا اذا لم يحصل منه فائدة اصلا وليس كذلك بل في ذكره مكرراً فائدة وهي (تصریح بما) اي بالمعنى الذى (علم ضمنا) اي في ضمنه لامصرحا وقوله (مبالغة) مفعوله للتصریح اي قصد تصریحه بعدما علم في ضمن التعريف لقصد المبالغة (في الاحتراز) اي في الذى قد حصل في ذكره ضمنا (عن مثل اذ وحيث) اي عن الاسماء التى التزم ذكر الجملة بعدها وليست بموصول فان ذكر العائد في هذه الجملة التى وقعت بعد اذ وحيث ليس بملتزم وبهذا حصل الفرق بينهما وبين الموصول فخرجت امثال هذه الاسماء التى يلزمها الجملة بذكر العائد ولكن لما كان ذكره في التعريف على طريق الفضلة اعنى بقوله مشتملة على عائد ذكره ثانياً للاهتمام بشانه ومن الين انه لا يلزم من ذكر الشئ مرتين بل مرات اذا كان للاهتمام استدراك منكر وقال العصام ولا يخفى ما في كلام هذا القائل الذى غير التعريف من التكلف ومع ذلك يلزم عليه ان يكون ذكر ما لا يتم جزءاً في تعريف الموصول لغوا لدخوله في مفهوم الصلة يعنى في مفهوم الصلة التى عرفت بهذا التعريف فهرب هذا القائل من محذور ووقع في محذور آخر وهو اشمال تعريف المصنف للموصول على اللغو وهو ذكر ما لا يتم جزءاً اذا لازم عليه حينئذ ان يكتفى بقوله ما لا يكون الابصلة او ان يقول ما لا يذكر الابصلة ثم ان قوله و ذكر العائد من مقول هذا القائل والظاهر أن هذا منع لزوم الدور والاستدراك على تقدير ارادة المعنى الاصطلاحى من الصلة يعنى اننا لنسلم لزوم الدور اذا اريد بالصلة معناها الاصطلاحى وانما يلزم اذا عرفت بالتعريف السابق واما اذا عرفناها بهذا التعريف فلا دور ولا نسلم ايضاً لزوم الاستدراك بذكر العائد وانما يلزم لو كان ذكره من غير فائدة وليس كذلك وقوله (ولما كانت الصلة الى آخره) توطئة لقول المصنف وصلته وانما احتاج الى هذه التوطئة لدفع ايهام كون المقصود من قوله وصلته تعريف للصلة لكونه في صدد التعريف حيث عرف او لا الموصول فيوهم كونه في صدد التعريف ان قوله وصلته شروع في تعريف الصلة لوجود التضايف بينهما فاراد الشارح ان يدفع هذا الايهام بهذه التوطئة بان مقصود المصنف بقوله وصلته ليس تعريف الصلة كما توهم لانه لو كان كذلك لزم بطلان التعريف لكونه غير مانع لكونه تعريفاً بالاعم بل

المراد به معناها الاصطلاحي (فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد
الموصول مشتملة على ضمير عائديه) يعنى ان الاصطلاحي ليس بعبارة عن مطلق
اتصال شئ بآخ بل هو عبارة عن الاتصال المخصوص وهو اتصال الجملة
المشتملة على العائد واذا كان الاصطلاحي عبارة عن هذا المعنى (فمعرفتها) اى
معرفة تلك الصلة (موقوفة على معرفة الموصول) لان قوله بعد الموصول
مذكور فيه واذا كانت معرفتها موقوفة على معرفة الموصول (فلوعرف
الموصول بها) اى بالصلة (لزمت الدور) ولما توهم من جانب الناقض ان يقال
لانسلم ان يكون المراد بالصلة معناها اللغوى اراد المعرف ان يثبت المقدمة
المنوعة بقوله (والقرينة على ان المراد بها) اى بالصلة (معناها اللغوى
لا الاصطلاحي قوله) اى قول المعرف (وعائد فانه لو اريد بها) اى بالصلة
(معناها الاصطلاحي لكان هذا القول) اى قوله وعائد (مستدركا) لكنه
ليس بمستدرك فلا يكون المراد بها معناها الاصطلاحي وقوله (لانه لاخراج)
دليل للمقدمة الاستثنائية يعنى ان قوله وعائد ليس بمستدرك لانه قيد لازم
لاخراج (مثل اذ وحيث) من تعريف الموصول لانهما ليسا بموصولين
لانهما وان وجدت بعد هما جملة (و) لكن (ليس لهما صلة اصطلاحية) لعدم
العائد فيها واذا كان لفظ عائد لاجراج شئ مغاير للمعرف لم يكن مستدركا واذا
لم يكن مستدركا يكون قيدا لازما واذا كان قيدا لازما لم يكن المراد من الصلة
معناها الاصلاحي لانه لو كان المراد بها الاصطلاحي لم يلزم ذكر العائد
لكونه مندرجا فيه * ثم شرع فى احتمال جواب آخر عنه بتغيير التعريف فقال
(ولقائل) اى ويجوز لقائل (ان يقول) فى الجواب عنه (يمكن) اى لا يمتنع
(ان تعرف الصلة بما) اى بتعريف (لا يتوقف معرفته) اى معرفة التعريف
(على معرفة الموصول بان يقال) فى تعريف الصلة (الصلة جملة متصلة
باسم لا يتم) اى ذلك الاسم (جزأ الامع هذه الجملة) وقوله (مشتملة) صفة
بعد صفة للجملة اى الصلة جملة متصلة مشتملة (على عائديه) اى الى ذلك الاسم
(فعلى هذا) اى بناء على تعريف الصلة بهذا التعريف (يجوز أن يكون
المراد بالصلة) فى تعريف الموصول (معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور)
المحذور فانه لما لم يكن الموصول مذكورا فى هذا التعريف الذى عرف به الصلة
لم يلزم الدور لانه لم يتوقف معرفة الصلة على الموصول فى التعريف الذى
عرفناه به * ولما توجه على هذا التعريف ايضا انه وان اندفع بهذا التعريف
لزوم الدور لكنه بقى فيه محذور وهو كون ذكر العائد مستدركا فانه لما اعتبر
فى الجملة التى اريد اتصالها بالموصول كونها مشتملة على العائد وكان العائد

جعله فعلا ناقصا جعله بمعنى صار غير ظاهر الظاهر أنه بمعنى كان انتهى
 اللهم الا ان يقال لما كان في التمامية بعد النقصان تحول وانتقال فسر به لتلك
 الإشارة اولاً لأنه لما فسر على التقدير الاول بلا يكون فسر في الثاني بلا يصير
 للتفنن والله اعلم ثم قال (والمراد بالجزء التام) اى الذى اعتبر عدمه فى الموصول
 (ما لا يحتاج) اى جزء الجملة الذى لا يحتاج (فى كونه جزءاً اولياً يخل الى) اى
 بحيث يخل الى (المركب او لا) اى انحلالاً او لا لأنه اذا انحل الى انحلالاً ثانوياً
 يكون ذلك الجزء جزءاً ناقصاً لكونه جزءاً الجزء يعنى ان الجزء التام هو الجزء
 الذى لا يحتاج فى كونه جزءاً اولياً وان كان غير محتاج بعد انضمام شئ الى كونه
 لا يحتاج قبل الانضمام (الى انضمام امر آخر معه) مثال الاولى (كالمبتدأ
 والخبر والفاعل والمفعول وغيرها) من اجزاء الجملة سواء توقفت الجملة عليه
 من حيث الاسناد كما فى المبتدأ والخبر والفاعل او من حيث التعلق كالمفعول
 فهذا المبتدأ مثلاً جزءاً اولياً للجملة وتخل الجملة الى انحلالاً او لا فان لم يحتج
 الى انضمام امر آخر نحو زيد فى زيد قائم فهو جزء تام وان احتاج الى انضمام
 امر آخر فى كونه جزءاً اولياً فهو جزء ناقص نحو الذى فانه اذا كان مبتدأ يحتاج
 فى كونه مبتدأ الى انضمام الصلة * ثم لما كان الظاهر للمعرف ان يقول فى التعريف
 ما لا يكون جزءاً لان المبتدأ اذا احتاج الى انضمام امر فى كونه مبتدأ لا يكون مبتدأ
 فلا يكون جزءاً اصلاً فعديل المصنف عن هذه العبارة الظاهرة اراد الشارح ان
 يبين وجه العدول فقال (وانما نقي) فى التعريف (كونه جزءاً تاماً) بناء على ان النقي
 يرجع الى القيد (لاجزأ مطلقاً) يعنى سواء كان تاماً او لا (لانه) اى عدم نقي
 مطابق الجزئية ثابت لانه (اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءاً من المركب) بعد كونه
 جزءاً تاماً بانضمام الصلة الى (يكون الموصول وحده) اى من غير ملاحظة الصلة
 (ايضاً) اى كما كان المجموع (جزءاً) اى من المركب فلما كان الموصول قبل
 انضمام الصلة الى غير خارج عن الجزئية كان نقي الجزئية عنه نفياً للجزئية
 عما تحققت جزئيته وهو على خلاف الواقع (لكن لاجزأ تاماً) لكونه جزءاً اجزاء
 (اولياً) اى ولا اولياً لأنه اذا انحلت الجملة الى تخل او لا الى مجموع الموصول
 والصلة وثانياً الى الموصول وحده وبهذا ظهر فائدة تقييد الكون والانحلال
 بقوله او لا قوله (الاصلة) استثناء مفرغ يعنى لا يتم شئ الا بصلة (وعائد)
 ولما توهم توجه النقض على التعريف بانه باطل لكونه مستلزماً للدور حيث
 ذكر فيه الصلة الموقوفة على الموصول اراد الشارح منعه بتحرير المراد فقال
 (والمراد بالصلة) اى المذكورة فى التعريف (معناها اللغوى) وهو ما يتصل به
 (لا اصطلاحاً) اى ليس المراد به الموقوف على معرفة الموصول وانما لم يكن

الاستعارة المصروفة التبعية بان يشبه الزمان كما في قوله تعالى ﴿هناك الولاية﴾
او غيره كما يشار بها الى القواعد والمباحث على طريق تشبيهها بالمكان في القوة
والتمكن فاستعمل فيه ما وضع للاشارة الى المكان وقرينته ماذكر بعدها من
الافوصاف وقوله (واما ماعداها) اشارة الى فائدة تقيده بقوله خاصة بانه
للاحتراز عن سائر اسماء الاشارة يعنى ان المذكورات من اسماء الاشارة موضوعة
بالحقيقة للاشارة الى المكان خاصة واما ماعداها اى ماعدا المذكورات (من
اسماء الاشارة) مثل هذا وغيره (فقد يستعمل في المكان) كالمذكورات ههنا
في نحو هذا المسجد (وغيره) اى ويستعمل ايضا في غير المكان في نحو هذا الرجل
وهذا محل الفرق بينهما والحاصل ان الفرق بينها وبين سائر اسماء الاشارة
ان هذه المذكورات تستعمل في المكان حقيقة وفي غيره مجازا بخلاف البواقى
فانها مستعملة في المكان وغيره حقيقة وله فرق آخر ذكره العصام وهو
ان هذه الالفاظ مستلزمة للطرفية فلا تكون مبتدأ او غيره واما البواقى فلا يلزم
ظرفيتها فتكون ظرفا او غيره * ثم شرع في مسائل الموصولات من المبني فقال
﴿الموصول﴾ وقوله (اى الموصول المعدود من المبنيات) اشارة الى ان الالف
واللام في قوله الموصول للعهد الخارجى وقوله (في اصطلاح النحاة) اشارة الى
ان ماذكر بعده من التعريف تعريف اصطلاحى لا لغوى والى ان المراد به اصطلاح
النحويين لا اصطلاح غيرهم من الاقوام ﴿مالا يتم جزأ﴾ وقول الشارح (اى اسم)
تفسير لما اشار الى انه موصوف نكرة لاموصول معرفة حيث لم يفسره بالمعرفة
لان المقام مقام التعريف والفائدة من التعريف هو الاعلام للجاهل لا للعالم
ولو كان معرفة لزم معلوميته وقوله (لا يتم) يتعلق به قوله (من حيث جزئيته)
وفي هذا التعبير اشارة الى ان قوله جزأ تمييز من الذات المقدرة في نسبة لا يتم
الى فاعله يعنى لا يتم جزئية وقوله (يعنى لا يكون جزأ تاما) تفسير على طريق
يوضح ان التامة صفة للجزء لان التمييز ههنا بمعنى الفاعل وافاد ايضا ان النفي
راجع الى القيد اعنى نفي التامة لا الجزئية وقوله (ان كان جزأ) اى تفسير
التركيب بهذا ان كان لفظ جزأ (تمييزا) اى ان كان نصبه على التمييزية وهذا
التفسير موافق لما عليه الجمهور من ان لا يتم ليس من الافعال الناقصة لان
الافعال عندهم منحصرة في المعدودات منها ولفظ لا يتم خارج عنها واما عند
من قال بعدم الانحصار فيجوز كونه من الافعال الناقصة على ان يكون بمعنى
صار في نحو قولهم تم التسعة بهذا عشرة واليه اشار الشارح بقوله (اولا يصير)
عطف على قوله لا يكون يعنى اما ان يفسر بما سبق او يفسر بان معناه لا يصير
(جزأ تاما ان كان يتم) اى لفظه (من الافعال الناقصة) وقال العصام وبعد

(ان يجعل ذلك) اى ان يراد بلفظ ذلك معناه بان يجعل (اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا) وهى ما ذكره بقوله وذلك للبعد فيكون المعنى ان تلك الكلمات مثل المشار اليه الذى هو كلمة ذلك المذكور والاولى ان يقول الى لفظ ذلك لانه اذا اشير الى الكلمة يكون المناسب ان يقول تلك واما وجه البعد فافاده العصام من انه لو كان المراد ذلك لكان على المصنف ان يقول هناك بدون اللام يعنى بما استعمل فى المتوسط لان لفظ ذلك مذكور فيما سبق فى الوسط * ولما حصر المصنف الحكم المذكور فى لفظ تلك وذاتك وتانك المشدتين واولالك حال كونها مقرونة باللام وكان حكم ماعداها مجعلا اراد الشارح بيان احكام تانك وذاتك وتانك المخففتين واولالك الغير المقرونة باللام فقال (واما تانك) اى حال كونها بغير اللام (وذاتك وتانك) اى حال كونهما (مخففتين واولالك بغير اللام) وقوله (للمتوسط) خير المبتدأ اى الكلمات المذكورة مستعملات للمتوسط وهذا من الشارح لبيان ما هو المفهوم من قول المصنف لكن لما كان المفهوم هنا محتملا للاستعمال فى القريب والمتوسط احتاج الى التعيين * ثم شرع فى بيان قاعدة فقال (وما هو للمتوسط) اى الالفاظ التى تعين استعمالها للمتوسط بان تكون مقارنة بالكاف دون اللام (بعد حذف حرف الخطاب منه يكون للقريب) نحو ذاك اذا حذفت الكاف منه يكون ذا فيكون للقريب وكذلك ذاتك وتانك بعد حذف الكاف ذان وتان فيكونان للقريب (واما ثمة وهنا) حال كون هنا (بضم الهاء وتخفيف النون) (وهنا) حال كونه (بفتح الهاء وتشديد النون) وقوله (وهو الاكثر) ناظر الى فتحة الهاء يعنى اذا شدد النون كان فتح الهاء اكثر استعمالا من كسرها (وجاء) فى بعض اللغة (بكسر الهاء) اذا شدد نونه (ايضا) اى كما جاء بفتح الهاء (فالمكان) اى ثمة وهنا بلفظيه فموضوع للاشارة الى المكان وفسره الشارح بقوله (الحقيقى) للاحتراز عن المكان الشبهى المجازى وبقوله (الحسى) للاحتراز عن المكان الذهنى وقوله (خاصة) اى حال كون الموضوع للمكان مخصوصا اى بملاحظة الاختصاص وهذا احتراز عن سائر اسماء الاشارة لانها ايضا للاشارة الى المكان كما يقال هذا المسجد وذلك البيت ونحوه لكنها ليست بموضوعة بصفة الاختصاص بل هى عامة للمكان وغيره كما اشار الى فائدة القيود بقوله (لا يستعمل) اى لا يستعمل ثمة واخواته (فى غيره) اى فى غير المكان المذكور هذا ناظر الى فائدة توصيف الشارح للمكان بالحقيقى والحسى اى لا يستعمل فى غير المكان الحقيقى الحسى سواء كان مستعملا فى غير المكان او فى المكان الغير الحسى (الاجازا) وقوله (على سبيل التشبيه) بيان لعلاقة المجاز يعنى انما تستعمل هذه الالفاظ فى غير المكان مجازا على سبيل

لكونه عبارة عن المتخلل بين الشئين فاعتبر جانب التحقيق * ولما كان عادة المصنف في بيان المسائل هو ذكر احكامها من غير حالة الى قائلها من غير التصدير بلفظ قيل او يقال وعدل ههنا عن عادته حيث صدرها بلفظ يقال اراد الشارح ان يذكر نكتة لعدوله فقال (ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث) اى ولما تتبع المصنف موارد الاستعمال وعلم ان كل واحد من ذا والاخوين يستعمل استعمالا كثيرا (مقام الاخرين منها) بان يستعمل ذا البعيد والمتوسط وذلك ايضا للقريب والمتوسط وذاك للقريب والبعيد (لم يتخذ) اى ولهذا لم يتخذ المصنف (هذا الفرق) اى فرق ذا من اخويه مثلا باستعماله في القريب (مذهبا) اى مذهبا خاصا يستند الى النجاة ويتبع لهم المصنف (واحاله الى غيره) اى نقل هذا الفرق عن غيره (فقال) في صدره (يقال) اى لفظ يقال ولم يقل وهى ذا القريب ونحوه من العبارات كماهى عادته في غير هذا المقام ثم شرع في بيان احوال الكلمات التى تستعمل في البعيد ايضا فقال (وتلك) اى الموضوعه للمفرد المؤنث مقارنة باللام والكاف (وذلك) اى الموضوعه لثنية المذكر مقارنة بالكاف (وتلك) اى الموضوعه لثنية المؤنث مقارنة بالكاف وقوله (حال كون هاتين الاخرين) تفسير لقوله (مشددتين) وبيان على انه حال من ذلك وتلك يعنى انهما اتما دخلا في هذا الحكم اذا كانت نونهما بالتشديد (واولئك) الموضوعه لجمع المذكر والمؤنث بالاشتراك (باللام) اى اذا استعملت الاخيرة باللام المتوسط بين اولا وبين الكاف وقوله (اى هذه الكلمات الاربع) اى تفسير وبيان في ان قوله (مثل) (كلمة) (ذلك) خبر للمبتدأ وهوكلمة تلك مع ما عطف عليه وانما وسط الشارح بين مثل وبين ذلك لفظ الكلمة للإشارة الى ان لفظ ذلك ههنا يراد لفظه كما هو الظاهر لانه اذا اريد معناه كان اشارة الى كل ما سبق من ذا واخويه فيكون خلاف الواقع وقوله (في افادة البعد) تفسير لوجه الشبه بين ذلك وبين ما ذكر يعنى ان تلك المذكورات مثل كلمة ذلك في ان كل واحد منها اذا استعمل بتلك الصورة يفيد كون المشار اليه بعيدا * ولما كان في قوله مثل ذلك احتمالات ثلاثة احدها ظاهر وثانيها غير جائز وثالثها بعيد اما الظاهر فهو كون المراد منه لفظه كما فسر به واما الغير الجائز فهو أن يكون المراد به معناه ويشار به الى المجموع واما البعيد فهو أن يكون المراد به معناه ويشار به الى ذلك المذكور كما قلنا كلمة ذلك اراد الشارح ان يشير اليه اى الى هذا الاحتمال الثالث فقال (ولا يبعد) اى لا يبعد كل البعد بحيث يصير الى حد الامتناع اذا كان احتمالا بعيدا في نفسه فلا يرد بهذا ما يقال بان هذا الاحتمال بعيد فلا وجه في تصديره بقوله ولا يبعد

معطوف على قوله ذاك من قيل عطف احد اجزاء الخبر على جزء آخر فيكون
المعنى على ارادة الشارح وتقول ذاك على هذا القياس يعنى على القياس الذى
قلت بقولى اذا اشرت الخ وعلى ارادة المصنف عطفه على ما قبله وهى ذاك
فى حالة الرفع (ودينك) فى حالتى النصب والجر (اذا اشرت) اى اذا اردت
الاشارة (الى المذكورين) بفتح الراء (وخاطبت مذكرا) اى مفردا مذكرا
حال كونه منتهيا (الى ذانكن) فى حالة الرفع (ودينكن) فى حالتى النصب
والجر (اذا اشرت الى المذكورين) بفتح الراء (وخاطبت مؤنثا) اى جمعا مؤنثا
(وكذلك البواقي) (يعنى) اى يريد المصنف بالبواقي (تاء) اذا اشرت الى مفرد
مؤنث وخاطبت مفردا مذكرا منتهيا (الى تانكن) يعنى تاء تانكا تانكا تانكا
تاكنا والمشار الىه فى كلهما مفرد مؤنث وقوله (وتيك الى تيكن) اشارة الى
ان كاف الخطاب انما يدخل فى اللفظين من اللغات الواقعة فى مفرد المؤنث
وهما تاتى لان تى مقلوب تا كما مر والى الثانى اشار بقوله تيك يعنى تيك اذا اشرت
الى المفرد المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا الى تيكن اى منتهيا الى تيكن يعنى تيك
تيكما تيك تيك تيكما تيك وقوله (وتانك) فى حالة الرفع (وتينك) فى حالتى
النصب والجر اذا اشرت الى تثنية المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا منتهيا
(الى تانكن وتينكن) اذا اشرت الى مؤنثين وخاطبت مؤنثات يعنى تانك تانكما
تانكم تانك تانكما تانكن (واولئك بالمد) اى بالهمزة بعد الالف اذا اشرت الى
المذكورين او المؤنثات (واولاك بالقصر) اى بغير الهمزة بعد الالف منتهيا
(الى اولئكن واولاكن) ولما وقع الاختلاف فى ذى بانه هل يتصل به حرف
الخطاب اولا ذكره الشارح بقوله (واما ذيك فقد اورده الزحشرى والمالكي
وفى الصحاح لا يقال ذيك فانه خطأ) ولما فرغ من المسائل التى تتعلق باسماء
الاشارة من حيث ما يدخل فيها ويتصل بها شرع فيما يتعلق باستعمالها فقال
(ويقال) اى يستعمل (ذا) يعنى من غير اتصال حرف الخطاب ومن غير
زيادة اللام (للقريب) اى اذا اردت الاشارة الى المشار اليه القريب بالنسبة
الى البعيد (وذلك) اى ويستعمل لفظ ذلك باللام والكاف (للبعد) اى
اذا اشرت الى المشار اليه البعيد بالنسبة الى القريب منه (وذاك) اى يستعمل لفظ
ذاك بالكاف بدون اللام (للمتوسط) اى اذا اردت الاشارة الى المشار اليه الذى
يقع فى الوسط بالنسبة الى الطرفين * ولما كان المناسب له ان يقول ذا للقريب
وذاك للمتوسط وذلك للبعد حتى يكون الوضع مطابقا للطبع لزم ان يبين نكتة
لهذا العدول فقال (واخر) اى المصنف (المتوسط) عن البعيد (لان المتوسط)
لكونه من الامور النسبية (لا تحقق الا بعد تحقق الطرفين) من البعد والقرب

(في خمسة) اخرى حال كون تلك الخمسة التي ضربت حروف الخطاب فيها (من انواع اسماء الاشارة يعنى) اى يريد من الانواع (المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهى) اى وانواع اسماء الاشارة ايضا (سته) لان المعانى فيها ستة ثلاثة للمذكر وثلاثة للمؤنث وهذه الستة (راجعة الى خمسة) كما رجعت حروف الخطاب الى خمسة لكن رجوع حروف الخطاب الى الخمسة لاشتراك تثنيتهما ورجوع اسماء الاشارة (لاشتراك جمعهما) اى جمع المذكر والمؤنث حيث اشترك فيهما لفظ واحد وهو اولاء * ولما فسر الشارح الخمسة بالانواع مع ان الظاهر أن يفسر بالافراد اراد أن يبين باعث التفسير فقال (وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة) ولم نقل من افرادها (لان افراد المفرد المؤنث) من الانواع (ترتقى الى ستة) لان افرادها المفرد المؤنث على ما سبق من اللغات الواقعة فيه سواء كان بعضها اصلا وبعضها فرعا له او كان كلها اصولا برأسها ستة وهى تاوذى وته وذهى وتبى وذهى فلو اعتبر الافراد فيها لكان افراد المفرد المؤنث ستة فيقتضى ان يكون المضروب فيه ههنا عشرة ستة للمفرد المؤنث وواحد للمفرد المذكر واثنان لتثنيتهما وواحد لجمعهما ولما اعتبر المصنف فى المضروب فيه الخمسة علم ان مراده بحسب الانواع لا الافراد وانما اعتبر المصنف الانواع دون الافراد لانه فى صدد تعداد الاسماء التى يدخل فيها حرف الخطاب لافى صدد مطلق التعداد ولا شك انه لا يدخل على كلها كما يشهد عليه موارد الاستعمال * ثم الفاء فى قوله (فيكون) اما للتفصيل واما للجواب فعلى الاول يكون المراد به تفصيل الحاصل من الضرب وعلى الثانى تفريع الحاصل وعلى كلا التقديرين يرجع اسم فيكون الى الحاصل ولذا فسر الشارح بقوله (اى الحاصل من الضرب) يعنى فيكون الحاصل من ضرب حروف الخطاب الخمسة فى مضروب انواع اسماء الاشارة الخمسة (خمسة وعشرين وهى) (اى تلك الخمسة والعشرون) (ذاك) بفتح الكاف اى ابتداءها ذاك منتهاها (الى ذا كن) (يعنى) ان المصنف يقصد بقوله هذا ان تلك الخمسة والعشرين اولها (ذاك) بفتح الكاف (اذا اشرت) اى اذا اردت الاشارة (الى مذكر وخاطبت مذكرا) اى وارتدت الخطاب الى مفرد مذكر ايضا (وذا كما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين) بفتح الراء وحيث اردت المعنيين قلت ذلك اللفظ (وذا كم) اى احدها ذا كم (اذا اشرت الى مذكر) اى الى مفرد مذكر (وخاطبت مذكرين) بكسر الراء (و) (على هذا القياس) (ذاك) وتوسط الشارح قوله على هذا القياس بين حرف العطف وبين ذاك لارادة مزج لفظ ذاك فيما قبله من بيان تعيين مواقع الاستعمال والا فهذا اللفظ فى كلام المصنف

(وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها) فلا يقال ذازيد
(ولو كانت) اى تلك الكاف (اسما لم يمتنع ذلك) اى وقوع الظاهر موقعها (مثل
ضربتك و) مررت (بك) حيث يجوز فيهما ان يقول ضربت زيدا وبزيد وهذا
الاستدلال بابطال اللازم للاسمية وهو جواز وقوع الظاهر موقعها وقيل عليه
انا لانسلم كون جواز ذلك الوقوع لازما للاسمية لان الضمائر المستترة في افعل ونفعل
وتفعل من المتكلمين والمحاطب اسماء مع انه لا يجوز وقوع الظاهر موقعها لوجوب
الاستتار فيها ولو كان جواز الوقوع لازما لامتناع انفكاك الاسمية عنها فاجيب
بجواب المراد بان يقال ان مرادنا من الاسم الذى يلزمه الجواز هو الذى يكون
من مقولة الصوت واللفظ والضمائر المستترة ليست من مقولة الصوت فاجاب
عنه الهندي بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه قال فى الامتحان ولا يخفى
ان هذا كلام على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة وانى هذا واجيب
ايضا بتغيير الدليل بان يقول وانما جعلت هذه الكاف حرفا لكونها غير
مستقلة بالمفهومية او معنى ذلك انيت بسكون الياء فحينئذ لا الاشكال وهذا
ما اختاره العصام وقيل والدليل على حرفيته عدم حظه من الاعراب اذ لا يمكن
جعله تابعا لاسم الاشارة بان يكون صفة او بدلا او تائيدا لانه متباين ولا جعله مضافا
اليه لاسم الاشارة لعدم القصد ولان اسم الاشارة لا يضاف لكونه معرفة واذا
امتنع الاعراب فيه يكون حرفا لكون الاعراب من لوازم الاسمية وهذا الدليل
هو ما اختاره صاحب الامتحان واثار اليه العصام بتصوير ولا يبعد* ثم شرع فى بيان
انواعها فقال ((وهى)) (اى حروف الخطاب) وانما فسر به ليصح ارجاع ضمير
المؤنث حيث رجع الى الحروف الجمع* ثم ان الضمير مبتدأ وقوله (خمس) خبره
وانما جئ فى اسم العدد بالتاء مع ان الظاهر ان يكون خمس حتى يكون موافقا
للمبتدأ لكون مميزه حرفا والحرف يجوز تذكيره وتانيته وانما ترك ما هو الاولى
وهو اعتبار التانيث ههنا حتى يكون مقررا لحرفية حروف الخطاب لتحصل الموافقة
بقوله فى خمسة كذا فى العصام (والقياس) اى الاصل فى بيان عدد حروف الخطاب
(يقتضى) ذلك الاصل (السته) لكون الاحوال المعتبرة فى الخطاب ستة ثلاثة
للمذكر الخطاب وثلاثة للمؤنث الخطاب* ثم ذكر وجه كونها خمسة بقوله (واشترك
خطاب الاثنين) اى ولما اشترك ثنية المخاطبين فى اللفظ (فرجعت) اى وبهذا
السبب رجعت حروف الخطاب (الى خمسة) وقوله (مضروبة) مجرور على انه صفة
لقوله الى خمسة فى تركيب الشارح لمزجه قول المصنف بقوله ومرفوع على انه
صفة لقول المصنف خمسة اى حروف الخطاب بحسب اللفظ خمسة مضروبة

اللام بينهما انتهى يعني ان هاء التنبيه لا تدخل على كلمة ذلك وتلك فلا يقال
 نها ذلك وانما لم يقيد المصنف بهذا الشرط يعني بقوله ما لم يلحق اللام كما اشترطه
 اليضاوى في متن الامتحان ولذا قال بعض شراح الكافية ان المراد بقوله
 يلحقها اى يلحق بعضها لان بعض اسماء الاشارة لا يلحقها حرف التنبيه
 ورد الشارح العجودانى عليه بان عدم دخول حرف التنبيه على بعضها من
 قيل التخالف مانع وجد في اجراء القاعدة وتقييد القاعدة الكلية بعدم المانع
 ليس بشرط والمانع في عدم الدخول اجتماع الحرفين الدالين على معنى واحد
 وهى افادة التبديد وقال العصام وانما لم يقل ويتصل بها لثلايوهم عدم جواز
 الفصل بينهما وبين دافع انه بكلمة انا واتم وهو واخواتها كثير ومنه قوله تعالى
 ﴿ها اتم اولاء﴾ ثم شرع في مسألة اخرى من مسائل اسماء الاشارة فقال ﴿ويتصل
 بها﴾ ولما كان المراد من الاتصال ههنا اتصال لفظ بآخر وكان هذا الاتصال اعم
 من الاتصال بالاول وبالاخر وكان الواقع ههنا هو الثاني اراد أن يفسر الضمير
 على وجه يطابق الواقع وهذا لا يحصل الا بحذف المضاف فقال (اى باوآخر
 اسماء الاشارة) والباعث لهذا التفسير بيان الواقع والمصحح له هو شمول مطلق
 الاتصال لا الاتصال بالاخر ويجوز أن يكون تفسيره به للاشارة الى المجاز
 بطريق ذكر اسم الكل وارادة الجزء والله اعلم وانما جمع لفظ الاوآخر لان
 اسماء الاشارة متعددة ولكل واحد منها آخر مخصوص فيكون داخلا
 في القاعدة المقررة بانه اذا قوبل الجمع بالجمع يراد به انقسام الآحاد على الآحاد
 وقوله ﴿حرف الخطاب﴾ فاعل يتصل اى حرف يخاطب به (وهو) اى الحرف
 الذى يتصل بالاوآخر المسمى بحرف الخطاب (الكاف) اى مسمى الكاف
 وقوله (تنبيه) مفعول له بقوله يتصل وانما حذفت اللام مع انه ليس فعلا لفاعل
 الفعل المعلل لكونه صفة الحرف بخلاف التنبيه فانه صفة المتكلم لكن
 الاتصال وان لم يكن نفسه صفة المتكلم لكن لكونه مطاوع اوصل يجوز
 ان يكون صفة له كأنه قال اوصله المتكلم للتنبيه فاتصل (على حال الخطاب)
 اى على حال الشخص الذى وقع به التخاطب باسماء الاشارة وقوله (من الافراد)
 ظرف مستقر على انه صفة للحال يعنى تنبيها على الحال التى هى جزء من مجموع
 الافراد (والثنية والجمع والتذكير والتأنيث) مثلا اذا قلت ذلك يكون تنبيها
 على حال الخطاب بانه مفرد مذكر والافراد والتذكير جزآن من مجموع تلك
 الاحوال * ثم لما كان كاف الخطاب معدودة من الضمائر معدودة من
 الاسم وكان المناسب ان تكون الكاف اسما وقد جعل حرفا فاقضى وجها
 للعدول وقد اطلق عليه انه حرف احتاج الى بيان نكتة لوجه العدول فقلت

ووجوب علة البناء محقق واتفاق بعض المبنيات على صورة العرب واقع والحكم
الناسي من هذا الوقوع وهمي مع ان الحكم بنائها على لوجود علة والسلوك
الى مسلك العقل اولى من السلوك الى مسلك الوهم (ولجمعهما) (اي جمع المذكر
والمؤنث) (اولاء مدا وقصرا) وتفسير الشارح بقوله (اي ممدودا او مقصورا)
اشارة الى ان قوله مدا وقصرا حالان من لفظ اولاء يعنى من اسماء الاشارة اولاء
حال كونها موضوعة لكل واحد من جمع المذكر والمؤنث بالاشتراك اللفظي
وحال كون لفظ اولاء مقرواً بالمد اي بوجود الهمزة المكسورة بعد الالف
بان يكون مبني على الكسر وبالقصر بعدم الهمزة بعدها بان يكون مبني
على السكون* ثم اشار الى الصورة الدالة على قصره بقوله (واذا كان) اي لفظ
اولاء ومادته (مقصورا) يعنى اذا اريد اراده على هيئة المقصور (يكتب بالياء)
على صورة كتابة الالفات المقصورة كطوبى وقصوى* ولما فرغ المصنف من مسائل
اسماء الاشارة من حيث تجربتها عن الملحقات شرع فى مسائلها من حيث لحوق بعض
الحروف باولها او بآخرها فقال (ويلحقها) وقوله (اي اسماء الاشارة) تفسير
لمرجع الضمير المنصوب* ولما كان اللحق مشعرا بالكون فى الآخر اذ ان يفسره
على وجه يدل على كونه فى الاول وايضا على وجه يدل على عدم الجزئية فقال
(يعنى) اي يريد المصنف بقوله يلحقها يعنى (انه يدخل على اوائلها) بذكر اللحق
الاخص وارادة الدخول الاعم او بذكر المقيد وارادة المطلق دخولا مقيدا بقوله
(على سبيل اللحق) وانما قيد به لان الدخول يشعر بالجزئية فاحترزه عن الدخول
على سبيل الجزئية والحاصل ان قيد الدخول بعلى اوائلها للدلالة على الغرض الاول
وقيده بعلى سبيل اللحق للدلالة على الثانى وقوله (والعروض) عطف تفسير
للحق لان اللحق هو العروض (بعد اعتبار اصلاتها) اي اصاله اسماء الاشارة
يعنى لا باعتبار كونها مركبة مع ما لحق بها وقوله (حرف التنبيه) فاعل يلحقها
(وهي) اي حرف التنبيه كلمة (ها) وتأنث هي باعتبار الخبر وقوله (فهو ليس
فى الحقيقة منها) بيان لفائدة التعبير باللحق ودفع لما يتوهم من اتصاله فى الخط
انه جزء منها والفاء فى فهو ينبغى ان يكون للتفصيل اي والهاء فى كلمة هذا
ليس جزءاً من اسماء الاشارة فى الحقيقة وان كان جزءاً منها فى صورة الخط
(وانما هي) اي انما لفظها (حرف جى بها) اي الحق باوائل اسماء الاشارة
(للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جى بها للتنبيه) اي لافادة تنبيه المخاطب
(على النسبة الاسنادية) اي على الاستماع والحفظ بمضمون الجملة التى بعدها
لكونها من الامور التى يجب اويستحب الاعتناء بها (كقولك هازيد قائم
وها ان زيدا قائم) وقال اليبضاوى فى متن الامتحان ويدخل الهاء ملماً يلحق

على سائرهما) اى على سائر اللغات الموضوعة للمؤنث الواحدة (لفرعيتها) اى
 لفرعية سائر اللغات (وتى) (بقلب الالف) من تا (ياء) وهى ثالث اللغات (وته
 وذه) وهى خامسها حال كونهما (بقلب الالف) من تافى ته (والياء) اى بقلب
 الياء فى ذى (هاء) فيكون تامقلوبة الى ته وذى مقلوبة الى ذه (بغير وصل الياء)
 اى بغير جعل الياء موصولا (بهاء) اى بهاء ثابت فيهما بل الهاء فيهما مكسورة
 بالقصر (وتهى) وهى سادس السبعة (ودهى) وهى سابعها حال كونهما
 (بوصل الياء) اى بجعل الياء موصولا (بهاء) بخلاف الاولين (ولمشاء) اى
 لمثى المؤنث (تان) اى لفظ تان حال كونه موضوعا لمثى المؤنث (فى الرفع)
 اى حالة الرفع وفى العبارة تفنن حيث قال فى الاول رفعا وهما مقيدان لمعنى
 الواحد (وتين) بفتح التاء وسكون الياء (فى النصب والجر) اى فى حالة النصب
 والجر* ولما اختص التثنية من اللغات المذكورة دون سائرهما اراد الشارح ان يذكر
 وجه الاختصاص بها فقال (ولايتى) اى ولايورد التثنية (من لغاته) اى
 من الالفاظ السبعة المستعملة فى المؤنث الواحدة (الاتا) اى الالة تادون
 اللغات السائرة وانما اختص هذا الايراد بها (لكثرة دورها على الالسة) اى
 على السنة النحاة بخلاف اللغات الستة الباقية (وتوهم بعضهم) اى بعض
 النحاة (من اختلاف اواخر دان وذين) فى تثنية المذكر (وتان وتين) فى تثنية
 المؤنث وقوله (باختلاف العوامل) متعلق بقوله من اختلاف اواخر اى منشأ
 التوهم هو الاختلاف الواقع فى اواخرها حال كونه بسبب اختلاف العوامل
 وقوله (انها معربة) مفعول توهم والضمير راجع الى المذكورات يعنى توهم
 بعض النحاة ان اللغة المخصوصة فى تثنية ذا وتا وهى دان وتان معربة وهذا
 التوهم الذى يقتضى كونها معربة ناشئ من الاختلاف الواقع فيها بايرادها
 بالالف مرة وبالياء اخرى بسبب اختلاف العوامل كما فى ثنائى الاسماء المعربة
 (والجمهور) اى وجمهور النحاة ثابتون (على ان هذا الاختلاف) اى اختلاف
 دان وتان بان يكونا بالالف اذا اقتضى العامل رفعهما وبالياء اذا اقتضى نصبهما
 او جرهما (ليس) اى ذلك الاختلاف (بسبب اختلاف العوامل) كما توهم
 ذلك البعض (بل دان وتان) بالالف (موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين)
 بالياء (لتثنية المنصوب والمجرور ووقعها) اى وقوع المذكورات حال
 كونها (على صورة المعرب اتفاقا لا لقصد الاعراب) اى لان وقوعها
 عليها لقصد الاعراب الدال على المعانى المعتورة حتى تكون معربة مخالفة
 لاخوانها فى الاعراب والبناء وانما حكم الجمهور بعدم كونها معربة (لوجود
 علة البناء فيها) اى فى المذكورات وهى المشابهة لمبنى الاصل الذى هو الحرف

بحال) من كونه للمذكر وللمؤنث وغيرهما (كان) اى ذلك المجموع المركب من ذاو ماعطف عليه (خبراله) اى اللفظ هى * ولما كان فى لفظ ذان لغتان اخداها ما اختاره المصنف وهو كونه مبنيا على ما يرفع به اذا استعمل فى حالة الرفع وعلى ما ينصب به اذا استعمل فى حالة النصب والجذر وثانيتهما ان يكون مبنيا على ما يرفع به فقط اراد الشارح ان يذكره فقال (ويجئ فى بعض اللغات ذان) يعنى حال كونه مبنيا على الالف (فى جميع الاحوال من الرفع والنصب والجذر) وقوله (ومنه) خبر مقدم (قوله تعالى) مبتدأ مؤخر اى من هذا القبيل قوله تعالى (ان هذان لساحران) اى على قراءة من قرأ ان بالتشديد حتى يكون هذان منصوب المحل اسماله ولذا قال (على احد الوجوه) اى وكونه من هذا القبيل على احد الوجوه المقروءة فى هذه الآية الكريمة وقال بعض المحشين ان المراد بقوله على احد الوجوه بمعنى انه على احد التوجيهات فى قراءة التشديد مع قراءة هذان بالالف فان فيها توجيهات احدها هذا وثانيها ان ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ وساحران خبره وثالثها ان ضمير الشأن محذوف والجملة خبر لضمير الشأن مفسرة له كذا نقل عنه وانما دخل اللام فى خبر المبتدأ وان كان قليلا لانه يجوز مع قلة وهذا هو الاولى لانه نقل من الشارح نسخة مشتملة لها (وللمؤنث) (الواحدة) (تا) اى اسماء الاشارة حال كونها موضوعة للمؤنث الواحدة سبعة احدها تا فقط والاقوال بين النحاة فى اصاله احد السبعة ثلاثة الاول انه هو تا فقط والثانى انه هو ذى فقط والثالث كلاهما اعلان وذكر الشارح القول الاول بقوله (قيل هى) اى كلمة تا هى (الاصل) فقط (فى لغات المؤنث الواحدة) وهى اللغات السبع التى يذكرها المصنف (لانه) اى اصالته ثابتة لانه (لم يثن) اى لم يكن مثنى من لفظها من اللغات (الاهى) اى الاتا (وذى) وهى ثمانية من السبعة الموضوعة للمؤنث الواحدة * ثم ذكر القول الثانى من الاقوال الثلاثة فقال (وقيل هى) اى لغة ذى بالذال (الاصل) فقط فى اللغات المذكورة وانما تكون الاصل (لكونها) اى تكون ذى (بازاء ذا للمذكر) اى لكونها بالذال المعجمة تكون بازاء اللغة الموضوعه للمذكر وهى ذا (فينبى ان يناسبها) اى فينبى ان يناسب المؤنث لمقابلته من المذكر فى بعض الحروف مع ان الياء فيها يصلح ان تكون اداة التأنيت كما فى تضرين * ثم ذكر القول الثالث من الثلاثة فقال (وقيل هما) اى تا وذى كلاهما (اصلان) والبواقي فروع ووجود المرجح فى كل واحد منهما من غير زيادة فى احدهما * ثم ذكر وجه تقديمهما على سائرهما فقال (وللقول) اى ولوقوع القول من النحاة (باصالتهما) اى باصاله تا وذى (قدما

الركب * ثم شرع في تقسيمها فقال (وهي) اى اسماء الاشارة (ذا) فقوله هي مبتدأ ومجموع ذا وما عطف عليه خبره وهذا هو التوجيه المرضي عند الشارح بقرينة انه جعل قوله للمذكر حالا لاخبرا حيث قال (حال كونها) اى حال كون ذا (للمذكر) ولما كان المذكر اسم جنس شامل للثنية والمجمع اراد الشارح ان يبين ان المراد بالمذكر (الواحد) لا المثنى والمجموع بقرينة المقابلة * ولما حمل الشارح قوله للمذكر على انه ظرف مستقر حال من ذا ورد عليه انه يلزم ان يكون حالا من الجزء اى من جزء الخبر وذلك خلاف ما ارتضاه الجمهور ومنهم المصنف حيث عرّف الحال فيما سبق بما يبين هيئة الفاعل او المفعول به وحمل كلام المصنف على خلاف ما ارتضاه غير مرضى فاجاب بقوله (والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر) اى ذا (الى المبتدأ) يعنى هي فيكون معناه نسبة ذا الى هي فيكون لفظ ذا نائب فاعل نسبة فكانت حالا من الفاعل معنى واعترض العصام على هذا التوجيه بمنع كون ذا فاعلا للنسبة لان ذا وحده ليس بخبر للمبتدأ بل الخبر هو المجموع فيكون المنسوب الى المبتدأ هو المجموع لا ذا وحده وهذا يقتضى ان يكون فاعل النسبة هو المجموع مع ان قوله للمذكر حال من ذا وحده ثم العصام بعد ما بين ركافة الشارح رجح ان يكون خبر هي محذوفا اى خمسة وان يكون ذا مبتدأ والمذكر خبره كما رجحه صاحب الامتحان وزيني زاده وغيرهما اقول لعل ترجيح الشارح هذا التوجيه وتكلفه بما عرفت لسلامته من الحذف والله اعلم قوله (ولمناه دان) معطوف على ذا قبل الربط كما هو مرضى الشارح يعنى ودان حال كونها مثنى ذا * ولما كانت حالات الاعراب ثلاثا اعنى الرفع والنصب والجر وعين تلك الحالات الثلاث لفظين وهما دان وذين اشار الشارح الى تعيين كل منهما بالحالات الثلاث فقال (رفعا) اى دان بالالف في حالة الرفع (وذين) بالياء الساكنة المفتوح ما قبلها (نصبا وجرا) اى في حالة النصب والجر * ثم فسره بما يطابق به مرضيه فقال (اى دان وذين حال كونهما مثنى المذكر) ولما كان لفظ لمناه حالا وحقها ان تكون مؤخرة عن ذى الحال احتاج الى نكتة لتقديمه لكونه على خلاف مقتضى الظاهر فقال (قدم) على صيغة المجهول اى قدم المثنى مع ان رتبة تقتضى تأخره (ليكون الضمير) اى الضمير المجرور الراجع الى المذكر (اقرب الى مرجعه) مما يكون مؤخرا عنه (وعلى هذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقية) وهى قوله للمؤنث تا وما عطف عليه ولمناه تان وجمعها اولاء ثم صرح بذلك الاعراب فقال (فقوله) اى قول المصنف (هى مبتدأ وقوله ذا) ليس وحده بل (مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منها) اى من ذا وما عطف عليه

يشمل لكل افراده لكون كل افراده موضوعا لمعنى مستقل كما هو شان وضعه
وكان المبتدأ على صيغة الجمع اراد الشارح ان يفسر الموصول بما يطابق المبتدأ
والغرض فقال (اى اسماء) يعنى ان الموصول عبارة عن الاسماء ليطابق المبتدأ
لكن ليس المراد به مجموع الاسماء الذى وضع لمعنى بل المراد به انه (وضع كل واحد
منها) اى من الاسماء (لمشار اليه) ولما كان المشار اليه ههنا عبارة عن المعنى بقرينة
كونه الموضوع له فسر الشارح بقوله (اى لمعنى مشار اليه) يعنى ان كل واحد
منها موضوع لمعنى يصدق عليه انه يشار اليه وقوله (اشارة حسية بالجوارح
والاعضاء) قيد للاشارة التى دل عليها لفظ المشار ومنسوب على انه مفعول
مطلق للفعل المحذوف الذى يدل عليه قوله لمشار اليه اى يشار اليه اشارة
حسية وانما حمل الاشارة على هذا المعنى وخص به (لان الاشارة عند اطلاقها)
اى عند ذكرها مطلقا (حقيقة فى الاشارة الحسية) واذا كان المراد بالاشارة
اشارة حسية لاذنية وكان استعمال اسماء الاشارة فى هذا المعنى حقيقة
لكونه استعمالا فى معناه الموضوع له فى الاصطلاح (فلا يرد) على التعريف منعا
(ضمير الغائب وامثاله) من المعارف بان يقال ان هذا التعريف منقوض بدخول
ضمير الغائب فيه لانه ايضا موضوع لمعنى يشار اليه يعنى الى مرجعه وانما لا يرد
(فانها) اى فان الضمائر ليست موضوعة للمعنى المشار اليه بالاشارة الحسية
بل هى موضوعة (للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية) فانا اذا قلنا
زيد هو قائم فهو موضوع للاشارة الى زيد الموجود فى الذهن لا الى زيد الموجود
الحاضر المحسوس المشاهد (ومثل قوله تعالى ذلكم الله ربكم) وكذا قوله تعالى
﴿ تلك الجنة التى ﴾ (مما) اى من اسماء الاشارة التى (ليس الاشارة اليه) فيها (حسية)
اى مثل ما فى هذه الآية لا يدخل فى افراد اسماء الاشارة التى يطلق عليها
فى الاصطلاح حقيقة لوجود القرينة المانعة فيه وهو عدم كون المشار اليه
محسوسا مشاهدا بل مثل الاشارة فى هذا (محمول على التجوز) اى على المجازى
على الاستعارة المصرحة بان يشبه غير المحسوس بالمحسوس المشاهد فى غاية الظهور
ويطلق عليه لفظ موضوع للمحسوس * ثم بين الشارح علة بناء اسماء الاشارة بقوله
(وانما بنيت) اى اسماء الاشارة مع كون الاصل فيها الاعراب لكونها اسماء
(لشبهها) اى لمشابتها (بالحروف) التى هى مبنية الاصل فى احتياجها الى الصفة
فى تعيين معناها كما ان الحروف احتاجت الى المتعلق فى الدلالة (كما سبق) وفائدة ذكر
علة البناء ههنا مع معلوميتها تعيين اسماء الاشارة فى النوع الاول من المبنى
اعنى انه داخل فى نوع ما ناسب مبنى الاصل لا فى النوع الثانى الذى هو غير

في المفظوظ مع نقصان مشابهتها وتعمل المفتوحة مع زيادة مشابهتها (مع انه)
 اى مع ان لفظ ان (اجدره) اى بالعمل* ولما كان في المفتوحة المخففة حكمان
 احدهما كون الاعمال لازما وثانيهما كون حذف الضمير المذكور لازما وقديين
 وجه كون الاول لازما اراد أن يبين وجه الحكم الثانى فقال (ولم يحوزوا) وهو
 معطوف على قوله وقدروا اى فاذا لم يجدوها كذلك قدروا عملها في ضمير الشأن
 ولم يحوزوا (اظهار ذلك الضمير) اى الضمير المقدر المعمول (لثلايفوت التخفيف
 المطلوب ههنا) اى لانهم اذا جوزوا اظهار ذلك الضمير يفوت الغرض من
 تخفيف ان لانها انما خففت لثقل التشديد الذى حصل بحرف واحد واذا ظهر
 ذلك الضمير يحصل حرفان فيكون اثقل من الاول وقوله (كلا يدل عليه حذف
 النون) لاثبات كون التخفيف مطلوبا يعنى يدل حذف احدى التونين على
 مطلوبة التخفيف في ان المشددة* ولما كان قوله ولم يحوزوا بمعنى انهم لم يجعلوا
 الاظهار ممكنا وكان المراد من الممكن المنفى ههنا هو الامكان العام المقيد بجانب
 الوجود اعنى نفى الضرورة عن الاظهار فقط كان عدم اظهاره ضروريا واجبا
 ولذا لم يكتف الشارح بقوله ولم يحوزوا حيث عطف عليه قوله وحكموا
 اى لما نفوا الضرورة عن الاظهار واحتمل كلامهم المنفى ايضا عن عدم الاظهار
 مع ان ذلك ليس بمرادهم لزم على الشارح بيان مرادهم بالامكان المنفى فقال
 (وحكموا) اى انهم حكموا (بلزوم حذف ضمير الشأن مع ان المفتوحة) دون
 المكسورة فانه جائز الحذف فيه وانما التزموا حذفه (اذا خففت) اى حالة
 تخفيف المفتوحة بخلاف حالة تشديدها لانه واجب الاظهار* ولما فرغ المصنف
 من بيان مسائل الضمائر من انواع المبني شرع في بيان مسائل اسماء الاشارة
 وانواعها فقال (اسماء الاشارة) وازافة الاسماء الى الاشارة لامية لانه
 من قبيل اضافة الدال الى المدلول* ولما كان هذا التركيب دالا على كونه معرفة
 وكان تعريفه للعهد الخارجى بقريئة سبق ذكرها ولكون العهد الخارجى
 اصلا في مقام التعريف ولا يعبد عنه الا للضرورة اراد الشارح ان يذكر القيودات
 التى بها حصل تعريفه فقال (اى اسماء الاشارة المدودة في المبنيات) قوله
 اسماء الاشارة اى الاسماء التى تدل على الاشارة شامل للغوى ولغيره وقوله
 المدودة في المبنيات يخرج منها ما لا يعدم منها وقوله (بحسب الاصطلاح)
 بيان ليكون هذا المعنى حقيقة اصطلاحية لا لغوية ومتعلق بالنسبة التى بين
 المبتدأ والخبر اعنى بين المحدود والحد لان قوله اسماء الاشارة مبتدأ وقوله (ماوضع)
 اى الموصول خبره يعنى ان اسماء الاشارة ماوضع* ولما كان الغرض من التعريف
 ان يكون للماهية وكان ايراد صيغة الاسماء بالجمع منافيا له ولم يوجد له مفهوم كل

اسم لان الامع كونه اسما لان المفتوحة (اذا خفت) اى فى وقت كون المفتوحة
 مخففة * ولما كان المستثنى منه مركبا من الجواز والضعف وكلمة الاناظره اليهما وكان
 الجواز ههنا بمعنى الامكان الخاص وهو استواء وجوده وعدمه فيحتمل لاثبات
 الامتناع او الوجوب فقال (فانه) فسر الشارح الضمير المنصوب بقوله (اى
 حذفه بنية الاضمار) يعنى حذفه من اللفظ لا من النية كما سبق (ههنا) اى فى
 موضع يكون مع ان المفتوحة المخففة (مع كونه) اى مع كون الضمير (منصوبا)
 بان وعلى صورة الفضلات (لازم) اى المراد بنى الامكان الخاص الذى ليس
 طرفاه ضروريين هو الوجوب لا الامتناع وان كلمة لا ليس لئفى الضعف بل لئفى
 الجواز ومثاله فى التنزيل (كقوله تعالى وآخى دعواهم) اى آخر دعوى اهل
 الجنة وهو مبتدأ وقوله (ان) مخففة ان وانما فتحت لوقوعه خبرا عن اسم المعنى
 وهو الدعوة لانها لو كانت خبرا عن اسم الذات لكانت مكسورة نحو زيد انه قائم
 واسمه ضمير الشأن لان قراءة رفع الحمد تدل على ان لفظ الحمد ليس باسم لها
 وجلة (الحمد لله رب العالمين) خبر لها ومفسرة للشأن المقدر * ثم شرع
 الشارح فى بيان وجه كون لزوم تقديره مع ان المفتوحة المخففة دون المشددة
 فقال (وذلك) اى ذلك اللزوم اعنى لزوم تقدير الضمير المذكور مع ان المفتوحة
 المخففة ثابت (لانه) اى الشأن (قد خفت ان) بالكسر (وان) بالفتح
 او بالعكس وانما خفتا (لثقلهما بالتشديد) اى بتشديد النون (الواقع فيهما)
 اى فى المكسورة والمفتوحة (وبعد تخفيفهما) متعلق بقوله (وجدوا) يعنى
 بعد اشتراكهما فى ايقاع التخفيف وفى العلة وجد اهل اللغة (ان المكسورة
 المخففة عاملة) اى حال كونها عاملة (فى المفوظ) ومؤثرة فيه بتأثيرها الخاص وهو
 كونها ناصبة له نصبا لفظيا (كما قال الله تعالى وان كلا لما ليو فينهم) حيث قرئ
 ان فى التواتر بالتخفيف حال كونها عاملة فى كلا وناصبة له ولم يبلغ عملها بالتخفيف
 (ولم يجدوا المفتوحة المخففة عاملة) كذلك (فى المفوظ مع ان ان) اى مع ان
 لفظ ان (المفتوحة اقوى شها) اى من جهة المشابهة (بالفعل من المكسورة)
 اى للمفتوحة مشابهة زائدة من المشابهات المشتركة بينهما وهى كون اولها
 مفتوحا ولم توجد هذه المشابهة فى المكسورة فاذا كانت المفتوحة اقوى مشابهة
 من المكسورة (فهى) اى المفتوحة (اجدر) اى اليق من المكسورة (بالعمل) لقوة
 المشابهة فيها دون المكسورة (فاذا لم يجدوها) اى المفتوحة فى الاستعمال
 (عاملة فى المفوظ) اى فى الاسم المفوظ حال تخفيفها (قدروا عملها) اى عمل
 المفتوحة المخففة (فى ضمير الشأن) اى المقدر (والتزموه لثلا تزيد المكسورة عليها)
 اى على المفتوحة (عملا) اى من جهة العمل بان تعمل ان المكسورة فى حالة تخفيفها

نسيا وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (منصوبا) حال من الضمير
 الجرور في حذفه وهو مفعول للحذف وقوله (ضعيف) خبر لقوله وحذفه
 يعني ان حذف ضمير الشأن من اللفظ في حال كونه منصوبا جائز مع الضعف
 كما فسرہ الشارح بقوله (اى جائز مع ضعف) وقوله (بخلاف ما) للاشارة الى
 بيان الحكم للمفهوم المخالف من قوله منصوبا يعني ان جواز الحذف مختص
 بكونه منصوبا بخلاف الحكم الذى (اذا كان) الضمير المذكور (مرفوعا فانه
 لا يجوز) حذفه (اصلا) اى لا بالضعف ولا بالقوة وانما لا يجوز حذفه اذا كان
 مرفوعا (لكونه) اى لكون المرفوع (عمدة) اى في الكلام لوقوعه مبتدأ
 والعمدة لا يجوز حذفها الا باقامة القرينة في مقامها وحذفها بلا دليل عليها
 غير جائز (اما جواز) اى اما جواز الحذف في المنصوب مع كونه عمدة
 ايضا لكونه اسم ان (فلكونه) اى فلكون المنصوب (على صورة الفضلات)
 لكونه ضميرا منصوبا صورة وان كان عمدة حقيقة والفضلة يجوز حذفها
 بلا قرينة (واما ضعفه) اى واما كون جواز حذفه ضعيفا (فلانه) اى فلان ذلك
 الحذف (حذف ضمير مراد) اى يلزم لحذفه حذف الضمير الذى يراد ايراده
 (بلا دليل عليه) اى بغير قرينة دالة على وجوده وارادته وقوله (لان الخبر
 كلام مستقل) دليل لقوله بلا دليل يعني ان هذا الحذف حذف بلا دليل لان
 الخبر الذى يفسره ليس بدليل عليه كما يتوهم لانه كلام مستقل مشتمل على
 المسند اليه والمسند والضمير المذكور مفرد والكلام المستقل لا يدل على اللفظ
 المفرد * ثم شرع في التمثيل استشهادا بقول الشاعر على جواز الحذف فقال (مثاله)
 اى مثال المنصوب الذى حذف مع ضعف (ان من يدخل الكنيسة يوما *
 يلق فيها جا ذرا و طباء) اى انه من يدخل فاسم ان ضمير شان ومن من كالمجازاة
 ويدخل بكسر اللام فعل شرطه والكنيسة مفعول فيه له وقوله يلق مجزوم بحذف
 الالف في آخره على انه جزاء الشرط والجا ذر جمع جودر وهو ولد البقرة والمراد
 ههنا فتيات يشبهن في الحسن والجمال باولاد البقرة الوحشية والطاء ومعنى
 البيت ان الشأن من يدخل معبد النصارى صادف هناك نساء يشبهن باولاد البقرة
 وانما عملت في ضمير الشأن المقدر لانه لو لم يقدر بل اعلم ان في من لبطلت الصدارة
 لان كلمة من تقتضى الصدارة فلماذا لم يدخل ان على كالمجازاة * ولما كان
 الجواز مع الضعف على تقدير كون الضمير منصوبا بان المشددة اراد أن يذكر
 حكمه في حالة كونه منصوبا بان الخففة فقال (الا) ولما كان هذا استثناء من
 المواضع التى يجوز فيها حذفه مع ضعف اراد الشارح ان يشير اليه بقوله (مع ان)
 (المفتوحة) يعني جاز حذفه في كل موضع يكون ذلك الضمير منصوبا على انه

ثم فصله الشارح بقوله (فان كان عامله معنويا) ثم بين طريق كون عامله معنويا بقوله (بان كان) اى كون عامله معنويا انما يكون بكون ذلك الضمير (مبتدأ كان) اى يقع حينئذ ذلك الضمير (منفصلا) لتعذر الاتصال كما عرفت (وان كان) اى وان كان عامله (لفظيا) وقوله (يصلح) صفة لفظيا وقوله (لاستتار الضمير) اى لاستتار الضمير (فيه) متعلق بـ يصلح (كان) اى يقع الضمير (مستترا والا) اى وان لم يكن العامل معنويا او كان لفظيا ولكن لا يصلح لاستتار الضمير فيه بان كان اسم باب ان نحو قوله تعالى ﴿ وانه لما قام عبد الله ﴾ او كان اول مفعولى باب علمت نحو قول الشاعر علمته الحق لا يخفى على احد (كان) اى يقع ذلك الضمير حينئذ (بارزا) لتعذر الاستتار ﴿ مثل هو زيد قائم ﴾ (مثال) اى هذا مثال (للمنفصل) اى الذي كان منفصلا بسبب كونه مبتدأ وكذا قوله تعالى ﴿ قل هو الله احد ﴾ على رأى بعض المفسرين ﴿ وكان زيد قائم ﴾ (مثال) اى هذا مثال (للمتصل المستتر) لان ضمير الشأن مستتر فى كان على ان يكون اسمها وجلة زيد قائم يفسره والقريئة عليه رفع قائم لانه لو لم يكن كذلك لكان حقه النصب ﴿ وانه زيد قائم ﴾ (مثال) اى هذا مثال (للمتصل البارز) لانه اسم ان وان العامل لفظي لكنه لا يصلح لاستتار الضمير فيه وقال فى الامتحان ان كان اسم باب كان او كاد كان مستترا وان كان اسم باب ان او اول مفعولى باب علمت كان بارزا مثال الاول كان زيد قائم ومثال الثانى نحو قوله تعالى ﴿ ما كاد يزيع قلوب فريق منهم ﴾ ومثال الثالث انه زيد قائم ومثال الرابع كما سبق فى بيت الشاعر اعلم انه بقى ههنا شئ وهو ان الحصر المستفاد من قول الشارح غير حاصر لاقسامه لانه حصر كونه منفصلا على كون العامل معنويا وليس كذلك بل اذا كان العامل اللفظي حرفا مشابها بليس يكون ايضا منفصلا ولذا قال العصام ان الشارح لم يأت بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا والافان كان مرفوعا يكون مستترا والافارزا انتهى واقول لعل الشارح اراد ذكر ما هو متفق عليه وهو المبتدأ الذى عامله معنوى واما اسم ما فكونه مرفوعا بها ليس بمتفق عليه لانه مختص بلغة واما فى بعض اللغات فهو ايضا مرفوع والله اعلم * ثم شرع المصنف فى بيان جواز حذفه وفى تفاوته بالقوة والضعف فقال ﴿ وحذفه ﴾ وهو مبتدأ اى حذف ضمير الشأن * ولما كان قوله وحذفه محتملا للحذف عن اللفظ مع بقاء التقدير وللحذف عن اللفظ بلا تقدير اشار الشارح الى ان المراد به من الاحتمالين هو الاحتمال الاول فقال (عن اللفظ) ثم بين طريق الحذف عن اللفظ بقوله (باضماره) وقوله (لانسيا منسيا) اشارة الى ان المراد ليس الاحتمال الثانى بان يكون محذوفا عن اللفظ والتقدير وان يكون

الى هذا اللفظ (و) ان يكون قوله (زيد قائم) اى جملته (خبرا عنه) اى عن الضمير (فانه) على هذا التقدير (يصدق عليه) اى على هذا الضمير (انه ضمير غائب تقدم الجملة) يعنى بمعنى انه ذكر قبلها (مفسرا) اى حال كونه مفسرا (بالجملة بعده) يعنى ان هذه القاعدة جارية بعينها على هذا الضمير مع انه لا يطلق عليه انه ضمير الشأن لانه خارج عن افراذه قوله (فانه باعتبار رجوعه) هذا دفع لما ورد من جانب المعلن لدفع النقض وتقرير الدفع هو انا لانسلم جريان هذه القاعدة فان هذا الضمير مادام انه راجع الى الشأن لا يحتاج الى التفسير واذا لم يحتج اليه فلا يصدق عليه انه مفسر بالجملة بعده ولا تجرى القاعدة المذكورة على هذا الضمير ثم ان هذا الايراد يحتمل ان يكون معارضة في المقدمة بان يقول ان هذا المثال لا تجرى عليه القاعدة لان الضمير فيه غير مبهم وغير المبهم لا يحتاج الى التفسير فالضمير فيه لا يحتاج الى التفسير فاذا لم يحتج الى التفسير لا يكون مفسرا بالجملة واذا لم يفسر بالجملة فلا تجرى عليه تلك القاعدة ويحتمل ان يكون معنا كما قررناه بان يقول لانسلم جريانها عليه وانما تجرى اذا كان الضمير مبهما فاجاب عنه بقوله فانه اى فان الضمير باعتبار رجوعه (الى الشأن لا يخرج عن الابهام بالكلية) لان لفظ الشأن مبهم ايضا لاحتياجه الى المضاف اليه وان خرج عنه في الجملة بسبب كون المرجع معينا (بل انما يرتفع) اى الابهام الحاصل في هذا الضمير (بجملة زيد قائم) لانه يعلم ان مرجعه هو شان زيد قائم لاشان غيره من الجمل (كما لا يخفى) اعلم ان هذا الدفع يكون معنا للمقدمة القائلة بانه غير مبهم فيكون قوله فانه الخ مسندا له ان كان السؤال الوارد مقررنا على طريق المعارضة ويكون ابطالا للسند ان كان مقررنا على طريق المنع وقوله لا يخفى يحتمل ان يكون اشارة الى وجه آخر لدفع الانتقاض بان يقول ان مادة النقض يجب ان تكون محققة فلا ينتقض بالمثال المصنوع واليه مال عصام الدين ثم شرع المصنف في بيان مسائل ضمير الشأن من حيث انه يجوز اتصاله وانفصاله واستتاره وعدم استتاره فقال ((ويكون)) وقوله (ضمير الشأن او القصة) تفسير لضمير يكون لكونه راجعا الى الضمير الذى قبله سواء سمي بضمير الشأن او القصة يعنى ويجوز أن يكون ذلك الضمير متصلا ومنفصلا)) وقوله (واذا كان متصلا يكون) اشارة الى ان قوله ((مسترا وبارزا)) قسمان من المتصل لانهما قسمان من مطلق الضمير وقوله يكون للاشارة الى ان مستترا خبر بعد خبر ليكون وانما غير العبارة حيث ترك العطف ههنا لكون المستر والبارز قسم القسم يعنى قسم المتصل وقوله ((على حسب العوامل)) متعلق بقوله يكون واشارة الى ان تنوعه الى الانواع المذكورة انما هو على ما اقتضته العوامل بان تقتضى العوامل اتصاله وانفصاله واستتاره وبروزه

المبنية لقاعدة ذلك الضمير ثم اثبت كون الراجح هذا التوجيه بامر من احدهما ذكره
 بقوله (فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم) اى في حكم بيان القاعدة وقال المحشى
 العصام عليه بنا لا نسلم ان كون عدم المدخلة في البيان مستلزما لعدم الدخول
 في القاعدة لان علة الدخول في القاعدة لا تنحصر في البيان والاثبات بل يجوز
 ان تكون للتقييد وغيره ويمكن ان يحجب عنه بان المراد بالمدخلة ما يكون على طريق
 البيان والاثبات لكون عامة الفائدة فيه وقوله (فانه ثابت سواء وقعت هذه
 التسمية او لا) دليل لقوله فانه لا دخل الخ يعنى ان ما يكون له دخل في بيان القاعدة
 يشترط ان لا يكون ثابتا قبل البيان ووقوع ذلك الضمير المقيد بتلك القيود
 ثابت قبل التسمية فينتج ان ماله دخل في القاعدة غير التسمية من القيود
 ثم شرع في الدليل الثانى لاثبات عدم المدخلة فقال (وايضا) اى كما يدل
 على خروج هذا القول من القاعدة كونه لبيان التسمية يدل ايضا على خروج
 شى آخر وهو لزوم الاستدراك يعنى انه لو دخل قوله يسمى ضمير الشأن
 في القاعدة (يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده) اى يلزم لدخوله ان يكون
 قوله يفسر بالجملة بعده مستدركا زائدا وما يلزم له الاستدراك باطل فكون
 هذا القول داخلا في القاعدة باطل اما الصغرى فلانه لو كان قوله يسمى ضمير
 الشأن والقصة داخلا في القاعدة يكون مغنيا عن قوله يفسر بالجملة لان
 ما يسمى بضمير الشأن يكون مفسرا بالضرورة لانه لا بهامه يحتاج الى التفسير
 فجرد قوله يسمى ضمير الشأن افاد ما افاده قوله يفسر فيلزم ان يكون قوله
 يفسر الخ مستدركا زائدا بخلاف ما اذا قلنا ان قوله يسمى ليس بداخل
 في القاعدة لانه حينئذ لا يعلم كونه مبهما لان الظاهر في الضمائر ان يكون
 لها مرجع يعين معناها فيحتاج الى قيديين كونه مبهما وذلك القيد قوله يفسر
 الخ فلا استدراك على هذا التقدير ولما توجه على تقدير عدم دخول التسمية
 انتقاض آخر اراد الشارح ان يبين اندفاعه فقال (فعلى هذا) والفاء في فعلى
 فصيحة والجار متعلق بقوله انتقضت واسم الاشارة اشارة الى تقدير عدم مدخلة
 التسمية يعنى اذا اندفع لزوم الاستدراك بحمل قوله على عدم المدخلة فيلزم
 على هذا الحمل محذور آخر فيحتاج لدفعه الى حمل التقدم على معنى ان المراد
 بتقدم ذلك الضمير قبل الجملة كونه غير مسبوق المرجع لانه (لو لم يحمل التقدم)
 في قوله ويتقدم (على ما) اى على المعنى الذى (ذكرناه) في اثناء قوله ولا يبعد
 حيث قال متقدما من غير سبق مرجع (انتقضت القاعدة) اى قاعدة ضمير
 الشأن (بقولنا الشأن هو زيد قائم) وانما يرد الانتقاض به اذا بنى هذا القول
 (على ان يكون هو) اى الضمير في هذا التركيب (مبتدأ راجعا الى الشأن) اى

وان كان قياسا باعتبار القصة وانما اعتبرت العمدة في استحسان هذا اليراد لانه لو كان المؤنث فضلا او كالفضلة نحو انها بنيت غرفة لاختصار تأنيته بل يكون الامر ان متساويين فيه * ولما كان ذلك الضمير مبهما يحتاج الى التفسير اراد المصنف ان يذكر ما يفسره فقال (يفسر) على صيغة المجهول وقوله (ذلك الضمير الغائب) نائب فاعله والجملة صفة للضمير الغائب ان كان قوله يسمى اعتراضية اوصفة بعد صفة ان كان صفة كما عرفت وقوله (لا بهامه) علة لاحتياجه الى التفسير يعنى يفسر ذلك الضمير الغائب المسمى بضمير الشأن او القصة لكونه ضميرا مبهما لعدم سبق مرجعه ولا احتياجه الى التفسير (بالجملة) وقوله (المذكورة) صفة للجملة اى بالجملة التى تذكر (بعده) اى بعد ذلك الضمير وزاد الشارح لفظ المذكورة للاشارة الى ان قوله بعده ظرف مستقر على انها صفة للجملة بتقدير المتعلق معرفة وانما وجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هى المرادة من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشئ بعده وانما اختير تقدم هذا الضمير على الجملة ليحصل التعظيم لمضمون الجملة والاجلال له لان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس تعظيما واجلالا ولثلا يفوت الكلام عن السامع عند غفلته حتى انه لا يورد اذا لم يكن شأن للجملة فلا يقال هو الذباب يطير وانما فسر الشارح قوله بالجملة بقوله (اى بهذه الحصة من الجنس المذكور) وهو جنس الكلام كما سبق لانه اذا حمل معنى هذه الجملة على معنى تلك الجملة المذكورة في قوله قبل الجملة بعينها لم يكن بينهما تغاير في اللفظ والمعنى فيحتاج الى نكتة في اختياره الظاهر مقام الضمير كما عرفت في ضمن التوجيه الثانى الذى ذكره الشارح بعنوان ولا يبعد لان هذا التفسير وان كان مذكورا في ضمن التوجيه لكنه مرضى الشارح العلامة * ولما جاز كون جملة يسمى ضمير الشأن داخلية في قاعدة ضمير الشأن بان تكون صفة وخارجة عنها بان تكون معترضة وكان الراجح عند الشارح ان تكون خارجة لكونه وجه التسمية عنده لثلا يتوجه عليه لزوم الاستدراك اراد الشارح ان يذكر ما هو الراجح منهما فقال (والظاهر) اى الراجح (ان قوله) اى قول المصنف (يسمى ضمير الشأن والقصة) هذا بدل من ان قوله وقوله (معترضة) اى جملة معترضة في اثناء القاعدة خبر ان وقوله (بيان للواقع) خبر بعد خبر اى ليس بقيد مخرج او مدخل وقوله (ليس داخلا في بيان القاعدة) كالتأكيد لكونه لبيان الواقع لان ما لا يكون قيدا احترازيا عن خروج فرد او دخوله يكون خارجا البتة في بيان القاعدة يعنى الراجح ان يكون جملة يسمى جملة معترضة وقيدا وقوعيا لا احترازيا وغير داخل في الجملة

الشارح من ادعاء التغاير بينهما فافهم واختر ما شئت قوله (ضمير) فاعل يتقدم وهو مضاف الى قوله (غائب) اضافة العام الى الخاص وقوله (يسمى ضمير الشأن) ان كان داخلا في القاعدة فحملتها صفة للضمير وان كان غير داخل فيها فاعتراضية واطافة الضمير الى الشأن من قبل اضافة الدال الى المدلول اى الضمير الذى بمعنى الشأن (اذا كان مذكرا) تقييد للتسمية بضمير الشأن وقوله (رعاية للمطابقة) مفعول له لتسمى فحذف فيها اللام لكون التسمية والرعاية فعلين لمن وضع هذا الاسم له يعنى اذا وقع الضمير مذكرا يسمى ضمير الشأن لتحصيل الرعاية لمطابقة لفظ الشأن لذلك الضمير وقوله (لا ان الضمير راجع اليه) لدفع التوهم الناشئ من وجوب مطابقة الضمير للمرجع وهو عطف على قوله رعاية وتصريح للحصر يعنى ان تسمية ذلك الضمير اذا كان مذكرا بضمير الشأن انما هي للرعاية بين كونه مذكرا وبين تسميته للمطابقة في الجملة لا لكون الضمير راجعا الى لفظ الشأن المذكور ولتحصيل المطابقة بينه وبين مرجعه (و) (ضمير) (القصة) مجرور على انه معطوف على الشأن كما اشار اليه الشارح بتوسيط لفظ الضمير بين حرف العطف وبين لفظ القصة وقول الشارح (اذا كان مؤنثا) تقييد ايضا لتسميته بالقصة يعنى يسمى ذلك الضمير بضمير القصة اذا كان الضمير واقعا على صيغة المؤنث رعاية للمطابقة في الجملة لانه لو سمي ايضا بضمير الشأن وقت وقوعه مؤنثا لم توجد الرعاية لان لفظ الشأن مذكور واما اذا سمي بالقصة وهى لفظ مؤنث وجدت الرعاية بين اللفظ والمعنى في الجملة ولما لم يعين المصنف موقع ايراده مذكرا ومؤنثا اراد الشارح ان يذكره فقال (ويحسن تأنيته) اى تأنيث الضمير الواقع قبل الجملة من غير سبق مرجع (اذا كان العمدة فيها) اى في الجملة المؤخرة عنه (مؤنثا) والعمدة هى المسند اليه لانه لكونه ذاتا وموضوعا كما في الجملة الاسمية او فاعلا او ما يقوم به الفعل كما في الجملة الفعلية يكون عمدة بالنسبة الى المسند الذى هو وصف او فعل وقوله (لتحصيل علة المناسبة) دليل لقوله يحسن يعنى انما يحسن هذا لتحصيل المناسبة بين الجملة التى وقعت العمدة فيها مؤنثا وبين الضمير الذى وقع مبهما ومفسرا بها وحاصلة بتحصيل المناسبة بين المفسر والمفسر مثال الاول هو زيد قائم ومثال الثانى نحو قوله تعالى ﴿فَاذا هـى شاخصة ابصار الذين كفروا﴾ ونحو قوله تعالى ﴿فانها لاتعمى الابصار﴾ وانما قال ويحسن ولم يقل ويجب لان اختيار كونه مؤنثا امر استحسانى لا امر وجوبى لانه يجوز تركه ايضا اذا كانت العمدة مؤنثا وانما لم يتعرض الشارح للشق الاخير وهو استحسان كونه مذكرا اذا كانت العمدة فيها مذكرا لانه ان لم تتضمن الجملة مؤنثا لم يسمع تأنيته

اى وقوع الضمير متقدما (بحسب المفهوم اعم من ان يكون) اى تقدمه (قبل
 الجملة اولا) اى قبل المفرد وان كان بحسب التحقق محتضا بقبلية الجملة لكونه
 مفسرا بها (فلذلك) اى فلكون التقدم المذكور اعم بحسب المفهوم محتجا
 الى قيد يخصه بالتقدم قبل الجملة (قيد) اى المصنف قوله يتقدم (بقوله
 قبل الجملة) ولما كانت الجملة المفسرة التى تقدم عليها الضمير حصة معينة من
 جنس الكلام كما سيأتى فى تفسيرها بحصة معينة اراد أن يفسر الجملة ههنا
 بقوله (اى قبل هذا الجنس من الكلام) واعلم ان الفائدة فى تفسير الجملة فى قوله
 ويتقدم قبل الجملة بالجنس وفى تفسيرها فى قوله الآتى ويفسر بالجملة بقوله اى
 بهذه الحصة المعينة انما هى لترية الفائدة بذكر الثانى بالاسم الظاهر اذ الظاهر
 فى العبارة ان يقول يفسر بها بعده * ولما ذكر فى موضع الضمير الذى هو مقتضى
 الظاهر باسمها الظاهر الذى هو خلاف مقتضاه اشار الى ان الجملة فى الموضعين
 متغايرة لان المراد بالاول جنس الجملة وبالثانى الحصة المعينة منه * ثم اعلم ان
 تصدير الشارح على هذا التوجيه بقوله ولا يبعد يقتضى كون هذا التوجيه
 لا يبعد كل البعد لكونه وجها وجيها ولكن اعترض عليه العصام بان هذا التوجيه
 بعيد غاية البعد لانه مستلزم لتغير عبارة المصنف بوجوه الاول انه جعل
 صيغة التقدم على خلاف مقتضاه لانه لما فسره بقوله ويقع متقدما اقتضى
 كون المتقدم متأخرا وهذا التوجيه اخراج لمقتضى قوله ويتقدم عن مقتضاه
 والثانى انه لما قيد قوله متقدما بقوله من غير سبق مرجع جعل التقدم لمجرد
 ان لا يسبق عليه المرجع وهذا ايضا خروج عن مقتضى التقدم اقول وهذا
 اذا جعل قوله من غير سبق قيدا للتقدم وداخلا فى المراد فى دفع توهم الحشو
 وقد عرفت فيه انه لدفع انتقاض آخر والثالث انه جعل الجملة غير مضاف الىه للتقدم
 بل جعله بمعنى المتقدم مطلقا لانه جعل التقدم بمعنى عدم سبق المرجع وازافة
 التقدم الى الجملة هو معنى تركيب المصنف وهذا ايضا اخراج تركيه عن مقتضاه
 انتهى ثم قال ولا يبعد أن يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلها بلا فصل وذكر
 اى لفظ قبل ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة بغير الضمير
 او بجملة معترضة وقال ايضا فى وجه تفسير الجملة فى قوله قبل الجملة بقوله اى
 قبل هذا الجنس من الكلام ان هذا التفسير من الشارح للرد على من وجه
 وضع الظاهر موضع الضمير بان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شان الضمير
 فيتوهم فيه ان المراد بقوله يفسر بها اى يفسر بما يتعلق بها لا بنفسها فوضع
 الظاهر موضع الضمير حيث قال ويفسر بالجملة دفعا لهذا التوهم فرد الشارح هذا
 التوهم بان الجملة فى الموضعين متغايرة فقال المحشى ان ما قيل اهون مما ارتكبه

بوجود الواو في بعضها وعدمها في البعض الآخر وكان ما ذكره الشارح
 من التوجيهين بناء على النسخة الواردة بالواو أراد أن يذكر التوجيه الذي تقتضيه
 النسخة الواردة بغير الواو فقال (وفي بعض نسخ المتن) أي وقع في بعض نسخه
 كذا (مبتدأ بعده خبره بدون الواو) في أول قوله ما بعده (وحيث) أي وحين إذ كان
 بلا واو أو حين إذ لم يكن بالواو (فالرفع) أي رفع قوله خبره (متعين) لأنه لا يجوز
 حيث كونه معطوفاً على المعمول المنصوب لعدم أداة العطف فيه فتعين كون
 الموصول مبتدأ وخبره خبراً والجملة الاسمية حالية بدون الواو كما في قوله كنه فوه
 إلى في أقول وإنما اختار الشارح النسخة الأولى مع كون الثانية أخصر لتصرف
 العبارة على الاستعمال القوي وهو استعمال الاسمية الحالية بذكر الواو على
 تقدير جعلها حالية وإنما قدم كونه مرفوعاً لمطابقته بالنسخة الثانية والله أعلم * ولما
 فرغ المصنف من مسألة ضمير الفصل شرع في مسألة ضمير يقال له ضمير الشأن
 فقال (ويتقدم قبل الجملة) ولما أورد في الحواشي الهندية بأن لفظ قبل حشو
 لفائدة فيه إذ الغرض يحصل بأن يقول ويتقدم الجملة ضمير غائب أراد الشارح
 أن يدفع هذا الإيراد فقال (وإيراد لفظ قبل لتأكيد التقدم) يعني أنه ليس
 بحشو زائد كما قيل * ولما كان الظاهر كون هذا التأكيد تأكيداً معنوياً لكونه
 بعدم تكرار اللفظ الأول وكان فائدة التأكيد إمام دفع توهم التجوز أو عدم
 الشمول أراد الشارح أن يذكر بيان فائدة منه ههنا فقال (لأن تقدم
 الضمير) يعني أنما يحتاج إلى هذا التأكيد لدفع توهم التجوز في التقدم وإنما
 يتوهم التجوز فيه لأن تقدم الضمير (على مرجعه غير معهود) ويكون هذا
 قرينة مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي للتقدم * ثم ذكر وجه آخر لدفع توهم
 كونه حشواً بحمله على التأسيس فقال (ولا يبعد) في دفع توهم الحشو
 بأن يحمل لفظ قبل على بيان الفائدة اللازمة ههنا وهي (أن يقال معنى
 الكلام) أي معنى قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب (ويقع) أي الضمير الغائب
 المسمى بضمير الشأن (متقدماً) أي حال كونه متصفاً بصفة التقدم وقوله
 (من غير سبق مرجع) ليس بداخل في المراد لدفع الحشو وإنما هو تخصيص
 آخر لدفع الانتقاض بخو الشأن هو زيد قائم كما سيصرح به الشارح بقوله
 لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم
 فلما قيد التقدم وخصص بكونه متقدماً من غير سبق مرجع لم تصدق هذه
 القاعدة على مثل هذا التركيب الخارج عن أفراد تلك القاعدة لأن الضمير
 في ذلك التركيب وقع متقدماً لكنه سبق المرجع وهو لفظ الشأن (وذلك)

على معناه الحقيقي واسند الى العرب اسنادا حقيقيا فلا يصح هذا الاسناد لان العرب
 (لا تعرف المبتدأ والخبر) اى الاسم الذى وضع بالوضع الصناعى على الفهم
 الذى يحصل فيه المعنى المقتضى للاعراب فلا يصح هذا الاسناد واما اذا فسر
 الجعل بما فسرناه فاسناد الاستعمال للملابس بتلك الحثية صحيح وقال العصام هذا
 التفسير انما يحتاج اليه اذا كان الجعل بمعنى الحكم بكونه مبتدأ واما اذا كان المراد
 بالجعل استعماله في افراد المبتدأ كما هو الظاهر فلا يحتاج الى تفسيره بهذا لان العرب
 سواء عرفوا اسم المبتدأ او لم يعرفوا استعمالوه واحقوه في عداد المفهومات التى
 وضع النحاة عليها اسم المبتدأ بعد وضع الفن انتهى خلاصة ما فى العصام * ولما
 لم يظهر كون الفصل مبتدأ لعدم الاعراب فيه وظهر جعله مبتدأ بالاعراب الذى
 فيما ذكر بعد فقال (وما بعده) اى والاسم الذى بعد الفصل (خبره) اى
 خبر ذلك الفصل * ثم شرع الشارح فى بيان الاعراب الجائز فى قوله خبره
 فقال (فقوله خبره) اى لفظ خبره فى قول المصنف يحتمل اعرابين احدهما قوله
 (اما مرفوع على انه خبر) اى خبر للموصول (والجملة) اى جملة ما بعده
 خبره (حال) اى جملة اسمية حالية والواو فيها للحال من قوله مبتدأ يعنى
 بعض العرب يجعل الفصل مبتدأ حال كون ما بعده خبرا له وثانى الاعرابين ما
 قال (او منصوب) اى فقوله خبره اما منصوب (عطفا) اى حال كونه معطوفا
 (على ثانى مفعولى يجعله) وهو قوله مبتدأ فتكون الواو عاطفة والموصول
 معطوفا على المفعول الاول لقوله يجعله يعنى ويجعلون ما بعد الفصل خبرا له
 فهذا الاعراب جائز ايضا لكونه من قيل عطف الشئين بحرف واحد على
 معمولى عامل واحد * ثم اراد الشارح ان يذكر العلامة التى يعرف بها
 جعله مبتدأ فقال (وانما يعرف) من العرب (جعله مبتدأ) مع ان العلامة التى
 هى الاعراب مفقودة فى ذلك الفصل فلا يعرف فى نفسه بل يعرف (برفع) اى
 برفعهم (ما) اى الاسم الذى (بعده) اى يقع بعد الفصل كما قرئ (فى مثل
 قوله كنت انت الرقيب) برفع الرقيب وكما قرئ برواية شاذة فى قوله تعالى ﴿ وما
 ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون ﴾ برفع الظالمون وفى قوله تعالى ﴿ ان ترن انا اقل منك ﴾
 برفع اقل والمراد بقوله فى مثل قوله ان يتوسط الفصل بعد دخول العوامل
 اللفظية المقتضية للنصب فيما بعده فان الرقيب فى هذا المثال يقتضى عامله ان
 يكون هو منصوبا لكونه خبرا لكنت فاذا رفع على تقدير وجود قراءة الرفع
 فيه تعين كونه خبرا للمبتدأ الذى هو الفصل (وفى) مثل قولك (علمت هذا
 هو المنطلق) لان المنطلق فى هذا المثال ان قرئ بالنصب يكون مفعولا ثانيا لعلمت
 وان قرئ بالرفع يكون خبرا للمبتدأ الذى هو الفصل * ولما كانت النسخ مختلفة

هذا المرفوع فقال (ولا موضع له) وقول الشارح (اى للفصل) يعنى للمرفوع الذى يسمى فصلا وقوله (من الاعراب) بيان للموضع يعنى من موضع الاعراب من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات لالفاظ ولا تقدير او لاحلا (عند الخليل) واتما ذهب الخليل الى الحكم بعدم المحل له من الاعراب (لانه) اى لان الفصل (عنده) اى عند الخليل (حرف) اى من نوع الحرف لكن لا على صورة من الصور المختصة به بل هو (على صيغة الضمير) اى على صورة الضمير الذى هو من نوع الاسم وقد عرفت ان الحرف من المبنى الاصل * ثم نقل الشارح مذهبا آخر فيه وهو المذهب الذى استبعده الخليل فقال (وعند بعضهم اسم) اى ان هذا المرفوع اسم (مبنى) كسائر الضمائر لكن (لامقتضى فيه) من مقتضيات المذكورة (للاعراب) من الفاعلية والمفعولية والاضافة ومن لواحقها وقوله (ولا عامل) اى وليس لهذا المرفوع عامل من العوامل اللفظية والمعنوية وهذا كالعلة لقوله لامقتضى للاعراب لانه لما لم يوجد له عامل لم يوجد له مقتضى الاعراب كما سبق فى تعريف العامل بانه ما يقوم المعنى المقتضى للاعراب (لكن الخليل استبعد) اى نسب الى العبد (الغاء الاسم) اى جعل هذا الاسم لغوا معطلا بان لا يكون حاملا لمعنى من المعانى المعتورة على الاسم فيفضى الى وجود واسطة بين قسمي الاسم بان يوجد اسم لا اعراب له لفظا او تقدير اى فى العرب او محلا كما فى المبنى منه (فذهب الى حرفيته) لان وجود الحرف على صورة الاسم اولى من وجود الاسم الذى لا اعراب له لفظا ولا تقدير او محلا وهذه المذاهب التى ذكرها المصنف على تقدير أن لا يكون له محل * ثم شرع فى نقل المذهب الذى على تقدير كونه اسما له محل من الاعراب فقال (وبعض العرب يجعله مبتدأ) اى بعض اهل اللسان من العرب * ولما كان المراد من الجعل المسند الى بعض العرب ليس معناه الحقيقى بقرينة كون المراد من بعض العرب هم الواضعون وانت خبير بان اصل العرب لم يسموا الالفاظ بالالقب التى اطلقها النحاة من المبتدأ والخبر وغيرها بل اطلاق هذه الالقب على تلك الالفاظ بعد وضع علم النحو وهو متأخر اراد الشارح ان يفسر الجعل بتفسير يصحح اسناده الى العرب الواضعين فقال (اى يستعمله) اى بعض العرب يستعمل ذلك المرفوع المسمى بالفصل ملائسا (بمحيط) اى بالحيثية التى (يحكم النحاة) اى يحكم النحويون الذين وضعوا فن النحو وسموا الالفاظ بالالقب المخصوصة قوله (بكونه) متعلق بقوله يحكم اى يحكمون بكون ذلك الفصل (مبتدأ) لما رأوا فيه من المعنى الذى يقتضى الحكم بكونه مبتدأ * ثم اشار الى القرينة الصارفة عن هذا بقوله (والا فالعرب) يعنى وان لم يكن الجعل بمعنى الاستعمال على ما فسره وابقى

ثم ذكر الشارح علة الاشتراط بذلك فقال (لان الفصل) يعنى انما يشترط الفصل
 بكون الخبر معرفة لان الفصل خلاف الظاهر وانما يصار اليه للاحتياج الى
 شئ آخر والفصل الذى هو خلاف الظاهر (انما يحتاج اليه) اى الى الفصل
 (فيها) اى فى المعرفة وفى صورة كون الخبر معرفة وثانى الامر ين الذى هو
 شرط له ايضا ما ذكره بقوله (او افعل من كذا) الخبر صيغة افعل التى
 استعملت بمن لا بالالف واللام ولا بالاضافة وقوله (لاحاقه بالمعرفة) دليل
 لاشتراط الفصل فيه يعنى انما اشترط الفصل فيه لان افعل اذا استعمل بمن
 يكون ملحقا بالمعرفة فاعطى حكم المعرفة الملحق بها الذى هو الاحتياج
 الى الفصل لهذا الاسم وقوله (لامتناع اللام) دليل للالحاق يعنى انما الحق
 افعل من بالمعرفة لاشتراكهما فى عدم جواز لام التعريف فيهما لان المعرفة
 بعد كونها معرفة باحد اسباب التعريف لا يجوز دخول اللام فيها وكذا افعل
 من بعد كونه مستعملا بمن لا يجوز دخول اللام فيه ثم مثله بقوله (مثل كان
 زيد هو افضل من عمرو) ولما كان هذا القسم مقسما ايضا الى كون الفصل
 داخلا قبل دخول العوامل اللفظية والى كونه داخلا بعد دخولها وترك
 المصنف مثال الاول واقتصر على المثال الثانى احتاج الى بيان وجه الاقتصار
 وايضا يلزم على المصنف ان يؤتى مثالا لكون الفصل مع كون الخبر معرفة فتركه
 ايضا اراد الشارح ان يذكر وجه ترك الاول فقال (واقتصر) اى المصنف
 فى عبارته (على مثال) اى على آتيان مثال (افعل من بعد دخول العوامل) حيث
 اورده بكان وقوله (دون المعرفة) اشارة الى الترك الثانى اى واقتصر على مثال
 افعل من ولم يؤت مثال الخبر المعرفة وقوله (ودون الخبر قبل العوامل) ناظر
 الى الاقتصار على تمثيل افعل من يعنى وانما اقتصر فى افعل من على تمثيل كون
 الفضل داخلا بعد دخول العوامل لا يراده بكان ولم يؤت فيه مثال ما كان
 داخلا قبل دخول العوامل بان يقول نحو زيد هو افضل من عمرو وقوله
 (لاستغنائهما) دليل على الاقتصار فى البابين اى الاستغناء كون الفصل مع الخبر
 المعرفة وكونه مع افعل من قبل دخول العوامل (عن المثال) اى عن التمثيل
 لهما بالاستقلال وقوله (لكثرة اى لكثرة امثلة الخبر المعرفة
 مطلقا اى قبل دخول العوامل وبعده ولكثرة امثلة مثال افعل من قبل دخولها
 وقال العصام فى توجيه ترك مثال الخبر المعرفة انه انما اقتصر على هذا لانه
 لما احتاج الى الفصل فى صورة افعل من مع عدم الالتباس فيه فاحتججه اليه
 فى صورة كون الخبر معرفة بالطريق الاولى واقتصر المصنف فيه للاشارة
 الى هذا فافهم * ثم شرع المصنف فى ذكر الاختلاف الواقع بين النحاة فى محل

للتمييز فيما يلبس الخبر بالنعت وفيما لا يلبس كما شهد به الاستعمال اراد الشارح ان يبين بان كون المرفوع سببا للتمييز بين كونه نعتا وخبرا (فما يصلح لهما) اى فى التركيب الذى يصلح ما وضع فى مقام الخبر أن يكون نعتا لما وضع مبتدأ بان يوجد فيه شروط كونه نعتا من التعريف وغيره فيلبس الخبر فى هذا التركيب بالنعت فيحتاج الى التمييز واما فى التركيب الذى لم يصلح فيه ما وضع فى موضع الخبر أن يكون نعتا بان لم يوجد فيه شروط النعتية فهو ما قاله الشارح (ثم اتسع) اى اعطى الرخصة فى الاستعمال (فادخل) اى ادخل بسبب الرخصة لا بسبب الاحتياج الى التمييز (فيه) اى فيما فيه الالتباس وقوله (فيما) نائب فاعل لادخل اى ادخل فى انواع التركيب الذى فيه لبس التركيب الذى (لا لبس فيه وذلك) اى سبب عدم اللبس واقع (عند اختلاف الاعراب) كما فى قوله كان زيد هو القائم لان القائم مادام منصوبا على انه خبر كان لا يحتمل ان يكون نعتا لزيد المرفوع لما عرفت ان الصفة تابعة للموصوف فى الاعراب (وكون المبتدأ) اى وذلك عند كون المبتدأ (ضميرا) فانه لا لبس فيه ايضا لان الضمير لا يوصف به (او غير ذلك) ككونه نكرة مع كون المبتدأ معرفة وقوله (بالحمل) متعلق باتسع اى اتسع ذلك بسبب حمل الصورة التى لا لبس فيها (على صورة اللبس) اى على الصورة التى لها لبس من قبيل حمل النقيض على النقيض * واعلم ان الشارح انما حمل قوله ليفصل على كونه سببا للتوسط ولم يحمله على كونه سببا للتسمية لقريظة السياق لان السبب للتمييز بين كونه نعتا وخبرا انما هو التوسط لا التسمية ولذا قيل انه هو الظاهر وبعضهم جعله سببا لوجه التسمية حيث قال وانما تسمى فصلا لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القائم جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فحجت بالفصل لتعيين كونه خبرا وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله الاسم الذى قبله عما بعده بدلالته على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبر وما ل المعنيين الى شئ واحد الا ان تقديرها احسن من تقديرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حفظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ للسقف عن السقوط * ولما كان جواز التوسط بشرط شئ لا مطلقا شرع المص فى بيان ذلك الشرط فقال (وشرطه) ثم فسر الشارح الضمير الجرور بقوله (اى شرط الفصل بذلك المرفوع) اى وانما فسر الضمير بهذا ولم يقل وشرط التوسط لان الفصل قريب والارجاع الى القريب اولى مع عدم المانع وشرط الفصل على ما ذكره احد امرين اولهما (ان يكون الخبر معرفة) فى تأويل المفرد وهذا خبر لقوله وشرطه اى وشرطه الاول كون الخبر معرفة

بالمبتدأ والخبر ذاتهما لا اوصافهما ولا شك ان الذات باقية فيهما وقوله (صيغة مرفوع) بالرفع على انه فاعل يتوسط * ولما كان الظاهر من التعبير أن يقول ضمير مرفوع فعدل المصنف عن هذا التعبير اراد الشارح أن يبين وجه العدول فقال (ولم يقل) اى المصنف (ضمير مرفوع) على مقتضى الظاهر والواو في ولم يقل اما عاطفة اى قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع ويحتمل ان تكون استئنافية بان يكون جوابا لسؤال مقدر (لما كان الاختلاف) اى لوجود الاختلاف بين النحاة في هذا المكان وقوله (في كونه) متعلق بالاختلاف اى في كون المتوسط بين المبتدأ والخبر (ضميرا) فعند اكثر البصريين وعند الخليل انه حرف وعند غير الخليل انه اسم لكن لا محل له من الاعراب وقال الكوفيون له محل ثم اختلفوا في ان محله بحسب ما بعده او بحسب ما قبله فقال الكسائي بالاول والقراء بالثاني وهذا هو الاختلاف الذى نقله ابن هشام والرضي نقله على خلاف ذلك فقال عند اكثر البصريين انه اسم وقال بعض البصريين انه حرف ولما تشعب هذا الاختلاف عدل المصنف عن التعبير بالضمير لان من جعله حرفا لم يكن ضميرا عنده لان الضمائر من اقسام الاسم فاورد ما هو المتفق عليه وهو التعبير بالصيغة لانه يطلق عليه لفظ الصيغة سواء كان ضميرا او لا وقوله (منفصل) بالجر صفة مرفوع وهو انا الى هن كما سبق وقوله (مطابق) صفة بعد صفة وقوله (للمبتدأ) متعلق بالمطابق * ثم اراد الشارح ان يفصل المطابقة بقوله (افرادا) نحو زيد هو القائم وهند هي القائمة (وتثنية) نحو الزيدان هما القائمان (وجما) نحو الزيدون هم القائمون (وتذكيرا وتانيثا وتكلمي) نحو انا القائم (وخطابا) نحو انتك انت القائم (وغيبة) نحو زيد هو القائم * ثم شرع في بيان اسم تلك الصيغة بين النحاة فقال (ويسمى) وقوله (هذا المرفوع) تفسير لثائب الفاعل المستتر في يسمى اى ويصطلح عليه بين اهل العربية ان تلك الصيغة التى هى على صورة ضمير المرفوع تسمى (فضلا) ولما احتمل ان يكون ليفصل سببا للتسمية وسببا للتوسط وكان الظاهر هو الثانى اراد الشارح ان يحمل قوله ليفصل على ما هو الظاهر فقال (وذلك التوسط) اى توسط ذلك الضمير وقوله وذلك مبتدأ وخبره قول المصنف (ليفصل) اى كى ان يفصل وفسر الشارح الضمير المستتر في ليفصل بقوله (ذلك المرفوع المتوسط) وقوله (بين كونه) ظرف ليفصل وتفسير الشارح بقوله (اى كون الخبر) تفسير للضمير المجرور في كونه اى انما يقع ذلك المرفوع بين المبتدأ والخبر ليميز ذلك بين كون ما بعده (نعنا) لما قبله (وخبرا) اى وبين كون الخبر خبرا له يعنى انه خبر لانعت * ولما جرى هذا السبب في كونه سببا

الى قوله ويختار بمنزلة الاستثناء من مسألة التخيير (و) (في) (من وعن وقد
 وقط) اى ويختار لحوقها ايضا فى من وعن * ولما كان لفظ قد محتملا للحرف
 الذى يختص بالفعل وهو قد التحقيق او التقليل اراد الشارح دفع هذا
 الاحتمال فقال (وها) اى لفظ قد وقط يراد بهما ماهو (بمعنى حسب) اى
 الاسمان لان المراد بقدهو الحرف وهذا التفسير يحتاج اليه بالنسبة الى قد
 لان قط ليس بحرف بل اسميته ظاهرة لاحتياج الى التفسير بل يذكر استبعادا
 وانما كان اللحوق مختارا فى الكلمات المذكورة (للمحافظة على السكون)
 اى على سكون واخرها (اللازم الذى) اى السكون الذى (هو الاصل فى البناء)
 ولما انتقض هذا الدليل بكلمة لدن بان يقال ان هذا الدليل بعينه جار على
 كلمة لدن لكون آخرها ساكنا اشار الى دفعه بقوله (مع قلة الحروف) يعنى
 لانسم جريان دليل الاختيار فى كلمة لدن لان تمام العلة هو انضمام قلة الحروف
 وحروف لدن كثيرة لكونها على ثلاثة احرف * ثم اشار الى ماهو المختار فى لعل
 فقال (وعكسها) (اى عكس ليت) وهو مبتدأ وقوله (لعل) خبره وقوله
 (فى الاختيار) متعلق بالعكس يعنى ان ليت ليست بالعكس فى معناها او فى غيره
 من الاحكام بل فى كون لحوق النون مختارا فيها ويكون العكس ههنا بمعنى
 النفي كما قال (فالمختار) يعنى ان معنى العكس هو أن المختار (فيها) اى فى لعل
 (ترك النون) الذى هو عكس الاتيان وانما كان ترك النون مختارا فى لعل
 (لثقل التضعيف) وهو تشديد اللام فى آخرها بخلاف ليت لانه ليس فى آخرها
 تضعيف (وكثرة الحروف) اى لكثرة حروفه اى حصل من مجموع الامرين
 ثقل ليس فى غيرها * ثم شرع فى مسألة ضمير الفصل فقال (ويتوسط بين المبتدأ)
 اى يقع او يدخل بين المبتدأ (والخبر) وقال بعض الشراح وانما قال يتوسط
 للاحتراز عن الضمير الذى يتقدم او يتأخر انتهى فعلى هذا يكون قوله بين
 المبتدأ مستدركا لان التوسط لا يكون الا بين الشئين ولهذا يحمل التوسط
 على التجريد اى على معنى مطلق الوقوع او الدخول كما فسر به بعض المحشين
 وقوله بين مشترك بين الزمان والمكان فهنا متعين للمكان فتأمل وقوله (قبل
 العوامل) اى قبل دخول العوامل اللفظية عليهما (مثل زيد هو القائم) لان هو
 دخلت بين زيد الذى هو المبتدأ الآن وبين القائم الخبر الآن (او بعدها) (اى)
 او يدخل (بعد) دخول (العوامل) اللفظية عليهما (نحو كنت انت الرقيب)
 فان انت دخلت بين اسم كان وبين خبره وهما وان كانا بعد دخول العوامل
 اللفظية اسما وخبرا له لكنهما باقيا على حقيقةهما وهى المبتدائية والخبرية
 حقيقة فيصح اطلاق المبتدأ والخبر عليهما كذا فى العصام وعلله بان المراد

المبتدأ * ولما كان التخيير عبارة عن استواء الامرين من غير ترجيح احدهما اراد
 الشارح ان يذكر امرين فقال (بين الاتيان بنون الوقاية) ثم ان اختيار هذا
 الاتيان لما احتاج الى مرجح اشار اليه بقوله (للمحافظة على الحركات البناءية)
 يعنى يجوز لك فى هذه الكلمات الاتيان بنون الوقاية فى اواخرها وانما يجوز
 ذلك لتحصيل المحافظة وتلك المحافظة فى بعضها محافظة حركاتها وفى بعضها
 محافظة سكونها اما محافظة حركاتها (فى غير لدن) من المضارع الذى فيه نون
 الاعراب وان واخواتها لان حركتها البناءية اما كسرة كما فى يضربان
 واما فتحة كما فى البواقى واذا لم تلحق نون الوقاية يلزم ان يكسر للافتائها بياء
 المتكلم واذا كسر تزول الفتحة التى بنيت عليها (و) اما المحافظة (على
 السكون) فخاصة (فى لدن) لانه لو لم تلحق النون بها لزم تحريك نون لدن
 بالكسر فيزول سكون آخرها ثم فسر الامر الآخر فقال (وبين تركها) يعنى
 يجوز لك ترك اتيان نون الوقاية فى الكلمات المذكورة وانما يجوز تركه (تحرزا)
 اى لتحرز المتكلم (عن اجتماع النونات) والمراد بالنونات ههنا ما فوق الواحد
 لان النونات لم تجتمع فى كل من تلك الكلمات بل تجتمع فى بعضها وهى ان وان
 ولكن وكأ واما فى لدن فتجتمع فيها النونان وكذا فى يضربان ويضربون
 ويحتمل ان يكون من باب التغليب ولما لم يتمش هذا الحكم فى لعل وليت اشار الى
 تعميم هذا الحكم ليحصل الشمول اليهما فقال (ولو حكما) اى ولو كان ذلك
 الاجتماع اجتماعا حكما بان يجتمع مع النون الحكمى (كما فى لعل) لانه ليس فى آخره
 نون بل فيه لام ولكن اللام فى حكم النون (لقرب اللام) اى لقرب مخرج اللام
 (من النون) اى من مخرج النون وقوله (فى المخرج) متعلق بالقرب * ثم اراد الشارح
 وجه جواز الترك فى ليت فقال (وحلا على اخواتها) يعنى وانما يجوز ترك النون
 فى ليت مع عدم جريان علة الترك فيه لانه ليس فى آخره نون ولا ماهو فى حكمها
 بل فيه تاء ولا قرب لمخرجه من النون وجواز ذلك فيه ليس لجريان علة الترك بل جاز
 فيه حملا على اخواتها (كما فى ليت) ثم استثنى منها ما يختار فيها احد الامرين وان
 استويا فى الجواز فقال (ويختار) وقوله (اى حقوق نون الوقاية) تفسير لنائب الفاعل
 المستتر فى يختار يعنى ويكون لحقوق نون الوقاية مختارا على عدم لحوقها (فى ليت)
 وقوله (من بين اخوات ان) حال من ليت اى ميمزا من سائر الحروف المشبهة
 وانما كان مختارا (لعدم مانع) وهو اجتماع النونات الذى هو علة الترك وهذه
 العلة معدومة (فى ذاتها) اى فى ذات ليت لانه ليس فى آخره نون ولا ماهو
 فى حكمها * ثم اشار الى دفع المرجح الذى يجوز الاتيان بقوله (والحمل على اخواتها
 خلاف الاصل) ولا يصار اليه الا لضرورة صارفة عن العدول عنه ولا يخفى

(عريا عن نون الاعراب) وهى نون التثنية والجمع المذكر والمخاطبة المفردة نحو يضر بان وتضر بان ويضر بون وتضر بون وتضر بين وامانون جمع المؤنث فليست للاعراب فيلزم معها نون الوقاية لانها ثابتة فى كل حال المضارع ولا تختلف بالثبوت والحذف باختلاف العوامل وقوله (اى عن نون هى الاعراب) اشارة الى ان اضافة النون الى الاعراب اضافة بيانية لقوله (نحو يضر بى) وكذا تضر بى ويضر بنى واضربى ونضر بى وانما لزم تلك النون فى ذلك المضارع العارى عن نون الاعراب (لتقى) اى لتحفظ تلك النون (آخر المضارع ايضا) اى كما تحفظ آخر الماضى (عن تلك الكسرة) وهى الكسرة المختصة بالاسم يعنى الكسرة التى تكون فى آخر الكلمة المركبة من حرفين فصاعدا لان آخر المضارع اما مرفوع بالضمة واما منصوب بالفتحة واما ساكن بالجزم واما محذوف والكسرة مخالفة له على جميع التقادير وانما قيدنا الكسرة بما ذكرنا ليكون توطئة لقوله (بخلاف كسرة تضر بين) على صيغة المفرد المخاطبة يعنى كسرة باء تضر بين خارجة عن الكسرة التى يجب التحفظ عنها (لانها) اى لان كسرة باء تضر بين مثالا واقعة (فى الوسط حكما) اى لاحقيقة لانها فى الحقيقة فى آخر الكلمة ولكن لما لحقت به ياء الضمير فى كل حالة والنون فى حالة رفعه كانت الكسرة بسبب لحوقها فى الوسط (وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا) حيث كسرت النون لالتقاء الساكنين (و) كسرة لام (قل الحق) لانهما مجزومان او الثانى فى حكم المجزوم وحركة النون واللام بالكسرة لكن تلك الكسرة ليست هى الكسرة التى يجب التحفظ عنها (لعروضها) اى لعروض الكسرة فيهما ولم تلزم نون الوقاية فى امثالهما* ولما فرغ المصنف من بيان المواضع التى التزم فيها اتيان النون شرع فى بيان المواضع التى لم يلزم فيها اتيانها فقال (وانت مع النون) ولما كان المراد بالنون ههنا هى نون الفعل المضارع وصفها الشارح بقوله (الاعرابية) اى مع النون المنسوبة الى الاعراب وقوله (الكائنة) للتنبيه على ان قوله (فيه) ظرف مستقر مجرور المحل على انه صفة للنون المعرف باللام وعلى ان الظرف المستقر وان كان نكرة لا يجوز كونه صفة للمعرف للزوم المطابقة بالتعريف لكن يقدر فى امثال هذا المقام الاسم المعرف باللام وقوله (اى فى المضارع) تفسير للضمير المجرور يعنى اذا كان الفعل المضارع مع النون الاعرابية وهى نون التثنية والجمع المذكر والمخاطبة (و) (مع) (لدى) وان واخواتها ثم فسر الشارح اخوات ان بقوله (يعنى ان) بفتح الهمزة (وكأن ولكن وليت ولعل) وانما فسر الاخوات بهذا لثلاثتهم اختصاص هذا الحكم بما فى آخره النون بل انه يعم جميع الحروف المشبهة وقوله (مخير) خبر

او من الضمير المستتر في قوله لازمة وفسر الشارح الياء بقوله (اي ياء المتكلم)
 وباعث التفسير ظاهر وقوله (لازمة) بالرفع خبر المبتدأ وقال العصام ان خبر
 المبتدأ هو قوله مع الياء ولازمة بالنصب حال من ضمير الظرف المستقر انتهى
 ولعل وجه التخصيص ان فائدة الخبر تظهر من جعل قوله مع الياء خبرا لان
 المقام فيمن جهل ان نون الوقاية في ان وضع الضمائر يحتاج اليها وافاده بانها
 يحتاج اليها اذا كان ما قبلها مع ياء المتكلم واما لزومها للكلمة وعدم لزومها
 فمقصد آخر والله اعلم وقوله (في الماضي) متعلق بلازمة وتفسير الشارح بقوله
 (اذا لحقه تلك الياء) بيان وتنبه على ان لزومها للماضي ليس بمقيد بشرط
 بل لحوق ياء المتكلم سبب لزومه وواسطة له بخلاف المضارع كما سيأتي انه مشروط
 بشرط لاشئ وهو عدم نون الاعراب فيه وقوله (لتقى) متعلق بقوله لازمة
 اي لازمة لتحفظ تلك النون (آخر الماضي) اي الآخر الذي هو مبنى اما
 على الفتح كما في المفرد او فيما اتصل به نون الجماعة او ضمير المفرد المخاطب نحو
 ضربني وضربتني او السكون كما اذا اتصل به الواو والالف والتاء
 في المفرد الغائبة نحو ضربتني وضربتني وضربتني او على الضم فيما اذا اتصل به
 ضمير المتكلم نحو ضربتني او على الكسر فيما اذا اتصل به ضمير المخاطبة المفردة
 نحو ضربتني ونون الوقاية تحفظ حركة هذه الاواخر في كل منها (عن الكسرة المختصة)
 اي عن الكسرة التي هي مختصة (بالاسم) اي بالاسم المعرب وقوله (التي) صفة
 ثانية للكسرة واحتراز عن وجوب المحافظة عن كل الكسرة يعني انما تجب المحافظة
 عن الكسرة التي (هي اخت الجر) او مشبهة بالجر في كونها في آخر الكلمة وعلم
 من هذا القيد ان نون الوقاية نفسها لا تحتاج الى محافظة لان كسرتها ليست اخت
 الجر لان وجه الشبه هو كونها في آخر الكلمة ولا يطلق على آخر حرف واحد
 مبنى على الكسر انه آخر الكلمة وقوله (ولهذا سميت) اي سميت تلك النون
 (نون الوقاية) بيان لوجه التسمية الذي فهم من مجموع قول المصنف والشارح
 (نحو ضربني) وكذا ضرباني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني
 وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني
 وضربتني وقوله (و) (كذلك نون الوقاية لازمة) اشارة ان قوله وفي المضارع
 عطف على قوله في الماضي والمعطوف في حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله ولذا
 فصل الشارح بين حرف العطف والمعطوف بما فصل يعني كما ان نون الوقاية
 لازمة في مطلق الماضي كذلك لازمة (في المضارع) واستدرك الشارح بقوله
 (لكن لا مطلقا) ليكون توطئة لما قيد به المصنف يعني ان لزوم نون الوقاية
 للمضارع ليس على اطلاقه كما في الماضي (بل حال كونه) اي كون المضارع

الضمير في لولا كان في صورة المجرور المتصل ثم وقع موقع المرفوع المنفصل على عكس قوله كانت * ثم شرع في بيان توجيه سيبويه في لولا فقال (وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام) اى فيما اذا دخل على الضمير المجرور (حرف جر) اى بمعنى اللام التعليلية كان معنى قولك لولا كذا لكان كذا فى معنى لم يكن كذا لوجودك كما فى حاشية العصام وقوله (والكاف) بالنصب عطف على لولا اى وان الكاف فى لولا ك (ضمير مجرور واقع موقعه) لا موقع غيره كما ذهب اليه الاخفش ثم اشار الى الفرق بين المذهبين فقال (فالأخفش تصرف فيما بعد لولا) حيث ابقى لولا على حاله وتصرف فى الضمير بما تصرف وقوله (وسيبويه) مرفوع على انه عطف على الضمير المتصل فى تصرف وقوله (فى نفسه) معطوف على قوله بعد لولا فيكون من قبيل عطف الشئين على معمولى عامل واحد واما ان عطف سيبويه على قوله فالأخفش وفى نفسه على قوله بعد لولا يكون من قبيل عطف الشئين على معمولى عاملين مختلفين ولا يجوز يعنى محصل مذهب سيبويه انه تصرف فى نفس لولا حيث الحقه بالحروف الجارة وقدم الشارح مذهب الاخفش تبينها على انه هو المذهب المنصور لما قال المحشى العصام ان ان التصرف فى ما بعد لولا اولى من التصرف فى نفسه لانه معمول والمعمول محل تصريف الاعراب وايضا انه متأخر والمتأخر اولى فى التصرف * ولما فرغ من نقل المذهبين فى ما بعد لولا على بعض اللغات شرع فى نقلهما فى باب عسى فقال (واما عساك فذهب الاخفش) على سياق ما ذهب اليه فى لولا يعنى (الى انه) اى الكاف فى عساك (ضمير منصوب) فى الصورة (واقع موقع المرفوع) لكونه فاعلا لعسى (وسيبويه) اى وذهب سيبويه (الى ان عسى محمول على لعل) اى التى للترجى (لتقاربهما) اى لتقارب عسى ولعل (فى المعنى) اى فى كونهما للطمع والاشفاق * ثم ذكر محصل المذهبين ايضا بقوله (فهنا) اى فى التصرف فى عسى (ايضا) اى كالتصرف فى لولا (الاخفش تصرف فى الضمير) بناء على ما نقله من قاعدة ان بعض الضمائر وقع فى موقع بعض وقوله (وسيبويه) ايضا عطف على المستتر فى تصرف لما قلنا فى ماسبق وقوله (فى العامل) عطف على قوله فى الضمير وهما معمولان تصرف * ولما فرغ المصنف من المباحث التى تتعلق بالضمائر من حيث ذاتها ومن حيث صفاتها التى تلحقها بالذات كالاتصال والانفصال شرع فى المباحث التى تلحقها بالواسطة فقال (ونون الوقاية) وازافة النون الى الوقاية اضافة لازمة من قبيل اضافة السبب الى المسبب اى نون هى سبب الوقاية اوبىانية اى النون التى هى الوقاية كذا فى العصام وهو مبتدأ وقوله (مع الباء) ظرف مستقر اما على انه حال من المبتدأ

اياك عطف على قوله اياه والتقدير نحو اعطيته اياك (مثال) اى هذا مثال (لما) اى للضميرين اللذين (يكون احدهما اعرف وهو) اى الاعرف (ضمير المخاطب) وهو اياك (ولكن ما قدمته) للنسبة السابقة * ولما فرغ المصنف من المسائل التى تعين فيها احد الامرين من ايراده متصلا ومنفصلا او تخير فيها المتكلم فى ايراد ايهما شاء شرع فى المسئلة التى اختير فيها احد الامرين مع جوازها فقال (والمختار) اى الذى يكون مختارا للنجاحة من الامرين (فى خبر) (باب) (كان) اى اذا وقع الضمير خبرا له وزاد الشارح لفظ باب للاشارة الى ان المراد بالخبر ههنا اعم من خبر كان وصار وغيرهما من الافعال الناقصة دفعا لايهام انه مختص بكان ولذا فسر به بقوله (اى خبر كان واخواتها) وقوله (اذا كان ضميرا) تطبيق لهذه المسئلة بمسائل الضمير والا فلا فائدة فيه وقوله (الانفصال) خبر لقوله والمختار ومثاله (كما تقول كان زيد قائما) اى مثاله قولك كنت اياه فى اثناء مجموع قولك كان زيد قائما (وكنت اياه) وانما اورد قوله كان زيد قائما مع ان المثال وكنت اياه ليحصل مرجع للضمير الغائب حتى يصح به التركيب * ثم شرع الشارح فى بيان دليل كون الانفصال مختارا مع جواز الامرين بل المختار أن يكون متصلا لكونه هو الاصل فقال (لانه) اى انما اختاروا الانفصال ههنا لان خبر باب كان (كان فى الاصل خبر المبتدأ) لكون باب كان من نواسخ المبتدأ (ويجب) اى وحيث يجب (ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا) وقوله (لان عامله) علة لقوله يجب اى وانما يجب كون خبر المبتدأ منفصلا اذا كان ضميرا لان عامله اى عامل خبر المبتدأ (معنوى) وقد عرفت انه اذا كان عامل الضمير معنويا يجب الانفصال ولذا يختار الانفصال بالنظر الى اصله * ثم شرع الشارح فى بيان علة جواز الاتصال فقال (ويجوز) اى جوازا مرجوحا (ان يكون) اى خبر باب كان (ضميرا متصلا ايضا) اى كما يجوز جوازا راجحا ان يكون منفصلا (نحو) كنته فى قولك (كان زيد قائما وكنته) وانما جاز ذلك (لانه) اى لان خبر باب كان (شبيه بالمفعول) فى وقوعه بعد الفعل وفاعله لانه مفعول حقيقة لما عرفت (وضمير المفعول فى مثل ضربته واجب الاتصال فى شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال) لكون اللازم فى المشبه وجود مزية على المشبه (فلا اقل) فى فائدة التشبيه وثمرته وقوله (من ان يكون جائز الاتصال) بيان للمفضل عليه لقوله اقل يعنى لاحكم اقل من جواز الاتصال لان الاقل من الجواز هو الامتناع ولو حكم به لم يبق فائدة للتشبيه ولو حكم بالوجوب كما هو حكم المشبه به لم تحصل مزية المشبه به على المشبه فروعى للجانبين وحكم بالجواز * ولما تولد من ههنا انه لما وقع المشابهة بالمفعول واعتبر علة للاتصال مع كونه اصلا فلم كان الانفصال مختارا

الشارح بقوله (اى وان لم يكن احدهما اعرف) بان تساويا في المعرفة ككونهما
 غائبين او مخاطبين او متكلمين وهذا اشارة الى انعدام الشرط الشرط الاول
 وقوله (او يكون ولكن ما قدمته) اشارة الى انعدام الشرط الثانى يعنى
 وان لم يكن احد الضميرين اعرف من الآخر او يكون احدهما اعرف ولكن
 ما اردت تقديم ما هو اعرف (فهو) وقوله (اى الضمير الثانى) تفسير للمرجع وقوله
 (على كل من التقديرين) قيد للجزء (منفصل) خبر للمبتدأ والجملة جزائية
 وقوله (لا غير) تأكيد له اى لا يجوز فيه غير المتصل كما يجوز الوجهان في الباب
 السابق * ثم شرع الشارح فى ادلة وجوب الانفصال فقال (اما على التقدير
 الاول) اى اما تعين الانفصال على تقدير عدم كون احدهما اعرف ثابت (فلئلا
 يلزم الترجيح فى تقديم احد المثلين على الآخر) يعنى لو جاز الاتصال والانفصال
 على تقدير عدم اعرفية احدهما لزم ترجيح احد المثلين اى احد المتساويين
 فى المعرفة (فيما) اى فى اللفظ الذى (هو) اى ذلك اللفظ مع ما يتصل به
 (كالكلمة الواحدة) لكون الفعل الاول فاعلا فى المعنى لانه الاخذ فى باب
 اعطيت (بلا مرجح) لان المرجح فى الصورة الاولى هو الاعرفية او تقديم المتكلم
 فاذا لم يوجد احد هذين الامرين لم يوجد مرجح يقتضى تقديم احدهما
 واتصاله فاذا لم يوجد مرجح يلزم اكتساب مرجح آخر لانهما اذا تعارضا
 تساقطا والمرجح جعل الثانى منفصلا حتى يتعين الاول للاتصال الموجب
 للتقديم (واما على التقدير الثانى) اى واما تعين الانفصال ووجوبه على تقدير
 كون احدهما اعرف لكن ما قدمته (فلكرهتهم) اى فالانفصال لكرهتهم
 (تقديم الانقص) وهو الاعرف الذى لا يكون كالكلمة الواحدة لعدم كونه
 فاعلا لفظا كما فى ضربتك او معنى كما فى اعطيتك اياه وقوله (على الاقوى)
 متعلق بالتقديم وقوله (فيما هو كالكلمة الواحدة) صفة للاقوى اى على الاقوى
 الذى هو كالكلمة الواحدة لكونه فاعلا معنى لكون الضمير الغائب مفعولا
 اول لاعطيت ولكون المخاطب الاعرف مفعولا ثانيا له فانه وان كان اعرف
 وكانت الاعرفية مرجحة لتقديمه ولكن كون الغائب كالكلمة الواحدة مرجح
 لتقديمه ولو قدم الاعرف ههنا يلزم تقدمه (بلا مرجح) اى زائد على الاعرفية
 فحينئذ يورد منفصلا حتى يتعين الاول للاتصال ومثال ما لا يكون احدهما
 اعرف (نحو زيدا اعطيته اياه) كما قال الشارح (مثال) اى هذا مثال (لما) اى
 للضميرين اللذين (لم يكن احدهما اعرف) وقوله (لكونهما) دليل لعدم
 الاعرفية يعنى ان احدهما ليس باعرف فى هذا المثال لكونهما (ضميرين
 غائبين) (او) (اعطيته) (اياك) وانما فسر الشارح باعطيه للاشارة الى ان قوله

المخاطب ههنا لانه لما قدم لاعرفيته لزم ان يعتبر فيه زيادة فضيلة ومزية على غير الاعرف وتلك المزية اعتباره كالجزئية ثم فسر الشق الثاني المنفهم من قوله الخيار بقوله (وان شئت اورده منفصلا) اى ويجوز ايرادك الضمير الثانى منفصلا كما مثل به المصنف بقوله (نحو اعطيتك اياه) حيث جعل الضمير الثانى من غير المرفوع منفصلا * ثم بين سبب الايراد بقوله (باعتبار الاعتداد) اى انما جاز فيه ان تورده منفصلا بسبب انه يجوز لك الاعتبار للاعتداد (بالفصل) اى بانفصال الثانى (بما هو) اى بسبب الضمير الذى (يفصله) اى يفصل بينه وبين عامله وذلك الضمير هو الضمير المخاطب الذى يفصل بين الضمير الغائب وبين العامل ههنا * ولما كان الاعرف من الضمائر ضميرين احدهما المخاطب لكونه اعرف بالنسبة الى الغائب وثانيهما المتكلم لكونه اعرف بالنسبة الى المخاطب ولما ورد المصنف مثال الاول اراد ان يورد مثال الثانى فقال (و) (نحو) (ضريك) ثم الشارح اراد تطبيق المثال بالممثل فقال (فانه) (يعنى هذا المثال مطابق للممثل لانه) (اجتمع فيه ضميران) احدهما الضمير المتكلم المجرور المتصل لكونه مضافا اليه وثانيهما الضمير المخاطب المنصوب المتصل فحينئذ قد وجد الشرط الاول وهو كون احدهما اعرف والشرط الثانى ايضا كما قال (وليس احدهما) اى الضميرين من المتكلم والمخاطب (مرفوعا) ولما توهم منه ان الضمير الاول لما كان فاعلا للمصدر يكون مرفوعا فحينئذ يكون مخالفا للشرط الثانى اراد الشارح دفع هذا التوهم فقال (لجر الاول بالاضافة ونصب الثانى بالمفعولية) يعنى ان احدهما ليس بمرفوع كما توهم لان الاول مجرور بالاضافة اى باضافة المصدر اليه وهو محله القريب وان كان محله البعيد مرفوعا لكونه فاعلا للمصدر والاعتبار بمحله القريب فيقال له انه ضمير مجرور متصل والضمير الثانى منصوب متصل لكونه مفعولا للمصدر قوله (وقدم) عطف على قوله اجتمع وبيار لوجود الشرط الثالث وهو قوله وقدمته يعنى ان هذا المثال مطابق ايضا بالنسبة الى الشرط الثالث ايضا لانه قدم فيه (الاعرف الذى هو ضمير المتكلم) وانما قدم لكونه فاعلا ولكون الاصل فيه هو التقديم فاذا وجدت الشروط الثلاثة المذكورة فيه (فلك) اى تجازلك (الوصل) اى اتصال الثانى (باعتبار عدم الاعتداد) اى بسبب اعتبارك لعدم الاعتداد (بالفصل) اى بانفصاله (بالمتصل) اى بسبب الضمير المتصل (ولك) اى وجازلك (الفصل) بجعل الضمير الثانى منفصلا (نحو ضربى اياك للاعتداد) اى بسبب اعتبارك للاعتداد (بالفصل) اى بانفصاله بالمتصل * ولما فرغ المصنف من المسئلة التى حكمها بالتخير شرع فى المسئلة التى حكمها وجوب الانفصال فقال (والا) وفسره

فوجد فيه الشرط الاول ولكن لم يرد المتكلم تقديم المخاطب الذي هو أعرافها لان
ضمير الغائب اكونه مفعولا اول لا عطيت لزم تقديمه على المخاطب الذي هو المفعول
الثاني له مع اعرافيه (فيلزم انفصاله) اى انفصال الضمير الثاني وقوله ليعتذر علة للزوم
الانفصال ههنا يعنى انما يلزم انفصاله (ليعتذر المتكلم) اى ليصح اعتذار المتكلم (فى
تأخير الاعراف) مع وجود المرجح لتقديمه واذا قيل له لم اخرت المؤخر الذى
حقه ان يتقدم لكونه اعراف فيصح له ان يقول انى وان اردت تقديمه ولكن انفصاله
مانع لتقديمه وقوله (ولا يلحقه) عطف على ليعتذر اى ليعتذر المتكلم ولثلا
يلحقه (فى اول الوهلة طعن) وان كان لا يلحقه بعد التفكير بكونه مفعولا ثانيا
يجب تأخيره وقوله (بايراده) من قيل التنازع لجواز تعلقه بقوله ليعتذر
وبقوله لا يلحقه يعنى انما حصل التعذر به او انما لا يلحقه طعن بسبب ايراده
اى ايراد المتكلم ذلك الاعراف (على خلاف الاصل) اى الذى هو الاتصال
وخلافه ايراده منفصلا وهذا الذى اختاره المصنف من المذهب هو مذهب
الجمهور (وحكى عن سيبويه تجويز الاتصال) فى صورة تقديم غير الاعراف (ايضا)
اى كما مع الجمهور فى صورة تقديم الاعراف ويحتمل ان يكون قوله ايضا اشارة الى
جواز الانفصال يعنى ان سيبويه جواز الانفصال ايضا كما جواز الجمهور الانفصال
(نحو اعطيتك) ثم قوله وحكى سيبويه اى وحكاة عن النحاة بلا التزام صحته كذا
فى العصام وقال بعض المحشين فى الاستدلال على ما حكاة سيبويه لان الثانى وان
كان اعراف لكن الاول فيه معنى الفاعلية لكونه المفعول الاول وهو عبارة
عن الآخذ واذا كان كذلك فهو يستحق التقدم نظرا الى الترجيح المعنوى الذى
هو مغن عن الترجيح اللفظى كذا فى الحواشى الهندية وحكى العصام ايضا
حكاية التضعيف عن سيبويه حيث قال بعد حكايته عن النحاة انه فاسد لانه
لم يسمع امثاله من العرب والله اعلم وقوله (فلك الخيار) جملة جزائية
مجزومة المحل على انه جزء الشرط اعنى قوله فان كان والجملة الشرطية صغرى
جواب لقوله اذا اجتمع ضمير ان وقوله (اى الاختيار) تفسير للفظ الخيار مطابقا
لما فسر به صاحب القاموس فعلى هذا يجوز أن يكون قوله (فى)
(الضمير) (الثانى) ظرفا لغوا ومتعلقا بلفظ الخيار وان جاز كونه ظرفا للظرف
المستقر وهو قوله فلك ثم فسر الشارح لفظ الخيار بقوله (ان شئت اوردته)
اى الضمير الثانى (متصلا) ليكون توطئة لقوله (نحو اعطيتك) وقوله
(باعتبار عدم الاعتداد بالفصل) دليل وبيان لسبب جواز الاتصال يعنى
ان شئت اوردت الضمير الثانى متصلا بسبب اعتبارك لعدم الاعتداد بانفصاله
عن العامل (بما هو) اى بسبب الضمير الذى هو (متصل) بالعامل وهو الضمير

في بيان حكمهما على تقدير عدم ذلك فقال (فان كان) وقيد الشارح هذه
 المسئلة بالقيدين احدهما قوله (على تقدير اجتماعهما) اى اجتماع الضميرين
 وتانيهما قوله (وعدم كون) اى وعلى تقدير عدم كون (احدهما) اى احد
 الضميرين (مرفوعا) ليحترز بالقيد الاول عن كون الضمير واحداً والقيد الثانى
 عن كون احدهما مرفوعاً ليطابق الأجمال بالتفصيل وقوله (احدهما) بالرفع
 على انه اسم كان وفسر الشارح ضمير التثنية بقوله (اى احد الضميرين) وقوله
 (اعرف) بالنصب خبر كان وفاعله راجع الى الاحد والمفضل عليه هو ما فسر
 الشارح بقوله (من الآخر) وكون احدهما اعرف من الآخر بان يكون
 احدهما متكلماً والآخر مخاطباً او غائباً او يكون احدهما مخاطباً والآخر
 غائباً * ثم بين فائدة التقيد بـ (اعرف) احدهما في اجراء حكم التخيير فقال (احتراز)
 اى فائدة هذا القيد احتراز (عما) اى عن الضميرين اللذين (اذا تساويا)
 في التعريف بان يكون كلاهما متكلمين او مخاطبين او غائبين (نحو اعطاهما اياه)
 فان كلا الضميرين في هذا المثال غائبان وليس احدهما اعرف من الآخر فيتغير حكم
 التخيير فيدخل في الحكم الذى سيأتى وهو قول المصنف والافهوه منفصل * وذكره
 الشارح ههنا بقوله (حيث يجب الانفصال فى الثانى) اى فى تانى الضميرين * ثم بين
 الشارح علة حكم وجوب الانفصال فى صورة كون احدهما اعرف فقال
 (للتحرز عن تقدم) الخ يعنى انه انما وجب الانفصال فى الثانى فى هذه الصورة
 ليحترز به عن تقدم (احد المتساويين من غير مرجح) لان المرجح فى صورة
 اعرفية احدهما للتقديم الذى يقتضى جواز الانفصال والاتصال فى الثانى هو
 كون المقدم اعرف ولما انتفت هذه العلة المرجحة للتقديم تعين وجوب الانفصال
 الثانى منه وقوله (وقدمته) عطف على قوله ان كان اعنى الجملة الشرطية اى ان
 كان احد الضميرين اعرف وأردت تقديم ذلك الاعرف وقوله (اى احد الضميرين)
 تفسير لضمير قدمته لانه راجع الى احد المضاف فى قوله احدهما * ولما كان المتبادر
 من اضافة الاحد الى ضمير التثنية كون الاضافة فيه للاستغراق اشار الشارح
 الى انه ليس كذلك ههنا بقوله (الذى هو اعرف) يعنى ان الاحد الذى قدم
 معين واضافته للعهد الخارجي وهو اعرفهما وقوله (على الآخر) متعلق
 بـ (قدمته) اى قدمت الاعرف على غير الاعرف * ثم اشار الى فائدة ضم هذا الشرط فقال
 (احتراز) اى قوله وقدمته احتراز (عما) اى عن الصورة التى (اذا كان الاعرف
 مؤخر) لئلا يقتضى تأخيرها اما بان يكون المقام مقتضيا للتقديم غير الاعراف فيلزم
 لاجله تأخير الاعراف او بان يكون مقتضيا لتأخيرها فى اول الوهلة (نحو اعطيته اياك)
 فان احد مفعولى اعطيت ضمير غائب وتانيهما ضمير مخاطب والمخاطب اعرف من الغائب

ان فاعله تحته وهو ضمير جمع المذكور لما كانت الصفة غير مختلفة بالنية والمحاطبة والتكلم احتمل ان يكون الضمير الذى فيه لفظ هم ولفظ اتم ولفظ نحن فان كان الاول يكون راجعا الى العمرون وليس كذلك لان المراد بالفاعل هو المتكلم فلزم ههنا ان يؤكد الضمير الذى تحته وهو نحن بالمتفصل حتى لا يلبس غير الفاعل (وروى عن الزمخشري) في هذا المثال (ضاربهم نحن) يعنى الزيدون والعمرون ضاربهم نحن اى بافراد لفظ ضاربهم (وعلى هذا) اى وعلى ما روى عنه بافراد ضاربهم (يكون) اى لفظ (نحن فاعلا) لان ضاربهم لما كان بلفظ الافراد لم يستتر تحته ضمير لانه لو استتر يلزم ان يكون مفردا مذكرا فالمرجعان وهما الزيدون والعمرون لا يساعدهانه وقوله (كما قال) يحتمل ان يكون نقلا لتوجيه الزمخشري يعنى ان الزمخشري بعد ما مثل به قال على طريق الاعتذار (واختار بالتمثيل صورة لالبس فيها) يعنى الزمخشري اختار فى التمثيل الصفة المذكورة بلفظ ضاربهم بالافراد ولا التباس فى كون نحن فاعلا لتعنيه فى هذه الصورة بخلاف نحو ضاربهم بالجمع لانه لما كان بلفظ الجمع التباس فاعله وانما اختار صورة عدم اللبس (ليثبت الحكم) اى حكم وجوب الانفصال (فى صورة اللبس بطريق الاولى) يعنى اذا وجب انفصال المضمير فى صورة لالبس فيها فوجوبه فى صورة اللبس اولى ويحتمل ان يكون قوله كما قال اشارة الى كلام المصنف يعنى كون نحن فى هذا المثال فاعلا كما قال به المصنف فى تمثيله فى المتن بقوله هند زيد ضاربتة هى لانه مثال لا التباس فيه لان ضاربته لما كانت بصيغة التأنيث تعين ان يكون فاعله راجعا الى هند لا الى زيد فعلى هذا يكون قوله واختار عطفًا على قوله قال فيكون توجيهها لاختيار المصنف هذا المثال * ولما فرغ من مسائل الضمير من حيث وجوب الاتصال والانفصال شرع فى مسائله من حيث جواز الاتصال والانفصال فقال (واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا) ولما قيد المصنف فى هذه المسئلة بقوله وليس احدهما مرفوعا اراد الشارح ان يبين وجه هذا التقيد فقال (احتراز) اى قوله وليس احدهما مرفوعا احتراز (عن نحو اكرمك) فان فى اكرمك ضميرين احدهما ضمير المتكلم وهو ضمير مرفوع لكونه فاعلا والثانى الضمير المنصوب المحاطب فالاول متصل بعامله بالفعل وكذا الثانى لان اتصاله بالضمير الاول كاتصاله بنفس الفعل (اذا مرفوع كجزء من الفعل فكأنه) اى فصاعداً (لم يستحق الفصل بين الفعل) اى بين مجموع الفعل وفاعله (والضمير الثانى) اى وبين الضمير الثانى وهو كاف الخطاب (اصلا) فاذا تشابه هذا بالجزء (فيجب اتصاله) اى اتصال الضمير الثانى بالفعل لكون الاتصال اصلا ولا مانع فيه * ثم شرع المصنف

لتعذر الاتصال لتحقيق الفصل بينه وبين عامله (لغرض وهو) اى الغرض
 (التخصيص ههنا) اى فى هذا المثال حيث اريد اختصاص الفعل بالتفاعل
 وذالما يحصل الا بالفصل بالا او بمعناه نحو انما (واياك والشر) (مثال) للتعذر
 (لحذف العامل) والعامل المحذوف هو ما قدره بقوله (اى اتق نفسك والشر)
 فان الضمير الذى هو اياك لما حذف عامله الذى هو اتق ههنا حذفوا وجبا لكونه
 من باب التحذير كما تقدم تعذر اتصاله فانفصل لذلك (وانا زيد) (مثال كون
 العامل) اى مثال لتعذر المتصل بسبب كون عامله (مغويا) فان انا لما كان مبتدأ
 كان عامله مغويا فتعذر اتصال المعمول اللفظى بالعامل المغوى (وما انت
 قائما) (مثال كون العامل حرفا) يعنى مثال للتعذر الحاصل بسبب كون
 عامل الضمير حرفا (والضمير) اى والحال ان الضمير المذكور فيه (مرفوعا)
 لكونه اسم مالتى تشبه بليس وهو من المرفوعات (وهند زيد ضاربه هى)
 (مثال الضمير الذى اسند اليه) اى الى ذلك الضمير وهى هى ههنا حيث
 اسند اليه (صفة) وهى ضاربه (جرت) اى صارت تلك الصفة خبرا لزيد
 فكانت جارية (على غير من) اى على غير فاعله الذى (هى) اى تلك الصفة
 (له) اى فاعل وصفة له وهى هند ههنا كما قال الشارح (فانه) اى الشان
 (اسند اليه) اى الى لفظ هى (الضاربة) اى الصفة (الجارية على زيد)
 وهو غير من هى له وانما جرت عليه (حيث وقعت) اى الضاربة (خبرا له)
 اى لزيد (وهى) اى والحال انها (صفة لهند) فى الحقيقة (حيث قام الضرب
 بها) اى بهند فى الواقع لانها هى الضاربة لزيد ثم قال (وانما يصح ذلك) اى
 يصح ان يكون هذا المثال مثالا للتعذر بكونه اسند اليه صفة (اذا كان هى)
 اى لفظ هى فى هذا المثال (فاعلا) للصفة المذكورة (لا تأكيدا) اى لا يكون
 هذا المثال من هذا القيل اذا كان لفظ هى تأكيدا بان يكون فاعل الضاربة
 ضميرا متصلا مستترا تحته راجعا الى هند ويكون لفظ هى تأكيدا لذلك الضمير
 المستتر (والا) اى وان صح ايضا ان يكون مثالا للصفة المذكورة على تقدير كون
 هى تأكيدا (لكان) اى هذا المثال (على ذلك التقدير) داخلا فى صورة الفصل
 (لغرض التأكيد) قوله (ولكنه) استدراك من قوله وانما يصح ذلك يعنى تولد توهم
 من قوله وانما يصح ذلك اذا كان فاعلا لا تأكيدا بان هى فى هذا المثال هل هو
 فاعل على انه داخل فيما نحن فيه او تأكيدا على انه داخل فى صورة الفصل فدفعه
 بقوله ولكنه اى ولكن لفظ هى ههنا (تأكيدا لازم) اى لازم للتركيب (لفاعل)
 اى لانه فاعل اسند اليه الصفة المذكورة (بدليل نحو الزيدون والعمرىون
 ضاربوهم نحن) فان قولهم نحن ليس بفاعل لضاربوهم لانه لما جمع بالواو علم

فولم يفصل الضمير الذى هو فاعل ضاربه بل اتصل واستتر فيه وقيل (زيد عمرو ضاربه) بلا ذكر هو (لالتبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو) يعنى التبس ان ضمير ضاربه الذى تحته هل هو راجع الى زيد بان يكون هو الضارب او الى عمرو بان يكون هو الضارب (بل المتبادر الى الفهم) انه اى مرجع ضمير ضاربه (عمرو لانه) اى لان عمرا (اقرب الى الضمير المستتر) من زيد اى الى الذى استتر تحت ضاربه (بخلاف) اى هذا قول فيه التباس بخلاف (ما) اى بخلاف الذى (اذا قيل ضاربه هو) بابرار الضمير فلا التباس فيه (فانه لما انفصل الضمير) عن عامله (على خلاف الظاهر) لان الظاهر أن يتصل به لما عرفت ان الاصل فى الضمير هو الاتصال (يعلم ان مرجعه) اى مرجع الضمير (ماهو خلاف الظاهر وهو) اى المرجع الذى هو خلاف الظاهر (زيد) لان الظاهر فى باب الارجاع ان يرجع الى القريب منه الذى هو عمرو وهنا وقوله (والا لاحاجة) اشارة الى ان مقتضى للانفصال ليس مثل الاسباب السابقة لانه ان لم يوجد الالتباس المذكور لاحاجة (اليه) اى الى انفصاله هنا* ثم الشارح لما قال ان الالتباس مختص ببعض الصور دون الاخرى اراد أن يذكر وجه شمول هذا الحكم فى غير هذه الصورة مع انعدام ذلك المحذور فيها فقال (واذا وقع الالتباس بدون الانفصال فى بعض الصور حمل عليه) اى حمل على ذلك البعض (ما) اى الصورة التى (لا التباس فيه اطرادا للباب) اى لتكون الصورة التى لا التباس فيها والصورة التى التبس فيها على نسق واحد* ثم ان الشارح اراد أن يذكر نكتة لاختيار المصنف للفظ من مع ان المناسب فيه لفظ ما لعمومه دون من فقال (وانما قال) اى المصنف (من هو له لا) اى لم يقل (ماهى له) وقوله (كما هو الظاهر) متعلق بقوله لا ماهى له اعنى انه متعلق بالمنفى اى لم يقل ماهى له بلفظ ما كما ان الايتان به هو الظاهر وقوله (ليكون اشمل) متعلق بالمنفى دليل على كون لفظ ما ظاهرا يعنى ان وجه الظهور كونه اشمل للعقلاء وغيرهم وقوله (اقتصارا) علة لقوله وانما قال يعنى انما اختار لفظ من للاختصار (على ما هو الاصل) يعنى بالاصل هو العقلاء وقال المحشى عصام الدين ان كون العقلاء اصلا ممنوع لان الاصل هو الاكثر وهو غير العقلاء انتهى ويمكن ان ينتصر لجانب الشارح باثبات المقدمة المنوعة بدليل آخر بان يقال ان العقلاء هو الاصل لشرفه والله اعلم* ثم شرع فى امثلة المنفصل الذى تعذر فيه الاتصال فقال (مثل اياك ضربت) (مثال) اى هذا مثال للتعذر (لتقديم الضمير على العامل) هكذا فى ما وجدته من نسخ الشرح لكن الاحسن ان يقال مثال للتقديم على العامل او لتقدمه على العامل كما لا يخفى (وما ضربك الا انا) وقوله (مثال الفصل) خبر للمبتدأ ايضا اى هذا المثال مثال

لان العامل في زيدا ضريته هو لفظ ضربت الذي قدر ثم حذف وفي زيد قائم
 هو عدم العامل اللفظي في اوله وقوله (او) (بكون عامله) (حرفا) عطف
 على قوله معنويا كما اشار اليه الشارح في اثنا بقوله او بكون عامله لانه يفيد أنه
 عطف على خبر الكون* ولما لم يكن سببية كون العامل حرفا على اطلاقه بل كان
 مقيدا بكون الضمير مرفوعا اراد أن يقيد بقوله (والضمير) اي والحال ان الضمير
 (المعمول له) اي لذلك الحرف العامل (مرفوع) وقوله (اذالضمير المرفوع
 لا يتصل بالحرف) دليل لكون عامل الضمير المرفوع سببا للتعذر يعني انما كان
 هذا سببا للتعذر لان اتصال ضمير المرفوع بالحرف العامل وان كان ممكنا
 لكنه لا يتصل (لانه) اي لان الاتصال (خلاف لغتهم) اذ لم يوجد في لغة العرب
 شاهد على ذلك الاتصال فكان متعذرا بالنظر اليه وقوله (بخلاف المنصوب)
 دليل على تقييد المصنف يعني انما خص تعذر الاتصال بالحرف في المرفوع لانه
 غير متعذر في غيره لانه يوجد في لغتهم اتصال الضمير المنصوب بالحرف العامل
 (نحو اني وانك) لانهما ضميران منصوبان متصلان بعاملهما الحرف وانما
 لم يذكر المجرور مع انه متصل ايضا لان الكلام دائر بين جواز الاتصال
 والانفصال والمجرور ليس كذلك لانه غير جائز الانفصال وقوله (او بكونه)
 عطف ايضا على ما قبله وهو من اسباب التعذر وقول الشارح (اي كون الضمير)
 تفسير للضمير الذي هو مضاف اليه لكون واسم له وقوله (مسندا اليه) خبره وقوله
 (اي الى ذلك الضمير) تفسير للضمير في اليه وهو ظرف لغو للمسند وقوله (صفة)
 بالرفع نائب فاعل للمسند ولا يضر كون المسند مذكرا لان تأنيث الصفة غير
 حقيق وقوله (جرت) صفة للصفة وقوله (على غير من) اي صارت تلك
 الصفة صفة لغير الموصوف الذي (هي) وقول الشارح (اي تلك الصفة)
 تفسير لمرجع هي وقوله (كأنة) تفسير لمتعلق قوله (له) وايدان بكون هي
 مبتدأ وله ظرفا مستقرا خبره يعني ان ذلك التعذر حاصل ايضا بسبب كون
 ذلك الضمير بحال يسند اليه صفة جرت على غير فاعلها وقوله (فانه لو لم ينفصل)
 الخ دليل على كون الاتصال متعذرا في تلك الصورة يعني لو لم ينفصل (الضمير)
 في هذه الصورة (عن هذه الصفة لزم الالتباس) اي التباس غير الفاعل بالفاعل (في
 بعض الصور) اي في بعض صور هذا الباب وان لم يلزم في بعض صور اخرى مثال
 الصور التي التبس فيها (كما اذا قلت زيد) وهو متبدأ اول وقوله (عمرو)
 مبتدأ ثان وقوله (ضاربه) خبر للمبتدأ الثاني والجملة خبره والضمير المجرور
 راجع الى عمرو وقوله (هو) ضمير مرفوع منفصل على انه فاعل للصفة التي هي
 جرت على عمرو الذي ليست هي له بل لزيد* ثم فصله الشارح بقوله (فانه لو قيل)

لعل فائدته الاشارة الى ان اللام انما يتعلق بالفصل مع تضمينه لمعنى الوقوع لان المقام مقام العدول عن الاصل ولا يعدل عنه الا بتحقيق الفصل لا بتوهمه يعنى ان تعذر المتصل لا يوجد الا بوقوع الفصل الذى يقع لغرض لا بوقوعه لا لغرض وقول الشارح (لا يحصل الابيه) للاشارة الى ان الغرض قد يحصل بالفصل وقد يحصل بغيره مثل ضربت زيدا انا فان الغرض وهو الاهتمام بشان زيد وان كان يحصل ههنا الا انه لم يتعين لهذا الغرض اذ يحصل بدونه ايضا كما يحصل بالتقديم نحو زيدا ضربت وجواز الانفصال مختص بالفصل الذى لا يحصل غرض المتكلم الابيه لانه لو حصل بغير الفصل لا يجوز الانفصال كما فى ضربت زيدا انا وقوله (اذ الفصل ينافى الاتصال) دليل لقوله تعذر الاتصال يعنى انما يتعذر الاتصال لان الفصل اللازم للغرض ينافى الاتصال اللازم للاتصال وقوله (وبتركة يفوت الغرض) دليل لانتفاء اللازم يعنى ولان ترك الفصل يقتضى فوت الغرض المقصود ومحصله ان فيه مقامين احدهما ترك الاتصال واثنيهما ترك الانفصال فالاول للاول والثاني للثاني * ثم اعلم ان ذلك الغرض المقضى للانفصال وقوله (او بالحذف) عطف ايضا على ما قبله يعنى ذلك التعذر اما حاصل بسبب الفصل او الحذف وقول الشارح (اى حذف عامله) تفسير للحذف بان يكون اشارة الا ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو مفعول الحذف وقوله (لانه اذا حذف عامله) الخ دليل على ان حذف عامل الضمير سبب للتعذر المذكور لانه اذا حذف عامل الضمير (لا يوجد ما) اى لفظ (يتصل) اى الضمير (به) اى بذلك اللفظ ولما تعذر الاتصال لعدم ما يتصل به تعين الانفصال وقال عصام الدين عصمه الله ينبغي ان يراد حذف عامله دونه يعنى ان حذف العامل اعم من ان يحذف دون الضمير وان يحذف مع الضمير فالمراد ههنا هو الاول لانه اذا حذف العامل مع ذلك الضمير يكون الضمير المقدر متصلا بالعامل المقدر نحو زيدا ضربته لان عامل زيدا وهو ضربت محذوف مفسر مع فاعله الضمير المتصل به وهو ضمير الفاعل وقوله (او بكون العامل) عطف على ما قبله ايضا وقوله (اى عامله) تفسير ايضا للمضاف اليه المعوض عنه بالالف واللام اى ذلك التعذر اما حاصل بسبب كون عامل الضمير (معنويا) بان يكون الضمير مبتدأ او خبرا وقوله (لامتاع اتصال اللفظ بالمعنى) دليل ايضا على كونه سببا للتعذر المذكور يعنى انما كان كون عامله معنويا سببا للتعذر لانه حينئذ يلزم اتصال الضمير المفلوظ بالعامل الغير المفلوظ وهو متمتع فتعين الانفصال ايضا والفرق بين كون العامل محذوفا وبين كونه معنويا هو أن العامل فى الاول هو الموجود وفى الثانى هو المعدوم

والجمع (اى الالف حرف دال على تثنيتهما والواو حرف دال على جمعها
(وليستا) اى الالف والواو المذكوران (بضميرين) اى على ان يكونا
اسمين ضميرين كما كانتا فى الفعل يعنى حاصل الفرق انهما حرفان فى الصفة
واسمان فى الفعل والضمير من اقسام الاسم لامن اقسام الحرف * ثم المصنف
لما قسم الضمائر الى المتصل والمنفصل اراد أن يبين ان ايهما من القسمين اصل
فى الضمائر وبأى علة يعدل بها عن الاصل فقال (ولا يسوغ) وفسره الشارح
بقوله (اى لا يجوز) لان السواغ بمعنى الجواز وبقوله (الضمير) لان فاعله
هو قوله (المنفصل) وموصوفه الضمير وفائدة التفسير فى قوله (اى مرفوعا
كان او منصوبا) تعميم المنفصل الى النوعين يعنى ان الاصل فى الضمائر أن يكون
متصلا ولا يعدل عنه الالفة واذا كان الاصل فيها هو الاتصال فلا يجوز اتيان
المرفوع المنفصل ولا المنصوب كذلك (لاجل شئ) من العلل (الاعتذر
المتصل) وقوله (اى لاجل تعذره) اشارة الى ان اللام فى تعذر اجلية والى
ان الاستثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف وهو ما قدره الشارح فيما قبل بقوله
لاجل شئ وقوله (لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل) دليل لكون الاتصال
اصلا فيه) وقوله (فتى امكن) تفريع لكونه هو الاصل يعنى اذا كان
الاتصال اصلا فتى امكن اى الاتصال الذى هو الاصل (لا يسوغ الانفصال)
اى لا يعدل عن الاصل الى الفرع الذى هو الانفصال الا فى الموضع الذى يمتنع فيه
اتيان المتصل الذى هو الاصل * ثم اراد أن يفصل مواضع تعذر الاتصال فقال
(وذلك) وقول الشارح (اى تعذر المتصل) تفسير للمشار اليه اى ذلك
التعذر ثابت (بالتقديم) وقوله (اى بتقديم الضمير) تفسير للمضاف اليه التقديم
بان يكون الالف واللام عوضا عن المضاف اليه الذى هو مفعوله وبيان للمقدم
والمقدم عليه هو قوله (على عامله) يعنى اذا اريد تقديم ضمير الفاعل او المنصوب
على عامله تعذر الاتصال وقوله (لانه اذا تقدم على عامل لا يمكن ان يتصل به)
دليل للتعذر فى تلك الصورة يعنى اذا قدم على عامله لا يمكن ان يتصل الضمير بعامله
وقوله (اذ الاتصال به انما يكون فى آخر العامل) دليل للملازمة اى انما
يلزم عدم امكان اتصال الضمير وقت تقدمه على عامله لان الاتصال المعترف فى الضمير
انما يكون باتصاله بآخر العامل لا باوآله لان الاصل فى العامل التقديم قوله
(او بالفصل) عطف على قوله بالتقديم وقول الشارح (الواقع) ظاهره انه لتصحيح
تعلق اللام فى قوله (لغرض) بقوله بالفصل وقال المحشى عصام الدين انه لا حاجة
الى تفسيره بها لانه لا يفيد الا تعلق اللام به وهو حاصل بغير هذا التفسير واقول

مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر (والهندات ضاربات) مثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث تحته وقوله (وليس الالف) الخ يحتمل ان يكون اول مسئلة ويحتمل ان يكون جوابا لمقدر تقديره ان الاستتار في المفردات للصفة مسلم ولكن في الثاني والجموع غير مسلم لم لا يجوز أن يكون الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر ضميرين بارزين وفاعلين كما في الفعل فاجاب بان الالف (في ضاربان والواو في ضاربون) ليست (بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر) اى في حالة نصبهما وجرهما (نحو رأيت ضاربين) وهذا مثال لحالة النصب (ومررت بضاربين) هذا مثال لحالة الجر * ثم هذان المثالان ان قرئ باؤها بالفتح يكونان مثالين للتثنية فيكون ياؤها مقلوبا من الالف وان قرئ بالكسر يكونان للجمع فيكون ياؤها مقلوبا من الواو (والضمائر لا تتغير عن حالها) في جميع الاحوال (الا ان يتغير عاملها) اى الا في حال تغير عاملها مثلا اذا اقتضى عاملها تثنية الفاعل يكون الفا وان اقتضى جمعه يكون واوا وان اقتضى مخاطبة مفردة يكون ياء فتقول يضربان ويضربون وتضربين وهذه التغيرات من اقتضاء العامل وهو الفعل الذى اقتضى هذه التغيرات (والعامل ههنا) اى في الصفة (ليس عاملا في الضمير) حتى يكون تغيرها بسبب تغير العامل (وانما هو) اى انما العامل في الصفة (عامل في اسم الفاعل) اى في نفس اسم الفاعل مثلا (والضمير) اى والضمير الذى هو مستتر تحت الصفة (فاعل له) اى لاسم الفاعل مثلا وقوله (باق) خبر بعد خبر يعنى هذا الضمير باق (على ما) اى على الهيئة التى (كان عليه في الرفع) يعنى ان ضمير ضاربان في حالة رفعه وهو باق على ما كان عليه في ضاربين في حالة نصبه وجره فعدم تغيره دليل على ان ضميره هو ذلك الضمير الذى تحته لا الالف والياء وكذلك في ضاربون من ان الضمير هو هم لا الواو والياء لان العامل الذى هو اسم الفاعل اقتضى فاعلا مثنى في الاول وجمعا في الثانى فلذا كانت حال الضمير عدم التغير (فلو كانت) اى الالف والواو وغيرها في الصفة (ضمائر لا تتغير) اى يلزم ان لا تتغير ثم ان هذا من المجيب يحتمل ان يكون ابطالا لسند منع السائل وقوله (الا يرى) الخ تمة للابطال يعنى يشهد على ما قلنا (ان الياء) اى التى هى ضمير فاعل (في تضربين والتون) اى وان التون (في تضربين) وكذا في يضربين (والواو) اى وان الواو (في يضربون) وكذا في تضربون (والالف) اى وان الالف (في يضربان) وكذا في تضربان (لا تتغير فيها) اى هذه المذكورات من الضمائر لا تتغير في الفعل المضارع في حالة رفعه ونصبه وجره و عدم تغيره دليل على كونها ضمائر وقوله (فهما اى الالف) الخ تفسير لحاصل ما ذكر في الفرق يعنى ان الالف (والواو في الصفة حرف التثنية

فاعله الضمير هو انت مستتر فيه (و) (للواحد) (الغائب والغائبة) وهما
ايضا معطوفان على ما قبله يعنى ويستتر ايضا فى المضارع الواحد الغائب
والواحدة الغائبة له لكن لما كان الاستتار فيهما غير واجب اجاز أن يكونا
مسندين تارة الى الضمير الذى تحته وتارة الى الاسم الظاهر واراد الشارح
ان يقيد بان استتاره فيهما ليس مثل ما قبلهما بل الضمير مستتر فيهما (اذا
لم يكونا) اى الواحد الغائب والغائبة (مسندين الى الظاهر) نحو يضرب
زيد وتضرب هند ومثال الاستتار ماثله الشارح بقوله (نحو زيد يضرب
وهند تضرب) فان الضمير المذكور فى الاول والمؤنث فى الثانى مستتران فيهما
وقوله (وفى الصفة مطلقا) معطوف على ما قبله ايضا يعنى ان الضمير المرفوع
مستتر فى الصفة ايضا وقوله مطلقا حال من قوله فى الصفة وتذكير مطلقا مع
وجوب مطابقتها لذى الحال اما بتأويل الصفة بالوصف او بالنتى او على عدم
الاعتداد بتأنيث الصفة لكونها مصدرا هذا اذا كان مطلقا اسم مفعول واما اذا
كان مصدرا ميميا فهو مفعول مطلق لفعل محذوف وهو اطلاق * ثم فسر الشارح
بقوله (سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل) وهذا
تفسير المطلق بالنسبة الى نفس الصفة باعتبار انواعها وعلى تقدير كونه حالا
من الصفة وقوله (وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا) تفسير له
ايضا باعتبار افرادها ولا يخفى ان فى حمل المطلق الذى هو لفظ واحد على
معنى هذين التفسيرين محل نظر والحق ما قاله المحشى عصام الدين فى مقال
فى اعراب مطلقا بانه ظرف زمان اى زمانا مطلقا ليشتمل على هذين التفسيرين
يعنى سواء كانت الصفة فى زمان كونها اسم فاعل او غيره وسواء كان مفردا
او غيره والاحسن مقال صاحب الوافية حيث خصص لفظ المطلق بالتفسير
الثانى وحمله عليه ثم فسر الاول بقوله ثم المراد بالصفة اسماء الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وافعل التفضيل * ولما كان الاستتار جائزا ههنا كذلك قده
بقوله (اذا لم يكن مسندا الى الظاهر) يعنى ان الاستتار فى الصفة ليس فى جميع
الاورضاع والا زمان بل وقت عدم كونها مسندة الى الظاهر واما اذا كانت
مسندة الى الاسم الظاهر (نحو أقام الزيدان) فلا يكون مستترا فان أقام لكونه
معتمدا على همزة الاستفهام يكون مسندا الى الظاهر وهو الزيدان ثم مثل
لما اسند الى المستتر بقوله (كقولك زيد ضارب) فان ضارب مسند الى مستتر
تحته (وهند ضاربة) فان ضاربة مسندة الى ضمير المؤنث تحته (والزيدان
ضاربان) فان ضاربان مسند الى ضمير التثنية تحته (والهندان ضاربتان)
فان ضاربتان مسندة الى ضمير تثنية المؤنث ايضا (والزيدون ضاربون)

المؤنث المستتر تحته راجعا الى هند * ولما توهم ههنا ان الاستتار في المذكر الغائب مسلم لانه ليس فيه شيء زائد يحتمل الفاعلية ولكن كونه مستترا ههنا غير مسلم ولم لا يجوز أن تكون التاء في ضربت ضميرا بارزا فاعلا له اراد أن يدفع هذا بقوله (فان التاء) اى انه مستتر ههنا ايضا فان التاء الساكنة في آخره (علامة التانيث لا الضمير المرفوع) اى لانه الضمير المرفوع وقوله (والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر) دليل لقوله لا الضمير المرفوع يعنى لانه لو كان ضميرا مرفوعا وفاعلا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر (في نحو ضربت هند) لامتناع اجتماع الفاعلين لفعل واحد فلما اجتمع مع الفاعل الظاهر كما في هذا المثال علم انه ليس بفاعل قوله (وفي) (الفعل) (المضارع للمتكلم مطلقا) عطف على قوله وفي الغائبة يعنى ان المرفوع المتصل يستتر ايضا في متكلم المضارع وقوله (سواء كان مثنى او مجموعا او احدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا) تفسير لقوله مطلقا يعنى يستتر في المتكلم حال كون المتكلم مطلقا اى سواء كان مثنى او مجموعا مع مذكر ومؤنث فيشمل اربعة معان وهى المثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث فوضعت لهذه الستة صيغة المتكلم مع الغير وقوله واحدا يشمل معنيين اعنى الواحد المذكر والواحد المؤنث مثال الواحد المذكر والمؤنث (نحو اضرب) لان فاعله ضمير مستتر تحته وهو انا سواء كان عبارة عن المتكلم المؤنث او المذكر ومثال ما فوق الواحد الذى هو عبارة عن ستة معان قوله (ونضرب) بالعطف على قوله اضرب فان نضرب موضوع للمثنى والمجموع المذكرين والمؤنثين * اعلم ان النسخ المنقولة عن الشارح هكذا كانتا عنه في تفسير المطلق ويوجه عليه بان قوله او فوق الواحد مستدرك بعد قوله مثنى او مجموعا ولذا قال المحشى عصام الدين عصمه الله ان هذا يعنى قوله مثنى او مجموعا سهو من قلم الناسخ ثم قال فالصحيح انه ليس في عبارة الشارح قوله مثنى او مجموعا بل الشارح اراد أن يغير عبارة الهندى اعنى قوله مثنى او مجموعا الى قوله ما فوق الواحد فالنسخ جمع بين اللفظ المغير وبين المغير منه وانما غيره الشارح لان لفظ المثنى لا يطلق على الاثنين في العرف بل يطلق فيه على لفظ مخصوص نحو رجلان فاعلمه وقوله (و) (للواحد المذكر) (المخاطب) عطف على ما قبله اى يستتر المرفوع المتصل ايضا في المضارع للواحد المخاطب وانما فسر بالواحد لانه لو كان مثنى او مجموعا يكون الضمير فيهما بازارا وقوله المذكر قيد ايضا للمخاطب لانه لو كان مؤنثا يكون الضمير بارزا ايضا نحو تضربين ومثال المضارع الواحد المخاطب المذكر (نحو تضرب) فان

(دليل على ما) اى على الحرف الذى (القي) فعل مجهول من الالقاء والمراد منه
ههنا الحذف اى على ما حذف منه من حرف او من حرفين وقوله (على ماضى)
لتقوية الاستشهاد وهو خبر للمبتدأ المحذوف يعنى حذف شئ في آخر الكلمة
المستشهدة مبنى على الجواز الذى سبق (في الترخيم) اى في باب الترخيم وهو حذف
آخر الكلمة الجائز في المنادى من غير ضرورة وفي غيره بضرورة * اعلم ان ههنا
مقدمة مطوية لابد من انضمامها وهى انهم عبروا عن الحذف بالاستتار كراهة
تعبير الحذف في باب الفاعل كما اشار اليه الفاضل المحشى عصام الدين
عصمه الله تعالى بقوله ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو محذوف وهو الذى
ذهب اليه المصنف وقال الا ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة
التعبير بحذف الفاعل انتهى يعنى ان ظاهر كلام الشارح وهو قوله نجوزوا
الحذف وقوله كما يحذف يقتضى ان الحذف جائز مع ان المطلوب ههنا جواز
الاستتار فبعد انضمام هذه المقدمة يندفع هذا بان المراد من الادلة اثبات
جواز الحذف في الحقيقة لكنهم عبروا عن هذا الحذف بالاستتار للكرهية
المذكورة * ثم انه لما كان مقتضى هذا الدليل انه يجوز الحذف والاستتار
في الفاعل مطلقا مع انه خاص في بعض صيغه اراد الشارح دفع هذا الوهم
المتولد فقال (ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ) كما هو المفهوم من الدليل
المذكور (بل) اى بل هو خاص في بعض الصيغ وهى ما ذكرها المصنف
بقوله ((في)) (الفعل) ((الماضى للغائب)) ولما كان قوله للغائب شاملا
لتثنيته وجمعه ومؤنث الغائب وصفه الشارح للاحتراز عنهما فقال
(الواحد) احترازا عن التثنية والجمع (المذكر) احترازا عن المؤنثة الغائبة
لانهما تذكر فيما بعد وقوله (اذا لم يكن مسندا الى الظاهر) احتراز ايضا
عن المذكر الغائب المسند الى الاسم الظاهر نحو ضرب زيد لانه غير مستتر فيه
ومثال المستتر (نحو زيد ضرب) لان ضرب ماض معلوم غائب واحد وغير
مسند الى ظاهر بل هو مسند الى ضمير مستتر تحته راجع الى زيد ((و)) (للواحدة
المؤنثة) ((الغائبة)) قوله والغائبة بالجر عطف على قوله للغائب وقول الشارح
فيما بين حرف العطف ومعطوفه اعنى الواحدة المؤنثة للاحتراز عن تثنيته وجمعه
وعن المذكر الغائب كما احتراز في الاول ولكن قدم الشارح الاوصاف ههنا
واخرها في الاول للتفنن في العبارة وقوله (اذا لم تكن مسندة الى الظاهر)
يحترز به كالاول عن نحو ضربت هند لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو
هند ضربت) لان ضربت ماض معلوم واحدة مؤنثة اسندت الى الضمير

بوزن العافية بان يكون اصله خاصة فادغمت فان كانت ضد العامة تكون حالا
من فاعل يسترو وهو الضمير الراجع الى المبتدأ او من المبتدأ على مذهب من جوزه
وان كانت مصدرًا يكون مفعولا مطلقا للفعل المحذوف اى خص خصوصا
وهذه الجملة اما معترضة او حالية بقدر المقدرة اى قد خص خصوصا وتأوه اما
للتأنيث او للنقل او للمبالغة كما فصله المحشى عصام الدين وقوله (يعنى لا المنصوب
والمجرور المتصلان) تفسير للقصر المستفاد من لفظ خاصة يعنى ان القصر
فيه اضافى بالنظر الى المتصلات واما المنفصلات فعدم جواز الاستتار فيه بين
لان الانفصال يمتنع فيه الاستتار والقصر فيه من قبيل قصر الصفة على
الموصوف يعنى الاستتار مقصور فى المرفوع المتصل دون المنصوب والمجرور
فقوله فالرفوع مبتدأ وقوله (يستتر) خبره وقوله (لانهما فضلة) دليل لعدم
وجود الاستتار فى المنصوب والمجرور المتصلين يعنى انما لم يستتر هذا ان النوعان
لكونهما فضلة فى الكلام لاعمدة فيه وقوله (والمرفوع) بالنصب عطف على اسم
ان ودليل لاختصاص الاستتار بالمرفوع المتصل يعنى انما اختص الاستتار
بالمرفوع لان المرفوع (فاعل) لاتصاله بالفعل اوشبهه بصفة المرفوعية (وهو)
اى والحال ان الفاعل (كجزء الفعل) لان الفعل مركب من ثلاثة معان وهى
الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما والفاعل الغير المعين جزء منه والفاعل
المعين ليس بجزء لكنه مشبه بالجزء فالفاعل يكون كالجزء والجزء لا بد من ذكره
فالفاعل لا بد من ذكره * ولما كان محصل هذا الدليل وجوب ذكر الفاعل
ووجوبه يقتضى امتناع حذفه لزم على النحاة ان يذكروا دليلا يهدم هذا
الجواب فذكره الشارح بقوله (فجوزوا) اى يجوز النحاة (فى باب الضمائر
التي وضعها للاختصار) وقوله وضعها على صيغة المصدر مبتدأ وللاختصار
ظرف مستقر خبره والجملة صلة للتي وقوله (استتار الفاعل) بالنصب على انه
مفعول لجوزوا يعنى يجوز النحاة استتار الفاعل مع كونه واجب الذكر تمتع
الحذف لان كون الضمائر موضوعة للاختصار كان معارضا لكونه واجب
الذكر لان الاختصار يقتضى عدم الذكر وهو مناف لو جوب الذكر اللازم لكونه
فاعلا وقوله (فاكتفوا بلفظ الفعل) عطف على قوله فجوزوا وبيان لعل
ترجيح الاستتار اللازم للاختصار يعنى انما رجحوا جانب الاختصار دون جانب
لازم الفاعلية حيث اكتفوا بلفظ الفعل فقط دون ذكر الفاعل الذى هو
كالجزء لان حذف جزء الكلمة شائع فى كلام العرب حيث قال فى مقام الاستشهاد له
(كايحذف فى آخر الكلمة المشتهرة شئ) اى حرف من حروفه لعدم لزوم
الغرابة بحذفه لدلالة الشهرة عليه (ويكون) اى ويوجد (فيما بقى) من الحروف

فيه قياس مع الفارق لان ثنية المخاطب لفظ واحد وثنية الغائب ليس كذلك لانهما لفظان مغايران اجاب بقوله (فان الضمير) وهو الالف فقط (في مثل ضربا) لثنية المذكر (وضربنا) لثنية المؤنث (هو الالف المشترك بينهما) اى بين المذكر والمؤنث والوحدة المعبرة بالنظر اليه (والتاء) اى التى فى ضربنا (حرف التأنيث) اى لبيان تأنيثه لانهما ضمير حتى يكون مانعا لوحدة والحاصل ان مابه الاشتراك غير مابه الافتراق فلا يكون اللفظان واحدا (وبقيت الانواع الخمسة) اى بقيت الانواع الخمسة المذكورة احدها المرفوع المتصل وثانيها المرفوع المنفصل وثالثها المنصوب المتصل ورابعها المنصوب المنفصل وخامسها المجرور المتصل وقوله (جارية) بالنصب حال من الانواع اى بقيت الخمسة المذكورة حال كونها جارية (على هذا المجرى) اى مجرى المرفوع المتصل * ثم فسر بقوله (اعنى) اى اريد بقوله جارية هذا المجرى (ان للمتكلم لفظين) يعنى من المعاني الستة للمتكلم لفظان (وللمخاطب) اى عين للمخاطب المذكر مع مؤنثه (خمسة) اربعة منها متغايرة وهى المفرد المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث وواحد منها مشترك وهو ثنيته (وللغائب) اى وعين للغائب المذكر مع مؤنثه (خمسة) ايضا (فصار المجموع) اى فصار مجموع الالفاظ الموضوعة (اثنتى عشرة كلمة) يعنى لفظين للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وقوله (ثمانية عشر معنى) صفة للكلمة اى كلمة معينة ثمانية عشر معنى يعنى ستة للمتكلم وستة للمخاطب وستة للغائب (فاذا كان لكل) اى لكل واحد (من الانواع الخمسة) يعنى المرفوع مع قسميه والمنصوب مع قسميه والمجرور المتصل (اثنتى عشرة كلمة لثمانية عشرة معنى) يعنى اللفظين المتكلمين والمخاطب الخمسة والغائب الخمسة (يكون جملتها ستين كلمة) بضرب الانواع الخمسة فى الكلمات الاثنتى عشرة (لتسعين معنى) اى موضوعة لتسعين معنى لانا اذا ضربنا معاني الانواع الخمسة فى المعاني الثمانية عشر تحصل تسعون معنى (وبينوا) اى بين اهل التصريف (لتلك الامور) اى لوضع كل لفظ معين لمعنى معين على حدة او بالاشتراك (عللا) اى علة لتعيينه له (ومناسبات) بين اللفظ والمعنى وهو عطف تفسير للعلل كذا قيل لكنه لما بين فى محله الذى هو ليس من علم النحو قال (لان طول الكلام بذكرها) اى بذكر العلل لانها مذكورة مفصلة فى المراح وغيره فليرجع اليه * ولما فرغ المصنف من الضمائر البارزات فى الانواع الخمسة شرع فى بيان المستترات فيها فقال (فالرفوع المتصل) وهو الذى يكون اما فاعلا او نائبه فى الافعال التامة او اسما للافعال الناقصة وقوله (خاصة) اما ضد العامة كما فى القاموس واما مصدر

نهايتها كما ذكره المصنف بقوله (الى غلامهن) ثم ذكر بعض امثلة القسم الثاني فقال (و) (لى) هذا مثال لما يتصل بالحرف للمتكلم وحده (لنا) للمتكلم مع الغير (لك) لما يتصل بالحرف للمفرد المخاطب وكذا لكمالكم لك لكمالكن له لهما لهما لهما لهما لهن وهذه نهايتها التي ذكرها المصنف بقوله (الى) (لهن) ثم لما كانت الاقسام الجزئية في الضمائر اكثر من التي وجدت في اللغات اراد الشارح ان يذكر وجه حصرها بما ذكر فقال (وكان القياس) اى الاصل في حكم العقل (ان يكون ضمائر كل من المتكلم) سواء كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا متصلا او منفصلا (والمخاطب) اى من المخاطب كذلك (والغائب) اى ومن الغائب كذلك وقوله (سنة) خبر لكان اى يقتضى ان يكون للمتكلم ست صيغ لان المتكلم اما واحد او اثنان او ثلاثة فصاعدا وكل منها اما مذكر او مؤنث فهذه معان ستة وكذا القياس في المخاطب والغائب (لكنهم) اى لكن اهل اللغة (وضعوا للمتكلم) اى لمفهوم المتكلم اولم يتكلم (لفظين يدلان) بالاشتراك المعنوي على ستة معان (كضربت وضربنا) اى مثال اللفظين الموضوعين لستة معان من الضمائر كالتاء المرفوعة المتصلة بالفعل والتاء المتصلة به * ثم فصله بتعيين الموضوع له لكل منهما فقال (فضمير ضربت) وهو التاء المضمومة (مشارك) اى لفظ مشترك بالاشتراك المعنى (بين الواحد المذكر والمؤنث) يعنى ان لفظ ضربت اذا صدر من المتكلم المذكر يكون موضوعا للمذكر واذا صدر من المؤنث يكون موضوعا للمؤنث وهو مشترك بين هذين المعنيين وموضوع لهما بوضعين مستقلين (وضمير ضربنا مشترك بين الاربعة) اى ضمير ضربنا ايضا مشترك بين اربعة معان من الستة وقوله (المثنى) بدل بعض من الاربعة اى احد المعاني الاربعة التي وضع لها لفظ ضربنا هو تثنية (المذكر والمثنى المؤنث) اى تثنية المؤنث (والجمع المذكر والجمع المؤنث) اى وثالثها الجمع المذكر ورابعها الجمع المؤنث وهذه الاربعة معان وضع لها لفظ ضربنا (ووضعوا) اى وضع اهل اللغة ايضا (للمخاطب خمسة الفاظ اربعة) من هذه الخمسة (غير مشتركة) وهى ضربت بالفتح وضربت بالكسر وضربتم وضربتن لان كل واحد من هذه الاربعة موضوع لمعنى مستقل (واحد) اى وواحد من هذه الخمسة وهو لفظ ضربتما (مشارك بين المثنى المذكر) اذا كان تثنية ضربت وضربتم (والمثنى المؤنث) اذا كان تثنية ضربت وضربتن * ثم شرع في بيان الغائب بطريق المقايسة فقال (واعطوا) اى اعطى اهل اللغة (الغائب حكم المخاطب في ذلك) اى في ان تكون الاربعة موضوعة لاربعة معان واللفظ الواحد موضوعا لمعنيين * ولما توهم ان تثنية الغائب ليس كتثنية المخاطب والقياس

ايا وحده او ما يتصل به وحده بناء على انه اسم ظاهر مضاف او مجموع فقل الخليل
والاخفش والمازني ان الاسم المضمّر هو ايا وما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها
لقولهم فايا و اياه الشواب وهو ضعيف لان الضمير لا يضاف فايا و اياه الشواب
شاذ وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى
نفسك وقال قوم اياك و اياه و اياي بكمالها اسماء وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء
الظاهرة ولا المضمرات ما يختلف آخره كما وفاء وقال بعض الكوفيين
وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة بايا و ايا دعامتها لتصير
بسببها منفصلة * قال الرضي وليس هذا القول بعيد من الصواب وقال سيويه
وهو المختار ان الضمير هو ايا وما يتصل به بعده حرف يدل على احوال
المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب واختار الشارح في هذا مذهب
سيويه حيث قال (والمختار ان الضمير هو ايا والواحق) اى وما يتصل به بعده
من الهاء والكاف والياء وغيرها (للدلالة على المتكلم) اى لتدل على انه متكلم
كالياء في اياى ونا في ايانا (والخطاب) كالکاف في اياك (والغيبة) كالياء في اياه
(والافراد) كاياك و اياه (والتثنية) كاياها و اياكما (والجمع) كاياهم و اياهن
وكاياكم و اياكن (والتذكير والتأنيث) ثم قال بعض المحشين في بيان دليل هذا
المذهب وذلك ان الواحق لو كانت اسماء لزم اضافة الضمير اليها وهو امر
لم يثبت في كلامهم كما تقدم فلم يبق الا ان يكون ايا هو الضمير والواحق المتصلة
حروف تدل على احوال المقصودين كما ان انا مشترك * ثم شرع في بيان النوع
الخامس الذى هو المجرور المتصل فقال (و) (النوع) (الخامس) اكتفى
الشارح هنا بتفسير موصوف الخامس وهو قوله النوع ولم يذكر تفسيره كذا ذكر
في الاولين لظهوره وانحصاره في المتصل فقط واقول وهو ايضا قسمان قسم
منهما متصل بالاسم المضاف كقول المصنف (غلامى) وهو خبر لخامس وقوله
(مثال المتصل بالاسم) اى لفظ غلامى مثال المضمّر المجرور المتصل الذى
اتصل بالاسم المضاف الجار له لكونه متضمنا لمعنى الحروف الجارة وثانيهما
متصل بالحروف الجارة كقول المصنف (ولى) هذا معطوف على غلامى
وقوله (مثال المتصل بالحروف) تفسيره اى لفظ لى مثال للمضمّر المجرور المتصل
الذى اتصل باحد الحروف الجارة وهى اللام ههنا * ثم ذكر الشارح سائر الضمائر
من المجرور المتصل بالاسم حتى ينتهى الى ما ذكره المصنف من غاية القسمين
فقال (غلامى) هذا مثال المجرور المتصل بالاسم للمتكلم وحده (غلامنا)
مثال للمتكلم مع الغير (غلامك) مثال للمفرد المذكور المخاطب ثم ترك باقى
الامثلة لظهورها وهى غلاما كمكلا غلامكم غلامه غلامهما غلامهن وهذا

بالتاء والواو في الجمع المذكر وبالتاء والنون في جمع المؤنث (والتذكير) وهو في المفرد بفتح التاء وفي الجمع بالواو (والتأنيث) وهو في المفرد بكسر التاء وفي الجمع بالنون وقال بعض المحشين وليس نقل الاجماع في هذا المحل بصحيح وانما هو مذهب الجمهور فان الفراء قال ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير هو التاء المتصرفه كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها ضموا لفظ ان اليها فان قيل لعل مراده اجماع البصريين كما حمل عليه صاحب الباب عبارة اللباب قيل هذا لا يدفع الاعتذار قال ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء في انت هي الاسم وهي والتي في نحو قمت سيات ولكنها كثرت بان فلا اجماع من الكل ولا من البصريين انتهى واقول ولعل مراد الشارح بالاجماع الاجماع الاكثري لا الاجماع الكلي والله اعلم (و) (النوع) (الثالث) (اى المنصوب المتصل وهو) اى المنصوب المتصل (قسمان) بحسب انواع عامله (القسم الاول) من النوع الثالث (المتصل) اى الذى اتصل (بالفعل) لكونه عامله نحو (ضربنى) متنها (الى ضربين) ثم قال الشارح على طريق التفصيل (ضربنى) للمتكلم وحده (ضربنا) بفتح الباء للمتكلم مع غيره (ضربك) للمفرد المخاطب (ضربكما) لتثنيته (ضربكم) لجمعه (ضربك) بكسر الكاف للمخاطبة (ضربكما) لتثنيته (ضربكن) بتشديد النون المفتوحة لجمعه (ضربه) للمفرد الغائب (ضربهما) لتثنيته (ضربهم) لجمعه (ضربها) للمفرد المؤنث الغائبة (ضربهما) لتثنيته (ضربهن) لجمعه المؤنث (و) (القسم الثانى) من القسمين للمنصوب (المتصل) اى الذى اتصل (بغير الفعل) من الحروف النواصب التى تنصب اسمها (نحو) (انى) لانه ضمير متكلم منصوب لكون اسم ان متصلا بعامله الذى هو ان وقوله (اننا) للمتكلم مع الغير (انك) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (انكما) لتثنيته (انكم) لجمعه (انك) بكسر الكاف للمفردة المخاطبة (انكما) لتثنيته (انكن) لجمعه (انه) للغائب متنها (الى انهن و) (النوع) (الرابع) (اى المنصوب المنفصل) وقوله النوع في الموضعين تفسير لموصوف قوله الثالث الرابع وقوله اى المنصوب المتصل والمنصوب المنفصل تفسيران لنفس الثالث والرابع وهو مبتدأ وقوله (اياى) خبره وهذا للمتكلم وحده (ايانا) للمتكلم مع غيره (اياك) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (اياكما) لتثنيته (اياكم) لجمعه (اياك) بكسر الكاف للمخاطبة (اياكما) لتثنيته (اياكن) لجمعه (اياه) متنها (الى اياهن) ثم بين الشارح الاختلاف الواقع في اياى واخواته فقال (وفي اياى اختلافات كثيرة) مبنية على ان الضمير فيها هل هو

فقط لاعلى تأخير الغائب عن المخاطب اراد أن يذكر دليل تأخير الغائب فقال
 (واخر) اى المصنف (ضمير الغائب) حيث جعل ضربين وضربين مغيا
 لهما (لانه) اى لان ضمير الغائب (دون الكل) اى دون كل من المتكلم والمخاطب
 (وصورة التصريف) التى ذكرها المصنف اولها ومنهاها من النوعين المعلوم
 والمجهول (هكذا) اى مثل ما اقول (ضربت) يضم التاء لمعلوم المتكلم وحده
 (ضربنا) للمتكلم مع غيره (ضربت) للمخاطب (ضربتما) لثنيتها (ضربت
 لجمعهم) (ضربت) بكسر التاء للمخاطبة (ضربتما) لثنيتها ايضا (ضربتن) لجمع
 المؤنث المخاطبة (ضربت) لمفرد الغائب والضمير مستتر فيه (ضربا) لثنيتها
 (ضربوا) لجمعهم (ضربت) بفتح الضاد والراء والباء وسكون التاء المفرد
 المؤنث الغائبة وضميره هى مستتره ايضا (ضربتا) لثنيتها (ضربن) لجمعها
 وقوله (وعلى هذا القياس) ظرف مستقر خبر مقدم لقوله (المجهول) اى اذا
 قرئ يضم الضاد وكسر الراء يكون التصريف تصريف المجهول والضمائر
 فى هذه الصيغ مرفوعة على انه فاعل فى المعلوم ونائبه فى المجهول والتاء المضمومة
 فى المتكلم الواحد والمتوحد فى المخاطب والمكسورة فى المخاطبة ونا فى المتكلم
 مع الغير والالف فى التثانى والنون فى جمع المؤنث والمستتر فى الغائين وفيهما
 متصل مستتر وفى باقيهما متصلات بارزات ((و)) ((النوع)) ((الثانى)) وقوله
 (اى المرفوع المنفصل) تفسير له اى للنوع الثانى من المتصل والمنفصل اللذين من
 قسم المرفوع ضمير ((انا)) للمتكلم وحده حل كونه متنيا ((الى هن)) وهو
 ضمير جمع المؤنث الغائبة كما عده الشارح بقوله ((انا)) للمتكلم وحده ((نحن))
 للمتكلم مع غيره ((انت)) بفتح التاء للمفرد المذكور المخاطب ((اتما)) لثنيتها ((اتم))
 لجمعهم ((انت)) بكسر التاء للمفرد المؤنث الغائبة ((اتما)) لثنيتها ((اتن)) لجمعهم ((هو))
 للمفرد المذكور الغائب ((ها)) لثنيتها ((هم)) لجمعهم ((هى)) للمفرد المؤنث الغائبة
 ((ها)) لثنيتها ((هن)) لجمعهم وهذه نهايتها التى ذكرها المصنف * ثم لما كان
 انت مركبا من ان ومنت بالحركات الثلاث والضمير من هذين الجزئين هل هو
 المجموع المركب او احدهما والآخر لبيان احوالها اراد الشارح ان بين
 ما ذكره النحاة فيها فقال (والضمير فى انت الى انتن هو أن) اى النون الساكنة
 مع الهمزة القطعية المفتوحة قبلها (اجما) اى اجمعوا فيها اجما (والحروف
 الاواخر لواحق) اى الحروف التى فى آخران واخواتها من التاء المتحركة بالحركات
 الثلاث مجردة او مع الف التثنية او مع نون الجمع (دالة على احوالها) اى على
 احوال الضمائر حل كون الاحوال (من الافراد) اذا كانت مقارنة بالتاء
 وحدها (والثنية) اذا كانت مقارنة بالتاء والالف (والجمع) اذا كانت مقارنة

الضمير المجرور (متصل فقط) اى هو متصل فلا يتجاوز الى كونه منفصلا وانما لا يوجد المجرور المنفصل (لانه لا مانع فيه) اى فى المجرور (من الاتصال الذى هو الاصل) فى المضمير وكل ما لم يوجد فيه المانع فلا يعدل فيه عن الاصل * ولما ذكر المانع ايجابا وسلبا احال معرفته الى ماسأتى فقال (وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى) وقوله (فذلك) اجمال بعد التفصيل ونتيجة له وقوله (اى المضمير) تفسير للمشار اليه وهو مبتدأ وقوله (خسة انواع) خبره * ثم بين الشارح هذه الخمسة بقوله (المرفوع المتصل) اى اول الانواع من الخمسة المرفوع المتصل نحو ضربت (و) ثانيها (المنفصل) اى المرفوع المنفصل كانا (و) ثالثها (المنصوب المتصل) مثل ضربك (والمنفصل) اى رابعها المنصوب المنفصل مثل ما ضربت الاياك (و) خامسها (المجرور المتصل) نحو اعجبني ضربه فيه * ثم شرع المص فى تفصيله فقال النوع (الاول) وقوله (يعنى المرفوع المتصل) تفسير للنوع الاول اى يريد المصنف بالنوع الاول المرفوع المتصل على طريق مطابقة الشر لاف وقوله (ضمير) تفسير للمضاف المحذوف ليطابق الخبر وهو قوله نحو (ضربت) بالمبتدأ وهو قوله النوع الاول كونه عبارة عن الضمير اى مثال النوع الاول من الضمائر ضمير نحو ضربت * ولما كان لفظ ضربت محتملا لثلاث صيغ من المتكلم والمخاطب والمخاطبة اراد الشارح ان يعينه فقال (على صيغة المتكلم) لكونه مضموما (الواحد) لكونه تاء (المعلوم الماضى) اى مراد المصنف بهذا اللفظ هو ما كان مبنيا على صيغة المتكلم الخ يعنى بفتح الضاد والراء وسكون الباء وبضم التاء الخ والقرينة فى هذا عادة النحاة فى الابتداء من المتكلم كما سياتى (وضربت) وقوله (على صيغة المتكلم) تفسير للفظ ضربت يعنى ان هذا اللفظ ههنا كائن على صيغة المتكلم (الواحد) لاله ولغيره كما فى ضربنا (المجهول الماضى) كما ان الاول لمعلومه يعنى انها بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء وبضم التاء وقوله (المتنهيين اولهما) اشارة الى متعلق الجار فى قوله (الى ضربن) والمراد باولهما هو اللفظ الاول اعنى ضربت المعلوم وقوله (صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى) تفسير للفظ ضربن يعنى انه بفتح الضاد والراء وسكون الباء وبنون ضمير الغائب (و) (ثانيهما) اى ثانى اللفظ وهو ضربت المجهول منه الى (ضربن) (صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى) يعنى بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء وبنون الضمير المؤنث (وانما بدأ) اى المصنف (بالمتكلم) دون الغائب والمخاطب (لان ضمير المتكلم اعرف المعارف) (كما سياتى فى باب المعرفة وكل ما هو اعرف يكون اشرف لقوة معرفته فتقديم الاشرف انصب * ولما كان هذا الدليل دالا على تقديم المتكلم

بآياك* ولمافرغ من تعريف المنفصل شرع في تعريف المتصل فقال (والمتصل غير
 المستقل بنفسه) وفسره ايضا بقوله (المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل)
 اى ذلك المضمَر (به) اى بعامله وانما قال في التفسير الاول الى كلة وقال ههنا الى عامله
 لان الاحتياج لما كان منفيا في الاول وكان ماقبله اعم من العامل وغيره قال الى
 كلة لكونها اعم من العامل وغيره وقد اشار الى هذا العموم بقوله سواء كان
 الى آخره ولما كان المذكور ههنا هو الاحتياج وهو الاحتياج في التلفظ وكان
 ذلك منحصرافا في الاتصال بالعامل قال المحتاج الى عامله الى غير ذلك من الكلمات
 لان الغرض منه الاتصال به (ويكون) ذلك الضمير باحتياجه واتصاله (كالجُزء
 منه) اى من العامل* ولمافرغ من تقسيم المضمَر باعتبار ماقبله شرع في تقسيمه
 باعتبار اعرابه فقال (وهو) وقوله (اى المضمير) اشارة الى مرجعه واحتراز
 به من ارجاعه الى احد القريين من المتصل والمنفصل ليكون هذا التقسيم
 تقسيما آخر للمضمَر اى لانه تقسيم لاحد قسميه واثار ايضا الى تغير هذا
 التقسيم والى ما به يمتاز عن التقسيم الاول بقوله (باعتبار الاعراب) وقوله
 (اقسام) اشارة ايضا الى ان الخبر امور لا امر واحد وهو قوله (مرفوع ومنصوب
 ومجرور) وقوله (لقيامه) علة للتعبير عن المضمَر بهذه الصفات التى هى مختصة
 بالمعرب يعنى وانما عبر عن المضمَر بالمرفوع واخويه لقيام المضمَر فيما وجد فيه
 (مقام الظاهر) اى مقام الاسم الظاهر المعرب مثل كونه مبتدأ وخبرا وفاعلا
 ومفعولا ومضافا اليه وقوله (وانقسام الظاهر) بالجر عطف على قوله لقيامه
 اى ولانقسام الاسم الظاهر (اليها) اى الى هذه الاقسام الثلاثة يعنى المرفوع
 والمنصوب والمجرور* ولما كان الحصر العقلي قاضيا بكون الاقسام ستة بضرب
 القسمين الاولين اعنى المتصل والمنفصل فى هذه الاقسام الثلاثة وكان الاستقراء
 قاضيا بكونها خمسة اراد ان يبين الاقسام الموجودة بالاستقراء فقال (فالاولان)
 وقوله (اى المرفوع والمنصوب) تفسير للاولان وقوله (كل واحد منهما) اى
 من الاولين اشارة الى انه كما يجوز أن يضرب المرفوع فى القسمين الاولين كذلك
 يجوز أن يضرب المنصوب فيهما ايضا بخلاف المجرور كما سيأتى وقوله (قيمان)
 وقد عرفت الفائدة بهذا التفسير (متصل) اى القسم الاول منهما متصل وقوله
 (لانه الاصل) دليل للاتصال يعنى ان المضمرا انما كان متصلا لكون الاتصال
 اصلا فى الضمير فلا يعدل عنه الامناع يمنع الاتصال وسيأتى ذكر الموانع منه
 (ومنفصل) اى القسم الثانى منهما منفصل وانما كان منفصلا مع انه خلاف
 الاصل (لمانع من الاتصال) اى لوجود مانع من الموانع الآتية لكونه متصلا
 (والثالث) وقوله (اى المضمَر المجرور) تفسير لثالث اى القسم الثالث الذى هو

قصد التعظيم لا يوجد الا فيه لا بالنظر الى وجود التقدم الحكمي لانه يوجد فيه
 وفي غيره كما قال (وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد ورثه رجلا) حيث جعل فاعل
 نعم ضميرا غالبا مستترا من غير سبق مرجع ومفسرا بالنكرة التي بعده وهو رجلا
 لان مرجعه هو المخصوص الذي ذكره بعده وهذا اذا كان المخصوص خبر
 مبتدأ محذوف اي هو زيد واما اذا كان مبتدأ وخبره جملة نعم فالانساب ان يكون
 من التقدم اللفظي التقديرى فاعرف ورثه رجلا على ان يكون الضمير مبهما
 مفسرا بالنكرة وهو رجلا ولا يخفى جريان الادعاء المذكور فيهما * ثم لما كان
 للمضمر تقسيمات متداخلة بعضها بالنظر الى ما قبله من الكلمة من حيث اتصاله
 بها وانفصاله عنها وبعضها بالنظر الى اعرابه اراد المصنف ان يبين القسم
 الاول فقال (وهو) وقوله (اي المضمر) اشارة الى مرجع الضمير وقوله
 (بالنظر الى ما قبله) اي الى كلمة قبله قيد لهذا التقسيم وهو للاحتراز عن التقسيم
 باعتبار اعرابه وقوله (قسمان) اشارة الى ان قوله (متصل ومنفصل) خبر
 للمبتدأ بعد ملاحظة العطف * ثم شرع الى تعريف كل من القسمين فقال (فالمنفصل
 هو المستقل بنفسه) واما قدم المتصل في الاحمال و قدم المنفصل في التعريف
 للاشارة الى ان المتصل هو الاصل وقدمه في الاحمال لاصلته ولما كان تعريف
 المنفصل وجوديا لكونه عبارة عن المستقل ولكون المتصل عبارة عن غير
 المستقل قدم المنفصل لكونه كالملكة للمتصل والملكة مقدمة على عدمها وقوله
 (غير محتاج الى كلمة اخرى قبله) تفسير لمعنى المستقل بنفسه يعنى ان الضمير
 المنفصل سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا هو ما لا يحتاج في تلفظه الى الكلمة
 الاخرى اي غير نفسه من الكلمة التي قبل ذلك الضمير كما هو شان المتصل فعلى
 هذا قوله قبله صفة للكلمة وقوله (يكون) صفة بعد صفة للكلمة وهو كاليان
 للاحتياج المعبر فيه وهو كون الضمير كالجاء من الكلمة التي قبله وهو داخل
 في مدخول الغير يعنى في المنفى ومعناه انه غير محتاج بان لا يكون (كالجاء
 منها) اي من الكلمة التي قبله (بل هو) اي الضمير المنفصل (كالاسم الظاهر)
 في عدم الاحتياج الى ما قبله وفي عدم كونه كالجاء (سواء كان) اي الضمير
 المنفصل الغير المحتاج (محاورا لعامله نحو ما انت منطلقا) لان ما في هذا هو
 المشبهة بليس وهو عامل (عند الحجازية) اي عند اللغة الحجازية فيرفع الاسم
 وينصب الخبر وهذا وان كان محاورا ومحتاجا الى عامله الذي قبله لكنه غير محتاج
 اليه في التلفظ ولا يكون كالجاء المتصل به (او) سواء كان (غير محاور له
 نحو ما ضربت الاياك) لان اياك وان لم يكن محاورا لعامله الذي هو ضربت
 بل كان محاورا لالا لكنه غير محتاج الى ما قبله بل يمكن ان يوقف على الا ويبتدأ

فيه قول الرضى التقدم الحكمى ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضى تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فقول انه وان لم يكن مقدما على الضمير لالفاظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم قال اى الرضى فان قلت فائى شئ الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم الخ ثم قال الفاضل صاحب الامتحان بعد ما نقل عن الرضى هذا الكلام فظهر من هذا ان ضمير الغائب في التقدم الحكمى مجاز انتهى وغاية ما في الباب بعد التى والتيا ان الحكم يأتى لمعين احدها الاثر الثابت للشئ منه وثانيهما قصد الحاكم مثلا قولهم المستر في حكم الملقوظ معناه النجاة يحكمون بملفوظيته لوجود آثاره فيه من كونه فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وههنا يحكمون بان المفسر المؤخر مقدم لوجود اثره وهو صحة ذكر الضمير وهذا مبنى على كونه مجازا وهو في غاية البعد وايضا لا يلزم في المجاز الاتحاد في اللوازم ولا المشابهة فن اين يلزم الحكم بالتقدم انتهى ما في الامتحان * ولما كان في كون التقدم الحكمى حقيقة او مجازا اشتباه وكلام المصنف محتملا لهما ولم يعلم ما اراد به قال الشارح العلامة (واما التقدم الحكمى فاما جاء في ضمير الشأن والقصة لانه انما جى به) اى انما اختير ذكر الضمير في هذا المقام (من غير أن يتقدم ذكره) كما هو الحقيقة في سائر الضمائر الغائبة (قصدا) اى لقصد المتكلم (لتعظيم القصة) وقوله قصدا مفعول له الحصولى لقوله جىء واللام في لتعظيم متعلق بالقصد يعنى وانما جىء بمثل هذا الضمير الذى لم يتقدم مرجعه لاطهار قصده لتعظيم القصة التى تذكر بعده وقوله (بذكرها) متعلق بالتعظيم يعنى حصول التعظيم بسبب ذكر القصة بعده (مبهمة) وقوله (ليتعظم وقوعها في النفس ثم تفسيرها) علة لاقضاء الابهام للتعظيم وهو مفعول له الحصولى ايضا يعنى ان حصول تعظيم وقوع هذه القصة يقتضى ظهورها وظهورها يقتضى عدم جهل المخاطب وعدم جهله يقتضى ذكرها مبهمه (فيكون ذلك) اى الابهام ثم التفسير (البلغ من ذكره او لا) اى ابتداء (مفسرا) اى حال كون الضمير مفسرا بتقديم ذكر مرجعه (فصار) اى ذلك الصنع (كأنه في حكم العائد الى الحديث المتقدم) لذكر الضمير الذى هو موضوع لما تقدم ذكره (المعهود بينك وبين مخاطبك) لكونه مذكورا بالضمير الذى هو من المعارف يعنى ان المتكلم ادعى ظهور القصة عند مخاطب لكونها عظيمة عنده بحيث انها لم تحف لاحد فضلا للمخاطب وانه لو ذكرها او لا مفسرة لكان غير مفيد لعدم الجهل فيه * ثم اعلم ان الحصر في قوله فاما جاء في ضمير الشأن بالنظر الى قصد التعظيم يعنى انما جاء التقدم الحكمى في ضمير الشأن لان

العدل المفهوم) اى هو لفظ العدل الذى يفهم (من قوله تعالى اعدلوا) لكونه
مصدره الذى هو الحدث وهو الجزء من الفعل واذا كان العدل منفهما من اعدلوا
(فكأنه) اى فصار كأنه (متقدم) على الضمير الغائب (من حيث المعنى) وان لم يكن
متقدما عليه صراحة لفظا متقدما او مؤخرا وقوله (او من سياق الكلام) معطوف
على قوله من لفظه وسياق الكلام بآية التحية يطلق على المتأخر من الكلام
كما ان السياق بالموحدة يطلق على المتقدم لكن المراد ههنا معنى السياق لانه
اعم من المعنيين فى بعض المواضع كما ذكره المحشى حسن جلبي فى حاشية
المطول اى ذلك المعنى الذى هو المرجع اما مفهوم من سياق الكلام اى من
قبل الكلام الذى هو فيه بان يكون المرجع لازما لذكر لفظ مصرحا ويدل
الكلام عليه التزاما (كقوله تعالى ولا يوبى) وهو الذى ذكر فى آية الميراث فى
سورة النساء وهى آية ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ ولم يذكر فى هذه الآية مرجع
ضمير ولا يوبى لاحقيقة ولا تقديرا بل ذكر معنى (لانه لما تقدم ذكر الميراث دل)
اى هذا الكلام دلالة التزامية (على ان ثمة) اى فى باب ذكر الميراث (مورثا) اى
ميتا تاركا واذا دل ما قبل الكلام وما بعده على ان ههنا مورثا لازما للميراث (فكأنه)
اى فصار كأنه (تقدم ذكره معنى) اى ذكر المرجع معنى فصار معنى الآية
ولا يوبى المورث وجعل صاحب المتوسط هذه الآية داخلة فى المتقدم الحكيمى
والحاصل انه اذا دل الكلام على المرجع بدلالة المطابقة مقدما او مؤخرا
صار التقدم لفظا واذا دل تضمنا او التزاما صار التقدم معنويا وقال فى الامتحان
وكذا قوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشى يدل على توارى الشمس
وهى مرجع المستتر فى توارت وقال بعضهم ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي
لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ اذ النزول فى ليلة القدر دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى
﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ وكذا قوله تعالى ﴿مَاتَرَ عَلَى ظَهْرِهَا
مِنْ دَابَّةٍ﴾ فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دل على ان المراد ظهر الارض
وكذا الفناء مع لفظة على فى قوله تعالى ﴿كُلٌّ مِنْ عَلَيْهَا فَأَن﴾ وقال صاحب
الامتحان ان فى قول ذلك البعض والحق الآيات الثلاث بالمعنوى نظرا فان
بعض الدال لما تأخر كيف يقال ان المدلول متقدم ذكره معنى بل المناسب
ان يجعل من التقدم الحكيمى انتهى ثم قال واما التقدم الحكيمى بتصدير اما ولعل
وجه تغيير العبارة ههنا حيث لم يقل واراد بالتقدم الحكيمى كما قال فى
اللفظى والمعنوى هو أن مراد المصنف غير معلوم فى الحكيمى لان بعض
المصنفين كالليث ساوى لم يذكر التقدم الحكيمى اصلا وقال الفضل البركوى
رحمه الله فى امتحانه وانما لم يذكره المصنف لان فى ذكره تناقضا اذ مثل ما ذكر

(موضوعه للغائب) مطلقا كما ذكر فيما قبل لكنه باشتراط تقدم الذكر في ضمير الغائب خرج من التعريف (اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها) اى في الاسماء الظاهرة كما كان شرطا في الضمير لان الفرق بينهما هو اشتراط تقدم الذكر وعدم اشتراطه لانه ان وجد تقدم الذكر في بعض صور الاسماء الظاهرة لكن وجوده فيها ليس لكونه شرطا لها واما في الضمير فتقدم ذكره شرط له وقوله ﴿لفظا او معنى او حكما﴾ اما تمييز من ضمير ذكره او مفعول مطلق مجازى لقوله تقدم اما بتأويله بالاسم المنسوب اى تقدما لفظيا او معنويا او حكما فحذفت اداة النسبة او بحذف المضاف اى تقدم لفظ وتقدم معنى وتقدم حكم فحذف المضاف فيه (اراد) اى المصنف (بالتقدم اللفظى ما يكون) اى تقدم يكون (المتقدم) اى اللفظ المتقدم (ما فووظا اما تقدما تحقيقا) بان يذكر المرجع او لا والضمير ثانيا مثاله (مثل ضرب زيد غلامه) فزيد في هذا المثال مرفوع على انه فاعل وغلامه بالنصب مفعوله والضمير الغائب المضاف اليه راجع الى زيد المفوظ المتقدم تحقيقا على الضمير (او تقديرا) اى او التقدم اللفظى تقدما تقديرا لا تحقيقا بان يذكر الضمير او لا والمرجع ثانيا لكن ذلك المرجع مقدم على الضمير تقديرا يعنى ان رتبة ومقامه قبل الضمير وان كان متأخرا في الذكر (مثل ضرب غلامه زيد) فغلامه في هذا بالنصب على انه مفعول للفعل والضمير المحرور المضاف اليه راجع الى زيد المتأخر الذى هو بالرفع فاعل للفعل وهو مقدم على الضمير تقديرا لانه وان كان متأخرا عنه في الذكر لكنه مقدم عليه في الرتبة وموضعه قبل الضمير لكونه فاعلا وانما حمل الشارح كلام المصنف على ان مراده بقوله لفظا انه شامل على التقدم اللفظى التحقيق والتقديرى لان التقدم اللفظى التقديرى وهو تأخر المرجع في اللفظ وتقدمه في الرتبة خرج عن الاقسام فوجب ان يدخله في احد هذه الاقسام فناسب ان يدخله في قوله لفظا لانه يقال المقدر كالمفوظ واما ما قيل انه محل فدخل لان المصنف لما ذكر لفظا مقابلا للمعنى والحكم ظهر أن مراده باللفظ ههنا ما لا يكون معنى وحكما وهذا لا ينافي ان يكون اللفظ مقابلا للتقدير في مواضع اخر او لا يعترض ايضا بان صاحب الامتحان ادخل امثاله من قوله ضرب غلامه زيد في المتقدم المعنوى لان الاقسام في مته اثنان اى التقدم لفظا ومعنى بخلاف متن المصنف هذا (و بالتقدم المعنوى) اى اراد المصنف بالتقدم المعنوى (ان يكون المتقدم) اى المرجع (مذكورا من حيث المعنى) فقط (لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه) يعنى بان يكون المرجع جزءا للفظ المتقدم (كقوله تعالى اعدلوا هوا قرب للتعوى فان مرجع الضمير) اى مرجع هو في قوله هو اقرب (هو

هو موضوع له الضمير (من يتكلم به) اى من يتكلم بانا مثلا (و مخاطب) اى المراد بلفظ المخاطب الذى هو الموضوع له (من يخاطب به) وانما اراد هذا القائل هذا المعنى (فان انا) مثلا (موضوع لمن) اى لشخص (يتكلم به) اى بانا (وانت) ايضا (موضوع لمن) اى لشخص (يخاطب به) اى بانت والفرق بين ما ارتضاه الشارح من حمل كلام المصنف عليه وبين ما حكاه عن هذا القائل ان ما اختاره الشارح هو حمل قوله ماوضع لتكلم الخ على معنى ان انا مثلا موضوع لمفهوم المتكلم والمخاطب لا للفظهما والقرينة فى حمل قيد الحيثية على هذا قوله فيما بعد ويخرج بهذا القيد لفظا المتكلم والمخاطب ومراد هذا القائل ان انا موضوع لذات المتكلم والمخاطب والحاصل ان المراد بالمتكلم اما لفظه او مفهومه او ذاته فالاول ليس بمراد احد وكلام المصنف يحتمل الثانى والثالث قوله (ويخرج بهذا القيد) يحتمل ان يكون المشار اليه قول المصنف يعنى يخرج بقيد أن المضمر ماوضع لاحد هذه الامور الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب المتصف بما وصفه به وهذا هو ما اختاره عصام الدين ويحتمل ان يكون اشارة الى تفسير الشارح فقط يعنى ويخرج بقيد الحيثية ويحتمل ان يكون اشارة الى تفسير ما حكاه الشارح بقوله وقيل الخ كما قال به بعضهم لقربه ولكن قال المحشى عصام الدين ان المراد به هو قيد المصنف حيث قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلاثة على تفسير الشارح وعلى تفسير ما حكاه الشارح ويدل على كونه كذلك افراد القيد لانه لو كان المراد القيد الاخير لكان حق العبارة ان يقول بهذا القيد الاخير ولو كان المراد القيدين لقال بهذين القيدين ويدل عليه ايضا قوله (لفظ المتكلم والمخاطب) وقوله فان الاسماء الظاهرة بعده يعنى ويخرج بقيد أن المضمر ماوضع لتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا المتكلم والمخاطب لان لفظيهما موضوعان لمن يتكلم ولمن يخاطب لا انهما موضوعان للمتكلم او المخاطب لعدم التفسير بين الموضوع والموضوع له ولان لفظى المتكلم والمخاطب غائبان (فان الاسماء الظاهرة كلها) اى سواء كانت لفظا المتكلم او المخاطب او الغائب الغير الموصوفة بما وصف (موضوعه للغائب) اى موضوعه للغائب (مطلقا) اى من غير اشتراط تقدم الذكر نحو المتكلم زيد والمخاطب عمرو والغائب بكر وهم اخوة (او غائب تقدم ذكره) اى او المضمر ماوضع للغائب الذى تقدم ذكره (ويخرج بهذا القيد) اى بقيد تقدم ذكره (الاسماء الظاهرة) نحو جاءنى رجل واكرمت الرجل وقوله (وان كانت الخ) وصلية ودليل للخروج بهذا القيد يعنى ان الاسماء الظاهرة تخرج بتقيد الغائب بتقدم الذكر لان الاسماء الظاهرة ولو كانت

ثم المصنف شرع في التفصيل بعد الاجمال بطريق ترك حرف التفصيل والعطف كما هو عادته فقال (المضمر) وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله (ما وضع لتكلم) وهذه الموصولة مع صلتها خبره يعنى المضمر الذى هو باب من ابواب المبنى هو اسم وضع لتكلم وما يجب ان يعلم ههنا ان في وضع الضمير مسلكين احدهما المسلك المشهور عند النحاة وهو ان المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والحروف وامثالها انما توضع لفهوم كل تحتها افراد كما في وضع سائر الكليات من الانسان وغيره فالمضمر مثلا وضع لفهوم المتكلم ليستعمل في كل ماورد في التكلم نحو انا ونحن وضربت وضربنا ولى ولنا واياى واياتا فيكون الوضع على هذا المسلك عاما والموضوع له ايضا عاما وثانيهما مسلك التحقيق عندهم وهو ان المضمر وامثاله وضع لمعين مثلا اذا قلنا انا زيد فانا موضوع لهذا التكلم المعين وامامفهومه وهو ما وضع لتكلم مثلا آلهة الملائكة ذلك الموضوع له الخاص فيكون الوضع على هذا عاما والموضوع له خاصا كما تقرر في علم الوضع واذا تقرر هذا فقول المصنف ماوضع لتكلم الخ يحتمل المسلكين فاذا كان الاول فالمعنى انه وضع لفهوم المتكلم مع افراده واذا كان الثانى فمعناه انه وضع ليستعمل في كل التكلم الخاص الذى هو الموضوع له وعلى كلا التقديرين يكون المراد من التكلم والمخاطب والغائب الاستغراق يعنى لكل متكلم كما افاده عصام الدين ثم قيد الشارح المتكلم بقيد فقال (من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه) اى من حيث كون التكلم الموضوع له متكلما حاكيا عن نفسه لا من حيث انه يتكلم حاكيا عن غيره وانما قيده بالحيثية لان التكلم اسم فاعل من التكلم كما ان المخاطب اسم مفعول من المخاطبة ومعنى التكلم من اظهر الكلام كما ان المخاطب من يتوجه اليه الخطاب وهذا المعنى منهما اعم من التكلم الذى يحكى عن نفسه نحو ضربته او عن غيره نحو ضرب زيد اويحكى عن نفسه بالاسم الظاهر نحو انا زيد فالذى يكون موضوعا له الضمير هو الذى يحكى عن نفسه بانا لا يزيد لانه لما قال انا حكى عن نفسه بانا * ولما قال زيد حكى عن نفسه بالاسم الظاهر وكذا الحكم في المخاطب لان من يتوجه اليه الخطاب اعم من ان يخاطب بانت وان يخاطب بغيره فالموضوع له المخاطب هو الاول ولذا قيده الشارح اعنى قوله (او مخاطب) بقوله (من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب) فقولاه يتوجه اليه الخطاب يحتمل ان يكون صفة كاشفة لان المخاطب هو الذى يتوجه اليه الخطاب ولا معنى له غيره كما صرح به عصام الدين وان كان المراد بالمخاطب مابه الخطاب فهو خلاف ما اراد به الشارح لانه حكى هذا التوجه عن غيره حيث قال (وقيل المراد بالتكلم) اى بلفظ المتكلم الذى

الظروف كفى امثالها من المضمرات وغيرها (لان جميعها) اى لان جميع الظروف
 (ليست بمبنية بل بعضها) اى بل بعضها مبنى ولو قال الظروف او كل الظروف
 لكان خلاف الواقع * ثم اشار الشارح الى التنبيه على مقدمة فقال (فهذه) اى
 الابواب التى ذكرها المصنف فى اقسام المبنى (ثمانية ابواب) منحصرة
 (فى بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها) اى من الاقسام الثمانية المذكورة
 (من علة البناء) مثلا لا بد من ان يقال فى المضمرات انها لم تكون مبنية
 واى مناسبة بينها وبين مبنى الاصل وقوله (لان الاصل فى الاسماء الاعراب)
 دليل لقوله لا بد الح اى وانما لزم لها ذكر علة فى بنائها لتكون البناء خلاف الاصل
 لان الاصل فى الاسماء ان تكون معربة والحاصل انه لا بد فى بنائها من علة لكن
 تلك العلة انما تستلزم كونها مبنية على ماهو الاصل فى البناء فقط (واذا كان)
 اى اذا كان قسم من الاقسام الثمانية (مبنيا على الحركة) نحو انا وهؤلاء (فلا بد
 عند ذلك) البناء وهو البناء على الحركة (من علتين اخرين) اى من العلتين
 اللتين هما غير العلة التى كانت علة لبنائه (احداها) اى احدى هاتين العلتين
 (علة البناء) اى علة كونه مبنيا (على الحركة) لانه خلاف الاصل (فان الاصل
 فى البناء السكون) فاذا كان مبنيا على الحركة التى هى خلاف الاصل يقتضى
 لبنائه على الحركة من علة (والاخرى) اى واخرى العلتين اللتين لا بد منهما
 فى بناء المبنى على الحركة (هى علة البناء للحركة المعينة) من الفتححة والضمة والكسرة
 وهى (انها) اى الحركة المعينة من هذه الثلاث (لم) اى لاى علة (اختيرت)
 اى تلك الحركة من الثلاث (دون الباقيتين) منها بان يقال مثلا ان انا من الضمائر
 لمبنى على الفتح دون الكسر والضم ويزيد مثلا لمبنى على الضم ونزال من اسماء
 الافعال لمبنى على الكسر * ثم اعلم ان الشارح اشار بقوله فهذه ثمانية ابواب حيث
 ذكر ثمانية بعنوان الابواب الى دفع ما يشكك على الحصر فى الثمانية من لزوم
 خروج بعض المبنيات منها لانه لما قال الموصولات دخل فيها ما الموصولة
 وخرجت سائر انواع ما من الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة وكذا فى قوله
 اسماء الافعال خرج منها وزن فعال التى ليست بمعنى الامر لان فعال التى تكون
 بمعنى يافاعلة ليست من اسماء الافعال لان اسماء الافعال كما سيأتى تصدق على ما
 كان بمعنى الماضى او الامر وكذا خمسة عشر وبعبك فانهما مبنيان مع
 انهما لم يدخلا فى اقسام المركبات ولما غنونها الشارح بالباب فكأنه قال باب
 الموصولات وباب اسماء الافعال وهكذا فى غيرها كانت شاملة غير الموصولات
 ايضا لان الباب فى الاصطلاح طائفة من مسائل متنوعة ولا تنحصر
 فى مسألة واحدة بل كل ما فيها مناسبة تدخل فيه كذا حققه عصام الدين

على بناءه) تفسير للفظ الحكم وتفسير الحكم بالآثر يلايم بان المراد بالحكم ههنا
 هو ما حكم به وهو من معاني الحكم لانه اذا قيل حكم كونه نجار مثلا انه لا يختلف
 آخره باختلاف العوامل ولا شك ان الحكم به اثر لكونه مبنا وعلامة عليه
 كما سبق هذا من كلام عصام الدين في بحث المعرب (ان لا يختلف آخره) وقوله
 (اي آخر المبني) تفسير للضمير وقوله (لكن لامطلقا) توطئة وترتية للفائدة
 من التقييد حيث قال (بل) (لاختلاف العوامل) يعني ليس المراد من حكم المبني ان
 لا يختلف آخره اصلا سواء اختلفت العوامل او لا بل المراد به انه لا يختلف
 باختلاف العوامل ولا ينافي هذا اختلاف آخره في بعض المواضع لعله اخرى غير
 اختلاف العوامل وقوله (اذ قد يختلف) علة لهذا القيد اي وانما قيد المصنف
 عدم الاختلاف بهذا القيد لانه قد يختلف (آخره) اي آخر المبني (لا باختلاف
 العوامل) بل لعله اخرى (نحو) اختلاف سكون من في قولك (من الرجل)
 حيث حركت النون بالفتحة لدفع اجتماع الساكنين (و) من السكون الى الكسرة
 نحو (من امرأة) فان نونها حركت بالكسرة لدفع التقاء الساكنين ايضا (و)
 نحو (من زيد) لانه لم يختلف آخره وبقي على الاصل لعدم علة الاختلاف * ثم
 شرع في تعداد انواعه فقال (وهي) وقوله (اي المبني) تفسير للضمير * ولما
 لم يطابق هذا الضمير مرجعه لكون المرجع مذكرا اراد أن يصححه بقوله
 (والثانيث) اي جعل ضمير المبني مؤنثا ههنا (باعتبار الخبر) اي باعتبار خبر
 الضمير وهو قوله (المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات
 والكنايات واسماء الافعال والاصوات) وهذه كلها مؤنثات والضمير قد يطابق
 بنجره نحو قوله تعالى ﴿ هذا اكبر ﴾ وقوله بالرفع بيان لاعراب لفظ الاصوات لانه
 لما لم يكن مضافا اليه لاسماء احتمل عطفه بالرفع على اسماء الافعال وبالجر على
 الافعال المضاف الى الاسماء * ولما كان عطفه على الاسماء اولى لي مطابق الاجمال
 بالتفصيل قال (بالرفع) اي قوله والاصوات بالرفع (عطف على اسماء الافعال لاعلى
 الافعال) اي لالاجر على انه عطف على الافعال * ثم بين قرينة هذا التوجيه بقوله
 (لتصديره) اي انما يكون كذلك وقلنا لتصدير المصنف (بحث الاصوات
 فيما بعد) اي في مقام التفصيل (بالاصوات لاسماء الاصوات) ولو كان مراده
 بالجر عطفا على الافعال لكان المصنف في مقام التفصيل يصدره بالاسماء ويقول
 اسماء الاصوات ولما لم يقل كذلك علم ان مراده في الاجمال عطفه على الاسماء
 (وبعض الظروف) اي المبني بعض الظروف * ولما غير المصنف أسلوبه في قوله
 بعض الظروف حيث قيده ببعض بخلاف اخواته اراد الشارح ان يذكر
 وجه تغييره فقال (وانما قال) اي المصنف (بعض الظروف) ولم يقل

الكتاب المعرب بالقاب البناء حيث قال بالضمّة رفعا الى آخره اراد الشارح ان
يبين ماهو المراد بالاختلاف بينهما فقال (والمراد) اى المراد بما ذكرنا من ان
البصريين يحالفون الكوفيين فى هذا (ان الحركات والسكنات البنائية)
التي هي المعبر عنها (لايعبر عنهما) اى عن الحركات والسكنات (البصريون
الابتهذ الالقاب) اى لايعبرون عنهما بالقاب الاعراب ولايقولون ان يازيد
مثلا مرفوع وان لارجل منصوب وان نجار مثلامجروق وان من مجزوم بل يعبرون
عنهما ويقولون انه مضموم ومفتوح ومكسور وساكن خلافا للكوفيين فانهم
يعبرون بها (لان) اى لا المراد به ان (هذه الالقاب) اى الضمة والفتحة
والكسرة (لايعبر بها) اى بهذه الالقاب (الا عنهما والكوفيون يعبرون بها
عن الحركات الاعرابية ايضا) اى الا عن الحركات او السكّنات (لانهم)
اى البصريين (كثيرا مايطاقونها) اى يطاقون القاب البناء اطلاقا كثيرا
(على الحركات الاعرابية ايضا) اى كما يطاقونها على البنائية وشاهد هذا
الاطلاق (كما مر) اى كالاتفاق الذى مر (فى صدر الكتاب حيث قل) اى
المصنف الذى هو على مذهب البصريين (بالضمّة رفعا والفتحة نضبا والكسرة
جرا) حيث عبر ههنا عن الحركة الاعرابية بالضمّة والفتحة والكسرة التي هي
القاب المبني ولو لم يحجز التعبير بهذا فى مذهبهم لم يحجز التعبير للمصنف بها لكونه
ذاهبا الى مذهبهم ولما عبر بها علم ان مرادهم بالتخصيص للبصريين هو تخصيص
المعبر عنها بالتعبير بالتخصيص بالتعبير بالمعبر عنها قوله (وعلى غيرها) عطف
على قوله على الحركات الاعرابية يعنى ان البصريين كما يطلقون القاب المبني
على الحركات الاعرابية كذلك يطاقونها على غير الحركات الاعرابية (كما يقال
الراء فى رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة) مع ان ليس شئ منهما من
الحركات البنائية ولا الاعرابية لانهما مختصان باخر الكلمة كما عرف فى بيان
حكمهما حيث قل فى المعرب وحكمه ان يختلف آخره وفى المبني وحكمه ان
لا يختلف آخره والحاصل ان ههنا مقامين احدهما المعبر عنه والثانى التعبير
فالاول اما الحركة الاعرابية واما الحركة البنائية والثانى ايضا اما القاب الاعراب
واما القاب البناء فالاقسام اربعة الاول تعبير الحركة الاعرابية بالقاب الاعراب
والثانى تعبير الحركة البنائية بالقاب البناء والثالث تعبير الحركة الاعرابية بالقاب
البناء فهذه الثلاثة متفق عليها والرابع تعبير الحركة البنائية بالقاب الاعراب
وهذا القسم هو الذى اختلف فيه البصريون والكوفيون فالبصريون لايعبرون
ولا يطاقون والكوفيون يطاقون ثم شرع فى بيان حكمه بعد تعريفه فقال
(وحكمه) وقوله (اى حكم المبني) تفسير لمرجع الضمير وقوله (واثره المترتب

وهو المناسبة في تعريف المبنى والتركيب في تعريف المعرب وقوله (لشرفه) علة للايثار يعني انما اختار تقديم ماهو وجودى لكون الوجودى اشرف من العدمى * ثم انه لا يخفى ان ايثارا ان جعل مفعولا له لقوله اختلف كما هو الظاهر يلزم ان يذكر فيه اللام لانه ليس فعلا لفاعل الفعل المعال لان الاختلاف مسند الى الترتيب والا يشار فعل المصنف اللهم الا ان يوجه بان المراد هو الارادة والمعنى اراد المصنف اختلافه ايثارا * ثم شرع المصنف في بيان القاب المبنى بعد تعريفه فقال (والقابه) اى ما يعبر به عنه وقوله (اى القاب المبنى) تفسير لمرجع الضمير وقوله (من حيث حركات او اخره وسكونها) تصحيح لصحة ارجاع الضمير الى المبنى لان اللقب الذى هو الضم مثلا ليس بلقب للاسم المبنى بل لقبه هو قولنا المضموم وايضا ان القابه ليست بمنحصرة في الثلاثة لان الالف في يازيدان والواو في يازيدون القاب مبنى ايضا لان كلا منهما منادى مبنى على ما رفع به وهو الالف في الاول والواو في الثانى ولا يتوهم ان الالقاب مخصوصة بمبنى الاصل لانا نقول انه خلاف الظاهر لان الضمير راجع الى المبنى المعرف وهو المبنى العارض الذى يوجد في الاسم فيحتاج في التصحيح الى قيدين احدهما ان كون الالقاب للمبنى لامن حيث نفسه وذاته بل من حيث حركات او اخره فاندفع به الاول وثانيهما ان كون القاب المبنى منحصرة في الثلاثة يتوقف على تخصيص الالقاب ههنا بالحركات فبقوله من حيث حركات او اخره اندفع هذا ايضا وقوله (عند البصريين) اشارة الى ان المصنف اختار مذهب البصريين في هذا وهو تخصيص التعبير في المبنى بهذه الالقاب ولا يعبر بها في المعرب اذ الظاهر في الاضافة هو التخصيص وقوله (ضم وفتح وكسر) خبر المبتدأ وهو القابه وقوله (للحركات الثلاث) تعيين لهذا التعبير بالمبنى الذى بنى على حركة من الثلاث المذكورة (ووقف) عطف على القريب او البعيد وقوله (للسكون) تعيين للقب الوقف بالمبنى الذى بنى على السكون * ولما تبين ان المصنف ذهب الى مذهب البصريين اراد الشارح رحمه الله تعالى ان يبين مذهب مخالفهم في هذا فقال (واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنى) التى هى الضم والفتح والكسر والوقف (في المعرب) ويقولون في نحو ضرب زيد غلام عمرو مثلا ان زيدا مضموم والغلام مفتوح وعمرا مكسور وكذا في نحو لم يضرب مثلا انه ساكن (وبالعكس) اى ويدكرون انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر والجزم في المبنى ولا يخصون احدهما باحدهما * ولما كان المفهوم من ظاهر قوله واما الكوفيون فيذكرون الى آخره ان البصريين يخالفون في كل من ذلك يعنى لا يذكرون القاب المبنى في المعرب ولا القاب المعرب في المبنى مع ان المصنف عبر في صدر

انتفاء مجموع الامرين يعنى بجواز كذبهما او بصدق احدهما وكذب الآخر
(فكلمة او) وهو ما فى قوله او غير مركب (ههنا) اى فى تعريف المبني (لنوع
الخلو) يعنى انه لا يجوز فى المبني كذب الامرين ويجوز صدقهما وصدق احدهما
كما هو شان القضية المنفصلة العنادية المانعة الخلو فان الامرين هما وجود
المناسبة وعدم التركيب اذا كذبا معا لم يصدق عليه المبني لان كذب المناسبة هو
عدم المناسبة وكذب عدم التركيب هو التركيب وهذا يصدق على نحو ضرب زيد
لان زيدا غير مناسب لمبنى الاصل ومركب مع عامله فلا يصدق عليه المبني بل
يصدق عليه ضده الذى هو المعرب فبقيت فى المبني الصور الثلاث التى تجوز فيه
اما صورة صدقهما فكما فى لفظ هؤلاء فانه يصدق عليه انه مشابه لمبنى الاصل
وانه غير مركب واما صورة صدق الاول وكذب الثانى فكما فى نحو ضرب
هؤلاء فانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل ويكذب فيه انه غير مركب بل
يصدق عليه انه مركب واما صورة صدق الثانى اعنى عدم التركيب وكذب
الاول اعنى المناسبة كما فى التراكيب الاضافية المعدودة نحو ما ذكر من قوله غلام
زيد وغلام عمرو فانه يصدق على الغلام انه غير مركب بتركيب يتحقق معه عامله
ويكذب فيه انه مناسب لانه غير مناسب لمبنى الاصل وهذا اختيار الشارح
لكن قال المحشى عصام الدين انه يمكن ان يجعل اول منع الجمع بان يكون المراد
بقوله ماناسب انه ماناسب مناسبة يكون سببا لبنائه وبقوله غير مركب انه
ما يكون عدم التركيب سببا لبنائه فعلى هذا يتمتع صدقهما معا على لفظ هؤلاء
المفرد لانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل مناسبة موجبة للبناء ولا يصدق
عليه ان عدم تركيبه سبب البناء بل سبب بناءه مناسبة لمبنى الاصل سواء كان
مركبا او لا وقوله وانما اختلف الخ توجيه لما ارتكب المصنف من عكس
الترتيب فى تعريف المبني حيث قدم التركيب فى تعريف المعرب واخره ههنا
اراد الشارح بيان وجه ارتكابه فقال (وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة
والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى) وقوله (تقدما وتأخيرا) اما تمييزان من
نسبة اختلف ترتيب ذكر المشابهة يعنى اختلف ترتيب ذكرهما فى التعريفين
من جهة تقديم ما اخر فى احدهما وتأخير ما قدم حيث قدم التركيب واخر
المشابهة فى تعريف المعرب فيما قال وهو المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل
وقدم المشابهة واخر التركيب فى تعريف المبني حيث قال ماناسب مبنى الاصل
او وقع غير مركب او مفعولان مطلقا من اختلف اى اختلافا تقدما وتأخيرا
وقوله (ايثارا) مفعول له للاختلاف يعنى انما اختلف الترتيب المذكور لا يثار
المصنف واختياره (لتقدم ما) اى لتقدم الوصف الذى (مفهومه وجودى)

مع غيره حال كون ذلك التركيب (على وجهه) اى على طريق (يتحقق معه عاملة) فهذا يصدق على غير المركب وعلى المركب مع غيره لاعلى وجه يتحقق معه عاملة وقوله (فعلى هذا) متعلق بقوله مبنى فيما سأتى والناء تفرعية يعنى اذا كان المراد بالغير المركب هو ما ليس بمركب مع عدم تحقق عاملة سواء كان مركبا فى نفسه اولا وقوله (المضاف) مبتدأ وخبره قوله مبنى وقوله (من المركبات الاضافية المحدودة) حال من ضمير المضاف الرجوع الى الالف واللام الموصول اى الاسم الذى يضاف الى ما بعده حال كون ذلك الاسم من المركبات الاضافية وكان الغرض من ذكره تعداده لانه يتوارد عليه المعانى المقضية للاعراب وذلك الاسم (كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر) فان المقصود من ذكر كل منها تعداده ومع هذا كلها مضاف ومركب وذلك الاسم وان كان مركبا لكنه (مبنى) لكونه غير مركب مع عاملة بل مركب مع غيره على وجه لم يتحقق معه عاملة وقوله (والمضاف اليه) مبتدأ وخبره (معرب) اى الاسم الذى اضيف اليه الغلام فى هذا التركيب وهو زيد وعمرو وبكر معرب لكونه مركبا مع عاملة الذى هو الاسم المضاف ثم اراد الشارح ان يبين وجه تنوع المبنى على نوعين دون المعرب حيث اورد فى تعريف المبنى باو وهو ههنا التقسيم المحدود فكا أنه قال المبنى على نوعين احدهما ماناسب مبنى الاصل والثانى ماوقع غير مركب فقال (ولما كان المبنى مقابلا للمعرب) بتقابل العدم والملكة لكنه بالنسبة الى النوع الاول المبنى ملكة لان المعبر فيه المناسبة والمعرب عدم لكون المعبر فيه عدم المناسبة وبالنسبة الى النوع الثانى بالعكس لان المعبر فى المبنى عدم التركيب وفى المعرب وجود التركيب فافهم وقوله (واعبر) عطف على كان اى ولما اعتبر (فى المعرب امران) احدهما (التركيب) لانه قال فى تعريفه هو المركب (و) ثانيهما (عدم المشابهة لمبنى الاصل) حيث قال فيه لم يشبه مبنى الاصل وقوله (كان) جواب لما يعنى لما كان كذلك كان (المبنى ما انتفى) اى الاسم الذى انتفى (فيه مجموع هذين الامرين) يعنى المشابهة والتركيب (اما بانتفائهما معا) اى وذلك الانتفاء يعنى انتفاء المجموع اما حاصل بانتفاء عدم المشابهة والتركيب كهؤلاء الغير المركب (او) حاصل (بانتفاء احدهما فقط) اى بانتفاء احد الامرين وذلك مشتمل على قسمين احدهما ما انتفى فيه عدم المشابهة وذلك بوجود المشابهة التى بمعنى المناسبة دون عدم التركيب كالتركيب الاضافية المحدودة كما ذكر وثانيهما انتفاء عدم التركيب وذلك بان يكون مركبا دون عدم المشابهة وذلك بان يكون مناسباً نحو ضرب هؤلاء فان هؤلاء مركب مع عاملة لكنه مناسب لمبنى الاصل واذا اعتبر فيه

المناسبة اما حاصلة بمشاكلة الاسم المبني (للاواقع) اى للاسم الواقع (موقعه)
 اى موقع مبنى الاصل (كفجار) لانها وان لم تكن بمعنى الامر لكونها بمعنى
 يافجرة لكنها مشاكلة لنزال الذى هو واقع موقع انزل (اووقعه) اى المناسبة
 حاصلة بوقوع الاسم المبني (موقع ما) اى موقع الاسم الذى (اشبهه) اى اشبه
 مبنى الاصل وذلك (كالمندى المضموم) اى كالمندى الذى يبنى على الضم وهو
 الاسم المفرد اذا كان معرفة نحو يازيد (فانه) اى فان علة بنائه (واقع موقع
 كاف الخطاب) لكونه منصوب المحل على انه مفعول لادعو ولوقدر اظهاره
 يكون ادعوك وقوله (المشابهة) بالجر صفة الكاف فى كاف الخطاب وقوله
 (للحرف) متعلق بالمشابهة اى المندى المضموم واقع موقع الكاف الاسمى
 فى كونهما مفعولين منصوبين والكاف الاسمى الذى هو الضمير مشابه
 للكاف الحرفى الذى فى ذلك لان الكاف المتصل باسم الاشارة حرف عماد مبنى
 الاصل والكاف فى نحو ادعوك كاف اسمية ليست بمبنى الاصل بل مشابهة لمبنى
 الاصل الذى هو كاف ذلك والمندى المضموم واقع موقع الكاف
 الاسمية المشابهة لكاف ذلك الحرفية التى هى مبنى الاصل والواقع موقع
 المشابهة لمبنى الاصل بالواسطة وقوله (فى نحو ادعوك) متعلق بقوله
 واقع (او اضافته) اى المناسبة اما باضافة الاسم الذى اريد بناؤه (اليه)
 اى الى مبنى الاصل (كقوله تعالى من عذاب يومئذ) وانما يكون مثالا (فيمن)
 اى فى مذهب القارئ الذى (قرأ) اى قرأ لفظ (يومئذ بالفتح) اى بفتح الميم واما
 فى مذهب من قرأ بالجر فهو عنده معرب فوجه من قرأ بالفتح ان لفظ يوم مجرور
 بالاضافة لاضافة العذاب اليه لكنه لما كان مضافا الى الظرف المبني الذى هو
 اذ الذى هو مضاف الى جملة كان كذا وعوض عنها التنوين كان لفظ اليوم مبني
 على الفتح ومجرورا محلا اقول وفيه تساهل لان لفظ اليوم ليس بمضاف الى
 مبنى الاصل بل مضاف الى الظرف الذى هو من الاسماء التى اصلها الاعراب
 ولعل مراده انه مناسب باضافته الى المضاف الى مبنى الاصل اعنى بالواسطة
 فافهم * ولما فرغ المصنف من النوع الاول للمبنى شرع فى تعريف النوع الثانى منه
 فقال (اووقع) اى المبني ما وقع (غير مركب) اى وقع حال كونه غير مركب
 او صار غير مركب ان كان وقع بمعنى صار والحاصل ان قوله غير مركب
 منصوب اما على الحالية من فاعل وقع او على انه خبره المنصوب * ولما كان
 المراد بالمركب المثبت فى تعريف المعرب المركب مع عامله على وجه يتحقق
 مع عامله كان المراد بالمركب المنفى ههنا عدم ذلك المركب فاراد الشارح
 تفسيره فقال (مع غيره) اى مع غير الاسم المبني وهو الذى لم يقع غير مركب

بغير اللام) عند البصريين (والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب) وهو قوله فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبنى الاصل (هو هذه المناسبة) حيث فسر الشارح قوله لم يشبه بقوله لم يناسب وهذا جواب للسؤال المقدر وهو انه لا تقابل بين تعريف المعرب وبين تعريف المبنى لان المنفى في تعريف المعرب هو المشابهة والمثبت في تعريف المبنى المناسبة فلا تقابل بينهما فاجاب بان المراد بالمشابهة المنفية الخ وانما فسر المشابهة المنفية في تعريف المعرب لان المشابهة المشاركة في الكيف والمناسبة اعم منه مطلقا ففهوم المعرب هو عدم المشابهة وهو تقيض الاخص المطلق ومفهوم المبنى هو المناسبة وهو عين الاعم المطلق وعين الاخص عام من وجه من عين الاعم المطلق فيلزم ان يكون بعض المعرب مبنيا وبعض المبنى معربا وهو باطل لانه مستلزم لبطلان التعريفين طردا وعكسا واما اذا فسر المشابهة بالمناسبة فيكون بينهما تباين كلى فلا محذور ثم نقل الشارح تفسير المناسبة من صاحب الفصل واثبت به وجه تفسيره المشابهة المنفية بالمناسبة ولذا اورد على طريق النقل فقال (ولقد فصل صاحب الفصل هذه المناسبة) اى المناسبة المذكورة في تعريف المبنى (بانها) اى مناسبة الاسم المبنى لمبنى الاصل من الامور الثلاثة (اما) حاصلة (بتضمن الاسم) اى الاسم الذى يصدق عليه حد المبنى (معنى المبنى الاصل) فيصدق عليه انه ناسب مبنى الاصل (مثل اين فانه) اى فان اين اسم مبنى (يتضمن معنى همزة الاستفهام) لان اين مركب من الظرف والاستفهام فالاستفهام جزء معناه فيكون متضمنا لمعنى همزة الاستفهام التى هى مبنى الاصل لكونها حرفا تضمن الكل للجزء فيحصل بينهما مناسبة بالكلية والجزئية (اوشبهه) عطف على قوله بتضمن اى المناسبة اما يشبه الاسم المبنى (له) اى لمبنى الاصل (كالمبهمات) من الموصولات واسماء الاشارات والمضمرات (فانها) اى فان كل ذلك من المبهمات (تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة) كما ان الموصول يحتاج الى الصلة في تعيين معناه (او الصفة) عطف على قوله بتضمن اى المناسبة اما (او غيرها) اى او يحتاج الى غير الصلة والصفة من الاحتياج الى المرجع فى المضمرات (او وقوعه) بالجر عطف ايضا على قوله بتضمن اى المناسبة اما حاصلة بوقوع الاسم المبنى (موقعه) اى موقع مبنى الاصل (كنزال) من اسماء الافعال (فانه) اى لفظ نزال (واقع موقع انزل) لان قولهم نزال بيتا مثلا فى موقع قولهم انزل بيتا فانزل امر بغير اللام وهو مبنى الاصل (او مشاكلته) اى

الى هذا التركيب ان مراده تخصيص ولم يكن دلالة على التعميم ممنوعا لكنه وجه ظاهر مرجوح (والثاني) اى توجيه مراده الى التعميم (افيد) اكثر فائدة من الاول وجه الافيدية ان الثانى شامل الى صور اخرى من المنادى وغيره كما عرفت (المبنى) ولما كان المبنى من اقسام الاسم فسرر الشارح بقوله (اى الاسم المبنى) يعنى لا المبنى المطلق (وهذا الحد) اى حد المبنى بما سيذكره (لا يصح) اى الحد (الالمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق) اى سواء كان اسما مبنا او فعلا مبنا او حرفا حتى لا يكون التعريف تعريفا بالمجهول (ولا يعرف) اى لا يصح الالمن لا يعرف (الاسم المبنى) لانه لو عرّفه يكون تعريفا للعارف بما يعرفه وهو مناف للمقصود من التعريف وانما يصح لمن يعرف ماهية المبنى المطلق (اذ) اى لانه (لوم يعرفها) اى لوم يعرف ماهية المبنى على الاطلاق (لكان) اى هذا الحد (تعريفا للمبنى) اى الاسم المبنى المجهول (بالمبنى) المطلق المجهول وهو باطل فثبت ان هذا تعريف لمن يعرف المبنى المطلق وانما يكون هذا تعريف للمبنى بالمبنى (لانه) اى المصنف (ذكر فى حد المبنى) اى فى حد الاسم المبنى (لفظ المبنى) حيث قال ما ناسب مبنى الاصل فقوله وهذا الحد الخ جواب للسؤال الوارد على تفسير الشارح بقوله اى الاسم المبنى تقديره ان هذا التعريف باطل لانه تعريف للاسم المبنى بالمبنى وهو تعريف الشئ بالمجهول وذا لا يصح فاجاب بانه لا نسلم انه تعريف الشئ بالمجهول لانه تعريف بالنسبة الى من يعرف المبنى المطلق (ما ناسب) (اى اسم ناسب) فقوله اسم تفسير لما وهو جنس شامل للمعرب والمبنى وقوله ناسب فصل يخرج المعرب لانه لم يناسب فقريئة تخصيص الموصول بالاسم وتفسيره به سياق الكلام وهو ذكر مبنى الاصل بعده (مبنى الاصل) وهو مفعول ناسب فاضافة المبنى الى الاصل اما بيانية والتقدير المبنى الذى هو الاصل كما هو مرضى الشارح وازافته لامية كما هو مرضى عصام الدين لانه رد كلام الشارح فيما قبل بان الاضافة البيانية انما تصح اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه وههنا ليس كذلك لان المبنى اعم مطلقا من الاصل فيكون من قيل اضافة الاعم المطلق الى الاخص المطلق وهو الاضافة اللامية كيوم الاحد ورد بان هذا الشرط انما هو فى الاضافة البيانية الاصطلاحية وهذا ليس كذلك لانه اضافة بيانية لغوية ويمكن رده باننا لا نسلم ان بينهما عموما مطلقا وانما يكون لو كان المراد بالمبنى هو المبنى المقيد بالاصل وليس كذلك بل يجوز أن يراد به المبنى المطلق فحينئذ يكون المبنى اصلا وغير اصل والاصل ايضا يكون مبنا وغير مبنى (وهو) اى المبنى الاصل (الحرف) بجميع اقسامه (والفعل الماضى) بجميع صيغه (والامر

الذى اضيف اليه صفة الضارب المعرف باللام فيجوز أن يكون زيد عطف بيان من الرجل فلا يجوز أن يكون بدلا منه وهذا البيان مراد المصنف مما هو ظاهر من تركيبه حيث خصص الفرق بمثل هذا اليت فيكون المراد بمثل هو افراد هيئة هذا التركيب اعني تركيب التارك البكرى بشر يريد به ما هو مثله في تلك الهيئة * ثم اراد الشارح ان يبين انه يجوز توجيه مراد المصنف بوجه هو اعم من هيئة هذا التركيب فقال (ويمكن) اى لا يمتنع (ان يراد به) اى بقوله في مثل انا ابن التارك الخ (ما) اى التوجيه الذى (هو) اى هذا التوجيه (اعم من هذا الباب) اى من باب الضارب الرجل زيد يعنى من هذه الهيئة (اى كل ما خالف حكمه) وهذا تفسير لما هو اعم اى المراد في مثل * انا ابن التارك البكرى بشر * كل لفظ خالف حكم ذلك اللفظ من الجواز (اذا كان) ذلك اللفظ (عطف بيان) اى وقت كونه عطف بيان وقوله (حكمه) مفعول خالف اى خالف حكم كونه عطف بيان حكم ذلك اللفظ (اذا كان بدلا) اى حكم وقت كونه بدلا بان يجوز كونه عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا سواء كان في مثل التركيب الذى ذكره اولا فاذا اريد به هذا (فيتناول) اى فيشمل قول المصنف وفصله من البدل الى آخره (صورة النداء ايضا) اى كما يتناول صورة الاضافة (فانك تقول يا غلام زيد وزيدا) فقوله يا غلام منادى مبنى على ما يرفع به وهو الضم لانه نكرة قصد معينا وزيد يجوز أن يكون عطف بيان منه وان يكون بدلا منه فان كان عطف بيان يجوز أن يكون بالرفع حملا على لفظه وبالنصب حملا على محل المنادى كما سبق في بحث المنادى كما قال (بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ) اى لفظ المنادى (ومنصوبا حملا على المحل) اى على محل المنادى وهو النصب بالمفعولية (اذا جعلته) اى يجوز هذا اذا جعلت لفظ زيد (عطف بيان) وهو حكم عطف البيان حيث قال المصنف في بحث المنادى وتوابع المنادى المبني المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان الى آخره ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على محله هذا حكم كونه عطف بيان وهو مخالف لحكم كونه بدلا حيث قال (ويا غلام زيد بالضم) من غير تنوين ولا نصب (اذا جعلته بدلا) اى اذا جعلت زيدا بدلا من الغلام يكون حكمه الضم لان حكم كونه بدلا حكم المنادى المستقل وهو الضم على ما يرفع به فقط حيث قال في بحث المنادى ايضا والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل * ثم بين احكام التوجيهين فقال (والمعنى الاول) اى تخصيص مراده بمثل هذا التركيب (اظهر) من المعنى الثانى فوجه الاظهرية ان المصنف لم يقل نحو انا ابن التارك بل قال في مثل انا ابن التارك فالتبادر من ذكر المثل ومن اضافته

مبتدأ مؤخرا والجملة منصوبة المحل على انها مفعول ثان له والمعنى انا ابن
 الرجل الذى هو جاعل البكرى عليه الطير (هذا) اى هذا الاعراب وهو
 كونه مفعولا ثانيا (ان جعلناه) اى ان جعلنا لفظ التارك (بمعنى المصير والا)
 اى وان لم نجعل قوله التارك بمعنى المصير بل جعلناه بمعنى الوادع (فهو) اى
 فتركيب عليه الطير (حال) من مفعول التارك وهو البكرى المضاف اليه وهذا
 يحتمل وجهين احدهما ان يكون عليه ظرفا مستقرا حالا والطير بالرفع فاعله
 والاخر ان يكون عليه خبرا مقدما والطير مبتدأ مؤخرا والجملة الاسمية حال
 منه بالضمير فقط على ضعف نحو كلمته فوه الى فى والى الوجهين اشار بقوله
 (وقوله وترقبه) اى جملة ترقبه وهو مضارع من الترقب وهو الانتظار واصله
 تترقب بتائين فحذفت احدهما وهى (حال من الطير ان كان) لفظ الطير مرفوعا
 حال كونه (فاعلا لعليه) وهو الوجه الاول فالمعنى انا ابن الرجل الذى
 ترك البكرى والحال ان عليه الطير مترقا ثم اشار الى الاعراب على الوجه
 الثانى فقال (وان كان) اى لفظ الطير (مبتدأ فهو) اى تركيب ترقبه (حال
 من الضمير المستكن فى عليه) اى الضمير الذى انتقل من المتعلق المحذوف فكان
 فاعلا للظرف المستقر (ووقوعا) اى وقوله وقوعا (جمع واقع) كالشهود جمع
 شاهد (حال من فاعل ترقبه اى الطيور) مترقبه حال كونها فى الترقب (واقعات
 حوله) اى حول البكرى (مترقبه) ومنتظرة (لازهاق) اى لاجرا (روحه)
 وقوله (لان الانسان مادام فيه رمل) اى علامة حياة (فان الطير لا يقربه) توجيه
 ودليل لتعبيره بالترقب والانتظار لانه لو كان ميتا لوقعن عليه لاجل الاكل ولكن
 لما ترقبن علم انه لم يمت بعد ولا يخفى ما فى هذا البيت من اظهار شجاعة ابيه
 والافتخار بالانتساب اليه وفهم ان اعوان البكرى جناء مثله حتى لم يقدروا على
 التقرب لتخليصه ومحافظة * ولما قيد المصنف الفرق بقوله لفظا وفهم منه ان له
 فرقا معنويا ايضا اراد الشارح بيانه فقال (واما الفرق المعنوى بينهما) اى بين
 عطف البيان والبدل (فقد تبين) اى ظهر (فيما سبق) اى فى تعريفهما بان
 البدل تابع مقصود بالنسبة وعطف البيان ليس كذلك * ثم اراد الشارح ان يبين
 وجه الشبه بين عطف البيان فى تركيب انا ابن التارك البكرى وبين عطف
 البيان الذى يكون مثالهما فقال (والمراد) اى مراد المصنف (بمثل انا ابن
 التارك البكرى بشر كل ما) اى كل لفظ (كان عطف بيان) كلفظ بشر من الالفاظ
 التى ليست فيها الالف واللام (للمعرف باللام) كلفظ البكرى (الذى اضيف
 اليه) اى الى ذلك المعرف باللام (الصفة المعرفة باللام) ومثال هذا (نحو
 الضارب الرجل زيد) حيث جعل زيد عطف بيان من الرجل المعرف باللام

ثم قسر الشارح معنى الفصل بقوله (اى فرقه) وقوله (من البدل) متعلق
 بالفصل (لفظا) وتفسير الشارح بقوله (اى من حيث الاحكام اللفظية) يدل
 على ان قوله لفظا تمييز من الذات المقدرة في اضافة الفصل الى الضمير اى فصل
 شئ من عطف البيان وهو لفظه لكن لما لم يكن من فرق اللفظ فائدة فسر به بقوله
 اى من حيث الاحكام اللفظية يعنى الفرق بينهما من حيث ان الحكم النحوى الذى
 يجوز في عطف البيان لا يجوز في البدل وقول الشارح (واقع) اشارة الى
 ان قوله وفصله مبتدأ وخبره فى مثل انا ابن بان يكون ظرفا مستقرا ومتعلقه واقع
 (فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر) ثم اشار الى بيان الفرق فقال (فان
 قولك بشر) بالجذر (ان جعل عطف بيان للبكرى) اى الذى جعل مضافا
 اليه التارك (جاز) اى جاز كونه عطف بيان من البكرى وهذا حكمه اللفظى
 الذى يجوز فى عطف البيان وهو أنه لا يشترط جواز اقامته مقام متبوعه (وان
 جعل) اى ان جعل لفظ بشر فى هذا التركيب (بدلا منه) اى من البكرى
 (لم يحز) اى لم يحز كونه بدلا وهذا حكمه اللفظى الذى لا يجوز فى البدل لان
 جواز اقامة البدل مقام المبدل منه شرط فيه وحاصله ان كل تركيب يجوز فيه
 اقامته مقامه جائز وكل تركيب لا يجوز هذا لم يحز كما بينه الشارح بقوله (لان
 البدل) اى انما لم يحز أن يكون بدلا لان البدل يكون (فى حكم تكرار العامل)
 وهو لفظ التارك ههنا (فيكون التقدير) اى تقدير البدل مقام المبدل منه (انا ابن
 التارك بشر وهو) اى تركيب التارك بشر (غير جائز كما ذكرنا فيما سبق) اى فى
 بحث الاضافة وقوله (فى الضارب زيد) بدل من قوله فيما سبق اى ذكرنا فى
 بحث الاضافة بان تركيب الضارب زيد لا يجوز وهو كون المضاف صفة معرfa باللام
 وكون المضاف اليه اسما مجردا عن اللام وكونه مضافا باضافة لفظية لان شرط
 جواز الاضافة اللفظية وجود التخفيف اللفظى فى المضاف فقط اوفى المضاف
 اليه فقط اوفى كايهما وفى هذا التركيب لم يوجد التخفيف فيهما وذا لا يجوز
 ثم ان هذا المصراع للاسدى اراد اظهار شجاعته * ثم اراد الشارح ان يذكر
 مصراعه الثانى ليظهر معنى الاول فقال (وآخره) اى آخر البيت قوله (عليه
 الطير ترقبه وقوعا) اعلم ان التارك اسم فاعل من ترك يترك من باب نصر ينصر
 وترك يكون بمعنى ودع فيكون فعلا تاما متعديا وبمعنى صير فيكون فعلا ناقصا
 ولما احتمل ههنا المعنيين اراد الشارح ان ينبه عليهما وعلى اعرابه فى كل من
 المعنيين فبين اولا على تقدير كونه من الافعال الناقصة فقال (وعليه الطير
 ثانى مفعول التارك) يعنى على تقدير كون التارك (ان جعلناه بمعنى المصير) اى
 بمعنى جعل يكون قوله البكرى مفعوله الاول ويكون عليه خبرا مقدما والطير

الدبر وهو علة في البعير فسر العصام بقوله * ريش پشت * وهي على وزن حمراء
صفة لناقة (عجفاء) وهي صفة اخرى لها اي يقال لها * لاغر * (نقباء) وايضا
هي صفة لها وهي مؤنث انقب مشتق من النقب وهي علة الجرب يكون
في الدواب كذا في القاموس (واستحمله) هذا تضرع بصيغة الامر اي اعطى
ناقة قوية توصلي الى اهلي ولما قال له الاعرابي (فظنه) اي ظن عمر رضي الله تعالى
عنه هذا الاعرابي او كلامه (كاذبا) اي على خلاف الواقع (فلم يحمله) اي
فلم يعطه عمر ناقة بناء على ظنه (فقال) اي عمر رضي الله عنه على طريق القسم
بناء على ظنه الغالب (والله مانقتب الناقة) اي ليس بها علة النقب كما زعمت
(ولادبرت) اي ولا بها علة الدبر ولما آيس الاعرابي (فانطلق الاعرابي) اي
ذهب مايوسا (فحمل بعيره) اي حمل ماله من الزاد وغيره على بعيره (ثم استقبل
البطحاء) اي توجه الى الوادي الذي فيه حصباء صغار او الى الوادي
المسمى بالبطحاء (وجعل يقول) اي شرع في ان يقول (وهو) والحال ان
الاعرابي لم يركب عليها بل (يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر *
مامسها من نقب ولادبر) وقوله مامسها جواب للقسم (اغفر له اللهم ان كان
فجر) وهذا اعتذار للاعرابي من طرف عمر رضي الله عنه يعني يارب اغفر
لعمر رضي الله عنه ان حلف هذا الحلف كاذبا لانه يكون حينئذ يمينا غموسا
من الكبائر فيكون فاجرا به * واعلم انه ليس في الواقع من طرف عمر رضي الله عنه
غفور لانه يمين على ظنه فيكون يمينا لغوا لا يؤاخذ به ولذا قال الاعرابي الاديب
ان كان فجر يعني ان عمر رضي الله عنه مع ظهور عدالته وشقيقته لا يخلف كاذبا
ولو فرض انه كذب فاغفر فجوره (وعمر مقبل من اعلى الوادي) في مكان يسمع
مقالته (فجعل) اي فشرع عمر (اذا قال) الاعرابي (اغفر له اللهم ان كان فجر)
اي في وقت قوله هذا (قال) عمر رضي الله عنه (اللهم صدق صدق) كرره
لاهتمامه اي اللهم صدق الاعرابي يعني تقبل اعتذاره من طرفي وهذا بناء
على كمال تقواه وتنزهه ثم نزل من اعلى الوادي الى مكان الاعرابي (حتى التقيا)
اي التقى عمر والاعرابي (فاخذ) عمر (بيده) اي بيد الاعرابي لتطافه (فقال)
عمر رضي الله عنه متفصحا عن حال الناقة ومتطلبا لصدقه (ضع) امر من
وضع (عن راحلتك) اي انزل ما عليها من الحمل (فوضع) اي الاعراب امثالا
لامره (فاذا هي نقبة) اي الناقة ناقة نقباء (عجفاء) على ما خبر به (فحمله على
بعيره) اي فاعطاه بعير نفسه (وزوده) واعطاه زادا (وكساه) واعطاه كسوة
ثم اراد المصنف ان يبين الفرق اللفظي بين تركيب يجوز فيه كون الاسم عطف
بيان وبين تركيب لا يجوز كونه بدلا فقال (وفصله) اي فصل عطف البيان

(عطف البيان) وهو مبتدأ وقوله (تابع) خبره اى هذا القول (شامل لجميع التوابع) من الصفة والعطف والبدل والتأكيد لانه يصدق على هذه الاربعة انها توابع كما يصدق على عطف البيان فيحتاج الى فصل والى قيد حتى يخرج الاربعة فقال (غير صفة) لان المقصود من الصفة دلالة على معنى في متبوعه وعطف البيان ليس كذلك لان المقصود منه ايضاح متبوعه سواء كان معنى فيه اولا ولذا (احترز) اى المصنف (به) اى بقوله غير صفة (عن الصفة) ولما كان البدل والتأكيد والعطف بالحروف ايضا توابع غير الصفة ودخلت في التعريف واراد المعرف اخراج هذه الثلاثة منه فقال (يوضح متبوعه) وهذه الجملة الفعلية صفة بعد صفة لقوله تابع يعنى تابع غير صفة يوضح ذلك التابع متبوعه كما قال الشارح (احترز) اى المصنف (به) اى بقوله يوضح متبوعه (عن البدل) لانه المقصود بالنسبة دون متبوعه (والعطف) اى احترز عن العطف (بالحروف) لانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه والتأكيد) لانه يقرر امر متبوعه لانه يوضحه* ولما تبادر الى الوهم ان عطف البيان لكون المقصود منه ايضاح المتبوع يلزم ان يكون اوضح منه فيلزم خروج بعض مواده عن التعريف اراد الشارح ان يدفع هذا الوهم فقال (ولا يلزم من ذلك) اى من كون عطف البيان لا يوضح المتبوع (ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه) لكون الاستقراء شاهدا على ان بعض صورته ليس باوضح من متبوعه (بل ينبغى) فى عطف البيان (ان يحصل من اجتماعهما) اى من اجتماع التابع والمتبوع (ايضاح لم يحصل) ذلك الايضاح (من احدهما على الافراد) اى لم يحصل من التابع على الافراد ومن المتبوع على الافراد واذا لم يلزم الاوضحة (فيصح ان يكون الاول) اى المتبوع (اوضح من الثانى) اى من التابع مثاله (مثل) قول الاعرابى (اقسم بالله ابو حفص عمر) (فابو حفص) اى الذى يكون فاعلا لاقسم (كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعمر) بالرفع (عطف بيان له) اى لقوله ابو حفص لان عمر تابع غير صفة لعدم دلالة على المعنى لكونه علما وهو ايضا يوضح قوله ابو حفص ببيان اسمه العلم فحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من ابى حفص على الافراد لشموله لعمر وغيره ولا من عمر على الافراد ايضا لانه شامل لعمر الذى ليس كنيته باحفص* ثم شرع الشارح فى سبب الورود فقال (وقصته) اى قصة سبب ورود هذا الكلام (انه) اى الشأن (اى الاعرابى الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه) اى فى وقت خلافته (فقال) اى الاعرابى على سبيل الاشتكاء (ان اهلى) اى وطنى الذى فيه اهلى (بعيد) عن هذا المحل (وانى على ناقة) اى راكب على ناقة (دبراء) مشتق من

المبدل منه ضميرا والبديل ظاهرا (نحو اخوك ضربته زيدا واخوك) وثانيهما كونه بالعكس نحو (ضربت زيدا اياه) فان اياه ضمير منفصل منصوب على انه بدل من زيدا الذي هو اسم ظاهر * ثم شرع في مسألة غير جائزة من الصور فقال (ولا يبدل ظاهر من مضمير بدل الكل) يعني لا يجوز أن يكون الاسم الظاهر بدلا من الضمير اذا كان بدل الكل من جميع الضمائر (الا من الغائب) اى يجوز ان يبدل الظاهر من الضمير الغائب (مثل ضربته زيدا) لان زيدا في هذا المثال اسم ظاهر يكون بدلا من ضمير الغائب في ضربته بدل الكل وهو جائز * ثم شرع الشارح في دليل عدم جواز الابدال من ضمير المتكلم والمخاطب فقال (لان المضمير المتكلم والمخاطب اقوى) في المعرفة (واخص دلالة من الظاهر) اى من الاسم الظاهر كما سيأتى في بحث المعرفة فقولاه اخص دلالة عطف تفسير لقوله اقوى لان القوة المعتبرة في باب التعريف بحسب الاخضية وما هو اخص فهو اقوى واذا كان كذلك (فلو ابدل الظاهر) اى ولو جعل الاسم الظاهر بدلا (منهما) اى من المضمير المتكلم والمخاطب حال كونه (بدل الكل يلزم ان يكون المقصود) الذى هو البديل (انقص) لضعفه في التعريف (من غير المقصود) الذى هو المبدل منه لقوته في التعريف (مع كون مدلوليهما واحدا) وهذا اشارة الى وجه تخصيص عدم الجواز في بدل الكل اى لكون بدل الكل ما يكون مدلوله مدلول الاول بعينه يلزم ان يكون كلاهما متساويين في قوة التعريف كما في التعريف الذى بين ضمير الغائب وبين الاسم الظاهر فانهما متساويان فيه (بخلاف بدل البعض او الاشتمال او الغلط) فان البديل في هذه الثلاثة لما لم يكن مدلوله مدلول الاول لا يلزم ان يكونا متساويين كما بينه الشارح بقوله (فان المانع فيهما) اى الذى يمنع كون الاسم الظاهر بدلا من المتكلم والمخاطب (مفقود) اى غير موجود (اذ) اى لانه (ليس مدلول الثانى فيها) اى في هذه الثلاثة (مدلول الاول) حتى يكون مانعا من الابدال * ثم شرع في امثلة كون الاسم الظاهر بدلا من الضمائر كلها في الابدال الثلاثة فقال (فيقال) اى فيجوز أن يقال في بدل البعض (اشتريتك نصفك) فصفك بدل من ضمير المخاطب المنصوب (واشتريتنى نصفى) فنصفى بدل من ضمير المتكلم المتصل المنصوب في اشتريتنى وهذان المثالان لبديل البعض (و) يقال في بدل الاشتمال (اعجبتنى علمك) فان علمك مرفوع لفظا على انه بدل الاشتمال من ضمير المخاطب (واعجبتك علمى) فان علمى مرفوع محلا في هذا المثال بدل الاشتمال من ضمير المتكلم (وضربتك الحمار) فان الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المخاطب في ضربتك (وضربتنى الحمار) فان الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المتكلم

الآخر نكرة ومثاله من بدل الكل (نحو) قوله تعالى (بالنافية نافية كاذبة) وقوله مختلفين شامل لصورتين احدهما كون المبدل منه معرفة والمبدل نكرة كما في المثال المذكور وثانيهما بالعكس ومثاله ما ذكره الشارح بقوله (ونحو) جاءني رجل غلام زيد) ثم شرع في بيان شرط مختص بالقسم الاول من المختلفين فقال (وان كان) وقوله (البدل) تفسير لاسم كان وهو الضمير المستتر تحته وقوله (نكرة) اما خبر منصوب لكان ان كان من الافعال الناقصة كما هو مختار الشارح حيث فسر قوله معرفة بقوله (مبدلة) (من معرفة) للإشارة الى انه خبر بعد خبر ويحتمل ان يكون كان بمعنى وجد وقوله نكرة بالرفع نائب فاعله وقوله مبدلة من معرفة صفة للنكرة (فالتعت) تفسير الشارح له بقوله (اي نعت البدل النكرة واجب) لبيان ان الالف واللام في قوله فالتعت عوض عن المضاف اليه وان قوله فالتعت مبتدأ وخبره محذوف وهو لفظ واجب والجملة الاسمية جزائية وقوله (لثلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه) دليل للوجوب يعني انما واجب توصيفه لثلا يكون البدل الذي هو المقصود بالنسبة انقص فائدة من غير المقصود الذي هو المبدل منه من كل وجه لانه لو كان كذا يكون غير المقصود لكونه معرفة اتم من كل وجه والبدل مع كونه مقصودا انقص من كل وجه من وجوه الافادة لكونه نكرة محضة وهذا خلاف المرضى للزوم نقصان المقصود وكال غير المقصود (فاتوا) اي اورد اصحاب اللغة (فيه) اي في مثل هذا البدل (بصفة) حيث وصفوه بصفة (يكون) ذلك الايراد (كالجابر لما) اي للنقص الذي (فيه) اي في البدل حل كونه (من نقص النكارة) اي من نقص النكارة المحضة ولما وصفت النكرة زالت النكارة المحضة التي هي انقص الوجوه ومثله المصنف بالآية ليكون شاهدا فقال (مثل) قوله تعالى (بالنافية) وهو المبدل منه المعرفة (نافية) وهو البدل النكرة (كاذبة) وهذه صفة البدل النكرة * ثم شرع في مسألة اخرى من مسائل البدل فقال (ويكونان) اي المبدل منه والبدل من اي بدل كان (ظاهرين) اي اسمين ظاهرين غير مضميرين (نحو جاءني زيد اخوك) هذا مثال لبدل الكل ايضا والامثلة من غيره ظاهرة (ومضميرين) اي ويجوز أن يكون المبدل منه والبدل ضميرين غير ظاهرين سواء كانا متكلمين او مخاطبين او غائبين ومثال كونهما ضميرين (نحو الزيدون لقيتهم اياهم) فان اياهم ضمير بدل من الضمير المفعول المتصل بقوله لقيتهم وانما مثل الشارح بالغائبين لما سيجي من الاتفاق فيه دون غيره (ومختلفين) اي ويجوز أن يكونا مختلفين بان يكون احدهما ظاهرا والاخر ضميرا وذلك يشمل صورتين احدهما كون

هذه الامثلة مصنوعة اى ليست بشواهد يستشهد بها على وضع القواعد
وانما قال بل قيل ولم يقل وقيل للاشارة الى الترقى فى النقل يعنى ان بعضهم لم يعتبر
الامثلة وانكر هذا النوع باسره قوله (والرابع) اى من انواع البدل وهو مبتدأ
وفسره الشارح بقوله (اى بدل الغلط) وقوله (ان تقصد) خبره وهو فعل
معلوم مسند الى المخاطب * ولما كان لفظ الرابع عبارة عن بدل الغلط الذى هو صفة
الاسم وكان قوله ان تقصد عبارة عن القصد الذى هو صفة المخاطب لم يتحد
المبتدأ والخبر فلا يصح الحمل اراد الشارح ان يفسره على وجه يحصل به الاتحاد
بينهما فقال (اى يكون) يعنى الرابع الذى هو بدل الغلط هو اللفظ الذى يوجد
(بان تقصد انت) اى بسبب قصدك (اليه) (اى الى البدل) هذا تفسير
للضمير المحرور العائد الى المبتدأ * ولما كان قوله ان تقصد بمنزلة الجنس لحد بدل
الغلط لكونه شاملا للابدال الثلاثة لانهم ايضا يقصد اليها اخرجه الشارح
بقوله (من غير اعتبار ملابسة بينهما) اى بين البدل والمبدل منه لان الابدال
الثلاثة وان كانت يقصد اليها لكن ذلك القصد باعتبار الملابسة الواقعة بين البدل
والمبدل منه كالكلية والبعضية وغيرها بخلاف القصد فى بدل الغلط لان الملابسة
بينهما وان وجدت فى بعض الصور لكنها غير معتبرة للقاصد وقوله (بعد ان
غلطت) ظرف لقوله ان تقصد اى قصدك الى البدل بعد غلطك بسبب
من الاسباب كالسهو والنسيان وغيرها وقوله (بغيره) متعلق بقوله ان غلطت
وقول الشارح (اى بغير البدل) تفسير للضمير المحرور وقوله (وهو المبدل منه)
بيان للفظ الغير * ثم شرع المصنف بعد تقسيم البدل الى الانواع الاربعة فى بيان
مسائله واحكامه التى تجوز وما لا تجوز فيه عموما وخصوصا فقال (ويكونان)
وفسر الشارح ضمير التثنية بقوله (اى البدل والمبدل منه) للاحتراز عن تخصيص
المسئلة ببدل الاشتمال والغلط لكونهما قريين للضمير وقوله (معرفتين) خبر
منصوب ليكونان والمراد من المعرفة اعم يعنى اى معرفة كانت من انواع المعارف
مثاله (نحو ضربت زيدا اخاك) وهذا التمثيل تمثيل لبديل الكل لان مدلول
اخاك المعارف بالاضافة مدلول زيد المعارف بالتعريف وانما مثل الشارح بهذا
لكون بدل الكل اشرف الانواع ولعدم اختصاص التعريف فيه والتعميم المسئلة
كما ذكرنا واما مثال بدل البعض فنحو قولنا ضربت زيدا رأسه ومثاله
من الاشتمال نحو اعجبني زيد علمه ومن بدل الغلط جاءني زيد حماره (ونكرتين)
اى ويكونان نكرتين مثاله من بدل الكل (نحو جاءني رجل غلام لك) ومن بدل
البعض اعجبني رجل رأسه ومن بدل الاشتمال نحو اعجبني رجل علمه (ومختلفين)
اى ويكونان مختلفين فى التعريف والتكثير يعنى فى كون احدهما معرفة وكون

او جزأه) اى وبغير كون البدل جزء المبدل منه واحترز به عن الملابس
بما ذكر من النوعين اى بغير الكلية والبعضية (فيدخل فيه) اى فى قوله
بغيرها (ما) اى ملابسـة حاصـلة (اذا كان المبدل منه جزءاً من البدل) اى
بعكس النسوع الثانى وهو بدل البعض من الكل فيكون هذا بدل الكل
من البعض (فيكون ابداله منه) اى ابدال هذا النوع منه اى من بدل الاشتمال
(بناء على هذه الملابس) فانه يصدق عليه ان بينهما ملابسـة بغير العينة
وبغير كون البدل جزءاً من المبدل منه (نحو نظرت الى القمر فلـكه) فان المبدل
منه وهو القمر جزءاً من البدل وهو فلـكه وهذا اشارة الى وقوع الخلاف
فى ادخال هذا النوع فى انواع البدل فقال بعضهم ان هذا النوع لانسلم جوازه
كيف وهذا غير مروى عن العرب ولئن سلمنا جوازه لكن لانسلم ان القمر
بعض الفلك بل هو شئ مركوز فى الفلك فيكون الفلك شاملا له وهو عين
بدل الاشتمال انتهى يعنى وليس هو بدل الكل من البعض فاراد الشارح رده
بقوله (والمناقشة بان القمر ليس جزءاً من فلـكه بل هو مركوز فيه مناقشة
فى المثال) وليست هذه المناقشة بمعتبرة فان عدم تطبيق المثال بالممثل لا يلزم منه
عدم جواز الممثل لجواز وقوع مثال آخر مطابق له واليه اشار بقوله
(ويمكن ان يورد لمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه
المناقشة فيه) اى فى هذا المثال (فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات) فيكون
برجه بدلا من الدرجة التى هى جزء البرج وقوله (وانما لم يجعل هذا البدل)
جواب عما يتوهم ان يقال واذا كان كذلك فلم لم يجعل النحاة هذا النوع نوعا آخر
من البدل فاجاب عنه بانه لم يجعل (قسما خامسا) اى غير داخل فى بدل الاشتمال
(ولم يسم بدل الكل من البعض) اى ولم يذكر قسما مستقلا غير داخل فى الاقسام
المذكورة بعنوان انه بدل الكل من البعض (لقلته وندرته) وقال الشارح
العجودانى فى هذا المقام ولعل التقسيم الذى ذكره العلامة السكاكى مستبد اى
مستقل باخراج مثل هذا النقض حيث قال فى المفتاح ووجه الحصر عندى هو
انا نقول البدل اما ان يكون عين المبدل منه او لا يكون فان كان فهو بدل الكل
من الكل وان لم يكن فاما ان يكون اجنبيا او لا يكون فان كان فهو بدل الغلط
وان لم يكن فاما ان يكون بعضه فهو بدل البعض من الكل او غير بعضه فهو المراد
ببدل الاشتمال وقد سقط بهذا زعم من زعم ان ههنا قسما خامسا اهمـله النحويون
وهو بدل الكل من البعض كنحو نظرت الى القمر فلـكه وهذا كله لفظ
المفتاح الذى نقله ذلك الشارح (بل قيل لعدم وقوعه) وهذا اشارة الى قول
البعض الآخر وهو انهم لم يجعلوه قسما خامسا لعدم وقوعه (فى كلام العرب)

الثاني التابع (عطف بيان) لكونه مذكورا للتوضيح (وان قصدت فيه الاسناد
 الى الثاني) اى الى زيد قصدا اوليا (وجئت بالاول) اى باخوك المتبوع (توطئة
 له) اى لذلك المقصود وهذا اذا لم يكن للمخاطب اخ غير زيد (ومبالغة
 فى الاسناد) اى للقصدي مبالغة الاسناد بسبب تكرار ذكره بعنوانين (فالثاني بدل) لعدم
 محيئه للايضاح (وحينئذ) اى وحين اذ قصده التوطئة لا الايضاح (يكون
 التوضيح الحاصل به) اى بذلك القول (مقصودا تبعا والمقصود اصاله هو الاسناد
 اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر) (والثاني) وهو مبتدأ (اى بدل البعض)
 (جزؤه) خبر المبتدأ (اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه) (والثالث)
 وهو مبتدأ (اى بدل الاشتغال) وقوله (بينه) خبر مقدم وقوله (وبين الاول)
 معطوف عليه (اى المبدل منه) وقوله (ملايسة) مبتدأ مؤخر والجملة خبر
 المبتدأ الاول وقوله (بحيث توجب) تفسير الملايسة اى المراد بالملايسة ما تقع
 بينهما ملايسة بحيث توجب (النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس) اى الى
 التابع الملابس (اجمالا) لكونه سببا للانتظار الى المقصود (نحو اعجبني زيد
 علمه حيث يعلم ابتداء) اى بقوله اعجبني زيد بنسبة الاعجاب الى ذات زيد
 (انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته) لان ذات زيد ليس بمتعلق
 بالاعجاب فانه ليس بامر غريب حتى يحصل الغرابة بل عدم الادراك يحصل
 بالجهل لصفة من صفاته التى يتعلق بها الاعجاب (فيتضمن نسبة الاعجاب الى
 زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا) فان العقل صارف عن تعلق الاعجاب
 الى ذاته فذات زيد شامل لجميع صفاته فكان الصفة التى يراد تعلق الاعجاب
 اليها مذكورة اجمالا فى ذات زيد وهذا فى الصفات التى هى داخلة فى الذات
 واما ما تكون غير داخلة فهو قوله (وكذا فى سلب زيد ثوبه) فان نسبة
 السلب الى ذات زيد غير معقولة بل تلك النسبة توجب ان شيئا مما يتعلق بذات
 زيد مسلوب فلما قال ثوبه علم من ذلك ان السلب منسوب الى الثوب بنسبة إقاعية
 (بخلاف ضربت زيدا حمارة وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد)
 يعنى تعلقه ووقوعه عليه (تامة) اذ ليس فيه قرينة صارفة عن القصد
 فان النفس لا تنظر الى غير تعلق الضرب الى زيد (ولا يلزم فى صحتها) اى فى
 صحة النسبة (اعتبار غير زيد) اى اعتبار نسبة الى غير زيد (فيكون) اى
 فيكون لفظ حمارة وغلامه (من باب بدل الغلط) لعدم مناسبة بين زيد وبين
 ما بعده بشئ من الملايسة المذكورة (بغيرها) وفسره بقوله (اى تكون
 تلك الملايسة) للإشارة الى ان قوله بغيرها ظرف مستقر مرفوع محلا على
 انه صفة احترازية للملايسة اى ملايسة تكون (بغير كون البديل كل المبدل منه

واستدل عليه بان سيويه لم يذكر عطف اليان بل قال لابل بدل المعرفة من النكرة
 نحو مررت برجل عبدالله ثم قال يعنى سيويه ومن البدل ايضا قولك مررت
 بقوم عبدالله وزيد وخالد وقوله (وما قالوا) من تمة كلام الشيخ المذكور يعنى
 والتوجيه الذى قالوا وهو مبتدأ وخبره قوله فالجواب (من ان الفرق بينهما)
 اى بين بدل الكل وبين عطف اليان (ان البدل هو المقصود بالنسبة دون
 متبوعه) وليس هو فرعاً لمتبوعه بهذه الحثية يعنى فى كونه مقصوداً من النسبة
 (بخلاف عطف اليان فانه بيان) اى حى لبيان متبوعه لا لكونه مقصوداً
 من النسبة (واليان) اى المين بكسر الياء (فرع المين) بفتح الياء (فيكون
 المقصود) اى من النسبة فى عطف اليان (هو الاول) اى هو المين المتبوع
 لا المين التابع (فالجواب) اى عن قولهم هذا فى بيان الفرق (انا لانسلم
 ان المقصود فى بدل الكل) اى مثل جاءنى زيد اخوك (هو الثانى فقط) اى من غير
 دخل للقصد للمتبوع (ولا فى سائر الابدال) اى وايضا لا ينحصر القصد فى الثانى
 فيما عدا بدل الكل من بدل الجزء من الكل ومن بدل الاشتمال (الابدال الغلط)
 اى فانا نسلم ان المقصود فى غير بدل الغلط هو الثانى فقط وحاصل ما قالوا فى بيان
 الفرق ادعاء انحصار القصد فى الثانى وحاصل الجواب منع ذلك الانحصار
 فى غير بدل الغلط ومنه وقع الاشتباه الذى ذكره الشيخ الرضى فانه اذا لم ينحصر
 المقصود فى الثانى وجاز أن يكون المتبوع داخلاً فى كونه مقصوداً لا يظهر
 الفرق بين عطف اليان وبين بدل الكل فانهما حينئذ يشتركان فى ان يكون المتبوع
 مقصوداً ثم قبل الشارح من طرف الحبيب تحقيق بعض المحققين فقال (وقال
 بعض المحققين فى جوابه) اى فى الجواب عن المذكور (الظاهر) اى الراجع
 (انهم) اى ان القائلين فى الفرق (لم يريدوا) اى من قولهم ان البدل هو
 المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف اليان (انه) اى المتبوع
 فى البدل (ليس مقصوداً بالنسبة اصلاً) اى لا اصاله ولا تبعاً كما فى بدل الغلط
 (بل ارادوا) اى بقولهم هذا (انه) اى متبوع البدل (ليس مقصوداً اصلياً) اى
 اولياً ولا منافاة فى ان يكون مقصوداً لافادة فائدة اخرى (والحاصل) اى حاصل
 ارادتهم (ان مثل قولك جاءنى اخوك زيد ان قصدت) اى انت (فيه) اى
 فى هذا القول (الاسناد الى الاول) اى الى اخوك (وجئت) اى انت (بالثانى)
 اى بلفظ زيد (تمة له) اى للفظ اخوك (وتوضيحا) وهذا اذا كان للمخاطب
 اخوة غير زيد فيكون زيد موضحاً للمراد وميناً لان الاخ الجائى هو الاخ الذى
 يسمى زيدا لا غيره من عمرو وبكر (فالثانى) جواب ان اى ان قصدت ذلك فاللفظ

﴿ الجلد الثاني من حاشية محرم ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده * والصلاة والسلام على من لا نبى بعد * وبعد فلما كانت الحاشية اللطيفة للفاضل التحرير الشهير بمحرم أفبدي * عامله الله تعالى بلفظه الحق * حاشية مفيدة لمعانى شرح مولانا الجامى * قدس سره العالى * على كافية ابن الحاجب ولكنها منتهية الى قول الشارح المزبور فى باب البذل (وان اختلفا مفهومهما فهما متحدان ذاتا) يعنى وان اختلف مدلول البذل ومدلول المبدل منه فى بدل الكل فى نحو قوله جاءنى زيد اخوك لكون الشخص الذى هو مدلول زيد هو الشخص الذى هو مدلول اخوك فاراد العبد الضعيف الفقير المحتاج الى عناية ربه القدير الحاج عبدالله بن صالح بن اسماعيل الامام بالجامع المنير العالى المنسوب الى خالد بن زيد ابى ايوب الانصارى رضى عنه البارى ان يتم مانقص من هذه الحاشية بهمة بعض فضلاء الزمان ويرجو من نظر وطالع من الاخوان ان لا ينظر الى سقطات هذا الفقير وتقصيراته فى التعبير ويسأل الله تعالى ان يوفقه لاتمام هذا الشأن الخطير * والله على كل شىء قدير * قال الشارح ناقلا عن الشارح الرضى (قال الشيخ الرضى) اى فى شرح الكافية فى هذا المقام (وانا الى الآن) اى الى هذا الزمان (لم يظهر لى فرق جلى) اى بحيث تبين المغايرة الكلية بينهما (بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان) اى شيئا وتابعا من التوابع (الابدل الكل)

الجزء الثاني من حاشية المولى ﴿محرم﴾ على الشرح الشريف *
والكشف اللطيف * المسمى بالفوائد الضيائية * وهي في علم
النحو كافية ووافية * للعالم العامل الكامل * والزاهد المكمل
الفاضل * المولى عبد الرحمن بن محمد الجامي * على متن
الكافية المختصرة المنسوبة الى العلامة المحقق * والفهامة
المدقق * المشتهر في المشارق والمغارب * كاشتجار الشمس
بين القمر والكواكب * الشيخ ابن الحاجب * تقمدهم الله الى
بغفرانه * وبوأهم في اعلا غرف جنانه



﴿ طبع في المطبعة النفيسة العثمانية * لا زال شرفها الى يوم القيامة ﴾

PJ
6101
I172J336
1890
v.2
c.1
ROBA

